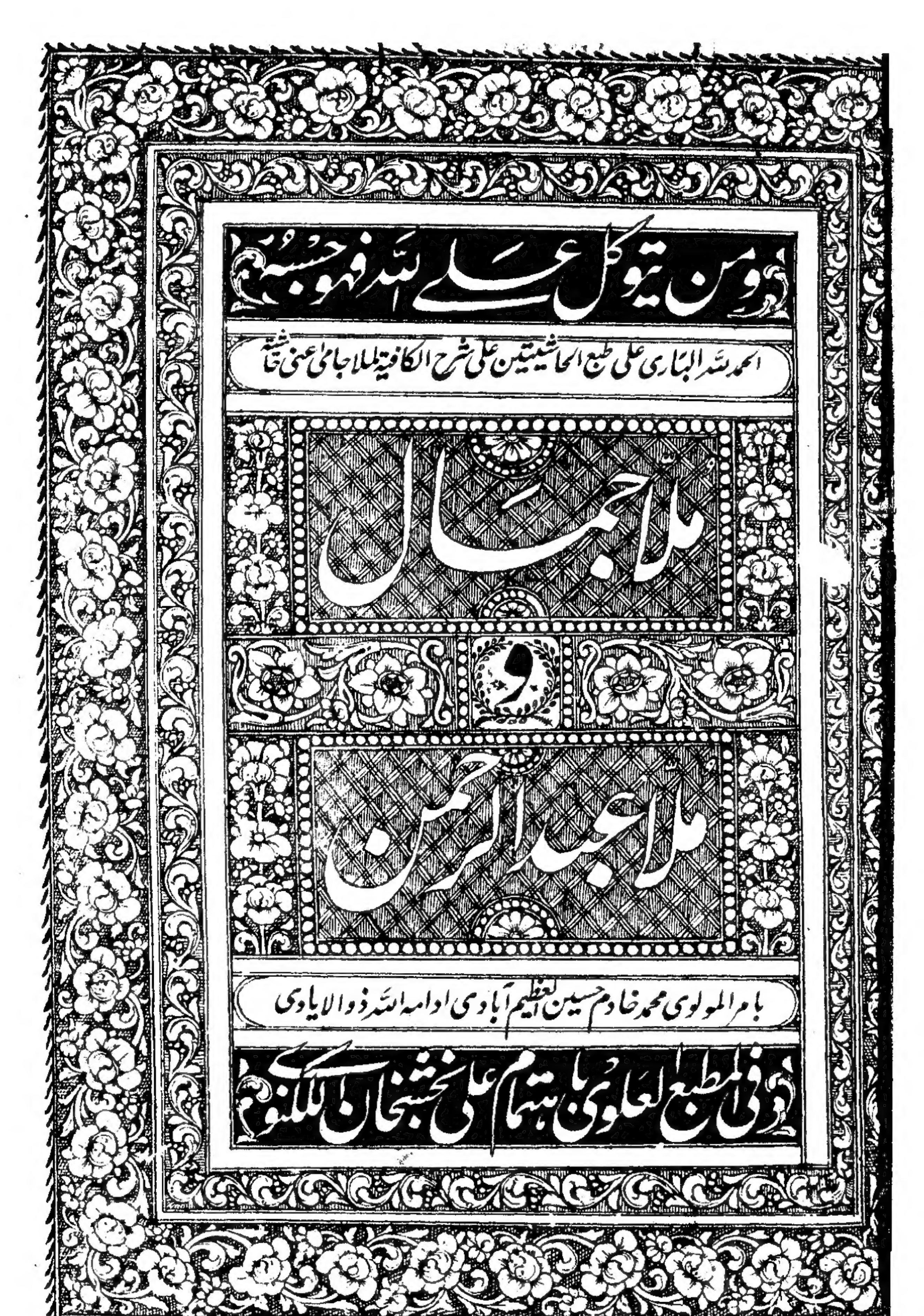
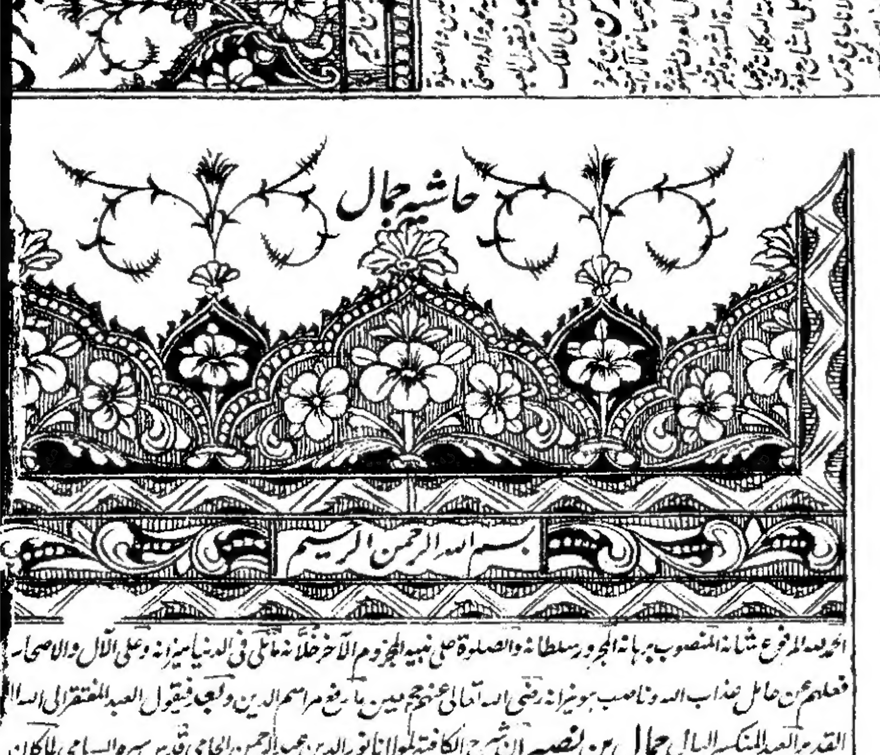

ومن يتوكل على الله فهو حسبه
الحمد لله الباري على طبع الحاشيتين على شرح الكافية لملا جامي عني شانه
ملا جمال
و
ملا عبد الرحمن
بامر المولوي محمد خادم حسين العظيم آبادي ادامه الله ذو الايادي
في المطبع العلوي باهتمام علي بخشخان بلكنو



الحمد لله المرفوع شأنه المنصوب برهانه المجرور سلطانه والصلوة على نبيه المجزوم الآخر خلانه مالئ في الدنيا ميزانه وعلى الآل والاصحاب فعلهم عن حامل عذاب الله وناصب بونيرانه رضي الله تعالى عنهم جميعا بما رفع مراسم الدين وبعد فيقول العبد المفتقر الى الله القدير العبد المنكسر البال جمال بن نصير ان شرح الكافية لمولانا نور الدين عبد الرحمن الجامي قدس سره السامي لما كان غريب جامع لفوائد التي جاهل كلها وكان قابلا الا ان يستخرج عنه فوائد اللآلي والغواصون قد استخرجوا من بحار اساليبه الفوائد بحيث لم ما حاجة الى الغير الا اني قد تتبعت مواقع اقتناء الفوائد فوجدت شيئا من البقية وجمعته تذكرة مني للاصحاب وتبصرة لاولي الالباب وا ولي التوفيق واليه المرجع والمآب وقد كان تاريخ الفراغ من الهجرة النبوية على صاحبها صلى الله تعالى وسلم على صاحبها الف سنة وتسعة عشر سنة [١٠١٩]

ان الشارح قدس سره جمع بين التسمية والحمد فقال بسم الله الرحمن الرحيم اه اقتداء بالكتاب العزيز وعملا بما عليه العلماء واتباعا للحديثين الابتدائين الحديثين تقتضي اتيان كل منهما على حدة اذ ترتب الابترية والاقطعية على ترك التسمية والحمد يؤذن بامكان انفكاك كل منهما عن الآخر وهو بعدم حصول احدهما في الآخر فمعنى الحمد وان يوجد في التسمية الا ان ذلك ليس بمعتبر عند الشارع والا لم يكن لحديث الحمد فائدة لعدم انفكاك الحمد عن التسمية الا ان يقال الفائدة حينئذ اظهار انه لابد من قصد المتكلم فيه ذلك والا لم يكن معتبرا وان كان موجودا والتعارض بينهما مدفوع بحمل الابتداء في احدهما على الحقيقي وفي الآخر على الاضافي او بحمل الابتداء على العرفي الممتد الى حين الشروع في المقصود او بحمل احدهما على القلبي والآخر على اللساني والكتبي وقيل البداية في الحديثين بمعنى التقديم قال في المغرب بدأ بالشيء اذا قدمه فمعنى الحديثين كل امر ذي بال لم يقدم عليه اسم الله فهو ابتر وكل امر ذي بال لم يقدم عليه الحمد لله فهو اجزم فلا وجه لتوهم التعارض بينهما اذ من الظاهر البين ان لا استحالة في تقديم شيئين او اشياء على امر واحد كسرت الباء وان كان حقها الفتح لكونها من الحروف المفردة للزوم الحرفية والجر وكسر لام الامر ولام الاضافة مع ليستا ملزومتين للحرفية والجر لئلا يلتبستا بلام الابتداء او فتح واو القسم وتائه مع كونهما ملزومين لهما لان لزوم الجر لهما ليس لنفسهما بل لنيابة عن الباء وفتح كاف التشبيه الواو والعاطفة على ما هو الاصل وفقد الباعث لعدم لزوم الحرفية في الاول وعدم لزوم الجر في الثاني لذا قيل وتعلق باء التسمية بما ليقدر في الابتداء والقراءة والاكل مثلا بسم الله ابتدأ او اقرأ او آكل والباء للاستعانة والمعنى ابدأ او اقرأ او آكل شيئا مستعينا

باسم الله وتبركا به والمقصود تحصيل التيمن والتبرك في مفاعيل الافعال لا ايقاع الافعال عليه ومنه ظهران الباء في حديثي الابتداء للاستعانة

فقط فسقط توهم التعارض اذ الابتداء على ذلك التقدير الامر المشروع فيه التبرك بسبب الحمد والتسمية وانما قدر العامل موخرا مع ان حقه التقديم

فادة للحصر ورد اعلى المشركين حيث كانوا يقولون باسم اللات والعزى نفعل كذا فيوخرون افعالهم من ذكر ما اتخذوه معبودا تفخيما لشانه

بالتقديم فيجب على الموحدان يقصد ذلك في اسم الله تعالى فانه الحقيق بذلك واشعارا بان اسم الله اهم الاشياء عند المؤمن ونصب عينيه

واعترض باقرأ باسم ربك اجاب الزمخشري بانها اول سورة نزلت فكان تقديم الامر بالقراءة فيها اهم قال السيد السند قدس سره

في حواشي المطول يعني من الامر باختصاص القراءة اذ لا يناسب المقام فلا يرد ما يتوهم من كون غير اسم الله اهم منه انتهى وانت خبير

بان المتبادر من الاهمية الاهمية بالقياس الى اسم الله تعالى اذ الكلام فيه لا بالقياس الى ما ذكره على انه لا حاجة اليه لما ذكره قدس سره

في حواشي شرح المفتاح من ان اسم الله تع وان كان اهم عند المؤمن ونصب عينيه الا انه اذا وقع في التركيب فربما وجب تاخيره

من الكلام لوجود ما يقتضي تقديم غيره وذلك لا ينافي الاهمية الثابتة في نفسه واجاب السكاكي بتقديرها متعلقة باقرأ الثاني وعترض

بعض البصريين بانه يلزم الفصل بين المؤكد وتاكيده بمعمول المؤكد وهذا سهو منه اذ لا تاكيد ههنا بل امر اولا بايجاد القراءة وثانيا بقراءة

مقيدة ونظيره قوله تعالى الذي خلق خلق الانسان من علق ومثل هذا الاية ليس بعد توكيدا ثم هذا الاشكال لازم على قول ان الباء

متعلقة باقرأ الاول لان تقييد الثاني اذا لم يمنع من كونه توكيدا فكذا تقييد الاول ولو سلم ففصل الموصوف عن صفته بمعمول

صفة جائز باتفاق كمررت برجل عمرو ضارب فكذا في التوكيد وقد جاز الفصل بين المؤكد والمؤكد في قوله تعالى ولا يحزن ويرضين

بما آتيتهن كلهن مع انهما مفردان والجمل اجمل للفصل والتفاقا لا يا فقه بين الاسم والمسمى فكما ان ذاته تعالى مقدمة على الموجودات

ينبغي ان يكون اسمه مقدما في الذكر على الافعال المشروعة فيها متلبسة به في المغني جملة البسملة ان قدر ابتدائي باسم الله فاسمية

وهو قول البصريين او ابتدأ باسم الله ففعلية وهو قول الكوفيين وهو المشهور في التفاسير وكتب الاعاريب ولم يذكر الزمخشري غيره

الاسم عند البصريين من الاسماء التي حذف اعجازها لكثرة استعمالها وبنيت اوائلها على السكون وادخل عليها مبتديا بها همزة الوصل

يشهد له تصريفه على اسماء وسمي حيث يدلان على ان اصله سمو كما قال البصريون ولو كان من السمة كما قال الكوفيون لكان جمعه

وساما وتصغيره وسيما وليس كذلك فاصله عند البصريين سمو تحركات السين حذف آخره كما في يد ودم فبقي حرفان اولهما

متحرك والثاني ساكن فلما حرك الساكن اسكن المتحرك للاعتدال واتي بهمزة الوصل وقيل لما اراد والتخفيف لكثرة الاستعمال

حذفوا آخره ولم يجوزوا ان يحذف اوله لقاء يا عن الاجحاف فحذف حركته واجتلبت همزة الوصل وقيل اصله اسم من سما يسمو ومن

سمي يسمي مثل ارم وارم فجعلوا هذه الصيغة اسما وادخلوا عليه وجوه الاعراب واخرجوها عن حد الافعال ومن السمة عند الكوفيين فاصله

ثم حذفت الواو وعوضت عنها همزة الوصل ورد بان الهمزة لم تعهد داخلة على ما حذف صدره في كلامهم وقيل لا حذف ولا تعويض وانما

قلبت الواو همزة كما في اشاح واعاء ثم لكثرة الاستعمال جعلت عاملة همزة الوصل وفائدة الخلاف هي ان من قال باشتقاقه من السمو

يقول انه تعالى لم يزل موصوفا قبل وجود الخلق وبعدهم وعند فنائهم لا تاثير لهم في اسمائه وصفاته وهو قول اهل السنة القائلين

بان الواضع هو الله تعالى ومن قال باشتقاقه من الوسم بمعنى العلامة يقول كان الله في الازل بلا اسم وصفة فلما خلق الخلق جعلوا

له اسماء وصفات وهو قول المعتزلة وانما قيل بسم الله ولم يقل بالله لان التبرك والاستعانة بذكر اسمه او للفرق بين اليمين والتيمن اولان

واسماء الله تعالى كثيرة فلو قال بالله لتوهم ان الاستعانة والشرك بهذا الاسم فقط ولم يكتب الالف على ما هو وضع الخط لكثرة الاستعمال بخلاف

اقرأ باسم ربك فطولت الباء عوضا عنها والله علم للذات واجب الوجود المستحق لجميع المحامد الموصوف بصفات الكمال المنزه عن النقصان

والزوال الخالق للبريات المكون للكائنات وقيل اسم لمفهوم واجب الوجود المستحق للمعبودية فيكون كليا منحصرا في فرد وفيه نظر لانه

لو كان كذلك لما كان قولنا لا اله الا الله مفيدا للتوحيد لان الكلي من حيث هو كلي يحتمل الكثرة واللازم باطل فالملزوم مثله وايضا فالمراد

بالاله في هذه الكلمة اما المعبود بالحق فيلزم استثناء الشيء من نفسه او مطلق المعبود فيلزم الكذب لكثرة المعبودات الباطلة قيل والاظهر انه

وصف في اصله لكنه لما غلب عليه بحيث لا يستعمل في غيره وصار كالعلم مثل الثريا والصعق اجرى مجراه في اجراء الوصف عليه وامتناع الوصف

به وعدم تطرق احتمال الشركة اليه لان ذاته من حيث هو بلا اعتبار امر آخر حقيقي او غيره غير معقول للبشر فلا يمكن ان يدل عليه

بلفظ ولانه لو دل على مجرد ذاته المخصوصة لما افاد ظاهر قوله تعالى وهو الله في السموات معنى صحيحا انتهى وفيه بحث لان الواضع هو الله

تعالى على ما ذهب اليه كثير من المحققين من ان الله تعالى وضع الالفاظ ووقف عباده عليها تعليما بالوحي او بخلق الاصوات

والحروف في جسم واسماع ذلك الجسم واحدا او جماعة من الناس او بخلق علم ضروري في واحد او جماعة ولو سلم فعدم كون ذاته

معقولا للبشر بلا اعتبار امر آخر لا يستلزم استحالة وضع لفظ لمجرد ذاته وايضا قوله تعالى وهو الله في السموات يفيد معنى صحيحا على الوصف

باشتقاقه لغى الاصل وقيل اصله الاله حذفت الهمزة وعوض عنها حرف التعريف وادغم اللام في اللام ثم الهمزة ان حذف بنقل الحركة الى

ما قبلها على ما هو قياس تخفيف الهمزة يكون التزام الادغام على خلاف القياس لان الادغام فيما تحرك المثلان من كلمتين جائز لا واجب

وان حذف مع الحركة يكون تخفيف الهمزة على خلاف القياس ووجوب الادغام على القياس فهذا الاسم لا يخلو عن خلاف القياس

كما ان مسماه خارج عن دائرة القياس وطرق العقل قيل لما جعلوا اللام عوضا عن الهمزة وصارت بمنزلتها صار اجتماع المثلين

في كلمة واحدة فوجوب الادغام قياس او فليكن وجوب الادغام بعد العلمية لان الاجتماع ح في كلمة واحدة قال القهستاني

في شرح الكيدانى واصل الجلالة الاله وكلاهما علم مخصوص به تعالى الا ان الاول اكد اختصاصا بحذف الهمزة كما في كشف البيان وغيره

الرحمن المفيض للجود والكمال الصوري على الكل بحسب قابليات الاعيان كما هو مقتضى حكمته الباهرة وقدرته القاهرة الرحيم المفيض

للكمال المعنوي المخصوص وهو ما وعد الله للمتقين والتائبين من عباده وكلاهما اخذا من الرحمة التي هي لغة رقة القلب والانعطاف

تقتضي التفضل والاحسان باعتبار الغايات التي هي افعال دون المبادي التي هي انفعالات والرحمن ابلغ من الرحيم لان زيادة

البناء يدل على زيادة المعنى كقطع وقطّع وذلك تارة يكون باعتبار الكمية واخرى باعتبار الكيفية فعلى الاول قيل يا رحمن الدنيا لانه

يعم المؤمن والكافر ورحيم الآخرة لانه يخص المؤمن وعلى الثاني قيل يا رحمن الدنيا والآخرة ورحيم الدنيا لان النعم الاخروية كلها

جسام واما النعم الدنيوية فجليلة وحقيرة وانما قدم والقياس يقتضي الترقي من الادنى الى الاعلى لتقدم رحمة الدنيا ولانه صار كالعلم

من حيث انه لا يوصف به غيره وانما خص التسمية بهذه الاسماء ليعلم الشارع ان المستحق لان يستعان به في مجامع الامور هو المعبود

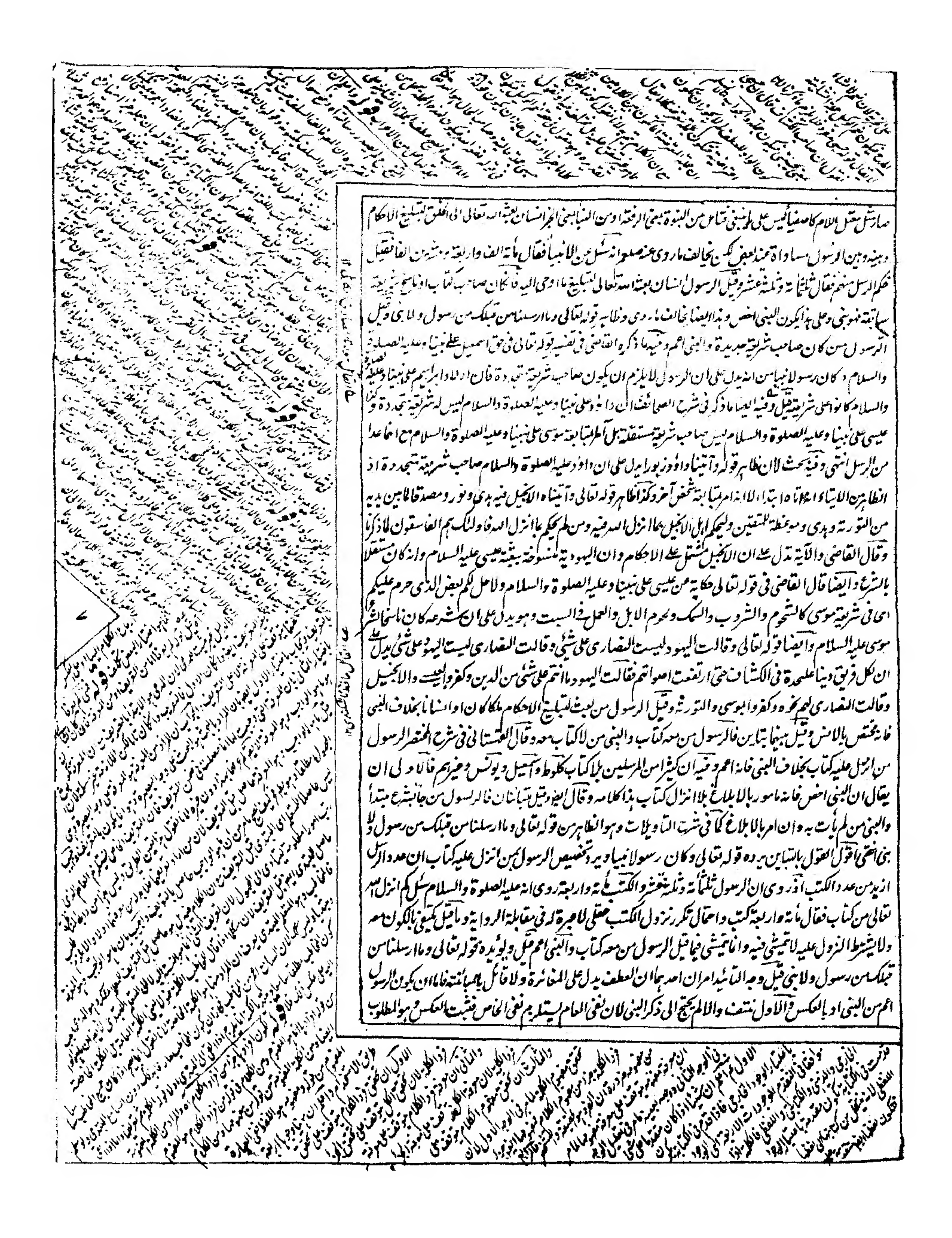
الحقيقي الذي هو مولى النعم كلها عاجلها وآجلها وجليلها وحقيرها قوله الحمد لوليه اللام فيه للجنس اذ لا يحتاج فيه الى الاستعانة بالقرائن

مع انه يفيد ما يستفاد من الاستغراق من اختصاص جميع الافراد به تعالى اذ اختصاص الجنس يستلزم اختصاص جميع الافراد

اذ لو ثبت على ذلك التقدير فرد لغيره تعالى لكان الجنس ايضا ثابتا له في ضمنه فلم يكن الجنس مختصا به تعالى والمقدر خلافه

او الاستغراق بقرينة المقام فيكون جميع المحامد راجعة اليه تعالى مختصة به اما عند اهل السنة فلان متعلق الحمد اما صفة له تعالى ذاتية كانت او فعلية
او مخلوق له تعالى كالافعال الاختيارية للعباد التي يتعلق بها الحمد واما عند المعتزلة فلانهم وان قالوا بكون العباد خالقين لافعالهم
الاختيارية الا انهم قالوا بكون التمكين والاقدار على ذلك من الله تعالى فيمكن لهم القول برجوع الحمد المتعلق بالافعال الاختيارية اليه
تعالى فان قلت كيف القول باختصاص الحمد المذكور به سبحانه تعالى مع رجوعه الى العبد كسبا على الاول وخلقا على الثاني قلت
لعدم الاعتداد بحمد العبد وجعله كالعدم اما على الاول فلانه لا اعتبار للكسب بالقياس الى الخلق واما على الثاني فلان خلق العبد
لما لم يتصور بدون التمكين الذي هو سببه جعل كالعدم وقدم الحمد لكون المقام مقام الحمد يقتضي اهتماما بشانه مع ان وظيفته التقدم [illegible]
يصلح من تقديم الحمد لان المبتدأ المعرف باللام يكون مقصورا على الخبر والحمد لغة هو الوصف بالجميل على جهة التعظيم والتبجيل فقيل الجميل
ان كان متناولا للاختياري وغيره يصدق التعريف على المدح مع انه يقال مدحت اللؤلؤ على صفائها ولا يقال حمدتها وان خص
بالاختياري وحده لزم ان لا يكون وصفه تعالى بالصفات الذاتية حمدا له لانها ليست باختيارية لاستلزام الاختياري للحدوث
وهي قديمة اجيب بان الجميل عام لكونه محمودا به والمحمود عليه هو الجميل الاختياري المراد في التعريف والبعض منع صحة المدح على ما ليس
اختياريا وجعل مثال اللؤلؤ مصنوعا لاجرة به واما الوصف بصباحة الخد ورشاقة القد فقد قيل هو خطأ من الجمهور وتاولوا بدلالتها
على الافعال الجميلة هذا ما قيل وانت خبير بانه يلزم منه ان لا يكون الوصف على الصفات القديمة حمدا له تعالى مع انها هي الكمال الحقيقي
الجزئي ان يحمد عليها اذ ما يحوم حوله الحدوث والعدم ليس بكمال حقيقي بل هو كمال صوري الا ان يمنع استلزام الاختيار على الاطلاق
للحدوث والحق ان الحمد عام يتناول المحمود عليه الاختياري وغيره كيف ومعناه اللغوي الذي فصله العلماء هو ستودن وهو عام
وعرفا فعل يشعر بتعظيم المنعم بسبب كونه منعما وذلك الفعل اما فعل القلب او فعل اللسان او فعل الجوارح والشكر لغة فعل ينبئ عن
تعظيم المنعم بسبب النعمة سواء كان باللسان او بالجنان او بالاركان وعرفا صرف العبد جميع ما انعم الله عليه من السمع والبصر وغيرها
الى ما خلق له واعطاه لاجله كصرف النظر الى مطالعة مصنوعاته والسمع الى تلقي ما ينبئ عن مرضاته والاجتناب عن منهياته والنسبة بين الحمدين
عموم وخصوص من وجه وبين الشكرين عموم مطلقا وكذا بين الشكر العرفي والحمد اللغوي وبين الحمد العرفي والشكر اللغوي ايضا اذا قيدت
النعمة في اللغوي بوصولها الى الشاكر وان لم يقيد كانا متحدين قال السيد السند رحمه الله ولا يخفى ان النسبة الثالثة من هذه الاربع
بحسب الوجود تامل انتهى والنسبة الثالثة هي النسبة بين الشكر العرفي والحمد اللغوي وكون الحمد اللغوي اعم مطلقا من الشكر العرفي انما هو بحسب الوجود
وان الحمد اللغوي يوجد فيما يوجد فيه الشكر العرفي لا بحسب الحمل اذ لا يحمل على صرف الجميع انه صرف اللسان فقط ولا يخفى ان النسبة الثانية
ايضا بحسب الوجود لا الحمل اذ لا يحمل على صرف الجميع انه صرف واحد من الثلثة وذلك لان الفعل المذكور في التعريف اللغوي مقيد بكونه فعلا
واحدا من الثلثة فمفهوم التعريف هو الفعل الواحد من الثلثة المنبئ عن التعظيم بسبب الانعام وهذا المفهوم لا يصدق على
صرف الجميع كما لا يصدق مفهوم صرف اللسان عليه نعم لو كان مفهوم الشكر هو الفعل المنبئ من غير تقييد بكونه واحدا من الثلثة وان كان
في نفس الامر كذلك يكون محمولا على صرف الجميع لكن يشكل بالحمد اللغوي وهو الوصف بالجميل على جهة التعظيم فانه ايضا غير مقيد باللسان
وان كان في نفس الامر كذلك فينبغي ان يكون النسبة بينه وبين الشكر العرفي ايضا بحسب الحمل لا بحسب الوجود الا ان يقال المتبادر
من الوصف هو الوصف باللسان فخص بحسب التبادر واخذ في وضعه بخلاف الفعل في الشكر اللغوي فانه ليس بمتبادر فيه ذكره فيه

ان التباد من التمل بعينا هو فعل الجوارح فينبغي ايضا ان يجعل واخلا في وضعه ولم يجعل الفعل المذكور عاما يشمله وفعل القلب والنسبة بين الحمد
العرفي والشكر العرفي عموم مطلق لعمومه النعم الواصلة الى الحامد وغيره واختصاص الشكر بما يصل الى الشاكر ولان فعل اللسان او القلب
وحده قد يكون حمدا وليس بشكر اذ قد اعتبر فيه شمول الآلات ولان الشكر بهذا المعنى لا يتعلق لغيره تعالى بخلاف الحمد والنسبة بين الحمد اللغوي
والشكر اللغوي عموم وخصوص من وجه هذا قال السيد السند قدس سره في حواشي شرح المطالع واعلم ان القول المخصوص ليس حمدا
بخصوصه بل لانه دال على صفة الكمال ومظهر لها ومن ثم قال بعض المحققين من الصوفية حقيقة الحمد اظهار الصفات الكمالية انتهى فحقيقة الحمد
ماهية ما يدل على صفة الكمال لا قول القائل الحمد لله كما يسبق الى الاوهام العامية ان الحمد ما يشتمل على لفظة الحمد او ما يشتق منها ثم الحمد يحتمل ان
يكون مصدرا معلوما والمعنى ان الحامدية مختصة به تعالى ايذانا بان الخلق عجزوا عن انشاء حمد يليق به كما قال صلعم لا احصي ثناء عليك انت كما
اثنيت على نفسك هو الكل الحمد وان يكون مجهولا والمعنى ان المحمودية مختصة به تعالى اشعارا بان لا محمود عليه الا ذاته باعتبار صفته او
فعله اذ ليس في العالم الا صفته او فعله وهو ايضا الكل فرد للحمد مغاير للاول فليس المقصود من اختيار احدهما او اختيار طريق يشملهما الا اختيار
الكل طريق الحمد فما قيل كون الحمد مصدرا مجهولا لا يكون معنى مغائرا للمصدر المعروف اذ لا فرق بين ان يقال حمدت زيدا وحمد زيد
فلا يلائم ابتداء وجه آخر لا يقال المراد بكون المصدر مجهولا كونه محمودا الا انا نقول يأباه لفظ الحديث لانه لا يلائم الابتداء به ليس على
ما ينبغي فتامل ثم الحمد اصله النصب عدل الى الرفع للدلالة على الدوام والاستمرار والمبتدأ الذي خبره ظرف يحتمل الثبوت والتجدد بحسب
تقدير حاصل او حصل صرح به العلامة التفتازاني في المطول لكن العدول هٰهنا قرينة على تقدير حاصل فيفيد الثبوت فاندفع ما قيل ان
الاسمية التي خبرها ظرفية يفيد التجدد كالفعلية فكيف يكون الجملة الاسمية هٰهنا مفيد الثبوت مع ان الخبر ظرف والجملة اما خبر او انشاء
وعلى التقديرين يكون حمدا **قوله** لو ليه لم يقل لله اختيارا للاسلوب غريب ليفيد النشاط والانبساط مع ما فيه من الاشارة الى
ان الحمد على الذات لا يكون بدون ملاحظة صفة من الصفات فالاستحقاق الذاتي للحمد في حق الله تعالى عبارة عن استحقاق الذات
للحمد باعتبار الصفات الذاتية القديمة غير المنفكة عنه تعالى لا الذات البحت والاستحقاق الوصفي عبارة عن استحقاق ذاته تعالى باعتبار
الصفات الفعلية وليس فيه اختصاص استحقاقه للحمد بوصف دون وصف اذ المقصود ان علة الحمد ملاحظة الصفة مع الذات اي صفة
كانت لا الذات البحت لا ان علته ليست الا هذه الصفة ثم لما كان ذكر الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم رديفا لذكره تعالى كما يشهد
به الكلم الطيب الشهادة والصلوة مع ما ورد في الحديث برواية ابي موسى المدني انه قال صلعم كل كلام لا يبدأ فيه بالصلوة علي فهو قطع
محروق من كل بركة هكذا ذكره القهستاني رح في شرح الخلاصة وشرح مختصر الوقاية قال والصلوة على نبيه عاطفا بالواو اشعارا بانه
بينهما بلا تراخ وصلة وهذه الجملة كالاولى خبرا وانشاء وافادة للثبوت ولم يقل على رسوله اقتداء بالكتاب العزيز ورعاية للسجع فان قلت السجع
مذموم منهي عنه فكيف يراعى قلت المذموم والمنهي عنه التكلف فيه والاعتقاد عليه لا مطلقا كما ورد اياك والتكلف في السجع يدل على
ذلك وجود الفواصل في القرآن والنبي فعيل بمعنى فاعل بدليل مجيئه جمع السلامة ومجيء تكسيره على افعلاء لا بمعنى المفعول كما قيل اذ فعيل
بمعنى المفعول لا يجمع جمع السلامة لا يجيء تكسيره الا على فعلى في الشافية وفعيل بمعنى مفعول بابه فعلى نحو جرحى واسرى وقتلى وجاء اسارى
وشذ قتلاء واسراء ولا يجمع جمع الصحيح فلا يقال جريحون ولا جريحات ليتميز عن فعيل الاصل ثم الفعيل صحيح اللام جاء جمعه على فعلاء وافعلاء كظرفاء
واسدقاء فما قيل هو من النبوة اي بالرفعة كما قيل وانما جمع على انبياء وان كان صحيح اللام جمع على فعلاء كظرفاء لانه قلزوم التخفيف



صار مشتقا باللام كالصفا ليس على ما ينبغي فتامل من النبوة بمعنى الرفعة او من النبا بمعنى الخبر انسان بعثه الله تعالى الى الخلق لتبليغ الاحكام وبينه وبين الرسول مساواة عند البعض لكن يخالف ما روي عنه صلعم انه سئل عن الانبياء فقال مائة الف واربعة وعشرون الفا فقيل فكم الرسل منهم فقال ثلثمائة وثلثة عشر وقيل الرسول انسان بعثه الله تعالى لتبليغ ما اوحي اليه فان كان صاحب كتاب او ناسخ شريعة سابقة فهو نبي وعلى هذا يكون النبي اخص وهذا ايضا يخالف ما روي وظاهر قوله تعالى وما ارسلنا من قبلك من رسول ولا نبي وقيل الرسول من كان صاحب شريعة جديدة والنبي اعم وفيه ما ذكره القاضي في تفسير قوله تعالى في حق اسمعيل على نبينا وعليه الصلوة والسلام وكان رسولا نبيا من انه يدل على ان الرسول لا يلزم ان يكون صاحب شريعة متجددة فان اولاد ابرهيم على نبينا وعليه الصلوة والسلام كانوا على شريعته قيل وفيه ايضا ما ذكر في شرح الصحائف ان داود على نبينا وعليه الصلوة والسلام ليس له شريعة متجددة وكذا عيسى على نبينا وعليه الصلوة والسلام ليس صاحب شريعة مستقلة بل امر بمتابعة موسى على نبينا وعليه الصلوة والسلام مع انهما عدا من الرسل انتهى وفيه بحث لان ظاهر قوله وآتينا داود زبورا يدل على ان داود عليه الصلوة والسلام صاحب شريعة متجددة اذ الظاهر من الايتاء الاعطاء ابتداء لا انه امر بمتابعة شخص آخر وكذا الظاهر قوله تعالى وآتيناه الانجيل فيه هدى ونور ومصدقا لما بين يديه من التورية وهدى وموعظة للمتقين وليحكم اهل الانجيل بما انزل الله فيه ومن لم يحكم بما انزل الله فاولئك هم الفاسقون لما ذكرنا وقال القاضي والآية تدل على ان الانجيل مشتمل على الاحكام وان اليهودية منسوخة ببعثة عيسى عليه السلام وانه كان مستقلا بالشرع وايضا قال القاضي في قوله تعالى حكاية من عيسى على نبينا وعليه الصلوة والسلام ولاحل لكم بعض الذي حرم عليكم اي في شريعة موسى كالشحوم والثروب والسمك ولحوم الابل والعمل في السبت وهو يدل على ان شرعه كان ناسخا لشرع موسى عليه السلام وايضا قوله تعالى وقالت اليهود ليست النصارى على شيء وقالت النصارى ليست اليهود على شيء يدل على ان لكل فريق دينا علحدة في الكشاف حتى ارتفعت اصواتهم فقالت اليهود ما انتم على شيء من الدين وكفروا بعيسى والانجيل وقالت النصارى لهم نحوه وكفروا بموسى والتورية وقيل الرسول من بعث لتبليغ الاحكام ملكا كان او انسانا بخلاف النبي فانه مختص بالانس وقيل بينهما تباين فالرسول من معه كتاب والنبي من لا كتاب معه وقال القهستاني في شرح المختصر الرسول من انزل عليه كتاب بخلاف النبي فانه اعم وفيه ان كثيرا من المرسلين بلا كتاب كلوط واسمعيل ويونس وغيرهم فالاولى ان يقال ان النبي اخص فانه مامور بالابلاغ بلا انزال كتاب هذا كلامه وقال ايضا وقيل يتباينان فالرسول من جاء بشرع مبتدا والنبي من لم يات به وان امر بالابلاغ كما في شرح التاويلات وهو الظاهر من قوله تعالى وما ارسلنا من قبلك من رسول ولا نبي انتهى اقول القول بالتباين يرده قوله تعالى وكان رسولا نبيا ويرد تخصيص الرسول بمن انزل عليه كتاب ان عدد الرسل ازيد من عدد الكتب اذ روي ان الرسول ثلثمائة وثلثة عشر والكتب مائة واربعة روي انه عليه الصلوة والسلام سئل كم انزل الله تعالى من كتاب فقال مائة واربعة كتب واحتمال تكرر نزول الكتب عقلي لا عبرة له في مقابلة الرواية وما قيل يكفي بالكون معه ولا يشترط النزول عليه لا يمشي فيه وانما يمشي فيما قيل الرسول من معه كتاب والنبي اعم قيل ويؤيده قوله تعالى وما ارسلنا من قبلك من رسول ولا نبي قيل وجه التائيد امران احدهما ان العطف يدل على المغائرة ولا قائل بالمباينة فاما ان يكون الرسول اعم من النبي او بالعكس والاول منتف والالم يحتج الى ذكر النبي لان نفي العام يستلزم نفي الخاص فثبت العكس وهو المطلوب

وثانيها ان الحديث قد دل على ان عدد الانبياء ازيد من عدد الرسل انتهى اقول لا بد في العطف من المغايرة ولو بالاعتبار فلا يدفع المساواة
بل يسلم فعدم القول بالمباينة تم كيف وقد ذهب اليه البعض على ما عرفت وازدياد عدد الانبياء يدفع المساواة وعموم الرسل لا المباينة
والعموم من وجه نعم يرد قوله فالاولى قوله تعالى خطابا لنبينا صلعم يا ايها النبي وقوله تعالى وما ارسلنا من قبلك من رسول ولا نبي اذ لو كان كما
زعم لم يحتج الى ذكره اذ لا حاجة الى ذكر الخاص بعد نفي العام و قوله وهو انظر من قوله تعالى تم وقال السيد السند قدس سره في شرح المواقف والرسول
نبي معه كتاب وشرع والنبي غير الرسول من لا كتاب معه بل امر بمتابعة شرع من قبله هذا كلامه اقول ظاهر كلامه يشير الى ان بين الرسول
والنبي تباينا وان الرسول من انزل عليه كتاب والنبي من لم ينزل عليه كتاب سواء وجد معه كتاب امر بمتابعته او لم يوجد يشير اليه قوله
امر بمتابعة شرع من قبله ولو لم يكن هذا القول لكان المباينة على ما سبق الرسول من معه كتاب والنبي من ليس معه كتاب وقد عرفت ما فيه
مع ان في قوله والرسول نبي حمل احد المتباينين على الآخر ويمكن حمله على عموم الرسول وانه من معه كتاب سواء انزل عليه او لم ينزل عليه
بل امر بمتابعته والنبي من معه كتاب لم ينزل عليه بل امر بمتابعته وقد عرفت ما فيه ايضا مع ان فيه حمل الاخص على الاعم والصلوة اسم
من التصلية بالف مبدلة من الواو لفظا وبالواو كتابة معناه لغة الدعاء ونقل الى الاركان المخصوصة شرعا ويراد به الرحمة لعلاقة
السببية والمسببية وقيل تحريك الصلوين سمي الاركان بها لان المصلي يحرك الصلوين في ركوعه وسجوده وسمي الداعي مصليا تشبيها
له في تخشعه بالراكع والساجد فيكون الصلوة في الدعاء استعارة وفي الاركان حقيقة او مجازا مرسلا وقيل تقويم العود بالصلوة ثم قيل الركن
صلوة لاشتمالها على تقويم العمل ثم نقلت الى الدعاء الذي هو سببها تجوزا وقيل معناه الثناء الكامل الا ان ذلك ليس في وسعنا فامرنا
ان نكل ذلك اليه تعالى وقيل التعظيم فمعنى قولنا صل على محمد في الدنيا باعلاء ذكره وابقاء شريعته وفي الآخرة بتشفيعه وتضعيف اجره هذا وقد
قالوا الصلوة من الله رحمة ومن الملائكة استغفار ومن الناس دعاء فقال البعض مشترك لفظي بين الثلثة وقال البعض مشترك معنوي
لان ذكر اختلاف المسند اليه عند بيان اختلاف المعنى مشعر بان معنى الصلوة في نفسه واحد مختلف باختلاف الموصوف ولا يدل على انها
موضوعة لمعان مختلفة باوضاع متعددة ليلزم الاشتراك واليه ذهب ابن هشام في المغني حيث قال الصلوة لغة بمعنى واحد وهو العطف
ثم العطف بالنسبة الى الله سبحانه وتعالى الرحمة والى الملائكة الاستغفار والى الآدميين دعاء بعضهم لبعض ثم الصلوة في العرف صار شعارا
لذكر الرسل فلا يطلق على غيرهم استقلالا ويجوز تبعا وتعديته بعلى لتضمين معنى النزول اي الرحمة الكاملة نازلة من علو جناب الحق على نبيه فيكون
خبرا عن نزول الرحمة الكاملة من الله تعالى عليه صلعم وانما كان جملة الحمد اخبارا عن رجوع جميع المحامد اليه تعالى واللهم صل على محمد
وعلى آل محمد فيكون انشائية ودعاء من الشارح قدس سره له صلى الله تعالى عليه وسلم كما قال تعالى صلوا عليه اي قولوا اللهم صل على محمد
وعلى آل محمد فيكون معطوفة على جملة الحمد اذا كانت انشائية انشاء لحمده تعالى وعلى تقدير كون جملة الحمد خبرية بتقدير في المعطوف تقول وعلى
هذا فاضافة الصلوة الى الله تعالى ظاهرة اذ لا بد في الدعاء من اضافة الفعل الذي يراد للمدعو له الى الله تعالى ثم لما كانت الصلوة
على الآل رديفا لصلوته صلعم كما يدل عليه الصلوات المروية عنه صلعم فصار الصلوة عليه صلعم بدون الصلوة على الآل كانه لم يكمل قال
وعلى آله فاصلا بكلمة على ردا على الشيعة الشنيعة المفترية عليه صلى الله تعالى عليه وسلم انه قال من فصل بيني وبين آلي بكلمة على فليس منا
والفه بدل من الهمزة المبدلة من الهاء بدليل اهيل الا انه خص فيمن له شرف وخطر ديني او دنيوي كما قال تعم فالتقطه آل فرعون بخلاف
الاهل وهذا عند البصريين وعند الكوفيين بدل من الواو وقال الكسائي وهو من الكوفة سمعت اعرابيا فصيحا يقول آل واويل

وابل السبيل ہو ام جمع لذوی القربی خفۃ والمراد سنۃ فالمؤمنون من ہذہ الامۃ **قوله** واصحابہ من عطف الخاص علی العام تنبیہا علی شرف الصحبۃ
وفضلہم بواسطۃ الصحبۃ وجمع صاحب قال العلامۃ التفتازانی فی المطول الاظہر انہ جمع طاہر کصاحب واصحاب والفاعل یجمع علی افعال
کما صرح بہ سیبویہ وشبہ بصاحب واصحاب وارتضاہ الزمخشری والرضی خلافا لمن قال انہ جمع صحب بالسکون اوجمع او بالکسر مخفف
صاحب انما نشأ من عدم التتبع کذا ذکرہ القہستانی فی شرح المختصر والصحابی من لقی النبی صلی اللہ علیہ وسلم من الثقلین ومات علی الاسلام
قوله المتادبین بآدابہ ای الذین حصل فیہم الآداب بآدابہ وتادیبہ ایاہم صلعم وفیہ تنویہ لشانہم حیث تادبوا بتادیبہ کما قال صلعم ادبنی
ربی فاحسن تادیبی **قوله** وبعد من الظروف الزمانیۃ المقطوعۃ عن الاضافۃ لفظا المبنیۃ علی الضم واذا حذف المضاف الیہ لفظا ونوی
معنی یکون معربا واذا کان معربا ذکر او یکون منصوبا علی الظرفیۃ ای ونشرع بعد الحمد والصلوۃ فیما یتعلق بالتالیف فنقول ہذہ والفاء
زائدۃ للتفسیر لا للجزاء بناء علی توہم اما وتقدیرہا فی نظم الکلام کما قیل لان توہم اما لم یعتبرہ احد من النحویین وتقدیرہا مشروط بکون ما بعدہا
امرا او نہیا ناصبا لما قبلہا او مفسرا لہ صرح بہ الرضی کذا ذکرہ القہستانی فی شرح المختصر قال الرضی وقد یحذف اما لکثرۃ الاستعمال نحو
وربک فکبر وثیابک فطہر والرجز فاہجر وانما یطرد ذلک اذا کان ما بعد الفاء امرا او نہیا وما قبلہا منصوبا بہ او بمفسرہ فلا یقال زید فضرب
ولا زیدا فضربتہ بتقدیر اما واما قولک زید فوجد فالفاء فیہ زائدۃ وقولہ وقائلۃ خولان فانکح علی کلا مذہبین عند سیبویہ وعلی زیادۃ الفاء عند
الاخفش ہذا کلامہ ثم المشار الیہ بہذہ اما ما بین الدفتین او النقوش الدالۃ علی المعانی بتوسط العبارات وکلاہما مبصر فیکون ہذہ علی
اصلہ من کون المشار الیہ قریبا مبصرا وکون النقوش فوائد باعتبار الدلالۃ علی المعانی واما الالفاظ المخصوصۃ او الالفاظ الدالۃ علیہا
او الالفاظ مع المعانی او مع النقوش او النقوش مع المعانی او المرکب من الثلثۃ علی ہذا یکون مجازا بتنزیلہا منزلۃ المحسوسات **قوله**
فوائد جمع فائدۃ وہی ما استفید من الخیر وما ذکرہ الشارح قدس سرہ یحتمل ان یکون البعض منہ فوائد والبعض من خواص طبعہ الا انہ سماہ
فوائد بالنسبۃ الی المستفیدین لا ان کلہ فوائد بالنسبۃ الیہ **قوله** وافیۃ ای کافیۃ **قوله** بحل مشکلات الکافیۃ ای بحل ما یشکل منہ
فی نظرہ قدس سرہ **قوله** للعلامۃ صفۃ للکافیۃ بتقدیر الکافیۃ الکائنۃ للعلامۃ رعایۃ لجزالۃ المعنی والتاء للمبالغۃ لا للتانیث حتی
یکون الظاہر فی المشبہ التانیث **قوله** فی المشارق والمغارب ای فی البلاد المشرقیۃ والمغربیۃ **قوله** الشیخ لقب لہ **قوله** ابن الحاجب
کنیۃ **قوله** تغمدہ اللہ ای ستر اللہ تعالی ذنوبہ مقارنا بغفرانہ والغفران آمرزیدن **قوله** واسکنہ بحبوحۃ جنانہ ای جعل اللہ تعالی
میار جنانہ مسکنا لہ والجنان بکسر الجیم جمع الجنۃ **قوله** نظمتہا ای جمعتہا شبہ جمع الفوائد بنظم اللولؤ فاشتق منہ صیغۃ الفعل
قوله فی سلک التحریر من باب لجین الماء والسلک الخیط وکذا السمط **قوله** للولد متعلق بنظمت ای نظمتہا لاجل نفع الولد و
قرائتہ **قوله** ضیاء الدین لقب الولد **قوله** یوسف علم لہ **قوله** حفظہ اللہ دعاء للولد بحفاظہ مصدر حذف فعلہ قال الرضی یجب
حذف الفعل قیاسیا فیما اذا ذکر الفاعل او المفعول بعد المصدر مضافا الیہ او بحرف الجر لا لبیان النوع بخلاف ضرب زید وامکرم
وسمی الماسیہا **قوله** بالفوائد الضیائیۃ نسبت الی ضیاء الدین فی المفصل المضاف علی ضربین مضاف الی اسم معروف متناول
مسمی علی حالہ کابن الزبیر وابن کراع ومنہ الکنی کابی مسلم وابی بکر ومضاف الی ما لا ینفصل فی المعنی عن الاول کامرئ القیس
وعبد القیس فالنسب الی الاول زبیری وکراعی ومسلمی والی الثانی عبدی وامرئی ہذا کلامہ وانما فصل الکنی فقال ومنہ الکنی
اشعارا بان الثانی فیہا غیر مقصود بمسمی علی حیالہ وانما تنسب الی الثانی اجراء لہا مجری الاصل **قوله** لانہ لہذا الجمع والتالیف

قيل الاولى ترك الجمع لانه لا فائدة فيه الا اخراج الفقرتين عن المساواة انتهى وفيه بحث لانه مشعر بحصول المساواة بتركه مع
انه ليس كذلك وايضا نسبة الاخراج الى الجمع غير متعين بل دائرة بين الجمع والتاليف بل المناسب ان ينسب الى التاليف وما قيل
في رده لا يشترط المساواة في الفقرتين ولم يذكروا ولو تنبيها ففيه بحث اذ قد قيل احسن السجع ما تساوت قرينتاه ثم ما كانت الثانية
اطول من الاولى طولا لا يخرجه عن حد الاعتدال كثيرا والا لكان قبيحا كقوله تعالى قالوا اتخذ الرحمن ولدا لقد جئتم شيئا ادا تكاد السموات
يتفطرن منه وتنشق الارض وتخر الجبال هدا فان الاولى ثماني لفظات والثانية تسع **قوله** وساير المبتدئين اي باقي **قوله** وما توفيقي
الا بالله اي وما كوني موفقا حاصلا باستعانة شئ من الاشياء الا باستعانة الله تعالى وحسن توفيقه **قوله** وهو حسبي اي محسبي وكافي و
نعم الوكيل قال العلامة التفتازاني في المطول عطف اما على جملة هو حسبي والمخصوص محذوف كما في قوله تعالى نعم العبد فيكون من عطف الجملة
الفعلية الانشائية على الاسمية الاخبارية واما على حسبي اي وهو نعم الوكيل وح فالمخصوص هو الضمير المتقدم كما صرح به صاحب المفتاح
وغيره في قولنا زيد نعم الرجل ثم عطف الجملة على المفرد وان صح باعتبار تضمن المفرد معنى الفعل لكنه في الحقيقة من عطف الانشاء على الاخبار
هذا كلامه وظاهره انه اعتراض لا تحقيق للمقام كما نقل عنه في الحاشية ولذا قال السيد السند قدس سره استصعب الشارح العلامة
هذا العطف والامر هين لانا نختار اولا انه معطوف على مجموع جملة هو حسبي لكنا نقدر في المعطوف مبتدأ بقرينة ذكره سابقا اي وهو
نعم الوكيل ومعناه ح على ما هو المشهور وهو مقول في شانه نعم الوكيل فيكون جملة اسمية خبرية متعلق جزءها جملة فعلية انشائية ولا شبهة
في صحة عطفها على الجملة الاسمية السابقة ونختار ثانيا انه معطوف على حسبي ولا حاجة الى اعتبار تضمنه معنى محسبي فان الجمل التي لها محل
من الاعراب واقعة موقع المفردات يجوز عطفها على المفردات وعكسه واما قوله لكنه في الحقيقة من عطف الانشاء على الاخبار فجوابه
ان ذلك جائز في الجمل التي لها محل من الاعراب نص عليه العلامة في سورة نوح ومثله بقولك قال زيد نودي للصلوة وصل
في المسجد وكفاك حجة قاطعة على جوازه قوله تعالى وقالوا حسبنا الله ونعم الوكيل فان هذه الواو من الحكاية لا من المحكي وليس هذا الجواز
مختصا بالجملة المحكية بعد القول اذ لا يشك من به مسكة في حسن قولك زيد ابوه صالح وما اخسه وعمرو ابوه بخيل وما اجوده انتهى قال
في شرح المفتاح والسر في ذلك ان الجمل التي لها محل من الاعراب واقعة موقع المفردات وليس النسب التي بين اجزائها مقصودة
بالذات فلا التفات الى اختلاف تلك النسب بالخبرية والطلبية وقال في الحاشية معللا بقوله دون المحكي اذ لا مجال للعطف فيه الا
بتاويل بعيد لا يلتفت اليه وهو ان يقع تقديره وقلنا نعم الوكيل وقد رده بعض الافاضل بان هذا انما يتم لو لم يكن في الآية الكريمة غير
البعيد وليس كذلك اذ يحتمل ان يكون الواو في الآية من المحكي بتقدير المبتدأ في المعطوف او بعطفه على الخبر المقدم ولا بعد في هذين التاويلين
فلا يكون الآية حجة قاطعة على الجواز وقيل ان تقدير المبتدأ على الوجه المذكور تاويل بعيد لان المشهور ان تقدير المخصوص بالمدح مؤخرا كقولنا
حسبنا الله ونعم الوكيل الله وكما في قوله تعالى نعم العبد اي نعم العبد ايوب فعلى هذا يكون من قبيل عطف الانشاء على الاخبار واما قوله وهو حسبي
وهو نعم الوكيل فليس فيه تاويل بعيد فان تقدير المبتدأ هناك ظاهر قريب بقرينة ذكره اولا في المعطوف عليه حال كونه مبتدأ مستقدما على الخبر
بخلاف نحو حسبنا الله اذ لم يذكر فيه اسم الله مبتدأ مقدما اذ المبتدأ هنا هو حسبنا دون اسم الله تعالى كما زعم حيث قال او بعطفه على الخبر المقدم
انتهى اقول وفيه بحث لان وجه البعد انكان مخالفة المشهور يلزم ان يكون التاويل في قوله حسبي ونعم الوكيل ايضا بعيدا فلا يصح قوله ان
تقدير المبتدأ فيه قريب وانكان عدم ذكر المبتدأ في المعطوف عليه فوجوده في الآية مم كيف والمبتدأ في الآية اسم الله وحسبنا خبر لا خبر حسبنا

کما زعم القائل کیف وهو نکرة لکونه بمعنی الفضل صرح به الرضی وبالجملة ان حمل البعد بما انه المشهور فکلا التقدیرین بعیدان وان حمل البعد علی عدم وجدان القرینة علی المحذوف فلیس شیء منهما بعیدا اما وهو حسبی ونعم الوکیل فلما اعترف به المعترض واما حسبنا الله ونعم الوکیل فلان اسم الله فی المعطوف علیه مبتدأ لا خبر کما زعم المعترض کیف وحسبنا نکرة علی ما عرفت وکون المبتدأ فی الاولی فی المعطوف علیه مقدما علی الخبر دون الثانی لا یتفاوت به الحال فی القرب والبعد کما لا یخفی علی ذی بصیرة وعلی تقدیر المخصوص موخرا کما هو المشهور لا یلزم عطف الانشاء علی الاخبار علی الاطلاق بل ان جعل المخصوص خبر مبتدأ محذوف واما اذا جعل مبتدأ خبره نعم کما ذهب الیه کثیر من النحاة وجزم به الرضی واستدل علی عدم جواز کونه خبر مبتدأ محذوف فلا کیف ومعناه وهو مقول فی حقه نعم الوکیل فحرّر القائل فعلی هذا یکون من قبیل عطف الانشاء علی الاخبار فی حیز المنع ثم انه قد رد علی الشارح بعض الافاضل المذکور ان المراد بالجملة الاولی انشاء التوکل لا الاخبار عنه بانه کاف وهو ظاهر والثانیة یجوز ان یعتبر عطف القصة علی القصة بدون ملاحظة الاخباریة والانشائیة انتهی اقول الرد الثانی انما یتم ان لو کان عطف الانشاء علی الخبر جائزا باعتبار عطف القصة علی القصة علی الاطلاق واما لو کان عطف القصة علی القصة مشروطا بکون کل من المعطوف والمعطوف علیه جملا متعددة کما یشیر الیه کلام السید السند قدس سره حیث قال یعنی انه لیس من عطف الجملة علی الجملة لیطلب هناک مناسبة مع الاولی بل من عطف جمل مسوقة لغرض علی جمل آخر مسوقة لغرض فالمقصود بالعطف المجموع وشرطه المناسبة بین مجموع القصتین وقال صح ان یکون الواو لعطف قصة ای مجموع جمل علی قصة ای مجموع مثلها فلیس بتام والرد الاول مردود بان الاصل فی الجمل الاخبار سیما الاسمیة فان نقلها الی الانشاء قلیل **قوله** لم یصدق قیل قولنا الحمد لله ونحوه لیس حمدا لکونه مشتملا علی لفظ الجلیل لکونه منبأ عن التعظیم ومظهرا من صفات الکمال فکلما یکون مظهرا تحقق فیه الحمد والمراد والتسمیة فی اول الکتاب للعمل بالحدیث فیتحقق فیه الحمد ایضا قلت المراد القصد به علی وجه الجزئیة فلعله لم یکتب التسمیة فی اوله اصلا فضلا من ان یجعله جزءا علی تحصیل المذکور والعمل بالسنة یکفیه ان یذکر التسمیة باللسان او یخطر بالبال او یکتب علی قصد التبرک من غیر ان یجعله جزءا من الکتاب او تقول مقصوده انه لم یجعل جزءا علی الاستقلال کما یجعله السلف کذلک بناء علی ما یفهم من ظاهر لفظ الحدیثین اذ تعلق الجزاء علی ترک کل منهما علی حاله یشیر بالاستقلال علی ان فی بعض حواشی شرح العقائد ان التسمیة فی کتب العلوم لیست جزءا منها وانما ذکرت فی اوائلها للتیمن والتبرک واما التحمید فقد قیل انه جزء من کل کتاب وقیل لیس بجزء ایضا اعلم ان القید قد یکون قیدا للمنفی ویتوجه النفی الی القید خاصة ویبقی اصل الفعل مثبتا صرح به العلامة التفتازانی فی المطول ناقلا عن الشیخ عبد القاهر حیث قال ان من حکم النفی اذا دخل علی کلام فیه تقیید علی وجه ما ان یتوجه الی ذلک التقیید وان یقع له خصوصا مثلا اذا قیل لم یاتک القوم اجمعون کان نفیا للاجتماع وهذا مما لا سبیل للشک فیه انتهی وقد یکون قیدا للنفی فیوجب نفی اصل الفعل الا انه قد یشتبه احدهما بالآخر فیحتاج الی بیان انه اعتبر القید اولا ثم النفی او العکس وقد یکون بحیث لا یصح ان یکون قیدا للمثبت اصلا ولا حاجة الی البیان کما نحن فیه والعجب من العلامة انه کیف قال ان تقریبا مفعول له لا تتضمنه معنی لم ابالغ کانه قال ترکت المبالغة فی الاختصار تقریبا ولو لم یاول الفعل المنفی بالمثبت علی ما ذکرنا لکان المعنی ان المبالغة فی الاختصار لم یکن للتقریب والتسهیل بل لامر آخر مع ان القید المذکور لا یصلح ان یکون قیدا للمنفی حتی یتصور توجه النفی الیه **قوله** تحصیل ان کتابه ای بایقاعه فی الخیال لانه فی الواقع کذلک **قوله** لجواز اتیانه بالحمد من غیر ان یجعله جزءا من کتابه او فی ضمن البسملة اذ هی لیست بجزء من الکتب

ههنا فالخلاف الحمد فانه قد اختلفوا فيه على ما صرح به بعض الافاضل ثم قيل يمكن ان يجاب بوجه آخر وهو انه لم يبتد به ههنا لنفسه تحصيل ان كتابه
من حيث انه كتابه ليس ككتب السلف وان كان في نفسه عظيم الشان ذا بال فراعى الجهتين فابتدأ بالبسملة المشتملة على الحمد ولم يبتدأ بالحمد استقلالا
كابتداء السلف به وفيه بحث لانه ان اراد انه غير ما ذكره الشارح بحصول العمل بالحديث في هذا الوجه بالحمد المشتمل عليه التسمية فالغيرية ممنوعة
كيف وقول الشارح ازاتيانه بالحمد من غير ان يجعله جزأ من كتابه عام يشمل الحمد المشتمل عليه التسمية لما عرفت وان اراد انه غيره بحصول متابعة
السلف فيه فهو ليس ببعيد اذ الكلام ليس في المتابعة مطلقا بل في المتابعة الخاصة وبالجملة فهو ليس بوجه آخر كما زعم بل ليس بوجه وان كان
من وجه ثم قال فان قيل التحميد من العبادات وترك العبادات من شهوات النفس فكيف يتصور ان يترك التحميد وان كان عبادة في
نفسه الا انه من حيث يبتدأ به او غير ذي بال ليس بعبادة لان الابتداء به تحقير له كالصلوة في ارض الغير فانه من حيث انه صلوة عبادة والا انه
من حيث انه غصب حرام انتهى وفيه بحث لانه لا يرد السؤال على ترك العمل بالحديث على ما ذكره الشارح قدس سره ولو سلم فالمراد من ذي بال دون
الامر ذا بال في الحديث هو كونه ذا بال في نفس الامر لا من حيث الانتساب ولا شك ان الكتاب ذو بال في نفس الامر كما اعترف به هذا الفاضل
ايضا وان كان ليس ذا بال بالتخييل فكيف لا يكون ابتداؤه به عبادة وكيف يكون تحقيرا بل هذا الا تهافت وان جعل مورد السؤال ترك متابعة
السلف او جعل ذكر السؤال والجواب تقريبا وان كان ذكر القانبه فالجواب ليس على ما ينبغي لما عرفت ولان كونه غير ذي بال على الاول
ثم كيف وكونه ليس ككتب السلف لا يستلزم كونه غير ذي بال كما اعترف به هذا الفاضل ايضا ثم قال وههنا توجيه غريب في غاية الغرابة وهو
ان النظر ان كتابه هذا اول كتب صنفها فاقتدى باول سورة نزلت وهو اقرأ حيث لم يبدأ بالحمد مطلقا اعم من ان جعله جزأ ولا لان النبي
صلعم قرأ كما نزلت ولم يبدأ بالحمد ولا باسم الله على ما رواه البخاري في صحيحه انتهى وفيه بحث لان قوله ان النظر رجم بالغيب ما لم يذكر عليه
دليل ولو سلم فذلك لا يدفع الاعتراض الوارد على ترك العمل بالحديث لان ذلك كان في بدء النبوة والحديث صدر منه صلعم بعد ذلك
ولو سلم فالتسمية انزلت في اول اقرأ وكذا في اول كل سورة غير برأة اذ لو لم يكن منزلة لما اثبتها السلف كيف وقد بالغوا في تجريد القران
عما ليس منه حتى لم يكتب آمين في المصاحف المفصل بين السور والتبرك بالابتداء بها عند الحنفية وجزء من كل سورة عند الشافعية
فلعل النبي صلعم ابتدأ بها ولو سلم فقد ابتدأ بقوله تعالى باسم ربك الذي خلق خلق الانسان من علق وهو يشتمل الحمد والتسمية اذ الحمد ليس
حمدا لاشتماله على لفظ الحمد بل كل ما يدل على تعظيم الذات والصفات فهو حمد والمقصود من التسمية هو الاسم المضاف الى اسم الله تعالى
وتقديم العامل لا ينافيه اذ العامل والمعمول جملة واحدة ولو سلم فالابتداء الواقع في الحديث اعم من ان يكون حقيقيا او اضافيا **قوله**
حتى لم يعرفا من المعرفة والمعرفة المطلقة لا تحصل الا في ضمن فرد خاص فاختيار احدهما لما انهما محصلان للمقصود للخصوص ولا يقدح
في ذلك حصوله من غيره ايضا اذ للمختار ان يختار ايا شاء مع الاستواء في تحصيل المقصود **قوله** لكون افرادها جزئي كزيد وعمرو مثلا اجزاء من جاء
زيد وذهب عمرو **قوله** ومفهوميهما اي الكلمة الجزئية على الاستخدام جزء من مفهوم الكلام الجزئي كزيد مثلا مفهومه جزء من مفهوم
زيد قائم وليس مفهوم الكلمة الكلية ولا الجزئية جزأ من مفهوم الكلام الكلي **قوله** مشتقان من الكلم قال الرضي هذا اشتقاق بعيد واشار
اليه الشارح قدس سره بقوله قيل ذلك لان هذا الاشتقاق لو كان لكان من الاشتقاق الاصغر والمعتبر فيه ان يدخل معنى المشتق منه
في المشتق وليس معنى الكلم بسكون اللام داخلا في مفهوم الكلمة والكلام وكون معنى احد اللفظين يناسب معنى الآخر انما يعتبر في الصغير والا
وهو ليس منها اذ المعتبر في الاصغر موافقة الحروف الاصول مع الترتيب والموافقة في المعنى بان يكون فيه معنى الاصل والمعتبر في الصغير

موافقة الحروف بدون الترتيب نحو كنى وناك والمعتبر في الاكبر المناسبة في الحروف اما بحسب المخرج نحو الثلب والثلم فان الباء والميم
شفتيتان ونحوهما او بحسب الصفة نحو الرجم والرقم فان الجيم والقاف من الحروف الشديدة والمعتبر فيها المناسبة بان يكون معنى احد اللفظين
مناسب معنى الآخر هكذا ذكر في شرح الاصول وحاشية الفاضل الابهري عليه فان قيل قالوا الاشتقاق مطلقا رد لفظ الى آخر لموافقته
في حروفه الاصول ومناسبته في المعنى وهذا يشعر بان كون معنى احد اللفظين يناسب معنى الآخر جار في الاصغر ايضا قلنا لا بل المناسبة
اعم من الموافقة فالمراد من المناسبة في المعنى ان يكون معنى احد اللفظين يوجد في معنى اللفظ الآخر اما مع زيادة او نقصان كما في الا
الاصغر او يكون معنى احد اللفظين يناسب معنى الآخر كما في الاكبر والصغير ولو سلم فذلك لا يخرجه عن البعد لما عرفته **قوله** لتاثيرهما
وفيه ان ما هو معناهما ليس بمؤثر وما هو مؤثر ليس معناهما بل معنى معناهما الكلم الا ان يعتبر معناهما كالجرح يعني ان معناهما يشبه معنى الكلم
وهو الجرح في التاثير فكما ان الجرح مؤثر في النفس كذلك معناهما يؤثر فيها تاثيرا تنقبض به او تنبسط فالتشبيه في مطلق التاثير بقرينة
ان التناسب المعتبر في الاشتقاق هو التناسب لمطلق الحاصل بين المعنيين باي وجه كان الا انه اشار بقوله وقد صار الى ان بعض
المعاني قد بلغ في التاثير مبلغا يطلق عليه الجرح بل صار نوعا منه من حيث لا يلتئم فاندفع ما قيل ان الكتفي مطلق التاثير يكون جاريا
في الالفاظ باعتبار تاثيرها الحسنة والسيئة لكن قوله وقد صار يدل على انه اراد التاثير باحداث الالم وكذا ما قيل في وجه البعد بان التاثير
المناسب لان يشبه بالجرح تاثير بصحة الالم ولا يخفى ان هذه مناسبة بعيدة من القسم **قوله** بدليل قوله تم وهو دليل انه لو كان جمعا لم يكن
جمع قلة لان اوزانها محصورة وهو ليس منها بل جمع كثرة وجمع الكثرة لا يصغر على لفظه بل يرد الى واحده وهو لا يرد والتصغير لو كان
جمعا لم يجز عود الضمير الواحد اليه ويتم لو كان جمعا لم يرد في النسبة الى الواحد هكذا ذكره الرضي في مباحث الجمع **قوله** حيث لا يقع الا
على الثلث فصاعدا ان اريد عدم الوقوع من حيث الوضع فمسلم كيف وجاز ان يكون من حيث الاستعمال كما صرح به الرضي
في مباحث الجمع وان اريد من حيث الاستعمال فهو غير مفيد **قوله** والكلم الطيب دال بعض الكلم يحتمل ان يكون معناه ان البعض
مقدر في نظم الآية وان يكون الكلم مادلا بعض الكلم واياما كان ان كان منع المقدمة من دليل الخصم يدفع بان الظاهر ذكر الجمع والحمل
عليه يتعين ما لم يوجد عنه صارف والصارف غير ظاهر وان كان جوابا عما قيل كيف القول بانه جمع مع تذكير الوصف يرد عليه ان ترك الظاهر
[illegible] خلاف لابد له من دليل حتى يتم وما قيل ان الصاعد الى الحضرة العالية هو المقبول من الكلم الطيب لا جميع الكلم فلابد من اعتبار
حذف المضاف وتقدير البعض فهو صفة للمضاف المحذوف ليس بتام لانه ان اراد ان الصاعد هو الطيب لا جميع الكلم من الخبيث
والطيب فلابد من التقدير لكن الآية الكريمة لا تدل على صعود الجميع حتى يكون ما ذكره دليلا على التقدير كيف والمنصوص عليه
بالصعود فيها الكلم الطيب لا مطلق الكلم وان اراد ان الصاعد هو المقبول من الطيب لا جميع الطيب فالتقدير ضروري ليفيد صعود بعض الطيب
قلنا هذا يصلح دليلا لو كانت الآية تدل على صعود بعض الطيب بعد التقدير وليس كذلك اذ الطيب ح صفة للبعض ولا فرق بين ان يقال
يصعد الكلم الطيب او يصعد بعض الكلم الطيب في ان اللازم هو صعود الطيب تمامه نظرا الى ان ارتكاب التقدير لا يفيد ما لاجله يرتكب
فارتكابه مما لا حاصل له فضلا عن ان يكون ضروريا مثبتا بالدليل هذا والعجب من بعض افاضل الكجرات انه كيف خفي عليه ما مر في غاية الظهور
[illegible] تعالى في حواشيه واما ما قيل فان الصاعد في محل العرض ليس الا بعض الكلم وهو الطيب ككلمة التوحيد لا الخبيث فجاز ان يعبر عنها ببعض الكلم
فتاويله كتاويل الرحمة بالاحسان في قوله تعالى ان رحمة الله قريب من المحسنين فان اراد به بيان المناسبة بين المعبر والمعبر به كما هو الظن

اذ حاصله ان الكلم الطيب لما كان بعضا بالنسبة الى مطلق الكلم جاز ان يذكر ويراد بها بعض الكلم الطيب كما ذكر الرحمة ويراد بها الاحسان فلا مناقشة فيه لكن الكلام في اثبات التاويل والتشبيه المذكور مع الاحاجة اليه اذ المقصود يتم بدونه الا ان يقال انه قصد زيادة الايضاح فان قيل لعل الزم كان تذكير الخبر في تلك الآية صارف عن انثه وذلك لان القريب فيها بمعنى الفاعل وكل فعيل بمعنى الفاعل لا تستوي المذكر والمونث فيه بل يذكر ويونث وههنا ليس كذلك لا جرم اول الرحمة بالاحسان كذلك تذكير الوصف صارف منه قلت لا يجوز ان يكون تذكير الوصف ههنا اذ السائل لا استدل بتذكيره على نفي الجمعية ادعى المجيب خلاف انه واجاب به وح لا يمكن ان يكون التذكير دليلا عليه بل لا بد له دليل آخر فتدبر وان اراد بيان القرينة على التاويل والموجب له فليس بتام كما لا يخفى والتشبيه المذكور اليه لا يجدي في ذلك نفعا هذا وقيل يمكن رد شاهد الجنس من غير حاجة الى التاويل بانه قد صرح علماء التفسير والاصول والنحو بان لام التعريف يبطل معنى الجمع فلما بطل فيها معنى الجمعية لم يونث لفظه انتهى اقول وفيه بحث اذ بطلان الجمعية باللام بالكلية مم كيف وقد قال العلامة التفتازاني في المطول فرق بين المفرد والجمع المعرف باللام من وجه آخر وهو ان المفرد صالح لان يراد به جميع الجنس وان يراد به بعضه الى الواحد والجمع صالح لان يراد به جميع الجنس وان يراد بعضه لا الى الواحد لان وزانه في تناول الجمعية في الجنس وزان المفرد في تناول الجمعية في حمل الجنس لا في وحدانه بعد ما قال فالقول بان الجمع يفيد تعلق الحكم بكل واحد من الافراد مثبتا كان او منفيا مما قرره الائمة وشهد به الاستعمال وصرح في بعض الحواشي بل يراد الى الثلثة على الصحيح والى الاثنين عند البعض وعلى التقديرين فالجمعية باقية اما على الاول فظاهر واما على الثاني فلان التثنية من مراتب الجمع صرح به القاضي في سورة البقرة في قوله تعالى ربنا واجعلنا مسلمين لك ولو سلم ذلك فالملازمة ممنوعة كيف وقد قال العرب وعلم آدم الاسماء كلها وانهم يراعون التشاكل اللفظي حيث قالوا انما تمتنع وصف المفرد المحلى باللام المجرد عن معنى الوحدة بنعت الجمع نحو الرجل الطوال للمحافظة على التشاكل اللفظي فلم لا يجوز ان يكون التانيث لمجرد الصيغة وان فات عنه معنى الجمعية بالكلية هذا وما قيل هذا التاويل بعيد عن منطان الاستعمال جدا اذ ليس من داب اللغة ان يقع في مقام ايراد الحكم على الكلم الطيب بعض الكلم الطيب فيقيد البعض بالطيب ويكون ادخال البعض لان الطيب من الكلم بعض الكلم ان اراد به انه صحيح في نفسه لكنه ليس من ديدن اللغة فليس على ما ينبغي وان اراد انه ليس بصحيح ومع ذلك فيه خلاف وانه ايضا صحيح والحق في الجواب عن اصل الاستدلال ان تاويل الجمع بالجماعة تاويل غير لازم لجواز ان يأول بالجمع كما صرح به الرضي في مباحث التانيث **قوله** ويمكن حملها على العهد الخارجي بارادة الكلمة المذكورة على السنة النحاة وفيه ان المعهود الخارجي يكون حصة معينة من مفهوم المعرف باللام وهو الكلمة وهو المراد على تقدير كون اللام للجنس فلا يصح الحمل على العهد الخارجي وبه ظهر ان ما قال بعض الافاضل اشار بايراد الامكان الى ضعفه اما اولا فلان كون اللام الداخل في المعرفات لغير الجنس خروج عن جادة التعريف واما ثانيا فلان لام العهد يكون اشارة الى قسم من مفهوم مدخولها والكلمة الجارية على السنة النحاة ليس قسما من مفهوم الكلمة بل عين مفهومها ليس على ما ينبغي اما الاول فلان الخروج عن جادة التعريف على ذلك التقدير ممنوع وانما يلزم ذلك لو اريد بالعهد المفرد انتهى وليس كذلك بل اريد به ما اريد على تقدير كون اللام للجنس واما الثاني فلانه يوجب امتناع الحمل على العهد لا ضعف الحمل الا ان يراد بالامتناع فتوجيه العهد ان يقال لم يرد بالكلمة المعنى اللغوي وهو المتكلم به قليلا كان او كثيرا مهملا كان او موضوعا بل يعتبر الكلمة المذكورة على السنة النحاة فردا من هذا المفهوم ويكون الامكان اشارة الى ضعفه لان ارادة المفهوم المذكور من الكلمة بعيد مخالف للاصطلاح **قوله** ثم نقل في عرف النحاة قال الرضي

اللفظ في الاصل مصدر ثم استعمل بمعنى الملفوظ به وهو المراد ههنا انتهى يعني استعمل في اللغة بمعنى الملفوظ وهو المراد في مصطلح النحاة ثم هو في اللغة

انكان اعم من ان يكون حقيقة او حكما كما ذكر في بعض الحواشي فما ذكره اولى مما ذكره الشارح قدس سره والا فما ذكره الشارح قدس سره اولى

مما ذكره لانه ان لم يلتزم النقل يلزم خروج المنوي من الكلمة والا يلزم النقل من الخاص الى العام وهو غير متعارف **قوله** اذ ليس

من مقولة الحرف والصوت اصلا يعني لا يحمل على المنوي الحرف والصوت قطعا فلا يقال انه حرف او صوت كما يقال في الحقيقي فلا يدخل تحت

التلفظ بالفعل ولم يوضع للتعبير عنه لفظ اصلا فلا يدخل تحته بالقوة كما في المحذوف فاذا هو امر اعتباري لا وجود له في الخارج بل

في الذهن وما قيل عليه انه لا وجود له في الذهن ايضا لان الموجود الذهني عبارة عن مثال الموجود الخارجي فلا بد له من الوجود الخارجي ففيه

انه منقوض بالكليات الفرضية اذ لا وجود لها في الخارج اصلا مع انا نحكم عليها باحكام موجبة مثل ان يقال الاشئ معدوم وقولنا

اجتماع النقيضين ممتنع ولا بد عنده لك من حصول صورتها في العقل على ما تقرر من انه لا بد من تصور الموضوع قبل الحكم وهذا هو الوجود

الذهني فقد تخلف الوجود الذهني عن الخارجي وايضا الجزئية كون المفهوم مانعا من الشركة والكلية كونه غير مانع ولا شك انهما امران اعتباريان

لا وجود لهما في الخارج بل في الذهن نعم الوجود الذهني اثبته قوم ونفاه آخرون فليس الوجود الذهني مستلزما للوجود الخارجي حتى لا

كما زعم ههنا وبما ذكرنا ظهر ان المنوي ليس كيفية للفظ الذي اعتبر فيه حتى يكون من مقولة الكيف كما قيل كيف والكيف من الموجودات الخارجية

على ما عرفوه بانه عرض لا يتوقف تصوره على تصور غيره ولا يقتضي القسمة واللاقسمة في محله اقتضاء اوليا وهو امر اعتباري لا وجود له في الخارج

اصلا وظهر ايضا ان ما ذكره الشارح قدس سره لا ينفي كون مرجع المنوي صوتا او غيره بل كونه صوتا او عرضا فما قيل انه تارة يكون واجبا وتارة

يكون ممكنا جسما او عرضا وتارة يكون من مقولة الصوت اذ ارجع الضمير الى الصوت فقوله ليس من مقولة الحرف والصوت اصلا ليس

على ما ينبغي لانه ان اراد ان المنوي يكون واجبا وغيره باعتبار رجوعه اليه كما هو الظاهر من قوله اذا رجع الضمير الى الصوت فلا كلام

فيه وانما الكلام في انه ليس في نفسه صوتا او عرضا وان اراد انه في نفسه واجب او جسم او عرض ففساده اظهر من ان يخفى ثم ان مقصود

الشارح قدس سره من نفي ما يحتمل ان يكون المنوي اياه هو نفي كونه موجودا فلا وجه لما قيل لا ادري من اي مقولة هو **فتامل قوله**

باستتار ولفظ المنفصل له لكونه مرفوعا مثل المنوي والدليل عليه ان هو وانت منفصل والمنوي متصل فلو كان المنوي هو وانت

لكان منفصلا وانه خلاف الاجماع ولقائل ان يقول جاز ان يكون المنوي هو وانت الا انه ما دام غير متلفظ متصل واذا صار متلفظا

صار منفصلا فالاختلاف بكونه مستعملا مرة ومنفصلا اخرى باختلاف صفتها فالاولى ان يقال الدليل عليه انه لو كان المنوي هو وانت

لزم ان يكون هو وانت محذوفا في مثل اضرب اذ لا نعني بالمحذوف سوى ما ترك التلفظ به مع كونه مرادا وقد اتفقوا على ان الفاعل

فيه ليس بمحذوف كيف وحذفه بلا سد شئ مسده غير صحيح هذا ما ذكره بعض الافاضل **قوله** في بعض الاحيان قال الرضي قد اذا دخلت

على الماضي والمضارع فلا بد فيها من معنى التحقيق الا انه يكون في الماضي معه التقريب والتوقع ايضا وفي المضارع يكون في الاغلب معه

التقليل وقد يستعمل للتحقيق مجردا من معنى التقليل نحو قد نرى تقلب وجهك وقد يستعمل ايضا للتكثير في موضع التمدح انتهى فقد تأتي لمجرد التحقيق

فلا يلزم استدراك احد الامرين وما قيل انه قد يستعار فيستعمل للتحقيق ايضا ليس على ما ينبغي **قوله** لانه لم يقصد الوحدة اي لم يجوز

قصد الوحدة بالتيان لفظة حيث قال في الايضاح ان اراد به اقل ما يطلق عليه اللفظ كعرسية فهو فاسد لان اقله حرف واحد

وان اراد وعدا مخصوصا ينتهي اليه فليس مشعرا به وان اراد معنى اللفظ كان اللفظ اولى للاختصار ودفع الاحتمال انتهى والمراد

في الكلمة للوحدة النوعية لا الفردية ولو سلم فالفردية مستفادة من تنكير لفظ فلا احتياج الى زيادة التاء كذا ذكر بعض الفضلاء فان قلت
نحو عبد الله وبعلبك وتابط شرا وغير ذلك من الاعلام المركبة داخل في الكلمة عند المصنف ام لا قلت الظاهر انه داخل على ما فسر الشريح قدس
سره اللفظ المفرد والمعنى المفرد فان قلت كيف القول بالدخول وهو يخالف ما ذكره المص في مختصر الاصول وكيف التفسير بما ذكره وقد رد
عليه حيث قال المفرد اللفظ بكلمة واحدة وقيل ما وضع لمعنى لا جزء له يدل فيه والمركب بخلاف فيهما فنحو بعلبك مركب على الاول لا الثاني
ونحو يضرب بالعكس ويلزمهم ان نحو ضارب ومخرج مما لا يحصر مركب هذا كلامه فلم لم يفسر المعنى المفرد بما يستفاد من اللفظ المفرد واللفظ
المفرد بما فسره المص في مختصره حتى لا يكون ما ذكره ههنا مخالفا لما ذكره في المختصر قلت لعل ذلك لما انه يرد عليه انه يلزم ان يكون نحو اضرب
داخلا في الكلمة بل قالا وقالوا وقلت على ما ذكره السيد السند قدس سره فان قلت فالطريقان متساويان في الورود فكيف الترجيح
لاحدهما قلت قد اجاب بعض الافاضل عن رد المص بارادة الاجزاء التي هي الفاظ مترتبة قلت مع كون ذلك الجواب محتملا لا يشعر به كلامه
على ما صرح به ذلك البعض يمكن الجواب عما ورد على المصنف ايضا بارادة كلمة واحدة لا يكون كلمتين او اكثر بالفعل ولا بالقوة وقيل لم
يقصد الوحدة لا لان قصد الوحدة غير صحيح والا لم يصح قصدها في الكلمة بل لانه لا يحتاج الى قصدها فيها لصدقها بدون التاء على الكلمة
الواحدة بخلاف الكلم لكن الكلمة الواحدة واللفظة الواحدة عند المص ما وضع لمعنى مفرد فمناط الوحدة عنده الافراد بخلاف صاحب المفصل
فانه جعل مناط الوحدة ان لا يصح التلفظ بها مرتين حينا من الاحيان فعبد الله عنده ليس بكلمة لامكان التلفظ به مرتين باعتبار المعنى
الاضافي هذا كلامه قوله الا اي وان كان عدم القصد لعدم الصحة لم يصح قصدها في الكلمة لكن التالي باطل لصحة قصد الوحدة في الكلمة
بل لارادة الوحدة فالمقدم مثله اما بيان الملازمة فلانه لو لم يصح قصد الوحدة في لفظ بمعنى لفظا يتلفظ به مرة ولا يتلفظ به مرتين باعتبار
بالاصح قصدها في الكلمة بمعنى كلمة واحدة لا يكون كلمتين او اكثر باعتبار ما كما قال هذا القائل عند قوله واللام فيها للجنس التحقيق ان التاء
ليس للوحدة بمعنى اشار اليه اللام بل لجعل افراد هذا الجنس مشروطا بالوحدة في كونها افرادا له حتى لا يصح جعل كلمتين معا فردا له المفهوم
والاصطلاحات المساواة بين المحدود والحد لعدم صدق المحدود على عبد الله وبعلبك وتابط شرا لكونها اكثر من كلمة باعتبار مع
صدق الحد عليها فاذا قصد الوحدة في الحد ويجب ان يقصد في الحد ايضا الا انه ترك التاء في لفظ لعدم الاحتياج لصدق اللفظ
بدون التاء على الكلمة الواحدة بخلاف الكلم فانه لا يصدق على الكلمة الواحدة وهو كما ترى مبني على اتحاد معنى الوحدة في اللفظ واللفظة وكذا
في حيز المنع على ما ذكره تعريف المص مساو لتعريف المفصل لخروج جميع ما يخرج من تعريف المفصل منه ايضا ودخول جميع ما دخل في
تعريف المفصل فيه ايضا وبهذا ظهر ان قوله لكن الكلمة الواحدة واللفظة الواحدة الى آخر ما ذكره لا معنى له بل مناقض لما ذكره فتامل قوله
لعدم الاشتقاق التوافق بين المبتدا والخبر انما يجب بثلث شرائط احدها ان يكون الخبر مشتقا او في حكمه وثانيها ان لا يكون ما يستوي فيه
المذكر والمؤنث كجريح وثالثها ان يكون رافعا لضمير المبتدا فلا يؤنث في نحو هند حسن وجهها بخلاف هند حسنة الوجه فان قلت اللفظة
بمعنى الملفوظ فالثلثة موجودة قلت قال الرضي الا ان اصله مصدر ويعتبر الاصل في مثله كامراة صوم ورجلان صوم ورجال صوم
فلا يؤنث ولا يثنى ولا يجمع وقال في مباحث الجمع اما الوصف الذي كان في الاصل مصدرا كصوم وعدل فيجوز ان يعتبر الاصل
فلا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث ويجوز اعتبار الحالة المنتقل اليها فيثنى ويجمع فيقال رجلان عدلان ورجال عدول وامراة عدلة بالتانيث
فلا يلحق من الصفات الا ما رضع وصفا انتهى فتدبر وبما ذكرنا ظهران قوله مع كون اللفظ اخصر ليس بمرجح احد المتساويين في الجواز

فما قيل مع ان اللفظ اخصر فرجح على اختيار اللفظ ولم يجز اختيارا بهما سواء على السوية تفتل قوله الوضع تخصيص شئ بشئ اى تخصيص اللفظ

بالمعنى اعترض عليه بان البا ان كان داخلا على المقصور عليه على ما هو الاستعمال العرفى العامى فالمعنى ان اللفظ مقصور على المعنى الذى

اريد منه لا يتجاوزه الى غيره فيخرج المشترك عن تعريف الوضع لان المشترك ليس مقصورا على المعنى الواحد بل هو موضوع لمعان متعددة

وان كان داخلا على المقصور على ما هو الاستعمال الشايع العرفى فالمعنى ان المعنى مقصور على اللفظ واللفظ منفرد به غير مشارك للفظ

آخر فى الوضع له فيخرج المرادف عن التعريف اذ معنى المرادف ليس مقصورا عليه واجيب بان القصر ليس حقيقيا بل اضافيا فسقط الاعتراض

على التقديرين اذ فيه مثلا لفظ زيد مقصور على الذات المشخصة بحيث لا يراد غيره نظرا الى هذا التعيين والاصطلاح وذلك لا ينافى ان يراد

به غير الذات المشخصة باعتبار تخصيص وتعيين آخر وكذا الذات المشخصة مقصور على زيد بحيث لا يراد من لفظ آخر باعتبار هذا التعيين

وهو لا ينافى ان يراد من لفظ آخر باعتبار تعيين آخر فان قلت ما ذكره العلامة التفتازانى فى التلويح من هذه قوله غلط منشأها

اشتراك لفظ التخصيص الشئ بالشئ بين قصر المخصص على المخصص به وبين جعل المخصص منفردا من بين الاشياء بالحصول المخصص هذا هو المراد

بتخصيص اللفظ بالمعنى اى تعيينه لذلك المعنى وجعله منفردا بذلك من بين الالفاظ صريح فى انه لا يجوز ان يكون البا فى تخصيص اللفظ بالمعنى

داخلة على المقصور عليه بل البا فيه داخلة على المقصور وجوبا فكيف يصح ما ذكرت من جواز ان يكون البا داخلة على المقصور عليه قلنا لا دليل

للشارح العلامة على نفى هذا الاحتمال كيف والعلماء قالوا به وانما حمله على ذلك تمشية المذهب لانه الدليل عليه ان الحمل على هذا المعنى

ينافى وقوع المشترك بخلاف الحمل على المعنى الثانى لانا نقول كما ان الحمل على هذا المعنى ينافى وقوع المشترك كذلك الحمل على الثانى ينافى

وقوع الترادف فلا يكون ما ذكرت دليلا على اختيار الثانى فان قلت يرتفع المنافاة بحمل القصر على الاضافى فى الثانى قلت فكذلك

يرتفع المنافاة فى الاول بالحمل عليه فلا وجه لنفيه نظرا ان المقابلة انما هو باعتبار ان البا فى الاول داخل على المقصور عليه وفى الثانى

على المقصور لان القصر ليس بملحوظ فى الثانى يدل على ما ذكرنا قول السيد قوله على طريقة قولهم خصصت فلانا بالذكر اذا ذكرته دون غيره

حاصله راجع الى ملاحظة معنى التمييز والافراد وكانه قيل واما الفصل فهو لتمييز المسند اليه من الاشياء الصالحة لكونها مسندا اليها باثبات المسند له

وهذا هو معنى قصر المسند على المسند اليه وكذا تخصك بالعبادة تميزك وتفردك من بين المعبودين بالعبادة فيكون العبادة مقصورة

عليه تم وان فهم المعنى من اللفظ موقوف على العلم بالوضع والعلم بالوضع موقوف على فهم المعنى اذ الوضع نسبة بين اللفظ والمعنى والعلم

بالنسبة موقوف على فهم المنتسبين واجيب بان العلم يتوقف على تصور المعنى وبيان حقيقته لا على فهمه من اللفظ وان قوله متى سمع كلما تحقق

الفهم كلما اطلق او احس فيقتضى الى فهم المعلوم وتحصيل الحاصل اذا كان المعنى معلوما قبل ذلك واجيب بان المراد من فهم المعنى من اللفظ

انتقال الذهن من اللفظ الى المعنى ثم انه قد قال بعض الافاضل قوله الوضع تخصيص شئ بشئ اللام اى تعيين شئ لشئ لينظر تعلق المعنى بقوله

وضع انتهى يريد ان قوله المعنى لا ينظر تعلقه بالوضع المفسر بالتخصيص اذ ثانى مفعول التخصيص يكون بالباء واما الوضع المفسر بالتعيين فتعلق

قوله المعنى به ظاهر اذ ثانى مفعولى التعيين يكون باللام وانت خبير بان هذا انما يصح ان لو كان تعدية الوضع وتعلقه بالمفعول الثانى باللام

باعتبار كونه مفسرا بالتعيين لا باعتبار نفسه وهو ممنوع كيف لو كان كذلك لما صح تفسير الوضع المعدى باللام بتخصيص شئ بشئ واللازم

باطل فالملزوم مثله فالوضع له تعلق بالمفعول الثانى باعتبار نفسه فلا باس بالتفسير بتخصيص شئ بشئ واما ما قيل يمكن ان يقال ان تعدية

التخصيص ان كان فى اللغة بالباء الا ان فى عبارة المصنفين باللام حيث قالوا تخصيص شئ لشئ والمخصص له هو طريقه لو المخصص يظهر التعلق

١٧

بقوله وضع على تفسيره تخصيص شئ بشئ ايضا فليس بوجه واشكال من وجهين لانه ان اراد انه فى عبارة المصنفين يجئ بالباء واللام فهو لا يدفع الاعتراض اذ الشارح قدس سره اورده بالباء وان اراد انه لم يجئ وفى عبارة المصنفين بالباء اصلا فهو ممنوع كيف والشارح قدس سره من المصنفين وقد جاء فى عبارته بالباء وايضا فى عبارة العلامة التفتازانى قدس سره فى التلويح المخصص غير مرة على ما نقلنا عنه فقوله او لم يأت لو المخصص به فى حيز المنع وقوله فيظهر التعلق لقوله وضع على تفسير تخصيص شئ بشئ لا معنى له فتأمل **قوله** واطلاق الحرف بلا ضميمة غير صحيح اى لا يصح اطلاق الحرف مستعمل فى معناه بلا ضميمة اصلا بخلاف ما اذا لم يستعمل فى معناه ولم يبق حرفا بل يصير اسما نحو الاطلاق من بلا ضميمة غير صحيح فانه يصح بلا ضميمة بل لا وجه للضميمة حينئذ لانه اسم فانه مع ما قيل فيه نظر لانه اذا قيل الاطلاق من بدون الضميمة غير صحيح فلا شك فى صحته مع انه لا يفهم معنى من ح فلا بد من اعتبار امر آخر فى التعريف **قوله** ولا يبعد اى حينئذ متى اطلق الشئ اطلاقا صحيحا او نبه عليه اهل اللسان فى محاوراتهم فهم منه الشئ الثانى بسبب تعيينه على ما به اللام المتبادر فالى ان يجئ اعلى فيكتفى بفهم المعنى منه بواسطة القرينة لا بسبب التخصيص والتعيين صرح به العلامة التفتازانى فى التلويح حيث قال كل لفظ معين للدلالة على معنى بنفسه فهو عند القرينة المانعة عن ارادة ذلك اى متعين لما يتعلق بذلك تعلقا مخصوصا ودال عليه بمعنى انه يفهم منه بواسطة القرينة لا بواسطة هذا التعيين حتى لو لم يثبت من الواضع جواز استعمال اللفظ فى المعنى المجازى لكان دلالته عليه وفهمه منه عند قيام القرينة بحالها فلا يرد ما قيل يرد على الوجهين تعيين المجاز للمعنى المجازى لانه متى اطلق اطلاقا صحيحا او اطلقه ارباب اللسان فى محاوراتهم يفهم منه المعنى لان شيئا من هذين الاطلاقين لا يكون بدون القرينة ثم ان تعيين المجاز ليس من افراد الوضع بهذا المعنى الذى هو المعنى الاخص للوضع وان كان من افراد الوضع بالمعنى الاعم الذى هو تعيين اللفظ للمعنى مطلقا سواء كان بنفسه او مع قرينة ثم اجاب هذا القائل عن اصل السؤال فقال الصواب ان يقال المراد بفهم المعنى عند اطلاق الموضوع واحساسه اعم من الفهم اجمالا او تفصيلا وعند سماع الحرف يفهم معناه اجمالا انتهى وفيه بحث لان الامر الاجمالى ليس معنى الحرف كيف ومعناه الامر المخصوص المتعلق بشئ مخصوص المتعلق به وآلة والامر الاجمالى معنى مستقل ولو سلم نفهمه منها ليس لكونها دالة عليه عند الانفراد وضعا بل لكونه مفهوما منها عند التركيب فسبق الذهن منه اليه دونه هكذا ذكره السيد السند قدس سره فى حواشى شرح الاصول فان قيل فعلى ما ذكر يخرج المشترك عن التعريف اذ لا يفهم منه بلا قرينة قلنا بل يفهم منه لانه اذا اطلق بلا قرينة يفهم منه جميع معانيه عند العلم بالوضع وان لم يفهم المراد منه والدلالة فهم المعنى من اللفظ لا فهم المراد هكذا قال الفاضل الابهرى فى شرح الاصول ثم يحتاج الى القرينة عند الدلالة على احدهما بعينه لدفع المزاحمة لا لان يكون الدلالة بواسطة قال الشريف قدس سره فى حواشى المطول فان قيل على تقدير المزاحمة لا دلالة له على احدهما بالتعيين فيكون لدفعها المستفاد من القرينة مدخل فى تلك الدلالة قطعا فهو بواسطة القرينة لا بنفس اللفظ الموضوع قلنا المقتضى للدلالة عليه بنفسه كان حاصلا ومزاحمة الغير كانت مانعة عنها وحين اندفعت المزاحمة بالقرينة تحققت تلك الدلالة بذلك المقتضى الذى اقتضاها وليس عدم المانع من تتمة المقتضى واما قرينة المجاز فهى معتبرة فى الدلالة على المعنى المجازى لا يتحقق اقتضاء الدلالة الا بها فهى من تتمة المقتضى وبذلك يتضح الفرق بين قرينتى المشترك والمجاز وتظهر ان المشترك يدل بنفسه على احد معنييه وان المجاز لا يدل على معناه المجازى بنفسه بل بالقرينة انتهى قال بعض الفضلاء لكن* ذكر فى موضع آخر منها ان من شرط الدلالة ان يكون اللفظ بحيث متى اطلق فهم منه المعنى اشترط فى الالتزام اللزوم الذهنى بمعنى امتناع انفكاك تعقل الخارج عن تعقل المسمى ولم يجعل كثيرا

من المجازات الكنايات واتم على تلك المعانى بل الدال عليها عنده المجموع المركب منها ومن قرائنها الحالية او المقالية ومن شرط

يكون اللفظ بحيث اذا اطلق فهم منه المعنى لم يشترط ذلك اللزوم وهذا هو المناسب بقواعد العربية والاصول والاول انسب

بقواعد المعقول هذا كلامه فتامل انتهى اقول لعل الغرض من الاستدراك والامر بالتامل هو الاشارة الى ان بين كلاميه تنافيا

حيث يفهم من الاول ان الدال هو المجموع المركب من المجاز والقرينة كما هو الظاهر من كون القرينة من تتمة المقتضى عند اهل العربية

لان ماذكره توجيه لتعريفهم الوضع ومن الثانى ان الدال عند الفريق الثانى الذى هو اهل العربية كما هو الظاهر من قوله وهذا هو المناسب

بقواعد العربية المجاز لا المجموع بل صرح بذلك فى حواشى شرح الشمسية واعترض بعض الافاضل بان الدال على المعنى المجازى اذا كان

اللفظ مع القرينة لم يكن المجاز فى نحو رأيت اسدا فى الحمام مجازا فى المفرد بل لم يوجد مجاز فى المفرد اصلا وهو خلاف ما صرحوا به اقول و

فيه بحث لان قوله بل لم يوجد مجاز فى المفرد ثم كيف والقائل بان الدال المجموع المركب من اللفظ والقرينة قال القرينة اعم من

ان يكون حالية او مقالية وعلى هذا انما يلزم كون المجاز مركبا اذا كانت لفظية واما اذا كانت معنوية فلا اذ المجاز المركب هو اللفظ

المركب المستعمل فى غير ما وضع له وعلى تقدير كون القرينة معنوية اللفظ مفرد لا غير والقرينة المانعة عن ارادة الموضوع له قد

يكون لفظية وقد يكون معنوية صرح به صاحب التوضيح ان القرينة كيرمى مثلا اذا كانت مانعة عن ارادة المعنى الموضوع له عن

اللفظ المفرد وهو الاسد مثلا لم يكن المجاز مركبا اذ المفردات فى مجاز المركب يكون على ما كانت عليه قبل هذا التجوز من كونها حقيقة

او مجازا والمجاز انما يكون فى المجموع المركب وههنا ليس كذلك اذ المجاز انما هو فى المفرد الا ان لفظا آخر قرينة على كون ذلك المفرد مستعملا

فى غير ما وضع له واعترض البعض ايضا على كون الدال المجموع بان الدال المجموع اما بقرينة اولا والاول يستلزم التسلسل والثانى

يستلزم تحقق الدلالة بدون القرينة انتهى وفيه ايضا بحث لان المجموع اذا كان عبارة عن اللفظ مع القرينة المانعة عن ارادة الموضوع

له يكون الدال هو اللفظ مع القرينة فكيف يحتاج الى قرينة اخرى حتى يلزم التسلسل وكيف يلزم تحقق الدلالة بدون القرينة

على تقدير عدم الاحتياج الى قرينة اخرى ولو فسر الوضع بتعيين اللفظ بنفسه لمعنى فعدم الورود ظاهر فان تعيينه له ليس بنفسه

بل بقرينة وكذا لو فسر بتعيين اللفظ للدلالة على معنى بنفسه فان تعيين المجاز لما يتعلق بالموضوع له ليس للدلالة فانه يفهم منه بواسطة

القرينة لا بواسطة التعيين حتى لو لم يثبت من الواضع هذا التعيين لكان انفهام المعنى والدلالة عليه بحالهما على ما مر فالمجاز

خارج بقوله للدلالة وقد يجعل قيد بنفسه احترازا عن المجاز لان المراد بالدلالة بنفسها ان يكون العلم بالتعيين كافيا فيها ولا يحتاج

الى قرينة والمجاز ليس كذلك فان العلم بالتعيين لما يتعلق بالموضوع له غير كاف فى الدلالة على معناه المجازى بل لا بد من قرينة مانعة

عن ارادة الموضوع له ليكون اللفظ مستعملا فى المعنى المجازى ودالا عليه بخلاف ما اذا لم يوجد القرينة فان اللفظ مستعمل فى المعنى الحقيقى جريا

على ما هو الاصل وح وان لزم من تصور المعنى الحقيقى تصور اللازم البين بالمعنى الاخص وفهم منه لامتناع الانفكاك واستلزام تصوره

تصوره لكن اللفظ بالنسبة اليه لا يسمى مجازا لعدم استعماله فيه فضلا عن ان يكون دلالته عليه بنفسه كما قال بعض الافاضل فى شرح الوضعية

لا يخرج بقيد بنفسه جميع المجازات فان ما يكون معناه لازما لما وضع له غير منفك عنه فى التصور دلالته عليه بنفسه بالمعنى المذكور اللهم الا

ان يقال المراد الدلالة عليه من حيث انه مراد فانها هى الدلالة المعتبرة عند اهل العرف وارباب البلاغة فانها تتوقف على القرينة والمراد

بكونها بنفسه ان لا يكون فهمه بواسطة شئ آخر وفهم اللازم بواسطة فهم الملزوم محل تامل ثم الوضع بالمعنى المذكور هو المعتبر عند جمهور

وہو المراد بلفظ الوضع عند الاطلاق وہو بلفظ الوضع الماخوذ فی تعریف الکلمۃ وتعریفی الحقیقۃ والمجاز فظہر ان لیس للمجاز وضع شخصی ولا
نوعی یکون سببا لفہم المعنی المجازی بل الفہم بواسطۃ القرینۃ وما ذکر فی بعض کتب الاصول ان المجاز موضوع بازاء المعنی المجازی
وضعا نوعیا مبنی علی ان الوضع ہو تعیین اللفظ للدلالۃ علی المعنی من غیر ان یعتبر معہ قید بنفسہ ہکذا ذکرہ السید فی حواشی المطول وقال
العلامۃ التفتازانی فی التلویح ان الوضع النوعی قد یکون بثبوت قاعدۃ دالۃ علی ان کل لفظ یکون بکیفیۃ کذا فہو متعین للدلالۃ بنفسہ
علی معنی مخصوص یفہم منہ بواسطۃ تعیینہ لہ مثل الحکم بان کل اسم آخرہ الف او یاء مفتوح ما قبلہا ونون مکسورۃ فہو لفردین من مدلول
ما لحق بآخرہ ہذہ العلامۃ وکل اسم غیر الی نحو رجال ومسلمین ومسلمات فہو لجمع من مسمیات ذلک الاسم وکل جمع عرف باللام فہو لجمیع تلک المسمیات
الی غیر ذلک ومثل ہذا من باب الحقیقۃ بمنزلۃ الموضوعات الشخصیۃ باعیانہا بل اکثر الحقائق من ہذا القبیل کالمثنی والمجموع والمصغر والمنسوب
وعامۃ الافعال والمشتقات والمرکبات وبالجملۃ کل ما یکون دلالتہ علی المعنی بالہیأت وقد یکون بثبوت قاعدۃ دالۃ علی ان کل لفظ
معین للدلالۃ بنفسہ علی معنی فہو عند القرینۃ المانعۃ عن ارادۃ ذلک المعنی متعین لما یتعلق بذلک المعنی تعلقا مخصوصا ودال علیہ بمعنی
انہ یفہم منہ بواسطۃ القرینۃ لا بواسطۃ ہذا التعیین حتی لو لم یثبت من الواضع جواز استعمال اللفظ فی المعنی المجازی لکانت دلالتہ علیہ وفہمہ منہ عند قیام
القرینۃ بحالہا ومثلہ مجاز فالوضع عند الاطلاق یراد تعیین اللفظ للدلالۃ علی معنی بنفسہ سواء کان ذلک التعیین بان یفرد اللفظ بعینہ بالتعیین
او یدرج فی القاعدۃ الدالۃ علی التعیین وہو المراد بالوضع الماخوذ فی تعریف الحقیقۃ والمجاز ویشمل الوضع الشخصی والقسم الاول من النوعی
ہذا کلامہ فظہر ان ما قیل من انہ ان ارید بالوضع فی تعریف الکلمۃ الوضع الشخصی یخرج عن تعریف الکلمۃ ما فیہ وضع نوعی من بعض الکلمات
وان ارید الاعم من النوعی والشخصی یدخل المجاز فی التعریف لیس بشیء **قولہ** المخفف معنی بحذف الیاء وابدال الکسرۃ فتحۃ لکثرۃ الاستعمال و
قیل لحرف الحلق وقیل ہذا الابدال اعتباطی وقیل ہذا الوجہ مبنی علی ان لغۃ المعنی بکسر النون ہکذا قال بعض العقلاء **قولہ** مبنی علی تجریدہ عنہ
والا لم یتصور تعلق قولہ وضع بقولہ معنی فان قلت کما انہ لم یتصور تعلق قولہ وضع بدون التجرید عن اعنی بقولہ المعنی کذلک لا یتصور اسناد وضع
الی ضمیر راجع الی اللفظ بدون التجرید عن اللفظ فلم لم یتعرض لہ الشارح قدس سرہ قلنا احالہ علی المقائستہ فان قلت فلم لم یعکس قلنا لیس
مقصودہ بیان التجرید المحض بل المقصود جعل قولہ المعنی قیدا احترازیا فتعرض لتجرید لہ مدخل فی ذلک واحال علی المقائستہ ما لیس لہ
دخل فی ذلک فان قلت التجرید خلاف الاصل وہو لا یرتکب بدون النکتۃ فما النکتۃ فیہ قلنا تکثیر الفائدۃ وہو جعل قولہ موضوعۃ للفظ
والمعنی **قولہ** فخرج بالمہملات لما لم یصح المقابلۃ بینہا وبین الدال بالعقل فقط وصح بینہا وبین الدال بالطبع علی وجہ لم یذکر الدال بالعقل
بل اکتفی بذکر المہملات وذکر الدال بالطبع لوجود لوح الاشتباہ فذکر الدال بالعقل وترک الدال بالطبع بعدہا کما فعلہ الفاضل الہندی لیس
علی ما ینبغی **قولہ** بقیت ای وخلا فی وضع لمعنی خصص اللفظ او حروف الہجاء خصصت وعینت لغرض الترکیب **قولہ** وخرجت بقولہ المعنی
ہکذا فی الحواشی الہندیۃ فتوہم آخر والشارح یجعل قولہ المعنی قیدا مخرجا علی ما توہم بعض الافاضل حیث قال لم یقصد الی بیان التجرید لذاتہ
لانہ یعرف کل ناظر فاضل بتقاصہ بل قصد الیہ لیتوصل بہ الی امر بدیع تفرد بہ بعد اجماع الناظرین علی خلافہ وہو جعل المعنی قیدا مخرجا
لا بیانا للواقع لیس علی ما ینبغی **قولہ** فان قلت ان قلت کیف الورود ولہذا السوال مع تفسیر المعنی بقولہ المعنی ما یقصد بشیء فان کلمۃ
ما عام شامل للفظ والمعنی قلنا حمل السائل کلمۃ ما علی المعنی فقط بناء علی ما اشتہر من ان اللفظ مقابل المعنی **قولہ** لبعض الالفاظ او بالالفاظ
الکلمات بقرینۃ ان المقصود من السوال بیان فساد التعریف بعدم کونہ جامعا لبعض افراد المحدود **قولہ** المعنی ما یتعلق بہ القصد

الكلام فيه لتمد اى المعنى ما يتعلق به القصد المعهود المذكور اى القصد من شئى فيؤل الى ما يقصد من شئى والا فلا يلزم من كون ما يتعلق

به القصد عاما من اللفظ وغيره كون المعنى ايضا عاما لكونه عاما من المعنى **قوله** فان قلت لما كان مورد هذا السوال هو السوال الاول

وقد لمقدا فى الدفع اورده بعده والا فمنشاء قوله مفرد قوله لبعض الكلمات صرح بالكلمات وان كان السوال قرينة على ارادة الكلمات

من الالفاظ دفعا لتوهم عموم الالفاظ فى السوال الاول واكده بقوله المفردة رفعا لارادة الالفاظ من الكلمات اجرا لهذا السوال

على طريقة السوال السابق الذى يتوهم فيه عموم الالفاظ **قوله** قلنا حاصل الجواب ان هذه الالفاظ من حيث انها معانى كلمات

مفردة ومن حيث انها الفاظ معان مركبة **قوله** ولا يخفى عليك كلام على السند لكنه مساو **قوله** منقوض محكوم عليه بالبطلان

وليس المراد من النقض المصطلح لاهل المناظرة **قوله** وان كان عاما معنى كون الوضع عاما ان الواضع تصور امورا مخصوصة باعتبار امر

مشترك بينها وعين اللفظ بازاء تلك الخصوصيات دفعة واحدة كما عين لفظ انا لكل متكلم واحد ولفظة نحن له مع غيره ولفظة هذا لكل مشار اليه

مفرد مذكر الى غير ذلك فالمعتبر فى الوضع مفهوم عام وهذا معنى كونه عاما والموضوع له خصوصيات افراد ذلك المفهوم العام **قوله**

لكن الموضوع له خاص هذا التركيب كثير الوقوع وقد يقع الا موقع لكن نحو زيد وان كان غنيا الا انه بخيل والا ولكن ليسا بحرين

بل هما للاستدراك ولكنها واقعان موقع الجزء والجزئية بحسب ما تقتضيه المقام فيقدر فى المثال المذكور زيد وان كان غنيا الا غنا

عنده وانما كان عنده غنا لو لم تكن بخيلا لكنه بخيل ويقدر فى الكتاب فان الوضع فيها وان كان عاما لا ينفع المجيب وانما ينفعه لو لم

يكن الموضوع له خاصا لكن الموضوع له خاص **قوله** فليس هناك اى فى مقام اشارة الضمير وامثالها من الموصولات والمعرف

بلام العهد الخارجى الى الفاظ مخصوصة او مركبة **قوله** مفهوم كلى هو الموضوع له هذا ما افاده بعض المتاخرين واما عند المتقدمين فالضمير

والموصولات واسماء الاشارة والمعرف بلام العهد الخارجى موضوعة لمفهوم كلى ليستعمل فى جزئياته هكذا ذكر السيد السند قدس سره

فى حواشى شرح التلخيص والمص ذهب الى ما ذهب اليه المتقدمون **قوله** بالايدل جزء لفظه على جزء معناه خص باللفظ لان الكلام فى المعنى الذى

وضع بازائه اللفظ لا لانه لم يسمع وصف الدوال الاربع ولا معانيها بالافراد كما قيل اذ هو فى حيز المنع كيف وقد قال السيد السند قدس

سره فى حواشى المتوسط الدوال الاربع مشاركة للكلمة فى كونها موضوعة لمعنى مفرد فان المعنى المفرد هو ما لا يستفاد جزؤه من جزء ما يدل

عليه وقال الشيخ الرضى الموضوع للمعنى المفرد قد يكون لفظا وقد لا يكون لفظا كالدوال الاربع وكذا ما قال هذا القائل من انه لم

يوصف الدوال بالطبع والعقل بالافراد فاطلاق التعريف لا يخ عن اختلال فى حيز المنع كيف وقد صرح الرضى بان الدوال على

معنى مفرد بالطبع وهو السعال والشيخ ابن الحاجب فى الايضاح بانا لو سمعنا لفظ ديز من وراء الجدار لعلمنا بالعقل ان هذه اللفظة

قامت بذاته فهى لفظة دلت على معنى مفرد بالعقل وتوصيف المعنى بالافراد فرع توصيف اللفظ به وبه ظهر ان ما ذكره هذا القائل فى

تقديم وضع على مفرد انه لو قدم مفرد لكان مغنيا عن ذكر الوضع لاستلزام الافراد الوضع ايضا فى حيز المنع **قوله** وفيه انه يوهم لانه

وصف بما هو حقيقة فى الحال ومجاز فى الاستقبال فدل على انه متصف بالافراد حال تعلق الوضع به لا بعده وانما قال يوهم لاحتمال

قوله فان اتصاف المعنى اى المعنى الذى يدل عليه اللفظ وضعا **قوله** انما هو بعد الوضع لانه انما يكون بعد اعتبار الدلالة الوضعية

والدلالة الوضعية انما يكون بعد الوضع **قوله** او مرفوع على انه صفة اللفظ قال الشريف قدس سره فى حواشى الرضى وربما يتوهم

ان مفردا فى عبارة المص مرفوع صفة اخرى للفظ احترز عن الصفة الاولى كما اشير اليه وفيه ان ذلك التاخير يوجب الالتباس

وانه صرح فی شرحه بخلافه انتهی ویمکن ان یقال المحذور فی الالتباس هو انعکاس المقصود بذهاب الذهن الی خلافه و ههنا لیس کذلک لانه ان اریدالبس بین ان یکون صفة له وبین ان یکون حالا من ضمیر وضع فهو لیس کذلک کما لایخفی وان ارید بین ان یکون صفة و حالا من معنی فهو ایضا لیس کذلک اذ افراد المعنی یؤول الی افراد اللفظ لا یقال لیس هذا من قبیل الالتباس لانه انما یکون اذا کان احد الامرین اصلا والآخر خلاف الاصل لان تقدیم النعت المفرد وان لم یکن واجبا علی الجملة عند الکل فلا اقل ان یکون اولی ولاشک ان ترک الاولی خلاف الاصل والثانی علی الاصل نعم لو اعتبر اول الامرین کونه صفة والثانی کونه حالا من معنی لکان کلاهما خلاف الاصل لکون الحال عن النکرة خلاف الاصل صرح به الفاضل السندی فی حواشیه علی ان ذلک منقوض بما ذکره الرضی فی اول بحث المفعول به من قوله وکذا یجب تاخیره عنه لو اشتبه المنصوب بغیره بسبب التقدیم کما فی ضرب موسی عیسی اذ لو قلت فیه عیسی ضرب موسی لظن ان المقدم مبتدأ حیث حکم بوجوب التاخیر مع ان الوجهین خلاف الاصل اذ المفعولیة توجب تقدیم المفعول والابتدائیة کون الخبر مفردا فان قلت لعل ذلک لما ان الرضی لا یری کون الخبر جملة خلاف الاصل حیث منع کون الاصل فی الخبر الافراد قلت لا یلزم من المنع کونه مرضیا له ولو سلم فمنقوض بتجویزه الامرین فی امرأ ونفسه حیث قال الواو بمعنی مع او للعطف مع ان اصل الواو للعطف صرح به فی بحث المفعول معه وصرح بعض الفضلاء ایضا فی حواشیه بجواز الامرین فیه فظهر ان ما قیل فی جواب النقض بجواز الوجهین فی نحو جئت انا وزیدا مع ان اصل الواو ان یکون للعطف دون المفعول معه من ان الحمل علی الوجهین مع کون احدهما اولی انما یمتنع اذا لم یکن عند قصد احدهما قرینة تدل علی انتفاء الآخر اما اذا کان حامل علی کل منهما جاز وههنا النصب یدل علی کونه المفعول معه دون العطف والرفع یدل علی کونه للعطف دون المفعول معه لیس علی ما ینبغی هذا واستخبر بان القول بجواز الامرین فی امرأ ونفسه مع القول بان عمرا فی نحو ضربت زیدا وعمرا معطوف اتفاقا لا مفعول معه علی ما صرح به الرضی مشکل **قوله** والآخر مفرد فان قلت الاغلب فیما اذا وصفت النکرة بمفرد وظرف او جملة تقدیم المفرد علی احد الباقیین کقوله تعالی وهذا ذکر مبارک انزلناه وان لم یکن واجبا خلافا لبعضهم بدلیل قوله تعالی وهذا کتاب انزلناه مبارک فما النکتة فی ترک الاغلب ههنا قلنا کون الذکر علی وفق الوجود او تکثیر الاحتمالات **قوله** وان لم یساعده رسم الخط ای لیس مساعدة رسم الخط ضروریا للاختلاف او لان الالف انما یکتب فی المنصوصات لا فی المحتملات **قوله** علی انه حال من المستکن فی وضع ان قلت لو کان حالا منه لکان یجب تقدیمه حیث قال الرضی اذا قلت لقیت زیدا راکبا فان کان هناک قرینة حالیة او مقالیة یعلم منها صاحب الحال جاز ان تجعلها لاتامت به من الفاعل والمفعول به وان لم یکن وکان الحال من الفاعل وجب تقدیمها الی جنب صاحبها لازالة اللبس وان لم تقدمه فهو عن المفعول قلنا المحذور فی اللبس انعکاس المقصود وتغیر المعنی وههنا لیس کذلک اذ افراد المعنی یؤول الی افراد اللفظ فلا یتغیر علی ان الزمخشری جوز وقوع حال الفاعل بعد المفعول ولم یقل بوجوب التقدیم حیث قال فی المفصل قولک ضربت زیدا قائما تجعله حالا من ایهما شئت والیه یشیر لفظ العنایة **قوله** او من المعنی قال النحاة الحال من النکرة لا یجوز الا اذا کانت النکرة مختصة بوصف او اضافة او مغنیة عنا المعرفة لاستغراقها وعمومها بنفسها او بوقوعها فی سیاق النهی او النفی او معناه او واقعة فی حیز الاستفهام او قبل الانقضاء کالنفی او مقدما علیها علی ما سیذکره الشارح قدس سره وقد قالوا ایضا لا یتقدم الحال علی صاحبها المجرور بالاضافة اتفاقا وبالحرف عند سیبویه واکثر البصریین فاذا کان ما ذکره مطلقا علی ما هو الظاهر وکانوا لا یجوزون الحال عن المجرور بالحرف الا اذا کان معرفة او مختصا فما ذکره الشارح لیس علی ما ینبغی والا فما ذکره ولا یخلو عن شیء **قوله** لکنه مقارن له

بحسب الکنیہ بان ان اراد بہ ان زمان الوضع واتصاف المعنی بالافراد متحد فہو مناف لقولہ فان اتصاف المعنی بالافراد والترکیب انما
ہو بعد الوضع الا ان یقال البعدیۃ ذاتیۃ وفیہ انہ خلاف الظاہر والسیاق وان اراد انہ جعل الحاصل بعد کالحاصل معہ ففیہ انہ تجوز
لکن بحیث یحیط بہ ما اورد علی قولہ وہذا القدر کاف من انہ لا دخل للبعدیۃ الذاتیۃ فی الحالیۃ ولا یتفاوت بہ الحال **قولہ** فخرج بہ من حد الکلمۃ
قسمان من المرکبات الغیر الکلامیۃ احدہما ما یجب جزوہ بحالہ لم یجعل للمجموع اعراب واحد بل اعطی لکل منہما ما یستحقہ من الاعراب والبناء
مثل الرجل ورجل بالتنوین فان کل واحد منہما کلمتان لا کلمۃ واحدۃ وثانیہما ما کان ینبغی ان لا یخرج مما یطلق علیہ لشدۃ الامتزاج
لفظۃ واحدۃ ولم یعط الکل من الجزئین ما یستحقہ بل جعل للمجموع اعراب واحد بجعل الثانی محلا لہ او اعرابا بحیث لا یلاحظ کونہ کلمۃ وہو قائمۃ و
بصری **قولہ** وامثالہا بالرفع عطف علی قائمۃ المعطوف علی مثل الرجل لا الرجل والا لقال امثالہما ای امثال قائمۃ ولما کان امثالہا وامثال
بصری متحدۃ فی الحکم اکتفی بذکر امثالہا او امثال قائمۃ وبصری بجعلہا کلمۃ واحدۃ للاتحاد ہہنا فی الحکم وبہذا التوجیہ الذی لیس فیہ کثیر صرف
للظاہر ظہر ان ما قیل وکذا رجل لان التنوین کاللام کلمۃ فرجل کلمتان عدتا کلمۃ واحدۃ لشدۃ الامتزاج فریۃ بلا مریۃ فتدبر وان ایراد
الفضلاء واحد بعد واحد علی الش قدس سرہ ما اوردہ السید السند قدس سرہ علی الرضی وعلی قولہ ہذا فی نحو بصری وقائمۃ وحبلی وحمرا ظاہر لان
الاعراب فی آخر المرکب علی جزء لا یستحقہ اصلا واما المعنون فالتنوین فیہ بعد حرکۃ الاعراب علی الجزء الاول نعم فی المثنی والمجموع ان جعل
العلامۃ نفس الاعراب قائمۃ مقام الحرکات فلا اعراب للمرکب بل للجزء الاول والاعراب فی نحو الرجل واضرب انما ہو للجزء الثانی
الذی یستحقہ للمجموع المرکب منہ ومن الجزء الاول لیس بوارد **قولہ** واعرب باعراب واحد بجعل الثانی محلا للاعراب او اعرابا
فلا یلتفت الی ما یستحقہ فلولا الامتزاج التفت الی ما یستحقہ وقیل الانسب ان یجعل قولہ واحد مضافا الیہ لا صفۃ فیکون المعنی انہ
اعرب اللفظان باعراب لفظ واحد وفیہ ان المفہوم المخالف لولا الامتزاج لاعرب باعراب اللفظین بجعلہ مضافا الیہ لا یدفع ما لہ ترکب
قولہ مع انہ معرب باعرابین قال السید السند قدس سرہ فی حواشی المتوسط المرکب الاضافی اذا جعل علما کعبد اللہ اجری الاعراب علی
جزئیہ معا فقیل ہو کلمۃ واحدۃ حال العلمیۃ واعربت باعرابین نظرا الی اصلہا وہو المناسب لما ذکرہ المصرح فی حد الکلمۃ وقیل ہو کلمتان
نظرا الی اللفظ وہو المناسب لتحدید الکلمۃ باللفظۃ الدالۃ آہ والنسب بقواعد العربیۃ ومقاصدہا وکذا حال المرکب من الموصوف والصفۃ
اذا جعل علما کحیوان ناطق **قولہ** بالغرض من علم النحو وہو معرفۃ احوال اللفظ والحکم علیہ باحکام لفظیۃ فالمفرد علی ہذا ما یکون من حیث
اللفظ مفردا وان کان معناہ مرکبا والمرکب ما یکون من حیث اللفظ مرکبا وان کان معناہ مفردا **قولہ** لو کان الامر بالعکس بان
یکون قائمۃ وبصری وامثالہا داخلۃ فی حد الکلمۃ وعبد اللہ وامثالہا خارجۃ عنہ **قولہ** لکان انسب لانہ ح یکون اللفظ داخلا
فی الکلمۃ بالنظر الی اللفظ بان یعرب باعراب واحد لا المعنی وکذا یکون خارجا نظرا الی اللفظ بان یعرب باعرابین وان کان
علی سبیل الحکایۃ لانہ یقتضی التعدد فی اللفظ وانت خبیر بان تعدد الاعراب علی سبیل الحکایۃ لا یمنع کون اللفظ مفردا لفظا **قولہ**
ولم یجر بہ ای مثل قائمۃ وبصری **قولہ** تترکہ ای تترک قید الافراد بان یقال اللفظۃ الدالۃ علی معنی بالوضع **قولہ** لکان انسب بدخول
ما کان مفردا من حیث اللفظ فی حد الکلمۃ وخروج ما کان مرکبا بالنظر الیہ وفیہ انہ یدخل ح فی حد الکلمۃ اضرب لانہ لفظۃ وکذا
الا وقالوا او قلت علی ما صرح بہ الرضی والسید السند قدس سرہ فی حواشیہ **قولہ** لان الدلالۃ کون الشیء بحیث یفہم منہ شیء آخر
وہو ما یحصل بالوضع لا نسبۃ بین الشیئین یحصل بہا الانتقال من احدہما الی الآخر محققۃ لیستلزم تحققہا ہذا وانت خبیر بان الوضع

بهذا المعنى ليس يتحقق في حروف الهجاء والا ليفهم منها غرض التركيب متى اطلقت او احست واللازم بط فالملزوم مثله فلا يكون دالة عليه

ايضا بل المعنى الاحداث والتقدير بمعنى قولهم موضوعة للتركيب محدثة مخلوقة لغرض التركيب فالمراد بيتا نها داخلة في الوضع هو بقائها

في مجرد لفظ الوضع يعني انها يصدق عليها بانها وضعت ولو بمعنى آخر لا بمعنى تعيين اللفظ للمعنى اولا دنفسه والمعنى تخصيص شئ في

بشئ بحيث آه **قوله** فبعد ذكر الوضع لا حاجة الى ذكر الدلالة لاستلزامه لها والتجريد عن المعنى كان لدفع الاستدراك لا لانه غير مراد

فاندفع ما قيل بعد جعل الوضع في التعريف بحيث يتناول حروف الهجاء المعربة من الدلالة لا يصح ان ذكر الوضع يغني عن ذكر الدلالة

وما قيل في الجواب عنه ويمكن ان يقال كما ان الوضع يتناول حروف الهجاء كذلك يتناول الدلالة على ما مر بالشرط قدس سره حروف الهجاء

ايضا لان الشئ الآخر يتناول المعنى والغرض معا ففيه بحث على ما عرفت **قوله** لفظ دنير اختاره لتعيين دلالة العقل على وجود اللافظ

قوله من وراء الجدار قال السيد السند قدس سره في حواشي شرح الشمسية انما اعتبر هذا القيد ليظهر دلالة اللفظ على وجود اللافظ

فان المسموع من المشاهد يعلم وجود لافظه بالمشاهدة لا بدلالة اللفظ عليه واما المسموع من وراء الجدار فلا يعلم وجود لافظه الا بدلالة

اللفظ عليه عقلا هذا كلامه حاصله ان المسموع من المشاهد لا ينحصر العلم بوجود اللافظ فيه في الدلالة العقلية فانه يعلم لافظه بالمشاهدة

ايضا فلا يظهر بخلاف المسموع من غير المشاهد فانه لا يعلم وجود لافظه الا بدلالة اللفظ عليه عقلا فيظهر دلالة اللفظ وما ذكره في حواشي

شرح المطالع من قوله وتقييد اللفظ بكونه مسموعا من وراء الجدار اشارة الى ان اللافظ اذا كان مشاهدا كان وجوده معلوما بحس البصر

لا بدلالة اللفظ وشرح التلخيص من قوله لان وجود اللافظ معلوم بحس البصر لا بدلالة اللفظ ليس صريحا في نفي دلالة اللفظ كما لا يخفى

فما قيل في بعض الحواشي لم يظهر دلالة او لم يدل كما قال السيد السند قدس سره سواء كان تعلق قوله كما بالاخير كما هو الظاهر او بالمجموع

ليس على ما ينبغي **قوله** ان يكون بالطبع اي طبع اللافظ فانه يقتضي التلفظ به عند عروض المعنى له او طبع اللفظ لانه يقتضي التلفظ

به او طبع السامع هكذا ذكر السيد السند في حواشي شرح المطالع **قوله** كدلالة اح اح بفتح الهمزة وضمها والحاء المهملة من اح الرجل احا

اذا سعل واما اخ بفتح الهمزة والخاء المعجمة فدلالته على الوجع هكذا ذكره السيد السند قدس سره في حواشي شرح الشمسية وذكر في حواشي

شرح المطالع ان اخ بضم الهمزة وسكون الخاء المعجمة المشددة يدل على الوجع واذا فتحت الهمزة دلت على التحسر انتهى **قوله** لا بد من ذكر الوضع

ليخرج عن الكلمة الدال على المعنى المفرد بالطبع او العقل وكون الافراد مستلزما للوضع ممنوع كيف ويوصف الدال بالطبع والعقل وكذا معناه

بالافراد على ما مر ولو سلم فالالتزام مهجور في التعريفات ولو سلم فالمراد بذكره اعم من ان يكون مطابقة او التزاما فاندفع ما قيل يجوز ان

يذكر لعبكه انه لا انه يستلزم الوضع فيستغنى به من ذكر الوضع كما مر في تعريف المفصل فان تقييد المعنى بالافراد يستلزم الوضع لان الافراد

فرعه فلا حاجة الى ذكر الوضع **قوله** اي منقسمة اشارة الى انه ليس بيان حكم من احكامها بل تقسيم لها على ما هو الغالب من ذكر التقسيم

بعد التعريف اذ به ينكشف الشئ زيادة الانكشاف ويتبين اقسامه لانه عبارة عن ضم قيود مخالفة الى امر كلي هو المقسم ليحصل اقسام

متفاوتة والاقسام من قوله اسم وفعل وحرف الحصر اذ السكوت في معرض البيان بيان قال ومحصورة فيها فيكون الدليل على حصرها

الانحصار ويتعلق اللام به **قوله** لا ظرف فيه معنى الشرط يليه فعل ماض لفظا او معنى وجوابه كذلك والتعارف فيه ترك الفاء على ما صرح

السيد السند قدس سره في شرح المفتاح في مباحث الالتفات او جملة اسمية مقرونة باذا او بالفاء **قوله** والوضع يستلزم الدلالة

فرجع لا يتوهم كيف يصح الحصر باعتبار الدلالة وهي غير ماخوذة في تعريف الكلمة **قوله** فهي اما جملة اسمية مقرونة بالفاء جواب لما

٢٤

قوله من صفتها هذا التقدير احسن من التقادير المشهورة وزيادة من اكمال الحسن اذ لو لا ما لكان صفتها مبتدأ وان تدل خبره ويلزم
حصر الصفة في الدلالة وعدما مع انه ليس كك على ما هو الغالب من ان المبتدأ اذا كان معرفا باللام او مضافا بالاضافة التي للعهد
اقتضى حصر المسند اليه في المسند صرح به بعض الافاضل الهندي في هذا المقام فاندفع ما قيل انظا استقامة الكلمة من المستدعية لتقدير متعلق
مع انه في تقدير بجر وصفتها على ان يكون مبتدأ خبره ان تدل اغنى عنه قوله والمراد بكون المعنى في نفس الكلمة رد على الفاضل السندي حيث
فسر حصول المعنى في نفس الكلمة بكونه مدلولا لها بخلاف الحرف فانه يدل على معنى حاصل في غيره اي مدلول لغيره وهو كما ترى فاسد
قوله ان تدل عليه بنفسها آه فان قلت هو صفة الكلمة فكيف يفسر بما هو صفة المعنى قلت يفهم منه ما هو صفة المعنى وهو كونه مستقلا او
كونه مدلولا عليه بنفس الكلمة كما عرفوا الدلالة اللفظية بفهم المعنى من اللفظ مع ان الفهم ليس صفة للفظ لانه يفهم منه ما هو صفة اللفظ
وهو كونه بحيث يفهم منه المعنى قوله اعني الابتداء والانتهاء فان قلت ليس الابتداء والانتهاء المطلقان ولا الخاصان المتصوران
اصالة معنى الحرفين المذكورين بل خاصان متصوران تبعا وسيلة لمعرفة حال شيء آخر على ما يجيء فكيف التفسير المذكور قلت قد جرت العادة
على تفسير معاني الحروف بامثال ما ذكر فيقال معنى من هو ابتداء الغاية فيعبر عن الابتداءات الخصوصية المتصورة تبعا بالابتداء المطلق الذي
هو مشترك بينها ولازم لها تسهيلا على المتعلمين الى غير ذلك مع انها ليست معانيها والا لما كانت حروفا ولما صح اسمائها الحرفية والاسمية
انما هي باعتبار المعنى بل متعلقات معانيها اي اذا جاوزت هذه الحروف معاني رجع تلك المعاني الى هذه متوع استلزام وهو استلزام
المقيد للمطلق قوله في الفهم عنها به اندفع ما يتوهم ان المعنى المفهوم من المصدر ايضا مقترن باحد الازمنة في الواقع فينبغي ان يكون
فعلا قوله من السمو عند البصريين وقدم طريق اخذه وحصوله قوله وقيل من الوسم وهو قول الكوفيين واشار بقوله وقيل الى ضعف
قولهم لان امثلة الاشتقاق وهو سمى ليسمى واسما وسمي تردد هذا القول والقلب خلاف الاصل لا يصار اليه بلا دليل قوله تضمنه فان قلت
ما تضمنه الفعل الاصطلاحي هو الفعل بفتح الفاء والاسم بكسر الفاء وهو ليس بمصدر بل اسم للحاصل بالمصدر قلت قد جاء مصدرا ايضا يدل
عليه قوله تعالى واوحينا اليهم فعل الخيرات واقام الصلوة وايتاء الزكوة قوله وان الحرف آه يعني علم من وجه الحصر اعتبار المميز للحرف
عن اخويه الى الكلمة التي هو مشترك بين الثلثة وكذا الفعل والاسم وذلك لان كل تقسيم حقيقي كما نحن فيه يشتمل على ما هو مشترك بين
اقسامه وعلى ما يمتاز كل من اخواته وعلى اعتبار انضمام المميز الى المشترك ولا معنى للحد الا ذلك فاعتبار الامر المشترك فيما ذكره ليس
لتوقف المعرف عليه بل لانه كك في التقسيم فالمعرف للثلثة هو الماخوذ من التقسيم من اعتبار المميز الى المشترك فقوله قدس سره فالكلمة المشتركة
اشارة الى ان التقسيم حقيقي وان المعرف هو ما حصل منه فظهر ان ما قيل ولا دخل له فيما هو بصدده من انه علم لكل واحد حد لمعنى المعرف الجامع
المانع لانه لا يتوقف على ان يكون في المعرف قدر مشترك بل تحقيق المجرد المميز وكذا دفعه بان هذا بناء على رأي متأخري منطقين فانهم
يشترطون التركيب في الماهية حدا كان او رسما القول قوله لكنه الاولى تركه على ما قيل لانه لا بد في حد كل من الاقسام عما يميزه عن الآخر
فحد الفعل انما يتم بانضمام قيد الاقتران باحد الازمنة الى الدلالة على معنى في نفسها كما ان حد الاسم يتم بانضمام عدم الاقتران ايضا
فلا معنى للاستدراك قبل تمامه فاندفع ما قيل لو ذكر قوله الفعل كلمة تدل على معنى في نفسه في مقابلة قوله الحرف كلمة لا تدل على معنى في نفسه
توهم منه انه يكفي في الفعل مجرد الدلالة ام يحتاج الى امر آخر فدفع ذلك بقوله لكنه قوله ليس المراد آه يعني عند ارباب العربية قوله
الا المعرف الجامع المانع لا ما يشتمل على تمام الذاتيات على ما هو مصطلح ارباب المعقول قال السيد السند قدس سره اعلم ان ارباب العربية

والاصول يستعملون الحد بمعنى المعرف وكثيرا ما يقع الغلط بسبب الغفلة عن اختلاف الاصطلاحين **قوله** وسرور الممدوح قال الرضي

الدر في الاصل ما يدر اي ينزل من الضرع من اللبن ومن الغيم من المطر وهو كناية من فعل الممدوح الصادر عنه وانما نسب اليه تم قصدا

للتعجب منه لان الله تعالى منشئ العجائب فكل شئ عظيم يريدون التعجب منه ينسبونه اليه تعالى ويضيفون اليه فمعنى لله دره ما اعجب فعله **قوله** حيث

اشار الى حدود ما يتميز بها الفطن ثم نبه عليها بالنسبة المتوسط ثم صرح بها ليفهما الغبي **قوله** هو المجموع لو جعل المتضمن بالكسر كلمتين والدال

على النسبة الحكمية هو الحركة الاعرابية لفظا او تقديرا او محلا او هو وكان على اختلاف فيه كما هو الظاهر اذ التضمن بسبب الاسناد لا يكون

بدونه لم يحتج الى التأويل كما لا يحتاج اليه اذ جعل المتضمن بالكسر مجموع الكلمتين والاسناد والمتضمن بالفتح مجموع الكلمتين فان

قيل الاسناد بمعنى النسبة جزء الكلام المعقول لا الملفوظ وانما الجزء منه ما يدل عليه فكيف جعل جزء منه قلنا جعل جزء منه لجزئية الدال

عليه فلا يرد عليه ان جعله جزء منه سهو سهوا او اريد بالاسناد نسبة احد الامرين الى الآخر او ضم كلمة الى الآخر لان شيئا منهما ليس جزء للكلام بل مدلول له او صفة

لاجزائه وليس فيه ما يجعل الكلام لفظا مساحة حتى يترك ويختار مذهب التأويل ولو جعل الهيئة التأليفية عارضة صورية للكلام يلزم ان

يكون الكلام لفظا مساحة لكن هذا الاختصاص يزيل بعيه وما ذكره الشارح قدس سره فلا يصلح وجها للاختيار وبالجملة لا مجال لتوهم الاتحاد

لو جعل الدال على الاسناد داخلا في المتضمن حتى يحتاج الى التأويل نعم يحتاج اليه مع ذلك لو جعل الباء بمعنى مع كما جعل الرضي حيث قال

السيد السند قدس سره قيل يرد عليه ان الاسناد ح يكون داخلا في المتضمن بالفتح ويلزم اتحاده مع ما تضمنه فيما اذا تركب الكلام

من كلمتين فقط فيحتاج الى ان يأول تضمنه بكل واحد من الاجزاء الثلثة وفيه بعد انتهى وانت خبير بان هذا انما يرد عليه على ما عليه جمهور

النحاة من ان الباء التي بمعنى مع لا يكون الا ظرفا مستقرا فيكون الباء ح ظرفا مستقرا صفة للكلمتين اي تضمن كلمتين كائنتين مع الاسناد

واما على ما عليه الرضي وصاحب اللباب من انه لا منع من كونها لغوا فلا ورود له وجزئية الاسناد وفيه البحث بجزئية الدال ولعل قوله

قيل اشارة اليه فظهر ان ما قيل بعد نقل القولين المتضمن بالكسر مجموع الكلمتين والاسناد والمتضمن مجموع الكلمتين ولا يخفى ان هذا القول

مبني على جعل الهيئة جزء للكلام ويلزم ح ان لا يكون الكلام لفظا حقيقة بل مساحة ولو لم يجعل جزء له كما في الشرح احتيج الى التأويل ليس

على ما ينبغي **قوله** او حكما كالجمل الواقعة موقع المفردات فانها لو قوعها موقعها انسبها لا يكون تفصيلية مقصودة بالذات بل اجمالية

ملحوظة تبعا فهي في حكم ما يدل عليها اجمالا من المفردات والمركبات التقييدية والاضافية فان المحكوم عليه او به فيهما ان كان الموصوف

او المضاف كما هو الظاهر من جريان الاعراب عليه ومن قوام المضاف اذا اخذ من حيث هو كانت الاضافة داخلة والمضاف اليه خارجا

فذاك والا فنسبتها ايضا اجمالية لوقوعها موقع المفردات فهي بمنزلة المفردات **قوله** فائدة تامة بان لا يكون المخاطب ينتظر اللفظ

آخر انتظاره للمحكوم به عند ذكر المحكوم عليه او انتظاره المحكوم عليه عند ذكر المحكوم به فح لا يتوجه ان يقال يلزم ان لا يكون مثل ضرب

زيد مركبا تاما لان المخاطب ينتظران بين المضروب ولقيه عمرو الى غير ذلك من القيود كالزمان والمكان **قوله** الغير الكلامية عطف

على الكلامية فيكون وصفا للمركبات فيلزم توصيف المعرفة بالنكرة لان غير التوغلها في الابهام لا يتعرف بالاضافة الا ان

يكون للمضاف اليه ضد واحد يعرف بغيرية كقولك عليك بالحركة غير السكون ويمكن ان يقال انه بمعنى النكرة كالحمار واللئيم وان

غير امعرفة بالاضافة لاشتهار المركب التام بمغايرة المركب الناقص او ان المعنى ومركبات غير الكلامية اعلم انه قد منع النحاة

من تعريف غير باللام مع كونه مضافا وان كان نكرة ولم يوجد ذلك ايضا في كلام العرب العرباء بل في عبارات بعض العلماء كانهم



جعلوه لمعنى المغاير كذا ذكره السيد السند قدس سره في شرح المفتاح ومن ذلك قول الشارح قدس سره العزيز الغير الكلامية

قوله وخرجت المركبات ولا معنى لاعتبار التركيب بين الكلمتين وحمل بدون عروض حالة لهما يصير من جملة المركب حتى يشكل بما اشار قدس سره بقاله في التعريف كما زعم المحشيان ومجرد الذكر بعد المركب لا يجعله من جملته كما لا يخفى فلا يصدق التعريف على مجموع زيد قائم مجرد كما قيل بل على زيد قائم وعموم التعريف لا يتناول الا ماله نوع تعلق بالكلمتين يصير من جملتها على ما هو المتبادر منه

قوله حيث كانت الكلمتان الى قوله دخل والا لا بد اذ لا بد في الكلام من ان يكون احدى الكلمتين مسندا والاخرى مسندا اليه فالتعريف وان صدق على تلك المركبات باعتبار الاسناد الواقع في الجملة التي وقعت جزءا على مذهب الترادف لكنه لم يصدق عليها باعتبار اسناد الجملة الى زيد لانه ليس بين كلمتين فالتعميم ضروري على ان المقصود ادخال الامثلة الثلاثة باعتبار اسناد المركب الى زيد كما يشير اليه قوله فان الاخبار عنها مع انها مركبات وذلك لا يتصور بدون التعميم ولا مساس له لغيره فما قيل ولا يذهب عليك ان الامثلة المذكورة داخلة في تعريف الكلام مع قطع النظر عن جعل الكلمتين اعم من الكلمة حقيقة او حكما محل بحث **قوله** فان الاخبار فيها مع انها مركبات تركيب الاولين ظاهر واما تركيب الثالث فلما ذكره السيد السند قدس سره في شرح المفتاح اعلم ان الخبر في مثل زيد عارف هو عارف مع ضميره كما ان الخبر في زيد عرف هو عرف مع ضميره وان الوصف في مثل مررت برجل عارف ابوه هو مجموع المركب من اسم الفاعل مع فاعله على قياس عرف ابوه الا انه اجرى اعراب الجزء والوصف على الجزء الاول لان الجزء الثاني له اعراب في نفسه انتهى وذكر في حواشيه ومن زعم ان الخبر والصفة هو عارف وحده لا مع فاعله الذي هو الضمير او ابوه مثلا لزمه ان يقول مثل ذلك في زيد عرف فيحكم بان الخبر في زيد عرف مفرد هو الفعل وحده وبان الصفة في نحو جاءني رجل عرف ابوه هي الفعل وحده لا الجملة وهذا مما لا يلتزمه من عنده تمييز من الادب انتهى ويمكن ان يقال لا يلزمه ذلك لان منشأ توهمه جريان الاعراب على الجزء الاول وليس فيما ذكره ملك فظهر ما في بعض الحواشي في كون الخبر في زيد قائم ابوه مركبا نظر لان الخبر عندهم هو قائم وفاعله خارج عن الخبر ليس على ما ينبغي **قوله** في حكم الكلمة المفردة اذ لا حكم صريحا بين القيام والاب بل الاب قيد للمسند الذي هو القيام اذ به تم المسند الى زيد الا ترى انه لو قلت قام زيد او وقعت النسبة بينهما لم يرتبط لغيره اصلا فلو كان معنى قام ابوه ذلك لم يرتبط بزيد قطعا **قوله** اعني قائما الا يشير الى ان الركن في المركبات الاضافية هو المضاف لا المجموع فان قلت كيف يكون الركن المضاف مع ان المقصود بالاسناد في قولنا زيد قائم الاب ليس مجرد قائم قلت المضاف اذا اخذ من حيث هو مضاف كانت الاضافة داخلة وانت تعلم ان الاضافة خارجة صرح به الشريف قدس سره في حواشي شرح الشمسية وكذلك فالجزء قائما فقد بل قائما المضاف الى الاب فلا اشكال فان قلت قد بين في مباحث الصفة المشبهة ان الصفة المشبهة واسم الفاعل والمفعول اذا ارتفع ما بعدها فلا ضمير فيها واما اذا انصب او جر بالاضافة ففيها ضمير في قائم المضاف الى الاب اذ ضمير راجع الى زيد فمجموع الضمير مركب فليس قائم الاب كلمة مفردة فلا يفيد جعل تلك المركبات في حكمها ما هو مقصوده قلت ان القول بان قائم في زيد قائم الاب فيه ضمير يرجع الى زيد لا يخلو عن خدشة اذ القيام صفة الاب لا صفة زيد فكيف يقال بان في قائم في زيد قائم الاب ضمير زيد هذا ما سنح في الخاطر القاصر ثم وجدت في الركن بعد برهة من الزمان ما يؤيده فادرجته في الحاشية وهو قوله وانما جاز اسناد الصفة الى ضمير السبب بعد اسنادها الى السبب

لكونها في اللفظ جارية على السبب خبرا او نعتا او حالا وفي المعنى دالة على صفة له في نفسه سواء كانت هي الصفة المذكورة كما في زيد حسن الوجه فانه حسن كحسين وجهه او لا نحو زيد غليظ الشفتين اي قبيح فان لم تجر في اللفظ على السبب نحو زيد وجهه حسن او جرت لكنها لم تدل على صفة له في ذاته لم يجز استكنان الضمير فيها فيقبح زيد اسود فرس غلام الاخ وزيد ابيض الثور وزيد اصفر غلاما الا انه لا معنى لقبيح الا انه صاحب سبب متصف بالوصف المذكور فيقبح ان يجعل صفة سببه كصفة نفسه فيضمر فيها ضمير نفسه اذ لم تدل صفة سببه على صفة نفسه فان قلت اليس تدل الصفة في نحو زيد ابيض ثوره على صفة له في ذاته وهي كونه صاحب ثور كذا قلت معنى كونه صاحب ثور مفهوم من كون ثوره سببا لزيد لا من صفة السبب انما حسن جبان الكلب لانه كناية عن كرمه اي هو كريم هذا كلامه وهو صريح في ان اضمار الضمير في الصفة انما هو اذا تدل صفة السبب على صفة السبب الا لم يجز فظهر به ان اشكال الحافظ التاشكندي سبب عن غفلة عما ذكره الرضي وبه ظهر ايضا ان ما ذكره مولانا عصام الملة والدين في حواشي تفسير القاضي على جواب العلامة الثاني المحقق التفتازاني عن اشكال على قوله تعالى بديع السموات من ان الضمير في بديع بعد اضافته الى الفاعل يرجع الى الله تعالى مع انه تعالى منزه عن كونه بديعا بانه يصح وصفه تعالى بالبديع باعتبار ما يلزمه من كونه مبدعا لما من قوله وفيه انه يجوز وصف زيد في قولنا زيد اسود البقر باعتبار ما يلزمه من كونه مالك البقر ليس على ما ينبغي لان ذلك الوصف فهم من كون البقر سببا لزيد لا من صفة السبب اذ لا يلزم من كون البقر اسود كون زيد مالكا له ما لم يكن متعلقا به ومنسوبا اليه بخلاف قوله تعالى بديع السموات فانه يلزم من كون بديع صفة السبب هو كون السموات مخلوقا كون الله تعالى خالقا لها فنزل ان قياس زيد اسود البقر عليه قياس مع الفارق ولا شك ان قائم الاب قيام الصفة فيه بالسبب لا يدل على صفة للسبب وهو ظ وصرح به الرضي حيث قال في مباحث الصفة انما يجوز انتقال الضمير اليها من المعمول ثم نصب المعمول او جره اذا كان يجعل لصاحبها المتقدم وصف بالصفة مرفوعها المضمون كما قلنا في الصفة المشبهة فلا يجوز زيد قائم ابا ولا قائم الاب العم واسم الفاعل المسند الى الضمير لما كان لعدم تغيره في الخطاب والتكلم والغيبة في نحو انا قائم وانت قائم وهو قائم مشابها للخالي عن الضمير نحو انا غلام وانت غلام وهو غلام جعل المجموع مفردا مثل الغلام واعرب في نحو جاءني رجل قائم ورأيت رجلا قائما ومررت برجل قائم والذي يدل على ان هذا عنهما معتبر عند النحاة جعل النحاة نحو زيد قائم نظير الكلام الذي ركب من كلمتين بينهما اسناد واليه يشير كلام الشيخ قدس سره اذ لولا ذلك لكان قائم مركبا وفيه بحث لانه يحتمل ان قولهم ذلك لما ان الفاعل خارج عن الخبر والوصف عندهم قال الشريف قدس سره في شرح المفتاح ولشبهه بالخالي وصيرورته بهذا الشبه في حكم كلمة واحدة لم يحكم على عارف مع ضميره بانه جملة وبهذا ظهر ان اعتراض بعض الفضلاء على قول العلامة التفتازاني في المطول حيث اعرب في نحو رجل قائم ورجلا قائما ورجل قائم ظاهر هذا الكلام ان اسم الفاعل مع فاعله المضمر ليس جملة ولا مبنيا لانه معرب وليس بصحيح فان الاعراب من خواص الكلمة والمركب من كلمتين ليس بجملة ان اريد ان اجزاءه معرب فهذا لا ينافي كون المجموع مبنيا كزيد اللسان فالوجه البين حذف الاعراب ان البين ساقط قال السيد السند قدس سره في شرح المفتاح والذي يدل على ان عارفا مع ضميره ليس مبنيا انا نعلم ان الخبر في مثل زيد عارف هو عارف مع ضميره كما ان الخبر في مثل زيد عرف هو عرف مع ضميره ونعلم ايضا ان الاعراب الجاري على عارف هو الذي استحقه المجموع بسبب كونه خبرا لكن لا امتنع اجراؤه على الجزء الثاني اجري على الاول ولا شك ان ما اجري عليه اعرابه الذي استحقه



لايكون مبنيا وليس بعارف وحده استحقاق الاعراب الذي اجري عليه حتى انه لايلزمه من اعراب الجزء الاول ان يكون المجموع معربا كما في يضرب في زيد يضرب فان المضارع له اعراب في نفسه واذا وقع مع فاعله خبرا للمبتدا كان للمجموع اعراب آخر محلي بحسب اعرابه الموصوف دون الاعراب الاول واما عارف فانه يتغير اعرابه الجاري عليه بحسب دواخل المبتدا او بحسب اعراب موصوفه فدل على انه الاعراب الذي استحقه المجموع بكونه خبرا او صفة انتهى فان قلت قد علم مما ذكره قدس سره ان المجموع اذا كان مبنيا لا يجري اعرابه المحلي على احد اجزائه وكذلك المجموع واذا كان معربا يجري اعراب المجموع على احد اجزائه اذا كان الجزء الاخير مشغولا باعرابه او ضميرا مستترا وهو منقوض بقولهم كلمته فاه الى في فان اجراء الاعراب المحلي للجملة الواقعة حالا وهو النصب على احد اجزاء الجملة وهو المبتدا قلنا قد قال السيد قدس سره في حواشي شرح المفتاح قد سبق الى اوهام القاصرين ان فوه فاه الى في جملة مبتدء اجري اعرابها الذي استحقه على الجزء الاول اعني فاه وليس بشيء فان ذلك الاجزاء انما هو بسبب ان مجموع هذه الكلمات صار بمعنى مشافها من غير ان يلاحظ هناك مفهومات هذه المفردات اصلا كما صرح به الشيخ ابن الحاجب في شرح المفصل فيكون معنى الاجزاء هذا اللفظ فان قلت يشكل بنحو جاء الضارب حيث اجري على الضارب الاعراب الذي يستحقه الموصول مع الصلة مع انه مبني قلنا ليس كذلك بل وجه اعراب الصلة ان الصلة ههنا في صورة الاسم الواقع في التركيب واللام في صورة الحرف فاجري الاعراب على الاسم المركب هذا ما ذكره قدس سره وفي حواشي شرح المفتاح فاجراء الاعراب على الضارب مثل الاجراء على الرجل في جاءني الرجل فلا يكون من قبيل اجراء المبني على احد اجزائه وانت خبير بانه لا يخلو عن خدشة فان قلت مجموع اسم الفاعل مع الفاعل في نحو زيد قائم ابوه قد وقع خبرا فالمجموع معرب وجوبا الا انه اجري اعراب المجموع على قائم لشغل جزئه الاخير باعرابه فالحكم قائم وحده وهو معرب ام مبني قلت بل هو معرب لانه لما جعل المركب كلمة واحدة معربة لما صار الكلمة الواحدة المعربة قائما لشغل ابوه باعراب نفسه فصار قائم بمنزلة قائم الاب فاندفع ما قيل ان قلت فيلزم ان يكون قائم بلا اعراب فيكون مبنيا لان مجرد الصلاحية غير كاف في المعربية وليس كذلك قلت بل هو كذلك لان المصرح ذهب الى انه لا في المعربية مع الصلاحية الاستحقاق وهو يحصل بالتركيب مع العامل ولا تركيب معه بخلاف ابوه اذ هو مركب مع عامله وهو قايم والفاضل لا ان يقول مبنيا قايم في زيد قايم بعين ما ذكره مع ان فساده اظهر من ان يخفى **قوله** وحيث كانت الكلمتان وقع لما ذكره الرضي كان على الصواب ان يقال كلمتين او اكثر ليعم نحو زيد ابوه قايم وزيد قام ابوه ثم انه استعمل الشارح رح قدس سره كلمة حيث في عبارته استعمالا كما ان لفظتي حيث يستعمل استعماله لما لكن استعماله للشرط بغير ما قليل فقوله وحيث كانت الكلمتان بمنزلة الشرط وقوله دخل في التعريف بمنزلة الجزاء او جزائه وحيث ظرف زمان متعلق بقوله دخل والواو في الحقيقة داخل على دخل والمعنى ودخل في التعريف ما ذكر وقت كون الكلمتين اعم وحيث يجيء للزمان الفصيح به في المغني **قوله** فانه اي المسند اليه في التركيبين المذكورين **قوله** في حكم هذا اللفظ التاويل ضروري في نفسه لما ان المبتدا لا يكون الا اسما حقيقة او حكما وكذا بالنظر الى التعريف لان معناه لفظا تضمن كلمتين تضمنا حاصلا بسبب اسناد احدى الكلمتين حقيقة او حكما الى الاخرى ولو جعل الباء بمعنى مع يحتمل احتمالين احدهما ما ذهب اليه الجمهور وان الباء التي بمعنى مع لا يكون الا ظرفا مستقرا فيكون الباء صفة للكلمتين والمعنى تضمن كلمتين كائنتين مع الاسناد وح يتعين التاويل وثانيهما ان يكون الباء ظرفا لغوا فيكون الباء ظرفا فالتضمن والمعنى تضمن مع الاسناد كلمتين وح لا يلزم ان يكون الاسناد بين كلمتين فلا يحتاج الى التعميم بالنظر الى التعريف لكنه ضروري لما ان المبتدا لا يكون الا اسما حقيقة او حكما فظهر ان ما قيل ولا يذهب عليك ان ادخال مثل ديز مغلوب زيد في التعريف

٢٥

To: www.al-mostafa.com

انما يحتاج الى التعميم كلتين لجملة قوله بالاسناد على ما حمله عليه حتى لو كان المعنى ما تضمن كلمتين مع الاسناد لم يحتج لانه يتضمن كلمتين هو مقلوب وزيد

مع الاسناد نعم انما يحتاج الى التعميم لو خال مثل جسق مهمل ليس بصحيح على الاطلاق وايضا الاحتياج الى التعميم لو خال مثل جسق مهمل منقوضة على طريقة ثم ان التاويل بهذه اللفظ ستين فيما نحن فيه اذ لا يصح ان يقع جسق ودير اريد بهما اللفظ واللفظ اذا اريد به اللفظ يكون علما

لان ذلك الاصطلاح من النحاة انما يكون اذا كان اللفظ موضوعا للمعنى لا مطلقا قال الرضي اذا قصد بلفظ نفس اللفظ دون معناه

كقولك اين كلمة الاستفهام وضرب فعل ماض فهو علم وذلك لان مثل هذا موضوع لشيء بعينه غير متناول غيره وهو منقول لانه نقل

من مدلول هو المعنى الى مدلول آخر هو اللفظ هذا لفظه وهو صريح في ان اللفظ المراد به نفسه انما يكون علما اذا نقل من المعنى الى اللفظ الاتم

فلا يلزم من القول بان الالفاظ الموضوعة للمعاني اذا اريد بها انفسها دون معانيها كانت اعلاما منقولة وضع المهملات لانفسها

وما ذكره السيد السند قدس سره من ان الالفاظ تحضر في ذهن السامع بانفسها لا في ضمن الدوال فيحكم عليها لا يخلو عن خدشة لان

قولك من حرف جر وضرب فعل ماض وزيد اجوف والرجل صحيح اذ الحكم فيه باعتبار حضور الالفاظ المذكورة بانفسها في ذهن السامع

لا في ضمن الدوال فلا شك انها ليست باسماء مع انها وقعت مبتدأ ولا شك ان الاسمية لازمة للمبتدأ فاما ان يأول بهذا اللفظ فالحق انها على

بانها اعلام حيث لا تطويل فيه ولا محذور ولا يأول وهو غير صحيح اذ المبتدأ لا يكون الا اسما حقيقة او حكما فالقول بالتاويل واجب

فظهر ان ما قيل ان قلت اذا لم يكن الالفاظ موضوعة لانفسها لم يكن اسماء فكيف يصح الاخبار عنها ولحوق التنوين بها قلنا ان الالفاظ

لما صارت في تاويل الاسم المفرد قبلت احكامه وخواصه او ان الاخبار عنها ولحوق التنوين بها من الخواص الاضافية للاسم

بمعنى انهما لا يوجدان في غير الاسم اذا كان ذلك الغير موضوعا للمعنى ومستعملا فيه اما اذا لم يكن كذلك فجاز الاخبار عنه ولحوق التنوين

والالفاظ كلها متساوية الاقدام في ذلك مثلا تقول من حرف جر وضرب فعل ماض ليس على ما ينبغي فتامل **قوله** اعلم ان

كلام المصنف رح ظاهر انما قال ذلك لجواز ان يراد بتضمنه الكلمتين تركيبه منهما كما صرح به الرضي **قوله** نحو ضرب زيد قائما بمجموعه كلام حيث

يصدق على المجموع انه لفظ تضمن كلمتين بالاسناد ويصدق ايضا على مجرد ضرب وعلى اعتبار كل واحد من المتعلقين على حدة معه فيتعدد

كلام واحد باختلاف الاعتبار لكن لا باس به ولا يتصور مثله على طريق المفصل فتحقق الافراد من الكلام في ضرب اقوم

وهو قائم لا يرد على تعريف المفصل كما قيل لان كل واحد منها كلام على حدة لانه يلزم على طريقه تعدد الكلام الواحد باعتبار الثلثة

والاثنين وكل واحد مع الاول كما قيل وتحقق افراد من الكلام مختلفة بالذات لا يختص بواحد من طريقي المصنف والمفصل وكون خبر المبتدأ

في قولنا زيد ضربت عمرا في داره مجموع ما ذكر والاتفاق على ان خبر المبتدأ جملة لا يستلزم ان يكون الكلام عند صاحب المفصل مجموع

ما جعل خبرا ولم لا يجوز ان يكون كون الخبر جملة عنده باعتبار بعض الاجزاء الاشرف فلا يكون عدولا عنه ولا عن عبارة تعريفه كما

قيل بل عدولا عن مذهبه **قوله** فانه صريح في ان الكلام هو ضربت والمتعلقات خارجة عنه انما كان كلام صاحب المفصل صريحا فيما ذكره لان

الكلام انحصر في المركب من كلمتين بناء على ان المبتدأ المعرف باللام يكون مقصورا في الخبر والمتبادر من المركب من كلمتين اسندت احديهما

الى الاخرى ان لا جزء سوى الكلمتين لذلك المركب وان الاسناد انما هو بين الكلمتين لا غيره وحمل الالفاظ على المتبادر منها واجب فوجب

التاويل بالكلمة فيما اذا كان الاسناد بين الكلمة والجملة دون ما عداه مما كان الاسناد بين الكلمتين لكن يكون للمسند متعلقات اذ المتعلقات

ليست من جملة المسند فاندفع ما قيل اما ان كلام صاحب المفصل صريح في ان مجرد ضربت كلام والمتعلقات خارجة عنه فانما يتم اذا كان

قولنا هذا الشيء مركب من هذين والاعلى ان اجزائه هذا ان لاغير وان قولنا زيد ابوه قائم في قوة الكلمتين دون ضربت زيدا قائما بجسده وفي كلا المقامين بحث **قوله** ذهبا الى ترادف الكلام والجملة حيث قال الاول الكلام هو المركب من كلمتين اسندت احديهما الى الاخرى ويسمى الجملة والثاني هو تركيب الكلمتين او ما يجري مجراهما بحيث يفيد السامع ويسمى كلاما وجملة **قوله** على الجمل الخبرية ونحوها لان الانشائية لا تقع جزاء بدون التاويل على ما حققه السيد السند قدس سره في حاشية المطول وشرح المفتاح وبعد التاويل يكون اما مفردا او جملة خبرية حيث يأول نحو زيدا اضربه زيد مقول في حقه ان يضرب او يستحق ان يضرب وكذا اذا وقعت صفة فحينئذ مادة افتراق الجملة عن الكلام لا يكون الا جملة خبرية وقعت جزاء او صفاتا انشائية ولو سلم فالمقصود هو الذكر على وجه التمثيل **قوله** في بعض الحواشي اي حواشي الفاضل الهندي واعترض عليه بعض الفضلاء بان تقييد الاسناد بالمقصود لذاته لا قرينة عليه سوى الاصطلاح على اشتراط ذلك لكن الاصطلاح مشترك اذ البعض اصطلحوا على اشتراطه والبعض على عدم الاشتراط فتعارضا فتساقطا فلم يوجد قرينة اصلا فاذا اريد ذلك لزم ارادة المجاز بلا قرينة موجبة للعدول عن الاطلاق الذي هو الحقيقة ومثله لا يجوز في غير المدعى الذي هو اولى انتهى ويمكن ان يقال انه مشهور بشهرة كون الكلام اخص من الجملة وان المتبادر من الاسناد ان يكون بين الكلمتين بالايقاع بالفعل وكل ما فيه الايقاع بالفعل فهو اسناد اصلي مقصود لذاته **قوله** انا في ضمن اثنين اي لا تحقق العام الا في فرد خاص حصل من جنس واحد ومن جنسين ولا يلزم منه تحققه في ضمن جميع الافراد وهل في بعض من دان يدفع الاشكال الطرفية لكنه يورث اشكالا آخر يدفع باعتبار العموم فالوجه ابقاؤهما على معناها **قوله** لان التركيب الثنائي الذي لابد منه في كل كلام ليكون احدهما مسندا والآخر مسندا اليه ولما لم يتصور كونهما فيما عدا القسمين المذكورين انحصر الكلام مطلقا فيهما فظهر ان ما قيل حصر التركيب الثنائي في ستة والطالع ما عدا اثنين لا يوجب الا حصر الكلام الثنائي في اثنين والمدعى حصر مطلق الكلام فيهما مبني **قوله** فتذكير الضمير بناء على لفظ الموصول ان قلت كيف قال لفظ الموصول وقد جعله موصوفة حيث فسره بالنكرة لانه قال اي كلمة قلت بل جعله موصولة وفسره بالنكرة اشعارا بانه للعهد الذهني لان المراد اي كلمة كانت لا على التعيين وكما يجيء المعرف باللام للعهد الذهني كذلك الموصول يجيء له قال العلامة التفتازاني ناقلا عن الكشاف ان الذين انعمت عليهم لا توقيت فيه فهو كقوله ولقد امر على اللئيم يسبني فصح ان يقع النكرة صفة في غير التخصيص ووصفا له انتهى وانما قال التذكير مبني على لفظ الموصول اذ لو بني على المراد منه وهو الكلمة كما قال به الشارح لان تانيث الفعل اذا اسند الى ضمير ولو لفظيا يجب تانيثه **قوله** باعتباره في نفسه لما توهم من رجوع الضمير الى المعنى انه لا معنى لكون المعنى حاصلا في نفس المعنى اشار الى انه متعلق باعتباره وهو انما متعلق بمعنى نظرا الى الاصل اي دل على ما يقصد بسبب كونه معتبرا في ذاته اي لاجل ذاته لا تبعا لغيره او متعلق به اي دل على معنى معتبر في ذاته **قوله** على معنى في غيره اي بسبب كونه معتبرا في غيره اي لاجل غيره لا لذاته **قوله** ومحصوله ما ذكر بعض المحققين قال السيد السند قدس سره بعد ذكر التحقيق الذي ذكره الشارح وهو ايضا محصول ما ذكره الشيخ ابن الحاجب في ايضاح المفصل حيث قال الضمير في دل على معنى الى آخر ما ذكره الشارح يعني عبارته تحمل وجها ليستفاد منه هذا التحقيق سواء قصده اولا فظهر ان ما قيل كانه اراد الشارح التنبيه على ان هذا التحقيق ليس من السيد السند قدس سره كما هو المشهور بل اخذه من كلام المعترض وليس كما ظنه ليس على ما ينبغي **قوله** قائما بذاته ليس تابعا وجوده لشيء آخر كالجوهر **قوله** قائما بغيره بحيث يكون وجوده تابعا لوجود المحل كالسواد والبياض التابع وجودهما لوجود المحل والاقرب بفهم المبتدي ما ذكره قدس سره في حواشي شرح التلخيص من ان النسبة البصيرة اسلم

مدركا تها كمنتبه البصر اي سبصراته وانت اذا نظرت الى المرآة وشاهدت صورة فيها فلك هنا حالتان احدهما ان تكون متوجها الى تلك الصورة مشاهدا اياها قصدا جاعلا المرآة مع آلة في مشاهدتها ولا شك ان المرآة مبصرة في هذه الحالة لكنها ليست بحيث تقدر بابصارها على هذا الوجه ان تحكم عليها وتكون الصورة مشاهدة تبعا غير ملتفت اليها فظهر ان في المبصرات ما يكون تارة مبصرا بالذات واخرى آلة لابصار الغير فقس على ذلك المعاني المدركة بالبصيرة اعني القوى الباطنة **قوله** مثلا منصوب على المصدر او الحال او المفعول منه دفع توهم التخصيص بالمذكور قبله **قوله** كان معنى مستقلا بالمفهومية قال الشريف قدس سره وذلك بعد ملاحظة هذا الوجه ان يقيده بمتعلق مخصوص فتقول مثلا ابتدأ سير البصرة ولا يخرجه ذلك عن الاستقلال وصلاحية الحكم عليه وبه واعلم ان الابتداء اذا اخذ مطلقا كان معنى مستقلا وان اخذ متعلقا بمتعلق مخصوص كالسير والبصرة فله اعتباران احدهما ان يلاحظه العقل من حيث انه مفهوم من المفهومات ومتوجه اليه بالقصد فيكون مفهوما مستقلا بنفسه يصلح ان يحكم عليه وبه ويعبر عنه بابتدأ سير البصرة وثانيهما ان يلاحظه العقل من حيث هو حالة لذلك المتعلق وجعله آلة لتعرف حاله ويكون المتوجه اليه قصدا ذلك المتعلق وهو بهذا الاعتبار لا يستقل بالمفهومية ولا يصلح ان يحكم عليه او به فمعنى من ليس هو الابتدأ المطلق ولا المخصوص المأخوذ بالاعتبار الاول ولا يصلح ان يقع محكوما عليه وبه قطعا لكنا لا نشك في ان المفهوم المستفاد منه في قولك سرت من البصرة على الوجه الذي استفيد منه لا يصلح لشيء منهما فتعين ان يكون معناه الابتدأ الخاص بالاعتبار الثاني وهو معنى لا يحصل ذهنا ولا خارجا الا بان يجعل آلة لملاحظة ووسيلة الى تعرف حاله **قوله** ولزمه تعقل متعلقه ومنه الابتدأ كما انه لا بد للابتدأ منه فيكون المتوجه اليه بالقصد هو الابتدأ ويكون المتعلق متوجها اليه تبعا للملاحظة حيث لا يكون بدونه كرؤية المرآة اذا كان المقصود رؤية الصورة ومشاهدتها فرؤية المرآة ح ليست مقصودة بالذات بل هي آلة لمشاهدة الصورة **قوله** في الدلالة عليه اي في كون لفظ الابتدأ دالا على ذلك المعنى الملحوظ بالذات **قوله** وهذا اي كون المعنى ملحوظا بالذات متوجها اليه بالقصد معتبرا لاجل الذات لا غيرها **قوله** في نفس الكلمة الدالة عليه فمعنى كون المعنى في نفس الكلمة انه معتبر لاجل ذاته لا لغيره ومعنى كونه في غيره انه معتبر لاجل غيره اذ آلة لمعرفة غيره **قوله** فقط اسم فعل بمعنى انته وكثيرا ما يصدر بالفاء تزيينا للفظ وكانه جزاء شرط محذوف اي اذا عرفت ان الابتدأ الملحوظ بالذات معنى لفظ الابتدأ فانته عن جعله معنى من **قوله** حالة بين السير والبصرة فيكون المتوجه اليه بالقصد والذات هو السير والبصرة ويكون الابتدأ متوجها اليه تبعا فانه آلة لتعرف حالهما من كونهما مبتدأ او مبتدأ منه كرؤية الصورة اذا كان المقصود رؤية المرآة **قوله** المتعلق من حيث انها حالات واما الابتدأ المخصوص المتعقل من حيث انه مفهوم من المفهومات ومتوجه اليه بالقصد فهو مفهوم مستقل يصلح ان يحكم عليه وبه ويعبر عنه بابتدأ سير البصرة **قوله** لعدم مسبوقيتها يشعر بان ارجاع الضمير الى ما يباعث المسبوقية فاذا انتفى فالظاهر هو الارجاع الى المعنى وذلك لقربه ورجوع المعنى الاول اليه وكونه مدار الفرق **قوله** مثل ذو وفوق فهو موضوع لذات ما باعتبار نسبة مطلقة كالصحبة والفوقية لما نسبة تقييدية اليها فليس في مفهومها ما لا يحصل الا بذكر متعلقه بل هو مستقل بالتعقل والتزام الاضافة لا يقتضي عدم الاستقلال فلذا يقع محكوما عليه وبه **قوله** الى غير ذلك من قيد وقيس وقاب واي وبعض وكل اذ هو موضوع للاحاطة المطلقة لكنه في ذاتها المفهومة منه عند الانفراد والا ان الغرض من وضعه انما استعماله فيما مضافا الى متعلق مخصوص فلهذا الغرض لزم ذكره لا لتعيم اصل المعنى فانه مع ما مثل كون الملحوظ تبعا لا يصلح لان يكون محكوما عليه او به ولا ان يتعين بدون ذكر المتعلق بطلان كل رجل مفهومه ملحوظ ابدا تبعا للملاحظة افراد الرجل وآلة لتعرفها مع ان كل رجل يصير محكوما عليه ولا يلزم ذكر المتعلق ثم قال اذا كان موضوعا المعنى هو آلة

لملاحظة غيره وابدا فكيف يكون مستعملا حين الاضافة بهو ملحوظا بالذات لمجموع تعقل النسبة بينه وبين ما اضيف اليه بعد تحصيل المفهوم

المركب الاضافي بجعل المجموع ملحوظا بالتبع لملاحظة الافراد وفيه ما فيه **قوله** الا انما الغرض من وضعها اي الاضافة الى متعلقات مخصوصة

قوله باعتبار معناه التضمني المتبادر من الاطلاق المعنى هو المطابقي وقد حمله على خلافه اذ لو حمل عليه لخرج الفعل بقوله في نفسه

لعدم استقلال معناه المطابقي فيصير قوله غير مقترن مستدركا وفي هذا رد على الفاضل الهندي حيث حمل المعنى على المطابقي ثم استشكل

بان معنى المطابقي للفعل ايضا غير مقترن فاجاب بان المراد غير مقترن جزئه ويمكن ان يقال ذلك بناء على مذهب من يقول بخروج النسبة

عن مفهومه على ما قيل او كونه موضوعا للحدث والزمان والنسبة الى فاعل ما وهذا المجموع معنى مستقل مفهوم من لفظه عند الاطلاق لكن

الحق انه موضوع للحدث والنسبة الى فاعل معين اذ لو كان موضوعا للنسبة الى شيء ما لكان حيث ما استعمل مجازا اذ لا يستعمل الا في النسب

الى موضوع معين بنوع تعيين وايضا لو كان معناه شيئا له الحدث لاحتمل الصدق والكذب وحده لانه ح يكون الموضوع الذي توجه

اليه النسبة مفهوما منه عند اطلاقه فيرتبط بالنسبة وينعقد الحكم وكل محتمل للصدق والكذب مركب فيلزم ان يكون الفعل مركبا وانه باطل ولا يصح

حمله على شيء متعين انه موضوع للنسبة الى معين لكن ذلك المعين لا يفهم منه لان الفعل وحده لا يفهم منه فاعله فلا يفهم مدلوله الذي

هو النسبة الى معين كما في لفظة من فانه اذا لم يكن معها ضميمة لم يفهم منها مدلولها الذي هو الابتداء الخاص فكما وجب في الحروف ذكر متعلقاتها

ليفهم معانيها التي هي نسب مخصوصة من حيث انها ادوات بين المعاني الخارجية كذلك يجب في الافعال التامة ذكر الفاعل ليفهم منه النسبة

المعتبرة في مفهوماتها بين حدث داخل فيها وموضوع خارج وكذا في الافعال الناقصة يجب ذكر معمولاتها ليفهم منه النسب بين امرين

خارجين عن مفهوماتها ومنه ظهر ضعف ما ذكره الشارح في اول بحث الفعل من ان الفعل يشتمل على ثلثة معان الحدث والزمان والنسبة

الى فاعل ما ولا شك ان النسبة الى فاعل ما معنى حرفي ثم كون مطلق الفعل دالا على معنى في نفسه بناء على الحدث ظاهر على قول من يقول بدلالة

الافعال الناقصة على الحدث واما على قول من لم يقل به اشكل بقى انه يفهم من سماع ضرب بدون ذكر الفاعل الحدث الذي هو جزؤه ولا

يفهم المعنى المطابقي فوجد التضمن بدون المطابقة مع انهم اتفقوا ان التضمن لا يوجد بدون المطابقة ويمكن ان يقال التضمن والالتزام

بحسب المفهوم هو فهم الجزء واللازم اعم من ان يكون في ضمن الكل والملزوم او لا وحتى عدم وجودهما بدون المطابقة انهما يتبعانها

كتصورها ومعاني البسيط والذي لا لازم له بالمعنى الاخص المعتبر في الالتزام وعلى هذا فلا اشكال ثم تشكل لو قيل التضمن والالتزام فهم الجزء

واللازم في ضمن الكل والملزوم لا مطلقا كما ذهب اليه كثير من الناس ويمكن الجواب بمنع كون ذلك الفهم دلالة التضمن بل التضمن هو فهم الحدث

في ضمن الكل بعد ذكر الفاعل فان قيل اذا قصد باللفظ الجزء او اللازم مجازا ينبغي ان لا يكون تضمنا والتزاما لعدم الفهم في ضمن الكل او الملزوم

قلنا بل يفهم في ضمنه فان النفس عند سماع اللفظ تنتقل منه الى المعنى الموضوع له وتفهم جزئه في ضمنه ثم بواسطة القرينة يدرك انه ليس المراد وان المراد

هو الجزء فالجزء مفهوم في ضمن الكل لكنه مراد لا في ضمنه وبين فهم الجزء في ضمن الكل وارادته في ضمنه بون بعيد والاول هو دلالة التضمن دون

الثاني واذا اطلق اللفظ على الجزء اتفق للثاني اعني ارادته من اللفظ في ضمن الكل والاول باق على حاله وكذا في الالتزام وقد يجاب بان الدلالة

المطابقية متوقفة على الارادة ارادة جارية على قانون الوضع وارادة المعنى المطابقي تلك الارادة لا يكون بدون ذكر الفاعل

والتضمن هو فهم الجزء في ضمن تلك الارادة لا مطلقا فتدبر **قوله** اعني الحدث قال السيد السند قدس سره في حواشي شرح المطالع

الحدث ليس عبارة عن المعنى مطلقا والا لكان كل معنى حدثا وكانت الكلمات الوجودية دالة على الحدث بل الحدث معنى منسوب الى الفاعل بانه قائم

قوله اما منقولة خبر لجميعها انث باعتباره مؤنثا لتانيث المضاف اليه كما في سقطت بعض انامله والمعنى ان الجميع لا يخرج عن النقل او وجود النقل
في بعضها عن المصادر الاصلية وفي بعضها من المصادر التي كانت في الاصل اصواتا فالنقل فيه اولا من الاصوات ثم منها الى اسماء
الافعال وفي بعضها عن الظرف وفي بعضها عن الجار والمجرور وفيه بحث لان المشتق منها والمرتجل ليس منقولين عن شيء قوله فليس شيء
منها الا آه بل كل منها دال على معنى مستقل غير مقترن باحد الازمنة الثلثة بحسب الوضع الاول وفيه بحث لان المنقول والمرتجل ليس
لهما الا وضع فعلي والجار والمجرور كعليك واليك والظرف المضاف كامامك ليس اسما بحسب الوضع الاول لكونهما مركبين ومنه ظهر
ضعف ما قيل ان الوضع الاول لها لنفس الحدث فهذا المعنى المستقل موجود في الوضع الاول غير مقترن والحق ان عد النحاة اياها اسما
للامور اللفظية قال الرضي والذي حملهم على ان قالوا ان هذه الكلمات وامثالها ليست بافعال مع تادية معاني الافعال امر لفظي
وهو ان صيغها مخالفة لصيغ الافعال وانها لا تتصرف تصرفها وتدخل اللام على بعضها والتنوين على بعض قوله على تقدير اشتراكه
يشير الى ان كونه حقيقة في احدهما مجازا في الآخر هو الاصل ثم كونه حقيقة في الحال مجازا في الاستقبال هو الظاهر لانه اذا خلا عن القرينة
لم يحمل الا على الحال ولا يصرف الى الاستقبال الا بقرينة وهذا شان الحقيقة والمجاز وقيل حقيقة في الاستقبال مجاز في الحال لخفاء
الحال حتى اختلف العقلاء فيه قال ومن خواصه خبر قدم للاهتمام لكون الكلام فيها لا للقصر كما قيل والا لافاد ان دخول اللام
ما بعده مقصور على بعض خواصه فيكون كلاما مع من زعم ان كل خواصه وليس فليس قوله بمن التبعيضية على ان ما ذكره بعض منها ثم تنبيه
مبني على ما ذكر لا ينافي ان يكون اتيانه بسبب آخر كصحة الحكم حتى يعم منه انه لو لم يات بمن لكان الحكم صحيحا لكنه عار عن التنبيه مع انه غير صحيح
الا ان اقل جمع الكثرة عشرة قوله خاصته اي ما يختص به ولا يوجد في غيره اعلم ان الاختصاص عبارة عن وجود الشيء في الشيء بحيث لا يوجد
في غيره فقوله يختص به تمام التعريف اذ معناه ما يوجد فيه ولا يوجد في غيره الا ان الشارح رح ذكر قوله ولا يوجد في غيره دفعا
للغفلة وازالة للاشتباه واظهارا لان الباء فيه داخل على المقصور وان كان المتعارف في الاستعمال دخولها على المقصور ومن قال قوله
ولا يوجد في غيره تفسير لما يتضمنه يختص من جزئه السلبي ان اراد به ان يختص يتضمن جزئين ايجابي وسلبي فقوله ما يختص به جزء ايجابي فقط
لانه لما فسر جزءه السلبي بقوله ولا يوجد في غيره جرد يختص عن جزئه السلبي فالمجموع تعريف الخاصة فلا غبار عليه وان اراد ان قوله لا يوجد
في غيره تفسير لما يختص به وتفسير لبعض معنى الاختصاص فعليه ما قيل ان الكثير الشائع في النفي اذا دخل على كلام فيه قيد ان يتوجه الى
القيد خاصة ويبقى اصل الفعل مثبتا فيكون معنى قوله ولا يوجد في غيره ما يوجد فيه ولا يوجد في غيره هذا فان قلت على ما ذكره يلزم الدور
لان معرفة الخاصة موقوفة على ما يختص ومعرفة ما يختص موقوفة على معرفة الخاصة قلت ليس التعريف حقيقيا يقصد به تحصيل صورة غير
حاصلة بل هو لفظي يقصد به تفسير مدلول اللفظ والدور من مفسدات الاول لا الثاني قوله اي لام التعريف اشارة الى ان اللام
يغني غناء الاضافة على ما هو مذهب البصرية او عوض عن المضاف اليه على ما هو مذهب الكوفية قوله لعدم شهرته او لان الميم ليست
حرف تعريف على حدة بل هو بدل من اللام كما ذكره الشيخ قدس سره في مباحث المعرفة وصرح به الرضي ايضا حيث قال في لغة حمير ونفر
من طي ابدال الميم من لام التعريف قوله هي اللام وحدها قال الرضي والدليل على ان اللام هي المعرفة فقط تخطي العامل الضعيف
اياها نحو بالرجل وذلك علامة امتزاجها بالكلمة وصيرورتها كجزء منها ولو كانت على حرفين لكان لها نوع استقلال فلم يتخطها العامل
الضعيف واما نحو ان لا تفعل فلجعلهم لا خاصة من جميع ما هو على حرفين كجزء الكلمة واما هذا وفيما رحمة فان الفاصل بين العامل ومعموله

لام لم يغير معنى ما قبله ولا ما بعده عد كالفصل وانما وضعت اللام ساكنة ليستحكم الامتزاج وايضا دليل التنكير على حرف فالاولى كون

دليل التعريف مثله انتهى فتامل **قوله** زيدت همزة الوصل وفتحت مع ان اصل همزة الوصل الكسر لكثرة الاستعمال **قوله** لتعذر الابتداء

بالساكن فازيل بحرف ثبت في الابتداء ويسقط في الوصل لئلا يزول الخفة المطلوبة بها الامكان بخلاف ما لو حرك **قوله** الى انها اى اداة

التعريف ال بكمالها وحذفت الهمزة في الدرج لكثرة الاستعمال **قوله** لتعيين معنى مستقل ولو تعيين جزئي كفى تعيينه للكل فلا ينتقض باللام

الداخلة على الصفة المشبهة ان قيل انه لتعيين الذات فقط **قوله** يدل عليه اللفظ مطابقة اى دلالة غير ضمنية فلا ينتقض بالمجاز على ان

كون دلالة اللفظ على المعنى المجازي التزاما ممنوع كيف وقال العلامة التفتازاني ذهب كثير من الناس الى ان التضمن فهم الجزء في ضمن الكل

والالتزام فهم اللازم في ضمن الملزوم وانه اذا قصد باللفظ الجزء او اللازم كما في المجازات صارت الدلالة عليهما مطابقة لا تضمنا

ولا التزاما **قوله** كالموصولات واللام التي صارت لازمة في الذي ومتصرفاته زائدة لا اداة التعريف على ما صرح به الرضي في

بحث المعرفة والنكرة ولو سلم فالمراد من الدخول هو تحصيل التعريف ولا يخفى انه ليس دخوله في الموصول للتعريف بل صارت جزء

من الكلمة والتعريف باعتبار الصلة **قوله** وكذلك سائر الخواص اى باقي الخواص اورده الجوهري في الاجوف الواوي وقال انه بمعنى الجميع

وقال المطرزي في شرح المفصل انه يجيء بمعنى الجميع وبمعنى الباقي وقال صاحب الفائق انه بمعنى الباقي لانه من السور وهو مهموز واستعماله

بمعنى الجميع من غلط العامة وهذا الخلاف مبني على الخلاف في اشتقاقه كذا ذكر الفاضل الابهري في حواشي شرح الاصول **قوله**

الخمس بالتذكير لتانيث المعدود كقوله تعالى سبع ليال وثمانية ايام **قوله** واما الاضافة اللفظية فهذا الاعتذار انما يحتاج اليه على ما ذهب

اليه الجمهور من عدم تقدير حرف الجر في الاضافة اللفظية واما على ما ذهب اليه المصنف من تقدير حرف الجر فيها على ما هو ظاهر عبارة

المتن وصرح به المصنف في شرحه فغير محتاج اليه **قوله** ان لا يخالف الاصل بالتانيث لكونه مسندا الى ضمير المؤنث والتذكير ايضا وجه وكذا قوله

بان يختص او يزيد عليه **قوله** اعني اذ الاولى تفسير الاولى **قال** الاسناد اليه من الخواص الحقيقية للاسم لم يوجد في غيره اصلا على ما عليه

الجمهور الاستاذ ابادى حيث قال اذا قصد بلفظ ذلك اللفظ دون معناه كقولك اين كلمة الاستفهام وضرب فعل ماض فهو علم وذلك

لان مثل هذا موضوع لشيء بعينه غير متناول غيره وهو منقول لانه نقل من مدلول هو المعنى الى مدلول آخر هو اللفظ وهذا كما ترى صحيح لاعتباره عليه

ولا يلزم منه وضع المهملات اذ هو من الاصطلاحات النحوية كما ان القوم جعلوا فعلة في قولهم فعلة وزن طلحة للعلمية والتانيث من مصطلحاتهم

وما قال بعضهم من ان كل لفظ وضع لمعنى اسما كان او فعلا او حرفا فقد صار ذلك اللفظ علما لنفس ذلك اللفظ فالمراد منه انه علم من حيث

الاصطلاح لا ان واضع لغة المعنى يتضمن وضعه لنفس اللفظ علما لان هذا الدعوى مما لا صحة له فلا يحمل عليه كلام الغير اذا وجد له محمل آخر

وابادة اللفظ من المهملات ضروري غير محتاج الى الاصطلاح حتى تكون موضوعة ولو سلم فالاهمال لغة لا ينافي الوضع اصطلاحا

نعم يوحل على ما حمل عليه بعض الفضلاء قول العلامة التفتازاني لا خفاء في ان اللفظ نفسه كاف في التعبير عنه وانه يصح ان يطلق ويراد نفسه

وانه ليس بموضوع لنفسه وضعا قصديا لكن لا يلزم لونه موضوعا لنفسه وضعا غير قصدي حيث وقع الاتفاق والاصطلاح على

انه يطلق ويراد نفسه والطالب اللزوم من ان معنى الوضع الغير القصدي انه اذا قال الواضع مثلا ضرب عينته فكذا فلا شك ان قصده

في هذه الحال الى تعيين ضرب لمعناه لكن وقع منه اطلاقه وارادة نفسه منه فقد وقع في ضمن ذلك التعيين المقصود تعيينه لنفسه ايضا

ولم يوجد مثله في المهملات اكان وجها ومن الاضافة على ما عليه ابن الكمال حيث قال الاسناد معنوي ولفظي وجعل الاول مختص

بالاسم والثانى يصيح المتكلم الثالث والجملة ايضا فسنده ضرب فى ضرب فعل ماض باق على الفعلية والاخبار عنه بحسب لفظه لا بمعناه وكذا من فى من حرف جر وقال الشريف قدس سره الحكم بكون من وضرب اذا اريد بهما لفظهما اسمين ليس بصحيح لان دلالة الالفاظ على انفسها ان سلمت فليست بالوضع قطعا بشوقها فى الالفاظ المهملة كقولك جسق مهمل ودعوى وضع المهملات للدلالة على انفسها مما لا يقدم عليه من له مسكة فى مباحث الالفاظ والتحقيق ان الالفاظ لا تتصف بالاسمية والفعلية والحرفية فى انفسها بل بالقياس الى ما وضعت هى بازائها من المعانى فاذا اردت ان تحكم على لفظ بما ثبت له فى نفسه وتلفظت به واجريت عليه الحكم وقلت مثلا ضرب مركب من ثلثة احرف لم يكن هناك ضرب والاعلى شئ هو المحكوم عليه بالتركيب بل هو نفسه محكوم عليه بذلك وقد احضر فى ذهن السامع بان تلفظ به وكذلك اذا حكمت على لفظ بما ثبت له بالقياس الى ما وضع بازائه انه فعل ماض بسبب كونه موضوعا لمعناه فليس هناك دال هو اسم ومدلوله هو فعل والالفاظ متساوية الاقدام فى جواز الحكم عليها انفسها سواء حكم عليها بما ثبت لها فى انفسها او بما ثبت لها بالقياس الى غيرها هذا ثم المذكور من ضرب ومن وقع مبتدأ والاسمية لازمة للمبتدأ فاما ان يقال لازمة له اذا استعمل فى معناه وان لم يستعمل فلا فذاك فقول النحاة المبتدأ هو الاسم مخصوص او يأول والتأويل ليس ببعيد وكذا يوصف بالمعرفة فاما ان يقال حضر فى الذهن معينا والتعيين بالاداة من خواص ماله تعدد افراد او يأول وهو المرضى للشريف قدس سره والحق القول بانه علم قوله والمراد به كون الشئ مسندا اليه وقع له دخل مشهور وهو ان الاسناد القائم بالاسم لا يحتمل ان يوجد فى غيره فالحكم عليه بانه من خواصه يكون لغوا وحاصل الدفع ان الشئ قد يكون له اعتبارات مختلفة يكون الحكم عليه بالقياس الى البعض مفيدا دون البعض كالانسان فان الحكم عليه بالحيوانية يكون لغوا اذا اخذ من حيث انه حيوان ناطق ومفيدا من حيث انه جسم وانت خبير بان هذا انما يرد ان كان المراد كون الاسم مسندا اليه فى الخارج واما ان اريد صحة جعله مسندا اليه فلا قوله اختصاص لوازمها اعلم ان التخفيف بحذف التنوين ونونى التثنية والجمع وحذف الضمير وتعويض اللام منه لازم الاضافة اللفظية والتعريف مع التخفيف والتخصص معه لازم للمعنوية فالموجود فى الفعل ليس بلازم واللازم ليس بموجود فالمراد بعدم اختصاص التخصيص بالاسم كما اورده واحد بعد واحد ليس على ما ينبغى قوله لان الفعل اى لان الصانع لتعلق الاسنا من بين الحرف والفعل هو الفعل على ما مر والفعل وضع آه فاندفع ما قيل ان هذا الاختصاص دليلا على انتفاء الاسناد فى الحرف فكانه دليل على بعض المدعى قوله لان الفعل او الجملة لكن المصرح لا يقول به بدليل قوله المضاف اليه كل اسم نسب آه بل عنده ينفع فى يوم ينفع بتأويل المصدر فما ذكره ليس سببا للتفسير بما ذكره عند المصرح بل عند القائلين به لا يقال لعله اراد ان الفعل او الجملة يقع مضافا اليه ظاهرا وان كان فى الحقيقة ما ولته بالمصدر فيصلح سببا للتفسير عند المصرح ايضا لانا نقول لا يصلح ذلك بدليل قوله ثم وقد يقع فانه صريح بل يريد بقوله لان الفعل آه انه قد يقع مضافا اليه بحسب الظاهر لانه يكفى فى ترجيح ما اختاره فى تفسير عبارته وبالجملة ان المصرح وان لم يلتزم استيفاء الخواص الا ان حمل الاضافة عنده على المعنى الاعم اوفق ليوافق ما ذكره فيما بعد قوله وقد يقع هذا هو الموافق لما ذهب اليه المصرح قال الرضى قيل والدليل على ان المضاف اليه هو المصدر لعرف المضاف به مع خلو الفعل من التعريف نحو اتيتك يوم قدم زيد الحار او البارد واما انا فلا امن صحة هذا المثال وجئ مثله فى كلامهم والظاهر ان المضاف اليه لفظا فى نحو يوم قدم زيد الجملة الفعلية لا الفعل وحده كما ان الاسمية فى قولك اتيتك زمن الحجاج امير هى المضاف اليها واما فى الحقيقة فالمصدر هو المضاف اليه للزمان فى الجملتين قوله فان مررت مضاف على ما هو ظاهر قول المصرح المضاف اليه كل اسم نسب اليه شئ بواسطة حرف الجر

نقطا او تقديرا او زيد مضاف اليه وقد سماه سيبويه مضافا اليه قال الرضي كانه خلاف ما هو مشهور الآن من اصطلاح القوم فانه اذا اطلق المضاف اليه اريد به ما انجر باضافة اسم اليه بحذف التنوين من الاول واما من حيث اللغة فلا شك ان زيدا في مررت بزيد مضاف اليه اذ اضيف اليه المرور بواسطة حرف الجر فتامل والحق ان المضاف لا يكون الا اسما مطلقا كما صرح به الزمخشري وغيره فمررت ما دل بالمرور **قال معرب** قال المص في الايضاح هو من الاعراب بمعنى الاظهار او ازالة الفساد وهو محل اظهار المعاني وازالة فساد الالتباس او من اعربت الكلمة اذا اجعلت الاعراب فيها والوجه الاول لان الاعراب العرفي باعتبار ان الاعراب تحقق فيه لان القياس معرب بكسر الراء انتهى اقول قوله باعتبار ان الاعراب يتحقق فيه يشير الى ان الاعراب بالمعنى العرفي وان لم يكن مصدرا الا ان القول بالاشتقاق منه باعتبار معنى التحقق فالاعراب العرفي سواء كان بمعنى الاختلاف او ما به الاختلاف لا يجوز الاشتقاق منه بالنظر اليه ويجوز لجعله ان الاعراب فاعل التحقق والمجرور الى المعرب مفعول فاعل متحقق فيه الاعراب فالمعرب في الحقيقة محل تحقق الاعراب فقوله لان القياس معرب بكسر الراء ان اراد به انه لا يجيء اسم المفعول منه لا يجيء الظرف ايضا واسم الفاعل غير صالح فانتفى القول بالاشتقاق منه فهو في حيز المنع وان اراد به انه انتفى الاشتقاق منه لان اسم الفاعل غير صالح وان جاز اشتقاق الظرف منه فالتقريب غير تام **قوله** الذي هو قسم من الاسم اشارة الى انه تعريف للقسم المعهود المذكور سابقا **قوله** اي الاسم اشارة الى ان المركب صفة موصوفة الاسم واللام فيه بمعنى الذي فلا يرد بمعنى الاصل ولان المتبادر من المركب هو المجموع **قوله** اي لم يناسب فسره به ليخرج المتضمن والمضاف فانه مناسب لمبنى الاصل وان لم يكن مشابها اذ المشابهة هي الاشتراك في الكيفية **قوله** موثرة في منع الاعراب فلا يلزم في التعريف جامعا كما قيل قد بين تلك المناسبة في اول بحث المبني قال في المفصل وسبب بنائه مناسبة ما لم يتمكن اما بتضمن معناه نحو اين او شبهه كالمبهمات او وقوعه موقعه كنزال او مشاكلته للواقع موقعه كفجار او وقوعه موقع ما اشبهه كالمنادى المضموم او اضافته اليه نحو من عذاب يومئذ **قوله** هو الاصل في المبني اي في كل المبني من جملة الاصل على ان التعيين للاصل في التركيب الاضافي حتى يكون اخص مطلقا الا من وجه لكون الاضافة لامية لا بيانية ولو سلم فلمناسبة بيانية بحسب الكل **قوله** وهو الماضي وكذا الجملة من حيث هي صرح به السيد السند قدس سره في حواشي المتوسط **قوله** والامر بغير اللام قيد به ليخرج المقرون باللام لان الامر بحسب عرف النحاة حقيقة في المقرون باللام والصيغة المخصوصة صرح به العلامة التفتازاني في شرح المفتاح وقال السيد السند قدس سره في ترجمة الشريفية لفظ امر در اصطلاح نحويان اطلاق كرده ميشود برامر غايب خواه معلوم خواه مجهول وبرامر حاضر خواه معلوم خواه مجهول فانه دفع ما قيل لا حاجة الى قوله بغير اللام لان النحوي لا يسمي ما هو باللام امرا بل مضارعا مجزوما والامر باصطلاحهم ما هو بغير اللام **قوله** اعلم ان صاحب الكشاف الى قوله هي معربة من كلام السيد السند **قوله** وليس النزاع الذي بينه وصاحب الكشاف في الاسماء المعدودة العارية عن المشابهة **قوله** من قولك اعربت الكلمة اي اجريت الاعراب عليها **قوله** لا يحصل الا باجراء الاعراب وبعد الاجراء لا نزاع للشارح في كونها معربة **قوله** فاعتبر العلامة في كون الكلمة معربة اصطلاحا **قوله** مجرد الصلاحية اي كونه صالحا لان يتحقق الاعراب بعد التركيب بان لا يكون مناسبا لمبني الاصل لا الحصول بالفعل **قوله** واعتبر المصرح في كون الكلمة معربة اصطلاحا مع الصلاحية اي كونه صالحا للاستحقاق بعد التركيب بان لا يكون مناسبا لمبني الاصل **قوله** حصول الاستحقاق بالفعل بان تركب مع غيره تركيبا تحقق معه عامله فاذا حصل الاستحقاق بالفعل بان ذكر مع الاسم عامله واما وجود الاعراب بالفعل فقطا فخارج عن

مفهوم المعرب الاصطلاحي على الذهبين يدل على ذلك اعتبار الاستحقاق قوة وفعلا وانما فعل ذلك لانه لا يتصور جريان الاعراب لفظا في جميع الاسما **قوله** ولذلك اي لاجل عدم اعتبار وجود الاعراب لفظا في كون الاسم معربا بقية لمن قال جاء زيد بدون الاعراب تنبيها على خطائه لم تعرب الكلمة اي لم يجر عليها الاعراب لفظا ايها القائل والحال انها معربة لا مانع فيها من الاجرا لفظا على ما هو المتبادر من تقييد الجملة بالجملة الحالية اذ انفهم من الجملة الحالية على ما يشهد به الفطرة السليمة وموارد استعمالها الانكار على عدم الاجرا لفظا وهو انما يتحقق اذا كان الاجرا ممكنا كزيد وعمرو مثلا لا كقاض وعصا على ما توهم بعض فظهر ان ما قيل لم يوجد على طريقة المعرب اصطلاحي لم يعرب لانه لا يخ من اعراب محقق او مقدر وكانه اريد سلب الاعراب بحسب الذات لان ذات الاعراب متاخرة عن المعرب او اريد سلب الاعراب بحسب التلبيس على ما ينبغي **قوله** من ان المعرب ما اختلف آخره قال المصرح في الايضاح اعترض على هذا الحد بانه حد الشي بما هو موقوف على حقيقته وذلك ان ما اختلف آخره لاختلاف العوامل متوقف على فهم كونه معربا فاذا توقف اختلاف آخره على معرفة كونه معربا توقف معرفة كونه معربا على معرفة اختلاف آخر لكونه عرف حقيقته به توقف كل واحد منهما على الآخر وتحقيقه انك اذا علمت المفردات وكيفية التركيب ثم ركبت فالم تعلم ان الاسم من قبيل المعرب تعذر عليك ان تحكم باختلاف آخره وتحقق ان اختلاف الآخر لاختلاف العوامل متوقف على فهم كونه معربا فتعريفه به دور واجاب البعض بانه يجوز ان يعرف الاختلاف بالاستعمال او بالاستدلال فلا دور واجاب عنه السيد السند قدس سره بانه لا يخفى على منصف ان الغرض من تدوين علم النحو ان يعرف به احوال الكلمات في التركيب من لم يتتبع لغة العرب الى آخره وحاصله ان الدور وان لم يلزم لو عرف المعرب بما عرف به الجمهور بالقياس الى المتتبع واما بالقياس الى من دون النحو ليعرف احوال الكلمات منه وهو غير المتتبع فالدور لازم لان مقصوده من معرفة المعرب ان يعرف انه مما يختلف آخره في كلامهم فمعرفة المعرب بالنظر اليه مقدمة على معرفة الاختلاف فلو عرف به المعرب يلزم الدور وهو من مفسدات التعريف فالمقصود من قوله قدس سره فالمقصود من معرفة المعرب مثلا بيان ان معرفة اختلاف الآخر متوقفة على معرفة المعرب بالقياس الى غير المتتبع فظهر ان ما قيل يشير بقوله فالمقصود من معرفة المعرب آه الى ان ليس في نفس التعريف فساد بل في المقصود من التعريف ليس على ما ينبغي واما المتتبع فلا يعرف الاختلافات النحوية اذ احوال الكلمات معلومة له بالتتبع ولو عرف تتخص اسمائها فليس المقصود من معرفة المعرب معرفة اختلاف الآخر فليس في كلامه قدس سره ما يدل على ان الكلام ليس مع المتتبع لان كون الغرض من تدوين النحو ان يعرف احوال الكلمات غير المتتبع لا يستلزم ان لا يعرف المتتبع اصطلاحهم ولو سلم نمنع ان ليس الكلام مع المتتبع لا يدفع الدور **قوله** لان الغرض اي المهم فالمقصور على معرفة احوال اواخر الكلم هو الغرض المهم لا المطلق فلا يرد ان تعريف المبتدا يقتضي الحصر على الخبر مع انه ليس كذلك اذ من الغرض معرفة الهيئات التركيبية وتقديم ما حقه التقديم وتاخير ما حقه التاخير الى غير ذلك ولو قيل ان يعرف به احوال الكلم كما في عبارة السيد السند قدس سره لم يرد **قوله** اي من جملة احكام المعرب اشار به الى ان للمعرب احكاما كثيرة والمذكور واحد منها فيكون اضافة الحكم الى المعرب للجنس لا للاستغراق **قوله** وآثاره المترتبة عليه فيه اشعار بان اضافة الحكم المفسر بالاثر واثر الشي هو حاصل من الشي والاختلاف ليس حاصلا من المعرب بل من العامل انما هو بملابسة الترتب وكونه خاصة له بحيث لا يوجد في المبني **قوله** من حيث هو معرب يعني يكون جهة ترتبه عليه اتصافه بوصف الاعراب وتحقق العامل معه قال يختلف آخره اي آخر المعرب خ ج باختلاف آخر من الاستفهامية في نحو جاءني رجل منو ورايت رجلا منا ومررت برجل مني **قوله** حقيقة كما اذا كان الاعراب



بالحركات الثلثة **قوله** او حكما كما اذا كان بالحرفين **قوله** حقيقة كما اذا كان الاعراب بالحركات الثلثة **قوله** او حكما كما اذا كان بالحركتين

قوله باختلاف العوامل اللام قد ابطل معنى الجمعية فانه للجنس اذ ليس القصد الى عهد ولا استغراق قال العلامة التفتازاني في التلويح فلو حلف لا يتزوج النساء او لا يشتري العبيد او لا يكلم الناس يحنث بالواحد لان اسم الجنس حقيقة فيه بمنزلة الثلثة في الجمع ثم قال هذا الجنس بمنزلة النكرة يخص في الاثبات كما اذا حلف يركب الخيل يحصل البر بركوب واحد وعلى هذا فالمعنى يختلف آخره باختلاف جنس العوامل **قوله** الداخلة عليه خرج به اختلاف آخر المستفهم عنه بكلمة من نحو جاء زيد من زيد و رأيت زيدا من زيدا و مررت بزيد من زيد لان الحركات في الآخر حكائية لا اعرابية وقيل به خرج عن حكم المعرب اختلاف آخر منو ومنا ومنى باختلاف العوامل الداخلة على المستفهم عنه كجاء زيد و رأيت عمروا و مررت ببكر انتهى وفيه ان اخراج المخرج لا عرفت وايضا الحاق الحروف الثلثة في آخر من انما يكون اذا كان المستفهم عنه نكرة واما اذا كان معرفة فليس الا اتيان المعرفة بعد من مرفوعة او محكية على ما صرح به في المفصل وشرح اللباب وعلى هذا فالصواب ان يقول جاء رجل آه **قوله** اي يختلف لفظ آخره اشارة الى ان التميز من النسبة الى الفاعل فاعل كما انه عن النسبة الى المفعول مفعول والمعنى يختلف لفظ آخره الموجود بالفعل او يختلف تقديره اي اصل آخره المفروض **قوله** قد اختلف العوامل فيه فان الفعل تقتضي النصب والباء الجر الا ان المحل غير قابل فالاتفاق انما جاء من قبل المحل لا من قبل العامل على ما هو الظاهر المتبادر والقول بان الفعل والباء ليسا عاملين مختلفين في غير المنصرف وعاملان مختلفان في المنصرف في حيز المنع ثم لو فانه قد اختلف العوامل فيه اي اختلف جنس العامل لما مر من انه اذا لم يكن القصد الى العهد والاستغراق كما في هذا المقام يكون اللام للجنس والاصل فيه ان يتعلق الحكم بالجنس فاندفع ما قيل ان العوامل جمع واقل الجمع ثلثة او اثنان فالظاهر انه لم اراد بالاختلاف اختلاف جماعة من العوامل وارادة ما فوق الواحد خلاف الاصل **قوله** وقولنا اي ... ينتقض بقولنا المعلوم من النقضين المذكورين وهو كل من لفظي المثنى والمجموع على سبيل البدل لاشتراك النقضين فيهما على ما شيد به قول الشيخ مثنى او مجموعا والغرض منه الاشعار بكون كليهما مادة للنقض فقوله وقولنا معطوف على قولنا على ما هو الظاهر والمثل للتعميم المتعارف على وفق قوله مثل قولنا فاقبل و قولنا معطوف على قولنا منو وتقدير لئلا ينتقض بمثل قولنا رأيت مسلمين ومررت بمسلمين فقوله مثنى او مجموعا متعلق بالمثل لا بهذا القول فلا يتوجه انه لا يصلح الا ان يكون مثنى او مجموعا ليس على ما ينبغي اما اولا فلانه لا حاجة الى جعل قوله مثنى او مجموعا متعلقا بالمثل على ما عرفت واما ثانيا فلان المقصود من اتيان المثل بحسب المتعارف استغراق افراد كل ما اضيف اليه المثل لا او خال ما يجانسه في التصحيف قال **قوله** فان قلت لا يتحقق الظاهر ان هذا السؤال غير وارد اذ لا منشأ له الا ان يقع منشأه توهم شمول هذا الحكم لجميع افراد المعرب وما قيل منشأه الجزم بان كل حكم معرب اختلاف ليس بشيء اذ لا وجه للجزم به مع قول الشيخ قدس سره اي من جملة احكام المعرب **قوله** مع عاملها ابتداء في اول الامر اي من غير ان يكون مسبوقا بكلام آخر غلا يرد ما قيل التركيب مع العامل لا يكون الا اذا كان العامل لفظيا فيجوز ان يكون التركيب مع العامل ابتداء مسبوقا بالتركيب الذي يحقق معه عاملان معنويان فتحقق الاختلاف في آخر المعرب وفي العوامل اجيب بان المراد باختلاف العوامل كما مر اختلافها في العمل وذلك لا يوجد فيما فرض لان عمل العامل المعنوي ليس الا الرفع على ان قوله وذلك لا يوجد فيما فرض ثم كيف والاسم المركب مع عامله ابتداء اذا كان مسبوقا بالعامل المعنوي فذلك الاسم في تركيب يحقق فيه العامل المعنوي يكون مرفوعا وفي الثاني يكون اما منصوبا او مجرورا فتحقق اختلاف العوامل واختلاف الآخر ان قلت يحقق فيهما

اختلاف العاملين لا العوامل قلت المراد اختلاف جنس العامل لكن يبقى ان وجود الاختلاف غير متعين اذ يحتمل ان يكون العامل الثاني ايضا

رافعا الا ان هذا اعتراض آخر صحيح واما ما حكم به الفاضل المحشي من ان الاختلاف غير موجود اصلا فيما اذا كان الاسم المركب مع عامله

مسبوقا بالعامل المعنوي فغير صحيح وايضا الحصر المذكور في قوله ان عمل العامل المعنوي ليس الا الرفع ممنوع كيف وقال النحاة واما العامل

المعنوي فانه صنفان احدهما معنى فعل ماخوذ من غيره وانه يرفع اذا كان الماخوذ منه ظرفا وان لم يكن ظرفا مستقرا نحو ما كان فيه معنى

ولم يكن مشتابها له نحو هذا ولیت واسماء الافعال الماضي الحال نحو هذا ابعلي شيخا او في الظرف نحو هذا في الدار زيدا اي المشار اليه في الدار زيدا

او في المفعول معه نحو حسبك وزيدا درهم وكذا المفعول المطلق يعمل فيه معنى الفعل حين لا يجوز الحذف اي حذف العامل في مثل له علي الف

درهم عرفا وكذا في اذا له صوت صوت حمار العامل في صوت حمار معنى الفعل الماخوذ من قوله صوت والصنف الثاني من العامل المعنوي

ما ليس بمعنى الفعل وانه اثنان احدهما الابتداء والثاني رافع الفعل المضارع هكذا في شرح اللباب **قوله** اي حركة او حرف اي حرف

ما يساكن شهرة الاعرابية بالحروف به فلا يرد ما في الحاشية المنقولة عنه قدس سره من قوله لكنه يشكل بما اذا كان العامل حرفا

واحدا كالباء الجارة فالاولى ان يسند اخراجها الى السببية القريبة المفهومة من الباء الجارة وايضا ما الموصلة على عمومها انتهى هذا او

خبير بان هذا يدل على ترجيح الالغاء وقوله ولو ابقيت يدل على ترجيح التخصيص بل على تعيينه لان كلمة لو للانتفاء وجعلها مبني ان التعميم

لا يدفع ترجيح التخصيص لو ذكر كلمة اذا الدال على ترجيح الابقاء والحق ان الحرف ان قيد بما قيدناه فالاولى التخصيص والا فالاولى الالغاء

واسناد الاخراج الى السببية ولا يرد عليه مجموع العامل والمقتضي والاعراب لان المركب من القريب والبعيد لا يطلق عليه اسم القريب كما

لا يطلق على مجموع الجدار والسقف جدار ولا سقف فاندفع ما قيل اخص تخصيص كلمة ما بغير اخراج المجموع فيترجح بل يتعين في الاعتبار

ثم الحاشية المنقولة ايراد على عموم السلب الذي يفهم من قوله لا يرد العامل والمقتضي على ما هو الظاهر من الجمع والمنع ومن قوله لكنه انه

لو كان مبنى على سلب العموم في العامل وعمومه في المقتضي لما كان للاستدراك معنى لان المعنى ح لا يرد كل عامل بل البعض وقد

اجيب بان المراد من كلمة ما الحرف الاخير ولو اريد بحرف حرف المباني وهو المتبادر حين مقارنته بالحركة لم يتجه عامل على حرف واحد

قوله هو المتبادر حين مقارنته بالحركة لانه لما اقترن بالحركة التي لا دلالة لها على شئ علم ان المراد بالحرف حرف المباني التي لا دلالة

لها على شئ وفيه بحث لانه وان خرج بما ذكر عامل على حرف واحد كالباء الجارة الا انه يخرج به من التعريف ما هو فرد له وهو الحروف

الاعرابية لانها من حروف المعاني لدلالتها على الفاعلية والمفعولية والاضافة والحركات الاعرابية ايضا دالة عليها فكيف تبادر حين

مقارنة الحرف بالحركة كون الحرف حرف المباني قال الفاضل الابهري في شرح الاصول الحركات الاعرابية موضوعة لمعان

المعتورة على الاسم لكن لا وضعا شخصيا بل نوعيا علم بالاستقراء وعلى هذا يكون كلمة وحروف الدالة على معنى في غيرها وقد يجيب

عن اصل السؤال بان الباء للآلة فلا يرد والعامل والمقتضي اما خروج العامل فلان النحاة جعلوه بمنزلة العلة المؤثرة ولذا سموه

عاملا وليس علة مؤثرة بالحقيقة لان التاثير للمتكلم وهو عامل له لتاثيره واما خروج المقتضي فلان آلة الشئ سبب بعيد له والمقتضي

ليس كذلك ورد بان المفهوم من كلمة الباء السببية لا الآلة اقول قال الرضي يمكن الاعتذار للمصنف بناء على اصطلاحهم اعني ان العامل

كالعلة الموجدة بان يقال باء الاستعانة وهو لها في الآلة اكثر منه في الموجد واعترض بعض على قول المحشي قدس سره فان المتبادر من السبب

السبب القريب بان المتبادر من لفظ السبب السبب القريب لا من كلمة الباء اقول هذا الاعتراض ساقط لان العلامة التفتازاني

قال في بحث فصاحة المتكلم من المطول ان السبب القريب هو سبب الحقيقي المتبادر الى الفهم ما استعمل فيه بالسببية وناهيك حجة قوله على ذلك ويصدق التعريف على كل واحد من الحركات الثلث والحروف الثلث لان المراد بسبب القريب الغير التام الا ان كون ذلك متبادرا انما استعمل فيه الا محل تردد قوله حين يراد شرط وقوله لا يرد العامل والمقتضي جزا قال العلامة التفتازاني في مباحث الفصل والوصل في شرح المفتاح ولفظ حين قد يستعمل استعمال لما قوله بما الموصولة المفسرة بالنكرة اشعارا بانه للعهد الذهني قوله من الاسباب البعيدة فان العامل سبب للاختلاف بعيد بواسطتين وهما المعاني والاعراب والمقتضي سبب له بعيد بواسطة واحدة وهو الاعراب قوله معرب على اختيار المصرح قال صاحب اللباب والاعرف بين النحاة انه مبني لاضافته الى المبني لا يوجب البناء عند المص لانه ليس بمبني الاصل قوله خرج حركة نحو غلامي وان تحول آخره من الاعراب الى الكسرة واما حركات ما قبل تاء التانيث وعلامتي التثنية والجمع فخارجة بمرجع الضمير الى المعرب لان ما لحقته تلك الادوات ليست معربة كذا قيل وفيه بحث لانه ان اراد ان آخر غلامي تحول من الاعراب الى الكسرة حين الاضافة ففيه انه حين الاضافة ليس بمعرب فضلا ان يتحول آخره من الاعراب الى الكسرة فكان حركات ما قبل تاء التانيث وعلامتي المثنى والمجموع خارجة عن التعريف بقوله يختلف آخره بواسطة رجوع ضمير آخره الى المعرب وهي ليست معربة فكذلك يخرج حركة غلامي اليه لانه ليس معربا حين الاضافة قال الرضي ولا يدخل العامل في المضاف الى الياء والمنسوب والمؤنث بالتاء والمثنى والمجموع الا بعد لحاق الاحرف المذكورة بها لانك اخبرت مثلا في قولك جاءني مسلمان عن المثنى ولم تخبر عن المفرد ثم ثنيته وكذا البواقي فقبل لحاق هذه الاحرف كان الاسم مبنيا لعدم التركيب فلم يختلف آخر المعرب بهذه الاحرف وان اراد به ان غلامي في نحو جاءني غلامي مثلا كان في الاصل غلام ثم اضيف الى ياء المتكلم كما قيل ففساده واضح وان اراد به ما قيل انه اذا قيل جاءني غلام ورأيت غلامي فيتبدل حركة المعرب بحركة اخرى ففيه ان المتبادر من تبدل حركة المعرب بحركة اخرى انما تبدل السبب عروض حركة اخرى لسبب وقوع المعرب في التركيب وكسرة غلامي ليست كذلك قوله اختلاف هذه الحركة اي اختلاف حصل بسبب هذه الحركة قوله ليس من حيث انه معرب لوجوده قبل حال الجزء بل قبل مطلق العامل كذا قيل وفيه بحث لانه لا يكون الاختلاف المذكور في آخر المعرب بل في آخر المبني لان المعرب عنده المركب الذي لم يناسب مبني الاصل فخرج بقوله آخره اذ الضمير يرجع الى المعرب كما خرج به البعض حركات ما قبل تاء التانيث وياء النسبة وعلامتي التثنية والجمع والرضي قد اخرج الجميع بقوله آخر المعرب وبالجملة ان اعتبر تحقق وصف الاعراب حال الاختلاف المذكور فالجميع خارج بقوله آخر المعرب وان حمل من قبيل ارضعت هذه المرأة هذا الشاب فتقييد الحيثية قوله كانه اراد بهذا المعنى اي اراد بقوله ليس هذا من تمام الحد انه تم حد الاعراب حيثما ومعناه بدون قوله ليدل ولا يريد انه خارج آه واللام معلوق على ان وخبرها ضمر في قوة لا ان اللام في ليدل متعلق بامر خارج قوله فانه بعيد مانه للنفي قيل ان المصرح ومن قال هو علة وضع الاعراب اراد انه متعلق به لينطبق الغرض على الفصل ولو جعل متعلقا باختلاف لم ينطبق الغرض عليه لان اختلاف الآخر لا يستدعيه الدلالة على المعاني بل يستدعي وضع الاعراب مطلقا وفيه ان الدلالة على المعاني المختلفة يستدعيه اليه يشير قول الشارح قدس سره وضع بحيث يختلف بآخر المعرب لاختلاف تلك المعاني قوله غاية البعد اذ المتبادر الى الفهم كونه متعلقا بقوله يختلف فالمتبادر الذهن بل لا يتوجه الى كونه متعلقا بوضع الاعراب الذي لم يلاحظ في التعريف اصلا قوله ليدل الاختلاف وما به الا

الاولى ليدل ما اختلف ويعلم منه مدخلية الاختلاف ايضاً في الدلالة اذ تعليق الحكم على المشتق وما في حكمه يوجب علية ماخذ الاشتقاق نحو اكرم الرجل الكريم حيث يعلم منه ان وجه الاكرام كرمه **قوله** على صيغة اسم الفاعل هذا هو المشهور ووجهه ان تعتبر المعاني طارية كما قال الشارح الرضي اذا كان في الكلمة معنيان او اكثر يطرأ احدهما على الآخر فاذا كان الطاريان لازماً للكلمة فاللائق بالحكمة ان يطلب له اخف علامة ومثل هذا المعنى انما يكون في الاسم وهو كونه عمدة او فضلة او مضافاً اليه فجعل علامة البعاض حروف المد التي هي اخف الحروف اعني الحركات وجعلت في بعض الاسماء حروف المد كالاسماء الستة والمثنى والمجموع وقال الفاضل الهندي على المفعول ووجهه ان يجعل الاسم مشتملاً على تلك المعاني ومتصفاً بها ويؤيده المرجوح ما اشتمل على علم الفاعلية **قوله** على تضمين وهو ان يلاحظ في فعل او صفة معنى فعل او صفة آخر بقرينة ذكر متعلق الملاحظة بعده بحيث يكون الاول مقيداً والثاني قيداً اعني الاغلب **قوله** والاعراب معنى صفته اي الاعراب يدل على صفة المسمى لا يخفى ان الموصوف كونه فاعلاً وكونه مفعولاً وكونه مضافاً اليه اصطلاحاً هو اللفظ فالاولى ما قال الرضي لانه دال على وصف الاسم والدال على الوصف بعد الموصوف **قوله** فالانسب ان يكون الدال عليها اي على الصفة وهو الاعراب متاخراً عن الدال عليها اي الموصوف وهو الاسم فجعل الاعراب في الآخر او في حكمه رعاية للطريق الانسب **قوله** وهو ماخوذ من اعرب اي لان الاصطلاحي ماخوذ من مصدر اعرب بمعنى اوضح وهو الاعراب بمعنى الاظهار اي منقول عنه للعلاقة وبهذا التقرير اندفع ما يتوهم من انه يدل على اشتقاق المصدر وهو ليس مذهب البصري بل هو مذهب الكوفي **قوله** او من عربت اي او هو ماخوذ من مصدر عربت **قوله** على ان يكون الهمزة اي همزة باب الافعال **قوله** للسلب اي لسلب الفاعل عن المفعول اصل الفعل وهو مصدر الثلاثي نحو اشكيته اي ازلت شكايته **قوله** اي انواع اعراب الاسم ثلثة اشارة الى ان الخبر مجموع الثلثة لا كل واحد فالعطف مقدم على الربط فان قلت اذا كان الخبر المجموع لا كل واحد فالمستحق للرفع هو المجموع فاوجه اجراء الرفع على كل واحد من الرفع والنصب والجر قلت وجهه كون كل من الثلثة جزءاً من حيث اللفظ وان كان في الحقيقة ليس كذلك واتيضاً لما لم يكن بين الالفاظ الثلثة ارتباط يكون لبعضها نسبة للبعض اعراب في نفسه وللمجموع اعراب آخر اجري على البعض بل الارتباط بينها انما وقعت بهيئة الاجماعية جزءاً لما قبلها اجري الاعراب على الثلثة حذراً من تعطيل الاسم المستقل من حيث الصورة من الاعراب ودفعاً للترجيح بلا مرجح بقي ان عطف نصب وجر على رفع لا يخلو عن اشكال لان رفعاً ليس منسوباً الى شيء حتى يكون نسبة التابع الى ذلك الشيء مع نسبة المتبوع اليه مقصوداً بل النسبة الى المجموع الا ان يقال النسبة اعم من ان يكون حقيقة او من حيث الصورة والاولى ان يقال ان قوله ثلثة تقدير للخبر وقوله رفع ونصب وجر بيان الثلثة **قوله** مختصة بالحركات والحروف الاعرابية قال الرضي القاب الاعراب كما يطلق على الحركات يطلق على الحروف ايضاً هذا على مذهب المصنف والذي يغلب في ظني ان المتقدمين لم يصفوا القاب الاعراب الا الحركات المعينة ثم انهم يطلقون على الحروف لقيامها مقام حركات الاعراب اسماء الحركات مجازاً **قوله** بخلاف الضمة والفتحة قال الرضي في هذا المقام اذا اطلق الضم والفتح والكسر في عبارات البصرية فهي لا تقع الا على حركات غير اعرابية بنائية كانت كضمة حيث اولا كضمة قاف قفل ومع التقييد تقع على الحركات الاعرابية ايضاً كقول المصنف بالضمة رفعاً وقال في بحث المبني الضم والفتح والكسر القاب مطلق الحركات سواء كانت حركات المبني كقولك حيث مبني على الضم او حركات المعرب كقولك في زيد انه متحرك بالضم في حال الرفع او لا بذا او لا ذلك كقولك في جيم رجل انه متحرك بالضم انتهى وقال الفاضل الهندي الضمة والفتحة والكسرة بالتاء واقعة على نفس الحركة لا يشترط

كونها اعرابية او بنائية بخلاف المجرد عن التاء فانها القاب البناء انتهى فتامل **قوله** اى علامة كون الشئ فاعلا اختار كون الياء مصدرية لانه توجيه لاعتبار عليه بخلاف جعل الياء للنسبة فانه لا يخلو عن خدشة اذ يصير المعنى هكذا الرفع علامة الاشياء المنسوبة الى الفاعل وفيه محذوران احدهما كون الرفع علامة لذوات الاشياء وثانيهما ان لا يكون الرفع علامة للفاعل وكلاهما باطلان ويمكن الدفع بان يقال الرفع علامة الخصلة المنسوبة الى الفاعل وهى كونه فاعلا حقيقة او حكما وكونه فاعلا منسوب الى الفاعل لانه صفة له فاندفع المحذوران **قوله** اى علامة كون الشئ مضافا اليه قالوا بتقدير اليه لقرينة المقابلة وان كون الشئ مضافا ليس مقابل لهما لا كون الشئ مضافا وانت خبير بان هذا لو لم يصح ارادة كل واحد من كون الشئ مضافا وكون الشئ مضافا اليه باعتبار ان الاضافة تطلق على قدر مشترك حقيقة او مجازا فتطلق تارة على هذا وتارة على ذلك **قوله** وانما اختص الرفع بالفاعل فان قيل كيف يختص بالفاعل مع انه يوجد فى غيره ايضا قلنا الاختصاص اضافى اعلم ان الرفع علم للعمدة وهى ثلثة الفاعل والمبتدأ والخبر عند الرضى وعند المصرح علم للفاعل اصالة ولغيره على سبيل التبع والالحاق وكذا النصب علم للمفعول اصالة ولغيره على سبيل الشبه والالحاق **قوله** فاعطى فيه ضمير يرجع الى الفاعل على ما يقتضيه السياق لان اختصاص الرفع بالفاعل يقتضى اعطاء الرفع له لا العكس وقولهم الفاعل ما اشتمل على علم الفاعلية وهو مفعول اول والثقيل بالنصب مفعول ثان وللقليل تعليل اى فاعطى الفاعل الثقيل لاجل انه قليل والقليل يناسبه الثقيل وهذا توجيه وجيه قابل للقبول وان كان على خلاف ما ذكره كثير من الفحول والمذكور بين الفضلاء الى الآن ان الثقيل مفعول اول والقليل مفعول ثان فاشكل عليهم دخول لام التقوية فى المعمول المتاخر من الفعل فانه لا يجوز مع ما فيه من مخالفة السياق فوجه بعضهم بتضمين معنى الجعل اى جعل الثقيل مجعولا للقليل وبعضهم بتضمين معنى العروض اى اعطى الثقيل عارضا للقليل معترضا بان الجعل مع الاعطاء لغو اقول وكذا العروض فتامل وبان المفعول الثانى محذوف وللقليل تعليل اى اعطى الثقيل ما اعطى من المرفوعات لاجل هذا القليل وفيه ان المفعول الثانى فى باب اعطيت لا يحمل على الاول لكونه مباينا له وعلى التوجيهين قد حمل عليه وان الثالث يوجب تفكيك النظم مع ما فيه من جعل الى نصه آخذا والصاحب ماخوذا **قوله** ولما لم يبق للمضاف اليه آه يشعر بعدم اعتبار المناسبة والبناء على عدم البقاء والاولى البناء على المناسبة لان المضاف اليه ليس بقليل كالفاعل ولا كثير لانه اثنان ولا يقال له كثير فى العرف والجرايم متوسط بين غاية الثقل والخفة وقيل لان المضاف اليه ايضا كثير الا يرى الى قولنا مررت بزيد فى يوم الجمعة لتاديبه لكن كثرته دون كثرة المفاعيل انتهى وفيه بحث لان المضاف اليه بالمعنى المراد كالمجرور لا يكون مفعولا به فيه لكن المضاف اليه بالتقدير يكون فاعلا مفعولا تميزا الى غير ذلك وبالجملة ان اعتبر اختلاف احواله فكثرته فوق كثرة المفاعيل والا فليس بكثير **قوله** العامل اى عامل الاسم على ما هو الظاهر من كلامه وعامل الفعل هذا واعلم ان النحو للمعانى وعلاماتها هو المتكلم الا ان النحاة جعلوا الآلة كانها هى الموجدة لها ولذا اسموه عاملا **قوله** ما به اى بسبب كونه ميزا واصطلاحا يحصل المعنى فلا يرد الاسناد ولا المركب منه ومن العامل **قوله** اى معنى من المعانى اشارة الى ان اللام لتعريف جنس المعنى من المعانى الثلثة **قوله** وفى رايت زيدا رايت عامل فهذا هو مذهب البصريين وقال الفراء الناصب هو الفعل مع الفاعل لانهما بمنزلة واحد بالاخرة صارت فضلة فهما سبب كونها فضلة فيكونان سبب علامة الفضلة ايضا قال الرضى وهو قريب قال

بشام بن معاوية هو الفاعل فقال الرضي وليس بجيد لانه جعل الفصل الذي هو الجزء الاول بانضمامه اليه كلا بانضمام غيره من الاسماء فضلة **قوله** في مررت بزيد الباء عامل واختلف في غلام زيد فقيل ان العامل الحرف المقدر وقيل المضاف **قوله** لم يكن مثنى ولا مجموعا حقيقة ولا حكما فخرج ما في حكم المثنى من الاسماء الستة وغيرها دخروجها بقيد الانصراف كما قيل انما هو ان قيس بالواسطة بين المنصرف وغير المنصرف على طريق المعه **قوله** اي الذي لم يكن بناء الواحد فيه سالما بل متغيرا لاجل الجمع في اوزانه فخرج نحو سنون بكسر الفاء وجابعضها اليه في سنة بفتح الفاء وثبون بكسر الفاء في ثبة بضمها وغير ذلك لان ذلك التغير ليس للجمع بل للتنبيه على انه غير قياسي وعلى انه جمع سلامة حقيقة بل عوض عن الفاء واللام المحذوفين لسيا فاندفع ما قيل نقض بسنين وثبين ونظائرهما لكن لا يلزم من دخولها في المكسر توهم ان اعرابها بالحركات الثلث لخروجها عن اعاقة بالمنصرف انتهى على ان في بعض نظائرها تجعل النون معتقب الاعراب بنيها على مخالفة للقياس فيجري فيه الحركات والتنوين **قوله** ان يكون بالحركة لخفة الحركات وثقل الحروف فكانت فروعا للحركات في باب الاعراب **قال** في القتيل نصبا هذا من باب عطف اسمين على معمولي عاملين مختلفين لكن المجرور مقدم وهو جائز عند المصنف رح قال صاحب المغني اجمعوا على منع العطف على معمول اكثر من عاملين نحو ان زيدا ضارب ابوه لعمرو واخاك غلامه بكر واما معمولا عاملين فان لم يكن احدهما جارا فقال ابن مالك هو ممتنع اجماعا نحو كان آكلا طعامك عمرو وتمرك بكر وليس كذلك بل نقل الفارسي الجواز مطلقا عن جماعة وقيل ان منهم الاخفش وان كان احدهما جارا فان كان الجار مؤخرا نحو زيد في الدار والحجرة عمرو او عمرو والحجرة فنقل المهدوي انه ممتنع اجماعا وليس كذلك بل هو جائز عند من ذكرناه وان كان الجار مقدما نحو في الدار زيد والحجرة عمرو فالمشهور عن سيبويه المنع وبه قال المبرد وابن سراج وهشام وعن الاخفش الاجازة وبه قال الكسائي والفراء والزجاج ونص قوم منهم الاعلم فقالوا ان ولي المخفوض العاطف كالمثال جاز لانه كذا سمع ولان فيه تعادل المتعاطفات والا امتنع نحو في الدار زيد وعمرو والحجرة هذا كلامه وبه يظهر ان ما قيل قوله والقتيل نصبا من قبيل عطف المعمولين على معمولين عاملهما مختلف بعاطف واحد وهو غير جائز عند سيبويه مطلقا جائز عند الفراء مطلقا والجمهور على جوازه في صورة تقدم المجرور ليس على ما ينبغي **قوله** هو ما يكون بالالف والتاء على عموم المجاز فدخل فيه نحو سجلات وخرج نحو ثبون وقلون وقيل بتقدير المضاف اي صيغة جمع المؤنث وتقدير المعطوف اي جمع المؤنث السالم وما على صيغته قيل وفيه انه لا يكفي لخروج نحو ثبون وقلون واجيب بانه عطف على وجه التفسير **قوله** واحترز به عن المكسر المنصرف المذكور سابقا فانه قد علم انه معرب بالحركات الثلث فالعلم مسند الى المكسر باعتبار حكمه لا اليه نفسه واما المكسر غير المنصرف فهو داخل في غير المنصرف فاندفع ما قيل الاحتراز ليس لانه علم لانه لا يشاركه في هذا الحكم على انه لم يعلم المكسر مطلقا بل المنصرف **قوله** فان النصب فيه تابع للجر اجرا **قوله** اجرا مفعول له لقوله تابع فان قلت كيف نصبه مع ان شرطه وهو اتحاد فاعله وعامله مفقود قلت المعنى فان النصب فيه محكوم عليه بالتبعية اجرا فاحفظه فانه ينفعك في مواضع كثيرة على ان بعض النحاة لا يشترط التشارك كما في الفاعل قال الرضي وهو الذي يقوى في ظني وان كان الاغلب هو الاول والدليل على جواز عدم التشارك قول امير المؤمنين علي رضي الله تعالى عنه في نهج البلاغة فاعطاه الله تعالى النظرة استحقاقا للسخطة واستتماما للبلية والمستحق للسخط ابليس والمعطي للنظرة هو الله تعالى ولا يجوز ان يكون استحقاقا حالا من المفعول لان استتماما لا يكون حالا من الفاعل وكذا اتحاد العدة ولا يعطف حال الفاعل على حال المفعول انتهى وفيه بحث قال في بحث الحال ويجوز عطف احد حال الفاعل والمفعول على الآخر

كقولك لقيت زيدا راكبا وماشيا وقال وانا سوف يدركنا المنايا مقدرة لنا ومقدرينا **قوله** جرا للفرع وهو جمع المؤنث السالم على وتيرة الاصل اي على طريقته وجعل الفرع على طريقة الاصل واجب ان كان ممكنا فلا يرد ولهم لم يجر على طريقة اصله في الاعراب بالحرف لان ذلك غير ممكن لعدم وجود حرف صالح في آخره **قوله** والفتحة نصبا وجرا نظرا الى ذاته من حيث انه غير منصرف والكسرة في نحو مسلمات علما ليس من حيث انه غير منصرف بل لكونه جمعا رعاية لاصله فلم يعتبر عدم انصرافه على ان ذلك ليس على الاطلاق بل اذا جعل نحو مسلمات علما فذهب الزمخشري بانه منصرف وحال اعرابه كحال قبل العلمية وذهب جماعة الى انه غير منصرف والتنوين للمقابلة لا للتمكن ويكون نصبه بالكسرة كما كان قبل العلمية ومنهم من اسقط التنوين وجعل نصبه باقيا على ما كان قبل العلمية ومنهم من اسقط التنوين وجعل نصبه وجره بالفتحة **قوله** منقوصات واوية لقولهم ابوان واخوان وحموان وهنوان **قوله** لانه بالقولهم افواه وفوية **قوله** اصله فوه بفتح الفاء وسكون العين اذ لا دليل على الحركة والاصل السكون فان قلت قد جاء جمعه افواه فدل على التحريك اذ لا يجمع عليه ساكن العين قلت لا مطلقا بل الصحيح واما المعتل الساكن العين فيجمع عليه نحو بيت وابيات وثوب واثواب **قوله** وهو لفيف مقرون بالواوين هكذا في الحواشي الهندية وقال الرضي لامه ياء لان عينه واو بدليل ذوا وذوات وواو وواو وباب طويت اكثر من باب القوة والحمل على الاغلب اذا اشتبه الامر اولى قال والدليل على تحرك عينه مونثه وهي ذات واصله ذوات كنواة لقولهم في مثناها ذواتا فحذفت العين في ذات لكثرة الاستعمال فلو كانت ساكنة العين لقلت في المونث ذية كلية انتهى ولا يخرج عن حد ستة **قوله** لانه لا يضاف الا الى اسماء الاجناس لانه وضع وصلة الى جعلها صفة **قوله** فاعراب هذه الاسماء الستة يشير الى ان الحكم عليها بعد التجريد عن الخصوصية والا لكان الحكم على الجزئي المذكور والمقصود الحكم عليه وعلى امثاله هكذا قال الفضلاء واحدا بعد واحد واقول تمسكا بحبل التوفيق ان الحكم عام بدون التجريد اذ الحكم عليها بعد تقييدها بكونها مضافة الى غير ياء المتكلم على ما هو نظم الكتاب فيفيد ان مناط الحكم هو القيد وان الخصوصية غير معتبرة في الحكم بل انما ذكرت على سبيل التمثيل فكانه قال اخوك وابوك الى آخرها وامثالها معربة بالواو والتي فيها رفعا والالف المنقلب منها نصبا والياء المنقلب من الالف جرا وبه اندفع ما قيل في وجه التجريد لئلا يمتنع الحكم عليها بالالف والياء ولا يلغو الحكم عليها بكونها بالواو ولا يكون التقييد بقوله مضافة لغوا واليه يشير قول الشارح ولم يكتف في هذا الشرط بالمثال لئلا يتوهم اشتراط اضافتها بكونها الى الكاف وبالجملة كيف يقول الشارح بان الحكم في المتن على الشخص والمراد الحكم على النوع فلا بد من التجريد ليصح حمل المتن قوله ذلك وكيف يقول يكون الحكم على قوله ابوه بالواو لغوا مع قوله بان معنى المتن فاعراب هذه الاسماء الستة بالواو والقرينة عليه ان المقصود بيان الاعراب وانما يكون لغوا لو كان المراد ابوه كائن بالواو وليس كذلك فقول الشارح قدس سره فاعراب هذه الاسماء الستة اشارة الى ما هو معنى المتن ومقتضاه لا انه اشارة الى اصلاح المتن وبهذا ظهر ان ما قيل في توجيه الارادة ان اللفظ اذا اريد به مجرد اللفظ يكون علما والعلم يصح تاويله بالصفة المشتهر مسماه بها فيصح ان يأول ابوك بالصفة التي اشتهرت وهي كونها اسماء ستة ليس على ما ينبغي وكيف يقول لا بد من التجريد لئلا يصير قوله مضافا الى غير ياء المتكلم لغوا مع قوله ولم يكتف في هذا الشرط الخ والحاصل ان ما هو معنى المتن لا يقتضي التجريد والذي يقتضي التجريد ليس معناه فالقائلون بالتجريد كانهم جردوا النظر عما يقتضيه الكلام **قوله** مضافة قيل تخرجه عن قوله بالواو لانه جعل حالا من المستتر فيه فيكون العبارة مجملة

على التقديم والتاخير والا فالحال لا تتقدم على العامل المعنوي وفيه ان المتعارف في امثاله التعرض لا التغير عن المركز بلا تعرض
وايضا تقديم الحال على العامل المعنوي الذي هو الظرف ممتنع عند سيبويه واما الاخفش فيجوز بشرط تقدم المبتدأ نحو زيد قائما في الدار وما نحن فيه
كذلك فلا يحتاج الى العذر الذي يفتح باب التقديم ويسد باب المنع **قوله** لانهم لما جعلوا اعراب المثنى آه فيعلم منه ان للمثنى والمجموع اعرابا قبل الاسماء
الستة على ما يشعر به جعل الثاني سببا عن الاول مع ان الظاهر ان اعرابهما بعد المفردات فالاولى ما ذكره الرضي من انه انما جعل اعرابها بالحروف
توطية لجعل اعراب المثنى والمجموع بالحروف لانهم علموا انهم يحتاجون الى اعرابها لاستيفاء المفرد للحركات والحروف وان كانت فرعا فالحركات
في باب الاعراب لثقلها وخفة الحركات الا ان الحروف اقوى لان كل حرف منها كحركتين فكرهوا ان يتبع المثنى والمجموع مع كونهما فرعين
للمفرد بالاعراب الاقوى فاختاروا من جملة المفردات هذه الاسماء واعربوها بهذا الاقوى ليثبت في المفردات الاعراب بالحركات التي
هي الاصل في الاعراب وبالحروف التي هي اقوى منها **قوله** وانما اختاروا الاسماء الستة لان اعراب كل آه قيل هذا الوجه في غاية الضعف
والاقرب منه ان يقع المعرب بالحروف في الفرع والملحق به ستة المثنى وكلا واثنان والجمع واولو وعشرون فجعلوا في مقابلة كل فرع
اصلا انتهى وفيه بحث لانه قد جاء في الملحق هذه وان وثنايان فان زعم انه ثابت في التقدير اذ كانه كانت هذه ثم ثنى لم يمكنه مثل ذلك
في ثنايان وذلك لان معنى ثناية لو استعمل طرف الحبل وليس في الطرف الواحد معنى التثنية فالثنايان طرفا الحبل المثنى فالتثنية في مجموع الحبل
لا في كل واحد من طرفيه وبهذا ظهر ان وجهه اقرب الى غاية الضعف من وجه الشارح قدس سره **قوله** ولوجود اي ولامكان العمل
بالمشابهة فيها من بين الاسماء المشابهة للمثنى لوجود حرف صالح او وخصوا هذه الاسماء من بين الاسماء المشابهة للمثنى لوجود حرف
آه فالوجه على هذين التوجيهين هو المشابهة مع وجود حرف صالح فاندفع ما قيل فيه ان القرب والبعد والقريب والبعيد والاقرب
والابعد وسائر الاضافات كذلك مع ان ذلك في النظم غير ظاهر ولو لم يكن اللام في قوله لوجود حرف صالح لكان صالحا للاصلاح
ويحتمل ان يكون قوله ولوجود حرف صالح عطفا على قوله لانهم لما جعلوا فصار نكتة لجعل اعراب الاسماء الستة بالحروف على ان قوله
ولو لم يكن الى آخره يشير الى ان عبارة الشارح غير صالح للاصلاح وهو غلط اذ قد عرفت الاصلاح وقوله ويحتمل ان يكون آه بعيد
غاية البعد لا يلتفت اليه الذهن اصلا اذ المتبادر بل المتيقن انه عطف على قوله لمشابهتها فالعطف على قوله لانهم لما جعلوا يكون من
قبيل التعقيد اللفظي بل من قبيل الالغاز مع ما فيه من بقاء قوله لمشابهتها غير موجه بل غير مفيد وقوله على ان ذلك في النظم غير ظاهر لان
الاب كما يستلزم الابن والاخ يستلزم الاخ وذو يستلزم المتصاحبين كذلك الهن هو الشيء المنكر الذي يستهجن ذكره يستلزم المنكر على صيغة اسم الفاعل
العرف يلزم هنا النظم بلا تفاوت لان كلها اضافيات **قوله** حرف صالح للاعراب في اواخرها فاستحسنوا عن كلفة اجتلاب حروف
اجنبية مع ان اللام في اربعة منها كانها مجلوبة للاعراب فقط لكونها محذوفة قبل نسيا منسيا فهي اذن كالحركات الجلبية للاعراب
وكذا الواو في فوك لانها كانت مبدلة منها الميم في الافراد فلم يرد الى اصلها الا للاعراب فجعلوا الواو التي هي الاصل فيها علم العمدة
ثم جعلت يا والفا في الجر والنصب قال الشيخ الرضي والاقرب عندي ان اللام في الاربعة الاول والعين في الباقيين في حالة الرفع
علم العمدة والالف والياء في حالة النصب والجر علم الفضلة والمضاف اليه مع كونها بدلا من لام الكلمة وعينها وجعل حركة ما قبلها من جنسها
للتخفيف وقال المصرح ان الواو والالف والياء مبدلة من لام الكلمة في الاربعة ومن عينها في الباقيين لان دليل الاعراب لا يكون
من سنخ الكلمة فهي بدل يفيد ما لم يفده المبدل منه وهو الاعراب كالتاء في بنت يفيد التانيث بخلاف الواو التي هي اصلها ولا يبقى

ذو على حرف لقيام البدل مقام المبدل منه هذا كلامه وفيه نظر اى محذور يلزم من جعل الاعراب من سنخ الكلمة لغرض تخفيف

كما فى المثنى والمجموع اذ علامة التثنية والجمع من سنخ المثنى والمجموع انتهى قيل وللمصنف ان يقول ان علامة التثنية والجمع

ليستا من حروف المبانى بل من حروف المعانى انتهى اقول وفيه بحث لان كونهما من حروف المعانى ممنوع ولم لا يجوز ان

يكون الدال مجموع الصيغة والنسبة اليهما لما ان تلك الدلالة تحصل عند الزيادة ولو سلم فكونهما من حروف المعانى لا ينافى كونهما

من سنخ الكلمة على الاطلاق ثم كيف ويا التصغير والف الجمع والفاعل وواو المفعول نحو رجيل ومساجد وضارب ومضروب مع الحركات

تدل على معنى التصغير والجمع والفاعل والمفعول وكذا حروف المضارعة تدل على معنى فى المضارع وعلى حال الفاعل ايضا صرح

به الرضى ومنع كونها من سنخ الكلمة بديهى البطلان ولو سلم فكونها من حروف المعانى ليس متفقا عليه بل مختلف فيه فيكفى له ان

يقول اى محذور فى جعل الاعراب من سنخ الكلمة كما جعل فى المثنى والمجموع من سنخها ولو عند البعض ثم كون الاسماء الستة معربة

بالحروف الثلث فى الاقوال الثلث هو المشهور وفيها اقوال اخر فعند سيبويه ان هذه الاسماء ليست معربة بالحروف بل بحركات

مقدرة على الحروف فاعرابها كاعراب المقصور لكن اتبعت فى هذه الاسماء حركات ما قبل حروف اعرابها حركات اعرابها كما فى

امرأ وابنم ثم حذفت الضمة للاستثقال فبقى الواو ساكنة وحذفت الكسرة ايضا للاستثقال فانقلبت الواو ياء لكسرة

ما قبلها وقلبت الواو المفتوحة الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها واعترض عليه كيف خالفت الاربعة منها اعنى محذوفة اللام

اخواتها من يد ودم فى رد اللام فى الاضافة واى شىء الغرض من ردها اذا لم يكن لاجل الاعراب وفيه ان الرد ليس

قياسيا بل سماعيا فلا يطلب له التعليل والفرق بينها وبين يد ودم بل سمع هذه هكذا ويد ودم هكذا وايضا اتباع حركة ما قبل

الاعراب بحركة الاعراب اقل قليل وايضا يستفاد من الحروف ما يستفاد من الحركات فى اللفظ فلا يحمل مثلها اعلالا ما للمعانى وقال المبرد

ح ظاهر مذهب سيبويه ان لها اعرابين تقديرى بالحركات ولفظى بالحروف وقال لانه قدر الحركة ثم قال فى الواو وهى علامة

الرفع وهو ضعيف لحصول الكفاية باحد الاعرابين وقال الكوفيون انها معربة بالحركات على ما قبل الحروف وبالحروف ايضا وهو

ايضا ضعيف على ما مر انفا وقال الاخفش انها مزيدة للاعراب كالحركات واشكل عليه ببقاء المعرب وهو فوك وذو مال على حرف

واحد ولا نظير له وقال الربعى انها معربة بحركات منقولة من حروف العلة الى ما قبلها وانقلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها والفا

لانفتاحها كما فى ما بل وهو ضعيف لان نقل حركة الاعراب الى ما قبل حرفها لم يثبت الا وقفا بشرط سكون الحرف المنقول اليه

وقال المازنى انها معربة بالحركات والحروف ناشئة منها للاشباع وهو ايضا ضعيف لان مثل ذلك بضرورة الشعر ايضا مع بقاء

فوك وذو مال على حرف وقال الجرمى انقلابها هو الاعراب واما هى فاما لام او عين وعلى قوله لا يكون فى الرفع اعراب ظاهر وهو ضعيف

لدلالة الواو فى ابوك على الفاعلية كالضمة وقال ابو على انها حروف اعراب فيدل على الاعراب فان اراد انها كانت حروف

اعراب يدور الاعراب عليها ثم جعلت كالحركات فذلك ما اخترنا وان اراد ان الحركات مقدرة عليها الا انها مع كونها كـ

كالحركات الاعرابية فهو ما حل المصرح كلام سيبويه **قوله** وهو كالف بدل من الواو وعند سيبويه لابدال التاء منها فى المؤنث

كما فى اخت وبنت ولم يبدل التاء من الياء الا فى اثنتين ومن الياء عند السيرافى لسماع الامالة فيه ولا يميلون اسما ثلاثيا على غير

الا ما كان ذوات الياء اعلم ان كلا وكلتا لا يضافان الا الى المعارف لان وضعهما للتاكيد ولا يؤكد المعنوى الا المعارف

فلا يضافان الى النكرة خلافا للكوفيين فى النكرة المختصة صرح به صاحب المغنى **قوله** وكذا كلتا على وزن فعلى والالف للتانيث
جعل اعرابا كاللام فى كلاو التاء لمحض للتانيث فلذا جاز توسطا بل فيها رائحة منه لكونها بدلا من اللام ولذا لم ينفتح ماقبلها ولم تنقلب
بانى الوقف كما بنت واخت وعند الجرمى وزنه فعيل قال الرضى ولم يثبت فى كلامهم والحاق التا بكلا مضافا الى مونث افصح من تجريده
والمضاف اليه يجب ان يكون مثنى اما لفظا نحو كلا الرجلين او معنى نحو كلانا ولا يجوز تفريق المثنى الا فى الشعر نحو كلا زيد وعمرو **قوله** الى
مضمر قال الرضى لانه اذا كان مضافا الى المضمر فالاغلب كونه جاريا على المثنى تاكيدا له نحو جاءنى الرجلان كلاهما وجئنا كلانا وجئتما
كلاكما وان جاز ايضا ان تقول كلاهما جاءنى بعد ذكر شخصين فلا يكون تاكيدا وكذا كلاكما جئتما وكلانا جئنا واذا كان فى الاغلب
جاريا على المثنى وهو موافق له معنى ولفظا فالاولى جعله موافقا لمتبوعه فى الاعراب ثم طرد ذلك فيها وان لم يتبع المثنى المعرب نحو
جئنا كلانا واما اذا اضيف الى المظهر فانه لا يجرى على المثنى اذ لا يقال جاءنى اخواك كلا اخويك هذا كلامه فظهر ان ماذكره الفاضل الهندى
من قوله لانه اذا اضيف الى مضمر يكون تاكيد المثنى المثبت ليس على ما ينبغى **قوله** وانما قيد بذلك اى بكونه مضافا الى مضمر ولم يطلقه
او لم يقل مضافا الى مظهر **قوله** اعرب بالحركات قال الرضى وكنانة يعربونه مضافا الى المظهر ايضا اعراب المثنى **قوله** لان آخره الف
يسقط لادخل له فى التقدير بل انما ذكر بيانا للواقع لانه لا يضاف الا الى المثنى المعرف باللام **قوله** واذا اضيف الى المضمر قال لهم فيه
لغتان اقيسهما وهى اعلاهما ان يجرى مجرى المقصور فى جميع الاحوال فاجريت مجرى عصا ورحى اذا اضيف الى الظاهر والاخرى وهو
اكثرهما ان يجرى مجرى المثنى فيعرب بالحروف ووجهه انه لما اضيف الى مثنى ضمير متصل صاركانه كلمة واحدة فقوى امر التثنية فيها
لفظا ومعنى فاجريت مجرى المثنى فى الاعراب وقال اكثر البصريين انه معرب تقديرا مطلقا وقلبت الفها فى النصب
والجر ياء تشبيها لها بالف لدى وعلى فى لفظها ولزومها الاضافة ولم تقلب فى الرفع لان لدى وعلى لا يقعان
فى الرفع فتثبت على حالها وهو جيد الا ان ما ذكرنا اولى لقوة المناسبة المذكورة ولان قلب الالف فى لدى وعلى خلاف
القياس هذا لفظه وقال الرضى كنانة يعربونه مضافا الى المظهر ايضا اعراب المثنى **قوله** فلذلك قيد آه انظا انه لا حاجة اليه كما قيل
لان قوله لان كلا الى آخره تعليل وتوجيه لقوله وانما قيد بذلك فلا وجه لتقليله ثانيا **قوله** وان كانت مفردة اذ المثنى ما لحق آخر مفرده
الف ونون ولم يثبت لفظ واثن **قوله** لما سمى اصطلاحا يعنى جمع المذكر السالم فى اصطلاح النحاة اسم للجمع بالواو والنون اعم من
ان يكون واحده مذكرا كمسلمون او لا كعلون وثبون وارضون وغير ذلك فلا حاجة الى حذف المضاف او الموصوف **قوله**
اى نظائرها تنبيه الى ان اطلاق الاخوان على ثلثون وغيره من قبيل الاستعارة لعلاقة المشابهة **قوله** والاصح اطلاق عشرين
اى الثبت من اهل اللغة ويسمع منهم اطلاقه عليه كما سمع ان الاسود كان يطلق فى الاصل على كل ما فيه سواد ثم غلبت على الحية
السوداء لكن لم يثبت منهم ذلك فعلم انه ليس بجمع فاندفع ما قيل لا يذهب عليك ان ما ذكره لا يفيد ان ثلثين فما فوقها ليس جمعا
فى الاصل غلبت على تلك العشرات تغليبا لعام على الخاص ثم قال ومما يفيده هو ان يقال الاعداد ملتئمة من الاحاد حاصلة من
تكرارها لا من تكرار مراتب الاعداد فهذه الالفاظ كان اولى فى انها لا واحد لها من لفظها انتهى اقول وفيه بحث لان كونها حاصلة
من الوحدات لا يمنع ان يكون واحد عشرين عشرة بمعنى عشرة وحدات فيكون عشرون عبارة عن ثلثين وحدات وذا ربعين
وغير ذلك ولا يلزم من ذلك تركيبها من المراتب اعلم ان ايراد اللام فى مثل هذه التراكيب اعنى قوله والاصح كثير من تراكيب

المصنفين وكانهم اجروا الكلمة ان مجرى لا بكذا ذكر السيد قدس سره فى حواشى شرح المفتاح **قوله** ايضا بذه الالفاظ والتيم
لو كان عشرون واخواتها جمعا لكان جمعا بالواو والنون لو الجمع بالواو والنون لايكون الا لعلم مذكر يعقل او لصفات العقلا
وعشرة ونظائرها ليست كذلك وايضا لو كان جمعا لكان ينبغى ان لايطلق عشرون واشالها على فوق العشرة وايضا يسمع اطلاقها
على العشرة فما دونها على ما هو الاصل فى جمع القلة **قوله** فى آخرها حرف يصلح للاعراب فان قلت كيف يكون الالف والواو
فى الآخر مع كون النون بعدها قلت قال الرضى اما نون المثنى والمجموع فالذى يقوى عندى انه كالتنوين فى الواحد فى
كونه دليلا على تمام الكلمة وانها غير مضافة **قوله** فناسب ان يجعل ذلك الحرف الموجود فى آخرها المجلوب قبل الاعراب
علامة التثنية والجمع وفى المثل ثبت الجدار ثم النقش اعرابا فالكيفية المخصوصة فى اعرابها من جعل الالف والياء للمثنى والواو
والياء للجمع تابعة لوجدان الحروف فى آخرهما كذلك ووضعها على تلك الحروف بنفسها انما هى توزيع اصلا فضلا عن ان يكون
التوزيع مسببا عن رفع الالتباس وبقاء احدهما بلا اعراب **قوله** ولا جعل اعرابها بالحروف ان اراد بالحروف الحروف التى
وجدت فى آخرهما ووضعت التثنية والجمع عليها فقوله وكان حروف الاعراب ليس فى ما ينبغى وان اراد الحروف المجلوبة للاعراب
يصح قوله وكان لكن يخالف قوله وفى آخرهما حرف يصلح للاعراب **قوله** ولا جعل اعرابها الى قوله فوزعت لا يخ عن خدشة
لانه انما يصح لو كان الحروف مجلوبة للاعراب بعد تمام التثنية وليس كذلك بل الحروف موجودة فيهما قبل الاعراب علامة لهما فجعل
ذلك الحرف الموجود فيهما اعرابا كما يدل عليه قوله فناسب ان يجعل ذلك الحرف اعرابهما وعلى هذا فلا معنى لقوله فلو جعل
وقوله ولو خص لا يقال لعله يريد ذلك حال الوضع لانا نقول سوق الكلام ينافيه وايضا الاعراب لا يلاحظ حين الوضع
بل انما يلاحظ بعد وضع الكلمة وتمامها قال الرضى وانما اعربا بهذا الاعراب المعين لان الالف كان جلب قبل
الاعراب فى المثنى علامة للتثنية وكذا الواو فى الجمع علامة الجمع لمناسبة الالف بخفته لقلة عدد المثنى والواو بثقلها لكثرة
عدد الجمع وهذا حكم مطرد فى جميع المثنى والمجموع ثم ارادوا اعرابهما فان صوغ المثنى والمجموع متقدم لا محالة على اعرابهما فجعلوا الالف
المثنى والمجموع وواو الجمع علامة الرفع فيهما ولم يبق من حروف اللين التى هو اولى بالقيام مقام الحركات سوى الياء للجر والنصب
والجر اولى بها فقلبت الالف والواو ياء فى الجر فاتبع النصب بالجر دون الرفع لكونهما علامتى الفضلية وترك فتح ما قبل الياء
فى المثنى بقاء على الحركة الثابتة قبل الاعراب وكسر ما قبل الياء فى الجمع للياء والفرق وكسر النون فى المثنى لكونه تنوينا ساكنا فى الاصل
والاصل فى تحريك الساكن الكسر وفتح فى الجمع للفرق فحصل الاعتدال فى المثنى لخفة الالف وثقل الكسرة وفى الجمع لثقل الواو
وخفة الفتحة واما الياء فيهما فطارية للاعراب انتهى **قوله** فوزعت انما ترك الفاء المتعارف فى جواب لما هو الفعل الماضى لفظا
او معنى بدون الفاء **قوله** وجعلوا اعرابهما بالياء حال الجر قال الرضى الياء طارية للاعراب قال الفاضل الهندى قدس سره وجد
فى آخر كل منهما وضعا حرفان للدلالة على التثنية والجمع فاخرجناهما عن الترادف بتخصيص كل منهما بمعنى وجعلناه اختلافهما اختلاف
الاعراب والظاهر هو ما ذكره الفاضل لان تقريرهما يؤيد ما ذكره وما ذكره الشارح قدس سره يصح ان يحمل على كل منهما **قوله** وكثرة
التثنية لعدم تقييده ابتداء او لوجوده فى الجمع بخلاف الجمع فانه مشروط بشرائط وغير موجود فى التثنية **قوله** الذى اشير اليه
اى تسميته اليها فيما سبق يشير الى ان ما سبق من قوله لفظا او تقديرا تفصيل لاختلاف الآخر لا لاختلاف العوامل وان اللام فى

قوله التقدير واللفظي بلا بعد قوله في الاسم المعرب الذي جعله موصولة مع ان الظاكونه موصوفة لكونه قائما مقام الجزء بل جزء مع
ما فيه من حسن الموافقة لما سبق لان الطريق الذي اختاره الشارح قدس سره وهو حذف العائد على حذف المضافين يرجح كونه موصولة
وذلك لان حذف الضمير في الصلة احسن منه في الصفة لكون اتصالها بالموصول اشد اذ لا غنى للموصول عنها بخلاف الصفة فانها
ليست من ضروريات الموصوف ثم في الصفة احسن منه في خبر المبتدأ لان الموصوف جزء الجملة صرح به الرضي في بحث المبتدأ
والخبر عند قوله فلا بد من عائد فظهر ان ما قيل اشار الى ترجيح جعل ما موصولة بمرجح التبادر في خبر المنع ثم انه لم يجعله مصدرية حسنة كما جعله
الفاضل الهندي لئلا يفوت حسن الموافقة لقوله واللفظي فيما عداه قوله تعذر الاعراب فيه اعلم انه اختلف في حذف العائد المجرور
من الصلة فمذهب سيبويه والاخفش جواز حذف الجار والمجرور معا اذ ليس حذف حرف الجر قياسا في كل موضع والمجوزة مطالقة
الصلة ومع ذا المجوز فلا بد من حذفهما مع المجرور بها ومذهب الكسائي الاتساع بان يحذف اولا حرف الجر قياسا اذا جر الموصول
او موصوفه بحرف جر مثله في المعنى وتماثل المتعلقان نحو مررت بالذي مررت اي مررت به فالجاران متماثلان وكذا المتعلقان
بهما اي العاملان وربما يحذف المجرور بحرف وان لم يتعين نحو الذي مررت زيدا اي مررت به صرح به الرضي في بحث الموصول
هذا وما في الشرح مبني على الاول من الثلثة لا على الثاني لمكان الاختلاف في كونه قياسا ولا على الثالث لفقدان شرطي جواز
الحذف وهو تماثل العاملين قوله اذ لم يكن الحرف الذي هو محل الاعراب قابلا للحركة عدم قبوله للحركة اما باعتبار ذاته لكونه مبنيا
على السكون كالالف المقصورة او بواسطة الغير كاشتغاله بحركة اما حركة المناسبة كغلامي او حركة الحكاية كتأبط شرا ومن زيد بالضمة
ومن زيدا بالفتحة ومن زيد بالكسرة في استعلام من قال جاء زيد ورأيت زيدا ومررت بزيد فذكر المثالين للاشارة الى التعميم
وكذا ذكر المثالين في الاستثقال انما هو للاشارة الى ان الاستثقال على نوعين لانه اما ان يكون بثقل الحركة على الآخر كثقل
الضمة والكسرة على الياء الضعيف مع تحرك ما قبلها بحركة ثقيلة محسوس او بثقل حرف الاعراب باقترانه بالغير كمسلمي في حالة
قد ثقل الواو التي هي حرف الاعراب بسبب اقترانه بالياء وكذا جاء ابو القوم ورأيت ابا القوم ومررت بابي القوم وسلموا القوم ومررت
مسلمي القوم ومررت بمسلمي القوم اذ قد ثقل فيها حرف الاعراب بواسطة التقاء الساكنين فمستثقل المتعذر يدل عليه وتوجيه
كلامهم وقد عدها العلامة التفتازاني في كتابه المسمى بالارشاد من المستثقل فعدتني وشمل صالحي القوم وصالحو القوم ورأيت صالحي القوم
من المتعذر على ما في بعض كتب النحو ليس على ما ينبغي هذا وبالجملة ليس الغرض من ذكر الامثلة الاستيفاء حتى يقع كان عليه ان يذكر الحكي و
ما فيه التقاء الساكنين في بل الاشارة الى انها اربعة اقسام ولو سلم فالامثلة مستوفاة اذ قد ذكرت للاقسام الاربعة وان لم يذكر
لقسم القسم الثاني من كل منها ولو سلم فعدم الذكر مع ان التقديري المتروك للتعذر او الاستثقال لا يبطل قوله واللفظي فيما عداه مع
ان المراد ما عدا المتعذر والمستثقل كما زعم بعض الافاضل حيث قال ولما لم يعد في من التقديري بطل قوله واللفظي فيما عداه ولو اجيب
عنه بانه داخل في باب غلامي نظرا الى اخواته والى اللغة الاخرى فيه وهي فتى بقي الاشكال في الاعلام المحكية هذا ما ذكره فانه ضعيف او نظر
الى ما قال ولا تنظر الى من قال اذ الرجال تعرف بالحق لا الحق بالرجال قوله للمناسبة فيه اشارة الى ان هذه الكسرة لا يمكن جعلها للاعراب
ايضا بعد دخول اللام والا لزم توارد المؤثرين اللفظيين على اثر واحد وهو ممتنع قوله امتنع ان يدخل عليه حركة اخرى اذ احتمال
الحرف الحركتين مختلفتين كانتا او متفقتين مستحيل ضرورة فحصل الشرطية ان تلفظ الاعراب في هذا الاسم ولو في بعض الاحوال ممتنع

٥١

ولا يرتفع عليه قوله فما ذهب اليه **قوله** استثقل ظهور الاعراب في لفظه بالثقل الحركة الاعرابية على الآخر كقاض او لثقل حرف الاعراب كمسلمي نحوه **قوله** فانه يختص بالاعراب بالحركة بذا ان لم يجوز الحكاية في التثنية او جعل فيها ما شاذا **قوله** وكسر ما قبل اليا قال الرضي لما تامد ما ثبت عوا فيه من التخفيف ولكون الضمة قرينة من الطرف والطرف محل التغير فمن ثم لم يكسر في نحو مُسَيْلِمَ ومَيِّت الياء الساكنة المدغمة في امتناع انضمام ما قبلها كالياء الساكنة غير المدغمة فان ذلك لا يجوز فيها وقد اتفق في جمع ابيض بيض وفي فُعْلَى من الطيب طوبى واما المدغمة في المتحركة فكانها متحركة لصيرورتهما مع المتحركة كحرف واحد فنحو مُسَيْلِم كبُيَيْم انتهى وبه ظهر ان ما ذكره قدس سره في بحث الاضافة من قوله وكسر ما قبلها لانها لما انقلبت يا ساكنة اوجب بقاء الضمة قبلها تغيرها ليس على ما ينبغي وكذا ما وقع في بعض الحواشي توجيها لوجوب التغيير من قوله لان الياء الساكنة اذا كانت قبلها ضمة تقلب واوا لانه ان اراد الكل فمُسَيْلِم والا فلا ينتهض دليلا وكذا ما قال بعض فضلاء الكجرات لما تقرر من قاعدتهم ان الياء اذا كانت ساكنة والضم ما قبلها انقلبت واوا **قوله** يعني فيما عدا ما ذكر ليشير الى ان الافراد مبني على التاويل والا فالواجب التثنية اذ المراد كلا المعطوفين قال الرضي فالاولى ان يقال وام وواو واما فمطابقة الضمير لهما وتركها موكول الى قصد المتكلم فان قصدت احدهما وجب افراد الضمير نحو زيدا وعمروا اتاك وان قصدت بالضمير كليهما وجبت المطابقة نحو زيد او عمرو جاءني وقد جئتهما واكرمتهما وهذا اما جواهر او عرض وهما متباينان قال الله تعالى ان يكن غنيا او فقيرا فالله اولى بهما انتهى فظهر ان ما ذكره القاضي في تفسيره من قوله والضمير في بهما الى ما دل عليه المذكور وهو جنسا الغني والفقير الا اليه الا لوحد ليس على ما ينبغي لانه ان اراد انه يجب الافراد مطلقا فهو ثم وان اراد عند قصد احدهما فهو مسلم لكن المراد في الآية الكريمة كلاهما فالتاويل الذي ارتكبه لا مساغ له فافهم الا عن ان يكون ضروريا ... في بعض الحواشي قوله بما ذكر اشارة يحتاج في افراد ضمير ما عداه ... الى المتعدد والى تاويل المتعدد بما ذكر ولا حاجة الى هذا التاويل لان المتعدد اذا ذكر بالعطف بكلمة يجب افراد الضمير لانه في الحقيقة راجع الى احد الامور لا الى المجموع انتهى ليس بشيء فتامل **قوله** توثران باجتماعهما يشير الى ان المؤثر مجموع العلتين لا كل واحد منهما **قوله** واستجماع شرائطها دفع لما قيل تعريف المصرف ... وهند ومسلمات علما وما فيه اللام والاضافة وفيه علتان من تسع مع انها منصرفات وحاصل الدفع انه ليس ... طلق العلتين بل علتان مستجمعتان للشرائط ومن الشرائط ان لا يوجد فيهما معارض وفيما ذكر يوجب معارض اما في الاولين فخفة السكون المعارض لاحد السببين واما في الثالث فعدم تمحض التاء للتانيث ولذا لا تقلب في الوقف ها واختصاصها بجمع المؤنث يابى تقدير تاء اخرى او رعاية اصل المنقول عنه واما في الرابع فدخول اللام والاضافة الموجب لضعف المشابهة مع الفعل وفيه انه يشكل المنع هند اذ لو كان الامر على ما ذكر لكان منصرفا البتة وكان تحرك الاوسط والزيادة شرط تحقق تاثير التانيث المعنوي لا شرط تحتمه ويكون مذهب التفصيل فيما فيه اللام والاضافة انسب بما عرف به المصرف غير المنصرف على ما حكم به الشارح قدس سره اذ الانسب على ذلك التقدير مذهب الانصراف وذلك لان مذهب انما يكون انسب على تقدير الاطلاق كما قال الرضي ما فيه اللام او الاضافة مما فيه علتان من تسع غير منصرف على ما حد المصنف لكنه منتقض بنحو هند والتزم رعاية التناسب في سلاسل الهم معارض فينبغي ان يكون منصرفا على قياس ما ذكرنا الا ان يقال انه ليس بقوي قوة المذكورات فكانه ليس بمعارض كما يشير اليه قول الشارح قدس سره فيما بعد اي جعله في حكم المنصرف

آه **قوله** من عدل تسع تبل او من تسع علل قبل ولا يجوز ان يكون التقدير من تسع علل لانه لم يوجد شرط حذف المضاف اليه انتهى

قوله والنون معناه ويمنع النون الصرف حال كونها زائدة الف زيادة من قبلها ومعنى قوله زيادة من قبلها ان الالف متقدم
على النون وسابق عليه في وصف الزيادة وهو يستلزم كون النون ايضا زائدة ومسبوقا والالف سابقا عليه في هذا الوصف
قوله وقوله مبتدأ وهذا القول تعريب بيان له وقوله يعني خبر المبتدأ فان قلت كيف يصح كونه خبرا ولا رابطة فيه والجملة اذا وقع
خبرا لابد فيه من الرابطة قلت تقديره يعني به او هو ماءال بالمفرد اي وقوله مفسر بان ذكر العلل آه قوله وقال بعضهم آثان احدهما
الحكاية في وزن الفعل مع العلمية كيزيد ويشكر فان امتناع الصرف فيهما بطريق الحكاية الفعلية يعني كما لم يدخل عليهما الكسرة والتنوين
قبل نقلهما من الفعلية الى الاسمية كذلك لم يدخل عليهما بعد النقل وفيه انه لا يتناول نحو احمر وافضل علما الا ان يعتبر الاول اصلا ثم
حمل عليه بالتعيين بمنقول او يعتبر في الاول الحكاية من الفعل وفي الثاني منه وثانيهما التركيب في البواقي ولا يخفى ان اعتباره فيهما تكلف
بارد قوله قال بعضهم احد عشر التسعة المذكورة والف شابه الف التانيث المقصورة وهو كل الف زائدة في آخر الاسم اذا كان
علما سواء كانت للالحاق كارطى او لا كقبعثرى قال الرضي واذا عد الالف والنون سببا لمشابهة الف التانيث بالامتناع من
التاء فعد الالف المقصورة الممتنعة من التاء اولى لمشابهتها لفظا وامتناعا من التاء واما الف الالحاق الممدودة فلم تلحق مع العلمية
بالف التانيث الممدودة وان كانت ايضا ممتنعة من التاء مثل الف التانيث الممدودة لاجتماع شيئين احدهما ضعف ما يشبه الف
الالحاق الممدودة فانه اشبه الهمزة في نحو حمراء في باب التانيث لكون الهمزة في الاصل الفا دون الالف في نحو سكرى والثاني كون همزة
الالحاق في مقابلة الحرف الاصلي ولذلك اثر الالف والنون في نحو سكران لمشابهته الف التانيث الممدودة لان النون ليست
في مقام حرف اصلي والف الالحاق المقصورة وان كانت في مقابلة الحرف الاصلي لكنها تشبه علامة التانيث الاصلية اي الالف
المقصورة لا المنقلبة عن علامة التانيث ومراعاة الاصل في نحو احمر قال تقريب لها الى ما هو صواب من المذاهب الثلثة اما كونه
صوابا بالقياس الى الثاني فظ لان اعتبار الحكاية لا يخلو من خدشة كما عرفت وكذا التركيب لان المعنى منه التركيب من الكلمتين
لا ما تكلفوا من تركيب العجمة مع العلمية او تكرير ها في العربي والعجمي وتركيب العدل في نحو عمر لانه بمنزلة علمين تقديرا لان الواضع
قصد تسمية بعامر فعدل عنه خوف اللبس مثل عمرو وفي نحو ثلاث فانه بمنزلة ثلثة ثلثة وتركيب الجمع فانه بمنزلة جمعين الى غير ذلك
واما بالنسبة الى الثالث فلان مراعاة الاصل داخل في الوصف فلا وجه لعده على حدة وان الالف المقصورة التي للالحاق
وان كانت مشابهة بالف التانيث صورة وامتناعا لكنه في مقابلة الحرف الاصلي فلم يعتبر فالمعتبر هو الزائد الذي لم يكن في مقابلة
الحرف الاصلي اصلا و لم يقبل التاء وقيل لان مشابه الشيء داخل في الشيء وفيه ان الالف والنون كذلك فلم عد على حدة قوله وفي
ايراد زينب مثالا للمعنوية دون احمد وغيره بعد طلحة على مقتضى الترتيب في البيتين اشارة الى ان التانيث الذي هو سبب منع الصرف
قسمان لفظي ومعنوي قوله من حيث استعماله انما قيد به لان عدم دخول الكسرة والتنوين ليس مترتبا على غير المنصرف الا من جهة
قوله ان لا كسرة فيه تقدير لخبر ان والجملة خبر للمبتدأ وخلت عن الضمير لكونها في تاويل المفرد وتفسير المبتدأ قوله وهو الجر والتنوين دون
سائر ما يختص بالاسم لان الاسم المعرب فلا يخلو عن التنوين والجر فاختير بالمنع ليظهر اثر الشبه في عامة الاسماء ثم منع الجر قصدي عند بعض
تبعي عند الاكثرين قال الرضي وهو الاقرب وذلك لان الكسر يعود في حال الضرورة مع التنوين مع انه لا حاجة واعية الى اعادة
الكسرة اذ الوزن يستقيم بالتنوين وحده فلو كان الكسر حذف ايضا لمنع الصرف كالتنوين لم يعد بلا ضرورة اليه اذ مع الضرورة لا يرتكب

الا قدر الحاجة و انما تبعه الكسر في الحذف لان التنوين يحذف لا لمنع الصرف كالوقف واللام والاضافة فارادوا النص
من اول الامر على انه لم يسقط الا لمشابهة الفعل فحذفوا معه صورة الكسر التي لا يدخل الفعل **قوله** لان العدل اي
كون الاسم معدولا فرع المعدول عنه اذ لا يتصور اعتباره بدونه كما ان الاسم المعدول فرع له **قوله** لانك
تقول قايم ثم قائمة يعني الزيد فرع المجرد والمذكر ما ليس فيه علامة التانيث والمونث ما فيه ذلك فاعتباره فرع اعتبار المذكر
وهو المعني بالفرعية **قوله** لانك تقول رجل ثم الرجل يعني الحاجة الى التعريف انما هو اذا لم يحصل الغرض من التنكير فاعتبار التعريف
فرع اعتبار التنكير والنكرة ما ليس فيه اداة التعريف **قوله** والالف والنون فرع ما زيدتا عليه هذه الفرعية معتبرة عند الكوفية اما عند
البصرية فهما فرع الفي التانيث في التاثير فالوجه ذكر الفرعية المعتبرة عند البصرية او ذكر الفرعيتين على المذهبين كما قال الرضي والالف
والنون فرع الفي التانيث كما يجئ ابدا وفرع ما زيدتا عليه واما ذكر الفرعية على مذهب الكوفية وترك ما هو المعتبر عند البصرية فلا وجه له
قوله ويجوز صرفه للضرورة قال الرضي ولا يعرف ما فيه الالف المقصورة لعدم الضرورة وقال شارح اللباب يستثنى ما في آخره
الف التانيث المقصورة كحبلى فانه لا يجوز صرفه اذ لا ضرورة ملجئة الى صرفه لانه اذا صرف ادخل عليه التنوين ويسقط الالف فيؤدي
الى الاتيان بحرف ساكن وحذف حرف ساكن ولا ضرورة تلجئ اليه انتهى وفي الوجيز وقيل يجوز انتهى اقول قوله ولا ضرورة تلجئ
اليه ثم كيف ويحتمل ان يكون القافية النون الساكن او النون الموصول وفي الصورتين الضرورة ملجئة وبالجملة الحكم بعدم الجواز مطلقا
على المقصورة غير مستقيم **قوله** اي لا يمتنع يشير الى ان ليس المراد من الجواز الامكان الخاص ولا الامكان العام المقيد بجانب العدم
حتى يقابل الوجوب بل المراد منه الامكان العام المقيد بجانب الوجود فيشمل الوجوب **قوله** لا يلزم خلو الاسم عنهما ان اريد الخلو عن
مطلق العلتين فلا كلام فيه وان اريد عن المجتمعين للشرائط فعدم الخلو عنهما على تقدير ادخال الكسرة والتنوين للتناسب ثم كيف
والتناسب معارض **قوله** انكسار بحره يعني بالانكسار تغيير المرخي مثله في اصول بحر من البحور او في اصول بحر خاص وان جاء شايع في
اصول بحر آخر كالبيت الاول فان بحره كامل واصله متفاعلن ست مرات فلو لم ينون مصائب لصار مفعو فاو الكف لم يجئ في اصوله
فخرج عن الوزن وان جاء الكف في مفاعيلن كالبيت الثاني فان بحره طويل واصله فعولن مفاعيلن اربع مرات فلو حذف التنوين
من اتان لم يخرج عن الوزن اذ الكف جائز في مفاعيلن الواقع في الطويل ان لم يخرج عن السلاسة والدليل على ان الصدر والعروض
والابتداء حشو معتبر في الاول سلامة الحشو من المصراع الاول والضرب **قوله** ان ذكره بالفتح للتعليل بتقدير اللام وبالكسر لتحقيق تقدم
ما يلوح بالخبر فصار المقام مقام ان يتردد المخاطب وقيل ان ذكره بالفتح والكسر للتعليل قال السيد السند قدس سره في شرح المفتاح
لا دلالة لها على السببية الا عند قوم من الاصوليين لما اشتبه عليهم المكسورة الدالة على التحقيق فقط بالمفتوحة المقدرة باللام
الدالة على التعليل وقال في حواشيه ذكر قوم من اصحاب اصول الفقه ان كلمة ان المكسورة تدل على السببية ورد عليهم آخرون
بان الدال على السببية هي المفتوحة المقدرة باللام دون المكسورة واما قوله عليه الصلوة والسلام فانه نجسة بالياء وقوله فانهم يحشرون
وادواجهم يشخبون دما فليس للاولين فيها حجة بل السببية ههنا مستفادة من الفاء انتهى لكن قال العلامة التفتازاني في المطول قال الشيخ
عبد القاهر ان في وما ابرئ نفسي ان النفس لامارة بالسوء وصل عليهم ان صلوتك سكن لهم ويا ايها الناس اتقوا ربكم ان زلزلة
الساعة شيء عظيم وامثالها لتصحيح الكلام السابق والاحتياج له وبيان وجه الفائدة فيه يغني غناء الفاء انتهى قوله عن الزحاف

اى الذى يخرج الشعر عن السلاسة بقرينة الفا قوله ليس بضرورة ح لعدم اخراجه الشعر عن الوزن بل من السلاسة قوله
من بعض الزحافات اى الذى يخرج الشعر عن السلاسة وعلى هذا فالاولى عنه او ترك البعض قوله عند الشعرا فخروج البيت
عندهم عن السلاسة بمنزلة الخروج من الوزن قوله انما تعدد تكرر فيه يشير بالفا السببية الى ان التكرار سبب من كون الجمع بالفاً
صيغة منتهى الجموع فوجه اعتبار صيغة منتهى الجموع ان تكرار الجمعية الذى هو سبب قيام الجمع مقام السببين عند المص رح تحقق
فيها حقيقة فى البعض وحكما فى بعض آخر فما قال الرضى فلا اثر عنده لكونه اقصى جموع التكسير ليس على ما ينبغى وقال بعضهم انما قوى
حتى قام مقام سببين لكونه نهاية جمع التكسير لجمع الجمع الى ان ينتهى الى هذا الوزن فيرتدع ولهذا سمى بالاقصى والاكثرون على
ان قيام الجمع الاقصى مقام سببين وقوته كونه لا نظير له فى الاحاد العربية قال الرضى واما نحو اكلب اجال فانهما وان لم يات
لهما نظير فى الاحاد الا ان كونهما جمعى قلة وحكم جمع القلة حكم الاحاد بدليل تصغيره على لفظه فت فى عدم جمعيتهما قوله وهو الفا
التانيث من حيث هما الفا التانيث فالعلة فى الحقيقة هو التانيث بالالف اى كون الاسم مونثا بالالف ممدودة كانت
او مقصورة الا انه قدم الالف اشعارا بكمال سببيته فكانه العلة قوله المقصورة اى الالف المقصورة فعلامة التانيث
فى حبلى هو الالف والممدودة اى الالف الممدودة مقتضى السياق ان يكون الالف فى حمرا للتانيث مع انه ليس كذلك اذ علامة
التانيث هى الهمزة المنقلبة عن الالف لا الالف والجواب ان الهمزة لما كانت همزة صورة والفا حقيقة قيل علامة التانيث
هو الالف الممدودة اى الالف التى هو سبب المد تنبيها على ما هو الاصل والحقيقة فان قلت الالف اسم الهمزة واما اسم الالف
فلا على ما صرح به الرضى فى بحث الاعراب حيث قال لا اسم للساكنة فانهم لما لم يمكنهم النطق بالالف الساكنة لو صلوا اليها بلام
المتحركة كما توصلوا الى النطق بلام التعريف الساكنة بالالف المتحركة اعنى الهمزة واما الالف فهو اسم للهمزة فكيف يصح قولك الف
حقيقة قلت لا شك فى اطلاق الالف على الساكنة والمتحركة كما اطلقه الرضى ايضا فاما ان يكون ما ذكره بحسب اللغة والاطلاق
بحسب الاستعمال ويكون هذا الاطلاق ايضا بحسب اللغة كما قال الجوهرى الالف نوعان لينة ومتحركة واللينة يسمى الفا والمتحركة يسمى
همزة واما ارادة الهمزة من الممدودة فى عبارة الش قدس سره فبعيد لانه يخالف قوله المقصورة قوله اى كل واحدة منهما دفع
لما يتوهم من ظ لفظ التثنية ان السبب مجموع الالفين قوله مصدر مبنى للمفعول لما نوقش بان العدل بمعنى الصرف والاخراج
وهو صفة للمتكلم فكيف يحمل عليه ما هو صفة الاسم اجاب بان المصدر كما يكون للفاعل يكون للمفعول ايضا كما يشهد به موارد
الاستعمال والوقوع فى كلام الفحول من العلما واستلزام ذلك كون المصدر المضمن ايضا كذلك تم ولم لا يجوز ان يكون الصيغة
لا يناسبه صيغة فعله على ما هو الظ فاندفع ما قيل كون المصدر موضوعا للمعنيين لا بد له من دليل بل يكاد يرده ما ذكره المص رح
فى تعريف الفاعل من قوله على جهة قيامه به حيث اخرج به عن تعريف الفاعل ضُرِبَ زيد مثلا على صيغة المجهول فانه يدل على
ان ضرب زيد تدل على وقوع شئ على زيد لا على قيام شئ بزيد فلو كان للضرب معنيان لكان ضرب زيد دالا على قيام
المبنى للمفعول بزيد كما ان ضرب زيد على صيغة المعروف دال على قيام المبنى للفاعل فلا يكون خارجا بقوله على طريقة قيامه
به ولو سلمنا انه ليس بموضوع له قلنا انه مجاز فيه مجازا مشهور الشهرة كونه لمبناه فيما بين العلما قوله اى كونه مخرجا ان قيل
يصدق على كونه مخرجا كونه خارجا اذ قد يوجد فى ضمن الاخراج الخروج فلا حاجة الى التاويل الذى ذكره بل لا يجوز لان

١٠٢٩٩

الخروج لازم فكيف يأول بالمعدول قلنا ما ذكره ليس تأويلا بل بيان لحاصل المعنى اشعارا بان العدل لابد فيه من اعتبار الاخراج **قوله** يقتضي الاصل والقاعدة الصواب تركه لانه يشعر بان دليل غير منع الصرف يدل على وجود الاصل في العدل التقديري مع انه ليس كذلك كما اشار اليه الشارح قدس الله سره بقوله نفي بعض تلك الامثلة يوجد آه وقوله كون الداعي الى تقديره وفرضه منع الصرف لاغير وقوله ولم يكن فيها دليل على وجوده غير منع الصرف ثم الظاهر من العبارة كما لا يخفى ان القاعدة المقتضية مقدمة على الاخراج فاندفع ما قيل الا ان يقال لا تقتضي ضرورة منع الصرف الى ان يحكم بانه معدول حكم بانه سمي باسم الفاعل من العبارة فهو اسم فاعل من العبارة خرج من صيغته التي هي على مقتضى القاعدة وهي عامر وما ذكره السيد السند في حواشي المتوسط من قوله خروج الاسم عن صيغته التي كان اصلها ان يكون على تلك الصيغة حين وان كان لا يخلو عن شيء **قوله** خرجت المشتقات اذ لا يقال فيها ان الضرب مثلا صيغته ضارب فليس فيه خروج الاسم من صيغته الى صيغة بل اخذ صيغة من صيغة بخلاف العدل حيث يقال فيه ان صيغة المعدول عنه صيغة المعدول لقاعدة تقتضي ذلك فيقال ان ثلث مثلا صيغته ثلثة ثلثة لدليل يقتضيه وكذا الى في جميع امثلة العدل التحقيقي وكما ان ثلث وصف فكذلك لكنه لم يستعمل الا وصفا صرح به السيد السند قدس سره في حواشي المتوسط والاستعمال بلا قرينة دليل الوضع فاندفع ما قيل فيه ان صيغة الاسم انكان بمعنى صورته ترض لو وضعه الاصول هيئة الضرب بهيئة الضارب وانكان بمعنى ما تعرض المادة في وضعه لمعناه فهيئة ثلثة ثلثة ليست بهيئة ثلث لان ما وضع له ثلثة ثلثة نفس العدد وما وضع له ثلث الموصوف به ولو سلم فمعنى صيغة الاسم انما صيغته تقتضي الاصل والقاعدة ان تكون موضوعة لمعناه لا انها موضوعة له **قوله** ان يكون المادة باقية ان اريد بقاء المادة ان يكون شخصها باقية فمثل المقام والمختار مما ابدل فيه حرف من حروف المادة بحرف آخر ليس المادة فيه باقية فهو خارج بقوله ان يكون المادة باقية فنسبة خروجه الى قوله ولا يبعد آه كما وقع من المحشي الاول ليس على ما ينبغي وان اريد بقاء المادة اعم من ان باقية بشخصها او بقيام البدل مقامها فنحو مقام ومختار خارجة بقوله ولا يبعد لا بقوله ان يكون المادة باقية فنسبة خروجه الى قوله ولا يبعد آه كما وقع من المحشي رح الاول ليس على ما ينبغي وان اريد بقاء المادة اعم من ان باقية بشخصها او بقيام البدل مقامها فنحو مقام ومختار خارجة بقوله ولا يبعد لا بقوله ان يكون المادة باقية كما ذهب اليه بعض الافاضل **قوله** وحيث لم يستعمل لواحد منهما علم انه معدول استعمل الشارح حيث للشرطية مع انه لم يجئ للشرط بغير ما الا قليلا ويمكن ان يقال حيث للزمان ظرف لقوله علم **قوله** ولا يبعد ان يعتبر ان قلت يخرج بهذا القيد جميع ما اخرج بالثاني من محذوف الاول والاوسط والآخر وما الحق به كالمدغمات فالاولى اعتباره دون الثاني فلم اعتبره الشارح قدس سره قلنا لانه ظاهر متبادر وهذا القيد ليس بمتبادر ولا ظاهر فالمصار اليه الا لضرورة واظهار الفائدة اخرى وهي ان المادة تكون باقية في المعدولات هذا وقوله وان خرج به عطف على وان المتبادر مجعله داخلا في حيز المتبادر على ما في بعض الحواشي وهم **قوله** فان الظاهر سند للمنع والاصل كيف وان الظاهر وعلى هذا فالاولى الواو دون الفاء **قوله** الى ارتكاب تلك التكلفات فان قلت ما ذكره ظاهر كما يشير اليه قوله ولا يخفى مع التبادر في البعض وحمل الالفاظ مطلقا على الظاهر والمتبادر واجب خصوصا في التعريفات فكيف يكون تكلفا قلنا القول بالظهور والتبادر بلا ثبت عليه تكلف ويحتمل ان يكون المراد من قوله لا يخفى ينبغي ان لا يبقى خفيا بعد التنبيه وانكان خفيا

فی نفسه علة ان البعض المغنی عن احد الاولین بل عن کلیهما لا کان تکلفا لکونه غیر ظ ولا تبادر عد الجمیع تکلفا **قوله** لانهم تنبهوا الشهد ان العدل التحقیقی اعتبر لا یقتضی اعتبار الاخراج من غیر منع الصرف اذ لانم جعلت الامثلة غیر منصرفة للعدل بسبب آخر والشارح قد نفی ذلک وقال العدل التحقیقی ایضا اعتبر لمنع الصرف بعد التتبع فی کلام العرب ووجدان الامثلة التی اعتبر فیها العدل التحقیقی غیر منصرفة مع انه لم یوجد فیها غیر سبب بعد فالمنظر فی التتبع ان کان اولا فی اعراب الکلمة وبنائها فالحق ما ذکره الشارح قدس سره وان کان اولا فی معرفة الاصل وغیره فالحق ما هو المشهور لان الدلائل علی وجود الاصل تدل علی اعتبار الاخراج ایضا کما لا یخفی لمتأمل فیها واما اثبات مجرد کون الدلائل دالة علی اعتبار الاخراج ایضا فلا یسمن ولا یغنی من جوع وکذا ارادة الخروج عما هو القیاس عن الخروج المحقق حیث لا یصلح توجیها للمشهور اذ لا یستلزم کون الحکم بالعدل التحقیقی لغیر المنع علی ما هو المشهور اذ تتبع النحاة اولا فی صرف امثلة التحقیقی وعدم صرفها علی ما ذکره الشارح قدس سره وعلی هذا الدلیل علی وجود الاصل وان دل علی اعتبار الاخراج کما یدل علیه قوله وحیث لم یستعمل لواحد منها علم انه معدول الا انه لا یثبت ما هو المشهور وهو کون الحکم بالتحقیقی لغیر المنع فکانه لا یدل فصح قوله فلا دلیل علیه الا منع الصرف ثم قوله فجعلوه غیر منصرف للاشعار بان جعل ما وراء عمر غیر منصرف لیس متفرعا علی تنبیه العدل بل الامر بالعکس فاندفع ما قیل الاولی ترکه لانه مشترک بینه وبین جمیع الاسباب ولاحض کون الحکم بعلیة العدل للضرورة بالعدل **قوله** موجوده محقق بلا شک الشک عبارة عن تساوی الطرفین فنفیه کما یصدق مع الیقین یصدق مع الظن الذی هو طرف راجح فاندفع ما قیل انت تعلم ان وجدان دلیل غیر منع الصرف علی وجود اصل المعدول عنه لا یستلزم تحقق وجوده بلا شک لجواز کون مقدماته ظنیة **قوله** فی بعضها الا دلیل غیر منع الصرف غیر المغایرة بالذات بقرینة المقابلة فاندفع ما قیل فیه نظر لجواز کون مجموع وجدان عمر غیر منصرف فی کلامهم وعدم السبب فیه غیر العلمیة ووجوب اعتبار سبب آخر فیه وعدم وجدان صلاحیة اعتبار غیر العدل دلیلا علی وجود اصل للمعدول ولا شک ان هذا المجموع غیر منع الصرف فکیف یصح قوله وفی بعضها لا دلیل غیر منع الصرف لان هذا المجموع عین منع الصرف مستتباته لا مقابلة **قوله** اذا ما اعتبار اخراج المعدول عن ذلک الاصل آه فلا یصلح سببا لانقسام العدل الی التحقیقی والتقدیری کاملین فی المشهور لانه مفروض مقدر فاندفع ما قیل اذا اعتبار الاخراج امر محقق لا مقدر فلا یصلح الانقسام ایجاب الاعتبار **قوله** الی رباع ومربع فی الجمیل هذا هو الصحیح ونص علیه البخاری فی الجامع الصحیح فی کتاب التفسیر وقال السید السند قدس سره فی حواشی المتوسط قال المص فی شرحه ولم یقع فیما عداه الی التسعة اولا یقع فیه خلاف اصحها انه لم یثبت وقد نص البخاری فی صحیحه علی ذلک وقال الرضی قد جاء فعال من عشرة فی قول الکمیت والمبرد والکوفیون یقیسون علیها الی التسعة نحو خماس ومخمس وسداس ومسدس مع السماع مفقود بل یستعمل علی وزن فعال من احد الی عشرة مع یاء النسبة نحو خماسی وسباعی وثمانی وتساعی وقال بعض افاضل الکجرات قال الشیخ ابو حیان الصحیح ان البنائین مسموعان من واحد الی عشرة وحکی البنائین ابو عمرو والشیبانی وحکی ابو حاتم وابن السکیت من احاد الی عشار انتهی وقد جاء سداس فی قول العادام سداس مع احاد فما قیل قوله والصواب بجیبها الصواب مجی عشار ومشعر لیس علی ما ینبغی **قوله** لان معناه فی الاصل اشد تاخرا وکل فعل معناه الزیادة فهو افعل التفضیل فآخر اسم التفضیل واحتمال المجاز والمبالغة یدفع بالاصل ویکون التبادر من المعنی الحقیقی وان افعل لیس من صیغ المبالغة والاولی ما ذکره الرضی حیث قال وهو افعل التفضیل بشهادة الصرف نحو آخر آخران آخرون واوا خر واخری اخریان اخریات واخر مثل الافضل الافضلان الافضلون

الافاضل والفضلى والفضليان والفضليات والفضل بمعنى آخر فى الاصل اشد تاخرا وكان فى الاصل معنى نحو جاءنى زيد ورجل آخر رجل اشد تاخرا من زيد فى معنى من المعانى **قوله** ثم نقل الى معنى غير فمعنى رجل آخر رجل غير زيد ولا يستعمل الا فيما هو من جنس المذكور اولا فلا يقال جاءنى زيد وحمار آخر ولا امراة اخرى هذا كلام الرضى وحيث لم يستعمل بواحد منهما علم انه معدول والا لكان شاذا ولكان لاستعمال آخر غير المذكور ولا شك ان كليهما منتف فثبت انه مخرج فدليل وجود الاصل قد دل على اعتبار الاخراج الا ان دلالته لا لم يثبت ما هو المشهور صار كانه ليست بدلالة على ما عرفت فاندفع ما قيل قد كسر بهذا الكلام ما قرر آنفا من ان المعدولية يعلم من عدم انصرافهما ووجود الاصل من الادلة **قوله** وانما لم يذهبا قيل هذا الوجه ضعيف لان عدم فى تقدير الاضافة فى الكلام لان فرضها فى الاصل المعدول عنه وبينهما بون بعيد والتوجه ان جاءنى الرجل والرجل الآخر وجاءنى رجل ورجل آخر لو فرض للتفضيل لم يكن المفضل عليه الا ما ذكر اولا فلا يتصور التفضيل على ما ذكر اولا بالاضافة فدعى المناسبة بين الحال والاصل وحكم بانه معدول عن احدى الصورتين انتهى وقيل يمكن ان يقال ان قاعدتهم فى فرض الاضافة فى الاصل وذلك انهم قالوا ان فى مثل اذا لم ينو المضاف اليه يكون معربا كقول الشاعر فساغ لى الشراب آه مع انه كان اصله الاضافة لان الكلام فى الظروف المقطوعة عن الاضافة وان ما ذكره من الدليل مبنى على ان الاستعمال فى الاصل هكذا وهو فى حيز المنع اذ يجوز ان يتغير الاستعمال الذى كان فى حين التفضيل لان التفضيل قد انمحى بالكلية وصار اللفظ بمعنى غير انتهى اقول مقصود المجيب ان قاعدتهم من بناء الظروف واتيان التنوين فيه او اضافة اخرى انما يكون اذا كان المضاف اليه مقدرا فى نظم الكلام واما اللفظ الذى ليس له مضاف اليه مقدرا فى نظم الكلام كآخر بل الاضافة فى المعدول عنه فلا يجرى القاعدة فيه وما ذكره المجيب اولا لا يثبت الغاء المعترض لانه ان اراد ان التنوين يوتى فيه عوضا عن المضاف اليه وان لم يكن مرادا فهو خلاف الواقع كما يدل عليه كلام الرضى فى بحث الظروف وان اراد معنى آخر فلا بد من تصويره حتى يتكلم عليه وكذا ما ذكره ثانيا لا يفى بالاثبات لان انمحاء معنى التفضيل لا يستلزم تغيير الاستعمال المذكور وانما كان كذلك لو كان الاستعمال مختصا بالمعنى التفضيلى او منافيا للمعنى الثانى وليس الامر كذلك **قوله** لا نها توجب التنوين قال الرضى ولمانع ان يمنع الحصر فيما ذكر من الوجوه بما ذهب اليه الخليل فى ان واخواته من كونها معرفات بتقدير الاضافة مع عريها من تلك الوجوه والاولى ان يقال فى امتناع كون آخر بتقدير الاضافة ان المضاف اليه لا يحذف الا اذا جاز اظهاره ولا يجوز اظهاره ههنا انتهى **قوله** وان كانت اسما قال ابو على والحق ان جمعا اسم لا صفة قال الرضى ويرد عليه انه لو كان اسما لكان اجمع اسما كذلك فجمعه اذن على جمعون شاذ اذ لا يجمع بالواو والنون الا العلم او الوصف كما يجيء فى باب الجمع انتهى وقيل ولك ان تقول انه علم جنس انتهى وفيه بحث اذ الشرط كون الاسم علما لمذكر عاقل لا كونه علما مطلقا **قوله** فاصلها يعنى لما كان جمع بضم الفاء وفتح العين غير قياس فى اجمع جمعا اسما وصفة فاصله اما جمع بضم الفاء وسكون العين او غيره مما هو قياس فيه من جماعى او جمعاوات ولا يخفى ان وضع المعدول غير وضع المعدول عنه فلا ضير فى كون التكسير معدولا عن السلامة فاندفع ما قيل لا يخفى ان القياس فى جمع التكسير الذى هو جمع ليس جمعاوات فلا يحتمل ان يكون معدولا عنها **قوله** والآخر الصفة الاصلية وان صارت بالغلبة فى باب التاكيد اسما فى الرضى قال المصنف وفى اجمع مع العدل الوصف الاصلى وان صار اسما بالغلبة فى التاكيد فهما عنده كاسود وارقم وهذا قريب لكن يبقى الكلام فى ان اجمع فى الاصل

من ابنى الصفات هو امن باب احمر حمراء ام من باب الافضل والفضلى ولا يجوز ان يكون من باب احمر لحمله على اجمعون وجمعه بالنظر الى اصله فعل وبالنظر الى نقله الى الاسما بالغلبة افاعل فافعلون لا يجوز فيه لا قبل الغلبة ولا بعدها واليضا افعل فعلاء لا يجئ فى الاغلب الا فى الالوان والحلى والاولى ان يقال انه فى الاصل افعل التفضيل بشهادة اجمعون وجمع فكان معنى قرأت الكتاب اجمع انه اتم جهاتى قرأتى من كل شئ ثم جعل بمعنى جميعه والمحى عنه معنى التفضيل فعدل عن لوازم افعل التفضيل ويرد على جعل اجمع من باب الافضل ان مؤنثه بعدا وجمعه جمعى كاخرى والجواب انه لما المحى عنه معنى التفضيل جاز ان يبنى لبعض لصاحبه عما هو قياسه ولا بقى فيه معنى الصفة مع ان وزنه افعل صار كاحمر الذى هو على افعل وهو صفة فجاز جمعا كحمر او اذا جاز لك ان تقول حسنا وخشنا وعليا مع ان مذكرها حسن وخشن وعال لكونها صفات فكيف اذا انضم الى الصفة وزن افعل انتهى **قوله** ولما بقى فيه معنى الصفة اذ لا يخرج الوصف العام بالغلبة عن معنى الوصفية وكيف يخرج ومعنى الغلبة تخصيص اللفظ ببعض ما وضع له فلا يخرج عن مطلق الوصف بل انما يخرج عن الوصف العام اى لا يطلق على كل ما وضع له بل يخرج الوصف لفظا عن كونه وصفا اى لا يتبع الموصوف لكن المقصر فى باب ما لا ينصرف الوصف من حيث المعنى لا من حيث اللفظ هذا ما ذكره الرضى وليس المراد انه بقى وصفا عاما بقرينة قوله وهذا قريب لكن بقى وقوله ثم جعل بمعنى جميعه والمحى عنه ولما المحى عنه اذ الالمحى لسبب الغلبة فلا يتصور فى المتفرع عليه كونه بطريق العموم فظهر ان اجمع كاحمر لفظا ومعنى فاندفع ما قيل وفيه بحث لانه قد صار اسما صح به المص فلا يكون فى حكم احمر معنى ثم قوله والآخر الصفة الاصلية اختيار من الشرح لما هو المختار عند المص فاندفع ما قيل كلام الشارح لا يخلو عن ضعف اذ مع احتمال كونه اسما حقيقة لا يكون فيه السبب الصفة الاصلية **قوله** وعلى ما ذكرنا فى دليل وجود الاصل فى اخر وجمع من قوله وحيث لم يستعمل لواحد منها علم انه معدول وقوله فاذا اعتبر اخرا آه لا يرد على الدليل نقض اورده الفاضل الهندى بالجموع الشاذة وقوله والالفاظ الشاذة دفع لنقض ما اورده الفاضل الهندى على التعريف وعلى هذا فلا تكرار كما قيل فاندفع ما قيل الاولى ان يذكر هذا الكلام قبل تقسيم العدل الى التحقيقى والتقديرى ذيل التحقيق الذى ذكره بقوله واعلم انا نعلم **قوله** فلا تستبعد فى هذه الجمعية جواب لو لكن المتعارف فى الجواب هو الماضى مثبتا كان او منفيا مع اللام او بدونه ولا يجئ جوابها جملة اسمية والزمخشرى يجوزه وقوع الاسمية جوابها كقوله تعالى ولو انهم آمنوا واتقوا لمثوبة من عند الله خير وعند غيره جواب لو محذوف والاسمية جواب القسم صرح به الرضى وبالجملة وقوع الاسمية بالفاء جوابا لما ولو غير معلوم ولعل الشارح قد سهى واطلع على ذلك **قوله** لا وجدناهما غير منصرفين لأن قوله اعتبر فيهما العدل والا فالقياس صرفهما وعدم اعتبار العدل وذلك لان فعل الذى هو علم ان جمع شرطين ثبوت فاعل وعدم فعل قبل العلمية فهو غير منصرف تحقيقا لثبوت فاعل وعدم فعل قبل العلمية فحكمنا بكونه معدولا عن فاعل جنسا وقطعنا بعدم نقله عن فعل الجنسى فقلنا هو علم مرتجل غير منقول عن شئ وهو معدول وانما حملناه على كونه معدولا ولم يجوز ان يكون مرتجلا غير معدول لكثرة كون فعل الجامع للشرطين غير منصرف واضطرارنا الى تقدير العدل فكل فعل علم جامع للشرطين يحتمل كونه فى كلامهم منصرفا او غير منصرف فعلينا ان نقدر العدل فيه ونمنعه عن الصرف الحاقا للمشكوك فيه بالاغلب الا اذا وجد ان جمع الشرطين لكنه سمع فى كلامهم منصرفا فلا تقدير العدل فيه وان اختل احد الشرطين وذلك بان لا يجئ له فاعل قبل العلمية واما فعل فهو منصرف لو جاء فى ذلك فى كلامهم ولا يعرف له مثال وكذا ان جاء له فاعل

قبل العلمية مع ثبوت مثل ايضه قبلها كحلم وخشع عليين لجواز نقله عن فعل جنسا وان لا يكون معدولا عن فاعل ولا سيما ان النقل في الاعلام اكثر واغلب من العدل وان اختل الشرطان فلا كلام في كونه منصرفا ولو اتفق مجيئه عمر وزفر كما جا لها فاعل قبل العلمية جا فعل ايضا نحو عمر جمع عمرة وزفر السيد هذا ما ذكره الرضي والمراد من كون المعدول عنه مفروضا غير ثابت في العدل التقديري انه لا يدل دليل غير منع الصرف على ذلك الوصف وان كان ثابتا في نفسه من غير ملاحظة الوصف المذكور فالدال على الوصف فيه منع الصرف لا غير فثبوت فاعل في نفسه من غير ملاحظة له لا ينافي ما ذكره الشارح من ان المعدول عنه في العدل التقديري غير ثابت فاندفع ما قيل ان قلت الشرط الاول ينافي ما قاله من ان المعدول عنه في العدل التقديري غير ثابت نعم لو كان ثبوت فاعل في نفسه مستلزما لكونه معدولا عنه لفظا آخر لكان منافيا وليس فليس **قوله** من غير ذوات الرا العدل التقديري انكان عبارة عما قدر لمنع الصرف او البنا والحمل على الاخوات على ما ذكره الفاضل الهندي فالمناسب عدم التقييد به ليكون ذوات الرا اشارة الى الثاني وغير ذوات الرا الى الثالث عند بني تميم وانكان عبارة عما يقدر لمنع الصرف فقط كما ذكره الشارح وكان الغرض من ذكر باب قطام الاشارة الى ان تقدير العدل في غير المنصرف قد يكون للحمل على الاخوات فالمناسب التقييد به لكن ما نقل عن المص من ضرب الخط عليه وحذفه على ما قال صاحب المتوسط انا وجدت نسخة لهذا الكتاب مقروة على المص ولم يكن فيها لفظة قطام ومسألت عن سببها عنها فقال حذفها المص عند قرأة بعض المشتغلين عليه لعدم مطابقتها المقصود ينافي التوجيهين على تقدير صحته **قوله** مثل حضار قال السيد السند قدس سره في حواشي المتوسط اسم كوكب لتشبه سهيلا وكانه مونث سماعي لينسدرج في اعلام الاعيان المونثة وفي المفصل حضار لاحد المحلقين وطمار للمكان المرتفع وفي بعض النسخ ديار علم لبقعة مخصوصة **قوله** فانهما مبنية وفي بعض النسخ فانهما مبنيتان والوجه الاول ليكون موافقا لقوله بعيد هذا فاعتبر فيهما فانا اعتبر فيهما اعتبر فيما عداها يعني ان ذوات الرا مبنية في لغة اكثر بني تميم ونصحائهم ووجه تخصيص البنا بذوات الرا مع ان تقدير الاعراب والبنا مستقيم في جميع الاعلام الشخصية المونثة قصد الامالة المستحسنة الموجبة للخفة المستدعية لثقل الرا لكونه مكررا ونحو طلبا لة كسرة والرا اي لا يحصل الا بالبنا **قوله** وليس فيهما شئ من الاسباب الموجبة للبنا المبنية في اول المبنيات **قوله** الا سببان العلمية والتانيث مثل قوله نعم لا يذوقون فيها الموت الا الموتة الاولى والمقصود منه نفي سبب موجب للبنا عنهما بالكلية اذ نفي ذلك على الاطلاق واثبت امرا لا يتصور كونه موجبا للبنا اشعارا بانه ليس فيهما فاندفع ما قيل لو اريد انه ليس فيهما شئ الا السببان موجبا للمنع وان اريد انه ليس فيهما موجب بنا الا السببان فيه انهما ليسا موجبي بنا **قوله** فاعتبر فيها العدل تحصيل سبب البنا اي لتحصيل احد جزئي سبب البنا واطلق السبب على الجز الاخير اذ لو اكتفي بالوزن لوجب بناء كلام وسلام **قوله** كون الاسم دالا على ذات مبهمة منه خرج اسم المكان والزمان واخواته فانه يدل على تعيين الذات باعتبار ما فان قولك مقام معناه مكان فيه القيام لا شئ او ذات ما فيه القيام بخلاف الصفة فان معنى قائم شئ ما او ذات ما له القيام فان قيل لم يقيد بغاية الابهام كما قيد في ما دل على ذات مبهمة غاية الابهام باعتبار معنى معين اذ لو لم يقيد فيه لم يخرج اسم الزمان والمكان والآلة عن التعريف بخلاف تعريفه فانها تخرج بقوله مع بعض صفاتها فان هذه الامور وان دلت على ذات وبعض الصفة لكن لم تدل على بعض صفة تلك الذات ليس على ما ينبغي كيف وقال السيد السند قدس سره تعريف الصفة بما دل على ذات باعتبار معنى هو المقصود غير منتقض باسم المكان

كما زعم البعض لان مرادهم بالذات في تعريف الصفة كما هو المتبادر منه ذات ما اي مبهمة لا تعين لها اصلا ولو قد صرحوا بذلك فقالوا
الصفة ما دل على ذات مبهمة باعتبار معنى معين ولا يندرج اسم المكان في التعريف لدلالته على ذات متعينة باعتبار ما هذا
كلامه وكذا ما قيل خرج بقيد الابهام ما دل على ذات معينة وبقيد مع بعض صفاتها خرج اسماء الزمان والمكان اذ المضرب
مثلا مكان فيه الضرب لا مكان للضرب ليس بشيء وبالجملة الذات في الصفات مبهمة لا تعين فيها لا شخصا ولا نوعا وفي
اسم المكان لها تعين نوعي فكيف يتصور عدم خروجه عنه مع قيد الابهام وكيف يسند خروجه الى بعض صفاتها وهل هذا الا اخراج
المخرج فان قلت كل من القيدين مخرج لاسم المكان واخواته فقط فيكفي احدهما فما فائدة ذكر الآخر قلنا المقصر في التعريفات
شرح الماهيات والاحتراز تابع فلا باس بان يقع في التعريف ما يحصل به الاحتراز عن جميع المحترزات والاولى ان يكون ذكر
القيد في الآخر وما نحن فيه كذلك على ان في الثاني فائدة اخرى ولا يشكل بالفياض لانه مشتق من الفيض وهو انصباب عن امتلاء
صرح به القاضي في تفسير قوله تعالى تفيض من الدمع وهو اعم من ان يكون فاعله ماء او غيره فمعناه شيء ماله الانصباب يؤيده ما ذكره
القاضي في قوله تعالى ان افيضوا اي صبوا من الماء او مما رزقكم الله من سائر الاشربة ليلائم الافاضة لانه لا يشكل بها اذا كان
مشتقا من فاض الماء فيضا وفيضوضة اذا كثر حتى سال من جانب الوادي قلنا لا نعلم منه الاختصاص بالماء فمعناه شيء ماله السيلان
بطريق الكثرة ولو سلم فمعناه شيء ماله الكثرة والكان ذلك الشيء في الواقع ماء لا غير لاختصاص الكثرة به وبالجملة ليس الماء داخلا في مفهوم
الفيض ولا بالتصغير لان المقصود تعريف وصف يكون سببا بالاتفاق ووصف التصغير ليس كذلك هذا وخرج عن التعريف ايضا نحو
آلة وكتاب وغير ذلك من الاسماء لانه اعتبر في مفهومها مع خصوصية المعنى خصوصية الذات لا ذات مبهمة ولو سلم فخرج بقوله مأخوذة
مع بعض صفاتها لان ما بعد كلمة مع يكون متبوعا وما قبلها تابعا فيكون ملاحظة الوصف في الاوصاف اصلا ومتبوعا وملاحظة
الذات تبعا ولذا يقع صفة ولا يقع موصوفا وفي تلك الاسماء ملاحظة الذات متبوع ولذا يقع موصوفا ولا يقع صفة قال السيد السند
قدس سره في شرح المفتاح والمعيار في هذه الاسماء التي دخلت في مفهوماتها المعاني عن الصفات ان توصف ولا يوصف بها على
عكس الصفات فيه مثلا آلة واحد قديم ولا يقال شيء آلة وبه لكتاب كريم ولا يقال شيء كتاب فظهر ان ما قيل ولا شك ان تعريف الصفة
يصدق على الآلة فلا يصح فالاولى ان يقال ان الوصف كون الاسم دالا على ذات باعتبار معنى هو المقصود كما هو المشهور ليس على ما ينبغي
واعلم ان المراد من الصفة المعنى المصدري القائم بالغير سواء صدر عنه او لا ملاحظة الذات معه عبارة عن تعلق ذلك المعنى بتلك الذات
تعلق القيام او تعلق الوقوع فالذات والغير الذي قام به المعنى متحدان في الفاعل ومتغايران في المفعول فظهر ان ما قيل المراد بالصفة
الامر القائم بالغير ويشكل بنحو مضروب لان المصدر ليس قائما بالذات المفهومة منها بل واقعا على الذات تقول **قوله** لذات ما اخذت
مع بعض صفاتها التي هي الحمرة قيل والذكورة ايضا وفيه انه ان اراد ان الصفة المذكورة مما يدل عليه اللفظ وان لم يكن له دخل
في كون الاسم وصفا قلنا ليس الكلام في اي صفة كانت بل في صفة هي سبب لكون الاسم وصفا وان اراد انه يجعل الاسم
وصفا فهو في حيز المنع وايضا المعنى بالصفة صفة يكون ملاحظة الذات تبعا لملاحظتها على ما يدل عليه قوله اخذت مع بعض صفاتها
والذكورة بالقياس الى الذات ليست كذلك **قوله** علم ان معناه اي معنى اربع المذكورة في المثال المذكور وعلى هذا فالاولى ان
يتم موصوفة بالرابطة بدون قوله مررت بنسوة كما لا يخفى **قوله** موصوفة الاولى كما قيل متصفة بمعنى نسوة تحت لسن الاتصاف



بالاربعية لان الوصف العارض له في هذا المثال الاتصاف لا الوصف المدلول عليه لقوله موصوفة اذ النسوة متصفة في نفس الامر
بالاربعية لانه وصفهن احد بها مع ان فيها ايهام خلاف المقصود وهو ان المتكلم وصفهن بالاربعية اي بكونهن اربعا واشتهار اطلاق
الموصوف على من قام به المعنى يقتضي من شانه ان يوصف سواء وصفه احد اولا لا يدفع الاولوية بل الصواب الخ وكذا كون السبب
هو الوصف والثابت هو الوصف العارضي لا يدفعهما على ما قيل فتدبر **قوله** ومعنى الغلبة اي غلبة الاسمية اختصاصه ببعض افراده
اذا كان معنى غلبة الاسمية عند النحاة ما ذكر كان بقاء معنى الوصفية في الاوصاف الغالبة من ضروريات هذا المعنى كما قال الرضي
ولا يخرج الاوصاف بالغلبة عن معنى الوصفية وكيف يخرج عن الوصف ومعنى الغلبة تخصيص اللفظ ببعض ما وضع له فلا يخرج عن
مطلق الوصف بل انما يخرج عن الوصف العام فلا يتصور القول بان غلبة الاسمية مشروطة ببقاء المعنى الوصفي عند بعض دون آخر
ولا بان ظ كلام المص يقتضي عدم الاشتراط لعدم تقييد الحية والقيد بالصفة بل يجب ان ياول انظ كما اشار اليه الشارح قدس سره العزيز
بقوله الاول للحية السوداء او بقاء معنى الغلبة عنده ما ذكر هذا ومعنى الغلبة مطلقا ان يكون اللفظ في اصل الوضع عاما في اشياء ثم
يصير بكثرة الاستعمال في احدها مشتهرا بحيث لا يحتاج لذلك الشيء الى قرينة بخلاف سائر ما كان واقعا عليه كابن عباس فانه كان
عاما في كل واحد من بني العباس ثم صار مشتهرا في عبد الله فلا يحتاج له الى قرينة بخلاف سائر اخواته وكذا النجم في الثريا والبيت في الكعبة
قوله في الفهم عنه الى قرينة من الموصوف او غيره بخلاف سائر السود فانه لا بد لكل واحد منها اذا قصد به من قرينة اما الموصوف نحو حية
سوداء او غيره نحو هذا اسود من الرجال **قوله** فلذلك المذكور اشار الى ان المشار اليه مثنى فالحق في اسم الاشارة التثنية لكن
اتي بالمفرد بتاويل المذكور قال الرضي ربما يشار بالواحد الى الاثنين كقوله تعالى عوان بين ذلك والى الجمع كقوله تعالى كل ذلك كان سيئه
بتاويل المثنى والمجموع بالمذكور **قوله** اي في ذا لعدم تقدير المعمول امام السيوطي فاصل لقوله صرف اذ قرئت بنسوة اربع لا يصلح له الا بتجوز اشار اليه الفاضل المحشي
بقوله نسب الصرف الى الكل لانه صفة جزئه وكان المعترض عليه بانه غفل عن انه جعل المنسوب الى الكل للكل لا كل واحد منهما فصرف
اليه ما هو بريء منه من هذا وباطل اصالة الوصف وعدم مضرة الغلبة **قال** والتنكير قال الرضي لعضهم لم يعتبر الصفة الغالبة نحو
ونحوه من الغالبات فيصرف وذلك لنقصانها عن سائر الصفات لفظا لعدم جريها على الموصوف والكانت هي الصفة باقية فيها
قوله الاول للحية السوداء اللحية مطلقا كما يشعر به عبارة المتن وكيف ومعنى الغلبة عن المص ما ذكره الشارح قدس سره فما يتعقه وهذا يشير
اليه ظ كلامه بل النظ معروف عنه تعيين للغابة تحقيقا لها فلا ندفع ما قيل ظ كلام المص يدل ان الوصفية زالت في الافاعي حيث صار
اسما للحية فقط او القيد فقط ومع ذلك يعتبر الوصف الذي زال عنها بالكلية ولذلك استدل لمنع الصرف في هذه الا على صحة مذهب
سيبويه انه لا يكفي ثم جعل عدم استعمال المتكلم اجدل وافعى واخيل في معنى الوصفية سببا للصرف ويجزم معللا ان منع الصرف فيها
اذ يجوز ان يكون ذلك مثل اسود وارقم على ان سبب الصرف عند المص عدم تحقق كونها اوصافا في اصل الوضع بل توهم انها موضوعة
للصفة لما زاد انها الحية الخبيثة الشديدة من قولهم فوعة السم اي شدته وكذا توهم في الاجدل الذي هو الصقر انه موضوع في الاصل
للوصف اي طائر ذو جدل وهو الاحكام وكذا توهم في الاخيل ان معناه الاصلي طائر ذو خيلان ومع ثبت ما توهموه حقيقا على ما
ذكره الرضي لا عدم استعمال المتكلم في معنى الوصفية **قوله** اللفظي الحاصل بالتاء قدر المتعلق معرفا وان كان المشهور تقدير الفعل او نكرة رعاية
لجزالة المعنى اذ لا يحسن جعله حالا بناء على جواز انتصابها من المبتدأ او على تاويل لان المقصود بيان شرط التانيث بالتاء لا حال كونه بالتاء

وانكان الآل واحدا فجزالة المعنى تقتضى الصفتية والصفتية تقتضى تقدير المعرف فتقدير المعرف ليس مما لا دليل عليه ولا يلزم حذف
الموصول مع بعض الصلة لان اسم الفاعل للاستمرار لا للحدوث ولو سلم فذلك بناء على ما مر يعنى ان فى جعله ظرفا مستقرا
متعلقا بالتانيث على انه مصدر ليوافق السباق اى جزالة المعنى واعمال المصدر المعرف باللام قليل فى غير الظرف واما فى الظرف
فكثير اذ هو مما يكفيه رائحة من الفعل فلو لم يذكر اللفظى لاحتمل ما ذكره التوجيهين **قوله** لان الاعلام اى الاعلام العجمية واما
الاجنبية فربما تصرف العرب فيها بالنقصان لورودها على غير اوزان كلمهم الحقيقية وتركيب حروفها المتناسب مع عدم مبالاتهم بما يعبر
من اوضاعهم ولذلك قالوا اعجمى فالعب به ما شئت فقالوا فى جبرئيل وميكائيل وارسطاطاليس جبرال وميكال وارسطو **قوله**
محفوظا عن التصرف اى بالنقصان فنا عايشه ض كراجعفر صارت لازمة لا يحذف الا فى الترخيم واما بالزيادة فان كان الحرف
الزائد لا تفيد معنى كالف التانيث فى نحو بشرى وتاء التانيث فى نحو غرفة والف الالحاق فى نحو معزى لم تجز زيادته لان مثل ذلك
لا يكون الا حال الوضع وكلامنا فيما اذا دخل العلم بعد وضعه اذ المستعمل بعد وضعه العلمى وكذا الحكم ان لم يفد الزيادة الا ما افاده العلم
كتاء الوحدة ولام التعريف من غير اشتراك العلم وان افادت الزيادة معنى آخر فان لم يبق لفظ العلم بذلك المعنى على ما وضع له او لا يجوز
لزوال الوضع العلمى فلا يزيد عليه التاء المفيدة لمعنى التانيث وان بقى لفظ العلم مع تلك الزيادة واقعا على ما كان موضوعا جازت
مطلقا ان لم تخرج بها عن التعيين كياء النسبة وياء التصغير وتنوين التمكن نحو هاشمى وطليحة وان خرج بها عن التعيين جازت بشرط جبران التعيين
بعلامة كما فى الزيدان والزيدون **قوله** لعدم الامكان واما اذا دعت الى التصرف بالنقصان ضرورة كالتخفيف الداعى الى الترخيم
فيتصرف فيها **قوله** اى كالتانيث اللفظى الا ان اشتراط اللفظى بالتصيير التا لانه لتحصيل سبب آخر بخلاف المعنوى فانه لتحصيل سبب آخر فقط اذ لا
يتصور العوض مع التقدير **قوله** لان يعارض ثقل احد السببين خفة تاثيره كذا فى بعض الحواشى الهندية منع الجر والتنوين عن غير المنصرف انما
منشابهته من حيث ان فيه فرعيتين كما ان له فرعيتين بالنسبة الى الاسم على ما ذكره الشيخ قدس سره سابقا وهو الظاهر من كلام النحاة فعلى
تقدير قوله فيما سياتى لئلا يعارض الخفة احد السببين قول صاحب المفصل لمقاومة السكون احد السببين فوجود مثل السببين لا يدخل له فى منع الصرف
حتى يعارضه الخفة بل وجوده وعدمه سيان بالقياس الى المنع ومعارضة الخفة على هذا ان الفرعيتين ان حصل بهما المشابهة لان
سكون الوسط يثبت عدم المشابهة حيث لا يوجد فعل ماض ثلاثى ساكن الوسط وضعا فما انتفا المشابهة به من فعل خاص لا مطلقا فيعارض
احد السببين لا كليهما وانكان من حيث ان فى اعتبار كل سبب فرعية لا تخفاء بالنسبة الى اسم البسيط فذلك شبه الفعل لتحصيل لدلالته
على الحدث والزمان والنسبة فيتحقق كل من السببين له دخل فى منع الصرف ومعارضة الخفة له ظاهرة **قوله** ويجوز عدم صرفه نظرا الى وجود
السببين فيه وقد عرفت ان المعتبر ليس مطلق السببين بل السببان المستجمعان للشرائط على ما ذكره الشيخ ومن الشرائط عدم وجدان
العارض وقد وجد المعارض فيه وبالجملة الاطلاق والتقييد لا يخلو عن مناقشة واما الثلاثى الساكن الاوسط المنقول عن المذكر
كزيد علم امرأة فالخليل وسيبويه وابو عمرو يمنعونه الصرف حتما كما وجه لفظه ام التانيث بالطريان والبه زيد وموسى والجرمى يجعلونه
مثل هند فى جواز الامرين ويرجحون صرفه على صرف هند نظرا الى اصله **قوله** واما سقر فجميع النحويين على منع صرفه للتاء المقدرة وقيام
تحرك الاوسط مقام الحرف الرابع القائم مقام التاء والدليل على قيام حركة الوسط مقام الحرف الرابع انك تقول فى حبلى حبلى وحبلوى
ولا تقول فى جمزى الا جمزى كما لا تقول فى جمادى الا جمادى وخالفهم ابن الانبارى فجعل سقر كهند فى جواز الامرين نظرا الى ضعف

السا وسعد التا **قوله** بالمونث المعنوی المراد منه ما کان التا فیه مقدرا لا المونث الحقیقی صرح به الرضی وهو بهذا المعنی اذا سمی مذکر
لا یحتاج الی شرط آخر غیر ما ذکره المصنف فان نحو نسا و رجال تانیثه لیس بتقدیر التا ثابتا و لهذا یجاعة ینصرفه اذا سمی به مذکر لا یعتبر المعنی
یحتاج الی شرط آخر وکذا نحو حائض لیس التا فیه مقدرا اذ لو کان کک لکان غیر منصرف مع کونه علما لمذکر کعقرب ولیس کک
لکنت تقول فی تصغیره تصغیر الترخیم حییضة کما تقول فی سماء سمیة ولیس کک لانک تقول فیه حییض فصرفه بعد التسمیة للمذکر لا یعتبر
وصرف نحو رباب اسم امرأة اذا سمی به مذکر لیس لعدم مذکرا محضا وعدم اعتبار کونه مونثا لا ان قبل التسمیة بالمونث کان مذکرا
بمعنی الغیم وبعد التسمیة به ایضا صار مذکرا فاعتبار له کما انه لا اعتبار للطر المتخلل بین الدمین بل هو دم محض وکذا وجه صرف المونث
السماعی الذی غلب استعماله مذکرا بعد التسمیة المذکر به لیس الا کمل المغلوب کالعدم وجعل الغالب هو الاصل واللفظ مذکرا محضا اما
غلب استعماله مونثا فانه وجه ترک الصرف اذا سمی به المذکر وجاز الصرف ایضا وما یتساوی استعماله مذکرا ومونثا اذا سمی به المذکر جاز
فیه الصرف والترک والعجب من الرضی انه کیف قال وجه شروط لمنع صرف المونث اذا سمی به مذکر ترکها المصنف بعد ما فسر المونث المعنوی
بما نقلنا عنه وقال ایضا فان سمی به ای بالمونث المقدر تاؤه الذی عبر عنه بالمعنوی واما ما قیل ان المراد ان شرطه من بین الثلثة المذکورة
الزیادة علی الثلثة ولا ینفع الشرطان الآخران ففیه انه لا یصلح جوابا عن الترک کما لا یخفی نعم یصلح جوابا عن شبهة القصر والقائل قصد
الجواب عن الاول وایضا فیه اعتراف بان نحو نسا و رجال و حائض و طالق من المونث المعنوی ولیس الامر کک کما عرفت ان التحریر
اخرجناه عنه **قوله** لان الحرف الرابع یعنی مثلا اذ الخامس ایضا قائم مقام التا لا بد ینبغی ذلک من دلیل قال الرضی وما یسد مسد الحرف
الاخیر فی الزائد علی الثلثة لان موضع التا فی کلامهم فوق الثلثة فهو الحرف الاخیر یعم الرابع والخامس وفی السهیل اعتبر الزائد علی الثلثة
وهو ایضا عام وبالجملة اقول بان جعل الحرف الرابع قائما مقام التا ضابطة القوم لیس علی الاطلاق ثم اقول بان تخصیص الحرف الرابع
بالقیام مبنی علی حروف میزان التصغیر فان ما هو بمنزلة الحرف الاصلی فی میزان التصغیر اربعة لا یزید فیه ولا یقابل اللام الثانی فی تصغیر
حرف الرابع الا بری ان فی جحمرش الرابع فیه قائم مقام حرف التانیث ولا یمکن اعتبار الحرف الخامس لذلک لان تصغیر جحیمر وفی مصباح
علما مونث ولکان النائب الحا وهو حرف خامس الا انهم جعلوا احرف الرابع لانه فی مقابلة رابع حرو فالمیزان فان تصغیره علی فعیلل
تصبیبح فالیا ان بمنزلة الزائدة لانها لیست متقابلة الفا والعین واللام فلم یعتد بها وجعلوا الحا صبیح حرفا رابعا مع کونه لسقا محضا
لا یدعوا الیه ضرورة لا تخ من ان غذ حقه اما اولا فلان قوله لان تصغیره جحیمر قلنا هذا احد الوجوه الثلاثة المذکورة فی تصغیر الخماسی والثانی
ان یحذف ما اشبه الزائد ای ما کان من الحروف الزوائد فی الجنس او فی الشبه فیقال فی تصغیر جحمرش و فرزدق جحیرش و فریزق بحذف المیم
لا شبه من الزوائد والدال لشبهها بما هو منها وهو التا والثالث ان یبقی حروفها فتقول سفیرجل بکسر الجیم ففی الصورتین الخامس قائم مقام
التا واما ثانیا فلان المراد من فعیعل وفعیعیل صورة الحروف والحرکات ولا یراد اعتبار الحروف الاصول ولذلک دخل بکیرم فی فعیعیل
فعدم اعتداد الیائین لا انهما لیسا فی مقابلة الفا والعین واللام لیس علی ما ینبغی مع انه یلزم منه فساد وهو ان الالف الزائد فی
مصباح کان معتدا حیث صار به الحا خامسا فلا معنی لعدم اعتداد الیا المنقلب منها فی المصغر **قوله** ای یکون هذا النوع
بنصب النوع لانه صفة لاسم الاشارة الواقع خبر الیکون والمراد من هذا النوع التعریف العلمی ولا شک انه نوع بالقیاس
الی مطلق التعریف فاول الشیخ قدس سره کونه علما بهذا النوع و فعال الکرای الکون وعدم استقامة حمل کونه علما علی التعمیر مستکن

في قوله يكون الراجع الى التعريف رداً على من زعم انه لا يجوز حمل اليا على المصدرية لما ذكر فان قلت لم لم يقل المعرفة شرطها

علمية لئلا يحتاج الى التاويل قلنا ليجوز حمل اليا على النسبة ايضاً وقيل ليس هذا اللام بدلاً عن المضاف اليه كما في قوله

التانيث بالتا شرط العلمية قلنا الابدال عن المضاف اليه ليس منحصراً في اللام بل التنوين ايضاً تبدل عن المضاف اليه اذا كان

المضاف امراً نسبياً وههنا كذلك وقد قال به هذا القائل ايضاً في قوله من تسع قوله وانما جعلت شرطاً لئلا يتصرف اذ العلمية تنافي

اللام والاضافة فاذا امتنعا معاً جاز ان يمنع ما يعاقبهما ايضاً اعني التنوين رعاية للعجمة حين امكنت فيتبع الكسر التنوين حتى لم

يبق ويبقى الاسم بعد ذلك قابلاً لسائر تصرفات كلامهم واما بدونها فيقبل اللام والاضافة اذ لا مانع فيقبل التنوين ايضاً مع

الجر مع سائر التصرفات فيصير كالكلمة العربية قوله لئلا يعارض الخفة احد السببين اذ الاعجمي المجرد كونه ثلاثياً ساكناً وسطه يشابه

كلام العرب ويصير كانه خارج عن وضع كلام العجم لان اكثر كلامهم على طول ولا يراعون الاوزان الحقيقية بخلاف كلام العرب

فانه مع ما قيل فيه بحث اذ الكلام في الالفاظ العجمية وهي ثقيلة على لسان العرب غاية الخفة حتى يزاحم احد السببين قال

تحرك الاوسط او زيادة على الثلثة واعلم ان الزيادة على الثلثة معتبر عند الكل واما التحرك فلا اعتبار له عند سيبويه واكثر النحاة

فنحو لك عندهم منصرف وجوباً كنوح قال الرضي وهو اولى وذلك ان تحرك الاوسط في المؤنث انما اثر لقيامه مقام الساد مسد

علامة التانيث واما العجمة فلا علامة لها حتى يسد مسدها شيء بل الاعجمي المجرد كونه ثلاثياً سكن وسطه او تحرك يشابه كلام العرب

والزمخشري تجاوز عما ذهب اليه المص ايضاً بان جعل الاعجمي اذا كان ثلاثياً ساكن الاوسط جائزاً صرفه وترك صرفه مع ترجيح

الصرف فقد جوز تاثير العجمة مع سكون الاوسط ايضاً فكيف لا يؤثر مع تحركه وليس لشيء لانه لا يسمع نحو لوط غير منصرف في شيء من

الكلام والقياس المذكور ايضاً يمنعه وعلى هذا قدم قوله تحرك الاوسط مع ان المناسب تقديم الزيادة اهتماماً بكونه شرطاً للمنع لمكان

الاختلاف ولهذا ايضاً قدم ما هو متفرع عليه على ما هو متفرع على الزيادة قوله اختيار المص وعند غيره نوح كهند كذا في حواشي

الهندية وقال بعض الشارحين لما قوله وعند غيره نوح كهند ليس على ما ينبغي لان نوحاً متحتم الصرف عند سيبويه واكثر النحاة وانما حكم

نوح كحكم هند عند الزمخشري هذا كلامه اقول قال الزمخشري في المفصل وما فيه سببان من الثلاثي الساكن الحشو كنوح ولوط

منصرف في اللغة الفصيحة التي عليها التنزيل لمقاومة السكون احد السببين وقوم يجرونه على القياس فلا يصرفونه انتهى وهو بظاهره

يشعر بان القائل بجواز الامرين في نوح قوم من النحويين وهو قد نقل قولهم واشار الى تزييفه بقوله في اللغة الفصيحة التي عليها

التنزيل وبقوله وقوم اشعاراً بان القائلين به مجهولون فظهر ان قوله وانما حكم نوح على سبيل الحصر ليس على ما ينبغي وان الاعتراض

على الحواشي ساقط وان المسئلة خلافية على ما يشير اليه كلام الشرح فما في بعض الحواشي لا يخفى ان منع صرف نوح سهو من

صاحب المفصل فالاولى لان غرضه التنبيه على ما اجمع عليه النحاة وسمى فيه البعض ليس على ما ينبغي الا ان يقال ان نسبة منع صرف

نوح الى قوم على ما وقع في المفصل سهو وان لم يذهب اليه احد الا ان دعوى ان تتبع المعترض تام وتتبع العلامة قاصر وهو

دون القتاد قوله لوجود الشرط الثاني اعلم ان الشرط الاول صار كانه داخل في المشروط اذ لا يبقى بدونه عجمة بل يصير كانه عربي

سواء كان متحرك الاوسط او زائداً على الثلثة بخلاف الشرط الثاني اذ بدونه يبقى عجمة ولكن لا يكون سبباً ووجود الشرط من حيث

هو لا يكون مراداً في نفسه بل بواسطة المشروط فوجود الشرط الثاني كناية عن وجوده مع المشروط فالمنع في الحقيقة متفرع

علی الشرطین فاندفع ما قیل ہذا الکلام یدل علی ان وجود الشرط الثانی یستلزم امتناع شتر و ابراہیم و ہو غیر صحیح لان علم
الانصراف متفرع علی تحقق مجموع الشرطین العلیۃ واحد من الزیادۃ و تحرک الاوسط **قوله** من انصراف نحو نوح مما انتفی
فیہ الشرط الثانی بالکلیۃ و کان یری فی الظاہر انہ غیر منصرف و کان فی الحقیقۃ الحکم بمنعہ و ہما معًا بخلاف لجام فانہ لیس بہذہ
الشاہبۃ فلا یحتاج الی ذکرہ بخلاف شتر فانہ و ان کان الحق عند المص ایضا الحکم بمنعہ لکن الحکم بصرفہ کما ذہب الیہ سیبویہ و اکثر النحاۃ
لیس ہما معًا حتی ینبہ علیہ او لا بل الحق الصرف بالنظر الی الدلیل و امین المراد ان التخصیص للتنبیہ المذکور فقط فظہر ان قولہ
و لہذا قدم الصرف لاغبار علیہ فاندفع ما اورد علیہ و احد ابعہ و احد من انہ غیر تام لان سیبویہ و اکثر النحاۃ ذہبوا الی انصراف
شتر و الحق عند المص عدم انصرافہ **قوله** و ہی الصیغۃ التی کان او لہا ای قولہ او سطہا ساکن ہکذا فی الحواشی الہندیۃ و قال بعض
الشارحین لما و فیہ بحث حیث لیصنع قولہ بغیر اصلی ہذا التفسیر لان ما یکون الیا فیہ نحو فرازنۃ بعد الفہ ثلثۃ او سطہا متحرک فیخرج
بتقیید صیغۃ منتہی الجموع و یمکن ان یقال ان ذکرہ تحقیق المقام اولان المراد بالاوسط الیا المدۃ لشہرۃ تفسیر صیغۃ منتہی الجموع
بالمفاعل و المفاعیل فیکون ما فیہ الیا من قبیل الاول **قوله** و ہی التی لا تجمع جمع التکسیر مرۃ اخری تفسیر آخر بصیغۃ منتہی الجموع
یعلم منہ وجہ التسمیۃ بمنزلۃ التفسیر للاول فلا یرد علیہ النقض بکمالات و النقض بصحاری ایضا مندفع لشہرۃ کون اول الحرفین
ای الحروف بعد الالف فیہما مکسورا لفظا او تقدیرا و الصحاری لیس کذلک و ما قیل لم تحاش من دخول صحاری فی التعریف
لانہ لا یلزم من دخولہ الامتناع صرفہ و ہو غیر منصرف لا محالۃ لالف التانیث لیس ببعید اذ بعد جعلہ من افراد المعرف لم یذہب
الوہم الی کون سبب المنع غیر الجمع فیلزم ان یکون الجمعیۃ سببا بدون الشرط **قوله** و لہذا ای لاجل ان ہذہ الصیغۃ لا
تجمع جمع التکسیر مرۃ اخری و اعتبار التناسب فی التسمیۃ لترجیح الاسم علی غیرہ و بیان انہ اولی بذلک من غیرہ و لیس علۃ
للاطلاق فلا یصح ان ینتقض لوجود ذلک المعنی فی غیر المسمی فالنقض بجمال بنا علی انہ بخصوصہ غیر قابل للتکسیر غیر صحیح **قوله**
صیغۃ منتہی الجموع ای صیغۃ ہی نہایۃ جموع التکسیر ای یجمع الجمع الی ان ینتہی الی ہذا الوزن جمعہ مرۃ فیمتنع اخری جمع تکسیر
قوله لانہا جمعت لیس علۃ مستقلۃ للتسمیۃ لما ان انفطان تقدیم قولہ ہذا الحصر و لانہ لو کان علۃ فالمناسب فی المرتبۃ الثانیۃ
العطف بل ہو علۃ للعلیۃ المستفادۃ من قولہ لہذا اعنی ما قیل فیہ بنا وجہ کون ہذہ الصیغۃ صیغۃ منتہی الجموع ہو تعدد الجمع فی بعض
الصور مرتین او مرارا **قوله** فانتہی تکسیرہا یشیر الی ان الانتہا متفرع علی تعدد الجمعیۃ **قال** بغیر ہاء منقلبۃ عن تاء التانیث
یستلزم نفی التاء بطریق البرہان و کذا التوجیہ الثانی یستلزم نفی الہاء المحصولۃ بغیرہا و یعم نفی الحرفین علی التوجیہین ثم المراد من
تاء التانیث اعم من ان یکون حقیقۃ او حکما کالشبیہ بہا فلا یرد داشاعثۃ و فرازنۃ و جواریۃ اذ التاء فیہا لیست للتانیث بل
فی الاول عوض عن یاء المنسبۃ لانہ جمع اشعثی و فی الثانی للدلالۃ علی ان واحدہا معرب بقی الکلام فی ان التاء الذی عوض
من الیاء ہل یصیرہا فی الوقف ام لا و فی اخت و بنت لا یصیر ہاء فی الوقف بعد ما صار عوضا مما انہ کان فی الاصل للتانیث
قوله و لا حاجۃ الی اخراج نحو مدائنی مما کان جمعا ثم صار ملحقۃ یاء النسبۃ **قوله** فانہ مفرد محض و الکلام فی جمع یکون
جمعیتہ محققۃ باقیۃ علی حالہا و مثل ہذا الجمع لا یوجد فیہ یاء النسبۃ نعم اذا صار علما و زال عنہ جمعیتہ کمعافر و مداین فانہ علم
لبلد معین جاز دخول یاء النسبۃ علیہ و ح لا یعتبر جمعیتہ الاصلیۃ اذ قد صار کالمفرد فی لحوق یاء النسبۃ و ایضا باشتراط الیاء

فخرج عن الصيغة المعتبرة هذا اذا لم يكن يا النسبة فى مفرده اما اذا كانت فيه فلا اخلال بالصيغة فيكون غير منصرف نحو كرسى
فى جمع كرسى هذا ما ذكره الشريف قدس سره فى حواشى المتوسط ومنه يظهر ان الحكم على مدائنى بانه مفرد محض ليس جمعا فى الحال
ولا فى الاصل على ما فى الشرح والحواشى الهندية ليس على ما ينبغى الا ان يقال ان الجمعية الاصلية لما لم يعتبر فكانه ليس فى الاصل
وقد يجيب بان المراد بالجمع الجمع بجميع حروفه فيخرج مدائنى لعدم كونه جمعا بجميع حروفه وهو مع انه لا حاجة اليه اعترض
عليه بانه ان كان المراد الجمع بجميع حروفه لصاغ قوله بغير ها لان نحو فرازنة ليس جمعا بجميع الحروف لخروج التاء عن صيغة الجمع
وان بعض الافاضل وفيه نظر لان فرازنة جمع مع التاء والا كان مع التاء مفردا فلا واسطة بخلاف مدائنى فانه مع اليا مفرد وبدونه جمع فافهم
انتهى وفيه ان مقصود المعترض ان التانيث ليس بداخل فى صيغة الجمع لعروضها وعدم وضع صيغة الجمع عليها كاليا وكونه مع التاء
جمعا لا يدفعه لا يقال لعل مراده من قوله جمع مع التاء ان التاء لازم للكلمة لانا نقول قد صرح هذا القائل بخلافه حيث قال التاء
فى وزن فعاللة انما تكون لازمة اذا كانت للمنسوب كاشاعثة واما اذا كانت للاعجمى فلا كجوارية فى جمع جورب لصحة
ان يقع جوارب وفرازنة للاعجمى فلا يكون التاء لازمة اياه ووجه لزومها فى جمع المنسوب دون الاعجمى ان التاء فى جمع
المنسوب عوض عن يا النسبة فيلزم بخلاف الاعجمى اذ التاء فيه ليست بعوض عن شئ فلا تكون لازمة هذا وانت خبير بان
قوله فلا تكون التاء لازمة اياه انما يصح اذا كانت التاء فى فرازنة للدلالة على ان واحده معرب واما اذا كانت عوضا عن
اليا فلا اذ التاء ح يكون لازمة قال الرضى فى بحث المونث واما فرازنة وزنادقة فيجوز ان يكون عوضا من اليا المدة وان
يكون لتعريب الواحد والتاء والياء فى نحو جاجة لا يسقطان معا ولا يثبتان معا فالتاء لازمة مع حذف اليا **قوله** فرزين او فرزان
بكسر الفاء وهو معرب **قوله** فعلم ما سبق اى من قوله بغير ها **قوله** احدهما ما يكون بغير ها وثانيهما ما يكون بها فثبت الاجمال المقتضى
للتفصيل فيكون اما للتفصيل وفيه رد على الفاضل الهندى حيث قال ليست للتفصيل لعدم التعدد والا للاستيناف لسبق كلام
الا ان يفسر الاستيناف بعدم سبق الاجمال كما فى بعض الشروح فيكون للاستيناف **قوله** فايا ما كان بغير ها اشارة الى تفصيل
المجمل وتقدير لما لا بد منه فى التفصيل من تعدد واما **قوله** وامثاله مما هى قدره ليكون موافقا لثانى قسمى الاجمال الذى ذكره
وكان المناسب للسباق ان يقدر واما ما كان بها نحو فرازنة فمنصرف **قوله** هذا جواب سوال مقدر نشا من قوله الجمع اذ المراد منه
كون الاسم جمعا ومعلوم ان الجمعية باعتبار المعنى فظهر منه ان السبب هو الجمعية فنشا منه ان حضاجر ليس فيه معنى الجمعية فكيف يكون
غير منصرف فاندفع ما قيل منشاء هذا البيان فى الشروح حتى صار مجمعا عليه وانما يحسن تقدير السوال لو كان ناشيا مما سبق وليس
كذلك **قوله** يطلق على الواحد والكثير مما لا يحتاج اليه اذ مجرد قوله علم جنس يكفى فى انتفاء الجمعية **قوله** ينبغى ان يكون منصرفا لان
منشاء منع الجمعية ولا جمعية فيه كما عرفت فاندفع ما قيل ان انتفاء الجمعية لا يقتضى الانصراف اذ كثير من الاسماء المفردة غير منصرف
لانتفاء الاسباب لا ينفع لان السوال على بيان الجمع لا على تعريف غير المنصرف **قوله** حال كونه علما للضبع نظر فى انه حال عن المبتدا
على تجويز البعض ويجوز ان يكون حالا من ضمير غير منصرف على جعل غير بمعنى لا وعلى التقديرين التقييد اما لان المراد من كونه
علما ما ينتفى به الجمعية فيشمل التنكير ايضا ولان الموجود فيه بالفعل ما ينتفى به الجمعية العلمية والتنكير انما هو بعد قصدا والرد على سعيد بن
الاخفش حيث قال يصرف نحو حضاجر علما مع كونه خلاف الاستعمال فاندفع ما قيل لا يصح ان يجعل حالا عن **قوله** حضاجر

الاصلی قول من یجوز الحال عن المبتدأ من ضمیر قوله غیر منصرف لعدم تعیین منع صرفه لکونه منقولا عن الجمع بحال العلمیة لانه غیر منصرف لذلک بعد التنکیر ایضا علی ان حضاجر بعد التنکیر منصرف علی رای لبعد العهد بالجمعیة والصحیح منعه وقیل هو علی الخلاف کباب افعل صرح به الفاضل الحفری فی کتابه المسمی بالارشاد هذا واما جعله حالا من مفعول لعیذا المقدر فلیس بموجه لما لا یخفی وان کان من وجه قوله والتانیث غیر مسلم رد علی بعض شارحی اللباب حیث قال ویجوز ان یکون منع صرف حضاجر للعلمیة والتانیث لانه علم للضبع والضبع لا یقع الا علی الانثی قوله لانه علم لجنس الضبع أه الضبع وان کان انثی الضبعان کما قال المعترض صرح به اشارح ایضا حیث قال الضبع هی الانثی والضبعان هو الذکر والجمع ضباعین کسرحان وسراحین والیه ذهب الفاضل الهندی وقال الرضی وبعض شارحی اللباب والضبع لا یطلق الا علی الانثی الا ان حضاجر علم لجنس شامل للضبع وغیره ولیس علما لجنس هو الضبع کما زعم المعترض یدل علی ذلک الحاشیة المنقولة منه قدس سره المکتوبة علی قوله لانه علم لجنس الضبع وهو فعلی هذا معنی قوله علما لضبع انه علم شامل لجنس الضبع وغیره لا لجنس هو الضبع فظهر ان منع التانیث بنی علی انه لیس علما للضبع لا علی کون الضبع عاما فی اللغة هذا الفاضلان المحشیان قد نقلا عن الصراح ان الضبع یشمل الذکر والانثی وعبارته قدس سره یصلح للحمل علی هذا المعنی ولکن حملنا علی ما ذکرنا للحاشیة المذکورة قوله وهو الاکثر قال الرضی الاکثرون علی انه غیر منصرف وقال ابو الحسن ان من العرب من یصرف سراویل لکونه مفردا ونسب بعضهم الی سیبویه انه یقول بانصرافه نظرا الی قوله عرب کما عرب الآجر وهو غلط لان تشبیه سیبویه ایاه بالآجر لاجل التعریب فقط لا لکونه منصرفا قوله شکله الایری الی قوله بعد الا انه اشبه من کلامهم ما لا ینصرف قوله فقد قیل قال سیبویه ومعه ابو علی انه اسم اعجمی مفرد عرب کما عرب الآجر لکنه اشبه من کلامهم ما لا ینصرف قطعا نحو قنادیل فحمل علی ما یشابهه فوجه بعضهم قوله بانه علی قوله غیر منصرف للموازنة من غیر سبب آخر اذ لا سبب فیه سوی العجمة والتانیث المعنوی وهما لا یؤثران بغیر العلمیة وسراویل لیس بعلم وبعضهم بان الحمل علی الموازن سبب عاشر والشارح قدس سره بان الحمل من قبیل الجمع حکما هو الصواب وقال الجزولی فیه عدم النظیر والعجمة الجنسیة قال الرضی وعدم النظیر غیر سبب لکن الکلام فی العجمة الجنسیة ویجوز ان یعتبر فی هذا الوزن خاصة لا فی غیره نادرا ومنع صرف جمیع ما علی هذا الوزن قوله وقیل والقائل المبرد قوله لیس بجمع تحقیقا بل فرضا فلا یشکل علیه بان اطلاق لفظ الجمع علی الواحد لم یجیء فی الاجناس فلا یقال رجل رجال بل جاء ذلک فی الاعلام کمدائن فی مدینة معینة اذ امتناع اطلاق الجمع علی الواحد فی الجمع التحقیقی دون الفرضی قال فلا اشکال بالنقض به فاندفع ما قیل کیف یصح نفی جنس الاشکال مع انه یشکل علی مصابیح بانه یوازن مفردا وهو سرادیل فینبغی ان یکون منصرفا واجیب عنه بان المراد عدم الموازنة بالمفرد العربی وهو اعجمی بانه نادر وبتقدیر الجمع فیه صرف او لم یصرف لاختصاص هذا الوزن بالجمع قوله فذهب بعضهم وهو الزجاج وسیبویه فی روایة علی ما فی اللباب وشرحه قوله لان الاعلال المتعلق بجوهر الکلمة مقدم علی منع الصرف اذ ما یتعلق بالجوهر کالحرکات والسکنات والاعلال والادغام وغیر ذلک ثبت من الواضع حال الوضع قبل الاستعمال فبالضرورة یکون مقدما علی ما یعرض للکلمة بعد الوضع بل بعد الاستعمال من الصرف والمنع الا ان الواضع کانه تصور عند الوضع ان الیاء فی الآخر یثقل علیها الضمة والکسرة مثلا فحذفها بنی الاحکام علی اعتبار الاصل لانه اولی به اذا احتیج الیه من خلافه والکلمة ح فی حکم التام اذ للاکثر حکم الکل فاندفع

ما قيل فيه انه لا اعلال في جوار نظرا الى نفسه بل بعد التركيب فهو متاخر عن ما يعرضه في التركيب وان الصرف ايضا من احوال الكلمة بعد تمامها فيتاخر عن الاعلال بناء على ما ذكره من ان الاعلال مقدم على ما يعرض الكلمة بعد تمامها وكذا ما قيل تبعا لهذا القائل ان اراد ان كل اعلال مقدم عليه فهو غير مسلم لان بعض الاعلالات مبنية على منع الصرف لانه انما يتعين الفتحة والكسرة في الآخر بعد دخول العوامل وهو من احوال الاعراب وان اراد ان اعلالا ما مقدم فهو مسلم لكن لا ينفع ذلك

وذهب بعضهم وهو سيبويه ومن تبعه لان قول الشارح الى انه بعد الاعلال يشعر بتقديم الاعلال على منع الصرف وهو تقول به قال الرضي قال سيبويه والخليل ان التنوين عوض من اليا نفسه بعضهم هذا القول بان منع الصرف مقدم على الاعلال ونسر السيرافي وهو الحق قول سيبويه بان الاعلال مقدم على منع الصرف الا انه قال بتعويض التنوين عن اليا بعد حذف تنوين الصرف احترازا عن رجوع اليا لزوال الساكنين في غير المنصرف المستثقل لفظا بكونه منقوصا ومعنى بالفرعية دون التنوين على ما في الرضي وغيره **قوله** عوض عن اليا المحذوفة او من حركتها في حواشي المتوسط اصله جواري بالتنوين فلما حذفت الضمة التقى ساكنان فحذف اليا وجعل هذا التنوين الذي كان في الاصل المنصرف عوضا عن حركة اليا او بعد حذف اليا حذف تنوين الصرف ايضا ثم عوض عن اليا او حركتها تنوين آخر في الرضي قال المبرد والتنوين عوض من حركة اليا ومنع الصرف مقدم على الاعلال واصله جواري بالتنوين ثم جواري بحذفها ثم جواري بحذف الحركة ثم جوار بتعويض التنوين من الحركة ليخف التقى بحذف اليا للساكنين انتهى ولو لم يعوض لبقي اليا لعدم موجب الحذف فيستثقل لفظا بكونه باليا مع كونه جمعا ومعنى بالفرعية فما قيل عليه وهو ضعيف لانه لو صح التعويض من حركة اليا لكان التعويض من حركة الالف في نحو موسى وعيسى اولى لانها لا يظهر فيها بحال واللازم منتف فالملزوم مثله ليس بشيء اذ ليس فيه شيء مما ذكر من باعث التعويض على انهما اسمان عجميان لا يقدر لهما اصل حتى يعوض التنوين عن الحركة على انه لا حركة للالف فكيف تعويض عن حركة على انهما بالالف اخف منهما بالتنوين كما قال الرضي لم يعوض التنوين من حركة اللام ولا من الالف في احوى واعشى كما في جوار لانهما بالالف اخف منهما بالتنوين وجوار بالتنوين اخف منه باليا كما في الحواشي والشرح يشعر بان تعويض التنوين من الحركة جاز عند القائل بتقديم الاعلال على منع الصرف وقد عرفت انه جاز عند المبرد القائل بتقديم منع الصرف على الاعلال ايضا فان ثبت ذلك او ثبت رواية لتقديم الاعلال من المبرد فحصر القائل بتعويض التنوين عن الحركة في المبرد مع قوله بتقديم المنع على ما في بعض الحواشي حيث قال قوله وذهب بعضهم الى انه بعد الاعلال يفهم ان من جعله غير منصرف بجعل الاعلال مقدما على منع الصرف سواء كان التنوين عوضا عن اليا او الحركة لكن من قال ان التنوين عوض عن الحركة هو المبرد والمفهوم من كلام الرضي ان منع الصرف مقدم على الاعلال عنده ليس على ما ينبغي وان لم يثبت واحد من الامرين كما في حواشي المتوسط والشرح مشكل **قوله**

وفي لغة بعض العرب قال الرضي هي لغة قليلة خبيثة اختارها الكسائي وابن يزيد وعيسى بن عمرو **قوله** فلو تطرق اليها التغير بجعلها معربا على ما هو المفهوم من سوق الكلام والمراد انكان مطلقا فالملازمة ممنوعة على تقدير التقدير وان خص باللفظ فالملازمة مسلمة لكن لا يلزم منه كونها مبنية لجواز كونها معربة تقديرا كما قال السيد السند قدس سره في حواشي المتوسط لما كان جزؤ الاخير من تابط شرا مشغولا بالاعراب المحكي للدلالة على القصة امتنع ظهور الاعراب فيه لفظا فصار اعرابه تقديريا

69

فيكون من المعربات التقديرية حقيقة لا من المبنيات لكن الحكاية تقتضي اعتبار التعدد في اجزاء الكلمة ظاهرا فلا يلاحظ مع التركيب
كونهما اسما واحدا فلا يحكم عليهما بمنع الصرف ثم انه لو قال لانها محكية لدلالتها على قصة غريبة لكان اولى لانطباقه على المذهبين
ووجه الاحتراز عن تقدير الاعراب ما عرفته آنفا الا ان الشارح قدس سره بنى على انها عند المصرح مبنية لكن الرضي صرح بخلاف
ما نقلناه عنه حيث قال الجملة لا يوصف قبل العلمية لا بالاعراب ولا بالبناء لانهما من عوارض الكلم لا الكلام واما بعد التسمية ففي
محكية اللفظ فلا يطلق عليها انها معربة في انظار او مبنية وعلى هذا يتم وجه الاحتراز فقوله كان على المصرح ان علم انها مبنيات
عند المصرح واما اذا كانا معربين عنده كما هو مذهب البعض ويرجحه عدم التقييد فلا ورود للسؤال **قوله** كانه اكتفى اي بكلمة الشك
لان كون بناء المركب الذي تضمن الثاني منه حرفا مذكورا فيما بعد غير متيقن لاحتمال ان يكون المراد من قوله فان تضمن الثاني حرفا
ما هو المتبادر منه وهو التضمن بالفعل فيخرج منه ما صار علما وكذا بناء المركب الذي كان الثاني منه صوتا غير مذكور فيما بعد تعينا لان
بناء الصوت وان كان مذكورا فيما بعد يحتمل ان يكون مبنيا بعد التركيب ايضا ويكون قوله والاعرب الثاني مخصوصا بالبعض وان يكون
معربا غير منصرف بعده ويكون قوله والاعرب على عمومه **قال** الالف والنون المعدود وان اشارة الى ان اللام للاشارة الى ما
سابقا في تعداد الاسباب وهو الالف والنون الزائدتان اشعارا بان الشرط لا يخصصه بحيث يخرج ما ليس منه اذ بقوله فشرطه
العلمية لا يخرج ما كان علما ولم يكن النون فيه زائدة نحو حسان من الحسن بخلاف سائر الاسباب فان الشروط فيها مخصصة فلا احتياج
فيها الى تلك الاشارة فان قيل الشرط الاول وان لم يكن مخصصة لكن الثاني مخصصة اذ فعلانة وفعلى يختصان بفعلان فيعلم
منه زيادتهما فلا احتياج الى ايمائها قلنا يحتاج اليه دفعا لتوهم الاطلاق من اشتراط الاول قبل الوصول الى الثاني **قوله**
الا كونهما مزيدتين هذا قول الكوفيين قال ابن هشام في مغنيه قال النحاة امتنع نحو سكران من الصرف للصفة والزيادة ونحو عثمان للعلمية
والزيادة كما اشتهر والصواب خلافه وانما هذا قول الكوفيين واما البصريون فمذهبهم ان المانع الزيادة المشبهة لالفي التانيث ولهذا
قال الجرجاني ينبغي ان يعد موانع الصرف ثمانية لا تسعة وانما اشترطت العلمية في الاسم وزنة سكران في الصفة لان الشبه لا يتقوم
الا باحدهما ويلزم الكوفيين ان يمنعوا صرف عفريت علما فان اجابوا بان المعتبر انما هو زيادتان باعيانهما سالناهم عن علة الاختصاص
فلا يجدون مصرفا عن التعليل بمشابهة الفي التانيث فيرجعون الى ما اعتبره البصريون هذا كلامه **قوله** واما مشابهتهما لالفي التانيث
هذا مذهب البصريين والفرعية على هذا ان الالف والنون فرعان في التاثير لالفي التانيث وهذه الفرعية اعتبرها البصرية لما عرفت
من دلالة كلام المغني عليه وان الرضي قال والالف والنون فرع الفي التانيث كما يجي بعد او فرع ما زيد عليه انتهى والاول
اشارة الى مذهب البصرية والثاني اشارة الى مذهب الكوفية وقوله كما يجي بعد اشارة الى ما ذكره في بحث الالف والنون
وهو ان الالف والنون انما يوثران لمشابهتهما الف التانيث الممدودة من جهة امتناع دخول تاء التانيث عليهما معا ولفوات
هذه الجهة يسقط الالف والنون عن التاثير وتشابهتهما بوجوه آخر ايضا فواتها نحو تساوي الصدرين وزنا فسكر من سكران
كحمر من حمراء وكون الزائدتين في نحو سكران مختصين بالمذكر كما ان الزائدين في نحو حمراء مختصان بالمونث وكون المونث في نحو سكران صيغة
اخرى مخالفة للمذكر كما ان المذكر في نحو حمراء كذلك لان هذه الاوجه الثلثة موجودة في فعلان فعلى غير حاصلة في عمران وعثمان
وعطفان ونحوها وتشابهتهما ايضا بوجهين آخرين لا يفيد من دون الامتناع من التاء وهما زيادة الالف والنون معا

كزيادة تاء ندمى حمزه فما تكون الزائد الاول في الموضعين الفا فاذا اجتمع الوجهان في ندمان وعريان مع انصرافهما فالاول

على هذا هو الامتناع من تاء التانيث هذا كلامه وبهذا ظهر ان ما قال صاحب الغني لي معترضا على قول اللباب وبهذا ان الاعتبار ان

يعني الف الالحاق والالف والنون المضارعتان لايعد ان سببين اصليين بل هما فرعا الفي التانيث من قوله هذا في الف الالحاق

فاما في الالف والنون ففيه نظر لان النحويين ذكروا انه فرع على المزيد عليه كما ان التانيث فرع على التذكير فثبت فرعية من هذه

الجهة لكن ذكروا الوجه التقوية مضارعتها الالفي التانيث لان فرعيته متوقف على الشبه بخلاف ارطى فان فرعيته متوقف على الشبه

ليس بشيء فاخذ مع ما قيل وح لا فرعية كما صرحوا مع انهم صرحوا ان غير المنصرف لاشتماله على علتين تتضمن فرعيتين فبين التقة تحين

تناف هذا ثم ان البصريين بعد اتفاقهم على ان تاثير الالف والنون لاجل المشابهة اختلفوا فقال الاكثرون تحتاج الى سبب آخر

ولا تقوم بنفسها مقام سببين كالالف لنقصان المشبه عن المشبه به وذلك الآخر اما العلمية كعمران واما الصفة كما في سكران

وذهب بعضهم الى انها كالالف غير محتاجة الى سبب آخر فالعلمية عنده في نحو عمران ليست سببا بل شرط الالف والنون اذ بها

يمتنع عن زيادة التاء والوصف عنده في نحو سكران لا سبب لا شرط **قوله** الراجح هو القول الثاني لما عرفت ولان اشتراطها اتفاقا

معلالة على القول الاول غير ظنيل كان وجه الرجحان ان الاول يتحقق في ندمانة ايضا مع انه منصرف وفيه ان المعتبر محض الزيادة

وبعد لحوق التاء يلحق بالاصل انتهى اقول وفيه بحث اذ لا معنى للالحاق بالاصل بعد زيادة التاء نعم كان له معنى لو كان الزيادة متحققا

بعد الاصلي وهو هم **قوله** لوحظ معها صفة يدل على ان ملاحظة الذات اصل وملاحظة الوصف تبع وما ذكره في الوصف يدل على العكس

وهو الحق فكيف يصح المذكورة قلنا قد يراد بكلمة مع مجرد المصاحبة صرح به الشريف قدس سره في حواشي شرح المفتاح وهو المراد

اذ ليس المقصود التعريف بل ما يتاز به الاسم عن الصفة فيكفيه مجرد المصاحبة بخلاف المذكور في الوصف فانه تعريف واليه ليفيد

فائدة زائدة مقصودة في هذا المقام وهو ان الاسم المقابل للصفة قد يعتبر في مفهومه خصوصية الذات خصوصية الوصف ايضا كالة وكتاب **قوله**

هو هذا المعنى بقرينة مقابلته للصفة **قوله** لا الاسم الشامل للاسم والصفة هذا المعنى هو الظ والمتبادر من الاسم في امثال هذه المواضع

فلذا احتاج الى نفيه واما المعاني الآخر فليس في هذا المقام وامثاله فلذا لم يحتج الى نفيه **قال** فشرطه العلمية قال الفاضل المحشي

يحتمل ان يكون الفاء يعني في قوله فشرطه في جواب اما المحذوفة قبل قوله الالف والنون وقال بعض الشارحين لها وانما احتاج الى

تقدير اما ولم يجعل جوابا لذا الشرطية لان العامل في اذا الشرطية هو جوابه وما بعد الفاء الجزائية لا يعمل فيما قبلها الا اذا كانت زائدة كما

في فسبح بحمد ربك هذا كلامه وفيه بحث اما او لا فلان حذف اما انما يطرد اذا كان ما بعد الفاء امرا او نهيا وما قبلها منصوبا به او بمفسر

له نحو قوله تعالى وربك فكبر وثيابك فطهر والرجز فاهجر فلا يقع زيدا فاضربت ولا زيدا فضربته صرح به الرضي وما نحن فيه ليس كذلك فكيف

يقع بتقديرها واما ثانيا فلان حصر العامل على الجواب ليس بحسب الكل بل عند الاكثرين وعند البعض العامل فيه هو الشرط فيجوز ان

يكون قوله فشرطه جواب اذا عند ذلك البعض فلا احتياج الى التوجيه الذي ذكره مع انه ليس بتام قال الشيخ ابن الحاجب في الايضاح

شرح المفصل والعامل في اذا كانت شرطا مختلف فيه منهم من يقول شرطها ومنهم من يقول جوابها وهم الاكثرون في المنهل شرح الكافية

واما اذا فعاملها ما اشتمل عليه جوابها من فعل وشبهه هو قول الاكثرين والمحققون على ان عاملها شرطها وليست مضافة اليه فلا يرد

الاعتراض بان المضاف اليه لا يعمل في المضاف هو قال الرضي واما العامل في اذا فالاكثرون على انه جزاؤه وقال بعضهم هو الشرط

كما في متى واخواته ثم قال رد الاطلاق الفريقين والاولى ان نفصل ونقول ان تضمن اذا معنى الشرط فحكمه حكم اخواته من متى ونحوه

وان لم يتضمن نحو اذا غربت الشمس جئتك بمعنى جئتك وقت غروب الشمس فالعامل هو الفعل الذي هو محل الجزاء دون الذي

في محل الشرط اذ هو مخصص للظرف فعلى ما ذكره يتعين ان العامل في اذا في لفظ الكتاب هو الشرط اذ المراد بتضمن اذا معنى الشرط

كونه للوقت المبهم كما ان المراد بعدم تضمنه معناه كونه للوقت المعين الا انه كثيرا ما يستعمل في المبهم قال المص في الايضاح شرح المفصل

متى للوقت المبهم لانك تستعملها الا لا تحقق وقوعه كقولك متى جاء زيد ولا تقول متى طلعت الشمس واذا بالعكس وان كانت اذا قد استعملت

كثيرا في المبهم هذا وبالجملة انكان اذا للشرط فالعامل فيه الشرط وان لم يكن فالفاء ليست مانعة من العمل صرح به الرضي حيث قال ولما

كثر دخول معنى الشرط في اذا وخروجه عن اصله عن الوقت المعين جاز استعماله وان لم يكن فيه معنى الشرط استعمال اذا المتضمنة

معنى ان وذلك المجئ جملتين بعده على طريق الشرط والجزاء وان لم يكونا شرطا وجزاء وانما رتبت الجملتان ترتيب الشرط والجزاء ليدل التر

على لزوم مضمون الجملة الثانية لمضمون الجملة الاولى لزوم الجزاء للشرط فلتحصيل هذا الغرض عمل في اذا جزاؤه مع كونه بعد حرف لا يعمل

ما بعده فيما قبله كالفاء في نحو وان في قولك اذا جئتني فانك مكرم ولام الابتداء في قوله تعالى اذا ما مت لسوف اخرج حيا فان قلت

ما العامل في اذا بعد تقديرا ما جعلناه هو الجواب فان قلت ما بعد الفاء الجزائية كيف يعمل فيما قبلها قلنا لا ما مانعية في الفاء لانع على ان الفاء

انما يمنع اذا كانت في موضعه وهو صدر الجزاء واما اذا اخرجت عنه فلا يمنع وقد اخرت عن الصدر لئلا يقع في الابتداء هذا ونقل ما في الحواشي على

طريق الاكثرين والاحتمال الآخر المشار اليه فيها اشارة الى ما ذهب اليه البعض **قوله** باعتبار انهما سبب واحد فان نظر الى انهما

افراد بعضهما ان نظر الى ذاتيهما شتى يعني قوله انكانا نظرا الى ذاتيهما وكان النظر الى كونهما سببا ابينه جائزا واما قوله فشرطه فالاولى فيه اعتبار كونها

سببا لان الشرط صار داعيا اليه بعد ما كان المقام باعتبار يحتمل الاحتمال الثاني **قوله** او شرط ذلك لاسم احتمال بعيد مخالف

السياق والسباق **قوله** تحقيقا للزوم زيادتها اذ باللزوم يصير الزيادة قوية فتؤثر والعلية وان كانت وضعا ثانيا لا يحمل الزيادة من

من نسخ الكلمة يعني انهما صارتا اصليتين حتى ينافي كونهما زائدتين بل بمعنى انهما صارتا كالتي من اصول الكلمة في اللزوم وعدم الانفكاك

وهذا ناظر الى القول الاول او ليمتنع دخول التاء هذا ناظر الى القول الثاني **قوله** كعمران جار في الاسم حركات الفاء في الصفة لم يجئ

مكسور الفاء مضموم الفاء ويكون مؤنثه بالتاء البتة فيكون منصرفا قطعا كالعريان مؤنثه عريانة فما يتصور عدم دخول التاء في مؤنثه

هو فعلان بفتح الفاء لا غير ولا يبعد ان يقع قوله فانتفا فعلانة اشارة الى ذلك في المنهل قد جمع الامام جمال الدين ابن مالك ما جاء

فعلان ومؤنثه فعلانة في قوله اجز فعلى لفعلانا اذا استثنيت حبلانا ودخنانا وسيفانا وضحيانا وصوحانا وعلانا

وقشوانا ومصانا وموتانا وندمانا واتبعهن نصرانا وقد وجد لفظان نظم ذلك الشيخ بدر الدين ابن قاسم فقال مذيلا لتلك الابيات

وزد فيهن خمصانا على لغة واليانا تم فيه الجيلان بجيم مهملة وموحدة العظيم البطن وقيل الممتلي غيظا والدخنان بدال مهملة وجيم اليوم المظلم

والسخنان بسين مهملة وخاء معجمة اليوم الحار والسيفان الرجل الطويل الممسوق كانه من السيف والضحيان بضاد معجمة وحاء مهملة و

مثناة تحتية اليوم الذي لا غيم فيه والصوحان بصاد وحاء مهملتين البعير اليابس الظهر والعلان بعين مهملة الرجل الكثير النسيان

وقيل الحقير والقشوان بقاف وشين معجمة الرقيق الساقين والمصان بميم وصاد مهملة اللئيم والموتان البليد الميت القلب

والندمان المنادم والنصران واحد النصارى **قال** او كانا في صفة اشار بتقدير كان الى انه من عطف الشرط والجزاء وليس

من عطف على معمولی عاملین مختلفین لانه لیس مما جوزه ہذا علی تقدیر کون کلمة فی مذکورا مع صفة واما اذا لم یکن مذکورا علی ما علیه

بعض النسخ فمن عطف علی معمولی عاملین مختلفین لانه من قبیل ما جوز **قوله** فانتفا فعلانة تامل فی ان المراد ان لا یکون مونث

الصفة بالتاء الا انه یحتمل الخصوص فسره الشارح قدس سره وضاله بقوله یعنی امتناع دخول تاء التانیث علیه ای علی الالف والنون

او علی الصفة لانه بمعنی الوصف سواء کان بفتح الفاء او ضمها او قیل انتفاء فعلانة تفسیر لظاهره عدم دخول تاء التانیث علیه فیلزم عدم

انصراف عریان وانصراف عریانة فسره بامتناع دخول تاء التانیث علیه تفسیر الاعم بالاخص بقرینة قوله فقیل وجود فعلی فانه

یدل علی ان المراد انتفاء فعلانة فی مونثه لا فی نفس کلمة فیه الالف والنون انتهی وفیه ان الضمیر المجرور فی المفاد و الظاهر انه کان الی

فعلان بفتح الفاء فتفسیر الشارح قدس سره لیس بصریح فی رده اذ الضمیر فی عبارته لیس متعین الرجوع الی ما شمله غیره وان کان

الی الالف والنون فاستلزام ذلک عدم انصراف عریان ثم علی ان تفسیر الشارح قدس سره لا یدفعه اذ المراد من الضمیر المجرور فی عبارته

ایضا الالف والنون وان کان المراد نفس کلمة فیه الالف والنون وان کان المراد المذکر فکونه ظاهرا بل مستفاد من انتفاء فعلانة

ثم علی ان المشهور ان التانیث طار علی التذکیر فالاستلزام تام **قوله** لانه متی کان مونثه فعلی یشیر الی ان المقصود من ہذا الشرط

انتفاء فعلانة لکن یجد شدة انه اذا کان المقصود من ہذا الشرط انتفاء فعلانة ایضا فینبغی ان یمنع رحمان عند ہذا القائل بحصول ما ہو المقصود

وہو انتفاء فعلانة الا ان یقال المقصود عنده انتفاء مبنیا علی الدلیل وہو وجود فعلی او کل ما جاء منه فعلی لم یجئ منه فعلانة فی اکثر لغات

العرب لا انتفاء مطلقا ربعض بنی اسد یقولون فی کل فعلان جاء منه فعلی فعلانة ایضا نحو غضبانة وسکرانة فیصرفون ہکذا فی الرضی

کما فی المفصل ان بنی اسد قاطبة یصرفون ویقولون فی مونثه سکرانة لیس علی ما ینبغی **قوله** فی انه منصرف او غیر منصرف ظاہره لا

یوافق المقصود اذ الاختلاف فی احد الامرین لا فی المفهوم المردد فقیل ان المعنی انه وقع انه منصرف او غیر منصرف ای وقع ہذا التردد

وقیل یعنی اختلف فی ہذین الامرین فان اخذ محل النزاع الانصراف فقد اختلف فیه وان اخذ عدم الانصراف فکذلک اختلف فیه

ووقع فی الخاطر الفاتر ان المعنی اختلف فی رحمن فی وقت تفتیشه انه منصرف او غیر منصرف وعلی ہذا یکون فی اخذ فالاختلاف

وعلی الاولین بدلا من رحمن **قال** دون سکران حال من رحمن ای من اجل الاختلاف فی الشرط اختلف فی رحمن متجاوزا

من سکران وندمان فالاختلاف فی الشرط سبب للاختلاف فی البعض والاتفاق فی البعض ولو لم یکن الشرط مختلفا بل متحدا

لکان اتفاقا فی الکل فاندفع ما قیل ان الاختلاف فی الشرط لا یکون منشأ عدم الاختلاف فی سکران لانه علی تقدیر الاتفاق

ایضا یثبت عدم انصراف سکران وانصراف ندمان **قال** وزن الفعل قد شاع ارادة الصیغة من الوزن وہو المرادة

یؤیده قوله کثیر وقوله او یکون فی اوله زیادة لا کیفیة تحدث فی الحروف والاضافة من قبیل اضافة العام الی الخاص علی ما

فی الحواشی السندیة فاندفع ما قیل علیه ان العام انما ہو الموزون لا الوزن اذ العام لا بد ان یصدق علی الخاص ویصح حمله علیه والوزن

بالنسبة الی الفعل لیس کذلک الا انه لما کان المتبادر من الاضافة وزن له زیادة تعلق بالفعل بالاختصاص او الغلبة فیما ذکره الشارح

فسره الشارح قدس سره علی وجه یصح ذکر الشرط مفیدا وعلی وجه یعلم منه کون وزن الفعل صفة للاسم علی قیاس سائر الاسباب مع مفهوم

من المقام لا تفسیر للوزن فاندفع ما قیل فی تفسیر وزن الفعل بکون الاسم علی هیئته نظرا لان الوزن لیس مصدرا بل کیفیة

تحدث فی حروف الفعل ولا ضرورة ولا داعی الی حمله علی ہذا المعنی وقیل یجوز ان یکون الاضافة للاختصاص ویفید الجز

من حيث انه يفيد ان الشرط احد الامرين اما الاختصاص الحقيقي او الحكمي الحاصل بالغلبة المبنية على الدليل وهو وجود زيادة الفعل وهذا التعميم لا يستفاد من الاضافة ولا يخلو عن مناقشة **قوله** على وزن يعد من اوزان الفعل والعدكما يكون بالاختصاص والغلبة يكون المجرد الوجود وفيه مع وجوده في غيره فيكون عدالوزن المشترك من اوزان الفعل مشعرا بمزيد اختصاص له بالفعل ثم فلا يكون التعميم قاصرا **قال** ان يختص بالفعل يعني انه لما كان المتعارف في الاستعمال والغالب في الاختصاص في لفظ التخصيص والاختصاص والمخصوص ادخال اليا على المقصور اعني الخاصة وكان الحمل على هذا المعنى غير صحيح اشار بقوله يعني الى ان التخصيص في المتن مستعمل على ما هو الاصل فيه وهو ان يستعمل بادخال اليا على المقصور عليه اعني ما له الخاصة واشار الى دفع ما يتوجه على هذا المعنى من انه فكيف توجد في الاسم بقوله الا منقولا من الفعل وفي نسخة به والضمير الى الوزن على ما هو المتعارف والشائع ويجوز ان يرجع الى الفعل ليكون موافقا للنسخة الاولى وان كانت على خلاف المتعارف **قال** ولا يوجد في الاسم العربي يشير الى ان الاختصاص اضافي بالقياس الى الاسما العربية فلا يضره وجود هذا الوزن في الاسما العجمية **قال** كشمر بشين معجمة ما كان في الواقع علما لفرس ربطه بقوله لا يوجد في الاسم الا منقولا من الفعل ربطا لطيفا وجعله مثالا له ولذا قيده بقوله على صيغة الفعل الماضي المعلوم والا فماضي التفعيل معلوما ومجهولا لا يصلح مثالا للاختصاص وقدمه على ضرب وان كان ثلاثيا لانه صيغة معلوم وللمعلوم شرافة على المجهول ولانه من الخواص معلوما ومجهولا بخلاف ضرب اذ معلومه ليس من الخواص فاميل يويد كونه علا لتقديمه على ضرب مع كونه ثلاثيا مجردا لا يخلو عن مناقشة **قوله** فانه نقل من هذه الصيغة الاولى نقل من الفعلية الى الاسمية وجعل علما **قوله** وكذلك بذر بموحدة وذال معجمة من بذر يبذر **قوله** لا اي اسم ماء كذا في الرضي وبعض شروح اللباب في المفصل بذر بموحدة وذال معجمة اسم ما قال شاعر سقى الله امواها عرفت مكانها جرابا وملكوما وبذر والغمرا وهذه كلها آبار مكة كذا في الصحاح وفيه ان البيت انما كان استشهادا على انه اسم ما على ان جرابا وغيره بيان لامواها فقوله وهذه آبار كناية فيه وان كان استشهادا على انه اسم البير على ان جرابا وآخواته بيان لقوله مكانها فقوله اولا اسم ما لا يناسبه ثم فيه جرابا بجيم كغراب وملكوما كمضروب والغمر بغين معجمة كفلس **قوله** وعثر بثا مثلثة فوقية **قوله** وخضم بخا وضاد معجمتين **قوله** رجل في المفصل قال الجوهري وهو اسم العنبر بن عمرو بن تميم وقد غلب على القبيلة يزعمون انهم انما سموا بذلك لكثرة الخضم وهو المضغ **قوله** علما لموضع بالشام في المفصل وبقم اذ بيت المقدس **قوله** على البنا للمفعول وهو من خواص الافعال لم يجئ في الاسما ودئل اسم قبيلة من الاعلام المنقولة من الفعل لانه اسم لابي الاسود والدئلي وان سلم انه اسم لدويبة فهو ايضا منقول من الفعل المجهول وهو توهم دئل فيه اسرع من الدألان وهو مشي فيه سرعة فان العرب قد نقل الفعل الى اسما الاجناس وان كان قليلا لقوله عليه الصلوة والسلام ان الله تعالى نهاكم عن قيل وقال ولقولهم تحت ثوبي منه الطائرين وان سلمنا انه ليس بمنقول قلنا انه شاذ في الرضي ان صح ما نقل ان دئل لغة في الدئل وهو اسم ابن اوى است فشاذ في الجار البردي دئم للاست ودئل لغة في الدئل من الاجناس المنقولة من الافعال **قوله** غير مختص بالفعل والمقسم بالتمثيل الخمس ومنه ثمدان قوله ولم يذهب ليس حجا ثانيا للتقييد اذ لو ذهب اليه الجمهور لا صح تمثيله ثم في هذا المقام بل جعله مستانفة جواب لما يقال هذا الوزن المشترك غير الغالب سبب او عند البعض ام لا **قوله** اي منع صرفه اي ضرب المعلوم الذي ليس بمختص ولا غالب **قوله** الا بعض النحاة وهو يونس وعيسى بن عمر فالاول اعتبر علما فمنع الصرف في نحو جبل وعضد وكتف وجعفر وحاتم اعلاما والثاني بشرط كونه منقولا من الفعل كذا في الرضي وكثير

٧٤

من الحواشي ووقع في الحواشي الهندية لو سمي بجو ضرب ودحرج منه وفا ينصرف وهو اختيار الخليل ويونس وابي عمرو وغيره ومن النحاة
وزعم عيسى انه لا ينصرف **قوله** او يكون دخل في الشرط الاول كل ما هو مختص سواء وجد في اوله زيادة كزيادته او لا ودحرج منه ما ليس
بمختص لكن البعض منه وجد غير منصرف للوزن وسبب آخر نحو احمر فالجمهور قال لا دخاله وينيب زاعمين ان وزن افعل غالب الافعال
والمص قال منكر الا ذكره او يكون في اوله زيادة كزيادته موجبا بان هذه الزيادات لا طراد زيادتها في اول الفعل صارت
اشد اختصاصا به فيضاف الوزن الى الفعل وان لم يكن غالبا فيه فنظرا ان قوله غير مختص وقع محرزه وان ادمنع الخلو ودون الجمع واليه يشير
قوله غير قابل للتاء والمحتاج اليه غير المختص لا المختص وان حمل كلام المص على الغلبة وان المراد بالغلبة عنده الغلبة المبنية على الدليل وهو
وجود زيادته في اوله كزيادة الفعل لا مطلقا على ما في الحواشي الهندية ليس على ما ينبغي قال الرضي والذي حمل المص على مخالفتهم شيئان
احدهما انه راى فاعل في الافعال اغلب ولو سميت بخاتم لانصرف اتفاقا ولو كان الغلبة في الافعال معتبرة لم ينصرف والدليل
على غلبته في الافعال ان باب المفاعلة اكثر من ان يحصى والماضي منه فاعل وفاعل الاسمي اقل قليل كخاتم وعالم وساسم والثاني
انه راى ان نحو احمد وحمر لا ينصرف وعنده ان هذا الوزن في الاسم اكثر منه في افعل قال لان كل فعل ثلاثي ليس من الالوان والعيوب يجيء منه افعل التفضيل
ومنها يجيء افعل فعلاء كاحمر واعور وكلاهما اسمان واما افعل الفعلي فلم يجيء منه الا ماضيا للافعال من بعض الافعال الثلاثية كاحرج
واذهب الا من كلها فلم يسمع نحو اقتل وانصر ويجيء افعل ماضيا من غير ما جاء فيه فعل ثلاثي قليلا كاسحم واجم واترو ويقابله في الاسماء مجيء
الفعل الثلاثي ايضا في القلة نحو ابدع واحكل وارب انظر من كلام المص انه ثبت الغلبة باعتبار الانواع والافراد جميعا اما الاول
فلانه اثبت ان افعل نوعان من الاسم ومن الفعل نوع واحد والنوع الآخر الغير المبني على الثلاثي قليل يعارضه ما جاء من الاسم غير
مبني على ثلاثي واما الثلاثي فلانه حكم بان افعل التفضيل يجيء من جميع الافعال الثلاثية غير الالوان والعيوب ومنها يجيء افعل الصفة
فيكون افعل اسما اكثر افرادا من افعل فعلا ايضا ويرد عليه ان قوله كل فعل ثلاثي ليس من الالوان والعيوب يجيء منه افعل
ليس على الاطلاق كيف وهو لا يبنى من الافعال الناقصة ولا من فعل لازم للنفي ولا من فعل غير منصرف ولا من فعل لا يكون قابلا
للقلة والكثرة تم الرضي ورد عليه حيث قال ولقائل ان يقول على قوله افعل الفعلي لم يجيء من جميع الافعال الثلاثية بل جاء على ما قرر
انت من مذهب البصريين ان افعل التعجب فعل ومن كل ما يجيء منه افعل التفضيل الاسمي يجيء افعل التعجب الفعلي والذي جاء في فعل
يفعل بفتح العين وفي فعل يفعل بكسر العين في الماضي وفتحها في المضارع من حكاية النفس في المضارع نحو اذهب واحمد يزيد
على افعل فعلا اذ لا يجيء من غير باب فعل يفعل الا قليلا كاشيب هذا كلامه فعلى هذا افعل التفضيل يعارضه افعل التعجب وافعل الصفة
يعارضه افعل المتكلم بل يزيد عليه اذ افعل الصفة لا يجيء الا من فعل بكسر العين في الماضي المفتوح في المضارع وافعل المتكلم يجيء
منه ومن مفتوحي العين وما يجيء افعل الصفة من غير باب فعل فهو قليل ملحق بالعدم لا يعارض شيئا ولو سلم فافعل المتكلم من باب
آخر يعارضه ويبقى افعل ماضيا سالما من المعارضة هذا ويرد على الرضي ان قوله ومن كل ما يجيء منه افعل التفضيل يجيء افعل التعجب
ليس على الاطلاق كيف اسم التفضيل مبني مما ليس بمستمر وافعل التعجب لا يبنى منه بل مما حصل في الماضي واستمر كما صرح به نفسه في
بحث فعل التعجب **قوله** اي في اول وزن الفعل آه هذا الترديد مجرد بيان لمرجع الضمير اذ المراد على التقدير الاول ايضا وزن الفعل
الذي في الاسم لقوله زيادة كزيادته فمآل التقديرين واحد **قوله** اي زيادة حرف تقدير للمضاف اليه المعوض عنه التنوين

في المضاف وقوله او حرف زائد تقدير للموصوف وجعل المصدر بمعنى الفاعل صفة له على التقدير بن تشكيل الظرفية اذ ليس
في اول احمر مثلا وهو الهمزة زيادة حرف ولا حرف زائد والجواب ماذكره الفاضل الهندي من ان بينهما عموما وخصوصا من وجه
والاعم يصلح مظروفا للاخص واما ما قيل على الاول صح لفظة في لان الصفة تنسب الى موصوفها بغى نفيه ان ما هو صفة ليس
بمنسوب الى الموصوف وما هو منسوب ليس بصفة نعم لو لم يقدر المضاف اليه وقيل في اوله صفة الزيادة كما قال به الفاضل الهندي
لاستقام ولا حاجة الى جعل في بمعنى اللام كما قال به بعض الافاضل معللا بان صفة الزيادة ليس لمظروف للاول بل قائم به اذ الصفات
تنسب الى موصوفها بغى كالاعراض الى محالها وفي جعل ما ذكره الشارح قدس سره اولا راجعا اليه تكلف بارد وما ذكره الفاضل
الهندي في الاجوبة من قوله او يراد اول حروفه الاصول نفيه ان زيادة الحرف ليس في اول حرف من حروف اصول وزن
الفعل كما في احمد مثلا فالشبهة باقية بحالها الا ان يقال في بمعنى مع كما ذكره بعض الشارحين لها وما قيل الاول من تقديري الصفة
بناء على ظاهر العبارة والثاني بناء على المقصد لان اول الوزن حرفا بصفة الزيادة لا نفس الزيادة الا ان يقال اذا كان الزيادة
في اوله يكون الحرف ايضا في اوله اذ الحرف لا ينفك عنه فليس بموجه وان كان من وجهه فتامل قوله من حروف اتين ولا دلالة
لها على المعاني بل الدال مجموع الصيغة على ما صرح به الشريف قدس سره في حواشي الرضي ولو سلمت فمقيدة على الدخول على الماضي
ولو سلم فالمراد اشباهها المتحدة بالنوع معها قوله اي حال كون وزن الفعل او ما كان على وزن الفعل اشارة الى ان قوله
غير قابل حال من المضاف اليه وهو الضمير في اوله قوله ولم يجعله حالا من قوله وزن الفعل شرطا لانه يوجب التعقيد اللفظي واشتراط
وزن الفعل مطلقا به مع انه ليس كذلك فاندفع ما قيل يحتمل ان يكون حالا من وزن الفعل في قوله وزن الفعل شرطا لانه من جملة موانع الصرف فهو فاعل
معنى ولا من قوله زيادة لان جواز الحال من اسم كان مختلف فيه وايضا لا يخلو عن ارتكاب تجوز لانه ان غير قابل غير قابل لان
يكون حالا من زيادة لتذكيره وما قيل المصدر يذكر ويؤنث فهو اذا لم يكن مع التاء والتاويل بان مع الفعل عند العمل لا مطلقا
لانا نقول التاويل نكتة بعد تذكير الفعل او الخبر يدل على ذلك قول السيد السند قدس سره العزيز في شرح المفتاح في بحث القصر في على
ناسب مصدر مضاعف بتاويل ان يضاعف قوله لاختصاصها بالاسم مع صيرورتها بمنزلة الحرف الاخير منه حتى اجرى
الاعراب عليه بخلاف الالف واللام فانها وان كانت مختصة بالاسم لكن لم يصير جزءا من الاسم فلم يخرج الاسم بدخولها عن وزن الفعل بهذا
والمراد من القبول الامكان الوقوعي الذي لا يبقى فيه شائبة امتناع الغير لا الامكان الذاتي فاندفع ما قيل الخروج على تقدير لحوق التاء
لا على تقدير قبولها والكلام فيه لا يقال لا حاجة الى هذا القيد لانه يخرج الوزن بهذه التاء عن وزن الفعل لا حاجة الى القيد لان الكلام في وزن الفعل لانا نقول
تقييد به ليحكم على بعض ما يرد على ما يلحقه التاء في المؤنث بالانصراف ولو لم يقيد به لتوهم ان يعمل غير منصرف ويعمله منصرفة قوله قياسا بالاعتبار
الذي امتنع من الصرف آه قيل يكفي تقييد عدم القبول بكونه قياسا اذ الفرق بين مذكر الاسم ومؤنثه بالتاء خلاف القياس ونادر وانما
القياس الفرق بالصيغة صرح به الرضي في بحث الجمع الصحيح بهذا اللفظ قال الرضي في ذلك الغالب في الصفات ان يفرق بين مذكرها
ومؤنثها بالتاء والغالب في الاسماء الجوامد ان يفرق بين مذكرها ومؤنثها بوضع صيغة مخصوصة لكل منهما كعير واتان وقد جاء العكس
ايضا في كليهما كاحمر وحمراء والافضل والفضلى وسكران وسكرى وكامرء وامرأة هذا كلامه وليس فيه تصريح بكون الفرق بالتاء في الاسماء
خلاف القياس بل حكم بان الفرق بالصيغة في الصفات ايضا غير غالب مع انه ليس خلاف القياس وايضا قال المصنف في الشافية

وافعل للتعدية غالبا وفعّل للتكثير غالبا مع ان المعانى التى غير ما ليس خلاف القياس نعم الغلبة يستلزم كون خلافها قليلا ولا

لا يستلزم خلاف القياس والله الحكم بالغلبة فى كلامه ليس فى مطلق الابنية بل فى اسماء الجوامد واسوه وليس منها **قوله** بالاعتبار

الذى اى غير قابل للتاء باعتبار ذات السبب الذى امتنع اى قرب من الامتناع وزن الفعل او ما كان على وزن افعل

لاجلها اى لاجل ذلك السبب اذ لا يمتنع حقيقة لمجرد ذلك السبب الذى شرط عدم قبول التاء باعتباره بل لا بد من اعتبار

وزن الفعل ايضا فعدم القبول مقيد باعتبار ذات السبب لا باعتبار السبب من حيث هو حتى يرد ان امتناع الصرف انما يعلم

من تحقق الشروط والعلل فى الاسماء فلا بد ان لا يعلم تحقق الشروط من امتناع الصرف ثم ان القيد ان كان قيد النفى فعدم القبول

باعتبار ذات الوصف ثابت لاسود وان كان باعتبار لا باعتباره بل باعتبار آخر منتفيا عنه وانتفاء المطلق بهذا المعنى

لا يستلزم انتفاء المقيد حتى يرد على هذا التقدير يشكل بنحو اسود وقد لان المطلق اعنى عدم القبول منتف فينتفى المقيد بهذا القيد

وان كان قيد النفى فالقبول المقيد باعتبار ذات السبب منتف عن اسود وثابت ليعمل حيث يقبل التاء باعتبار ذات الوصف الذى قرب

ان يمتنع لاجله فلا يرد ما قيل يشكل على هذا التقدير بنحو يعمل لان القبول بهذا الاعتبار منتف لان الاعتبار منتف لانتفاء منع الصرف وكذا

اولى فى قوله تعالى اولى لك فاولى علما للوعيد اى الشر القريب غير منصرف للعلمية ووزن الفعل لانه لا يقبل التاء باعتبار العلمية بل

باعتبار آخر قال الرضى والدليل على انه ليس باعتبار افعل التفضيل ولا افعل فعلا ما حكى ابو زيد من قولهم اولاة الآن اذا اوعدوا فدخول

تاء التانيث دال على انه ليس افعل التفضيل ولا افعل فعلا بل هو مثل ارمل وارملة اذ لولاه انعم علم وقوله التاء لا يضر الوزن لا

ذلك فى علم آخر نحو كالوصفية بارمل وارملة فكلاهما مختلفان من الصرف اذ كل علم موضوع وضعا مستانفا هذا كلامه وكذا اربع

اذا جعل علما غير منصرف للعلمية ووزن الفعل حيث لا يقبل التاء باعتبار العلمية بل باعتبار آخر فنوعين العلمية لا يقبل التاء اصلا فضلا

عن ان يكون القبول غير قياسى حتى يحتاج الى التقييد بقوله قياسا نظرا الى اربعة بعد التسمية غير وارد على المعنى على تقدير عدم التقييد

بقوله قياسا **قوله** فان لحوق التاء التذكير اى لحوق التاء فى اربعة واخواتها لاجل ان مميزها مذكر فمنشأ اللحوق هو تذكير المميز فلا يكون

قياسا فى التاء ان يكون لحوقه لاجل التانيث ثم انه من الثلثة الى عشرة يكون مجموعا فيلحق التاء بها اذا كان المميز مذكرا ويترك اذا

كان مؤنثا والتذكير والتانيث ليس باعتبار لفظ الجمع بل باعتبار الواحد فان الواحد مذكرا يؤتى بالتاء وان كان لفظ الجمع مؤنثا

نحو ثلثة حمامات وان كان الواحد مؤنثا يترك وان كان لفظ الجمع مذكرا نحو سبع ليال هذا ما ذكره الشيخ قدس سره فى بحث اسماء

العدد وصرح فى ان لحوق التاء لاجل التانيث حيث قال وتقول للمذكر ثلثة الى عشرة بالتاء لجماعة المذكر باعتبار التانيث الجماعة

وثلث وعشر بدونها لجمع المؤنث فرقا بين المذكر والمؤنث ولم يفعل الامر بالعكس لكون المذكر اسبق ويمكن ان يقال انه غير قياس

ظاهرا اى من حيث ظاهر اللفظ وقياس بالنظر من حيث المعنى والتاويل بالجماعة ويرد عليه ان التاويل بالجماعة غير لازم

فى الجمع بل يجوز ان يأول بالجمع والتانيث فى هذه الاعداد واجب عند تذكير المعدود وقال الرضى فى وجه تانيث الثلثة الى عشرة

عند تذكير المعدود والاقرب عندى ان يقال ان ما فوق الاثنين من العدد موضوع على التانيث فى اصل وضعه واعنى بالاصل

وضعه ان يعبر به عن مطلق العدد نحو ستة ضعف ثلثة واربعة نصف ثمانية قبل ان يستعمل بمعنى المعدود كما فى جاءنى ثلثة رجال

فلا يقع فى مطلق العدد وست ضعف ثلث وانما وضع على التانيث فى الاصل لان كل جمع انما يصير مؤنثا بسبب كونه مع عدد

فوق لا تثنين فاذا اصار المذكر في نحو رجال مونثا بسبب عروض هذا العرض فتانيث العرض في نفسه اولى ثم انه غلب على الفاظ
العدد والتعبير بها عن المعدود وفطرأ عليها اذ نزع معنى الوصف الذي هو معنى الاسماء المشتقة اذ صار يعنى رجال ثلثة رجال معدودة
بهذا العدد لكنه مع غلبة الوصف عليها كان استعمالها غير تابعة لموصوفها اغلب فاستعمال ثلثة رجال اغلب من استعمال رجال ثلثة فلما ثبت
الوصف في الفاظ العدد وجرت تابعة لالفاظ المعدودات كثيرا نحو رجال ثلثة واذا لم تجر على الموصوف اتى بما كان موصوفا بعدها اما
مضافا اليه نحو ثلثة رجال واما بمن نحو ثلثة من الرجال جاز اجراءها مجرى الصفات المشتقة في الفرق بين المذكر والمونث بالتاء
فبقيت الاعداد واذا كانت صفة لجمع المذكر على تانيثها الموضوعة هي عليه وذلك من الثلثة الى العشرة لكونها صفة الجمع
والجمع مونث فلو اثبتوا التاء فيهما مع الجمعين لم يتبين ما قصدوه من اجرائه مجرى الصفات المشتقة فاسقطوها مع جمع المونث لان
تانيثه فرعي فكانه مذكر بالنسبة الى تانيث جمع المذكر وانما قلت ذلك لان تانيث جمع المونث المعتبر هو العارض بسبب الجمعية
كتانيث جمع المذكر لا الذي كان قبلها بدليل انه لو كان الاصلي معتبرا لم يجز في السعة قال نسوة فكما ازال التانيث العارض
التذكير الاصلي في رجال واما لم ازال التانيث الاصلي ايضا في نسوة لكن هذا الطاري ظاهر مشهور في رجال خفي في نسوة
لان الشيء لا ينفعل عن مثله انفعاله عن ضده فصار نسوة كانه مذكر لخفاء تانيثه فقيل رجال ثلثة ونسوة ثلث فصارت التاء التي
كانت في الاصل التانيث مجرد العدد ولتانيث المعدود انتهى كلامه وبهذا ظهر فساد ما قيل من ان المراد عدم قبول التاء باعتبار
اصل الوضع ولذلك امتنع اسود مع قولهم للحية الانثى اسودة والاعداد لا يقبل التاء باعتبار الوضع العددي بل بعد عروض الوصفية
وظهر ايضا ان ما قيل المراد عدم قبول تاء التانيث والتاء في اربعة للمذكر ليس لشيء وظهر ايضا ان ما قيل ان التاء في اربعة ليست علامة
على ارجح لان اربعة للمذكر واربعا للمونث والمذكر مقدم في الرتبة ليس على ما ينبغي وظهر ايضا ان انصراف نحو اربع كما انه منسوب
الى عروض الوصفية يجوز ان يكون منسوبا الى فوات شرط وزن الفعل وهو عدم قبول التاء فتدبر **قوله** اي من اجل اشتراط
بعدم قبول التاء لا يخفى ان عدم قبول التاء قيد للزيادة ومعتبر فيه وليس معتبرا على الاستقلال فالتفريع عليه تفريع على المقيد
من حيث هو اذ لا يتصور وجوده بدون المقيد فاندفع ما قيل لا يخفى ان امتناع احمر متفرع على مجموع الشرطين فلا بد ان
يعتبر الاشارة المفهومة من كلمة ثم الى المجموع على سمت عدم قبول الزيادة التاء **قوله** امتنع احمر فرع امتناع لفظ فيه وصف
اصلي على اشتراط الزيادة بعدم القبول وهو في الحقيقة جعل وجود الزيادة بشرط علة الامتناع لفظ فيه وصف اصلي لا
جعل وجود الشرط علة للمشروط حتى يرد عليه ان وجود الشرط لا يستلزم وجود المشروط ويحتاج الى تكلف في الجواب **قوله** اي
كل اسم جعل ما موصوفة فاحتاج الى تقدير كل ليكون القاعدة كلية على ما هو الانظف في القواعد ولو جعلها موصولة لما احتاج الى
التقدير لافادة العموم والاستغراق **قوله** بالسببية المجتمعة مع الوزن سواء كان الاسم قبل العلمية غير منصرف كاحمر او لا كيزيد وشكر
ومع العدل في اسم يوضع الاعلام كعمر واما مع عدل كان قبل العلمية غير منصرف نحو مثنى وثلث فالاخفش وابو علي ذكروا انه يصرفونه
لزوال الوصف بالعلمية وزوال العدل ببطلان معنى العدد وذهب الجرمي وابن باشاذ الى منع صرفه اعتبارا للعدل الاصلي مع العلمية
وهو قياس قول سيبويه في احمر المنكر بعد العلمية ولا تنافي بين العدل والعلمية بدليل عمر واما اخر وجمع اذا اعلمية وضع اخر وقول سيبويه اقرب
لان العدل امر لفظي وبالعلمية لم يتغير اللفظ هذا كلام الرضي اقول انما ان قوله وقول سيبويه اقرب الخ لغوية لاعتبار سيبويه العدل في اخ

وجمع وتضعيف لقول الاخفش والكوفيين بان عدلها اولفظي غير مبتين على المعنى فلا ينافيه كون العلمية وضعا آخر بخلاف عدل احاد

واخواته فانه وان كان عبارة عن اللفظ الا ان اعتباره مبني على المعنى فيزول بزواله كما اشار اليه بقوله وزوال العدل لا لاعتباره

في نحو مثنى وثلاث لانه مذكور في جنب اخر وجمع لا في جنبيهما ولانه ذكر اعتبار العدل عند سيبويه في اخر وجمع لا في مثنى وثلث بل ذكر اعتبار

العدل فيهما عند الجرمي وابن باشاذ وقال وهو قياس قول سيبويه في احمر التنكير بعد العلمية ولان قوله وزوال العدل ببطلان

معنى العدد يشعر بان منشأ العدل فيهما المعنى حتى زال بزواله وليس لفظيا فقط فكيف توجه بقوله لان العدل امر لفظي ومما يؤيد ذكرنا

قول صاحب اللباب وانصرف احاد ونحوه كثلاث ومثلث حال كونه علما عند اكثر النحاة لزوال الوصف بالعلمية وزوال العدل ببطلان

معنى العدد وقال الجزولي انه غير منصرف لاعتبار العدل الوصفي مع العلمية واما نحو اخر وجمع علما فمنصرف عند الاخفش والكوفيين

قياسا على احاد واخواته وعند سيبويه غير منصرف اعتبارا بالعدل الاصلي فان عدله باعتبار حكم في اللفظ فلا يبعد ان يقدر ذلك مع العلمية

بخلاف عدل نحو احاد فانه باعتباره في مسماه فظهر ان ما في بعض الحواشي من ان نحو مثنى وثلاث علما غير منصرف عند البعض اعتبارا

للعدل الاصلي واليه مال الشيخ الرضي تاملا ان العدل امر لفظي وهو باق ليس على ما ينبغي وان ما في المنهل شرح الوافي من قوله وهذا الذي

ذكره المؤلف من قوله وينصرف نحو احاد للعلمية لم يذكر ليس مذهب الجمهور وانما ذهب اليه بعض النحاة ليس بشيء **قوله** لا تاثير فيه اي في منع

للعلمية سماعا فالجزولي فانه قال بتاثيرها سماعا **قال** اذا نكر اي جعل نكرة ولو مجازا بان اريد به غير المعين مجازا من موضوع المعين

فيتبقى التعريف فيكفي في الانصراف وتوقفه على الانتفاء حقيقة ممنوع ولو سلم فهو حقيقة في عرف النحاة فلا يرد ما قيل ان بهذا التاويل في

حكم النكرة فلا يلزم انتفاء التعريف حقيقة فلا يلزم الانصراف **قوله** بان يأول العلم بواحد اي بفرد من الجماعة المؤولة بعنوان انها مسماة

بذلك العلم وفرد منها لا اعتبار بهو مسمى بذلك العلم كما يشير اليه قوله فانه اريد به المسمى بزيد ويحتمل ان يراد انه يأول بلفظ واحد وتقييده بقوله

من الجماعة المسماة به ومعنى هذا قوله فانه اريد به باعتبار الآل ثم في العبارة اشارة الى ان هذا التاويل انما يكون بعد الاشتراك وقيد الجماعة

اتفاقية فانه اريد به المسمى بزيد **قوله** الالف واللام سواء كان حرف تعريف او بمعنى الذي للعهد الذهني **قوله** عن الوصف المشتهر صاحبه

به قيد به لان المسمى كل علم اوصافا كثيرة فلا بد في ذكر العلم وارادة الوصف من مرجح وهو عدم وصف كالاشتهار **قوله** فان

كل واحد من هذه الاسباب الاربع الاولى الاربعة **قوله** استثناء اي من المستثنى منه المقدر الذي بقي فيه العدل ووزن الفعل

من الاستثناء الاول ولم يخرج به وفيه اشعار بان الخارج بالاول كثير والباقي قليل وبان اخراج الثاني بعد اخراج الاول كما

قال الرضي مستثنى مما من المستثنى منه المقدر الذي استثنى منه لفظا ما بعد استثناءها اي لا يجامع سببا غير السبب الذي هي شرط فيه الا العدل فكلا المستثنين

من ذلك المقدر نحو قولك ما ضربت الا زيدا الا عمرا اي ما ضربت احدا غير زيد الا عمرا انتهى وقال في مباحث المستثنى في نحو ما جاءني الا زيد الا عمرو الا خالدا

عمرو مستثنى من المتعدد والمقدر بعد خروج زيد وخالد يخرج منه بعد خروج زيد وعمرو ولعل ذلك للاشارة الى ان المعاني مترتبة على

حسب ترتيب الالفاظ فاعتبار الاخراج في الاستثناء الاول قبل الثاني وفي الثاني قبل الثالث على حسب عبارة الاول والثاني

والثالث لانه اخراج الكل معا وقيل للاشارة الى تقييد المستثنى منه بالاستثناء الاول فلم يلزم تعدد الاستثناء من امر واحد بلا عطف

لان الاول استثناء من المطلق والثاني من المقيد وفيه بحث لانه ان اراد ان تعدد الاستثناء على الوجه المذكور

مطلقا غير جائز فهو غير مسلم كيف وهو جائز اذا كان الاداة متعددة وان اراد انه غير جائز اذا كان الاداة واحدة فهو مسلم لكن

المذكور ليس مبنيا على ان ذلك جائز اليه عند جماعة قال الرضي استثناء شيئين باداة واحدة بلا عطف غير جائز مطلقا عند الاكثرين لضعف اداة الاستثناء اذ الاصل فيه الا وهي حرف فلا يستثنى بها شيئان ويجوز مطلقا عند جماعة قوله لا يوجد شيئي من الامر الدائمي ان يستثنى منه السبب الدائمي مع قرينة بين المجموع واحد منهما فقط لا مايعمه وغيره حتى يلزم خلاف الواقع ولا المختص بواحد منهما حتى يلزم استثناء الشيء من نفسه ولا يخفى ان هذا التوجيه مستحسن في غاية الحسن لا سماجة فيه كما ظن غير ان قوله لا يعمهما وان لم يوجد مثله في كلام العرب العرباء لكن كثر في عبارة العلماء ففي الكشاف فارسلناك الا نذيرا الا حفيظا مهيمنا عليهم وما كان ذلك الا انبياء رغمنا والاثبتة في الاسلام وما هي الا الشهوات لا غير صرح به العلامة التفتازاني والشريف رح في شرحها المفتاح قوله اي لم يبق فيه سبب من حيث هو سبب باسقاط العلمية فيبقى ذات احد السببين ووصف السببية من الآخر فيما هي شرط فيه لفوات ما يصير به واحد من الاسباب التي اثنان منها سبب للمنع وان بقي ذاته لكنها ليست سببا اتفاقا بالمعنى المذكور فاندفع ما قيل وفيه نظر لان المراد بالسبب اما التام فيبطل بقاؤه على سبب واحد بهذا المعنى وما ارتفعت السببية بسبب ما فقد تبقى بهذا الوصف مع انتفاء العلمية قال ابقى على سبب واحد فيما هي ليست شرطا فيه فبقي فيه كونه واحدا من الاسباب حيث ما فات منه ما يصير به احد سببا بل هو المراد من بقائه كونه سببا فاندفع ما قيل انتفاء العلمية يستلزم انتفاء تاثير السبب سواء كان شرطا له اولا والا لتحقق التاثير بدون الاثنينية قوله فلو اردوا الاقوال به كان مع وزن الفعل هكذا عبارة السيد قدس سره في حواشي المتوسط قوله وانه قد عرفت اندفع به ما قيل ان اخر معدول عن الآخر واخر من غير العدل مع وزن افعل اذ منع صرفه لا يقتضي اعتبار الاخراج لوجود السببين فيه غير العدل وهما وزن الفعل والصفة الاصلية هذا وما ذكره الشريف رح ان قيل بان جعل آخر معد ولا عن المعرف باللام كان الآخر ايضا معدولا عن المعرف باللام فقد اجتمع العدل مع الوزن والجواب انه غير مختص لجواز ان يكون اخر معدولا عن اخر مبني على ان حذف من لا يوجب العدل لكونها غير داخل في الصيغة ولو حكما ولو قيل انه يوجب العدل على ما ذهب اليه بعض فالجواب ما ذكره والشارح لما اجاب بعض الافاضل من ان اخر على وزن الفعل لما لم يكن على اوزان العدل المشهورة ينبغي ان يجعل شاذا لا معدولا اذ هو لا يخفى تامل

قال وخالف سيبويه الاخفش في الرضي قال الاخفش في كتاب الاوسط ان خلافه في نحو احمر اما هو في مقتضى القياس اما هو على منع الصرف قوله ولما كان قول التلميذ الى قوله جهاله مهلا وسبب المخالفة الى الاسناد فان قلت كون قول التلميذ الخ كونه موافقا للقاعدة ذكره المصنف وسببا ونكتة تجعل قول التلميذ اصلا وسببا والمخالفة الى الاسناد بعد الثبوت فلا بد ان يعلم ثبوتها من المتن ليطلب لها نكتة من اي لفظ المتن يعلم ذلك قلنا من نصب قولنا اعتبارا وذلك لانه يجب ان يكون منصوبا على انه مفعول له ليكون صريحا علة ومستند المذهب سيبويه خفاه اذ انظ بعد التشكيك الانصراف فصار المصير بيان وجه لرجحانه وذلك في جعله مفعولا له بخلاف جعله حالا او ظرفا او مصدرا فانه لا يفيد كونه صريحا في كيف الى سيبويه اليوجد شرط نصب المفعول له وهو اتحاد فاعله وفاعل عامله بخلاف ما لو جعل الفاعل الاخفش فانه لم يوجد تلك الشرائط اذ المعتبر تسبيبة رايت خبير بان اشتراط المذكور راي الجمهور واما عند البعض فليس بشرط وهو المرضي للشيخ الرضي قوله اذ لا معنى الوصفية فيه قبل العلمية ظاهر اما ورائناشيا من مجرد لفظ على ما هو الظاهر فيخرج اصل التفضيل المقرون بمن عن كونه بلا خلاف لان ظاهره من التفضيلية فاندفع ما قيل كيف القول بمنع التفضيل المقرون بمن بلا خلاف مع صدق ما هو المراد من نحو احمر على ما ينبغي الخ عليه

سه الفاضل الحافظ ۱۲

وجعل قوله بلا خلاف قيد للنفي على ما قيل لا يجري في ذلك اذ منع التفضيل المذكور بالوفاق على ما في الرضي وبعض شروح اللباب

قوله فيدخل فيه سكران واشار نحو ثلث ومثلث اذ حكمه بعد التنكير حكم احمر على ما في حواشي السيد السند قدس سره وعلى المتوسط واللباب والرضي قوله وكذلك افعل التفضيل المجرد قيل وكذلك ثلث انتهى كيف لا ان افعل التفضيل المجرد عن كلمة من منصرف بعد التنكير بالاتفاق وكذلك ثلاث بعد التنكير منصرف بالاتفاق وفيه بحث اذ فيه اختلاف بعد التنكير مثل احمر على ما عرفت قوله لاجل اعتبار

الصفة الاصلية قال الرضي معنى اعتبار الوصف الاصلي بعد التنكير انه كالثابت مع زواله لكونه اصليا وزوال ما يضاده وهو العلمية فصار اللفظ بحيث لو اريد اثبات معنى الوصف الاصلي لجاز نظرا الى زوال المانع وليس معنى الاعتبار انه يرجع معنى الصفة الاصلية حتى يكون معنى رب احمر رب شخص فيه معنى الحمرة بل معنى رب احمر رب شخص مسمى بهذا اللفظ سواء كان اسود او ابيض او احمر

قوله لزم ان يعتبر اي يجعل الوصف الاصلي كالثابت مع زواله لكونه اصليا لا ان كلا الموضعين مشتركان في عدم لزوم اجتماع المتضادين حقيقة وكون الوصف اصليا زائد وحصل الجواب ان اعتبار المتضادين وان لم يكن من قبيل اجتماع المتضادين لكنه بمنزلته فاعتبارهما في منع صرف لفظ واحد حكم غير مستحسن فظهر ان ما قيل الاولى ان يقول كان منعه ان يلزمه لئلا يكون هو وقوله فاجاب بتنافرين ليس على ما ينبغي قوله فان العلم اي الشخصي اذ هو المتبادر من الاطلاق والعلم الجنسي علميته تقديرية ضرورية على ان عدم الخصوص فيه ثم كيف وهو موضوع لماهية مشخصة موجودة في الذهن ويستلزم ذلك امتناع اطلاقه على الافراد حقيقة ثم كيف واطلاقه على الافراد بخصوصها مجاز قوله وهو منع صرف لفظ واحد قد عرفت ان المحذور هو جعل المتضادين كالثابت معا في منع صرف لفظ واحد لا جمع المتضادين في التاثير حتى يرد عليه ان الوصفية والعلمية ليسا متضادين في هذا الحكم بل متوافقين ولا مانع من اعتبار المتضادين فيما يتوافقان فيه قوله فان قلت التضاد آه على ما ذكرنا من تقدير الحواشي على ما هو ظاهر لفظ المتن لا ورود لهذا السؤال الا انه ذكره زيادة للايضاح ودفعا للاشتباه حتى لا يتوهم ان اعتبارهما محال قوله لان الكسر يطلق على الحركات

البنائية ايضا اي كما يطلق على الحركات الاعرابية فيه ان الاطلاق على الحركات الاعرابية ان كان بطريق المجاز كما صرح به الفاضل المحشي فالصواب ترك التقييد وان كان بطريق الحقيقة فهو يخالف ما هو المشهور من ان الضم والفتح والكسر مختصة بالحركات البنائية ويخالف ايضا قوله قدس سره اي بصورة الكسر قال الفاضل المحشي ره في توجيهه يعني اراد بالكسر صورة الكسر بطريق الاستعارة لان الكسر بلا تاء من القاب البناء عند البصريين ويطلق على الحركات الاعرابية مجازا فالاولى ان يقول بالكسرة لعدم اختصاصها بالبناء هذا كلامه لا يقال مخالفته للمشهور لا يضر لان ذلك مبني على ما هو المختار عنده وهو ما ذكره في اول المبنيات من ان المراد ان الحركات والسكنات البنائية لا يعبر عنها البصريون الا بهذه الالقاب لا ان هذه الالقاب لا يعبر بها الا عنها لانهم كثيرا يطلقونها على الحركات الاعرابية ايضا لانه لو كان كذلك لما اختار التاويل وايضا ما ذكره لا يوافق المشهور وهو ظ ولا ما ذكره المحقق الرضي اذ المفهوم مما ذكره عدم اختصاص الضم والفتح والكسر بالبناء مطلقا والرضي صرح باختصاصها بغير الاعرابية حال الاطلاق ووقوعها على الحركات الاعرابية ايضا بالتقييد حيث قال اذا اطلق الضم والفتح والكسر في عبارات البصرية فهي لا تقع الا على حركات غير اعرابية بنائية كانت كضمة حيث او لا كضمة فاء فعل ومع التقييد تقع على الحركات الاعرابية ايضا كقول المصر بالضمة رفعا والكوفيون يطلقون القاب احد النوعين في الآخر مطلقا ولو جعل موافقا لما ذكره المحقق يصير مخالفا لما ذكره ره فكيف يبني عليه لا يقه ما ذكره الرضي

في اول المبنيات يخالف ماذكره فتبين قوله وانواعه رفع ونصب وجر وهو ما نقلته آنفا حيث قال الضم والفتح والكسر القاب مطلق الحركات سواء كانت حركات المبني كقولك حيث مبني على الضم او حركات المعرب كقولك في زيد انه متحرك بالضم في حال الرفع او لا هذا ولا ذاك كقولك في جيم رجل انه متحرك بالضم انتهى لانا نقول ليس كذلك اذ قد قيد الضم في قوله في زيد انه متحرك بالضم بقوله في حال الرفع فهو لم يترك الا لفظا التقييد يدل على ذلك ما ذكره بعد هذا الكلام من قوله والتمييز بين القاب حركات الاعراب وحركات البناء وسكونهما في اصطلاح البصريين متقدميهم ومتاخريهم تقريبا على السامع واما الكوفيون فيذكرون القاب الاعراب في المبني وعلى العكس ولا يفرقون بينهما هذا لفظه وبالجملة التاويل لا يوافق ما ذكره في المبنيات ولا قوله لان الكسر آه هو يخالف ما ذكره في المبنيات ان جعل موافقا لما ذكره المحقق الرضي والا فما ذكره في الموضعين موافق لكنه لا يوافق المشهور ورد لما ذكره المحقق لا يتم التاويل المبني على المشهور لانا نقول ما ذكره في المبنيات رد له وتغليط فكيف يبنى عليه فان قلت ما ذكره ههنا موافق لما ذكره في المبنيات المحمول موافقا لما ذكره المحقق الا انه ترك التقييد اعتمادا على ما سياتي والمعنى لان الكسر لا يطلق على الحركات البنائية فقط قلنا مع كون ما ذكرته خلاف الظاهر التقييد حاصل معنى لان كسر غير المنصرف لا يكون الا في حالة الجر وان فات لفظا ولو قيل ان المعنى كما لم يتحقق الجر لان الجر قد يكون بالفتح كذلك لم يتحقق الكسر لان الكسر يطلق على الحركات الاعرابية والكسر في غير المنصرف يكون بالفتح فلما لم يتخصص انجرار غير المنصرف بالكسر بسبب اللام والاضافة باحدى العبارتين لا جرم جمع بينهما لم يبعد وح يظهر لقوله ايضا فائدة الا ان المناسب ح ان يقول لان الكسر يطلق على الحركات الاعرابية ايضا وما ذكره بعض الفضلاء في توجيه ان الكسر من القاب البناء فكيف يكسر غير المنصرف به وجيه ان لم يكن قوله ايضا آبيا عنه فتامل **قوله** اعني بيان لما نسبته الدخول اليهما آه غايب **قوله** اللام والاضافة المؤثران لفظا ومعنى وسائر الخواص ليس بهذه المثابة فاندفع ما قيل منه منقوض طردا بان الاسناد اليه ايضا من خواص الاسم مع انه لا انصراف بسببه **قوله** ومنهم من ذهب الى انه غير منصرف مطلقا هكذا في المنهل شرح الوافي وشرح اللباب قال الرضي ما دخله اللام والاضافة مما فيه علتان من التسع غير منصرف على ما هو المصرح به عند غيره وهو منصرف سواء قالوا ان الكسر يسقط تبعا للتنوين وقالوا ان الكسر والتنوين يسقطان معا وذلك لان الكرام قالوا ان الاسم لما شابه الفعل حذف علامة تمكنه التي هي التنوين وجعلوا ترك الصرف عبارة عن حذف التنوين ثم تبعه الكسر ضرورة الاسم غير منصرف وقد قوى هذا القول بانه لما لم يكن مع اللام والاضافة تنوين حتى يحذف لمنع الصرف لم يسقط الكسر فعلى قول هؤلاء نحو الاحمر واحمركم منصرف لان التنوين لم يوجد فيحذف وقال بعضهم انه لما شابه الفعل حذف الكسر والتنوين معا لمنع الصرف ونحو الاحمر واحمركم عندهم ايضا منصرف لان الكسر والتنوين لم يحذفا ولا احد بحامة اللام والاضافة لمنع الصرف هذا كلامه اقول في الدليلين للفريقين مناقشة فتامل ثم معنى الاطلاق فيه نظرا الى الاول والثالث سواء بقيت العلتان او لا وهو لا يخلو من اشكال **قوله** وسقط التنوين اي بقي سقوطه من اللفظ لاجل انه غير منصرف ولم يعد كما عاد الكسر لعدم موجب العود وفيه اشارة الى رد ما قيل ان حذف التنوين في المحلى باللام والمضاف لاجلهما لا لمنع الصرف وذلك لان منع الصرف مقدم عليهما بدليل انهم جعلوا الاضافة في نحو حواج بيت الله معاقبة للتنوين المقدر لمنع الصرف دون التنوين الملفوظ به والسر في ذلك ان سبب منع الصرف لازم لذات الكلمة من غير توقف على الاستعمال فبالضرورة يكون مقدما على ما يعرضها بعد الاستعمال وهو اللام والاضافة **قوله** ان العلمية تزول باللام اذا كان للتعريف تحقيقا بخلاف اللام الداخل على العلم الذي هو في الاصل مصدر او صفة فانه ليس للتعريف تحقيقا بل توهما وتخييلا

قال الرضي انما دخلت اللام وان لم يكن محتاجا اليه للمح الوصفية الاصلية وكانك اخرجتها عن العلمية واطلقتها على المسلمين بها اوصافا والمصادر اجريت مجرى الصفات فاندفع ما قيل فيه ان اللام تجامع العلمية اذا كان في الاصل مصدرا او صفة كالفضل والحسن **قوله** وهذا القول انسب الانسبية اذا ابقى صدر المصرح على الاطلاق واما اذا قيد بما قيده الشارح قدس سره ولذا ينتقض بنحو هندا اذا صرف فلا اولوية دخول اللام والاضافة يوجب ضعف المشابهة مع الفعل فيزول اعتبار السببين او احدهما فلا يكون في الاسم مع اللام والاضافة سببان معتبران كما في هند اذا اعتبر معارضة سكون الوسط لاحد السببين **قوله** مع المرفوع لا المرفوعة تمهيد وبيان وجه لقوله اي المرفوع الدال عليه المرفوعات ثم ان هذا القول لا ينافي كونه وصفا لشيء آخر اذ حاصله ان المرفوع في هذا المقام يتعين ان يكون صفة للاسم بقرينة كون الكلام في الاسماء لو جعل مختصا بالاسم اصطلاحا كما هو الظاهر قلنا بعد تخصيص اجرى مجرى الصفات فيقع صفة للاسم لا موصوفا فاندفع ما قيل انه نظر الى اللغة عام والى الاصطلاح اسم لا صفة **قوله** لان موصوفه الاسم الى قوله ويجمع هذا الجمع صفة المذكر الذي لا يعقل فلا يضر كون بعض ما صدق عليه الاسم مؤنثا نحو حمزة وطلحة فالاعتراض عليه بان بعض الاسماء مؤنث وبان بعضها يعقل ساقط غاية السقوط وكذا الجواب عنه بان المراد بالمذكر ما يقابل المؤنث الحقيقي اي بانه ذكر من الحيوان والاسماء ليست باناثها الذكر من الحيوان فتدبر **قوله** الدال عليه المرفوعات ولا دلالة للجمع على المفرد **قوله** اي المرفوع نظر صريح في بيان المرجع واما ما قيل يحتمل بيان المرجع وتقدير الصفة المنفية قال لا للافراد اذ التعريف يكون بالجنس والفصل والخاصة وحدها او مع غيرها وشيء من ذلك لا يفيد شرح المفرد من حيث هو بل لابد في ذلك من ذكر المشخصات الخ **قوله** والمراد باشتمال الاسم عليها لما كان المتبادر من الاشتمال اشتمال الكل على الاجزاء او اشتمال الظرف على المظروف وقد اطلق على اشتمال المتبوع في التلفظ على التابع فيه قال تعيينا للمراد ودفعا للاشتباه والمراد باشتمال الاسم دار ويكون الاسم موصوفا بالضمة والواو والالف وجود شيء منها معه وجود الصفة مع الموصوف ويؤيده قوله لفظا او تقديرا الا الوصف بمدلول الرفع لمدلول الاسم لانه ليس معنى اشتمال الاسم على علم الفاعلية ولانه لا يكون ح بقوله لفظا او تقديرا كثير فائدة فاندفع ما قيل مبني على عدم التفرقة بين الدال والمدلول فان الاتصاف بمدلول الرفع لمدلول الاسم على انه لا حاجة الى اعتبار مدلول الاسم فان الاسم متصف بمدلول الرفع كالمدلول انما الحاجة اليه في الرفع فيكون من قبيل جعل الدال على الصفة صفة لا من قبيل ما ذكره ح **قوله** ان يكون موصوفا بها اي يكون الاسم مذكورة العلامة ذكر الصفة مع الموصوف اي كما يكون الصفة بعد الموصوف كذلك يكون علامة الفاعلية بعد الاسم بلا فصل لفظا او تقديرا اي يكون في الاصل كذلك وان لم يكن بالفعل او محلا اي يكون بعده حكما باعتبار كونه بعد ما فرض في محله فنزل الواقع بعد الواقع في محل الاسم المبني منزلة الواقع بعده تصحيحا لقولهم كل فاعل مرفوع مع ان الفاعل في ضربت لا رفع له لفظا ولا تقديرا وكذا هؤلاء في جاءني هؤلاء **قوله** اذ معنى الرفع المحلي انه في محل اي ان الاسم في محل لو وقع في ذلك المحل اسم معرب لظهر بعده الرفع فجعل ظهور الرفع بعده بمنزلة الظهور في المبني اعلاقة المجاورة فمعنى الرفع المحلي خلاصة الشرطية وزبدته وهو عدم رفع المعرب رفعا للمبني لا البتة الوقوع في المحل **قوله** وكيف يمنع الرفع اي يجب ان لا يخص التعريف على وجه يوجب خروج الاسماء المبنية الواقعة فاجاب عنه بان نية المرفوع ما اشتمل على علم الفاعلية لفظا او تقديرا او محلا فلا يكون هؤلاء في جاءني هؤلاء مرفوعا كما هو ظاهر لفظ الحواشي الهندية بل يجب التاويل

على وجه يشتمل تلك الاسماء ليكون التعريف جامعا واما التخصيص بمعنى انه تعريف لنوع خاص يجعل المرفوعات اشارة الى تقسيم من قوله والقوامه رفع ونصب وجر ويجعله تعريفا لاينظر فيه الاشتمال فلا كلام للشارح فيه فاندفع ما قيل لعل الباعث على التخصيص عدم ظهور اشتمال الاسم على علم الفاعلية او جعل اللام للعهد وقد فسر العهد بما ذكرناه **قوله** وهو بحث عن احوال الفاعل اذا كان ضميرا متصلا اى تخصيص بما عدا الرفع المحلي والحال ان المصرح يقول بكون الضمير المتصل في ضربت مثلا فاعلا اذ البحث من احوال الفاعل فرع اعتقاد كونه فاعلا منكرا او التخصيص تقتضي ان لا يكون الضمير المذكور مرفوعا وكونه فاعلا تقتضي كونه مرفوعا فاندفع ما قيل ليس تخصيص الرفع بما عدا الرفع المحلي مع البحث عن احوال الفاعل المبني بتلك المثابة من الاستبعاد لجواز ان يكون البحث عنه تقريبا بذا واعلم ان كون اسم ان واسم لا التبرئة وخبر كان مرفوعا محلا لمعنى آخر غير ما ذكره فانهم صرحوا بالرفع المحلي في اسم ان وخبر كان وامثالها وبيانه لا يصدق عليه ليس بشيء **قوله** اى من المرفوع وهو الظاهر لان المتعارف بعد الفراغ عن التعريف تقسيم المعرف وكون قوله ومنها المبتدأ ابيانه تم **قوله** او مما اشتمل وقرب الضمير لا يعارض المتعارف وقيل لكن باعتبار حالة الاجمال فلا يرد عدم ورود التقسيم على مورد التعريف وفيه ان المرجع ان لوحظ بعنوان المرفوع فذاك وان لوحظ بعنوان ما اشتمل فلاحظه الحالة الاجمالية لا يدفع ذلك الايراد **قوله** لانه جزء الجملة الفعلية والمصدر ما اول بان مع الفعل والصفة التي بعد الاستفهام والنفي والموصول اسم صورة فعل معنى على ما بين في موضعه واقتضاء باقي الصفات للفاعل فرعي لا يعتد به **قوله** التي هي اصل الجمل وذلك لان الغرض من الجمل الافادة وهي فيها اظهر **قوله** ولان عامله لكونه لفظيا وفعلا وهو الاصل في العمل اقوى من عامل المبتدأ والخبر وخبر ان وخبر لا التبرئة واسم ما ولا المشبهتين بليس فذكر المبتدأ على التمثيل وقيل اقوى من عامل المبتدأ اصلا فيدخل في الحكم خبر المبتدأ او المبتدأ وخبره اصل بالنسبة الى سائر المرفوعات بما ثبت اصالته بالنسبة الى سائر المرفوعات ولا يخ عن خدشة **قوله** لانه باق على ما هو الاصل في المسند اليه وهو التقديم اذ لم يوجد منه موجب التاخير بخلاف الفاعل فانه لا ينظر فيه الى الاصل المذكور بل اخر وجوبا بموجب التاخير وذا ثبت اصالته بهذا الاعتبار بالنسبة الى الفاعل الذي هو اصل المرفوعات ثبت اصالته بالنسبة الى سائر المرفوعات وقيل اصالة المسند اليه بالنسبة الى المسند واصالة المسند بالنسبة الى اسم ما ولا امر ان محققان ظاهران فاعتمد عليه في ثبوت المدعى اقول وكون المسند اصلا بالنسبة الى اسم ما ولا تم **قوله** اى اسم فسر به لان الكلام في الاسماء ولان ابقاه على العموم يتناول الفعل والحرف فالتخصيص ضروري فاندفع ما قيل لم لم يحمل العموم كلمة ما يستغني عن التعميم **قوله** والظرف قال الرضي الكان بعد الظرف معمول فعند ابى على معمول للظرف لقيامه مقام العامل ومن ثم وجب حذفه وقال غيره هو معمول العامل المقدر لان الظرف جامد لا يلاقي الفعل في تركيبه ملاقاة اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمصدر فمذهب المصرح ان كان الاول فذكر الظرف حسن وان كان الثاني كما صرح به الرضي حيث قال ولم نقل اومعناه فيدخل فيه الظرف والجار والمجرور المرتفع بهما الضمير لكون الرافع في الحقيقة عنده الفعل او اسم الفاعل المقدر خلافا لمن قال انه الظرف والجار والمجرور فذكره غير حسن على هذا فالاولى ذكر الظرف وتفسير الشبه بما يلاقي الفعل في تركيبه **قال** وقدم في الحواشي الهندية عطف على اسند او حال بتقدير قد وقيل جعله حالا بتقدير قد خال عن الاستقامة انتهى اقول الخلو من الاستقامة تم **قوله** لانه مما اسند اليه الفعل صرح به الرضي حيث قال كل ضمير يرفع ضمير المبتدأ يجوز ان يقال هو مسند الى المبتدأ وان يقال هو مسند الى ذلك الضمير والمجموع مسند الى المبتدأ وكل خبر رافع

اليه ضمير المبتدأ فهذا مع مرفوعه مسند الى المبتدأ وكل خبر غير رافع لشيء كالجوامد فهو وحده مسند الى المبتدأ نحو انت زيد هذا كلامه وسنے الحواشي الهندية فان قيل الفعل فيه مسند الى ضميره دونه قيل بل مسند اليه ايضا والاسناد فيه مشكور كما عرفت في المفتاح وغيره وما قيل ان قوله وقدم عليه لدفع الوهم دون الاحتراز فعلى تقدير تسليم عدم الاسناد الى زيد انتهى والحق ان اسناد مجرد الفعل الى زيد في زيد قام ان كان مما اعتبره النحاة كما هو الظاهر من كلام الرضي فالقيد للاحتراز وان كان مما لم يعتبره النحاة كما صرح به العلامة التفتازاني في شرح المفتاح من ان اسناد مجرد الفعل الى المبتدأ مما لا يقول به النحاة ولا يطابق اصولهم وقال في المطول لانا نعلم ان المبتدأ لكونه مبتدأ يستدعي غير اسناد الخبر نظرا الى تصانيفهم انما هو مع الخبر لا غير وما يقع في نحو زيد قام ان الفعل مسند الى المبتدأ فباعتبار انه مسند الى الضمير الذي هو عبارة عنه وانه كثيرا ما يقع للفعل مع ضميره المتصل به فعل فالقيد لدفع الوهم واليه ذهب المصرح في اماليه وقوله لان الاسناد الى ضمير شيء ليس على ما ينبغي لان المتبادر من المسند اليه الفعل هو الاسناد بلا واسطة لا الاعم حتى يكون وقدم عليه للاحتراز هذا وقيل الاحتياج الى ما ذكره اذا جعل قوله وقدم عليه قيدا لكلا الامرين واما اذا جعل قيد شبه الفعل فلا اشكال لان المصدر اذا وقع خبرا عن اسم فهو مسند اليه لا الى ضميره لانه لا يتحمله بل نقول على ما ذكره الشارح قدس سره قيد لاحد الامرين فكانه قيل ما اسند اليه احدهما وقدم احدهما اليه وعلى هذا ايضا لا اشكال اقول جعل قوله وقدم قيد شبه الفعل خلاف الظاهر وقوله قيد لاحد الامرين ان اراد به انه قيد لاحدهما فقط فهو ممنوع والا فان اراد نفي الاشكال في كلا الصورتين فهو ممنوع وان اراد في صورة شبه الفعل فقط فهو مسلم لكن يبقى الاشكال في صورة الفعل **قوله** المراد تقديمه عليه وجوبا اي تقديم الفعل او شبهه على ما اسند اليه تقديما واجبا **قوله** نحو كريم من يكرمك فانه يصدق عليه ان الصفة اسندت الى من يكرمك على ان الاسناد الى ضمير الشيء اسناد اليه في الحقيقة وقدمت فينبغي ان يكون فاعلا فلما قيد التقديم بالوجوب خرج **قوله** وجوب تقديم نوعه اي نوع الفعل او شبهه على ما اسند اليه لا نوع ما اسند الى الفاعل حتى يلزم اخذ المعرف في المعرف ولا نوع المسند حتى يرد انه ليس تقديم نوع المسند واجبا وعدم كون تقديم نوع الفعل على ما اسند اليه واجبا بل جائزا بحيث يجوز تاخيره ايضا ثم كيف ولو كان كذلك لكان زيد في زيد قام فاعلا كما ان الخبر في كريم من يكرمك خبر في الصورتين واللازم باطل فالملزوم مثله وايضا القيد لاخراج المثال المذكور فلو لم يكن التقديم واجبا لما كان مخرجا بل لغوا ومجرد كون قام في زيد قام مسندا الى زيد على ما بينه الشارح قدس سره لا يقدح في الوجوب فاندفع ما قيل الجواب ساقط لانه نشكل بقام زيد لان نوع قام بل خصوص قام لا يجب تقديمه على اسم المسند اليه لجواز ان يقع زيد قام فانه مسند الى زيد على ما بينه الشارح قدس سره **قوله** اي اسنادا واقعا على طريقة قيام الفعل ظاهر بل صريح في ان الجار والمجرور متعلق بواقعا وانه صفة لمصدر اسند فما قيل قوله اي اسنادا ولو قال اشارة الى ان قوله على جهة قيامه متعلق باسنادا وصفة لمصدره ليس على ما ينبغي وقيل يحتمل ان يكون حالا بعد حال ورده بعضهم بان الفعل لا يكون على طريقة القيام بل الاسناد يكون كذلك انتهى اقول فيه بحث لان المراد بطريقة القيام ان يكون على صيغة المعلوم او على ما في حكمها موصفة للفعل وشبهه فكيف لا يكون الفعل اليه هذا واعلم انه اذا جعل قوله على جهة قيامه به معمول اسند ولم يجعل قوله وقدم عليه حالا بل عطفا على اسند يلزم الفصل بين العامل والمعمول بغير المعمول الا انه يجوز ذلك اذا كان العامل قويا وهو كذلك **قوله** وزيد قائم ابوه قال الرضي مثله بزيد قائم ابوه لدفع شبه الفعل القاصر ليس نصا فيما قصد

لاحتمال كون قائم خبرا مقدما على ابوه ولو قال ابوه لكان نصا ورده الفاضل المحشي بانه لو كان مبتدأ لوجب تقديمه على قائم
كما في زيد قائم انتهى اقول انما وجب التقديم فيما لا يلتبس بفاعل الصفة والالتباس ممتنع فيما نحن فيه وفي المثال لا يحتمل ان يكون مبتدأ
كما زعم الرضي فان قلت ما الفرق بين هذا المثال وبين قائم زيد حيث جوز في الثاني الوجهان دون الاول قلت الفرق ما ذكره
الفاضل السندي من انه اذا كان احد الوجهين على خلاف الاصل والآخر على الاصل فقصد ما يخالف الاصل ملتبس ممتنع للالتباس
اذ السامع يحكم بما هو الاصل لسبق خاطره اليه فيختل المقصود وان استويا اصالة او مخالفة للاصل كانا جائزين على الاحتمال حيث لا يتعين
احدهما بالاصالة حتى يسبق ذهن السامع اليه هذا كلامه وفيما نحن فيه احد الوجهين على الاصل وهو كون ابوه فاعلا للصفة والآخر وهو كونه
مبتدأ على خلاف الاصل لانه يوجب تقديم الخبر على المبتدأ وهو خلاف الاصل وفيه ان عمل الصفة في الفاعل ايضا خلاف الاصل قال الرضي
في بحث اسم الفاعل طلبهما للفاعل والمفعول والعمل فيهما على خلاف وضعهما وقال الفاضل السندي في حواشيه في بحث خواص الاسم واقتضاء
الصفات للفاعل فرعي لا يعتد به فيكون مما يجوز فيه الوجهان لا من قبيل الالتباس الا ان يقال الابتدائية توجب امرين كليهما على خلاف
الاصل احدهما ما ذكره والآخر كون الخبر جملة وهو خلاف الاصل والفاعلية توجب خلاف اصل واحد والمشتمل على خلاف الاصل
واحد كالاصل بالنسبة الى المشتمل على خلاف الاصلين وفيه ان كون الخبر الجملة خلاف الاصل ممنوع على ما ذكره الرضي
في بحث الخبر وايضا يشكل على هذا بقائم زيد اذ كون زيد مبتدأ مشتمل على خلاف اصل واحد وكون الصفة مبتدأ مشتمل على خلاف الاصلين ايضا
كون المسند مبتدأ والآخر كون الاسم فاعلا للصفة فلا يكون من قبيل جواز الامرين مع انه منه واما قوله كما في زيد قائم فالمذكور في النسخ التي
الينا اسم الفاعل [illegible] في زيد قائم شيء مما يوجب تقديم المبتدأ على الخبر فضلا عن ان يكون مقيسا عليه فلعله سهو من الناسخ والصواب
كما في زيد قائم هذا وبما نقلنا من الفرق بين صورة الالتباس وجواز الوجهين ظهر ان ما ذكره الفاضل المحشي في بحث المبتدأ من ان جوازا لوجهين
ليس الا فيما كان كل من الوجهين مخالفا للاصل ليس على ما ينبغي وبالجملة ان قيل بان عمل الصفة خلاف الاصل يكون زيد قائم ابوه من
قبيل جواز وجهين لا من قبيل الالتباس كما قال الفاضل المحشي فلعل قول الرضي مبني عليه لكن يرد عليه ما ذكره في بحث الفاعل من قوله
كذا يجب تاخيره عنه لو اشتبه المنصوب بغيره بسبب التقديم كما في نحو ضرب موسى عيسى اذ لو قلت فيه عيسى ضرب موسى لظن ان المقدم مبتدأ
مع ان كلا الوجهين خلاف الاصل اذ الابتدائية يوجب كون الخبر جملة وهو خلاف الاصل والمفعولية يوجب تقديم المفعول على العامل وهو ايضا خلاف
الاصل فيه ان ذلك لان الرضي لا يرى كون الخبر الجملة خلاف الاصل فيكون احد الوجهين اصلا والآخر على خلاف الاصل فيكون من
قبيل الالتباس لا من قبيل جواز الوجهين وفيه انه يرد عليه تجويز الامرين في امرأة نفسه مع ان احد الامرين على الاصل والآخر على خلاف
الاصل وبه ظهر سقوط اعتراض بعض الفضلاء على ما ذكره الفاضل السندي من قاعدة جواز الوجهين بما ذكره الرضي من حكمه لوجوب تاخير المفعول
في نحو ضرب موسى عيسى وان لم يقل به يكون من قبيل الالتباس على ما ذكره الفاضل السندي الا ان الرضي لا يرى ذلك ولذا جوز الا
في امرأة نفسه مع تصريحه بان كون الواو للعطف هو الاصل وان النقل غير الرضي حيث جوز الامرين في زيد قائم ابوه صاحب المغني
حيث قال يجوز في المرفوع نحو افي الله شك وما في الدار زيد الابتدائية والفاعلية وهي ارجح لان الاصل عدم التقديم والتاخير ومثله
الاسم التالي للوصف نحو زيد قائم ابوه واقائم زيد لما ذكرنا ولان الاب اذا قدر فاعلا كان خبر زيد مفردا وهو الاصل في الخبر انتهى كلامه
فتدبر قوله اي ما ينبغي اشارة الى ان الاصل بمعنى الاولى الا ان في التعبير عنه به اشارة الى ان وقوعه بعد الفعل كنزلة الاصل والقاعدة

قوله ان على الفعل المسند اليه وصف الفعل بالمسند اليه اشارة الى ان اللام فيه اشارة الى الفعل المذكور في قوله المسند اليه الفعل
وهو بيان للواقع او وقع لما يتوهم في ضربني واكرمني زيد باعمال الاول على قول الكوفي وهو انه كيف يقال ان زيدا ليس على الاول
مع انه على الفعل وقيل اشارة الى ان الفعل ليس على حقيقته بل المراد منه المسند ليشمل شبه الفعل وهو بعيد قوله اي يكون بعده من غير ان
يتقدم اشارة الى ان الاولى اخص من البعد قوله شئ آخر من معمولاته اشارة الى ان المخرج للفاعل عن الاصالة انما هو وقوع شئ من
معمولات الفعل مكانه قوله لشدة احتياج الفعل اليه اذ الفعل لا يتصور حصوله بدون الفاعل بخلاف سائر المتعلقات لانها ليست بهذه
المثابة قوله يدل على ذلك اي على كونه كالجزء على ما اعتبر النحاة اسكان اللام الذي ثبت من العرب فيما اذا اتصل بالفعل ضمير الفاعل اذ
الظاهر ان اسكانهم لا ان الفاعل كالجزء لشدة الاحتياج لا للاتصال ولا لنفس الاحتياج والا لاسكنوا في ضربك ايضا واللازم منتف
فالملزوم مثله قال وامتنع ضرب غلامه زيدا اي امتنع تركيب اتصل منه ضمير المفعول بالفاعل المتقدم عند الجمهور للزوم الاضمار قبل الذكر
لفظا ورتبة عندهم خلافا اي يخالف قول الجمهور بمنع ذلك التركيب او بلزوم الاضمار قبل الذكر خلافا للاخفش وابن جني قائلين بجوازه
ومنع اللزوم قياسا واستعمالا اما قياسا فلان المفعول به لشدة اقتضائه للفعل كالفاعل او لم يكن رتبته مثل الفاعل فلا اقل ان يكون
له التقدم على ما اضيف اليه الفاعل فلا يلزم الاضمار قبل الذكر واما استعمالا فلما ثبت من الفصحاء جواز اتصال ضمير المفعول بالفاعل المتقدم
وعلى هذا فالمراد بقوله واجيب عنه بان هذا لضرورة الشعر والمراد بعدم جوازه في سعة الكلام ان اتصال ضمير المفعول بالفاعل المقدم
لضرورة الشعر ومراد الجمهور بعدم جوازه عدم الجواز في سعة الكلام فالبيت الذي تمسكا به ليس محل النزاع ولو سلم فلانم ان الضمير
الى العدي ولم لا يجوز ان يرجع الى المصدر المدلول عليه بالفعل فتأمل ان الترتيب المناسب بين الجوابين هو ما ذكره الشارح لا العكس
على ما توهم البعض وان خلافا ليس مبنيا على كون المفعول عنده ما يشابه الفاعل في الوقوع بعد الفعل بلا فصل لشدة اقتضائه الفعل كالفاعل
على ما قال به بعض الافاضل من ان قوله خلافا ليس متعلقا بعدم جواز الاضمار قبل الذكر وان ضمير قوله عدم جوازه ليس يرجع الى الاضمار حتى ينافي
القول بكون قوله خلافا متعلقا بلزوم الاضمار على ما توهم البعض بل بقوله وامتنع او بقوله فيلزم الاضمار قبل الذكر وليس فيه كثير صرف
للفظ مع ان المذكور في الكتب شاهد له اذ المذكور فيها انما جواز اتصال ضمير المفعول بالفاعل المقدم لشدة اقتضاء الفعل للمفعول كالفاعل
وتوجيه الدليل على ما ذكرنا وقد ذكره بعض الافاضل ايضا فتامل وانصف وانظر الى ما قال ولا تنظر الى من قال فان الرجال تعرف بالحق لا الحق بالرجال
قال الرضي وقد جوز الاخفش وتبعه ابن جني نحو ضرب غلامه زيدا اي اتصال ضمير المفعول به بالفاعل مع تقدم الفاعل لشدة اقتضاء الفعل
المفعول به كاقتضائه للفاعل واستشهد بقوله جزى ربه عني عدي بن حاتم والاولى تجويز ما ذهب اليه لكن على قلة وليس للبصرية منعه مع
قولهم في باب التنازع بما قالوا وكذا يقول بحسن اعطيت درهمه زيدا لان رتبة المفعول الاول قبل الثاني وان تاخر عنه لكونه فاعلا معنى
ويقبح نحو اعطيت صاحبه الدرهم قلة ضرب غلامه زيدا هذا كلامه فتامل تجده شاهدا لنا لا علينا قوله المتقدم ذكره صريحا في قوله فمنه الفاعل
قوله في ضمن الامثلة لكن رجوع الضمير ليس باعتبار الخصوص بل باعتبار العموم وكونه فاعلا قوله اي الامر الدال اي المعنى الدال كالمعنى
الدال على تعيين الفاعل في اكل الكمثرى يحيى او اللفظ المستعمل في المعنى المراد الدال على شئ آخر كما يشهد به تتبع موارد القرائن اللفظية
فلم يلزم ان يكون اللفظ المستعمل في المعنى المجازي قرينة عليه فما قيل القرينة ما يدل على تعيين المراد باللفظ او على تعين المحذوف الا ما
يدل على المعنى قضية بحث لانه ان اراد الانفصال الحقيقي فينتقض بالمعنى الذي في اكل الكمثرى يحيى يكون التخييل قرينة امكاني وان اراد ما

فهو ممنوع كونه خلاف الظاهر ولا يفيد الضبط ليستلزم عدم استقامة قوله لا ما دل على المعنى **قوله** اذ لا يبعد ان يطلق آه هذا لكن القائل
يكون الاعراب قرينة لعله لا يقول بكونه قرينة على الفاعلية والمفعولية والاضافة التي هو موضوع لها بل قال بكونه قرينة على التمييز و
ليس بموضوع له بل لازم لما وضع له ما اعراب واللام في قول الرضي في هذا المقام لانه اذا انتفت العلامة الموضوعة للتمييز بينها اي الاعراب
ليس صلة للوضع بل للغرض وكذا التاء موضوع لتانيث الفاعل وقرينة على التمييز بين الفاعل والمفعول وبهذا يحل ما اشتهر بين الفضلاء
من ان التاء موضوعة لتانيث الفاعل فكيف يكون قرينة عليه واتيه ما ذكره الشارح قدس سره في خبر كان واخواتها من قوله بخلاف
المبتدأ والخبر فان الاعراب فيها لا يصلح للقرينة مشعر بان الاعراب في خبر كان واسمها يصلح لان يكون قرينة وهو لا يلائم ما ذكره
قوله او مستكنا لا يخفى ان الكلام في بيان عارض يوجب تقديم الفاعل بعد ما صلح للتاخير والمستكن ليس كذلك **قوله** بشرط ان يكون
المفعول متاخرا عن الفعل لا حاجة اليه لان المقصود من كون الاولى ان يلي الفعل ومن انه قد يعمل ذلك بعارض الى الوجوب انه
لا يقع موقع الفاعل غيره من المتعلقات بطريق الاولوية او اصلا لا انه لا يتقدم على الفعل فالمثال المذكور خارج عن البحث **قوله** بشرط
توسطها بينهما لا يحتاج اليه على مذهب الاكثرين واليه يشير ظاهر لفظ المصنف وذلك لانهم لم يجوزوا تقديم المفعول الواقع بعد الا على الفاعل
لا بدون الا لانقلاب المقصود ولا معه لانك اذا اعملت في ما ضرب زيد الا عمرا وما ضرب الا عمرا زيد فان اردت ان عمرا وزيدا مستثنيان
والمراد ما ضرب احد احدا الا عمرا زيدا اختل المعنى المقصود مع ان استثناء شيئين باداة واحدة بلا عطف غير جائز مطلقا عند الاكثرين لضعف
اداة الاستثناء اذ الاصل فيه الا وهي حرف فلا يستثنى بها شيئان وان جوزه جماعة وان اردت ان زيدا مقدم معنى ولكن المستثنى
وان المراد ما ضرب زيد الا عمرا فالمعنى لا ينعكس الا ان اكثر النحاة منعوا ان يعمل ما قبل الا فيما بعد المستثنى بها الا ان يكون معموله الواقع
بعد المستثنى هو مستثنى منه نحو ما جاءني الا زيدا احد او تابعا للمستثنى نحو ما جاءني الا زيد الظريف ومعمول الغير العامل في المستثنى نحو رأيتك اذ لم يبق الا المؤمن
ضاحكا فاذا كان مذهب المصنف يوافق مذهب الاكثرين كما يشعر به اطلاق لفظه فالتقييد كما في الحواشي الهندية حيث قال او وقع
مفعولا بعد الا فقط بخلاف ما اذا وقع بعد الا معا فانه لا يجب نحو ما ضرب الا عمرا الا زيد فانه جائز سواء قصد استثناء عمرو وتقديم الا عمرا
على الفاعل بقرينة او قصد استثناء امرين وتبعه الشارح قدس سره ليس على ما ينبغي وان كان يوافق ما ذهب اليه البعض فالتقييد ضروري لكن قول
الفاضل الهندي على قوله او وقع بعد الا اي بعد الا مجرد الفاعل وقيل لا حاجة الى التقييد كما هو ظاهر عبارة المصنف مشعر بعدم العلم بمذهب المصنف
لا يقال ما ذكرت من عدم العلم بمذهب المصنف باطل كيف وقد قال بعض الفضلاء معترضا على ما نقلنا من الفاضل الهندي ان المصنف حكم بمنع
تقديم المفعول على الفاعل في نحو ما ضرب زيد الا عمرا مطلقا سواء قدم مع الا بان يقال ما ضرب الا عمرا زيد او بدونه وصرح بذلك في الامالي
حيث قال ابن الحاجب حكم بالوجوب في الصورتين فتقييد كلامه بقوله فقط لاخراج نحو ما ضرب الا عمرا زيد ليس كما ينبغي هذا كلامه لانا نقول
ما ذكره غير صحيح كيف وما في الامالي ليس بصريح بما ادعيه حيث قال واذا اردت تقديم الفاعل على المفعول بالنفي والاستثناء فالاولى تقديم
الفاعل وفي عكسه الاولى تقديم المفعول وانه واجب مع انما لان التاخير ليس بخلافه فيها اي بخلاف التاخير في ما ضرب زيد الا عمرا الا ان
كل ما وقع بعد الا من الفاعل والمفعول فالحصر فيه سواء قدم مع الا على الآخر او لا وذلك لانك اذا اردت في ما ضرب الا عمرا زيد ان زيدا
مقدم معنى وان المراد ما ضرب زيد الا عمرا لم ينعكس المعنى واما اذا اردت ان زيدا وعمرا مستثنيان معا والمراد ما ضرب احد احدا الا عمرا
زيدا اختل المعنى لان مضروبية عمرو صارت مختصة بزيد وكان المصنف لا يجوز ذلك لان استثناء شيئين باداة واحدة بلا عاطف غير جائز

مطلقا عند الاكثرين واما اذا قدم الواقع بعد الاعلى الآخر دون الاول فيمكن التعليل الذي ذكره المصنف اختار التقديم في الصورة

الاولى وحكم بوجوبه في الصورة الثانية وابن الحاجب حكم بالوجوب في الصورتين قال ابن مالك حجة من منع تقديم المحصور مطلقا

حمل المحصور بالا على المحصور بانما يجري المحصور على سنن واحد هذا كلامه فتامل تجده مشابها لهذا الاالتزامين **قوله** فللتحرز عن الالتباس وكون

تقديم المفعول على الفعل في نحو موسى ضرب عيسى من قبيل الالتباس ثم عند من يرى كون الخبر الجملة خلاف الاصل كيف وهو من

قبيل جواز الوجهين لكون كل من الوجهين على خلاف الاصل فكيف تقتضي التحرز عن الالتباس المخل امتناع ذلك التقديم وجه

تم عند من لم يرد ذلك خلاف الاصل ولذا احكم الرضي بوجوب التاخير على ما عرفت فاندفع ما قيل لقائل ان يقول التحرز عن الالتباس

المخل يقتضي امتناع تقديم المفعول على الفعل في نحو موسى ضرب عيسى لالتباسه بالاسمية التي تخل بالمقصود وقد صرح هذا القائل ايضا بجواز

الوجهين فيما اذا كان كل من الوجهين خلاف الاصل فتدبر **قوله** لانه من قبيل قصر الصفة قبل تمامها اذ المقصود فيما ضرب الا زيد ان

زيد هو الضرب الصادر عن زيد لا مطلقا الضرب وفيما ضرب الا زيد عمرا هو الضرب الواقع على عمرو لا المطلق **قوله** سائلا عمن يقدم

به القيام اشارة الى الحكمة الباعثة على ترك مطابقة بين السوال والجواب وهي ان التردد انما هو في الذات لا في القيام فتقديمه

الخبر لا يناسبه لانه يفيد التقوي بتكرار الاسناد وهو انما يحتاج اليه اذا كان التردد في الحكم وقوله وانما قدر الفعل اشارة الى دفع

تلك الحكمة والتقليل في الحذف اولى مطلقا فكيف اذا انضم الى ما ذكر فاندفع ما قيل في حذف الخبر حفظ المناسبة بين السوال

والجواب وفي حذف الفعل تقليل الحذف والثاني لا يعارض الاول فضلا عن ان يرجح عليه الا ترى ان الاخير يحرزون رعاية المناسبة

على رعاية السلامة عن ان يحذف في باب الاضمار على شريطة التفسير هذا وقال السيد السند قدس سره ان السوال جملة اسمية صورة

وفعلية حقيقة بيان ذلك ان قولك من قام اصله اقام زيد ام عمرو ام خالد الى غير ذلك لا ازيد قام ام عمرو ام خالد وذلك لان

الاستفهام بالفعل اولى لكونه متغيرا فيقع فيه الاستفهام ولما اريد الاختصار وضع كلمة من دالة اجمالا على تلك الذوات المفصلة

هناك ومتضمنة لمعنى الاستفهام ولهذا التضمن وجب تقديمها على الفعل فصارت الجملة اسمية في الصورة لعروض تقدم ما يدل

على الذات وفي الحقيقة هي فعلية منبئ عنها والجواب جملة فعلية على اصل السوال فالمطابقة حاصلة حقيقة لم يترك ذلك التنبيه الا اذا منع

منه مانع كما في قوله تعالى من يحييكم من ظلمات البر والبحر قل الله ينجيكم فان قصد الاختصاص يوجب تقديم المسند اليه واما قوله تعالى قال من

يحيي العظام وهي رميم قل يحييها الذي وقوله تعالى من خلق السموات والارض ليقولن خلقهن العزيز العليم فقد ورد على الاصل اذ لا مانع

فيهما هذا كلامه واعترض البعض عليه فقال وفيه بحث لما تقرر في باب الانشاء من ان المسؤول عنه بالهمزة ما يليها فلو كان التقدير اقام

زيد لكان الشك في الفعل وليس كذلك بل في الفاعل فوجب ان يقدر ازيد قام ام عمرو فالسوال اسمية لفظا ومعنى انتهى اقول وفيه

انه انما يلزم الشك في الفعل لو كانت الهمزة فيه لطلب التصور وليس كذلك لانه لطلب التصديق على ما قرره قدس سره في بحث الانشاء

من ان القول بان الهمزة في اقام زيد ام عمرو وازيد قام ام عمرو لطلب التصور مبني على الظاهر وفي الحقيقة لطلب التصديق اذ السائل تصور المسند والمسند

اليه بوجه وبعد الجواب لم يزد على تصورهما شيئ بل بقي على ما كان فالتصديق الى اصل قبل السوال هو الثبوت لاحدهما مطلقا والمطلوب

به هو الثبوت لاحدهما معينا الا انه لما كان التغاير بين التصديقين باعتبار تعيين المسند اليه في احدهما وعدم تعينه في الآخر وكان

اصل التصديق حاصلا توسعوا فحكموا بان التصديق حاصل والمطلوب هو تصور المسند اليه والمسند هذا ما ذكره قدس سره وبقي ان قوله

وذلك لان الاستفهام بالفعل اولى لكونه متغيرا فيقع فيه الابهام لا يخلو عن خدشة لانه ان اراد انه بالفعل اولى وان لم يكن المسئول
عنه به الفعل فهو ممنوع كيف وهو يستلزم كون دخوله على الاسم في قوله تعالى وما تلك بيمينك غير اولى واللازم بط فالملزوم مثله وان اراد
انه بالفعل اولى اذا كان الفعل المسئول عنه به فهو مسلم لكن الاستفهام فيما ذكر ليس لطلب التصور بل لطلب التصديق وهو لا يستلزم
كون جملة من قام اقام زيد ام عمرو ولا يتوهم ان ذلك مبني على الظن وتوسع القوم لانا نقول البناء عليه يستلزم ان يكون اصل من قام
ازيد قام لان المسئول خصوصية المسند اليه فيكون نظير قولهم ادبس في الاناء ام عسل لا خصوصية المسند حتى يكون اصله اقام زيد ويكون
نظير قولهم افي الخابية دبسك ام في الزق والا لكان اصله اقام زيد ام قعد وانه قدس سره قرر في بحث الانشاء ان كلمة من محققة لطلب
التصور ليس لطلب التصديق اصلا وبين وجه ذلك هناك وقد ذكره ان معنى من قام وقام زيد ام عمرو ويلزم منه اما القول بعدم
اختصاص كلمة من لطلب التصور او القول بكون كلمة ام المتصلة لطلب التصور حقيقة **قوله** نحو قول الشاعر هو ضرار بن نهشل حتى وقع
في المطول وفي الرضي البيت لحارث بن نهشل وفي المنهل قول امرءة ابن نهشل **قوله** ليبك قال الرضي يقال بكيته اي بكيت عليه
بحذف حرف الجر لكثرة الاستعمال وليس بقياس **قوله** بقرينة السوال المقدر المدلول عليه ببناء الفعل للمفعول لا يلتبس الفاعل اذ
على السامع فيسال عنه كانه لما قال ليبك سأل سائل من يبكيه **قوله** متعلق بضارع وان لم يعتمد على شيء لان الجار والمجرور يكتفي برائحة
الفعل كذا ذكره الرضي **قوله** اي في كل موضع حذف الفعل ثم فسر رفع الابهام الناشي من الحذف فانه لو ذكر المفسر لم يبق المفسر مفسرا
بل صار حشوا لا يخفى ان كثيرا من مواضع حذف الفعل لا يصدق عليه هذا القانون الكلي مع انه من جزئياته اذ حذف الفعل فيه وجوبا
قياسا كالمواقع المبينة في اول المنصوبات التي حذف فيها الفعل الناصب للمفعول المطلق نحو ما زيد الا سيرا وزيد سيرا سيرا وغير ذلك
اذ لم يفسر الفعل المحذوف فيها بما لو ذكر المفسر لم يبق المفسر مفسرا بل صار حشوا بل لم يفسر اصلا بل فيها قرينة واقامة شيء مقام المحذوف
مما لو ذكر الفعل المحذوف معه لم يبق شيء لغوا ولا التكرار في المثالين المذكورين اذ لا لغوية في قولنا ما زيد الا يسير سيرا وزيد يسير سيرا سيرا وايضا قوله تعالى
ولو انهم صبروا من جزئيات القانون المذكور مع انه لا يصدق عليه اذ لم يفسر المحذوف بما لو ذكر المفسر لم يبق المفسر مفسرا بل صار حشوا اذ لا حشو
في قولنا ولو ثبت انهم صبروا الا ان يقال وجوب حذف الفعل قياسا نوعان نوع حذف فيه الفعل واقيم شيء مقامه ونوع حذف فيه
الفعل ثم فسر بما لو ذكر المحذوف لصار المفسر حشوا كالآية المذكورة وامثاله نحو لو انتم تملكون خزائن رحمة ربي والمقصود بالبيان فيما نحن
فيه الثاني لا الاول وقوله تعالى ولو انهم صبروا والجعل من القسم الاول لا من الثاني كما جعل النحاة منه وعلى هذا فالصواب ان يقال ثم فسر بعبارة ما
الا ان هذا التوجيه لا يلايمه قوله لان مفسره قائم مقامه مغن عنه لاشعاره بقيام المفسر مقام الفعل فلا يصح المقابلة وقوله لعدم قيام ما يؤدي
مؤداه في مقامه كالمفسر فيلزم في الكلام استدراك **قوله** ثم فسر اي ذكر بعد الحذف مفسر قال الرضي ومفسر الفعل المقدر اما فعل صريح
كما مر او حرف يؤدي معنى الفعل مثل ان الموضوعة للثبوت والتحقق فهي اذن دالة على ثبت وتحقق والتزم ان يكون خبرها فعلا ليكون ان
مشعرا بمعنى الفعل المقدر وخبرها في صورة ذلك الفعل اعني الفعل الماضي فيكونان معا كالفعل الصريح المفسر وذلك بعد لو خاصة **قوله**
فتقدير الآية وان استجارك احد من المشركين استجارك والصواب ان استجارك احد من المشركين **قوله** هذا الحذف جائز وينبغي ان يكون
واجبا لوجود القرينة وقيام شيء مقامه وهذا هو المراد بوجوب الحذف لا قيام ما يؤدي مؤدى المحذوف والا لم يجب الحذف في ما زيد الا سيرا
قوله لعدم قيام ما يؤدي مؤداه في مقامه اذ القائم مقام الفعل والفاعل هو نعم وهو لا يفيد ما تفيده الجملة من النسبة التامة والاسناد الجملة

مبحث التركيب

يجب ان يودى موداه وفيه ان كون القائم مقام الفعل والفاعل مشروطا بما ذكرتم كيف ولو كان كك لما قال النحاة بوجوب
الحذف فى نحو ما زيد الا سيرا وانما زيد سيرا او زيد سير سير العدم افادة قائم مقام الفعل بافادة اذ القائم فى الاولين الا وانما على
ما صرح به فى المنهل وغيره وفى الثالث التكرار صرح فى الايضاح بان التكرار نائب مناب الفعل باتفاق فى مثل زيد سير سيرا
وتوكل الطريق الطريق واللازم بط لقولهم بوجوبه فى هذه المواضع لقيام القرينة وسد الا وانما والتكرار مسد الفعل فالملزوم مثله
وايضا قال الرضى فى بحث حروف الشرط فى اما زيد فقائم وحصل ايضا من قيام جزء الجزاء موضع الشرط ما هو المتعارف عندهم من
شغل حيز واجب الحذف لشئ آخر ومعلوم ان جزء الجزاء القائم مقام الشرط لا يفيد ما افاده الشرط وبهذا ظهر ان ما ذكره بعض الافاضل
على قوله لعدم قيام ما يودى موداه ونقض ذلك بمثل لولا زيد لكان كذا فانه وجب فيه حذف الخبر مع عدم قيام ما يودى موداه
فى مقامه ويمكن دفعه بان حذف الفعل لا يكون واجبا بدون ما يودى موداه بخلاف الخبر فانه يجب بالتزام الغير موضعه ليس على ما ينبغى
قوله ليكون الجواب مطابقا للسوال والمطابقة مطلوبة فلا يترك بلا مانع بخلاف ما اذا منع منه مانع كما فى جواب من قال كما عرفت
فاندفع ما قيل فيه انه ينبغى ان يكون الجواب عن السوال السابق وهو قوله من قال جملة اسمية ليحصل التطابق وحسن التاكيد فى جواب
المتردد ولا يوجب كون الجواب جملة اسمية لجواز الاتيان بالفعلية موكدا فما قيل ايضا فى جواب المتردد وحسن التاكيد وهذا يحصل من الجملة
الاسمية دون الفعلية ليس على ما ينبغى لانه ان اراد ان التاكيد لا يحصل بدون الاسمية كما هو الظاهر فهو ممنوع وان اراد ان نفس الفعلية
ليس موكدا كالاسمية فهو ليس بمفيد وانما يفيد لو لم يجز الاتيان بالفعلية موكدا وهو ممنوع **قوله** بل العاملان فى المنهل المعروف من كلام النحو
بين تقييد العاملين بكونهما من قبيل الفعل او شبهه ونقل ابن الحاجب عنهم فى شرح المفصل خلاف ذلك فقال وقالوا فى لعل وعسى
زيد ان يخرج انه على اعمال الثانى لعدم صحة لعل زيدا ان يخرج وذلك يستلزم حذف معمولى لعل للقرينة وقالوا واعمل الاولى فى مثل لعل
وعسى زيدا خارج وليس بواضح اذ لا يقع عسى زيد خارج وهو ايضا يستلزم حذف منصوب عسى قلت وفيه نظر لان خبر لعل يقترن
بان كثيرا فكيف يجب عند اعمال الاول ان يقع خارج واى محذور فى حذف منصوب عسى هذا كلامه وقال الفاضل الهندى فى الارشاد
واتفقوا على ان لا يعمل من الحرفين المتنازعين ان لم يحتج اعمال الاحد هما باعمال الاخر وعلى ان يعمل الجار واللفظى لفظا وغيره والمعنوى
محلا وكفى فى ذلك بترجح الجار باختصاص واللفظى بالظهور فان الراجح حقيق بالعمل الراجح وحسبك هذا كلامه ولا يخفى منافاته لان
معنى التنازع عندهم ان يعمل فى المتنازع فيه ويوجد فى مكانه كل واحد من المتنازعين على سبيل البدل والمجرور مع كونه متصلا بالجار لا يصح ان
يعمل فيه كغيره على قياس ما قالوا فى الضمير المتصل بالفعل ولان الابتداء هو كونهما مجردين للاسناد وهو لا يوجد مع اللفظى فكيف يتنازعان
قوله ظاهرا فى الحواشى الهندية مفعول تنازع من باب تجاذبنا الثوب **اقول** قوله من باب دفع لما يتوهم ان التفاعل لازم فكيف
يقتضى المفعول فقال كونه لازما ليس على الاطلاق بل اذا كان منقولا من فاعل المتعدى الى واحد كتضارب المنقول من ضارب
المتعدى الى واحد فانه لازم اما اذا كان منقولا من فاعل المتعدى الى اثنين فانه يتعدى الى واحد كتجاذب المنقول من جاذب المتعدى
الى اثنين حيث يقال جاذبته الثوب ولفظ الكتاب من هذا القبيل فيتعدى الى واحد **قوله** اذ مراى بالفعل الاول ليستحقه اى كل واحد من
المتقدم والمتوسط ويطلبه بلا معارض لانهما مذكوران قبل ذكر الثانى فتعين معمولا له قبل ذكره فبعد ذكره لا يبقى مجال للتنازع **قوله**
ثم لا يتصور تنازعهما فى الضمير المتصل وكذا فى المجرور المتصل بحرفى الجر لانه مع كونه متصلا بالجار لا يصلح ان يعمل فيه كغيره على سبيل البدل

حتى يتصور التنازع وكذا في ان زيدا قائم اذ لا وجه للمعنوي مع اللفظي كيف وهو تجريد الاسم عن العوامل اللفظية للاسناد ولو سلم
لا يصلح عمل المعنوي فيه منع وتوجه في ذلك المنع وهو بعد الفظ مع انهم قالوا بالتنازع فيهما على ما عرفت **قوله** واما الضمير المنفصل الواقع
بعد ما اي بعد الفعلين لكن لا مطلقا بل بشرط كونه واقعا بعد الا كما يدل عليه المثال والدليل وصرح بذلك صاحب اللباب ايضا حيث
قال وان كان الاسم الموجه اليه ضميرا منفصلا سواء كان مرفوعا او منصوبا واقعا بعد الا فالحذف ليس الا فاندفع ما قيل هذا منقوض بمثل
اقائم ام قاعد انت فان قائما وقاعدا تنازعا في انت ويمكن قطع التنازع بالاضمار على مذهب الكوفية والبصرية بلا كلفة على ان
قوله يمكن قطع التنازع بالاضمار على مذهب الكوفية ثم كيف وهم يوجبون كون الضمير مبتدأ لانهم لا يجوزون انفصال الضمير في الصفة
ووافقهم المصرح بل حكى في اماليه الاجماع على ذلك ثم قال ولا يخفى عليك ان قائما مع استتار فاعله هنا مبتدأ في الكلام حتى يكون خبرا له
فهو صفة واقعة بعد حرف الاستفهام رافعة لغير الظ فينتقض به حد المبتدأ اقول قد عرفت انه لا انتقاض على مذهب الكوفية وكذا على مذهب
البصرية ايضا فانهم جوزوا الانفصال في الصفة بلا باعث فيحتمل ان يحكموا بوجوب الانفصال في هذا التركيب لباعث حفظ القاعدة و
ثانيا ان سلم وقوع مثل هذا التركيب في كلام العرب والا فلا نقض بالمصنوع لان مادة النقض يجب ان يكون موجودة واندفع
ايضا ما قيل ينتقض بنحو ما ضارب ومكرم انا فان الانفصال فيه جائز لجواز [illegible] اذا اعتمد الصفة على همزة الاستفهام او حرف النفي
صرح به الرضي وعليه قوله تعالى اراغب انت وطريق قطعه ايضا جائز على مذهبهما [illegible] قطع بايراد الضمير المنفصل فيهما ما ضارب هو ولا
مكرم انا [illegible] كل من الصفتين مبتدأ من قسم الثاني رافعا للظاهر او ما يجري مجراه من ضمير المنفصل اذ عدم تصور قطع التنازع بما هو طريق
القطع عندهم في الضمير المنفصل ليس مطلقا بل بعد الا كما عرفت ومادة النقض ليس كذلك على ان قوله طريق قطعه ايضا ليس بصحيح لما
عرفت **قوله** لكن لا يمكن قطعه لان الملغى ان كان هو الاول واضمرت فيه ضميرا مطابقا للمتنازع فيه كان بدون الا ضمار بكذا ما ضربت
وما اكرمني الا انا فيصير الضرب منفيا من المتنازع بعد ما كان مثبتا وان كان الاضمار في الملغى بالا قلت ما ضرب الا انا وما اكرم الا انا اذ لا
يمكن اتصال الضمير مع الفصل بالا فلا يكون من باب التنازع الذي التزمه البصريون لان الملغى في باب التنازع اما ان يكون خاليا من العمل
في المتنازع في نائبه اعني الضمير كضربت واكرمني زيد وكذا ضربت واكرمت هندا عند الكسائي او يكون فيه نائب عن المتنازع اي الضمير في كضرباه واكرمت
الزيدين فيظهر كونه ملغى وكون الآخر هو المعمل ولا يظهر في الا انا الذي بعد ما ضرب نيابة عن الا انا الذي بعد ما اكرم كما لا يستتر الضمير باتيانه عن الزيدين
في قولك ضرباه واكرمت الزيدين فلا يظهر كون ما ضرب ملغى وكون ما اكرم معملا اذ لكل منهما من الفاعل مثل ما للآخر على السواء هذا كلام الرضي ويظهر ان ما ذكره صاحب
المنهل من قوله اقول الممتنع هنا انما هو الاتيان بالضمير المتصل لما ترتب عليه من فساد المعنى واما المنفصل فلا فساد مع الاتيان به فلا [illegible] ما ضرب
الا انا وما اكرم الا انا فيه فساد وان قول الشارح قدس سره وهو اضمار الفاعل في الاول [illegible] بيان لطريق القطع عندهم فيما اقتضى
الملغى الفاعلية لا مطلقا والا فطريق القطع عندهم ليس منحصرا في الاضمار كما يشير اليه قوله ما يكون او حذف المفعول ايضا طريق القطع
عندهم وان الاضمار فيه ليس بمعنى الاستتار بل بمعنى الاتصال فقوله لانه حرف لا يصح اضماره ليس على ما ينبغي **قوله** ومراد المصنف
بالتنازع ما يكون يشير الى وجود تنازع لا يكون طريق قطعه اضمار الفاعل وهو ما طريق قطعه حذف المفعول فاندفع ما قيل فيه بحث
لانه يخرج عنه مثل ضربت واكرمت زيدا عن هذا البحث لان اضمار الفاعل لا يقطع غير منصوبه وكانه اراد اضمار الفاعل او حذف المفعول
قوله خصصه بالاسم الظ وفيه ان طريق القطع كما لا يجري في مطلق المضمر لعدم جريانه في المنفصل الا بعد الا كذلك لا يجري في مطلق الظ لعدم

جريانه في انظا الواقع بعد الا الآن يقع الاضمار بحيث يكون نائبا من التنازع لا يتصور في ما ضرب واكرم الا انا ويتصور في

انظا حيث يمكن ان يقع ما قام الا هو وما قعد الا زيد فافترقا الا انه لم يستعمل مثله في كلامهم بل المستعمل ما قام وما قعد الا زيد صرح

به الرضي وفيه انه لو كان كذلك لثبت في كلام العرب حذف الفاعل بلا سد شئ مسده ولم يبق للانكار على تجويز الكسائي

حذف الفاعل وقد قال السيد السند قدس سره في شرح المفتاح وتجويز الكسائي حذف الفاعل مردود وتركيب ما ضرب

واكرم الا انا لم يوجد في كلام العرب فلم يعتد به وان حمله الجمهور على حذف الفاعل وقال العلامة التفتازاني في شرح

المفتاح واما ما جوزه الكسائي من حذف الفاعل في باب التنازع والجمهور في مثل ما ضرب واكرم الا انا فلم يوجد في كلام

العرب وهو يشعر بعدم وجدان ما قام وما قعد الا زيد في كلام العرب وبالجملة ان ثبت ذلك في كلامهم ثبت حذف الفاعل

ايضا قد حذف الفاعل في نحو اسمع بهم وابصر وايضا حيث حذف بهم وهو فاعل عند سيبويه ونحو اضرب حيث حذف الفاعل

وبهو الوا واكرموا القوم والجواب بان الامثلة المذكورة من باب تقدير الفاعل لا من باب حذفه نسيا منسيا والمحذوف

في باب التنازع محذوف نسيا منسيا ليس بشئ لانه لما ثبت ما قام وما قعد الا زيد في كلام العرب ثبت حذف الفاعل ولو

نسيا لانه من باب التنازع على ان كون المحذوف في باب التنازع منسيا لم كيف وفيه اقتضاء ولذا وقعت المنازعة بينه وبين

عامل في معمول بعد بانه مجرد حذف المعمول لا يرفع الاقتضاء وايضا هذا المجيب قد صرح بان التنازع في القلب واما بعد التركيب

فلا تنازع اذ كل يستوفي معموله من مضمر او محذوف او مذكور والعجب من هذا المجيب انه جعل نحو ما ضرب واكرم الا انا من باب

تقدير الفاعل وهو اعتراف منه بتقدير الفاعل في باب التنازع لان هذا التركيب منه الا ان يقع هذا بناء على ان هذا التركيب

ليس من باب التنازع **قوله** واما التنازع الواقع في الضمير المنفصل مما لا حاجة اليه والصواب ان يقع الا على مذهب الكسائي

فانه يقطع بالحذف وعلى مذهب الفراء فانه يعملان معا عنده ليقطع بالحذف على ما هو دابه ومذهبه عند اعمال

الثاني واقتضاء الاول الرفع وبالضرورة وعدم تصور القطع بما هو طريقه عند اعمال الاول واقتضاء الثاني

الرفع **قوله** فيعملان معا الاولى ترك الفاء هذا الظاهره يشعر بالتشريك مطلقا مع ان المنقول انه انما يشرك اذا اعمل الثاني واقتضى

الاول الرفع واما اذا اعمل الاول واقتضى الثاني الرفع فانظا الحذف لعدم تصور القطع بما هو طريق القطع **قوله** واما على مذهب

غيرهما الى آخره مما لا حاجة اليه والتقرير الحسن ما ذكره السيد السند قدس سره في حاشية المتوسط واما الضمير المنفصل الواقع بعد الا

نحو قولك ما ضرب واكرم الا انا فقضية تنازع فعلى مذهب الكسائي يقطع بالحذف وعلى مذهب الفراء يعملان معا واما على مذهب

غيرهما فانا لم يمكن قطعا اذ لا يتصور اضماره مع الا ولا بد وهنا اولعمد لمعنى **قوله** وليس هذا قسما ثالثا من التنازع المذكور قيل لانه

تنازع في الظاهر واحد كما يدل عليه افراد الظاهر وتنكيره اليه وقيل لان المقسم في كل قسم مقيد بالوحدة وكذا قال التنازع من حيث

انه قسم واحد يكون في الفاعلية وقد رد هذا القائل على الاول بانه يلزم خروج المثال المذكور من بحث التنازع لانه ليس تنازعا

في ظاهر واحد بل في اثنين **اقول** في التوجيهين بحث لان كلام الشارح قدس سره مبني على ان قوله في الفاعلية والمفعولية

شامل لنحو ضرب واهان زيد عمرو واولئا قال وذلك يكون على وجهين وقال فقوله مختلفين تخصيص هذه الصورة بالارادة

والتوجيهان المذكوران مبنيان على عدم شموله فلا يكون توجيها لعدم الشمول انما مبنيان على ذلك فلان عنى الفاعل

بذا يكون بكذا فقد يكون تنازع الفعلين فى ظاهر واحد بعد بهما فى الفاعلية والمفعولية وقد يكون تنازعهما فى ظاهر واحد بعد بهما
فى الفاعلية والمفعولية وقد يكون التنازع من حيث انه واحد فى الفاعلية آه وظاهر انه يخرج المثال المذكور بهذا وقوله وفى الفاعلية
والمفعولية فقوله مختلفين للتصريح بما عرضنا التقسيم المقابلة بين هذا القسم والقسمين الاولين لا لما ذكره الشارح قدس سره
وبالجملة ان اعتبر مرجع الضمير فى قوله فقد يكون التنازع مطلقا يكون قوله فى الفاعلية والمفعولية شاملا للصورتين احدهما اليس
قسما ثالثا فلا بد من قوله مختلفين لتعيين ما هو المقصود منهما وان خص بما ذكر لم يكن ذلك القول شاملا للمثال المذكور فلا حاجة الى قوله
مختلفين فى تعيين المقصود بل ذكره لشئ آخر وبما ذكرنا ظهر ان ما اورده الشارح على الاول وارد على الثانى ايضا قوله لتخصيص
هذه الصورة بالارادة وجعلها منفردة بالارادة فالباء داخلة على المقصور قال مختلفين فى الاقتضاء بحيث لا يتفقان فى متعلق
... هو الفرد الكامل والمطلق ينصرف الى الكامل قوله وذلك لا يتصور آه وذلك بديهى فالمنع عليه مكابرة محض فاندفع
ما قيل من منع ذلك مستندا بانه يجوز اقتضاء الفعل الاول فاعلية احدهما ومفعولية الآخر والفعل الثانى بالعكس من ذلك فهما يجب الاقتضاء
مختلفان قوله وذلك اى مثال القسم الثالث يتصور على وجوه كثيرة بان يكون الفعلان من جنس الفعل الاول من المثال
الاول وان يكونا من جنس الثانى منه وان يكون الاول من جنس الاول والثانى من الثانى منه وان يكون الاول
من الثانى منه والثانى من الاول لكن الامثلة الاربعة بمنزلة مثال واحد اذ الرافع فى الكل مقدم على الناصب قوله وغير ذلك
بان يعكس الاربعة الامثلة فيتقدم الناصب على الرافع وهذه الاربعة ايضا بمنزلة مثال واحد فهذا القسم فى الحقيقة على قسمين قوله
الاقرب اى الاقرب الفعل الثانى من المعمول والقرب مرجح ان لم يكن الاول مبطلا للثانى معنى ... فلا يرد نحو ان لم تأتنى اكرمك ولم يكن الثانى
على ... ... بخلاف نحو والله ان اتيتنى لآتينك قال الرضى ولا استدلال فيه للكوفيين على ان اعمال الاول فى باب التنازع
اولى لان الاول وان كان ابعد من الثانى الا ان هذا البعيد تقوى بالتصدر الذى هو حقه واصله والقريب ضعيف بالتوسط الذى هو خلاف
... ... وجاز قليلا بالنظر الى ضعف القسم فى نفسه كما ذكرنا ان يرجح الشرط واذا تقدم الشرط على القسم وجب اعتباره لتقويه
بالتصدر مع كونه فى الاصل اقوى من القسم وقد ذكر ان اصلهما التصدر كالاستفهام لتأثيرهما فى الكلام معنى لكن تأثير القسم فى معنى الجواب
اقل من تأثير الشرط فى جوابه لكن القسم مؤكد للمعنى الثابت فيه فهو كالزائد الذى يتم معنى الكلام بدونه والشرط مؤثر فى جزائه معنى ...
الكلام وبهذا ظهر ان ما قيل وليس القسم وادوات الشرط فى مرتبة لان القسم اقوى فى اقتضاء التصدر ليس على ما ينبغى وقيل الاقرب مرجح عند
مساواة القريب والبعيد فى القوة والضعف اما اذا كان احدهما فعلا والآخر شبه الفعل فلا شك ان اعمال الاول اولى لقوته مقدما
او مؤخرا اقول وفيه بحث لانه لو كان كذلك لكان اعمال الاول اولى لقوته فى مثل والا فاعملوا انا ... بغاة ... جرنا مع ان سيبويه
قال انه للثانى كما فى قوله نحن بما عندنا وانت بما عندك راض والراى مختلف وما يؤيد ما ذكرنا جواز هم ما قيل لم اعمل الاول فى قوله وانى
وقيل بها الغريب بانه ليس من باب التنازع بل محمول على التقديم والتاخير ورد وهم المجيب بان ما الاول اقوى بانه غير مطرد قوله الا
من الاضمار قبل الذكر اذ للاول تقدم على الثانى وذلك لان المتنازعين لا بد من ارتباطهما حتى لا يجوز قام قعد زيد والرابط الغالب
والواقع فى الاستعمال يكون اما بعاطف كما فى قاما وقعد اخواك او عمل اولهما فى ثانيهما نحو وانه كان يقول سفيهنا او كون ثانيهما جوابا
للاول اما جوابية الشرط نحو تعالوا يستغفر لكم رسول الله ونحو آتونى افرغ عليه قطرا او جوابية السؤال نحو يستفتونك قل الله يفتيكم

في الكلام لما صرح به صاحب المغني فاندفع ما قيل هذا انما يتم اذا كان رتبة الفعل الاول التقديم على الثاني وذلك غير مسلم **قوله** لجواز الاضمار

قبل الذكر في العمدة بشرط التفسير اي بشرط ان يجيء بعده مفسرا وكان المقصود منه جزء والتفسير للاخير كما في نعم رجلا زيدا والتفسير مع كونه فاعلا او مفعولا

او بدلا او غير ذلك كما فيما نحن فيه فان زيد في ضربني واكرمني زيد وفي ضربني واكرمت زيدا اعتبر مفسرا مع كونه فاعلا ومفعولا لكنه ذكر

ولكنه ذكر عند قول المص وامتنع ضرب خلافه زيدا انما لم يجز لان خلافه فاعل وبين الفاصل ان حق الفعل فهو مقدم على زيد لفظا واصلا

فيكون الضمير قبل الذكر ولا يجوز ذكر ضمير مفسر بما بعده الا في الضمير الشان لغرض تفخيم الشان بذكره مبهما ثم مفسرا لكون اوقع في النفس

وليس هذا الغرض مقصودا فيما نحن فيه او في الضمير الذي يجيء المفسر فيما بعده منصوبا على التمييز لان ذلك المنصوب لا يجيء به الا لغرض

رفع الابهام فلا يلتبس بخلاف زيدا في مسئلتنا فان مجيئه ليكون مفعولا لا لكونه للتمييز فقصد بذا كلامه وهو يقتضي امتناع الاضمار قبل

الذكر فيما نحن فيه كما في ضربته واكرمني زيدا اذ قد حصر ذلك على سبيل منع الخلو في الموضعين فيما يصدق عليه واحد من الموضعين يجوز فيه الاضمار

قبل الذكر سواء كان عمدة او فضلة كنعم رجلا زيد وربه رجلا وكقوله تعالى فسويهن سبع سموات حيث قال الزمخشري الضمير في فسويهن مبهم

وسبع سموات تفسيره كقولهم ربه رجلا وقيل راجع الى السماء والسماء في معنى الجنس ومرجع وقيل سماوة والوجه العربي هو الاول وما لا فلا وكما لا

يصدق واحد من الموضعين على ضربته واكرمني زيدا لا يصدق على ضربني واكرمني زيدا الا ان يقال حذف المفعول جائز فحذف لئلا يلزم

من ذكره ارتكاب امر ممتنع بخلاف حذف الفاعل فانه ممتنع على ما زعموا فيختار الاضمار الممتنع للضرورة وفيه ان هذا الاستلزام الجواز الا ان

يقال المعنى بالجواز اختيارا وممتنع للضرورة لا يتم يلزم اختيار الاضمار قبل الذكر في باب حسبت لامتناع حذف احد مفعوليه لانا نقول

لانه امتناع الحذف على ما عرفت ولو سلم قلنا انما كان غير مطرد في جميع المفاعيل لم يعتد به او علم ان الحصر المذكور منقوض بما ذكر صاحب

حيث قال السادس من المواضع التي يعود الضمير فيها الى ما تاخر لفظا ورتبة ان يكون مبدلا منه الظاهر المفسر له كضربته زيدا قال ابن عصفور

اجازه الاخفش ومنعه سيبويه وقال ابن كيسان هو جائز باجماع انتهى عند مالك بذا كلامه او ثبت منه ذكر ضمير قبل الذكر في غير الموضعين المذكورين

لانه ليس المراد من كون المفسر تمييزا كونه تمييزا بل كونه المحض التفسير ويزيد في المثال المذكور محض التفسير لانا نقول ليس الامر كذلك بل تفسير مع كونه بدلا و

ايضا قال الثالث ان يكون مخبرا عنه فيفسره خبره نحو ان هي الا حياتنا الدنيا **قوله** كما هو مذهب البصريين الاولى كما هو مختار البصريين كما قال

فيما سياتي كما هو مختار الكوفيين او قوله اضمرت الفاعل في الاول لا يترتب على المذهب بل على المختار **قوله** ولزوم التكرار بالذكر اي بذكر

الاسم الذي وقع بعد الفعلين بعينه بعد الاول وهو من حيث هو قبيح سواء كان فضلة او عمدة بخلاف الاضمار بشرط التفسير فانه عن التجويز

جائز بلا قبح فاختياره سالم عن القبيح فاندفع ما قيل في كون ذلك اشنع من الاضمار تامل بل يقول لا تكرار بالحقيقة لان كلا وقع طرف

الاسناد **وقال** على وفق اللفظ جار على الملاحة نظرا الى المتن وكلام الشارح قدس سره حيث قيد الفعل الثاني والاول غير محتاج

الى التقييد بان هذا فيما لم يستو فيه المذكر والمؤنث نحو اجريح وقتيل هند فانه يضمر على وفق اللفظ بل يضمر مفردا مذكرا لا غير كما قيل فانه غير داخل

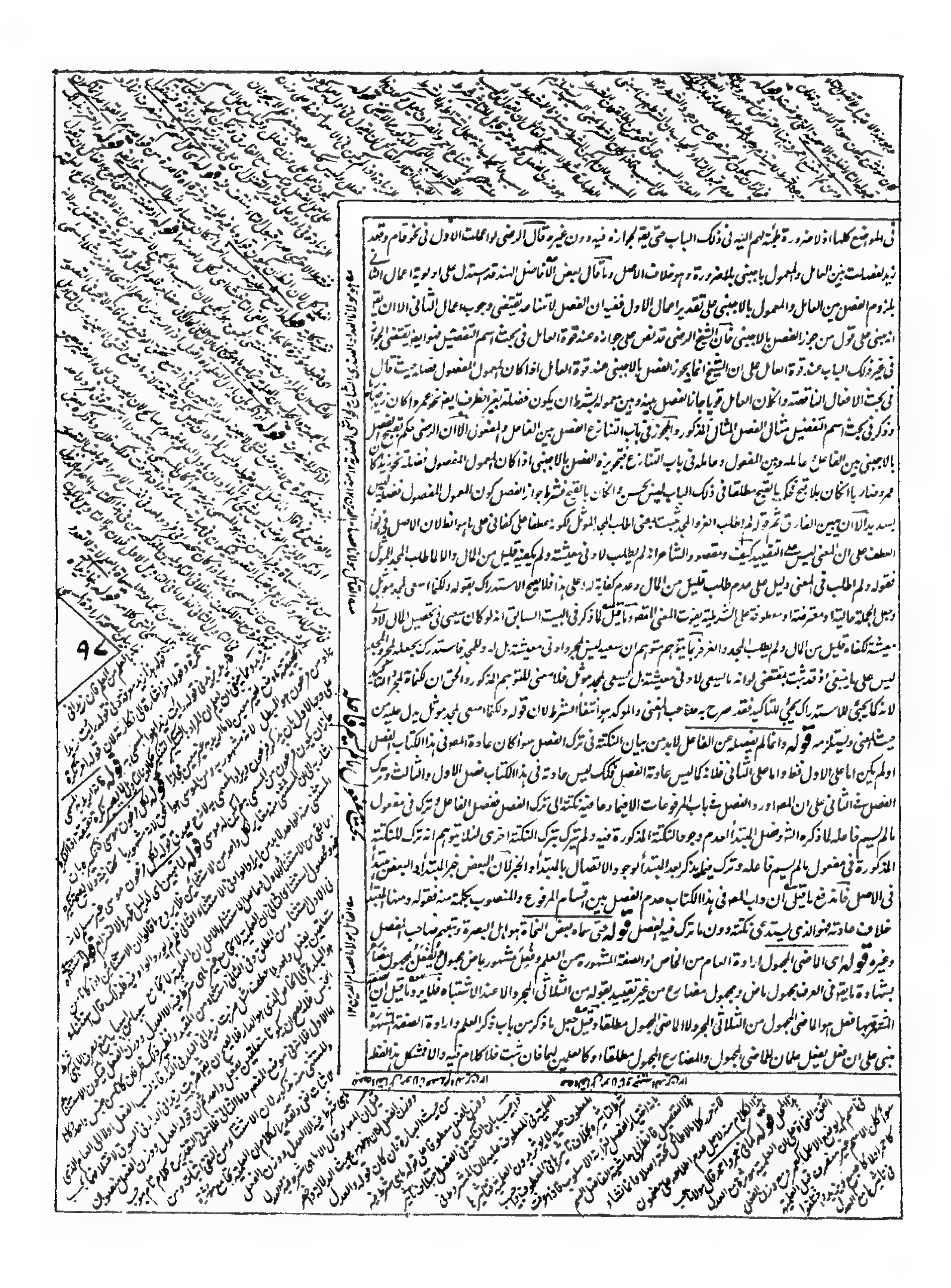
في الحكم والمصدر الذي اريد به معنى الصفة يجوز فيه اعتبار الاصل واعتبار الحالة المنتقلة اليها صرح به الرضي في مباحث الجمع فلو وقع

هذا المصدر بعد الفعلين يجب رعاية الحالة المنتقلة اليها رفعا للالتباس اذ لا يعلم على تقدير الافراد ان الفعلين صدرا من الواحد او الاثنين

او الجماعة فلا حاجة الى التقييد لاخراجه ايضا نعم لا يصح تانيث هذا المصدر على ما صرح به الرضي ايضا في ذلك المبحث فيحمل على الاغلب **قوله** وثانيا

قوله والضمير يجب ان يكون موافقا للاخير لانه عبارة عنه ولا يتم الاستدلال على جواز التثنية بين الضمير والمرجع لوجود ما لو كانت واحدة

حيث افرد الضمير الراجع الى الاولاد المذكورة في قوله تعالى يوصيكم الله في اولادكم للذكر مثل حظ الانثيين فان كن نساء فوق اثنتين فلهن ثلثا ما ترك وان كانت واحدة اذ كون الآية الكريمة من قبيل ما ترك فيه المطابقة لعدم الالتباس تم كيف وضمير جمع المونث والمذكر غير العاقل فعلت وفعلن الثاني نظرا الى اللفظ والاول لتاويل الجمع بالجماعة فكما ان الجماعة مفرد مونث كذلك ضمير فعلت صرح به الرضي فضمير كانت راجع الى الاولاد بعد التاويل بالجماعة لا قبلها حتى يكون من قبيل ترك المطابقة نعم قول النحاة الضمير اذا دار بين المرجع والخبر فرعاية الخبر اولى يشعر بعدم الوجوب الا ان يقال القائل بالوجوب لا يقول به والتاويل بالمذكور في كلام رجع الضمير المفرد الى المثنى وبيان مع ما في رجوع ضمير المذكر الى المونث وغير ذلك الى ما عليه العلماء يشعر بالوجوب الا ان يقال القائل بعدم الوجوب لا يقول به والايضا يحتمل ان يكون المخالفة لوجود المعارض وهو وجوب مطابقة الخبر والترجيح له لانهم قالوا رعاية الخبر اولى فجواز المخالفة لمعارض لا يدل على جوازه فيما ليس له معارض **قوله** لا يجوز حذف الفاعل قدم بيانه وعليه **قوله** وقيل روي عنه تشريك الرافعين قال الرضي نقل المصرح عن الفراء منع اعمال الثاني اذا طلب الاول الفاعلية وقال انه يوجب اعمال الاول في مثل هذا والنقل الصحيح عن الفراء في مثل هذا ان الثاني ان طلب ايضا الفاعلية جاز ان يعمل العاملان في التنازع فيكون الاسم الواحد فاعلا للفعلين لكن اجتماع المؤثرين التامين على اثر واحد يدل على فساده وهم يجوزون عوامل النحو كالمؤثرات الحقيقية وجاز ان تاتي بفاعل الاول ضميرا بعد التنازع نحو ضربني واكرمني زيد هو وان طلب الثاني المفعولية مع طلب الاول الفاعلية تعين عنده الاتيان بالضمير بعد التنازع نحو ضربني واكرمت زيدا هو هذا كلامه ويمكن حمل العبارة على الصحيح من غير تكلف بان يقال وجاز اي الاعمال المذكور المترتب عليه اضمار الفاعل في الاول خلافا للفراء فانه لا يجوز عنده الاعمال المذكور حيث لا يقول بالاضمار في الاول بل يقول بتشريك الرافعين في التنازع او الاتيان بالضمير بعده **قوله** لو ذكر اي لو ذكر المذكور بعد الفعلين لعينه بعد الاول وعن الاضمار قبل الذكر في الفضلة وهو ممتنع في الفضلة قطعا على ما عرفت **قال** ان استغني عنه اي ان جاز حذفه نحو ضربت واكرمني زيد ولا تقول ضربته واكرمني زيد وقال المالكي يجوز ذلك على قلة **قوله** لانه لا يجوز حذف احد مفعولي باب حسبت قال العلامة التفتازاني في حواشي الكشاف قد اشتهر فيما بين النحاة امتناع الاقتصار في باب علمت على احد المفعولين وقد ورد الحذف على قلة فقيل المراد بالاقتصار الترك بحيث لا ينوى ولا يقدر وقيل الجواز مذهب الاخفش والمنع مذهب سيبويه هذا كلامه **قوله** خالف المرجع قال الرضي جاز مخالفة الضمير للمرجع اذا لم يلتبس المخالفة بينهما قال الله تعالى فان كانت واحدة وقبله فان كن نساء والضمير للاولاد والاضمار قد ياتي على المعنى المقصود نحو حسبني وحسبتهما اياهما الزيدان منطلقا وان كان الموضع اليه مفردا مراعاة للمسند اليه هذا كلامه وقد مر الكلام عليه **قوله** الا اذا احتلت المفعول فيه ان الفعلين ح اقتضاء مع هذا الملاحظة اذ الاول يقتضي مفعولا مفردا ليكون محمولا على الاول والثاني يقتضي مفعولا مثنى محمولا على الاول وتاويل الاول بكل واحد ليس بشيء اذ قطع التنازع ح لا يكون المجرد جعل الواقع بعدهما معمولا لاحدهما والاضمار او الانفاء او الحذف في الآخر وكذا جعل الواقع بعدهما معمولا للفعل يقتضي شيئا مثنى على ما قيل [illegible] **قوله** الاستلزام [illegible] عدم طلب تقليل المال على طلبه ان شرطا لازمه والجزاء لازمه فيلزم استلزام الشيء النقيضه وهو باطل ويلزم تقليل انتفاء عدم طلب تقليل المال في الخارج بانتفاء نقيضه وهو ايضا باطل **قوله** لان لم يجعل لانه للدلالة على ان انتفاء الجزاء في الخارج بسبب انتفاء الشرط فيصير المثبت منفيا والمنفي مثبتا لان نفي النفي اثبات **قوله** اي لم يطلب المفرد والمجموع [illegible] فيلزم الفاصلة بين الفعل وفاعله [illegible] صورة التنازع فيكون مثل جاءني وضربني بكر وعمرو وهو مختص بالاجنبي الا ان يقال بجوازه للضرورة انتهى اقول التجويز في ذلك الباب يستلزم الجواز



فی ملو ضع کلما اذلا ضرورة داعیة لهم الیه فی ذلک الباب حتی یقع لجوازه فیه دون غیره قال الرضی لو اعملت الاول فی نحو قام وقعد
زید لفصلت بین العامل والمعمول باجنبی بلا ضرورة وهو خلاف الاصل وما قال بعض الافاضل السند قد یستدل علی اولویة اعمال الثانی
بلزوم الفصل بین العامل والمعمول بالاجنبی علی تقدیر اعمال الاول ففیه ان الفصل لا تساعه تقتضی وجوب اعمال الثانی الا ان یقع
انه مبنی علی قول من جوز الفصل بالاجنبی فان الشیخ الرضی قد نص علی جوازه عند قوة العامل فی بحث اسم التفضیل فهو ایضا یقتضی الجواز
فی غیر ذلک الباب عند قوة العامل علی ان الشیخ انما یجوز الفصل بالاجنبی عند قوة العامل اذا کان المعمول المفعول فضلة حیث قال
فی بحث الافعال الناقصة وان کان العامل قویا جاز الفصل بینه وبین معموله بشرط ان یکون فضلة بغیر الظرف ایضا نحو عمروا کان زید ضاربا
وذکر فی بحث اسم التفضیل مثال الفصل المثال المذکور والمجوز فی باب التنازع الفصل بین العامل والمعمول الا ان الرضی حکم بقبح الفصل
بالاجنبی بین العامل عامله وبین المعمول وعامله فی باب التنازع فتجویزه الفصل بالاجنبی اذا کان المعمول المفصول فضلة نحو زید کان
عمرو ضاربا ان کان بلا قبح فحکمه بالقبیح مطلقا فی ذلک الباب لیس بحسن وان کان بالقبیح فشرط جواز الفصل کون المعمول المفصول فضلة لیس
بسدید الا ان یبین الفارق ... اطلب العز والمجد ... الطالب المجد المؤثل لکونه معطوفا علی کفانی علی ما هو الظاهر لان الاصل فی لو
السلف علی ان المعنی لیس علی التقیید کیف ومقصود الشاعر انه لم یطلب لادنی معیشة ولم یکفنی قلیل من المال والا لما طلب المجد المؤثل
فقوله ولم اطلب فی المعنی دلیل علی عدم طلب قلیل من المال وعدم کفایة له وعلی هذا فلا یصح الاستدراک بقوله ولکنما اسعی لمجد مؤثل
وجعل الجملة حالیة او معترضة او معطوفة علی الشرطیة یفوت المعنی المقصود وما قیل لما ذکر فی البیت السابق انه لو کان سعیی فی تحصیل المال لادنی
معیشة لکفاه قلیل من المال ولم یطلب المجد والعز فربما یتوهم متوهم ان سعیه لیس بمجرد ادنی معیشة بل له وللغیر فاستدرک بجعله المجد
لیس علی ما ینبغی اذ قد ثبت بمقتضی لو انه ما یسعی لادنی معیشة بل یسعی لمجد مؤثل فلا معنی للتوهم المذکور والحق ان لکنما لمجرد التاکید
لانه کما یجیء للاستدراک یجیء للتاکید فقد صرح به صاحب المغنی والمؤکد هو انتفاء الشرط لان قوله ولکنما اسعی لمجد مؤثل یدل علیه من
حیث المعنی ویستلزمه **قوله** وانما لم یفصله عن الفاعل لا بد من بیان النکتة فی ترک الفصل سواء کان عادة المصنف فی هذا الکتاب الفصل
او لم یکن اما علی الاول فظ واما علی الثانی فلانه کما لیس عادة الفصل کذلک لیس عادة فی هذا الکتاب فصل الاول والثالث وترک
الفصل فی الثانی علی ان المصنف اورد الفصل فی باب المرفوعات الا فیما دعا فیه نکتة الی ترک الفصل ففصل الفاعل وترک فی مفعول
ما لم یسم فاعله لما ذکره الشارح وفصل المبتدأ لعدم وجود النکتة المذکورة فیه ولم یترک بترک النکتة اخری لئلا یتوهم انه ترک للنکتة
المذکورة فی مفعول ما لم یسم فاعله وترک فیما یذکر بعد المبتدأ لوجود الاتصال بالمبتدأ والخبر لان البعض خبر المبتدأ والبعض مبتدأ
فی الاصل فاندفع ما قیل ان دأب المصنف فی هذا الکتاب عدم الفصل بین اقسام المرفوع والمنصوب بکلمة منه فقوله ومنها المبتدأ
خلاف عادته فهو الذی یستدعی نکتة دون ما ترک فیه الفصل **قوله** حتی سماه بعض النحاة هو اهل البصرة وتبعهم صاحب المفصل
وغیره **قوله** ای الماضی المجهول ارادة العام من الخاص او الصفة المشهورة من العلم وقیل مشهور بماض مجهول الفعل مجهول شائع
بشهادة ما یقع فی العرف بمجهول ماض ومجهول مضارع من غیر تقیید بقوله من الثلاثی المجرد الا عند الاشتباه فلا یرد ما قیل ان
المشتهر بها فعل هو الماضی المجهول من الثلاثی المجرد لا الماضی المجهول مطلقا وقیل جعل ما ذکر من باب ذکر العلم وارادة الصفة المشهورة
مبنی علی ان فعل بضم فاء وکسر عین علم للماضی المجهول والمضارع المجهول مطلقا او کالعلم لهما فان ثبت فلا کلام فیه والا فمشکل بهذا اللفظ

وفيه بحث لانه ان اراد بالاطلاق شمول المجرد والمزيد فيه كما هو المتبادر من كلام الفاضل الابهري في حواشي شرح الاصول حيث قال قوله هو قول القائل من وزنه فعل هذه الصيغة علم جنس لكل صيغة يطلب بها الفعل عن الفاعل كما ان صيغة فُعِل يُفعَل علمان لكل ماض ومضارع مبنيين للمفعول كذا قال المصرح في شرح المفصل بارادة الصفة انما يكون ليشمل بعض افراد لا يشمله العلم واذا كان فعل ويفعل علمين للماضي والمضارع المجهول مطلقا شاملا لجميع الافراد فلا حاجة اذن الى ارادة الصفة فلا معنى لبناء ذكر العلم وارادة الصفة على ذلك فلا معنى لاثبات الاشكال على تقدير نفي العلمية المذكورة وان اراد شمول المجرد فقط فارادة الصفة من العلم لا يتوقف على ذلك كيف ولو جعل فعل يفعل علمين لفعل ويفعل لكان ارادة الصفة بحاله فلا معنى لبناء ارادة الصفة على ذلك واثبات الاشكال بدونه وقال الرضي اي الى فعل ويفعل ونظائرهما لكنه اقتصر على الثلاثي لكونه اصلا للرباعي وذي الزيادة

قوله وغيرها من الافعال المجهولة المزيد فيها لابد من الضم اليه والرباعي المجرد والمزيد فيه **قوله** مع كون كل من الاسنادين تاما جواب لنقض الرضي دليل المتقدمين حيث قال والمتقدمون منعوا من قيام ثاني مفعول علمت مطلقا مقام الفاعل قالوا لانه مسند الى الاول فلو قام مقام الفاعل والفاعل مسند اليه صار في حالة واحدة مسندا ومسندا اليه فلا يجوز وفيما قالوا نظر لان كون الشيء مسندا الى شيء ومسندا اليه لشيء آخر في حالة واحدة لا يضر كما في قولنا اعجبني ضرب زيد عمرا فان اعجب مسند الى ضرب وضرب مسند الى زيد ولو كان فقط مسندا الى شيء مسندا وذلك الشيء الى ذلك اللفظ بعينه لم يجز انتهى كلامه وانت خبير بان هذا الجواب ليس على ما ينبغي لا يتخصيص لدليهم العام بلا مخصص ولو سلم يرد ان المؤثر في امتناع كون الشيء مسندا ومسندا اليه هو قيام احد الشيئين بالآخر وهو فيما يكون بالنسبة الى الشيء واما كون الاسناد تاما فلا يعقل تاثيره في المنع وقيل لانه لا يتم الدليل المذكور في نحو زيد معلوم ابوه قائما لان اسناد شبه الفعل الى مرفوعه ليس تاما فلو اقيم قائما مقام ابوه لا يكون اسناده تاما فلا يتم الدليل واما المفعول الاول يسند اليه الثاني بالاسناد التام فلو وقع موقع الفاعل لكان مسندا والفعل اليه تاما فلزم ان يكون الشيء الواحد مسندا اليه لامرين بالاسناد التام وذلك في مرتبة اسناد شيء واحد الى امر واسناد امر اليه فلو جاز هو لجاز ذلك انتهى وفيه بحث لانه لو سلم تخصيص الدليل بعدم تمامه بالقياس الى التركيب المذكور لا يضر لانه ليس دليلا عليه وان لم يسلم فالاعتراض هو هذا الا ذلك وايضا قوله وذلك في مرتبة الى آخره ممنوع فلا يسلم الملازمة المتفرعة عليه فان قلت لم لا يجوز قيام الثاني مقام الفاعل في التركيب المذكور لئلا يلزم المحذور المذكور قلنا لان الدليل عام يشمل التركيب المذكور وهو انه لما لم يجز الاقتصار على احد مفعولي باب علمت تعين المفعول الاول لقيامه مقام الفاعل لانهم كرهوا ان يقع المفعول الثاني الذي هو مسند مقام الفاعل الذي هو مسند اليه مع وجود المفعول الذي هو مسند اليه هذا ما ذكره السيد في حواشي المتوسط هذا والمتاخرون قالوا بجواز نيابة الثاني اذا لم يلتبس كما اذا كان نكرة واول المفعولين معرفة لان التنكير يرشد الى انه هو الخبر في الاصل ولم يكن ظرفا غير منصرف ولا جارا ومجرورا ولا جملة غير محكية وغيرها ولذا اذا كانت محكية يجوز قيامها مقامه لكونها بمعنى المفرد نحو قوله تعالى وقيل يا ارض ابلعي ماءك اي قيل هذا القول وهذا اللفظ وكذا يجيء مقام الفاعل ومفعول ما لم يسم فاعله اذا كانت ما اوله بالاسم الذي تضمنه كقوله تعالى وتبين لكم كيف فعلنا بهم وقوله او لم يهد لهم كم اهلكنا اي تبين فعلنا بهم او لم يهد لهم اهلكنا فيصح نحو تبين لكم كيف فعلنا بهم والاختلاف المذكور من حيث القياس اذ لا شك ان السماع لم يات الا بقيام اول مفعولي علمت وكذا لم يسمع الا قيام اول مفاعيل اعلمت **قوله** اذ حكمه حكم المفعول الثاني من باب علمت اذ الثالث من اعلمت هو الثاني من باب علمت والذي زاد بسبب الهمزة

هو المفعول الاول او معنى اعلمت زيدا عمروا فاضلا صيرت زيدا العلم عمروا فاضلا فالثاني والثالث مفعولا علمت فكل ما ثبت للمفعول الثاني من باب علمت يثبت لثالث مفاعيل اعلمت **قوله** لان النصب فيه مشعر بالعلية لا يتم بدون انضمام الاشعار في النصب بوجه كيف وصيغة المصدر صارت مع الشرطين ظاهرة مشهورة في العلية بحيث يستغني عن اظهار اللام ولو سلم فحصول الشرطين دليل على اللام المقدرة المفيدة للعلية في الرضي قال المص وانما شرط لجواز حذف اللام الشرطان المذكوران لان علة الافعال كثيرا ما يجيء جامعة للشرطين فصارت مع الشرطين ظاهرة مشهورة في العلية والغرض ان يكون هناك ما يدل على اللام المقدرة المفيدة للعلية وحصول الشرطين دليل عليها **قوله** فان النصب في الاشعار اذ لا مشعر سوى النصب وقد عرفت مشعرا آخر اليه **قوله** بخلاف ما اذا كان مع اللام نحو ضرب للتاديب فانه جائز صرح به الفاضل الهندي في حواشيه في كتابه المسمى بالارشاد وصرح به في العباب ايضا وقال الرضي كل مجرور ليس من ضروريات الفعل لم يقم مقام الفاعل كالمجرور بلام التعليل نحو جئتك للسمن فلا يقال جيء للسمن اذ رب فعل بلا غرض لكونه عبثا فظهر ان المسئلة اختلافية فما وقع في بعض الحواشي اتفق النحاة على منع اقامة المفعول له ومعه ليس على ما ينبغي وكذا ما قال صاحب غاية التحقيق وقد اجاز اقامة المفعول له بعد اظهار اللام مقام الفاعل بالاتفاق نحو ضرب للتاديب بعيد عن التحقيق **قوله** بلا قيد تخصص ما اجاز سيبويه من اقامة ضمير يرجع الى المصدر المعهود مقام الفاعل ليس من اقامة المصدر بلا تخصيص بل الضمير يرجع الى المصدر المخصص بالصفة قال الرضي وقد اجاز سيبويه اضمار المصدر المعهود فيمن ينتظر القعود قد قعد والخروج قد خرج بناء على قرينة التوقع اي قعد قعود المتوقع فالى الراد وشرحه ولا يسند الى المطلق المؤكد مثل ضرب ضرب لانه لابد من فائدة متجددة في كل ما يقام مقام الفاعل وهو لم يتجدد وفائدة مع سيبويه جوازه في ضمير المصدر لا في صريحه كتقيم وقعد وبعضهم يمنع لاعلة المتقدمة ليس بشيء **قوله** سواء في جوازه وقوعا موقع الفاعل عند الاكثرين قال الرضي ويترجح بعضهم الجار والمجرور لانه مفعول به لكن بواسطة وبعضهم الظرفين والمصدر لانها مفاعيل بلا واسطة وبعضهم المطلق لدلالة الفعل عليه والاولى ان يقال كلما كان داخلا في عناية المتكلم واهتمامه بذكره وتخصيص الفعل به فهو اولى بالنيابة هذا كلامه **قوله** لان فيه معنى الفاعلية فيكون اول مفاعيل اعلمت اولى بالنيابة بالقياس الى الثاني لان فيه معنى الفاعلية وقد صرح به صاحب الوافي حيث قال ولا يسند الى ثاني باب اعلمت والى ثاني باب اعطيت ان التبس والا فالاول منهما اولى قال الرضي لم يسمع الاقامة اول مفاعيل اعلمت لانه في الحقيقة فاعل علم بمعنى اعلم زيد عمروا منطلقا علم زيد عمروا منطلقا **قوله** والمبتدأ هو فائدة ضمير الفصل التاكيد والتنبيه على ان الوارد بعده خبر لا نعت لا حصر المسند اليه لانه انما يفيده اذا لم يكن في الكلام ما يفيد حصر المسند في المسند اليه والعكس واذا كان فهو لمجرد التاكيد والفصل وذلك تعريف المسند اليه افاد حصره في المسند ولم يجئ لحصر المسند اليه اصلا على ما ذكره العلامة التفتازاني في المطول وشرح المفتاح والسيد السند قدس سره في شرح المفتاح حيث قال وما يتوهم ان ضمير الفصل قد يفيد حصر المسند اليه في المسند فليس بثابت بل نفي افادة تاكيده لهذا الحصر ايضا فما قيل اتى بضمير الفصل الدال على حصر المبتدأ في الخبر فانه يأتي لذلك كما صرح به شارح التلخيص ليس على ما ينبغي **قوله** اي الذي لم يوجد فيه عامل لفظي اصلا يشير الى ان التجريد عبارة عن عدم الوجدان فلا يقتضي سبق الوجود وان اللام قد ابطل معنى الجمعية فيفيد عموم السلب لا سلب العموم **قوله** وكانه اراد يشير الى ان ارادة ما ذكره لا يخلو عن تردد لان التاثير ان بقي على العموم يخرج عن تعريف المبتدأ نحو ما في الدار من احد لان من الاستغراقية لتفيد تاكيد المعنى كما صرح به الرضي وان اريد التاثير لا على وجه التاكيد يلزم زيادة ان المكسورة اذ لا تاثير لها في المعنى الا التاكيد صرح

به الرضي فيدخل نحو ان زيدا قائم في تعريف المبتدأ مع انهم لم يقيدوا بزيادة ما صرح به الرضي ايضا **قوله** ما يكون موثرا في المعنى كما كان موثرا في اللفظ كما هو الظاهر من العامل وبالجملة المراد بالعامل ما يكون جامعا للتاثيرين فلا يشكل جمع التعريف بانما زيد قائم كما قيل ان ان ملغاة عن العمل بما الكافة وزيد مبتدأ التحقق تاثيره في المعنى وهو التحقيق ولا بنحو ان زيدا قائم وعمرو برفع المعطوف لان عطفه على الاسم ليس بجعله مبتدأ في الحال بل لانه كان في الاصل مبتدأ كذا الرجل ظريف في الدار برفع الصفة ليس باعتبار جعل الاسم مبتدأ في الحال بل باعتبار انه كان في الاصل مبتدأ **قوله** كقرشي بضم القاف وفتح الراء في النسبة الى قريش بضم القاف وفتح الراء فان قلت انما يحذف الياء من مونث بهذا الوزن لا من مذكره وقريش مذكر فكيف حذف الياء منه عند النسبة قلنا القياس عدم الحذف لكن حذف منه شذوذا كذا في الشافية **قوله** وما ومن اذا دخلا على صفة منصوب مفعولا لا يكون الصفة مبتدأ والمرفوع فاعله وهما مفعول له واما اذا دخلا على صفة لازمة لا يكونان من هذا الباب لوجوب كونهما مبتدأين والصفة خبرلهما ونحو متى واين وايان وكيف يدخل على اللازم والمتعدي للزوم ظرفيتها ونحو كم ان دخل على لازم شرط ان يكون مميزه ظرفا ليكون ظرفا وان دخل على متعد شرط ان لا يكون مشتغلا عنه **قوله** والاخفش من البصريين **قوله** يرى ذلك اي الابتداء بالصفة من غير نفي واستفهام **قوله** وعليه اي على قول الاخفش **قوله** ونحن فاعله بناء على ان اسم التفضيل يعمل في المضمر متصلا ومنفصلا بلا شرط كما هو الظاهر من عبارة الشارح قدس سره في بحث اسم التفضيل وصرح به الفاضل الهندي في حواشيه في ذلك البحث ولو خص عمله بلا شرط في المضمر المتصل لكان بناء على ان بعض العرب يعمل افعل التفضيل في الظاهر والضمير المنفصل بلا شرط صرح به صاحب اللب وفي الرضي حكى يونس عن ناس من العرب رفعه بلا اعتبار تلك الشروط نحو مررت برجل افضل منه ابوه وبرجل خير منه عمه فاندفع ما قيل فيه نظر لانحصار كون عامل اسم التفضيل ظاهرا في مسئلة الكحل فيتعين كون نحن مبتدأ وكون منكم مفسر المحذوف تقديره خير منكم نحن عند الناس فلما حذف خبر بقوله منكم وبما ذكرنا ظهر انه يصح ان يقال اخبر نحن ولا يخرج عن قاعدة جواز الامرين لعدم مطابقته للمفرد لان المعنى بالمطابقة ان يصح حمل الصفة على المذكور بعدها ولا شك في صحة حمل خير على نحن فهو مطابق للمفرد بهذا المعنى فلا ينتقض به قاعدة جواز الامرين كما قيل ولو سلم فوجه لا يضر لانه ليس من قبيل جواز الامرين لان ما بعدها مثنى او مجموع وعند ذلك يجب كون ما بعدها فاعلا فقوله لانه من جواز الامرين في خبر المنع **قوله** بين اسم التفضيل الذي هو عامل ضعيف وبين معموله باجنبي وهو غير جائز ويجوز ذلك في العامل القوي نحو زيدا كان عمرو ضاربا واعني بالاجنبي ما لا يكون من جملة معمولات ذلك العامل هذا ما ذكره الرضي في مسئلة الكحل فان قيل يلزم منه ان لا يجوز الامران في اخير نحن عند الناس منكم للزوم الفصل فينتقض بقاعدة جواز الامرين قلنا لا ينتقض به اذ المراد جواز الامرين ان لم يمنع مانع اذ الموانع مستثناة **قوله** بخلاف ما لو كان فاعلا فانه ح يكون من معمولات خير فلا يكون اجنبيا ولا دخل في جواز الفصل لقوله لكونه كالجزء اذ مجرد كونه معمولا يخرجه من كونه اجنبيا بل هو موهم بخلاف المقصود حيث يوهم بعدم جواز الفصل بقوله عند الناس مع جائز فالصواب تركه **قوله** او ما يجري مجراه مما لا حاجة اليه على طريق المصرح لانه لا يجوز انفصال ضمير الفاعل عن الصفة اصلا وحكم على المنفصل الواقع بعدها انه مبتدأ وجوبا لا فاعل فانت في قوله تعالى اراغب انت عن آلهتي مبتدأ عنده لا فاعل فالآية الكريمة عنده ليس مما نحن فيه فوجه مطلوب لا دخوله فان قلت يلزم الفصل بين العامل والمعمول باجنبي على تقدير كون انت مبتدأ قلنا العامل قوي فيجوز والبصريون يجوزان يقدر رغبت انت حال عن آلهتي وقيل قوله او ما يجري مجراه فيه نظر لجواز ان يكون اراغب خبرا عن انت والجواب

بانه لا يجوز ذلك والا لزم الفصل بينه وبين معموله وهو من التي بالجنبي وورد بانه يبطل قاعدة جواز الوجهين انتهى اقول وفيه بحث لان
ان اراد انه خبر من انت بطريق الوجوب فممنوع كيف والآية من قبيل جواز الامرين كما اعترف به وان اراد بطريق الجواز والاحتمال
فهو لا يمنع التأويل والا دخال وبالجملة نظره منظور فيه فان قلت لعل مراده انه مبتدأ عند المصنف رح على ما ذكرت قلنا مع كون كلامه بعيدا
عنه يأبى عن هذا قوله بعد هذا الكلام متصلا ولو قيل اقائم انتم مقام الآية المذكورة لاندفع الاعتراض ثم اورد على التعريف انه يصدق
على اقائم في اقائم ابوه زيد مع انه ليس مبتدأ واجيب بتقييد الصفة بان لا يكون خبرا صالحا للابتدائية ولا يبعد فهمه من قوله رافعة
لظاهر اذ الظاهر انه بيان لوجه اعتبار الصفة مبتدأ وهو تحقق الضرورة باعتبار جعل الظاهر الواقع بعدها فاعلا لها وهي انما تتحقق اذا
لم يكن بعدها اسم سواه فلا يرد ما قيل ان التعريف لا يدل على ذلك وقرر الايراد في بعض الحواشي بكذا اورد على التعريف اقائم ابوه
زيد فان قائم خبر زيد مع صدق التعريف عليه واجاب البعض عنه بانه لا ينتقض التعريف به لان الخبر هو المجموع لا غير انتهى اقول وفيه
بحث لان كون الخبر المجموع لا دخل له في دفع الانتقاض بل لا مساس له فيه اصلا كيف ويصدق على ذلك التقدير على اقائم انه
صفة واقعة بعد حرف الاستفهام رافعة لظاهر فيجب ان يكون مبتدأ مع انه ليس كذلك بل المجموع من الصفة والفاعل خبر المبتدأ او اقائم
به قول المورد ان قائم خبر زيد نعم لو قرر الايراد على قوله في تعريف الخبر المغاير للصفة المذكورة انه كيف يكون اقائم في اقائم ابوه زيد خبرا
مع انه ليس مغايرا للصفة المذكورة لكان الجواب بان الخبر هو المجموع لا الصفة وحدها والمجموع مغاير للصفة وجيها ثم انك قد عرفت مذهب
البصري والكوفي في اقائم ام قاعد انت عند اعمال الثاني والاول فلا ينتقض به حد المبتدأ ممن قال وقد اشكال وهو ان احدى الصفتين
في مثل اضارب ومكرم عمرو بطريق التنازع رافعة لضمير مستتر على طريقة الكوفي ومع البصري فلا يصدق التعريف عليه والجواب انها حينئذ في شق
الصورة الى ما ذهب اليه الكسائي من حذف الفاعل فهي رافعة للظاهر المقدر فيصدق التعريف عليه فتقدم ما ذهب عليه مذهبهما ليست لها
ما هما بيان منه **قال** فان طابقت الصفة الواقعة بعد حرف النفي او الف الاستفهام يشير الى ان مرجع الضمير هو الصفة المذكورة
بدون التقييد بقوله رافعة لظاهر لعرفية ترتب الجزاء بجواز الامرين لا يترتب عليها حال كونها رافعة لظاهر **قوله** فانها ح خبر ليس الا
اي ليس الصفة شيئا الا الخبر بحذف المستثنى قال صاحب المغني وذلك بعد الا وغير المسبوقين بليس بقبضت عشرة ليس الا او ليس
غيره واجاز بعضهم ذلك بعد لم يكن وليس ذلك بمسموع انتهى قيل لكن اذا استعمل المصدر واريد به معنى الصفة مثل اعدل الزيدون
يجوز فيه الامران اذ لا يلزم المطابقة بل يلزم عدم المطابقة انتهى اقول قوله بل يلزم عدم المطابقة ممنوع كيف وقال الرضي في مباحث
الجمع اما الوصف الذي كان في الاصل مصدرا نحو صوم وعدل فيجوز ان يعتبر الاصل فلا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث ويجوز ان يعتبر الحال
المنتقلة اليها فيثنى ويجمع فيه رجلان عدلان ورجال عدول **قال** جاز الامران لاستوائهما في مخالفة الاصل فلا يسبق الذهن
الى احدهما بخلاف قام زيد حيث لا يجوز فيه الا الفاعلية لخلوها عن مخالفة الاصل واستلزام حمله على الابتداء تأخير المبتدأ عن الخبر
فلا يسبق الذهن اليه بل الى ما هو الاصل فيلتبس وبهذا هو الفرق بين جميع صور الالتباس وجواز الوجهين هذا ما ذكره الفاضل في حواشيه
وقيل لا ضرورة في تقديم الخبر في زيد قائم حتى يرتكب الالتباس لاجلها وفي اقائم زيد يجب تقديم الخبر لتضمنه الاستفهام وتعلق الاستفهام
به والمشتمل على الاستفهام يجب تقديمه لا تقول فالضرورة قائمة في مثل اقام زيد قلت لا ضرورة لجواز زيد اقام انتهى اقول فيه بحث لان
ان اراد ان الضرورة مجوزة للالتباس في خصوص المثال المذكور فهو ليس بتام لان البحث بان في كل باب فيه الوجهان من غير ضرورة

وان اراد انه لا يرتكب الا فيما تحقق فيه الضرورة فهو مم كيف وقد جوز الوجهان في مثل في الدار زيد وجا الذي في الدار ابوه وزيد عندك اخوه مع عدم الضرورة في تقديم الخبر فلا بد من بيان الفارق بينه وبين زيد قائم اذ ليس تقديم الخبر فيهما ضروريا فكيف يجوز الوجهان في احدهما دون الآخر فوجب المصير الى ما ذكره الفاضل الهندي الا انه يرد على الفاضل ان كون زيد مبتدأ في المثال المذكور مشتمل على خلاف الاصل وهو تقديم الخبر وكونه فاعلا للظرف على الاصل فكيف جوز الوجهان الا ان يقال الظرف ايضا خلاف الاصل الا انه يشكل ح بتجويز الامرين في اعرأ ونفسه مع ان الاصل في الواو العطف ثم قال القائل ليشكل قاعدة جواز الامرين بقوله تعالى اراغب انت عن آلهتي فانه مطابق للمفرد وتعين لكونه مبتدأ والا لزم الفصل بين اراغب ومعموله باجنبي هو المبتدأ وبا قائم رجل فانه يصح كونه فاعلا دون كونه مبتدأ لعدم التخصيص وبقولنا طالع الشمس فانها تطابق المفرد مع تعينها لكونه مبتدأ اذ لو كان خبرا لوجب اطالعة الشمس هذا كلامه وفيه بحث لان الآية المذكورة ليس مما نحن فيه عند المصرح بل يجب عنده كون الضمير مبتدأ على ما مر ولو سلم فالفصل جائز لقوة العامل ولو سلم فالعامل في عن آلهتي مقدر بعد انت ولو سلم فالموانع مستثناة ولان عدم التخصيص مم كيف ويجوز ان يجعل التنوين للتعظيم او للتحقير ولو سلم فالموانع مستثناة ولان انتفاء اللازم مم كيف ولا مانع من ان يقوم على تقدير المبتدأ اطالعة الشمس وهو لا ينافي تقدير الفاعل اليه او الافصح في المسند الى المؤنث الحقيقي كان او لفظيا الحاق التاء نعم لو كان في التركيب مانع من التاء تم الاشكال **قوله** اي ما يوقع به الاسناد وقيل جعل به متعلقا بالايقاع المضمن للاسناد وجعل البا للسببية لان الضمير بدون الجار متعلق بقوله المسند فلا حاجة الى البا اذ الاسناد يتعلق بالمفعول الاول بلا واسطة وبالثاني بواسطة الى وانت خبير بان حاصل التعريف ح يكون هكذا هو الاسم المجرد الذي يحصل ايقاع النسبة بسببه هذا كما يصدق على قائم في زيد قائم كذلك يصدق على زيد اذ ايقاع النسبة يتوقف على المنتسبين فايقاع النسبة مسبب عنهما جميعا قلنا لا نم ان المسند اليه سبب لايقاع النسبة بل هو شرط له ولو سلم فالمراد السبب القريب وهو الخبر لانه لدلالته على النسبة ينبعث منه ايقاع النسبة والمبتدأ ليس كذلك وقيل لان لفظ قائم في زيد قائم سبب قريب لايقاع الاسناد بالنسبة الى زيد لان الاولى تقديم المبتدأ على الخبر انتهى وهو كما ترى ليس على ما ينبغي فتامل **قوله** لك ان تقول المراد بالمسند به الى المبتدأ وانت خبير بان هذا التوجيه ليس على ما ينبغي لانه يوجب كون لفظة به لغوا محضا **قوله** او يجعل البا بمعنى الى هذا هو التوجيه الوجيه الا ان كون البا بمعنى الى لم يذكره كثير من النحويين وعد في المغني معنى البا وعد منه الغاية نحو وقد احسن بي اي الي وقيل ضمن احسن معنى لطف قال قدس سره في الحاشية وكان النكتة في تغيير العبارة ان لا يشتبه بالمسند اليه المذكور في تعريف المبتدأ وح يظهر لقوله به فائدة والا لا حاجة اليه انتهى قوله في تغيير العبارة حيث غير الى البا **قوله** اي لا يشتبه في بادي الراي وبالنظر الى اللفظ بخلاف ما لو لم يغير فانه يشتبه في بادي الراي وبالنظر الى اللفظ وان لم يكن اشتباه نظرا الى المعنى فاندفع ما قيل ولا يخفى عليك ان الالتباس لا يندفع بالتعبير عن معنى الى بالبا وانما يندفع بان قوله اليه في تعريف المبتدأ فاعل المسند في تعريف الخبر فاعله فيه فالنكتة ليس بذاك **قوله** وح اي وحين قيل ان النكتة في تغييره الى البا دفع الاشتباه يظهر لا تيان البا سقام الى فائدة والا اي وان لم يقل بتلك النكتة لا حاجة اليه اي الى البا لانه خلاف الظ فلا يصار اليه بلا نكتة بل الظ ح الى هذا المعنى هو المتبادر من الحاشية المنقولة والموافق لسوق الكلام فظهر ان ما قيل في بعض الحواشي في وجه عدم الاحتياج الى البا من ان الضمير يتعلق بالمسند ليس بوجه اذ الضمير على التقدير المذكور مفعول ثاني والمسند يتعدى اليه بواسطة الى فلا بد فيه من الى او ما هو

مولانا عبد الغفور ١٢



بمعناه وهو الباء نعم لا حاجة الى الباء على التوجيه الثاني بل يصير لغوا مختصا على ذلك التوجيه * قوله قيل معنى قوله ح اي حين جعل الباء
بمعنى على ليظهر للباء فائدة اذ الضمير مفعول ثاني والمسند يتعدى اليه بواسطة الى والباء بمعناه والا اي وان لم يجعل الباء بمعنى
بل يبقى على معناه ويقدر بعده الى المبتدأ كما في التوجيه الثاني لا حاجة اليه اذ المسند يتعدى الى المفعول الاول بنفسه بل يصير لغوا محضا
يصير وجه المحشي موجها لكنه خلاف المتبادر وخلاف ما يقتضيه سوق الكلام اذ السوق يقتضي ان يتعلق قوله ح بقوله ان لا يشتبه
ويحمل المعنى المذكور يلزم تفكيكه عنه * بما ذكرنا ظهر ان ما قيل من ان الباء على التوجيه الثاني للتعدية ليس بوجيه ويحتمل ان يكون المعنى
حين قيل بالتغيير لنكتة ظهر للباء فائدة وان لم يقل بالتغيير لنكتة وذلك بان يقع بالتغيير ولم يقل بالنكتة لا حاجة اليه الى النظر الى
او لم يقل بالتغيير وانه مفعول ثاني بل قيل بانه مفعول اول كما في التوجيه الثاني لا حاجة اليه بل يصير لغوا محضا اذ المسند يتعدى الى الاول
بنفسه هذا ما لخصت بتغيير بان الصواب في قوله لا حاجة اليه فلا حاجة اليه **قوله** وعلى التقديرين يخرج به القسم الثاني من المبتدأ وكذا يضرب
في يضرب زيد فعلى هذا لو اكتفى الشارح قدس سره بواحد من هذين التوجيهين ولم يقدر الاسم لكان اولى اذ تقدير الاسم لا يخلو عن تردد كما
قيل ان اريد بالاسم حقيقة يخرج بعض الاخبار الذي ليس باسم حقيقة بل بالتاويل وان اريد اعم فالجملة ايضا اسم بالتاويل على ما قال
المصرح به فلم يصح قوله الآتي ولم يكن الجملة داخلة فيه الا ان يقال القول بتاويل الجملة وان قال به المصرح الا انه ما كان قويا بل
قطعي كما قال الرضي ان هذا دعوى من بعض النحاة اظهرها بلا برهان قطعي سوى انهم قالوا الاصل هو الافراد فيجب تقديرها بالمفرد
لو ادعى ان الاصل في الجملة لم يعد لان الاخبار بالجمل اكثر لم يلتفت اليه الشارح قدس سره بل قدر الاسم وقال الجملة ليست بداخلة
فيه تنبيها على ذلك وميلا الى ما ذكره الرضي فتقدير الاسم ليس لاخراج يضرب في يضرب زيد فقط حتى يتم لا حاجة اليه مع احد هذين
التوجيهين بل لا بد منه معه فلا يصدق التعريف على مجرد يضرب في زيد يضرب بدون الفاعل لان المسند الى ضمير شيء ومسندا اليه
بالحقيقة ولو قلنا انه لا حاجة اليه معه لا يصدق التعريف عليه ايضا لان المراد من المسند الى المبتدأ ما يكون بطريق الحقيقة اذ المطلق
ينصرف الى الكامل وكذا في تعريف الفاعل ايضا والاصل هو ما ذكرنا الا ان الشارح قدس سره صرفه عنه بجعل قوله مقدما عليه قيدا
احترازيا فوجد هناك قرينة على الصرف ولم يوجد على انه لا حاجة الى الصرف هناك ايضا اذ المقصود من التعريفات شرح الماهيات
والاحتراز تابع فلا باس بان يقع فيها قيد لم يكن للاحتراز بل للشرح كقوله المغاير للصفة المذكورة على تقدير اختيار واحد من
التوجيهين المذكورين لانه يخرج عن التعريف قائم في نحو زيد قائم ابوه لانه مسند الى الفاعل لا الى المبتدأ مع انه خبر لانا نقول الخبر
مجموع اسم الفاعل لا اسم الفاعل وحده على ما عرفت **قوله** اي تجريد الاسم عن العوامل اللفظية ليسند الى شيء او ليسند اليه شيء ظاهر
يشعر بان الاول اشارة الى عامل الخبر والقسم الثاني من المبتدأ والثاني الى عامل قسم الاول من المبتدأ وقيل الاول اشارة الى
عامل القسم الثاني من المبتدأ والثاني الى عامل القسم الاول من الابتداء وهذا الابتداء بعينه عامل في الخبر لاقتضائه للمبتدأ والخبر على
السواء وكذا المستفاد من الرضي فلا يحمل عبارة الشارح قدس سره على ان تجرد الخبر للاسناد الى شيء عامل فيه يسمى بالابتداء فانه قد تم
قال الرضي العامل في المبتدأ عند البصريين هو الابتداء وفسره بتجريد الاسم عن العوامل للاسناد وقال المتاخرون كالزمخشري
والجزولي هذا الابتداء هو العامل في الخبر ايضا لطلبه لهما على السواء وقال الزمخشري في المفصل وكونهما مجردين للاسناد هو رافعهما
لانه معنى قد تناولهما معا تناولا واحدا من حيث ان الاسناد لا يتاتى بدون طرفين مسند ومسند اليه **قوله** لمعنى الابتداء

عامل في المبتدأ او الخبر رافع لهما عند البصريين قال المص رح في الايضاح شرح المفصل والنحويين في تعيين العامل مذاهب فذهب
البصريون المتأخرون الى ما ذكره وهو كونهما مجردين للاسناد وذهب المتقدمون منهم ان كون المبتدأ مجردا عن العوامل للاسناد
رافع له وهو والمبتدأ جميعا رافعان للخبر وذهب الكوفيون الى ان المبتدأ عامل في الخبر والخبر عامل في المبتدأ انتهى وقال الرضي اما العامل
في المبتدأ فقال البصريون هو الابتداء وفسروه بتجريد الاسم عن العوامل للاسناد ويكون معنى الابتداء في المبتدأ الثاني تجريد الاسم من العوامل
لاسناده الى شيء ثم قال المتأخرون كالزمخشري والجزولي ان الابتداء هو العامل في الخبر ايضا لطلبه لهما على السواء ونقل الاندلسي عن سيبويه
ان العامل في الخبر هو الابتداء ويحكى هذا عن ابي علي وقال الكسائي والفراء هما يترافعان وقال بعضهم المبتدأ الاول يرتفع بالاسناد والخبر اليه
كما قال خلف في ارتفاع الفاعل وقال الكوفيون المبتدأ الاول يرتفع بالضمير العائد من الخبر اليه لاشتراطهم الضمير في الخبر الجامد ايضا انتهى
وانت خبير بان ظاهر كلام الرضي يدل على ان المتقدمين من البصريين قالوا ان الابتداء عامل في المبتدأ ولم يتعرضوا العامل في الخبر بل انما تعرض
له المتأخرون منهم وصريح كلام الايضاح دال على انهم تعرضوا له وايضا نسب الى الكوفية في الايضاح انهم قائلون بانهما يترافعان
وفي الرضي قال الكوفيون المبتدأ الاول يرتفع بالضمير الا ان يقع طائفة منهم ذهب الى الاول وطائفة الى الثاني **قوله** فقال بعضهم
الابتداء عامل في المبتدأ والمبتدأ عامل في الخبر قد عرفت ان القائل به سيبويه وابو علي وقيل كالزمخشري والجزولي وهو ليس على ما ينبغي
لما عرفت من تصريح الرضي بان الزمخشري والجزولي قالا بان الابتداء عامل في المبتدأ والخبر **قوله** وقال آخرون كلاهما ذهب
اليه الكسائي والفراء **قوله** والخبر حال من احوالها فيجب ان يلاحظ فيه كونه حال المبتدأ وصفته فان دل عليه فيها والا فلا بد بل عليه
قوله في داره زيد في المغني ولا خلاف في تعيين الابتداء في نحو في داره زيد لئلا يعود الضمير الى زيد مؤخر لفظا ورتبة هذا كلامه ولا
وان جوز في المرفوع بعد الظرف غير المعتمد كونه فاعلا ومبتدأ الا انه لم يجوز فيه كونه فاعلا لمانع اضمار قبل الذكر لفظا ورتبة في المغني
فان قلت في داره قيام زيد لم يجزها الكوفيون لبنيتها على الفاعلية فلما قدمنا واما على الابتداء فلان الضمير لم يعد على المبتدأ بل على
ما اضيف اليه المبتدأ والمستحق التقديم انما هو المبتدأ واجازها البصريون على ان يكون المرفوع مبتدأ لا فاعلا لقولهم في اكفانه درج الميت
وقوله بمسعاته هلك الفتى ونجاته وذلك لان الاسم في نية التقديم كان ما هو من تمامه كذلك هذا كلامه وفي حواشيه نقل المص رح الجواز في هذه
المسئلة على الوجه المذكور عن البصريين واما صاحب التسهيل فنقله عن الاخفش فقال ويجوز في داره زيد اجماعا وكذا في داره قيام
زيد وفي دارها عبد هند عند الاخفش فظاهره ان بقية البصريين يمنعون وليس كذلك فالمنقول عنهم الاجازة كالاخفش وفي المنهل
والبصريون يجوزونهما وان اوهم كلام ابن مالك في التسهيل اختصاص الاخفش باجازتهما انتهى فظهر ان تخصيص الاجازة بالاخفش
على ما وقع في الحاشية ليس على ما ينبغي **قوله** وامتنع صاحبها في الدار قال الرضي ومن جوز ضرب غلامه زيدا ينبغي ان يجوز هذا لا
طلب المبتدأ للخبر كطلب الفعل للمفعول هذا كلامه لكن المجوز حكم بامتناعه على ما يدل عليه كلام المغني حيث قال ضرب غلامه
زيدا اجازه الاخفش وابو الفتح وابو عبد الله الطوال من الكوفيين والجمهور يوجبون في ذلك في النثر تقديم المفعول نحو واذا ابتلى
ابراهيم ربه ويمتنع بالاجماع نحو صاحبها في الدار لاتصال الضمير بغير الفاعل ونحو ضرب غلامها عبد هند لتعلقه بغير المفعول والواجب
فيهما تقديم الخبر والمفعول هذا كلامه **قوله** مثل قوله مما تخصص فيه المبتدأ بالصفة لفظا نحو اجل مسمى عنده ورجل صالح جاءني او تقديرا
نحو قولهم السمن منوان بدرهم اي منوان منه او معنى نحو كم الخبرية فان معناه الكثرة والصفة نشأت من المعنى نحو كم رجل ضربته

كثير من الرجال ضربته فليس هذه الصفة داخلة في ماهية مدلول كم دخول الناطق في ماهية مدلول الانسان حتى يقال انه لا يكفي في
التخصيص كالناطق بل لا بد من مخصص لتخصيص المجموع وكذا نحو رجل جاني لانه في معنى رجل صغير فالصفة ليست داخلة في ماهية الرجل
محصلة لماهية اخرى بانضمامه بخلاف الناطق فانه داخل في ماهية الانسان فالانسان اذا وقع مبتدأ لا بد فيه من صفة تحصيل
منه التخصيص بالقياس الى المجموع نحو انسان هندي جاء وانما جاز نحو حيوان ناطق يلعب بالشطرنج لان الناطق ليس داخلا
في ماهية الحيوان فيكون مخصصا له ببعض افراده اذ المبتدأ هو الحيوان فالتخصيص مطلوب فيه وبالجملة الصفة لا بد من ان
يكون مخصصة تخصيصا نوعيا او فرديا في المعنى وليست كل صفة تحصيل الفائدة فلو قلت رجل من الناس جاءني لم يجز انتهى
هذا فالم يحمل اللام للعهد واما اذا حمل للعهد فالصفة محصلة للفائدة بلا ريبة **قوله** وحيث وصف بالمؤمن تخصيص بالصفة
التخصيص النوعي ولا خفاء في كونه مصححا للابتداء كيف وقد صح الابتداء بالنكرة في رجل عالم جاءني ورجل طويل جاء لكونه مخصصا
بالصفة التخصيص النوعي على ما صرح به الشريف والعلامة التفتازاني قدس سره في شرح المفتاح والمطول ولا يلزم من صحة
الابتداء بحيوان ناطق يرتل القرآن وجسم نام حافظ للتورية لتخصيص المبتدأ فيهما وهو الحيوان والجسم بالصفة التخصيص النوعي صحة
الابتداء بانسان يلعب بالشطرنج لعدم تخصيص المبتدأ فيه وهو الانسان بشيء وعدم كفاية التخصيص الذي في حيوان ناطق
في الانسان اذ التخصيص فيه بالقياس الى الحيوان والتخصيص المطلوب في الانسان بالقياس الى المجموع لانه المبتدأ والتخصيص
انما يطلب في المبتدأ وهو غير مخصوص والتخصيص بالنسبة الى المجموع ان يقال انسان هندي جاء ولا مقال في صحته وبالجملة المبتدأ
في التفصيل مخصص بالصفة التخصيص النوعي وفي صورة الاجمال ليس كذلك فكيف يقاس صحته على صحته فظهر ان ما قيل التخصيص
الفردي بالصفة مصحح اما التخصيص النوعي بها كما في المثال المذكور ففي كونه مصححا مناقشة لانه لو كان مصححا للزم صحة الابتداء بانسان لصحة الابتداء
بتفصيله وهو حيوان ناطق وبا عم منه اعني جسما ناميا ليس على ما ينبغي ثم قال اللهم الا ان يفرق بين التخصيص الرافع للاشتراك بالفعل
والخصوصية الثابتة للمفهوم نفسه ان قلت اذا لم يكن من باب التخصيص بالصفة فمن اي باب هو قلنا من باب التخصيص بالعموم
اذ لا يشذ فرد ما عن هذا الحكم فالعموم فيه اظهر من عموم تمرة خير من جرادة لاحتمال خروج الدود عنه ان قلت لو لم يوصف العبد بالمؤمن
لم يصح الابتداء لعدم صحة الحكم قلنا فرق بين صحة الحكم وصحة الابتداء فان الحكم بان الاربعة نصف الاثنين سقيم والابتداء بها صحيح فيكون
نظير كل رجل كافر في النار ان قلت فرق بينهما فان العموم في كل رجل جاء من قبل كل وعموم المثال المفروض انما جاء من قبل
الصفة لان النكرة الموصوفة ثم قلنا الصفة جاءت لتحقيق المصحح لا للتصحيح هذا كلامه اقول قوله اللهم الا ان يفرق بين التخصيص الرافع
للاشتراك بالفعل اي المقصود منه رفع الاشتراك بالفعل والخصوصية الثابتة للمفهوم نفسه اي التخصيص الثابت للمفهوم في ذاته ولم يقصد
منه رفع الاشتراك فيه بحث لان الفرق فرع وجود التخصيص في الاجمال وهو اول المسئلة كيف والتخصيص لتقليل الاشتراك والمبتدأ في
قولنا انسان يلعب بالشطرنج لم يقل اشتراكه اصلا بخلاف صورة التفصيل نحو حيوان ناطق يرتل القرآن فان المبتدأ قد قل
اشتراكه بالصفة لخروج غير الناطق منه فيصح هذا لتخصيص المبتدأ النكرة دون الاول لعدم التخصيص فان اراد من المفهوم في قوله الثابت
للمفهوم نفسه مفهوم الحيوان فهو مسلم لكن هذا المفهوم ليس بمبتدأ في صورة الاجمال بل هو مبتدأ في صورة التفصيل وانما المبتدأ
في صورة الاجمال مفهوم الانسان المسمى بمفهوم حيوان ناطق وان اراد مفهوم الانسان فثبوت التخصيص الرافع

الاشتراك له ثم كيف ولم يخرج منه فرد فلا معنى لاثبات العموم في نفسه على ان قوله اللهم الا آه يشير الى ضعف الفرق وعدم صحته
اذ كلمة اللهم يستعمل فيما اذا قصد استثناء او نادر مستبعد كانه يستعان بالله في تحصيله فيثبت عدم الفرق بين الصورتين فيكون التخصيص
في كل منهما مقصودا ورافعا للاشتراك مع انه ليس كذلك لما عرفت قوله ان قلت لو لم يوصف اقول حاصل السوال ان العبد لو لم
يوصف لم يصح الابتداء لعدم صحة الحكم على النكرة المحضة وح فلا معنى لقوله قلنا فرق بين صحة الحكم وصحة الابتداء ولو سلم فان اراد
به ان عدم صحة الحكم على تقدير عدم الوصف لا يستلزم عدم صحة الابتداء لوجود العموم المخصص كما يشير اليه قوله فيكون نظير كل رجل كافر
في النار قلنا وجود العموم على ذلك التقدير ثم كيف وليس فيه شيء ما يدل على العموم بل ليس فيه على ذلك التقدير شيء مما يوجب
التخصيص فكونه نظير كل رجل كافر في النار في حيز المنع فلذا اضطر وقال ان قلت آه ثم انظر ان قوله قلنا الصفة جاءت لتحقيق
المصحح لا للتصحيح بل يثبت قوله فيكون نظير كل رجل كافر في النار فتدبر قوله فان المتكلم بهذا الكلام يعلم لان ام المتصلة موضوعة
لان يطلب بها التعيين بعد ما علم حصول الخبر لاحد الامرين وهذا العلم كما يحصل للمتكلم يحصل للمخاطب ايضا بعد العلم بوضعها اليه اشار الشيخ قدس
سره بقوله فيسال المخاطب عن تعيينه اذ سوال التعيين عنه وطلب جوابه فرع لعلمه بكون احدهما في الدار وبقوله فكل واحد منهما مخصص
بهذه الصفة لان الصفة يجب ان يعتقد المتكلم ان المخاطب عالم باتصاف الموصوف بمضمونها قبل ذكرها وانما يجيء بها ليعرف المخاطب
الموصوف وتميزه بما كان يعرفه قبل من اتصافه بمضمون الصفة فاندفع ما قيل فيه ان هذا التخصيص عند المتكلم لانه يعلم كون احدهما
في الدار والاختصاص المصحح هو الاختصاص عند المخاطب ثم انه لا يلزم من القول بالتخصيص المذكور في المثال المذكور وما جرى مجراه
في نحو ارجل في الدار وهل رجل في الدار وارجل في الدار ام امراة ولا من انتفائه جميع وجوه التخصيص حتى يعترض عليه بان هذا التخصيص
منتف في مثل ارجل في الدار فينبغي ان يمتنع الابتداء به مع انه صحيح ودفعه بان المخصص في كوكب عظيم انقض الساعة هو الصفة مع جوازه
كوكب انقض الساعة فليس بوجه لان جواز كوكب انقض عند القائلين بالتخصيص ثم وعند غيرهم غير مفيد ولانه قبول للاعتراض مع
انه غير مقبول نعم لو قرر الايراد على ما قرره الرضي حيث قال ولو كان المجوز للتنكير في المثال المذكور معرفة المتكلم بكون احدهما في الدار
للزم امتناع ارجل في الدار وهل رجل في الدار وارجل في الدار ام امراة لعدم انتظام الدالة على حصول الخبر عند المتكلم وعدم شيء
يتخصص به المبتدأ لكان موجها لكن يكون المناقشة في قوله وعدم شيء آخر بان في بعض شروح اللباب من ان المجوز لذلك توغلها
في سياق الاستفهام لان النكرة في سياقه في تاويل المعرفة والمدعي ان يكون من قال به لا يقع لو كان الموقع قائلا به لا قال بالتخصيص
المذكور في ارجل في الدار ام امراة لانا نقول الوجه لا يعارض الوجه فيجوز ان يكون لشيء واحد وجوه متعددة وفيه انه لو قال به لما قال
في شرح منظومته ان الاستفهام المسوغ للابتداء هو الهمزة المعادلة لها ام ولذا رد عليه صاحب المغني بانه ليس كما قال وفيه انه يحتمل
ان يكون مراده ان الاستفهام المسوغ بلا تاويل بالمعرفة هو الهمزة المعادلة لها ام وغيرها يحتاج الى التاويل لانه غير مستوغ اصلا
وبالجملة ان قال المصرح بالتخصيص لوجه من الوجوه في الامثلة المذكورة يمكن توجيه كلامه في شرح المنظومة والا فالامر عليه مشكل كيف
وقد وقع المبتدأ نكرة مع مطلق الاستفهام في القرآن والحديث وكلام الفصحاء فكيف يخص التسويغ بالهمزة المعادلة لها ام فالمسوغ
لوقوع المبتدأ نكرة مطلق الاستفهام سواء كانت المبتدأ النكرة اسم استفهام نحو ما تلك بيمينك ايان مرسها وهي الساعة او وقعة
بعد حرفه اي حرف كان نحو ءاله مع الله وهل خالق غير الله ووجه التسويغ اما التاويل بالمعرفة كما عرفت او العموم كما اذا كان



حرف الاستفهام للانكار ان حرف الانكار بمعنى النفي فيقع النكرة في سياقه فتعم كما في المثالين المذكورين وكما في اسماء الاستفهام صرح به في المغني الا انه لا يتم ذلك في مثل ارجل في الدار وهل رجل في الدار اذ لا عموم للنكرة في الاثبات ويمكن ان يقال ان الاستفهام ليس باخبار حتى يقال لا فائدة في الاخبار عن النكرة المحضة فلابد من تخصيص بل هو انشاء غير مفيد فالقول بالتخصيص انما هو في الاخبار لا في الانشاء قوله اتى من الا من طى اى من رجل وامرأة المعلوم كون احدهما في الدار كائن فيها فقوله المعلوم صفة سببية احد رجل وامرأة تخصيص كل واحد بهذه الصفة وكون المعلومية صفة لا حد لا يمنع منه فاندفع ما قيل ان المعلومية ليست ثابتة لكل واحد منهما بل لاحد على التعيين فكيف تخصيص كل واحد بها قوله فجعل مبتدأ وفي الدار خبره ظاهر في ان ضمير جعل خبره يكون منها وان في الدار خبر لهما معا وانكان كلام الشريف قدس سره في شرح المفتاح يدل على عدم جواز ذلك حيث قال فان قلت لم لا يجوز ان يكون عمرو في ازيد عندك ام عمرو معطوفا على زيد عطف مفرد على مفرد للمشاركة في المسند المذكور اعني عندك كما في قولك قام زيد وعمرو فلا يكون هناك ترك مسند للنفي المذكور قلت لان تقدير الكلام ازيد حصل او حاصل عندك وفي ذلك المقدر مستتر راجع الى زيد وقد انتقل الى الظرف فلا يصلح خبرا عن عمرو بخلاف قام فيما ذكرته من المثال فانه دال على مطلق القيام وليس فيه ما يقتضي ربطه بزيد فقط الا ترى انك اذا قلت زيد قام وعمرو ولم يجز اسناد قام اليهما وقام اليهما جميعا لاشتماله على ضمير زيد بهذا كلامه وقال في حواشيه اي الظرف المشتغل بضمير زيد لا يصلح خبرا عن عمرو فلا يصلح جعله خبرا لهما وهذا كقولنا زيد قام وعمرو فانه لا يجوز ان يجعل قام خبرا عنهما بل يجب ان يقدر لعمرو خبر اي وعمرو قام اقول كون الظرف مشتغلا بضمير زيد على تقدير جعله خبر الزيد فقط مسلم واما على تقدير جعله خبرا عنهما فغير مسلم كيف ولا دليل على رجوعه الى زيد البتة على ذلك التقدير ولا مانع من رجوعه الى احد الامرين لان ام لاحد الامرين بخلاف زيد قام وعمرو فان افراد الفعل فيه دليل على رجوع الضمير الى زيد ومانع عن رجوعه الى الامرين معا لان المذكور فيه الواو فقياس ازيد عندك ام عمرو عليه قياس مع الفارق لا يقال المذكور قبل الظرف احد الامرين لا كلاهما فيمتنع رجوع الضمير بالتاويل المذكور لانا نقول يجوز ذلك بنية التقديم والتاخير كما قال العلامة التفتازاني في المطول في بحث المسند ان الخبر في قولنا فانا فرعين كيف واريت جوده وقد كان البر والبحر منه مبتدأ وخبره محذوف والجملة معطوفة على ما قبله كان البر ولا يلزم العطف قبل تمام المعطوف عليه لان هذا المبتدأ في نية التاخير وفي المغني وقد جوزوا في انت اعلم وزيد كون زيد مبتدأ حذف خبره وكونه عطفا على انت فيكون خبرهما انتهى فتأمل قوله متعنت اي النكرة يقطع الاحتمالات اذ المحكوم عليه ح كل احد بخلاف ما اذا احد غير معين فان فيه احتمالا فالتعين فالمراد بالتخصيص في هذا المقام التعين برفع الاحتمال او بتقليله لكن ارادة هذا المعنى خلاف المتبادر والمصطلح اذ التخصيص عند النحاة عبارة عن تقليل الاشتراك الحاصل في النكرات فالمراد من قوله انه مخصصة اذ تعينت النكرة به رفع الاحتمال بسبب كون الحكم عن كل الافراد او يكون تخصيص واصلا الى حد التعين وتشخيص بحيث يرفع الاشتراك او تقليل الاشتراك وعلى هذا فالانسب ان يقال او بالتخصيص يقل الاحتمال او ينعدم قوله التشبيه اي يشبه المبتدأ المذكور بالفاعل قوله او يستعمل اي المبتدأ المذكور في موضع الحصر كان قولهم ما اهر ذا ناب الا شر يستعمل في مقام الحصر والمقصود ان معناه معنى هذا التركيب ليس المقصود ان اصله كان كذلك واذا كان مستعملا في مقام الحصر وجب ان يكون اصله اهر فانا باشر على ان يكون شر بدلا من الضمير في اهر ثم قدم ليفيد الحصر لان تقديم ما حقه التاخير يفيد الحصر كذا ذكروا وفيه بحث لان افادة الحصر لا يحتاج الى القول بالتقديم والتاخير كيف وتقديم المسند

على الخبر المشتق يفيد حصر الخبر عليه سواء كان المسند اليه معرفا او منكرا عند الشيخ عبد القاهر ولو سلم فكونه في الاصل موخرا لا يفيد فيه تخصيصه حقيقة فالوجه ان يقع تخصيصه بالوصف المقدر كما قال صاحب المغني **قوله** وما يختص به الفاعل قبل ذكره وهو صحة كونه محكوما عليه صريح في ان الفاعل عند ذكر الفعل وقبل ذكره يتخصص بكونه صحيحا وقابلا لكونه محكوما عليه بعض بسند ذلك الفعل اليه بعد ذكره وان الاسناد فيهما لم ينعقد عند ذكر الفعل بل انما ينعقد بعد ذكر الفاعل فتخصيصه مقدم على كونه محكوما عليه لانه يحصل عند ذكر الفعل وكونه محكوما عليه يحصل بعد ذكر الطرفين فاندفع ما قيل وما ذكر انه قد يخصص بتقديم الفعل عليه ليس بشئ لان اختصاصه بالفعل انما يحصل بعد جعله محكوما عليه بانتساب الفعل اليه فكيف يتصور اختصاصه المصحح لكونه محكوما عليه بما يتاخر عن كونه محكوما عليه **قوله** اذا قلت قام علم منه يشير الى ان التخصيص مقدم على الحكم لانه مرتب على مجرد ذكر الفعل من غير ان يعتبر اسناده الى شئ والحكم كون احدهما محكوما به والآخر محكوما عليه انما يحصل بعد ذكر الطرفين واعتبار الاسناد فيهما فمن قال يتجه عليه ان هذا التخصيص يحصل بعد الحكم فيقع بعد معرفته اذ معرفته لا يكون الا بعد التخصيص فهو لم يتصور معنى كلام الشارح قدس سره **قوله** قد يكون خيرا قيل لا بالنسبة الى الكلب اما بالنسبة اليه فشر انتهى وذلك لان الخبر بالقياس اليه ظاهر انه لا يكون هراله لان الهرير صوت الكلب عند تاذيه وهجره عما يؤذيه قال في الصحاح هو صوته دون نباحه من قلة صبره على البرد ولا يشك فيه عاقل فضلا عن ان يجزم بتقييده نعم لو اريد كونهما شرا وخيرا في الجملة جاز ذلك لاختلافهما بحسب الاضافة هذا ما ذكره السيد قدس سره في حواشي المطول وبه ظهر اندفاع ما قيل عليه وفيه نظر لانه يهر اذا راى الحبيب لفقد نشاطه لانه يراه غير اجنبي **قوله** لانه اذا قيل في الدار علم ان ما يذكر ههنا صريح في ان التخصيص يحصل قبل ذكر المبتدأ ومرتب على ذكر مجرد في الدار من غير ان يعتبر كونه محكوما به اذ هو لا يحصل الا بعد ذكر المبتدأ واعتبار الاسناد فيهما فالتخصيص مقدم على الحكم حاصل قبل حصوله فاندفع ما قيل اذ التخصص الحكم كان لغير الحكم غير مخصص ثم ان ما ذكره يجري في قائم رجل فينبغي ان يجوز واجيب بان النحاة شرطوا التقديم الخبر الظرف لا مطلقا وذلك ما لانهم اتسعوا في الظروف ما لا يتسعوا في غيرها ولانه يتعين كونه خبرا بخلاف قائم رجل فانه لا يتعين كونه خبرا لجواز ان يكون قائم مبتدأ على قول من يجوز اعماله بلا اعتماد واما في الدار رجل فلا التباس فيه لان الجار والمجرور لا يصلح ان يكون مبتدأ هذا ما ذكره السيد قدس سره في حواشي المتوسط وفيه بحث لانه ان اراد انه لا التباس فيه بالمبتدأ فهو غير تام لانه يحتمل ان يلتبس بشئ آخر اذ نفي الخاص لا يدل على نفي العام وان اراد انه لا التباس فيه بوجه من الوجوه فهو ممنوع كيف ويحتمل ان لا يكون الظرف خبرا بل مسندا مسد الفعل ورافعا لرجل على ان يكون فاعلا له على قول الاخفش والكوفيين فانهم كما قالوا باعمال الصفة بلا اعتماد كذلك قالوا باعمال الظرف بلا اعتماد وقال العلامة التفتازاني في المطول لا يصح نحو قائم رجل لان الالتباس باق لجواز ان يكون قائم مبتدأ ورجل بدلا منه بخلاف الظرف فانه يتعين كونه خبرا انتهى وفيه بحث لانه على تقدير كون رجل بدلا منه لا يصدق عليه شئ من قسمي المبتدأ الا الاول وهو ظاهر ولا الثاني لانه ليس صفة واقعة بعد حرف الاستفهام والنفي ولا رافعة لظاهر فكيف يكون مبتدأ نعم لو جعل رجلا فاعلا له لكان من القسم الثاني من المبتدأ عند الاخفش والكوفيين على ما عرفت وجعل البدل والمبدل منه بمنزلة جزء قائم تكلف بارد وكذا جعل قائم صفة لموصوف مقدر هو شئ ونحوه لانه لا بد للصفة من ضمير يعود فيها اذا لم يكن لها فاعل انما فاعل او يصير التقدير هكذا شئ قائم رجل ثم لا بد من تقدير الخبر ايضا ولا خفاء في ركاكته على ان عدم كون الفاعل في النظم كيف والاحتراز في جعل رجل بدلا من قائم ولم لا يجوز ان يكون فاعلا لقائم على مذهب الاخفش او بحذف حرف الاستفهام على مذهب باقي البصريين

والحال بانه لا يلزم فيه لا حذف الموصوف ولا حذف الخبر وفي بعض الحواشي قوله فانه يتعين خبرا فيه بحث لجواز ان يكون مبتدأ بتقدير كائن في الدار مثل قائم او حالا فان الظرف يصح ان يكون حالا فالتبس بالحال وفيه بحث لان الكلام في الظرف الذي حذف متعلقه وناب عنه وايضا التباسه بالحال تم كيف ولا يجوز جعله حالا في نحو في الدار رجل اذ ليس فيه فاعل ولا مفعول يكون الظرف حالا عنه وجعله حالا من رجل على انه مبتدأ مع انه ممتنع عند الجمهور ممتنع ايضا لانه يلزم تقديم الحال على العامل المعنوي وهو ممتنع على انه ان قدر خبر المبتدأ مثل المذكور يلزم الاستدراك والا فلا دليل عليه وفي الرضي اذ لو قلت في رجل قائم قائم رجل احتمل كون رجل خبرا عن قائم او بدلا عنه قيل وفيه انه لا يصدق عليه شيء من تسمي المبتدأ فكيف يصح ان يقع رجل خبرا عنه الا ان يقال انه يحتمل ان يكون مبتدأ بحذف حرف الاستفهام وهو محتمل من حيث انه وان امتنع بعارض اقول وفيه بحث وفي المفصل الظرف متعين للخبرية بخلاف قائم رجل فانه لا يتعين لما جوازان يقول القائل قائم في الدار فيكون مبتدأ انتهى وفيه ايضا بحث هذا واعلم ان القائلين بان مدار الاخبار عن النكرة على الفائدة شرطوا في الخبر الذي ظرف او جار ومجرور الاختصاص فلو قيل في الدار رجل لم يجز لان الوقت لا يخلو عن ان يكون فيه رجل ما في دار ما فلا فائدة في الاخبار بذلك صرح به صاحب المغني والقائلون بالتخصيص ان لم يجوزوه لما ذكرنا يعترفون بان المدار على الفائدة لا على التخصيص اذ التخصيص فيه حاصل على ما قرره الشارح قدس سره نحو في الدار رجل وان جوزوه للتخصيص مع وعليهم انه لا فائدة في الاخبار بذلك وان حصل التخصيص فليس كل تخصيص محصلا للفائدة قوله فهو في قوة التخصيص با صفة فكانه قيل رجل موصوف بصحة استقراره في الدار كائن في الدار وهذا المعنى يجب ملاحظته لصحة الحكم وان لم يكن مقصودا اوليا قوله بنسبته الى المتكلم لان المصدر منسوب الى فاعل فعله وهو في الرفع على ذلك المعنى قوله اذ اصله سلمت سلاما اي حييت تحية قوله وعدل الى الرفع لقصد الدوام فان قلت الظرف مقدر بالفعل على الاكثر فيكون سلام عليك جملة اسمية خبرها فعلية والاسمية التي خبرها فعلية تفيد التجدد كالفعلية قلنا الدال على الدوام هو العدول الى الرفع كما اشار اليه الشارح قدس سره لا نفس الاسمية او نقول الظرف مقدر باسم الفاعل لغرض الدلالة على الدوام قال العلامة التفتازاني في المطول نحو زيد في الدار يحتمل الثبوت والتجدد بحسب تقدير حاصل او حصل ومنه يعلم ان كون الظرفية اختصار الفعلية ليس على الاطلاق والقول بان الاسمية التي خبرها فعلية تفيد التجدد والدوام باعتبار الاسناد ليس بشيء اذ الفعل في زيد قام مسند الى الضمير فلا شك انه يدل على تجدد القيام وحدوثه لزيد فكيف يتصور ان يقصد من اسناد قام مع ضميره الى زيد دوام القيام له فتسليم الاول ومنع الثاني مكابرة محضة او نقول افادة الاسمية المذكورة للتجدد مقيدة بما اذا لم يكن معدولة عن الفعلية قوله اي سلام من قبلي اشارة الى انه ليس معرفة بتقدير الاضافة بل نكرة مخصصة كما كان كذلك عند النصب ولو قال فكانه قال سلام مني لم يحتج الى التفسير قوله هذا اي القول بتخصيص وجه عند التنكير المبتدأ حتى لا يجوز الاخبار عن النكرة المخصصة هو المشهور بين النحاة قال الرضي اعلم ان جمهور النحاة على انه يجب ان يكون المبتدأ معرفة او يكون فيها تخصيص ما قوله وقال بعض المحققين منهم قال الرضي وقال ابن الدهان وما احسن ما قال اذا حصلت الفائدة فاخبر عن اي نكرة وذلك لان الغرض من الكلام افادة المخاطب فاذا حصلت جاز الحكم سواء تخصص المحكوم عليه بشيء او لا فضابطة تجويز الاخبار عن المبتدأ وعن الفاعل سواء كانا معرفتين او نكرتين متخصصين بوجه او غير متخصصين لشيء واحد وهو عدم علم المخاطب بحصول ذلك الحكم المحكوم عليه فلو علم ذلك في المعرفة كما علم قيام زيد عد لغوا ولو لم يكن رجل ما من الرجال قائما في الدار جاز ولكن ان

تقول رجل قائم في الدار وكذا القول كوكب انقض الساعة انتهى وبهذا ظهر ان بين قولين منافاة تامة اذ الجمهور لا يجوزون كون المبتدأ نكرة محضة اصلا ولذا قالوا بوجوب تخصيصه وابن الدهان يجوزه ذلك اذا حصل الفائدة فيجوز عنده نحو شجرة سجدت وبقرة تكلمت اذ وقوع ذلك من افراد هذا الجنس غير معتاد ففي الاخبار به عنها فائدة بخلاف نحو رجل مات ونحو خرجت فاذا اسد او رجل بالباب اذ لا يوجب العادة ان لا تخلو الحال من ان يفاجئك عند خروجك اسد او رجل ولو كان غرضهم من بيان تخصيص تعداد مواطن الفائدة وضبطها تسهيلا على المبتدئ يجوز امثال الامثلة المذكورة واللازم باطل فالملزوم مثله فما قيل لا تنافي بين كلام النحاة وبين ما ذكره بعض المحققين الا ان النحاة لما رأوا ان المبتدئ لا تفي قوته بالتمييز بين المقيد من الحكم على النكرة وغيره ضبطوا امثلة فلما تخلف عن الفائدة ليكون على بصيرة ما في الحكم على النكرة ليس مما ينبغي ثم ما قال صاحب المغني لم يعول المتقدمون في ضابطة ذلك الا على حصول الفائدة ورأى المتأخرون انه ليس كل احد يهتدي الى مواطن الفائدة فتتبعوها فمن مقل مخل ومن مكثر مورد ما لا يصح او معد لامور متداخلة انتهى كلامه ثم عد مواطن الفائدة وعلل الجواز بحصول الفائدة وان كان المبتدأ نكرة محضة كما من قوله نحو شجرة الى قوله او رجل وعدم الجواز بعدم حصولها فقال فلو قيل في داره رجل لم يجز لان الوقت لا يخلو عن ان يكون فيه رجل ما في دار ما فلا فائدة في الاخبار بذلك وعلى هذا فلا منافاة بين القولين بل لا قول الا واحد **قوله** في توجيهاتها اي توجيهات التخصيصات اي يحتاج في توجيهات اكثر التخصيصات الى التكلفات اذ لا يحتاج في توجيه التخصيص في ولعبد مؤمن الى التكلف وان نوقش في تصحيحه للابتداء **قوله** الى هذه التكلفات اشارة الى التكلفات المذكورة في التوجيهات اما توجيه ما احد خير منك فلانه صرف التخصيص عن المصطلح واما توجيه شر اهر ذا ناب فلانه في تخصيصه بالتخصيص به الفاعل تعسف لان الفاعل تخصيص بتقديم الحكم و الحكم هنا مؤخر وكونه في الاصل مؤخرا لا يجدي نفعا واما توجيه في الدار رجل فالتكلف ظاهر فيه المعنى ليس على ذلك والبيه يستلزم جوازه في داره رجل واما توجيه سلام عليك فلا تكلف فيه الا ان يعد تكلفا ودلالة المعنى في حال الرفع على ما كان عليه في حال النصب **قوله** لحصول الفائدة لعدم علم المخاطب بحصول الانقضاض الساعة لكوكب **قوله** ولا يجوز ان يقال رجل قائم لعلم المخاطب بحصول القيام لرجل ما في العالم **قوله** وهذا القول اقرب الى الصواب لخلوه عن التكلفات المذكورة ولمجيء الاخبار عن النكرة المحضة اذا حصلت الفائدة في كلامهم نحو شجرة سجدت وبقرة تكلمت وخرجت فاذا اسد او رجل على الباب ونحو فريق في الجنة وفريق في السعير ولا يرد على القائلين بالتخصيص ان القول بالتخصيص لاجل تحصيل الفائدة فلا معنى لالتزامه اذا حصلت الفائدة بدونه **قوله** لكونه قسما من الاسم فيه انه ان اراد ان كونه قسما من الاسم يجعله مختصا بالمفرد حقيقة فهو ممنوع كيف والخبر في نحو العمل حسن ليس بمفرد حقيقة وان اراد انه يجعله مختصا بالمفرد اعم من ان يكون حقيقة او حكما فهو مسلم لكن عدم كون الجملة داخلة فيه ممنوع كيف وقد قال الشارح قدس سره في تعريف الكلام وحيث كانت الكلمتان اعم من ان يكونا كلمتين حقيقة او حكما دخل في التعريف مثل زيد ابوه قائم او قام ابوه فان الاخبار فيهما مع انها مركبات في حكم الكلمة المفردة اعني قائم الاب **قال** من عائد خبر لا وليس متعلقا باسمها والا لنون على ما ذهب اليه البصريون ثم ذهب البغداديون وابن مالك الى ترك تنوين المطول اجراء له مجرى المضاف وعلى هذا يجوز ان يكون من عائد متعلقا باسم لا صرح في المغني كاللام في نعم الرجل زيد قال الشارح في بحث افعال المدح والذم اللام في الفاعل للعهد الذهني وهي لواحد غير متعين ثم قال ولم يحتج هذه الجملة الواقعة خبرا الى ضمير المبتدأ القيام لام تعريف العهد مقامه وهذا الوجه وهو كون اللام للعهد الذهني مختار الشيخ ابن الحاجب قدس سره حيث قال فاعلها اما المعرف باللام واما مضاف الى المعرف به واما مضمر مميز بنكرة منصوبة

وانما كان كذلك من جهة انهم قصدوا الابهام المدوح او المذموم فسروه وتوجه الابهام فيما فيه الالف واللام انهم قصدوا الى معهود في الذهن غير معين في الوجود كقولك ادخل السوق وان لم يكن بينك وبين مخاطبك سوق معهود في الوجود وتوجيه قيام لام العهد الذهني مقام الضمير على ما ذكره الشيخ قدس سره ما ذكره الشيخ ابن الحاجب في شرح المفصل انهم لما قصدوا الى معهود في الذهن كان كقيام الجنس الذي له شمول في المعنى وكما يصح ان يقوم اسم الجنس مقام الضمير صح ان يقام الاسم باعتبار المعقول في الذهن مقام الضمير لانه مندرج تحته وما يقدر من اعادته في المعنى قال الرضي وليس الاعتذار بكون اللام للتعريف الذهني المطابق لكل فرد فيكون اذن كالضمير الراجع قبلي اذ لا يجوز زيد ضرب رجل مع ان رجل يطابق لكل فرد وان لم يكن فيه لام يشار بها الى ما في الذهن وذهب ابو علي واتباعه الى كون اللام لاستغراق الجنس وكون الاستغراق له ولغيره بمنزلة العائد ورد عليه الرضي بان علامة المعرف باللام الاستغراقية صحة اضافة كل اليه كما في قوله تعالى ان الانسان لفي خسر ولا يصح ان يقال نعم كل الرجل زيد ورد عليه ايضا ابن الحاجب فقال وخطأ محض لانك اذا قلت نعم الرجل لم ترد جميع الرجال هذا مقطوع به في قصد المتكلم ولذلك وجب ان يكون المضمر مطابقا ووجب اذا قصد التثنية ان تثنى ولو كان على ما زعموا لوجب ان يطابق بجميع الجنس وان لا تثنى وان لا يجمع لان اسماء الاجناس لا تثنى ولا تجمع اذا قصد بها الجنس فان زعموا ان المخصوص بالمدح مرفوع على الابتداء في الاصل ونعم الرجل خبره والجملة اذا وقعت خبرا فلا بد من ضمير يعود عليه او ما يقوم مقامه وما لم يقدر بهذا الفاعل اسم جنس لم يصح لعدم الضمير وما يقوم مقامه فالجواب ان هذه الشبهة لا يعارض بالامور القطعية وايضا ما ذكرتموه انما هو احد الاحتمالين فان تعذر احدهما تعين الآخر وما ذكرناه متعين وايضا اتفقوا على صحة نعم رجلا زيد وزيد يحتمل ان يكون مبتدأ كما زعمتم وخبره نعم ولا يصح ان يقع الضمير عائدا على زيد لانه يجب ان لا يكون عائدا الى متقدم والآخر وعليه نعم رجلين الزيدان ونعم رجالا الزيدون وايضا فانه يفوت الابهام الذي هو مقصود في غرض الباب فان زعموا ان الاصل كان كذلك فلما نقل الى معنى الانشاء جعل الضمير مبهما ثم فسر فلا يبعد ان يقع فيما نحن فيه كذلك لانا لا ننكر ان يكون الاصل كذلك ثم غيروا وانما الكلام في مدلوله حال استعماله للانشاء والتحقيق في جواب شبهتهم ان الاصل بان يكون الرجل لتقدم المذكور مضمرا عائدا اليه فاستعمل تارة مضمرا وتارة مظهرا وحصل الابهام بتأخير المفسر عنه هذا كلامه ورد هذا الجواب الرضي حيث قال والاعتذار بكون ذي اللام قائما مقام الضمير على ما قال المصنف لا يتم اذ لو كان في مقام الضمير لكان الضمير اذا قام مقامه جائزا الى المبتدأ غير محتاج الى الضمير في نحو زيد نعم رجلا وكذا في نحو نعم رجلا زيد ايضا لان الضمير حينئذ كان في قولك ابوه قائم زيد انتهى او لا يجوز ان يقع ان الضمير في نعم رجلا زيد عائد الى زيد المتقدم رتبة لئلا يخلو الجملة الواقعة خبر المبتدأ عن الضمير وما يقوم مقامه قوله لا يصح والآخر وعليه قولنا قد انفرد هذا الباب بخواص فيجوز ان يكون من خواصه التزام كون ضميره مستترا عن خبره ابدا سواء كان لمفرد او لمثنى او لمجموع لمشابهة الاسم الجامد في عدم التصرف حتى ذهب بعضهم على انه اسم واما الابهام فحصل من التزام تأخير المخصوص في اللفظ الا انا دراكما اعترف به بقوله وحصل الابهام بتأخير المفسر عنه وبهذا الاعتبار يصح تمييزه بالنكرة ويجوز ايضا ان يكون التمييز للتأكيد مثله في نعم الرجل رجلا او لرفع لبس المخصوص بالفاعل في مثل نعم رجلا السلطان واجاب السيد السند قدس سره عن قوله ولو كان على ما زعموا الخ بان المراد هو الجنس اولا حقيقة فالابهام موجود كما في المعهود صح تفسيره بالمخصوص ايضا واما نعم الرجلان ونعم الرجال فالمراد به جنس التثنية وجنس الجمع فلا اشكال لانه يثنى اولا ويجمع ثم عرف بلام الجنس و في الحمل على الجنس زيادة

مبالغة يناسب المقام وعلى هذا فالضمير في نعم رجلا زيد عائد الى الجنس ايضا انتهى فالعائد فيه الى المبتدأ اما في نعم الرجل زيد من عموم الجنس وشموله في المعنى والخاص من روابط الجملة بما هي خبر عند عموم يشمل المبتدأ نحو زيد نعم الرجل وقوله واما الصبر عنها فلا صبر كذا قالوا ويلزمهم ان يجوزوا زيد مات الناس وعمرو كل الناس يموتون وخالد لا رجل في الدار واما المثال فقبيل الرابط اعادة المبتدأ بمعناه بناء على قول الجنس في صحة تلك المسألة وعلى القول بان ال في فاعل نعم وبئس للعهد لا للجنس واما البيت فالرابطة فيه اعادة المبتدأ بلفظه وليس العموم فيه مرادا اذ المراد انه لا صبر عنها الا انه لا صبر عن شئ انتهى والمراد من كون ال للعهد هو العهد الخارجي لتقدم الذكر تقديرا لان المبتدأ مقدم رتبة والابهام يحصل بتاخير المخصوص غالبا على ما قال العلامة التفتازاني في المطول ان الضمير في نعم رجلا زيد على تقدير كون المخصوص مبتدأ راجع الى المبتدأ والابهام يحصل من التزام تاخير المخصوص واما ما قال العلامة في شرح التسهيل واما الذي ان يكون للعهد فان اريد العهد الخارجي بان يكون الرجل اشارة الى زيد بقرينة الذكر لاحقا كما في الذكر سابقا فلا خفاء في انه بعيد خارج عن قانون العهد مفوت لما عليه وضع الباب من الابهام والتفسير فلا يظهر وجهه وقال الرضي انما بعد ذلك الاصل وهو كونهما فعلين مستقلين بفاعليهما كلا ما صارا مع فاعليهما بتقدير المفرد كصفة مشتقة على موصوفهما كما في قوله والمؤمن العائذات الطير وجره وقطينة فصار معنى نعم الرجل زيد زيد رجل جيد لانه تقرر بالدليل ان المخصوص مرتفع بالابتداء لا خبر مبتدأ اذ لو كان خبر مبتدأ لم يدخل نواسخ المبتدأ عليه مقدما على فعل المدح والذم ومؤخرا عنه نحو كنت نعم الرجل ونعم السيدان وجدتما واذا ظهر كونه مبتدأ ما قبله خبره فلو كان الخبر باقيا على حاليه لوجب ان يكون فيهما عائد اليه ثم ابطل الاعتبارات الثلثة المذكورة على الوجه الذي نقلنا عنه فلم يبق اذن بعد بطلان الكل الا ان يكون الجملة في تقدير المفرد على الوجه المذكور حتى لا يحتاج الى الضمير وانت خبير بان النحاة قد جعلت اللام للعهد الخارجي ايضا وقد عرفت انه لا غبار عليه فلم تحقق الضرورة الباعثة الى جعل الجملة في تقدير المفرد وايضا ليس معنى تعريف الجنس النائب عن الضمير هو الاستغراق بحيث يكون معنى انعم الرجل نعم كل رجل ويدخل فيه زيد بل انه جنس لزيد يطلق عليه وعلى غيره ووجه نيابته عن الضمير هو ان ليس المقصود من الضمير الا ذكر ما يعود الى المبتدأ ليحصل الربط فاذا ذكرنا ما هو جنس للمبتدأ صادق عليه كان بمنزلة الضمير في حصول الربط وكذا اللفظ الدال على معنى اعم واشتمل من المخبر عنه بحيث يتناوله وغيره ويدخل هو فيه ينوب عن الضمير لكونه ذكر المخبر عنه مع غيره بمنزلة ان يقول ان من عمل صالحا فانا لا نضيع اجره واجر غيره ثم لا يخفى انه اذا اعلم نيابة الجنس عن الضمير فاعادة لفظ المخبر عنه بطريق الاولى مثل ارى الموت لا يسبق الموت شئ هذا ما ذكره العلامة التفتازاني في شرح المفتاح وانت خبير بان هذا الوجه لا يدل على نيابة التعريف بل على نيابة جنس يطلق على المبتدأ وغيره وهو لا يستلزم التعريف فاذا وقع في الجملة ما يطلق على المبتدأ وغيره ينبغي ان ينوب عن الضمير فيجوز زيد ضرب رجل لان اسم الجنس موضوع للماهية من حيث هي او الفرد المنتشر هو يطلق على زيد وغيره ولو سلم فيستلزم جواز زيد ضرب الرجل على ان اللام للجنس لا يقال كون اللام للعهد الخارجي ايضا يستلزم جواز زيد ضرب الرجل على ان اللام للعهد الخارجي لانا نقول لا مقال في جوازه لانه من قبيل اعادة المبتدأ بمعناه بواسطة العهد الخارجي وايضا الدليل المذكور وان دل على كون المخصوص مبتدأ لكن عندنا دليل يدل على كونه خبر مبتدأ محذوف وهو ان الخبر فعل وعند ذلك يجب تقديم المبتدأ على الخبر فلو كان مبتدأ لوجب تقديمه واللازم باطل فالملزوم مثله لا يقال التقديم واجب اذا كان الفعل مسندا الى ضمير المبتدأ مطلقا وليس كذلك يدل على ذلك قول الرضي في قول المصرح اذا كان الخبر فعلا اي فعلا مسندا الى ضمير المبتدأ نحو زيد قام فانه لو قدم اشتبه بالفاعل لانا نقول الالتباس بالبدل

منه الرضي تعالى عليه حيث قال في ذلك المقام فان قيل فلم جاز تقديم المفسر على الضمير بارزا نحو الزيدان قاما والزيدون قاموا قلنا لئلا يشتبه بالبدل من الضمير فان قيل
لم يجوز فيما كان فيه نظر ان تفسير مسقط الكافية ليس على ما ينبغي وان المخصوص خبر مبتدأ لا مبتدأ وان جواز الالتباس بالبدل في نعم الرجل زيد
وحكم بانه مبتدأ الا خبر مقدر قلنا لا معنى لتجويزه فيه وعدم تجويزه في الزيدان قاما بدون فارق مع ان النظر تجويز الامرين فلا وجه لما قال
فاما الكون كليهما خلاف الاصل فيكون من قبيل جواز الامرين لا من صور الالتباس لان الابدال يستلزم عود الضمير قبل الذكر والابتداء
يستلزم تقديم الخبر وهو ايضا خلاف الاصل بخلاف نعم الرجل زيدا والابدال لا يستلزم خلاف الاصل والابتداء يستلزم فيكون من
صور الالتباس وفيه ان الابدال ايضا يستلزم خلاف الاصل وهو كون المبدل منه في حكم التنحية صرح به الفاضل الهندي في حواشيه
وبالجملة الفرق الذي ذكر الفاضل الهندي بين صور جواز الامرين والالتباس ان كان معتبرا عند الرضي فالوجوب ليس في شيء
منهما والا فالوجوب في كليهما فالقول بوجوب التقديم في الزيدان قاما دون في نعم الرجل زيد تحكم محض على ان تغييره المذكور ينافي
ما ذكره الشيخ ابن الحاجب في شرح المفصل حيث قال كون المخصوص خبر مبتدأ محذوف اولى من وجهين لفظا ومعنى اما اللفظ فلان
المبتدأ اذا كان خبره فعلا فالوجه ان لا يتقدم عليه وفي جعل ذلك كذلك خروج عن هذه القاعدة وهو بعيد والآخر انه اذا وقع خبرا
جملة فلا بد من ضمير ولا ضمير ههنا وما توهموه من ان الرجل للجنس فقد تقدم فساده ولو جوز لكان وقوع الجنس موضع الضمير
قليلا ايضا ومن حيث المعنى هو ان الابهام يناسب التفسير واذا جعل خبر مبتدأ كان التفسير فيه محققا وهو المفهوم منه واذا جعل مبتدأ
لم يكن محققا فعلم ان الوجه هو الثاني لان هذا الكلام صريح في وجوب التقديم في المثال المذكور مع ان الفعل ليس مسندا الى ضمير
المبتدأ بل مسند الى الظاهر ولو كان مقصوده من قوله او كان الخبر فعلا له ما ذكره الرضي لما قال بوجوبه فالمتقدم منه ان يكون الفعل
مسندا الى ضمير المبتدأ مستترا او بارزا وان يكون مسندا الى الظاهر يكون المبتدأ التفسير اذ عند ذلك يلتبس المبتدأ بالبدل من الفاعل وتحقيقه
منه اخواتي نحو زيد قام ابوه لا غير فالمعنى ان المسند في الجملة الواقعة خبرا اذا كان فعلا ثابتا له على نحو ما ذكرنا وجب تقديمه فنظر ان تم
في الحواشي الهندية او كان الخبر فعلا له لا جملة باعتبار الصورة فلا يرد نحو يقومان الزيدان لان الخبر جملة صورة لا فعل بخلاف نحو زيد
قام فان الخبر فيه فعل لا جملة صورة تأمل على ما ينبغي بقي ان قول المصرح كون المخصوص خبر مبتدأ محذوف اولى ليس على ما ينبغي فتدبر
قوله ووضع المظهر موضع المضمر في المعنى والثالث من روابط الجملة بما هي خبر عنه اعادة المبتدأ بلفظه واكثر وقوع ذلك في مقام التهويل
والتفخيم نحو الحاقة ما الحاقة واصحاب اليمين ما اصحاب اليمين وقال لا ارى الموت يسبق الموت شيء والرابع اعادته بمعناه نحو زيد جاءني
ابو عبد الله اذا كان ابو عبد الله كنية له اجازه ابو الحسن وقال الرضي وضع الظاهر موضع المضمر ان كان في معرض التفخيم جاز قياسا وان
لم يكن فعند سيبويه يجوز في الشعر بشرط ان يكون بلفظ الاول لم يجز عنده وقال الاخفش رح يجوز وان لم يكن بلفظ الاول
في الشعر كان او في غيره **قوله** وكون الخبر تفسيرا للمبتدأ لم يعده كثير من النحاة من الروابط وعده منه صاحب المغني حيث قال والخامس
من روابط الجملة بما هي خبر عنه كون الجملة نفس المبتدأ في المعنى ومن هذا اخبار ضمير الشان والقصة نحو قل هو الله احد ونحو فاذا هي
شاخصة ابصار الذين كفروا وما ذكره الرضي من ان الجملة الواقعة خبرا لا بد من ان تكون هي المبتدأ معنى او لا فان كانت لم تحتج
الى الضمير كما في ضمير الشان نحو هو زيد قائم وكما في قولك مقولي زيد قائم لارتباطها به بلا ضمير لانها هو يدل على ان كون الخبر تفسيرا
للمبتدأ لا يحتاج الى الضمير ولا يدل على عدم احتياجه الى العائد بمعنى الرابط اذ نفي الخاص لا يدل على نفي العام فاندفع ما قيل

ان كون الخبر تفسير المبتدأ ليس لعائد يدل عليه كلام الرضي في هذا المقام ثم ما ذكره العلامة التفتازاني في شرح المفتاح يدل على عدم احتياج
الى العائد حيث قال علم من كلام المفتاح وجه قول النحاة لا بد في الجملة الواقعة خبر المبتدأ من عائد الى المبتدأ ملفوظة كما في
زيد قام او مقدر كما في البر الكر بستين وهو ان التقوي لا يكون بدون اسناد الفعل الى ضمير المبتدأ والسببي لا بد فيه من التعلق بالمبتدأ وهو يقتضي
رابطة وهو معنى العائد وهذا انما يتم لو كان المسند الجملة في غير ضمير الشان سببيا او للتقوي وعلم ايضا ان الجملة الواقعة خبرا عن ضمير الشان
مستثناة عن هذا الحكم الكلي بانه لا بد في الخبر من عائد لانها ليست بمعنى تعلق بالمخبر عنه كما في السببي او يثبت له كما في المفعلي بل هي نفس المخبر
عنه ولا معنى لربط الشيء بنفسه هذا كلامه في المعنى الثاني الاشارة نحو والذين كذبوا باياتنا واستكبروا عنها اولئك اصحاب النار والذين
آمنوا وعملوا الصالحات لا نكلف نفسا الا وسعها اولئك اصحاب الجنة ان السمع والبصر والفؤاد كل اولئك كان عنه مسئولا وخص ابن الحاج المسئلة بكون المبتدأ موصولا
او موصوفا والاشارة اشارة البعيد فتمتنع زيد قام هذا الا التعين وزيد قام ذلك لانه والحجة عليه في الآية الثالثة والسابع العطف
بالواو واجازه هشام وحده نحو زيد قامت هند واكرمها ونحو زيد قام وقعدت هند بناء على ان الواو للجمع فالجملتان كالجملة وانما الواو
للجمع في المفردات لا في الجمل بدليل جواز هذان قائم وقاعد دون هذان يقوم ويقعد والثامن شرط يشتمل على ضمير مدلول على جواب
بالخبر نحو زيد يقوم عمرو ان قام والتاسع ال النائبة عن الضمير وهو قول الكوفيين وطائفة من البصريين ومنه قوله تعالى واما من خاف مقام
ربه ونهى النفس عن الهوى فان الجنة هي المأوى الاصل مأواه وقال المانعون التقدير هي المأوى له وقال ايضا قد يوجد الضمير في اللفظ
ولا يحصل الربط وذلك في ثلث مسائل احدها ان يكون معطوفا بغير الواو نحو زيد قام عمرو فهو او ثم هو والثانية ان يعاد العامل نحو
زيد قام عمرو وقام هو والثالثة ان يكون بدلا نحو حسن الجارية الجارية اعجبني هو فهو بدل اشتمال من الضمير المستتر العائد على الجارية وهو في تقدير
كانه من جملة اخرى وقياس قول من جعل العامل في البدل نفس العامل في المبدل منه ان يصح المسئلة **قوله** اذا كان ضميرا قياسا في
موضع وهو ان يكون الضمير مجرورا بمن والجملة الخبرية ابتدائية والمبتدأ فيها جزء من المبتدأ الاول لان جزئيته تشعر بالضمير فيحذف الجار
والمجرور معا فان كان المبتدأ والثاني نكرة فالجار والمجرور صفة نحو السمن منوان بدرهم وكذا ان كان معرفا باللام نحو البر الكر بستين
لان التعريف غير مقصود كما في قوله ولقد امر على اللئيم يسبني ويجوز ان يكون حالا من الضمير الذي في الجزء والعامل فيه الجزء اي الكر كائنا
بستين كائنا منه وسماعا في غير ذلك في المجرور نحو قوله تعالى ولمن صبر وغفر ان ذلك لمن عزم الامور اي ان ذلك منه وفي المنصوب
بنية ما كونه منصوبا بالفعل لفظا نحو فثوب نسيت وثوب اجر او بالصفة محلا انا زيدا ضارب ولا يختص مع كونه سماعا بالشعر خلافا
للكوفيين والمرفوع لا يحذف لكونه عمدة **قوله** فالاكثر من النحاة وهم البصريون الوجه ان يقول فالاكثر من البصريين لان ظاهر ما ذكر
يشعر بان البصريين كلهم قائلون بتقدير الفعل مع انه ليس كذلك كيف وقد قال الشريف قدس سره في ترجمة الشريفية فيه ان
بعض بصريان برانند كه مقدر باسم فاعل است وجمهور بصريان برانند كه مقدر است بفعل وقال الرضي قال البصريون الظرف
منصوب على انه مفعول فيه كانه كذلك اتفاقا نحو جلست امامك والجار والمجرور منصوب على انه مفعول به كانه كذلك اتفاقا في
نحو مررت بزيد الا ان العامل مقدر واكثرهم على ان المحذوف فعل وذهب ابن السراج وابو الفتح الى انه اسم فاعل فانظر ان
ضمير واكثرهم الى البصرية وان ابن السراج وابا الفتح منهم اذ ذكر هذا الكلام بعدما قال انتصاب الظرف عند الكوفيين بامر معنوي
والغيه صرح في المنهل في بحث المصدر ان ابن السراج من البصريين كما هو مذهب الاقل وهم الكوفيون هكذا في الحواشي الهندية



وفی الترجمة الشریفیة علی ما عرفت آنفا وفی المغنی زعم الکوفیون ونباطاهر وخروف انه لا تقدیر فی نحو زید عندک وعمرو فی الدار ثم اختلفوا فقال انباطاهر او خروف الناصب المبتدأ وزعما انه یرفع الخبر اذا کان عینه نحو زید اخوک وینصبه اذا کان غیره وان ذلک مذهب سیبویه وقال الکوفیون الناصب امر معنوی وهو کونهما مخالفین للمبتدأ والمعقول علی هذین المذهبین ۔۔۔
وقال الرضی انتصاب الظرف خبر المبتدأ عند الکوفیین علی الخلاف لیکون الخبر لما کان هو المبتدأ فی نحو زید قائم او کانه هو نحو ابو یوسف ابو حنیفة ارتفع ارتفاعه ولما کان مخالفا له بحیث لا یطلق اسم الخبر علی المبتدأ خلافیة فی نحو زید عندک ان زیدا عند خالفه فی الاعراب فیکون العامل عندهم معنویا وهو معنی المخالفة التی اتصف بها الخبر ولا یحتاج عندهم الی تقدیر شیٔ یتعلق بها الخبر **قوله** علی انه قدر حتی یصح الحمل ای فالاکثر متفقون علی انه **قوله** ای ما ول بجملة من قبیل ذکر الملزوم وارادة اللازم وهو جواب عما فی الحواشی من قوله ما معنی الباء وما معنی قوله مقدر بجملة والمقدر هو الجملة لا الظرف والجواب المذکور فیها ان التقدیر بمعنی الفرض والباء للالصاق ای مفروض ملصقا بجملة واجاب بعض شراحها ان هذه الباء مثلها فی قولهم قدرت النعل بالنعل ای الحقت هذا النعل بذلک وجعلته مثله والمعنی ان الظرف ملحق بالجملة بتقدیر الفعل الحاق الجزئی بالکلی تم ما فی الحواشی من قوله والمقدر هو الجملة بنی علی مذهب السیرافی حیث ذهب الی ان الضمیر حذف مع الفعل وذهب ابو علی ومن تبعه الی انه انتقل الی الظرف نظرا الی ما فی بعض شروح الحواشی من قوله معنی مقدر بجملة انه جعل فی التقدیر جملة ولیس المراد ان المقدر هو الجملة لاتفاقهم علی ان الضمیر قد انتقل من المقدر الی الظرف ومجرد الفعل بلا ضمیر لیس بجملة تمیس علی ما ینبغی **قوله** بتقدیر الفعل فیه اشارة الی ان المقدر هو الفعل وحده لا مع الضمیر بل الضمیر قد انتقل الی الظرف وان الظرف وان کان فیه ضمیر لا یسمی قبل التاویل جملة ثم المقدر یجب ان یکون من الافعال العامة ای ما لا یخلو منه فعل نحو کان وحاصل لیکون الظرف دالا علیه ولو کان خاصا لم یجز لعدم الدلیل وقد یحذف خاص لقیام الدلیل نحو من لک بالمهذب ای من یضمن ولا یجوز عند الجمهور اظهار هذا العامل اصلا لقیام القرینة علی تعیینه وسد الظرف مسده وقال ابن الجنی بجوازه ولا شاهد له واما قوله تعالی فلما رآه مستقرا عنده فمعناه ساکنا غیر متحرک ولیس بمعنی کائنا وکذا حال الظرف فی الصفة والصلة والحال وفیما عدا المواضع الاربعة لا یتعلق الظرف والحال والمجرور الا بملفوظ موجود وهذا کلام الرضی **قوله** وکذا حال الظرف یعنی کما ان الظرف الذی هو خبر المبتدأ عامله عام محذوف وجوبا کذلک الظرف الذی وقع صفة او صلة او حالا عامله عام محذوف وجوبا فالظرف المستقر لا یکون الا فی اربعة مواضع وفیما عدا ما یکون لغوا بالقرینة قوله وفیما عدا المواضع الاربعة لا یتعلق الظرف والمجرور الا بملفوظ موجود فانه لا یخلو عن اشکال لانه ان اراد ان عامل الظرف فیما عدا المواضع الاربعة لا یکون الا مذکورا کما هو الظاهر من المقابلة فلیس کذلک لوجوب الحذف فی مثل قولهم لمن ذکر امرا تقادم عهده ح الآن واصله کان ذلک ح واسمع الآن وکذا فی نحو یوم الجمعة صمت فیه صرح به الرضی ولو حمل علی الاغلب یشکل بمثل افی الدار زید اذا جعل المرفوع فاعلا للظرف فان عامل الظرف فیه لا یقدر خاصا مع انه ما عدا المواضع الاربعة بل عاما بدلیل جواز الامرین من غیر تقیید وصرح به صاحب المغنی الیه حیث قال فان تقدمها نفی او استفهام او موصوف او موصول او صاحب خبر او حال ففی المرفوع ثلثة مذاهب احدها ان الارجح کونه مبتدأ مخبرا عنه بالظرف او المجرور ویجوز کونه فاعلا والثانی ان الارجح کونه فاعلا واختاره ابن مالک وتوجیهه ان الا ...

عدم التقديم وانا غير والثالث انه يجب كونه فاعلا نقله ابن هشام عن الاكثرين وحيث اعرب فاعلا فهل عامله الفعل المحذوف او الظرف او المجرور رفينا بهما من مستقر وقربهما من الفعل لاعتمادهما فيه خلاف انتهى الا ان بقية الرضي لا تقول بتقدير العام في المثال المذكور بل بتقدير الخاص وفيه انه ح لا بد من بيان قرينته وقائم مقامه اذ الوجوب لا تكون بدون ذلك وان اراد غيره فلا بد من البيان حتى يتكلم عليه قال البعض انما يقدرون في الظرف المستقر فعلا عاما اذا لم يوجد قرينة الخصوص اما اذا وجدت فلا من تقديره لانه اشتغل بالمقام نحو زيد على الفرس وسمي مستقر التعلقه بالاستقرار وقيل لان العامل العام اذا حذف انتقل ضميره الى الظرف فسمي مستقرا لاستقرار الضمير فيه قيل انه اولى من الاول لانه لا يلزم تقدير العامل من الاستقرار بخصوصه حتى يخص بهذا الاسم وفيه انه يكفي وجه المناسبة في البعض وايضا الوجه الاول يصح مطلقا والثاني يصح عند القائلين بالانتقال واما عند من لم يقل به فلا مع ان الظرف سمي مستقرا عندهم ايضا قال الرضي ذهب السيرافي الى ان الضمير حذف مع المتعلق وذهب ابو علي ومن تابعه الى انه انتقل الى الظرف لانه يوكد كقوله فان يواديك عندك الا جمع ويعطف عليه كقوله الا يا نخلة من ذات عرق عليك ورحمة الله السلام وينتصب عنه الحال كقوله تم فنى الجنة خالدين فيها اذ لو حذف وهذه الدلائل تهم او لم يجز التاكيد لمحذوف ولم يجز العطف عليه ونصب الحال عنه والكل تم كيف وقد قال سيبويه وشيخه الخليل في مررت بزيد واتاني اخوه انفسهما انه يجوز رفع انفسهما بتقدير هما صاحباي انفسهما في المغني ان سيبويه سأل الخليل عن نحو مررت بزيد واتاني اخوه انفسهما كيف ينطق بالتاكيد فاجاب بانه يرفع بتقدير هما صاحباي انفسهما وينصب بتقدير اعنيهما انفسهما وافقهما على ذلك جماعة هذا كلامه وجاء الحال عن المحذوف كقوله بلى قادرين اي بلى نجمعها قادرين وجاء العطف على محذوف كقوله نعم وغلامه جوابا لمن قال اقام زيد ايضا اجمع في البيت الاول ليس نصا في كونه تاكيدا للضمير المستتر في الظرف كيف وتجوز ان يكون تاكيدا لفواديك محمولا على محله صرح البعض وكذا ورحمة الله في البيت الثاني ليس نصا فيه ولم لا يجوز ان يكون معطوفا على السلام والمجوز نية التقديم والتاخير فان قلت كيف يجوز العطف على المرفوع المستتر في الظرف من غير تاكيد وفصل قلت لعل ذلك لان الظرف جامدا يلاقي الفعل في تركيبه فلم يطلب الفاصل مثل طلبه فكانه ليس جزءا بالقياس اليه على ان صاحب المغني قال قال ابو الفتح في عليك ورحمة الله السلام ان الاولى حمله على العطف على ضمير الظرف لا على تقديم المعطوف على المعطوف عليه وقد اعترض بانه تخلص من ضرورة اخرى وهي العطف مع عدم الفصل وجوابه ان عدم الفصل اسهل لوروده في النثر كمررت برجل سواء والعدم حتى قيل انه قياس انتهى **قوله** بخلاف ما اذا قدر فيه اسم الفاعل لان اسم الفاعل من حيث هو ليس بجملة بخلاف ما اذا وقع بعد حرف الاستفهام او النفي فانه جملة لكن لا بالنظر اليه بل من حيث انه بمعنى الفعل منتقض بمثل زيد في الدار ابوه او ما في الدار ابوه فان اسم الفاعل المقدر فيه والكائن جملة لكن لا من حيث هو ونظرا الى ذاته بل من حيث انه بمعنى الفعل **قوله** لا بد له من متعلق قال الرضي في ان الخبر اسمالم يقل او الجمل ان الخبر هو الفعل المحذوف مع الظرف اذ ليس المقصد الاخبار عن زيد مثلا بالوجود لانه معلوم ولا بالظرف وحده بدون اعتبار المقدر اذ لا معنى لقولك زيد في الدار الا بتقدير شيء آخر فالخبر هما معا انتهى اذ المظروف في الحقيقة هو وجود زيد وحصوله او قيامه او قعوده او غير ذلك فاندفع ما قيل فيه بحث لان الظرف لا بد له من مظروف والمظروف في زيد في الدار هو زيد فلا حاجة الى امر آخر **قوله** كالاستفهام قال الرضي انما كان للاستفهام ونحوه مما يغير معنى الكلام مرتبة الصدر لان السامع يبني الكلام الذي لم يصدر بالمغير على اصله فلو جاز ان يجيء بعده ما يغيره ولم يصدر السامع اذا سمع بذلك المغير اهو راجع الى ما قبله بالتغير او مغير لما يجيء بعده من الكلام فيتشوش

لذلک فهنه قوله فان معناه ابدا ابوک ام ذاک الوجه ان یقول فان معناه ای شخص ابوک فان الاختلاف بین الجمهور وسیبویه
انما هو اذا فسر من بنکرة مخصصة واما اذا فسر بمعرفة فلا قال الرضی کون من مبتدأ مبنی علی مذهب سیبویه وذلک لانه یخبر عنده
بمعرفة عن نکرة متضمنة استفهاما او نکرة هی افعل تفضیل مقدم علی خبره والجملة صفة لما قبلها نحو مررت برجل افضل منه ابوه وعند
سیبویه علی ان مثل هذین خبران مقدمان هذا کلامه وظاهره یشعر بان تجویز سیبویه الاخبار بمعرفة عن نکرة منحصر فی الموضعین کلام المغنی
صریح فی عدم الانحصار حیث قال فان لم یکن له ما یسوغ الابتداء به فهو خبر اتفاقا نحو خز ثوبک وذهب خاتمک وان کان له مسوغ
فکذلک عند الجمهور واما سیبویه فیجعله المبتدأ نحو کم مالک وخیر منک زید وحسبنا الله ووجهه ان الاصل عدم التقدیم والتاخیر هذا کلامه وهو
کما تری صریح فی ان النکرة المتقدمة علی المعرفة ان کان له مسوغ الابتداء فهو مبتدأ عنده والمعرفة خبر سواء کان متضمنة للاستفهام
او لا وسواء کان اسم التفضیل او لا ثم قال یستشهد للابتدائیة النکرة فی قوله تعالی فان حسبک الله ان اول بیت وضع للناس للذی
ببکة وقوله ان قریبا منک زید وقولهم بحسبک زید والباء لا تدخل فی الخبر فی الایجاب انتهی لا یقال کیف یکون حسبک نکرة مع کونه مضافا
الی المعرفة لانا نقول قال الرضی قالوا ای حسبک وشرعک کفیک ونهیک انها لم یتعرف لکونها بمعنی الفعل لان معنی حسبک زید
یکفیک زید وکذا اخواته انتهی قوله حفظا لصدارته مفعول له لقوله فانه یجب ح فان قلت لیس فاعل العامل والمفعول
له واحدا فکیف یجوز تقدیر اللام قلنا المعنی حکم بوجوب التقدیم حفظا للصدارة قوله وهذا ای کون من مع کونه نکرة مبتدأ قوله
ذهب بعض النحاة الوجه ان یقول وذهب الجمهور قال متساویین فی التعریف فی المغنی نحو الله ربنا لا یخفی ان اعرف المعارف عند الاکثرین المضمر
ثم العلم وتعریف المضاف بحسب المضاف الیه لا یکتسب التعریف منه فیکون بمثابة علی ما علیه سیبویه واختاره ابن مالک علی هذا فلا مساواة بینهما
بل الجزاء عرف الا ان یقال بنی علی مذهب المبرد فان تعریف المضاف عنده انقص من تعریف المضاف الیه فیکون تعریف المضاف مساویا فی الرتبة
بلا رتبة بعد رتبة المضاف الیه قوله ولا قرینة علی کون احدهما مبتدأ او علی تقدیره وجود القرینة علی ذلک لا یجب تقدیم المبتدأ
لعدم اللبس نحو بنونا بنو ابنائنا فان القرینة العقلیة دالة علی ان المبتدأ بنو ابنائنا فکانه اشارة الی ما قال به الرضی من ان
قوله وکانا معرفتین او متساویین لیس علی الاطلاق قوله رفعا للاشتباه فی المغنی هذا هو المشهور وقیل یجوز تقدیر کل منهما مبتدأ
وخبرا مطلقا والتحقیق ان المبتدأ ما کان اعرف او کان هو المعلوم عند المخاطب کان یقول من القائم فیقول زید القائم فان
علمهما وجهل النسبة فالمقدم المبتدأ قال العلامة التفتازانی والضابط فی التقدیم انه اذا کان للشیء صفتان من صفات التعریف
وعرف السامع اتصافه باحدهما دون الاخری حتی یجوز ان یکونا وصفین لشیئین متعددین فی الخارج فایهما کان بحیث یعرف
السامع اتصاف الذات به وهو کالطالب بحسب زعمک ان تحکم علیه بالآخر یجب ان تقدم اللفظ الدال علیه وتجعله مبتدأ وایهما
کان بحیث تجهل اتصاف الذات وهو کالطالب ان تحکم بثبوته للذات او نفیه عنها وجب ان تؤخر اللفظ الدال علیه وتجعله خبرا
فاذا عرفت السامع زیدا بعینه واسمه ولا یعرف اتصافه بانه اخوه واردت ان تعرفه ذلک قلت زید اخوک واذا عرفت اخا له
ولا یعرفه علی التعیین واردت ان تعینه عنده قلت اخوک زید ولا یصح زید اخوک ولذا اذا عرف زیدا وعلم انه کان من انسان
له انطلاق ولم یعرف اتصاف زید بانه المنطلق المعهود واردت ان تعرفه ذلک قلت زید المنطلق وان اردت ان تعرفه ان
ذلک المنطلق زید بناء علی انه یطلبه علی التعیین ویقول من المنطلق قلت المنطلق زید ولا یصح زید المنطلق وبهذا یظهر ان ما ذکره

صاحب الكشاف في قوله تعالى واولئك هم المفلحون انه اذا بلغك ان انسانا من اهل بلدك تاب ثم استخبرت من هو قيل زيد التائب
محل نظر هذا كلامه وجه النظر ان قوله اذا بلغك صريح في ان المخاطب يعلم ان انسانا تاب ولم يعرف انه زيد او عمرو فيسأل عن
تعيينه بقوله من هو فمقتضى تلك القاعدة المذكورة ان يجاب بقوله التائب زيد بل مقتضى السؤال ايضا ذلك لان من هو
اذا كان بمعنى ازيد التائب ام عمرو كان كون شخص تائبا معلوما للطالب والمجهول خصوصيته على ما هو مقتضى ام المتصلة
المعادلة وكون زيد مثلا في عبارة السؤال مبتدأ لا يؤذن بان المجهول والمسؤول الخصوصية لا يقتضي كونه في الجواب ايضا مبتدأ كيف
ومعناه يقتضي كون التائب مبتدأ ولو سلم فوجوب رعاية تلك القاعدة المذكورة للمسئلة عند اهلها يقتضي حمل عبارة السؤال على مذهب
الجمهور الموافق لمقتضى القاعدة اذ لا ضرورة في حمله على مذهب سيبويه مع انه يلزم منه مخالفة مقتضى القاعدة فنظر ان ما ذكره السيد
السند قدس سره وجوابه ان من في السؤال مبتدأ والضمير الراجع الى التائب اعني هو خبر له كما هو المشهور وهو مذهب سيبويه
ح يكون السؤال عن معين يحكم عليه بالتائب كانه قيل ازيد التائب ام عمرو والى غير ذلك لكنه اختصر في العبارة فوضع كلمة من موضع
تلك الخصوصيات التي طلب ان يحكم على احدها بعينها بالتائب فالسائل بذلك السؤال يطلب حكما يكون التائب فيه محكوما
به والخصوصية كزيد مثلا محكوما عليه فلا يطابقه الا ان يقال زيد التائب ليس على ما ينبغي قوله نعم ان جعل الضمير مبتدأ ومن خبرا مقدما
عليه لتضمنه الاستفهام لكان المطلوب ح حكما يكون التائب فيه محكوما عليه والخصوصية محكوما بها فلا يطابقه الا ان يقال التائب
زيد لكن حمل السؤال على هذا المعنى وايراد الجواب على ذلك الوجه بمعزل عن المقصود الذي هو ايراد نظير لقوله اولئك هم المفلحون
على تقدير [illegible] فيه [illegible] محكوما به قلنا بواسطة هذا الامر الذي هين امره لا ترتكب مخالفة القاعدة [illegible] على انه
يحتمل ان يكون المقصود ايراد النظير لا المثال **قوله** اي المبتدأ يدخل فيه نحو زيد قام والزيدان قاما وزيد قام ابو طاهر لان اباطاهر
كنيته زيد فالفعل في جميع الامثلة فعل للمبتدأ قائم به لا بغيره فيجب تقديم المبتدأ في جميع هذه الامثلة بمقتضى هذه القاعدة تخصيص الفعل بكونه
مسندا الى ضمير المبتدأ كما فعل الرضي او بكونه مفردا صورة كما فعل الفاضل السندي ليس على ما ينبغي لانه يخرج [illegible]
نحو زيد قام ابو طاهر مع انه من افراد القاعدة الا ان يقال جاز المثال المذكور عند الاخفش ولم يجز عند سيبويه ولعل ما في الكتاب على مذهب
سيبويه وعلى الثاني نحو الزيدان يقومان فانه وان لم يلتبس المبتدأ فيه بالفاعل لكنه يلتبس بالبدل عن الفاعل والالتباس [illegible]
ممتنع مطلقا الا ان يقال الالتباس في زيد قام مضر بسبق الذهن الى ما هو غير مقصود ولخلوه عن مخالفة الاصل واشتمال الاول وهو كونه
مبتدأ على خلاف الاصل بخلاف الزيدان قاما فان الالتباس فيه غير مضر لسبق الذهن الى ما هو الاصل وهو كون الزيدان مبتدأ ولا
يسبق الى ما هو غير مقصود لاشتماله على خلاف الاصل وهو عود الضمير قبل الذكر وفيه ان الاصل ايضا يشتمل على خلاف الاصل فيكون
من قبيل جواز الامرين الا ان يقال غير المتقدم يشتمل على خلافي الاصلين احدهما ما ذكر والثاني كون المبدل منه في حكم التنحية واشتمل على
خلاف الاصل بالنسبة كانه اصل لسبق الذهن اليه دونه فمن قال بوجوب التقديم في مثل الزيدان قاما فالالتباس ممتنع مطلقا عنده ومن
لم يقل به فالممتنع عنده هو المضر كالاستفهام قال الرضي لا يقع من جملة مقتضيات الصدر جزء مفردا الا كلمة الاستفهام نحو من زيد او
مضافا اليها نحو غلام من زيد انتهى ومقصوده والله تعالى اعلم ان من مقتضيات الصدر قسمين قسم لا يصلح لكونه خبر المبتدأ الا نحو
حرف النفي والاستفهام والتمني والترجي والعرض بل الخبر ما بعد حرف النفي والاستفهام وقسم يصلح له كاسماء الشرط والاستفهام

ان اسماء الشرط تقع خبرا لكن جملة لا مفردا فلم يبق من مقتضيات الصدر ما يقع خبرا مفردا الا اسماء الاستفهام وليس مقصوده ما قيل
الوجب لتصدر الخبر منحصر في الاستفهام لانه ليس بمستقيم مع انه خلاف ما يفهم من ظاهر لفظه قوله مثل اين زيد ومتى القتال
كيف الحال وغير ذلك من الظروف المتضمنة للاستفهام المقدرة بالجملة على الاصح فان قلت اذا كانت هذه الظروف مقدرة
بالجملة على الاصح فصدارتها في جملتها كافية كما في زيد اين ابوه فلا يجب تقديمها على ما وقعت هي خبرا عنه قلنا انما وجب ذلك
لانها في صور المفردات هذا ما ذكره السيد السند قدس سره في شرح المفتاح قبيل الباب الثالث في الامر فظهر ان ما ذكره
السيد السند قدس سره جوابا عن قول العلامة التفتازاني قدس سره ان المعنى يابى عن التاويل بالمفعول في هذه الامثلة
من قوله واما مثل اين زيد ومتى القتال فليس مما نحن بصدده لان الاستفهام ح داخل في الحقيقة على النسبة بين المبتدأ المذكور
والخبر المقدر لا على الخبر وحده فالمعنى ازيد حصل في الدار او في السوق فلا يتصور تقدير القول اذا لم يقع الانشاء خبرا للمبتدأ وليس المعنى
زيد حصل في الدار او في السوق ليس بتمام اذ لو انطبق ما ذكره العلامة لا بد لنفي ذلك من دليل قوله في الحواشي ولولا هذا لما وجب تقديم
الكلمة المتضمنة للاستفهام على المبتدأ اعني زيدا كما في قولك زيد اين هو قلنا الملازمة ممنوعة كيف ويجوز ان يكون الوجوب لانها
في صور المفردات كما ذكره قدس سره فقياسه على زيد اين هو قياس مع الفارق قوله بتاخيره اي الخبر وهو اين ابوه في زيد
قوله صدارة ماله اي شيء ثبت له صدر الكلام قوله لتصدره اي ماله صدر الكلام اي لو قوع ماله صدر الكلام في صدر جملته
وبهذا اندفع ما قيل انه ان الضمير في لتصدره في جملته يرجع الى اين ابوه ح لا معنى لتصدره في جملته والازم تصدر الشيء على
نفسه اذ انطبق الصريح ما ذكرناه قوله بتقديمه اي يصح تقديم الخبر على المبتدأ الا ذاته قوله من حيث انه مبتدأ اي تقديم الخبر يصح لو جه
مبتدأ لا ذاته قوله يمتنع معها تقديمه اذا الخبر في على التمرة مثلها زيدا مجموع الجار والمجرور على ما يصرح به الشيخ قدس سره والمجموع
مرتب الاجزاء فلو قدم جزء منه كالتمرة على ما قبله لزم تقدم الشيء على نفسه فكل ما يتحقق فيه التبعية يجب تقديم الخبر سواء كان
بتبعية الجزء للكل نحو على التمرة مثلها او بتبعية المضاف اليه للمضاف نحو غلام رجل مثله وفي كل رجل صنعته او بتبعية المعمول
للعامل بناء على ان المضاف عامل في المضاف اليه وايده على ارادة الا ذل فقط على الله عبده متوكل لانه ان سلم الجزئية
فليس من الجزئية المذكورة ولا على الثالث لانه وان كان من باب تعلق المعمول بالعامل الا انه ليس من التبعية المذكورة ممن
قال لو اريد تعلق المعمول بالعامل يشكل بالآية فقد سهى نعم المانع من ارادته خروج على التمرة مثلها زيدا وكذا ما قيل انما اراد
بالتعلق مثل تعلق الجزء بالكل دون تعلق العامل بالمعمول لان المتعلق الخبر تعلق العامل بالمعمول ضمير في المبتدأ في مثال الآية
عبده متوكل مع انه لا يجب تقديم الخبر ليس على ما ينبغي قوله فلا يرد نحو على الله عبده متوكل فان عبده وان كان مبتدأ متوكل خبره
وفيه ضمير يرجع الى متعلق الخبر لكن ليس ذلك المتعلق تابعا تبعية يمتنع معها التقديم ولذا قدم وجعل المبتدأ باقيا في مركزه هذا وقد
اعترض عليه بانه كيف يصح ذلك مع لزوم الفصل بين العامل وهو متوكل والمعمول وهو على الله بالاجنبي وهو عبده اذ المبتدأ اجنبي
عن الخبر واجاب الفاضل الهندي في قوله تعالى وبالآخرة هم يوقنون بعد ذكر الاشكال بو قوع الفصل بين العامل والمعمول بالاجنبي
وهو هم بان الفصل بالاجنبي انما لا يجوز اذا لم يكن الاجنبي مستقرا في مركزه بدليل انهم جوزوا في كانت زيدا الحمى تاخذ ان يكون
الضمير في كانت للقصة والحمى مبتدأ وتاخذ خبره وزيدا مفعول تاخذ ولم يجوزوا ان يكون الحمى اسم كانت تاخذ خبره وزيدا

معمول تاخذ مع وجود الفصل بالاجنبي في الوجهين لان الاجنبي في الوجه الاول مستقر في مركزه مع عدم استقراره وكونه في ذلك
الموضع كالعدم لانه لا يجوز باجنبي مستقر في مركزه مع تمكنه في ذلك الموضع ففصل غير متمكن اولى وبان المبتدأ في قوله تعالى وبالآخرة هم يوقنون
اليه غير مستقر في مركزه لما صرحوا بالحصر منه ولا يفيد الحصر الا بنية التقديم والتاخير كانه كان في الاصل تاكيدا ثم قدم ليفيد الحصر فلا يكون
مستقرا في مركزه انتهى اقول وفيه بحث اما اولا فلان المراد بعدم الاستقرار في المركز ان يكون للاجنبي مركز هو به احق بالقياس الى الذي
فيه بالفعل وبالاستقرار ان لا يكون له مركز سواه فاذا كان الاجنبي في مركزه وقدم عليه معمول لم يكن المزاحمة من جانبه بل كان
من جانب المعمول حيث جاوز موضعه وتقدم عليه فكان الاجنبي ليس بفصل مزاحم فيجوز واما لو جاوز الاجنبي مركزه ووقع في خلالهما
فالمزاحمة انما هي من جانبه فهو من حيث انه وقع في غير مركزه فصل مزاحم فلا يجوز فالفرق بين الصورتين واضح واما ثانيا فلان **قوله**
لا يفيد الحصر الا بنية التقديم والتاخير ممنوع كيف وتقديم المسند اليه على الخبر الفعلي يفيد حصر الخبر الفعلي عليه سواء كان مضمرا او مظهرا مثبتا او منفيا
نحو الله يبسط الرزق والله يستهزئ بهم وامثال ذلك ولو سلم فقد عرفت ان المراد بعدم الاستقرار ان للاجنبي موقعا هو به احق لا
مزال عن شيء آخر وليس للمبتدأ في الآية الكريمة على تقدير كونه في الاصل مؤخرا موقع هو به احق سوى ما وقع فيه اذ جعله مبتدأ انما هو بعد الفسخ
عن التبعية لامتناع تقديم التابع من حيث انه تابع على المتبوع لا سيما تقديم التاكيد على العامل والمؤكد جميعا فانه مما لم يقل به احد على انه
لو قيل بذلك لا يكون الفصل ح بالاجنبي وان الاصل انه ان قيل بالفسخ فهو اجنبي مستقر في مركزه والا فهو ليس باجنبي فضلا عن ان يكون
مستقرا حتى يكون من قبيل عدم الجواز على ما هو مقصود المعترض نعم يمكن ان يقال لا نسلم ان جواز الاول وامتناع الثاني مبني على
ما ذكرتم لا يجوز ان يكون جواز الاول لانه ليس باجنبي لانه لما كان الخبر هو المجموع صار الفاصل جزءا من الخبر فالفصل انما هو بجزء
من الخبر بين عامل هو جزء آخر منه وبين معموله نعم ان فسر الاجنبي بما لا يكون من معمولات ذلك العامل كما صرح به الرضي في مسئلة
الكحل تم لكنه يشكل بان زيدا في الوجه الاول فاصل بين كانت وخبره وليس من معمولاته مع انه ليس مستقرا في مركزه فينبغي ان
لا يجوز ايضا الا ان يقال انه معمول له بالواسطة اذ هو معمول معموله لانا نقول انه قال صاحب اللباب والفالي لا يجوز كانت زيدا الحمى تاخذ على ان يكون
الحمى اسم كانت لان زيدا ح وهو مفعول تاخذ وقع فصلا بين كانت ومعمولها مع انه معمول كانت بالواسطة ايضا كما في الاول بعينه ومما
يؤيد ما ذكرنا قول صاحب اللباب والفالي اما لو جعل اسم كانت ضمير القصة فيجوز هذه المسئلة لانه ليس فيه الفصل باجنبي بين العامل ومعموله
وزاد الفالي لان كان غير عامل في تيهما يعني انه اسم لم يتم فيرد عليهما انهما كيف اعتبرا زيدا في الوجه الثاني فاصلا بين كانت ومعمولها ولم يعتبراه
فاصلا بين كانت وخبرها في الوجه الاول مع انه فصل خبرها فيهما وكيف يصح نفيهما للفصل في الوجه الاول على الاطلاق وبالجملة ان اعتبر
زيدا فاصلا لم يصح قول الفاضل في الوجه الاول بعدم الفصل باجنبي غير مستقر في مركزه وكذا نفيهما على الاطلاق وان لم يعتبر لم يصح قولهما
في الوجه الثاني يكون زيد فاصلا ويطالب الثاني بالوجه حتى يظهر كون الاول جائزا دون الثاني هذا الا ان يقال ان زيدا في الوجه الاول
وان كان اجنبيا بالقياس الى كان الا انه ليس كذلك بالنسبة الى الخبر بخلافه في الوجه الثاني فانه كما كان اجنبيا بالنسبة الى كان كذلك اجنبي نظرا
الى الحمى فافترقا ويرد على الوجه الثاني انه يلزم الفصل بين كان ومرفوعه بمعمول خبره غير الظرف وهو لا يجوز صرح به الرضي في بحث الافعال
الناقصة حيث قال ولا يفصل عند البصريين بين كان واخواته وبين المرفوع بها من معمولات الخبر الا بالظرف او الجار والمجرور وذلك
لكون الفعل الناقص عاملا ضعيفا فلا يفصل بينه وبين معموله بالاجنبيات الا بالظرف وان كان العامل قويا جاز الفصل بينه وبين

معمولہ بشرط ان یکون فضلۃ بغیر الظرف ایضا نحو عمرا کان زید ضاربا ہذا کلامہ وہو یشعر بعدم جواز الفصل بین کان وخبرہ ایضا حیث

قید جواز الفصل بین العامل والمعمول بکون العامل قویا وصرح بان الافعال الناقصۃ عوامل ضعیفۃ وبعدم جواز الفصل بین الفعل

والفاعل ایضا حیث قید جواز الفصل بین العامل القوی ومعمولہ بان یکون المعمول فضلۃ لکن جواز اعمال الاول عند البصریین وانکا

غیر مختار صریح فی جواز الفصل بین الفعل والفاعل مطلقا اذ لا ضرورۃ لہم فی باب التنازع لحملہم الی ذلک حتی یقتصر علی مورد ہا او نقول

ان الجواز مع الفضلۃ حسن ومع العمدۃ قبیح او الجواز علی الاطلاق مذہب البعض والجواز علی التفصیل مذہب آخرین ثم قال

المعترض ثم انما اقتناع علی اللہ عبدہ متوکل لما فیہ من الفصل بالاجنبی وانہ ممتنع وان کان المعمول ظرفا کما سیجئ فی مسئلۃ الکحل انہ

لم یجوزوا رفع احسن علی انہ خبر الکحل لئلا یلزم الفصل بالاجنبی بین احسن ومعمولہ وہو منہ بالکحل وہو اجنبی مع ان المعمول ظرف او

جوازہ ولکن یحذف الخبر ای متوکل علی اللہ عبدہ بجعل المذکور تفسیر المحذوف ہذا لفظہ اقول وفیہ بحث ایضا اما اولا فلانا لا نم انہ فصل

بالاجنبی کیف وقد قال العلامۃ الثانی المحقق التفتازانی فی شرح المفتاح فی القانون الثانی من المعانی فی الباب

الثانی منہ ان عمۃ لک فی قولہ ؎ کم عمۃ لک یا جریر وخالۃ ٭ فدعاء قد حلبت علی عشاری ٭ مبتدأ وحلبت خبرہ وکم ظرف او مصدر

لقولہ حلبت ومثل ہذا لا یعد من الفصل بین العامل والمعمول بالاجنبی کما تقول عمرا او یوم الجمعۃ او ضربا شدیدا زید ضرب

او زید ضارب وصرح بہ ایضا السید السند قدس سرہ فی ذلک الباب واما ثانیا فلانہ لا یلزم من عدم جواز الفصل بالاجنبی

بین العامل الضعیف ومعمولہ کاسم التفضیل ولو بالظرف عدم جواز الفصل مطلقا ولو بالظرف کیف وقد قال الشیخ الرضی فی

مسئلۃ الکحل لو رفع احسن علی انہ خبر الکحل یلزم الفصل بین العامل الضعیف ومعمولہ باجنبی ولا یجوز ذلک بل قد یجوز ذلک فی العامل

القوی نحو زیدا کان عمرو ضاربا ہذا کلامہ فظہر ان دعوی الانفصال والانحصار فی الامتناع او الجواز علی التقدیر لیس بسدید

فالاظہر ان یقال ما فی الآیۃ مبنی علی مذہب الجواز لئلا یحتاج الی التکلف الذی ذکرہ الفاضل السندی مع انہ لیس بتام والتقدیر الذی

قال بہ المعترض **قولہ** کائن فی جانب المبتدأ اشارۃ الی ان لفظ المتن مصروف عن الظاہر اذ ان المبتدأ ظرف للضمیر مع انہ لیس کذلک

قولہ المأول بالمفرد لکون ان المفتوحۃ مصدریۃ للجملۃ الاسمیۃ کما ان للجملۃ الفعلیۃ فیأول الاسمیۃ بعدہ بمصدر خبرہا مضافا الی الاسم

ان کان الخبر مشتقا او بمعنی المصدر او بکون مطلق مضاف نحو بلغنی ان زیدا قائم ای بلغنی قیام زید او بلغنی ان زیدا اخوک ای بلغنی

اخوۃ زید لک او بلغنی ان ہذا زید ای بلغنی کونہ زیدا **قال** خوف لبس ان المفتوحۃ وفیہ ان خوف اللبس مرجح لا موجب ولذا قال المصرح

فی شرح التفسیر ویختار النصب عند خوف لبس المفسر بالصفۃ **قال** مثل عندی انک قائم تعین عند تقدیم الخبر کون ان المفتوحۃ مع

اسمہا وخبرہا المأول بالمفرد مبتدأ او المقدم خبرہ اذ لا یجوز کون المقدم متعلقا بخبر ان او خبر ان بعد جعلہا مفتوحۃ کان او مکسورۃ لان

الاولی موصولۃ وما فی حیز الموصول لا یتقدم علیہ وللثانیۃ صدر الکلام فلا یتقدم علیہ ما فی حیزہ وبہذا ظہر وقوع ان بعد ما تعین

کونہا مفتوحۃ بعدہ کلولا واما **قال** وقد یتعدد الخبر قال الرضی قد اذا دخلت علی الماضی او المضارع فلا بد فیہا من معنی التحقیق ثم انہ

ینضاف فی بعض المواضع الی ہذا المعنی فی الماضی التقریب من الحال مع التوقع وقد یکون مع التحقیق التقریب فقط ویدخل ایضا علی

المضارع فینضاف الی التحقیق فی الاغلب التقلیل وقد یستعمل للتحقیق مجردا من معنی التقلیل ویستعمل للتکثیر فی موضع التمدح ہذا کلامہ وصرح

بہ الشارح قدس سرہ ایضا فی بحث قد فقد للتحقیق مع التقلیل فما قیل لفظ قد للتحقیق لیس علی ما ینبغی کما قیل فی ردہ ومن قال

للتقليل او للتحقيق رد والمغايين لمعنى التحقيق او المجازي من غير صارف من الحقيقة ايضا ليس على ما ينبغي فتدبر **قوله** من غير تعدد الخبر عنه اشارة الى ان تعدد الخبر بحسب تعدد المبتدأ امر ظاهر غير محتاج الى البيان اذ المبتدأ المسند اليه لا يتصور بدون الخبر بل هو ليس بتعدد في الحقيقة فالتعدد ان يكون لمبتدأ واحد خبران او اكثر فقولك هما عالم وجاهل ليس من تعدد الخبر **قوله** فانهما في الحقيقة خبر واحد او اثبات في جميع الاجزاء هو الكيفية المتوسطة لا كل واحد من الطعمين فالخبران يتضمنان معا ضميرا واحدا بتاويل مز لذا قيل فيه بحث لانه ان اراد انه ليس المقصود اثبات كل منهما على وجه الكمال فهو مسلم لكن ذلك لا يوجب التاويل كيف ويحتمل ان يكون المقصود اثبات كل منهما في الجملة وان اراد انه ليس المقصود اثبات كل منهما لا على وجه الكمال ولا في الجملة فهو ممنوع كيف والمراد الجمع بين الحلاوة والحموضة على ما قال الشارح قدس سره في الحاشية وهو اثبات لهما في الجملة **قوله** وفي هذه الصورة اي في الصورة التي تعدد فيها الخبر بحسب اللفظ فقط والمبتدأ واحد كهذا حلو حامض فظهر ان ما قيل قوله في هذه الصورة ترك العطف اولى انما يتم اذا لم يتعدد المبتدأ نحو هما عالم وجاهل فانه يجب العطف واجب ليس على ما ينبغي لان وجوب العطف لا يضر الشارح قدس سره لانه ليس من افراد الصورة المذكورة وبالجملة حكم الشارح باولوية ترك العطف في صورة خاصة لا مطلقا فان قلت يلزم من العطف اتصاف كل منهما بالعلم والجهل مع ان المراد احدهما عالم والآخر جاهل فكيف يصح قيل اعتبر العطف ثم جعل المجموع خبرا على ارادة التفصيل اعتمادا على فهم السامع **قوله** ويجوز العطف في الصورة المذكورة ثم العطف فيها لا يحتاج الى اعتباره اولا ثم جعل المجموع خبرا كما قيل **قوله** والعطف المتعدد بالعطف اي الذي حصل تعدد الخبر بسبب عطفه على الخبر وهو المعطوف فالضمير في قوله بل هو راجع الى الالف واللام في قوله المتعدد الذي هو عبارة عن المعطوف فاندفع ما قيل يفهم من ظاهر العبارة ان التوابع عالم وعاقل في قولنا زيد عالم وعاقل وليس الامر كذلك فالاولى ان يقول الشارح قدس سره بل المعطوف من توابع الخبر **قوله** وهو سببية الاول للثاني لو فسر بكون الاول ملزوما والثاني لازما كما صرح به في بحث كلم المجازاة لما احتاج الى قوله او للحكم به قال الرضي لا يلزم مع الفاء ان يكون الاول سببا للثاني بل اللازم ان يكون ما بعد الفاء لازما لمضمون ما قبلها كما في جميع الشرط والجزاء ففي قوله تعالى قل ان الموت الذي تفرون الآية الملاقاة لازمة للفرار وليس الفرار سببا للملاقاة وكذا في قوله تعالى وما بكم من نعمة فمن الله كون النعمة منه تعالى لازمة لحصولها معنا فلا يغرنك قول بعضهم ان الشرط سبب للجزاء هذا كلامه وهو صريح في ان القائل بسببية الشرط بعض النحاة فما قيل ذهب اليه جمهور النحاة ليس على ما ينبغي **قوله** فلا يرد اي اذا قيل او للحكم به لا يرد الآية الكريمة لان حصول النعمة للمخاطبين وان لم يكن سببا لكونها من الله تعالى لكنه سبب للحكم بانها منه تعالى **قال** فيصح دخول الفاء في الخبر ويصح عدم دخوله فيه نظرا الى مجرد تضمن المبتدأ معنى الشرط يشير الى ان جواز الامرين المشعر به قوله فيصح انما هو في مبتدأ انظر فيه الى مجرد تضمنه معنى الشرط ولم يقيد بقصد الدلالة عليه ولا بعدم قصده وعند قصد الدلالة يجب الدخول مطلقا كما انه يجب عدم الدخول عند عدم القصد اذ تقييد الجواز بما ذكر وايتانه في مقابلته بما التي لتفصيل المجمل يدل على ذلك كما لا يخفى وفيه بحث اما اولا فلان الفاضل الهندي صرح بان جواز الامرين انما هو قصد السببية لا غير حيث قال فيصح دخول الفاء في خبر اذا قصد السببية او الملازمة والا فلا فتقييد صحة دخول الفاء بقصد السببية يشعر بعدم الجواز عند عدم القصد وهو عام يشمل ما اذا قيد بعدم القصد وما بقي على مجرد التضمن وقوله والا فلا صريح في ذلك واما ثانيا فلان الرضي صرح بان دخول الفاء في خبر المبتدأ المذكور جائز لا واجب حيث قال اعلم ان الفاء تدخل على خبر المبتدأ الواقع بعد اما وجوبا وتدخل جوازا في مبتدأ مذكور وهو شيئان احدهما

الاسم الموصول اما بفعل او ظرف والثانی فی النكرة العامة الموصوفة بالفعل او الظرف انتهى فاتيان الجواز فی مقابلة الوجوب يدل على انه لا وجوب فيها اصلا وقال ايضا كان حق الخبر ان يلزمه الفاء لكونه كالجزاء من حيث انه ليس جزاء الشرط حقيقة جاز تجريده منها مع تضمنه التسبيبة وصرح به الفاضل السندی ايضا حيث قال الفاء فی خبر المبتدأ الذی بعد اما وفی خبر من ونحوه حرف الشرط اما الاول فظاهر لان اما حرف الشرط واما الثانی فلانه متضمنه ويجری فيه احكام الشرط والجزاء من لزوم الفاء فی مواضع اللزوم وجوازه وامتناعه فی مظانها وجعل الماضی مستقبلا حتما وجزم المضارع وغير ذلك بخلاف المتضمن لمعنى الشرط فانه لا يلزم فی خبره الفاء هذا كلامه نعم ذهب البعض الى ان دخول الفاء فی خبر المبتدأ المذكور واجب صرح به فی المنهل واليه يشير ظاهر عبارة الوافی وتاويل الفاضل السندی قول المصرح يصح بقوله لا يمتنع واما الوجوب على الاطلاق على ما يفهم من عبارة الشارح فليس بصواب وكذا الجواز فيما ذكره لما عرفت ولان الدخول فی المشبه به انما هو عند قصد السببية فكيف يدخل فی المشبه بدون القصد **قوله** واما اذا قصد لا يقال اذا كان اسما فالاسم مذكور بعد اما واما اذا كان حرفا كما كان عليه البعض فليس كذلك لانا نقول كونه بعدها اعم من ان يكون لفظا او تقديرا وعلى ذلك التقدير وان لم يكن لفظا لكنه موجود تقديرا كما قيل فی قوله تعم واما انكان من المقربين ان التقدير اما المتوفی انكان من المقربين والتقدير فيما نحن فيه واما الخبر الذی قصد الدلالة فی مبتدأه على ذلك المعنى فی اللفظ على ان الرضی جوز وقوع الفعل بعدها حيث قال قد يقع كلمة الشرط مع الشرط من جملة اجزاء جزاء اما مقام الشرط كقوله تعم فاما انكان من المقربين فروح وريحان فقوله فروح جواب اما استغنى به عن جواب ان والدليل على انه ليس جواب ان عدم جواز اما ان جتنبی اكرمك بالجزم ووجوب اما ان جتنبی فاكرمك **قوله** فيجب دخول الفاء جواب اما استغنى به عن جواب اذا وانما وجب الفاء فی جواب اما ولم يجز الجزم وان كان فعلا مضارعا فلم يجز اما زيد فيقيم لانه لما وجب حذف شرطها فلم يصح ان يعمل فی الجزاء الذی هو بعده منهما من الشرط **قوله** اما الاسم تقدير كلمة اما تعم يما هو المراد من كلمة او وهو التقسيم والانفصال الحقيقی لكثرة استعمالها فيه والا فلا حاجة اليه **قوله** الموصول بفعل لفظا او تقديرا كما الزانية والزانی اذ صلة الالف واللام فعل فی صورة اسم قال الرضی والاغلب الاعم فی الموصول ان يكون عاما وصلته مستقبلة قد يكون خاصا وصلته ماضية وقد يكون خاصا وصلته مستقبلة **قوله** ای الذی جعلت صلته جملة فعلية او ظرفية اطلق الجملة الظرفية على الظرف الذی وقع صلة وفيه ضمير على ما هو المشهور وانكان لا يخلو عن مسامحة اذ الجملة لا بد فيها من الاسناد الاصلی وهو عبارة عن نسبة واقعة بين طرفی جملة فعلية او اسمية فالمصدر والظرف والفاعل والمفعول ما لم يعتمد على نفی او استفهام مع المرفوع لا يكون جملة والمراد او ظرف ما ولا يدل عليه قوله انما اشترط ان يكون صلته فعلا او ظرفا ولا بالعكس ثم الجملة الظرفية ليس ماولة بالفعلية على الاطلاق بل على الا فی المنهل الجملة الظرفية ما صدر بظرف او جار ومجرور نحو اعندك زيد افی الدار عمرو فان الاصح فی مثل هذا تعلقه بالفعل فيكون الجملة من قبيل الفعلية هذا كلامه وفی المفصل اورد مثال الشرطية والظرفية بكر ان تعطه يشكرك وخالد فی الدار ومعلوم ان الظرف فی المثال المذكور ليس ماولا بالفعل البتة بل على الاصح فظهر ان ما قيل وفی قوله او ظرفية ماولة بجملة فعلية بالاتفاق تسامح لان الظرفية ای الجملة الظرفية ماولة بالجملة الفعلية بالاتفاق مطلقا الا فی هذا الموضع فقط وانما الماول بالجملة الفعلية بالاتفاق دون سائر المحال هو الظرف ليس على ما ينبغی فتامل فيه ان تقييد تاويل الظرفية بالجملة الفعلية بالاتفاق بما اذا وقعت صلة للموصول يشعر بالاختلاف فيما عداه وليس كذلك اذ الظرفية الواقعة صفة للنكرة المذكورة فيما بعد ايضا ماولة

بالفعل بالاتفاق في المعنى لاخلاف في تعيين الفعل في بابي القسم والصلة لان القسم والصلة لا يكونان الا جملتين قال ابن يعيش وانما لم يحتج الصلة ان يقدّر ان نحو جاء الذي في الدار تقديره مستقر على انه خبر لمحذوف على حد قراءة بعضهم تماما على الذي احسن بالرفع لقلته وذاك واهٰذا انتهى وكذا يجب في الصفة في نحو رجل في الدار فله درهم لان الفاء يجوز في رجل ياتيني فله درهم ويمتنع في نحو رجل صالح فله درهم هذا كلامه في الرضي المتعلق في الذي في الدار زيد وكل رجل في الدار فله درهم فعل لا غير **قال** او النكرة الموصوفة بوصف عام وهو الذي لا يختص بفرد واحد من افراد تلك النكرة ليحصل العموم المعتبر فيها كما في اسماء الشرط نحو رجل ياتيني فله درهم ورجل عنده حزم فسعيد ورجل يسعى في نجاته فلن يخيب ووجه العموم فيهما ان تعليق الحكم بالوصف المشتق مشعر بان ماخذ اشتقاق الوصف علة لذلك الحكم فيعم الحكم بعموم علته **قوله** اي باحدهما لما كان مطابقة العائد الى المعطوف والمعطوف عليه باء ومفوضة الى ما يقصده المتكلم من افراد وتثنية وكان المقصود الافراد كما يدل عليه قوله كل رجل ياتيني او في الدار فلم يصح تثنية الضمير اشارة الى توجيه له بانه على حذف المضاف **قوله** وفي حكمها الاسم المضاف اليهما اي الاسم الذي اضيف الى تلك النكرة الموصوفة في حكم تلك النكرة في جواز دخول الفاء في الجزاء اي اسم كان على ما هو الظاهر من عبارة الشارح قدس سره في شرح اللباب قال ابن مالك او نكرة عامة موصوفة باحدهما او مضاف الى هذه النكرة كل انتهى **قوله** ومثل كل رجل ياتيني قال شارح اللباب في تمثيله للنكرة الموصوفة بكل رجل تساهل لان المبتدأ كل وهو غير موصوف وانما الموصوف النكرة المضاف اليها كل فالاولى ان يقول كما قال ابن مالك او نكرة عامة موصوفة باحدهما او مضاف الى هذه النكرة كل نحو رجل عنده حزم فسعيد ورجل يسعى في نجاته فلن يخيب هذا كلامه قوله فالاولى اشارة الى ان ما ذكره صحيح ايضا لان كل عبارة عن المضاف اليه فهو موصوف معنى الا ان الاولى بحال المتعلم التفصيل لئلا يتوهم اختصاص هذا الحكم بكل ثم ان هذا الحكم ان كان جاريا في كل مضاف الى النكرة المذكورة فتخصيص كل ليس على ما ينبغي الا ان يكون ذكره على وجه التمثيل والا فالتعميم ليس بمستقيم **قوله** كل غلام رجل ياتيني او في الدار فله درهم ان جاز غلام رجل ياتيني فله درهم لعموم المضاف بسبب عموم المضاف اليه فانه كل ليس له كثير نفع والا فالتعميم المذكور ليس بجيد قال الرضي وقد يدخل على خبر كل وان كان مضافا الى غير موصوف نحو كل رجل فله درهم لمضارعته بكلمات الشرط في الابهام وكذا ان كان مضافا الى موصوف بغير الثلثة المذكورة نحو كل رجل عالم فله درهم وعند سيبويه لا يدخل الفاء على خبر غير ما ذكر من المبتدأت والاخفش يجوز زيادتها في جميع خبر المبتدأ في المغني كون الفاء زائدة في الكلام لا يثبته سيبويه واجاز الاخفش زيادتها في الخبر مطلقا وحكى اخوك فوجد وقيد الفراء والاعلم وجماعة الجواز بكون الخبر امرا او نهيا فالامر كقوله ع وقائلة خولان فانكح فتاتهم ٭ وقوله ع انت فانظر لاي ذاك تصير ٭ وحمل عليه الزجاج هذا فليذوقوه والنهي نحو زيد فلا تضربه وقال ابن برهان تزاد الفاء عند اصحابنا جميعا كقوله ع واذا هلكت فعند ذلك فاجزعي ٭ انتهى وتاول المانعون قوله خولان فانكح على ان التقدير هذه خولان وقوله خانت فانظر على ان التقدير انظر فانظر ثم حذف انظر الاول وحده فبرز ضميره فقيل خانت فانظر والبيت الثالث ضرورة واما الآية فالخبر حميم وما بينهما معترض او هذا منصوب لمحذوف تفسيره فليذوقوه ومثل واياي فارهبون وعلى هذا فحميم تقديره هو حميم هذا كلامه **قال** ولعل وليت من الحروف المشبهة لا مطلقا مانعان بالاتفاق ولا ورود لقوله فان قيل باب كان آه فانه وجه عدم ذكر قوله من الحروف المشبهة ليتوجه السؤال على ظاهر لفظ المتن كما فعل الفاضل الهندي **قوله** والشرط والجزاء من قبيل الاخبار ان كان الانعقاد والربط عند اهل العربية بين طرفي الجزاء والشرط قيد له كما حققه العلامة التفتازاني



لكونها من قبيل الاخبار ليس على الاطلاق اذ الجزاء قد يكون خبرا وقد يكون انشاء وان كان بين الشرط والجزاء على ما حققه السيد
السند قدس سره فكونها جزاء على الاطلاق **قوله** قيل هو سيبويه على ما نقل عنه جار الله خلافا للاخفش ونقل عنه شارح اللمع
ان المجوز له قوله مع ان سيبويه خلافا للاخفش فمن منع قال لان ان لا تدخل على الشرط فكان القياس ان لا يدخل ما تضمن
معناه ومن اجاز قال لان ان لا تغير معنى الجملة هذا ما ذكره شارح اللباب وفي الرضي قال المص اتباعا لعبد القاهر ان هذا الملحق
سيبويه خلافا للاخفش ونقل العبدي وابو البقاء وابو يعيش ان المجوز لدخول الفاء مع ان سيبويه خلافا للاخفش **قوله** لانها
لا تخرج الكلام عن الخبرية آه وفيه ان انتفاء السبب الخاص لا يدل على انتفاء سائر الاسباب مطلقا فيحتمل ان يكون في ان سبب
آخر **قوله** ويؤيده قوله تعالى ولم يقل بدليل قوله تعالى لاحتمال حذف الخبر وحمل الفاء على التعليل او الزيادة وفيه بحث
اذ الملحق سيبويه على ما قال الشارح قدس سره فلا يمكن الجواب بحمل الفاء على الزيادة من جانبه لانه لا يجوز
زيادة الفاء اصلا نعم ان كان الملحق الاخفش يمكن الجواب من جانبه بحمل الفاء على الزيادة لانه لا يجوز زيادتها
في الخبر مطلقا وفيه ان ما جعله مؤيدا للمنع جعله فيما سياتي دليلا عليه حيث قال ومما يدل على عدم منع ان المكسورة عن دخول
الفاء في الخبر ما سبق الا ان يقال جعله مؤيدا نظرا الى الاحتمال وان كان بعيدا ودليلا لعدم الالتفات الى الاحتمال لبعده وكونه خلاف
الاصل فلا يقدح في التمسك **قوله** فما وجه تخصيص ان المكسورة بالالحاق قلنا لان ان المكسورة اصل وان المفتوحة ولكن
فرعان لها وملحقان بها فيعلم حالهما من حالها وملحقان بليت ولعل بالواسطة قال الرضي الحق المالكي بها ان المفتوحة ولكن من
غير سماع لكنه لما راى انه يجوز العطف بالرفع على محل اسم لكن كما يجوز على محل اسم ان وكذا اجرى بعضهم ان المفتوحة في جواز
رفع المعطوف على اسمها مجرى المكسورة اجراها مجرى المكسورة **قوله** وقد يجب حذفه قيل لا يجب حذفه لانه ركن وقال
الفاضل الهندي ليس بسديد لان الركنية لا ينافي وجوب الحذف بموجب الا ترى ان الخبر ركن وقد يجب حذفه واجاب
عنه بعض افاضل الهند بان المبتدأ اصل في الركنية فينبغي ان لا يجب حذفه بخلاف الخبر فانه ليس باصل فيها والصفة المقطوعة نحو
الحمد لله اهل الحمد محمول على حذف الخبر اي اهل الحمد هو والقول بان المخصوص بالمدح والذم خبر مما لا يعتد به اقول وفيه بحث
اما في الاول فلانه يلزم وجوب حذف الخبر بلا سد شيء مسده وهو لا يجوز يدل عليه قول المص وجوبا فيما التزم في موضعه غيره
وقول صاحب المغني وجوز ابن عصفور في المخصوص المؤخر ان يكون مبتدأ حذف خبره ويرده ان الخبر لا يحذف وجوبا الا
ان يسد شيء مسده وذلك وارد على الاخفش ايضا في ما احسن زيدا حيث قال ان الخبر محذوف بناء على ان ما معرفة
موصولة او نكرة موصوفة وما بعدها صلة او صفة وايضا قال ولو عرض ما يوجب التعيين عمل به كما في نعم الرجل زيد
على القول بانهما جملتان اذ لا يحذف الخبر وجوبا الا اذا سد شيء مسده واما في الثاني فلانه كيف يكون مما لا يعتد به وقد ذهب اليه كثير
من النحويين وليس فيه لزوم محذور الا ان يقال ان النحاة اعتمدوا في ذلك على ظاهر قول سيبويه ومقصود سيبويه من ذلك شيء
آخر كما قال صاحب المغني ان التحقيق الجزم بان المخصوص مبتدأ وما قبله خبره وهو مختار ابن خروف وابن الباذش وهو ظاهر قول سيبويه
واما قولهم نعم الرجل عبد الله فهو بمنزلة ذهب اخوه عبد الله مع قوله واذا قال عبد الله نعم الرجل فهو بمنزلة عبد الله ذهب اخوه فسوى
بين تاخير المخصوص وتقديمه والذي غر النحويين انه قال كانه قال نعم الرجل فقيل له من هو فقال عبد الله ويرد عليهم انه قال ايضا واذا

قال عبد الله مثلا نقيل ما شانه فقال نعم الرجل فقال مثل ذلك مع تقديم المخصوص وانما اراد ان تعلق المخصوص بالكلام تعلق لازم فلا يحصل الفائدة الا بالمجموع قدمت او اخرت هذا كلامه اقول وفيه بحث لان قوله كانه قال نعم الرجل آه ظاهر صريح في ان المخصوص في صورة التاخير خبر محذوف لان نعم الرجل كلام تام فالسائل بقوله من هو طالب لتعيينه فاذا قال عبد الله فالتقدير فيه هو عبد الله فهذا القول اشارة منه الى جواز الوجهين في المخصوص المؤخر فهو حجة قاطعة للنحاة على ما ذهبوا اليه واما قوله اذا قال عبد الله نعم الرجل وارد على النحاة او مقصوده منه ان المخصوص المقدم ليس كالمؤخر في جواز الوجهين بل ليس فيه الا وجه واحد وهو كونه مبتدأ ونعم الرجل خبره فلذا قال ما شانه سائلا عن حاله وصفته وحكم يحكم عليه فالسؤال الاول كان بعد الكلام عن تعيين الفاعل والثاني قبل تمامه عن حال المبتدأ وحكمه فالسؤال الثاني لا ينافي ما فهموا من قول سيبويه وانما كان كذلك لو كان المقصود من السؤالين واحدا وليس كذلك قوله وجوز ابن عصفور آه فيه ايضا بحث لانه كما يرد على ابن عصفور ما ذكره يرد عليهم انه كيف يجب حذف المبتدأ بلا سد شيء مسده مع ان كليهما ركنان من الكلام بل المبتدأ اصل اي الركنية فالقول بوجوب حذف المبتدأ بلا سد شيء مسده دون الخبر تحكم محض كيف وتوهم شغل خبره واجب الحذف بشيء آخر متعارف عارف عام ولذا قال الرضي اما زيد قائم وحصل ايضا من قيام جزء الجزاء موضع الشرط ما هو المتعارف عندهم من شغل خبر واجب الحذف بشيء آخر **قوله** اذا قطع النعت قال الرضي شرط جواز القطع ان لا يكون النعت للتاكيد وان يعلم السامع مع اتصاف المنعوت بذلك النعت واذا حصل هذان الامران جاز القطع وان كان نعتا اول كقوله تعالى وامرأته حمالة الحطب وقولك الحمد لله الحميد ان كان النعت معرفة وجب فيه ان لا يكون المنعوت اسم الاشارة وان كان نكرة فشرط القطع ان يكون ما قبله ليس لمجرد التخصيص من الاعرف في النعت المقطوع اذا كان نكرة ان يكون بالواو ويجوز في المعرفة ايضا القطع بالواو والواو اعتراضية بين الصفة والموصوف **قوله** نقطع لقصد المدح او الذم نحو الحمد لله الحميد ومررت بزيد الفاسق **قوله** او غير ذلك كالترحم نحو مررت بعمرو المسكين والتشنيع نحو مررت بزيد الغاصب حقي قال الرضي ولو لم تتضمن النعت شيئا من المعاني المذكورة لم يجز قطعه الا بعد بل ولكن **قال** خرجت واذا السبع الفاء فيه زائدة لازمة عند الفارسي والمازني وجماعة كذا في المغني فايراد الرضي بان ما قاله المازني ليس بشيء اذ لا يجوز حذفها غير وارد لانه ان اراد ان كل زائدة يجوز حذفها فممنوع كيف وقد يكون الزائد لازما كما صرح به الرضي حيث قال اللام في الذي ومتصرفاته زائدة لازمة وان اراد البعض فمسلم لكن الفاء فيما نحن فيه ليس كذلك اذ هي لازمة فيه ايضا وعاطفة عند بعضهم وابي الفتح يعني حملا على المعنى اي خرجت ففاجأت كذا قال الرضي وهو قريب وفيه ايضا وللسببية المحضة كفاء الجواب عند ابي اسحاق انتهى ومما يؤيد ما ذكرناه في حواشي المغني على **قوله** ولا يحسن اسقاطها ليسهل دعوى زيادتها ليس بين الزيادة وجواز السقوط تلازم فقد يكون الحرف الزائد لازما **قوله** فان تقديره خبران آه خرجت الى قوله غير ساد مسده فيفيد ان تقدير الخبر او تقدير التركيب على الوجه المذكور وهو ان يكون اذا ظرف زمان غير مضاف الى الجملة التي بعدها بل معمولا للخبر غير ساد مسده هو المذهب الصحيح وتقديره لا على الوجه المذكور وهو ان يجعل اذا ظرف مكان للخبر المحذوف او مضافا الى الجملة بعدها فالعامل فيها معنى المفاجاة غير صحيح لكن يشكل ان الضمير المجرور في قوله كالنص عليه ان كان راجعا الى التقدير المذكور كما هو المتبادر من العبارة فليس ذلك منصوصا عليه في اللباب بل المنصوص عليه فيه هو ان التقدير صحيح وهو بالنسبة الى جعل اذا خبرا حيث وقع في اللباب وشرحه هكذا وعن بعضهم ان اذا المفاجاة في قولهم خرجت فاذا السبع خبر وما بعدها مبتدأ وليست اذا بمضافة كانه خرجت فثم السبع او فبالمكان السبع وان كان

اذا المفاجاة زمانية كما قيل كان التقدير فحين ذلك الزمان حضور السبع على حذف المضاف لان ظرف الزمان لا يقع خبرا من الجثة والتمييز

ان الخبر محذوف اي خرجت فاذا السبع واقف لان اذا لا يستقل بالخبرية لانها موضوعة لنسبة الى نسبة فتفتقر الى جملة تتبين بها مستقلا

وان كان راجعا الى مجرد التقدير لا الى التقدير المبني على المذهب الصحيح فهو وان كان منه وصاحبه فيه الآن يلزم صرف العبارة عن ظاهرها

مع ان بيان تصريح مجرد التقدير في مقام بيان التقدير المبني على المذهب الصحيح ليس بسديد **قوله** اذ الظرف زمان عند الزجاج

ويحتمل على قوله وجوها ثلثة احدها ما ذكر في الشرح والثاني ان يكون في قولهم خرجت فاذا السبع خبرا عما بعدها بتقدير مضاف اي ففي

ذلك الزمان حضور السبع لا عرفت والثالث ان يكون مضافا الى الجملة الاسمية وعامله محذوف على ما قال المصرح اي ففاجات وقت

وجود السبع بالباب الا انه اخراج لاذا عن الظرفية اذ هو اذن مفعول به لفاجات كذا في الرضي واجاب الفاضل الهندي بان فاجأ

منزل منزلة اللازم في المعنى واختار مذهب الزجاج الزمخشري وزعم ان عاملها فعل مقدر مشتق من لفظ المفاجاة قال في قوله تعالى ثم

اذا دعاكم الآية التقدير ثم اذا دعاكم فاجاتم الخروج في ذلك الوقت ولا يعرف هذا لغيره واما اصحابنا فهم الخبر المذكور في نحو خرجت

فاذا زيد جالس او المقدر في فاذا الاسد اي حاضر وان قدرت انها الخبر فعاملها مستقر او ظرف مكان عند المبرد وحرف عند الاخفش

ورجحه قولهم خرجت فاذا ان زيدا بالباب بكسر ان لان ان لا يعمل ما بعدها فيما قبلها وتقول خرجت فاذا زيد جالس او جالسا فالرفع

على الخبرية واذ النصب به والنصب على الحالية والخبر اذا ان قيل بانها مكان والا فهو محذوف نعم يجوز ان تقدرها خبرا عن الجثة مع

قولنا انها زمان اذا قدرت حذف مضاف انتهى هذا مع النكرة واما مع المعرفة فلا يجوز عند البصريين والكوفيون يجوزون نحو خرجت

فاذا زيد القائم بنصب القائم في المغني ان سيبويه دخل على البرامكة فعزم يحيى بن خالد على الجمع بين سيبويه والكسائي فجعل لذلك يوما

فلما حضر سيبويه سأله الكسائي عن المثال المذكور فقال سيبويه فاذا هو هي ولا يجوز النصب وسأله عن امثال ذلك نحو خرجت

فاذا عبد الله القائم او القائم فقال كل ذلك بالرفع فقال له الكسائي العرب ترفع كل ذلك وتنصبه فقال يحيى قد اختلفتما وانتما

رئيسا بلديكما فمن يحكم بينكما فقال له الكسائي هذه العرب ببابك قد سمع منهم اهل البلدين فيحضرون ويسألون فقال يحيى وجعفر انصفت

فاحضروا فوافقوا الكسائي فاستكان سيبويه وامر له يحيى بعشرة آلاف درهم فخرج الى فارس فاقام بها حتى مات ولم يعد الى البصرة

فيقال ان العرب ارشوا على ذلك او انهم علموا منزلة الكسائي عند الرشيد ويقال انهم انما قالوا القول قول الكسائي ولم ينطقوا بالنصب

وان سيبويه قال ليحيى مرهم ان ينطقوا بذلك فان السنتهم لا تطوع بهم انتهى وفيه انه كيف القول بان العرب ارشوا مع القول

بانه قال العرب فكنت اظن ان العقرب اشد لسعة من الزنبور فاذا هو هي وقالوا ايضا فاذا هو اياها على ما صرح به في المغني وايضا

قال الكسائي بجواز الوجهين وسأل العرب عن ذلك وكان ثابتا في كلامهم فكيف يتصور منهم انكار ذلك نعم موافقة العرب للكسائي على ما نقله

الرضي لا يخلو عن شيء حيث قال قال الكسائي فاذا هو اياها وقال سيبويه لا يجوز الا اياها فاذا هو هي وبالجملة انكار السؤال عنهم

عن نفس الجواز فهم مبرؤن عن تهمة الرشوة وانكان عن الجواز على وجه الكثرة والشيوع في كلام العرب العرباء فموافقتهم للكسائي لا يخلو عن

شيء فان الرفع هو الفصيح الكثير الواقع في استعمال الفصحاء والنصب قليل نادر خارج عن القياس كالجزم بلن والنصب بلم والجر بلعل ولذا لم

يلتفت سيبويه الى ذلك ونفى الجواز قال صاحب المغني قد ذكر في توجيه النصب امور احدها ان اذا ظرف فيه معنى وجدت ورأيت فجاز له

ان ينصب المفعول وهو مع ذلك ظرف مخبر به عن الاسم بعده وهذا خطأ لان المعاني لا تنصب المفاعيل الصحيحة وانما يعمل في الظروف

والاحوال ولانها تحتاج على زعمه الى فاعل ومفعول آخر وكان حقها ان ينصب ماليها والثاني ان ضمير النصب استعير في مكان ضمير الرفع وهو لايتاتى فيما اجازوه من قولك فاذا زيدا القائم بالنصب فينبغي ان يتوجه على انه نعت مقطوع او حال على زيادة الالام وليس مما يقاس ومن جوز تعريف الحال وزعم ان اذا بمعنى وجدت وانما رفعت عبد الله بناء على ان الظرف يعمل وان لم يعتمد فقد اخطا لان وجد ينصب الاسمين ولان مجئ الحال بلفظ المعرفة قليل والثالث انه مفعول به والاصل فاذا هو يساويها واذا هو يشبهها ثم حذف الفعل فانفصل الضمير الرابع انه مفعول مطلق والاصل فاذا هو يلسع لسعتها ثم حذف الفعل ثم حذف المضاف الخامس انه منصوب على الحال من الضمير في الخبر المحذوف والاصل فاذا هو ثابت مثلها ثم حذف المضاف فانفصل الضمير وانتصب في اللفظ على الحال على سبيل النيابة قال شارح اللباب قال ثعلب اعتبار الكوفيين انما هو عماد واذا كوجدت مع احد مفعوليه كانه قال فوجدته هو اياها وفيه نظر لان الفصل والعماد يجوز حذفها ولا يخل بالكلام ولا يجوز حذف هو في هذه المسئلة قال الرضي ويمكن ان يقال ان الفصل لم يوجد في كلام العرب الا اذا كان خبر المبتدأ معرفا باللام او افعل التفضيل وفي الاتيان به مع غيرها نظر **قوله** اي في تركيب التزم عائد الموصوف في الجملة محذوف اي التزم فيه كقوله تعالى واتقوا يوما لا تجزي نفس عن نفس شيئا اي لا تجزي فيه وهل حذف الجار والمجرور معا او حذف الجار وحده فانتصب الضمير واتصل بالفعل ثم حذف منصوبا قولان الاول عن سيبويه والثاني عن ابي الحسن وفي امالي ابن الشجري قال الكسائي لا يجوز ان يكون المحذوف الا الهاء اي ان الجار حذف اولا ثم حذف الضمير وقال آخر لا يكون المحذوف الا فيه وقال اكثر النحويين منهم سيبويه والاخفش يجوز الامران والاقيس عندي الاول انتهى وهذا مخالف لما نقل غيره هذا كلام المغني **قال** وقد التزم في موضع الخبر جواب لولا في المغني زعم ابن الطراوة جواب لولا ابدا هو خبر المبتدأ ويرده انه لا رابط بينهما انتهى **قوله** فلا يجب حذفه بل يجب ذكره ان لم يعلم نحو لولا قومك حديثو عهد بالاسلام لاسست الكعبة على قواعد ابراهيم ويجوز الامران ان علم هذا ما ذكر في المغني ثم التفصيل المذكور في الشرح ذهب اليه الرماني وابن الشجري والشلوبين وابن مالك في المغني وقال اكثرهم يجب كون الخبر كونا مطلقا محذوفا فاذا اريد الكون المقيد لم يجز ان تقول لولا زيد قائم ولا ان تحذفه بل تجعل مصدره هو المبتدأ فتقول لولا قيام زيد لاتيتك وتدخلان على المبتدأ فتقول لولا ان زيدا القائم ويصيران وصلتها مبتدأ محذوف الخبر وجوبا او مبتدأ لا خبر له او فاعلا لثبت محذوفا قال واما لولا قومك حديثو عهد فلعله مما روي بالمعنى انتهى وقال ايضا وزعم ابن الشجري ان من ذكره ولولا فضل الله عليكم وهذا غير متعين لجواز تعلق الظرف بالفضل ونحن جماعة ممن اطلق وجوب حذف الخبر المعري في قوله في صفة سيف يذيب الرعب منه كل عضب فلولا الغمد يمسكه لسالا وليس بجيد لاحتمال تقدير يمسكه بدل اشتمال على ان الاصل ان يمسكه ثم حذفت ان وارتفع الفعل او تقدير يمسكه جملة معترضة وقيل يحتمل انه حال من الخبر المحذوف وهذا مردود بنقل الاخفش انهم لا يذكرون الحال بعدها لانه خبر في المعنى هذا كلامه **قوله** لولا الشعر بالعلماء يزري ماول عند الجمهور كما عرفت آنفا **قوله** هذا اي القول بوجوب الحذف اذا كان الخبر عاما وعدم وجوبه اذا كان خاصا مذهب البصريين اي مذهب بعضهم اذ الجمهور لا يقولون بوقوع الخبر خاصا بعد لولا على ما عرفت **قوله** وقال الكسائي الاسم بعدها فاعل لفعل مقدر قال الرضي وهو قريب من وجه وذلك لان الظاهر انها لو التي تفيد امتناع الاول لامتناع الثاني دخلت على لا وكانت لازمة للفعل لكونها حرف شرط فيبقى مع دخولها على لا على ذلك الاقتضاء ومعناها مع لا ايضا باق على ما كان كما يبقى مع غير لا من حروف النفي وقال البصريون لولا كلمة بنفسها وليست لو الداخلة على لا لان الفعل لو اذا اضمر وجوبا فلا بد من الاتيان بمفسر وليس بعد لولا تفسير وايضا لفظ لا لا يدخل على الماضي في غير الدعا

وجواب التقسيم المذكور في الاغلب **قوله** منسوبا الى الفاعل او المفعول او كليهما ثم المضاف وغيره والمذكور في الحواشي الهندية والمنهل وشرح اللباب والرضي كونه مضافا الى الفاعل او المفعول او كليهما فان لم يشترط في الضابطة كونه مضافا فالوجه ماذكره الشارح قدس سره وان اشترط كما يدل عليه ما اشتهر فيما بين العلماء من ان اضافة المصدر في نحو ضربي زيدا في الدار تفيد الحصر وماذكره الرضي في وجه افادة ضربي زيدا الحصر ان اسم الجنس اذا استعمل ولم يقم قرينة تخصيص بعض ما يقع عليه فهو في الظاهر لاستغراق الجنس اخذا من استقراء كلامهم فما ماذكره ثم الرضي وغيره مثل للمضاف اليهما بنحو تضارب ما قائمين وهو بظاهره غير مستقيم اذ معناه كونهما مشتركين في صدور الضرب لا كون كل ضاربا ومضروبا للآخر وايضا هو لازم لانه منقول من ضارب المتعدي الى واحد **قوله** وبعده حال مفردا وجملة فعلية خلافا للفراء نحو ضربي زيدا كان فما ما والتقدير ضربي زيدا حاصل اذا كان كان ذا ما ل ولا يخفى ما فيه من تكرار الكون فلم لم يجعل كان ذا مال خبرا لعلي قلنا لا يجوز ذلك حمل ما ذكرا بوعلي لان الضمير في كان ان عاد الى علي لزم ان يكون العلم ذا المال وان عاد الى زيد بقي المبتدأ جا عائدا او جملة اسمية يجب معها الواو وعند غير الكسائي كقولهم اقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد وما ان ان فضله وقد وقعت موقع العمدة فيجب معها علامة الحالية والكسائي يجوز تجريدها عن الواو ولوقوعها موقع خبر المبتدأ **قوله** مضافا الى ذلك المصدر انما اشترط ذلك لان المبتدأ في الضابطة ان يكون مصدرا حقيقة او حكما واسم التفضيل المضاف الى المصدر بمعنى المصدر لانه بعض ما يضاف اليه فيكون مصدرا حكما وتاويلا فلا حاجة الى جعل قوله او كان اسم التفضيل مقابلا لقوله كان مصدرا صورة او بتاويله غير مناسب **قوله** واخطب ما يكون الامير قائما قال الرضي يجوز رفع الحال الساد مسد الخبر بعد افعل المضاف الى ما المصدرية الموصولة بكان او يكون عند الاخفش والمبرد ومنعه سيبويه والاولى جوازه لانك جعلت ذلك الكون اخطب مجازا فجاز جعله قائما ايضا ولا يجوز مثل ذلك بعد صريح المصدر الا في الضرورة فلا تقول ضربي زيدا قائم اذ لا مجاز في اول الكلام ولا شك ان المجاز يونس بالمجاز ويجوز ان يقدر في افعل المذكور زمان مضاف الى ما يكون بخلاف نحو اكثر شربي السويق وضربي زيدا فيكون التقدير اخطب اوقات ما يكون الامير قائم فيكون قد جعلت الوقت اخطب قائما كما يقال نهاره صائم وليله قائمة ويرجح هذا التقدير انه يسمع اخطب ما يكون الامير يوم الجمعة برفع يوم الجمعة هذا كلامه **قوله** اذا كان قائما اذا منصوب على الظرفية والمعنى ضربي زيدا حاصل في وقت قيامه وكذا اخطب الوان الامير حاصل في وقت قيامه ويجوز كونه مرفوع المحل ايضا على انه خبر المبتدأ بعد افعل المضاف الى ما المصدرية بتقدير زمان مضاف الى ما المصدرية والتقدير اخطب اوقات كون الامير وقت قيامه وذلك لكثرة وقوع ما المصدرية موقع الظرف بخلاف المصدر الصريح فان وقوعه موقعه قليل وعند البعض يجوز كون اذا مرفوع المحل في مصدر صريح ايضا بتقدير زمان مضاف اليه والتقدير وقت ضربي زيدا وقت قيامه وانما قدر الزمان لان المصدر لا يخبر عنه بالزمان هذا ما ذكر في شرح اللباب وقال المصرح في الايضاح زعم بعض النحويين ان ما في اخطب ما يكون الامير قائما يجوز ان يكون ظرفية فيكون اخطب زمانا ضرورة ان افعل لا يضاف الا الى ما هو بعض له ويكون الخبر اذن نفس اذا المقدرة من غير متعلق لانها هي الخبر نفسها فظهر ان ما قيل لا يجوز تقدير زمان مضاف الى ما المصدرية في المثال المذكور ونحوه على تقدير نصب اذا وانما يجوز على تقدير رفعه على الخبرية ليس بسديد نعم يرد على القائل بالتقدير ان الضابطة مشروطة بكون المبتدأ مصدرا او اسما بمعنى المصدر كافعل المضاف الى المصدر وافعل التفضيل على ذلك التقدير ظرف لا مصدر وجعل الافعل المضاف الى المصدر اعم من المضاف اليه بلا واسطة او بواسطة لا يجدي في ذلك نفعا ولو سلم يشكل بضربي زيدا قائما اذا قدر زمان ضربي الا ان يقيم المراد

كون المبتدأ كذلك ولو بحسب الظاهر **قوله** ثم حذف اذا مع الشرط العامل في الحال هكذا في الرضي لا يخفى ان اذا ظرفية محضة خشية متوهما شرطا لمسامحة نظرا الى ان المآل يرجع الى معنى الشرط **قوله** فيكون الحال قائما مقام الخبر مع وجود القرينة الدالة على تعيين الخبر الذي هو حاصل وهو الاخبار عن ضرب بكونه مقيدا بالقيام لانه لا يمكن تقييده بقيد الا بعد حصوله فيجب الحذف لوجود شرطه **قوله** وفيه تكلفات كثيرة من حذف اذا مع الجملة المضاف اليها ولم يثبت في غير هذا المكان ومن عدول عن ظاهر معنى كان الناقصة الى معنى التامة وذلك لان معنى قولهم حاصل اذا كان قائما ظاهر في معنى الناقصة ومن قيام الحال مقام الظرف ولا نظير له هذا كلام الرضي ورد الاول بان حذف اذا مع الجملة المضاف اليها اكثر من ان يحصى في غير هذا المقام مع فاء الفصيحة الا ان يقال مراده ان حذف اذا مع الجملة المضاف اليها بعد نيابة عن خبر المبتدأ لم يثبت وايضا المحذوف قبل فاء الفصيحة هو اذا الشرطية مع شرطها الذي حكم عليه بعدم ثبوت حذفها هو الظرفية المحضة والثاني بان العدول انما يكون تكلفا اذا كان لمجرد جعل قائما حالا وليس كذلك بل لان المنصوب الذي يجيء بعد المصدر المضبوط بالضوابط المذكورة لا يكون الا نكرة لم يسمع مع كثرة الاكذا فلو كان خبر الكان لجاز تعريفه صرح به الرضي الا ان يقال مراده ان الاحتياج الى الاستدلال على كون كان تامة لا ناقصة تكلف بالنسبة الى التوجيه الذي ليس فيه ذلك صرح به ايضا ثم ان البصريين وان قالوا بقيام الحال مقام الظرف لكن المقصود قيامها مقام العامل فيها او في الظرف وهو كان ثم قال والذي اوقعهم في هذا التزامهم اتحاد العامل في الحال وصاحبها بلا دليل لهم عليه ولا ضرورة الجاتهم اليه والحق انه يجوز اختلاف العاملين على ما ذهب اليه المالكي فنقول تقديره ضربي زيدا حاصل قائما والعامل في الحال حاصل وفي صاحبها ضربي فنقول حذفها كائن او حاصل العامل في الحال لكونه عاملا شاملا لجميع الافعال كما حذفنا في نحو زيد عندك لمشابهة الحال للظرف والحذف في كليهما واجب لقيام الحال والظرف مقام العامل انتهى **قوله** اذا اردت الحال عن المفعول اي عن مفعول المصدر وكذا قوله عن الفاعل معناه عن فاعل المصدر والا فالحال في الصورتين عن المفعول **قوله** اذا كان عن الفاعل اي اذا كان قائما حالا عن الفاعل الا اذا كان الحال عن الفاعل والا لوجب اذا كانت **قوله** اولى اذ ليس فيه شيء من التكلفات المذكورة لكن يرد انه لا يظهر في هذا التقدير قرينة دالة على تعيين يلابس بجعل قائما من متعلقات المبتدأ فيكون العامل فيه هو المبتدأ فيكون قيدا له وقيد الشيء بمنزلة جزئه وما هو بمنزلة جزء المبتدأ لا يسد مسد الخبر بخلاف كل رجل وضيعته فان المعطوف على المبتدأ ليس بمنزلة جزئه فيجوز ان يقوم مقام الخبر وتقييد المبتدأ لان المبتدأ على تقديرهم عامل الحال والحال قيد للعامل فالجنس عندهم مقيد بالحال المخصص والمعنى ضربي زيدا المختص بحال القيام حاصل وهو لا ينافي حصول الضرب المقيد بحال القعود فيفوت على هذا التقدير المعنى الذي اتفق الكوفية والبصرية عليه من ان معنى ضربي زيدا قائما ما اضرب زيدا الا قائما بخلاف تقدير البصريين فان الجنس على تقديرهم باق على عمومه اذ الحال على ذلك التقدير قيد للخبر فيكون المعنى كل ضرب مني واقع على زيد حاصل في حال القيام وهو موافق للمعنى المتفق عليه **قوله** المقصود عمومه اي الذي قصد عمومه عند البصرية والكوفية **قوله** بدليل الاستعمال اي بدليل استعمال العرب امثال هذا المبتدأ في العموم وذلك لان اسم الجنس المعرف اذا استعمل ولم يقم قرينة تخصصه ببعض ما يقع عليه ضرورة حمل على الاستغراق الجنس دفعا للترجيح بلا مرجح **قوله** مصدر مضاف الى صاحب الحال في المعنى تقدير الاخفش اولى من تقدير باقي البصريين لانه قدر اثنين وقدروا خمسة ولان التقدير من اللفظ اولى مع كونه مقيدا للمعنى المتفق عليه اذ المعنى ما ضربي اياه الا هذا الضرب المقيد لكن قال الرضي يرد عليه حذف المصدر مع بقاء معموله وذلك

عندهم ممتنع اذ هو بتقدير ان الموصوف مع الفعل والموصول لا يحذف مع بعض الصلة وابقاء البعض الا ان يقال اذا قامت قرينة قوية دالة
عليه فلا باس بحذفه كما قال سيبويه في باب المفعول معه ان تقديره مالك وزيدا ما لابستك زيدا هذا كلامه اوقيل ليس كل ما دل الشيء
بحكمه بحكم ما لا وقول به ثم القرينة على ذلك المقدر هو المبتدأ الاسم قالوا ينبغي ان يكون المحذوف من لفظ المذكور مهما امكن وحسن ما كك **قوله**
وذهب بعضهم هو ابن درستويه وابن بابشاذ قال الرضي هذا المذهب ايضا بعيد لانه لا حصر في قولك اضرب زيدا قائما **قوله** اذ المعنى ما
اضرب زيدا الا قائما اي مثلا الا ان القائل به قال بتقدير ما او لا قوله وعطف عليه شيء بالواو التي بمعنى مع في شرح اللباب شرطه
ان يكون المعطوف نصا في قصد المصاحبة وذلك حيث يكون دالا على الاقتران نحو كل عمل وجزاؤه وانما شرطنا ان يكون المعطوف نصا في
قصد المصاحبة لانه لو لم يكن كك لا يجب حذف الخبر كقول امير المومنين علي رضي الله عنه وانتم والساعة في قرن فان المعطوف فيه لا يدل
على الاقتران ثم بيان الضابطة على ما ذكره الش قدس سره لا يشتمل ما عليه المحققون من ان تقدير كل رجل مقرون هو وضيعته على ان ضيعته
معطوف على الضمير المستكن في الخبر فيكون المعطوف من تتمة الخبر فيقوم مقامه وهذا هو الوجه الوجيه فان قلت يلزم فيه حذف المؤكد وهو
غير معهود قلنا غير المعهود حذف المؤكد فقط اما حذفه مع حذف التاكيد فلا نم انه غير معهود وكذا ذكر بعض فضلاء السند على ان حذف المؤكد
مع ابقاء التاكيد جائز ايضا عند سيبويه والخليل حيث قالا في مررت بزيد واتاني اخوه انفسهما انه بتقدير صاحباي انفسهما وان لم يجوزه
الاخفش وتبعه الفارسي صرح به في المغني على ما عرفت فالاولى في بيان الضابطة ما ذكره العلامة الثاني المحقق التفتازاني قدس سره
ضابطة كل مبتدأ بعده مرفوع مصدر بواو المعية قصدا الى الاخبار بتقارنهما **قوله** اي كل رجل مقرون مع ضيعته اشارة الى ان للمبتدأ
جزاء للمعطوف خبرا على حدة اي كل رجل مقرون مع ضيعته وضيعته مقرونة به فقوله مع ضيعته تقدير لمتعلق الخبر لا انه معطوف والواو
بمعنى مع وانما قدر كك ليكون المعطوف بعد الخبر فيقوم مقام الخبر بلا مناقشة بخلاف ما لو قدر كل رجل وضيعته مقرونان فان بناء المعطوف
لا يخلو عن مناقشة اما اولا فلانه مبتدأ فكيف يقوم مقام الخبر واجيب بانه سد مسد الخبر من حيث الخبر الاول وان لا يسد مسده من حيث
انه خبره ولا يشترط لوجوب الحذف سد الشيء مسده من كل وجه واما ثانيا فلان خبر المثنى محله بعد المعطوف فلا يتوسط المعطوف مناسبا فاذا ثانيه
يكون بعد الخبر وليس لشيء آخر بعده قال الرضي ولو جاز ان يقول ان المعطوف ساد مسد الخبر المحذوف بعده لم يصح الاعتراض على
تقدير الكوفيين في ضربي زيدا قائما حاصل بانه ليس هناك ما يسد مسد الخبر قوله ولو جاز باعتبار ان النائب لا يلزم ان يكون في محله
بعد المنسوب عنه قوله لم يصح قد عرفت الجواب عنه في بحث ضربي زيدا قائما هذا ويرد على التقدير الش قدس سره انه كيف يجب حذف
خبر المعطوف بلا سد شيء مسده قال الرضي ويجوز ان يقال ان المعطوف يجري مجرى المعطوف عليه في وجوب حذف خبره انتهى ولا يخفى
انه ليس بشيء وما حمل كلام الش قدس سره على الوجه الوجيه فلا قوله وعطف عليه شيء او كذا **قوله** واسم المعطوف اقتصارا انه اشارة
الى الجواب عنه **قوله** يكون مقسما به قال الرضي متعين للقسم فان تعينه للقسم دال على تعيين الخبر المحذوف **قوله** اي لعمرك قسمي بقاءك كما
في المغني وجزم كثير من النحويين في نحو عمرك لافعلن وايمن الله لافعلن كذا بان المحذوف الخبر وجوز ابن عصفور كونه المبتدأ لانه لم
يتعينه فيما يجب فيه حذف الخبر لعدم تعينه عنده لذلك قال والتقدير اما قسمي ايمن الله او ايمن الله قسمي انتهى **قوله** على المذهب الاصح
وهو مذهب البصريين وعند الكوفيين هو مرتفع بما كان مرتفعا به قولك زيد اخوك ولا عمل للحرف قال الرضي ومذهب البصريين اولى لان
اقتضاء الجزئين على السواء فالاولى ان يعمل فيهما ولا سيما مع مشابهة قوية بالفعل المتعدي قال المص في الايضاح دليل البصريين انه

شي اقتضى شيئين اقتضاء واحداً الخان عاملا كعلمت المتعدي وحجة الكوفيين ان زيداً كان عاملا في اخوك لاقتضائه اياه وذلك الاقتضاء باق وهذا فاسد لان الاقتضاء في اخوك باق بعينه كما في زيد فلو كان الاقتضاء قبل دخول ان باقياً على حاله يجب ان لا ينصب زيد بان وقد انتصب فدل على انه ليس بباق انتهى قوله لانه لما شابهت الفعل المتعدي بمعنى لطلبها الجزئين مثله ولفظاً من حيث كونها على ثلثة احرف فصاعداً كذا في الرضي وهو صريح في ان وجه عملها هو المشابهة بالفعل المتعدي لفظاً ومعنى واقتضائها للجزئين وجه المشابهة المعنوية بالفعل وليس سبباً مستقلا مقابلا للعول لانها لما شابهت ؛ قوله لان اقتضائها آه على ما مر آنفاً يشعر بالاستقلال فتامل قوله شبه اي شبه الفعل المتعدي فنزل قولك ان زيداً اخوك منزلة ضرب زيداً اخوك قوله بعد دخول احد هذه الحروف اشارة الى ان المراد خبر واحد من الستة اياكان فالمراد من خبران واخواتها خبر واحد من ان واخواتها قوله لا يرات اثر لا حدات اثر قوله لفظاً او معنى من حيث اللفظ بان تجعل المسند مرفوعاً لفظاً او تقديراً او محلا والمسند اليه منصوباً كذلك ومن حيث المعنى بان تجعل مدلول المسند ثابتاً للمسند اليه على سبيل التحقيق والتاكيد فاو الفاصلة بمعنى الواو والواصلة فيفيد انه يحدث فيهما اثراً في اللفظ واثراً في المعنى فلا يرد على التعريف الذي بعد ان المكفوفة بما ولا الذي بعد ان المخففة الملغاة لانه وان وجد فيه اثر معنوي لكنه لم يوجد اثر لفظي قوله ولو انما دخل على جملة يقوم ابوه وان المرفوع بان هو الجملة لا يقوم وحده وكذا المثبت لزيد على سبيل التاكيد مفهوم الجملة لا مفهوم يقوم وحده قوله ويلزم منه حال تقديره ما يلزم منه قوله استدراك قوله بعد دخول هذه الحروف اذ قد احترز بقوله المسند الى اسماء هذه الحروف عما احترز به عنه فلم يبق قيداً احترازياً لكن المقصود من التعريفات كشف الماهيات والاحتراز تابع فلا باس بان يقع فيها قيد لزيادة الكشف وان لم يكن للاحتراز ولم يلزم منه خروج قائم في ان زيداً قائم ابوه اذا جعل اسم الفاعل مع فاعله على ما عرفت في صدر الكتاب لا اسم الفاعل وحده كما زعم البعض وحكم بلزوم خروجه قوله ولا الى ان يجاب بان المراد بالمسند الاسم المسند يشعر بان ارادة الاسم المسند ليس بضروري وفيه بحث لان كون الكلام في مرفوعات الاسم الخان موجباً للتقدير فكان تقديره ضرورياً في خبر المبتدا الا كما قال به الشيخ قدس سره فكذا لوجوب موجب التقدير في الموضعين والا فليس بضروري في شيء منهما واما الجملة القول بوجوب التقدير في احد الموضعين والحكم بان الجملة ليست داخلة فيه وعدم القول في الآخر بان الجملة داخلة فيه مع استوائهما في باعث التقدير وعدمه تحكم بحث قوله فيحتاج الى تاويل الجملة بالاسم يشعر بان التاويل بسبب عن الارادة فاذا انتفت الارادة انتفى التاويل وفيه بحث اذ انتفاء سبب خاص لا يدل على انتفاء مطلق الاسباب على ان ما ذكره الشيخ قدس سره في بحث الكلام يدل على كون التاويل ضرورياً كما عرفت قوله حتى يرد انه يجوز ان يقع قيل وان يقع زيداً اضربه ولا يجوز ان يقع ان زيداً اضربه اقول وفيه بحث اذ قد وقع الامر خبر ان في قوله تعالى ان الذين يكفرون بآيات الله ويقتلون النبيين بغير حق ويقتلون الذين يأمرون بالقسط من الناس فبشرهم بعذاب اليم صرح به الرضي عند قوله وليت ولعل ما نحن وصرح به في بحث الحروف بان ليت ولعل ما نحن وكان وان المفتوحة لا يدخل على مبتدأ في خبره معنى الطلب سواء كان ذلك الخبر مفرداً او جملة واما ان ولكن فلا يكون اخبارهما مفرداً متضمناً لمعنى الطلب واما الجملة الطلبية كالامر والنهي والدعاء والجملة المصدرة بحرف الاستفهام والعرض والتمني ونحو ذلك فلا ارى منعاً من وقوعها خبراً لهما كما في خبر المبتدأ وان كان قليلا نحو ان زيداً لا تضربه وانكم لا مرحباً بكم وان زيداً هل ضربته واضرب زيداً ولكن عمراً لا تضربه هذا كلامه وحمل كلام القائل على المفتوحة غير متصور فتامل قوله ولا يجوز ان يقع ان اين زيداً

وان من اياك ببطلان صدارة اين ومن ان لم يقدما على ان وبطلان صدارة ان ان قدما عليه ان قلت كل ما يغير معنى الكلام ويؤثر في مضمونه فمرتبته الصدر كحرف النفي وحرف التنبيه والاستفهام والتشبيه والتحضيض والعرض وغير ذلك وان المكسورة تؤكد معنى الجملة فقط والتاكيد تقرير الثابت لا تغيير المعنى قلنا مع ذلك كان حرف ابتداء فلذلك وجب تصدرها كاللام صرح به الرضي **قوله** لان هذه الحروف فروع فان قلت هذا الدليل جار فيما المجازية مع ان عملها ليس فرعا عمل ليس قلنا لان معنى ما ومعنى ليس شئ واحد فكان ترتيب معمولها كترتيب معمولي ليس تطبيقا للفظ بالمعنى بخلاف ان فانه ليس بمعنى الفعل المتعدي على السواء بل معناه يشبه معناها من وجه وكذا لفظها لفظه هذا كلام الرضي **قوله** في جواز التقديم اذا كان الاسم معرفة فكما يجوز تقديم خبر المبتدأ اذا كان المبتدأ معرفة والخبر نكرة نحو زيد قائم حيث يجوز قائم زيد كذلك في خبر ان اذا كان ظرفا **قوله** وفي وجوبه اذا كان الاسم نكرة فكما يجب تقديم خبر المبتدأ عند تنكير المبتدأ التخصيص كذلك يجب عند تنكير الاسم ليتخصص قال العلامة التفتازاني في المطول ناقلا عن الشيخ عبد القاهر قدس سره العزيز ومن خصائص ان تهيئة النكرة لان يصلح مبتدأ كقوله ان شواء ونشوة وخبب البازل الامون فلو اسقطت ان لم يحسن ان في هذا التركيب نكرة وخبره ظرف وهو من لذة العيش في المصراع الثاني فلو كان التقديم عند ذلك واجبا لوجب فيه ايضا ولا يخفى ان هذا ايراد على القائلين بالتخصيص دون القائلين بالفائدة لانهم ضبطوا مواطن الفائدة وحصروها في عشرة والبيت واحد منها وهو العطف بشرط كون المعطوف او المعطوف عليه مما يسوغ الابتداء **قال** لا الكائنة فقدر المتعلق معرفا رعاية لجزالة المعنى اذ جزالة المعنى تقتضي الصفتية والصفتية تقتضي تقدير الموصوف وان كان المشهور تقدير الفعل او اسما منكرا ثم الظاهر انه لم يقصد فيه الحدوث فاللام حرف تعريف لا موصول فلو سلم فحذف الموصول مع بعض الصلة جائز عند بعض صرح به السيد السند قدس سره العزيز في اول شرح المفتاح على ما مر **قوله** اي لنفي صفته اي آخره اذ نفي الجنس والذات بدون ملاحظة الصفة غير معقول فلا في نحو قولك لا رجل موجود اولا وبالذات لنفي الوجود عن الرجل وان كان يستلزم نفي الرجل نفسه وايضا الغالب هو نفي صفة الجنس فاندفع ما قيل لو حمل قوله لنفي الجنس على معنى نفي صفة الجنس لم تتم التسمية فيما هو لنفي الوجود ولو حمل على نفي الجنس لم تتم في ما هو لنفي صفة الجنس فلا بد في التسمية من ملاحظة حال بعض الافراد وصح تصحيح حمل العبارة على الظاهر ولا حاجة الى الصرف عنه **قوله** فما يرد نحو يضرب في لا رجل يضرب ابوه اذ اثر اللفظي وهو الرفع لم يورث لا في يضرب فقط بل في مجموع الفعل والفاعل وكذا اثر المعنوي اذ لا ينفي عن الرجل الضرب بل ضرب الاب وكونه ضاربا ثم ارتفاع الخبر بلا في المثال المذكور عند الاخفش والاكثرين واما سيبويه فقال ارتفاع خبرها عند افراد اسمها نحو لا رجل قائم بما كان مرفوعا به قبل دخولها لا بها ولا خلاف بين البصريين في ارتفاعه بها اذا كان اسمها عاملا صرح به في المغني واما الكوفيون فيقولون ارتفاع خبر لا بالابتداء لا بها وكذا خبر ان كما عرفت فالمراد من جميع النحاة في قول الرضي وارتفاع خبر لا بها ان لم يكن اسمها مبنيا عند جميع النحاة وان كان اسمها مبنيا نحو لا رجل ظريف قال سيبويه ارتفاعه بكونه خبر المبتدأ ولا رجل مرفوع المحل بالابتداء هو البصريون اعلم ان خبرها لا يتقدم على اسمها ولو كان ظرفا او مجرورا صرح به في المغني **قال** لا غلام رجل ظريف قال الرضي واعلم في لا التبرئة الاستغراق مع ايلاء المبتدأ المنكر بعدها لان النكرة في سياق غير الموجب للعموم على الظاهر سواء كانت مع لا او ليس او غيرهما من حروف النفي او النهي او الاستفهام ويحتمل ان يكون لغير الاستغراق مع القرينة نحو لا رجل في الدار بل رجلان واما اذا انتصب اسمها

او انفتح فهو نص في الاستغراق كما ان ما جاءني رجل ظ في الاستغراق ويجوز العدول عنه للقرينة نحو ما جاءني رجل بل رجلان وما جاءني من رجل نص في الاستغراق فلا يجوز ما جاءني من رجل بل رجلان هذا كلامه وكلام المغني ايضا صريح في ان معمول لا التبرئة نص في الاستغراق سواء كان مبنيا او مضافا او مضارعا له حيث قال يكون لا عاملة عمل ان وذلك اذا اريد بها نفي الجنس على سبيل التنصيص وتسمى ح تبرئة وقال العلامة الثاني المحقق التفتازاني ان النكرة في سياق النفي والنهي والاستفهام ظاهرة في الاستغراق ويحتمل عدم الاستغراق احتمالا مرجوحا الا عند قرينة نحو ما جاءني رجل بل رجلان فانه يتحقق ح عدم الاستغراق والنكرة في الايجاب ظاهرة في عدم الاستغراق وقد يستعمل فيه مجازا كثيرا في المبتدأ نحو تمرة خير من جرادة وقليلا في غيره نحو علمت نفس ما قدمت واخرت واما اذا كانت المنفية مع من ظاهرة نحو ما جاءني من رجل او مقدرة نحو لا رجل في الدار فهو نص في الاستغراق حتى لا يجوز ما من رجل او لا رجل في الدار بل رجلان هذا كلامه وهو صريح في ان التنصيص على الاستغراق انما هو اذا كانت النكرة المنفية مع من مقدرة او ظاهرة لا غير فلا يكون اسم لا التبرئة المضاف او المضارع له ايضا في الاستغراق على مقتضى كلامه الا ان يلتزم تقدير من فيهما والاضافة مانعة من البناء او يكون المسئلة اختلافية كما وقع في حواشي المغني ينظر من كلام بعضهم ان التنصيص على العموم مخصوص بحالة بناء الاسم **قوله** لاحتمال حذف الخبر قال المص رح ليس تمثيل النحاة لارتفاع خبر لا نحو لا رجل ظريف بحسن لانه في الظ صفة لاسم لا والمثال ينبغي ان يكون ظاهرا فيما مثل له ويستقبح اذا كان فيه احتمال ما مثل له واحتمال غيره على السواء واقبح منه اذا كان غير ما مثل له اظهر ومثالهم كك لان خبر لا يحذف كثيرا فالظريف في لا رجل في الصفة اظهر هذا ما ذكره الرضي **قوله** لا يجوز ارتفاع صفته على ما ذهب اليه المص رح وابن برهان بل الواجب عنده ما نصبه فالمثال المذكور لا يحتمل غير ما مثل له عند المص رح وان احتمل عند من جوز رفع صفة المنصوب بلا ٭ قوله على ما هو الظ بيان وجه لعدم تجويز المص رح رفع صفة المنصوب يعني لا يجوز رفع الصفة عند المص بناء على ان الظ وهو انه معرب وتابع المعرب تابع للفظه لا لمحله على ان لا مغير لمعنى الجملة فلم يبق الابتداء حتى يجوز الرفع حملا على المحل بخلاف ان فانه لا يغير معنى الجملة فالابتداء باق معه فلذا جاز حمل توابع اسمه مع كونه معربا على المحل او تنبيه على حسن المثال على مذهب التجويز ايضا والمعنى لا يجوز ارتفاع صفته جوازا مبنيا على ما هو الظ فان الظ عند المجوزين ايضا النصب بناء على ما ذكر واما تجويز الرفع فغير ظ لانه اما بناء على ان لا هذه مشبهة بان فكما يجوز في توابع اسم ان ما كان معربا الحمل على المحل فكذا في توابع اسم لا معربا كان او مبنيا او بناء على ضعف عملها فالابتداء كالباقي معها فلا يضر هذا الاحتمال في حسن المثال ٭ انما يضر لو كان ظاهرا وليس كك وبما ذكرنا ظهر ان ما ذكر المص في شرح المفصل وانما يثبت مذهب الحجازيين اذا كان المنفي مضافا او مطولا فانه يكون منصوبا ولا محل له اذ ليس بمبني ويقع بعده مرفوع فذلك الدليل الواضح على ان لها خبرا مرفوعا لو كان صفة لكان منصوبا على جميع المذاهب ليس على ما ينبغي **قوله** وانما اتى به لئلا يلزم الكذب دفع لقول الرضي لا فائدة في ايراد الظرف بعد الخبر واما قوله ومثاله ايضا بسبب هذا الظرف في كون ظريف صفة لغلام رجل والظرف خبر لا ضعيف **قال** وبنو تميم لا يثبتونه الا اذا كان ظرفا قال الاندلسي لا ادري من اين نقله والحق ان بني تميم يحذفونه وجوبا اذا كان جوابا او قامت قرينة غير السوال دالة عليه واذا لم يتم فلا يجوز حذفه راسا اذ لا دليل عليه بل بنو تميم اذن كاهل الحجاز في ايجاب الاتيان به فعلى هذا القول يجب اثباته مع عدم القرينة عند بني تميم وغيرهم ومع وجودها يكثر الحذف عند اهل الحجاز ويجب عند بني تميم وغيرهم هذا كلام الرضي في المغني

وقول جماعة ان بني تميم لا يثبتون خبر لا التبرئة وانما ذلك عند وجود الدليل ولا نحو لا احد اغير من الله وقولك جيدا من غير قرينة لا رجل يفعل كذا فاثبات الخبر فيه اجماع والكسائي تجيب بان الخبر اذا كان مجهولا وجب ان يجعل نفس الخبر عنه عند تميم في باب لا فيقال لا قيام اي موجود ولا فيه لا رجل يريد قائم انتهى وقال السيد السند قدس سره والاصح انهم يوجبون حذف الخبر ولا يدعون انه غير محتاج اليه اصلا **قوله** فيقولون اي بنو تميم **قوله** معنى قولهم لا اهل ولا مال انتفى الاهل والمال ان اريد به ان الاسم لا انتفى يرد ان اسم الفعل لم يجئ على مثل هذه الصيغة وان نصب الاسم بعدها لم يستقم لان انتفى لازم وان اريد ان لا نائب بعد حذف انتفى منابه يرد الثاني والجواب عنه بان فاعل الفعل الضمير المبهم المميز بالمنصوب بعدها ليس بسديد اذ الضمير المبهم المميز بنكرة منصوبة اذا كان للفاعل لا يكون الا في افعال المدح والذم وما يلحق بها من الفعل الذي يراد به المدح والذم نحو كبرت كلمة وظرف رجلا **قوله** وعلى التقديرين يهملون اي بنو تميم وفيه ان العرب لا يعلم الاصطلاحات المصطلحة حتى يقال ان المرفوع بعد الاسم عندهم صفة لا خبر **قوله** المشبهتين بليس هو فعل لا ينصرف وزنه فعل بالكسر ثم التزم تخفيفه ولم نقدره فعل بالفتح لانه لا يخفف ولا فعل بالضم لانه لم يوجد في ما يائي العين الا هيئة وسمع لست بضم اللام فيكون على هذه اللغة كهيئ وزعم ابن السراج انه حرف بمنزلة ما وتابعه الفارسي وابن شقير وجماعة هذا كلام المغني **قوله** اي عمل ليس المفهوم من اضافة الاسم الى ما ولا اذ المعنى من المرفوع اسم عمل فيه الرفع ما ولا المشبهتان بليس ومعلوم ان المشبه بليس الا للعمل او المفهوم من المثال **قوله** لا يعمل الا في النكرة اي خلافا لابن جني وابن الشجري وعلى قولهما قول النابغة ع وحلت سواد القلب لا انا باغيا سواها ولا في حبها متراضيا **قوله** شاذ قليل حتى ادعى انه ليس بموجود وقال ابو حيان ان لا لا يعمل عمل ليس لا شاذا ولا قياسا ولم يوجد في شيء من كلامهم خبر لا منصوبا بالخبر ما وليس في المغني ذكر جرها قليل حتى ان الزجاج لم يظفر به فادعى انها انما تعمل في الاسم خاصة وان خبرها مرفوع ويرده قوله **قوله** تعز فلا شيء على الارض باقيا ولا وزر مما قضى الله واقيا **قوله** لان ليس لنفي الحال عند الجمهور وقال سيبويه وتبعه ابن السراج للنفي مطلقا قال الاندلسي ليس بين القولين منافاة لانه ان لم يقيد بزمان يحمل على الحال واذا قيد بزمان من الازمنة فعلى ما قيد به **قوله** فيقتصر اي بسبب نقصان المشابهة تقتصر عملها على مورد مسموع وهو النكرة والنكاف وذلك في الشعر فقط **قوله** ولا يجوز ان يكون لنفي الجنس اه جواب عما يقال لم لا يجوز ان يكون لا في البيت لنفي الجنس فاجاب بان الالغاء لا يجوز بدون التكرار قال صاحب المغني وفيه نظر لجواز تركه في الشعر انتهى واجاز المبرد وابن كيسان الالغاء مع عدم تكريرها في المعرفة والنكرة المفصولة وغير المفصولة نحو لا زيد في الدار ولا فيها رجل ولا رجل في الدار صرح به الرضي وقيل رد على الشيخ الرضي حيث قال انه لنفي الجنس ومنع تكرار المرفوع بعد لا انتهى اقول وفيه بحث لان ما ذكره لا يصلح جوابا عما ذكره الرضي فلا يجوز الحمل عليه حيث قال لم يثبت في كلامهم عمل لا عمل ليس بل لم يرد الا كون الاسم بعدها مرفوعا والخبر محذوف نحو لا براح ولا مستصرخ فظنوا انها عاملة عمل ليس والحق انها لا التبرئة ملغاة ولم تكرر للضرورة هذا كلامه في المنصوبات ونحوه ذكره انها لا يعمل عمل ليس لا شاذا ولا قياسا ولم يوجد في شيء من كلامهم خبرها منصوبا بالخبر ما وليس وهي في نحو لا براح ولا مستصرخ لا التبرئة ويشذ ترك التكرار انتهى فتامل **قوله** اعلم ان المراد بهذا وان مر ذكره في صدر المرفوعات الا انه اعاد لتكرر وتقرر فيكون المتعلم على ذكر في المنصوبات والمجرورات **قوله** او حكما كالحال والتمييز والمستثنى وغير ذلك قال الرضي قسم النحاة المنصوبات الى قسمين ما هو اصل في النصب وهو المفعولات الخمس محمولا عليه وهو غيرها من الحال والتمييز

وغير ذلك والذي جعله غير المفعولات يمكن ان يدخل بعضها في حيز المفاعيل فيقة للحال هو مفعول مع قيد مضمونة اذا لمجئ في جاءني
زيد راكبا فعل مع قيد الركوب وفيه للمستثنى هو المفعول بشرط اخراجه ففي جعل المفعول معه والمفعول له جعلا في النصب لكونهما نظير
جعل المستثنى والحال فرعين مع انهما ايضا مفعولان لكن مع قيد كالا ولين نظر وانكان الاصالة في النصب بسبب كون الشئ
من ضروريات معنى الفعل فالحال كذلك دون المفعول معه والمفعول له اذ رب فعل بلا علة ولا مصاحب ولا فعل الا وهو واقع على
حالة من الموقع والموقع عليه والحق ان يجعل النصب علامة الفضلات في الاصل فيدخل فيها المفاعيل الخمسة والحال والتمييز
والمستثنى واما سائر المنصوبات فمحمولة شبهت بالفضلات كاسم ان واسم لا التبرئة وخبر ما الحجازية وخبر كان واخواتها انتهى
ويمكن ان يجاب بان الحال وان كان من لوازم الفعل حتى لا يوجد الفعل بدونه الا ان تعلقها بالفعل باعتبار انها هيئة الفاعل
او المفعول به لا بالذات فالفعل من حيث هو لا يحتاج اليه وانما يعتبر فيه باعتبار عمله في الفاعل والمفعول به فكان من الفروع
بخلاف المفعول له والمفعول به فان تعلقهما بالفعل بالذات اذ الاول علة الفعل والثاني مصاحب لمعموله في الفعل فكان نصبه
اياهما بالذات فكانا من اصل المنصوبات انتهى اقول احتياج الفعل من حيث هو الى المفعول معه انما كان باعتبار انه مصاحب لمعموله
من غير اعتبار شئ آخر فهو تم وان كان باعتبار انه يكون بسبب المصاحبة في الاصل فاعلا او مفعولا فيشكل بالتمييز لانه في الاصل
فاعل او مفعول لان التمييز عن النسبة الى الفاعل فاعل وعن النسبة الى المفعول مفعول الا ان يقال كون التمييز كذلك اعتبار محض بخلاف
كون المفعول معه كذلك فانه باعتبار الواقع اذ المعنى عليه بقي ان المفعول اذا كان دائرا بين الفاعل والمفعول لا يليق عده على
الاطلاق من الفضلة الاصلية **قوله** الفتحة التي يكون في محلها اي لم يعتبر قيامها مقام شئ آخر فلا يرد طرد التعريف نحو مررت
باحمد **قوله** او الكسرة والالف والياء اللاتي اعتبر قيام كل منها مقام الفتحة فلا يرد على الطرد نحو مررت بمسلمات ومسلمين ونحو جاءني
الزيدان **قوله** سمي به اي سمي المفعول المطلق بالمفعول المطلق اي انما سماه النحاة بذلك الاسم لانهم وجدوا انه يصح في اللغة اطلاق
صيغة المفعول عليه من غير تقييد بالباء او في او مع او اللام وبالجملة لما كان اطلاق المفعول عليه في اللغة مطلقا سماه النحويون بهذه
المناسبة مطلقا **قوله** المفاعيل الاربع ترك التاء في الاربع لان المفاعيل جمع مفعول وهذا اذا كان صفة واما اذا كان اسما فاعدة مشكل
قوله فانها لا يصح اي المفاعيل الاربع لا يصح اطلاق صيغة المفعول عليها في اللغة بدون التقييد بل مع التقييد فيطلق على زيد في ضربت
زيدا صيغة المفعول به لا صيغة المفعول مطلقا ولا شك ان المفعول الذي اطلق في اللغة على المفاعيل الاربع بعد التقييد بالقيود بمعنى
بمعنى المفعول الذي اطلق على المفعول المطلق مطلقا فهذا في التحقيق ليس من قبيل المطلق والمقيد لان المقيد يكون هو المطلق مع قيد
زائد وههنا ليس كذلك لان المطلق بمعنى الامر الذي اوجده الفاعل وهو الحدث والمقيد بمعنى الامر الذي يتعلق بالفعل تعلق العلية
او تعلق الزمانية او تعلق العلية او تعلق المصاحبة وبالجملة ان هذا التقييد بحسب اللفظ واما بحسب الحقيقة فليس بتقييد اصلا وعلى هذا لا يتجه
ان المفعول بعد التقييد اذا اطلق في اللغة على المفاعيل الاربع لزم اطلاق المطلق ايضا عليها في اللغة لان ذلك من ضروريات
اطلاق المقيد فلا يصح ما ذكره وجه التسمية لمفعول المطلق مفعولا مطلقا دون المفاعيل الاربع **قال** ما فعله فاعل فعل مذكور
المتبادر من فعل الفاعل اياه ان يكون مؤثرا فيه موجدا له اذ المطلق منصرف الى الكامل وحمل الالفاظ مطلقا على المتبادر
واجب فكيف في التعريفات الا بقرينة فقول الشارح قدس سره والمراد بفعل الفاعل اياه قيامه به آه ليس على ما ينبغي لانه

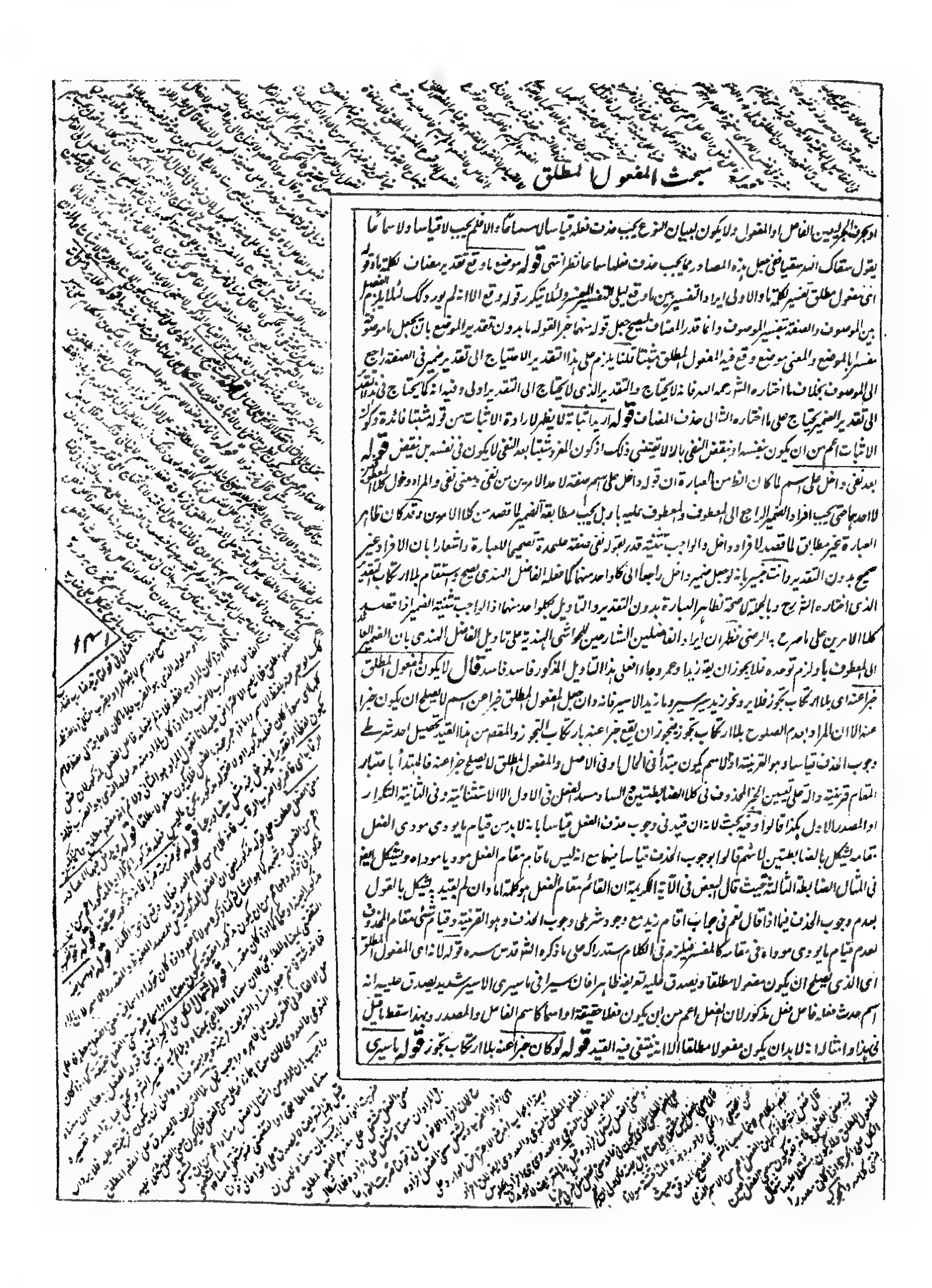
صرف اللفظ عن المتبادر بلا قرينة وكون بعض افراد المحدود لا يصدق عليه الحد لو ابقي على المتبادر لا يصلح قرينة والاولى
ان يقال ان هذه الامثلة في حكم الايجاد والتاثير وان الفعل مسند الى الفاعل وهو قائم به كما في صورة الايجاد **قوله** والمراد بقيام
الفاعل اياه قيامه به وكونه وصفا له فلا يرد ضُرب زيد ضربا لان زيدا وان لم يكن فاعلا حقيقة لكنه فاعل حكما والضرب
وان لم يكن قائما به لكنه وصف له على ان عدم القيام ممنوع قال العلامة التفتازاني في التلويح في بحث الالفاظ المعاة في
بحث اي ان الضرب صفة اضافية لها تعلق بالفاعل وبهذا الاعتبار هو وصف له وتعلق بالمفعول به وبهذا الاعتبار
هو وصف له ولا امتناع في قيام الاضافيات بالمضافين كما قيل يرد عليه نحو ضرب زيد ضربا على صيغة المجهول فان الضرب
ليس قائما بزيد سواء جعل الفاعل اعم من الحقيقي والحكمي او لا ليس شيء مما ينبغي **قوله** واثما زيد لفظ الاسم قال المصرح انما قلت
الاسم بخلاف سائر الحدود ليخرج نحو ضربت الثاني في قولك ضربت ضربت فانه شيء فعله المتكلم الذي هو فاعل الفعل المذكور
ورُدَّ بانه لا حاجة الى ذكر الاسم لاخراج ضربت الثاني لان كلمة ما ليس عبارة عن مطلق الشيء بل الشيء الذي هو مفعول فاعل
الفعل المذكور ولا شك ان ضربت الثاني ليس مفعولا لفاعل الفعل المذكور بل المفعول الحدث الذي هو مدلوله التضمني فضربت الثاني
ليس بداخل في التعريف لان المفعول المطلق شيء فعله فاعل فعل مذكور وهو ليس المفعول فان قلت لم يخرج عن التعريف ضربا
في ضربت ضربا لانه ليس مفعولا لفاعل الفعل المذكور بل المفعول مدلوله الذي هو الحدث قلت يجعل مفعولا باجراء صفة المدلول
المطابقي وهو كونه مفعولا على الدال فانهم يجرون صفات المدلول المطابقي على الدال ولا يجرون صفات المدلول التضمني على الدال
ولذا لم يجعل ضربت مفعولا لفاعل الفعل المذكور باجراء صفة المدلول التضمني وهو الحدث عليه فان قد اجري صفة المدلول التضمني
على الدال في قول المص في تعريف الفاعل على جهة قيامه به لان ضمير قيامه يرجع الى الفعل والقيام ليس صفة الفعل بل صفة
الحدث الذي هو مدلوله التضمني قلت هو محمول على حذف المضاف اي على جهة قيام مدلول الفعل بالفاعل ومع هذا الاحتمال
لا يكون دليلا على تجويز اجراء صفة المدلول التضمني على الدال فان قلت فما تقول في المفعول المطلق الذي للنوع والعدد نحو جلست
جلسة فانه قد اجري فيه صفة المفعولية التي هي صفة مدلوله التضمني اي الحدث لانه يدل على الحدث والنوع او العدد على
الدال قلت لما كان الجزء الاول في المفعول المطلق هو الحدث لانه الذي تصدانه فعله فاعل فعل مذكور وان الفعل مشتمل عليه
جعل الجزء الآخر كانه ليس بجزء اول لما ولما جعل المصدر الذي للنوع والعدد بمنزلة المصدر الموصوف فالجلسة في قولك جلست جلسة
بمنزلة جلست جلسة حسنة والجلسة في قولك جلست جلسة بمنزلة جلست جلسة موصوفة بانه واحدة جعل الجزء الآخر كانه مدلول
الصفة لا مدلول المصدر وانت خبير بان الجواب تكلف وتعسف وايضا قالوا يسمى الفعل فعلا لتضمنه الفعل اللغوي فيكون من تسمية
الدال باسم المدلول التضمني فهو من باب اجراء صفة مدلول التضمني على الدال الا ان يقال التسمية ليست من باب اجراء الصفة ولعل
الباعث على ارتكاب التكلف وعدم القول باجراء صفة المدلول التضمني على الدال عدم وجود مثله في موارد استعمال العرب ثم
لا يخفى انه على تقدير زيادة الاسم كما يخرج ضربت الثاني يخرج ايضا ضارب الثاني في قولك زيد ضارب ضارب فانه وان
اسما الا ان معنى التعريف ح ان المفعول المطلق اسم حدث فعله فاعل فعل مذكور وضارب الثاني ليس اسما للحدث بل اسم الذات
التي صدر منها الحدث وعلى تقدير عدم زيادة الاسم والقول بان المفعول المطلق ما فعله فاعل فعل مذكور لم يدخل في التعريف ايضا

ضارب الثاني لان المراد من كلمة ما حدث وهو ليس بحدث وليس مدلوله المطابقي ايضا حدثا وانت خبير بان قول المص رح يخرج ضربت الثاني انما يصح اذا لم يفسر كلمة ما بالحدث واما اذا فسر بالحدث فلا **قوله** لان ما فعله الفاعل هو المعنى والمراد من هذا المعنى هو الحاصل بالمصدر الذي هو اثر مترتب على الحدث والتاثير لا التاثير نفسه اذ المفعول المطلق هو الاثر والمصدر يطلق على كل منهما كما صرح به الشريف قدس سره في حواشي المتوسط والرضي فالاثر المترتب فعله فاعل فعل مذكور باعتبار ذلك الفعل اي يكون المفعول المطلق اثر الذلك الفعل وعلى هذا يندفع ما يقال ان كان المراد بكون المفعول المطلق مفعولا لفاعل الفعل انه مفعوله باعتبار كون الحدث والفعل مفعوله لاتحاد الفعل بالمفعول المطلق يرد عليه ان الفعل نسبة بين الفاعل والمفعول فكيف يكون احد المنتسبين وان اراد انه مفعوله باعتبار الايقاع ووقوعه حتى يكون قولنا ضربت ضربا بمنزلة اوقعت الضرب يرد عليه انه يلزم ان يكون المفعول المطلق مفعولا به لا مفعولا مطلقا لانه ذكر من حيث انه وقع عليه الفعل لا من حيث انه اثر مترتب على الفعل وان اوقعت الايقاع فيكون بايقاع وهكذا الى غير النهاية وهذا وان كان لا يقع بالقطاع التسلسل في الامور الاعتبارية فيكون ايقاع الايقاع عين الايقاع لكن الاول ليس له دفع هذا ويرد على كون المفعول المطلق هو الاثر المترتب على الحدث انه يلزم ح ان لا يكون كون الفعل بمعنى الاسم مشتملا عليه اشتمال الكل على الجزء صحيحا لان الفعل يشتمل على الحدث والتاثير لا على الاثر المترتب الذي هو المفعول المطلق قال العلامة التفتازاني في التلويح في بحث المقدمة الاولى لفظ الفعل وكثير من صيغ المصادر قد يطلق على نفس ايقاع الفاعل الامر وهو المعنى المصدري ويسمى تاثيرا كاحداث الحركة مثلا وايجادها في ذات المتحرك والمحدث وكايقاعه القيام والقعود في ذاته وقد يطلق على الوصف الحاصل للفاعل بذلك الايقاع وهو المعنى الحاصل من المصدر والاول حقيقة معنى المصدر وهو الجزء من مفهوم الفعل انتهى وانه يلزم ان لا يكون قول الشارح فيما سياتي والمفعول المطلق بما يفهم من مغايرة الفعل له فان المفعول المطلق من فعله معنى وانه يلزم ان لا يصح عمل المفعول المطلق لان العمل للمصدر بمعنى الحدث والتاثير بمعنى الحاصل بالمصدر الا ان يقال اطلاق المصدر على الحاصل بالمصدر للمسامحة وعدم الفرق بين الاثر والموثر تسومح في هذه المواضع ايضا **قوله** او ما في معنى الفعل الظاهر انه عطف على قوله مقدرا فيكون الاسم الذي فيه معنى الفعل قسما من الذكر الحكمي للفعل وقيل عطف على قوله مذكورا حقيقة اي الفعل المذكور يشمل الفعل الملفوظ والمقدر والاسم وهو خلاف الظاهر وفيه ترك العطف من القريب الى البعيد بلا ضرورة **قوله** نحو الضرب واقع على زيد فانه وان كان مما فعله فاعل فعل الا ان الفعل ليس مذكورا لفظا ولا تقديرا ليقصد في العبارة انه مما فعله فاعل فعل مذكور وانه من اثره المترتب عليه فالغرض من ذكر الفعل مع المفعول المطلق ان يقصد في العبارة انه مما فعله فاعل فعل مذكور واثر مترتب عليه فالضرب في الضرب واقع على زيد ليس مقصودا من حيث انه اثر مترتب على فعل وان كان في الواقع كذلك بل من حيث انه محكوم عليه بالوقوع على زيد وفي ضربت الضرب مقصود من حيث انه اثر مترتب على الفعل المذكور فاتحاد الضرب في التركيبين لا يوجب كونه معمولا للفعل كيف والاعتباران متغايران وان اريد بالاتحاد في التركيبين الاتحاد بالذات والاعتبار فهو ظاهر الفساد فظهر ان ما قيل ان قلت الفعل مذكور كما في ضربت قلنا المراد المذكور معه في التركيب الذي هو فيه وح يرد الجنبي الضرب الذي ضربته اللهم الا ان يراد بالذكر معه كونه معمولا له وح يرد الضرب واقع على زيد لان عامله في التركيب الذي هو فيه محقق في ضربت الضرب القول بالمغايرة بين الضربين بالشخص تدقيق فلسفي لا يلتفت مما لا يلتفت اليه كيف والتغاير

١٣٩

الاعتباری معتبر عند النحاة کما فی کرہت کراہتی و ایضا یلزم ان یکون زید فی زید قام فاعلا لانہ مما اسند الیہ الفعل المعروف مقدما علیہ فی قام زید بعین ما ذکرہ **قولہ** یعنی ذلک الاسم اشارۃ الی ان ضمیر بعناہ راجع الی الاسم وتجویز رجوعہ الی کلمۃ ما کما فی الرضی لیس مما ینبغی **قولہ** ان معنی الفعل مشتمل علیہ اشتمال الکل علی الجزء ہذا الکلام صریح فی ان المفعول المطلق اسم للحدث والتاثیر اذ الفعل مشتمل علی الحدث لا علی الحاصل بالمصدر مع ان المفعول المطلق لیس اسما للحدث بل اسما للحاصل بالمصدر صرح بہ الشریف قدس سرہ الا ان یقال ہذا الکلام مبنی علی عدم الفرق بین الحدث والاثر المترتب علیہ فان الفعل لما کان متضمنا للموثر فکانہ متضمن للاثر وبہذا حصل الجواب عما قیل ان انبت لیس مشتملا علی معنی نباتا وذلک لان نباتا مطاوع واثر للانبات الذی یتضمن انبت فکانہ یتضمن لہ فان قیل لیس الجلسۃ والجلسۃ کل واحد منہا مفعول مطلق مع ان الفعل لا یشتمل علی النوع والعدد واجیب بان المقصود الاولی من المصدر ہو الحدث لانہ الذی یقصد قیامہ بفاعل الفعل المذکور وذکر من حیث ان الفعل مشتمل علیہ فلما کان الفعل مشتملا علی المقصد الاولی فکانہ مشتمل علی المفہوم کلہ فان قلت قولک انواعا واجناسا فی قولک ضربت انواعا واجناسا مفعول مطلق مع ان الفعل لیس مشتملا علی مفہومہ قلت ہو واشالہ بمعنی المصدر فمعنی ضربت انواعا ضربت ضربا متنوعا وضربت اجناسا ضربت ضربا مختلفا وکذا ضربت شیئا بمعنی ضربت شیئا من الضرب ای ضربت ضربا ما وکذا ضربتہ الفا ای الفا من الضرب او ضربا الفا وکذا ضربتہ سوطا ای ضربتہ ضربۃ سوط واما نحو ضربتہ انواعا من الضرب فتبیین کونہ بمعنی المصدر بین ونحو ضربتہ ای ضرب وضربتہ اشد ضرب وقدمت خیر مقدم فتبیین کونہ مصدرا بالاضافۃ لان ای وافعل بعض ما یضاف الیہ فان قلت قولہ او ما فیہ معنی الفعل عام یشمل اسم الفاعل واسم المفعول والصفۃ المشبہۃ والمصدر وفی صورۃ المصدر لیس معنی الفعل مشتملا علیہ بل عینہ قلنا المصدر عند العمل ماول بان مع الفعل فیکون معنی الفعل مشتملا علی معنی المصدر اشتمال الکل علی الجزء **قولہ** لکنہ لیس مما یشتمل علیہ معنی الفعل ای لیس مما یقصد اشتمال معنی الفعل علیہ ویعتبر ولیس المراد انہ لا یشتمل علیہ معنی الفعل اصلا یدل علی ذلک قول الشارح قدس سرہ فی بحث المفعول لہ ان الضرب والتادیب واحد ولا مغایرۃ بینہما الا بالاعتبار **قولہ** وکذلک خرج بہ مثل کرہت کراہتی جواب عن اعتراض الشیخ الرضی حیث قال ویبطل ہذا بنحو کرہت کراہتی واحببت حبی وابغضت بغضی علی ان المنصوبات مفعول بہا **قال** للتاکید ای لتاکید الفعل قال الشیخ الرضی وہو فی الحقیقۃ تاکید لذلک المصدر المضمون لکنہم سموہ تاکیدا للفعل توسعا فقولک ضربت بمعنی احدثت ضربا فلما ذکرت بعدہ ضربا صار بمعنی قولک احدثت ضربا ضربا فظہر انہ تاکید للمصدر المضمون وحدہ لا للاخبار والزمان الذین یتضمنہا الفعل **قولہ** ان لم یکن فی مفہومہ زیادۃ علی ما یفہم من الفعل من نوع او عدد وعلی ہذا فالمصدر المعرف بلام الجنس یکون للتاکید لعدم افادتہ النوع والعدد ولا یجوز ادخالہ فی النوع لعدم دلالتہ علی زیادۃ ہی النوع لان النوع ہو المصدر الموصوف قال الشیخ الرضی ونعنی بالنوع المصدر الموصوف سواء کان الوصف معلوما من الوضع نحو رجع القہقری او من الصفۃ مع ثبوت الموصوف نحو جلست جلوسا حسنا او مع حذفہ نحو عمل صالحا ای عملا صالحا ونحو ضربتہ ضرب الامیر ای ضربا مثل ضربہ او من کونہ اسما صریحا مبینا کونہ بمعنی المصدر رانا بالذات من نحو ضربتہ انواعا من الضرب او بالاضافۃ نحو ضربتہ ای ضرب او من کونہ مثنی او مجموعا لبیان اختلاف الانواع نحو ضربتہ ضربتین ای مختلفین او من کونہ معرفا بلام العہد نحو ضربت الضرب عند الاشارۃ الی ضرب معہود ای الضرب الشدید او الصعب او غیر ذلک

قوله على عدده قال الشيخ الرضي ونعني بالعدد ما يدل على عدد المرات معينا كان العدد او لا وسواء كان العدد معلوما من الوضع نحو ضربت ضربة او من الصفة نحو ضربا كثيرا او من العدد والصريح المميز بالمصدر نحو ثلاث ضربات او غير المميز به نحو ضربته الفا او من الآلة او نحوها موضع المصدر نحو ضربته سوطا والاصل ضربته ضربة بسوط فحذف المصدر المراد به العدد واقيم الآلة مقامه دالة على عدد بافرادها وضربت سوطين واسواطا بصيغ تثنية الآلة وجمعها مقام تثنية المصدر وجمعه **قوله** وسيبويه تقدير له اي المصدر يغاير لفظا فعله بحسب المادة او الباب قال الشيخ الرضي وذلك اما مصدر او غير مصدر على ضربين اما ان يلاقي الفعل في الاشتقاق نحو قوله تعالى وتبتل اليه تبتيلا والله انبتكم من الارض نباتا واما ان يلاقيه فيه نحو قعدت جلوسا ومذهب سيبويه في كليهما ان المصدر منصوب بفعله المقدر اي تبتل اليه وتبتل تبتيلا فانبتكم من الارض فنبتم نباتا ومذهب المازني والمبرد والسيرافي انه منصوب بالفعل الظاهر وهو اولى لان الاصل عدم التقدير بلا ضرورة انتهى وبهذا ظهر ان ما قيل وفيه ان التقدير لا يجري في مثل قوله تعالى لا يضرونه شيئا اي ضرا قليلا ليس على ما ينبغي **قوله** اي سماعيا او مسموعا **قوله** والجدع قطع الانف او الاذن او الشفة او اليد **قوله** فانه لم يوجد في كلامهم اه بيان تطبيق للامثلة المذكورة بقوله سماعا اي سماعيا موقوفا على السماع لا قاعدة يعرف بها فيكون المعنى انما قيل في هذه الامثلة بالوجوب لعدم وجود استعمال الافعال العاملة في هذه المصادر في كلامهم لا لشيء آخر من قاعدة فالوجه هو عدم وجدان استعمال الافعال لا غير فعلى هذا المعنى بالنسبة اليه في قوله هذا معنى وجوب الحذف سماعا هو القول بان وجوب الحذف انما هو لعدم الوجدان لا لشيء آخر من قاعدة ويدل على هذا المعنى قوله اي حذفا قياسيا يعلم له ضابط كلي باعتبار المقام فاندفع ما قيل لا يخفى انه لو كان معنى وجوب الحذف سماعا هذا لكان القياس ايضا واجب الحذف سماعا لانه لم يوجد في كلام العرب استعمال الافعال العاملة **قوله** بان ذلك اي ذكر عوامل هذه المصادر **قوله** ليس من كلام الفصحاء بل من كلام المولدين وكلامنا في كلام العرب لا في كلام المولدين وفيه بحث لانه قد وجد استعمال الفعل العامل في الحمد في قول امير المؤمنين علي ابن ابي طالب رضي الله تعالى عنه وهو من افصح العرب العرباء والبلغاء قال الرضي وفي نهج البلاغة نحمده على عظيم احسانه ونير برهانه ونوامي فضله وامتنانه حمدا يكون لحقه قضاء ولشكره اداء **قوله** بان وجوب الحذف انما هو فيما استعمل باللام وفيه بحث فان المحذوف والحذف واجبا عند ذكر اللام نحو حمدا له وشكرا له وعجبا له الا انه قياسي لا سماعي قال الرضي الذي ارى ان هذه المصادر وامثالها ان لم يات بعدها بيانها وبعين ما تعلقت به من فاعل او مفعول اما بحرف جر او باضافة المصدر اليه فليست مما يجب حذف فعله بل يجوز نحو سقاك الله سقيا ورعاك الله رعيا وجدعك الله جدعا وشكرت شكرا وحمدت حمدا واما بين فاعله او مفعوله بالاضافة نحو كتاب الله وضرب الرقاب او بين فاعله ومفعوله بحرف جر نحو بؤسا لك وجدعا لك فيجب حذف الفعل في جميع هذا قياسا والمراد بالقياس ان يكون هناك ضابط كلي يحذف الفعل حيث حصل ذلك الضابط فالضابطة ما ذكرنا من ذكر الفاعل او المفعول بعده مضافا اليه او بحرف الجر لا لبيان النوع احترازا عن قوله تعالى ومكروا مكرهم وسعى لها سعيها واما قولهم جردت جرده وحمدت حمده وقصدت قصده ونحوت نحوه فليس انتصاب الاسماء في ذلك على المصدر بل هو مفعول به على جعل المصدر بمعنى قصدت جهته التي ينبغي ان تقصدها من يطلبه ويجوز ان يكون جردت جرده الذي يليق به وحمدت حمده الذي ينبغي فيكون مضافا لبيان النوع هذا ما ذكره الرضي وصرح به صاحب اللباب ايضا واعلم ان كل مصدر ذكر فاعله او مفعوله بعده اما باضافة المصدر اليه او



بحث المفعول المطلق

او بحرف الجر ليبين الفاعل او المفعول وما لا يكون لبيان النوع يجب حذف فعله قياسا لا سماعا ۔ الا فلم يجب لا قياسا ولا سماعا
يقول سقاك الله سقيا ففي جعل هذه المصادر مما يجب حذف فعلها سماعا نظر انتهى **قوله** موضع ما وقع تقدير مضاف لكلمة ما وقوله
اي مفعول مطلق تفسير لكلمة ما والاولى ايراد التفسير بين ما وقع ليلي التفسير المفسر ولئلا يتكرر قوله وقع الا انه لم يورد كذلك لئلا يلزم الفصل
بين الموصوف والصفة بتفسير الموصوف وانما قدر المضاف ليصح حمل قوله منها خبر القوله ما بدون تقدير الموضع بان يحمل ما موصوفه
مفسرا بالموضع والمعنى موضع وقع فيه المفعول المطلق مثبتا قلنا يلزم على هذا التقدير الاحتياج الى تقدير ضمير في الصفة راجع
الى الموصوف بخلاف ما اختاره الشارح رحمه الله فانه لا يحتاج والتقدير الذي لا يحتاج الى التقدير اولى وفيه انه كما يحتاج في هذا التقدير
الى تقدير الضمير يحتاج على ما اختاره الشارح الى حذف المضاف **قوله** اريد اثباته لا يظهر لارادة الاثبات من قوله مثبتا فائدة ذكره لان
الاثبات اعم من ان يكون بنفسه او بنقض النفي بالا لا تقتضي ذلك اذ كون المفرد مثبتا بعد النفي لا يكون في نفسه بل بنقض **قوله**
بعد نفي داخل على اسم لما كان الظاهر من العبارة ان قوله داخل على اسم صفة لاحد الامرين من نفي ومعنى نفي والمراد دخول كلا المعطوفين
لا احدهما حتى يجب افراد الضمير الراجع الى المعطوف والمعطوف عليه بل يجب مطابقة الضمير لما قصد من كلا الامرين وقد كان ظاهر
العبارة غير مطابق لما قصد لافراد داخل والواجب تثنيته قدر بقوله نفي صفة علحدة تصحيحا للعبارة واشعارا بان الافراد غير
صحيح بدون التقدير وانت خبير بانه لو جعل ضمير داخل راجعا الى كل واحد منهما كما فعله الفاضل الهندي يصح ويستقيم بلا ارتكاب التقدير
الذي اختاره الشارح وبالجملة لا صحة لظاهر العبارة بدون التقدير والتاويل بكل واحد منهما اذ الواجب تثنية الضمير اذا قصد
كلا الامرين على ما صرح به الرضي فظهر ان ايراد الفاضلين الشارحين للحواشي الهندية على تاويل الفاضل الهندي بان الضمير العائد
الى المعطوف باو لزم توحده فلا يجوز ان يقال زيدا وعمرو جاءا فعلى هذا التاويل المذكور فاسد فاسد **قال** لا يكون المفعول المطلق
خبرا عنه اي بلا ارتكاب تجوز فلا يرد نحو زيد سير سير وما زيد الا سير فانه وان جعل المفعول المطلق خبرا عن اسم لا يصلح ان يكون خبرا
عنه الا ان المراد بعدم الصلوح بلا ارتكاب تجوز فيجوز ان يقع خبرا عنه بارتكاب التجوز والمقصود من هذا القيد تحصيل احد شرطي
وجوب الحذف قياسا وهو القرينة اذ الاسم يكون مبتدأ في الحال او في الاصل والمفعول المطلق لا يصلح خبرا عنه فالمبتدأ باعتبار
المقام قرينة دالة على تعيين الخبر المحذوف في كلا الضابطتين مع السادّ مسد الفعل في الاول الا الاستثنائية وفي الثانية التكرار
او المصدر الاول هكذا قالوا وفيه بحث لانه ان قيد في وجوب حذف الفعل قياسا بانه لا بد من قيام ما يؤدي مؤدى الفعل
مقامه لشكل بالضابطتين لانهم قالوا بوجوب الحذف قياسا فيهما مع انه ليس ما قام مقام الفعل مؤديا مؤداه ويشكل ايضا
في المثال الضابطة الثالثة حيث قال البعض في الآية الكريمة ان القائم مقام الفعل هو كلمة اما وان لم يقيد به يشكل بالقول
بعدم وجوب الحذف فيما اذا قال نعم في جواب اقام زيد مع وجود شرطي وجوب الحذف وهو القرينة وقيام شيء مقام المحذوف
لعدم قيام ما يؤدي مؤداه في مقامه كالمفسر فيلزم في الكلام استدراك على ما ذكره الشارح قدس سره **قوله** لانه اي المفعول المطلق
اي الذي يصلح ان يكون مفعولا مطلقا ويصدق عليه تعريفه ظاهرا فان سيرا في ما سيري الا سير شديد يصدق عليه انه
اسم حدث فعله فاعل فعل مذكور لان الفعل اعم من ان يكون فعلا حقيقة او اسما كاسم الفاعل والمصدر وبهذا سقط ما قيل
في هذا وامثاله انه لا بد ان يكون مفعولا مطلقا الا انه ينتفي فيه القيد **قوله** لو كان خبرا عنه بلا ارتكاب تجوز **قوله** ما سيري

الاسير شديدا اذ المدرث يصح خبر المدرث بخلاف مانحن فيه الاسير فان المدرث لا يصلح خبرا عن اسم عين بلا ارتكاب تجوز وانما وصف السير بقوله
شديدا اذ الخبر يجب ان يفيد ما لا يفيده المبتدأ فلو لم يوصف لم يصح وقوعه خبرا عن السير واعلم ان المقصود من كون النفي داخلا
على اسم لا يكون المفعول المطلق خبرا عنه هو تحصيل القرينة لان ذلك الاسم لطلبه للخبر يكون باعتبار المقام قرينة على تعيينه لا تيانه على
ذلك المقصود كون النفي داخلا على ما هو داخل المبتدأ اذ الاسم بعد الدواخل يكون طالبا للخبر البتة فدخول النفي على اسم احتراز عما اذا
دخل النفي على فعل لا يكون من ذلك واخل المبتدأ فانه ح لا يكون من هذا القبيل **قوله** لكان مرفوعا على الخبرية لا منصوبا على انه مفعول
مطلق لانتفاء القرينة الدالة على تعيين المحذوف فح فبانتفاء قيد واحد من قيود وجوب الحذف قد يزول الوجوب ويبقى المصدر
مفعولا مطلقا جائزا حذف عامله نحو ما زيد سيرا وقد يخرج المصدر عن كونه مفعولا مطلقا كما في سيري الاسير شديد يدل على
ذلك ما قال الرضي في الضابطة الرابعة اما اذا لم يكن المصدر للتشبيه جاء موصوفا نحو فاذا له صوت صوت حسن فقال سيبويه
يجب رفعه على احد الوجهين اما على انه بدل من الاول او وصف به لا تاكيد لفظي لان الثاني مع وصفه صار كاسم واحد مفيد
ما لم يفد الاول ولو لم يكن معه الصفة لكان تاكيدا لا غير وقال الرضي لا منع عندي ان يكون الثاني اعني صوت حسن تاكيدا
وبما ذكرنا يندفع ما قيل يتجه عليه ان الكلام في المفعول المطلق الذي يجب حذف فعله على تقدير تحقق القيود المذكورة ولا يجب
على تقدير عدمها فكيف يكون مرفوعا بالخبرية واما ما قيل ان قلت هو ليس مفعولا مطلقا لانه مرفوع قلنا المفعول المطلق قد يكون
مرفوعا ففيه بحث لانه ان اراد ان المفعول المطلق قد يكون مرفوعا ومع ذلك يكون مفعولا مطلقا فهو مم كيف والمصدر المرفوع
في المثال المذكور خبر مبتدأ لا غير وايضا المفعول مصدر منصوب يكون بعد فعل مذكور حقيقة او حكما وان اراد ان المفعول المطلق
قد يكون مرفوعا باعتبار انه خبر مبتدأ او نائب او غير ذلك بالفعل وكان في الاصل مفعولا مطلقا فهو غير مفيد وغير واقع للاعتراض
المذكور والدافع ما ذكرناه **قوله** اي في موضع الخبر عن اسم قال الرضي لفظ المتن لا تفيد تقييد هذه الضابطة بهذا القيد
وهو خطأ الا ان يحمل ضمير وقع راجعا الى مفعول مطلق وقع بعد اسم لا يكون خبرا عنه **قوله** وانما جمع بين الضابطتين لا يخفى ان هذا
نكتة ذكرت بعد الوقوع فلا يلزم ان يكون مطردة بحيث يجوز الجمع كلما وجد فيه الاشتراك فاندفع ما قيل فيه انه يقتضي ان يجمع هذه
قاعدتي ما وقع مضمون جملة لاشتراكهما في الوقوع مضمون جملة **قوله** فاما منا بعد واما فداء وانما وجب حذف العامل في هذه الضابطة
لان النصب قرينة والجملة المتقدمة لكمال مناسبتها قائم مقام العامل ومن هذا ظهر ان النحاة لم يشترطوا كون النائب مناب المحذوف
بعد المحذوف بل ما له مناسبة يقوم مقام المحذوف سواء تقدم عليه او تاخر وانما قالوا في ضربي زيدا قائما انه على تقدير الكوفية يلزم حذف
الخبر بلا سد شيء مسده لان قائما لتقدمه لا يصلح ان يقوم مقامه بل لانه من تتمة المبتدأ وجزء له فلا يقوم ما هو بمنزلة الجزء من المبتدأ
مقام الخبر فقول الرضي وقال البصريون ان الخبر محذوف اي كل رجل وضيعته مقرونان وفيه اشكال اذ ليس في تقديرهم لفظ يسد مسد الخبر
فكيف حذف وجوبا وانما قلنا ذلك لان الخبر شيء ثم يحذف بعد المعطوف وليس بعد المعطوف لفظ يسد مسد الخبر ولو جاز ان تقول ان
المعطوف ساد مسد الخبر المحذوف بعده لم يصح الاعتراض على تقدير الكوفيين في قولك ضربي زيدا قائما حاصل بانه ليس هناك
ما يسد مسد الخبر ليس على ما ينبغي فتدبر **قوله** لان تشبيه به امر آخر هو المفعول المطلق في الحقيقة وان كان بحسب اللفظ المفعول المطلق
هو المشبه به فالمفعول المطلق في الحقيقة مشبه لا مشبه به وهذا الشرط انما هو تحصيل احد شرطي وجوب الحذف وهو القرينة الدالة على



تعيين المحذوف اذا المذكور لما كان مشبها به ودل على تقدير العامل من جنسه ومصدره ليكون مشبها والقائم مقام الفعل

الجملة المتقدمة لانها لاشتمالها على اسم بمعنى المصدر وصاحبه بمنزلة الفعل والفاعل **قوله** واحترز به من نحو لزيد صوت صوت حسن

ان قلت الاحتراز عنه بقوله للتشبيه انما يتصور لو كان مفعولا مطلقا مع انه ليس كذلك لانه مرفوع عند سيبويه على انه بدل او صفة

قلت هذا التعريف يصدق عليه واما لو قيد التعريف بانه ذكر من حيث انه قائم لفاعل الفعل المذكور وقصد في العبارة فذلك فالصورة

المذكورة خارجة بقوله مفعول مطلق **قال** علاجا اي امرا عارضا والاحلى الحدث غير لازم ليدل الجملة باشتمالها على اسم بمعنى المصدر

على الحدث فيقوم مايدل على الحدث **قوله** من افعال الجوارح جمع جارحة وهو العضو الذي بها يكتسب قال الله تعالى ويعلم ما جرحتم

بالنهار اي كسبتم **قوله** لان الزهد ليس من افعال الجوارح لان الزهد عبارة عن عزوف النفس عن كل ما فيه حظ وتمنع من

مال وجاه وتنعم **قوله** اي يصوت صوت حمار اي يصوت صوتا مثل صوت حمار **قوله** من صات الشئ صوتا اي يصوت

صوت حمار مشتق من صات الشئ صوتا بمعنى صوت تصويتا فصوت حمار مصدر بمعنى تصويت لانه اسم اقيم مقام المصدر كما

زعم الشيخ الرضي حيث قال اقيم الاسم مقام المصدر كانه اعطى عطاء وكلم كلاما **قال** ولا محتمل له سواه اي لا احتمال له سواه حيث

عرف الشرع والا فالاقرار اخبار يحتمل الصدق والكذب **قوله** لا امرا مغايرا اي لا يؤكد المفعول المطلق امرا مغايرا **قوله** ولو بالاعتبار

اي ولو كان ذلك الغير الذي يؤكده المفعول المطلق غيرا له بالاعتبار لا بالذات وبالجملة المفعول المطلق في المثال المذكور يؤكد نفسه لا

ما يغايره ذاتية كانت المغايرة او اعتبارية وفيه بحث اذ لا يستقيم نفي المغايرة الاعتبارية والحمل على نفي المغايرة الاعتبارية التي

تاتي في الضابطة الثانية ليست على ما ينبغي اذ المتبادر من قوله ولو بالاعتبار سلب المغايرة الاعتبارية على الاطلاق الا ان

يقال ان المغايرة الاعتبارية ليست معتبرة في التاكيد فيه كما هي معتبرة في التاكيد في الضابطة الثانية لانه ليست متصورة و

يؤيده ما قال الشيخ الرضي انما قيل لمثل هذه المصادر مؤكد لغيره مع ان اللفظ السابق دال عليه ايضا لانك انما تؤكد بمثل

هذا التاكيد اذا توهم المخاطب ثبوت نقيض الجملة السابقة في نفس الامر وغلب في ذهنه كذب مدلولها فكانك اكدت باللفظ امرا

في معنى لفظا محتملا لذلك المعنى ولنقيضه في النفس غير المحتمل فلذلك قيل مؤكد لغيره واما المؤكد لنفسه فلا يذكر لمثل هذا الغرض فيسمى مؤكدا

لنفسه قال الرضي انما وجب حذف الناصب في المؤكد لنفسه ولغيره لكون الجملتين كالنائبتين عن الناصب من حيث الدلالة عليه

وقائمتين مقامه والقرينة هو النصب **قوله** اي احق حقا تقدير لعامل المفعول المطلق وهو بضم الهمزة من باب الافعال اي اثبت

هذا القول اثباتا فيكون من قبيل انبتكم نباتا وليس من حق بمعنى ثبت لانه يكون معنى المتكلم الواحد اخبار المتكلم ثبوت نفسه وذا ليس

بمقصود في هذا المقام والمناسب على ما ذكره الشارح قدس سره ان يقدر عامله كذا اي حق حقا اي ثبت هذا القول ثبوتا ويصح تقدير العامل

متكلما لو جعل حقا مصدر حقه فلان بمعنى صار منه على تعيين وثقة والتقدير احقه حقا اي كنت من هذا القول على اليقين والثقة ولا نظير

وجه لتقدير العامل من باب الافعال مع ان صيغة الغائب من الثلاثي يصلح للتقدير على ما ذكره الشارح قدس سره وكذا صيغة

المتكلم الواحد منه على ما ذكرنا والحال ان تقدير صيغة الغائب موافق لما ذكره الشيخ الرضي حيث قال جميع الامثلة للمؤكد لغيره اما

صريح القول او ما هو في معنى القول والتقدير الاصلي في مثل هذا المصدر ان يجعل الجملة المتقدمة مفعولا بها لقلت وهذا المصدر مفعولا مطلقا

لقلت بيانا للنوع **قوله** من حق يحق اذا ثبت واجب اي حقا مصدر من مصدر حق يحق على ان يكون من بيانية وليطلعناه

من هذا البيان وهو حق اذا ثبت **قوله** يحتمل الصدق وهو مطابقة الحكم للواقع والكذب يقابله والحق مطابقة الواقع للحكم والباطل
يقابله **قوله** انه تاكيد لا جل غيره لينتدفع هكذا قال المص الا انه لما اعترض عليه الرضي بان ما قال المص ليس بشيء لانه في مقابلة التوكيد
لنفسه فينبغي ان يكون الغير موكدا كالنفس اشار الشارح قدس سره الى دفعه بقوله وعلى هذا ينبغي ان يكون المراد بالتاكيد لنفسه تاكيد
لاجل نفسه لينتكر رويتقرر ومع ذلك تاكيد لغيره فحسن التقابل انما يكون مرعيا لو سمي القسم الاول تاكيدا ليس لغيره **قال** ثنى اي
على صيغة التثنية اشارة الى ان المصدر يكون على صيغة التثنية ولا يكون على معناه بل معناه التكثير والتكرير حتى لو لم يكن على صيغة
التثنية او لم يكن معناه التكرير والتكثير لا يجب حذف الفعل لكن عبارته غير واف به لان ان المستعملة للربط والوصل يكون جزاؤه
لازم الوجود في جميع الازمنة في قصد المتكلم ويكون نقيض الشرط اولى بكونه ملزوما للجزاء فيفيد ان كونه للتثنية ملزوما لكونه من مواضع
وجوب الحذف قياسا اولى من كونه للتكرير مع انه ليس كذلك فالصواب ان يقال اي يكون على صيغة التثنية ولم يكن على معنى التثنية
فالضابطة لوجوب الحذف قياسا كون المصدر على صيغة المثنى مرادا بها التكثير مضافة الى الفاعل او المفعول لا للبيان النوع حتى لو
لم يكن مضافا لم يجب الحذف سواء كان المراد التكثير نحو فارجع البصر كرتين او معنى المثنى نحو ضربت ضربتين اي مختلفين ولو لم يكن
على صيغة التثنية لم يجب الحذف وان كان مضافا فاعلا بالتقضية عبا . ق المص رح وقال الشيخ الرضي يجب الحذف قياسا ان بين فاعل
المصدر سواء كان المصدر مفردا او مثنى بالاضافة نحو كتاب الله وسنة الله وصبغة الله ووعد الله وحنانيك ودواليك لا
لبيان النوع فانه اذا كان لبيان النوع لا يجب الحذف نحو قوله نعم بكر واكرامهم او بين مفعوله بالاضافة نحو ضرب الرقاب وسبحان الله
ولبيك وسعديك او بين فاعله بحرف جر نحو بؤسا لك او بين مفعوله بحرف جر نحو عقرا لك اي جرحا لك وجدعا لك هذا كلامه
وهو مشعر بان سبب وجوب الحذف بيان فاعل المصدر او مفعوله بالاضافة او حرف الجر لا كونه مثنى مضافا ولذا قال والمراد
بالقياس ان يكون هناك ضابطة كلي يحذف الفعل حيث حصل ذلك الضابط والضابطة ذكر الفاعل او المفعول بعد المصدر
مضافا اليه او بحرف الجر ثم قال وانما وجب الحذف لان الفعل لا يحذف اما القصد الدوام بحذف ما هو موضوع للحدوث والتجدد نحو حمدا
لك واما التقدم ما يدل عليه كما في قوله كتاب الله عليكم ولكون الكلام مما يستحسن الفراغ منه نحو لبيك وسعديك بقي المصدر فيهما
علما بين مصاره بمنزلة المفسر في نحو ان امرؤ هلك **قوله** تكلف لان المثال انما يورد لا يضاح القواعد بعد تمامها ولا يكون تمامها محمله
متمما تكلف محض وقوله في صدر الكتاب وانما لم يصرح بهذين القيدين اكتفاء بالامثلة جعل المثال من تتمة القاعدة فالوجه عدم
اختيار هذا التوجيه هناك بل التنبيه على ركاكته كما نبه عليه ههنا اولا يظهر فارق الا ان بقية البيان الكامل تحصيل ثلثة امثلة وثلثة آخر
تجعل من تتمة القاعدة بخلاف المذكورة فانه اثنان او بقية المذكور فيما سبق ليس امثلة للقاعدة بعد ضبطها بل امثلة لتعيين ما فيه
القاعدة فلا تكلف في جعلها من تتمة القاعدة بخلاف المذكورة فانه مثال للقاعدة بعد تمامها فجعله من تتمة القاعدة تكلف بحث
وقوله من تتمة التعريف الاولى من تتمة القاعدة **قوله** واقيم المصدر مقامه فعلى هذا ينبغي ان يقال باقامة المصدر مقام الفعل المحذوف
في نحو ما زيد الا سيرا ولا حاجة الى اعتبار قيام الاسم مقام الفعل وكذا في نحو فشدوا الوثاق فاما منا بعد واما فداء ينبغي ان يكون القائم
مقام الفعل المصدر لا الجملة المتقدمة مع ان البعض لا يعنى باقامة المقدم على المحذوف مقامه بل قال ينبغي ان يكون القائم بعد
المحذوف الا ان بقية القائم مقامه التكرار وهو لا توجد فيما ذكر **قوله** بحذف الزوائد وفيه ان الرد الى الثلاثي يحصل بحذف الزائد

الهمزة والالف لا يحذف الزوائد الا ان يقع عند النون ايضا من الزوائد التي يحصل الرد الى الثلاثي بحذفها تغليبا كما يشير اليه قوله فصا
بنتيك من غير تعرض لحذف النون وان قيل عدم التعرض لشهرة حذف النون عند الاضافة يقع اريد بالجمع ما فوق الواحد
لانه بعد من اصطلاحات ارباب المعقول لانا نقول هو من اطلاقات الادباء ايضا قال الرضي ومما يشتبه ان يكون قياسا
كل مصدر عطف على جملة بالواو والمراد تاكيد المعطوف عليه بتثنية نحو قول اعتديت ولا اعتداء الغراب واهتديت لا اهتداء القطا
اي ولا اعتديت اعتداء الغراب بل اسرع من ذلك وانما وجب حذف الفعل في هذا المصدر لدلالة المعطوف عليه على الفعل
المقدر واغنائه عنه قال المفعول به الضمير في به يرجع الى الالف واللام اي الذي يفعل به فعل اي يعامل بالفعل ويوقع
عليه يقع فعلت به فعلا قال اسمعتهم وما ادري ما يفعل بي ولا بكم قال المصنف الذي يسمى بهذا ما وقع الفعل به او تعلق به يعني ان المفعول
به يفسر بالوقوع وبالوقوع مطاوع الايقاع والايقاع انما هو بسبب هذا المفعول لان وجود الفعل بسبب لوجود الحال اي الوقوع
مفسر بالتعلق وصلة التعلق الباء فسمي هذا المفعول بهذا الاسم لان الفعل الذي وقع لتفسير الوقوع الذي هو تفسير هذا المفعول
صلته الباء قوله اكتفاء بما سبق او اجراء لصفة المدلول المطابقي على الدال فان قلت اذا وقع اسم الاستفهام والشرط مفعولا
به يكون الوقوع من صفات مدلوله التضمني لا المطابقي فكيف يصح قلت باعتبار التغليب او باعتبار ان للاكثر حكم الكل قوله
تعلقه به اي تعلق فعل الفاعل اي تعلق فعل فعله الفاعل وصدر منه على ما هو الظاهر من السياق لا تعلق الفعل مطلقا والا
لا ينتقض بالفاعل وبعد تقييد التعلق بما ذكرنا لا يرد الفاعل لا يرد اشتراك زيد وعمرو لان اسنادا واشتراكا الى احد الامرين كلا اسنادا
لانه يقتضي تعدد الفاعل فالاسناد انما يتم بمجموع الامرين وعلى هذا لا حاجة الى تقييد التعلق بتعلق غير الفاعلية فضلا عن ان
يكون هذا التقييد واجبا كما زعم البعض لان تعلق الفعل بالفاعل ليس وقوعا عليه بل وقوعا بنفسه ثم الوقوع قرينة على ان المراد
من التعلق التعلق بحيث لا يعقل الا به فخرج الحال والتمييز فانهما وان تعلق بهما الفعل لكن ليس بحيث لا يعقل الا بهما ثم المستثنى
وان خرج بهذا القيد لكن ليس اعتباره ضروريا لاجل اخراجه لخروجه بقوله بلا واسطة الحرف فان المستثنى وان تعلق به الفعل
لكنه بواسطة الحرف وهو الا فما قيل والمراد تعلق به اولا فخرج الحال والتمييز والمستثنى ليس على ما ينبغي لان الفارق في مخرج لتشير
الى ان خروج كل واحد بسبب من الارادة مع ان المستثنى لم يكن مع انه يشكل بالمفعول الثاني والثالث الا ان يقع الاولية
اضافية بالنسبة الى هذه الثلثة فيكون الثاني والثالث اولين بالنسبة اليها وما قيل خرج الحال لان تعلق الفعل به بواسطة
حرف الجر في المعنى بمعنى ضربت زيدا قائما ضربته في حال القيام وخرج المستثنى والتمييز لانه لم يتعلق الفعل بهما بل بالتمييز يعلم
بما يبين به وفي المستثنى بما اخرج منه ليس بشيء اما اولا فلان معنى تعلق الفعل بالواسطة انه لا يتصور التعلق بدونه فظاهر ان تعلق
الفعل بالحال ليس من هذا القبيل وما ذكره القائل في معنى الحال بيان لحاصل المعنى لا انه لا بد منه واما ثانيا فلان كون المستثنى
والتمييز من متعلقات الفعل مما لا شبهة فيه فلا معنى لنفي تعلقه عنهما على الاطلاق وان تعلق الفعل بالمنتصب عنه والمستثنى
منه لا ينافي تعلقه بالتمييز والمستثنى فلا معنى لقوله بل في التمييز تعلق بما يبين به وان اراد به ان التمييز والمستثنى تعلق بالمنتصب عنه
والمستثنى منه فليس ذلك على الاطلاق بل في صورة لم يوجد فيها الفعل نحو عندي رطل زيتا والقوم اخوتك الا زيدا واما
في نحو طاب زيد نفسا ونحو جاءني القوم الا زيدا فلا شك في تعلقهما بالفعل فيه على انه افاد جعل الحال من قبيل التعلق بواسطة

حرف الجر فينبغي ان يجعل التمييز اليه كذلك لان معنى طاب زيد نفسا طاب زيد من حيث النفس ولذا قال النحاة انه التمييز بجهة احتراز من

به واما ثانيا فلان تعلق المستثنى بالفعل بواسطة الحرف فلا اشكال في مزوجه حتى يرتكب ما ارتكبه **قوله** فانهم يقولون في ضرب

زيدا ان الضرب واقع على زيد ولا يقولون في مررت بزيد ان المرور واقع عليه بل متلبس به دليل على تفسير الوقوع بالتعلق بلا

واسطة الحرف حاصله ان التعلق بلا واسطة الحرف يقال فيه ان الفعل واقع وفي التعلق بالواسطة لا يقال ان الفعل واقع فيما مر وهذا

فسر الوقوع بالاول لان الوقوع معتبر في المفعول به ثم انه ليس المراد تخصيص الوقوع بالثاني والوقوع بالمثالين المذكورين والا

لم يكن دليلا وهو ظاهر بل المراد ان جميع التعلق بلا واسطة يقال فيه ان الفعل واقع وليس شيء من التعلق بالواسطة يقال فيه ان الفعل واقع

والمثالان مذكوران على سبيل التمثيل ولا يخفى ان الثاني منقوض بقولنا ذهبت بزيد فانه يقال ان الفعل واقع من ان التعلق بالواسطة

وان القول بعدم الوقوع في مررت بزيد مع القول بان مررت بعد تعديته بالباء مرادف لجاوزت مشكل على ان القول بالمرادفة

انما يصح ان لو كان الباء في مررت به مغيرا ومصيرا اللازم متعديا مع ان الباء في مررت بزيد ليس مغيرا كما صرح به الرضي وغيره من الا

ولتشير اليه قول الشارح قدس سره بل متلبس به ولا يبعد ان يراد بلا واسطة الحروف غير المغيرة وهو جميع الحروف الجارة سوى الباء في

ذهبت بزيد وامثاله مما يكون الباء فيه مغيرا فيدخل الباء في مررت بزيد في الحروف غير المغيرة بقرينة قوله ولا يقولون في مررت بزيد

ان المرور واقع عليه لانهم انما يقولون لان الباء غير مغير وعلى هذا لا يرد النقض بذهبت بزيد لان الباء مغير للفعل فالباء وان كان

من حيث اللفظ واسطة لكنه بحسب الحقيقة ليس بواسطة لانه بمنزلة اذهبت زيدا هذا ان كان اصطلاح النحاة على ان المفعول به المطلق لا يطلق

الا على تعلق بغير واسطة الحروف الغير المغيرة كما يشترط قول الرضي ومنه المصدر وقوع الفعل بتعلقه بما لا يعقل الا به فعلى تفسيره ينبغي ان يكون

المجرورات في مررت بزيد وقربت من عمرو وبعدت من بكر وسرت من البصرة الى الكوفة مفعولا بها ولا شك انه يقال انها مفعول بها لكن

بواسطة حروف جر ومطلق لفظ المفعول به لا يقع على هذه الاشياء في اصطلاحهم وكلامنا في المطلق انتهى حيث لم يذكر الحرف المغير وذكر الباء

فيما لم يعتبر فيه وان كان الاصطلاح على انه لا يطلق الا ما التعلق بلا واسطة الحرف مطلقا سواء كان مغيرا او غير مغير فقوله فانهم يقولون الى قوله

ولا يقولون في مررت بزيد ان المرور واقع على زيد بل متلبس ليس على ما ينبغي **قوله** فخرج به اي بقوله وقع عليه فعل الفاعل **قوله** فانه لا يقال

في واحد منها ان الفعل واقع عليه كما لا يقال في واحد منها ان الفعل واقع عليه كذلك لا يقال في المفعول المطلق ايضا ان الفعل واقع عليه فلا حاجة في

اخراجه عن التعريف الى اعتبار قيد مغايرة المفعول بفعل الفاعل وليس لهذا القيد تقدم على قيد الوقوع حتى يقال ان اسناد الاخراج

الى المقدم اولى بل كلاهما يفهم من وصل بقوله وقع عليه **قوله** والمفعول المطلق اي وخرج المفعول المطلق بالفهم او المفعول المطلق

يخرج بالفهم **قوله** من مغايرته اي مغايرة المفعول به **قوله** فان المفعول المطلق عين فعله فان قلت كيف يتحد المفعول المطلق مع الفعل

مع ان مفهوم المفعول المطلق هو الحدث ومفهوم الفعل الحدث والزمان والنسبة الى فاعل معين قلت لا اتحد مفهوم المفعول المطلق

مع الحدث الذي هو المفهوم الاصلي للفعل اذ الزمان والنسبة من قيوده فجعل كان الحدث هو المفهوم فجعل مفهوم المصدر كانه متحد مع

مفهوم الفعل اعتبارا فان قلت مفهوم المفعول المطلق هو الحاصل بالمصدر ومفهوم الفعل هو الحدث فلا اتحاد بحسب الا اعتبار ايضا قلت

جعل متحدا مسامحة واعتبار الاتحاد كانه عين الاثر **قال** مثل زيد في ضرب زيد عمرا فانه وان كان في الاصل مفعولا به الا انه بعد نيابته مناب

الفاعل واسناد الفعل اليه صار غير المفعول به اعتبارا ولذا كان له اسم ورسم عليحدة **قوله** لم يعتبر اسناده الى فاعله فان قلت

يشكل بمثل اعجبني ضرب زيد عمروا فان عمروا مفعول قصد به وقوع الضرب عليه مع انه لم يعتبر اسناده الى فاعله بل المصدر الى الفاعل تملت المصدر والكان بحسب انطمعنا فالى الفاعل لكنه بحسب الحقيقة مسند اليه فاعتبار الاسناد اعم من ان يكون بحسب اللفظ او بحسب الحقيقة على ان اضافة المصدر الى الفاعل في تقدير الانفصال عند من يقول انها لفظية فاندفع ما قيل يرد مثل اعجبني ضرب زيد عمروا فانه لم يعتبر اسناد الضرب الى زيد بل اضيف اليه فلا يكون عمروا مفعولا به وهو بط تم المراد ان المفعول به قصد في التركيب وقوع الفعل عليه وذكر من هذه الحيثية فزيد في زيد ضربته ليس مذكورا في التركيب من حيث انه وقع عليه فعل الفاعل بل من حيث انه مبتدأ خلا لصدق التعريف عليه والكان وقوع الفعل على ضمير الراجع اليه وقوعا عليه فاندفع ما قيل يرد مثل زيد ضربته لان وقوع الفعل على ضمير زيد وقوع عليه حقيقة كما ان اسناده الى ضمير زيد في زيد ضرب اسناد اليه في الحقيقة مع ان قياس زيد ضربته على زيد ضرب قياس مع الفارق **قوله** العامل فيه لا حاجة اليه **قوله** لقوة الفعل في العمل وكذا اسم الفاعل واسم المفعول واما المصدر فيمتنع تقديم معموله عليه لانه عند العمل ماول بان مع الفعل وان موصول حرفي وما في حيزه لا يتقدم لانه كتقديم جزء من الشيء المرتب الاجزاء عليه هذا اذا كان معمول المصدر غير الظرف واما اذا كان ظرفا وشبهه فالاظهر انه جائز تقديمه لان المصدر انما يأول بان مع الفعل ليصح محله عمل الفعل والظرف يكفيه رائحة الفعل فلا حاجة في عمل المصدر فيه الى التاويل بان مع الفعل يشير اليه ما ذكر صاحب المغني في اوائل الباب الثالث من ان بعضهم منع عمل المصدر في الظرف المتقدم وهو ليس بشيء لان المصدر ليس مقدرا بالحرف المصدري وصلته كذا ذكره بعض الفضلاء ثم الموصول الحرفي يعرف بما اول مع ما يليه من الجمل بمصدر فخرج بخصوصه على قول من يأوله بالمصدر والفعل الذي اضيف اليه الظرف نحو يوم ينفع الصادقين وحين ضربت لان ذلك يأول بالمصدر بنفسه لا مع ما يليه وهذا الموصول لا يحتاج الى عائد بل لا يجوز ان يعود اليه ولا يلزم في صلته ان يكون جملة خبرية في قول سيبويه وابي علي يلزم ذلك عند غيرهما كما في موصول الاسم **قوله** فيعمل فيه متقدما ومن ثمه قد يدخل فيه لام التقوية تقول لزيد ضربت ولا يدخله اذا كان متاخرا من الفعل فلا يقال ضربت لزيد صرح به الخطائي في حواشيه على المطول والچلبي فيما علیه قال صاحب المغني لام التقوية هي المزيدة لتقوية عامل ضعف اما بتأخره نحو هدى ورحمة للذين هم لربهم يرهبون او بكونه فرعا في العمل نحو مصدقا لما معهم فعال لما يريد نزاعة للشوى ونحو ضربي زيدا حسن وانا ضارب لعمرو انتهى قال الشيخ الرضي واعلم انه يجوز لاسم الفاعل والمصدر المتعدي الى المفعول به ان يعملا باللام نحو انا ضارب لزيد واعجبني ضربك لزيد وذلك لضعفهما الفرعيتهما للفعل كما يجوز ان يعمل الفعل باللام اذا تقدم المنصوب عليه كقوله تعالى للرؤيا تعبرون وقولك لزيد ضربت واختصاص اللام بذلك من بين حروف الجر لافادتها التخصيص المناسب لتعلق الفعل بالمفعول انتهى وبما ذكرنا ظهر ان ما ذكره بعض الفضلاء في حواشيه على الخيالي في قوله وما انت بمؤمن لنا الاولى ان يمثل بقوله تعالى انؤمن لك واتبعك الاذلون لاحتمال ان يكون اللام لتقوية العمل لا للتعدية لا يخفى عليك ان الايمان متعد بنفسه على ما ذكر في الصحاح فاللام في قوله تعالى انؤمن لك ليست للتعدية بل هو ايضا لتقوية العمل ليس على ما ينبغي **قوله** في باب الاغراء ضابطه كل معنى به مكرر او معطوف عليه بالواو مع معطوفه فالمكرر نحو قوله ؎ اخاك اخاك ان من لا اخا له كساع الى الهيجا بغير سلاح والذي مع العطف نحو شأنك والحج ونفسك وما بعينها والعامل فيهما الزم وذكره **قوله** والمنصوب على المدح آه وذلك بان يقطع صفة مدح او ذم او ترحم عن مشابهة موصوفها في الاعراب اظهارا لغرض المدح او نحوه باضمار نحو اعني وهو مشروط بان لا يكون ذلك النعت

للتاكيد وان يعلم السامع من اتصاف الموصوف بذلك الوصف ما يعلمه المتكلم والغالب فيه التعريف وانما يحصل بالقطع اظهار المدح
او الذم لان فيه تغيير الاسلوب وفي تغيير الاسلوب اهتمام بشانه والاهتمام به انما يكون للمدح او الذم او غيره وتم القرينة في باب
الاغراء والمنصوب على المدح هو النصب وهو ان لم تدل على تعيين المحذوف الا انه بانضمام مقام الاغراء او مقام المدح والذم
اليه يدل على تعيينه وليس شيء يقوم مقام المحذوف سوى التزام كون المفعول قائما مقامه والا يلزم خرق قاعدة وجوب الحذف قياسا
قوله انتهوا خيرا لك قال الشيخ الرضي وكذا انته امرا قاصدا اي انته عن هذا وائت امرا قاصدا او قصدا ائت في هذه المواضع انك نهيت
في الاول عن شيء ثم بعثت بعده بما لا ينهى عنه بل هو مما يومر به يجب ان تعيد بائت او اقصد وبانقيد هذا المعنى وليس قولهم امرا
يجب حذف فعله على ما ذكره سيبويه واورد الزمخشري في ذلك واورد سيبويه وانتهوا خيرا لكم وحسبك خيرا لكم فاوجب اضماره ولعله
سمع انته وائت امرا قاصدا باظهار ناصب امرا ولم يسمع اظهار ناصب خيرا وخيرا لك والالفاظ الثلثة متقاربة المعنى هذا كلامه وههنا ظهر ان
ما قيل انكر سيبويه وجوب الحذف في انتهوا خيرا لكم ليس على ما ينبغي قوله بل لكثرة مباحثها بالنسبة الى هذه الابواب لا يخفى انه ليس للباب
الاول من الابواب المذكورة بحث فضلا عن ان يكون له مباحث كثيرة بالنسبة الى باب الاغراء والمنصوب على المدح او الذم قوله
وفيه تحكم اي في ادخال حرف النداء على المندوب بمجرد التفجع لا لتنزيله منزلة المنادى تحكم من غير دليل وفيه ان يا استعمل في كلام العرب
فيما ليس له صلاحية النداء في مثل يا سماء ويا جبال ويا ارض وليس له معنى غير طلب الاقبال فبالضرورة تنزل منزلة من له صلاحية
النداء بخلاف المندوب فان يا استعمل في استعمال العرب للتفجع فلا ضرورة في تنزيل المندوب منزلة من طلب اقباله قوله بان يكون
الف مقدرة وفيه انه يلزم حذف النائب والمنوب عنه وهو غير جائز ومن ثم قال ابن مالك ان العرب لم تقدر حرف النداء عوضا
من ادعو وانادي لاجازتهم حذفها هذا كلام المغني وفي ضربي زيدا قائما لا يلزم ذلك لان الحال نائب مناب الظرف النائب مناب
الخبر فالحال نائب مناب الخبر لان نائب النائب نائب لا ان يقع حذف الخبر انما يمتنع اذا كان المنوب مما لا يحذف كالفاعل فانه لا يحذف
فلهذا لا ينوب منابه بخلاف الفعل فانه يحذف كثيرا وكذا يحذف نائبه هكذا قال بعض فضلاء الهند قوله قال ابو علي آه قال الشيخ الرضي
منع بان اسماء الافعال لا يكون على اقل من حرفين فلو كانت ادوات النداء اسماء الافعال لما كانت الهمزة من ادواتها لكونها
على حرف واحد لكنه من ادواتها ويمكن ان يقع خالفت اخواتها لكثرة استعمال النداء مجوز في ادواته ما لم يجوز في غيرها الا ترى الى الترخيم
ومنع ايضا بان الضمير فيه لا يكون لغائب لعدم تقدم ذكره ولا للمتكلم لان اسم الفعل لا يضمر فيه ضمير المتكلم والجواب ان اسم كل فعل يجري
مجرى ذلك الفعل في كون فاعله ظاهرا او مضمرا غائبا او متكلما او مخاطبا لكنه لا يبرز في اسم الفعل شيء من الضمائر واذا كان اداة النداء
بمعنى المتكلم استتر فيه ضميره فيكون كما قال بعضهم في اف بمعنى اتضجر او تضجرت وفي اوه انه بمعنى اتوجع او توجعت وقيل لو كان اسم
فعل تم الكلام باداة النداء وبغير المنادى مع انه ليس كذلك والجواب انه قد يعرض للجملة ما لا يستقل به كلاما كالجملة القسمية والشرطية وفي
النداء كذلك اذ النداء لا بد له من منادى قوله والفاعل مقدر ويلزم فيه حذف الفاعل وحده مع انهم ليسوا قائلين به وذكر صاحب
المغني ما يشعر بجواز حذف الفاعل عند سيبويه حيث قال اذا دار الامر بين كون المحذوف اولا وثانيا فكونه ثانيا اولى وفيه مسائل
احدها نون الوقاية في اتحاجوني وتامروني فيما قرئ بنون واحدة وهو قول ابي العباس وابي سعيد وابي علي وابي الفتح واكثر المتاخرين
وقال سيبويه واختاره ابن مالك ان المحذوف الاولى الثانية نون الوقاية مع نون الاناث في نحو قوله يسوء الفاليات اذا فليني

هذا هو الصحيح وفي البسيط انه مجمع عليه لان نون الفاصل لا يليق بها الحذف ولكن في التسهيل ان المحذوف الاولى وانه مذهب سيبويه
انتهى قوله لعلتها اي لقلة كل واحدة من الامور الثلثة لان كل واحدة منها واحد وبيانه ايضا واحد بخلاف النصب لانه وان كان واحدا
الا ان محله ثلثة فكل واحد من الثلثة واحد بالذات والمحل والنصب احد بالذات متعدد باعتبار المحل والواحد مقدم على المتعدد
او الفعل مسند الى الجار والمجرور عطف على ماقبله بحسب المعنى كانه قيل ان الفعل مسند الى ضمير المنادى او الفعل مسند الى الجار والمجرور
والمعنى وبنى المنادى على ما يرفع به اي على ما يقع به الرفع من الضمة او الالف او الواو وبهذا لا يتجه ما قيل ان الرفع يكون بالنون
ايضا والقرينة على ذلك التخصيص قول الشارح اي على الضمة او الالف آه قوله غير ملايم لسوق الكلام لان السوق لبيان المنادى
قوله الا بانضمام امر آخر اليه وذلك الامر الآخر اما معمول للاول نحو يا طالعا جبلا ويا حسنا وجهه ويا خيرا من زيد واما معطوف
عليه عطف النسق على ان يكون المعطوف مع المعطوف عليه اسما لشيء واحد نحو يا ثلثة وثلثين لان المجموع اسم لعدد معين كاربعة وخمسة نحو
خمسة عشر الا انه لم يركب لفظه ولا فرق في مثل هذا العدد والمعطوف بعضه على بعض بين ان يكون علما اولا وانما قيد المعطوف بان
يكون مع المعطوف عليه اسما لشيء واحد لانه لو لم يكن كذلك لم يكن شبيها بالمضاف لجواز جعله مفردا معرفة لاستقلال الاول وعدم
احتياجه الى الثاني فيقع يا رجل وامرأة واما نعت هو جملة او ظرف نحو قولك يا حليما لا يعجل ويا نخلة من ذات عرق فكل هذا مضارع
للمضاف سواء جعلته علما او لا وان لم تجعله علما جاز ان يتعرف بالقصد وان لا يتعرف فتقول في النكرة يا حسنا وجهه ظريفا ويا ثلثة وثلثين ظرفا وتقول
في المعرفة يا حسنا وجهه الظريف ويا ثلثة وثلثين الظرفا وكان القياس في الموصوف بالجملة والظرف ايضا ان يجوز نحو يا حليما لا يعجل القدوس [illegible]
[illegible] استكرهوا وصف الشيء بالمعرفة بعد وصفه بالنكرة فالوجه ان لا يوصف الا بالنكرة على تقدير انه كان موصوفا بجميع تلك الصفات
نكرة قبل النداء وانما قيد الوصف بكونه جملة او ظرفا لتحقيق الضرورة في جعله مضارعا لانه لو لم يجعل الموصوف بالجملة او الظرف عند
قصد التعريف مضارعا لزم وصف المعرفة بالجملة او الظرف مع ان الجملة والظرف لا يكونان الا صفة للنكرة فبالضرورة جعل مضارعا
للمضاف بخلاف ما اذا لم يكن الوصف كذلك بل يكون مفردا نحو يا رجلا ظريفا فانه لا ضرورة في جعله مضارعا عند قصد التعريف لجواز ان
يجعل الموصوف بالمفرد مفردا معرفة ووصفه بمعرفة نحو يا رجل الظريف فظهر ان النحاة مضطرون في جعل الموصوف بالجملة
او الظرف عند قصد التعريف مضارعا ولذا لا يقولون في باب لا التبرئة لا حليما لا يعجل ولا غلاما من الغلمان في الدار لان الجملة
والظرف يصح وقوعهما صفة للنكرة هذا ما ذكره الشيخ الرضي قال يا زيدان فان قيل العلم اذا ثني لزمه الالف واللام جبرا لما فاته
من التعيين قلت يا الضجاجة فكان المراد لزمه الالف واللام وما يفيد فائدته قوله اي بلام يدخله وقت الاستغاثة واضافة
اللام الى الاستغاثة لادنى ملابسة اذ هو لام الجارة للاختصاص الا انه اضيف الى الاستغاثة لانه يدخل على المنادى وقت
الاستغاثة قوله هي لام التخصيص قال الشيخ الرضي اللام معدية لادعو المقدر عند سيبويه او لحرف النداء القائم مقامه عند المبرد
الى المفعول وجاز ذلك مع ان ادعو متعد بنفسه لضعفه بالاضمار ولضعف النائب منابه الا ترى انك تقول ضربي لزيد حسن
وانا ضارب لزيد ولا يجوز ضربت لزيد فان قلت فلم لم يدخل اللام في نحو زيدا ضربته مع ان الناصب ملتزم الحذف قلت
لان ذكر في اللفظ ما هو عوض منه كان بمنزلة ما لم يحذف فان قلت وكذلك حرف النداء عوض من فعل النداء قلت انما هو كالعوض
ولو كان عوضا البتة لم يجز حذفه ثم انه ليس بلفظ المحذوف فلم ينزل منزلته من كل وجه هذا كلام المحشي وقد عرفت الجواب عن قوله

لم يجز حذفه فيما سبق واجاب ابن الربيع بانه ضمن معنى الالتجاء فى نحو يا لزيد والتعجب فى نحو يا للدواهي وقال المبرد واختاره ابن خروف
ان هذه اللام زائدة بدليل صحة اسقاطها **قوله** او خلت على المستغاث آه دفع لما يقال جميع الحروف الجارة جاءت للتعدية فلما اختير اللام
من بينها **قوله** وانما اعرب المنادى بعد دخول لام الاستغاثة مع ان ما كان مبنيا لاجله قبل دخولها متحقق **قوله** فبدخولها ضعفت مشابهته
لوجود المعارض مع كون البناء عارضا مخالفا للاصل مطلقا مبنيا على مشابهة ضعيفة فدخول لام الجارة يرجعه الى الاصل بخلاف دخوله
على غير المنصرف فانه لا يجعله منصرفا لان مشابهته مع الفعل قوية بالنسبة اليها ومنع الصرف ليس خلاف الاصل مطلقا بل من وجه فلا
لا له اصالة من وجه لا بد له من زيادة قوة كاللام والاضافة **قوله** واجيب بان قيل او بان قيل صبا اسراه من تتمة القاعدة يعنى ليس المراد
من ما سوى المفرد المعرفة والمستغاث جميع ما سواها بل المراد ما سوى الخاص وهو المضاف والمضارع له والنكرة فيجعل المثال
من تتمة القاعدة ولا يخفى عليك ان هذا الجواب مع كونه تكلفا اذ المثال انما يورد لايضاح القاعدة بعد تمامها فجعل المثال من تتمتها
تكلف محض ليس جوابا عن كلا الاعتراضين الاول قوله فلم اهمل المص ذكرهما والثانى قوله وكيف يصدق قوله فيما بعد وينصب ما سواهما
بل عن الثانى وهو الظاهر ان نية القائل قصد الجواب عن الثانى لا عن كليهما لكن ايراد القائل قوله فى مقابلة قول الشارح الدال على انه
جواب عن كليهما يدل ولا انه ظاهر على انه جواب عنهما **قوله** ولام الاستغاثة آه جواب عن قول الشيخ الرضى وقولهم ان هذه لام الاستغاثة
تكلف ولا معنى للاستغاثة ههنا حقيقة ولا مجازا والحق مع ادعى اذ الجواب المذكور فى الشرح تكلف **قوله** ليحضر اى ليكن حاضرا مستيقظا
عالما بان المتكلم فى صدد الانتقام منه اذ الانتقام ممن هو غافل ليس من شان الابطال المتهورين وقوله ليحضر بصورته وهيئته التى يظهر
منها سبب الغرابة وليس المراد نفس الحضور ولا الاستغاثة فى ان يسلم نفسه لينتقم منه فاندفع ما قيل فيه انه يابى عن هذا التوجيه ان المتكلم
بهذا النداء فى حضور المهدد والمتعجب منه وانه لا معنى للاستغاثة بشئ ليحضر فينتقم منه لانه لا يتصور الاستغاثة منه **قوله** فيقتضى ان
يبلغ نهايته **قال** بلا لام فيفتح اى حين بني المنادى على الفتح لالحاق الف الاستغاثة اذ بدخول اللام يصير المنادى معربا على
ما عرفت من قوله وانما اعرب المنادى بعد دخول لام الاستغاثة آه فلا يتصور البناء معه اصلا فضلا عن البناء على الفتح وبهذا ظهر ان
قوله فيهن اثريهما تناف فلا يحسن الجمع بينهما ليس على ما ينبغى **قال** لفظا او تقديرا قيد النصب ما سوى المفرد المعرفة والمستغاث
باللام او الالف ولا ورد على هذا التقييد نحو يا يوم لا ينفع مال ولا بنون ويا شر ما ينفعنى ويا خير ما يضرنى فانها ما سواهما مع انها مبنية
فضلا عن النصب لفظا او تقديرا دفعه بقوله اذ كان معربا قبل دخول حرف النداء **قوله** مثل يا طالعا جبلا جاز ان يتعرف بالقصد فيه
يا طالعا جبلا الظريف وجاز ان لا يتعرف فيه يا طالعا جبلا ظريفا صرح به الرضى واليه اشار الشارح بقوله فيمكن ان يراد بقوله آه على التقدير
الاول يعتبر اعتماده على موصوف مقدر معرف تقديره يا ايها الطالع فحذف ايها واللام ونصب طالعا صيرورته بعد حذف الموصوف
منادى مضارعا ويرد عليه حذف اللام الموصولة بدون الصلة وعلى التقدير الثانى يعتبر اعتماده على موصوف منكر تقديره
يا رجلا طالعا جبلا ويرد عليه ان الموصوف منكر فكيف يجوز تعريف الصفة ويرد على التقديرين ان المنادى منعوت بمفرد فكيف
يكون مضارعا واجيب بان قصد التعريف فى الصفة بعد حذف الموصوف وجعل الصفة منادى بحسب اللفظ وكذا جعله مضارعا انما
بعد جعل طالعا منادى عاملا فى جبلا فهو مضارع للمضاف بعد حذف الموصوف لا عند ذكره بقى انه قد نقل بعض الشارحين للحواشى
الهندية عن الشيخ الرضى انه قال الاعتماد على موصوف مقدر غير معتبر عند الجمهور وجعل طالعا جبلا من كلام المولدين ثم قال ذلك البعض



ثم لم يصح الاكتفاء بالموصوف المقدر لاجل الاعتماد وجب ان لا يكتفى بالموصول المقدر ايضا بل اولى لكثرة حذف الموصوف وقلة حذف الموصول فلا يستقيم ما قيل انه معتمد على الموصول المقدر باعتبار انه فى تقدير فى قولنا يا ايها الطالع جبلا على انه لا دليل على هذا التقدير هذا كلامه اقول قد ذكر الشيخ الرضى فى بحث الموصول ما يشعر بعدم قوله بتقدير الموصوف وحكمه بان نحو يا طالعا جبلا ليس مستندا الى شاهد من كلام من يوثق به الا ان هذا اعتراض منه على النحاة بقولهم بتقدير الموصوف فيه امثاله لان جمهور النحاة ليسوا قائلين بتقدير الموصوف كما زعم ذلك البعض حيث قال والدليل على ان اللام فى اسم الفاعل والمفعول موصول رجوع الضمير اليها فى السعة نحو مررت به زيد وما اجاب المازنى بان الضمير راجع الى الموصوف المقدر يعنى الضارب غلامه زيد الرجل الضارب غلامه زيد فيما ارتكبه يلزمه محذوران احدهما اعمال اسمى الفاعل والمفعول غير معتمد ظاهرا على احد الامور الخمسة وعملهما من غير اعتماد مذهب الاخفش والكوفيين ومذهب هذا غير مذهبهم الثانى رجوع الضمير الى موصوف مقدر فان قال بالاعتماد على الموصوف المقدر والضمير راجع اليه كما فى قوله تعالى فمنهم ظالم لنفسه فان ظالم عمل فى الجار والمجرور لاعتماده على الموصوف المقدر والضمير فى نفسه راجع اليه قلنا الموصوف المقدر بعد نحو منهم ومنهم كالمنطوق لقوة الدلالة عليه كما ذكرنا فى باب الوصف نحو قوله تعالى ومنهم دون ذلك وقوله فانك من جمالى بنى اقيس وايضا الجار يكفيه رائحة معنى الفعل واما قول النحاة يا ضاربا غلامه ويا حسنا وجهه بالاعمال وبرجوع الضمير الى مقدر فمثال لهم غير مستند الى شاهد من كلام موثوق به انتهى كلامه ونعلم منه انه لا مقال فى تقدير الموصوف اذا كانت القرينة عليه قوية وان مجرد اقتضاء الصفة الموصوف ليس قرينة قوية وان تقدير المازنى قياسا على الآية الكريمة قياس مع الفارق اذ فى المقيس عليه قرينة قوية وفى المقيس ليس كذلك وان ما ذهب اليه جمهور النحاة ليس له شاهد من كلام العرب العرباء وانت خبير بان اعتراضه على الجمهور انما يصح لو لم يكن القرينة فى المنادى قوية وهو ممنوع كيف وقد صرح بعض الفضلاء فى حواشى المطول بان الاعتماد على مقدر انما يكفى بعلة اذا قوى المقتضى لتقديره كما فى يا طالعا جبلا ويا راكبا فرسا لانضمام اقتضاء حرف النداء الى اقتضاء اسم الفاعل واما اذا كانت القرينة قوية فالاعتراض ساقط اذ الحذف ح يكون قياسا مبنيا على كون القرينة قوية وهى غير منحصرة فى شئ ثابتا بشاهد من كلام الملك العلام على ان كون تقدير الموصوف مشروطا بالقرينة القوية على الاطلاق ممنوع بل هو مشروط اذا كانت الصفة جملة او ظرفا او جارا ومجرورا واما فى غير ذلك فالتقدير مشروط بوجود القرينة ولا شك ان نحو يا ضاربا غلامه ويا حسنا وجهه ليس من ذلك القبيل قال الشيخ الرضى فى بحث الوصف ان الموصوف يحذف كثيرا ان علم وان لم يوصف بظرف او جملة كقوله تعالى وعندهم قاصرات الطرف فان وصف باحدهما جاز كثيرا ايضا لكن لا كالاول فى الكثرة لان القائم مقام الشئ ينبغى ان يكون مثله والجملة مخالفة للمفرد الذى هو الموصوف وكذا الظرف والجار لكونهما مقدرين بالجملة على الاصح وانما يكثر حذف موصوفهما بشرط ان يكون الموصوف بعض ما قبله من المجرور بمن او بفى فان لم يكن كذا لم يقم الظرف والجملة مقامه الا فى الشعر وانما كثر بالشرط المذكور لقوة الدلالة عليه بذكر ما اشتمل عليه قبله ما يكون كانه مذكور هذا كلامه وبما ذكرنا ظهر ان ما قيل ان كفى فى عمله الاعتماد على موصوف مقدر لا يتصور الالغاء لعدم الاحتياج كما قالوا فى لبيك يزيد ان ضاربا عامل فى الخصوصية وان لم يعتمد على شئ ساقط **قوله** مقولا لغير معين اشارة الى ان الجار متعلق بقوله مقولا الواقع حالا عن قوله رجلا بانه معمول به تم الحال اما قيد لرجلا وهو غير صحيح لانه يكون المعنى ان رجلا يورد مثالا للنكرة فى وقت كونه مقولا لغير معين فالتقييد يشعر بانه فى وقت كونه مقولا لمعين لا يكون مثالا للنكرة مع ان رجلا المنصوب لا يحتمل التعيين

بحث توابع المنادى

يتبع القيد عبثا او قيد لنصبه وهو صحيح اذ المعنى ان رجلا يوم دمثال النصب المنادى حال كون نصبه مقيدا في وقت كونه مقولا لغير معين اذ
وقت كونه مقولا لمعين لا يكون منصوبا واليه اشار الشارح بقوله وهذا توقيت لنصب رجلا لا تقييد لمعنى ان قوله لغير معين تقييد لنصب رجلا
لا تقييد لرجلا فاقيل يعني ان نصب رجلا موقت بوقت مقوليته لغير معين لا تقييد لنصب رجلا اذ ليس لنصب رجلا حال تان كونه لغير معين
والمعين حتى يتقيد باحد منهما ليس بلوجه وما كان من وجيه قوله لان توابع المنادى المعرب تابعة لفظا فقط لا محلا ولذا تقول يا زيد وعمرو
بجر عمرو ولا يجوز النصب حملا على المحل بظهور اعراب المتبوع وجميع التوابع سواء في ان المنادى اذا كان معربا يكون تابعة للفظه
لا لمحله الا المعطوف المجرد عن اللام فلما صرح به الرضي واجاز سيبويه يا عبد الله وزيدا بالنصب وذلك بناء على انه قد يجوز في التابع
ما لا يجوز في المتبوع هذا ما ذكره في هذا المقام واما البدل فلما ذكره الشيخ الرضي في بحث البدل ولما لم يكن للبدل معنى في المتبوع حتى يحتاج
الى المتبوع كما احتاج الوصف ولم يفهم معناه من المتبوع كما فهم ذلك في التاكيد جاز اعتباره مستقلا ولما كان اعرابه بتبعية الاول
جاز ان يعتبر غير مستقل فالاول نحو يا زيد اخ ويا اخانا زيد اجمعين والثاني نحو يا غلام بشر بشرا معربا بالوجهين ويا اخانا زيدا بالنصب
والرفع على تقدير بانهما تابعة يكونان تابعين للفظ المنادى فيكونان منصوب المحل او مجروره فظهر ان ما قيل توابع المنادى المعرب
غير البدل والمعطوف الآتي حكمها ليس على ما ينبغي قوله ليدخل فيه المضاف الخ متعلق بقوله وانما جعلنا المفرد اهم اما توقف دخول المضاف
بالاضافة اللفظية في المفرد على التعميم فظاهر واما توقف دخول الشبيه بالمضاف في المفرد على التعميم مع انه ليس بمضاف فلا حاجة في دخوله
فيه الى التعميم فلانه لما فسر الشارح قدس سره المفرد الحقيقي بالذي لا يكون مضافا معنويا ولفظيا ولا شبيه بمضاف تقتضي ذلك الى ان الشبيه
بالمضاف ليس بمفرد حقيقة والحكم الآتي جار فيه فبالضرورة جعل مفردا حكميا فتوقف على التعميم وبالجملة انه كان تفسير المفرد الحقيقي بما
فسره الشارح صحيحا صح جعل الشبيه بالمضاف متوقفا على التعميم هذا الا ان الاعتراض هو عدم صحة التفسير قوله ولما لم يجر الحكم الآتي جواب عما قيل
لم فصل بعض التوابع لا الكل وبعد تفصيل البعض لم قيد البعض بقيد وعلى هذا الاخير وان عدم الجريان المذكور لا يستدعي التفصيل بل
التقييد قوله في التوابع كلها عند الكل والا فالشيخ الرضي قال في هذا البحث واجاز سيبويه يا زيد وعمرو اعني الموضع اذ بين ما باشره حرف
النداء حقيقة وبين ما هو في حكم المباشر فرق وعلى ما جاز لا يمتنع نحو يا زيد وعمرو بالرفع حملا على اللفظ وقال في بحث البدل جاز نحو يا زيد
بشر وبشرا معربا بالوجهين على ما عرفت قوله لفظ او المقدر لم يقل او المحل لان الكلام في المنادى الذي كان معربا قبل النداء ثم
عرض له البناء على الضم بواسطة حرف النداء بدليل قول المصرح ويبنى على ما يرفع به ان كان مفردا معرفة والمقصود بالبيان توابع المنادى
المبني على ما يرفع به وهو المبني بواسطة حرف النداء لا توابع المبني مطلقا سواء كان مبنيا بالنداء او قبل حرف النداء بدليل
تقييد الشارح قول المصرح وتوابع المنادى بقوله المبني على ما يرفع به واليه يشير قول الشارح لان بناء المنادى عرضي
فيشبه المعرب فما قيل قوله لفظا او المقدر قاصر لانه لا يشتمل الحمل على محله نحو يا هؤلاء العاقلون فان هؤلاء مجملين محل رفع ومحل نصب ليس على ما ينبغي
لانهما اذا وقعت منادى تنصب فنصبهما اذا وقعت توابع اولى لاتحاد الجهة في وقوعها المنادى والتوابع بخلاف المضاف بالاضافة اللفظية لشبه
فان فيهما جهتين جهة الاضافة والشبه بالاضافة وجهة الافراد فاعتبر جهة الاضافة والشبه اذا وقعا منادى فلا يلزم بناء المضاف والمشبه
وجهة الافراد اذا وقعا تابعين لان جهة الافراد في المضاف خاصة واما جهة في المضاف بالاضافة اللفظية فلان المجرور في الاصل مرفوع او منصوب
ليس بجهة التقدير المقدر كما هو ظاهر في تقدير الانفصال وهذا النفع ما قيل به علمان ذلك الدليل يجري في هو والمضاف بالاضافة اللفظية والمضارع بالمضاف

مع ان النصب ليس بواجب فيهما **قوله** فالبدل مثل يا زيد زيد فيه ان بدل الكل انما يكون اذا كان اللفظان متغايرين مفهوما
متساويين صدقا واليه يشير قول الشارح في بحث البدل يعني تبعدان فذاتا الا ان تبعد مفهوما ليكونا مترادفين قال الشيخ الرضي وفي جعل
ابي علي زيدا في يا زيد زيد بدلا وجعل سيبويه اياه عطف بيان نظر لان البدل وعطف البيان يفيدان ما لا يفيده الاول من غير
معنى التاكيد والثاني فيما نحن فيه لا يفيد الا التاكيد وان وصفت الثاني نحو يا زيد زيد الطويل فابو عمرو يعتبر الثاني بيعه على انه
تاكيد لفظي للاول موصوف او بدل منه بما حصل له من الوصف كما في قوله تعالى بالناصية ناصية كاذبة **قوله** اي باذا اريد نداؤه
انما اول لان انما يقتضي تفرع يا ايها الرجل على وجوب نداء المعرف باللام مع ان وجوبه هو يا ايها الرجل **قال** قيل مثلا قيد
بلان يا ايها الرجل مخصوص لا يتفرع على مطلق نداء المعرف باللام **قال** لانها توابع معرب قال الشيخ الرضي يشير الى ان المعرب
لا محل له والاولى انه لا يحمل على محله ويرى ظاهر اعرابه وفي الموضعين نظر اما في الاول فلان المضاف اليه اضافة غير محضة محل من
الاعراب مع كونه معربا لفظا وكذا ما اضيف اليه المصدر واما الثاني فانه وان كان ظاهر كلام سيبويه منع الحمل على موضع ما اضيف اليه اسم الفاعل
والمفعول والصفة المشبهة والمصدر وان جاء في الفاظ ما يوهم خلاف ذلك فهو يضمر له عاملا لكنه يشكل باتفاقهم على جواز العطف على
محل اسم ان في نحو ان زيدا منطلق وعمرو وله ان يرتكب ان الجملة اعني عمرو مع خبره المقدر عطف على الجملة اعني ان مع اسمه وخبره
ولا يقول ان الاسم عطف على الاسم هذا كلامه وانت خبير بان قوله واما الثاني الى قوله لكنه يشكل الى آخره يدل دلالة ظاهرة
بل صريحة على ان المراد بالاتفاق جميع النحاة وان سيبويه داخل فيه فقوله وله ان يرتكب ليس على ما ينبغي واجاب الفاضل الهندي
عن جواز العطف على محل اسم ان بان التبعية في معرب للوحدة والمعنى لانها توابع معرب واحد بخلاف ان زيدا قائم وعمرو
وغير ذلك مما يتبع المعرب لفظا ومحلا لان المتبوع ثمه باعتبار تعدد اعرابه معربان لا معرب واحد وقال بعض افاضل الهند فيه
تامل لان تابع المنادى المجرور لا يتبع غير اعرابه اللفظي مع كونه معربين باعتبار تعدد الاعراب ولانه ان صفة المبهم معرب واحد
ليس وانه منادى معنى فيكون منصوب المحل لا محالة واجاب الشارح بتقدير لفظ المنادى حيث قال لانها توابع المنادى معرب
وتوابع منادى معرب لا يتبع غير اعرابه اللفظي الا ان هذا غير تام ما لم يبين وجهه وقد بين وجهه بعض فضلاء الهند حيث قال فان
قلت لم لا يجوز النصب في توابع المنادى المجرور باللام مع ان محله النصب على المفعولية ايضا قلت حمل التوابع على المحل غير جائز الا
اذا تعذر حمله على اللفظ كما في قولنا ما جاءني من احد الا زيد او كان المقدر اقوى من الظاهر بان يكون المقدر حركة اعراب والظاهر حركة
بناء كما في نحو يا زيد الظريف قال الاندلسي الظاهر من كلام سيبويه منع الحمل على موضع المجرور باسم الفاعل وبالصفة وبالمصدر
وان جاء ما يوهم الحمل على المحل فهو يضمر له عاملا وقد اعترض بانهم اتفقوا على جواز العطف على محل اسم ان في نحو ان زيدا منطلق
وعمرو مع استواء المقدر والظاهر لكون كل منهما حركة اعراب ولا تعذر ايضا ويمكن ان يجاب بان كلمة ان من حيث انها لا تغير معنى الجملة
بمنزلة العدم فكان الرفع الذي هو اثر الابتداء ظاهرا فيه فيصح الحمل عليه واما حمل التابع على محل اسم لا التبرئة فباعتبار انه فرع
ان اخذت حكمها ثم امتناع حمل التوابع على المنادى المجرور ان كان مذهب سيبويه لا غير فظ ولا اشكال فيه وان كان باتفاقهم فالفرق
بين نحو زيد ضارب عمرو وخالدا ونحو يا لزيد وعمرو من حيث انه يجوز الحمل على المحل في الاول دون الثاني مشكل ويمكن ان يفرق بانه
بان النصب في المجرور بالصفات والمصدر جائز الاظهار لقطع الاضافة وكذا اظهار الرفع المقدر في اسم ان جائز الاظهار اذا كف بما نحو

انما زيد قائم واظهاره في اسم لا التبرئة يصح ايضا بالقائم عن العمل واما النصب في المنادى فلا يجوز اظهاره اصلا فالحاصل ان الحركة المقدرة
ان جاز اظهارها يصح حمل التوابع عليه لكونها كالملفوظ وان لم يجز اظهاره فان كان اقوى من الذي يصح الحمل عليه ايضا نحو يا زيد الظريف وان
لم يكن فلا يصح الحمل ح الا على اللفظ هذا كلامه لا يخفى عليك ان الفرق المذكور انما هو على طريقة من شرط في العطف على المحل امكان ظهور
ذلك المحل واما عند من لم يشترط امكان الظهور فالفرق مشكل قال صاحب المغني العطف على المحل له عند المحققين ثلثة شروط احدها امكان
ظهور ذلك المحل في الفصيح الا ترى انه يجوز في ليس زيد بقائم وما جاءني من امرأة ان تسقط الباء فتنصب ومن فترفع وعلى هذا فلا يجوز مررت بزيد
وعمرا خلافا لابن جني لانه لا يجوز مررت زيدا وانه كما يجوز الاظهار في الصور المذكورة بتغير الكلام عن هيئة الى هيئة اخرى كذلك يجوز النصب
في المنادى بحذف يا واتيان ادعوا وانادي مقامه **قوله** يا الله وقد يحذف يا ويعوض منه الميمان في آخره فيقال اللهم آخرنا تبركا باسمه
وقال الفراء اصله يا الله آمنا بخير قال القاضي في تفسير قوله تعالى قل اللهم مالك الملك فخفف بحذف حرف النداء ومتعلقات الفعل وهمزته اي
يحذف منه همزة الفعل على ما هو الظاهر المتبادر وهمزة امنا همزة قطعية لانه فاء الفعل لانه امر من امن يامن لا همزة وصل حتى يسقط للدرج لا للتخفيف
فانه ضعيف انما ترك قوله وهمزته لان الهمزة سقطت في الدرج للتخفيف وحمل الحذف على المحذوف من الكتابة بعيد جدا وقال الشيخ الرضي
ما ذهب اليه الفراء ليس بوجه لانك تقول اللهم لا تؤمهم بخير **قوله** وثم الثاني تاكيد لفظي والتاكيد اللفظي في الاغلب حكمه حكم الاول وحركته حركة اعرابية
كانت او بنائية فكان ان الاول محذوف التنوين للاضافة كذلك الثاني مع انه ليس بمضاف هذا ما ذكره الشيخ الرضي فعلى هذا لا حاجة الى ما قيل ولم
ينون لعدم الصرف لكونه علما موضوعا بتاويل القبيلة او لكونه علما واتفاق الشيء يقتضي عدم الصرف فلم ينصرف بسبب واحد وهو العلمية كما هو
مذهب الكوفيين هذا ما يمكن ان يقال اذ ارتكاب ان التنوين حذف لمتابعة المؤكد على ما اعتبره النحاة وجعل الاسم باقيا على اصله اهون من
ارتكاب تاويل او مذهب يرده مذهب البصرية ولزوم كون الاسم على خلاف الاصل **قوله** فاصل بين المضاف والمضاف اليه ولم يرد
بعد المضاف اليه لئلا يستنكر بقاء الثاني بلا مضاف اليه ولا تنوين معوض عنه ولا بناء على الضم وجاز الفصل به بينهما في السعة مع انه
لا يجوز الفصل بين المضاف والمضاف اليه الا في الضرورة وذلك بالظرف خاصة لانه لما كرر الاول بلفظه وحركته بلا تغير صار كان الثاني
هو الاول فكانه لا فصل هناك الا ترى انك تقول ان ان زيدا قائم مع قولهم لا يفصل بين ان واسمها بالظرف هذا كلام الشيخ الرضي
قوله او مضاف الى عدي المحذوف عطف على قوله مضاف الى عدي المذكور قال الشيخ الرضي ولم يبدل من المضاف اليه التنوين كما ابدل
في قوله تعالى كلا هدينا لان القرينة الدالة على المحذوف موجودة بعد مثل المضاف اعني عدي الظاهر الذي اضيف اليه تيم الثاني فكان لفظ المضاف
اليه الاول لم يحذف انتهى كلامه ومنه يعلم ان ابدال التنوين من المضاف اليه ليس مختصا بكل وبعض واذ واوان وان حذف المضاف
اليه عند القرينة ليس يلزمه بناء المضاف على الضم ولا ابدال التنوين ولا الاتيان اضافة اخرى مثلها **قوله** او مكسورة لمناسبة الياء
اي المناسبة طبيعة الياء فانه مركب من كسرتين فلا يرد ما قبل الياء لا يناسب الكسر الوارد عليها بل بناء فيها وانما يناسب الكسر قبلها **قوله**
اي لضرورة شعرية ليشعر بان **قوله** ضرورة مفعول له وعامله **قوله** واقع فان قلت لا يتحد فاعل واقع وضرورة فكيف حذف اللام
قلت هما اول اي حاكم بوقوعه المرخم ضرورة **قوله** ويمكن حمله اشارة الى بعده لانه خلاف ما يقتضيه السياق **قوله** ليس آخر اجزاء
المنادى نظرا الى المعنى العلمي الكان المركب الاضافي علما فان الجزء الاول بالنسبة اليه بمنزلة زاي زيدا وما في المعنى الاضافي ان
لم يكن علما اذ المضاف يتم بالمضاف اليه فصار آخر الاول بمنزلة الوسط فان قلت كيف التردد في كون المركب الاضافي علما



اخير علم مع ان العلمية شرط الترخيم قلت عدم كون المنادى مضافا ولا مستغاثا ولا جملة شرط عدمية للترخيم وكونه علما شرطا آخر وليس يلزم ان يراعى احد شرطى الشئ منها الشرط الآخر العدمى وهو هذا فالمقصود ان لا يكون المنادى مضافا شرط للترخيم وكونه علما شرطا آخر ولا يلزم ان يكون المنفى علما بل اعم فتدبر قوله قول الشارح نظرا الى المعنى لان المنادى فى يا غلام زيد الغلام المخصوص وهو لا يستفاد بدون زيد فلا اعتبار عليه واما الاعتراض عليه بانه اعتبر المعنى الاضافى ولم ينظر الى اشتراط العلمية فى الترخيم فليس له وجه اصلا من وجه قوله نظرا الى اللفظ ان لم يكن علما فكون آخر الثانى ليس آخر اجزاء المنادى ظاهر وان كان علما فكونه ليس آخر اجزائه باعتبار جريان الاعراب على آخر الاول قوله كاسماء علم امرأة قوله من الوسامة اصله وسماء قلبت الواو المفتوحة همزة قلبا غير قياسى ورجح مذهب سيبويه بان التسمية فى الصفات اكثر منها بالمجموع ورجح مذهب غيره بان قلب الواو المفتوحة لم يات الا فى احد واناة وايضا لم يثبت فى الصفات اسماء بمعنى الجملة ولا وسماء حتى يكون اسماء علما منقولا منه قال حذفتا اى الحرفان الاخيران فى كلا القسمين ليس لا يوخذ فى الجزاء التقييد بالشرط لانه لغو تقييده وليس على ما ينبغى ثم تقييد الجزاء بالشرط انما يحصل بقوله فى كلا القسمين يدل عليه الرجوع الى الوجدان ويدل على ذلك ايضا قول هذا القائل فى بيان وجوب تقديم الفاعل على قول الشارح قدس سره اى تقديم الفاعل على المفعول فى جميع هذه الصور قيد فى جميع هذه الصور لغو لا فائدة فيه فى جزاء الشرط لان الشرط يغنى عن اعتباره وكان الشارح لم يرد انه معتبر فى نظم كلام المعول اراد بذكره التنبيه على ان الجزاء جزاء لجميع الشروط السابقة وانت خبير بان هذا التنبيه مستغنى عنه لان ذكر الجزاء بعد شروط متعددة ظاهر بل صريح فى انه متعلق بالجميع ولا يبعد ان يقال ذكر قوله فى كلا القسمين وقوله فى جميع هذه الصور فيما سبق ليس لتقييد الجزاء بالشرط بل ذكر تفسير المجمل بالمفصل ويقرب منه ما قيل ذكر قوله الاخيران لان الترخيم لا يكون الا فى الآخر فكانه قال وان كان فى آخره زيادتان يرخم بحذف الحرفين اى بحذف الحرفان الاخيران فقيد الاخير من داخل فى الجزاء ايضا ولهذا قال المصنف رح وان كان مركبا حذف الاسم الاخير وليس باعادة الشرط حتى يلزم ان يكون التقييد فى الجزاء لغوا كما قيل نحو ان جاء زيد اكرمته اى زيد الجائى ليس بوجه وان كان من وجه بل ليس له معنى قوله غير ذلك المذكور اشارة الى ان افراد اسم الاشارة مع ان المشار اليه متعدد وجمع مبنى على تاويل المتعدد بالمذكور قوله اى فيحذف حرف واحد انما لم يقل فالمحذوف حرف واحد مع ان ما ذكر فى المغنى يرجحه وهو انه اذا دار الامر بين كون المحذوف فعلا والباقى فاعلا وكونه مبتدأ والباقى خبرا فالثانى اولى لان المبتدأ عين الخبر والمحذوف عين الثابت فيكون حذفا كلا حذف واما الفعل فانه غير الفاعل لان قوله حذفتا وحذف مرجح لحذف الفعل والقاعدة المذكورة عند عدم المرجح صرح به صاحب المغنى ايضا حيث قال بعد ما نقلنا عنه متصلا اللهم ان يعتضد الاول برواية اخرى الا ان المناسب لحذفتا وحذف ان يقدر فعل ماض فان قلت الفاء آبية عن تقدير الماضى اذ الفاء الجزائية لا يدخل على الماضى قلت ليس عدم دخول الفاء على الاطلاق بل لا يدخل على الماضى الغير الصريح واما الماضى الصريح وهو المقرون بكلمة قد فالفاء يدخله لعدم تاثير حرف الشرط فيه فههنا يقدر الماضى المقرون بقد كما دخل فى قوله تعالى ان كان قميصه قد من قبل فصدقت لان قد مقدر صرح به فى المغنى وقال القاضى فى تفسير قوله تعالى فانفجرت منه اثنتا عشرة عينا اى ان ضربت بها فقد انفجرت لا يقال مجئ الفاء مع الجملة الاسمية اكثر منه مع الفعلية فلا ترجيح مع المعارض لانا نقول مجئ الفاء فى الفعلية انما لم يقل اذا كان الفعل ظاهرا فاما اذا كان مقدرا فلا بد من الفاء نحو ان ضربتنى فزيدا ضربته صرح به الشيخ الرضى فى بحث خبر كان فلا معارض قوله وهو اى المنادى المرخم جعل الضمير راجعا الى المنادى

ولم يجعله راجعا الى المحذوف كما هو الظاهر ليوافق مقابله وهو قوله وقد يجعل اسما براسه **قال** في حكم الثابت قال الشيخ الرضي وكان القياس ان يجعل اسما براسه لان المعلوم من استقراء كلامهم ان المحذوف لعلة موجبة قياسية في حكم الثابت وان المحذوف لعلة موجبة غير قياسية نسيا منسيا الا ان الترخيم لما كان لعلة قياسية مطردة قريبة من الايجاب جعلت كالعلة الموجبة فصار المحذوف للترخيم كالواجب **قوله** فلا جرم اي لا محالة اي لا حول من القلب بل يقلب وجوبا **قوله** قلبت ياء اذ لم يوجد في آخر الاسم المعرب واو قبلها ضمة والمنادى في حكم المعرب لعروض بنائه **قوله** ممتازا عن المنادى اشارة الى ان الباء داخل على المقصور بتضمين معنى التميز والافراد والاصل في الاختصاص وان كان هو ادخال الباء على المقصور عليه الا ان الغالب الشائع في الاستعمال هو ادخال الباء على المقصور بتضمين التخصيص معنى التميز والافراد كما اشار اليه الشارح او جعله مجازا عن التميز مشهورا في العرف حتى صار كانه حقيقة فيه واليه اشار العلامة الثاني المحقق التفتازاني في اول بحث القياس من التلويح ان لا يكون الاصل فيه مخصوصا بالحكم بنص آخر اي لا يكون المقيس عليه منفردا بالحكم بسبب نص آخر دال على الاختصاص يقال يختص زيد بالذكر اذا ذكر هو دون غيره وفي عبارة الفقهاء هذا من خصائص النبي صلعم هكذا وكذا وفي الكشاف اياك نعبد معناه نخصك بالعبادة ولا نعبد غيرك واما استعمال الباء في المقصور عليه فقليل كما في توهم ما زيد الا قائم انه تخصيص زيد بالقيام الا انه مما يتبادر الى الوهم كثيرا وفي شرح المفتاح ودخال الباء في المقصور عليه على ما هو الاكثر العرفي العام اعني الاستعمال الشائع العرفي بمعنى تخصيص الموصوف بوصف جعله منفردا به غير مشارك لموصوف آخر في موصوفيته فيكون الباء في المقصور انتهى ومنه يعلم ان العلامة انما حكم بكون الباء داخلا على المقصور باعتبار جعل المخصوص مجازا عن التميز والافراد او تضمينا التميز لا بدونه كما ذكره الشارح ماخوذ من كلام العلامة قدس سره فلا رد عليه كيف وما ذكره الشارح بعينه ما ذكره العلامة وقال العلامة الشريف قدس سره في شرح المفتاح الاصل في لفظ التخصيص والاختصاص والخصوص ان يستعمل بادخال الباء على المقصور عليه اعني ماله الخاصة فيقال مثلا خص المال بزيد اي المال له دون غيره الا ان المتعارف في الاستعمال ادخال الباء على المقصور اعني الخاصة كقولك خص زيد بالمال بناء على تضمين معنى التميز والافراد وذلك لان تخصيص شيء بآخر في قوة تميز الآخر به فكانك قلت ميز زيد بالمال عن غيره ومن هذا الاستعمال خصصت فلانا بالذكر ونخصك بالعبادة واختص لو يختص برحمته من يشاء وقال الشريف قدس سره في حواشي المطول في قول العلامة على طريقة قولهم خصصت فلانا بالذكر اذا ذكرته دون غيره الى آخره حاصله راجع الى ملاحظة معنى التميز والافراد فما قيل يعني ان تعلق قوله بها بالاختصاص لتضمين معنى الامتياز وليس صلة للاختصاص لان الباء التي صلة الاختصاص لا يدخل الا على المقصور عليه فغير... وعلى العلامة التفتازاني حيث قال العرفي دخول الباء في الاختصاص على المقصور وجه الرد ان الباء الداخل على المقصور ليس صلة الاختصاص والعرفي في صلته دخوله على المقصور عليه ليس على ما ينبغي ثم ان الشارح قدس سره جعل المضمن فيه اصلا والمضمن قيدا وقد يعكس فيجعل المضمن اصلا والمضمن فيه قيدا او ليقع ميز المندوب عن المنادى مختصا به او هو الاكثر والاقيس هكذا قال الشريف قدس سره **قوله** الذي اشتهر المندوب به قال الشيخ الرضي يعني بالمعروف المشهور علما كان او لا فلو كان علما غير مشهور لم يندب وكذا غيره من المعارف وان لم يكن علما وكان التفجع عليه مشهورا بذلك الاسم جاز ندبته نحو يا ضاربا زيداه اذا كان زيد رجلا عظيما وقد فرغ التفجع عليه بشهرته وضابطة المندوب ان يكون معرفة مشهورا سواء كان تعريفه قبل الندبة او بحرف الندبة **قوله** ليس كاتصال المضاف بالمضاف اليه ولذا جاز الفصل بالاجنبي بين الصفة والموصوف نحو قوله تعالى وانه لقسم لو تعلمون عظيم افي الله شك فاطر السموات بخلاف



المضاف والمضاف الیہ فانہ لا یجوز الفصل بینہما بالاجنبی وقیل لا یجوز الفصل بینہما الا الظرف ضرورۃ وفیہ انہ لا اعتبار لہذہ القاعدۃ فی قرأۃ ابن عامر فی قولہ تعالیٰ وقتل اولادہم شرکائہم بنصب اولادہم وجر شرکائہم وہی من السبع المتواترۃ الثابتۃ بالتواتر من النبی صلعم وہی صریح فی جواز الفصل بینہما بمفعول المضاف وانما القرأۃ تدل علی ثبوت ذلک الفصل فی کلام العرب اذ القرآن وارد علی اسلوب کلام العرب فلو لم یثبت فی کلام العرب ذلک الفصل لما ورد القرآن بذلک فثبت ان ذلک القاعدۃ تخالف ما ثبت فی کلام العرب وانما تلک القاعدۃ لیس یتفق علیہا جمیع النحاۃ فکیف ینسب بواسطۃ تلک القاعدۃ المختلف فیہا القرأۃ المتواترۃ الی الشذوذ کما قیل ان قرأۃ ابن عامر قتل اولادہم شرکائہم واردۃ علی الشذوذ فلیس بصواب فی شرح الالفیۃ زعم کثیر من النحویین انہ لا یفصل بین المضاف والمضاف الیہ الا فی الشعر والحق ان مسائل الفصل سبع منہا ثلث جائزۃ فی السعۃ احدیہا ان یکون المضاف مصدرا والمضاف الیہ فاعلہ والفاصل اما مفعول واما ظرف الثانیۃ ان یکون المضاف وصفا والمضاف الیہ مفعولہ الاول والفاصل مفعولہ الثانی کقرأۃ بعضہم فلا تحسبن اللہ مخلف وعدہ رسلہ او ظرف کقولہ علیہ السلام ہل انتم تارکو لی صاحبی الثالثۃ ان یکون الفاصل قسما کقولک ہذا غلام واللہ زید والاربع الباقیۃ تختص بالشعر احدیہا الفصل بالاجنبی یعنی بمعمول غیر المضاف فاعلا کان او مفعولا او ظرفا الثانیۃ الفصل بفاعل المضاف الثالثۃ الفصل بنعت المضاف الرابعۃ الفصل بالنداء قال ابن مالک فی التسہیل وان کان المضاف مصدرا جاز ان یضاف نظما ونثرا الی فاعلہ مفصولا بمفعولہ **قولہ** لقیام قرینۃ دالۃ علی کلمۃ یا المحذوفۃ وتعیینہا **قولہ** سواء تعرف بالنداء نحو یا رجل او لم یتعرف فمثل یا رجلا وسواء کان مفردا او مضافا او مضارعا لہ نحو یا غلام فاضل ویا حسن الوجہ ویا ضاربا زیدا قصدت بہذہ الثلثۃ واحدا بعینہ اولا **قولہ** لان نداء لم یکثر کثرۃ نداء العلم الخ ان وجہ الحذف منحصر فیہ یکون عدم الحذف فی المعارف التی یجوز الحذف فیہا والا لا یلزم عدم الحذف فی اسم الجنس لان انتفاء مقتضی مخصوص لا یستلزم انتفاء جمیع المقتضیات ویمکن الجواب علی اختیار الشق الثانی فتامل **قولہ** لم یسبق الذہن الی انہ منادی ان اراد ذلک بلا قرینۃ فالملازمۃ مسلمۃ لکن الکلام لیس فیہ اذ الکلام مع القرینۃ وان اراد مع القرینۃ الدالۃ علی تعیین المحذوف فالملازمۃ ممنوعۃ کیف والقرینۃ دالۃ علی حذف یا وتعیینہا فکیف لا یسبق الذہن الی کونہ منادی الا ان یقال یمکن ان لا یطلع علی القرینۃ للغفلۃ او نحوہا **قولہ** لانہ کاسم الجنس فی الابہام الاولی ان یقول فی ان نداءہ لم یکثر الی آخر ما ذکرہ اذ لم یعلل عدم الحذف فی اسم الجنس بالابہام الا ان یراد بقولہ فی الابہام فی انہ یقع الابہام بعد الحذف فی کونہ منادی قال الشیخ الرضی انما لم یحذف من اسم الجنس اذ ہی حرف تعریف وحرف التعریف لا یحذف مما یعرف بہ حتی لا یظن بقاءہ علی التنکیر وانما لم یحذف من اسم الاشارۃ مع ان یا فیہ لیس حرف تعریف لتعرفہ قبل النداء لانہ فی الاصل موضوع لما یشار الیہ للمخاطب وبین کونہ مشارا الیہ وکونہ منادی ای مخاطبا تناف ظاہر فلما خرج عن ذلک الاصل وجعل محتاجا الی علامۃ ظاہرۃ یدل علی تغییرہ وجعلہ مخاطبا **قولہ** من المعارف التی یجوز فیہا حذف الحرف حال من العلم وما عطف علیہ **قولہ** العلم فاعل بقی **قولہ** ولفظ ای عطف علی العلم **قولہ** والمضاف الی ای معرفۃ معطوف علی لفظ ای **قولہ** امرأۃ امرأۃ ابو کان مغرکا ای مبغوضا للنساء یقال رجل مفرک بالتشدید ای یبغضہ النساء وقیل لہ نساء من سبب تفرکین لہ فقالت لہ ثقیل الصدر خفیف العجز سریع الاراقۃ بطیء الافاقۃ **قولہ** مثل نائم ہو سلیک بن سلکۃ تخففہ قال انۃ مخنوق فقال لہ سلیک اللیل طویل وانت مقمر ای انت آمن

من ان اخذنا لك فنقيم استقى لك فى الامر ثم فضغطه سديك فضغطه فقال سيسليك امر طاوانت الاعلى قوله يسقط نوشا بالنصب وبهولا
متعلق بقوله ثم ضم لايهتدون وهوانط ولا زائدة اى ضم لايهتدون بلا لايسجدوا او بدل من السبيل اى تصدهم من السجود او بدل من اعمالهم
ولا غير زائدة اى قرين لهم الشيطان ان لا يسجدوا قوله اى مفعول اى موضع مفعول اذ قوله ما اسم خبر لقوله الثالث والمراد به الموضع
قوله واضافتها الى التفسير بيانية فيه يسجى فى بحث الاضافة تصريح الشارح بان الاضافة البيانية انما يكون اذا كان المضاف اليه بعد كونه
من جنسه اصلا للمضاف وهو ليس كك قوله احتراز عن الجمع للقوت وصف لتفسير عن المضمر وان لم يلزم العبث فى بعض المواضع فلا يتحقق بمثل
جاء رجل اى زيد وهند ضربتها فع ما قيل الاولى احترازا عن صيرورة التفسير عبثا بلا فائدة نحو جاء رجل اى زيد وبعد فيه نظر
لان العبث انما يلزم فى زيدا ضربته وزيدا مررت به واما فى زيدا ضربت غلامه فلو قيل اهنت زيدا ضربت غلامه لم يلزم اللغو كما
لو قيل لابست زيدا اصبته عليه فلا بد فى اتمام وجه وجوب الحذف من اعتبار قصد اطراد الباب قوله كل اسم اى مفعول به ورد
او دخال كلمة كل فى التعريف لا يناسب الا انه ادخله تشريحا لما ادعم صريحا وكذ قوله اى مفعول مقيد بقوله به لان كون هذا الموضع
الثامن من المواضع الاربعة التى وجب حذف ناصب المفعول به فيها يقتضى تخصيص المفعول به على ما هو المتبادر وان المتبادر من الحمل
فى امثال هذا المقام به بعينه لانه اعم منه فالحمل على عموم المفعول فى قوله الثالث حمل على خلاف الظاهر وحمل على ما لا يسبق الذهن
اليه اصلا قال او شبهه وهو اسم الفاعل والمفعول لا المصدر لان المفعول به لا يتقدم عليه لانه عند العمل مأول بان مع الفعل
وان موصول حرفى لا يتقدم عليه ما فى حيزه فلا يكون مفسرا لان المفسر لا بد ان يصدق عليه لولا عمله فى الضمير لنصب المتقدم
ولا الصفة المشبهة لانها تكون لازمة ولا اسم التفضيل لانه لا ينصب المفعول به البتة كذا فى المفتاح ثم انه لا بد لشبه الفعل مما يعتمد
عليه ما قبل الاسم المحذوف نحو زيد هند ضاربها او بعده نحو زيدا انت محبوس عليه قال مشتغل صفة لاحد الامرين المفهوم من الفعل او
شبهه او لكل من الامرين على سبيل التنازع يعنى او صفة لكل من الفعل وشبهه على طريق التنازع فكما ان التنازع يقتضى بجعل المذكور
معمولا لاحدهما والاضمار او الحذف فى الآخر كذلك يجعل قوله مشتغل صفة لقوله شبهه ويقدر بقوله فعل آخر مثله او يجعل المذكور
صفة لقوله فعل ويقدر بقوله او شبهه صفة اخرى على ما هو طريقة البصرى والكوفى وليس فيه ايجاب للمتابعة خلاف مذهبه
كما هو مذهب الكوفى وبه ظهر ان ما قيل وجعله صفة لكل منهما على سبيل التنازع يوجب متابعة المصنف خلاف مذهبه ليس
على ما ينبغى قوله ذلك الفعل او شبهه يحتمل ان يكون اشارة الى ان فاعله احد الامرين والى ان فاعله كل من الامرين
قال عنه متعلق بقوله مشتغل على تضمين معنى الاعراض او الفراغ يؤيده قول الشيخ قدس سره فارغا عن العمل فيه وقيل اولان
الاشتغال بمعنى الاعراض انتهى وقول الشيخ قدس سره فارغا عن العمل بيان لحاصل المعنى لا اشارة الى التضمين والباء
فى بضميره سببية والمعنى معرضا عن العمل فى ذلك الاسم بسبب العمل فى ضميره كما قيل ويتبع جعل الاشتغال بمعنى الاعراض تعلق الجار
الثانى به ليس على ما ينبغى قال او متعلقه والتعلق يكون من وجوه كثيرة نحو كونه مضافا الى ذلك الضمير نحو زيدا ضربت غلامه
ومنه نحو زيدا ضربت عمروا واخاه لان الفعل مشتغل بذلك المضاف لكن بواسطة العطف او موصوفا لعامل ذلك الضمير او
موصولا له نحو زيدا ضربت رجلا يحبه وزيدا ضربت الذى يحبه او ما عطف عليه موصوف عامل الضمير او موصوله نحو زيدا لقيت
عمروا ورجلا يضربه وزيدا لقيت عمروا والذى يضربه وضابطة التعلق ان يكون الضمير من تتمة المنصوب بالمفسر وليس الشرط

عبد الغفور ١٢

ان يكون الضمير منصوبا لفظا او محلا كما ظن بعضهم نظرا الى نحو زيد ضربته او مررت به بل الشرط انتصابه وانتصاب متعلقه

لفظا او محلا الا ترى انك تقول هذا ضربت من تملكه ومررت بمن تملكه والضمير مرفوع قوله بسبب ذلك الاشتغال لا بسبب آخر فيه احتراز عما اذا توسطت بين الاسم والفعل ما له الصدر كان المكسورة وليت وكم وحرف الاستفهام نحو زيد انك ضربته وعمرو ليتك ضربته ونحو زيد كم ضربته ضربته وزيد هل ضربته او ان المفتوحة لكونه حرفا مصدريا لا يعمل ما بعده فيما قبله اوضحها ليس بمجرد الاشتغال بالضمير بالعاص عن العمل بل توسط ما له الصدر اذ لو عمل ما بعده فيما قبله لبطل صدارته او توسط الحرف المصدري قوله بحيث لو سلط عليه هو او مناسبه لنصبه اذ المانع عن عمل النصب انما هو الاشتغال لا لشيء آخر فاذا ارتفع ذلك الاشتغال الذي ليس مانعا عن العمل سواه وجب عمل النصب وعمل العامل المقدر مسبب عن الاشتغال فاذا ارتفع الاشتغال ارتفع اعتبار عمل العامل المقدر فما قيل قوله لمجرد رفع الاشتغال فيه نظر لان ذلك لا يصدق على زيدا ضربته مثلا لان عمل العامل المقدر في زيد مانع ايضا صح عمل ضربت المذكور على تقدير رفع الاشتغال بالضمير ليس بشيء قال او مناسبه قال الشيخ الرضي ليس قوله او مناسبه في اكثر النسخ والظاهر انه ملحق ولم يكن في الاصل اذ المص لم يتعرض له في الشرح والحق انه لابد منها والا خرج نحو زيدا مررت به وايضا نحو زيدا ضربت غلامه لانه لابد من مناسب حتى ينصب زيد لان التسليط يعتبر فيه صحة المعنى ولو سلطت ضربت على زيد في هذه المواضع لنصبه لكن لا يصح المعنى لانك لم تقصد انك ضربت زيدا نفسه بل قصدت الى انك ضربت غلامه هذا كلامه فان قلت لا حاجة اليه لان التسليط اعم من ان يكون بعينه او بلازمه قلت المتبادر منه ان يكون التسليط بعين الفعل وحمل الالفاظ على المتبادر واجب مطلقا وفي التعريف يكون حملها عليه واجبا بالطريق الاولى فاذن لابد من ذكره فان قلت ذكر قوله او مناسبه لئلا يخرج المثال عن التعريف بقوله لو سلط عليه انما يتصور لو لم يخرج بقوله مشتغل عنه بضميره مع انه ليس كذلك اذ معناه ان يكون الفعل او شبهه مشتغلا في ضمير ذلك الاسم او متعلقه فاو خاصا عن العمل فيه بسبب ذلك الاشتغال لا لسبب آخر وبه يخرج نحو زيدا ضربت غلامه اذ اعراض ضربت عن العمل في زيد ليس لمجرد الاشتغال في المتعلق بل بسبب ابا المعنى ايضا قلت المراد انه لا يكون هناك مانع لفظي فلا يخرج عنه نحو زيدا ضربت غلامه ويدخل فيه ايضا كل شيء فعلوه في الزبر لعدم الصحة على تقدير التسليط في كل شيء فعلوه في الزبر وبالجملة ان معنى قوله مشتغل عنه بضميره او متعلقه ان الفعل انما لم يعمل في الاسم المتقدم بسبب الاشتغال بالضمير او المتعلق اذ لو لم يشتغل لعمل فيه فالمانع هو الاشتغال لا سبب آخر ثم المراد بالسبب المنفي هو اللفظي لا الاعم من اللفظي والمعنوي والا لخرج نحو زيدا ضربت غلامه وعمرا ضربت عدوه حاصله ان المانع السبب المعنوي ايضا لا الاشتغال بالمتعلق فقط عن الباب مع انهم عدوه منه فلما اريد ان لا يكون فيه مانع لفظي دخل المثالان ودخل ايضا كل شيء فعلوه في الزبر ولما قيد بقوله لو سلط عليه سلط عليه صح المعنى خرج كل شيء فعلوه وبقي داخلا المثالان ونحوهما مما يصح فيه المعنى بتقدير المناسب والدليل على ان الصحة معتبر في التسليط قوله او مناسبه والا لم يحتج اليه فقول الشارح قدس سره لو سلط لمجرد رفع الاشتغال هو او مناسبه لا يتوجه عليه شيء اذ المانع من تقدير المناسب في زيدا ضربت غلامه هو الاشتغال لا غيره وبهذا ظهر ان ما قيل قوله لا لسبب آخر غير وعليه انه يلزم استدراك قوله لو سلط عليه الا انا نورده لزيادة التوضيح وكمال الكشف ليس بشيء قوله اي ما يناسبه اي فعل يناسب الفعل المذكور بالترادف اي السببية كو

مراده فالفعل المذكور في زيدا مررت به الناصب لزيد وهو جاوزت في جاوزت مرادف لمرفي مررت به اذ الفعل يراد منه صيغة الفعل بدون الفاعل بقرينة الترادف وان كان كثيرا ما يراد الفعل مع ضميره المتصل به فعل كما صرح به العلامة التفتازاني في بحث الاسانيد الثلثة من المطول فلا مسامحة في قول الشيخ قدس سره اي ما يناسبه بالترادف كما قيل فيه مسامحة لان الترادف انما يكون في المفردات نعم يلزم المسامحة ظاهرا في قول الشيخ قدس سره فان مررت بعد تعديته بالباء مرادف لجاوزت وانما قيل فان جاوزت مناسب لمررت بعد تعديته بالباء ومرادف لما لا المجموع مررت بالباء وما جره لان مررت وحده بمعنى جاوزت الا انه بواسطة الباء فلا يرد ما قيل ان فيه مسامحة وان الترادف في المفردات فليس بوجه وان كان من وجه فتامل **قال**

اما اللزوم اي فعل يناسب الفعل المذكور بسبب كونه لازما للفعل المذكور كما هنا في زيدا ضربت غلامه فان اهانة زيد لازم لاضرب باعتبار وقوعه على غلام زيد فان ضرب الغلام يستلزم اهانة المولى بخلاف زيدا ضربت عدوه فانه يستلزم اكرامه فيقدر فيه اكرمت **قوله** خرج نحو زيد ضربته فيه ان هذا اخراج المخرج لان الشيخ فسر كلمة ما بالمفعول فيصير معنى قوله كل اسم كل مفعول الا ان يقال انه لم يخرج من ظاهر التعريف وكذا الحال في قوله خرج خبر كان **قوله** ولا يتصور الا بتقدير تسليط آه اي بلا ارتكاب تقدير او يجوز فلا يرد ما قيل ان الرضي جوز تقديم الفعل المذكور بعينه في نحو زيدا ضربت غلامه اي ضربت زيدا اي غلام زيد بحذف المضاف من المنصوب وهو المتعلق الذي اشتغل الفعل المذكور به او بجعل ضرب الغلام كانه ضرب زيد تجوزا **قوله** والاحسن في ترتيبها ح تاخير ليكون امثلة الاشتغال بالضمير مذكورة معا من غير فصل بينها بمثال الاشتغال بالمتعلق ويمكن ان يقال فيما ذكره المص اشارة الى ان نحو زيدا ضربت غلامه تقدما على نحو زيدا حبست عليه لان فيه تقدير المناسب باللزوم متعين بخلاف زيدا ضربت غلامه فان فيه جواز التقدير الفعل المذكور بعينه ايضا كما عرفت والاصل ان يقدر الفعل المذكور بعينه ثم تقدير الفعل المناسب بالترادف ثم تقدير الفعل المناسب باللزوم **قوله** فان مررت بعد تعديته بالباء مرادف لجاوزت وفيه ان معنى مررت بعد التعدية على ما كان عليه قبلها من اللزوم اذ الباء لم يغير معناه ولم يجعله متعديا مقابلا للازم بل هو لازم وان صار متعديا بمعنى انه تعلق الجار والمجرور به تعلقا غير تعلق الاول ح الى ما اشار اليه قول الشيخ قدس سره في اول بحث المفعول به انهم يقولون في ضربت زيدا ان الضرب واقع على زيد ولا يقولون في مررت بزيد ان المرور واقع عليه بل متلبس به وصرح العلامة التفتازاني في شرح الزنجاني بانه لا بد في المتعدي الذي يبحث عنه ويجعل مقابلا للازم من تغير الحرف معناه كما في ذهبت بزيد بخلاف مررت به نعم يصح ان يقال في كل جار ومجرور ان الفعل متعد اليه كما يقال متعدي الى الظرف وغيره لكن لا باعتبار معنى التعدي الذي نحن فيه ولا يغير شيء من حروف الجر معنى الفعل الا الباء في بعض المواضع نحو ذهبت بزيد بخلاف مررت به وقال صاحب اللباب والباء للالصاق نحو مررت بزيد وللتعدية وقال شارحه انما عدكونها للتعدية قسما مفردا مع ان جميع حروف الجر موضوعة لافضاء الفعل وتعديته الى الاسم ومع ان الباء في الاقسام الباقية للتعدية ايضا لان معنى التعدية المطلقة ان يغير الحرف المتعدي معنى الفعل كالهمزة وهذا المعنى مختص بالباء من بين حروف الجر ومختص بهذا القسم من اقسام معانيها نحو ذهبت بزيد اي اذهبته فكيف يجعل اللازم مرادفا للمتعدي وكيف يقال انه صار مرادفا بسبب التعدية وتعديته لا يخرجه عن اللزوم ولو كان مجرد تعلق الجار والمجرور بالفعل يجعله متعديا مقابلا للازم لزم ان يكون قمت على زيد مرادف لاقمت زيدا والا لازم بط فالملزوم مثله

وبالجملة فالقول بتماد مفهوم الفعلين مع كون احدهما لازما والآخر متعديا مشكل تامل **قوله** فان الاصل فيه ضربت زيدا ضربته

ايضا ان فيه فان الاصل فيه ضربت زيدا اذ المفسر انما اتى به بعد الحذف لرفع الابهام الناشي من الحذف لانه كان مذكورا

مع المفسر ثم حذف اذ لا فائدة في ذكره معه **قوله** في مظان الاضمار على شريطة التفسير قال الله قدس سره في الحاشية

اي في مواضع يمكن في بادي النظر انه من قبيل الاضمار على شريطة التفسير ان لم يكن منه في الواقع المقصود من هذا التفسير انه فان

ما قيل انه اذا وجب الرفع في موضع كيف يكون ذلك الموضع من مظان الاضمار على شريطة التفسير **قوله** يصح رفعه بالابتداء اعترض عليه بان التجرد عن

العوامل اللفظية يوجب رفعه فكيف يصح قوله يصح وفيه ان التجرد مع احتمال عدم التجرد مصحح لا موجب ولهذا لم يجعل من قبيل وجوب الرفع **قوله** عند عدم قرينة

خلاصة المتبادر من العبارة ان الرفع مختار عند انتفاء ذات قرينة النصب الا انه لا يرد انتفاء ذات القرينة المصححة والا لم يكن الرفع

مختارا بل واجبا وايضا لا يتصور انتفاء ذات المصحح في صورة اختيار الرفع فيراد ان الرفع مختار عندهم عند انتفاء ذات القرينة

المرجحة للنصب او المراد ان الرفع مختار بمجرد حصول انتفاء القرينة المرجحة للنصب بدون ان يحصل قرينة مرجحة للرفع بقرينة

قوله وعند وجود اقوى وقوله ويستوي الامران وفي صورة استواء الرفع والنصب ليست ذات القرينة المرجحة للنصب

منتفية بل القرينة المرجحة موجودة والمنتفي وصف الترجيح لوجود المعارض المساوي وايضا ليس في صورة الاستواء مجرد

انتفاء قرينة النصب بل تعارض القرينتين المرجحتين او المراد بالقرينة المرجحة ما ليس بمصحح فيتناول قرينة توجب النصب

وتوجب مساواته للرفع وقرينة توجب اختياره وبما ذكرنا ظهر ان ما قيل وهذا يشكل فيما اذا كان النصب مساويا للرفع

فانه لم يوجد فيه قرينة ترجح النصب مع انه لا يختار فيه الرفع ليس بموجه والكلام من وجه اما على الاول فلانه ان

اراد ان ذات القرينة المرجحة غير موجودة فهو ممنوع كيف والمنتفي وصف الترجيح لوجود المعارض وان اراد ان وصف الترجيح غير

موجود فهو مسلم لكن ليس الكلام فيه بل الكلام في ذات القرينة وهي موجودة واما على الثاني فلانه لا يصدق فيها ان فيه مجرد

انتفاء القرينة المرجحة للنصب بل فيه وجود القرينتين المساويتين واما على الثالث فلان المراد انتفاء القرائن الثلاثة سوى

المصحح وفي صورة الاستواء ليس كذلك **قوله** اي قرينة ترجح قد عرفت وجه التقييد قيل لو جعل ضمير قوله عند عدم قرينة خلافه

راجعا الى اختيار الرفع لم يحتج الى هذا التقييد وعدم وجه التقييد على هذا التقدير ظاهر وهو عدم لزوم انتفاء ما ليس بمقصود وانتفائه

وهو القرينة المصححة اذ المعنى ح يختار الرفع عند عدم قرينة اختيار النصب الآتية وعليك ان قرينة اختيار النصب يقابل قرينة توجب النصب

او توجب مساواته للرفع فيصدق عليهما انه ليس فيها قرينة اختيار النصب الا ان فيه اختيار الرفع فالم يجامع قرينة اختيار النصب

لان لا يجامع قرينة الوجوب والمساواة بالطريق الاولى ثم انتفاء قرينة اختيار النصب اما ان لا يوجد اصلا كما في زيد ضربته

واما ان يوجد لكن لا يصلح مرجحا لقوة قرينة اختيار الرفع وللتنبيه على هذا قال او عند وجود اقوى وبهذا اندفع ما قيل انه يلزم ح

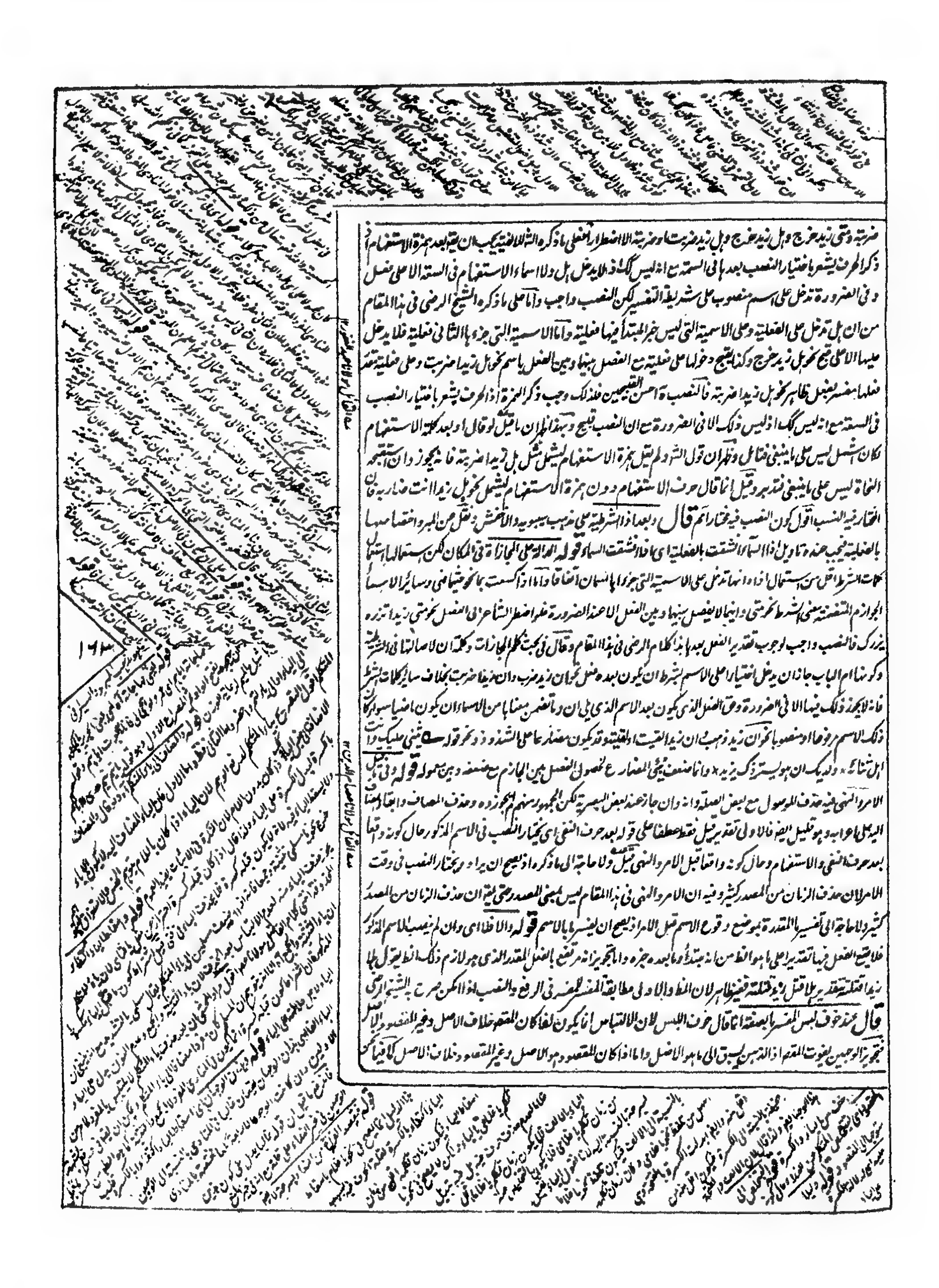
استدراك قوله وعند وجود اقوى واما الاعتراض عليه بانه لا يوجد قرينة اختيار النصب في وجوب الرفع ففي غاية الضعف

اذ لا بد في اختيار الرفع من امرين احدهما ان يكون القرينة المصححة موجودة والثاني انتفاء قرينة اختيار النصب والثاني وان

صدق في وجوب الرفع لكن الاول ليس بمتحقق فيه **قوله** لسلامته عن الحذف الذي هو خلاف الاصل اعترض بانه وان

سلم من الحذف الا انه يستلزم خلاف اصل آخر وهو كون الجملة خبرا وهو خلاف الاصل فلا ترجيح مع المعارض ورد بانا لا نسلم

انه خلاف الاصل اشار الى هذا المنع الشيخ الرضي عند قوله وما وقع ظرفا وقال في موضع آخر بل لو ادعى ان الاصل فيه الجملة لم يبعد لان الاخبار بالجمل اكثر **قوله** وهو لا يجوز الا بتاويل بخلاف الحذف والتقدير فانه كثير الوقوع في كلامهم **قوله** المفاجات في المغني يجوز النصب على الاشتغال في نحو خرجت فاذا زيد يضربه عمرو مطلقا وقيل يمتنع مطلقا وهو الظاهر لان اذا المفاجية لا يليها الا الجمل الاسمية وقال ابو الحسن وتبعه ابن عصفور يجوز في فاذا زيد قد ضربه عمرو ويمتنع بدون قد ووجهه عندي ان التزام الاسمية مع اذا هذه انما كان للفرق بينها وبين الشرطية المختصة بالفعلية فاذا اقترنت بقد حصل الفرق بذلك اذ لا تقترن الشرطية بها انتهى كلامه وقال الشيخ الرضي واما اذا المفاجاة فهي في موضع الاستيناف بعدها مثل حتى ولهذا لا يقع في صدر الكلام من دون ان يتقدمها شيء كما يقع اما لكن النحاة قالوا انها اذا جامعت حرفا عاطفا على الجملة الفعلية فهي غالبة على العاطف بمعنى ان الرفع اولى من النصب نحو قام زيد واذا بكر يلزمه عمرو وفيما قالوا نظر وذلك انهم اتفقوا على انها لا يجيء بعدها الا الاسمية فرقا بينها وبين اذا الشرطية من اول الامر فقياس هذا وجوب الرفع مع مجيئها بعد العاطف بل لو سمع نصب ما بعدها مع العاطف المذكور لكان لهم ان يقولوا خالفنا اصلنا في هذا الموضع الخاص رعاية لتناسب المطلوب عندهم وفي غير هذا الموضع يجب رفعها نحو زيد في الدار واذا عمرو ضربته واما مع عدم السماع فالاصل منعه بناء على الاجماع المذكور هذا كلامه وهو مشعر بعدم سماع نصب ما بعدها على شريطة التفسير على ما هو مقتضى كلمة لو وقوله واما مع عدم السماع آه فما قيل على قول الشارح قدس سره فالمراد بلزوم الاسمية او المراد لزوم الاسمية في غير هذا الموضع لورود النصب فيه غير مسموع من غير شاهد من السماع واختلاف الواقع بين سيبويه والكسائي في فاذا هو هي لا يدل على ورود النصب بعدها على شريطة التفسير ومقصد الرضي ان هذا النصب لا النصب مطلقا على ان النصب المنقول في فاذا هو هي قليل خارج عن القياس كالجزم بلن والنصب بلم والجر بلعل صرح به صاحب المغني **قوله** ولا يقدر معمولها اي لا يجب تقديم معمولها على سبيل الاضمار على شريطة التفسير فلا ينافي ما سيجيء انه يجوز حذف فعل لا اذا قامت عليه قرينة **قوله** واما قال حرف الاستفهام اي ولم يقل بعد كلمة الاستفهام ليكون اشمل او بعد اسم الاستفهام والوجه هو الاول وعلى التقديرين قوله لانه يختار الرفع في اسم الاستفهام لا يدل على المذكور بل لا مساس له بذلك اذ الكلام في وقوع الاسم المنصوب على شريطة التفسير بعد كلمة الاستفهام او بعد اسم الاستفهام لا في وقوع اسم الاستفهام ذلك الاسم واما ما قيل يعني لم يقل وفي الاستفهام لانه يختار الرفع آه لانه لم يقل بعد الاستفهام فترك لما هو المتبادر والمعلوم من المقام واختيار لما هو مخالف لاسلوب الكلام بل اختيار لما هو غير معلوم اصلا من المقام فباطل والوجه في ذلك ان النصب واجب بعد كلمة الاستفهام غير الهمزة الا انه لم يعد من مواضع وجوب النصب لان الاسم المذكور لا يقع بعد غير الهمزة من كلمات الاستفهام في السعة بل في الضرورة في شرح الالفية يجب النصب اذا وقع الاسم بعد ما يختص الفعل كادوات التحضيض وادوات الاستفهام غير الهمزة نحو هل زيد اضربته ومتى عمرو القيته وادوات الشرط نحو حيثما زيد القيته فاكرمه الا ان هذين النوعين لا يقع الاشتغال بعدهما الا في الشعر واما في الكلام فلا يليهما الا صريح الفعل الا اذا كانت اداة الشرط اذا مطلقا او ان والفعل ماض فيقع في الكلام نحو اذا زيد القيته او تلقاه فاكرمه ويجوز في ان زيدا القيته فاكرمه ويمتنع في الكلام ان زيدا تلقه فاكرمه ويجوز في الشعر انتهى وقال الشيخ الرضي في بحث كلم المجازاة ان الهمزة الاستفهامية لاصالتها في الاستفهام كما يدخل على الفعل يدخل على الاسم ولم يجز ذلك في سائر كلمات الاستفهام فلا يقال متى زيدا تلقى او تلقاه ومن زيدا



ضربته ومتى زيد خرج وهل زيد خرج وهل زيد ضربت او ضربته الا اضطرارا فعلى ما ذكره الشارح لا ينبغي ان يقع بعد همزة الاستفهام اذ
ذكر الحرف يشعر باختيار النصب بعدها في السعة مع انه ليس كذلك فلا يدخل هل ولا اسماء الاستفهام في السعة الا على فعل
و في الضرورة تدخل على اسم منصوب على شريطة التفسير لكن النصب واجب واما على ما ذكره الشيخ الرضي في هذا المقام
من ان هل تدخل على الفعلية وعلى الاسمية التي ليس خبر المبتدأ فيها فعلية واما الاسمية التي جزؤها الثاني فعلية فلا يدخل
عليها الا على قبح نحو هل زيد خرج وكذا يقبح دخولها على فعلية مع الفصل بينها وبين الفعل باسم نحو هل زيدا ضربت وعلى فعلية تقدم
فعلها مفسر بفعل ظاهر نحو هل زيدا ضربته فالنصب ح احسن القبيحين فلذلك وجب ذكر الهمزة اذ الحرف يشعر باختيار النصب
في السعة مع انه ليس كذلك اذ ليس ذلك الا في الضرورة مع ان النصب قبيح وبهذا ظهر ان ما قيل لو قال او بعد كلمة الاستفهام
لكان اشمل ليس على ما ينبغي فتامل وظهر ان قول الشارح ولم يقل همزة الاستفهام ليشمل مثل هل زيدا ضربته فانه يجوز وان استقبحه
النحاة ليس على ما ينبغي فتدبر وقيل انما قال حرف الاستفهام دون همزة الاستفهام ليشمل نحو هل زيدا انت ضاربه فان
المختار فيه النصب اقول كون النصب فيه مختارا مم **قال** وبعد اذا الشرطية على مذهب سيبويه والاخفش نقل عن المبرد اختصاصها
بالفعلية فيجب عنده تاويل اذا السماء انشقت بالفعلية اي اذا انشقت السماء **قوله** الدالة على المجازاة في المكان لكن استعمالها استعمال
كلمات الشرط اقل من استعمال اذا وانها تدخل على الاسمية التي جزؤها الثاني اسمان اتفاقا واما اذا كسعت بما نحو حيثما فهي وسائر الاسماء
الجوازم المتضمنة معنى الشرط نحو متى وانما لا يفصل بينها وبين الفعل الا عند الضرورة فلو اضطر الشاعر الى الفصل نحو متى زيدا تزره
يزرك فالنصب واجب لوجوب تقدير الفعل بعدها هذا كلام الرضي في هذا المقام وقال في بحث كلم المجازات وكلمة ان لاصالتها في الشرطية
وكونها ام الباب جاز ان يدخل اختيارا على الاسم بشرط ان يكون بعده فعل نحو ان زيد ضرب وان زيدا ضربت بخلاف سائر كلمات الشرط
فانه لا يجوز ذلك فيها الا في الضرورة ووقع الفصل الذي يكون بعد الاسم الذي يلي ان وما تضمن معناها من الاسماء ان يكون ماضيا سواء كان
ذلك الاسم مرفوعا او منصوبا نحو ان زيد ذهب ان زيدا لقيت ولقيته وقد يكون مضارعا على الشذوذ نحو قوله ع يثني عليك وانت
اهل ثنائه * ولديك ان هو يستزدك مزيد * وانما ضعف مجيء المضارع لحصول الفصل بين الجازم ومجزومه وبين معموله **قوله** وفي ما قبل
الامر والنهي فيه حذف الموصول مع بعض الصلة وانه وان جاز عند بعض البصرية لكن الجمهور منهم لم يجوزوه وحذف المضاف وابقاء المضاف
اليه على اعرابه وهو قليل ايضا فالاولى تقدير قبل فقط عطفا على قوله بعد حرف النفي اي يختار النصب في الاسم المذكور حال كونه واقعا
بعد حرف النفي والاستفهام وحال كونه واقعا قبل الامر والنهي قبل ولا حاجة الى ما ذكره اذ يصح ان يراد يختار النصب في وقت
الامر لان حذف الزمان من المصدر كثير وفيه ان الامر والنهي في هذا المقام ليس بمعنى المصدر حتى يقال ان حذف الزمان من المصدر
كثير ولا حاجة الى تفسيرها المقدرة بموضع وقوع الاسم قبل الامر اذ يصح ان يفسرها بالاسم **قوله** والا فلا اي وان لم ينصب الاسم المذكور
لا يصح الفعل فيها تقديرا على ما هو الظاهر من انه مبتدأ وما بعده خبره واما تجويز انه مرتفع بالفعل المقدر الذي هو لازم ذلك انه يقول بها
زيدا قتلته بتقدير لا اقتل زيد قتلته فغير ظاهر لان الظاهر والاولى مطابقة المفسر للمفسر في الرفع والنصب لهذا لكن صرح به الشيخ الرضي
قال عند خوف لبس المفسر بالصفة انما قال خوف اللبس لان الالتباس انما يكون لو كان المقصود خلاف الاصل وغير المقصود لا يجوز
الوجهين لفوت المقصود اذ الذهن يسبق الى ما هو الاصل واما اذا كان المقصود هو الاصل وغير المقصود خلاف الاصل كما فيما نحن

فيضيه وهم اللبس اذ المفهوم يسبق الى ما هو الاصل في اللفظ اذا دار بين كونه جزوا ونعتا فالحمل على الجزاولي لما فيه من الفائدة التامة فتجوز الوجهين ة لا يفوت المقصود ولذا كان النصب مختارا لا واجبا لان التحرز عن وهم اللبس ليس بواجب لعدم ضرره بخلاف التحرز عن اللبس فانه واجب لضرره لاشتباه المقصود بغيره اشتباها قويا وجواز الوجهين انما يكون اذا كان الوجهان مستويين لا ترجيح لاحدهما على الآخر وبطل ان ما قيل ان الالتباس انما يكون عند تساوي الاحتمالات ورفعه واجب وخوف اللبس عند رجحان البعض ورفعه مختار ليس على ما ينبغي لانه عند تساوي الاحتمالات انما يكون جواز الوجهين بلا التباس على ما عرفت وايضا يلزم منه ان لا يكون نحو اقائم زيد من قبيل جواز الوجهين لتساوي الاحتمالين فيه بل من قبيل الالتباس واللازم باطل لانه ورد مثله مع ان هذا القائل قد قرر صورة جواز الوجهين والالتباس على نحو ما ذكرنا وايضا قوله وخوف اللبس عند رجحان البعض على الاطلاق ليس على ما ينبغي بل يجب ان يقيده بما اذا كان الراجح هو المتوهم والا دخل فيه صورة الالتباس ثم القاعدة المذكورة وهي ان اللفظ اذا دار او المفهوم منها انه اذا ترك اسم مرفوع وذكر بعده شيء يحتمل الخبرية والوصفية فالحمل على الجزاولي اذ يصير الكلام تاما لا يحتاج الى شيء آخر بخلاف ما اذا حمل على الصفة فان الكلام ح غير تام اذ المبتدأ لا يتم بدون الخبر فيحتاج الى تقدير الخبر فالحمل على وجه لا يحتاج فيه الى الخبر اولى من الحمل على وجه يحتاج فيه الى الخبر وعلى هذا الاصل عليه ما قيل يرد عليه انه يرجح كونه صفة رجحان كون قوله بقدر خبرا على كونه متعلقا بخلقناه لانه يفيد فائدة تامة على انه كلا يرد اذ قيد المسند اليه يكون الحكم عليه افيد فانه ينبغي ان يذكر اللبس في مواقع وجوب النصب اما عدم وروده الاول فلان كل شيء اذا جعل مبتدأ وخلقناه خبره يصير الكلام تاما ح لا معنى للرجحان كون قوله بقدر خبرا على كونه متعلقا بخلقناه حتى ترجح الصفتية وقوله لانه ليفيد فائدة تامة قد عرفت ان معناه ان الحمل على وجه يصير الكلام به تاما اولى من الحمل على وجه يصير الكلام به ناقصا فلا مناسبة لما ذكره واما عدم وروده الثاني فغني عن البيان واما عدم وروده الثالث فلان ذكر اللبس في مواضع وجوب النصب انما يكون مناسبا لو كان وجوب النصب لاجل رفع اللبس وليس فليس ثم بما ذكرنا ظهر ان ما قيل ان قلت على تقدير الرفع تحقق اللبس فكيف يختار النصب لان الاختيار مبني على جواز الطرف الآخر قلت يندفع الالتباس لظهور المقصود ليس بشيء فتامل وكذا ما قيل اي عند ان يخاف من اللبس ويقصد رفعه كما في لبس المفسر بالصفة يختار النصب بخلاف ما اذا كان اللبس مقصودا ويفهم علماء المقصود باجتهادهم فيرفع درجاتهم فح لا يختار النصب ليس موجها وانحن من وجهه بل ليس له معنى وقيل انما قال وعند خوف اللبس دون عند اللبس لان الرفع لا يستلزم اللبس بل خوف اللبس لانه يمكن رفع اللبس بقرينة لكن النصب ارجح لان فيه غنى عن تكلف القرينة وفيه بحث لانه يوجب عدم تحقق اللبس في موضع ما اذ امكان رفع اللبس بقرينة يتحقق في كل موضع **قوله** لا مباينة اي بين خبر ما هو مفسر لمحذوف ما هو مقرون بوصف التفسير فانه يوهم كون لبعض الاشياء الموجودة لو سلم ان حمل الشيء على المخلوق يوجب صحة المعنى على تقدير الصفة ايضا على ما عليه الشيخ الرضي الا انه ليس متعين الارادة في الآية الكريمة بل يجوز حمله على الموجود على ما هو عرف القرآن فان الشيء فيه جاء بالمعنى اللغوي نحو انما قولنا لشيء اذا اردناه ان نقول له كن فيكون وبمعنى الموجود وايضا نحو وقد خلقتك من قبل ولم تك شيئا فيصح التمثيل بالآية لا لقصد المص **قوله** اذ الكبرى ايضا قرينة غير مفصولة عنها او جعله غير مفصول عنها اذ الناهو الجار والمجرور اي ليس بين الكبرى والمعطوف عليه فصل بما هو ليس من معمول جزء المعطوف عليه فان الضمير المستتر في قام على تقدير كون الخبر هو قام فقط دون الضمير جزء قام وقام جزء من الكبرى وجزء الجزء جزء فلا يكون الضمير على ذلك التقدير فصلا يوجب القرب والبعد على ان القول باسناد مجرد الفعل الى المبتدأ بعيد لانه لا يلزم ان المبتدأ لكونه مبتدأ يستدعي اسناد غير الخبر لظهور ان تضايفه انما هو



مبحث الترخيم

لا ضمير فيما يأتي في نحو زيد قام ان الفعل مسند الى المبتدأ انما هو باعتبار انه مسند الى الضمير الذي هو عبارة عنه واليه كثير من الفعل مع ضمير فاعل
فعلى هذا ما ذكره العلامة الثاني المحقق التفتازاني في المطول وقال في شرح المفتاح على انه مما لا يقول به النحاة ولا يطابق اصولهم انتهى
الا ان الشيخ الرضي قال في تعريف الفاصل على قوله وقدم فكل جزء يرفع ضمير المبتدأ ويتم ان يقال هو مسند الى المبتدأ وان يقال هو مسند الى ذلك
الضمير والمجموع مسند الى المبتدأ وكل جزء رافع لغير ضمير المبتدأ فهو مع مرفوعه مسند الى المبتدأ وكل جزء غير رافع لشيء كالجامد فهو وحده مسند
الى المبتدأ هذا كلامه فظهران ما قيل هذا اذا جعل الجملة جزءا اما اذا جعل الفعل وحده جزءا باعتبار اسناده الى المستتر الذي هو في حكم الملفوظ
كما قيل في زيد عرف كانت الكبرى مفصولة باعتبار المنتهى الذي هو الضمير ليس على ما ينبغي مع ان قوله باعتبار المنتهى الذي
ليس بصواب والصواب بالذي هو الضمير او بالضمير وقوله اذ الكبرى ايضا قريبة غير مفصولة عنها هكذا قال الفاضل الهندي ثم
قال والاولى ان يقال اذا قصد العطف على الكبرى اختير الرفع بلا معارض وان قصد العطف على الصغرى اختير النصب بلا
اعتبار معارض اذ الحذف الذي هو كثير الاستعمال لا يعارضه عدم التناسب الذي قل وجوده في كلام العرب فيستويان في الاختيار انتهى
كلامه وهو لا يخلو عن مناقشة اذ المراد بالاستواء في الاختيار ان لا يوجد في كل من النصب والرفع مرجح ليس في الآخر بل يوجد في كليهما على السواء
وعلى ما ذكره ليس كذلك اذ رفع الاسم ونصبه على تقدير العطف على الصغرى ليسا مستويين في الاختيار بل النصب مختار اذ على تقدير الرفع يلزم
عدم التناسب الذي هو قليل الوجود في الاستعمال وهو عطف الاسمية على الفعلية وهو لا يعارض الحذف الذي يلزم على تقدير النصب لانه
كثير فليس الرفع والنصب على تقدير العطف على الصغرى بمستويين بل النصب راجح وكذا رفع الاسم على تقدير العطف على الكبرى ونصبه على تقدير العطف
على الصغرى ليسا بمستويين بل النصب راجح وكذا رفع الاسم على تقدير العطف على الكبرى ونصبه على تقدير العطف على الصغرى ليسا بمستويين بل الرفع
راجح بالسلامة عن الحذف وعدم الفرق في قربه المعطوف عليه وبعده على ما قال الفاضل الهندي فظهر ان الاولى ليس بصواب فضلا عن ان يكون
اولى **قوله** قلنا هذا باعتبار المنتهى يشكل بما ذهب اليه البعض من ان المعطوف عليه في الوجهين هو جملة زيد قام لانها ذات وجهين فالرفع
بالنظر الى اسميتها والنصب بالنظر الى فعليتها فالمعطوف عليه في الوجهين واحد واختلاف الاعرابين باختلاف الاعتبارين وتحصل
المناسبة ولا يحتاج الى التقدير عنده او في بداره قال العلامة التفتازاني في المطول ولا يخفى على المنصف لطف هذا الوجه ودقته وان
ذهل عنه الجمهور وخفي على كثير من الفحول فانه قال فذلك البعض باستواء الرفع والنصب على ذلك التقدير حيث ان السلامة من الحذف مرجحة
الى الرفع مع انها غير معارض بالقرب الا ان يقال اذا كانت القرينة على المحذوف ظاهرة وكان معنى الكلام منصبا اليه لا يتوهم على احد كان
الحذف والاضمار تكثير المعنى بتقليل اللفظ وكان من محسنات الكلام ومرجحات على خلافه هذا ما ذكره السيد السند قدس سره في حواشي المطول
في بحث فصل لبيك يزيد على صيغة المجهول على خلافه **قال** بعد حرف الشرط ولم يذكر اسماء الشرط وانما كان نصب الاسم المذكور واجبا بعدها لان
الاشتغال بعدها لا يقع في سعة الكلام بل عند الضرورة على ما عرفت **قوله** فانه وان صدق عليه انه اسم بعده فعل مشتغل عنه بضميره لكن
تقدير السيد قدس سره معنى مشتغل عنه بضميره ان يكون الفعل او شبهه قادرا على العمل فيه فيسكت لاشتغال لا بسبب آخر وهو لا يصدق على ذهب على صيغة
المجهول فان عدم عمله في الاسم المتقدم ليس بسبب الاشتغال بالضمير بل بسبب آخر بل بسبب عدم القابلية لانه يقتضي الرفع لا النصب والفعل المبني لما قبله
اليه فقال الشيخ الرضي انما قال ليس من هذا الباب لانه وان كان اسما بعده فعل لكنه ليس مشتغلا عنه اي عن العمل فيه اي عن نصبه لان عمل الفعل وشبهه فيما
قبله لا يكون الا النصب وقوله بضميره او متعلقه اي بنصب ضميره او نصب متعلق ضميره لان الفعل لا يشتغل عن نصب اسم برفع ضميره

انيذ ذهب به خرج من الحد المذكور بقوله مشتغل عنه وبقوله بضميره اذ المعنى مشتغل عن نصبه بنصب ضميره انتهى **قوله** فيكون تقديره
زيدا يلابسه الذهاب به فيان الكلام ليس في المفسر بل في المفسر فالوجدان يقتضي يلابس زيدا الذهاب به وانت خبير بان ضمير الاسم المحدود او متعلقه
نائب عنه كما ان عامل الضمير والمتعلق نائب عامل الاسم وعلى هذا فالاصل موافقة الاسم المحدود لضميره او متعلقه في الرفع والنصب
فيقدر في ان زيد ذهب او ذهب به او ذهب بغلامه رافعا ويقدر في ان زيدا ضربته ناصبا هذا ما ذكره الشيخ الرضي وقال بعيد
هذا الاسم المذكور يقع من الفعل المقدر موقع الاسم المشتغل به من الضمير المفسر الا ترى ان احدا واقع من استجارك المقدر موقع
الضمير من استجارك المفسر وكذا زيدا في نحو ان زيدا ضربته واقع من ضربت المقدر موقع الضمير من المفسر ولا شك ان زيدا في ان زيد
ذهب به على تقدير النصب ليس ضميره نائبا عنه ولا ذهب نائبا عن يلابس **قوله** لان كل شيء في صحائف اعمالهم مفعول لهم اي ليس المقصود من الآية
الكريمة هذا وان كان معنى مستقيما ولعل الوجه في ذلك ان المعنى الاول ابلغ في الانذار والانزجار حيث فيه اشارة الى انه لا يخرج
من معمولهم شيء من تطييره ولا القطمير بخلاف الثاني فانه ليس فيه اشارة الى ذلك والمقام يقتضي الاول لانه ابلغ في الاجتناب
عن المعاصي والمقصود من الآية هو هذا الامر وبه اندفع ما قيل ان ارادة نفيه لعدم موافقته لما في الآية الاخرى فلا يصلح نافيا
لان الافادة خير من الاعادة وان ارادة ليس في افادته غرض لائق بخلاف افادة المعنى السابق فلا نم لان فيه بيان
انه لا يكتب في صحائف اعمالهم كاذب بل صحائف اعمالهم مطابق لاعمالهم **قوله** ومثل هذا الفاء وهو الفاء الشرطية غير المغيرة
عن موضعها كما فيما نحن فيه بخلاف ما اذا كان زائدة كما في قوله فسبح بحمد ربك او مغيرة عن الموضع فانه يعمل ما بعدها فيما قبلها
نحو وربك فكبر واما بنعمة ربك فحدث **قوله** مستقلتان ليس الثاني منهما مفسرا للاول المحذوف على تقدير الاشتغال بالضمير
او المتعلق ليس المقصود من ذكر الثاني تفسير المحذوف كما ان ذكر الثاني يكون كذلك في باب الاضمار على شريطة التفسير فلا
يكون الآية الكريمة من ذلك الباب وقيل قوله مستقلتان لدفع ما يختلج في القلب من ان زيدا ضربته ايضا جملتان وكذا
زيدا ضربت غلامه فكيف يعمل الفعل او مناسبه فيه على تقدير التسليط وفيه انه على تقدير التسليط ورفع الاشتغال يكون
جملة واحدة والممنوع ان يعمل جزء من جملة مستقلة في جزء آخر من جملة مستقلة اخرى وهو غير لازم فلا حاجة الى ذكر
الاستقلال **قوله** اي حكم الزانية والزاني فيما يتلى عليكم ما ذهب اليه المبرد اولى منه اذ فيه احتياج الى التقدير [illegible]
فيما يتلى عليكم وامثاله انما يؤتى به اذا لم يكن المؤخر متصلا بل يجيء بعد ذكر فصل او باب او كتاب او غيره [illegible]
قوله واختيار النصب بط لاتفاق القراء على الرفع اشارة الى دفع ما قيل ان المفهوم من العبارة انه ان
لم يقل بما ذهب اليه يكون النصب مختارا مع ان النصب ليس بمختار فما فائدة الشرط وحاصل الدفع ان المذكور دليل
على لزوم حمل الآية على ما ذهب اليه والقياس استثنائي المستثنى فيه نقيض التالي فينتج نقيض المقدم والمعنى وان
لم يكن الآية محمولا على ما ذهب اليه لزم كون النصب مختارا لكن كون النصب مختارا باطل لاتفاق القراء على الرفع فيلزم الحمل لكن ذكر بعض الفضلاء
ان العلامة الثاني المحقق التفتازاني ذكر في شرح الكشاف عند قوله تعالى وما عملت من سوء تود لو ان بينها وبينه
امدا بعيدا انه لا يمنع اتفاق القراء على احد الامرين وان كان مرجوحا كقوله تعالى والشمس والقمر فان المختار نصب
الشمس لكون الفاعل مؤنثا غير حقيقي بلا فاصل وقد اتفق القراء على ترك التأنيث والرواية لا وجه تصور المنع الماقهم(?)



على غير المختار بعد ان يكون نصيبي على عدم الوقوع اذ القياس لا يقتضي المنع وانه مع كونه لا يصلح دليلا على عدم الجواز بعدم
الوقوع ثم لو قوعه في الشمس والقمر انتهى والقائل ان يقول لا يلزم من التذكير في الآية اتفاق القراء على غير المختار وانما يلزم ذلك لو كان
وجه التذكير هو الجواز غير المختار لا غير وهو في الآية ثم كيف وتجوز ان يكون وجه التذكير هو تغليب المذكر المعطوف وهو القمر على المونث
وهو الشمس كما قالوا التغليب غالب في المونث صرح به الرضي يقال زيد وهند ضاربان زيد وهند ان ضاربون وبعد التغليب
يتعين التذكير فضلا عن ان يكون غير مختار فلا يكون الآية الكريمة دليلا على انه لا يمتنع اتفاق القراء على احد الجائزين وان كان
مرجوحا **قوله** وجب حذف ناصب المفعول به فيها حذفا قياسيا لكن لا بد في وجوب الحذف القياسي من قرينة دالة على تعيين المحذوف
وقيام شيء مقامه والقرينة النصب والمقام فان النصب مع مقام التحذير يدل على تعيين المحذوف والقائم مقام المحذوف
هو المعمول المنصوب اذ لا شيء غيره فلو لم يقل باقامته مقامه يلزم خرق قاعدة وجوب الحذف القياسي الخ قد قال الشارح قدس
سره في بحث المفعول المطلق باقامة لبيك مقام الفعل المحذوف فان قلت فينبغي ان يجب الحذف في قولك زيد في جواب من قال
من قام بوجود القرينة وهو السوال وقيام الفاعل مقام المحذوف فلم قالوا بالجواز فيه قلت وجود القرينة وقيام شيء مقام المحذوف
شرط وجوب الحذف لا علته فلا بد لوجوب الحذف القياسي من وجودهما لوجوب وجود الشرط عند وجود المشروط ولا يلزم من وجودهما
وجود الحذف اذ لا يلزم من وجود الشرط وجود المشروط والعلة في وجوب الحذف هو ضيق الوقت كما ذكره الشارح قدس سره **قوله** اي اسم
محل فيه النصب اشارة الى ان اثر العامل هو النصب والاسم محل اثره فاطلاق المعمول وهو الاثر على الاسم باعتبار انه معمول فيه
قوله على صيغة المجهول عطف على حذرا وذكر توجيه ذكره الفاضل الهندي جوابا عما ذكره الرضي من ان ذكر مصدر رفعا عطفا على قوله
معمول ابعد من حيث المعنى الا ان يقدر في الاول مضاف اي هو ذكر معمول او ذكر المحذر منه وفيه نظر اليه لان مراده بالتحذير
هو المنصوب فلا يصح الرابع ذكر منصوب بحكمه كذا في بعض النسخ او ذكر على صيغة المجهول ليس بوجيه لان ذو متصلة من حيث
المعنى فينبغي ان يليه مثل المذكور قبل كما في نحو جاءني زيد او عمرو ولو كان منفصلة جاءت التي تفيد بين ما بعدها وما قبلها يعمل
انا تميم ثم ببعد ولك فتقول او اشتي بمعنى بل انا اشتي فيكون للاضراب عن الاول والاثبات للثاني قال سيبويه في قوله
تعالى ولا تطع منهم آثما او كفورا لو قال او لا تطع كفورا انقلب المعنى لانها اذن اضرابية بمعنى بل فيكون للاضراب عن النهي عن
اطاعة الآثم علو قلناه او ذكر لكان اضرابا عن قوله معمول بتقدير اتق وذلك تميم فعلى كل وجه في لفظ نظر **قوله** ثم اي ثم انه
لا بد من ضمير في المعطوف كما في المعطوف عليه الا ان الضمير اعم من ان يكون موجودا في اللفظ او في المعنى والضمير فيما نحن
فيه وان لم يكن موجودا في اللفظ لكنه موجود في المعنى اذ المظهر اقيم مقام الضمير لنكتة فالضمير موجود في التقدير وفي المعنى فوضع
المظهر موضع المضمر عبارة عن كون الضمير في المعنى وقسم من الضمير الا ان الشارح جعله فيما سبق من قوله فلا بد من عائد
قسيما للضمير ومقابلا له ولا يصح جعله مقابلا له في هذا المقام اذ لا معنى لتصديق ان اثبات الضمير واجب في المعطوف
كما في المعطوف عليه ثم الاستدراك باثبات المقابل في المعطوف الا ان يقال معناه ان الاصل والواجب هو الضمير
الا انه يوتى غيره من الرابطة وهو وضع المظهر موضع المضمر لنكتة واما ارادة العائد من الضمير كما قيل فليس على ما ينبغي
اذ لا استدراك حينئذ عنه فتامل **قوله** لا تحذير بهما منها لان الحاصل من قول المتكلم بعد الاسد عن نفسك تحذيره الى طلب التحذير الاسد

بكذا في قوله بعد حذف الارنب عن نفسك اذ لا يتصور تحذير الحذف من المخاطب قوله لا يقال التقيت زيدا من الاسد لان الانتقاء لازم فيكون معنى قولنا التقيت زيدا اپرہيز دم از زيد فيكون زيد منصوبا بالحذف وبالايصال والتقيت زيدا من الاسد انما كان معناه پرہيز انيدم زيد را از شير وليس معناه ذلك فلا يصح تقدير اتق قوله مثل نفسك نفسك انما يكون من القسم الثاني اذا كان معناه بترس از نفس خود وحاضر وستيقظ باش از ولئلا يهلكك بالاغراء والالقاء في الهوى فانها عدوك ح تعيين تقدير اتق اما لو كان معناه بعد نفسك مما يؤذيك كالاسد يعني بعد نفسك من الاسد ونحوه فلا يكون من القسم الثاني اذ النفس ح محذر والاسد محذر منه واما قيل اتقاء الشخص من نفسه والتحذر منها ليس الا لايقاعها الشخص في الشر فالمحذر منه في الحقيقة هو الشر وهي محذرة بالمآل فاذا نظر بالمآل مع هذا المعنى فلا يصح توجيها لكلام الشارح لان حاصله ان الاصل فيه هو تقدير اتق وبعد تقدير اتق اعني نظرا الى مآل المعنى وحاصله يجوز تقدير بعد نفسك من الاسد ومقتضى كلام الشارح انه يجب تقدير بعد في مثل نفسك نفسك وقوله فان المعنى دليل على وجوب التقدير فيجب ان يقدر على وجه يقتضي الوجوب والايقاع ايقاع النفس الشخص في الشر عبارة ان ايقاعها في الفسق والفجور والعجب والرياء والسمعة وغير ذلك من الرذائل لا عن اذنا شهاله من الاسد لان النفس لا يكون باعثا على الاذنا فلا يكون بعد نفسك من الاسد ونحوه حاصل اتقاء الشخص من نفسه والتحذر منها فتدبر قال اياك ان تحذف بتقدير من كون التعرض لتقدير من اياك من ان تحذف مدونه لتقدير العاطف في اياك وان تحذف موجبا لعدم صحة تقدير العاطف حتى يثبت امتناع تقدير اياك الاسد بامتناع تقدير من ويلزم منه عدم اتجاه قوله فان قلت فليكن اه في حيز المنع وبهذا اندفع ما قيل بتقدير من لا بتقدير العاطف فانه لا يجوز في سعة الكلام ولما علم من قوله بتقدير من عدم صحة تقدير العاطف ثبت امتناع تقدير اياك الاسد بامتناع تقدير من ولا يتجه قوله فان قلت فليكن بتقدير العاطف وقوله لا يجوز في سعة الكلام لا يخ عن مناقشة اذ قال الشيخ الرضي قال ابو علي في قوله تعالى ولا على الذين اذا ما اتوك لتحملهم قلت اي وقلت وحكى ابو زيد اكلت سمكا لبنا تمرا وقال السيد السند في حواشي شرح الكشاف قوله اعدت قيل عطف بترك العاطف وقال صاحب المنهل قال ابن هشام وبابه الشعر وقد فاته ان يذكر ما نصبوا عليه في الاخبار المتعاطفة نحو قولك زيد فقيه وكاتب وشاعر انه يجوز حذف العاطف منها بلا خلاف وكذا في الصفات نحو مررت برجل عاقل وظريف وهذا مما يقدح في جزمه بان حذف العاطف بابه الشعر قوله في المثال الاول من المثالين المذكورين بعد قوله وتقول الاول لا مطلقا اي ولا تقول في اياك من الاسد ولا في اياك والاسد حتى يكون قول الشارح قدس سره قلنا غير مانع لمآل السوال نعم ان قوله لامتناع تقدير من لا يثبت المدعى بدون ضميمة امتناع تقدير الواو وعلى هذا فالدليل هو قوله لامتناع تقدير من يثبت المدعى اذ المدعى عدم قول اياك الاسد في اياك من الاسد والسوال نعم ان امتناع اياك الاسد اذا كان اصله اياك من الاسد معلوم واما امتناعه اذا كان اصله اياك والاسد فغير معلوم فليكن بتقدير العاطف وبهذا اندفع ما قيل وما ذكره من الجواب بقوله قلنا لا ينفع لان السوال ان قوله لامتناع تقدير من لا يثبت المدعى بدون ضميمة امتناع تقدير الواو وفيه ان امتناعه افهم من امتناع تقدير حرف الجر لا ينفع ما لا يدعى ان امتناعه واضح مستغن عن التعرض والبيان قوله عن ان يكمل فيهما ان قلت المذكور المعطوف والمعطوف عليه باو ليفرد فكيف يصح قوله فيهما قلت ليس الافراد واجبا على الاطلاق بل اذا كان المراد احدهما اما اذا كان المراد

كليهما فيجب المطابقة بوة المراد كليهما اذ المراد ان الزمان والمكان لا يخرج عن ان يفعل فيهما صرح به الشيخ الرضي وبهذا اندفع ما قيل صوابه فيه **قوله** من حيث انه

فعل فيه فعل مذكور يعني يكون الزمان والمكان في العبارة ملحوظا بتصوره بعنوان انه ظرف للفعل ولا خفاء في ان يوم الجمعة في شهدت يوم الجمعة

ليس ملحوظا بانه ظرف للفعل فيخرج عنه وبهذا اندفع ما قيل لو اريد بقوله فعل فيه معناه الحقيقي لا يجدي الحيثية لان هذا المعنى يصير قيدا وهو لا يقتضي

اعتبار نسبة الفعل اليه بكلمة في نعم لو اريد من قوله ما فعل فيه ما نسب اليه الفعل بكلمة في لم يحتج الى اعتبار قيد الحيثية كما قيل واما ما قيل عليه فيه انه

لو اريد ما نسب اليه الفعل بكلمة في ولم يعتبر قيد الحيثية يصدق على يوم الجمعة في شهدت يوم الجمعة انه ما نسب اليه فعل مذكور بكلمة في قولنا شهدت في يوم

فليس على ما ينبغي لان المراد ان يكون الفعل المذكور عاملا فيه على انه ظرف له وشهدت في شهدت يوم الجمعة ليس عاملا فيه على انه ظرف له وشهدت في شهدت

يوم الجمعة وان كان عاملا فيه على انه ظرف له الا انه غير يوم الجمعة الذي في شهدت يوم الجمعة والا يلزم قيام العرض الواحد وحده بشخصه بمحلين وهو محال او يلزم

تعاده الى الزمان الثاني مع انه ليس كذلك لانه اذا وجد تبلا شى **قوله** الا الزيادة تصوير المعرف لا للاحتراز لخروج ما خرج بالذكر

بقيد الحيثية والقيد في التعريفات لا يلزم ان يكون احترازية بل يجوز ان يكون لكشف الماهية لان المقصود في التعريفات كشف الماهيات

والاحتراز تابع فلا باس بان يقع في قيود الضوابط والتعريفات ما لا يحصل به الاحتراز عن جميع المحترزات لكن المناسب حينئذ ان يعتبر

هذا القيد مما عداه وان يخرج به ما لا يخرج بغيره كما نحن بصدده صرح به السيد السند قدس سره وحاصل ما ذكره انه يسند

على هذا اخراج المحترز الى الحيثية ويجعل قوله مذكور لمجرد كشف المعرف لا للاحتراز وبهذا القدر موجه وعلى تقدير كون ما نحن فيه من

قبيل اغناء المتاخر عن المتقدم فاندفع ما قيل لا يخفى ان قيد الحيثية معتبر بعد قوله مذكور فاغناؤها عن المذكور اغناء المتاخر عن المتقدم

وهذا مما لا يعاب واما اغناء المقدم عن المتاخر وان كان غير مناسب على ما ذكره قدس سره الا انه اذا دعا مزيد تحقيق المقام في

بيان الضوابط وكشف الماهية في التعريفات فلا باس بان يذكر بعد ذكر ما يحصل به الاحتراز عن جميع المحترزات قيد لمجرد التحقيق او الكشف

كما قال المحقق التفتازاني في التلويح في تعريف الحال هي صفة غير موجودة ولا معدومة قائمة بموجود وقال المولى الحسن في حواشيه

ذكر الصفة لتحقيق ماهية الحال فانها جنس لها وليس بمحض فائدتها في اخراج الذوات ليلزم استدراكها بمجرد جنابه بقوله لا موجودة

ولا معدومة بناء على ان الامور القائمة بنفسها لا يتصور تحققها تبعا لغيرها فلا يكون الا موجودة او معدومة وقوله قائمة بموجود

لان القيام به معتبر في مفهوم الحال فان كان صفة المعدوم خارجة بقوله لا معدومة هذا كلامه وبما ذكرنا ظهر ان ما قيل الاحتراز

عن غير المحدود واجب وهو المثال المذكور ولا يحصل الاحتراز منه الا بقيد الحيثية فقيد الحيثية ضروري والضرورة تتقدر بقدرها

فيجعل قيدا محترزا بالقياس الى ما لم يخرجه القيود المذكورة واما بالنسبة اليه فيجعل كالعدم التزاما لا يلزم اذ لا ضرورة في جعله كالعدم

بالنسبة الى ما يخرجه القيود المذكورة وكذا ما قيل قد يقصد بقيد ضمني الاحتراز عن شيء ولم يقصد به الاحتراز عما يخرجه القيد الصريح

غير واقع لما ذكره الشارح قدس سره فتامل **قال** الكائن المكان لما كان ضميركان مذكرا لا يصلح ان يرجع الى الظرف على ما ئسه

الشارح قدس سره فجعله راجعا الى المكان الا انه يشكل انه يجب ان يكون في الجملة ضمير الى المبتدا وهو ليس كذلك نعم البعض ان الشارح جعله راجعا الى

المضاف اليه ولما كانت الاضافة بيانية لم يحتج الجملة الواقعة خبرا الى عائد لان عائد المبين عائد المبين وقال البعض لا بل

اول الظروف بالمكان لانه عين المكان والمكان اسم جنس يقع على القليل والكثير فالتوجيهان المذكوران توجيهان لكلام

الشرح لا لكلام المتن وفي كلام المتن وان كان يحتمل التذكير رعاية الخبر الا ان كلام الشرح لا يحتمله والا لما قال برجوع الضمير الى الكائن

١٦٩

كما قيل قوله وظروف المكان الخ ان ذكر الضمير والخ ان المرجع جمعا لرعاية الخبر بناء على ان الضمير اذا دار بين المرجع والخبر فالاولى رعاية الخبر كما في قوله المرفوعات هو ما اشتمل فلا حاجة الى ما قيل ان الضمير راجع الى ظرف المكان بتاويله بالمكان وهو المكان اسم جنس يقع على القليل والكثير وانه لا يرد ان الضمير الخ ان راجعا الى المكان خلا الجملة عن ضمير المبتدأ وانه لا حاجة الى ان يقال في جواب لا اشكال ان الاضافة لما كانت بيانية كان رجع الى المبتدأ ليس بوجه والخ ان من وجه على ان تلك القاعدة المذكورة انما يكون اذا كان تذكير الجزء او تانيثه بحسب الوضع مقدما على تذكير الضمير او تانيثه لا مبنيا عليه والدليل عليه قولهم الضمير اذا دار بين المرجع والخبر فرعاية الخبر اولى فتامل كلفظة ما فانه وضع بلفظ المذكر وغير ذلك من الجوامد الموضوعة على لفظ المذكر والمونث فيمكن ان يقال تذكيره في قوله المرفوعات هو مع رجوعه الى المونث لرعاية الخبر بخلاف ما اذا لم يكن الخبر كذلك كما نحن فيه فان تذكيره ليس بحسب الوضع بل تذكيره مبني على تذكير الضمير ولو توقف تذكير الضمير على تذكيره لزم الدور ويمكن ان يقال ان وجه تذكير الضمير في المتن تاويل ظروف المكان بجميع الظروف المكانية اذ تانيث الجمع بتاويله بالجماعة وذلك التاويل ليس بلازم بل يجوز ان يأول بالجمع كما مر في صدر الكتاب وبهذا ظهر ان ما قيل جعل الضمير راجعا الى المكان والا لوجب ان يقال انها كانت ليس على ما ينبغي **قوله** ولفظ مكان قال الشيخ الرضي ولا ينبغي لهم هذا الاطلاق فان نحو مكان لا ينتصب الا بما فيه معنى الاستقرار فلا يقال كتبت المصحف مكان ضرب زيد وقال اسم المكان ان لم يكن مشتقا من حدث فيه معنى الاستقرار والكون في مكان كالمضرب والمقتل والاكل والمشرب لا ينتصب الا بالفعل الذي ينتصب به المختص من المكان كدخلت ونزلت وسكنت وان كان مشتقا من ذلك الحدث ينصبه الفعل المشتق مما اشتق منه اسم المكان نحو قمت مقامه وجلست مجلسه وراويت ماواه وسددت مسده وينصبه ايضا كل ما فيه معنى الاستقرار وان لم يشتق مما اشتق منه نحو جلست موضع القيام وتحركت مكان السكون وقعدت موضعك ومكان زيد وجلست منزل فلان وما ليس فيه معنى الاستقرار لا ينصبه فلا يقال كتبت الكتاب مكانك ورميت بالسهم موضع بكر هذا كلامه ومنه ظهر ان ما قيل كل اسم مكان ينصب بما اشتق منه او مرادفه ولا ينتصب المكان بغير ما اشتق منه او مرادفه ليس على ما ينبغي اذ المكان في قعدت موضعك ليس منصوبا بما اشتق منه ولا بمرادفه اذ القعود ليس مرادفا للوضع الا ان يقال لم يرد بالمرادفة المعنى الاصطلاحي وهو الاتحاد في المفهوم بل اريد به الاشتراك في الاشتمال على معنى الاستقرار والكون **قوله** ولا شك ان معنى الدخول لا يتم بدون الدار اذ لا يوجد الدخول بدون المدخل وفيه ان الضرب ايضا لا يوجد بدون الزمان والمكان فيلزم ان لا يكون يوم الجمعة في ضربت يوم الجمعة مفعولا فيه بل مفعولا به ولا يكون خلفك في قولك صليت خلفك مفعولا فيه بل مفعولا به اذ الصلوة لا يوجد بدون المكان واللازم باطل فالملزوم مثله وايضا الخروج ايضا لا يتم بدون المخرج فيلزم ان يكون متعديا اليه مفعولا به مع انه لازم اتفاقا وبالجملة ان اراد بقوله ان الفعل لا يطلب المفعول فيه الا بعد تمام معناه الا بعد ذكر ما يتوقف عليه وجود الفعل فهو مدخول كما ترى وان اراد الا بعد ذكر ما يتوقف عليه تصور ماهية الفعل قلنا كون تصور ماهية الدخول موقوفا على الدار ممنوع وكيف والزمان والمكان من لوازم وجود الفعل وايضا لو توقف تصور الدخول على المدخل لزم توقف الخروج على المخرج اذ لا فرق بينهما في التوقف وعدمه فيلزم ان ينصب الخروج المخرج على انه مفعول به كنصب الدخول الدار وهو باطل **قوله** دخلت الدار في البلد الفلاني هذا صريح في ان دخلت متعد بنفسه فالاختلاف انما هو بين كونه لازما ومتعديا بنفسه لا مطلقا اي سواء

كان بنفسه او بحرف الجر اذ لا يتصور ذلك الانكار من القوم في دخلت في البلد واليه يشير كلام الرضي والاصح انه لازم الا ان
ان حذف الامكنة بعد دخلت يلزم مما في نحو دخلت في الامر ودخلت في مذهب فلان وكثيرا ما يستعمل في موضع الامكنة ايضا نحو
دخلت في البلد وكون مصدره دخلت على الدخول والمفعول في مصادر اللازم اغلب وكونه ضد خرجت وهو لازم اتفاقا
يرجحان كونه لازما فما قيل ان ما ذكره الرضي يدل على نفي التعدي بلا واسطة ليس على ما ينبغي فتامل **قوله** ان كل فعل نسب
آه حاصل ما ذكره ان المذكور هو ان الفعل اذا وقع في مكان مخصوص في جزء منه او في جميع اجزائه يصح ان يقال انه وقع
في مكان عام شامل لذلك المكان الخاص ولغيره باعتبار وقوعه في ذلك المكان الخاص يجري في جميع الافعال
بالقياس الى جميع امكنة خاصة وقعت فيها فلو كانت نسبة الدخول الى الدار نسبة الوقوع لصح النسبة الى
المكان العام الشامل لها ولغيرها في جميع المواد ولكنها لم يصح فعلم ان نسبته الى الدار ليست نسبة الوقوع و
لقائل ان يقول عدم الصحة ثم كيف ونسبته الوقوع الى العام باعتبار ذلك الخاص فدخلت البلد يعني
دخلت فيه باعتبار الدخول في الدار لا باعتبار الدخول في جزء دخل فيه فتامل ولا شك ان الاول مفيد وان كان
الثاني غير مفيد على ان المذكور يقتضي النسبة بذلك الاعتبار الا ان عدم الصحة لعدم الافادة لكون القائل داخلا في البلد
لا لعدم صحة ذلك الاعتبار في الدخول مطلقا كيف ولو قال قاصد الدخول في البلد عند الدخول في الدار التي هي جزء من البلد
دخلت البلد يصح وبهذا التقرير ظهر ان ما قيل على قوله يصح ان ينسب الى مكان شامل له ولغيره ان هذا لا يصح على كلية اذ يصح ان يقع
جلست في جميع اجزاء البيت ولا يصح جلست في جميع اجزاء الدار او المحلة او البلد ليس بشيء اذ المذكور يقتضي ان ينسب الفعل
الى المكان العام بالوقوع باعتبار وقوعه في مكان خاص جزء من ذلك العام وهذا صحيح لا غبار عليه وما ذكره ليس من مقتضيات
المذكور حتى ينتقض بالتخلف فيما ذكره اذ جميع اجزاء البيت بعض الدار او المحلة او البلد ووقوع الفعل في البعض لا يستلزم الوقوع
في كل واحد من اجزاء العام فما يقتضيه المذكور صحيح وما ليس بصحيح ليس بمقتضياته وان ما اورده على قوله وفعل الدخول بالنسبة الى الدار
ليس كذلك فيه انه يصح ذلك في دخلت الباب ودخلت الدار ليس بوارد اذ المقصود ان المذكور لا يجري في جميع موارد الدخول لا انه
لا يجري فيه اصلا **قال** ما فعل لاجله اي اسم ذكر لاجل انه باعث على الفعل المذكور من حيث انه علة لاقدام الفاعل على الفعل
وعلى هذا لا يرد ضربت التاديب لان ذكره ليس من هذه الحيثية بل من حيث انه فاعل للفعل المذكور فذكره ليس من حيث
انه يفهم منه كونه باعثا فضلا عن ان يكون باعثا لفعل آخر وكون تاديبا في ضربته تاديبا باعثا على الفعل المذكور لا يلزم منه
كون التاديب باعثا لان ذكر التاديب ليس الى هذه الحيثية وتاديبا ذكر من حيث انه باعث فهما متغايران اعتبارا ولولا
الاعتبارات لبطلت العلوم والاصطلاحات وكذا لا يرد ضمير التاديب الذي ضربت لاجله لان ذكره ليس باعتبار انه باعث
على الضرب وبما ذكرنا ظهر انه لا حاجة الى التكلف الذي ذكره الشارح قد يشير الى ضعفه بقوله اللهم الا ان يراد بذكره معه ارادة عمل
فيه ولا يخفى ان هذه الارادة بعد الارادة بالمذكور بذكوره معه في التركيب الذي هو فيه بدليل قوله ويرد نحو فما قيل بعد تخصيص
الفعل بالنصب في كلامه يرد عليه بعد ضمير التاديب الذي ضربت لاجله بل التاديب ايضا لانه يصدق على التاديب انه
ما فعل لاجله فعل مذكور معه لا عمل فيه في تركيب ضربت زيد التاديب ليس على ما ينبغي لان التاديب مذكور في تراكيب ثلثة

فيكون له في كل تركيب ذكر فيه احدها ليس له فعل مذكور فضلا عن ان يكون مورد اسمه يعمل فيه النصب وفي الثاني وان كان له فعل
مذكور لكنه ليس مذكورا لان يعمل النصب فكيف يصدق على التاديب المذكور فيها انه ما فعل لاجله فعل مورد سمه يعمل فيه النصب
وفي الثالث وان صدق الا انه ذكر آخر فنظرا لذا فاسمه على طريق الشيخ واما على ما ذكرنا وفائدة فاسمه اظهر والحق ان ما ذكره الشارح
والمحشون في هذا المقام ليس مما يتصدى لذكره اولى الالباب بل بمسلوب الاعتبار عند اهل الاعتبار فان قلت لا محل في المفعول
له في قولك جئتك للسمن فيخرج عنه قلت العمل اعم من ان يكون لفظا او تقديرا او محلا وفي المثال المجرور منصوب المحل والحرف
واسطة في ذلك وجعله بمنزلة الهمزة والتضعيف ليس بشئ فتامل **قوله** فان التاديب انما يحصل بالضرب ويترتب عليه حصول
التاديب بالضرب وترتبه عليه ظاهر ان كانا متغايرين بالذات بان يكون التاديب عبارة عن احداث التادب والضرب سبب
الاحداث ووسيلته واما اذا كانا متحدين بالذات على ما سيصرح به الشارح فيشكل الا ان يقال ماهية الضرب والتاديب واحدة وتغايرهما
باعتبار انضمام امر آخر اليه فباعتبار انه مولم ضرب وسبب للحصول وباعتبار انه منضاف للمضروب الى اخلاق حسنة تاديب مسبب
عن الضرب كما قيل ان التعليم والتعلم واحد وهو انسياق ما الى تحصيل مجهول بمعلوم وهو بالقياس الى الذي يحصل منه يسمى تعليما وبالقياس
الى الذي يحصل فيه يسمى تعلما وبه اندفع ما قيل لو كان الضرب عين التاديب فلا يخلو اما ان يكون الصفة قائمة بمحلين او لا فان كان
الاول يلزم قيام الصفة الواحدة بالشخص بمحلين مختلفين وهو محال وان كان الثاني يلزم حمل الضارب على المضروب مع انتفاء
مبدأ المحمول وهو الضرب وهو ايضا محال ولا بد من مثل ذلك في التعلم ايضا والا ورد هذا الاعتراض وشبهة الترتب ايضا اذ يقع
علية فتعلم وقال الشيخ الرضي الضرب والتاديب فالعلة في الحقيقة ليست هذا المصدر لان الشئ لا يكون علة لنفسه بل هي اثره
اي ضربته لتادبه لكن لو صرحت بما هو العلة اعني التادب لم ينتصب عند النحاة لعدم المشاركة في الفاعل وان كان في الزمان اذ ربما لا يحصل
هذا الاثر فكيف يشارك الضرب في الزمان وانما نصب هذا المصدر لتضمنه العلة في الحقيقة ومشاركته الحدث في الفاعل والزمان
اذ هو هو وعلى هذا فالمراد بقوله فان التاديب يحصل بالضرب ان اثر التاديب والمتفرع عليه يحصل بالضرب وهو العلة في الحقيقة
وان جعل بحسب الظاهر العلة التاديب لتضمنه العلة الحقيقية ومشاركته الحدث المذكور وهو الضرب في الفاعل والزمان لانه عين
الضرب فوجد فيه شرط تقدير اللام بخلاف العلة الحقيقية اذ لم يوجد فيه ذلك الشرط لعدم المشاركة في الفاعل فلا بد فيه من اظهار
اللام فلم يجعل علة بحسب الظاهر وبالجملة الدال على العلة جعل علة مسامحة لعلاقة انه متضمن للعلة الحقيقية مع كونها غير قابلة للنصب بخلاف الدال
عليها ومنه يعلم انه لا يلزم من كون الشئ علة كونه قابلا للنصب وهذا هو مراد من قال وانما نصب التاديب لتضمنه العلة الحقيقية
ومشاركته الحدث في الفاعل والزمان فاندفع ما اورد عليه ويكذبه امتناع ضربته تادبا فتامل **قال** خلافا للزجاج ان جعل
المصدر من قبيل ما بين مفعوله بحرف الجر بعد حذف العامل لبقائه سيما لا يعلم مفعوله ولا فاعله فقوله يخالف على صيغة المعلوم فاعله
ضمير القائل وعلى هذا فقوله ظاهرا معناه خلافا ظاهرا قويا له وجه ظاهر قوي وهو ما ذكره الشارح بقوله ورد قول الزجاج بان صحة
تاويل آه الا انه يلزم على هذا النسبة المخالفة الى القوم مع ان قول القوم اصح مخالفة الزجاج وان جعل من قبيل ما بين فاعله
بحرف الجر فقوله يخالف على صيغة المجهول فالنائب ضمير فيه يرجع الى القائل وقوله خلافا للزجاج كانه على التعديل لا في
اشارة الى ان مذهب الجمهور قوي فلا يرد ما قيل لا فائدة لقوله ظاهرا **قوله** مصدر على حذف المضاف لبيان النوع



او على حذف الفعل بكذا وجه كون المفعول له مصدرا عند الزجاج وصاحب اللباب وعلى التقديرين يكون مصدرا من جنس لفظ فعله وقال الشيخ الرضي مذهبه ان ما يسميه النحاة مفعولا له هو المفعول المطلق وذلك لما رآى من كون مضمون عامل المفعول له تفصيلا وبيانا لكما في ضربته تاديبا فان معناه اوبته بالضرب فالتاديب مجمل والضرب بيان له فكانك قلت ادبته بالضرب تاديبا ويصح ان يقال الضرب هو التاديب فصار مثل ضربت ضربا في كون مضمون العامل هو المفعول انتهى فعلى الاولين من التوجيهين يكون مصدرا من جنس فعله وعلى الثاني بغير لفظ فعله اعلم ان ما ذكره الرضي يحتمل احتمالين الاول انه لما رآى في ضربت تاديبا ان العامل تفصيل للمفعول له او مضمونه متحد معه اعتبره مصدرا فيه من غير حذف وفي سائر المواضع التي لم يستقم فيها التوجيهان اعتبره مصدرا بحذف المضاف او حذف العامل ليكون الباب على وتيرة واحدة الثاني انه اعتقد ان التوجيهين يجريان في جميع المواضع وبعيد واليه ذهب الرضي حيث قال ولا يطرد هذا في جميع انواع المفعول له فان القعود ليس بيانا للجبن ولا يقال قعوده عين الاحجام وكذا قولك جئتك اصلاحا لحالك بالاعطاء او النصح او نحوه فان المجيء ليس بيانا للاصلاح بل بيانه الاعطاء او النصح ولعل تقديره في مثله قعود جبن ومجيء اصلاح على حذف المضاف وهو تكلف انتهى وبما ذكرنا ظهر ان قول الشارح من غير لفظ فعله لا يخلو عن اختلال وقوله فالمعنى عنده في المثالين المذكورين الى قوله قعود جبن ينادي باعلى صوت على اختلاله وظهر انه لا حاجة في جعل قعدت عن الحرب جبنا مصدرا مغاير اللفظ فعله الى ان يراد بالجبن اثر الكيفية القائمة بالنفس وهو القعود عن الحرب كما يراد بالشجاعة الاثر المترتب على الكيفية النفسانية وهو الاقدام كما قيل ان الزجاج لا يقول به فلا حاجة الى ارتكاب المجاز يدل على ذلك ما ذكرنا وما ذكره الشارح بقوله جبنت في الحرب عن القعود جبنا او ضربته ضرب تاديب وقعدت قعود جبن على ان تصحيح المثال الخامس لا يسمن ولا يغني من جوع اذ المتبادر من قول الشارح فانه عنده مصدر من غير لفظ فعله ان جميع افراد المفعول له مصدر من غير لفظ فعله عنده هذا اعلم ان قول الشيخ الرضي فالتاديب مجمل والضرب بيان له يدل على مغايرة الضرب والتاديب بالذات اذ الشيء لا يكون بيانا لنفسه فالتاديب جعل الشيء مؤدبا وهو مجمل يحتمل ان يحصل بالضرب او بالنصيحة والشتم وقوله يصح ان يقال الضرب هو التاديب يشعر بان الضرب والتاديب متحدين في المعنى كما جاء واختاما مين فعلى هذا يجب حمل التاديب في ضربت تاديبا على معنى لغاير معنى الضرب ليكون مخلصا عن التكلف الذي ذكره الرضي في نصبه على المفعول له فاذا علمت ما ذكرت ظهر لك ان ما قيل مذهبه ان ما يسميه النحاة مفعولا هو المفعول المطلق من غير لفظ الفعل يكون معناهما واحدا فالاتحاد انما يكون بالمراد بالضرب التاديب كما قرر الرضي تاديبا بالضرب تاديبا او بان يراد بالتاديب ضرب تاديب على حذف المضاف ليس بوجه والكان من وجيه فتامل حتى يظهر لك ما عليه **قوله** ورده قول الزجاج قال الشيخ الرضي ورده المص بان معنى ضربته تاديبا ضربته للتاديب اتفاقا وقولك للتاديب ليس بمفعول مطلق فكذا تاديبا الذي بمعناه وقوله ليس بمفعول مطلق معناه لم يذهب احد الى ان للتاديب مفعول مطلق لانه لم يرده الزجاج الى المفعول المطلق حتى يرد انه ليس مفعولا له عنده ولا عند القوم فليس على الزجاج رده الى المفعول له وقال الشيخ الرضي وفي الرد نظر وذلك ان ضرب تاديبا يفيد معنى للتاديب مع ان الاول مفعول مطلق اتفاقا والثاني واي منع في ان يتفق في المعنى المقصود المختلفان في الاعراب الا ترى ان معنى جئت راكبا جئت وقت ركوبي: الاول حال والثاني مفعول فيه **قوله** اي شرط انتصاب المفعول له اشارة الى ان النصب مصدر مبني للمفعول لا الفاعل او تقديرا

شرط انتصاب المفعول له لا شرط جعله منصوبا **قوله** وخص اللام بالذكر انما تعرض لوجه تخصيص اللام آه ولم يتعرض لوجه تخصيص في

في المفعول فيه لان الحروف الداخلة على المفعول له سوى اللام كثيرة لانها ثلثة فاحتاج بها فتعرض للوجه

بخلاف الداخل على المفعول فيه سوى في فانه قليل لانه واحد فهو ملحق بالعدم فلا حاجة الى التعرض للوجه لان في كانه متعين لالحاق

الباء ونحوها بالعدم فاندفع ما قيل التعرض لوجه تخصيص اللام آه دون في في المفعول فيه مبني على الغفلة عن ان الباء ايضا من حروف

المفعول فيه نحو نمت بالسحر اي اتحد فاعله وفاعل عامله قال الشيخ الرضي وبعض النحاة لا يشترط تشارك كما في الفاعل وهو الذي

يقوى في ظني وان كان الاغلب هو الاول والدليل على جواز عدم التشارك قول امير المؤمنين علي كرم الله وجهه في نهج البلاغة

فاعطاه الله تعالى النظرة استحقاقا للسخطة واستتماما للبلية والمستحق للسخط ابليس والمعطي للنظرة هو الله تعالى ولا يجوز ان يكون استحقاقا

حالا من المفعول لانه استتماما اذن يكون حالا من الفاعل وكذا اي للعدة ولا يبطل حال الفاعل على المفعول انتهى **قوله**

ولا يجوز ان يكون آه فح لا يتم كيف يكون القول دليلا على ما ذكر مع الاحتمال لكن قال في اول بحث الحال ويجوز عطفا احد

حالي الفاعل والمفعول على الآخر كقولك لقيت زيدا راكبا وماشيا **قوله** ومقارنا له قال الشيخ الرضي قال المص وانما شرط لجواز

حذف اللام الشرطان المذكوران لان علة الافعال كثيرا ما يجئ جامعة للشرطين فصارت مع الشرطين ظاهرة مشهورة في العلية

والغرض ان يكون هناك ما يدل على اللام المقدرة المفيدة للعلية وحصول الشرطين دليل عليها **قوله** واحترز عن نصبه اي عن

كونه لازم النصب فكيف يقوم مقام الفاعل قال الشيخ الرضي الغير المنصرف من الظروف ما لم يستعمل الا ظرفا بتقدير في او في مجرورا

بمن وقد يجر بحتى بالى وحتى اليه ويجر اين بالى ايضا مع عدم تصرفها واعلم ان من لا يدخل على جميع الظروف الغير المنصرفة بل

على بعضها نحو عندك من قبلك ومن بعدك ومن بينها وبينك حجاب ومن لدنك من عندك وهب من لدنك وفي بعض كتب

النحو الغير المنصرف هو المستعمل ظرفا لا غيره وهو ما لازم النصب نحو مرنا ذات مرة ولقيته بعيدات بين وبكرا وسحرا وضحى وعشاء وعشية

وعتمة ومساء اذا اردت سحر العينة وضحى يومك وعشاءه وعشيته وعتمة ليلتك ومساء ها ثم قال واقرب من المستعمل ظرفا لا غير

عند فانه لا يدخل عليه الا من وحدها دون غيرها بخلاف قال ومنه مع قد جاء دخول من عليها في قولهم كان معها فانتزعه

من معها ومنه ظهر ان قول الشارح الاكثر ليس بسديد اما على ما نقلنا عن بعض كتب النحو فظاهر اذ الغير المنصرف على طريقه هو المستعمل

ظرفا لا غيره والمجرور بمن ليس منه بل قريب منه وليس لغير المنصرف حالة غير النصب على الظرفية او على سبيل القلة حتى يعتد به

واما على ما ذكره الرضي فلان من لا تدخل على جميع غير المنصرف حتى يقال غالب حاله النصب فتد بجر فيحتاج التقييد وليس الكلام

في لازم النصب الخاص بل في مطلق لازم النصب فلا يفيد التقييد وليس ايضا الجر بمن كثيرا حتى يقال للاكثر حكم الكل **قوله** جريا

اي جعله جاريا على ما اي النصب هو اي لازم النصب كائن على ذلك النصب وح يصح ان يكون **قوله** جريا مفعولا له لقوله

وتركه منصوبا بالمعنى جعله باقيا على نصبه **قوله** ان هذا الراي شريف جدا اذ به يزول الاستنكار اللفظي وهو جعل لازم النصب فوقا

او منصوبا على انه مفعول به في اللفظ قال الرضي وزعم الاخفش ان سواء اذا اخرجوه عن الظرفية ايضا نصبوه استنكارا لرفعه

فيقولون جاءني سواك وفي الدار سواك ومثله في استنكار الرفع فيما غلب انتصابه على الظرفية قوله تعالى ومنهم دون ذلك ولقد تقطع بينكم ومنه

ظهر ان المراد باللزوم في قول الشارح لان بين لزوم ظرفية الغلبة **قوله** وقيل الوجه ان يجعل المفعول معه من قبيل ومع جعل من العبر

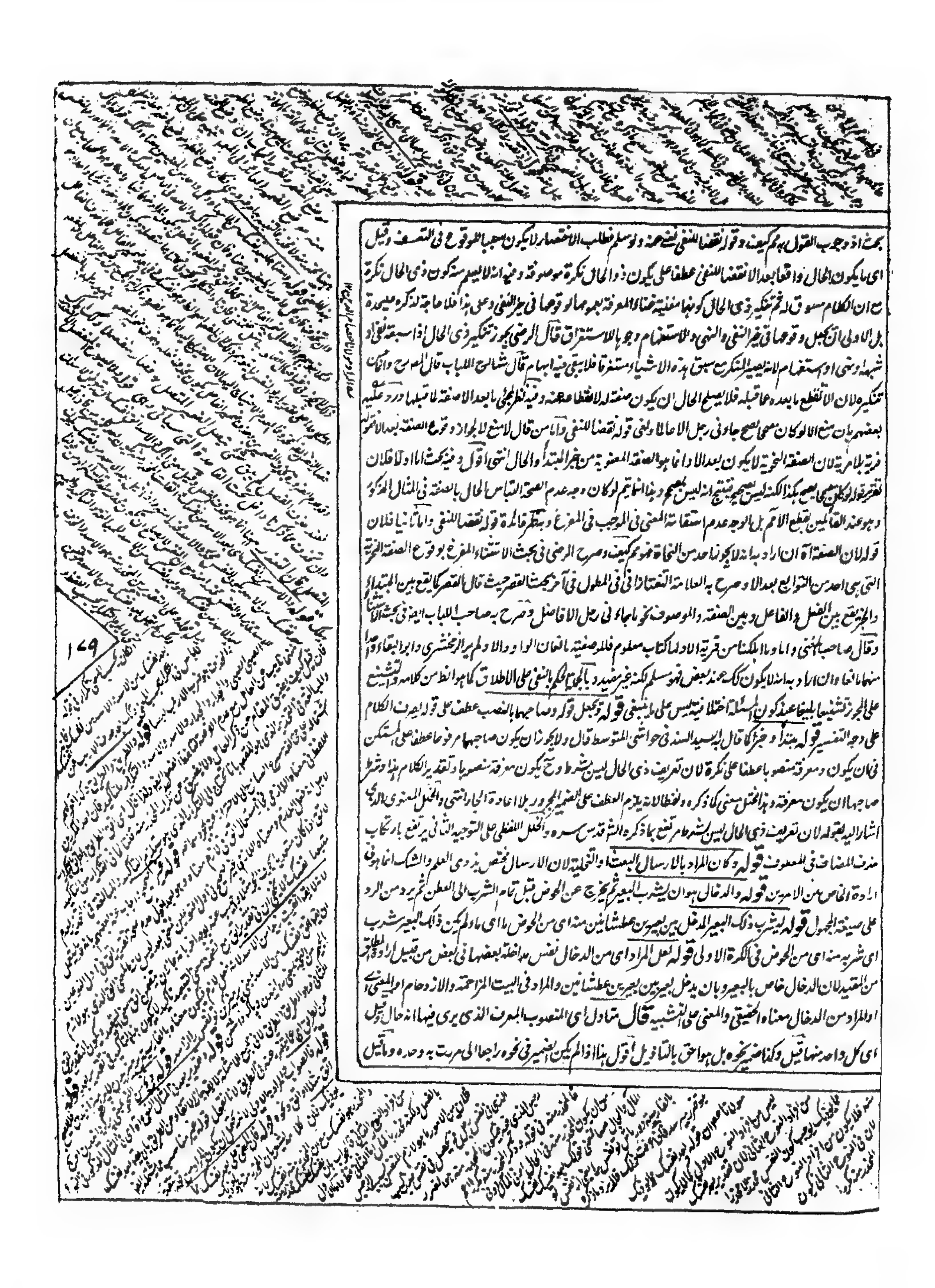
والنزوان اي من قبيل اسناد الفعل المجهول الى مصدره المدلول عليه ضمنا وانما كان الوجه هو هذا لان اسناد الفعل الى لازم النصب وان ابقى على النصب في اللفظ يخالف ما هو الواقع في استعمال العرب الا ان اسناده الى المصدر المؤكد ايضا غير ثابت في استعمال العرب لعدم الفائدة فيه **قوله** سواء كان ذلك المعمول فاعلا نحو استوى الماء والخشبة او مفعولا نحو كفاك وزيدا درهم القول بالتعميم على الاطلاق من النحاة مع الاتفاق على امتناع مثل ضربت زيدا وعمرا على ان عمرا مفعول معه مشكل لان ما وجه امتناع المثال المذكور هو ان اصل الواو التي قبل المفعول معه هو العطف وانما يعدل ما بعده من العطف الى النصب نصا على المعنى المراد من المصاحبة لان العطف في نحو جاءني زيد وعمرو يحتمل تصاحب الرجلين في المجيء ويحتمل حصول مجيء احدهما قبل الآخر والنصب نص في المصاحبة وفي قولك ضربت زيدا وعمرا لا يمكن التنصيص بالنصب على المصاحبة لكون النصب في العطف الذي هو الاصل ايضا فيقتضي امتناع النصب على المفعول معه في كل ما قبل الواو فيه مفعول من حيث اللفظ نعم يجوز النصب على المفعول معه اذا كان ما قبله مفعولا من حيث المعنى وما ضاف اليه من حيث اللفظ نحو حسبك وزيدا درهم فانه وان كان من حيث المعنى مفعولا اذ المعنى يكفيك لا انه من حيث اللفظ مضاف اليه فمحله القريب جر ولا حاجة في العطف الى الحمل على محله البعيد فلا يجري فيه الوجه المذكور فالتعميم على الاطلاق ليس بسديد بل ينبغي ان يخص في نفيه بعدم الجواز اذا كان ما قبله مفعولا من حيث اللفظ وبالجواز اذا كان مفعولا من حيث المعنى فقط فان تمثيل الشارح بنحو كفاك وزيدا درهم ليس بصحيح وانت خبير بان اتفاقهم على الامتناع منقوض بنحو امرأ ونفسه وقولهم راسك والحائط وشانك والحج حيث جوزوا العطف والنصب مع ان ما قبله مفعول لفظا وقال الشيخ الرضي في قوله تعالى فاجمعوا امركم وشركاءكم الاولى انتصاب شركاءكم على انه مفعول معه اي اجمعوا مع شركائكم للسلامة عن الاضمار وقالوا يجوز ان يكون الواو للعطف على ان ينتصب شركاءكم بمقدر اي فاجمعوا شركاءكم وذلك لان الاجماع لا يتعدى الى الاعيان لا يقال اجمعت زيدا وقال ابن هشام في المغني واما قوله تعالى فاجمعوا امركم وشركاءكم في قراءة السبعة فاجمعوا بقطع الهمزة وشركاءكم بالنصب فيحتمل الواو فيه ذلك وان يكون عاطفة مفردا على مفرد بتقدير مضاف اي وامر شركائكم او جملة بتقدير فعل اي واجمعوا شركاءكم بوصل الهمزة وموجب التقدير ان اجمعوا لا يتعلق بالذوات بل بالمعاني كقولك اجمعوا على كذا بخلاف جمع فانه مشترك بدليل جمع كيده الذي جمع مالا وعدده وان يقرأ فاجمعوا بالوصل فلا اشكال انتهى وهو صريح في ان شركاءكم معطوف على امركم بتقدير مضاف على تقدير عطف مفرد على مفرد فان كان نصبه على المفعول معه باعتبار ان المصاحب امركم ايضا فقد انتقض الاتفاق به ايضا وان كان نصب باعتبار ان مصاحبه ضمير الفاعل فقد يقال ان العدول عن العطف الذي هو الاصل للتنصيص على المصاحبة وهو غير متصور اذ على تقدير العطف يتعين النصب ايضا والتنصيص انما هو اذا تعين الرفع على العطف **قوله** او مكان واحد ظاهر العبارة يدل على ان المشاركة في الفعل في زمان واحد ليس معتبرا في الكل بل المعتبر في البعض المشاركة في الفعل في مكان واحد كما في نحو لو تركت الناقة وفصيلها لرضعها اذ لا يكفي فيه المشاركة في زمان واحد لان الترك لو وقع على الناقة وفصيلها في زمان واحد في مكانين لا رضعها الفصيل فلا بد فيه من وحدة المكان واعترض عليه بانه لو لم يعتبر في المثال المذكور الوحدة في الزمان ايضا لم يصح لان تركهما في مكان واحد مع تعدد الزمان لا يستلزم ان يرضع الناقة ولدها فلا تتم ان المقصود فيه المشاركة في مكان واحد لا في زمان واحد كما هو المستفاد من العبارة ويمكن ان يقال ان الترديد لمنع الخلو دون الجمع **قوله** اي وجد لا يظهر

وجه العدول عن الناقصة التي هي الاصل الى التامة مع ان ما يصلح خبرا مذكور بعده فان قلت المذكور على تقدير الجزية محتاج الى التاويل بلفظيا او ملفوظا بخلاف ما اذا جعل كان تامة قلت قد اشتهر هذا التاويل في هذا اللفظ فكانه ليس بتاويل على انه لا حاجة الى التاويل لان اللفظ الاصطلاحي هو الملفوظ وايضا قد جعل لفظ كان في قوله وانكان معنى ناقصة مع ان المذكور في معرض الجز محتاج الى التاويل ولذا قال اي امرا معنويا فقدرا اي لفظيا مما لا حاجة اليه الا ان يقال انه قصد الجواز الا ان الموافق للسباق والسياق جعله ناقصة قوله اي ما يدل على الحدث يدخل في الفعل على هذا التفسير ظرف الزمان والمكان والآلة مع انها ليست عاملة فالصواب ان يراد بالفعل الفعل الاصطلاحي والمشتقات في حكمه فاكتفى بذكره عن ذكرها قوله اي لم يجب العطف ولم يمتنع فسر الجواز بالامكان الخاص لئلا ينتقض بالمثال المذكور بخلاف ما لو فسره بالامكان العام المقيد بجانب الوجود فانه ينتقض ح بالمثال المذكور اذ الامكان العام المقيد بجانب الوجود عبارة عن سلب الضرورة عن الجانب المخالف للحكم سواء كان الجانب الموافق ضروريا او لا فيشمل وجوب العطف مع انه لا يترتب عليه قوله فالوجهان قوله اي العطف والنصب على المفعولية فان قلت يلزم اتحاد الشرط والجزاء لان المراد بقوله وجاز العطف انه جاز العطف والنصب قلت المراد به انه جاز العطف وعدمه وهو باعتبار المفهوم اعم قوله جائزان قدر في بحث الترجيم المضارع وجعل المذكور فاعله وههنا جعل المذكور مبتدأ والمقدر خبرا تنبيها على صحة تقدير كلا الامرين مع استواء كلا الموضعين في صلاحية الجزاء كونه جملة اسمية وفعلية واشعارا بانه في امثال هذه المواضع قد يقصد الاستمرار والثبوت باعتبار والتجدد على سبيل الاستمرار باعتبار آخر قوله بل يتنع اشارة الى ان الجزاء لا يترتب على مجرد نفي الجواز المفسر بالامكان الخاص لان نفيه يحتمل ان يكون باثبات الضرورة في الجانب المخالف وهو امتناع العطف وان يكون باثبات الضرورة في الجانب الموافق وهو وجوب العطف ولا شك ان نفيه المحتمل لاحتمالين لا يترتب عليه الجزاء فلذا ضرب عنه وعين المقصود قوله اي وان لم يجز العطف بل امتنع فسر الجواز بعدم الامتناع ففي ذلك كان المفسر بعدم الامتناع امتناع فالمناسب ح ان يقال اي امتنع قوله اي من حيث هو فاعل اسند اليه الفعل وصدر منه وقام به الفعل او من حيث هو مفعول وقع عليه الفعل والمعنى الحال لفظ يبين الهيئة التي كانت للفاعل في وقت اسناد الفعل اليه او كانت للمفعول في وقت وقوع الفعل عليه فالحيثية تفيد تقييد الهيئة بانها التي كانت للفاعل والمفعول في وقت اسناد الفعل اليه او كانت وقوعه عليه وبه اندفع ما قيل ان الحال لا تثبت الذات الماخوذة مع صفة الفاعلية بل نفس الذات في وقت الفاعلية واندفع ايضا ما قيل ان الحال لا تدل على هيئة الفاعل او المفعول النحوي بل تبين هيئة ما صدر عنه الفعل او تعلق به اما الاول فلان الحيثية ترجع باعتبار المآل الى وقت اسناد الفعل اليه او وقت وقوع الفعل عليه ولا اعتبار عليه واما الثاني فلان الفاعل الاصطلاحي هو ما اسند اليه الفعل على جهة القيام والمفعول ما وقع عليه الفعل وهو مآل الحيثية قوله فيدخل فيه الحال لا يظهر وجه لتقييد المفعول بالمفعول به ان ثبت وقوع الحال عما سماه النحويون مفعولا معه ومفعولا مطلقا في استعمال العرب حتى يحتاج الى تكلف التعميم الا ان يقال الوجه ضم النشر وان لم يثبت فالتقييد موجه قوله ولو قرئ لا بد على هذا من قيد الحيثية لاخراج الصفة فيصير المعنى من حيث هو فاعل او من حيث هو مفعول به او مفعول معه او مفعول مطلق فلا يلزم جواز الحال عن المفعول فيه على هذا كما زعم البعض هذا ان لم يثبت وقوع الحال عنه في استعمال العرب وان ثبت فلزوم جواز الحال عنه غير مضر قوله من غير حاجة متعلق بقوله دخل فيه وعلى هذا فمعنى قوله من غير حاجة الى تعميم الفاعل والمفعول من غير حاجة الى التعميم لدخول حال الواقع عن كل منهما وعلى هذا فقوله الا انه خول ما وقع



استثناء منقطع بمعنى لكن الحاجة الى التمييز ماسة لدخول ما وقع حالا من المضاف اليه **قوله** فان مفعولية زيد بناء على اشتمال كلمة
من الهاء فالمناسب ان يوخذ من ذا الضمير ويكون المعمول هو زيدا او تنبيه على ان اعتبار عامل الحال ليغير المعنى المقصود بلا اعتبار
مطلق التفاوت فكيف يجعل ذا معمولا هو زيد فقال المفعولية زيد والا فالمناسب ان يقول المفعولية فقط **قوله** ليس باعتبار لفظ الكلام او باعتبار لفظ
الكلام زيد خبر لاسم الاشارة فالمفعول المعنوي يكون له باعتبار لفظ الكلام ومنطوقه اسم آخر واعراب آخر وباعتبار ذو
ذا الحال يكون مفعولا لكن باعتباره ذا الحال واعتبار العامل فيه تغيير المعنى الذي يقصد المتكلم اخباره وتغيير اعتبار الاعراب
كما قال شارح اللباب نحو ها هو زيد مقبلا فمقبلا حال والعامل فيه معنى التنبيه في ها اي انبهك حالة اقباله على هذه الجملة وهو
هو زيد وذو الحال هو الكاف في انبهك او المستقر في تنبيه وليس ذو الحال زيدا اذ لو كان هو ذا الحال لم يكن للعامل فيه معنى التنبيه
والالزم ان لا يكون العامل في الحال وذي الحال واحدا لان العامل في زيد الذي هو خبر ليس معنى التنبيه بل التجرد من العوامل اللفظية
ليس على ما ينبغي اما اولا فلان المتبادر الى الفهم من قولك هو زيد مقبلا ان المقبل هو زيد كما في هذا زيد قائما والحمل على ما ذكره
قدس سره خلاف المتبادر واما ثانيا فلانه لا يلزم اختلاف العامل في الحال وذيها على تقدير كون ذي الحال زيدا لان التجرد
عامل في زيد على تقدير كونه خبر الهو وهو بهذا الاعتبار ليس بذي حال وعلى تقدير كونه ذا حال عمل فيه معنى التنبيه الذي هو العامل
في الحال ايضا واما ثالثا فلان المفعول المعنوي لا بد ان يكون له باعتبار لفظ الكلام اسم واعراب آخر يتغير ذلك عند اعتبار
مفعولا وعلى ما ذكره الشارح قدس سره ليس كذلك واما رابعا فلان عبارته لا تخلو عن خدشة لان الضمير في لم يكن بالعامل فيه
ان كان راجعا الى ذي الحال كما هو الظاهر يكون قوله والالزم ان لا يكون العامل الى آخره مختلا لا معنى له وان كان راجعا الى الحال
يكون له معنى صحيح الا ان الواجب ان يقول فيها اذ الحال مونث سماعي **قوله** بل باعتبار معنى الاشارة او التنبيه لا ولوية علاوه
على الثاني لان المعنى المقصود بالاخبار كما يتغير بالثاني يتغير بالاول ايضا ثم الاشارة والتنبيه المفهومان من لفظ هذا وان كانا منسوبين
الى المتكلم الا ان اعتبار احدهما في اللفظ ليس لان لفظ الكلام ومنطوقه يقتضي اعتباره وان المعنى المقصود بالاخبار يتوقف على
اعتباره حتى يكون مفعولية زيد باعتبار لفظ الكلام ومنطوقه فيكون مفعولا لفظيا لا معنويا فمدار الفرق بين ان يكون الشيء مفعولا
لفظيا ومفعولا معنويا على اقتضاء لفظ الكلام ومنطوقه ومعناه المقصود منه اعتبار العامل وعلامته ان يكون ذلك المفعول منصوبا
لفظا وعدم اقتضاء ذلك الاعتبار وعلامته ان لا يكون ذلك الاسم منصوبا بالعامل بل مرفوعا ولا يتفاوت في ذلك كون ملاحظة الاشارة
او التنبيه منسوبين الى المتكلم اولا والينا اشار الشارح قدس سره بقوله ولا شك انهما الى آخره **فما قيل** هو جواب سوال وهو
ان يقال ان معنى ها وذا الاشارة والتنبيه فكيف يقال انه ليس منطوقا بل معنى خارج عنه وتقرير الجواب ان ما يقصده المتكلم هو الاشارة
والتنبيه مطلقا لا الاشارة والتنبيه المنسوبان الى المتكلم فلا يكونان منطوقين بل مفهومين وتقريره ان الاشارة والتنبيه المنسوبين
الى المتكلم ما يقصده المتكلم كما في جميع الاخبارات والاشارات فان معنى زيد قائم اخبار المتكلم بانه قائم لا الاخبار مطلقا فيكونان
منطوقين لا مفهومين ليس له وجه وان كان له وجه بل لا معنى له اصلا **قوله** وهو من تركيبها اي وهو ماخوذ من تركيب الفعل
وصيغته مشتق من جوهره ونظيره هذا الا يكون اسم الفعل من قبيل شبه الفعل وقد جعله في صدر المرفوعات من شبه الفعل حيث فسره
بالمشتبه في العمل وقال انما قال ذلك ليتناول اسم الفاعل والصفة المشبهة والمصدر واسم الفعل وافعل التفضيل والظرف

ولا يظهر باعث للعدول عن هذا التفسير مع ان اسم الفعل وكذا المصدر يخرج عن شبه الفعل وكذا عن معنى الفعل على ما قرره الشارح مع انهما عاملان في الحال وذلك لان معنى الفعل على تقرير الشارح هو المفهوم من سوق الكلام من غير ان يقتضي لفظ الكلام ومنطوقه اعتباره ولا شك ان معنى الفعل في اسم الفعل والمصدر يقتضي الكلام اعتباره فلا يدخل في المعنى المذكور على طريقة الا ان يجعل النحوي عاما يشتمل اللفظ واعتبار الخارج ويراد بقوله من غير التصريح به وتقديره من غير ان يقتضي لفظ الكلام التصريح بمعنى الفعل بلفظ الفعل او يقتضي تقديره وذلك اما ان لا يقتضيه اصلا كما في هذا زيد قائما او يقتضيه لكن لا بلفظ الفعل كما في اسم الفعل والمصدر فمقابله معنى الفعل للفعل شبهه كما هو باعتبار ان المنطوق يقتضي اعتبارهما بخلاف معنى الفعل فانه لا يقتضيه وايضا هما لفظان مذكوران او مقدران في النظم والمعنى ليس كذلك فهو ممتاز عن الفعل وشبهه فلا حاجة في ذلك الى ان يقال انه ليس من تركيبه فما قيل اي ماخوذ من تركيبه وصيغته بخلاف العامل المعنوي كهذا فانه وان كان يعمل عمل فعل ولكنه ليس من تركيبه وصيغته هذا صحيح على مذهب النحاة وهو ان العامل هو نفس هذا الاسم لا ما يفهم من ظاهر عبارة الشرح وهو ان معنى الفعل ما يفهم منه وهو انبه واشير ليس بموجه وان كان من وجه بل لا معنى له اصلا قوله كالاشارة والتنبيه الى آخر ما ذكره حمل ما ذكره من معنى الفعل في الصور المذكورة مسموع بخلاف معنى حروف الاستفهام والنفي وان وان فانه لم يسمع عملها في الحال قوله والتمني والترجي قال الشيخ الرضي واما حروف التمني والترجي نحو ليتك قائما في الدار ولعلك جالسا عندنا فالظاهر انهما ليسا بعاملين لان التمني والترجي ليسا مقيدين بالحال بل العامل هو الخبر المؤخر لكون مضمونه هو المقيد انتهى والتقييد في نحو ليت ابني فقير الراجح هو الخبر ايضا لان رجوع الابن لما كان امرا مستبعدا بحيث لا طماعية في وقوعه بل صار بمنزلة المحال الذي تمنع وقوعه فهو متمنا ولطلب وقوعه على سبيل طلب المحال وان كان مقارنا بصفة لا تطلب لا تمني وقوعها فالمعنى ليست ابني راجع وهو فقير اي الطلب رجوعه وان كان على صفة الفقر واما تقييد التمني بالحال فلا يستقيم بدون التاويل اذ ليس المعنى على ان تمنيت ابني وهو فقير بل معناه تمنيت ابني وان كان فقيرا راجعا فلما كان تقييد التمني بالحال محتاجا الى التاويل كتقييد الخبر كان تقييد الخبر بها اولى ابقاء له على ما هو الظاهر في الاكثر قوله وهو تقييد الحدث المنسوب الى صاحبها بوقت حصول مضمونها ولا يخفى ان ذلك انما هو في المتنقلة لا في المؤكدة والمدعى عام الا ان يقال الاكثر في الاستعمال هي المتنقلة والمؤكدة قليل فكانه ملحق بالعدم قوله يحصل بها حصول الغرض بالنكرة لا يستلزم عدم جواز التعريف كيف ويجوز ان يتعلق بالتعريف غرض آخر قوله ان جعلت امرا حالا من كل امر وان جعلته حالا من ضمير حكيم فلا يكون مثالا لما نحن فيه وهذا دليل على ان المقصود التمثيل لا الاستشهاد ويدل عليه السباق والسياق ايضا قال او بعد الا لفظا او معنى الظاهر انه عطف على قوله في حيز الاستفهام فيصير المعنى احدهما ما يكون ذو الحال فيه نكرة واقعة بعد الا وليس الامر كذلك اذ الواقع بعد الا هو الحال لا ذو الحال قال شارح اللباب فيه تعسف لا يمكن الخلاص عنه الا ان تقول ان بين قوله او بعد الا دين قوله او تقدما عليه الحال تنازعا في الفاعلية ولو قال بدله او قبل الا لكان سالما عن التعسف انتهى وعلى هذا فقوله او بعد الا عطف على قوله واقعة او موصوفة فيكون ظرفا مستقرا فيصح عمله في الحال والتقدير احدهما ما يكون ذو الحال فيه نكرة كائنة بعد الا حالا اذ فيه ضمير راجع الى الحال واللام فيهما بمعنى المضاف اليه او عوض عن المضاف اليه فلا حاجة الى تقدير عائد الى النكرة في تعميم وقوع الظرف صفة لنكرة كما قيل فاندفع ما قيل لا يخفى ان قوله او بعد الا عطف على قوله في حيز الاستفهام فهو ظرف لغو لا يعمل ثم قيل حملا على قوله او قبل الا لا يخفى انه لو قال كذلك لوجب ان يقول او قبل الا الداخلة على الحال فيطول الكلام فلعله قال ذلك ردا لا اختصارا ما قيل وفيه



بحث اذ وجوب القول به ثم كيف وقوله نقضا للنفي نفيه بحث ولو سلم فطلب الاختصار لايكون موجبا للوقوع في التعسف وقيل

اي مايكون الحال واقعا بعد الا نقضا للنفي عطفا على يكون ذو الحال نكرة موصوفة وفيه انه لايعلم منه كون ذي الحال نكرة

مع ان الكلام مسوق له ثم تنكير ذي الحال كونها مغنية عن المعرفة بعمومها لوقوعها في حيز النفي وعلى هذا فلا حاجة لذكره عليحدة

بل الاولى ان يجعل وقوعها في حيز النفي والنهي والاستفهام وجها للاستغراق قال الرضي يجوز تنكير ذي الحال اذا سبقه نفي او

شبهه او نهي او استفهام لانه يصير المنكر مع سبق هذه الاشياء مستغرقا فلا يبقى فيه ابهام قال شارح اللباب قال المصرح وانما

تنكيره لان الا تقطع مابعده عما قبله فلا يصلح الحال ان يكون صفة له لانقطاعه عنه وفيه نظر لمجيء مابعد الا صفة لما قبلها ورد عليه

بعضهم بان منع الا لو كان معنى لصح جاءني رجل الا عالما ولغى قوله نقضا للنفي واما من قال لا منع للجواز وقوع الصفة بعد الا فقوله

فرية بلا مرية لان الصفة النحوية لايكون بعد الا وانما هو الصفة المعنوية من خبر المبتدأ والحال انتهى اقول وفيه بحث اما اولا فلان

تقرير قوله لو كان معنى لصح بهكذا لكنه ليس بصحيح فينتج انه ليس بصحيح وهذا انما يتم لو كان وجه عدم الصحة التباس الحال بالصفة في المثال المذكور

وهو عند القائلين بقطع الا تم بل الوجه عدم استقامة المعنى في الموجب في المفرغ وبهذا يظهر فائدة قوله نقضا للنفي واما ثانيا فلان

قوله لان الصفة آه ان اراد به انه لايجوزه احد من النحاة فهو ثم كيف وصرح الرضي في بحث الاستثناء المفرغ بوقوع الصفة النحوية

التي هي احد من التوابع بعد الا وصرح به العلامة التفتازاني في المطول في آخر بحث القصر حيث قال القصر كما يقع بين المبتدأ

والخبر يقع بين الفعل والفاعل وبين الصفة والموصوف نحو ماجاءني رجل الا فاضل وصرح به صاحب اللباب ايضا في بحث الاستثناء

وقال صاحب المغني واما ومااهلكنا من قرية الا ولها كتاب معلوم فللوصفية بالغاء الواو والا ولم ير الزمخشري وابو البقاء وردا

منهما مانعا وان اراد به انه لايكون كذلك عند بعض فهو مسلم لكنه غير مفيد والجزم بالحكم بالنفي على الاطلاق كما هو الظاهر من كلامه واتشنيع

على المجوز تشنيعا بليغا عند كون المسئلة اختلافية ليس على ماينبغي قوله وتجعل قوله وصاحبها بالنصب عطف على قوله ليعرف الكلام

على وجه التفسير قوله مبتدأ وخبر كما قال السيد السندي في حواشي المتوسط قال ولايجوز ان يكون صاحبها مرفوعا عطفا على المستكن

في ان يكون ومعرفة منصوبا عطفا على نكرة لان تعريف ذي الحال ليس شرطا وح يكون معرفة منصوبا وتقدير الكلام هذا وشرط

صاحبها ان يكون معرفة وهذا مختل معنى كما ذكره ولفظا لانه يلزم العطف على الضمير المجرور بلا اعادة الجار انتهى والخلل المعنوي الذي

اشار اليه بقوله لان تعريف ذي الحال ليس بشرط مرتفع بما ذكره الشارح قدس سره والخلل اللفظي على التوجيه الثاني يرتفع بارتكاب

حذف المضاف في المعطوف قوله وكان المراد بالارسال البعث والتخلية لان الارسال مختص بذوي العلم والشك انما هو في

ارادة الخاص من الامرين قوله والدخال هو ان يشرب البعير ثم يخرج عن الحوض قبل تمام الشرب الى العطن ثم يرد من الرد

على صيغة المجهول قوله ليشرب ذلك البعير المدخل بين بعيرين عطشانين منه اي من الحوض ما اي مادام لم يكن ذلك البعير شرب

اي شربه منه اي من الحوض في الكرة الاولى قوله لعل المراد اي من الدخال نفس مداخلة بعضها في بعض من قبيل ارادة المطلق

من المقيد لان الدخال خاص بالبعير وبان يدخل بعير بين بعيرين عطشانين والمراد في البيت المزاحمة والازدحام اي المعنى ا

او المراد من الدخال معناه الحقيقي والمعنى على التشبيه قال متاولا اي المنصوب المعرف الذي يرى فيهما انه حال وقيل

اي كل واحد منها قيل وكذا ضمير نحوه بل هو احق بالتاويل اقول هذا اذا لم يكن الضمير في نحوه راجعا الى مررت به وحده وما قيل

ولا معنى لها الى هذا التساوي بل لان المعنى والحال الواقع في هذا التركيب متساويان لصحة كل منهما من وجه اذ لو كانت المعنى على ما ذكره لكان ما قوله
ان يقيد الحال الواقعة منها مؤنثا ولتلان المستلئ ضمير المؤنث اي مؤنث كان يجب تانيثه والحال مؤنث سماعي صرح به مولانا الهداد والشارح
كالوشي المسنية في قوله وما عداه الفعل وشبهه قوله متساويا بالنكرة فالاولى ترك قوله بالنكرة لان المعرف ليس شرطا بالنكرة على كلا تاويلين بل على تحمه
نعم هو متاول بما يتأول به الحال في الامثلة معرف قوله مصادرا لافعال لان الاصل في العمل الفعل فتقديره اولى عند الاحتياج
ويجوز تقدير الصفة ايضا لان الحال في المعنى خبر لذيها والاصل في الخبر الافراد وكذا الاصل فيما هو بمعناه الافراد ايضا واليها اشار من
قال مصادرا لافعال او لصفات فلا يرد عليه ما قيل جرى الشارح على مذهب الاكثر ومن لم يتنبه تاد على كلام الشارح قدس سره حيث قال
لافعال محذوفة تسري بينهما قوله لم يكن فيها شائبة تخصيص اذ النكرة لو كانت مخصوصة بوصف نحو رأيت رجلا عالما راكبا او باضافة
نحو رأيت غلام رجل راكبا او باستغراق نحو ما رأيت رجلا راكبا لم يتقدم الحال عليها لان المقصود من التقديم تحصيل التخصيص وهو حاصل
هكذا قال النحاة وهو صريح في ان الوجه في التقديم هو التخصيص ورفع الالتباس قد يقصد في ضمن تحصيله وليس بسبب مستقل والا
لوجب القول بالتقديم في الامثلة المذكورة لوجود الالتباس بالصفة مع انهم لم يقولوا به وفي صورة اشتراك الحال بين المعرفة والنكرة
قالوا لم يتقدم الحال لعدم الالتباس مع ان التخصيص مطلوب في النكرة لعدم شائبة التخصيص بما سوى تقديم الحكم وهو يشعر بان رفع
اللبس سبب مستقل قال صاحب اللباب اعلم ان الشرط في جواز تنكيره حصول الفائدة وامن الالتباس ولا يكون ذلك الشرط
في الاكثر الا في صورة من تلك الصور فلو حصل هذا الشرط في غير تلك الصور يجوز تنكيره كما اذا شاركته معرفة في الحال نحو جاءني رجل
وزيد راكبين او اذا كانت الجملة الحالية مصدرة بالواو نحو جاءني رجل وعلى كتفه سيف هذا كلامه وانت خبير بان في هذين الصورتين
رفع اللبس حاصل دون التخصيص فظاهر بالجملة ذو الحال النكرة اذا وقعت في الصور التي ذكرها الشارح قدس سره ولم يقل النحاة بتقديم
الحال عليها وبهذا ظهر ان ما ذكره القاضي في تفسير قوله تعالى وكلوا مما رزقكم الله حلالا طيبا اي كلوا ما حل لكم وطاب مما رزقكم الله فيكون
حلالا مفعول كلوا ومما حال منه تقدمت عليه لا يخلو من مناقشة لانه ان اراد ان الحال يتقدم عند تنكير ذي الحال ففيه ان هذا انما هو
اذا كان ذوها نكرة محضة واما اذا كانت نكرة مخصصة باضافة او صفة او غير ذلك فلا وفي الآية الكريمة ذو الحال مخصصة بالصفة
وهو قوله تعالى طيبا فلا حاجة الى التقديم كما قال القاضي فيما بعد في قوله تعالى يحكم به ذوا عدل منكم انه صفة جزاء ويحتمل ان يكون حالا من
ضميره في خبره او منه اذا اخصصته او وصفته وقال في هديا انه حال من الهاء في به او من جزاء وان نون تخصيصه بالصفة فان قلت
لعله اراد انه نكرة وعند تنكير ذي الحال يجب تقديم الحال لئلا يلتبس بالصفة وتخصيص ذيها بالصفة او الاضافة لا يمنع الالتباس
ردا لما قال النحاة قلنا فكيف جوز كون يحكم به ذوا عدل منكم في قوله تعالى فجزاء مثل ما قتل من النعم يحكم به ذوا عدل منكم حالا من جزاء
بدون التقديم مع انه يلتبس بالصفة اذ تخصيص جزاء بالاضافة الى مثل وجعله صفة له لا يمنع وصفه بقوله يحكم به الا ان يقال انه
بيان للواقع لانه قدمت لتنكير ذيها وان لتقديمها في الآية الكريمة فائدة اخرى قوله ولم يكن الحال مشتركة بينها وبين معرفة قيد
به لئلا ينتقض به لانه يصدق عليه ان ذا الحال فيه نكرة محضة ليس شائبة تخصيص اصلا فيجب ان يتقدم الحال على ذيها مع انه
ليس كذلك وانت خبير بان رفع اللبس وان حصل في هذه الصورة الا ان التخصيص ليس بحاصل فيجب ان تقدم الحال لاجل حصوله
اذ لا معنى للقول بالتقديم للتخصيص في صورة وعدم القول به في اخرى مع استوائهما في انتفاء التخصيص بدون التقديم لاية لانا

الى القيد المذكور لان هذه الصورة تخرج بقوله نكرة لان صاحب الحال فى هذه الصورة مجموع المعرفة والنكرة لا كل واحد والمجموع ليس بمعرفة ولا نكرة لان التعريف والتنكير من خواص الاسم والمجموع ليس باسم بل مركب لانا نقول لا يجوز ان يكون الصاحب المجموع اذ هو فاعل او مفعول والفاعل والمفعول اسم كل واحد منهما والاسم لا يجوز خلوه عن التعريف والتنكير والمجموع خال عنهما فهو ليس باسم فلا يجوز ان يكون ذو الحال الا الفاعل والمفعول لابد من ان يكونا معرفتين او نكرتين وبما ذكرنا ظهران ما قيل الحال المشترك صاحبها مجموع المعرفة والنكرة ومجموع المعرفة والنكرة ليس بمعرفة ولا نكرة فبقوله نكرة يخرج صاحب الحال المشتركة ولا حاجة الى زيادة قيد ولم يكن الحال مشتركة بينها وبين معرفة ومن هذا يظهر وجه بديع لتقييد تعريف صاحب الحال بكونه غالبا ليس على ما ينبغى اذ لا ضرورة فى جعل الصاحب فيما نحن فيه مجموعا مركبا حتى يرتكب مخالفة الاصل وبظهر وجه بديع على ما زعمه وهو ان الصاحب قد يكون شيئا لا يكون معرفة ولا نكرة واى محذور فى جعل الصاحب كل واحد من المعرفة والنكرة بل ليس فيه الا عدم ارتكاب مخالفة الاصل التى يبتنى عليه الوجه البديع الذى زعمه وترك الاصل واختيار مخالفة الاصل امر لا يجوز ارتكابه الا لضرورة دعت اليه **قوله** تخصيص النكرة بتقديمها اذ لا يتصور فيه التخصيص بتقديم الحكم لانه باعتبار كون ذى الحال فاعلا او مفعولا او باعتباره مبتدأ او الخبر الا ان يجمع مع الاول بل بيانيه فلابد فيه من تخصيص حصل بتقديم ما هو بمنزلة الخبر لكن يرد ان المعتبر فى المبتدأ تقديم الخبر الظرف لا مطلقا فكيف تخصص بتقديم الحال التى ليست بظرف الا ان يقع عدم اعتبار غير الظرف فى المبتدأ الا انه ليس متعين للخبرية ومتعين بفقد الاحتمال بالفعل والتخصيص ايضا مطلوب بالفعل باعتباره مبتدأ ويقع ان ذا الحال مبتدأ معنى وبمنزلته فيكفى فيه التخصيص بتقديم ما هو ظرف معنى وبمنزلته ولا يلزم منه كون ظرف الزمان خبرا عن الجثة كما قيل ولو سلم قلنا التقدير فى جاءنى راكبا رجل كائن مجيئه وقت الركوب وبه اندفع ما قيل فيه ان جاء قائما رجل فى الحقيقة قائم رجل فالتخصيص بالخبر المتقدم الذى ليس بظرف وهو لا ينفع فى تصحيح الابتداء لا نقول الحال بمنزلة الظرف فتقديمه كتقديم الخبر الظرف لانا نقول لا يصح الاخبار عن الجثة بظرف الزمان **قوله** ولئلا يلتبس بالصفة ظاهر عبارته بانه سبب للتقديم على الاستقلال بان يراعى مع حصول التخصيص ايضا وقد عرفت ما فيه **قوله** طردا للباب اى جعلا للباب مطردا بالنظر الى الدليل الثانى واما بالنظر الى الاول فتقدم للتخصيص ولا منع من اجتماع المقتضيات على مقتضى واحد

قال ولا يتقدم على صيغة المونث لان فاعله ضمير راجع الى الحال والحال مونث سماعى والمسند الى ضمير المونث مطلقا يجب تانيثه **قوله** قياما عدا اى فى تركيب جاء زيد التركيب المذكور اى لا تتقدم على العامل المعنوى فى تركيب مالا فى تركيب هو زيد قائما كعمرو قاعدا فانها فى هذا التركيب تقدمت على العامل المعنوى لاجل رفع اللبس فان العامل المعنوى فيه وهو معنى التشبيه المستفاد من الكاف يدل على حدثين غير متميزين فى العبارة وقد تعلق بكل منها حال فوجب ان يلى الحال التى تعلقت باحدهما صاحب ذلك الحدث وهو زيد القائم به الحدث لكونه مشبها والاخرى التى تعلقت بالآخر صاحبه وهو عمرو والقائم به الحدث لكونه مشبها به والا يلزم الاشتباه والالتباس **قوله** بخلاف ما اذا كان العامل حالا من العامل المعنوى اى ان الحال لا يتقدم على العامل المعنوى حال كونه متلبسا بخلاف الظرف وعلى التوجيه الثانى يكون حالا من ضمير ولا يتقدم الراجع الى الحال اى لا يتقدم الحال حال كونها متلبسة بخلاف الظرف على العامل المعنوى **قوله** فلا يجوز قائما زيد فى الدار وذلك لتقدم الحال على عامله الذى ضعف واحتج الاخفش ايضا لانه ليس من تركيب الفعل وعلى صاحبه وعلى ما صاحبه نائب عنه اى المبتدأ **قوله** لاجل الاحتمال

الثاني وهو ان يكون قوله بخلاف الظرف حالا من ضمير قوله ولا تتقدم اي ولا تتقدم الحال على العامل المعنوي حال كونها متلبسة بخلاف الظرف فانه يتقدم على العامل المعنوي الذي هو الظرف والجار والمجرور ولا يتقدم على غيرهما من التنبيه والتشبيه وغيرهما اتفاقا صرح به الشيخ الرضي فان قلت اذا كانت الحال ظرفا او جارا او مجرورا فقد صرح ابن برهان بجواز تقدمه على عامله الذي هو ظرف او جار ومجرور نحو زيد قائما في الدار وتمر ذلك البر الكر بستين اي الكر منه بستين فمنه حال والعامل فيه بستين وعلى هذا فالحال مثل الظرف في انه كما امتنع تقدم على عامله الذي هو الظرف او الجار والمجرور ولا يتقدم غيرهما فما معنى بيان المخالفة قلت بيان المخالفة عند من لم يجوز تقديم الحال الظرف والجار على عامله المعنوي الذي هو الظرف او الجار كما يشير اليه تخصيص التجويز بابن برهان ومن نظر ان قول الشارح ان الظرف يتقدم على العامل المعنوي والحال لا تتقدم عليه لا يخلو عن خدشة لان ذلك على تقدير ان لا يكون الظرف والجار والمجرور داخلا في العامل المعنوي الذي غير الظرف والجار والمجرور كما ان الظرف لا يتقدم على ذلك العامل فلا يصح ذلك التقدير **قوله لا غير** اي ليس المراد غير الاحتمال الثاني وهو الاحتمال الاول وهو ان يكون قوله بخلاف الظرف حالا من العامل المعنوي لان المناسب على التقدير الثاني استثناء الظرف من العامل لا بيان المخالفة وانما كان يصح ان يقال لا يتقدم الحال على العامل المعنوي حال كون العامل متلبسا بخلاف العامل المعنوي الذي هو غير الظرف وحاصل هذا ان الحال لا يتقدم على العامل المعنوي الذي هو غير الظرف اذ المعنوي ان كان ظرفا يتقدم عليه الحال بشرط تقديم المبتدأ على الحال عند الاخفش او بشرط ان يكون الحال ايضا ظرفا او جارا ومجرورا على ما ذهب اليه ابن برهان واما سيبويه فلا يجوز تقديم الحال على العامل المعنوي مطلقا سواء كان ظرفا او غيره فما المخالفة بين سيبويه والاخفش انما هو على تقدير كون الظرف عاملا معنويا على تقدير كونه خارجا عنه كما يوهم كلام الشارح قدس سره **قوله والمضاف اليه** لا يتقدم على المضاف لان حقه التاخير فكذا حكم تابعه بخلاف الفاعل فان حقه التقديم على الفعل لان حق المسند اليه ان يتقدم على المسند وانما امتنع بعارض الالتباس فلا ينقض بجواز راكبا جاء زيد **قوله** لعل الفرق الى قوله ليس بمجرور اعبارة الرضي بعينه وفيه اشارة الى عدم تمام الفرق المذكور وذلك لان الحرف المعدي الذي هو من تمام الفعل وبعض حروفه كالهمزة والتضعيف انما هو الجار في بعض المواضع كالمثال المذكور في الشرح ودون مررت بزيد دون باقي الحروف الجارة ثم باقي الحروف تجيء التتمة بالمعنى الاعم وهي بذلك الاعتبار ليست كالهمزة وبعض حروف الفعل والمضاف اليه هو منقوض بالاضافة اللفظية فانها في تقدير الانفصال فالمجرور بحسب الحقيقة ليس مجرورا ايضا فينبغي ان يتقدم فيها مع انه ممتنع بالاتفاق **قوله** والكل تكلف وتعسف قيل اما كون الاول تكلفا فلان تاء مبالغة غير معلوم الوقوع حتى انكرها البعض في غير فعال وفعول ومفعال لكن الرضي صرح بجواز دخول تاء المبالغة في فاعل حيث قال الرابع ان يدخل لتوكيد الصفة التي على فعال او فاعل او مفعال او فعول كنسابة وراوية وفروقة فهذه تفيد مبالغة في الوصف كما يفيدها ما هو كياء النسبة كما في احمري واما كونه تعسفا فلان المفهوم من الآية الكريمة وما ارسلناك الا الى جميع الناس وهو يفوت على التقدير الاول لاحتمال ارادة بعض الناس واما كون الثاني والثالث تكلفا فلاحتياجهما الى التقدير والوجه المحتاج الى التقدير تكلف بالقياس الى الوجه الذي لا يحتاج اليه واما كونهما تعسفا فلما صرح به الشيخ من انه قد يلزم بعض الاسماء الحالية نحو كافة وقاطبة ولا تضافان ويقع كافة في كلام المتأخرين مضافة وقد خطؤا فيه قال ابن هشام في المغني وتجويز الزمخشري الوجهين يعني الحال من الفاعل والحال من المفعول في ادخلوا في السلم كافة وهم لان كافة



مختصة بمن يعقل رد وهم في قوله تعم وما ارسلناك الا كافة للناس اذ قد يكافة للتا المصدر محذوف اي بارسالة كافة هشد لانه اضاف الى ... فيما يعقل باخراجه ما الزم فيه من الحالية ووهم في خطبة المفصل اذ قال بكافة الابواب باشد واشد لاخراجها اياه من النصب للبتة وبذا اي اخرجه عمن يعقل واستعماله في غير العقلاء هو جاء كتعسف الجهم ج اليه يفوت على الوجهين المعنى المقصود من الآية واليه للوجه الثالث وجاء خروجه عن المصدرية على الفاعل قليل بل اقل صرح به في الشافية حيث قال واما ما جاء على فاعلة كالعافية والعاقبة والباقية والكاذبة اقل

قوله اسم الاشارة اي العامل في بسرا معنى الفعل المستفاد من اسم الاشارة لا اسم الاشارة من غير اعتبار معنى الفعل واليه اشار بقوله اي اشير اليه في الرضي قال ابو علي وابتاعه العامل فيه معنى الفعل في بسرا ولا يجوز ان يكون افعل التفضيل عاملا لضعفه في العمل فلا يتقدم معموله عليه ويشكل عليه ذلك بمثل قولك زيد راجلا احسن منه راكبا فانه جائز اتفاقا مع خلو المبتدأ من معنى الفعل ومثل قولك تمرة نخلي بسرا اطيب منه رطبا والعامل في مثل هذه الصور افعل بلا خلاف انتهى فعلى هذا قول الشارح قدس سره ولانه يصح عند الخصم ان يقع موقع اسم الاشارة اسم لا يصح اعماله ويقول باعمال اسم التفضيل في مثله سواء كان هذا المثال مستعملا في كلام العرب او لا فينبغي ان يقول باعماله في هذا البسر اطيب منه رطبا وليس المراد يصح عند العرب حتى يقال هذا المثال مصنوع لا يوثق به قال خبرية قيد المصنف وقوع الجملة حالا بالخبرية ولم يقيد وقوعها خبرا بها الا ان الحال بمنزلة الخبر لذيها فتقييد الجملة الواقعة حالا بالخبرية يدل على تقييد الجملة الواقعة خبرا للمبتدأ ايضا بالخبرية لان عدم وقوع الحال جملة انشائية معلل لعدم وقوع الخبر جملة انشائية بخلاف تقييد الجملة الواقعة خبرا للمبتدأ بالخبرية فانه لا يدل على تقييد الجملة الواقعة حالا ايضا فلو قيد في الاول لاحتيج الى التقييد في الثاني ايضا فترك التقييد في الاول وقيد الثاني ليدل على التقييد في الاول واما انه اشار في الاول الى مذهب من يجوز وقوع الانشائية خبرا للمبتدأ وفي الثاني الى مذهب من لم يجوزه فاندفع ما قيل على قول الشارح والجملة الانشائية لا يصح ان يحكم بها على شيء لا يخفى ان الجملة الانشائية لا يصلح الخبرية ولا الحالية بلا تاويل ومعه يصلح لهما فلا فرق فما وجه الاطلاق في الخبر والتقييد في الحال قوله والانشائية لا يصلح ان يحكم بها على شيء لان المبتدأ ذكر ليسند اليه حال من احواله ومعنى الجملة الانشائية طلبا كان او غيره وان كان حاصلا معها لكنه قائم بالطالب والمنشئ فاذا قلت زيدا اضربه فطلب الضرب صفة قائم بالمتكلم وليس حالا من احوال زيد الا باعتبار تعلقه به وكونه مقولا في حقه ومستحقا ان يقال فيه فلا بد ان يلاحظ في وقوعه خبرا عنه هذه الحيثية فكانه قيل زيد مطلوب ضربه او مقول في حقه ذلك لا على معنى الحكاية بل على انه يستحق ان يقال فيه مبالغة الا ترى جهنا قولك اضرب زيدا انك هناك امرت بضربه وهنا اشرت الى انه مستحق لذلك وقس عليه نحو قوله تعم بل انتم لا مرحبا بكم اي مقول في شانكم هذا الدعاء اي تستحقون لان يدعى عليكم بهذا الدعاء فقد قصدت الدعاء عليهم واشرت الى استحقاقهم اياه واما مثل اين زيد ومتى القتال فليس مما نحن فيه بصدده لان الاستفهام داخل في الحقيقة على النسبة بين المبتدأ والخبر المقدر لا على الخبر وحده فالمعنى ازيد حصل في الدار او في السوق فلا يتصور تقدير القول اذ لم تقع الانشائية خبر المبتدأ ليس المعنى زيد احصل في الدار او في السوق الا ترى انه اذا قدر باسم الفاعل كان الاستفهام داخلا على المبتدأ حقيقة ولولا هذا لا وجب تقديم الكلمة المتضمنة للاستفهام على المبتدأ اعني زيدا كما في قولك زيد اين هو الا ترى انك اذا قلت زيد اين هو لم يجب تقديم الاستفهام على زيد لانه وقع في صدر الجملة الواقعة خبرا فوجب تقدير القول واذا قلت اين زيد وجب تقديمه عليه لان الاستفهام متعلق ...

التي بين زيد وخبره المقدر معنى كانه قيل ازيد في الدار او في السوق ولا وجه لتقدير القول هنا ما ذكره الشريف قدس سره
في حاشية المطول وشرح المفتاح وحواشيه ثم حاصل ما ذكر قدس سره ان الاستفهام في اين زيد داخل على المبتدأ
حقيقة وليس داخلا على الخبر المقدر والا لما وجب تقديم اين على زيد كما لا يجب في زيد اين هو او قول الملازمة ممنوعة كيف ويجوز
ان يكون كفاية الصدارة على جملة الخبر مشروطا بكون الخبر جملة صورة كما في زيد اين هو لا مطلقا واما اذا لم يكن الخبر جملة صورة
فصدارته على الجملة المقدرة غير كافية بل يجب ان يقدم على المبتدأ نحو اين زيد رعاية لصورته وعدم الالتفات الى معناه فانه
في الصورة بمنزلة همزة الاستفهام فكما يجب صدارتها كذلك يجب صدارة اين على زيد فقياس اين زيد على زيد اين هو قياس
مع الفارق وقد اشار اليه الشريف قدس سره في شرح المفتاح في مباحث الاستفهام قبيل الباب الثالث حيث قال وخص بالذكر هذه الظروف المقدرة بالجملة على الاصح كيلا يتوهم ان صدارتها في جملتها كافية فلا يجب تقديمها على ما وقعت هي خبرا
عنه وانما وجب ذلك لانها في صور المفردات وكذا الحال في اني وايان لانها في معناها وصورتها انتهى ولا يذهب عليك ان
هذا الكلام صريح في ان الاستفهام في اين زيد داخل على الخبر المقدر فتدبر ثم الغرض من قوله قدس سره واما مثل اين زيد
ومتى القتال آه هو الجواب عما ذكره العلامة التفتازاني في شرح المفتاح ثم وقوع الانشاء من الطلب وغيره خبرا كثير في الكلام
والتاويل بتقدير القول مما لا ضرورة اليه بل يأباه المعنى في كثير من المواضع سيما باب المدح والذم فيمن يجعل المخصوص مبتدأ
وفي الدعاء كقوله تعالى انتم لا مرحبا بكم وفي مثل اين زيد ومتى القتال وكيف الحال وما اشبه ذلك هذا كلامه ثم العلامة قدس سره
قد ذكر في شرح المفتاح وجه اباء المعنى في اين زيد ومتى القتال وكيف الحال بقوله الخبر في الامثلة الثلثة جملة ظرفية استفهامية
متقدمة على المبتدأ ولا شبهة في ان المتكلم بها مستفهم لا مخبر عن معقولية الاستفهام انتهى وكذا في قوله تعالى انتم لا مرحبا بكم المقصود
انشاء الدعاء عليهم لا الاخبار عن استحقاقهم الدعاء عليهم وكذا المقصود في افعال المدح والذم انشاء المدح والذم لا الاخبار
عن استحقاق المدح والذم والسيد السند قدس سره قال بان الخبر يجب ان يلاحظ كونه حالا من احوال المبتدأ ومعنى
الانشائية وان كان حاصلا معها لكنه قائم بالطالب والمنشي لا بالمسند اليه لكن قال في حواشي شرح المفتاح لكن هذا
لا يجدي نفعا الا اذا كان يكون المسند اليه هو المنشي والطالب ويمكن ان يقال انه قليل فيجعل كالعدم ويحكم بالتاويل على الاطلاق فلا بد في
وقوع الجملة الانشائية خبر المبتدأ من تاويل يكون معناها بسبب التاويل من احوال المبتدأ وقال بالتاويل فيما يصح جريانه في نحو
زيد اضربه وانتم لا مرحبا بكم ولما رأى ان التاويل لا يصح في اين زيد ومتى القتال وكيف الحال على ما حكم به العلامة التفتازاني
ادعى ان هذه الامثلة ليست مما نحن فيه اذ ليس الاستفهام فيها داخلا على الخبر بل على المبتدأ واورد عليه ولياه قد عرفت ان الدليل
غير تام **قوله** لقوة الاسمية في الاستقلال اما نفس الاستقلال فظ واما القوة فلان الاسمية لدلالتها على الثبوت والدوام تأبى
عن وقوعها حالا لخروجها عما هو الاصل في الحال وهو الانتقال وعدم الدوام لذيها فنفس الاستقلال تقتضي نفس الربط والقوة
فيه تقتضي زيادة الربط **قوله** لان الضمير لا يجب ان يقع في الابتداء هذا الدليل يدل على ان الاكتفاء بالضمير على الاطلاق ضعيف
واما انه اذا وقع في الصدر فلا يدل على انه ضعيف كيف وهو يدل على الربط في اول الامر اللهم الا ان يقال اذا لم يكن الوقوع بطريق
الوجوب فكانه ليس بواقع اوليس بدال والحق التفصيل قال الشيخ الرضي ان كان الضمير فيما صدر به الجملة سواء كان مبتدأ او خبرا وفي

زيد يده على راسه وكلمته فوه الى فى أو جر الخ **قوله** خرجت مع البازى على سواد فلا يحكم بضعفه مجردا عن الواو وذلك لكون الربط فى اول الجملة وان لم يكن مصدرا بل نقول هو اقل من اجتماع الواو والضمير وانفراد الواو ولا كان الضمير فى آخر الجملة كقوله نصف النهار الماء غامره فلا شك فى ضعفه وقلته **قوله** الى الحال التى انت فيها بمعنى ان الفعل مضى قريبا من زمان التكلم **قوله** ليدل بها على قرب زمانه الى زمان صدور الفعل وفيه انه لو كان الغرض من التزام دخول قد ما ذكرنا دخل على الماضى الواقع حالا المقدم على زمان العامل بمدة طويلة نحو اصدقه فى مرية وقد امرت صحابة موسى بعدا باته التسع اذ لا يتصور التقارن بل التقارب والتاويل بالعقد يحصل التقارن على ما قال السيد المحققين قدس سره يقوى الاعتراض **قوله** تجوز امفعول مطلق لقوله ليدل بها اى ليدل الماضى الواقع حالا السبب قد على قرب زمانه الى زمان العامل ولا انه تجوز مبنى على التاويل وهو ان الافعال الواقعة قيودا لا اختصاص باحد الازمنة ماضويتها وحاليتها واستقباليتها بالنسبة الى زمان القيد لا بالنسبة الى زمان التكلم فجعل زمان المقيد بمنزلة زمان التكلم **قوله** حتى تقربه اليه التقريب الى زمان العامل يعنى انه مضى قريبا منه لا شك فيه واما التقريب بمعنى المقارنة على ما ذكره سيد المحققين سند المدققين معترضا على من قال ان تصدير الماضى المثبت بلفظ قد لمجرد استحسان لفظى حيث قال اذا قلت جاءنى زيد ركب كان المفهوم منه كون الركوب ماضيا بالنسبة الى المجئ ومتقدما عليه فلا يحصل مقارنة الحال لعاملها واذا دخلت عليه قد قربته من زمان المجئ ويفهم المقارنة بينهما وكان ابتداء الركوب مقدما على المجئ لكنه قارنه ودوام نفيه مناقشة وايضا هذا انما يتصور فى فعل يتصور منه مقارنة بقائه وماضيا مضى قبله قطعا فلا مع ان قد يدخل على كلا القسمين **قوله** وهذا بخلاف مذهب سيبويه والمبرد آه كذا فى شرح اللباب فما فى المتن شرح الوافى ووجب قد ولو تقديرا فى مثبت الماضى وهذا مذهب الفراء والمبرد وابى على ليس على ما ينبغى **قال** ولا بد فى الماضى المثبت اعلم ان وجوب قد فى الماضى المثبت انما هو اذا لم يكن بعد الا واذا كان بعد الا فالاكتفاء بالضمير من دون الواو وقد اكثر نحو ما لقيته الا اكرمنى لان دخول الا فى الاغلب الاكثر على الاسماء فهو بتاويل الا اكرما فصار كالمضارع المثبت وقد يجئ مع الواو وقد نحو ما لقيته الا وقد اكرمنى او مع الواو وحدها نحو ما لقيته الا واكرمنى ولم يسمع فيه قد من دون الواو ونحو ما لقيته الا وقد اكرمنى هذا كلام الرضى **قوله** فيكون جملة حصرت صفة موصوف محذوف هو الحال وفيه ان موصوف الجملة لا يحذف فى السعة غالبا الا اذا كان بعض ما قبله من المجرور بمن او فى وهذا ليس كذلك الا ان يقال ان سيبويه لم يقل به وايضا صفة الحال الموطئة اذا كان ماضيا يجب تصديرها بقد سيما اذا حذف الموصوف فانه يكون فى صورة الحال صرح به بعض الفضلاء فى حواشى المطول وقيل الجملة صفة مخصوص مذكور وهو قوم المتقدم ذكره فلا اضمار البتة وما بينهما اعتراض ويؤيده انه قرئ باسقاطها وعلى ذلك يكون جاؤكم صفة لقوم ويكون حصرت صفة ثانية وقيل بدل اشتمال من جاؤكم لان المجئ مشتمل على الحصر وفيه بعد لان الحصر صفة الجائين هكذا فى المغنى **قوله** المبرد جملة دعائية مثل غلت ايديهم فهى مستانفة هكذا فى المغنى ورده الفارسى بانه لا يدعى عليهم بان تحصر صدورهم عن قتال قومهم وقال صاحب المغنى ولك ان تجيب بان المراد الدعاء عليهم بان يسلبوا اهلية القتال حتى لا يطيقوا ان يقاتلوا احدا البتة انتهى وقد مضى فى الخاطر الفاتر هكذا وانت خبير بان عطف قوله او جاؤكم على قوله يصلون الى قوم بينكم وبينهم ميثاق الواقع صلة لقوله الا الذين المستثنى من قوله فاقتلوهم حيث وجدتموهم ولا تتخذوا منهم وليا ولا نصيرا يمنع عن جعل حصرت جملة دعائية اذ الاستثناء

عن القتل ليس بمجرد المجئ بل بالمجئ على الحالة المخصوصة والدعائية ليس لها تعلق لا بما قبله ولا بما بعده **قوله** وقيل بدل اشتمال في مقابلة قوله وقيل الجملة صفة مخصص و قوله وفيه بعد، للتقييد الاول و قوله وما بينهما اي ما بين قوم وحصرت وانت خبير بانه ليس بينهما شئ على تقديره فضلا عن ان يكون اعتراضا اذ جعل قوله او جاؤكم صفة لقوم و قوله بينكم وبينهم ميثاق ايضا صفة لقوم اذ لو كان اعتراضا لاختل الاستثناء المذكور وهو قوله الا الذين يصلون الى قوم اذ الاخراج عن القتل انما هو للناقضين الواصلين الى قوم بينهم وبين المسلمين عهد لا الواصلين الى اي قوم كان هذا وفي جعل حصرت صدورهم صفة لقوم مجرور ومذكور بعد اخر وهو عدم استقامة الاستثناء على تقدير جعل قوله او جاؤكم صفة لقوم على ما ذكره المغني **قوله** في بعض احوال المؤكدة انما يحتاج اليه اذ لا جعل المؤكدة اعم من ان يكون بعد اسمية او فعلية على ما ذهب اليه البعض قال صاحب المغني وهي ثلثة مؤكدة لعاملها نحو وتمتبعين مدبرا او مؤكدة لصاحبها نحو جاء القوم طرا ونحو لآمن من في الارض كلهم جميعا ومؤكدة لمضمون الجملة نحو زيد ابوك عطوفا وقال السيد المحققين سند المدققين في شرح المفتاح قائما بالقسط في قوله تعالى شهد الله آه مؤكد اللفظة الله لانه يفهم منه كونه قائما بالقسط وكذا عربيا في قوله تعالى انا انزلناه قرآنا عربيا يؤكد الضمير الراجع الى القرآن اذ يفهم من القرآن كونه عربيا واما اذا جعل المؤكدة مختصة بما يكون بعد جملة اسمية جامدا معرفا فلا **قوله** اي تحققت ابوته لك، وما ذكره الرضي لا معنى لقولك تيقنت الاب وعرفته في حال كونه عطوفا وان اراد ان المعنى احمله عطوفا فهو مفعول ثان لا حال وحاصل الرد انه ليس المراد تيقن الاب ومعرفته من حيث ذاته بل من حيث انه اب ويرجع حاصله الى قوله تحققت ابوته للنبي طب **قوله** اي مؤكدة التاكيد لازم للحال المؤكدة لانها هي التي لا تنتقل من صاحبها ما دام موجودا فالصاحب يدل على الصفة التي يدل عليها الحال فصارت الحال مؤكدة لصفة يدل عليها العامل فلا تنتقل عنها ويسقط ما قيل ان الحال المؤكدة على ضربين ضرب يجئ لتقرير مضمون الخبر وتاكيده وضرب للاستدلال على مضمونه كقولك انا عبد الله آكلا كما ياكل العبيد ونحو هو المسكين مرحوما مع ان الضرب الثاني ليس بمؤكد فالمقابلة بين القسمين انما هو باعتبار المقصود فالاول انما هو التاكيد بخلاف الثاني فان المقصود فيه اولا وبالذات هو الاستدلال على مضمون الخبر والتاكيد ثانيا وبالعرض لان الثاني ليس بمؤكد فنحو قولك زيد ابوك عطوفا يحتمل ان يكون لتقرير مضمون الخبر وان يكون للاستدلال عليه فان قلت الجملة في قولك جاء زيد والشمس طالعة حال على ما قال به النحاة مع انه لا يدل على صفة فيها اذ طلوع الشمس ليس من صفة زيد قلت قال ابن هشام في المغني قال ابن جني تاويلها جاء زيد طالعة الشمس عند مجيئه فهي كالحال والنعت السببيين كمررت بالدار قائما سكانها وبرجل قائم غلمانه وقال ابن عمرو هي ما تؤول بقولك مبكرا ونحوه **قوله** كما في قوله تعالى ارسلناك للناس رسولا فان رسولا اي كون الشخص مرسلا فرع وجود الارسال وموقوف عليه فيؤكد الارسال ولا يؤكد مضمون الجملة وهو ارسال الله لان كونه مرسلا لا يتوقف على ارسال الله لتصور الارسال من غيره قيل هذا اذا اريد بالرسول معناه اللغوي اما لو اريد معناه الشرعي وهو انسان بعثه الله تعالى الى الخلق بكتاب وشريعة فيؤكد مضمون الجملة وهو ارسال الله ومعنى قولك فيؤكد يصح لتاكيد مضمون الجملة وليس نصا في تاكيد الجزء كما يكون نصا في تاكيد الجزء اذا اريد بالرسول معناه اللغوي فما قيل لم يكون المراد بالارسال ايضا معناه الشرعي فيؤكد ايضا على هذا التقدير مضمون بعض اجزاء الجملة ليس بموجه وان كان من وجه **قوله** احترز به عما اذا كانت فعلية ان اراد ان الحال في الآية الكريمة وان كانت مؤكدة لمضمون الجملة الا ان الجملة ليست اسمية بل فعلية ففيه بحث لان قائما بالقسط

يوكد لا يفهم من لفظ الله من كونه قائما بالقسط فهو موكد لمفهوم لفظة الله لا المضمون الجملة كما نقلنا عن السيد قدس سره وان
اراد انه يوكد جزء الجملة فهو وان كان صحيحا الا انه لا وجه للاحتراز عنه بقوله اسمية بل يجب ان تحرز عنه بما تحرز به عن قوله تعم دار
الناس رسولا **قوله** فان المبدل منه في حكم التنحية اي ليس مقصودا بالنسبة فذكره ليس من حيث انه مبهم قصد رفع ابهاما
بالبدل بل اتيان البدل لما انه مقصود بالنسبة لا المبدل منه ففي بدل الاشتمال وان وجد اجمال وتفصيل بل في بدل البعض
ايضا الا انه ليس مقصودا او ذكر البدل فيهما ليس من حيث انه رافع للابهام بل من حيث انه المقصود دون المبدل منه فذكر
المبدل منه والبدل لا يقصد فيه رفع الابهام بل هو ترك مبهم وايراد معين فقوله فهو ليس برفع الابهام اي البدل ليس لقصد
منه رفع الابهام لا انه لا يرفع وقوله بل هو اي البدل بالقياس الى المبدل منه ترك مبهم وايراد معين وبما ذكرنا ظهر ان منع
قوله بل هو ترك مبهم وايراد معين مستندا بانه صرحوا ان في بدل الاشتمال اجمالا وتفصيلا وتفسيرا بعد الابهام غير واقع موقعه
قوله فان المستقر اشارة الى دفع اعتراض الرضي حيث قال المستقر هو الثابت مطلقا سواء كان وضعيا او غير وضعي فلا
يدل المستقر على الوضعي **قوله** لكن المطلق قال سيد المحققين في حواشي الرضي ما حاصله المطلق ينصرف الى الكامل عرفا وهو الوضعي
قوله غير مستقر بحسب الوضع بخلاف عشرون مثلا فانه موضوع لعدد مخصوص من اي جنس كان فالابهام فيه وضعي مستقر
وفي العين طار غير مستقر هذا ما ذكره الشريف قدس سره في حواشي المتوسط وهو لا يخلو عن اشكال لانه ان اراد به ان عشرون
مثلا موضوع لشيء معدود بهذا العدد اي شيء كان فالابهام على هذا يكون في الموضوع له لكن يرده اتفاق النحاة على ان
الوصف في باربع في مررت بنسوة اربع عارضي اذ لو كان الامر كما قالوا لم يكن عارضيا وان اراد انه موضوع لمرتبة من العدد
مخصوصة متعلقة باي معدود كان فليس فيه ابهام فضلا عن ان يكون وضعيا وابهام المعدود لا يستلزم ابهاما في مرتبة
معينة من العدد وايضا التمييز في مثل عشرون ربما يرفع الابهام عن المعدود لا عن العدد وما ذكره الرضي من قوله صفته ترفع الابهام عن
المشترك في نحو العين مبينا جارية لكن الابهام فيه ليس بوضع الواضع فان الذي يثبت بوضع الواضع انما يكون بان يضع الواضع
لفظا لمعنى مبهم صالح لكل نوع كالعدد والوزن والكيل لا ان يضع لفظا لمعنى معين ثم اتفق اما من ذلك الواضع او من غيره
ان يضع ذلك اللفظ لمعنى آخر فيعرض له الابهام عند المستعمل لاجل الاشتراك العارض فمثل هذا الابهام غير مستقر في اصل الوضع بل
عرض بسبب الاشتراك العارض انتهى حاصله ورد على السيد قدس سره ان اراد بقوله كالعدد الى آخره ان العدد والوزن والكيل موضوع لمعدود
وموزون ومكيل معدود وموزون ومكيل بهذا العدد والوزن والكيل ايا كان اذ هو ايضا قائل بعروض الوصف في اربع
والا لم يثبت الابهام فضلا عن ان يكون وضعيا وما قيل الوضع شامل للوضع النوعي المجازي فليس بشيء اذ المتبادر
من الوضع عند الاطلاق هو الوضع المقيد بقيد بنفسه وحمل الالفاظ على المتبادر واجب مطلقا فكيف في التعريفات ويمكن
ان يقال اراد المقدرات من المقادير وان كانت بطريق المجاز الا ان الابهام فيها ليس ثابتا من حيث انها معنى مجازي بل
الابهام انما نشأ من الوضع فيصدق ان التمييز فيها يرفع الابهام الراسخ في الموضوع له او نقول المجاز المشهور حقيقة كما ان الحقيقة
المهجورة مجاز **قوله** انما نشأ من تعدد الموضوع له لا من الوضع وانت خبير بان الابهام وان نشأ من تعدد الموضوع
لكن تعدده نشأ من الوضع الواحد فان لفظ هذا مثلا موضوع دفعة واحدة بازاء تلك الجزئيات المخصوصة فلا يتصور

بهذا الوضع انه كان موضوعا لمعين معلوم جنسه ثم نشأ الابهام من تعدد الموضوع له كما في المشترك فانظر ان الابهام فيه
وضعي وقد يقصد رفعه بالتمييز نحو ما فوقها ارطا والبيه سيدا مثلا وقد يقصد بالصفة نحو مررت بهذا الرجل فان قلت يشعر بما ذكره الشارح
بقوله وتحقيق ذلك آه ان الابهام في الجنس يرتفع بالتمييز لا بالوصف والحال فلا يكون ما ذكره صحيحا قلت ما ذكره منقوض
بما ذكر في باب الوصف للابهام الواقع في هذا الباب بحسب اصل الوضع المقتضي لبيان الجنس فان قلت الابهام في الجنس
انما يرتفع بالتمييز اذا كان مستقرا في الوضع والابهام في الجنس في المبهمات ليس وضعيا فيرتفع بالصفة فلا يكون ما ذكره منقوضا قلت كونه
لا بالوضع تم على ما عرفت وايضا قوله بحسب اصل الوضع مشير الى انه في الجنس بالوضع على ان كون الابهام في جنس الرجل وضعيا
ثم كيف واذا اريد به الموزون يكون جنسه مبهما لكن ذلك المعنى معنى مجازي له لا حقيقي واذا اريد به مرتبة معينة من مراتب الوزن
لا يكون فيه ابهام اصلا فضلا من ان يكون الابهام في الجنس فتدبر ان قول الشارح قدس سره ولا ابهام فيه الا من حيث
ذاته اي جنسه لا يخلو عن خلل قوله في مثل قولك الوجه تمر بالقيد المذكور وان حصل الاحتراز عن عطف البيان الى ان الواقع
في المثال الخاص على ما ذكره لكن لم يحصل الاحتراز عن عطف البيان في قولهم المؤمن العائذات الطير فان الطير عطف بيان
لقوله العائذات مع ان التعريف يصدق عليه فان الطير يرفع الابهام المستقر في العائذات المبهم من حيث الجنس وضعا قوله
لا في الذات اي لا غير فان الابهام المستقر الواقع في الذات واما الابهام الواقع في الجنس بسبب العارض لا بسبب الوضع
فيجوز ان يرفع بالوصف نحو مررت بهذا الرجل فان هذا من حيث الجنس كان مبهما فرفع ذلك الابهام الوصف لكن ذلك
الابهام ليس بحسب اصل الوضع بل بحسب العارض وهو تعدد الموضوع له وفيه ان معنى عرضية الابهام انه كان الشيء بحسب
اصل الوضع معينا معلوما جنسه ثم حصل الابهام بسبب العارض ولا يتصور ذلك في هذا لما عرفت وايضا قول الشارح قدس سره
للابهام الواقع في هذا الباب بحسب اصل الوضع المقتضي لبيان الجنس ينافي القول بعرضية الابهام في اسماء الاشارة قوله فانه
في قوة قولنا طاب شيء منسوب الى زيد لانه لما اسند الطيب الى زيد علم ان طيبه يكون باعتبار طيب شيء من اشيائه اذ طيبه بمجرد الذات
لا معنى له ثم ان الشارح قدس سره لم يعتبر الشيء مضافا الى زيد كما فعله الرضي ابرازا لاحتمال آخر اذ تعيين طريق التقدير ليس بضروري
ثم ان ما ذكره الشارح قدس سره تقدير لما يقتضيه المثال المذكور لا انه يجري في جميع مواضع الذات المقدر حتى يتجه عليه انه لا يناسب
في كفى زيد رجلا بل المناسب فيه كفى شيء زيد على ان زيدا عطف بيان او يدل على انه يمكن جريانه في كفى زيد رجلا ايضا بان يقدر
كفى شيء منسوب الى زيد هو رجوليته وكذا في كفى زيد شهيدا كفى شيء منسوب الى زيد وهو شهادته لان الكفاية انما يكون باعتبار
صفة من صفاته قوله يعني به ما يقابل الجملة وشبهها والمضاف شبه الجملة له حكم الجملة فالمفرد مقابل للجملة والمضاف وهو معنى
حقيقي له والمفرد في هذا المقام وان كان مقابلا في الحقيقة للنسبة اذ المعنى بالمفرد ان ذاته يقتضي تميزا من غير ان يعتبر ذات مقدرة
باعتبار نسبة الشيء اليه كما في الجملة وشبهها والمضاف الا انه لم يعتبر ذلك لان المفرد لم يكن مقابلا للنسبة ولا يرد عليه على هذا جعل
مثلها زيدا مثال المفرد مع انه مضاف لان مثلها زيدا مفرد بالمعنى المذكور وان كان مضافا الى الضمير يدل على ما ذكرنا قول الشارح
قدس سره مقابلة ما في هذا القسم للمفرد المذكور في القسم الاول انما هي بالمجرد النسبة لا غير قوله اي رفع الابهام مطلقا اي
سواء كان الذات المذكور مفردا مقدارا او غير مقدار قوله تحقق في ضمن هذا الرفع تحقق العام في ضمن الخاص لكن لا يتقيد



لهذا التفسير كثير فائدة وكانه لرفع في ضمن توهم تحقق الشئ في نفسه **قوله** هو ما يتشابه اجزاءه اي يتشارك اجزاء الكل في اطلاق
الاسم فكما يطلق على الكل يطلق على كل جزء كالماء فانه يطلق على المجموع وعلى كل قطرة منه **قوله** اي المعدود والمقدار هذا هو الوجه لان المسوق
بيان المعدود والمقدار **قوله** او المعنى ان وجد يعني يجوز ان يكون ضمير كان يرجع الى التمييز ليوافق قوله فيفرد وقوله ويجمع مع ان المعنى
الاول موجود فيه ايضا اذ المعنى ان كان التمييز متلبسا بتنوين المعدود والمقدار او بنون تثنية اذ اقتران التمييز بما ذكر عبارة عن ان
المعدود والمقدار تام بالتنوين او بنون التثنية الا ان العدول عن معنى الناقصة الذي هو الاصل الى التامة مما لا وجه له وبما
ذكرنا ظهر ان ما قيل اورد الاحتمال الثاني وان كان خلاف الظاهر لان الاحتمال الاول لا يلائم جواز الاضافة بخلاف الثاني و
ذلك لان تمام الاسم بهما يقتضي تمييز الاجزاء للاضافة لانه حينئذ يشبه الفعل التام بفاعله فينتصب فلا يلائم ترتب جواز الاضافة عليه
وتعليقه بخلاف الالتباس بتنوين المقدار ونون التثنية فانه ليس فيه مؤنة عند ليس له وجه وان كان من وجه فتامل وكذا
ما قيل الوجه الثاني ركيك اذ المتبادر من قوله جازت الاضافة حينئذ جازت اضافة الملتبس بالتنوين في حيز المنع بل المتبادر اضافة
المعدود والمقدار الى التمييز كيف وكون التمييز ملتبسا بتنوين المعدود والمقدار مثلا عبارة عن وقوع التمييز بعده فكيف يتبادر اضافته
التمييز اليه **قوله** لكن لما كان الابهام في طرف النسبة يستلزم الابهام فيها وذلك ظاهر لان تعيين النسبة وابهامها بحسب تعيين الطرف
وابهامه فالطرف ان كان معلوما بالتشخص يكون النسبة معلوما بالتشخص اذ تشخيصها بتشخيص الطرف وان كان معلوما بوجه
يكون النسبة معلومة بوجه ولا تكون معلومة بالتشخص اذ تشخصها عبارة عن تشخص الطرف فكما ان الطرف مبهمة في عندك رطل
بحسب التشخص كذلك النسبة مبهمة بالتشخص فالقول بابهام الطرف فيه ومنع ابهام النسبة مكابرة محضة ورفع الابهام عن النسبة
يستلزم الرفع عنه على حسب رفعها عنه فان رفع الابهام عنها بالكل رفع عنه بالكل وان رفع عنها بوجه رفع عنه بوجه
فالتمييز في طاب رطل بغداد زيتا كما يرفع الابهام عن النسبة من وجه كذلك يرفع عن الطرف على ذلك الوجه وكما ان الطرف
مبهمة فيه من حيث الجنس كذلك النسبة مبهمة على ذلك الوجه فالقول برفع الابهام عن النسبة وعدم الرفع عن الطرف على الاطلاق
في حيز المنع **قال** ثم ان كان اسما يصح الى قوله والا فهو لمتعلقه قيل في هذه العبارة قشة مشهورة وهي انتقاض الشرطية الاولى
بطاب زيد نفسا فان نفسا اسم يصح جعله لما انتصب عنه ولا يصح ان يكون لمتعلقه واجاب الشارح قدس سره بتقييد مقدمها
بكون التمييز لم يكن نصا فيما انتصب عنه وكذلك قيد مقدم الشرطية الثانية بذلك لئلا ينتقض بمثل طاب زيد نفسا وانت خبير
بان شمول قوله اسما يصح جعله لما انتصب عنه لقوله طاب زيد نفسا انما هو اذا جعل الصحة عبارة عن الامكان المقيد بجانب
الوجود واما الضرورة فيه مسلوبة عن الجانب المخالف والجانب الموافق جاز ان يكون ضروريا كما اذا كان التمييز نصا في المنتصب
عنه او لم يكن ضروريا بل جاز ان يكون التمييز للمنتصب عنه وان يكون لمتعلقه الا انه لا قيد الشارح قدس سره المقدم بالقيد
المذكور خرج نحو طاب زيد نفسا عنه فبقي الجواز المجرد وح يرد انه يلزم على تقرير الشارح اتحاد الشرط والجزاء فشبهة الانتقاض
وان كانت مندفعة عن العبارة بتقييد الشارح لكنه يلزم اتحاد الشرط والجزاء الذي يرد على ما اختاره بعض الشارحين من ان المعنى
ان كان اسما يصح جعله لما انتصب عنه ولمتعلقه جاز ان يكون له ولمتعلقه فلا فائدة في العدول عنه الى ما ذكره الشارح قدس
سره ثم المنفي في الشرطية الثانية ما كان مثبتا في الشرطية الاولى بعينه وهو جواز الامرين من كون التمييز للمنتصب عنه ولمتعلقه

لان الصحة فيها كانت بحمولة على الامكان العام المقيد بجانب الوجود والجانب الموافق فيها جعله للمنتصب عنه وهو كان اعم من ان يكون ضروريا اوغير ضروري فبقيد مالم يكن نصا في المنتصب عنه وخرج نحو طاب زيد نفسا ما كان نصا في المنتصب عنه فبقي تجويز جواز الامرين هو المنفي في الشرطية الثانية فبقي ما كان خاصا بالمتعلق فيلزم فيها ايضا اتحاد الشرط والجزاء وقوله ان لم يكن التمييز بعد ما لم يكن نصا في المنتصب عنه اسما يصح جعله للمنتصب عنه ابراز لمرجع ضمير لم يكن لان المنفي في ثاني شقي الترديد يكون بعينه ما هو مثبت في الاول والمثبت في الاول كون التمييز مما يصح جعله للمنتصب عنه بعد ما لم يكن نصا في المنتصب عنه فينبغي ان يكون المنفي ايضا هو صحة جعله للمنتصب عنه مع التقييد بالقيد المذكور فان قلت حمل الصحة على الامكان الخاص غير محوج الى اعتبار القيد فينبغي ان يتعين للاختيار قلت لا مزية له على الامكان العام لان اتحاد الشرط والجزاء لازم في كليهما في كلا الشرطين واما الاحتياج الى القيد فموجود فيهما اما في الامكان العام فلان الشرطية الاولى فيه وان لم تحتج الى القيد لكن الثانية محتاجة اليه لان نفي جواز الامرين بلا تقييد يكون على نوعين احدهما ما يكون خاصا بالمنتصب عنه وثانيهما ما يكون خاصا بالمتعلق فكيف يترتب عليه قوله فهو متعلقه فلا بد من القيد ليخرج نحو طاب زيد نفسا ويبقى ما يكون خاصا بالمتعلق وح يلزم اتحاد الشرط والجزاء في الشرطية الثانية على تقدير الامكان الخاص واما لزوم الاتحاد فيه في الشرطية الاولى فقط **قوله** لكونه من حيث المعنى فاعلا للفعل نفسه او ان اراد به انه قد يكون فاعلا وقد يكون مفعولا وان كان خلاف الظاهر لما هو مفهوم من عبارته لكنه موافق للقاعدة المشهورة التي نقلها الشارح قدس سره فالتقريب غير تام وان اراد به انه من حيث المعنى فاعل للفعل نفسه او بعد جعله لازما او متعديا وليس مفعولا اصلا كما هو الظاهر من عبارته فالتقريب وان كان تم لكن هذا الادعاء ليس على ما ينبغي كيف وقد قال النحاة والتمييز في الاصل فاعل او مفعول او موصوف وايضا قد صرح بعض الافاضل بان التمييز عن النسبة الى المفعول مفعول كما انه عن النسبة الى الفاعل فاعل كيف لا وتلك النسبة في الحقيقة انما هي الى المميز وايضا هذا الادعاء مناف للقاعدة المشهورة التي تاتي وبالجملة ان كانت القاعدة المشهورة حقة فهذا الادعاء باطل وان كان هذا الادعاء حقا فالقاعدة المشهورة باطلة فالدليل المجهول والقاعدة ايضا لمراد ولكل ما فيه استلزام عدم تقدم ما هو فاعل لفظا عدم تقدم ما هو فاعل معنى وليس بفاعل لفظا على ما يشير اليه قول الشارح قدس سره والفاعل لا يتقدم على الفعل فكذا ما هو بمعنى الفاعل ثم كيف ويشترى في قولهم شرا اهر فاتا با فاعل معنى وقد تقدم قال الشيخ الرضي قيل انه في الاصل فاعل الفعل المذكور فاذا جعلته لازما نحو فجرنا الارض عيونا اي انفجرت عيونها واذا جعلته متعديا نحو امتلأ الاناء ماء اي ملأه الماء والفاعل لا يتقدم على الفعل فكذا ما هو بمعنى الفاعل وليست العلة مرضية اذ ربما يخرج الشيء عن اصله ولا يراعى ذلك الاصل كالمفعول بالم يسم فاعله كان له لما كان منصوبا ان يتقدم على الفعل فلما قام مقام الفاعل لزمه الرفع وكونه بعد الفعل فاي مانع ان يكون للفاعل ايضا اذا صار على صورة المفعول حكم المفعول من جواز التقديم هذا كلامه **قوله** على قاعدتهم وهي ان التمييز وفيه انه اذا كان قاعدة النحاة ما ذكر فلا يلزم ان يكون التمييز عن النسبة فاعلا معنى للنسبة بل قد يكون فاعلا معنى نحو طاب زيد نفسا اي طابت نفس زيد وقد يكون مفعولا نحو فجرنا الارض عيونا لانه كان في الاصل فجرنا عيون الارض ونحو امتلأ الاناء ماء وربح زيد تجارة كان في الاصل ربح زيد في تجارته وح لا معنى للايراد بان التمييز في ربح تجارة وشبهه ليس فاعلا معنى ولا مفعولا معنى عندهم لانه وان سلم انه ليس فاعلا معنى بان يقال ان يراد وان يكون فاعلا معنى فاعلا حقيقيا

١٩٠

لامجازيا لكن لانم انه ليس المفعول بمعنى عندهم اذ قد عرفت كونه مفعولا معنى ولا معنى اليه لقولهم ان التميز لا يتقدم على الفعل لكونه من حيث المعنى فاعلا للفعل نفسا او بعد جعله متعديا او بعد جعله لازما اذ هذا القول منهم انما يصح لو لم يقولوا بالقاعدة المشهورة لكنهم قالوا بها فلم يصح منهم بانه من حيث المعنى في كل ما فيه التمييز عن النسبة الا ان يقال انهم وان قالوا بان التميز عن النسبة في بعض المواضع مفعول معنى الا انه يصح تاويل الفعل فيه على وجه يصير المفعول فاعلا ولذا حكموا على الاطلاق انه لا يتقدم على الفعل للعلة المذكورة لكن باب التاويل مفتوح فينبغي ان لا يتقدم المفعول على الفعل في نحو كسرت الزجاج لانه فاعل معنى بتاويل انكسرت الزجاج لان الفعل المتعدي يدل على مطاوعة قال هو المخرج قيل اخراج المستثنى عن الحكم بعد الحكم غير متصور لانه يلزم التناقض ولا قبل الحكم لانه ليس داخلا في الحكم قبل الحكم فكيف يخرج ولا من التناول لان التناول باق بعد الاستثناء فبالضرورة يكون مجازا عن المنع فيكون المعنى هو منع البعض بان تناوله الصدر عن الدخول في الحكم بالا واخواتها والمجاز غير مستعمل في الحدود فالتعريف المذكور اولى بالنسبة الى التعريف المشهور فقوله اولى اشارة الى ان المراد من عدم استعمال المجاز في الحد انه لا تفضيله فيه لا عدم الجواز كما ذكره العلامة التفتازاني في التلويح في الجواب عنه بقوله وانت خبير بان تعريفات الادباء مشحونة بالمجاز غير واقع له قال من متعدد جزئيات فان قلت جزئياته مرفوع على انه فاعل المتعدد وهو غير معتمد فكيف يعمل فيه قلت هو معتمد على موصوف مقدر فان قلت لا يكفي تقدير الموصوف لاقتضاء الصفة بل لا بد له من قرينة قوية عند الجمهور قلت قد انضم اليه اقتضاء الضمير في جزئياته له والتقدير من شيء متعدد جزئياته اي جزئيات ذلك الشيء ويحتمل ان يعتمد على حرف الجر قال العلامة التفتازاني في شرح المفتاح ومنهم من جعل حرف الجر احد ما يعتمد عليه قوله مشيرا بالعموم اي بالعموم فقط فلا يكون الصدر متناولا للمستثنى فلا يكون الا للاخراج اذ كونه للاخراج انما يكون اذا كان الصدر متناولا فيكون الا بمعنى لكن المشددة وزيدا اسمه وخبره محذوف والتقدير لكن زيدا لم يجئ قوله لان الكلام في كونه آه علة لقوله ولا حاجة الى آخره قوله بدليل قوله او كان بعد عدا او خلا دليل على قوله لان الكلام في كونه منصوبا مطلقا ولقائل ان يقول كون ما بعد عدا او خلا منصوبا على انه مفعول لهما وكذا بعد ليس ولا يكون على انه خبر لهما انما هو لسان اصل الاعراب واما بعد اعتبار اقامتها مقام الا صارت بمعنى الا وصار ما بعدها منصوبا على الاستثناء قوله الا ان يقال آه الا ان يقال المستثنى المفرغ حكمه مذكور بعد فهو في حكم المستثنى فلا حاجة الى القيد لاخراج ما ذكره قوله الفعل المقدم او معنى الفعل سواء كان المستثنى متصلا او منقطعا على ما ذهب اليه سيبويه قال الرضي بعد ذكر ما ذكره الشارح هذا كله في المتصل واما المنقطع فذهب سيبويه الى انه ايضا منتصب بما قبل الا من الكلام كما انتصب المتصل به وذلك قوله في الكتاب وحمل على معنى لكن وعمل فيه ما قبله كعمل عشرين في الدرهم وما بعد الا عنده مفرد سواء كان متصلا او منقطعا فمعنى ان لم يكن حرف عطف الا انها كلكن العاطفة للمفرد على المفرد في وقوع المفرد بعدها فلهذا وجب فتح ان الواقعة بعدها نحو قولك زيد غني الا انه شقي والمتاخرون لما رأوا ها بمعنى لكن قالوا انها الناصبة بنفسها نصب لكن الاسماء وخبرها في الاغلب محذوف نحو قولك جاءني القوم الا حمارا اي لكن حمارا لم يجئ قالوا وقد يجيء خبرها ظاهرا نحو قوله تعالى الا قوم يونس لما آمنوا كشفنا عنهم وبهذا اندفع ما قيل تعميم مذهب ان العامل في الاستثناء مطلقا ما ذكره وليكن

لان العامل فی الاستثناء المنقطع ہو الا بمعنی لکن وخبره محذوف فالتقیید بالمتصل ة واجب اذ البیان فی الاستثناء المنقطع تم اه
من التعلق المذکور فی قوله لانه شئ یتعلق بالفعل تعلقا معنویا فی المتصل ہو انه جزء مما نسب الیه الفعل وفی المنقطع انه لرفع توہم
المخاطب دخول ما بعدہا فی حکم ما قبلها ولو حمل ما ذکره علی مذہب المتاخرین یکون المراد بالتعلق ہو الاول فیکون البیان مختصا
بالمتصل ویلزم اہمال حکم المنقطع ثم معنی الفعل یمکن اعتباره فی جمیع ما لیس فیه فعل ولا اقل ان یعتبر بما فیہم من نسبة الجزء الی المبتدأ
فیعتبر فی نحو قولک الزیدون الا اخاک اصحابک ان الزیدین ینسبون الی انہم اصحابک الا اخاک ولو سلم انه لیس فی الجملة معنی الفعل
بقید قوله الفعل او معناه وبہذا القید ان امکن وصح جاز ان ینصب المستثنی الجملة التی لیس فیها معنی الفعل اذ الجملة لیست بالقصر
مشابهة للفعل التام کلا ما بفاعله من المفرد الذی تم بالتنوین فینصب التمیز ولا سیما مع تقویها بآلة الاستثناء قوله اذ لا یتصور فیه
ای فی المنقطع شئ من البدل لان الصدر لیس متناولا له فلا یکون متحدا معه ولا جزء فلا یتصور فیه بدل الکل والبعض ولیس بحیث ینفی
النفس عند ذکر المستثنی منه منتظرة لذکر المستثنی المنقطع فلا یتصور بدل الاشتمال قوله الا بدل الغلط فانه متصور بظاہر الاستفاء العلاقات
الثلث المذکورة وبالنظر الی حقیقة الامر لا یتصور فیه بدل الغلط ایضا والیه اشار بقوله وہو لا یتصور آه قوله وہو ای بدل الغلط
لا یصدر الا بطریق السہو او الغفلة وفیه ان بدل الغلط لا یکون صادرا عن سہو او غفلة بل ہو صادر عن رویة وفطانة کالمستثنی
المنقطع وانما الصادر بطریق السہو او الغفلة ہو المبدل منه فالمذکور فی معرض استفاء کونه بدل غلط لیس بوجه الا ان یقال المعنی بدل
الغلط لا یصدر الا بسبب ذکر المبدل منه بطریق السہو والغفلة وہو اعم من ان یکون المبدل منه مذکورا سہوا وغفلة حقیقة او
بطریق السہو والغفلة بان یری المتکلم نفسه ساہیا غافلا مع انه لیس کذلک بل یتعمد لذکره نفسا ومبالغة وہو فصیح قوله والمستثنی
المنقطع انما یصدر بطریق الرویة والفطانة فیه ان کون المستثنی المنقطع صادرا عن الرویة لا یمنع بدل الغلط اذ ہو ایضا صادر
عن الرویة انما المانع منه کون المستثنی منه صادرا عن الرویة بخلاف المبدل منه فی بدل الغلط فالوجه ان یقال المستثنی منه فی المنقطع
صادر عن الرویة لا عن الغلط ولو بطریق التعمد فلا یتصور فیه بدل الغلط ولو نظر ہذا الا ان یقال المعنی المنقطع انما یصدر بسبب ذکر
المستثنی منه بطریق الرویة قوله او الی بعض مطلق دفع لما ذکره الرضی من ان فاعل خلا وعدا عند النحاة بعضہم وفیه نظر لان المعنی
من قولک جاءنی القوم خلا زیدا او عدا زیدا ان زیدا لم یکن معہم اصلا ولا یلزم من مجاوزة بعض القوم ایاه وخلو بعضہم عنه مجاوزة الکل
انتہی ووجه الدفع ان المراد ای بعض کان لا البعض معین ولا شک ان مجاوزة البعض المطلق ایاه وخلوه یستلزم مجاوزة الکل
وخلوه فان قلت الکل ان البعض المطلق شامل لزید ایضا یلزم مجاوزته نفسه وہو باطل وان لم یکن شاملا له بل المراد به غیره یلزم
التخصیص قبل ذکر المستثنی وہو ایضا باطل اذ التخصیص انما یکون بالمستثنی قلت نختار الشق الثانی ونمنع کون التخصیص بغیر المستثنی
کیف والفعل فی قولک جاءنی القوم عدا زید لیس منسوبا الی القوم فقط بل ہو منسوب الی القوم مع عدا زیدا صرح به الرضی فارجاع
ضمیر عدا الی غیر زید اشارة الی ان اخراج المستثنی من المستثنی منه قبل النسبة الی الفاعل قال الرضی زبدة الکلام ان دخول المستثنی
فی المستثنی منه ثم اخراجه بالا واخواتها انما کان قبل اسناد الفعل او شبهه الیه فلا یلزم التناقض فی جاءنی القوم الا زیدا لانه بمنزلة قولک
القوم المخرج منہم زید جاء لانه لما کان المنسوب الیه ہو المستثنی منه مع الا والمستثنی فلا بد من وجود ہذه الثلثة قبل النسبة وکون
عدا وخلا طرفین یقبل نسبتها الی المستثنی منه لا ینافی کونها جزئین من المنسوب الیه کما ان الا جزء منه وذلک لان ذلک لسان اصل اللغة

والجزئية انما هو بعدها فاستها مقام الا وصيرورتها بمعناه كما قيل في فعلي التعجب فالآن صار ما بمعنى الا وصار ما بعدهما منصوبا على الاستثناء فاندفع ما قيل كون عدا وخلا جزئين من المنسوب اليه ليس بصحيح كيف وهما ظرفان للنسبة فيكونان متاخرين عنها ومنا قيل ان المنصوب بعد خلا وعدا مفعول فلا معنى لجعله من الملحقات بالمفعول ثم الضمير في عدا وخلا يجوز ان يرجع الى القوم المذكور في المثال الذي ذكر في الشرح الا انه لم يتعرض له الشارح لكونه ظاهر الاخفاء فيه وتعرض لما هو خلاف الظاهر فان قلت الضمير مفرد فكيف يرجع الى القوم قلت القوم وان كان جمعا معنى الا انه مفرد لفظا فيجوز صيغة الجمع والمفرد نظرا الى المعنى واللفظ يدل عليه قول الرضي فيما نقلنا عنه انفا القوم الخرج عنهم زيد جاء وقول العلامة التفتازاني في التلويح في بحث الفاظ العام الرهط اسم لما دون العشرة من الرجال لا يكون فيهم امرأة والقوم اسم لجماعة الرجال خاصة فاللفظ مفرد بدليل انه يثنى ويجمع ويوحد الضمير العائد اليه مثل الرهط دخل والقوم خرج هذا كلامه على انه يصح افراد الفعل المسند الى ضمير الجمع بتاويله بالجمع ويصح ان يقال كانه حكم بلزوم اضمار الفاعل حكم بلزوم الافراد ايضا ليكونا اشبه بالا كما التزم الافراد في فعل المدح والذم فاندفع ما قيل وانما لم يجعل راجعا الى الكل لان صيغة الفعل مفرد وما قيل القوم جعلوا الضمير الى البعض لانه لا يستقيم تقدير الكل في جاء في القوم ليس زيدا لانه يصير التقدير ليس كل القوم زيدا وفساده ظ فقدر فيه وفي اخواته طرد الباب على ان عدم استقامة تقدير الكل على الاطلاق ثم كيف ويجوز ان يكون المعنى ليس القوم زيدا معهم وايضا يلزم منه ان لا يجوز رجاع الضمير في خلا وعدا الى مصدر الفعل المتقدم لان ذلك ليس بجائز في ليس ولا يكون اذ لا معنى لقولك ليس مجيئهم زيدا فينبغي ان يجوز في اخواته طرد الباب وكون ما ذكره نكتة بعد الوقوع والنكتة لا يلزم ان تكون مطردة انما يصح لو لم يكن رجاع الضمير الى المستثنى منه جائزا في خلا وعدا وهو اول المسئلة **قوله** قال السيرافي لم اعلم خلافا في جواز الجر بهما الا ان النصب بهما اكثر كذا في الحواشي الهندية وفي الرضي قال السيرافي لم ار احدا ذكر الجر بعدا الا الاخفش فانه قرنها في بعض ما ذكره بخلا في جواز الجر بهما وقال ابو سعيد السيرافي لم اعلم خلافا في جواز الجر بخلا الا ان النصب بها اكثر واغلب كما ذكر سيبويه انتهى وفي المفصل وبعضهم يجر بخلا وقيل بهما ولم يورد هذا القول سيبويه ولا المبرد هذا لفظه فظهر ان ما في الشرح والحواشي ليس بسديد **قوله** وعن الاخفش انه اجاز الجر بهما على ان ما فيهما زائدة في المغني وزعم الجرمي والربعي والكسائي والفارسي وابن جني انه قد يجوز الجر على تقدير كون ما زائدة فان قالوا ذلك بالقياس ففاسد لان ما لا يزاد قبل الجار والمجرور بل بعده نحو عما قليل فبما رحمة من الله وان قالوا بالسماع فهو من الشذوذ بحيث لا يقاس عليه هذا كلامه **قوله** حال من الضمير المجرور اختاره على البدل ليكون القيدان في الكلام على نسق واحد مع ان المعنى في البدلية احسن منه في الحالية اذ المعنى في الحالية ما ذكره وهو لا يخلو عن القبح والمعنى على البدلية ويجوز النصب ويختار البدل في المستثنى في مستثنى واقع بعد الا ولا يخفى لطف هذا المعنى وكونه احسن من المعنى على طريق الحالية وكونه اظهر في التقييد اذا بدل مستثنى واقع بعد الا عن مطلق المستثنى المحكوم عليه بجواز النصب واختيار البدل ينادي باعلى صوت على ان ذلك لا يجوز في مستثنى وقع بعد غيرها من الادوات كما ان الحال ينادي ايضا على ذلك ولا تفاوت بين الحالية والبدلية في هذا المعنى حتى يختار احدهما على الآخر فما قيل اختار هذا التوجيه لانه يشعر بان اختيار البدل فيما بعد الا دون غيرها من ادوات الاستثناء بخلاف توجيه البدل فانه يشعر بان ما بعد الا هو المقصود بالنسبة ولا يشعر بنفي البدل في غير الا ليس بموجه وان كان من وجه

فان قلت المقصود بيان حال المستثنى ولو جعل قوله فيما بعد الا بدلا يلزم ان لا يكون المستثنى مقصودا بل في حكم التتمة فلعل الشارح قدس سره اختار الحالية لما قيل المقصود بالبيان بقوله ويجوز ان مستثنى وقع بعد الا لا مطلق المستثنى والمحكوم عليه بالتتمة هو الثاني لا الاول قوله والحال انه قد ذكر المستثنى منه اشارة الى تقدير قد لان الماضي المثبت لا بد فيه من قد ظاهرة او مقدرة اذا وقع حالا واما الضمير والواو فقد يكون فيه كلاهما او احدهما وفيما نحن فيه ليس فيه ضمير بل الواو فقط لكن الشيخ الرضي صرح بانه اذا لم يكن فيه ضمير وجب اظهار قد والواو حيث قال وان لم يكن معه ضمير فالواو وقد لا بد منهما ولا يقع جاءني زيد قد خرج عمرو ولا جاءني زيد وخرج عمرو انتهى وصرح به الفاضل الهندي في الارشاد حيث قال وتجب اظهار قد وقد انتفى الضمير وما ذكره الرضي ظاهر في انه ان لم يكن ضمير في اللفظ وجب الواو واظهار قد وليس المعنى على انه ان لم يكن فيه ضمير لا لفظا ولا معنى كيف وجاءني زيد وخرج عمرو يمكن فيه تقدير الضمير ولو كان الامر كما قلت لما حكم بعدم جوازه مع امكان تقدير الضمير فلما حكم على الاطلاق بعدم جوازه علم ان المراد عدم كونه في اللفظ فقط قوله على حسب العوامل اي على حسب اقتضائها فان اقتضى العامل الرفع يرفع وان اقتضى النصب ينصب وان اقتضى الجر يجر ولا ينصب على الاستثناء وكونه شبيها بالمفعول حتى يكون العامل فيه الفعل بتوسط الا وبه سقط ما قيل ان اريد عامل المستثنى لا يصح التقييد بقوله اذا كان المستثنى منه غير مذكور اذ المستثنى يعرب ابدا على حسب عامله وان اريد عامل المستثنى منه يشكل بقولنا ما مررت الا بزيد فانه معرب لعامل نفسه لا لعامل المستثنى منه والبعض اجاب باختيار الشق الاخير وان لزيد جرا لفظيا ونصبا محليا وعامل جره هو الباء التي كانت داخلة في المستثنى منه وعامل نصبه هو مررت بتوسط تلك الباء وهو العامل في النصب المحلي للمستثنى منه لان مررت بدون الباء لازم فلا يقتضي النصب وانما تقتضيه بالباء فيصير متعديا فظهر انه لا مدخل لكلمة الا في نصبه للمستثنى نصبا محليا وانما كان له مدخل لو كان نصبه على الاستثناء وليس كذلك فالقول بان عامله الفعل بواسطة الا ليس على ما ينبغي وكذا قوله ومن قال وعامله الفعل بواسطة الباء فقد سهى ايضا ليس على ما ينبغي قوله فيكون المعنى ثبت زيد دائما فان قلت معنى ما زال ثبت على ما قال الشارح فمن اي شيء يفهم الدوام قلت يفهم من الدليل لان نفي النفي يفيد الدوام فان قلت الاصل في النفي الاستمرار فوجب ان يكون نفي النفي اثباتا في الجملة لوروده على النفي الدائم واذا انتفى دوام النفي ثبت الاثبات في الجملة قلت قال سيد المحققين سند المدققين في حواشي المطول النفي اذا ورد على النفي كان النفي المورود عليه بمنزلة الاثبات والنفي الوارد على حاله فيفيد دوام انتفاء النفي في الجملة وهو دوام الاثبات اعلم ان الفعل الدال على النفي فيما نحن فيه هو زال يدل على ثبوت النفي وتحققه في الجملة كالفعل الدال على الاثبات مثل وجد وتحقق فهو يدل على الاثبات في الجملة فيقبل دخول النفي عليه فيكون نفيا ثابتا دائما بلا خفاء انما الخفاء فيما اذا دخل النفي على الصريح فانه لا بد من بيان وجه جعل النفي المورود عليه بمنزلة الاثبات ولم لم يترك على اصله كالوارد وعلى هذا فالوجه ان يقول الشارح قدس سره معنى ما زال ثبت دائما لان نفي النفي اثبات ودائما قوله قيل انما وصفه به لئلا يلزم يعني لو لم يوصف يلزم استثناء الشيء من نفسه فاما ان يراد لزوم ذلك في الواقع او بادي الراي وعلى التقديرين يرد عليه قوله ولا يخفى اما على الاول فظاهر واما على الثاني فلانه لا عبرة لبادي الراي فينبغي ان يراعى ما فيه الدقة واللطافة وبهذا اندفع ما قيل لو قال يلزم توهم استثناء الشيء من نفسه لاندفع قوله ولا يخفى قوله فهو مرفوع على انه محمول على محل احد فان قلت اذا دخل النواسخ على المبتدأ او الخبر غلبتهما لكن يبقى محلهما تقديرا اذا كان الناسخ حرفا غير مغير لكنه جاز اعتبار ذلك المقدر بالضرورة نحو ان زيدا قائم وعمرو واما اذا كان الناسخ حرفا مغيرا لا يجوز اعتبار المقدر ففي المثال المذكور الناسخ حرف مغير فلم

اعتبر فلب معنى قولهم لا يجوز اعتبار المقدر انه لا يجوز بلا ضرورة واما اذا دعت اليه فيجوز وفيما نحن كذلك فانه لم يبق طريق لاعتبار
ذلك المقدر هذا ما ذكره الرضى وقال ابن برهان ان رفع وصف مبنى لا فى نحو لا غلام ظريف وقيل على ان لا غير عاملة لا فى محل
الاسم ولا فى الخبر بل هى ملغاة والخبر المقدر مرفوع بكونه خبر المبتدأ اذ لو عملت النصب فى المبتدأ وهى مغيرة معنى الكلام لكانت
كليت ولعل وكان ونحوها فلم يجز رفع وصف اسمها كما لم يجز رفع اوصاف اسماء تلك لانتفاء معنى الابتداء معها كلها واجاب
عنه الشيخ الرضى بقوله ولقائل ان يفرق بين لا وبين ليت ولعل ونحوها لضعف عمل لا الا ترى انه يبطل بالفصل وبدخولها
على المعرفة ويجوز الالغاء مع التكرير من دونه ايضا على راى المبرد فهى عامل ضعيف يعمل لمشابهته ان مشابهة ضعيفة فلا جرم يجوز اعتبار
اعراب اسمها الاصلى اعنى الرفع فعلى هذا يجوز لا غلام او لا غلام رجل ظريف حسن الوجه فيرفع وصف المبنى مضافا فاكان المنفى
او مفردا او مضافا فاكان الوصف او مفردا هذا كلامه ومنه يظهر ان ما ذكره فى بحث الاستثناء من انه اذا وجد منه مانع وجه لم
يحمل على الاعراب المحلى فلا يقال ما زيد رجلا ظريف وما هو رجلا وامرأة بالرفع فاذا اضطر الى الحمل عليه فى نحو ما زيد شيئا او
شيئا الا شئ وفى نحو ما زيد بقائم او قائما بل قاعد او لكن قاعد فالواجب الحمل عليها اجابة لداعى الضرورة مخصوص بغير لا التى
لنفى الجنس وبهذا اندفع ما قيل وفيه نظر اذ لعت اسم لا المبنى الاول المفرد المتصل نحو لا رجل ظريف جاز رفعه والعطف
على محل اسم لا جائز نحو لا اب وابن قوله محل قريب وهو نصبه بكلمة لا فان محل لا فى الاسم هو النصب الا ان المفرد بنى لتضمنه
معنى من قال الشيخ فى المنصوب بلا التى لنفى الجنس اسم لا هو المنصوب بها لفظا كالمضاف وشبهه او محلا كما هو مبنى على
الا انه ليس منصوب المحل عند سيبويه واتباعه لان لا لا اثر لها ولا عمل فى الاسم المبنى والخبر مرفوع على ما كان قبل فالمبنى عنده
مرفوع محلا على انه مبتدأ والخبر المرفوع خبر له وذهب غير سيبويه الى ان محل اسمها المبنى رفع ونصب قال صاحب المغنى
ارتفاع خبرها عند افراد اسمها نحو لا رجل قائم بما كان مرفوعا به قبل دخولها لا بها وهذا قول سيبويه وخالفه الاخفش والاكثرون
وقال القاضى فى تفسير ولا ريب فى المشهورة بنى لتضمنه معنى من منصوب المحل على انه اسم لا النافية للجنس العاملة عمل ان لانها
تقتضيها ولازمة للاسماء لزومها وبهذا اندفع ما قيل انه ليس لاحد فى المثال الاول محل بعيد قوله مع كسر السين او ضمها مع القصر
قال الشيخ الرضى الكسر مع القصر مشهور واما الضم معه فغير مشهور قوله بفتح السين وكسرها مع المد قال الشيخ الرضى الفتح مع المد مشهور والكسر
معه غير مشهور قوله فكانه لما انجر كانه جواب عما قيل ان غيرا قائم مقام الا وبمعناه فيكون واسطة لاعراب المستثنى كالا فاحق
ان يجرى الاعراب على المستثنى فلم اجرى على غير وحاصل الجواب ان المستثنى لما اشتغل بالجر لاضافة غير اليه اجرى اعرابه على
غير لكونه فارغا كما اجرى اعراب الجزء الاخير على الاول فى عبد الله فالاعراب الذى لغير عارية له وهو لما بعده على الحقيقة قال الشيخ
الرضى والدليل على ان الحركة لما بعد غير حقيقة جواز العطف على محل ما بعد غير نحو ما جاءنى غير زيد وعمرو بالرفع عطفا على محل زيد لان
المعنى ما جاءنى الا زيد واتى بكلمة كان لان الانتقال ليس على الحقيقة اذ الاعراب اجرى على غير ابتداء لا انه كان على المستثنى
اولا ثم انتقل اليه قوله وقد لا يتعذر فى غير المحصور نحو ما جاءنى رجال الا واحدا او لا رجلا او الا رجلا لانكانت رجال فى حيز النفى
للعموم والمعنى كل رجل فكونه غير محصور تم كيف وح لا يخرج منه فرد اصلا ويؤيده استثناء الرجل والواحد وان كانت بمعنى كل
جماعة فهو مستغرق لجميع افراد مدلوله وخروج الواحد والاثنين لا يضر فى كون الجنس محصورا ولو سلم انه غير محصور فصح الاستثناء

سنوعة كيف والمستثنى يجب ان يكون جزءً من اجزاء المستثنى منه او جزئيا من جزئياته والواحد والرجل بالنسبة الى الرجال ليس
كك وصحته باعتبار ان الرجل جزئي من جزئيات مدلول اصل اللفظ وهو الرجل لا يدل على ما هو المقصود من ان الاستثناء قد لا
يتعذر في غير المحصور اذ الجنس الغير المحصور هو الرجال لا الرجل وايضا قد جعل قبيل ذلك ما جاءني رجل او رجال من قبيل المحصور فكيف
يكون غير محصور وايضا قال الشيخ الرضي معترضا على القاعدة وربما كان المنكور محصورا ويجوز الصفة لعدم دخوله قطعا فيه كقولك
عندي عشرة رجال الا زيد فعنيه الصفة لا غير وكذا في المحصور الآخر نحو ما جاءني رجلان الا زيد وما جاءني رجال الا عمرو فان
معنى ما جاءني رجلان ما جاءني اثنان من هذا الجنس وزيد ليس باثنين منه فلا يدخل فيه وكذا معنى ما جاءني رجال ما جاءني
جماعة من هذا الجنس وعمرو ليس بجماعة فلا يدخل فليس شيء مثلا الا الصفة او الاستثناء المنقطع وايضا قال ولو وقع الجمع
المنكر في سياق النفي وقصد به الاستغراق لم يجز استثناء المفرد منه كما تقدم انه لا يقال ما جاءني رجال الا زيدا على انه استثناء
متصل انتهى وبهذا ظهر ان قول الشارح وقد لا يتعذر في غير المحصور نحو ما جاءني رجال ليس بسديد **قوله** لعدم دخول المعرف الخ يعني
قوله بيقين متعلق بقوله دخوله فاذا انتفى الدخول بيقين احتمل الدخول على سبيل الاحتمال واحتمل عدم الدخول وهو لا يكفي
في الاستثناء متصلا كان او منقطعا اذ مدار المتصل على وجوب الدخول ومدار المنقطع على وجوب عدم الدخول **قوله** فلم يتحقق
شرط صحة الاستثناء وهو وجوب دخول المستثنى في المستثنى منه في المتصل كما هو مذهب جمهور النحاة ووجوب عدم الدخول في المنقطع وهو
على مذهب المبرد ويجوز الاستثناء مع هذه الشروط ايضا لانه يكتفي في صحة الاستثناء بصحة الدخول فان قلت لا يلزم من ذلك الحمل على الصفة
لاحتمال البدل قلت لا يكون البدل الا في كلام غير موجب والآية الكريمة موجبة صريحا غير موجبة ضمنا وهو غير معتبر قال المصرح لا يجري
النفي المعنوي مجرى اللفظي الا في قلما واقل رجل يقول الا ... ومنصرفاته **قوله** وفي الآية الكريمة مباحث آخر كذا في اللباب وما قال الشارح اشار
الى ما ذكره في التعليق وهو انه لو حمل على الاستثناء لكان المعنى لو كان فيهما آلهة مستثنى عنهم الله لفسدتا لكن لم تفسدا فينتفي الملزوم
لكن الملزوم مجموع مركب من الموصوف والصفة وانتفاء المجموع المركب لا يلزم ان يكون بانتفاء كل واحد من جزئيه بل يجوز ان
ينتفي بانتفاء احد جزئيه فيجوز ان يكون انتفاء الملزوم بانتفاء صفة الاستثناء لا بانتفاء الآلهة فلا يحصل منه المط وهو الرد
على المشركين القائلين بان مع الله آلهة آخر تعالى عنه علوا كبيرا وهذا المعنى لا يحصل الا بجعل الا وصفا **قوله** والمراد بعدية المسند
لدخولها آه فيه انه يلزم اخذ المعرف في المعرف ويلزم ارتكاب المجاز في قوله الى اسمها اي الى ما يصير اسمها بالقوة القريبة والا
يلزم استدراك قوله واقعا بعد دخولها على اسمها وخبرها لا يقال لا يلزم اخذ المعرف في المعرف اذ المراد من اسمها وخبرها لانا نقول
بعد دخول كان صار المدخول اسما وخبرا حقيقة يدل على ذلك قوله ولا شك ان ذلك انما يتصور بعد تقرر الاسم والخبر كيف
ولو لم يصر الاسم والخبر بعد دخول كان اسما وخبرا حقيقة فاي وقت يصير الا ان يقال لا يصير اسما وخبرا حقيقة بمجرد دخول كان
بل باسناد احدهما الى الآخر لانا نقول فحينئذ يكون الاسناد مقدما على تقرر الاسم والخبر مع انه ليس كك فالصواب ان يقال المراد
ببعدية المسند لدخولها ان يكون كونه مسندا حاصلا بعد دخول كان على معمولها ولا شك ان هذا المسند في كان زيد يضرب
ابوه انما هو الجملة لا يضرب لان اسناده اي كونه مسندا انما يحصل قبل دخول كان لانه اسناد الجملة الى زيد ايضا كان حاصلا
قبل دخول كان لان كان من دواخل الجملة الاسمية لانا نقول لما خبر كان المبتدأ عن الابتدائية غير ايضا الاسناد الواقع

بين اجزاء تلك الجملة وحصل اسناد آخر بعد تقرر الاسم **قوله** وهو اقوىها لقلة الحذف فيه بالقياس الى الوجوه الثلثة لكون المحذوف فيه ثلثة كان مع اسمها في الشرط والمبتدأ في الجزاء ولموافقته للمعنى الذي هو مقصود المتكلم اذ مراده الكان نفس عمله خيرا الا ان له اعمالا وفي تلك الاعمال خير ولان رفع الاسم الذي بعد الفاء اولى من نصبه لان رفعه بتقدير المبتدأ بعد الفاء وهو شائع كثير ونصبه بتقدير كان او فعل آخر وحذفه ليس شائعا كشيوع حذف المبتدأ وايضا فيه حذف الجملة بخلاف حذف المبتدأ فانه مفرد وعكسه وهو رفع الاول ونصب الثاني اضعف واقبح لكثرة الحذف فيه وهو حذف كان والجار والمجرور الذي هو جزء مع حذف المتعلق في الشرط وكان مع اسمه في الجزاء فيكون المحذوف خمسة اشياء بل ستة وايضا هذا الوجه مخالف للمعنى الذي هو مراد المتكلم ونصب الاسمين ورفعهما متوسطا اذ في كليهما المحذوف اربعة اشياء في الاول كان مع اسمه في الشرط والجزاء وفي الثاني في الشرط كان مع جزءه الذي هو الجار والمجرور بل المتعلق ايضا وفي الجزاء حذف المبتدأ والاول اولى بالنسبة الى الثاني لموافقته للمعنى المقصود ومخالفة الثاني له **قوله** فعل به ما فعل بالاول الى قوله الا حذف اللام يشير الى انه زيدت كلمة ما عوضا عن كان يحمل على تقدير الكسر ايضا اذ لا يتصور القول بالوجوب بدون ان يشتغل شيء خبر واجب الحذف فالقول بجواز الحذف على تقدير الكسر مع القول بان ما زائدة للتاكيد وليست عوضا عن كان مشكل وما المانع في ان يجعل للتاكيد والعوض معا فان قلت عبارة الش قدس سره مشعر بكون ما زائدة مع كونه عوضا عن كان مع ان النحاة لم يعدوا بعد ان المفتوحة من مواضع زيادة ما وقال الرضي ما في حيثما ليست زائدة لانه لقطع حيث عن الاضافة وليعلم من قوله هذا ان الزائد ما لم يتعلق به غرض في الكلام وجعله عوضا من كلمة كان وموجبا لحذفها غرض يمنع زيادتها كذا قال بعض الافاضل فكيف يصح ما ذكره الش قدس سره قلت يجوز ان ياول قوله زيدت كلمة ما ويراد بها وردت في الكلام بعد ما لم يكن فيه لا ان ما بعد ان زائدة مع انه ليس المقصود من ذكر مواضع زيادة ما ان زيادتها مختصة بها بل المراد بيان ما غلب زيادتها فيه كيف وقال الجرمي والربعي والكسائي بزيادة ما قيل خلا وعدا مع انه ليس من المواضع التي ذكروها في بحث الزيادة لزيادة ما وايضا قال الشيخ الرضي في بحث نون التاكيد وتجيء النون ايضا بعد الافعال المستقبلة التي تلحق اواخرها ما المزيدة في غير الشرط اختيار الحروف فما بقولين وكثيرا ما يقولون وليس من تلك المواضع وايضا قال في بحث حروف الزيادة وعلى مذهب من اعمل ليتما وانما واخواتها يكون ما زائدة مع انه ليس من تلك المواضع وايضا قال الشيخ الرضي فائدة الحرف الزائدة في كلام العرب اما معنوية واما لفظية فالمعنوية تاكيد المعنى كما في من الاستغراقية والباء في خبر ما وليس فان قيل فيجب ان لا يكون زائدة اذا افادت فائدة معنوية قلت انما سميت زائدة لانه لا تتغير بها اصل المعنى بل لا تزيد بسببها الا تاكيد المعنى الثابت وتقويته فكانها لم تفد شيئا لما لم تتغاير فائدتها العارضة الفائدة الحاصلة قبلها ويلزمهم ان يعدوا على هذا ان ولام الابتداء والفاظ التاكيد اسماء كانت او لا زوائد ولم يقولوا به فقوله لا تتغير بها اصل المعنى آه مشعر بان الحرف الزائد لا يزيد في اصل المعنى شيئا بوجوده ولا ينقص عنه شيئا بعدمه ويلزم منه ان يكون ما في حيثما واذ ما زائدة اذ وجوده وعدمه سواء بالنسبة الى اصل المعنى ولهذا قال في بحث نون التاكيد وكذا اداة شرط جاء بعدها ما الزائدة سواء جاء حذفها كما في اما تفعلن وحيثما تفعلن وايهم ما تفعلن او كانت لازمة لكلمة الشرط كاذما وحيثما ولما ذكره الرضي في بحث حروف الزيادة من قوله

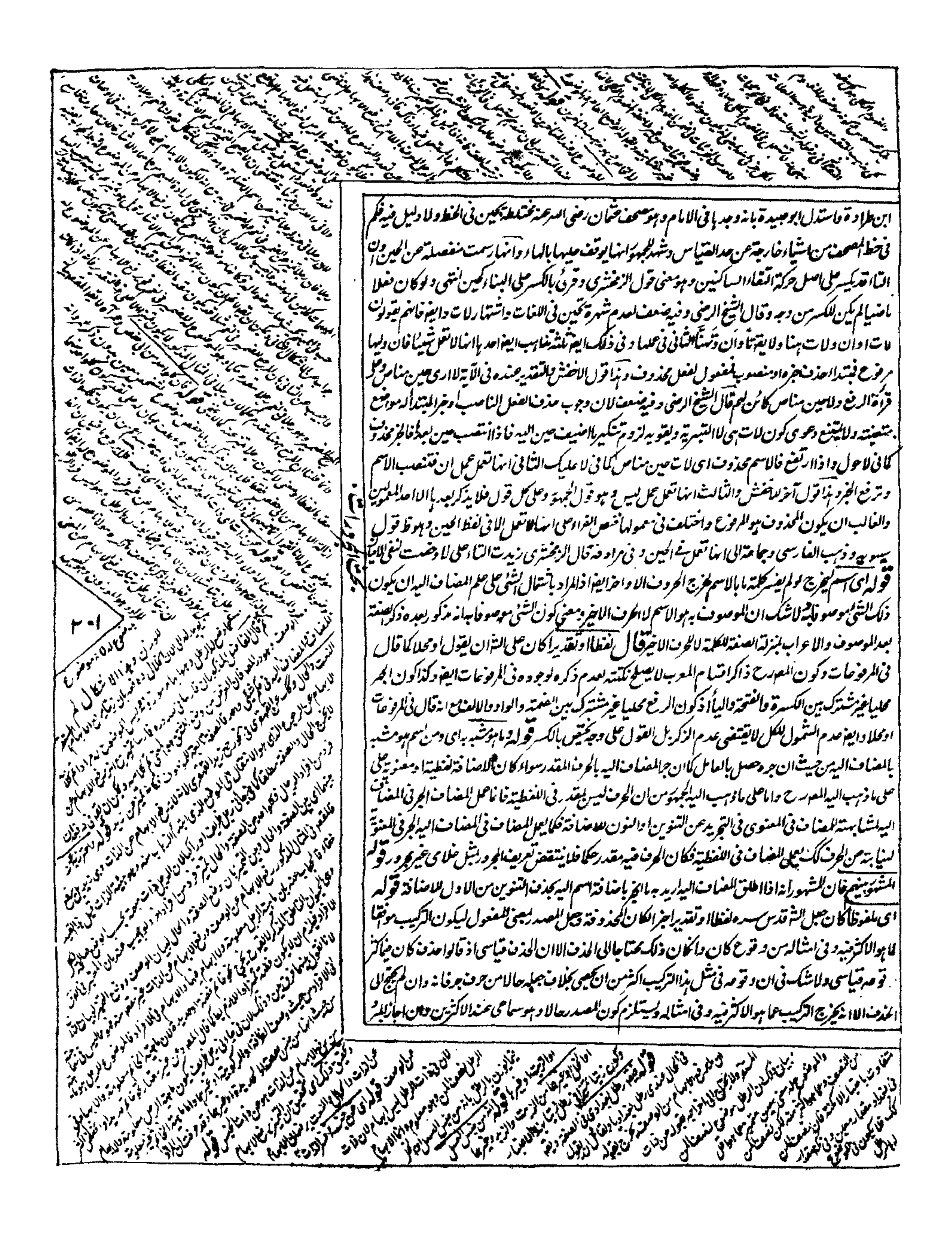
وليست في حيثما واذ ما زائدة فليس بمرضي له بل نقله عن النحاة حيث قال وهو لم يعد واما الكافة وان لم يكن له معنى من الزوائد لان لها تاثيرا قويا وهو منع العامل من العمل وليست في حيثما واذ ما زائدة لانها هي المصححة لكونهما جازمين وهي الكافة لهما عن الاضافة ثم اعترض على النحاة فقال والعجب انهم لا يعدون تاثير الحروف تاثيرا معنويا كالتاكيد في الباء ورفع الاحتمال في لا التي يزاد في العطف على المنفي او المنهي وفي من الاستغراقية فانها من كون الحروف زوائد ويعدون تاثيرها تاثيرا لفظيا مانعا من زيادتها والمقصود منه ان ما ذهبوا اليه ليس بشيء بل ينبغي ان يعد زائدة كل حرف لا يتوقف عليه اصل المعنى فظهر ان الرضي بري عما نسب المحشي اليه على ان قوله ما لم يتعلق به غرض في الكلام ظ في عموم السلب اذ النكرة في حيز النفي تعم فافاد ان الحرف الزائد حرف لا يكون متعلق الغرض اصلا فيخرج عن هذا التعريف جميع الحروف الزوائد اذ كل واحد منها يتعلق به غرض من الاغراض اللفظية او المعنوية او من كليهما وهذا ما لم يذهب اليه احد **قوله** لانه اشتهر قال الشيخ الرضي وقد يحذف كان بعد اما المكسورة قليلا وقال سيبويه لم يجز حذف الفعل مع اما المكسورة قال ابو علي لان ما التي بعدها اشبهت اللام في تاكيد الفعل فلم يحسن حذف الفعل مع ثبوت ما يؤكده انتهى انظر ان قول ابي علي تعليل لقول سيبويه وانت خبير بانه لا يتم التقريب الا ان يراد بعدم الحسن عدم الجواز او يراد بعدم الجواز عدم الحسن **قوله** ولا يبعد ان يقال آه وح يصح جعل مطلق اسم لا من المنصوبات لانه ح كله منه وبعض المنصوب بالمنصوب لفظا وتقديرا يصح ذلك الجعل ايضا تجوزا باعتبار ان للاكثر حكم الكل **قوله** مترادفة الاحوال المترادفة ما كان ذو ها واحدا **قوله** ما بقي من الضمير المرفوع في يليها فيكون الاحوال متداخلة والاحوال المتداخلة ان يكون الاول منها حالا من شيء والبواقي من ضمير في الحال الاولى **قوله** والكسر في جمع المونث السالم بلا تنوين **قوله** بلا تنوين وان لم يكن لتعيين ما ينصب به الا انه ذكره اشارة الى مذهب الجمهور فانهم يكسرونه بلا تنوين لانها وان لم يكن للتمكن فهي مشبهة لتنوين التمكن وحذرا عن قول البعض فانه يبنيه على الكسر مع التنوين قياسا لا سماعا نظرا الى ان التنوين للمقابلة لا للتمكن **قوله** والكسر احتراز عن قول المازني فانه يفتحه بلا تنوين حذرا عن مخالفة في الحركة لسائر المبني بعد لا التبرئة مما كان معربا بالحركة قبل دخولها قال الشيخ الرضي وهذا اولى مما قبله لطرد اللباب على شق واحد **قوله** في جميع هذه الصور ليست ليس ذكره لاجل انه قيد للجواز حتى يتم انه لغو اذ الشرط يغني عنه بل ليقترن الحمل بالمفصل **قوله** يحذف اللام فيه ان حذف اللام انما يكون مقويا للتاويل بالنكرة اذا كان اللام في الحسن لازما وليس كذلك بل يجوز حذفها واثباتها الا ان يقال اختيار الحذف على الاثبات مقو للتاويل فتامل **قوله** بحسب اللفظ بان يغاير لفظ كل واحد من الوجوه وصورته الى محله من الحركات والسكنات للفظ الآخر وصورته **قوله** لا بحسب التوجيه واعتبار وجه الاعراب في كل من الوجوه مغايرا انما يعتبر في الوجه الآخر مع قطع النظر عن مغايرة الصورة اذ بذلك الاعتبار ليست الوجوه خمسة والستة بل ازيد فمن قال ان الوجوه ستة وعد عكس الخامس سادسا فقد سهى لان هذا الوجه من حيث الصورة متحد مع الثالث وان كان مغاير المعنى ووجه الاعراب وان الوجوه بهذا الاعتبار ليست منحصرة في ستة بل زائدة عليها كما لا يخفى بالتامل في هذا التركيب **قوله** بان يقدر لهما جر واحد فيه انه يلزم توارد المؤثرين على اثر واحد لانه يلزم ان يكون الجر الواحد للمقدر معمولا لكلمة لا وللابتداء وهو غير جائز فكيف يقدر لهما جر واحد فان قلت الممتنع هو توارد المؤثرين اللفظيين لا مطلقا قلت بل الممتنع في الاصطلاح توارد المؤثرين اللفظيين او احدهما لفظ والآخر ما هو من صفات اللفظ كالابتدائية **قوله**



فهذا اي برفع الاول وفتح الثاني قوله وعلى التوجيه الاول وهو ان يكون لا في الاول بمعنى ليس وفي الثاني لنفي الجنس قوله والا
اي وان لم يتعين لعطف جملة على جملة بل يجوز عطف مفرد على مفرد بان يقيد لهما خبر واحد يلزم ان يكون قوله الا باسه منصوبا ومرفوعا
لان خبر لا بمعنى ليس يكون منصوبا وخبر لا لنفي الجنس يكون مرفوعا قوله وعلى التوجيه الثاني وهو ان يكون لا في الاول
لنفي الجنس الغيت عن العمل لوجود شرطه وهو التكرير وفي الثاني لنفي الجنس ايضا الا انها ليست ملغاة بل عاملة قوله عطف
جملة على جملة بان يقدر لكل منهما خبرا قوله او عطف مفرد على مفرد بان يقدر لهما خبر واحد على ما مر من الشارح قدس سره تفسير عطف
المفرد على المفرد والجملة على الجملة وفيه انه يلزم توارد المؤثرين الممتنع اصطلاحا وهما الابتداء وكلمة لا على اثر واحد وهو الخبر
الواحد قوله اي تاثيرها اشارة الى ان العمل محمول على معناه اللغوي اذ العمل اصطلاحا مختص بالاعراب والعمل عليه يوجب
اخراج نحو لا رجل في الدار اذ لا عمل لكلمة لا في رجل بل هو مبني مع انه مقصود بالبيان في هذه المسئلة قوله حيث لا يرجى ما قيد
بلان التمني لا يكون الا في المحال او الممكن الذي لا طمع في وقوعه قوله ولكنه نون لضرورة الشعر قال بعض الفضلاء وفيه بحث
لا عرف من امتناع تنوين المبني لاجل الضرورة حتى قيل ان قوله سلام الله يا مطر عليها شاذ قبيح قوله لمكان الاتحاد اي
ثبوت الاتحاد بين المنعوت والنعت معنى لانهما عبارتان عن شيء واحد فلا الداخلة على احدهما كانه داخل على الآخر فالفاصل
بين لا والنعت وهو المنعوت كانه ليس بفاصل والنعت في الحقيقة قريب من لا غير مفصول عنها فهذا الوجه في الحقيقة بيان
لقرب النعت من لا التي هي سبب البناء فما قيل ترك هذا الوجه لظهوره لان النعت الاول لا يكون الا قريبا ليس بموجه وان كان
من وجه قوله والاتصال بينهما لفظا ولذا لا يقع الفصل الا نادرا قوله وتوجه النفي اليه لان الاصل في النفي اذا دخل على كلام
فيه تقييد بوجه ما ان يتوجه الى القيد خاصة وان لم يقع له خصوصا نحو لا رجل ظريف في المعنى لا ظريف وهذا ايضا بيان لقربه من لا
قوله اي بحكمه الاعراب اشارة الى انه بحذف المبتدأ لا بحذف الفعل لما قال صاحب المغني اذا دار الامر بين المحذوف فعلا
والباقي فاعلا وكونه مبتدأ والباقي خبرا فالثاني اولى لان المبتدأ عين الخبر فالمحذوف عين الثابت فيكون حذفا كلا حذف و
اما الفعل فانه غير الفاعل الا انه قال اللهم ان يعضد الاول برواية اخرى في ذلك الموضع او بموضع آخر شبيه او بموضع آت فانه
ح الاول اولى وفيما نحن فيه كك لان قوله وان كان معرفة او مفصولا وجب الرفع مؤيد لتقدير الفعل بان يقدر فيجب الرفع وان
فيه تقليل الحذف بالنسبة الى قوله بحكمه الاعراب لا غير وكلا العبارتين صريحان في نفي البناء لا مزية لاحدهما على الآخر في الصراحة
وعدمه فما قيل لم يقل فالاعراب واجب لنفي البناء صريحا مع انهما سيان في الدلالة على الاعراب فقط فلا يرد وما قيل الاولى
ان يقدر فيجب الرفع ليس بموجه وان كان من وجه قوله لمكان الفصل بالعاطف مع ضعف تاثيرها حتى يجوز في اسمها الرفع عند
التكرير والتعريف والفصل وبدونه عند المبرد بخلاف ما فان تاثيره قوي فيؤثر في بناء المعطوف في نحو يا زيد وعمرو مع الفصل
بالعاطف وعلى هذا لا حاجة الى قوله لمظنة الفصل بلا المؤكدة وعلى ما قررنا ظهر ان الجواب عنه بان الفصل بالعاطف لا يكفي في
منع البناء كما في المعطوف على المنادى ليس بموجه وان كان من وجه قوله وسائر التوابع اي ما في التوابع بعد الوصف والعطف
من البدل وعطف البيان والتاكيد اللفظي اذ بالمعنوي لا يؤكد الا المعارف فلا يؤكد اسم لا لانه نكرة قوله ينبغي ان يكون حكمها
حكم توابع المنادى هذا ما ذكره الرضي ناقلا عن الاندلسي ثم فصل ذلك بحكم بجواز بناء البدل اذا كان مفردا نكرة نحو لا رجل

١٩٩

صاحب لب وهو مبني على تجويزه جعل البدل تارة مستقلا واخرى غير مستقل ولذا احكم بجواز البناء في البدل عن المنادى و المعطوف عليه حيث قال ولما لم يكن البدل معنى في المتبوع حتى يحتاج الى المتبوع كما احتاج اوصاف ولم يفهم معناه من المتبوع كما فهم ذلك في التاكيد جاز اعتباره مستقلا لفظا اى صالحا لان يقوم مقام المتبوع ولما كان اعرابه بتبعية الاول جاز ان يعتبر غير مستقل اخرى فللاول نحو يا زيد اخ ويا اخانا زيد فبين والثاني يا غلام بشر ولنشر اعربا بالوجهين وعطف البيان عنده بدل فحكمه تم قلل واما التاكيد فالاولى كما ذكرناه في المنادى كونه على لفظ الموكد مجردا عن التنوين وجاز الرفع والنصب كما ذكرنا هناك انتهى فما قيل لا يخفى ان قوله لكن ينبغي ان يكون حكمها حكم توابع المنادى تقتضي وجوب البناء في البدل اذا كان نكرة والمفهوم من كلام الشيخ الرضي جواز البناء ان اراد ان ذلك تقتضي الوجوب عند الشيخ الرضي فهو ممنوع كيف وهو مصرح بالجواز في المشبه وان اراد ان ذلك تقتضي الوجوب عند المصرح وغيره من القائلين بالوجوب فحكم الرضي بالجواز لا يضرهم كيف وهو قد ذكر ما هو مذهبه ومختاره وان كان مخالفا لما ذكره غيره وبالجملة الاعتراض ليس بسديد الا ان يقال انه تحقيق لكن انظر من العبارة انه اعتراض **قوله** قد جاء على قلة لكن لا على حد الشذوذ وكذا في الرضي **قوله** في نحو اب اراد بنحو اب الاخ لا غير اذ اثبات الالف يختص بالاب والاخ من بين الاسماء الستة صرح به الرضي وشارح اللباب وصاحب المنهل **قال** في مثل غلامين اراد بمثل غلامين كل تثنية ولا يختص حذف النون بتثنية معين ولا بمطلق المثنى بل يجري في كل مثنى ومجموع **قال** لم يجز تركيب لا ابا فيها عند البعض لان لا ابا فيها لا يصلح فاعلا للفعل لكونه جملة والفاعل لا يكون جملة لكونه قسما من الاسم فالفاعل في الحقيقة تركيب مضاف الى لا ابا فيها وفيه انه يلزم اضافة غير الظرف وآية وذي في بذي تسلم الى الجملة وهو غير جائز فالاولى ان يقرأ منونا ولا ابا فيها صفة له بحذف المبتدأ اى هو لا ابا فيها **قوله** فما بين اهاتهم بكسر التاء في حالة النصب ولو لم يكن له عمل لما نصب امهاتهم بل يجب رفعه لكن بنصب علم ان له عملا **قوله** وهي زائدة وليست باقية لكنها تشابه النافية لفظا مكان ما النافية فيه وخلت على نفي والنفي اذا دخل على النفي افاد الايجاب فصار ان كالا الناقصة لنفي **قوله** نافية موكدة قال الشيخ الرضي نافية لا زائدة عند الكوفيين ولعلهم يقولون هي نافية زيدت لتاكيد النفي والا فالنفي اذا دخل على النفي افاد الايجاب ورد عليهم بانه لا يجوز الجمع بين حرفين متفقي المعنى الا مفصولا بينهما بشيء كما في ان زيدا لقائم جاز الجمع بين اللام وقد في نحو لقد سمع الله مع ان في كليهما معنى التحقيق والتاكيد وفي الا ان مع ان في الا معنى التحقيق فلان قد لشيء بها معنيان آخران وهما التقريب والتوقع فلم يكن لمحض التحقيق وكذا في الا معنى التنبيه ايضا فان قلت قد وقع في القرآن ولات حين مناص بنصب حين فعمل هو لا التبرئة وليس او لفظ آخر قلت قال صاحب المغني اختلف فيها في امرين احدهما في حقيقتها وفي ذلك ثلثة مذاهب احدها انه كلمة واحدة فعل ماض ثم اختلف هؤلاء على قولين احدهما انه في الاصل بمعنى نقص من قوله تعالى لا يلتكم من اعمالكم شيئا فانه يقال لات يليت كما يقال الت يالت وقد قرئ بها ثم استعملت للنفي كما ان قل كذلك قاله ابو ذر الحشني والثاني ان اصلها ليس بكسر الياء فقلبت الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وابدلت السين تاء والمذهب الثاني انها كلمتان لا النافية والتاء لتانيث اللفظة كما في ثمت وربت قال الشيخ الرضي اما التانيث الكلمة اى للا ولمبالغة النفي كما في علامة وانما وجب تحريكها لالتقاء الساكنين قاله الجمهور والثالث انها كلمة وبعض كلمة وذلك انها لا النافية والتاء زائدة في اول الحين قاله ابو عبيدة



ابن طرادة واستدل ابو عبيدة بانه وجدها فى الامام وهو مصحف عثمان رضى الله عنه مختلطة بحين فى الخط ولا دليل فيه فكم فى خط المصحف من اشياء خارجة عن حد القياس وشهد الجمهور انها يوقف عليها بالهاء وانها رسمت منفصلة عن الحين وان التاء قد يكسر على اصل حركة التقاء الساكنين وهو معنى قول الزمخشرى وقرئ بالكسر على البناء كجير انتهى ولو كان فعلا ماضيا لم يكن للكسر من وجه وقال الشيخ الرضى وفيه ضعف لعدم شهرة تحين فى اللغات واشتهار لات واللغة فانهم يقولون لات اوان ولات هنا ولا يقولون تاوان وتهنا الثانى فى عملها وفى ذلك ايضا ثلثة مذاهب ايضا احدها انها لا تعمل شيئا فان وليها مرفوع فمبتدا حذف خبره او منصوب فمفعول لفعل محذوف وهذا قول الاخفش والتقدير عنده فى الآية لا ارى حين مناص وعلى قراءة الرفع ولا حين مناص كائن لهم قال الشيخ الرضى وفيه ضعف لان وجوب حذف الفعل الناصب وخبر المبتدا له مواضع متعينة ولا يمتنع دعوى كون لات هى لا التبرئة ويقويه لزوم تنكير ما اضيف حين اليه فاذا انتصب حين بعدها فالخبر محذوف كما فى لا حول واذا ارتفع فالاسم محذوف اى لات حين مناص كما فى لا عليك الثانى انها تعمل عمل ان فتنصب الاسم وترفع الخبر وهذا قول آخر للاخفش والثالث انها تعمل عمل ليس وهو قول الجمهور وعلى كل قول فلا يذكر بعدها الا احد المعمولين والغالب ان يكون المحذوف هو المرفوع واختلف فى معمولها فنص الفراء على انها لا تعمل الا فى لفظ الحين وهو ظاهر قول سيبويه وذهب الفارسى وجماعة الى انها تعمل فى الحين وفى مرادفه قال الزمخشرى زيدت التاء على لا وخصت لنفى الاحيان

قوله اى اسم ليخرج لو لم يفسر كلمة ما بالاسم لخرج الحروف الاواخر ايضا اذ المراد باشتمال الشئ على علم المضاف اليه ان يكون ذلك الشئ موصوفا به ولا شك ان الموصوف به هو الاسم لا الحرف الاخير ومعنى كون الشئ موصوفا به انه مذكور بعده ذكر الصفة بعد الموصوف والاعراب بمنزلة الصفة للكلمة لا للحرف الاخير **قال** لفظا او تقديرا كان على الشارح ان يقول او محلا كما قال فى المرفوعات وكون المصنف رحمه الله ذكر اقسام المعرب لا يصلح نكتة لعدم ذكره لوجوده فى المرفوعات ايضا وكذا كون الجر محليا غير مشترك بين الكسرة والفتحة والياء اذ كون الرفع محليا غير مشترك بين الضمة والواو والالف مع انه قال فى المرفوعات او محلا وايضا عدم الشمول للكل لا يقتضى عدم الذكر بل القول على وجه يختص بالكسر **قوله** وما هو مشبه به اى ومن اسم هو مشبه بالمضاف اليه من حيث ان جره حصل بالعامل كما ان جر المضاف اليه بالحرف المقدر سواء كان الاضافة لفظية او معنوية على ما ذهب اليه المصنف رحمه الله واما على ما ذهب اليه الجمهور من ان الحرف ليس بمقدر فى اللفظية فانما عمل المضاف الجر فى المضاف اليه لمشابهته للمضاف فى المعنوى فى التجريد عن التنوين او النون للاضافة فكما يعمل المضاف فى المضاف اليه الجر فى المعنوية لنيابته عن الحرف كذلك يعمل المضاف فى اللفظية فكان الحرف فيه مقدر حكما فلا ينتقض تعريف المجرور بمثل غلامى غير مجرور **قوله** المشهور بينهم فان المشهور انه اذا اطلق المضاف اليه اريد به ما انجر باضافة اسم اليه بحذف التنوين من الاول للاضافة **قوله** اى ملفوظا كان جعل الشارح قدس سره لفظا او تقديرا خبرا لكان المحذوفة وجعل المصدر بمعنى المفعول ليكون التركيب موافقا لما هو الاكثر فيه وفى امثاله من وقوع كان واخواتها وذلك محتاج الى الحذف الا ان الحذف قياسى اذ قالوا حذف كان فيما كثر توهم قياسى ولا شك فى ان وقوعه فى مثل هذا التركيب اكثر من ان يحصى بخلاف جعله حالا من حرف جر فانه وان لم يحتج الى الحذف الا انه يخرج التركيب عما هو الاكثر فيه وفى امثاله ويستلزم كون المصدر حالا وهو سماعى عند الاكثرين وان اجاز المبرد

و وقوع المصدر حالا قياسًا اذا كان المصدر من انواع الفعل كاتانا سرعة دون ضحكا وفيما نحن فيه كك لان نفطا وتقطا من انواع التوسط وتحوج الى اعتبار حمل العامل المعنوى بلا ضرورة وهو ما فى الواسطة من معنى الفعل لا يقه كيف يكون حالا من حرف جر وهو نكرة وعند تنكر ذى الحال يجب تقديم الحال لانا نقول ذلك الوجوب عند كون ذى الحال نكرة محضة وهو ليس كك لتخصصه بالاضافة على ان التقديم مخصوص بما سوى المجرور **قوله** حال كون ذلك المقدر مرادا حال من اسم كان المحذوف وهو الضمير المستتر فيه **قوله** وهو الجر قيل ان التعريف لفظى والاحتراز عن الدور انما يجب فى التعريف الحقيقى الذى منه تحصيل صورة غير حاصلة **قوله** اى تقدير الحرف اى فى الاضافة او تقدير الحرف المقيد بكونه مرادا اثره فلا يرد نحو صمت يوم الخميس وتجربته تاديبا **قوله** اى منسلخا عنه اشارة الى ان التجريد مجاز عن الانسلاخ اى الزوال من باب ذكر الملزوم وارادة اللازم ويحتمل التضمين فلا يرد ما قيل ان العبارة محمول على القلب وان المعنى مجردا هو عن تنوينه **قوله** لان التنوين او النون دليل آه هذا الدليل تقتضى وجوب حذف التنوين او النون من المضاف اذا كانا فيه لفظا للمنافاة بينهما وبين الاضافة واما اذا لم يكونا فيه لفظا فيجب ان يضاف من غير اعتبار انه لو كان فيه لحذف كما قال الرضى من غير ان يعتبر حذف تنوين المقدر كما فى غير المنصرف والمبنى نحو من حواج بيت الله وكم رجل على ما عليه البعض لان ما ذكره لا تقتضيه الدليل المذكور والضا اعتباره غير معقول لان اعتباره الكان لاجل انه لا بد فى الاضافة المعنوية من فائدة لفظية وهى رفع الثقل بحذف التنوين وفائدة معنوية وفى اللفظية لا بد من فائدة لفظية هى رفع الثقل فهو منظور فيه لان رفع الثقل عن اللفظ فرع وجود الثقل فيه وكون التنوين مقدرا لا يوجب ثقلا فى اللفظ حتى يكون اعتبار حذفه موجبا لرفعه عنه على ان كونه مقدرا فى غير المنصرف والمبنى فى حيز المنع وكذا كون الاسم بحيث لو كان فيه لحذف لا يوجد لا عتباره وجه غاية ما فى اللباب انه يلزم على هذا ان يكون المعنوية مفيدة لفائدتين واللفظية مفيدة لفائدة محمولا على الاعم الاغلب ومثله كثير فى الاعتبارات واما اعتبار ما ذكره تخفيفا فى اللفظ فتعسف بحت وان كان لامر آخر يجب ان يبين حتى يتكلم عليه **قوله** لانها تفيد معنى فى المضاف اى تفيد معنى فى ذات المضاف وعلى هذا لا حاجة الى ان يصرف العبارة عن الظاهر المتبادر وتحمل قوله معنى فى تقييد معنى مفاده الا مفادا والمعنى ان المعنوية تفيد تعريفا او تخصيصا لمعنى المضاف او لو حمل مفادها يرد اللفظية فانها تفيد ايضا معنى هو الخفة للمضاف فانها وان افادت معنى الا ان ذلك المعنى ليس ثابتا فى ذات المضاف **قال** كضارب مصر وكريم البلد فان قلت ما الدليل على كون المضاف اليه فى المثالين غير معمول لم لا يجوز ان يكون المضاف اليه مفعولا فيه والمعنى ضارب فى المصر وكريم فى البلد قلت الدليل هو انه غير معتمد على شئ مما يعتمد عليه الصفة ظ والقرينة على التقدير غير ظ واقتضاء الصفة الموصوف لا يكفى فى التقدير بل لا بد من قرينة قوية قلت وفيه ان ما ذكره يوجد فى ضارب زيد وحسن الوجه مع انه قال انهما من اضافة الصفة الى المعمول واما ما قيل من ان المعنى ليس على انه ضارب فى المصر وكريم فى البلد فهو فى حيز المنع وقال الشيخ الرضى نحو ضارب مصر واسم خالق السموات لان اسم الفاعل بمعنى الماضى لا يعمل حتى يكون له معمول مضاف اليه قلت ما ذكره تم فى اسم خالق السموات ولم يتم فى ضارب مصر وكريم البلد اذ المضاف اليه فيهما على تقدير كونه معمولا يكون مفعولا فيه واسم الفاعل يعمل فى المفعول فيه والجار والمجرور والمفعول المطلق



والحال مطلقا من غير اشتراط اقترانه بحال واستقبال بل يعمل وجوبا سواء كان بمعنى الماضي او الاستمرار او الحال او الاستقبال
ومنه يعلم ان ما قيل في وجه كون المضاف اليه في المثالين غير معمول لان شرط وجوب عمل اسم الفاعل ان يكون بمعنى الحال
او الاستقبال ولذا كان بمعنى الاستمرار فعمله جائز فليكن المثالان بمعنى الماضي والاستمرار ليس على ما ينبغي لان جواز عمله انما هو
بالنظر الى ان الاستمرار يشمل الازمنة الثلثة فمن النظر الى انه بمعنى الحال والاستقبال جاز عمله وبالنظر الى انه بمعنى الماضي يبطل عمله
ومعلوم ان هذا انما يتصور في معمول شرط عمله فيه بالحال والاستقبال واما فيما لم يشترط فيه ذلك فاسم الفاعل والمفعول بمعنى
الاستمرار يعمل فيه وجوبا والمثالان المذكوران المعمول فيهما مما لم يشترط اسم الفاعل لعمله فيه اقترانه بالحال والاستقبال وقيل
في وجه كون المضاف اليه في المثالين غير معمول ان اضافة اسم الفاعل واسم المفعول انما هو الى المرفوع السببي لا غير فقط زيد
ضامر بطنه ومؤدب خدامه لا الى غيره كما في زيد ضارب في داره عمرو وفيه بحث لانه ان اراد انهما لا يضافان الى شيء
من المعمولات سوى المرفوع السببي على ما هو ظاهر عبارته فهو غير صحيح لان اسم الفاعل يضاف الى المفعول به نحو زيد ضارب
عمرو وان اراد انه لا يضاف الى مثل ما في زيد ضارب في داره عمرو فهو لا يثبت المدعى اذ انتفاء الاضافة الى معمول خاص
لا يستلزم الانتفاء الى سائر المعمولات فان قلت قد قال الشيخ الرضي اسم الفاعل واسم المفعول لا يضافان من معمولاتهما
الا الى الفاعل والمفعول به لشدة طلبهما لهما دون سائر معمولاتهما والمضاف اليه فيما نحن فيه لا يصلح فاعلا ولا مفعولا
به بل هو ظرف فيثبت انه ليس بمعمول قلت لا يخلو عن خدشة لانه يحتمل كونه مضافا اليه على سبيل الاتساع كما في مالك يوم الدين
فيكون معمولا والحق ان المثال يكفيه الفرض ولا يجب ان يكون مطابقا للواقع **قوله** اي لا يكون صادقا على المضاف
وغيره اي للاضافة بمعنى اللام يكون في مضاف اليه لا يكون ذلك المضاف اليه صادقا على المضاف وغيره اي يكون
صدقه على المجموع منتفيا وذلك اما بانتفاء صدقه على المضاف نحو بعض القوم ويد زيد لان الكل لا يطلق على بعضه وكذا
نصف القوم وثلثهم قال الشيخ الرضي وان كان يقع بعض منهم ونصف منهم ويد منهم لان من التي تضمنها الاضافة هي تبعيضية
وشرط من المبينة ان يصح اطلاق اسم المجرور بها على المبين واما بانتفاء صدقه على غير المضاف نحو جميع القوم وعين زيد
وكذا مسجد الجامع لان الجامع لا يتناول الا المضاف بالغلبة فانه في العرف هو المسجد لا غير **قوله** الصادق عليه وعلى غيره
اي الاضافة بمعنى من يكون في المضاف اليه الصادق على المضاف وعلى غيره وهذا القدر لم يكن كافيا في الاضافة بمعنى
من لانه يتناول ما اذا كان اول الاسمين اخص مطلقا من الآخر مع ان الاضافة فيها ممتنعة فضلا عن ان يكون بمعنى من
قال احتاج الى ان يشترط ان يكون المضاف اليه آه **قوله** واما مساو ككليث واسد المراد بالمساواة ما يعم المرادفة في عرف
النحاة لان غرضهم ليس بيان النسب بين الالفاظ حتى يكون المساواة له معنى وللمرادفة معنى آخر بل المقصود انه لا يضاف
اسم الى اسم يساويه في العموم والخصوص وذلك كما يتحقق في المساواة يتحقق في المرادفة **قوله** فان كان المضاف اليه
اصلا للمضاف اعتراض على النحاة بان قولهم بان الاضافة بمعنى من انما يكون اذا كان بين المضاف والمضاف
اليه عموم وخصوص من وجه على الاطلاق ليس بسديد بل ينبغي ان يفصل ويقال بعد العموم والخصوص من وجه
ان المضاف اليه ان كان اصلا للمضاف فهي بمعنى من والا فبمعنى اللام وتوضيحه انه ان اريد بكون المضاف اليه اصلا

للمضاف انه اصل تتخذ منه للمضاف ويصنع منه فيكون هذا المعنى معتبرا في جميع مواد الاضافة البيانية ثم كيف وثلثة دراهم وارئعة دراهم من الاضافة بمعنى من كما صرح به الرضى مع ان المضاف اليه فيها ليس اصلا بالمعنى المذكور وان اراد اعم من ذلك بان يكون اصلا بوجه من الوجوه فذلك جريانه في جميع المواد لا يخرج عن شتضوصا في للمثالين المذكورين اذ ليس الدراهم فيها اصلا للثلثة والاربعة المراد بها المعدود وباعتبار بالاية المعدود اصل بالقياس الى المعدود لانه لبيان كمية لانا نقول ليس المراد بالثلثة والاربعة في المثالين نفس العدد بل المراد المعدود ولان الاضافة فيهما بمعنى من ومن التي تتضمنها الاضافة وهي المبينة وشرط من المبينة ان يصح اطلاق اسم المجرور بها على المبين ومعلوم ان الدراهم انما يحمل على الثلثة اذا اريد بها المعدود ولا نفس العدد الا ان يقال ان الاضافة يعتبر بالنظر الى لفظ العدد او يقال ان المبين وان كان اصلا الا ان المبين على صيغة اسم الفاعل ايضا اصل من حيث انه مبين ثم انت خبير بان هذا التعميم يدخل نحو فضة خاتمك في الاضافة بمعنى من لان الخاتم مبين والمبين من حيث انه مبين اصل ايضا اضافة جرد وقطيفة بمعنى من مع ان المضاف اليه ليس اصلا للمضاف قال الشيخ ويجعلون نحو جرد وقطيفة بالتاويل كخاتم فضة لان المعنى شئ جرد اي بال ثم حذف الموصوف واضيف صفته الى جنسها للتبيين اذ الجرد ويحتمل ان يكون من القطيفة ومن غيرها كما كان خاتمك فالاضافة بمعنى من وايضا قال الشارح قدس سره في بحث البدل عند قوله بدل الكل اي بدل هو من كل المبدل منه وبدل البعض اي بدل هو بعض المبدل منه والاضافة فيهما مثلها في خاتم فضة مع ان المضاف اليه فيهما ليس اصلا للمضاف قوله فقولك مبتدأ وقوله بمعنى اللام خبره فيفيد ان كون الاضافة في الامثلة المذكورة بمعنى اللام معلوم مما ذكره ومتفرع عليه مع انه ليس كذلك اذ لو قطع النظر عما ذكره لكان العلم بكون الاضافة فيها بمعنى اللام بحاله لان النحاة قالوا ان الاضافة للبيان تتعين من البيانية وقد علموا بالاستقراء وتفحص كلام العرب ان من البيانية انما يكون اذا صح اطلاق المجرور بها على المبين وقالوا في قوله تعالى فاجتنبوا الرجس من الاوثان ان من للبيان اذ الرجس هو الاوثان قلت المراد العلم بلا اشكال معلوم مما ذكره من القاعدة ومتفرع وقبل العلم بالقاعدة وان كان العلم به حاصلا الا انه كان مقرونا بالاشكال حيث يقال كيف يكون الاضافة في الامثلة بمعنى اللام مع انه لا يصح اظهار اللام فيها اذ لم يستعمل يوم للاحد ولا علم للفقه ولا شجر للاراك وبما ذكرنا يعلم ان جعل النحاة الاضافة في هذه الامثلة بمعنى اللام مع ان اظهار من فيها خال من التكلف فاندفع ما قيل الا ان ائمة العرب جعلوها لامية ولا يظهر ما دعاهم اليه قوله ولا يحتاج فيه اي في كثير من مواد الاضافة اللامية قوله الى التكلفات البعيدة التي ارتكبها من اعتقد انه لا بد من اظهار اللام وذلك مثل ما قال الفاضل الهندي في تصحيح اضافة كل الى رجل ان كلا الاحاطة جزئيات كلي اضيف هو اليه فاضافة الجزئي الى الكلي بمعنى اللام لكن يمتنع اظهار اللام الا بعد التاويل بالجزئيات او الافراد والا يلزم فك كل من الاضافة وذا لا يجوز وقوله والا اي ان لم يمتنع اظهار اللام قبل التاويل لجاز كل لاحد وفيه انه يلزم استعمال كل بدون الاضافة وهو غير جائز وهذا هو الوجه في عدم جواز اظهار اللام في جميع الاسماء اللازمة الاضافة وانت خبير بان الفك انما يلزم لو استعمل في العبارة هكذا وليس الامر كذلك بل هو مجرد فرض والتكلف ظاهر البعد فلما قال البعض ان كلا للاحاطة والجزئي والفرد ملحوظ من جانب المضاف اليه كما تقرر في الميزان فتقسيم اضافة الجزئي الى الكلي مما لا يجدي في تصحيح اضافة كل الى الجزئي او الفرد ويكون ان يلاحظ حرف الادوات على ان يراد بالكل المضاف الى الكلي جزئيات ذلك الكلي او افراده ولا يلزم موافقته عرفهم لما تقرر في الميزان ان

١٢٠٣

كلا الا حاجة كما يكون اللام للاستغراق ويؤيده قول الادباء ان الاضافة فى كل الدراهم من قبيل اضافة العام الى الخاص
اذ الكل انما يكون عاما بالنسبة الى الدراهم اذا اريد بالافراد واما اذا اريد الاحاطة فلا قوله من كل رجل وكل واحد بيان
لقوله من كثير من مواد الاضافة اللامية ولا يخفى ان البيان انما يتم بايراد واحد من ثلثة قوله رد الاضافة بمعنى من اليه اى الاضافة
بمعنى اللام لوجود الوجه الذى اعتبره النحاة فى رد الاضافة بمعنى فى الى الاضافة بمعنى اللام وهو ان الكافى فى الاضافة
بمعنى اللام ادنى ملابسة واختصاص كقول احد حاملى الخشب خذ طرفك وهى التى ليس لها اضافة لادنى ملابسة قوله قلت نعم
لكن هذا الجواب هو المتعين فى هذا المقام لان النحاة لما اعتبروا ادنى الملابسة فى الاضافة بمعنى فى لا ردينبغى ان يعتبر ذلك ايضا فى الاضافة
بمعنى من وعدم اعتباره ليس الا لما ذكره الشارح واما انه يوجد فى الاضافة بمعنى فى وجه آخر وهو انه كثيرا ما ينزل ظرف الحدث منزلة
الفاعل فيسند اليه فالاضافة ايضا بهذا التنزيل وليس هذا الوجه جاريا فى نحو خاتم فضة فافترقا فهو غير مضر لما ذكره الشارح قدس سره
لانه ان اراد ان المعتبر المجموع فهو ممنوع كيف والنحاة صرحوا بان المعتبر هو ادنى الملابسة وان اراد ان هذا يصلح وجها ايضا
فهذا لا ينافى كون الاول وجها ايضا فما معنى قوله فافترقا وان اراد ان الوجه ما ادى فكره اليه لا ما اعتبره فلا بد له من دليل فانا
من وراء المنع وان اراد ان ما فيه وجهان فهو المتعين للرد دون ما فيه وجه واحد فهو ايضا ممنوع كيف ولا اعتبار بكثرة الادلة
قوله اى ضرب واقع فى اليوم بيان لحاصل المعنى من كون اليوم ظرفا للضرب لا تقدير لمتعلق اليوم فلا يرد ما قيل انظر ان
فى اليوم فيما هو اصل ضرب اليوم اعنى ضرب فى اليوم متعلق بالضرب وليس صفة الضرب بتقدير واقع فى اليوم قوله لان النسبة
الذكيية فى الاضافة المعنوية اذا كان المضاف اليه معرفة لا مطلقا قال السيد السند قدس سره الاضافة الى المعرفة اشارة الى
حضور المضاف فى ذهن السامع قوله على معلومية المضاف اى على كونه واحدا شخصا معينا قال الرضى اذا قلت غلام زيد
ولزيد غلمان كثيرة فلا بد ان تشير به الى غلام من بين غلمانه له مزيد خصوصية بزيد اما بكونه اعظم غلمانه او اشهر بكونه غلاما له
او بكونه غلاما معهودا بينك وبين المخاطب وبالجملة يكون بحيث يرجع اطلاق اللفظ اليه دون سائر الغلمان
وانما فسرنا المعلومية بكونه واحدا معينا لان المضاف اذا اريد به الجنس من حيث هو او من حيث وجوده فى فرد غير معين يكون
المضاف معلوما للمخاطب لانه اشارة اليه من حيث انه حاضر فى ذهن السامع معلوم له مع انه على خلاف وضع الاضافة عند
الشيخ الرضى لانه يقول التعريف فى مثله لفظى كما ان العلمية فى اسامة لفظية وذهب الى ان الاشارة الى ما هو حاضر فى الذهن
لا يكفى فى التعريف لان هذا المعنى موجود فى النكرة ايضا فلا بد فى المعرفة من الحضور والتعيين فى الخارج ولذا قال كل لام التعريف
لا معنى له للتعريف فيها الا التى للعهد الخارجى وبهذا ظهر وجه كون المعرف باللام للعهد الذهنى على خلاف وضعه مع كونه مستعملا
عند الشيخ الرضى فى الحقيقة والبعضية مستفادة من القرينة كما في قولك ادخل السوق حيث قال الفرق بين ذى اللام والمجرد
ان المجرد يفيد ان ذلك الاسم بعض من جملة بخلاف المعرف باللام فان المراد به الماهية مجردة عن البعضية لكن البعضية مستفادة
من القرينة كالرؤية فى قولك رأيت اسدا فهو كعام مخصوص بالقرينة فالمجرد وذو اللام بالنظر الى القرينة بمعنى وبالنظر الى انفسهما
مختلفان ومن ثم جاز وصف المعرف باللام بالمنكر نحو ولقد امر على اللئيم يسبنى وكذا مررت بالرجل مثلك وحسن
بالرجل خير منك نعم لا يصح القول بانه على خلاف وضعه ممن يقول بان المعرف باللام للعهد الذهنى اشارة الى الماهية المجردة

من حيث انها معلوم وان هذا التعريف تعريف حقيقي لا لفظي ولا يصح ايضا منه ايراد قول الرضي وليلا حي انه خلاف وضع الاضافة
قوله نكرة اي جعل ذلك العلم نكرة معنى بان يعيد به واحدا غير معين من افراد المسمى بزيد مثلا وليس المعنى على ان يجعل نكرة حقيقة
لبعد ان ارادة هذا المعنى مجازي والنكرة تارة تشتمل على شيء غير معين قوله بان يجعل مثلا فهذا تنكير بطريق آخر قوله او المراد بالتجريد تجرده
وخلوه من باب ذكر الملزوم وارادة اللازم فلا يرد ان التجريد يقتضي سبق الوجود ويبقى ان التجرد ايضا كان مقتضيا لسبق الوجود
ايضا فالوجه ان يقال التجريد عبارة عن الخلو اذ كون التجريد مجازا عن التجرد والتجرد عن الخلو تطويل للمسافة بلا فائدة والا فالتجريد
مجاز من التجرد وخلوه عطف تفسيري له قوله مع حصول الاصلي وهو غير متصور اذ لا يتصور الشيوع في المعين فضلا عن ان يعتبر
فيه تقليله وبهذا اندفع ما قيل استعمل التخصيص في المعرفة وهو خلاف اصطلاح النحاة لان التخصيص عندهم تقليل الاشتراك
في النكرة قوله في لزوم تعريف المعرف وانت خبير بان كون المعرفة في الامثلة هي الاسم لا المركب والعلم هو المركب غير مضر في
لزوم تعريف المعرفة لان المقصود بالنجم مثلا لا تعين باللام فتعيينه ثانيا بالعلمية تعريف للمعرف وتحصيل الحاصل فان اريد بالاعتراض
على لزوم تعريف المعرف فقد عرفت انه ليس بسديد وان اريد بالمناقشة في اللفظ فهو ليس من دأب المحصلين على ان المعرفة
من حيث اللفظ هو المركب الذي جعل علما لانه لشدة الامتزاج صار لفظة واحدة واعرب باعراب واحد قوله فانهما حين صارت
آه جزآن قوله لم يبق منهما او قوله حين صارت ظرف لقوله لم يبق قدم عليه للاهتمام لانه السبب في عدم البقاء ويحتمل ان يكون
قوله حين صارت شرطا او قوله لم يبق فيهما جزاء الا ان حينئذ فيه معنى الشرط قوله الاشارة الى معلوميتها لصيرورة اللام كاحد اجزاء
الكلمة مما يتعين به مدلول الاسم هو العلم لا غير فيتجه عليه انه وان ليس فيه تحصيل الحاصل لكن فيه تضييع العمل اولا فائدة في
ازالة تعريف اللام الموجود في الكلمة واحداث التعريف بطريق آخر فالوجه في الجواب ان يقال بان جعلها علما في الامثلة المذكورة
يجعل التعريف لازما باقيا فليس فيه تضييع جعلها علما ولا تحصيل الحاصل فيه بحث لان العلمية ان لم يكن للتعيين بل لجعل التعريف اللامي لازما
فقط يلزم تضييع العلمية لانتفاء التعريف الذي هو الغرض من العلم وان جعل للتعريف ايضا لزم تحصيل الحاصل قوله من تركيب تلك الالفاظ بعدها
اي بتقدير تركيب فتامل الا تخفيفا التخفيف مطلقا مقابل للتعريف والتخصيص على الحصر فائدة اللفظية في التخفيف علم انه لا يفيد التعريف
والتخصيص واليه اشار بقوله لا تعريفا ولا تخصيصا وكلمة لا وان لم يجتمع مع النفي والاستثناء في كلام العرب العرباء لكنه كثير في عبارات
العلماء هكذا حققه المحقق الشريف قدس سره في شرح المفتاح وقوله في اللفظ اشارة الى انها تفيد احد نوعي التخفيف اللفظي والمعنوي
وهو اللفظي فمن الحصر يعلم انها لا تفيد التعريف والتخصيص ومن قوله في اللفظ يعلم انها لا تفيد التخفيف المعنوي والمعنى يوصف بالخفة
والثقل يدل على ذلك قول الرضي في بحث جوار في غير المنصرف المستثقل لفظا بكونه منقوصا ومعنى بالفرعية وايضا قال وجمعه اللفظية
مقصودة في غير المنصرف بقدر ما يمكن تنبيها بذاك على ثقله المعنوي بكونه متصفا بالفرعيين وقال العلامة التفتازاني في شرح
الزنجاني ولكونه اثقل من الاسم لدلالته على الحدث والزمان والفاعل وبما ذكرنا ظهر اندفاع ما قيل في قوله في اللفظ لا في المعنى
وجهان احدهما ان المعنى لا يوصف بالخفة والثقل وثانيهما انه يجعل الحصر لظاهره مضافا الى خفة المعنى اي لا تفيد الا تخفيفا في اللفظ
لا في المعنى فلا تفيد انه لا تفيد تعريفا ولا تخصيصا قوله لكونها في تقدير الانفصال لان الصفة عامل في محل المضاف اليه رفعا ونصبا
فالذي هو مجرور في الظاهر مجرور في الحقيقة التنوين المحذوف مقدر معنوي فيكون الاضافة في الحقيقة كلا اضافة كذا في الرضي وذلك لان مختار الصفة

بالفعل تقوية لانه من حيث اللفظ والمعنى فكان اسم الفاعل والمفعول ادعى للعمول فاذا عرفت فالعطف على محل مجرورهما
جائز عند من قال العطف على المحل له شروط ثلثة احدها امكان ظهور ذلك المحل في الفصيح الاترى انه يجوز في ليس زيد بقائم
وما جاءني من امرأة ان تسقط الباء فتنصب ومن فترفع وعلى هذا فلا يجوز مررت بزيد وعمروا خلافا لابن جني لانه لا يجوز فلا يجوز
مررت زيد الثاني ان يكون الموضع بحق الاصالة فلا يجوز هذا ضارب زيدا واخيه خلافا للبغداديين لان الوصف المستوفي لشروط
العمل الاصل اعماله لا اضافته والثالث وجود المحرز اى الطالب لذلك المحل هذا ما ذكره صاحب المغني ولا خفاء في وجود الشرطين
الاولين في المجرور باسم الفاعل والمفعول وكذا الثالث لان الطالب له اسم الفاعل والمفعول القوي عملهما وهو موجود طالب
للعمل ولذا كانت الاضافة كلا اضافة ووجود الاضافة بالفعل لا يجعله في حكم العدم كيف ولو كان كذلك لما كانت الاضافة كلا
اضافة والبيه لو كان كذلك لكان ليس في قولك ليس زيد بقائم في حكم العدم فلا يجوز النصب فيه بالعطف على المحل مع انه جائز
نظرا الى ما ذكره صاحب المغني وهذا ضارب زيد وعمرو بالخفض زيد ونصب عمروا باضمار فعل او وصف منون واما العطف على المحل المخصوص
فممتنع عند من شرط المحرز ومن تامل نعم العطف على المحل ممتنع عند من شرط لجوازه تعذر العطف على اللفظ او كون المحل اقوى من
اللفظ على ما مر قوله اما في لفظ المضاف فقط وذلك في اسمي الفاعل والمفعول المضافين الى الاجنبي قوله واما في المضاف اليه
او لفظ المضاف والمضاف اليه معا في السببي او في لفظ المضاف فقط نحو حسن وجهه وكان على الشارح رحمه الله ان يذكره ولعله
لم يذكره لكونه مختلفا فيه سيبويه وجميع البصريين يجوزونها على قبح في ضرورة الشعر فقط والكوفيون يجوزونها بلا قبح في السعة
ومنعها ابن بابشاذ قوله القائم غلامه بالرفع او النصب واما بالجر فممتنع اتفاقا حذف الضمير من غلامه فيه انه وان حذف الضمير
لكنه ابدل منه اللام قال الرضي جني باللام في المضاف اليه ليتعرف الوجه باللام كما كان متعرفا بالضمير المضاف اليه واللام بدل
الضمير في مثل هذا المقام مطردا او في غيره اليه عند الكوفيين فالاولى ان يقوم مقامه فيما لم يشترط فيه الضمير اي في الصلة او الصفة
اذا كانت جملة وغير ذلك مما يشترط فيه الضمير فلا يقوم فكيف حصل التخفيف قلت لعل حصوله لان الضمير كان متحركا واللام ساكن
فاللام اخف من الضمير صرح بالشيخ الرضي قوله واستتر في القائم فيه ان استتار الضمير في مثله غير جائز لان مجرد قيام الصفة
بالسبب لا يدل على صفة الموصوف في ذاته والاستتار انما جاز اذا كانت الصفة دالة على صفة الموصوف في نفسه سواء كانت
هي الصفة المذكورة كما في زيد حسن الوجه فانه يحسن بحسن وجهه او لا نحو زيد غليظ الشفتين اي قبيح وان لم يدل على صفة لم
يجز استكان الضمير فيهما فيقبح زيد اسود فرس غلام الاخ وزيد ابيض الثور وزيد اصفر غلاما مالانه لا معنى لتصحيح الا انه صار
سبب متصف بالوصف المذكور فيقبح ان يجعل صفة سببه صفة لنفسه فيضمر فيها ضمير لنفسه اذ لم تدل صفة سببه على صفة نفسه
فان قلت اليس يدل الصفة في نحو زيد ابيض ثوره على صفة له في ذاته وهي كونه صاحب ثور كذا قلت معنى كونه صاحبه
مفهوم من كون ثوره سببا لزيد لا من صفة السبب هذا كلام الرضي قوله واضيف القائم اليه اي الى الغلام لكن بعد جعله
منصوبا تشبيها بالمفعول اذ المرفوع من الصفات نعت للمرفوع بخلاف الناصب فانه ليس نعتا للمنصوب ولا يجوز اضافة النعت
الى المنعوت في الاصل اي المعنوية فلا يجوز في الفرع ايضا اي اللفظية قوله والمراد ان المشار اليه الخ ويمكن ان يقال المشار
اليه ثم كل واحد من الامور الثلثة الا انه فرع على كل عليحدة ولا محذور في ذلك فرع على وجود تخفيف ما تقدار التوابع

٢٠٧

جواز الاول وامتناع الثاني وعلى وجه التخفيف وانتفاء التخصيص جواز الضارب بازيد والضارب بوزيد اذ لو افادت التخصيص قبحا او امتنعا اللزوم طلب الادنى مع حصول الاعلى وفرع على التخفيف امتناع الضارب زيد **قوله** ولا شك انه لا دخل لانتفاء الاول لانتفاء التعريف اذ التخصيص في جواز الضارب بازيد والضارب بوزيد ثم كيف ولو افادتا التعريف لامتنعا للزوم تحصيل الحاصل ولو افادتا التخصيص قبحا او امتنعا اللزوم طلب الادنى مع حصول الاعلى وبهذا اسقط قوله وعلى هذا كان الانسب **قوله** وعلى هذا بناء على انه لا دخل في هذا التفريع لانتفاء التعريف ولا لانتفاء التخصيص بل يكفي فيه وجوب التخفيف فقط بخلاف التفريع السابق فانه متفرع على الامرين وهما التخفيف وانتفاء التعريف كان الانسب تقديم هذا الفرع لانه متفرع على امر واحد والتفريع السابق على امرين وما يتفرع على الامر الواحد مقدم على ما يتفرع على امرين لانه بمنزلة المفرد من المركب وهذا المعنى ملائم سوق كلامه حيث قيد بقوله فقط وقيل لان اصله مذكور صريحا بخلاف اصل الفرعين السابقين فانه مذكور ضمنا ورد عليه البعض وليعارضه ان النفي متقدم على الاثبات فالترتيب الذكري في الاستدلال مرعي فيما فعله المصرح يعني ان النفي متقدم في الذكر في عبارة المتن على الاثبات فمقتضى الترتيب الذكري ان يقدم الفرع الذي لوحظ فيه النفي وهو انتفاء على فرع ليس فيه ذلك واليه اشار بقوله فالترتيب الذكري آه فما قيل ان النفي وان كان متقدما على الاثبات لان العدم سابق على الوجود وليس بجيد وان كان من وجيه ثم قوله الا ان المقصود في الحصر الذي معناه اثبات شيء ونفي ما عداه احد جزئيه الذي هو الاثبات ثم كيف وفي الحصر الجزءان مقصودان معا اذ فيه كلا ان تقرير الصواب مقصود اهم لكن رد الخطاء ايضا مقصود اهم تم او عاوه بان الملائمة بسوق الكلام فقط في توجيهه ممنوع ايضا كيف وقوله فقط يلائم كلا التوجيهين لان معناه انه لا يعتبر فيه انتفاء التعريف بخلاف السابق فانه معتبر فيه وبهذا الاعتبار كما يجوز ان يقدم الفرع الثاني امر واحد واصل الاول متعدد كذلك يصح ان يقدم اصل الثاني مذكور صريحا واصل الاول مذكور ضمنا فليس قوله فقط ملائما لتوجيه غير ملائم لتوجيه الفاضل المحشي كما زعم ويحتمل ان يكون المعنى بناء على ما ذكر من انه لا دخل لانتفاء التعريف والتخصيص بل يكفي فيه وجوب التخفيف بخلاف السابق فان انتفاء التعريف معتبر فيه كان الانسب تقديمه لان اصله وجودي بخلاف اصل الفرع السابق فانه ليس بوجودي فانه مركب من الوجودي والعدمي وللوجود شرف على العدم ويمكن ان يقدم النفي والاثبات مقصودان معا في الحصر والفرع الاول تثبت لهما بخلاف الثاني فانه يثبت الاثبات فقط والمثبت لهما اقوى فقدمه لقوة ما يقتضي تقديمه بالنسبة الى ما يقتضي تقديم الثاني فتامل **قوله** ولا يخفى ان فيه شوب مصادرة والمصادرة جعل المدعى عين الدليل او جزءا منه وعلى التقدير من يلزم توقف الشيء على نفسه وانما قال شوب مصادرة ولم يقل مصادرة اذ لم يجعل امتناع الضارب زيد دليلا عليه ولا جزءا منه بل على الجواب عن تمسك الخصم بامتناع الضارب زيد والمذكور فيه ان الجواب غير صحيح اذ يقول الخصم امتناع الضارب زيد اول المسئلة فينبغي ان يجاب عن استدلال الخصم على وجه لا يحتاج الى اعتبار امتناع الضارب زيد فهذا هو المفهوم من الشرح وظاهر ان قوله وضعف الواهب ليس دليلا على امتناع الضارب زيد فما قيل ان في هذا الجواب استدلالا على امتناع الضارب زيد بضعف الواهب الآتي الذي استدل عليه بامتناع الضارب زيد فليس بوجه وان كان من وجيه **قوله** رفعه على الفاعلية وهو قبيح لخلوه عن ضمير الموصوف **قوله** ونصبه على التشبيه بالمفعول قال الشيخ الرضي وهو حسن لكون النصب تعليقه للجر وهو حسن فيكون النصب ايضا حسنا قال لكن قل استعماله لاستنكار في انه النصب تمييزا هو فاعل حقيقة لا على التمييز **قوله**



يعني سيبويه قال الرضي اما الضمير بعد ذي اللام فقال سيبويه ان لم يكن ذو اللام مثنى او مجموعا بالواو والنون فهو منصوب للتغير نحو الضاربه فالضاربه عنده كالضارب زيدا لا يجوز فيه الا النصب ويحتمل عنده بعد المثنى والمجموع بالواو والنون ان يكون مجرورا على الاضافة ومنصوبا وقال الرماني والمبرد في احد قوليه وجار الله ان الضمير بعد ذي اللام مفردا كان او مثنى او مجموعا مجرور بالاضافة **قوله** اي لحمليته لا يخفى ان التاويل في احد الموضعين مشير الى التاويل في الآخر لاتحادهما في باعث التاويل والاول احق ان يشار الى التاويل فيه الا ان الشارح قدس سره اختار التاويل في الثاني تنبيها بان كون حمل الثاني مفعولا له لجاز هو المختار لجريانه على الطريق السابق لا كونه مفعولا له يقال اذ يبقى ح **قوله** وانما جاز بلا تعليل مع ان المسوق لبيان تعليل انما جاز بل المتبادر انه علة لانما جاز وبهذا اندفع ما قيل كانه غفل عن قوله حملا على المختار فاخر التاويل الى ه نحو ما قيل الانسان مشتق من النسيان **قوله** فاتحد فاعل المفعول له اذ فاعل المفعول له على تقدير كونه مصدرا مجهولا هو الضاربك كما ان فاعل الفعل المعلل اعني جاز ايضا الضاربك **قوله** ولن يتصور اي لم يجيء في استعمال العرب ضاربنك اي اتصال الضمير مع وجود التنوين **قوله** ولقائل ان يقول آه فيه انه لو كان كما سمع من العرب قبل الاضافة هكذا مع انه ليس كذلك وان التنوين لو كان مما يفصل الضمير عن العامل لفصله لسمع من العرب كذلك مع انه لم يسمع وانما المسموع الاتصال بحذفه **قوله** وحصل التخفيف جدا في المضاف بحذف التنوين بالاضافة وفي المضاف اليه وان حصل كونه متصلا الا انه ليس التخفيف المعتبر في الاضافة اذ هو ليس الا بحذف التنوين او نوني التثنية والجمع او بحذف الضمير من المضاف اليه كما قيل حصل التخفيف جدا من جانب المضاف ومن جانب المضاف اليه كما ترى ليس على ما ينبغي لانه ان اراد انه حصل التخفيف المعتبر في الاضافة فليس كذلك وان اراد انه حصل فيه شيء من التخفيف وان لم يكن معتبرا فلا كلام فيه **قوله** من غير اعتبار حذف تنوينها قبل الاضافة لا للاضافة متعلق بقوله ثم حمل فالاصل ثم حمل الضاربك على ضاربك من غير اعتبار حذف تنوينهما قبل الاضافة لا للاضافة اي من غير اعتبار حذف تنوين المعمول قبل الاضافة لوجوب اعتبار حذف تنوين المحمول عليه للاضافة على تقرير الشارح قدس سره ومنه ظهر ان قوله من غير لا يجوز ان يتعلق بقوله مضافا الى ضمير كما هو الظاهر من عبارته قدس سره **قوله** لانهما ليسا من باب واحد وهو ظ لكن يرد عليه انه لم يحمل الضارب زيد على ضارب زيد مع انهما من باب واحد كما حمل الضاربك على ضاربك كما قيل وذلك لان وجه الحمل كون كل منهما اسم فاعل مضافا الى مضمر وفي صورة النزاع ايضا وجه الحمل كون كل منهما اسم فاعل مضافا الى ظاهر واما ما قيل عليه ان قياس الضارب زيد وضارب زيد على الضاربك وضاربك قياس مع الفارق فلا يصح وذلك لان الضاربك وان لم يشارك ضاربك في تخفيف المضاف الا انه يشاركه في تخفيف المضاف اليه بخلاف الضارب زيد وضارب زيد فانه لا شركة بينهما في التخفيف اصلا فليس بشيء لان شركة الضاربك بضاربك في تخفيف المضاف اليه في حيز المنع كيف وفي المقيس هو الضاربك ليس فيه شيء مما يفصل الضمير لاجله عن العوامل اما انه ليس فيه التنوين الذي به الفصل الضمير العامل لاجله فظ لان الغرض ان التنوين سقط للالف واللام واما انه ليس فيه غيره فاظهر فاذا ظهر ان الضاربك ليس فيه تخفيف اصلا لا في المضاف ولا في المضاف اليه ظهر فساد ما فرع هذا القائل على وجود التخفيف في الضاربك في المضاف اليه من قوله ويظهر من هذا انه يمكن حمل الضاربك على المختار في احسن الوجه لمشاركتهما في تخفيف المضاف اليه بالاضافة **قوله** المضاف اليه

اي الذي اضيف اليه صفة نحو الصفة مفعول ما لم يسم فاعله لقوله المضاف اليه **قوله** وارجاع كل من الصورتين بتقدير خبر ظاهر
والتانيث لان المصدر يذكر ويونث مع انه مضاف الى المونث **قوله** معنى آخر فان معنى التركيب الوصفي وصف شيء بشيء وهذا لا يمكن
الاستفادة من التركيب الاضافي الذي معناه كون الشيء منسوبا الى الآخر بواسطة حرف الجر وكذا الاستفادة من الاول فكيف
يقوم احدهما مقام الآخر لاستفادته وكون هيئة التركيب الاضافي في الاضافة اللفظية قائمة مقام هيئة التركيب العامل مع
اختلاف معناهما ممنوع ولم لا يجوز ان يكون استفادة معنى التركيب العامل من الاضافة اللفظية بجعلها كلا اضافة
لكونها في تقدير الانفصال لقوة عمل الصفات **قوله** فلا يقال اي اذا تبين ان احد المعنيين لا يقوم مقام الآخر في الاستفادة
فلا يقع تركيب اضافي وبازائه المعنى الوصفي **قوله** هو قوله ذكر الضمير الراجع الى القاعدة بتاويلها بالاصل والقانون او بناء على
ان الضمير اذا دار بين المرجع والخبر فرعاية الخبر اولى **قوله** والجامع صفة للوقت لم يقل له مع سبق ذكر الوقت رفعا للاشتباه اذ
على تقدير الضمير لم يعلم انه راجع الى الوقت او المسجد واذا كان كذلك فكانه لم يسبق ذكره **قوله** منطويا عليه اي مشتملا عليه غير محتاج
الى ذكره لشهرة كونه صفة له فصار بحيث يفهم منه وحده الوقت وهذا هو معنى الصفة الغالبة الا ان هذا المعنى في الجامع ليس
حقيقة بل ادعاء ولذا قال الشارح قدس سره فيكون بمنزلة الصفات الغالبة يدل على ذلك قول الرضي ان يجعل الجامع مسجدا مخصوصا
حيث قال يجوز عندي ان يكون الجملة اضافة الموصوف الى صفته من باب طور سيناء وذلك بان يجعل الجامع مسجدا مخصوصا
والغربي جانبا مخصوصا والاولى صلوة مخصوصة والحمقاء بقلة مخصوصة ثم يضاف المسجد والجانب والصلوة والبقلة المحتملة
هذه المختصة لفائدة التخصيص وهذا هو الذي نقله الفاضل عن الرضي ثم قال وحاصله ان اضافة المسجد الى الجامع من قبيل اضافة
العام الى الخاص الى آخر ما ذكره فضمير حاصله راجع الى ما ذكره الشيخ الرضي لا الى ما ذكره الشارح قدس سره وعلى هذا فلا يرد عليه
ما اورده مولانا عصام الدين من التشنيع الشنيع **قوله** حتى صار اي جرد كانه اسم غير صفة في انه استعمل بلا موصوف فاضافته
الى قطيفة التخصيص لا لانه اضافة صفة الى الموصوف وفيه ان قطيفة مونث والجرد مذكر فكيف يكون صفة للقطيفة ولذا قال
قال الشيخ الرضي ان المعنى شيء جرد اي بال فحذف الموصوف واضيفت صفته الى جنسها للتبيين **قال** افادت الاضافة
التعريف او التخصيص افادة الاضافة التعريف لان اللام اما للجنس او للاستغراق وعلى كلا التقديرين تفيد التعريف واما افادة
التخصيص فانما هو اذا كان اللام للعهد الذهني وهو بعيد في امثال هذين المثالين والمقصود من قوله اي بصير خاصا دفع توهم حمل
يختص على معنى يصير ذا تخصيص وهو ليس بمستقيم لان المضاف اليه معرفة **قوله** فيهما خفاء اذا اريد بالشيء الموجود وحمل العين
ايضا على الموجود واما اريد بالشيء ما يمكن ان يعلم ويخبر عنه وحمل العين ايضا على ذلك واما اذا حمل الشيء على الموجود والعين على المعدوم
والموجود فلا خفاء في كون العين اعم من الشيء **قوله** يحمل احدهما على المدلول والآخر على اللفظ اشارة الى انه لا يتعين الاول
للحمل على المدلول ولا الثاني للحمل على اللفظ بل ذلك بحسب القرائن فان اقتضت القرينة حمل الاول على المدلول فذلك نحو
جاءني سعيد كرز فان المجيء قرينة على حمل الاول على المدلول لعدم تصور المجيء من اللفظ وان اقتضت حمل الثاني عليه فمثل
عليه نحو تلفظت بسعيد كرز اي تلفظت بلفظ هذا المدلول لعدم تصور تلفظ المدلول وبهذا ظهر ان ما ذكره الشيخ الرضي
من قوله تاويل نحو سعيد كرز ان يقال المراد بالمضاف الذات وبالمضاف اليه اللفظ وذلك انه كما يطلق اللفظ ويراد به مدلوله



يطلق عليه مع القرينة ويراد بذلك اللفظ الدال تقول مثلا جاءني زيد والمراد المدلول وكتبت بزيد والمراد اللفظ فمعنى جاءني سعيد كرز اي ملقب هذا اللقب ولا ينعكس التاويل اذ لا يقال ان الاول دال والثاني مدلول حتى يكون معنى سعيد كرز اسم هذا المسمى لانهم ينسبون الى الاول ما لا يصح نسبته الى الالفاظ نحو ضربت سعيد كرز وقال سعيد كرز ليس على ما ينبغي وذلك لانه ان اراد بقوله ولا ينعكس التاويل انه لا يصح العكس اصلا انما وقع سعيد كرز فهو ممنوع وقوله لانهم ينسبون الخ ان اراد به انهم ينسبون الى الاول على الدوام ما لا يصح نسبته الى اللفظ فهو ممنوع كيف وقد يقال تلفظت بسعيد كرز وكتبت بسعيد كرز على ما ذكره وان اراد انهم ينسبون في بعض الاوقات فالتقريب غير تام وان اراد انه لا يصح العكس في امثال جاءني سعيد كرز فلا كلام فيه لكن لفظه يشعر بانه لا ينعكس التاويل على الدوام قوله فلما جاء اي مدلول هذا اللفظ هذا طريق آخر لتنكير العلم اذ قد يتاول بواحد ممن يسمى بالاسم كما يقال في جاءني زيد وزيد آخر اي جاء واحد من الجماعة المسماة بزيد وقد يتاول بصفة اشتهر مسماه بها كما يذكر حاتم ويراد جواد وما قال انه يدل على ما اضيف الى كرز اي جاء مدلول كرز والتاويل الثاني لا يجري في كل علم بل في علم اشتهر مسماه بصفة والاول وما كان علما الا ان انظر ان الحاصل من التاويل مركب توصيفي فلا يمكن الاضافة فتعين في هذا المقام تاويله بمدلول قوله بان قصد بهم بالاضافة التوضيح اي رفع الاحتمال الحاصل في المعرفة باضافته الى ما ليس فيه احتمال لكونه اشهر واللقب في الاغلب يكون اشهر بالقياس الى الاسم فالاضافة لغرض التوضيح انما هو باضافة الاسم الى اللقب لا العكس فظهر ان العكس كانه لا يصح من حيث الاستعمال لعدم ورود الاستعمال على ذلك لا يصح من حيث القياس ايضا قوله واختلف في ان ايهما الاصل قيل وفي تقديم مفتوحة اشعار باختيار ان الاصل الفتح لكن قوله وفتحت للساكنين ظاهر في ان السكون هو الاصل انتهى اقول قوله للساكنين قرينة ظاهرة على ان المراد بقوله فتحت جعلت الفتحة واجبة للساكنين فيشير الى انه لو لم يكن الساكنان لكان الاصل اختيار الفتح اذ هو المقابل للوجوب لا ان السكون هو الاصل فكون قوله وفتحت للساكنين ظاهرا في ان السكون هو الاصل ثم قوله حقيقة فيما اذا كانت الكلمة التي هي حرف يصح وقوعها في ابتداء الكلام ككاف التشبيه فانه يصح ان يقال كزيد اخوك قوله او حكما كالباء فانه على تقدير بنائه على السكون وان لم يلزم الابتداء بالساكن حقيقة لكنه يلزم ابتداء حكما لانه لاستقلاله يصح ان يقع في الابتداء رجل لم يقع لعارض قال ولا انقلب على صيغة المعلوم وفاعله ضمير يذيل قوله بسبب القلب الذي ليس لعلة مطردة بخلاف سلمي لانه وان لزم فيه التباس المرفوع بغيره الا ان القلب لعلة مطردة ولا يترك الامر المطرد لالتباس حصل في بعض المواضع الا ترى انك تقول مختار ومضطر مع انه يلتبس صيغة الفاعل بالمفعول كذا في الرضي وهو منقوض بان قلب الواو والياء اذا تحركتا وانفتح ما قبلهما واجب لعلة مطردة فينبغي ان لا يترك للالتباس مع انه ليس كذلك لانهم عللوا ترك تعليل اقول واعوار واسوار وتقول ويسار وجواد وطويل وغيور للالتباس وقالوا ان ترك الادغام في قرد وسرر للالتباس الا ان يقال في الامثلة المذكورة يلزم التباس اصل الكلمة باصل كلمة اخرى ولا يجوز ارتكابه وفيما نحن فيه يلزم التباس بعض احوال الكلمة ببعضها قوله فيما هو كالكلمة الواحدة ان قلت اذا اجتمع المثلان اولهما ساكن وجب الادغام سواء كانا في كلمة او في كلمتين فلا حاجة الى قوله كالكلمة الواحدة قلت الحاجة اليه لدفع توهم من توهم انه من قبيل قالوا وما ادني يوم حيث اجتمع المثلان في كلمتين واولهما مدة فانه لا يجوز الادغام لرعاية المد مع وجوب المقتضي فدفع ذلك التوهم

بان رعاية المد انما هو فيما اذا كان المثلان في كلمتين واما اذا كانا فيما هو كالكلمة الواحدة فالادغام واجب **قال** نحو مسلمي

آه قيل هذه العبارة لا تخلو عن خدشة لان المقصود منه ان كان تمثيل التمثيل كان الاظهر ان يقال لانه اذا اضيف وان كان

المقصود تقييد التمثيل فهو شرط مستغنى عن الجزاء لتقدم ما يدل عليه فالوجه ان يقول وصار بالعطف ولا يذكر على طريق الجزاء

ومثل هذه العبارة قوله مسلمون اذا اضيف الى ياء المتكلم قلبت واوه ياء **قوله** يوجب بقاء الضمة قبلها لغير يا ان اراد بقاء

الضمة بعد الادغام كما هو الظاهر من قوله قدس سره فقيل مسلمي حيث لم يقل مسلميّ ثم ادغم فالملازمة ممنوعة كيف والقاعدة انما هو

في غير المدغمة وان اراد قبل الادغام فالملازمة انما تصح لو كان بين اجتماع المثلين وبين الادغام زمان وهو غير مسلم وهما وقعا

في آن واحد **قال** فاخي وابي قيل قدم الاخ لكونه ابعد عن خلاف المبرد خلافا مبنيا على السماع والسماع انما هو في الاب

فقط وانما خالف في الاخ لحمله له على الاب كما قال الشارح قدس سره واما تقديمه عند القطع عن الاضافة فليكون جاريا

على الاسلوب السابق **قوله** لتقاربهما لفظا لكون كليهما على حرفين بالفعل ولكونهما مفتوح العين في الاصل بدليل ان

فعل بفتح العين صحيحة يجمع على افعال وقد جاء جمعهما عليه كآباء وآخاء والحم وان كان ايضا مفتوح العين بدليل انه جاء جمعه

على احماء الا انه ليس بينه وبين الاب قرب من حيث المعنى **قوله** اي امرأة قائلة صرف العبارة عما هو الظاهر وفي امثال

هذا المعنى من صيغة الخطاب الى الغيبة استنكافا الا ان ينسب الى المخاطب انه قال هني وعدم صحة القول في الاول **قوله** ان

نقل بعضهم وهو ابن يعيش وابن مالك **قوله** في الاسماء الاربعة وهي اب واخ وحم وهن ونقل عنه الخلاف جار

والمصرح في اخ واب فقط **قوله** في الاكثر قال الشيخ الرضي هو اصح وافصح لان علة الحاجة الى ابدال الواو ميما عند القطع

خوف سقوط العين لالتقاء الساكنين وليس كذلك في الاضافة اذ لا تنوين في المضاف فالاولى ترك ابدالها ميما **قوله** جمع

تابع فان قلت من اين يعلم انه جمع تابع ولم لا يجوز ان يكون جمع تابعة فالفاعلية الوصفية يجمع على فواعل قلت يدل

على ذلك شهرة التابع في الالسنة وايضا المراد تابع الاسم فلا وجه لتانيث تابعة والقول بان التانيث باعتبار

تاويل الاسم بالكلمة بعيد وايضا لو كان جمع تابعة لكان المناسب في كل ثان كل ثانية وباعراب سابقها **قوله** اي متأخر اشارة الى

دفع ما قيل من انه يخرج من التعريف التابع الثالث والرابع لان الثالث والرابع ليس بثان ووجه الدفع ظاهر لانه انما يخرج

لو كان الثاني محمولا على حقيقته وليس كذلك بل يراد منه متأخر فيدخل الثالث والرابع في التعريف ثم اشار الى وجه تعبير المتأخر بالثاني

فوصفه بقوله متى لوحظ مع سابقه وحاصله ان الثالث والرابع مثلا لما كان بالنظر الى المتبوع ثانيا وان كان بالنظر الى غيره ثالثا

او رابعا عبر عنه بالثاني اشعارا بان المنظور انما هو نسبته الى المتبوع لا الى غيره واشارة الى ان المراد بالثانوية بحسب الرتبة

لا بحسب الذكر فبهذا التقرير لا يرد الثالث والرابع ولا يرد التابع المتقدم على المتبوع فمن اشكل عليه بالتابع المتقدم فهو لم يتصور كلام الشارح

حق التصور ولو لم يذكر الشارح قدس سره قوله اي متأخر وقال كل ثان متى لوحظ مع سابقه الى آخره لكان احسن فتامل

قوله ناش كلاهما تقدير لمتعلق الجار وصفة لقوله باعراب سابقه فان قلت هو معرفة بالاضافة الى المعرفة فكيف يوصف بالنكرة

قلت المضاف اليه اسم فاعل مضاف الى معموله لانه اذا كان للاستمرار جاز عمله وهو كذلك فلا يكون معرفة وان قلت انه ليس

بمضاف الى معموله فالجواب ان الاضافة للعهد الذهني لانه يراد واحد غير معين من الخمسة بقي ان المناسب ان يقال ناشئين



لان الموصوف متعدد وان المعنى كما اشار اليه الشارح قدس سره بجنس اعراب سابقه وعند تعدد الموصوف الواجب في الصفة القائمة بهما التثنية فيقال مررت برجلين قائمين لا قائم كلاهما والمقصود ان كلا الاعرابين ناشيان من جهة واحدة **قوله** لان المجئ المنسوب الى زيد في قصد المتكلم منسوب اليه مع تابعه لا اليه مطلقا فلم يتغير الجهة ولم يتعدد لان تغير الجهة وتعددها انما هو بتغير تعلق العامل بالمعمول وفيما نحن فيه لم يتغير تعلق العامل ولم يتعدد بل تعلق العامل بالموصوف والصفة تعلقا واحدا وعمل فيهما معا على انهما مسند اليهما وكذا في سائر توابع المرفوع والمنصوب والمجرور في قصد المتكلم انما هو المتبوع والتابع جميعا فالعامل انما عمل الرفع او النصب او الجر فيهما معا باعتبار تعلق واحد لا باعتبار تعلقين كما في المبتدأ والخبر الى آخر ما ذكره الشارح قدس سره وهو ماخوذ من كلام سيد المحققين سند المدققين في حواشي الرضي حيث قال دفعا لما ذكره الرضي في رد ما قال المصنف من جهة واحدة ليخرج هذه الاشياء لان ارتفاع المبتدأ من جهة كونه مبتدأ وارتفاع الخبر من جهة اخرى وهي كونه خبر المبتدأ وكذا انتصاب اول المفعولين من جهة كونه اولهما وانتصاب الثاني من جهة كونه ثانيهما وانتصاب الاول في ضربت زيدا قائما من جهة كونه مفعولا به والثاني من جهة كونه حالا وكذا في فجرنا الارض عيونا انتصاب الاول من جهة كونه مفعولا به والثاني من جهة كونه تميزا وفيه نظر لان ارتفاع المبتدأ والخبر من جهة واحدة وهي كونهما عمدة في الكلام وانتصاب الاسماء المذكورة من جهة واحدة وهي كونها فضلات وان قلت تتغير الجهات بسبب تغير اسم كل واحد من الاول والثاني قلنا ان نقول ارتفاع زيد في جاء زيد الظريف من جهة كونه فاعلا وارتفاع الظريف من جهة كونه صفة وكذا باقي التوابع ثم نقول الاخبار المتعددة للمبتدأ نحو هو الغفور الودود وكذا المسندات في نحو حلت زيدا عالما عاقلا ظريفا وكذا الاحوال المتعددة وكذا المستثنى بعد المستثنى منه لا تتغير اسماؤها ولا جهات اعرابها فينبغي ان يدخل في حد التوابع لا نا هي تغير الجهات بتغير الاسماء بل بتغير تعلقات العوامل بالمعمولات كما في المبتدأ والخبر الى آخر ما ذكره الشارح ونحو قولك جاء زيد الظريف لم يتغير تعلق العامل بهما بل من حيث انه تقتضي مسندا اليه عمل فيهما معا واما قوله ثم نقول الاخبار المتعددة آه فجوابه ان ليس شئ مما ذكرت تابعا رتبة بل لفظا فقط والمراد ما هو تابع يستحق سابقه تقدما عليه رتبة ومن قال ان الرفع علامة للعمدة والنصب علامة للفضلة فله ايضا ان نقول تتعدد جهات في العمدة والفضلات فان كون الشئ عمدة من حيث كونه مسندا اليه جهة مغايرة لكونه عمدة من حيث كونه مسندا وكونه فضلة من حيث انه وقع عليه الفعل جهة مغايرة لكونه فضلة من حيث انه وقع فيه الفعل انتهى ومنه يظهر انه لا يرد على التعريف نحو قرأت الكتاب جزءا جزءا وامثاله مما كان الحال المجموع الا انه اجرى الاعراب على الجزئين بتكرار الحلول المعرب عن الاعراب لان الثاني فيه وان اعرب باعراب سابقه من جهة واحدة وحدة شخصية هي الحالية القائمة بالمجموع الا ان المتقدم والمتاخر ليس متقدما ومتاخرا بالرتبة بل باللفظ وانه لا يرد على قول الشارح قدس سره لان المجئ المنسوب آه انه يلزم ان يكون المقتضي لاعراب زيد في جاءني غلام زيد هو فاعلية غلام لان المجئ المنسوب الى غلام في قصد المتكلم منسوب اليه مع زيد لا اليه مطلقا لان المراد من قوله منسوب اليه مع تابعه ان المجئ من حيث انه تقتضي مسندا اليه عمل فيهما معا على ما قرره السيد السند قدس سره وغلام زيد ليس كذلك فان قلت الصفة المادحة ذكرت للمدح والذامة للذم وايضا قد تذكر للترحم والتاكيد فلا يكون نسبة الفعل منها الى الموصوف والصفة معا بل الى الموصوف فقط قلت كون ذكر الصفة لاغراض مخصوصة لا ينافي ان يتعلق الفعل بهما معا فكون

نسبة الفعل فيها الموصوف فقط في خير المنح وكذا عطف البيان والتاكيد فانه ان الفعل في جاءني ابوحفص عمرو وفي جاء القوم كلهم منسوب الى المتبوع والتابع معا واما انه منسوب الى المتبوع فقط فلا بدله من دليل فانا من ورا المنع وكذا في جاء زيد او عمرو وجاء زيد لا عمرو اذ الفاصل احد الامرين وهو لا يتم بدون التابع فتعلق الفعل بهما تعلقا واحدا فعل فيهما الرفع معا قوله حقيقة او حكما تعميم لقوله لفظيا قوله ليست في موقعها لانه لا احاطة الافراد والتعريف انما يكون للماهية من حيث هي مجردة عن الافراد فلا يليق دخوله على مالم يلاحظ فيه الافراد قوله وبالجنس لانه انما يكون بالجنس والفصل والماهية وحدها او مع الجنس وهما كليتان ليستا بعوارض ولا مقيدين لتشخص الافراد قوله و قوله مبتدأ ويدل بدل منه او عطف بيان وقوله الى بداهية صفة له اى على معنى مفسر بمعنى التفسير او حال من متعلق فعل يفهم من نسبة الخبر وهو احتراز الى المبتدأ اى ينسب اليه الاحتراز حال كونه مفسرا بالتفسير المذكور وقوله احتراز خبر مبتدأ قوله دلالة مطلقة اشارة الى ان مطلقة صفة للدلالة فان قلت كيف يصح جعله صفة للدلالة وهو مذكر والدلالة مؤنث قلت صح نظرا الى ان الدلالة عبارة عن كون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى او فهم المعنى من اللفظ او انفهام المعنى منه او عبارة عن انتقال الذهن من اللفظ الى المعنى واما ما قيل بجعل قوله مطلقا حالا من قوله معنى بحذف المضاف اى يدل على معنى حال كون دلالته عليه مطلقا غير مقيدة فليس موجها لكان من وجيه قوله احتراز عن سائر التوابع اى باقي التوابع غير الصفة فان البعض وان دل على معنى في متبوعه الا ان دلالته عليه ليست مطلقة بل مقيدة بخصوص مادة لا يتعدى ولان التابع في الامثلة المذكورة ليست هيئة تركيبية مع متبوعه بل لاضافته الى ضمير المتبوع لانا نقول اضافة التابع الى ضمير المتبوع اليه من جملة هيئة تركيبية مع المتبوع والقول بان اضافته الى ضمير المتبوع ليس من جملة هيئة تركيبية في خير المنح قال سيد المحققين سند المدققين في دفع الايراد بالامثلة المذكورة في حواشي الرضي هكذا قد ذكر المصرح في بعض تصانيفه ان ما يذكر في تحديد الالفاظ يراد انما يذكر للدلالة عليه فاذا قيل المفعول به ما وقع عليه فعل الفاعل يراد ما ذكر ليدل على ذلك فلا ينتقض بما ذكره لان عمله انما ذكر ليسند اليه الاعجاب لا ليدل على معنى في متبوعه وكذا كلهم انما ذكر ليدل على احاطة المجيء للقوم واما كون القوم مشمولا للمجيء فامر لازم لا مقصود اصلي فلفظ كلهم يدل على حال الشبه تقصد الاصلي معنى في متبوعه وان فهم منه ذلك ضمنا هذا كلامه هذا وبما ذكره الشارح قدس سره وبما نقلناه عن السيد ظهر انه لا حاجة في الاحتراز عن التاكيد الى ان يعرف النعت على وجه آخر ويقيد بقيد غير الشمول كما فعله الرضي وتبعه العلامة التفتازاني المحقق التفتازاني قدس سره العزيز حيث قال في المطول هو تابع يدل على ذات ومعنى فيها غير الشمول ثم قال بينه وبين الصفة المعنوية التي هي معنى قائم بالغير عموم من وجه لتصادقهما على العلم في قولنا اعجبني هذا العلم وظهر ايضا مما ذكرنا ان ما قيل في وجه العدول عن التعريف المشهور المذكور في الكتاب انما عدل عن التعريف المشهور لامور احدها ان قوله مطلقا مما لا حاجة اليه لان الحال يخرج بقوله تابع وثانيها انه يصدق على التاكيد في قولك جاءني القوم كلهم لانه يدل على معنى في متبوعه وهو الشمول وثالثها انه يصدق على البدل في قولك اعجبني زيد علمه فانه يدل على معنى في متبوعه وهو غير الشمول فللاول حذف قيد مطلقا وللثاني ذكر قيد غير الشمول وللثالث زاد لفظ ذات ليس بشيء اما الاول فلانك قد عرفت ان قوله مطلقا ليس لاخراج الحال حتى يكون مستدركا بل لاخراج التاكيد والبدل والمعطوف واليه على تقدير جعل قوله مطلقا لاخراج الحال ليس معناه لو لم يذكر لم يخرج الحال بل يخرج بقوله تابع لكن ذكر قوله مطلقا لدفع الوهم واليه اشار السيد قدس سره في حواشي الرضي حيث قال هذا كلام صحيح والمصنف معترف به لكنه جعل

ذلك احترازا لدفع الوهم بناء على اشتراك الحال مع النعت في الدلالة على هيئة الذات وافتراقهما في التقييد والاطلاق ونظير
هذا الاحتراز قد وقع في تعريف الحال فان قلت فعلى هذا يشكل بالتاكيد والبدل والمعطوف قلت يخرج هذه الثلثة بما ذكره السيد
قدس سره واما الثاني والثالث فلان صدقه على التاكيد والبدل ثم كيف ويخرج هو والبدل والمعطوف بقوله مطلقا وبما
ذكره السيد قدس سره ثم انه يرد على هذا التعريف انه يخرج منه بعض افراد المحدود وهو قولك اعجبني هذا العلم فان العلم هذا التركيب
نعت نحوي مع انه لا يدل على ذات ومعنى كائن في تلك الذات فان العلم يدل على معنى ولا يدل على ذات يقوم بها ذلك المعنى
ولما اجاب عنه بعض الفضلاء من انه ليس المراد بالذات ما يقابل المعنى بل المستقل بالمفهومية فليس بشيء لان ارادة ما يقابل المعنى
من الذات اذا وقعت في مقابلة المعنى خصوصا اذا اعتبر ثبوت ذلك المعنى في تلك الذات ظاهرا بل متعين وحمل الالفاظ
على المتبادر واجب مطلقا فكيف في التعريفات ولان ارادة المستقل مما لا يسمن ولا يغني من جوع لانه لا بد من اعتبار
ذلك المعنى في تلك الذات والذات او المستقل المراد بالذات في التركيب المذكور هو المعنى القائم بالغير المدلول بالعلم ليس شيء آخر
مدلول للعلم يقوم به المعنى والبعض يراد بالذات ما يقوم بغيره لا ما يقوم بنفسه لا يخرج عن التعريف النعت في نحو قولك اعجبني
هذا السواد الشديد بالمعنى ما يقوم بغيره وهو ان منع خروج اعجبني هذا السواد الشديد لكنه لا يمنع خروج اعجبني هذا العلم قائل
وانه يخرج بقوله غير الشمول لبعض افراد المحدود ومثل جاءني القوم الشامل لزيد فانه يدل على معنى في متبوعه وهو الشمول واما
ما قال بعض الافاضل انه يرد على التفسير من قولك جاءني زيد ابوك سواء جعل بدلا او عطف بيان فانه يدل على معنى في متبوعه
وهو المذكورة فليس بوارد فتدبر **قوله** ولا يرد عليه الوجه فلا يرد بالفاء **قوله** فان دلالة التوابع دليل لقوله ولا يرد عليه
قوله انما هي بخصوص مواد يعني انها وان دلت بهيئة تركيبها مع متبوعها على حصول معنى في متبوعها الا ان تلك الدلالة
ليست مطلقة متحققة في كل بدل ومعطوف وتاكيد والا لما تخلفت في اعجبني زيد غلامه واعجبني زيد وغلامه وجاءني زيد
نفسه وبهذا ظهر ان ما قيل ذلك في اعجبني القوم كلهم باطل لان تركيب التاكيد مع المتبوع يفيد تقرير الشمول فلولا دلالته
على حصول الشمول في متبوعه لم يتقرر الشمول الذي يدل عليه المتبوع ليس على ما ينبغي **قوله** لا نجد لها دلالة فعلم انها
لا تدل على معنى في متبوعها دلالة مطلقة بل مقيدة بخصوص المادة تخرج عن الصفة اذ الصفة تدل بهيئة تركيبية مع متبوعه على معنى
في متبوعه دلالة مطلقة بحيث لو جيء مكان صفة صفة اخرى واخرى الى غير النهاية لكان يدل على معنى في متبوعه ثم المعنى الثابت في المتبوع
اعم من ان يكون وصفا حقيقيا للمتبوع كالعقل في جاءني رجل عاقل او وصفا اعتباريا لكونه حسنا غلامه في جاءني رجل حسن غلامه
قوله ولم يكن هذا مرضيا للمصنف رحمه الله ان الجملتين معطوفتان على جملتي الشرط والجزاء الا ان الجامع ليس بموجود فهو بتقدير
لا بقرينة السابق **قال** اذا كان وضعه فان قلت ثلثة في قولك جاء رجال ثلثة صفة جامدة يدل على معنى في متبوعه الا انه ليست
موضوعة فيخرج عن ان يكون صفة قيل المراد بالوضع الاستعمال وقيل الوضع اعم من النوعي الذي يكون في المجاز ويحتمل ان
يكون المراد من الوضع التعيين اي اذا كان تعيينه لغرض المعنى **قوله** اي لغرض الدلالة على المعنى بيان لحاصل المعنى لان الغرض
للدلالة في الغرض او المتفرع والمترتب على الوضع هو الدلالة على المعنى ومثل اي رجل عندك لا يدل على هذا المعنى لان اي رجل
في هذا التركيب لمحض الاستفهام فليس له دلالة على معنى حتى يكون صفة لما لا يقع نعتا **قوله** التي هي في حكم النكرة لان الجمل

التي لها محل من الاعراب بحسب صحة وقوع المفرد موقعها والمفرد الذي يسبك من الجملة نكرة لانه انما يكون باعتبار الحكم الذي يناسبه التنكير وينبغي ان يكون هذا مراد من قال ان الجملة نكرة هذا الا ان التعريف والتنكير من خواص الاسم هذا ما ذكره العلامة التفتازاني في المطول وعلى هذا الايراد عليه ما مر وفيه نظر لان الجملة في حكم النكرة لكونها لافادة نسبة مجهولة كالنكرة التي هي لافادة فرد مجهول واذا جعلت صفة يجب ان تكون معلومة للمخاطب حتى تتعين موصوفة عند المخاطب بما يعرفه من النسبة ولذا قيل الاخبار بعد العلم بها اوصاف الا ان يكتفى في كونها في حكم النكرة بانها موضوعة لافادة نسبة مجهولة واستعمالها في النسبة المعلومة طار على وضعها لان هذا انما يرد لو كان الوجه لكونها في حكم النكرة منحصرا فيما ذكره مع انه ليس كذلك قال لا يقع صفة لان الصفة يجب ان يعتقد المتكلم ان المخاطب عالم باتصاف الموصوف بمضمونها قبل ذكرها وانما يجيء بها ليعرف المخاطب الموصوف ويميزه عنده بما كان يعرفه قبل من اتصافه بمضمون الصفة فيجب كونها جملة متضمنة للحكم المعلوم للمخاطب حصوله قبل ذكره والانشائية ليس كذلك فان الانشائي كبعت واخواتها والطلبية كالامر واخواته لا يعرف المخاطب حصول مضمونها الا بعد ذكرها كما قيل لان الانشائية لا ثبوت لها في نفسها واثبات الشيء للشيء فرع ثبوته في نفسه وفيه بحث اما اولا فلان مدلول الكلام الطلبي هو الطلب الثابت في نفسه لا المطلوب الذي هو ليس حاصلا معه واما ثانيا فلان الاخبار الواردة على المستحيل خبر ثابتة اتفاقا مع ثبوتها لغيرها كقولك المستحيل الذي لا يعقل امتنع الحكم عليه قوله الا بتاويل لان الجملة التي تقع صفة يجب ان يكون دالة على صفة قائم بالموصوف سواء كان حقيقيا او اعتباريا ومعنى الجملة الانشائية طلبا كان او غيره وان كان حاصلا معها لكنه قائم بالطالب والمنشي فاذا قلت جاء رجل اضربه فطلب الضرب صفة قائمة بالمتكلم وليس صفة من صفات رجل الا باعتبار تعلقه به او كونه مقولا في حقه واستحقاقه ان يقال فيه فلا بد ان يلاحظ في وقوعه صفة له هذه الحيثية فكانه قيل جاء رجل مطلوب ضربه او مقول في حقه ذلك على معنى انه يستحق ان يقع فيه والى هذا المعنى اشار الشارح بقوله اي مستحق لان يومر بضربه وبالجملة ان اضرب اذا اجري على ظاهره لا يصلح ان يقع نعتا ولا خبرا ولا صلة واما اذا اول بمقول او مطلوب ضربه فيصح لانه يصير صفة من صفات الموصوف وحالا من احوال المبتدأ والموصول الا ان تاويل اضرب بمطلوب ضربه او بمقول اولى بالمستحق لان يومر بضربه لا بد منه في مقام الامر بالضرب ليعلم انه ليس بحكاية واما في مقام الحكاية فيجوز ان ياول بواحد من هذين التاويلين لاظهار الاستحقاق ويجوز ان لا ياول اذ مجرد مقول يكفي في كونه نعتا او حالا من احوال المبتدأ والموصول نظرا الى مقام الحكاية لا ينافي التاويلين المذكورين فان قلت قد قال السيد قدس سره في حواشي المطول اذا قلت زيدا ضربه فطلب الضرب صفة قائم بالطالب والمنشي وليس حالا من احوال زيد الا باعتبار تعلقه به او كونه مقولا في حقه واستحقاقه ان يقال فيه فلا بد ان يلاحظ في وقوعه خبرا عنه هذه الحيثية فكانه قيل زيد مطلوب ضربه او مقول في حقه ذلك لا على معنى الحكاية بل على معنى انه يستحق ان يقع فيه فقدا وجب تاويل مقول بمستحق قلت لعله قال ذلك في مقام الامر بالضرب لا مطلقا او قال بالتاويل مطلقا اختيارا للطريق الابلغ وبما ذكرنا ظهر ان ما قيل فان قلت هناك تاويل يقرب من تاويل الجملة الخبرية بان يقال رجل اضربه في تاويل رجل مطلوب ضربه مغن عن الحذف فهو احق بالاعتبار مما قال ورتبة الاشتهار قلت كانهم لم يلتفتوا اليه لاختصاص النو الانشائي بالجمل المحكية فلا يقال رجل اضربه الا اذا امر بضربه ولو كان المعنى على التاويل الذي ذكره لجاز استعماله في مقام الامر

بضربه ليس جملة ما ينبغي نتامل **قوله** لبعيد لعدم القرينة على تقديره لكن اشتهر تاويل الانشاء الواقع جزاء او نعتا او صلة بالمقول بحيث لا يحتاج الى القرينة **قوله** وان لم يكن فيها الضمير الرابط تكون اجنبية فان قلت الرابط اعم من الضمير فان الرابط قد يكون الالف واللام وقد يكون بالعموم وانتفاء الخاص لا يدل على انتفاء العام فكيف يلزم من انتفاء الضمير كون جملة الصفة اجنبية من الموصوف غير مرتبط به قلت ان النحاة لم يعتبروا في جملة الصفة مطلق الرابط كما اعتبروه في خبر المبتدأ بل اعتبروا فيها الضمير فقط في المغني من الاشياء التي تحتاج الى الرابط الجملة الموصوفة بها ولا يربطها الا الضمير اما مذكورا او مقدرا اما مرفوعا او منصوبا او مجرورا ولعل وجهه ان المبتدأ لا بد له من الخبر فيعرف المبتدأ الجملة التي فيها رابطة بوجه ما الى نفسه بخلاف الصفة فانه ليس من ضروريات الموصوف فاشترط فيه الرابط القوي وهو الضمير **قوله** اي بحال قائمة به اي بالموصوف يعني يوصف بحال تدل العبارة على قيامها بالموصوف سواء كان قياما حقيقيا نحو جاء رجل حسن او اعتباريا نحو مررت بهذا الرجل فان التعيين والتخصيص حاصل في المشار اليه الا انه ليس قيامه بالمشار اليه امرا حقيقيا بل هو وصف اعتباري **قال** او بحال متعلقه اي يوصف شيء بحال قائمة بمتعلقه اي يدل العبارة على قيام تلك الحال بالمتعلق الا ان تلك الحال وصف حقيقي للمتعلق واعتباري للموصوف مثلا كون غلام الرجل حسنا وصف اعتباري للرجل و بالجملة جعل حسن المسند الى الغلام وصفا الرجل وصف اعتباري له فهذا الوصف وان دل على قيام الحسن بالغلام الا انه يدل على حصول معنى اعتباري في الرجل وهو كونه حسن الغلام واليه اشار الشارح قدس سره بقوله يعني بصفة اعتبارية يحصل له آه لا انه يأول نحو مررت برجل كائن غلامه بقوله مررت برجل كائن بحيث يحسن غلامه حتى يلزم ان يكون الوصف في التركيب المذكور الحسن ما يأول به اي كائن بحيث يحسن غلامه مع ان هذا الوصف تابع للموصوف في الامور العشرة كالوصف بحال الموصوف بل يلزم ان يكون جاء في رجل كائن بحيث يحسن غلامه وصفا بحال المتعلق لانه وصف بصفة اعتبارية يحصل بسبب المتعلق **قوله** الا اذا كان صفة يستوي فيه المذكر والمونث استثناء عن متابعة الوصف للموصوف في التذكير والتانيث والاولى ان يستثنى ما يستوي فيه الواحد والتثنية والجمع كالمصدر نحو رجل عدل ورجلان عدل ورجال عدل وكذا اسم التفضيل المستعمل بمن فانه مفرد لا غير **قوله** لان فاعله هو الضمير آه بيان لوجه كون الوصف بحال الموصوف في الخمسة الباقية كالفعل ومنه يعلم ان الوجه في كونه كالفعل ما يغاير لوجه كون الوصف بحال المتعلق كالفعل والوجه ان الفعل عند الاسناد الى الضمير يلحقه الالف في التثنية والواو في الجمع المذكر والنون في جمع المونث كذلك الصفة يلحقه عند الاسناد الى الضمير الالف والواو والالف والتاء في جمع المونث ما عرض عليه ان الصفة وان كان كالفعل في مجرد الالحاق الا ان الالف والواو في الفعل ضمير الفاعل والفعل مجرد كما كان بخلاف الصفة فان الالف والواو علامة تثنيته وجمعه فلا يكون كالفعل ولو قيل يكون الالف والواو في الفعل علامة تثنية الفعل وجمعه وضمير الفاعل ايضا معا كما كان وجها القي يلزم على هذا توارد المؤثرين على اثر واحد وهو الالف والواو حيث اثر فيه الفعل والتثنية لانا نقول الممتنع مطلقا توارد المؤثرين اللفظيين او احدهما لفظا والآخر من صنعة اللفظ وليس كذلك اذ المؤثر الآخر هو قصد المتكلم بكونه للتثنية والجمع الا انه يابى عن هذا التوجيه كون التثنية والجمع من خواص الاسم لا يجري في الفعل اصلا صرح به النحاة نعم يكون الصفة بحال الموصوف كالفعل في الخمسة الباقية على مذهب الاخفش والمازني حيث قالا يكون الواو في الرجال ضربوا مثلا حرفا والفاعل مستتر وكذا الزيدان قاما وكذا عند سيبويه الواو حرف دال على الجماعة كما ان التاء في قامت هند حرف

دال على التانيث كذا فى المغنى **قال** وحسن قاعدة غلامه ولو لم يكن كالفعل بل يكون تابعا للموصوف لم يجز قاعدة بالتا

بل وجب قاعد بالتذكير **قال** وضعف قام رجل قاعدون غلمانه ولو لم يكن كالفعل بل يكون تابعا للموصوف لم يجز الجمع

اصلا بل وجب الافراد لافراد الموصوف **قوله** الجمع فيه فاعلان فى انظار فى ظاهر الامر بادية من غير امعان النظر وعلى

هذا لا يرد ما قيل الاولى ترك فى انظار لانه لا تيجه ان جعل الاسم الظاهر بعد الضمير بدلا ليس خلاف الظاهر حتى يكون الظاهر اجتماع فاعلين

قوله او يجعل الفعل خبرا مقدما على المبتدأ وهذا عند من لم يمنع التقديم للالتباس بالبدل عن الفاعل من الجمل على المفرد واما عند

من منع للالتباس كما ذكره الشارح قدس سره او حملا على المفرد فلا اذ عنده يجب تقديم المبتدأ على الخبر فى هذه الصورة ايضا **قوله**

لانه ليس فى المضمر معنى الوصفية اى ليس فى لفظه اشارة الى قيام معنى بالذات اما فى المتكلم والمخاطب فظاهر وكذا فى الغائب

اذا كان مرجعه الذات او اللفظ وان كان ذلك اللفظ صفة وذلك لا معناه ح اللفظ وان كان مرجعه مفهوم المشتق فكذلك لانه

ليس فى لفظه اشارة اليه بخلاف الصفة فانه فى لفظها اشارة الى قيام معنى بالذات كضارب وتميمى وذو مال مطلقا واى رجل

وقت وقوعه بعد النكرة وفيما كان اى رجل بعد النكرة فيه اشارة الى كمال الرجولية لذات لم لا يجوز ان يكون الضمير فى مقام

رجوعه الى معنى المشتق يشير الى قيام معنى بالذات واليه اشار الرضى وقول بعضهم لم يقع صفة لانه لا يدل على معنى فيه نظر اذ هو يدل

على ما يدل عليه مفسره فلو رجع الى دال على معنى كاسمى الفاعل والمفعول والصفة المشبهة لدل ايضا عليه كقولك زيد كريم وانت

هو الا ان يقع كون مرجعه الذات او اللفظ هو الاكثر ورجوعه الى معنى المشتق قليل نادر فلم يلتفت اليه والحق بالعدم هو على هذا فالاولى

فى التعليل ان يقال الموصوف اخص او مساو ولا اخص به ودون من المضمر ولا مساوى له حتى يقع صفة له كما ذكره الرضى والعجب

من الشارح رح انه ترك هذا الدليل الذى ارتضاه الرضى واورد ما لا يفيد الا ان يقال الدليل المرضى يعلم من قوله الآتى والموصوف

اخص او مساو مع قول المص والمنقول عن سيبويه وعليه جمهور النحاة ان اعرفها المضمرات فاشار الشارح قدس سره الى دليل

آخر ايما الى انه يصلح دليلا تلويحا الى ان للمناقشة عليه دفعا **قوله** او الموصول الذى اوله اللام نحو الذى والتى واللاتى وبابها

لمشابهته لفظا للصفة المشبهة فى كونه على ثلثة فصاعدا بخلاف من وما واى الموصولة كذا فى الرضى **قوله** اى باب اسم الاشارة

مشير الى ان المراد من كلمة هذا اسم الاشارة فيكون اضافة الباب اليه بيانية والظ ان هذا محمول على خصوصه ويراد من باب

هذا اسم الاشارة فالعموم مستفاد من الباب **قال** بذى اللام اى بلفظ صاحب اللام سواء كان اللام للتعريف او زائدة

فيشمل الذى واللاتى وغيرهما مما اوله اللام قال الرضى وايضا الموصول الذى يقع صفة ذى اللام وان كانت زائدة الا ذو الطائية

قوله لانه يتبين به اى بالعالم الواقع صفة لهذا فى قولك مررت بهذا العالم ان المشار اليه بهذا انسان لان العالم مختص

بالانسان فاذا وقع صفة له علم ان المشار اليه انسان لا شئ آخر من الحيوان بل علم من وقوع العالم صفة له ان المشار اليه

رجل لان تذكير الصفة يدل عليه وبهذا ظهر ان ما قيل ان المشار اليه انسان بدليل الاشارة والمراد لا يخلو عن خلل من وجهين و

كذا قول من قال قوله بل رجل متصف بالعلم ليس على ما ينبغى فتامل ثم ما ذكره انما يتم لو ثبت ان افراد الجن لا يوصف بالعالم

لكنه موصوف **قوله** اى قصد نسبته الى شئ او نسبة شئ اليه فسر المقصود الذى ضميره المستتر فيه كان راجعا الى التابع وقوله بالنسبة

متعلقا به بالماضى المجهول وجعل فاعله النسبة وبالنسبة متعلقا به اشعارا بان لفظ المتن مصروف عن الظاهر فالمقصود بالنسبة



نسبة التابع لا ان التابع مقصود بالنسبة فظران سبب الفساد هو تعلق قوله بالنسبة بالمقصود الراجع ضميره الى التابع الضمير فآل المعنى ان التابع مقصود ومراد من النسبة وليس كذلك بل المقصود والمراد من النسبة هو نسبة التابع فقوله بالنسبة متعلق بالقصد ولو ضمن الفعل وليس المراد انه متعلق بالمصدر لا بالفعل ويمكن ان يقال معنى قوله مقصود بالنسبة انه تابع تعلق بالقصد بسبب قصد نسبة او نسبة شئ اليه والمراد من النسبة النسبة التي تحصل للتابع اعراب بواسطة الشركة فيه مع المتبوع وهو الاسنادية والتعليقية والتقييدية لكن يشكل ح بالمعطوف في قوله والنواصب رفع ونصب وجر اذ المعطوف عليه ليس منسوبا الى شئ حتى يكون المعطوف ايضا منسوبا الى ذلك الشئ بواسطته اذ المنسوب الى قوله والنواصب المجموع لا كل واحد فلا وجه لاجراء الاعراب على كل واحد وقد ذكرنا الجواب عنه في صدر الكتاب وما قيل النسبة المقصودة في هذا المقام نسبة البعضية لان جعل المجموع جزء العقيد بعضية كل منهما فالمعطوف مقصود بهذه النسبة ففيه بحث اذ هذه النسبة ليست محصلة للاعراب لكل واحد منهما بل موجبة لعدم الاعراب على كل واحد فاراد تنافي حصول الاعراب على كل لا يسمن ولا يغني من جوع **قال** بالنسبة الواقعة في الكلام **قيل** اي في الكلام الذي فيه متبوعه لئلا ينتقض بجاء زيد اخوك وجاء زيد وعمرو فان اخوك وان كان مقصودا بالنسبة مع المتبوع وهو زيد لكن لا في الكلام الذي فيه زيد وفيه بحث اذ لا انتقاض على تقدير عدم القيد كيف وزيد في جاء زيد وعمرو ليس متبوعا لاخوك لان متبوعه ما ابدل اخوك منه وظاهر ان اخوك ليس بدلا من زيد المذكور في جاء زيد وعمرو بل هو مما ذكر قبله وكذا لا يصدق على زيد المذكور في ذلك التركيب مفهوم متبوع اخوك وهو ظ وان صدق عليه مفهوم المتبوع الا ان صدق العام لا يستلزم صدق الخاص حتى يحتاج الى القيد **قوله** يخرج بقوله آه القائل الشيخ الرضي **قوله** واجيب بان المراد **قيل** هذا الجواب غير صحيح لصدق التعريف بهذا المعنى على بدل الغلط باقسامه الثلثة اذ ليس المتبوع فيها مذكورا للتوطية ذكر البدل وذلك لان المتبوع فيه اما غلط صريح محقق كما اذا اردت ان تقول جاءني حمار فسبقك لسانك الى رجل ثم تداركته فقلت حمارا او غلط نسيان وهو ان تنسى المقصود فتعمد ذكر ما هو غلط ثم تداركته بذكر المقصود او غلط بدار وهو ان تذكر المبدل منه عن قصد ثم توهم انك غالط وهو معتمد الشعراء كثيرا مبالغة وتفننا وشرطه ان يترقى من الادنى الى الاعلى كقولك هند نجم بدر شمس كانك ان كنت متعمدا لذكر النجم تغلط نفسك وترى انك لم تقصد الا تشبيهها بالبدر وكذا قولك بدر شمس فظاهر ان المتبوع في القسم الاول ليس توطية لذكر البدل بل مذكور غلطا لسبق اللسان اليه وكذا في الثاني لانه مذكور قصد النسيان المقصود وكذا في الثالث مذكور قصدا لا التوطية البدل فلا يكون التعريف مانعا لدخول الغير فيه فلا يصح قول الشارح ولما تم الحد جامعا ومانعا وقد اجيب عن المعطوف ببدل ان المعطوف عليه بل مقصود ابتداء والمعطوف انتهاء بتبدل الراي فكلاهما مقصود ان بهذا الطريق وهو الفرق بينه وبين بدل الغلط لان متبوعه غير مقصود اصلا لابتنائه على سبق اللسان وفيه بحث لانه ان اراد الفرق بينه وبين بدل الغلط سهو غلط صريح محقق فهو مسلم لكنه فيشكل بالقسم الثاني والثالث لان المتبوع في القسم الثاني مقصود ابتداء والبدل انتهاء وفي الثالث مقصود دائما وان اراد الفرق بينه وبين بدل الغلط باقسامه الثلثة لكون المتبوع غير مقصود اصلا فممنوع كيف والمتبوع في القسم الثاني والثالث مقصود وقوله لابتنائه على سبق اللسان جار في القسم الاول لا الثاني والثالث وبما ذكرنا ظهر ان ما قيل المراد بالتوطية ان لا يكون مقصودا اصليا الا ان لا يكون مقصودا اصلا فالمتبوع في بل ينبغي ان يكون مقصودا في الجملة وليس كذلك فلا توجيه ما ذكره

الشارح من الجواب ليس بوجه وذلك لان عدم كون المتبوع مقصودا من وجه في بل ثم وكيف وهو مقصود ابتداء فيكون مقصودا من وجه وان لم يكن مقصودا من وجه آخر قوله لهاجهتان مقتضيان لان يكون المقتضي لرفع الصفة هو فاعله زيد مثلا اما اقتضاؤ الجهة الاولى فظاهر لان الفعل في قصد المتكلم منسوب الى الموصوف والصفة معا واما اقتضاء الثانية فلان الصفة كالشاعر والدبير في المثال المذكور معطوفة على الصفة المتقدمة والمعطوف كالمعطوف عليه فيما له باعتبار ما قبله والصفة المتقدمة صفة لزيد فيكون الصفة المعطوفة ايضا صفة لزيد فالمقتضي لرفع الصفة واحد وان كان المقتضي المقتضي الرفع متعددا ولو سلم فالممتنع اصطلاحا هو توارد المؤثرين اللفظيين او احدهما لفظا والآخر صفة من صفات اللفظ لا مطلقا فلا امتناع من ان يقتضي لرفع الصفة مقتضيان ليسا لفظيين ولا احدهما لفظا والآخر من صفة اللفظ بل كلاهما من صفة اللفظ لكونه صفة لزيد وكونه معطوفا على الصفة المتقدمة ولا شك ان المعطوف على الصفة صفة نحوية لان المعطوف كالمعطوف عليه فيما له باعتبار ما قبله ولصدق تعريف الصفة النحوي عليه فظهر ان منع كونه صفة نحويا ضعيف مخالف لما ذكره النحاة وبهذا اندفع ما قيل يمكن منع كون المعطوف على الصفة نعتا نحويا عندهم كيف ولو كان كذلك لاستحق الرفع مرتين فاما ان يؤثر في الرفع الموجود كلا المقتضيين فيكون اثر المقتضيين واما ان يقدر رفع احد المقتضيين ولم يقل به احد قوله لتاكيد اللصوق اي لتاكيد لصوق الصفة بالموصوف وافادة ان اتصافه بها امر ثابت قوله وما اهلكنا من قرية الا ولها منذرون فيه انه ليس في الآية الكريمة الواو ولم يورد المصرح في شرح المفصل هذه الآية بل اورد قوله تعالى وما اهلكنا من قرية الا ولها كتاب معلوم قال مع الدول المنفصل ثم عطف عليه اشارة الى ان عطف ليس على حقيقته بل المعنى اذا اريد العطف فاندفع ما قيل يفهم من لفظ المتن ان التاكيد بالمنفصل مترتب على وجود العطف وليس كذلك بل العطف مترتب على وجود التاكيد بالمنفصل قوله فكان يلزم ان يكون هذا المعطوف تاكيدا لان المعطوف كالمعطوف عليه فيما له باعتبار ما قبله ولما كان المعطوف عليه تاكيدا لما قبله كان الاسم الظاهر المعطوف عليه ايضا تاكيدا لا يقال العطف على المؤكد ايضا يستلزم ان يكون المعطوف مؤكدا الا انا نقول لا نم ذلك كيف وكون المعطوف عليه مؤكدا لم يحصل مما قبله حتى يلزم ذلك في المعطوف وايضا التاكيد عين المؤكد فهو من تتمة المؤكد فاندفع ما قيل فيه ان العطف على المؤكد ايضا يستلزم ان يكون المعطوف مؤكدا واعلم ان اسم كان في قوله فكان يلزم ضمير الشان قوله لانه قد طال الكلام بوجود المنفصل قبل الاظهر بوجود المنفصل او بطول الكلام بالمنفصل اقول بل القول بالثاني متعين لان الطول مقابل للاختصار فلو كان الكلام بدون التاكيد بالمنفصل طويلا لما صح قوله نحو الاختصار ترك التاكيد فتامل فالحاصل انه لو اكد مع وجود الفصل الذي يكمل نقصان في المعطوف باعتبار بعده عن المعطوف عليه لطال الكلام بوجود التاكيد بالمنفصل فلا حاجة اليه بخلاف ما اذا كان الفصل موخرا عن المعطوف فانه وان كان الكلام طويلا بالتاكيد بالمنفصل الا انه لم يكمل في المعطوف نقصان باعتبار بعده عن المتبوع حتى يعارض ستقلاله فيؤتى بالتاكيد بالمنفصل وايضا قالوا النكتة بعد الوقوع والنكتة لا يلزم ان تكون مطردة فلا يرد ما قيل كان الكلام طويل في ضربت انا اليوم وزيد كذلك بعينه في ضربت انا وزيدا اليوم فلم لم يترك التاكيد فيه لو كان الترك لاجل الطول والدليل على تخصيص الفصل تخصيص الشارح الفصل بقوله بين الضمير المرفوع المتصل وبين ما عطف عليه قوله هو الاولى فالمراد من الوجوب المفهوم من قوله واكد على المرفوع المتصل اكد بالمنفصل الوجوب الاستحساني قوله حرفا كان او اسما اعادة الاسم ليس على الاطلاق بل اذا علم انه

او رد لهذا الغرض كبين فانه اذا قيل المال بيني وبين زيد علم يقينا ان بين اعيد للعطف لانه او رد للمعنى والا يلزم اضافة البين الى المعرفة مع انه ليس كذلك اذ البينية لا يكون الا في المتعدد واما اذا لم يتشخص ايراده للعطف فلا يجوز فلا يقال غلامك وغلام زيد وانت تريد غلاما واحدا الا اذا دل عليه قرينة **قوله** انفصاله عن الفعل بتقديم المفعول والظرف واي زيد مررت عليه لنكتة بخلاف المجرور فانه لا ينفصل عن جاره بتقديم ما ذكر واما الفصل بالحرف الزائد فكانه ليس بفصل فلا ينتقض قوله والمجرور لا ينفصل عن جاره بقوله تعم فبما رحمة من الله ولا بقولهم ضربني من غير جرم على ان زيادة ما مع المضاف قليل ملحق بالعدم وان بعضهم قال ان ما في الموضعين نكرة والمجرور بدل منها **قوله** اذ بين لا يضاف الا الى المتعدد وهذا الدليل يدل على ان بين لا معنى له في الموضع الثاني والا يلزم اضافة البين الى المفرد وهو باطل وهو المقصود واما انه يزاد في مثل بين زيد وبين عمرو فلا يضر في دلالة الدليل المذكور بل يلزم من الدليل عدم صحة المثال المذكور بلا نكتة **قوله** مستدلين بالاشعار ولا دليل فيها اذ الضرورة حاملة عليه ولا خلاف فيها وبقوله تعالى تساءلون به والارحام بالجر قراءة حمزة واجيب بان الباء مقدرة والجر بها وهو ضعيف لان حرف الجر لا يعمل مقدرا في الاختيار الا في الله لا تخلوه لا يجوز ان يكون الواو للقسم لانه يكون ح قسم السوال لان قبله واتقوا الله الذي تساءلون به وقسم السوال لا يكون الا مع الباء والظاهر ان حمزة جوز ذلك بناء على مذهب الكوفيين لانه كوفي هذا كلام الرضي وفي شرح الشاطبي قرأ حمزة والارحام بالجر عطفا على الضمير المجرور في به من غير اعادة الجار كما قال شاعرهم فاليوم قربت تهجونا وتشتمنا فاذهب فما بك والايام من عجب وهي قراءة كثير من الصحابة والتابعين كابن مسعود وابن عباس والحسن البصري ومجاهد وقتادة والاعمش نقل عنهم فلا تطعن فيها لانها ثبت بطريق التواتر وليس لاحد ان يبتدع برأيه في كلام الله شيئا لا سيما وقد ورد في اشعارهم نحوه ولا يقال ورد في الشعر ضرورة لانه دعوى بلا دليل ولو فتح باب الضرورة في الشعر ليطل اكثر استشهادا انتهى هذا كلامه وبهذا ظهر ان كلام الرضي للميل عن ضعف ونظرا اليه ضعفه قيل ان هذه القراءة شاذة **قوله** جاءني كلهم قيل انه لا اشكال في جواز جاءني كلهم وجوز اعجبني جمالك لوجود الفصل فالاولى التمثيل بجاؤا كلهم او اعجبت جمالك زيد انتهى وانت خبير بان هذا مناقشة في المثال **قوله** قوي معطوف على يخرج تي ليخرج المتصل فلا يقال بل المتعين ويقوى **قوله** كالاعراب والبناء والمراد بالاعراب كونه غير مناسب لمبني الاصل وبالبناء كونه مناسبا له واما انه من الاحوال العارضة له من حيث نفسه **قوله** لقصد عدم التعيين يحمل الاضافة على العهد الذهني والضمير على التعريف اذ التعريف هو الاشارة الى معلوم والنكرة معلوم من وجه فالضمير الذي اشير به الى تلك النكرة المعلومة معرفة **قوله** او محمول على نكارة الضمير بان يشار بالضمير الى النكرة لا من حيث انه معلوم لكن ذلك بطريق الشذوذ ولذا قال على الشذوذ فالشذوذ الازم يحمل الضمير على النكارة اذا كان المرجع مذكورا فهو ليس بجواب آخر واما الشذوذ الذي جعل جوابا آخر فهو عدم كون المعطوف كالمعطوف عليه في رب شاة وسخلتها لان المعطوف عليه نكرة والمعطوف ليس كذلك لكونه معرفة لاضافته الى الضمير مع ان رب يقتضي كونه نكرة **قوله** لم يجز في تركيب ما زيد بقائم قد مر ما عليه وله **قال** فتعين الرفع ولا يجوز العطف لخلو المعطوف عن الضمير في اللفظ وبعدم الحاجة الى ارتكاب التقدير الذي هو خلاف الاصل لوجود الوجه الصحيح الخالي من التقدير **قوله** على ان يكون خبر الا يخفى ان التعيين على الوجه المذكور غير ضروري لجواز ان يكون ولا ذاهب عطفا

وعمرو فاعله فعبارة الشارح ليس على ما ينبغي لانه يفهم منه تعيين الوجه مع انه ليس كذلك اذ الرفع متعين والوجه محتمل فما قيل لا يقدح

احتمال آخر وهو ان ذاهب مبتدأ وعمرو فاعل لانا نقول المقصود نفي العطف لا نفي احتمال آخر فلا ينافي ابتدائه احتمال آخر

فليس بموجه وان كان من وجه اذ نفي العطف يحصل من تعيين الرفع وتعيين الوجه لا مدخل له في ذلك بل فيه نفي احتمال آخر **قوله**

ويعضد المعطوف عليه اي الذي عطف عليه **قوله** اي فاء لها نسبة الى السببية والنسبة الى السببية يحتمل ثلث احتمالات الاول

كونها لمحض السببية للعطف واليه اشار بقوله بان يكون معناها آه والثاني ان يكون معناها السببية مع العطف لكن لا حاجة الى الضمير في المعطوف

اذ بالفاء السببية العاطفة يصير الجملتان كجملة واحدة لاتصال بينهما وهو سببية الاولى للثانية فيصير الثانية بمنزلة الجزء من الاولى

فالم يستقل الجملة المعطوفة تكون مضمونها سببا من الاولى اكتفى بالضمير في احدهما وكذا اذا كان مضمونها عقيب مضمون الاولى

كما تقول مجرا من زيد في جاء زيد فغربت الشمس زيد لان المعنى الذي يعقب مجيئه غروب الشمس زيد او بالجملة

الجملة التي يلزمها الضمير كخبر المبتدأ والصفة والصلة اذا عطفت عليها جملة اخرى متعلقة بالمعطوف عليها معنى يكون مضمونها

بعد مضمون الاولى متراخيا اولا وبغير ذلك جاز تجرد احدى الجملتين عن الضمير الرابط اكتفاء بما في اختها التي هي كجزء لها واليه

اشار بقوله او يكون معناها السببية مع العطف آه فيكون او يكون منصوبا معطوفا على قوله يكون في بان يكون وقوله وان

الذي اذا يطير فيغضب زيد الذباب تصوير للسببية بين الجملتين كجملة واحدة حيث يصير الاولى في المعنى شرطا والثانية جزاء

والشرط قيد للجزاء وفا الضمير في الشرطية بمنزلة الضمير في قيد من قيود الجزاء والمعنى الذي يغضب زيد في وقت طيرانه الذباب والثالث

ان الفاء السببية يفهم منها كون الاولى سببا للثانية فينصب المعنى الى انضمام لفظ السبب الى الجملة الثانية فيحصل به الرابط واليه

اشار بقوله او يفهم منها وهو ايضا منصوب وقوله يمكن ان يقدر جواب آخر عن اصل السوال بجعل الضمير اعم من ان يكون ملفوظا

او مقدرا وايراد الامكان اشارة الى ضعفه وذلك لان الضمير المجرور من الصلة يحذف بشرط ان يجر باضافة صفة ناصبة

له تقدير انحو الذي انا ضارب زيد اي ضاربه او يجر بحرف جر متعين وبتعين حرف الجر قياسا اذا جر الموصول او موصوفه

بحرف جر مثله في المعنى وتماثل المتعلقات نحو مررت بالذي مررت اي مررت به فالجاران متماثلان وكذا المتعلقان بمادة يسير

لك لكن قد جاء على قلة حذف المجرور بحرف وان لم يتعين نحو الذي مررت زيد اي به **قوله** على معمولي عاملين هذا هو الوجه

لان فيه حذف المضاف فقط بخلاف الاول فان فيه تاويل عطف ما وقع العطف وحذف بناء وحذف وجود والوجه الذي

فيه قلة الحذف اقوى وبخلاف الثاني فان فيه صرف العطف عن الظاهر المتبادر وهو المعنى الاصطلاحي الى اللغوي **قوله** ولا على اكثر

من اثنين اي ولم يقل على معمولي اكثر من عاملين اثنين نحو ان زيدا ضارب ابوه لعمرو واخاك غلامه بكر **قوله** فهذا وان كان بحسب

الظاهر جائزا لكنه لم يجز بحسب الحقيقة فالتحقق الذي يدل عليه اذا والماضي محمول على التحقيق بحسب الصدق والظاهر وان لم يجز

لك نظرا الى الحقيقة وعدم الجواز الذي يدل عليه التالي محمول على عدم الجواز بحسب الحقيقة فاندفع ما قيل عدم الجواز

مناف للقدم فكيف يترتب عليه واجاب البعض عنه بان واذا عطف ما دل باذا اريد العطف ثم رده بان

عدم الجواز انما يبتني على تلك الارادة فانه ثابت على تقدير عدمها فلا فائدة في التعليق والبعض قبل هذا الاعتراض وقال

هذا غاية ولو كان قوله لم يجز جزاء لكنه ليس بجزاء بل الجزاء محذوف وهو علة له اقيم مقامه والتقدير اذا اريد العطف على معمولي

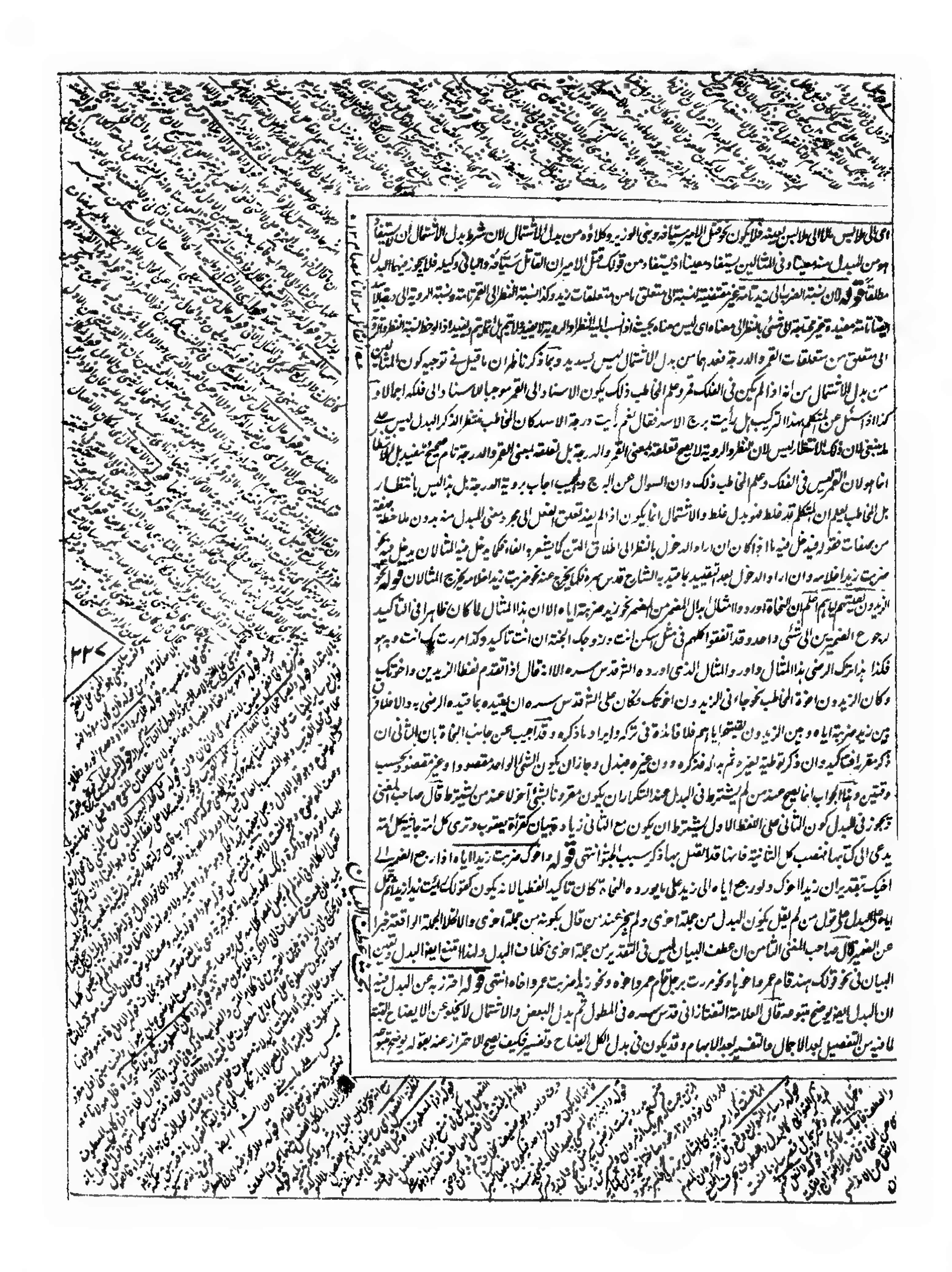
عاملين مختلفين فليجتنب عنه لانه لم يجز اقول بل الجزاء هو قوله لم يجز لكنه ما دل بحكم عليه بعدم الجواز فيستقيم المعنى على تقدير الا انا
فان عدم الجواز وان لم يكن مبنيا على ارادة العطف لكن الحكم به مبني عليه **قوله** وعدم جواز ذلك العطف مع خلاف الفراء
آه اشارة الى ان بيان المخالفة متعلق بعدم الجواز وعلى هذا فالمناسب ما هو المذكور في المتن من تقديم بيان المخالفة
على المستثنى اذ لو اخر عنه كما قيل لكان الظاهر المتبادر تعلقه بالجواز المفهوم من المستثنى وهو فاسد فان قلت على تقدير تقديم
بيان المخالفة يفيد الكلام انتفاء عدم الجواز مع مخالفة الفراء في هذا التركيب فيكون محتملا لعدم الجواز بلا مخالفة الفراء وبخلاف
المقيد فيكون ذلك التقدير فاسدا قلت لا مجال لهذا الاحتمال لان الاستثناء من النفي اثبات وكذا بيان المخالفة بعد النفي
بلا قيد يفيد الجواز لا غير فاحتمال عدم الجواز بلا مخالفة الفراء ليس مما يحتمله لفظ المتن بل ما يفاد من المتن يكذبه ما هو ان الجمهور لا
يجوزون هذا العطف خلافا للفراء في جميع التراكيب الا في تركيب تقديم المجرور فان الجمهور يجوزون كالفراء فان قلت
يفهم من اطلاق قوله خلافا لسيبويه تجويز الجمهور مثل التركيب المذكور انه يمنع مثل هذا التركيب وهو ليس بمقصود بل المقصود انه يمنع
هذا العطف مطلقا قلت بل يفهم انه يمنع مطلقا وذلك انه لما نسب الى الجمهور عدم الجواز وخصص الجواز بالفراء دل ظاهر هذا الكلام
ان غير الفراء على المنع ولما نسب تجويز التركيب المذكور الى الجمهور وخصص الخلاف لسيبويه علم انه يمنع هذا العطف مطلقا فسيبويه يمنع
مطلقا والفراء يجوز مطلقا والجمهور يجوزون مثل التركيب المذكور ويمنعون ما وراءه هذا وما ذكره الرضي يخالف هذا المذكور حيث
قال اعلم ان الاخفش يجيز العطف على عاملين مختلفين مطلقا الا اذا وقع فصل بين العاطف والمعطوف المجرور نحو دخل زيد
الى عمرو وبكر خالد فهو لا يجوز اجماعا منهم ممن جوز العطف على عاملين ومن لم يجوز اما عند من جوز فللفصل بين العاطف الذي
هو كالجار وبين المجرور واما عند من لم يجوز فلهذا والعطف على عاملين وليس الامر كما زعم المصرح من قوله ويجوزه بعض الكوفيين
مطلقا فانهم اطبقوا على المنع مما ذكرنا لما ذكرنا ثم قال فنقول الاخفش لا يمنع من صور العطف على عاملين الا ما فيه الفصل
بين العاطف والمجرور كما ذكرنا وسيبويه يمنعه مطلقا والفراء كما نسب اليه ابن مالك يوافق سيبويه وقال صاحب المغني
لم يكن احدهما جارا فقال ابن مالك هو ممتنع اجماعا نحو كان آكلا طعامك عمرو وتمرك بكر وليس كذلك بل نقل الفارسي الجواز
مطلقا عن جماعة وقيل ان منهم الاخفش وان كان احدهما جارا فان كان الجار مؤخرا نحو زيد في الدار والحجرة عمرو وعمرو الحجرة فنقل
المهدوي انه ممتنع اجماعا وليس كذلك بل هو جائز عند من ذكرنا وان كان الجار مقدما نحو في الدار زيد والحجرة عمرو فالمشهور
عن سيبويه المنع وبه قال المبرد وابن السراج وهشام وعن الاخفش الاجازة وبه قال الكسائي والفراء والزجاج وفصل
قوم منهم الاعلم فقالوا ان ولي المخفوض العاطف كالمثال جاز لانه كذا سمع ولان فيه تعادل المتعاطفات والا امتنع نحو في الدار
زيد وعمرو الحجرة هذا كلامه **قوله** اذ يثبت عنده اي عند السامع ويتحقق بواسطة التاكيد ان المنسوب او المنسوب اليه في هذه النسبة
هو المتبوع لا غير فتقرير امر المتبوع في النسبة بالتاكيد عبارة عن ان يعلم بالتاكيد انه المنسوب لا غير او انه المنسوب اليه لا غيره
ولو لم يؤكد لم يتشخص كون المؤكد منسوبا او منسوبا اليه لاحتمال التجوز او السهو او الغلط وعلى هذا لا يكون قوله او الشمول لعوان
التجوز ليس في نفس المنسوب اليه في قولك جاء القوم كلهم حتى لم يتشخص كون القوم منسوبا اليه فينبغي قوله في النسبة من قوله او الشمول
بل في شموله لافراده فان الاحتمال انما هو في الشمول بعد ان يتشخص كون القوم منسوبا اليه بخلاف التقرير في النسبة فانه تحمل

لم يتشخص كون المؤكد منسوبا او منسوبا اليه قوله ضرر الغفلة اي غفلة السامع عن سماع لفظ المنسوب او المنسوب اليه قوله عن السامع متعلق بقوله لدفع قوله ظنه اي ظن السامع قوله بتكرير اللفظ الذي ظن المتكلم غفلة السامع او ظن السامع ان المتكلم غلط به لا بتكريره معنى لانك لو قلت ضرب زيد نفسه فربما ظن بك انك اردت ضرب عمرو فقلت نفسه بناء على ان المذكور عمرو وكذا ان ظننت به الغفلة عن سماع لفظ زيد فقولك نفسه لا ينفعك قوله نحو ضرب زيد زيدا وضرب ضرب زيد فانه لولم يؤكد لبقي احتمال ظن المتكلم بالسامع انه لم يحمله على مدلوله اما الغفلة او لظنه بالمتكلم الغلط او لظنه به التجوز قوله واذا عرفت هذا اي ان الغرض من جميع الفاظ التاكيد هو تقرير امر المتبوع في النسبة او الشمول لا ان كل واحد منها يقرر امر المتبوع اما في النسبة او الشمول ومنه يعلم صدق الحد على جميع افراد المحدود وهو الجمع الذي لابد في الخدمة فاعلم كونه مانعا ايضا ليتم امر الحد فنقول الى آخره قوله اخرج المصرح الى قوله هذا حاصل ما ذكره المصرح في شرحه عبارة السيد السند قدس سره بعينه في حواشي الرضي قوله فظاهر هذه وجمالا انها لا يقرران امر المتبوع اما العطف فظ واما البدل فلانه وان يوجد فيه تقرير امر المتبوع الا انه ليس مقصودا اصليا بل يقصد ضمنا فكانه لا يقرر وليس المعنى ان لا تقرير فيه اصلا كيف وقد قال العلامة التفتازاني قدس سره في المطول والنكتة في ان قال المصرح في التاكيد فللتقرير وفي البدل فلزيادة التقرير الايماء الى ان البدل هو المقصود بالنسبة والتقرير زيادة تقصد بالتبعية بخلاف التاكيد فان المقصود منه نفس التقرير وبيان التقرير في بدل الكل ظاهر لما فيه من التثنية والتكرير والاشعار بان الطريق المستقيم بيانه وتفسيره صراط المسلمين وفي بدل البعض والاشتمال باعتبار ان المتبوع مشتمل على التابع اجمالا فكانه مذكور اولا اما في البعض فظاهر واما في الاشتمال فلان المتبوع فيه يجب ان يكون بحيث يطلق ويراد به التابع هذا كلامه ومنه يظهر ان ما قيل قوله فظاهر خروجها به لكن في اخراج بدل الكل حيث يحتاج الى منبه وهو ان المبدل منه في حكم التنحية فلا يمكن ان يكون تقريره مقصودا لينافيها ليس على ما ينبغي اذ تخصيص ان اخراج بدل الكل يحتاج الى ما ذكر لا معنى له كيف وبدل البعض والاشتمال اليضا محتاجان اليه قوله لكن لا في النسبة اي لا يقرر امر متبوعه في انه منسوب او منسوب اليه لا غيره مما يتعلق به فقولك عمر في قولك جاء ابو حفص عمر يوضح متبوعه لرفع الاشتباه لكن لا يقرر في ان المنسوب اليه المجيء هو ابو حفص لا غيره لان ذلك انما يتصور اذا دل التابع على ما دل عليه المتبوع وذلك لا يتمشى في جميع عطف البيان كقولك جاء العالم زيد قوله اي مكرر اللفظ اذ التاكيد تابع فلا يحمل عليه التكرير بدون التاويل ثم كون التاكيد اللفظي مكرر اللفظ الاول ومعاده حقيقة او حكما انما هو في الغالب والا فاللفظي قد يطلق على غيره قال الشيخ الرضي التاكيد اللفظي على ضربين لانك اما ان تعيد اللفظ الاول بعينه او تقويه بموازنه مع اتفاقهما في الحرف الاخير وهو على ثلثة اضرب لانه اما ان يكون للثاني معنى ظاهر نحو هنيئا مريئا وهو شئز بئز اولا يكون له معنى اصلا بل ضم الى الاول لتزيين الكلام لفظا وتقويته معنى وان لم يكن له في حال الافراد معنى نحو قولك حسن بسن وعطشان نطشان او يكون له معنى متكلف غير ظاهر نحو خبيث نبيث من بيت الشر اي استخرجته وقولهم اكتعون ابصعون ابتعون قيل من القسم الثاني اذ لا معنى لها مفردة وقيل مشتق من حول كتيع اي تام الى آخر ما ذكره الشارح رح ثم قال على الوجهين يمكن ان يحمل على ما قال ابن برهان ان هذه الالفاظ تاكيد لاجمعون لا للموكد الاول فكانه جعلها اما من القسم الثاني او من الثالث لانها بالنسبة الى اجمعون

كمن يسن او كخبيث خبيث انتهى **قوله** ويكون المقصود من هذا التعميم عدم اختصاصه لانه يجري في جميع الاسماء حتى يشكل باجمع واخواته بانه لا يجري فيها التاكيد اللفظي وكذا لا يشكل على التقدير الاول اذ المقصود ان التكرير المطلق لا يختص باسماء التاكيد المصطلح لانه يجري في كل اسم **قوله** ويمكن استنباط مناسبات اما مناسبة الكتع بمعنى التمام للمعنى التاكيدي فظاهر لانه عبارة عن تمام الافراد واما مناسبة البصع بمعنى السيلان او الري فلان السيلان لا يكون الا بالكثرة والغلبة وهو مناسب للمعنى التاكيدي لان فيه ايضا الغلبة والكثرة لان تمام الافراد كثير ولان الري عبارة عن تمام الشرب وعدم الحاجة الى الشرب وهو يناسب تمام الافراد وعدم بقاء فرد عن الحكم واما مناسبة البتع وهو طول العنق من الشدة فلان الشدة يناسب الاحاطة لان فيه ايضا شدة باعتبار تمام الافراد **قوله** بايراد صيغة الجمع لكراهة اجتماع تثنيتين مع الاتصال لفظا لكون الاول مضافا الى الثاني ومعنى فكون الاول جزء من الثاني نحو قد صغت قلوبكما اي قلبا كما اما اذا لم يكن احدهما تثنية لفظا نفسا زيد وعمرو **قوله** لا حاجة الى ذكر الافراد لان ذكره ان كان ليدخل فيه الكلي فهو فاسد لان الكلي ما لم يلاحظ افراده مجتمعة ولم تصر اجزاء لا يصح تاكيده بكل وجمع وان كان ليدخل فيه الجمع فهو ايضا ليس بشيء لان افراد الجمع يصح اطلاق الاجزاء عليه فتامل **قوله** بل بيان العوامل قليلا كلمة كل بدون الاضافة يلي العوامل كثيرا ومع الاضافة الى المضمر كما هو حالة التاكيد لم يل العامل اللفظي اصلا قال العلامة التفتازاني قدس سره في المطول ناقلا عن ... ان كلا اذا اضيف الى المضمر لم يستعمل الا تاكيدا او مبتدأ لان قياسها ان يستعمل تاكيدا لانه قد ... لما اشتملت على ضمير لان معناها افادة الشمول والاحاطة في اجزاء ما اضيف اليه فلما اضيف الى المضمر كانت الجملة متقدما ما ذكرها او في حكم المتقدم الا انهم استعملوها مبتدأ لان العامل فيه معنوي لا يخرجها في الصورة عما هي له فلذلك يقال ان الامر كله بسر بالرفع والنصب لا يقال الامر كله بسر فكان مراده بالقلة العدم **قوله** على ما هو المشهور احتراز عن اقوال آخر حيث اجاز بعضهم حذف اجمعين مع ترتيب ما بعدها واجاز بعضهم حذف اجمعين مع انتفاء الترتيب واجاز بعضهم حذف اجمعين مع ذكر ايها شئت ولم يجز احد منهم مع وجود اجمعين تاخيرها كذا قال المصرح في الايضاح وفي المفصل وعن ابن كيسان تبدأ بايتهن شئت بعدها وسمع اجمع ابصع وجمع كتع وجمع بتع ومن بعضهم جاء في القوم اكتعون **قوله** اي يقصد النسبة اليه بنسبة ما نسب الى المتبوع قيل دفع لما يفهم من لفظ المتن ان البدل مقصود بما نسب الى المتبوع مع انه ليس كذلك وليس اخوك في جاء زيد اخوك مقصودا من جاء والحاصل ان البدل تابع قصد النسبة اليه من نسبة ما نسب الى المتبوع والقرينة على ذلك قوله العطف تابع مقصود بالنسبة مع متبوعه اذ قوله مع متبوعه احتراز عن البدل فان المتبوع فيه ليس مقصودا بالنسبة بل المقصود بالنسبة فيه التابع فقط فعلم من تعريف العطف ان المقصود بالنسبة هو البدل لا المبدل منه ومعنى كون النسبة اليه مقصودا بنسبته ما نسب الى المتبوع انه حصل بواسطة النسبة الى المتبوع وبسببها ان النسبة الى المتبوع توطئة لذلك المقصود الاصلي بحصل بعد التوطئة والتمهيد والمعنى ان النسبة الى المتبوع وان كانت ظاهرة الا ان المقصود منه النسبة الى التابع ففي جميع اقسام البدل نسب الشيء الى المتبوع بحسب الظاهر وبحسب الحقيقة المقصود النسبة الى التابع فاندفع ما قيل فيه نظر لان نسبة المجيء الى الاخ ليست مقصودة بنسبته الى زيد بل النسبة الى زيد مقصودة من ضم المسند الى زيد ونسبته الى الاخ مقصودة من ضمه اليه **قوله** اي لا يكون النسبة الى المتبوع مقصودة اشارة الى ان قوله دونه متعلق بقوله مقصود وحال من ضميره المستتر اي البدل تابع مقصود متجاوزا عن المتبوع وجعله ظرفا للنسب او حالا من ضميره المستتر فيه يفسد المعنى فتامل **قوله** ثم بدا له يقال بدا له اذا ندم والمعنى ظهر له اي غير الاول نعتمير الفاعل في بدا راجع الى الراي المعلوم بدلالة الكلام كذا ذكره العلامة



التفتازانی فی شرح المفتاح **قوله** ليست نسبته بالنسبة اليه ای الی احده قوله من عدم القيام بيان لما وقوله مقصودة بالنسبة الی زيد ای بالقياس الی زيد مقصودة فيقصد نسبته الی زيد فلا يرد ما قيل ان المناسب بقوله ای فيقصد نسبة اليه نسبته بالنسبة الی المتبوع ان يقول وليس نسبة عدم القيام الی زيد مقصودا بنسبته الی احد **قوله** وبدل الاشتمال اشارة الی ان قوله والاشتمال بتقدير المضاف عطف علی قوله بدل الكل وليس معطوفا علی الكل حتی يتجه ان الاضافة فی بدل الكل بمعنی من وفی بدل الاشتمال بمعنی اللام فكيف يصح عطف الاشتمال علی الكل مع ان الاول مجرور بمن والثانی باللام والتابع يجب ان يكون ملتبسا باعراب سابقه من جهة واحدة **قوله** ای بدل سبب غالبا اشارة الی ان وجه تسميته بالاشتمال هو اشتمال البدل علی المبدل منه او اشتمال المبدل منه علی البدل اشتمال الظرف علی المظروف لكن هذا ليس مما يعتمد عليه والمعتمد عليه ما قيل سمی بدل اشتمال لاشتمال المتبوع علی التابع لا كاشتمال الظرف علی المظروف بل من حيث كونه دالا عليه اجمالا ومتقاضيا له بوجه ما بحيث تبقی النفس عند ذكر الاول متشوقة الی ذكر ثان منتظرة له فيجیء الثانی ملخصا لما اجمل فی الاول مبينا له وما قيل سمی بدل الاشتمال لاشتمال الفعل المسند الی المبدل منه علی البدل ليفيد ويتم لان الاعجاب فی قولك اعجبنی زيد حسنه وهو مسند الی زيد لا يكتفی به من جهة المعنی لانه لم يعجبك لحمه ودمه بل لمعنی فيه وكذا سلب زيد ثوبه فانه لم يسلب نفسه بل سلب شیء منه وكذا السؤال عن نفس الشهر فی قوله تعالی يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه غير مفيد الا ان يكون عن حكم غير معين بخلاف ضربت زيدا عبده فانه بدل غلط لان ضرب زيد مفيد غير محتاج الی شیء آخر فان قلت فليحمل ما ذكره قدس سره علی هذا قلت لا يجوز ان يحمل عبارة الشارح عليه لان الترديد المذكور فی الشرح انما يجری فی الاشتمال بمعنی اشتمال الظرف علی المظروف لا فی الاشتمال بالمعنی المذكور لان الاشتمال بالمعنی المذكور يتعين فيه كون المبدل منه مشتملا علی البدل ولان ايراد نحو سلب زيد ثوبه مثالا لاشتمال البدل علی المبدل منه وايراد نحو يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه مثالا لاشتمال المبدل منه علی البدل يشعر بان المثال الاول ليس المبدل منه فيه مشتملا علی البدل فعلم ان الشارح رح لم يرد بالاشتمال المعنی المذكور اذ المعنی فی المثال الاول انما هو اشتمال المبدل منه علی البدل بمعنی اشتمال الظرف علی المظروف لا الاشتمال بالمعنی المذكور لان الاشتمال بالمعنی المذكور موجود فيه وايضا اشتمال البدل علی المبدل منه فی المثال الاول انما هو بمعنی اشتمال الظرف وكذا اشتمال المبدل منه علی البدل ايضا بمعنی اشتمال الظرف ولا يجوز ان يكون بالمعنی المذكور والا لما قال بافتراق المثالين فيه اذ هو موجود فيهما وعلی هذا فقوله غالبا احتراز عن نحو اعجبنی زيد حسنه ممن قال بعد نقل ما ذكرنا من الوجه المعمول عليه فی التسمية ينبغی ان يحمل كلام الشارح رح علی التصور **قوله** وقال بعض المحققين يعنی به السيد السند قدس سره **قوله** الظاهر انهم الی قوله فالفرق ظاهر عبارة السيد قدس سره فی حواشی الرضی **قال** نحو ضربت زيدا راسه اعلم انه يجب فی بدل الاشتمال والبعض ضمير يرجع الی المبدل منه قال صاحب المغنی السادس والسابع من الاشياء التی تحتاج الی الرابط بدل البعض والاشتمال اذ لا يربطهما الا الضمير ملفوظا نحو عموا وصموا كثير منهم يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه او مقدرا نحو من استطاع ای منهم ونحو قتل اصحاب الاخدود النار ای فيه وقيل ال خلف عن الضمير ای ناره ولاشتراط الرابط فی بدل البعض وجب فی نحو قولك مررت بثلثة زيد وعمرو القطع بتقدير منهم لانه لو اتبع لكان بدل بعض من غير ضمير انتهی اقول الملازمة فی قوله اذ اتبع لكان ممنوعة كيف والضمير اعم من الملفوظ والمقدر ففی تقدير كون زيد وعمرو بدل البعض تقدر منهم كما قال به علی تقدير القطع **قوله** اجمالا



اى بلى ملابس مثلا الى ملابس بعينه فلا يكون نحو قتل الامير سيافه وبنى الوزير وكلاؤه من بدل الاشتمال لان شرط بدل الاشتمال ان يستفاد
هو من المبدل منه معينا وفى المثالين يستفاد معينا اذ يستفاد من قولك قتل الامير ان القاتل سيافه وبانى وكيله فلا يجوز فيها البدل
مطلقا **قوله** لان نسبة الضرب الى زيد تامة غير مقتضية لنسبة الى متعلق ما من متعلقات زيد وكذا نسبة النظر الى القمر تامة ونسبة الرؤية الى درجة
ايضا تامة مفيدة وغير محتاجة الى شئ بالنظر الى معناه اى ليس معناه بحيث اذا نسب اليه النظر او الرؤية لا يفيد الا تيم بل يكون تم ويفيد واذا لوحظ نسبة النظر والرؤية
الى متعلق من متعلقات القمر والدرجة فعدهما من بدل الاشتمال ليس بسديد وبما ذكرنا ظهر ان ما قيل فى توجيه كون المثالين
من بدل الاشتمال من انه اذا لم يكن فى الفلك قمر وعلم المخاطب ذلك يكون الاسناد الى القمر موجبا للاسناد الى فلكه اجمالا و
كذا اذا سئل عن المتكلم بهذا التركيب بل رأيت برج الاسد فقال نعم رأيت درجة الاسد كان المخاطب منتظرا لذكر البدل ليس بصحيح
لانه مبنى على ان ذلك الانتظار ليس لان النظر والرؤية لا يصح تعلقه بمعنى القمر والدرجة بل تعلقه بمعنى القمر والدرجة تام صحيح مفيد بل لانما
انما هو لان القمر ليس فى الفلك وعلم المخاطب ذلك وان السؤال عن البرج والمجيب اجاب برؤية الدرجة بل هذا ليس بانتظار
بل المخاطب يعلم ان المتكلم قد غلط فهو بدل غلط والاشتمال انما يكون اذا لم يفد تعلق الفعل الى مجرد معنى المبدل منه بدون ملاحظة
من صفات خصوصه فيه خلل فيه ما اذا كان ان اراد الدخول بالنظر الى اطلاق المتن كما يشعر به الفاء فكما يدخل فيه المثال ان يدخل فيه نحو
ضربت زيدا غلامه وان اراد الدخول بعد التقييد بما قيد به الشارح قدس سره فكما يخرج عنه نحو ضربت زيدا غلامه يخرج المثال ان **قوله** نحو
الزيدون لقيتهم اياهم اعلم ان النحاة اوردوا المثال لبدل المضمر من المضمر نحو زيد ضربته اياه الا ان هذا المثال لما كان ظاهرا فى التاكيد
لرجوع الضميرين الى شئ واحد وقد اتفقوا كلهم فى مثل اسكن انت وزوجك الجنة ان انت تاكيد وكذا مررت بك انت وبه هو
فلذا ترك الرضى هذا المثال واورد المثال الذى اورده الشارح قدس سره الا انه قال اذا تقدم لفظا الزيدين واخوتك
وكان الزيدون اخوة المخاطب نحو جاءنى الزيدون اخوتك فكان على الشارح قدس سره ان يقيده بما قيده الرضى به والا فلا فرق
بين زيد ضربته اياه وبين الزيدون لقيتهم اياهم فلا فائدة فى تركه وايراد ما ذكره وقد اجيب عن جانب النحاة بان الثانى ان
ذكر مقررا فتاكيد وان ذكر توطئة لغيره ثم بدل فذكره دون غيره فبدل وجاز ان يكون الشئ الواحد مقصودا وغير مقصود بحسب
وقتين وهذا الجواب انما يصح عند من لم يشترط فى البدل عند التكرار ان يكون مقرونا بشئ آخر لا عند من يشترط قال صاحب المغنى
يجوز فى البدل كون الثانى عين اللفظ الاول بشرط ان يكون مع الثانى زيادة بيان كقراءة يعقوب وترى كل امة جاثية كل امة
يدعى الى كتابها بنصب كل الثانية فانها قد اتصل بها ذكر سبب الجثو انتهى **قوله** واخوك ضربت زيدا اياه اذا رجع الضمير الى
اخيك تقديره ان زيدا اخوك ولو رجع اياه الى زيد على ما يورده النحاة كان تاكيدا لفظيا لانه يكون كقولك رأيت زيدا زيدا ثم جعل
اياه البدل على قول من لم يقل بكون البدل من جملة اخرى ولم يجز عند من قال بكونه من جملة اخرى والا لكان الجملة الواقعة خبرا
عن المبتدأ خالية عن الضمير قال صاحب المغنى الثامن ان عطف البيان ليس فى التقدير من جملة اخرى بخلاف البدل ولهذا امتنع البدل وتعين
البيان فى نحو قولك هند قام عمرو اخوها ونحو مررت برجل قام عمرو اخوه ونحو زيد ضربت عمرا اخاه انتهى **قوله** احترز به عن البدل فيه
ان البدل ايضا يوضح متبوعه قال العلامة التفتازانى قدس سره فى المطول ثم بدل البعض والاشتمال لا يخلو عن الايضاح البتة
لما فيه من التفصيل بعد الاجمال والتفسير بعد الابهام وقد يكون فى بدل الكل ايضاح وتفسير فكيف يصح الاحتراز عنه بقوله يوضح متبوعه

الا ان يقال المراد من الايضاح فى عطف البيان هو الايضاح المقصود بالذات والايضاح فى البدل ليس مقصودا اصليا بل مقصودا بالتبع **قوله** اقسم بالله ابو حفص عمر فان قلت ليس فى القصة ان عمر رض اقسم بالله مع ان قول الاعرابى استقيم بالله ابو حفص عمر صريح فى انه اقسم قلت ان الشارح رح لم يذكر قسمه الا ان بعض الفضلاء قد ذكر القسم حيث قال ان اعرابيا اتى عمر بن الخطاب رض فالتمس منه بعيرا وكان له بعير فقال عمر رض لك بعير اركبه ولا حاجة لك الى بعيرى فقال بعيرى نقب ودبر فقال عمر رض والله ليس بها نقب ولا دبر فانشد الاعرابى الشعر المذكور فان قلت قول الاعرابى انما يشير الى التردد مع ان الذنب قد صدر قلت اورد فى صورة التردد رعاية للادب او لاحتمال ان يكون معنى حلفه رض والله ما ان بها نقب ولا دبر فى ظنى لانه ليس بها ذلك فى الواقع ويحتمل ان يكون ان مخففة عن المثقلة واسمه ضمير الشان المحذوف على طريقة قوله تعسبى ان ربنا الخان وعد سبنا المفعولا ويكون الثانى دليلا على الاول وان وقع موقع الفاء ويغنى غناءها على اسلوب قوله تعدو ما ابرئ نفسى ان النفس لامارة بالسوء **قوله** الا اى وان لم يجعل المعنى مصير بل بمعنى طرح وخلى فهو حال لان طرح وخلى له مفعول واحد قال القاضى فى سورة البقرة فى تفسير **قوله** تعالى وتركهم فى ظلمات وترك فى الاصل بمعنى طرح وخلى له مفعول واحد فضمن معنى الصيرورة فجرى مجرى افعال القلوب **قوله** ما دام به رمق ظرف لقوله لا يقربه والجملة وهو قوله فان الطير لا يقربه خبر ان والتقدير ان الانسان الطير لا يقربه فى مدة حصول رمق له **قوله** وهذا الحد الى لفظ المبنى عبارة الرضى بعينه **قوله** لكان تعريفا للمبنى المجهول بالمعنى المجهول فلا يفيد معرفة **قوله** والامر بغير اللام قيد به لان الامر باللام معرب والامر عند النحاة حقيقة فى الامر باللام وبغير اللام على ما مر فى صدر الكتاب **قوله** والمراد بالمشابهة المنفية فى تعريف المعرب ليس معناه الحقيقى والا يلزم ان لا يكون المنادى المفرد والمعرفة مبنيا بل المراد منها المناسبة **قوله** وقد فصل صاحب المفصل المناسبات الموجبة للبناء فيكون معلومة مشخصة فلا يلزم من اخذه فى تعريف المعرب كون التعريف تعريفا بالمجهول **قوله** اما بانتفائهما معا كخمسة عشر اذا ذكر على سبيل التعداد فانه انتفى فيه كلا الامرين التركيب وعدم المناسبة لكونه مناسبا لتضمنه معنى الحرف **قوله** او بانتفاء احدهما نحو قام هؤلاء فانه انتفى فيه عدم المناسبة لكونه مناسبا للحرف دون التركيب ونحو زيد وعمرو فانه انتفى فيهما التركيب دون عدم المناسبة لكونهما غير مناسبين لمبنى الاصل **قوله** لمنع الخلو دون الجمع وقيل يمكن جعلها مانعة الجمع ايضا بان يراد بما ناسب مبنى الاصل ما ناسب مناسبة موجبة للبناء وبما وقع غير مركب ما يكون سبب بنائه عدم التركيب ولا خفاء ان سبب بناء هؤلاء غير مركب ليس عدم التركيب بل المناسبة انتهى وفيه انه لا منع من اجتماع المقتضيات على مقتضى واحد صرح به السيد السند العلامة التفتازانى فى شرحين للمفتاح وانكان شبهة توارد المؤثرين على اثر واحد واردة عليه الا ان يثبت كونه غير مركب مقتضى للبناء اذا لم يوجد مقتضى آخر فان قلت يخرج من القسمين غاق فى قولهم غاق صوت الغراب لعدم مناسبته لمبنى الاصل وعدم كونه غير مركب قيل هذه لا يضر لان المقصود بالبيان الاسماء المبنية والاصوات ليست من الاسم المبنى لانها ليست موضوعات فليست كلمات فضلا عن كونها اسماء وانما ذكرت فيما بين المبنيات لمزيد مناسبتها بها انتهى وفيه بحث لان الاصوات وان لم تكن اسماء لعدم كونها دالة بالوضع لكن ذكرت فى باب الاسماء لا جرائها مجراها واخذها حكمها وبنيت لجريها مجرى ما لا تركيب فيه من الاسماء صرح به الشارح رح فى باب الاصوات فذكر الاصوات فيما بين المبنيات ليس لمجرد مزيد المناسبة من غير قول

سبحت خبر حاملا الشهيتين بلبس

بنائها بل ذكرت لاجرائها مجرى الاسماء والقول ببنائها لجريها مجرى ما لا تركيب فيه من الاسماء وعلى هذا لا بد الا بنائه
فی قوله وقع غیر مرکب من المحل وهو ما قال الشـ للحواشی الهندية المراد بغير المركب اعم من ان يكون حقيقة او حكما بناء على
المشاكلة للسجع الواقع غير مركب حقيقة على ان كون غاق فی قولهم غاق صوت الغراب صوتا محضا ليس باسم محل بحث لانه
حكاية الصوت فيكون اسما لانه علم للصوت **قوله** ايثار التقدم ما مفهومه وجودی فمفهوم التركيب وجودی والمناسبة
عدمی فی تعريف المعرب وفی تعريف المبنی بالعكس **قوله** ای القاب المبنی فسر الضمير بالمبنی ومعلوم ان الضم والفتح والكسر
والوقف ليس القابا للمبنی فكيف يضاف اليه فاشار الی توجيه بقوله من حيث حركات اواخره وسكونه يعنی لعد القاب
حركات الاواخر والسكون القابا للمبنی مسامحة لاجل هذه الملابسة كما يعد الرجل حسنا بحسن غلامه **قوله** نحو من الرجل و
من امرأ ومن زيد فان النون فی الاول مكسور وفی الثانی مضموم وفی الثالث ساكن **قوله** لتصديره ای المبحث الاصوات
فيما بعد بالاصوات لا باسماء الاصوات انما لم يصدره باسماء الاصوات لان المراد بالاصوات ما كانت باقية على ما هی
عليه من غير نقلها على سبيل الحكاية وهی بهذا الاعتبار ليست باسماء لعدم كونها دالة بالوضع وذكرها فی باب الاسماء لاجرائها
مجريها واخذها حكمها وثبت لجريها مجری ما لا تركيب فيه من الاسماء هذا ما ذكره الشارح رح فی بحث الاصوات وقال
الفاضل الهندی فی جره نظر لان المذكور من نخ ونحوه صوت لا اسم صوت وكذا فی مفصلان الصوت ليس باسم لعدم الوضع
فكيف يذكر فی الاسماء المبنية ثم ذكر وجه الذكر ما ذكره الشـ وقال فی الارشاد وتوهم من جعل الاصوات اسما مبنية كاسماء
الافعال كيف وليست بموضوعة مع عدم كون اصوات غير الانسان الفاظا الا ان يقال انها ملحقة بالاسماء عوملت معاملتها
وقال الرضی ان الالفاظ التی يسميها النحاة اصواتا على ثلثة اقسام احدها حكاية صوت صادر من الحيوانات العجم كغاق
او عن الجمادات كطق وثانيها اصوات خارجة من فم الانسان غير موضوعة وضعا بل دالة طبعا على معنی فی انفسهم وثالثها
اصوات يصوت بها للحيوانات عند طلب شیء منها اما المجیء او الذهاب او امر آخر فما قيل قول الشـ رح عطف على اسماء الافعال
لا على الافعال وان كانت اسماء ايضا لتصديره باب الاصوات فيما بعد بالاصوات لا باسماء الاصوات بناء على انها فی نفسها
اسماء لان المراد ما يحكی بها اصوات البهايم لا نفس اصواتها حتی يضاف الاسماء اليها ليس بموجه وان كان من وجيه فتامل
ولا تذهب عليك ان قول الفاضل الهندی مع كون عدم اصوات غير الانسان الفاظا ليس على ما ينبغی تامل تعرفت
قوله لان جميعها ليست مبنية قيل ينبغی ان يقول وبعض المركبات لان المركبات قسمان قسم مبنی نحو خمسة عشر وقسم معرب
نحو بعلبك انتهی فانه يبنی الجزء الاول منه واعرب الثانی مع منع الصرف على الافصح وفيه لغتان اخريان احدهما اعراب
الجزئين معا واضافة الاول الی الثانی ومنع صرف المضاف اليه واخريهما اعراب الجزئين واضافة الاول الی الثانی وصرف
الثانی فما قيل بخلاف الموصولات والمركبات فان جميعها مبنية لان ايا ايضا مبنية عند حذف صدر صلتها وكذا المركبات
التی لا نسبة بينهما مبنية ايضا اما بكلا جزئيه نحو خمسة عشر او باحد جزئيه نحو بعلبك فلايرد ما قيل ينبغی ان يقول وبعض المركبات
لان المركبات قسمان قسم مبنی نحو خمسة عشر وقسم معرب نحو بعلبك ليس بموجه وان كان من وجيه **قال** ما وضع لمتكلم خرج
قول من اسمه زيد زيد ضرب وقولك لزيد يا زيد افعل وقولك لزيد الغائب زيد يفعل كذا فان لفظ زيد وان اطلق

على المتكلم والمخاطب والغائب الا انه ليس موضوعا للمتكلم ولا للمخاطب ولا للغائب المتقدم ذكره فان الاسماء الظاهرة كلها
موضوعة للغيبة مطلقا لا باعتبار تقدم الذكر ثم قلت يا تيم كلهم نظرا الى اصل المنادى قبل النداء ولهذا يقول المسمى
بزيد زيد ضرب ولا يقول زيد ضربت وانما جاز يا تيم كلكم لان يا دليل الخطاب وليس في زيد ضرب دليل التكلم هذا كلام الرضي
فاخراج زيد اذا عبر به المتكلم عن نفسه بقيد الحيثية ليس على ما ينبغي لانه اخراج للمخرج قوله ويخرج بهذا القيد قيل يعني به
لفظا المتكلم والمخاطب فانهما ليسا موضوعين للمتكلم والمخاطب بهما وكذا يخرجان عن الحد بالتفسير السابق لان المراد بالمتكلم
والمخاطب ذاتهما ولفظ المتكلم والمخاطب موضوعان للمفهوم وبقيد الحيثية هناك يخرج زيدا اذا عبر المسمى بزيد عن نفسه بزيد
انتهى اقول جعل المشار اليه بهذا قوله به هو الظاهر المتبادر واما اخراج لفظ المتكلم والمخاطب بما خرجه لا بقيد الحيثية مما لا ينظر
وجهه مع ان قول الشارح رح فان الاسماء الظاهرة كلها موضوعة للغائب اي لما ليس متكلما من حيث انه متكلم ولا مخاطبا
من حيث انه مخاطب يشير الى ان لفظا المتكلم والمخاطب يخرج بقيد الحيثية وقيل يخرج بهذا القيد اي بقيد الوضع بكونه لاحد الامور
الثلثة ولهذا اخر القيد والمراد انه يخرج بهذا القيد على كل من تفسير المتكلم والمخاطب اما الثاني فظاهر واما الاول فاما المتكلم
فظ واما المخاطب فخفي لان المخاطب موضوع للمخاطب من حيث انه مخاطب يتوجه اليه الخطاب اذ لا معنى للمخاطب الا ما يتوجه
اليه الخطاب الا ان يراد بتوجه الخطاب اليه الخطاب به ولفظ المخاطب لم يوضع لمخاطب يتوجه اليه الخطاب بلفظ المخاطب كما عرفت
انتهى ولا يخفى عليك جعل المشار اليه بهذا قيد الوضع بكونه لاحد الامور الثلثة ليس بسديد اذ لا يخرج به لفظ المتكلم
والمخاطب بل بقيد الحيثية وبقوله المتكلم يتكلم به ولا يخرج بقيد الحيثية لفظ المتكلم يخرج به ايضا لفظ المخاطب لانه ليس موضوعا
لمخاطب من حيث انه مخاطب يدل عليه فان الاسماء الظاهرة كلها موضوعة للغائب ولا يخفى ان مآل قيد الحيثية وقوله المتكلم
يتكلم به الى امر واحد وهو ان انا موضوع للمتكلم حين تكلمه وانت موضوع للمخاطب حين توجه الخطاب اليه وعلى هذا فلا يبعد
ان يقع ويخرج بهذا القيد الذي واحد مآلا وان كان اثنين عبارة هذا ولو اريد بانا وانت وهو الجزئيات المخصوصة المتعلقة بواسطة
امر مشترك بينها لا يرد لفظ المتكلم والمخاطب لانهما موضوعان للمفهوم الكلي الا ان هذا لا يناسب مذهب المص رح لان هذا مذهب
المتاخرين والمص من المتقدمين ومذهبهم ان المضمرات والموصولات واسماء الاشارة موضوعات لمفهوم كلي شرط استعماله في
جزئياته لا في المفهوم الكلي ولو اريد هو لا يرد لفظ المتكلم والمخاطب ايضا لانهما موضوعان للمفهوم الكلي ويستعملان فيه قال
للغائب مطلقا من غير شرط تقدم الذكر قوله فكانه متقدم من حيث المعنى الظاهر ان يقال فكانه متقدم من حيث اللفظ اذ التردد
انما هو في التقدم من حيث اللفظ لا في التقدم من حيث المعنى قوله فكانه تقدم ذكره معنى الظ فكانه تقدم ذكره لفظا على ما عرفت
قوله ويكون كالجزء منه كونه معتبرا في مطلق المتصل محل تردد كيف ولو كان كك لا سكن الباء في ضربك لئلا يلزم توالي
اربع حركات فيما هو كالكلمة الواحدة كما في ضربن قوله المنتهيين تقدير المتعلق الى واو لهما بدل من الضمير المستتر في المنتهيين
الراجع الى ضربن وضربن بدل البعض من الكل لانه ابدل كل واحد من اولهما وثانيهما عليحدة ولو قال كلاهما لكان بدل
الكل من الكل قيل اشار بقوله المنتهيين اليه ان كلمة الى للاسقاط لا لمد الحكم فلا يلزم عدم دخول ما بعدها في الحكم وقيل فيه
بحث فان فائدة الى الاسقاطية انما هي اسقاط ما وراء الغاية وليس ثمه شئ وراء الغاية حتى يكون الى للاسقاط فيكون

وكان انا عندهم ضمير
ذكراى فى مثله لنحو ايجب صون الكلام عنه **قوله** هو ان قال الشيخ الرضى الضمير عند البصريين ان و اصله انا
صالح لضمير المخاطبين والمتكلم فابتداؤا بالمتكلم وكان القياس ان يبنوه بالتاء المضمومة نحو انت الا ان المتكلم لما كان اصلا
جعلوا ترك العلامة له علامة و بينوا المخاطبين بتاء حرفية بعد ان كالاسمية فى اللفظ والتصرف و مذهب الفراء ان انت بكماله اسم
والتاء من نفس الكلمة و قال بعضهم ان الضمير المرفوع هو التاء المتصرفة كانت مرفوعة متصلة فلما ارادوا انفصالها ادعموها بان
يستقل لفظا كما هو مذهب الكوفية وابن كيسان فى اياك و اخواته و هو ان الكاف المنصوبة كانت متصلة فارادوا استقلالها
لفظا بالضمير منفصلة فجعلوا ايا عمادا لها فالضمائر هى التى يلى ايا و ايا عماد لها هذا كلامه فالمراد من قوله اجماعا اجماع البصريين
على ما هو الظاهر من كلام الشيخ الرضى لان الفراء من الكوفيين و ابن كيسان من البصريين لكنه ليس قائلا بان الضمير هو التاء
فى انت بل قال فى اياك ان الكاف هو الضمير و ايا و عامته قال صاحب المنهل ليس نقل الاتفاق فى هذا المحل بصحيح بل
هذا هو مذهب الجمهور و قال الفراء ان انت بكماله اسم و التاء من نفس الكلمة فان قلت لعل مراده اتفاق البصريين كما حمل عليه
صاحب العباب عبارة اللباب حيث قيل فيه و كذا اللواحق بايا اجماعا فقال المراد اجماع البصريين قلت هذا لا يدفع الاعتراض
فان ابن كيسان من البصريين و هو قائل بان التاء فى انت هى الاسم و هى التى فى قمت ولكنها كثرت بان فقد جماعة من
الثقة عنه فلا اجماع من الكل ولا من البصريين هذا كلامه و يمكن ان يقال المراد من الاجماع قول الاكثر اذ للاكثر حكم الكل **قوله**
و فى اياى اختلافات كثيرة قال الشيخ الرضى اختلف النحاة فقال سيبويه و الخليل و الاخفش و المازنى و ابو على بان الاسم المضمر
هو ايا الا ان سيبويه قال ما يتصل به وحده حرف تدل على احوال المرجوع اليه من التكلم و الغيبة و الخطاب لما كان ايا مشتركا
كما هو مذهب البصريين فى التاء بعد ان فى انت و انت و انتما و انتم و انتن و قال الخليل و الاخفش ما يتصل به اسماء اضيف
ايا اليها كقولهم اياه و ايا الشواب و هو ضعيف لان الضمائر لا يضاف و قال الزجاج و السيرافى ايا اسم ظاهر مضاف الى المضمرات
كان اياك بمعنى نفسك و قال قوم من الكوفيين اياك و اياه و اياى اسما بكمالها و هو ضعيف اذ ليس فى الاسماء الظاهرة ولا
المضمرة ما يختلف آخره كافا و هاء و ياء و قال بعض الكوفيين و ابن كيسان من البصريين ان الضمائر هى اللواحق بايا
و ايا دعامة لها ليصير بها منفصلة و ليس هذا القول ببعيد من الصواب انتهى **قوله** فاكتفوا بلفظ الفعل اذ الفعل لا بد له من
فاعل فاذا لم يكن فاعل بارز يعلم انه مستتر فلفظ الفعل يدل على استتار الفاصل كما يدل ما بقى من الكلمة المشهورة على ما بقى
منها فحقوله كما يحذف تنظير بجامع ان فى كل شئى يدل على شئى فما قيل ظاهره يدل على ان الفاعل المستتر هو المحذوف فى
حيز المنع **قوله** اذا لم يكن مسندا الى الظاهر المقصود من هذا التقييد فى المواضع الاربعة الاشعار بان الاستتار فيها ليس لازما فيعلم
منه ان ما لا قيد فيه فالاستتار فيه لازم فاندفع ما قيل لا حاجة الى هذا القيد لان الكلام فى بيان استتار المرفوع المتصل حيثما
كان ولا يكون فى المسند الى الظاهر لا فى بيان وجود المرفوع المتصل حتى يحتاج الى تقييد الماضى الغائب بهذا القيد **قوله** سواء كان مثنى
او مجموعا او واحدا او فوق الواحد احد الامرين مستدرك **قال** و فى الصفة مطلقا حال عن قوله فى الصفة فان قلت فكيف يصح
التذكير قلت لان الصفة فى الاصل مصدر و فى مثله يجوز اعتبار الى الة الاصلية و يجوز اعتبار الحالة المنتقلة اليها نحو رجل صوم و رجلان
صوم و رجال صوم و يجوز ايضا باعتبار الوصف يدل على ما ذكرنا سواء كان اسم فاعل آه و قوله سواء كان

مفرداً او مثنى اى الصفة فما قيل مطلقا ليس حالا من الصفة كما يشعر به قوله سواء كانت اسم فاعل الخ اولى ان يقال مطلقة ودون الضمير ليعوّد
كما يشعر به قوله سواء كان اى الضمير مفردا الخ لا سواء كان الصفة والاوجب سواء كانت مفردة او مثناة او مجموعة مذكرة او مؤنثة لانه لا يصح
قوله سواء كان اسم الفاعل الملازمة الاولى ممنوعة لسند ما ذكرنا وقوله سواء كان اى الضمير مفردا الا سواء كانت الصفة فيه تفكيك للنظم بلا ضرورة والملازمة
الثانية ممنوعة ايضا وقوله لا يصح قوله سواء كانت اسم الفاعل قلنا ان سلم في الاول وقوع كانت بالتانيث والثاني بالتذكير فهو اشارة الى جوازالامرين
صرح به الشيخ الرضي على ما نقلنا عنه في صدر الكتاب **قوله** ولو كانت اى الالف والنون والمناسب بقوله بالضميرين وقوله
فها اى الالف والنون ان يقال ولو كانا ضميرين **قوله** لا يتغير الاولى لما تغيرت اذ المتعارف في جواب لما هو الماضي ووقوع
المضارع في جواب لما تحليل وصل الى حد الشذوذ **قوله** في الصفة حرف التثنية والجمع الاولى حرفا التثنية والجمع **قوله** او بالفصل
اى فصل الضمير عن عامله لغرض لا يحصل ذلك الغرض الا بالفصل وذلك امر كلي امر تحته جزئيات كثيرة منه ما فصل عن عامله
للتاكيد نحو اسكن انت وزوجك الجنة او للبدل كقولك بعد لفظ اخيك لقيت زيدا اياه او للعطف نحو جاءني زيد وانت ومنه ما يقع
بعد الا ومعنى الا ومنه ما يلي اما نحو ما جاءني الا انت او زيد والغرض منه افادة الشك من اول الامر ومنه ما يكون ثاني
مفعولي علمت او اعطيت واتصاله يوجب التباسه بالمفعول الاول كما اذا اخبرت عن المفعول الثاني في علمت زيدا اياك
واعطيت زيدا درهما قلت الذي علمت زيدا اياه ابوك والذي اعطيت زيدا اياه عمرو ولا يجوز ان يقول الذي علمته زيدا ولا
الذي اعطيته زيدا لانه يلتبس المفعول الثاني بالاول هذا ما ذكره الشيخ اقول كون بعض ما ذكر من ذلك الباب نظر
فتامل ومنه ما فصل عن عامله لرفع اللبس والجهل نحو ا قائم انت وما قائم انت اذ لو استتر الضمير لم يعلم انه متكلم او مخاطب
او غائب صرح به صاحب المغني فما قيل لا انحصر صور الانفصال فيما ذكره لان الصفة الواقعة بعد حرف النفي او حرف الاستفهام
اذا كانت عاملة في ضمير الفاعل يجب انفصاله نحو اقائم انت فليس بشيء على ما يخفى على ان هذا لا يرد على المص لان الصفة في امثالها
ليس عاملا في الضمير عنده بل الضمير عنده مبتدأ والصفة خبره صرح به صاحب المغني لان استتار الفاعل في الصفة واجب عنده
بحيث لا يجوز الانفصال اصلا وهو مذهب الكوفية ايضا **قوله** الواقع لغرض قد يتعلق اليه والخان لا يصح تعلقه بالفصل بتمامه
بجزالة المعنى ولذا قدر معرفا **قوله** لا يحصل الغرض الا به اى بفصل الضمير عن العامل وهذا احتراز عن نحو ضرب زيد انا فان الغرض
وهو الاهتمام بشان المفعول وان كان يحصل به الا انه ليس متعينا لحصوله لتقديم المفعول على الفعل **قال** صفة جرت المراد
بالجريان ان يكون نعتا او حالا او صلة او صفة او خبرا **قوله** ليعلم انه مرجعه الصواب علم **قوله** والا اى وان لم يكن مرجعه ما هو عليه
فلا حاجة اليه اى الى الانفصال وهذا رد لما ذكره الشيخ الرضي ان اتفق ما جرى عليه الصفة وما هو له في الافراد وفرعه
اى التثنية والجمع وفي التذكير وفرعه اى التانيث فان اتفقا في الغيبة ايضا فاللبس حاصل فلما كان المتحمل او صفته ولا يرتفع
ذلك اللبس الا بالاتيان بالمنفصل نحو زيد عمرو ضاربه هو او ضاربه هو والزيدان العمران ضاربهما هما او يضربانهما هما انتهى
كلامه ووجه الرد لان الضمير المنفصل الذي هو خلاف الاصل يرجع الى البعيد الذي هو خلاف الظاهر فيرتفع اللبس
والا لصار العدول من المتصل الى المنفصل لا لفائدة بل صار لغوا ثم قال وان اختلفا في الغيبة والخطاب والتكلم
فاللبس منتف في جميع الافعال نحو انا زيد ضربته او اضربه والزيدان نحن ضربانا او يضربانا وهند انا ضربتني او تضربني

الا في غائبة للمضارع مع المخاطب وفي غائبة مع المخاطبين نحو انت هند تضربها وهند انت تضربك حاشا ما لا هندان تضربانها والهندان انتما تضربانكما فان اللبس حاصل فيه ويرتفع بابراز الضمير واما الصفة فاللبس حاصل في جميعها مع الاختلاف المذكور ويرتفع بابراز الضمير نحو انا زيد ضاربه انا ونحن الزيدان ضاربا هما نحن والزيدون ضاربوهم نحن وتقول في المؤنث انا هند ضاربتها انا فلا رفع اللبس بالاتيان بالمنفصل في هذه الصورة ظ والاتيان به عند البصريين في صورة الصفة التي جرت على غير من هي له اذا كان لبس ويرتفع بالضمير واذا كان ولم يرتفع واذا لم يكن واما الفعل فقد اتفقوا كلهم على انه لا يجب تاكيد ضميره التبس ولم يلتبس لان التاكيد فيه لا يرفع اللبس الا في اربعة مواضع فقط كما مر بخلاف الصفة فان رفع اللبس بالتاكيد حاصل فيها في كل موضع اختلف فيه من جرت عليه ومن هي له غيبة وخطابا وتكلما فان قلت ضمير المفعول في هذا الاختلاف رافع اللبس ففي نحو قولك انا زيد ضاربه بالمار يعرف ان ضاربا مسند الى انا اذ لو كان مسندا الى زيد لقلت انا زيد ضاربي فلم لم يكتفوا في رفع اللبس بهذا الضمير قلت لما كان هذا الضمير لم يوت به لمجرد رفع اللبس وكان مما يجوز حذفه خيف الالتباس على تقدير حذفه فاتي لمجرد رفع اللبس ضمير لا يجوز حذفه هذا كلامه

قوله واما الفعل فقد اتفقوا الخ وقع في اكثر كتب النحو انه يجب انفصال الضمير في الفعل عند اللبس ولا يجب عند عدم اللبس بخلاف الصفة فانه يجب فيه انفصال الضمير على التقديرين وقد عرفت ان الصورة التي قال الشيخ الرضي بعدم رفع اللبس فيها بالانفصال فان النحاة قالوا بارتفاع اللبس فيها بالانفصال قوله والا لكان اي وان لم يكن هي فاعلا بل تاكيدا لكان هذا المثال داخلا في صورة الفصل لغرض التاكيد فلم يصح جعله مثالا لكون الضمير مسندا اليه صفة جرت على غير من هي له قوله لكنه تاكيد لازم لا فاعل فيكون من باب الفصل لغرض وهو التاكيد قال الشيخ الرضي ومثله اي مثل الضمير الذي فصل عن عامله لغرض لا يتم الا بالفصل الضمير البارز بعد الصفة اذا جرت على غير من هي له فانه تاكيد للضمير المستكن فيها لا فاعلها كما في اسكن انت وزوجك وذلك لانك تقول مطردا نحو الزيدون ضاربوهم نحن والزيدان الهندان ضاربا هما وقد عرفت ضعف نحو جاءني رجال قاعدون غلمانه وقال الزمخشري بل تقول ضاربهم نحن وضاربها هما فان ثبت ذلك فهو فاعل كما قيل انتهى معنى لو كان الضمير المنفصل فاعلا للصفة لما الحق الواو والالف في الصفة اذ حكم الفعل فكما لا يفرد الفعل عند تثنية الفاعل وجمعه كذلك الصفة يفرد فلما ثني وجمع علم انه تاكيد للمستكن فهو مما انفصل الضمير فيه لغرض والغرض فيه التاكيد قوله بدليل نحو الزيدون ضاربوهم نحن متعلق بقوله تاكيد لازم يعني الضمير البارز بعد الصفة اذا جرت على غير من هي له تاكيد لا فاعل بدليل وفيه انه كيف يكون ما فيه الضمير تاكيد المانع عن جعله فاعلا دليل على كون البارز تاكيدا فيما ليس فيه مانع عن كونه فاعلا فما يكون فيه مانع عن كونه فاعلا يكون من قبيل الفصل لغرض التاكيد وما ليس فيه مانع يكون من قبيل كون الضمير مسندا اليه صفة جرت على غير من هي له

قوله التحرز عن تقدم احد المتساويين من غير مرجح قيل يجوز ان يرجح الاول بانه فاعل في الاصل او فاعل بحسب المعنى كالمفعول الاول من باب اعطيت واجيب بان الترجيح بالفاعل ترجيح في المعنى لا في اللفظ ووجوب الانفصال باعتبار التساوي في اللفظ انتهى وانت خبير بان هذا الترجيح معتبر عند النحاة كيف وقد قال الشيخ الرضي والانفصال في باب علمت اولى منه في باب اعطيت لان المفعول الاول فاعل من حيث المعنى فكان الثاني اتصل بضمير الفاعل وفي مفعول علمت بعد راكة المبتدأ والخبر الذين فيهما الانفصال فلا معنى لترجيحه قوله حكى سيبويه عن النحاة تجويز الاتصال قال انما هي شيئ خاسرة...

مبحث في تحقيق لام التعريف

فوضعوا الحرف غير موضعها **قوله** كما تقول ما انا كانت وهذا كقوله فی عساک ویرد بها ان نیابة ضمیر من ضمیر مخالفه فی الاعراب
انما ثبت فی الکلام فی المنفصل وانما جازت النیابة فی المتصل بشذوذ بشرط کون المنسوب عنه منفصلا وتوافقهما فی الاعراب کون
ذلک فی الضرورة کقوله ان لا یجاورنا الاک دیار هذا کلام المغنی **قوله** ان لولا فی هذا المقام حرف جر قال الشیخ الرضی وفی هو
نظر وذلک لان الجار اذا لم یکن زائدا کما فی بحسبک فلا بد له من متعلق ولا متعلق فی نحو لولاک ظاهرا ولا یصح تقدیره وقال ابن
فی الجار والمجرور ای لولاک فی موضع الرفع بالابتداء کما فی بحسبک درهم وفیه نظر لان ذلک انما یکون بتقدیر زیادة الجار واذا
لم یکن زائدا فلا بد له من متعلق لیکون مفعولا لذلک المتعلق لا مبتدأ قال صاحب المغنی مستثنی من قولنا لا بد لحرف الجر من متعلق
ستة امور احدها الحرف الزائد کالباء ومن فی کفی بالله شهیدا هل من خالق غیر الله وذلک لان معنی التعلق الارتباط المعنوی والاصل
ان افعالا قصرت عن الوصول الی الاسماء فاعینت علی ذلک بحروف الجر والزائد انما دخل فی الکلام تقویة له وتوکیدا ولم یدخل
للربط الثانی لعل فی لغة عقیل لانها بمنزلة الحرف الزائد الا تری ان مجرورها فی موضع رفع بالابتداء الثالث لولا فیمن قال
لولای ولولاک ولولاه علی قول سیبویه ان لولا جارة للضمیر فانها ایضا بمنزلة لعل فی ان ما بعدها مرفوع المحل بالابتداء الرابع
رب فی نحو رب رجل صالح لقیته او لقیت لان مجرورها مفعول فی الثانی ومبتدأ فی الاول او مفعول علی حد زیدا ضربته ویقدر الناصب
بعد المجرور لا قبل الجار لان رب لها الصدر من بین حروف الجر الخامس کاف التشبیه قاله الاخفش وابن عصفور مستدلین
بانه اذا قیل زید کعمرو فان کان المتعلق استقر فالکاف لا تدل علیه بخلاف فی نحو زید فی الدار وان کان فعلا مناسبا للکاف
وهو اشبه فهو متعد بنفسه لا بالحرف والحق ان جمیع الحروف الجارة الواقعة فی موضع الخبر ونحوه یدل علی الاستقرار السادس حروف
الاستثناء وهو خلا وعدا وحاشا اذا خفضن فانهن لتنحیة الفعل عما دخلت علیه کما ان الا کذلک وذلک عکس معنی التعدیة الذی
هو ایصال معنی الفعل الی الاسم هذا کلامه قال الشیخ الرضی یرجح مذهب سیبویه بان التغییر عنده تغییر واحد وهو تغییر لولا وجعلها
حرف جر بخلاف مذهب الاخفش فانه یلزمه تغییر انحو حیث ضمیر او یرجح مذهب الاخفش بان تغییر الضمائر لقیام بعضها مقام
بعض ثابت فی غیر هذا الباب بخلاف تغییر لولا بجعلها حرف جر وارتکاب خلاف الاصل وان کثر اذا کان مستعملا اهون من
ارتکاب خلاف الاصل غیر المستعمل وان قل هذا کلامه **قوله** لتقاربهما فی المعنی لان معناهما الطمع والاشفاق **قوله** التی هی حرف
الجر هی کسرة فی آخر الکلمة غیر عارضة لالتقاء الساکنین وذلک لانهم لما منعوا الفعل الجر وکانت الکسرة اصل علامات الجر
والفتح والمبادر فرعاه کرهوا ان یوجد فیه ما یکون فی بعض الاحوال علامة الجر مبالغة فی تبعیده من الجر **قال** ویجتنبنی لیت
قال الشیخ الرضی المشهور فی لیت ان حذف نون الوقایة لا یجوز فیها الا لضرورة الشعر لا فی السعة کذا قال سیبویه **قوله** من وعن
وقد وقط قال الجزولی ان الاثبات فیها هو الاشهر وعند سیبویه الحذف فی هذه الکلم ضرورة لا یجوز الا فی الشعر **قال** صیغة
مرفوع منفصل ممتنع زیدا بانه الفاضل وانت ایاک العالم واما انک ایاک الفاضل فیجوز علی البدل عند البصریین وعلی التاکید
عند الکوفیین هذا ما ذکره صاحب المغنی وفی کونه بدلا نظر اذ لا بد فی بدل الکل من اتحاد ما صدقا علیه وتغایر مفهومیهما **قوله**
لمکان الاختلاف ای لوجود الاختلاف فی کونه ضمیرا فبعضهم ذهبوا الی انه اسم وبعضهم ذهبوا الی انه حرف فاختیر عبارة تصح
علی المذهبین اذ صیغة مرفوع یصدق علی التقدیرین وهو ظاهر الاستثناء فیه واما ما قیل وفیه ان قوله صیغة مرفوع یتبادر

منه انه ليس بضمير فليس مشتركا بين الجميع واما استقاقه فهو في حيز المنع قال وذلك التوسط ليفصل اشارة الى ان قوله ليفصل
متعلق بقوله يتوسط لا بقوله يسمى والوجه ظ قوله لان الفصل انما يحتاج اليه فيهما اي في المعرفة لانه الصالح للصفتية بخلاف
ما اذا كان الخبر نكرة لانه متعين للخبرية اذ النكرة لا تقع صفة للمعرفة فان قيل هذا اذا كان المبتدأ معرفة على ما هو الاصل واما اذا كا
نكرة فالخبر النكرة يصلح صفة للنكرة فينبغي ان يدخل بين نكرتين قلنا القياس تقتضي ذلك الا انه لم يثبت الا بين معرفتين ثانيهما فات اللام او
بين معرفة ونكرة هي افعل التفضيل قوله افراداه فلا يجوز كنت هو الفاضل قوله لان عنده حرف قال الشارح الرضي الا
عند البصريين انه اسم مبني لا محل له ولهذا قال الخليل والسامة لعظيم لان الغاء الاسم ليس بسهل كالغاء الحرف وقال بعض
البصريين انه حرف استنكار لخلو الاسم عن الاعراب لفظا ومحلا وقال صاحب المغني زعم البصريون انه لا محل له ثم قال اكثر
انه حرف فلا اشكال وقال الخليل اسم ونظيره على هذا القول اسماء الافعال فيمن يراها غير معمولة لشيء وان الموصولة وقال
الكوفيون له محل ثم قال الكسائي محله بحسب ما بعده وقال الفراء بحسب ما قبله فمحله بين المبتدأ والخبر رفع وبين معمولي ظن
نصب وبين معمولي كان رفع عند الفراء ونصب عند الكسائي بين معمولي ان بالعكس انتهى وقال الشيخ والكوفيون يجعلون
له محلا من الاعراب ويقولون هو تاكيد لما قبله فان الضمير المرفوع يؤكد المنصوب والمجرور نحو ضربتك انت ومررت بك انت
ورد عليهم ان الضمير لا يؤكد به المظهر لا يقال جاء في زيد هو حتى ان المضمر تاكيد لزيد وبعض النحاة يقولون حكمه في الاعراب
حكم ما بعده لانه يقع مع ما بعده كالشيء الواحد وهو اضعف من قول الكوفية لانا لم نر اسما يتبع ما بعده في الاعراب قوله اي يستعمله
بحيث يحكم النحاة بكونه مبتدأ لما كان المتبادر من قول المصرح وبعض العرب يجعله مبتدأ ان بعض العرب يحكم بكون ضمير الفصل مبتدأ
وهو غير صحيح لان العرب لا يعلم مصطلحات النحاة كالفاعل والمبتدأ وغيرها اشار الى توجيهه بقوله اي يستعمله اي العرب يستعمل ضمير الفصل
بحيث اي بطرز ووجه يحكم بسببه النحاة بكون ضمير الفصل مبتدأ بان يحكم بما يلزم منه كونه مبتدأ بان يرفع ما بعده في مقام
يستحق النصب فبالضرورة يكون ضمير الفصل مبتدأ وما بعده خبره والمجموع في محل النصب بان لا ينصب ما بعده على باب
كان وباب علمت وباب المجازية وعليه ما نقل في غير السبعة ولكنهم هم الظالمون وان ترك انا اقل بالرفع قوله وايراده لفظ قبل
الى قوله غير معهود وهذا ما ذكر في الحواشي الهندية جوابا عما قيل قوله قبل حشو والغرض يحصل بان نقول ويتقدم الجملة قوله ولا
يبعد ان يقال آه توجيه آخر لايراد لفظ قبل قوله معنى الكلام اي معنى قوله ويتقدم يقع متقدما واما قوله من غير سبق مرجع
فليس بداخل في مفهوم التقدم بل هو مفهوم من المقام اعتبره معه لدفع الانتقاض الذي ذكره بقوله انتقض القاعدة
لانه جعله مجردا ان لا يسبق عليه المرجع بل يقع متقدما يكون بالنسبة الى متاخر فلم يخرج صيغة التقدم عن مقتضاه بهذا
التوجيه كما قيل ثم المضاف اليه المتقدم هي الجملة بالآخرة فلم يخرج التركيب ايضا عن مقتضاه نحو ما قيل هذا وجه وجيه
قوله وذلك بحسب المفهوم اعم اي وقوع الضمير متقدما انت خبير بان الكلام في بيان فائدة لفظ قبل وهذا انما يصح
لو لم يكن التخصيص طريق آخر وليس كذلك فان يقع متقدما اعم من ان يتقدم الجملة او المفرد فيخص بان يقال ويتقدم الجملة
فلا يتعين لفظ قبل للايراد قوله والمفسر يلزم استدراك قوله المفسر بالجملة بعده لو كان قوله يسمى ضمير الشان والقصة داخلا
في بيان القاعدة اذ يخرج به ما يخرج بقوله المفسر بالجملة بعده فلا يكون قيدا احترازيا فيكون مستدركا وانت خبير بان المقصود

من القيود في بيان الضوابط والتعريفات شرح الضوابط والابيات والاحتراز تابع فلا باس بان يقع في قيود الضوابط والتعريفات ما يصح به الاحتراز عن جميع المحترزات **قوله** فعلى هذا اي بناء على قوله قدس سره والظاهر ان **قوله** وليسمى ضمير الشان والقصة معترضة لبيان الواقع ليس بداخل في بيان القاعدة **قوله** على ما ذكرنا من قوله يقع متقدما من غير سبق مرجع **قوله** ينتقض القاعدة بقولنا لو كان هذا القول موجودا استعملا في كلام العرب والا فلا تنقض بالعرضيات **قوله** فانه لا يجوز اصلا اي لا بلا ضعف لكونه عمدة ان اراد انه عمدة فلا يجوز حذفه ولو مع القرينة ففيه انه كيف يجوز حذف المبتدأ مع القرينة مع انه عمدة وان اراد بلا قرينة فالحكم بعدم الجواز على الاطلاق ليس بسديد **قوله** على صورة الفضلات لكونه منصوبا وفيه ان كونه على صورة الفضلات لا يقتضي جواز حذفه بلا قرينة كيف والحذف لا بد له من قرينة سواء كان المحذوف عمدة او فضلة وان اراد مع القرينة فهو غير مناسب لقوله بلا دليل عليه ايضا الحكم بالضعف حينئذ غير سديد **قوله** بلا دليل عليه قال الرضي لا يجوز حذف هذا الضمير لعدم الدليل عليه اذ الجز مستقل ليس فيه ضمير رابط ولا يحذف المبتدأ ولا غيره الا مع القرينة الدالة عليه **قوله** لان الخبر كلام مستقل دليل لقوله بلا دليل عليه اي ليس في الخبر استقلاله احتياج الى المحذوف ليكون دليلا عليه وفيه ان انتفاء قرينة خاصة لا يدل على انتفاء مطلق القرينة كيف وفي قوله ان من يدخل الكنيسة يوما يلق فيها جاذرا وظباء الخبر فيه مستقل مع ان على الحذف فيه دليل وهو ان نواسخ المبتدأ لا تدخل على كلم المجازاة قال الشيخ الرضي ويجوز فيه منصوبا مع ضعفه غيره بالنصب في صورة الفضلات مع دلالة الكلام عليه نحو قوله ان من يدخل الكنيسة وذلك الدليل ان نواسخ المبتدأ لا تدخل على كلم المجازاة انت خبير بانه لا وجه للحكم بالضعف حينئذ قال قدس سره في حاشية الكنيسة معبد النصارى والجاذر جمع جوذر وهو ولد البقرة الوحشية **قوله** مع ان المفتوحة اقوى شبها بالفعل قيل فيه بحث لان ان المفتوحة شبيهة بالماضي كذا وان المكسورة بامر المخاطب لفظا وان خففت يكون المفتوحة اقوى شبها الا ان يقال المفتوحة شبيهة بالماضي الذي لا يسما اعراب اصلا بخلاف المكسورة فانها شبيهة بامر المخاطب وهو يكون معربا اذا استعمل باللام نحو وبذلك فلتفرحوا **قوله** اي اسماء وضع كل واحد منها اشارة الى ان وضع المجموع يكون باعتبار وضع كل واحد **قوله** اي لمعنى مشار اليه لتقدير الموصوف **قوله** مشار اليه واشارة الى ان الاشارة الماخوذة في التعريف لغوية لا اصطلاحية فلا يلزم تعريف الاشارة بما يتوقف عليه قال الشيخ الرضي قال المصرح ما معناه انه ليس حد اسماء الاشارة بقوله ما وضع لمشار اليه ما يلزم منه الدور كما لزم من قولهم العلم ما وجب لمحله كونه عالما لان المحدود وهو ما يقال في اصطلاح النحاة اسماء الاشارة وقوله لمشار اليه اراد به الاشارة اللغوية لا الاصطلاحية ومفهوم الاشارة اللغوية غير محتاج الى الاكتساب ولا يتوقف معرفته على معرفة المحدود اي اسماء الاشارة الاصطلاحية كتوقف العالم على معرفة المحدود والذي هو العلم حتى يلزم الدور كما لزم هناك قلت هذا السوال غير وارد لان الاشارة في قوله اسماء الاشارة لغوية اذ معناه الاسماء التي يكون بها الاشارة اللغوية كما ان قوله مشار اليه لغوي وانما يرد السوال لو كان الاشارة جزء المحدود ولا يلزم من توقف المحدود على الحد وعلى كل جزء منه توقف جزء المحدود وايضا عليهما اذ ربما كان معرفة ذلك الجزء ضرورية او مكتسبة بغير ذلك الحد انتهى وقال السيد السند قوله لان الاشارة جزء المحدود فيه قيد له مع استغنائه عن الحد ما ذكره المصنف انما يتجه اذا اخذ الاشارة بما يذكر فيه المشار اليه فيجاب بان المحدود هو الاصطلاحي **قوله** وهي اي اسماء الاشارة ذا قال الشيخ الرضي قال الاخفش هو من مضاعف الياء لان سيبويه حكى فيه الامالة وليس في كلامهم تركيب حيوت فلامه

٢٣٦



ايضا يا، واصله ذيي بلا تنوين لبنائه تحرك العين بدليل قلبها الفا وانما حذفت اللام اعتباطا او لا كما في يد ودم ثم قلبت العين الفا للعلة لان المحذوف اعتباطا كالعدم ولو لم يكن كذلك لم تقلب العين الا ترى الى نحو مرتوٍ فان قلت فلعله ساكن العين فهي المحذوفة لسكونها والمقلوب هو اللام المتحرك قلت قيل ذلك لكن الاولى حذف اللام لكونها في موضع التغيير ومن ثم قل المحذوف العين اعتباطا كسه وكثر المحذوف اللام كيد ودم وغد ونحوها وقيل اصله ذَوَيَ لان باب طويت اكثر من باب حييت ثم اما ان تقول حذفت اللام وقلبت العين الفا والا مانة يستبعد واما ان تقول حذفت العين ثم قلبت اللام وحذف العين مع وجود اللام قليل فلا جرم كان جعله من باب حييت اولى انتهى كلامه **قوله** المفهوم من نسبة الخبر الى المبتدأ والمعنى اسما الاشارة ينسب اليها مجموع ما ذكر حال كون ذا منه للمذكر وعلى هذا القياس فلا يرد ما قيل عليه ان ذا ليس خبرا بل الخبر المجموع فليس ذا فاعلا للنسبة حتى يصح جعلها حال بل الفاعل هو المجموع من حيث المجموع **قوله** اقرب الى مرجعه وهو قوله للمذكر كما يشير اليه قدس سره حال كونهما للمثنى المذكر وقوله اي للمثنى المونث فما قيل اي ليكون ضميرا مثناها اقرب الى ذا الذي هو مرجعه ليس موجه وان كان من وجه لما فيه القولين للشارح قدس سره وقوله على احد الوجوه قال قدس سره في الحاشية وقيل ان ههنا بمعنى نعم وهذا ان مبتدأ ولساحران خبره وقيل ضمير الشان محذوف اي انه هذان لساحران انتهى اقول كلا الوجهين ضعيف لا يجوز حمل الآية عليهما اما الاول فلان مجئ ان بمعنى نعم شاذ حتى قيل انه لم يثبت ويلزم فيه دخول لام الابتداء على الخبر وان اللام لا يدخل في خبر المبتدأ واجيب عن هذا بانها لام زائدة وليست للابتداء او بانها داخلة على مبتدأ محذوف اي لهما ساحران او بانها دخلت بعد ان لشبهها بان المؤكدة لفظا وضعف الاول ان زيادة اللام في الخبر خاصة بالشعر والثاني ان الجمع بين لام التاكيد وحذف المبتدأ كالجمع بين متنافيين واما الثاني فلان الموضع لتقوية الكلام لا يناسبه الحذف والمسموع من حذفه شاذ الا في باب ان المفتوحة اذا خففت واستسهلوه لوروده في كلام بني على التخفيف فحذفت تبعا لحذف النون ولانه لو ذكر لوجب التشديد اذ الضرورة ترد الاشياء الى اصولها والتفريع يشكل دخول اللام هذا كلام المغني وقد ذكر صاحب المغني وجها آخر وهو انه لما ثني في هذا التركيب الف هذا والف التثنية في التقدير قدر بعضهم سقوط الف التثنية فلم يقبل الف هذا التغيير انتهى وهو ايضا ليس بشيء **قال** تا بقلب ذال ذا تا **قال** وذي بقلب ياء ذا يا وذلك لان التاء والياء قد يكونان للتانيث كضاربة وتضربين **قال** وتي بقلب الف يا اي الف تا يا حال التثنية بالجمع بين التاء والياء ولا تقول ان التاء والياء علامة التانيث بل تقول تخصيصهما بالمونث دون المذكر لانهما يكونان في بعض المواضع علامتي التانيث كما في اخت وكلتا فان تاءهما ليست علامة التانيث **قال** وته وذه بقلب الالف اي الف تا وذا **قوله** الياء اي ياء تي وذي قال الشيخ الرضي وذه بقلب ياء ذي ها وصل ذلك ان تقلب في الوقف ثم يجري الوصل مجرى الوقف فيقال ذه في الوصل ايضا وته بقلب الذال تاء **قوله** بوصل الياء الحاصل من الاشباع او الياء التي عوضت هي والهاء من الالف مما اي بالهاء التي في ذه وته بكسر الهاء فما في بها ضمير يرجع الى الهاء ويسمى بلفظها اسم **قال** ولا يثنى اي لا يورد على صيغة التثنية لان تان وتين ليس تثنية حقيقة مبنيا على الواحد بل كل واحد منهما صيغة مستانفة للرفع والنصب والجر وقيل لان المعرف لا يثنى الا اذا نكر ولا ينكر اسم الاشارة انتهى وفيه نظر لان اختصاص التثنية بالنكرة في حيز المنع

قوله بكتب بالياء لان الفه مجهول الاصل فحمل على الياء لاستثقال الكتابة ثقيلين للكلمة وهما الضمة في الاول والواو في الآخر

قوله يعني يدخل آه يشير الى ان الحروف يقتضي اعتبار اصل اولا ولا يقتضي ان يقيس بالآخر لان انظاهر انه بيان لمعناه الحقيقي قوله لامتناع وقوع الظاهر موقعها قيل فيه ان ضمير افعل ولا تفعل مما يمتنع وقوع الظاهر موقعه مع انه اسم اجيب امتناع وقوع الظاهر موقعها يقتضي الحرفية لو لم يوجد فيه دليل آخر على الاسمية وقد وجد في ضمير افعل ولا تفعل دليل الاسمية وهو الاسناد اليه قيل وفيه ان ضمير افعل مثلا ليس من مقولة الصوت واللفظ بخلاف ما نحن فيه وفيه ان المنوي وان لم يكن ملفوظا حقيقيا بل ملفوظ حكمي لجريان احكام اللفظ عليه لكنه لفظ حقيقة في اصطلاح النحاة فالفرق ليس بسديد وايضا قائم هو مقام اللفظ فما المانع ان يقوم لفظ مقامه قوله وهي اي حروف الخطاب خمسة تاء تانيث لتذكير ميز بها وهي حروف الخطاب والحرف تذكر وتؤنث

قوله لما راى المصنف كثرة استعمال كل من هذه آه قيل استعمال كل في مقام الآخر بالتاويل اي تجعل البعيد بمنزلة القريب واستعمال ما هو للقريب فيها وجعل القريب بمنزلة البعيد واستعمال ما هو للبعيد فيه لا يكون سببا لعدم اتخاذ الفرق المذكور بينهما قوله حال كون ما بين الاخريين في الحواشي الهندية حال من ذانك وتانك المحكوم عليهما بالملائمة فيكونان قائلين معنى وفيه ان الحال لا تتقدم على العامل المعنوي انتهى وفيه ان العامل اذا كان ظرفا يجوز التقديم وفيما نحن فيه كذلك على ما ذكر فيها وايضا المنع مطلقا مذهب سيبويه واما الاخفش فيجيز تقديم الحال على العامل المعنوي اذا تاخر عن المبتدا فيجوز عنده زيد قائما في الدار واما قائما زيد في الدار فممتنع اتفاقا وفيما نحن فيه الحال متاخرة عن المبتدا قوله مشددتين التشديد بدل من اللام في ذلك وتلك عند المبرد كانه ادخل اللام مكسورة بعد نون التثنية لان اللام تدخل بعد تمام الكلمة كما في ذلك واولالك فاجتمع المثلان فقلبت اللام نونا والقياس في الادغام قلب اول المثلين الى الثاني وانما قلبت الثانية الى الاولى ليبقى النون الدالة على التثنية ويجوز ان يدخل اللام قبل النون بغير الف فقلبت اللام نونا فادغم كما هو القياس والاول اولى ليكون اللام بعد تمام الكلمة وعند غير المبرد التشديد عوض من الالف المحذوفة في الواحد وهذا اولى لانهم قالوا في تثنية الذي والتي اللذان واللتان بتشديد النون عوضا عن الياء المحذوفة وايضا لو كان التشديد عوضا من اللام لم يقل هذان بالتشديد مع انه كما يقال بذلك قال الاندلسي لا فرق عند اللغويين من المشدد والمخفف في القرب والبعد والنحاة فرقوا بينهما بذا لفظ الشيخ الرضي

قوله لا يبعد ان يجعل ذلك اي لفظ ذلك في قوله مثل ذلك اشارة الى كلمة ذلك المذكور سابقا في قوله فالقريب وذلك للبعيد وذاك للمتوسط وهو وان جرى ذكره عن قريب لكنه غائب قال الشيخ الرضي لفظ ذلك يصح ان يشار به الى كل غائب عينا كان او معنى يحكى عنه اولا ثم يؤتى باسم الاشارة تقول في العين جاءني رجل فقلت لذلك الرجل وفي المعنى تضاربوا ضربا بليغا فهالني ذلك الضرب وانما يجوز ذكر اسم الاشارة بلفظ البعيد لان المحكي عنه غائب ويجوز في هذه الصورة على قلة ان يذكر اسم الاشارة بلفظ الحاضر القريب نحو قلت لهذا الرجل وهالني هذا الضرب اي هذا المذكور عن قريب لان المحكي عنه وان كان غائبا الا ان ذكره جرى عن قريب فكانه حاضر انتهى فما قيل يبعده ان كلمة ذلك هناك مشار اليه متوسط يستحق ذاك ليس على ما ينبغي قوله خاصة يعني ان هذه الفاظ مختصة بالاشارة الى المكان فقط والمذكورة قبل صالحة لكل مشار اليه مكانا كان او غيره وقد يصحب هنا المشددة الكاف ولا يصحب ثم وقولك ثمك خطأ وهنا لازم الظرفية اما منصوبا او مجرورا بمن والى فقط قوله من الافعال



قوله كاملة اى صيرتها عشرة كان تسعة فكملتها عشرة اى صيرتها عشرة كاملة فمعنى تيم جزءا يصير جزءا تاما كالقول انما قصته بناء على انها غير محصورة

والمراد بالجزء التام آه جواب عما قيل الجزء وان كان عاما يشمل الفضلة الا ان المراد الجزء التام لان معنى لا يتم جزءا الا يصير جزءا تاما والمتبادر منه الركن ولذا قال الرضي يعني بجزء الجملة المبتدأ والخبر والفاعل وجميع الموصولات لا يلزم ان يكون اجزاء الجمل بل قد يكون فضلة لكنه اراد ان الموصول هو الذي لو اردت ان تجعله جزء الجملة لم يكن الا بصلة وعائد والظاهر ان الموصول اذا لم يكن مبتدأ ولا فاعلا ولا مفعولا الا مع صلة وعائد فالمبتدأ والفاعل والمفعول مجموع الموصول والصلة والمستحق للاعراب هو المجموع لا الموصول وحده الا ان النحاة قالوا المستحق للاعراب هو الموصول وان الصلة لا حظ لها من الاعراب وهو تكلف بارد ولا يظهر داع لهم الى ذلك والعجب انهم قد قالوا في زيد قائم ابوه ان المستحق للرفع على الخبرية هو المجموع مع جريان اعراب الخبرية على قائم فما بالهم لم يقولوا بذلك في الموصول والصلة **قوله** والمراد بالصلة معناها اللغوي ووجوب حمل الالفاظ على المتبادر في التعريف انما هو اذا لم يكن قرينة على خلاف المتبادر وقد قامت والى ما اشار قدس سره بقوله والقرينة على ان المراد بهما معناها اللغوي آه فلا يرد ما قيل وفيه ان الفاظ التعريف محمولة على معانيها المتبادرة والمتبادر في ان المتبادر منها العرفي الا ان يقال ما ذكره قدس سره ليس قرينة اذ الملازمة في قوله فانه لو اريد بهما معناها الاصطلاحي لكان هذا القول مستدركا ممنوعة بل يجيء من قوله وذكر العائد مع انه ماخوذ في مفهوم الصلة الاصطلاحية تصريح بما علم ضمنا مبالغة في الاحتراز عن مثل اذ وحيث وبما ثبت ان المقصود في التعريفات وبيان الضوابط شرح الماهيات والقواعد فلا باس بان يقع قيد لاجل الشرح لا الاحتراز فان قيل الصلة اللغوية ما يتصل بالشيء وفي هذا العموم يدخل الشرط لاسم الشرط قلت لا ضير فيه لان الشرط صلة بالمعنى اللغوي واما التعريف الموصول على تقدير حمل الصلة على معناها اللغوي فلا يصدق على اسم الشرط نحو من يضرب اضربه لان معنى التعريف لا يصير مبتدأ ولا خبرا ولا فاعلا ولا مفعولا ولا غير ذلك بدون صلة وعائد ولا شك ان من مثلا ليس كذلك لانه يقع مفعولا للشرط وكذا يقع مبتدأ دون الشرط على قول من قال الخبر الشرط مع الجزاء وبالجملة الموصول لا يجوز ان يصير جزءا بدون الصلة بخلاف اسم الشرط فانه يجوز ان يقع مفعولا ومبتدأ بدون الشرط فلا يصدق تعريف الموصول اليه على تقدير حمل الصلة على المعنى اللغوي فلا يجب حمل الصلة على المعنى الاصطلاحي لاجل دفع النقض من الشرطية كما قيل على قوله قدس سره وللقائل ان يقول يجب ان يقول ذلك والا لزم نقض الحد باسم الشرط ليس على ما ينبغي **قال** وصلته اى صلة ما لا يتم جزءا الا بصلة وعائد جعل ضمير صلته راجعا الى ما القريب وكون الموصول مبنيا **قوله** او في معناها كاسمي الفاعل والمفعول فان قلت الصفة بعد حرف النفي والاستفهام والموصول جملة كما قال الشارح الرضي الصفة لا تصير مع فاعلها جملة كالفعل الا مع دخول معنى يناسب الفعل عليها كمعنى النفي والاستفهام او دخول ما لا بد من تقديرها فعلا كاللام الموصولة فلا حاجة الى ما ذكره قدس سره قلت هو اشارة الى وجه كونها مع فاعلها جملة اذ الجملة لا بد من الاسناد الاصلي والاسناد الاصلي عبارة عن اسناد الخبر الى المبتدأ او اسناد الفعل الى الفاعل واسناد الصفة الى فاعلها ليس كذلك فالصفة مع فاعلها انما يكون جملة لكونها بمعنى الفعل فهو في الظاهر وان كان اسنادا الصفة الى فاعلها الا انه في الحقيقة ومن حيث المعنى اسناد الفعل الى الفاعل **قوله** مفردا صورة اى ليس بجملة صورة لكون الاسناد من حيث الصورة ليس اسنادا

الى المبتدأ ولا اسناد الفعل الى الفاعل **قوله** عملا مفعولا له لقوله فجعلت **قوله** بالحقيقة لان اللام فى الحقيقة اسم موصول وهو

يقتضى كون صلتها جملة خبرية فجعلت صلتها جملة معنى قوله والشبه لان اللام يشبه اللام الحرفية واللام الحرفية انما تدخل على المفرد

فهذا الشبه يقتضى كون مدخولها مفردا فجعل صلتها مفردا صورة **قال** وهى اى الموصولات فان قلت الظاهر ان يقول

هو لان المرجع المذكور اما الموصول او ما قلت الضمير اذا دار بين المرجع والخبر فرعاية الخبر اولى والخبر جماعة الموصولات فكان تانيث

الضمير باعتبار الخبر كسر جع ايضا باعتباره فالمرجع ما هو مفهوم من السياق **قال** يجوز حذفه فى غير صلة الالف واللام فانه

لا يجوز حذفه فيها وان كان مفعولا لخفاء موصوليتها والضمير احد دلائل موصوليتها **قوله** اذا لم يمنع مانع ومن الموانع كون

العائد المفعول ضميرا منفصلا بعد الا نحو ما جاء فى الذى ما ضربت الا اياه لعدم دلالة الموصول عليه واجتماع الضميرين فى الصلة

نحو الذى ضربته فى داره زيد اذ يستغنى عن ذلك المحذوف بالباقى فلا يقوم عليه دليل **قوله** والا اذا كان فاعلا اشارة

الى دفع ما قيل على المصرح ان تقديم المسند اليه على الخبر الفعلى يوجب قصر الخبر الفعلى على المبتدأ فيفيد ان جواز الحذف مقصور

على العائد المفعول مع انه ليس كذلك اذ العائد المرفوع المبتدأ يجوز حذفه بشرط ان لا يكون خبره جملة ولا ظرفا ولا جارا ومجرورا

اذ لو كان احدهما لم يعلم بعد الحذف انه حذف منه شئ اذ الجملة والظرف يصلحان مع العائد فيهما لكونهما صلة وبشرطان يكون

فى صلة اى الاستطالة فى نفس الموصول وان تطل الصلة وان يكون فى الصلة استطالة كقوله تعالى وهو الذى فى السماء

اله وفى الارض اله لطالت الصلة بالعطف عليها والعائد المجرور ايضا يجوز حذفه بشرطان يجر باضافة صفة ناصبة له تقديرا نحو الذى

انا ضارب زيد اى ضاربه او يجر بحرف جر متعين وانما شرط التعيين لانه لا بد بعد حذف المجرور من حذف الجار ايضا اذ لا يبقى

حرف جار بلا مجرور فينبغى ان يتعين حتى لا يلتبس بغيره كقوله تعالى انسجد لما تامرنا اى تامرنا به فتعين حرف الجر قياسا اذا جر

الموصول او موصوفه بحرف جر مثله فى المعنى وتماثل المتعلقات نحو مررت بالذى مررت اى مررت به فالجار ان متماثلان

وكذا ما تعلقا بهما نحو مررت بزيد الذى مررت وحاصل الدفع ان التخصيص اضافى بالقياس الى الفاعل لا حقيقى بالنسبة الى كل

ما عداه مجازا الى فيه مقصور على العائد المفعول بمعنى انه لا يحذف ضمير الفاعل وان كان يحذف الضمير المرفوع المبتدأ والضمير المجرور وحاصله

ان لا يحذف ضمير الفاعل ويحذف غيره فالتخصيص بالمفعول انما هو فى اللفظ واما فى المعنى فليس بتقييد ولو سلم فالكلام انما هو فى حذف

العائد على الاطلاق ومن حيث انه عائد وهو انما هو فى حذف العائد المفعول واما حذف العائد المرفوع المبتدأ والعائد المجرور فليس

على الاطلاق بل بتقييد ولا من حيث انه عائد بل لاستطالة الصلة اما فى المرفوع فلما عرفت واما فى المجرور فلما قال الشيخ الرضى

ليس حذف حرف الجر قياسا فى كل موضع والمجوزة استطالة الصلة فان قيل لا فائدة فى تخصيص المفعول بالذكر مع ان ضمير

الفاعل ايضا يجوز حذفه ليس بموجه وان كان من وجه **قوله** اى اذا اردت ان تخبر اولا بالذى لان التقدير الذى انما هو عند ارادة

الاخبار لا بعد الاخبار **قال** صدرتها يفيد كون التصدير لازما للاخبار فيكون من الموضع الذى يجب فيه تقديم المبتدأ على الخبر

مع انهم لم يذكروه فاما ان يقال انهم لم يريدوا حصر مواضع وجوب التقديم فيما ذكروه بل مرادهم ذكر الاغلب والاكثر وبما اشتهر

الخبر او اراد والتصدير على ما هو الاصل فى المبتدأ وخبره بالتزوم اشعارا بان رعاية الاصل بمنزلة اللازم **قوله** فى موضع

عنه الطلاق المخبر عنه على زيد فى ضربته زيدا مجازا باعتبار الاول فى الجملة الثانية اذ بعد الوصف ليس ثابتا له فى الجملة الاولى بل



بل في الثانية سواء كان المخبر عنه بالمعنى الاصطلاحي او اللغوي فما قيل اي الذات الذي اخبر عنه باستعانته الذي المعلوم لا
على الوجه المذكور في الجملة الاولى فالمخبر عنه بالمعنى اللغوي لا الاصطلاحي وعلى هذا فلا حاجة الى ان يقال التعبير بالمخبر عنه باعتبار
ما يؤول ليس بموجه وان كان من وجه **قال** واخرتها اي المخبر عنه عن الضمير الظاهر من مقابلة واخرته لقوله صدرتها انه مقابل
للتصدير فيكون بالنسبة الى الجملة ثم الظاهر ان المراد بالتاخير وقوعه بعد الموصول والصلة والعائد اذ الموصول والصلة
مع العائد بمنزلة اسم واحد فلا يتخلل لا بين الموصول والصلة ولا بين الصلة والعائد فما قيل اعتبر التاخير عن الضمير لان الواجب
التاخير عنه لا التاخير بالنسبة الى تصدير الذي كما قيل الظاهر اعتباره مقابلا للتصدير لانه لا يجوز ان يتقدم على الضمير وهو
غير جائز ليس بموجه وان كان من وجه **قوله** فرجة بفتح الفاء التفصي من الهم والخروج عنه **قوله** كحل العقال بكسر العين
حبل يشد به الدابة ليمنعها عن القيام **قوله** نحو يا ايها الرجل قال الشيخ الرضي ولا اعرف كونها معرفة موصوفة الا في النداء
واجاز الاخفش كونها نكرة موصوفة نحو مررت باي معجب لك **قوله** قيل اي لا يقع صفة اتفاقا قال الشيخ الرضي واي يقع
صفة ايضا بالاتفاق فلا ادري لم لم يذكره المصنف ثم اجاب بما ذكره الشيخ قدس سره **قوله** لا يعرفه كل احد حتى يسأل
عنه ثم نقلت **قوله** فاما مبتدأ وان كان نكرة وما بعده خبره وان كان معرفة لان ذلك جاء في الجملة الانشائية ولم يجئ في الخبرية
الا في الموضعين هذا عند سيبويه وعند غيره بالعكس **قوله** فعلة بنائها كونها مشابهة لمبني الاصل قال الشيخ الرضي لا نسلم
ان اف بمعنى تضجر واوه بمعنى اتوجع اذ لو كان كذلك لاعرب بالكسر بل هما بمعنى تضجرت وتوجعت الانشائيين ويجوز ان يقال
ان اسماء الافعال بنيت لكونها اسماء لما اصلها البناء وهو مطلق الفعل سواء بقي على ذلك الاصل كالماضي والامر او خرج عنه
كالمضارع فعلى هذا لا يحتاج الى العذر المذكور انتهى **قوله** وهو السبب ان يعبر عنه بالمضارع الحالي فيه ان تضجرت وتوجعت
الانشائيين ليسا بمعنى الماضي بل اريد بهما التضجر والتوجع الحالي **قوله** بفتح التاء قال الشيخ الرضي قال بعض النحاة ان مفتوحة
التاء مفردة واصلها هيهية كزلزلة قلبت الياء الاخيرة الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها والتاء للتانيث فالوقف عليها بالهاء
قوله وبكسرها قال الشيخ الرضي اما مكسورة التاء فجمع مفتوحة التاء كمسلمات فالوقف عليها بالتاء والمضمومة التاء يحتمل الافراد
والجمع فيجوز الوقف عليها بالهاء والتاء **قوله** لا يتصرف لقدمها ويدخل اللام على بعضها والتنوين على بعض **قوله** الشيء خبر ليس
قوله اذ الغرض القح اي الخالص **قوله** فاتفقوا على ادخالهم فعل من الرباعي لان فعال بمعنى الامر لم يأت من الرباعي الا نادرا او
جاء من الرباعي وهو قرقار اي صوت من التصويت وعرعار اي تلاعبوا بالعرعرة وهي لعبة الصبيان ليس بفعال بل فعلال **قوله** اي كلمة
يعني كان المناسب مبنيان الا انه افرد بتاويل كل واحد **قوله** ان لا يخرج ذلك المعدول عن النوع الذي ذلك الشيء
المعدول عنه ماخوذ منه اي من ذلك النوع بان يكون فردا منه وحاصلا منه فلا يرد ان ثلث عدل عن ثلثة ثلثة
وثلثة وثلثة تمامها ليست اسماء بل لفظ مركب من اسمين وخرج عن التركيب الى الاسمية الا ان يقال ان لا يخرج عن
نوع اصله او نوع ما التام منه اصله **قوله** عند الاعيان قيل حال من مفهوم مبني في الحجاز معرب في تميم اي اختلف
فيه حال كونه عند الاعيان وانما قلنا ذلك لانه ان تعلق بكل من قوله مبني ومعرب لزم توارد العاملين على معمول
واحد وان تعلق باحدهما لزم خلو الآخر عن التعلق به فلا الا ان يقدر للآخر كما في باب التنازع انتهى يعني



الاصوات معتبرة مطلقا بحيث لا يخرج عنها هذا الاعتبار بغير مضرة فتامل **قوله** وهي بهذا الاعتبار وهو ما كانت باقية على ما هي

عليه من غير نقلها على سبيل الحكاية **قوله** ولم يذكر المصرح القسم الاول المذكور في قوله منها ما يعرض للانسان عند عروض

معنى له كقول المتندم او المتعجب وي **قوله** قيل قائله الفاضل الهندي وحاصل ما ذكره ان هذين القسمين لما كانا مختصين

بالاسماء المبنية مع ما فيهما من البعد عن الالحاق وهو التعلق بالغير كان القسم الذي ليس فيه ذلك البعد اولى بالالحاق

واما وجه كون التعلق بالغير مبعدا من الالحاق فغير ظاهر واما ما قيل المتعلق بالغير كما في تصويت البهائم فان الصوت يلقى

الى البهيمة وكما في حكاية الصوت فانه لاسماع الغير ذلك الصوت اقرب من المركب مع الغير لانه لتفهيم الغير لا محالة وما لم يتعلق

بالغير كوي المتعجب فانه يتلفظ به لمقتضى الطبع من غير نظر الى الغير في غاية البعد من التركيب مع الغير فاذا لم يكن ما هو اقرب

الى المركب مع الغير معربا كان ما هو في غاية البعد عنه بالطريق الاولى ان لا يكون معربا فليس بشيء وان كون الصوت

لتفهيم الغير كان بالمركب ايضا لتفهيم الغير لا يوجب تركيبا في الصوت لا حقيقة ولا حكما وكذا ما قيل حاصل التوجيه ان البناء من

خواص الاسماء وهذه الاصوات ليست باسماء لعدم وضعها لمعنى الا انها الحقت بالاسماء المبنية والقسم الاول اولى

بها لكون صوت الانسان من غير تعلق بغيره يوهم ذلك التعلق انه من جنس الاصوات الحيوانات يتكلم فيما بينها ليس موجه

والحال من وجه **قوله** اي المركبات المعدودة يشير الى ان اللام للعهد لكن لا يصح الحمل اذ لا يصح ان يقال المركبات

اسم مركب وجعل اسم مركب تعريفا لمحذوف بتقدير هذا باب المركبات والمركب كل اسم لا يناسب كون التعريف في نظائره معهودة

وجعل اللام للجنس مبطلة الجمعية يرفع اشكال الحمل لكن لا يناسب جعل التعريف في نظائره للعهد **قوله** المعدودة من المبنيات

فان قلت وصف المركبات كيف يصح على الاطلاق بالمعدودة من المبنيات مع ان مثل معديكرب وبعلبك الثاني فيهما

معرب بل قد يعرب كلا الجزئين قال الشيخ الرضي وقد يضاف صدر هذا المركب الى عجزه فيتاثر الصدر بالعوامل ما لم يتصل كمعديكرب

فان حرف العلة يبقى في الاحوال ساكنا ولم يخرج ماله مفردا من الصرف وترك قال الشيخ الرضي وقد يبنى الثاني ايضا تشبيها بما

تضمن الحرف قلت معنى الوصف انه يوجد فيها البناء ولو باعتبار الاعتبارات او باعتبار احد الجزئين واما ما قيل المراد بالمعدود

من المبني اعم من المعدود بنفسه او بجزئه فليس على ما ينبغي **قال** كل اسم قال الشيخ الرضي لا يطلب في الحد العموم وانما يطلب

فيه بيان ماهية الشيء فلا حاجة الى قوله كل فاعتذر عنه الشيخ قدس سره في بحث التوابع ثم الظاهر المتبادر ان المحدود

هو الاسم المبني لا الاعم منه اذ الكلام في الاسم المبني فلا يذهب الوهم الى الاعم منه كما قيل في جواب الرضي ان قوله اسم ليس

محتاجا اليه كما في سائر الحدود المتقدمة لانه في قسم الاسماء صرح بجنس المركب ولم يعبر عنه بما هو اعم اعتمادا على تعيينه بالقرينة

كما في اخواته لان القرينة تخصيصه بالاسم المبني لانه في قسم الاسم المبني والمركب المحدود اعم من الاسم المبني الا ترى ان بعلبك

معرب ليس على ما ينبغي بل الجواب عما ذكره الرضي ان الاولى ولا يليق في التعريفات التفصيل في شرح الماهيات ولا يلتفت

فيها الى القرائن **قوله** لا في الحال مما لا يحتاج اليه لان المركب من كلمتين يشير الى ان لا نسبة بينهما في الحال **قوله**

ولا قبل التركيب هذا اولى منه قول الرضي قبل العلمية ليشمل نحو خمسة عشر **قوله** خرج بهذا القيد اي بقوله ليس بينهما نسبة قال الشيخ

الرضي خرج عن هذا الحد بعض المحدود ولان المركب المقدر فيه حرف عطف نحو خمسة عشر او حرف جر نحو بيت بيت بين حرفيه نسبة

ما ہی نسبۃ عطف وغیرہ **قولہ** النسبۃ العطف الاولی نسبۃ العطف او غیرہ کما اشار الیہ فیما بعد بقولہ حرف عطف او غیرہ **قولہ** اصعب
وجہ الصعوبۃ ان قولہ نسبۃ نکرۃ فی حیز النفی فیعم فلا یجوز ارادۃ الخاص منہا بلا قرینۃ لا ان طریق التعیین غیر متصور حتی
یقال تعیین النسبۃ علی وجہ یخرج نحو خمسۃ عشر لیس بمتعذر ولا بمتعسر علی ما یستفاد من کلامہ لامکان تعیینہ بنسبۃ غیر العطف
فان قلت قول الشارح قدس سرہ والاحسن ان یقال آہ ارادۃ الخاص من العام بلا قرینۃ فکیف یجوز قلت معنی کلامہ
ان نفی النسبۃ قبل الترکیب انما یحتاج الیہ اذا کان بعد الترکیب فی اللفظ ما یشعر بہا کالجز الباقی فی عبد اللہ فانہ یشعر بالنسبۃ
الاضافیۃ ونصبہ فی تابط شرا فانہ یشیر الی النسبۃ التعلیقیۃ اما اذا لم یکن فی اللفظ ما یشعر بہا کخمسۃ عشر فانہ بمنزلۃ زید فی عدم
الاشعار فلا یحتاج الی نفیہ قبل الترکیب بل یصیر النفی لغوا محضا فالاحتراز عن اللغو قرینۃ علی ان المراد لیس بینہما قبل الترکیب نسبۃ مفہومۃ من
ظاہر اللفظ بعد الترکیب فنحو خمسۃ عشر وبیت بیت لیسا داخلین فی عموم النکرۃ المنفیۃ **قولہ** من خرط القتاد خرط الورق
حتہ من اعلاہ الی اسفلہ والقتاد شجر لہ شوک وحت الورق من الغصن والمنی من الثوب ازالتہ والمعنی اصعب من ازالۃ الورق
من شجر ذی شوک من اعلاہ الی اسفلہ بالید **قولہ** لانہ لا یراد حادی وعشر لان الحادی معناہ واحد من متعدد فلا معنی
لعطف العشر علیہ ولو ارید بالحادی واحد یکون التقدیر واحد وعشر والمعنی لیس علی ذلک بل المعنی واحد من احد عشر بشرط وقوعہ
بعد العشرۃ وکذا لیس معنی ثالث عشر واحد من الثلثۃ وعشرۃ بل المعنی الواحد من الثلثۃ والعشرۃ **قولہ** لمظنۃ الالتباس اذ
لا یعلم انہ ماخوذ من مجموع الجزئین او من ثلاثی کل منہما مثلا فی ثلثۃ عشر او ثالث وفی اخذ صیغۃ الفاعل من کل واحد من الجزئین
یلزم خلاف المقصود اذ کل واحد من اسم الفاعلین یدل علی واحد من متعدد فیدل ان علی مفردین وہو ضد المقصود **قولہ** باعتبار
انہ ماخوذ من احد عشر المتضمن حرف العطف قال الشیخ الرضی عطف الثانی لفظا علی تلک الصورۃ وہو معطوف من حیث المعنی
علی العدد المشتق ذلک الفاعل منہ فہو عدد معطوف علی عدد لا متعدد علی متعدد ولا احد علی متعدد لاستحالتہما ویستوی فیما قلنا المعطوف
بحرف ظاہر کما فی الثالث والعشرون او بحرف مقدر کما فی ثالث عشر فاصل قولک جاء فی ثالث عشر جاء فی واحد من ثلثۃ عشر فعشر معطوف
علی ثلثۃ لا علی واحد ثم جعل لفظ ثالث مقام قولک واحد من ثلثۃ ثم عطف عشر علی ظاہر ہذا القائم مقام المجموع **قولہ**
یعرب الاول عند الجمہور وقال ابن درستویہ ہو مبنی کسائر اخواتہ **قولہ** ان لم یکن قبل الترکیب مبنیا اذ لو کان مبنیا
فالاشہر ابقاء الجزء الاخیر علی بنائہ مراعاۃ للاصل ویجوز اعرابہ اعراب بالا ینصرف وقد یجوز الفراء علی قلۃ اضافۃ صدر المرکب
الی الاخیر تشبیہا لہ بالمضاف والمضاف الیہ تشبیہا لفظیا **قولہ** ولا کل ما یکنی بہ اذ لیس المجموع مبنیا قال الرضی اعلم ان
جمیع الکنایات لیست بمبنیۃ فان فلانا وفلانۃ منہا بالاتفاق وہما معربان فالکنایات کالظروف فی کون کل واحد
منہا قسمین معربا ومبنیا **قولہ** ولا کل بعض بان یراد ای بعض کان بان یکون نسبۃ الارادۃ الی ہذا البعض والی ذلک
البعض علی السواء فکما یجوز ارادۃ ہذا البعض دون الآخر کذلک یجوز ارادۃ البعض الآخر دونہ ولیس المراد بہ جمیع الابعاض حتی یقال
لا فرق بینہ وبین کل ما یکنی بہ والصواب ولا البعض مبہم وکان السہو من الناسخ **قولہ** لکونہا موضوعۃ وضع الحرف فکما ان
الحرف کالم مثلا ثنائیۃ کذلک کم ثنائیۃ وفی کون ہذہ المناسبۃ من المناسبۃ المذکورۃ فی اول المبنیات مناقشۃ **قولہ** او غیرہ
مجرور معطوف علی یوم السبت وہو الظاہر لان العطف علی القریب اولی او مرفوع معطوف علی قولہ نحو خرج فانہ یحکی المبنی

كيت وكيت وهو وان كان غير ظ الا انه افيد **قوله** لان كل منهما كلمة واقعة آه لا يخفى ان وجه البناء مناسبة مبنى الاصل او الوقوع

غير مركب وبهذا الوجه ليس منهما **قوله** لكان تحكما لان كل من الطرفين مساو للآخر في الظرفية فالحمل على احدهما دون الآخر تحكم

بلا باعث وترجيح من غير مرجح بخلاف الوسط فههنا الايشار كانه في الوسطية فكونه وسطا مرجح **قوله** جوز الزمخشري آه عبارة

السيد السند في حواشيه على الرضي والمقصود منه رد قول الرضي لم احتز عليه مجرورا بمن في نظم ولا نثر ولا دل على جوازه كتاب

من كتب هذا الفن وقد رد عليه العلامة التفتازاني في المطول بقوله تعالى سل بني اسرائيل اقول يمكن ان يقال قوله هذا انما هو

اذا لم يقع فصل بين كم ومميزها ولم يجر كم بحرف الجر كما يشير اليه المثالان المذكوران وقوله قبيل هذا القول واذا كان الفصل

بين كم الخبرية ومميزها بفعل متعد وجب الاتيان بمن لئلا يلتبس المميز بمفعول ذلك الفعل المتعدي نحو قوله تعالى كم تركوا من جنات

وكم اهلكنا من قرية وحال كم الاستفهامية المجرور مميزها مع الفصل كحال كم الخبرية في جميع ما ذكرناه وقوله قبيل قوله واما مميز كم

الاستفهامية ولا يجوز جر مميز كم الاستفهامية الا اذا انجرت هي بحرف الجر نحو على كم جذع بنيت بيتك وبكم رجل مررت والجر

لتطابق كم ومميزه جرا والجر عند الزجاج بسبب اضافة كم الى مميزه وعند النحاة هو مجرور بمن مقدرة يجوز اضمارها لقصد

التطابق ولا يجوز ان يكون المجرور بدلا من كم لان بدل متضمن الاستفهام يقترن بهمزة الاستفهام فاقيل ومما يرده

ما ذكره قبيل هذا الكلام انه يجوز جر مميز كم الاستفهامية المجرور بحرف الجر الى ما ذكره ليس على ما ينبغي **قوله** يدل على انشاء التكثير

ولا ينافي ذلك كون ما دخل عليه كلاما محتملا للصدق والكذب بحسب نسبة غير نسبة التكثير فاذا قلت كم رجال عندي

نحو يجوز باعتبار نسبة الظرف الى الرجال كلام خبري محتمل للصدق والكذب واما باعتبار استكثارك اياهم فلا

يحتملهما لانك استكثرتهم ولم تخبر عن كثرتهم **قوله** لكان اوفق ليشير الى ان الموافقة ثابتة على تقدير التذكير وذلك لان

تانيثه انما هو بتاويله بالكلمة وهو ليس بلازم بل يجوز ان يأول بالاسم واللفظ والنوع كما قال الرضي **قوله** كلاهما

اي كم الاستفهامي وكم الخبري **قوله** اي كل واحد منهما اشارة الى ان افراد الخبر وهو يقع مبني على تاويل كلاهما بكل واحد

والا فالواجب التثنية ويحتمل ان يكون افراده لرعاية لفظه اذ لفظه مفرد **قوله** غير مشتغل عنه كناية عن ان يكون الفعل عاملا

به ناصبا له فاندفع ما قال الشيخ الرضي ينتقض بقولك كم جاءك فان جاء فعل مشتغل عن كم بضميره لان معنى الاشتغال

عنه بضميره انه كان ينصبه لو لم ينصب ضميره مع كون كم مرفوع المحل مبتدأ انتهى يعني يصدق عليه ان بعده فعلا غير مشتغل

عنه فوجب ان يكون منصوب المحل مع انه ليس كذلك والعجب انه ينتقض بما ذكره على ما شرح قوله وكل ما بعده فعل حيث

قال يعني اذا كان بعد كم فعل لم يشتغل عن نصب كم بنصب الضمير الراجع اليه كما في نحو كم رجلا ضربته او بنصب متعلق

ذلك الضمير كما في نحو كم رجلا ضربت غلامه كان منصوبا معمولا على حسب ذلك الفعل اي على حسب اقتضائه فكيف قال

بالانتقاض **قوله** وعمله لا يكون الا بحسب المميز فان عمل الفعل في كم لا يتصور الا بعد تشخيص انه ظرف او غير ظرف او

مصدر فلا حاجة الى ان يقع معمولا على حسبه وحسب المميز كما قال الشيخ الرضي **قوله** وانما جعلنا الفعل وشبهه اعم من

ان يكون ملفوظا او مقدرا ليدخل والفاضل الهندي ادخله في قوله والا فمرفوع بحمله على الامكان العام المقيد

بجانب الوجود فيشمل الجواز والوجوب وحمل قوله منصوبا على وجوب النصب لم يقل به الشارح لان القول بالوجوب

في نحو رجلا ضربت غير صحيح لان الرضي قال ويجوز ان كم رجل كم فيه مبتدأ والجملة خبره والضمير في الجملة مقدر على ضعف وكان الفاضل

رأى ان الجواز الضعيف كلا جواز فقال بالوجوب **قال ان لم يكن** يعني كم ظرفا مثال كونه مبتدأ كم رجل جاءني واما كم درهم مالك

فالاولى فيه ان يكون خبرا لكونه نكرة وما بعده معرفة **قوله** اعمال الكائن فيه لان التقدير كم يوما كائن سفرك **قوله** المعنى انه يتأتى

يعني تحقق تلك الوجوه في المجموع لا في كل واحد حتى يقال انه لا يتحقق في كل واحد **قوله** فمن وما يقع مفعولا به نحو من لقيت وما فعلت

ومن ضربت اضربه وما فعلت افعله ولا تقع غير ذلك من المنصوبات استقراء هكذا ذكره الشيخ الرضي **قوله** اي ما هو تمييز باعتبار

بعض الوجوه لما كان المتبادر من قوله في مثل تمييز كم عمة ثلثة اوجه ان الاوجه الثلثة جارية في التمييز مع انه ليس كذلك لانه على تقدير

الرفع لا يكون تمييزا قال اي ما هو تمييز باعتبار بعض الوجوه **قوله** تاخير هذا عن **قوله** وقد يحذف ليكون الفرع بعد الاصل **قوله**

فلا يحتمل الا الوجه الاخير وهو ان يعتبر الاوجه الثلثة في التمييز هو ظاهر **قوله** على التهكم اي الاستهزاء **قوله** كانه ذهل اي غفل **قوله**

فارتفاع عمة على الابتداء جزاء لقوله واذا حذفت المميز **قوله** رفعت خالة لانه معطوف عليه **قوله** وفدعاء لانها صفة لقوله

عمة **قوله** اذا كان المصدر للنوع فظاهر لان المسؤل او المخبر به في المصدرية النوع وفي الظرفية العدد واذا كان المصدر للعدد

فالفرق غير ظاهر لان المسؤل والمخبر به في كلا المعنيين العدد الا ان الملحوظ اولا في المصدرية الحدث وفي الظرفية الزمان فحصل

الفرق **قوله** اي الظروف المعدودة يعني ان اللام في الظرف للعهد فيكون اشارة الى المعهود المذكور سابقا وهو بعض الظروف

فلا حاجة الى ذكر البعضية **قال** ما اي ظرف جعل ما بمعنى الظرف بقرينة قوله الظروف قبل ولك ان تبقيه على عمومه فيدخل فيه

الظروف ما اجري مجراه فان قلت في عموم كلمة ما وان دخل ما اجري مجراه لكنه فيشكل بقوله منها اذ كلمة من للتبعيض فيكون التقدير

من بعض الظروف ما قطع فيلزم ان يكون ما اجري مجراه بعضا منها وليس كذلك قلت هو من قبيل الحذف اي منها وما الحق بها ما قطع

قوله فانه اي الظرف عند نسيانه اي نسيان المضاف اليه عن اللفظ والنية **قوله** كحرب بعد اي متاخر كان خبرا من قبل متقدما

قوله ضربن غايات اذا لم يعوض عن المضاف اليه التنوين فلانه لو عوض التنوين عن المضاف اليه يكون الغاية هو المضاف اليه لا

لثبوت عوضه كانه مذكور ولذا لم يسم كل وبعض غايتين ولم يبنيا اذ المضاف اليه كانه ثابت لثبوت بدله وهو التنوين فان قلت لم

يعوض التنوين في هذه الظروف حتى يكون معربة وما الوجه في ترك التعويض حتى صارت مبنية قلت لانها ظروف قليلة التصرف او عادمه

وعدم التصرف يناسب البناء اذ معناه عدم التصرف الاعرابي صرح به الشيخ الرضي **قوله** في الاحتياج الى المضاف اليه فان قلت

هذا الاحتياج ثابت عند ذكر المضاف اليه قلت نعم لو الاضافة المرجحة للاعراب معارض له ومانع عن ثبوت مقتضى الاحتياج فان

قلت نعم هي حيث واذ واذا مع الاضافة قلت الاضافة فيها ليست ظاهرة اذ المضاف اليه في الحقيقة مصادر تلك الجمل

فكان المضاف اليه محذوف **قوله** وورا وامام واسفل ودون واول ومن عل وعلو **قوله** ولا يقاس عليها ما بمعناها من يمين

وشمال وآخر وغير ذلك **قوله** فلا فرق في ان المعنى على ارادة المضاف اليه والظرفية بمعنى كنت قبلا قبل اليوم كان معنى قوله

تعالى لله الامر من قبل ومن بعد من قبل الآخرة ومن بعد الآخرة **قوله** بمعنى كنت قبلا اي قديما وعلى هذا فالفرق ثابت بين ما اعرب

وما بني لان المعنى على تقدير الاعراب ليس على الظرفية وارادة المضاف اليه ومعنى القراءة الشاذة لله الامر من قبل ومن بعد

بالتنوين متقدما ومتاخرا الان من زائدة فان قلت قوله بمعنى كنت قبلا مبتدأ فاين خبره قلت خبره مقدر اذ التقدير فمعنى

سكنت قبل اضعه بهذا التعبير **قوله** لشدة الابهام الذى فيه لان غير الشئ لايخص ذاتا دون ذات **قوله** لما فيهما لكونهما جهات
غير محصورة لكون المقبل قبل الى ما لانهاية وكذا غيره **قوله** بحيث فيه مضاف الى مفرد وهو سهيل قال الشيخ الرضى وبعضهم يرفع سهيلا
على انه مبتدأ محذوف الخبر اى سهيل موجود وحذف خبر المبتدأ الذى بعد حيث غير قليل **قوله** مفعول ترى فان قلت كيف يكون
مفعولا وهو يكون ظرفا لا غير قلت ظرفيته غالبة لا لازمة صرح به الشيخ الرضى **قوله** اى لكون معنى الشرط فيهما قيل الاولى ان
يقول ولذلك اى لكون معنى الشرط فيهما غير قوية كان المص رح عليه بقوله فيهما معنى الشرط انتهى يعنى ان الاختيار لا يترتب على كون
معنى الشرط فيهما اذ الكون يصدق على ما يكون متاصلا فيه ح يجب بعده الفعل فلا بد لترتب الاختيار من التقييد لكونها
غير قوية فيه اقول قول المص رح فيهما وفيهما معنى الشرط لكان يدل على ان معنى الشرط ضعيف فيهما وانهما غير متاصلة فيه
فلا حاجة الى ما ذكره والحق الدلالة لان قوله فيهما معنى الشرط يدل دلالة ظاهرة على انها غير متاصلة فيه بل وضعه لشئ آخر
يوجد معنى الشرط وكذا كون معنى الشرط فيهما يدل عليه والعجب انه قال بالتقييد مع انه صرح بان قول المص فيهما معنى الشرط يدل
على ضعف معنى الشرط فيهما مرتين احدهما ما عرفت والثانية والمص اشار الى ضعف معنى الشرط فيهما بقوله فيهما معنى الشرط ولو
لم يدل عليه يطل قوله هذا **قوله** وجوز الاسم قال الشيخ الرضى بعدم عراقته اذا فى الشرطية جاز مع كونها للشرط ان يكون جزاؤها آتية
بغير فاء كما فى قوله تعالى واذا ما غضبوا هم يغفرون وقوله والذين اذا اصابهم البغى هم ينتصرون ولا منع من كون هم فى الآيتين
تاكيد الواو وللضمير المنصوب فى اصابهم ولعدم عراقتها ايضا جاز وان كان شاذا مجى الاسمية الخالية عن الفعل بعدها **قوله** فجاءة
بالضم والمد وقيل انما قيده بالضم والمد لان الفجاءة كالضربة مصدر فجاءه بمعنى اخذه بغتة **قوله** والالم يبق اذا ظرفية وذا لا يجوز
لانه لازم الظرفية على ما حكم به الشارح قدس سره فى بحث اعراب اسماء الشرط والاستفهام **قوله** وقد يستعمل مجردا عن معنى الظرفية
فى نحو اذا يقوم زيد اذ يقعد عمرو اى وقت قيام زيد وقت قعود عمرو وقال الشيخ الرضى وانا لم اعثر له على شاهد من كلام العرب
واما قوله تعالى ثم اذا دعاكم دعوة من الارض اذا انتم تخرجون فاذا الاولى زمانية والثانية للمفاجاة فى مكان الفاء **قوله**
وقد مر اليه اى الى ان اذا قد يستعمل مجردا عن معنى الظرفية فى بحث اسماء الشرط والاستفهام حيث قال وعن بعضهم ان اذا قد
يستعمل مجردا عن معنى الظرفية فى بحث اسماء الشرط والاستفهام حيث قال وعن بعضهم ان اذا قد يخرج عن الظرفية ويقع اسما صريحا
نحو اذا يقوم زيد اذا يقعد عمرو اى وقت قيام زيد وقت قعود عمرو وهى مرفوعة بالابتداء وقال الشارح الرضى وانا لم اعثر
لهذا على شاهد من كلام العرب **قوله** اذ يلزمه الظرفية الا ان يضاف اليها زمان كقوله تعالى بعد اذ نجانا الله ولم يعهد مجرورا
باسم الا بهذه ويقع مفعولا بها **قوله** وقد جاء انى زيد بمعنى كيف وفيه ان الشيخ الرضى قال ولا يجئ انى بمعنى متى وكيف الا و
بعده فعل نحو انى تؤفكون بمعنى كيف ويجوز ان يكون بمعنى من اين تؤفكون وفسر قوله تعالى انى شئتم على الاوجه الثلثة **قوله** وانما
كيف انما عد كيف فى الظروف لانه بمعنى على اى حال والحال والظرف متقاربان **قال** وحكمها ان يكون المذكور صيغة التثنية او الجمع
لكن لا يكون العدد مقصودا بل لوحظ على وجه يصير مفردا معرفة بمعنى نحو ما رأيته مذ اليومان اللذان صاحبنا فيهما اول
مدة زمان عدم رويته زمان المصاحبة وزمان المصاحبة مفرد معرفة فالمثنى وان كان ظاهرا ليس مفردا معرفة الا انه
فى حكمه لانه ماول به لان العدد ليس مقصودا والعجب من الشارح قدس سره انه اورد مثال المثنى الذى فى حكم المفرد المعرفة

تم تفسير قوله اي اول مدة آه ولم يبين وجه كونه مفردا معرفة فان قلت زاد في التفسير لفظ هذان قبل اليومان فلعل ذلك اشارة الى ان وجه الافراد وهو انه بسبب الاشارة صار اليومان مأولا بالمشار اليه بهذان فالمعنى اول مدة زمان عدم الروية المشار اليه بهذ وهو مفرد معرفة قلت لو قصد بهذا المعنى لما قال فما دام لا يلاحظ بهذان اليومان امرا واحدا لا يحكم عليهما باولية المدة قوله لحصول التمييز بسبب تقييد يوم بلقيتني فيه قوله متلبسا بالعدد اي يكون العدد منظورا اليه وقال الشيخ الرضي الباء بمعنى مع اي المقصود مع العدد والا لكان الواجب ان يكون المقصود به العدد لانك قصدت بقولك يومان عدد اثنين لانك قصدت بالعدد يومين قوله اي ما كتب دفع لما يقال ان قرئ بالتخفيف يلزم عدم بيان المشددة وان قرئ بالتشديد يلزم عدم بيان المخففة وحاصل الدفع انه ان اريد بيان معناه المجازي وهو المكتوب على هذه الصورة الذي هو لازم معناه الحقيقي وهو ان بفتح الهمزة وسكون النون والمعنى المجازي عام يشمل المشددة والمخففة وليس المقصود تاويل ان بما كتب حتى يوجب ان يقال اوما كتب على هذه الصورة فيرد عليه انه لا يستقيم كما قيل ان عبارة الكتاب ليس كذلك فالحق ما قيل انه اكتفى عن تكرار الكتابة بتقييدها بالتشديد والتخفيف فانه كثيرا ما يفعله المصنفون وانت خبير بان التقييد خلاف الظاهر لانه لا يدل عليه دليل قال الفاضل الهندي فان قيل لم لم يذكر ان المخففة قيل اعتمادا على تصويرها بالتشديد والتخفيف او اورد هما في ذكر الفعل بارادة الفعل مجردا مع ان المصدرية قوله فانهما اي مذ ومنذ عنده اي عند الزجاج خبر المبتدأ الكونهما نكرتين فلا يصلحان للابتداء والجواب انهما مأولان بالمعرفة وهو اول المدة او جميع المدة والمبتدأ ما بعدهما لكونه معرفة نحو ما رأيته مذ اليومان اللذان صاحبتك فيهما وفيه ان كونه معرفة في مثال جزئي لا يستلزم كونه معرفة في جميع المواد والحكم على الاطلاق يتوقف على كون ما بعدهما معرفة في جميع المواد وليس كذلك قوله يرد عليه انه يلزم آه وفيه ان هذا انما يرد عليه انه لو سلم كونهما معرفتين وليس كذلك لانه يقول انهما نكرتان لا محالة لم يقل بابتدائيتهما والايراد الذي عليه كيف يقول بكون ما بعدهما مبتدأ في هذا التركيب فانه نكرة وهذا ايضا نكرة عنده قوله لدى في الرضي واما لدى فهو بمعنى عند ولا يدخل عليها من وفيه ايضا ولدى بمعنى لدن الا ان لدن وغيرها المذكورة يلزمها معنى الابتداء فيلزمها من اما ظاهرة او مقدرة فهي بمعنى من عنده واما لدى فهو بمعنى عنده لا يلزمه معنى الابتداء وقال الفاضل الهندي وهي بمعنى عند وهو معرب فلا وجه لبنائه الا ان يقال هي لدن وسائر اللغات سوى لدى تتضمن معنى من وهو الابتداء وحمل لدى بمعنى عنده عليها طردا للباب وفيه انه يوجب ان لا يبنى عند الظاهر من في نحو من لدن لعدم التضمن حينئذ انتهى قيل لا يرد عدم الجهة لبناء من لدن حينئذ لانه يكفي لجهة البناء كون لدن على لفظ ما هو مبني على انه لا يوجب دخول من عليه عدم تضمنه معناه لجواز ان يكون الدخول للتاكيد قوله لوضع بعضها وضع الحروف لا يخفى ان هذا ليس من المناسبات التي فصلها الشارح في اول المبنيات قال الشيخ الرضي والذي ارى ان جواز وضع بعض الاسماء وضع الحروف اي على اقل من ثلثة احرف بناء من الواضع على ما علم من كونها حال الاستعمال في الكلام مبنية لمشابهتها المبني فلا يجوز ان يكون بناؤها مبنيا على وضعها وضع الحروف قوله وقد ينصب على صيغة المجهول قوله بلدن متعلق بينصب قوله خاصة دون سائر اللغات قوله غدوة مفعول ما لم يسم فاعله لقوله وقد ينصب قوله خاصة دون سائر الظروف قوله تشبيها مفعول له لقوله وقد ينصب باعتبار تعلق قوله بلدن به دون قوله ولكون غدوة مفعول له اليه بقوله وقد ينصب باعتبار تعلق قوله غدوة وخاصة معطوف على قوله تشبيها من حيث المعنى

تشبيهاً من قبيل قعدت جلوساً او بالعكس... والظاهر انه لا يسمع النصب وان كان شاذاً فاصرح به الشيخ الرضي اعتبر التشبيه لكيون له

وجه قوله لنونها بنون التنوين اضافة النون الى التنوين بيانية والاولى ان يقول بالتنوين قال الشيخ الرضي اما النصب فانه

وان كان شاذاً فوجهه كثرة استعمال لدن مع غدوة دون سائر الظروف كبكرة وعشية وكون دال لدن قبل النون الساكنة

يفتح ويضم ويكسر ثم قد يحذف نونه فيشابه حركات الدال حركات الاعراب من جهة تبدلها وشابه النون التنوين من جهة جواز حذفها

فصار لدن غدوة كراقود خلاً فنصبها تشبيهاً بالتمييز او تشبيهاً بالمفعول في نحو ضارب زيداً **قوله** ولذلك اي ولاجل ان نونه

شبه بالتنوين يحذف النون عنها اي عن لدن ويثبت كالتنوين يحذف عن الاسم ويثبت **قوله** اي لاجل الفعل الماضي قدر

موصوف الماضي الفعل وعلى هذا فاسناد المنفي اليه حقيقة ثم عطف على قوله الفعل الزمان في قوله اوللزمان اشارة الى ان موصوف

الماضي يحتمل الامرين ثم اشار بقوله المنفي وقوع شيء فيه الى ان اسناد المنفي الى الزمان مجاز عقلي من قبيل الاسناد الى الظرف **قوله**

وقط لا يستعمل الا بمعنى ابداً وربما استعمل قط بدون النفي نحو كنت اراه قط اي دائماً **قوله** وبناء المخففة لوضعه وضع الحروف هذا الاصح

وجه البناء لما عرفت في الرضي وبني قط المقتضية لام الاستغراق لزوماً لاستغراقه جميع الماضي وبني قط على الضم حملاً على اخيه عوض

قوله اي لاجل الفعل المستقبل آه يعني موصوف المستقبل يحتمل الامرين واسناد المنفي الى لعد حقيقة والى الآخر مجازاً **قوله**

لكونه مقطوعاً عن الاضافة وعلى هذا فما الفائدة في ذكره بعد ذكر الظروف المقطوعة عن الاضافة قلت الفائدة الايذان بانه

لا يستعمل في الاغلب الا بعد المستقبل المنفي ليستغرق النفي جميع الازمنة المستقبلة لانه بمعنى ابداً وانه مقابل لفظ قط فحسن ذكره

مع مقابله وان كان داخلاً فيما قبل فاندفع ما قيل ان المقتضى يستدرك ذكره بعد الغايات **قوله** بدليل اعرابه مع المضاف اليه

يتعلق بقوله مقطوعاً يعني كونه معرباً مع المضاف اليه دليل على ان وجه بنائه هو القطع عن الاضافة اذ لو كان غيره لبني مع المضاف

اليه فان قلت من اين يعلم انه معرب ولم يجز ان يكون مبنياً على الفتح وقد فتح الضاد قلت لو كان الامر كذلك لسمع الضم ايضاً مع المضاف

اليه لانه اللغة المشهورة للعوض المبني وليس كذلك فعلم انه حركة اعراب لا بناء والمعنى ان عوض المبني على الضم لو ذكر معه المضاف

اليه لم يبق الضم ويصير منصوباً فعلم ان وجه بنائه هو كونه مقطوعاً عن الاضافة اذ لا وجه لتغيره فاقيل الدليل غير محكم لجواز ان

يكون ما يرى منصوباً مفتوحاً للبناء لان عوض جاء مفتوحاً ومجيئه مكسوراً ومفتوحاً يبعده عن كونه مقطوعاً عن الاضافة ليس

على ما ينبغي **قوله** لمشابهتها الابهام استان مثلها ولانه لا حصر فيها كما انها غير محصورة بحد وحاصرة كانحصار اليوم والدار مضافة

الى الجملة لكن لما كان مشابهتين تشبيهاً بعيداً لم يضافا الى صريح الجملة اضافتها اليه بل الى جملة مصدرة بحرف مصدري **قوله** المضاف

الى الجملة لزوماً نحو اذ واذا وحيث **قوله** اشار بترتيبها في الذكر الى ترتيبها بحسب المرتبة هكذا في الحواشي الهندية لكن ليس على ما ينبغي

لان ترتيب المذكور في المتن لا يوافق شيئاً من المذاهب المنقولة في الرتبة فالحق ان المصرح لم يقصد بالترتيب المذكور الاشارة

الى الترتيب في الرتبة قال الشيخ الرضي والمنقول عن سيبويه وعليه جمهور النحاة ان اعرفها المضمرات ثم الاعلام ثم اسم الاشارة ثم

المعرف باللام والموصولات واما المضاف الى احد الاربعة فتعريفه مثل تعريف المضاف اليه ومذهب الكوفيين ان الاعرف العلم

ثم المضمر ثم المبهم وذو اللام وعند ابن كيسان الاول المضمر ثم اسم الاشارة ثم ذو اللام ثم الموصول وعند ابن السراج اعرفها

اسم الاشارة ثم المضمر ثم العلم ثم ذو اللام وقال ابن مالك اعرفها ضمير المتكلم ثم العلم الخاص اي الذي لم يتفق له مشارك وضمير المخاطب

٢٤٩

جعلها في درجة ثم ضمير الغائب السالم من ابهام اي الذي لا يشتبه بغيره ثم المشار به والمنادى ثم الموصول وذو الاداة
والمضاف بحسب المضاف اليه اقول هذا هو المشهور الذي عليه الجمهور انتهى اقول فيه قوله هذا يشير الى ان النقل الاعلى الوجه المذكور ليس بمشهور
ولا عليه الجمهور وبهذا ظهر ان ما قال الشارح قدس سره بعد هذا وهذا الترتيب الذي ذكره هو مذهب سيبويه لا يخلو عن خلل فان اكثر
اختار المصرح المشهور من مذهب سيبويه فلا يعترض بان الشارح تبع في ذلك الفاضل الهندي وليس كذلك فان المبحث منها
ما يساوي ذا اللام والمضاف الى احدها يعني منه ما يساوي المعرف باللام ومنه ما يفوقه وذلك ان ما ذكره غير المشهور من مذهب
سيبويه ليس بموجه وان كان من وجه لا يقال المراد من قول الشارح وهذا الترتيب الذي ذكره هو الترتيب بين ضمير المتكلم والمخاطب
لا الترتيب بين المعارف فلا يكون فيما ذكر خلل لانا نقول ليس في الترتيب بين الضمير من اختلاف اصلا فضلا عن ان يكون فيه
اختلافات كثيرة وقد قال الشارح وهذا الترتيب الذي ذكره هو مذهب سيبويه فان فيه اختلافات كثيرة والعجب من الشارح
قدس سره كيف قال به مع انه قال عند قوله وللموصوف اخص او مساو والمنقول عن سيبويه وعليه جمهور النحاة ان اعرفها المضمرات
ثم الاعلام ثم اسم الاشارة ثم المعرف باللام والموصولات فبينهما مساواة وهو مخالف لما ذكره وموافق لما نقلناه **قوله** كما اذا
فات زيد ووضع لفظ زيد بازائه ينبغي ان يعلم انه يكفي في وضع العلم ان يتصور الذات على وجه يفيد تعيينه وتشخصه سواء كان متصورا
بالكنه اولا وسواء كان قريبا اولا وان ما يفيد التشخيص من الامر العارض يسمى مشخصا سواء كان واحدا او اثنين او ثلثة وان المشخص
اخل في التشخص من حيث كونه مشخصا فلا يلزم تبدل التشخص عند انتفاء احد المشخصات لبقاء ما يفيد التشخيص وان انتفاء المشخصات بحيث
لا يبقى تشخصه في حيز المنع فلا يشكل بوضع لفظ الله فانه ان كان الواضع غير الله فهو قد تصور ذاته المقدسة بحيث يفيد تشخيصه والتصور
بالكنه غير لازم وان كان الواضع هو الله تعالى فلا اشكال وعدم ترتب فائدة الوضع عليهم كيف يفهم ان مسماه واحد متشخص ولا بوضع
الآباء لاعلام الابناء اذ تصوروا الابناء على وجه يفيد تشخيصهم وان لم يروهم ولا بوضع العلم للشخص فانه وان فرض انتفاء واحد او اثنين بقي واحد
مشخص وهو المعنى بالتشخص فاندفع ما قيل ويشكل تصوير العلم الشخصي بانه الذي تصور الذات بعينه ووضع بازائه لفظ بلفظ الله فانه
لم يقع تصوره تعالى لغيره بتشخصه فلا يمكن وضعه ان كان الواضع غيره وان كان اياه فلا يمكن معرفة وضعه لغيره حتى يترتب فائدة الوضع عليه
وهو فهم التشخص بعينه ويشكل بوضع الآباء الاعلام لابنائهم في غيبة الابناء قبل رؤيتهم وبوضع العلم الشخصي مع انه يتبدل تشخصاته من اول
عمره الى آخره بل ربما فيه ما لم يتصور مسمى علم بتشخصه حين وضع العلم للشخص فانه موضوع له بتشخصاته المتبدلة من اول عمره الى آخره فلا يمكن
تصوره بخصوصه الذي وضع اللفظ بهذا الخصوص ولا يندفع هذا الاعتراض بما قيل ان الشخص قد يتغير في كمه وكيفه واينه وكذا
سائر اعراضه مع بقاء شخصه فلا يكون الاعراض مشخصة بالحقيقة بل المشخص بالحقيقة هو وجوده الخاص به كما قال الشيخ ابو نصر في
تعليقاته هوية الشيء وتعينه ووحدته وتشخصه وخصوصيته ووجوده المنفرد له كله واحد نعم هذه الاعراض مشخصة عندنا بمنزلة العلامات
التي يعرف بها الشخص فلذلك قد يشتبه علينا الشخص عند تبدل الاعراض او تشابهها لان نحو وجوده
ليس مشخصا بالنسبة الينا هو العوارض والاعراض انما هو عليها لكن يبطل القول بان الاعراض مشخصات الا انه غير مفيد لان
الاعراض مشخصة بالنسبة الينا الا ما ذكره **قوله** ولا يعد ما دخلته قسما آخر وما ذكره الش في اول الكتاب مبني على ان الميم ليس
بدلا من اللام والا فاحد القولين يبطل بالآخر **قوله** اذا اصل يا رجل يا ايها الرجل بلا نظر وجه قال الشيخ الرضي ومن

مبحث العطف



لم يعده من النحويين في المعارف فلكونه فرع المضمرات لان تعرفه لتوهم صوح كاف الخطاب **قوله** ما عرف باللام العهدية او الجنسية

او الاستغراقية كثيرا ما يذكر الاستغراقية والعهدية في مقابلة الجنسية فصار الكل اقسامه متعددة فلا يكون تقسيمها الى الجنسية والا الاستغراقية

تقسيم للشئ الى نفسه شئ وقسيم **قوله** فهو مستثنى من هذا الحكم جزاء لاذا الشرطية والمجموع خبران **قوله** والا اي وان لم يصدر بالاب

او الام او الابن او البنت وقوله فان قصد به مدح او ذم فهو اللقب جزاء لقوله والا فهو اللقب لانه من قصد المدح او الذم

فاللفظ اذا تضمن المدح او الذم ولم يقصد لم يكن لقبا فابو الجزء وابو الشر وان تضمن المدح والذم لكنهما ليسا مقصودين من

هذين اللفظين قال الشيخ الرضي والكنية عند العرب يقصد بها التعظيم والفرق بينها وبين اللقب معنى ان اللقب يمدح الملقب به او

يذم لمعنى ذلك اللفظ بخلاف الكنية فانه لا يعظم المكنى بمعناها بل بعدم التصريح بالاسم **قوله** والا اي وان لم يقصد به مدح او ذم

كزيد وعمرو فهو الاسم جزاء لقوله والا وقوله لانه ان صدر بالاب او الام آه قيل هكذا في كتب النحويين قال صاحب القاموس

ابو العتاهية كالكراهية لقب ابي اسحاق اسمعيل بن سويد لا كنية ووهم الجوهري هذا فاحفظه فانه بديع انتهى يعني ما قاله القاموس

يخالف ما في كتب النحويين من ان المصدر بالاب او الام كنية لا لقب والقاموس قد صرح بان ابا العتاهية لقب مع تصدره

بالاب ويمكن ان يقال ابو العتاهية يعني العتاهية فيه لقب ويشير اليه بقوله كالكراهية اي على وزن الكراهية العتاهية لا المركب **قوله**

اي تناولا بوضع واحد اشارة الى ان قوله بوضع واحد متعلق بقوله تناولا وهو مفعول مطلق لقوله غير متناول فالمنفي هو التناول

بوضع واحد لا غير وانما نفى التناول الخاص لا التناول مطلقا لئلا يخرج الاعلام المشتركة **قوله** ترتيبها متعلق باشار **قوله** انما

يكون بين بعض من اصنافها اي في اصناف يكون فيها اي في ذلك الاصناف هذا الترتيب اي الترتيب في الاعرفية **قوله** فقال

الفاء للتعقيب هذا الكلام يشعر بان لا ترتيب في الاعرفية في اصناف المعارف الا في اصناف المضمرات وقوله واقتصر على بيان

النسبة صريح في انه يوجد بين اصناف المضاف الى احدها معنى الا انه لم يتعرض لكونه غير محتاج اليه لانه بين الترتيب بين انواع

المعارف وتفاوت تعريف المضاف بحسبها وقوله فان سائر المعارف لا تفاوت بين اصنافها الا المضاف الى احدها اي الاصناف

المضاف الى احدها ينتقض هذا الحصر بتفاوت اصناف المبهمات فان اسم الاشارة اعرف من الموصول **قوله** ولهذا اي لاجل ان

تفاوت المضاف بحسب تفاوت المضاف اليه **قوله** بين اصنافه اي اصناف المضاف اليه **قوله** لعدم بيانه اي التفاوت **قوله** منفردة

كانه تمسك لآحاد او مجتمعة جواب عما قيل اسم العدد على ما يعلم من التعريف ما يدل على كمية افراد معدودة اي يعلم من ذلك الاسم

ان افراد المعدود ثلثة او اربعة او خمسة مثلا اذا قيل كم درهما عندك فتقول ثلثة يعلم منه ان افراده ثلثة واذا قيل واحد واثنان

لا يعلم منها كمية الافراد بل يعلم ان المعدود واحد او اثنان فينبغي ان لا يكون من العدد ومحصل الجواب ان اسم العدد ما يدل على

كمية الآحاد اعم من ان يدل عليها وحدها كثلثة مثلا او بدفعات كالواحد والاثنين وتصويره الدالة على الدفعات ما اذا سئل عن

هذا المعدود وذاك وذلك فالواحد المذكور في الاجوبة يدل على احاد الاشياء ايضا انه ان اريد انه لا بد من الاحاد في كل شئ من

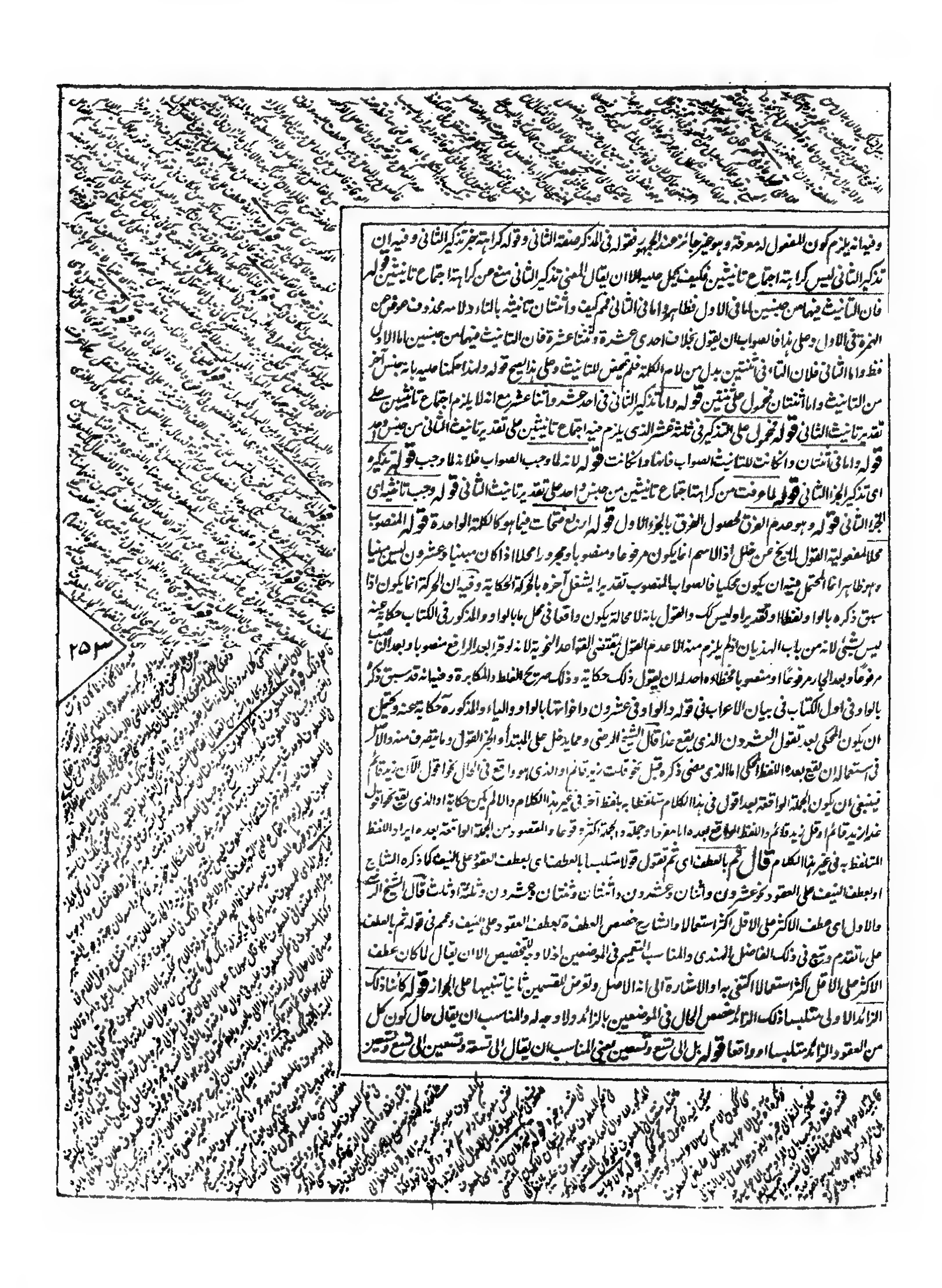
افراد الاشياء في الصورة المذكورة ليس كذلك وان اريد مقابلة الجمع بالجمع يقتضي انقسام الاحاد على الاحاد ويشكل بما اذا قيل كم درهما

عندك فتقول واحد وليس هنا احاد ولا اشياء فالصواب ان يقال العدد ما وضع لكمية الشئ الحسب وح لم يدخل نحو رجل ورجلان ولم

يخرج واحد واثنان لان لفظ الشئ يقع على كل ذي عدد من المفرد والمثنى وما فوق ذلك هذا عبارة الشيخ الرضي **قوله** مبينا كمية

٢٥١

موضوعا للكمية فقط بخلاف رجل ورجلان فانهما وضعا للكمية والماهية فقوله فحسب خرج رجل ورجلان لكن لا حاجة اليه لخروج
بسيد المحققين سند المدققين في حواشيه على الرضي جوابا عما ذكره الرضي من ان المتبادر من العبارة ان الكمية نفس الموضوع له وفي
نحو رجلان ليس الامر كذلك فلا يرد قوله وكمية الآحاد قال الشيخ الرضي كمية الشئ عدده المعين لان الكمية ما يجاب بها عن السؤال بكم وهو العدد
المعين فكانه قال اسم العدد ما وضع لعدد معين احترازا عن الجمع فانه وضع لعدد غير معين ويخرج منه الآت والالوف قوله بكمية
بقوله اذا سئل قوله والالفاظ الموضوعة مبتدأ وقوله اسماء العدد خبره قوله لانهما من اسماء العدد في عرف النحاة لان اسم
العدد في عرفهم هو الموضوع للكمية قوله وان لم يكونا اي الواحد والاثنان قوله من العدد خبر لم يكونا قوله عند بعض الحساب لانه مفسر عندهم
بكونه زائدا على الواحد فدخل الاثنان وخرج الواحد ولو فسر بكونه نصف مجموع حاشيتيه كالاربعة مثلا احدى حاشيتيه الثلثة
والاخرى خمسة والمجموع ثمانية ونصف المجموع اربعة خرج الواحد اذ ليس له حاشيتان ودخل الاثنان اذ هو نصف مجموع حاشيتيه
اذ الواحد والثلثة اربعة والاثنان نصفها قال الشيخ الرضي وعند الحساب ليس الواحد وخلا العدد ولان العدد عندهم هو الزائد
على الواحد ومنع بعضهم ان يكون الاثنان من العدد وقال الان الفرد الاول وهو الواحد ليس بعدد فينبغي ان يكون الزوج
الاول كذلك والنزاع فيه راجع الى المراد بالعدد فعلى تفسير هم العدد بكونه زائدا على الواحد لا يدخل الواحد وتجب دخول الاثنين
لانه زائد عليه وعلى تفسير النحاة وهو الموضوع للكمية يدخل الواحد والاثنان قوله لا ينتقض التعريف الصواب ما انتقض التعريف قوله اي
اصول اسماء العدد والتي نقطا تنبئ عن كونها عددا والبضع ليس كذلك فلا يرد وحصر الاصول في اثني عشرة كلمة انما يصح لو لم يجعل لفظ
البضع من اسماء العدد واجعل دارية اسماء العدد والغير المبهم قال الشيخ الرضي والبضع بكسر الباء وبعض العرب يفتحها ما بين الثلثة الى
التسعة يقول بضعة رجال وبضع نسوة وبضعة عشر رجلا وبضع عشرة امرأة اذا لم يقصد التعيين قال الجوهري اذا جاوزت لفظ
العشرة ذهب البضع فلا تقول بضع وعشرون والمشهور جواز استعماله في جميع العقود انتهى واليضا البضع عبارة عن ثلثة الى
عشرة مثلا فهو داخل في اصول اثنا عشرة غير خارج عنها قوله اعتبارا مفعول له لقوله وتقول للمذكر ثلثة الى عشرة بالتاء اي
لاجل اعتبارك لتانيث لفظ الجماعة التي اول بها رجال ولفظ الجماعة بعد مونث غير حقيقي فتانيث العدد ولا اعتبار العدد
مونثا فعلى هذا فالتاء في ثلثة واربعة الى عشرة قياسية وصرح في اول الكتاب بان التاء في اربع غير قياسي حيث قال لو قال
غير قابل للتاء قياسا لم يرد عليه اربع اذا سمي به فان لحوق التاء به للتذكير فلا يكون التاء قياسا وبالجملة قال ان التاء في اربعة
للتانيث وقال في اول الكتاب انها للتذكير قوله فرقا مفعول له لقوله وتقول ثلث الى عشر وبها لجمع المونث اي لاجل تحصيل
الفرق بين المذكر والمونث والا فالتاويل تقتضي اثبات التاء فيه ايضا فان قلت نسوة في ثلث نسوة مونث حقيقي اذ هو جمع امرأة
فالتاويل لغو قلت تانيثه لاجل التاويل لا باعتبار الاصل والالم يجز قال نسوة في السعة كما لا يجوز قال امرأة فيهما مع انه جاز
فيها قوله ولم يفعل الامر بالعكس جواب دخل مقدر قوله غير الواحد الى احد بحذف الالف وابدال الواو المفتوحة في الاول همزة وانه
شاذ عند الجميع قوله والواحدة الى احدى وهو اي ابدال الواو المكسورة في الاول كوشاح واشاح وولدة والدة
قياس عند المازني شاذ عند غيره قوله وابقاء الجزء الاول مفعول به لقوله وتقول آه قوله فيهما اي في المذكر والمونث قوله
مخالفة تناسبا بحالة الكائنة قبل التركيب قوله وتذكير الثاني مبتدأ خبره قوله في المذكر وقوله كراهة اجتماع تانيثين مفعول له



وفيه انه يلزم كون للمفعول له معرفة وهو غير جائز عند الجمهور قوله في المذكر صفة الثاني وقوله كراهة خبر تذكير الثاني وفيه ان
تذكير الثاني ليس كراهة اجتماع تانيثين فكيف يحمل عليه الا ان يقال المعنى تذكير الثاني منع من كراهة اجتماع تانيثين قوله
فان التانيث فيهما من جنسين اما في الاول فظاهر واما في الثاني فم كيف واثنتان تانيثه بالتاء ولامه محذوف عوض عن
الهمزة في الاول وعلى هذا فالصواب ان يقول بخلاف احدى عشرة وثنتا عشرة فان التانيث فيهما من جنسين اما الاول
فظ واما الثاني فلان التاء في ثنتين بدل من لام الكلمة فلم تمحض للتانيث وعلى هذا يصح قوله ولهذا حكمنا عليه بانه جنس آخر
من التانيث واما اثنتان محمول على ثنتين قوله واما تذكير الثاني في احد عشر واثنا عشر مع انه لا يلزم اجتماع تانيثين على
تقدير تانيث الثاني قوله محمول على التذكير في ثلثة عشر الذي يلزم فيه اجتماع تانيثين على تقدير تانيث الثاني من جنس واحد
قوله واما في اثنتان وان كانت للتانيث الصواب فاما هنا وان كانت قوله لانه لما وجب الصواب فلانه لما وجب قوله تذكيره
اي تذكير الجزء الثاني قوله لما عرفت من كراهة اجتماع تانيثين من جنس واحد على تقدير تانيث الثاني قوله وجب تانيثه اي
الجزء الثاني قوله وهو عدم الفرق لحصول الفرق بالجزء الاول قوله اربع صفحات فيما هو كالكلمة الواحدة قوله المنصوب
محلا لمفعولية القول لا يخرج عن خلل اذ الاسم انما يكون مرفوعا ومنصوبا ومجرورا محلا اذا كان مبنيا وعشرون ليس مبنيا
وهو ظاهر انما المحتمل فيه ان يكون محكيا فالصواب المنصوب تقديرا لشغل آخره بالحركة الحكاية وفيه ان الحركة انما يكون اذا
سبق ذكره بالواو لفظا او تقديرا وليس كذلك والقول بانه لا محالة يكون واقعا في محل ما بالواو والمذكور في الكتاب حكاية عنه
ليس بشئ لانه من باب الهذيان اذ لم يلزم منه الا عدم القول بمقتضى القواعد النحوية لانه لو قرأ العد الرافع منصوبا وبعد الناصب
مرفوعا وبعد الجار مرفوعا او منصوبا لخطاه واحد له ان يقول ذلك حكاية وذلك صريح الغلط والمكابرة وفيه انه قد سبق ذكره
بالواو في اول الكتاب في بيان الاعراب في قوله والواو في عشرون واخواتها بالواو والياء والمذكور حكاية عنه وقيل
ان يكون المحكي بعد تقول العشرون الذي يقع عند قال الشيخ الرضي ومما يدخل على المبتدأ والخبر القول وما يتصرف منه والاكثر
في استعماله ان يقع بعده اللفظ المحكي اما الذي مضى ذكره قبل نحو قلت زيد قائم او الذي هو واقع في الحال نحو اقول الآن زيد قائم
فينبغي ان يكون الجملة الواقعة بعد اقول في هذا الكلام متلفظا به بلفظ آخر في غير هذا الكلام والا لم يكن حكاية او الذي يقع نحو اقول
غدا زيد قائم او قل زيد قائم واللفظ الواقع بعده اما مفرد او جملة والجملة اكثر وقوعا والمقصود من الجملة الواقعة بعده ايراد اللفظ
المتلفظ به في غير هذا الكلام قال ثم بالعطف اي ثم تقول قولا متلبسا بالعطف اي بعطف العقود على النيف كما ذكره الشارح
او بعطف النيف على العقود نحو عشرون واثنان وعشرون واثنتان وثمنتان وعشرون وثلثة وثلث قال الشيخ الرضي
والاول اي عطف الاكثر على الاقل اكثر استعمالا والشارح خصص العطف بعطف العقود على النيف وعمم في قوله ثم بالعطف
على ما تقدم وتبع في ذلك الفاضل الهندي والمناسب التعميم في الموضعين اذ لا وجه للتخصيص الا ان يقال لما كان عطف
الاكثر على الاقل اكثر استعمالا اكتفى به او الاشارة الى انه الاصل وتعرض للتعميم ثانيا تنبيها على الجواز قوله كائنا ذلك
الزائد الاولى متلبسا ذلك الزائد خصص الحال في الموضعين بالزائد ولا وجه له والمناسب ان يقال حال كون كل
من العقود والزائد متلبسا او واقعا قوله بل الى تسع وتسعين يعني المناسب ان يقال الى تسعة وتسعين او الى تسع وتسعين

كما ايدل عليه بيان المذكر والمونث فيما سبق **قوله** فتقول مائة وواحد شرع في بيان امثلة عطف الزائد على العقد واورد على الطريقة السابقة مثال المذكر ومثال المونث فتقول مائة وواحد مثال للمذكر وقوله وواحدة عطف على قوله وواحد مثال للمونث وقوله ومائة واثنان واثنتان عطف على قوله مائة وواحد او واحدة واثنتان عطف على اثنان ليحصل مثال للمذكر ومثال المونث لعطف الزائد على العقد وهكذا الى آخر ما ذكره والشروع في بيان امثلة عطف الزائد على العقد وايراد مثال للمذكر ومثال المونث على الطريقة السابقة ابتداء احترازا عن ان يجعل قوله ومائة المذكور قبل اثنان عطفا على واحدة ليكون قوله مائة وواحد مثال المذكر لعطف الزائد على العقد وقوله واحدة ومائة مثال المونث لعطف العقد على الزائد وهكذا الى آخر ما ذكره فيكون اثنان معطوفا على واحد واثنتان ومائة معطوف على مائة وواحد وقوله وثلثة رجال معطوف على واحد وثلث نسوة ومائة معطوف على مائة وواحد [illegible] هذا العطف **قوله** ويجوز ان يعكس العطف في الكل اذ المعنى ح ويجوز ان يعكس العطف في الكل في كل منهما وان كان العكس في البعض في كل منهما معلوما قال الشارح الرضي اصل مائة مئية كسدرة حذف لامه فلزمها التاء عوضا منها كما في عدة وشية ولا مها ياء لما حكى الاخفش رأيت مئيا بمعنى مائة وانما يكتب مائة بالالف بعد الميم حتى لا يشتبه بصورة منه خطا فانما تميز او تمنى حذف الالف انتهى **قوله** كما في قولك اي كما اسكن الياء تشاقل المركب بالتركيب وان كان الامكان في الاول جائزا وفي الثاني واجبا صرح به الشيخ الرضي **قوله** او معنى الجمع المعنوي اما اسم الجنس كالتمرة والعسل او اسم الجمع كالرهط والقوم **قوله** نحو ثلثة رهط قال الشارح الرضي والاكثر اذا وقع المميز اسم الجنس او اسم الجمع يكون مجرورا بمن نحو ثلثة من الخيل وخمس من التمرة وذلك لانهما وان كانا في معنى الجمع لكنهما بلفظ المفرد فكره اضافة العدد اليهما بعد ما تمهد من اضافته الى الجميع **قوله** ان يلي التميز اي ان يقع التميز بلا فصل بعد المجموع بالالف والتاء بعد العدد اي بعد ما تخذ التميز المجئ بعد ما هو في صورة المجموع بالواو والنون عادة له اي بعد اتخاذه المجئ بعده عادة **قوله** واما في ما عداها من احد عشر الى تسعة وتسعين **قوله** لما كان غير العدد ولانه ليس تميز الان المضاف اليه اذا كان مميزا فهو المقصود بالاول في المعنى وانما جئ به لبيانه فكان الجميع كالشئ الواحد **قوله** ليكون اللفظ قليلا يحتمل ان يكون المراد قلة حروف الالفاظ وان يكون المراد قلة افراده اي لنفي العدد وجهان اشارة الى ان وجهان مبتدأ محذوف الخبر اذ الجزاء لا يكون الا جملة **قوله** اي الصالح لان يكون تميزا اشارة الى ان اطلاق التميز على رجلا ورجلين مسامحة لان كون رجل ورجلين تميزين انما يتحقق اذا وقعا تميزين للواحد والاثنين ولم يقعا قطعا تميزين لهما **قوله** الدال بجوهره صفة لقوله بلفظ التميز اراد بالجوهر الحروف الاصلية فلفظ التميز دال بحروفه الاصلية على الجنس وبصيغته والصيغة هي الكلمة باعتبار الحركات والسكنات وتقديم بعض الحروف على بعض دالة على الوحدة والاثنينية فان قلت نسب الدلالة على الجنس الى الجوهر والدلالة على الوحدة والاثنينية الى الصيغة في هذا القول وفي قوله فان من صيغة رجل يفهم الجنس والوحدة ومن صيغة رجلان يفهم الجنس والاثنينية نسبهما الى الصيغة فما الحق في ذلك قلت ان اريد بالصيغة الحركات والسكنات وتقديم بعض الحروف على بعض كما في القول الاول فالدال على الوحدة والاثنينية الصيغة وان اريد بها الحروف الاصلية مع الحركات والسكنات وتقديم كما في القول الثاني فالصيغة دالة عليهما **قوله** مثل رجل ورجلان فلم يقولوا واحد رجل ولا اثنا رجلين لان المميز الاول يفيد الوحدة والثاني الاثنينية قال الشيخ الرضي وهذا الاستدلال لا يتمشى في نحو واحد رجال واثنا رجال وثنتا حنظل **قوله** اي

عن الواحد اذا كان التميز مفردا قيد للاستغناء عن الواحد وقوله وعن الاثنين اذا كان مثنى قيد للاستغناء عن الاثنين فحاصل
الكلام انه بذكر التميز المفرد يحصل الاستغناء عن الواحد واما اذا لم يكن مفردا فلا وبذكر التميز المثنى يحصل الاستغناء عن الاثنين واما اذا
لم يكن مثنى فلا يحصل الاستغناء وبالجملة فالاستغناء المفهوم من لفظ المتن ح ليس على الاطلاق بل على تقدير خاص ووقت معين
وعلى هذا الورود لقوله فان قلت هب اعتلاء ولو لم يقيد الشارح قدس سره الاستغناء بما ذكر لكان له ورود قوله فبذكرهما اى
بذكر رجل ورجلين قوله استغناء عن المميز على صيغة اسم المفعول اى ما يصلح ان يكون مميزا وهو الواحد والاثنان قوله ان
مميز الواحد على صيغة اسم الفاعل اى تميز الواحد قوله مغن عنه اى عن الواحد ان اريد الاغناء مطلقا فهو مناف لقوله اذا كان
التميز مفردا فانه يشعر بانه اذا لم يكن التميز مفردا فليس بمغن والا لكان التقييد لغوا وان اريد الاغناء على تقدير كون التميز مفردا
فالواحد والاثنان سواء في حصول الاستغناء عنهما اذا كان تميزهما مفردا ومثنى وفي حصول عدم الاستغناء اذا لم يكن مفردا
ومثنى فلا معنى لتسليم الاغناء في الواحد على الاطلاق والمنع في الاثنين اذا كان تميزه مفردا قوله كذلك اى مغن عن الاثنين
قوله ينبغي ان يعتبر الصواب كان المناسب ان يعتبر ثم انه ان اراد انه كان المناسب ان يكون تميزه مثنى وان لم يكن واجبا
كما يشير اليه قوله ينبغي والتقييد المذكور وما نقلنا عن الرضي فما ذكره لا يصلح جوابا عن السوال وهو ظ وان اراد الوجوب يكون التقييد
المذكور في الشرح لغوا ويرده ما ذكره الشيخ الرضي قوله ولا يبعد ان يقال الفرق بين التوجيهين ان المراد بلفظ التميز على
الاول مجموع جوهر حروفه وعلامة الافراد اعني التنوين وعلامة التثنية فلفظ التميز وصيغة رجل مع التنوين و
رجلين مع الياء والنون يدل عليه فان من صيغة رجل يفهم الجنس والوحدة ومن صيغة رجلان الجنس والاثنية
وعلى الثاني حروفه الاصلية المصورة بهيئة خاصة من الحركات والسكنات والتقديم القابلة للحوق علامة الافراد
والتثنية فيقال رجل ورجلين وان يذكر معه اسم عدد فيقال واحد رجل واثنا رجل ولا شك ان رجلان ورجلين اخصر
من واحد رجل واثنا رجل فلا جرم اختير الاول دون الثاني وانت خبير بان قوله فان من صيغة رجل يفهم الجنس والوحدة
ليس بتام قوله على عدة عدد كعدة مصدر وعد بمعنى اى استغنى عن ذكر الواحد ذكرا كائنا على انفراد واستقلال
قوله اذ ليس قبل الواحد عدد بل الواحد ابتداء الاعداد قوله فلا يجري ذلك اى اعتبار التصيير قوله فيما تحت
الاثنين بان يكون الثاني مصيرا لما تحته اثنين لان ما تحته اكثر منه فلا يتصور ان يصير عدد ما تحته مثله بل الاثنين مصير
لما قبله اثنين والثلثة مصير لما فوقه وهو الاثنين ثلثة والاربعة مصير لما فوقه وهو الثلثة اربعة وهكذا الى عشرة قوله اى
مرتبة اشارة الى ان الحال عبارة عن بيان مرتبة المفرد من المتعدد ولا شك انه مقابل لاعتبار التصيير قوله لانه
اى الثالث عشر اسم لواحد مذكر فيكون مسماه مذكرا فلا معنى للتانيث فيه قوله فانه اى ثلثة عشر رجلا اسم للجماعة فيكون مسماه
مونثا فانث لتانيث مسماه قوله الى عدد ليساوي ذلك العدد عدده اى عدد الثالث اى العدد الذي يدل عليه الاضافة
لا في ملابسة قوله او يكون اى يكون ذلك العدد فوقه اى فوق عدد يدل عليه قوله بل باعتبار وقوعه في المرتبة
الثالثة اما الرابعة اما الخامسة لا يخلو عن خلل لان معناه ان معنى ثالث ثلثة احد من الثلثة لكن لا مطلقا بل
باعتبار وقوعه في المرتبة الثالثة وهو ظ ومعنى ثالث اربعة احد من الاربعة لا مطلقا بل باعتبار وقوعه في المرتبة

الرابعة وهو فاسد بل معناه واحد من الاربعة باعتبار وقوعه في المرتبة الثالثة وكذا ليس معنى ثالث خمسة واحد من الخمسة باعتبار وقوعه في المرتبة الى ستة بل واحد من الخمسة باعتبار وقوعه في المرتبة الثالثة منها فالصواب باعتبار وقوعه في المرتبة الثالثة منها فالصواب باعتبار وقوعه في المرتبة الثالثة من الثلثة او الاربعة او الخمسة ولا مساغ لان يقال المراد في المرتبة الثالثة من الثلثة او الاربعة من الخمسة او الى ستة من الستة لان قوله او اربعة او خمسة معطوفان على ثلثة **قوله** الا اى واحكا مطلقا **قوله** وذلك اى ارادة الواحد الاول من عاشر العشرة **قوله** مستبعد جدا اذ المتبادر منه الواحد الاخير **قال** باعتبه علامة التانيث فان قلت المونثات الصيغية ليس فيها علامة التانيث فيخرج عن تعريف المونث ويدخل في تعريف المذكر فلا يكون تعريف المونث جامعا ولا تعريف المذكر مانعا قلت لا يبعد ان يجعل خصوص الصيغة قائما مقام التاء فيكون التاء فيه حكما فيصير التعريفان جامعين للافراد ومانعين عن الغير **قوله** اى ممدودة اى مجهولة زائدة للمد فان قلت المجهولة زائدة للمد هي الالف وعلامة التانيث الهمزة التي بعد الالف ولم يذهب احد من العلماء الراسخين الى ان الالف علامة للتانيث في الجاربردي شرح الشافية قال في شرح الهادي الهمزة في حمراء وبيضاء وصحراء وعشراء بدل من الف التانيث كالتي في حبلى وسكرى والاصل فيها القصر للتانيث فزادوا قبلها الفا اخرى للمد توسعا في اللغة وتكثير الابنية التانيث ليصير له بناءان ممدود ومقصور فالتقى الفان ولم يكن حذف احدهما لان الاولى للمد والثانية علم التانيث فحذفها مخل لمدلولها ولم يمكن تحريك الاولى لانها لو حركت لفارقها المد فتعين تحريك الثانية فقلبت همزة وقيل ان الاولى في الحمراء للتانيث والثانية مزيدة للفرق بين المونث افعل نحو احمر وحمراء وبين مونث فعلان نحو سكران وسكرى وهو ضعيف لان علم التانيث لا يكون الا طرفا وقيل ان الالفين معا للتانيث وهو باطل اذ لم يعلم علامة التانيث على حرفين وقال الشيخ الرضي الالف الممدودة في الاصل مقصورة لان قبلها الفا لزيادة المد وذلك لان الالف لزومه صار ككلام الفعل فجاز زيادة الف المد قبله كما في حمار وكتاب فاجتمع الفان فلو حذفت احديهما لصار الاسم مقصورا كما كان وضاع العمل فقلبت ثانيتهما الى حرف يقبل الحركة دون الاولى ليبقى على مدها وانما قلبت همزة لا واوا ولا ياء مع ان مناسبة حروف العلة بعضها البعض اكثر اذ لو قلبت الى احديهما لاحتيج الى قلبها الفا كما في كساء ورداء لكون ما قبلها الفا كما فيهما وسيصرح بها الشارح قدس سره في بحث المثنى فاجمع العلماء الراسخون على ذلك فكيف يصح قوله وعلامة التاء والالف مقصورة او ممدودة قلت المراد الالف حال كونه ممدودا قبله فما قيل في الجاربردي شرح الشافية ان الالفين معا للتانيث فعلم من ذلك ان الالف الممدودة هي الالفان معا لا الهمزة فقط فلا يرد ما قيل ان الالف التي بعدها هي التي قبل الهمزة وعلامة التانيث الهمزة فمعنى قوله الالف ممدودة نظرا ليس بموجود الكان من وجيه هذا والمراد من الالف مقصورة كانت او ممدودة الزائدة بقرينة شهرة كون العلامة زائدة فلا ينتقض بالف فتى وكساء فاندفع ما قيل لتعريف علامة التانيث بالتاء والالف مقصورة وممدودة ينتقض بالالفين في فتى وكساء **قوله** بدليل تصغيره على عيينة اذ التصغير يرد الاشياء الى اصولها فلو لم يكن في الاصل تاء لما ظهر في التصغير **قوله** لكون التانيث فيه تعليل لقوله فلذلك ان تقول في طلعت الشمس طلع الشمس **قوله** لفظيا منسوبا الى اللفظ لوجود علامة التانيث في لفظه حقيقة او تقديرا او حكما بلا تانيث حقيقي في معناه فلا يكون التانيث قويا فيجوز ترك التاء **قوله** واستغنائه اى مع استغنائه **قوله** لما في لفظه من الاشعار به اى بالتانيث لكون التاء مقدرا فيه بدليل شميسة **قوله** بخلاف مضمره اى الظاهر متلبس بخلاف مضمره **قوله**

او ليس فيه اي في المضمر قوله فانه مع الفصل يجب اتيانها نحو جاءت اليوم زينب لرفع الالتباس لا يذهب عليك ان وجوب اتيان
التاء مع الفصل لرفع الالتباس مختص بما يلزم فيه الالتباس على تقدير ترك التاء كالمثال المذكور في الشرح فانه لو ترك التاء لا يعلم
ان الفاعل مذكر او مونث فما ذكره الشارح غير محتاج الى التقييد بما اذا لم يكن قرينة تدل على التانيث لعدم وجوب التاء
في جاء اليوم زينب الكريمة اذ المثال المذكور خارج عن المبحث اذ المبحث وجوب اتيان التاء لرفع الالتباس اللازم على تقدير ترك
التاء والمثال ليس كذلك وانما يحتاج اليه لو لم يذكر قوله لرفع الالتباس فاندفع ما قيل الظاهر ان وجوب الاتيان مقيد بما اذا لم
قرينة تدل على التانيث اذ الحكم بالوجوب في كلام الشارح ليس على الاطلاق بل على تقدير الالتباس عند ترك التاء وهو انما يكون
اذا لم تدل قرينة على التانيث واما ما قيل في الجواب بهذا دفع للنقل بمجرد الراي فليس بموجه وان كان من وجه فان قلت قوله
وانت في ظاهر غير الحقيقي بالخيار يشمل اللفظي الذي علم للمذكر الحقيقي مع انه لا يجوز فيه الحاق التاء قال الشارح الرضي ولا يجوز
مثل ذلك في علم المذكر الحقيقي الذي فيه علامة التانيث كطلحة لا يقال قامت طلحة الا عند بعض الكوفيين قلت لا يبعد ان يراد
بظاهر غير الحقيقي ان لا يكون علما للمذكر الحقيقي بقرينة قوله بالخيار واعلم ان المونث اللفظي الذي يقع على المذكر والمونث يجوز ضبطا
لفظه في تانيث الفعل المسند اليه لكن يجب في المذكر ما يدل على التذكير نحو غزوت حمامة ذكرا ولا تقول غزوت حمامة وتريد المذكر
او ترك علامة المونث نحو عندي ثلث من البطة ذكور فانث العدد باعتبار لفظ البطة لكن ميز بعلامة وهو ذكور ولو لم يذكر ذكور
لم يجز تانيث العدد ونملة مما يقع على المذكر والمونث حيث يقال نملة ذكر فيجب فيه ايضا التميز بعلامة تدل على التذكير عند ارادة المذكر
ولما لم يذكر العلامة الواجبة عند ارادة التذكير في قوله تعالى قالت نملة دل ذلك على ان الفاعل مونث حقيقي والا يلزم ترك رعاية ما يجب رعايته
وهو لم يقع في كلام احد من الفصحاء فكيف في كلام العلام الغيوب والعيوب وهذا هو وجه استدلال الامام الاعظم رض على ان نملة
سليمان عم كانت انثى اذ روي ان قتادة رض لما دخل الكوفة اجتمع عليه الناس فقال سلوا عما شئتم وكان ابو حنيفة رض
حاضرا فسأله عن نملة سليمان اذكرا كان ام انثى فتحير قتادة فقال ابو حنيفة رض كانت انثى فقيل له من اين تعلم فقال من
كتاب الله تعالى قالت نملة قال صاحب الزبدة وما يشترك فيه المذكر والمونث كحمامة حقيقي في الاول لفظي في الثاني لكن لا بد مما
للتانيث لا بد للمذكر من مميز دفعا للاشتباه قال يونس اذا اراد واذلك قالوا هذه حمامة ذكر فالنملة في قالت نملة مونث والا
لقيل قال نملة انتهى قوله الا اي وان كانت النملة في الاية مذكرا لقيل قال نملة بتذكير الفعل او بتانيثه والتميز بعلامة نحو ان يقال
قالت نملة ذكر لكن لم يقل كذلك فعلم ان النملة مونث واليه نقل ابن السكيت انه قال اذا اريد بالنملة المذكر فتاوه كتاء طلحة فيه
لا يجوز اعتبار لفظها اصلا فكما لا يقال قامت طلحة بل قام طلحة كذلك لا يقال قالت نملة عند ارادة التذكير بل قال نملة عنده وقد
وقع في القرآن قالت نملة فظهر ان النملة مونث فيحتمل ان يكون ما قاله الامام مبنيا على ما ذهب اليه ابن السكيت واذا عرفت
ما ذكرنا ظهر لك ان اعتراض الشيخ ابن الحاجب وهو انه يجوز ان يكون تانيثه لاجل التانيث اللفظي ساقط فان ما ذكره الشيخ
الرضي قد يكون اللفظي حيوانا كدجاجة ذكر وحمامة ذكر فيجوز ان يقول غزوت حمامة ذكر وعندي ثلث من البط ذكور فيجوز ان
يكون النملة في قوله تعالى قالت نملة ذكرا واعتبر لفظه فانث ما اسند اليه ليس على ما ينبغي اذ قوله الاول ينادي باعلى صوت
على فساد قوله فيجوز ان يكون النملة آه قوله اي آخر معرفة اي معرف للمثنى وفيه انه يتوقف معرفة المفرد على المثنى وقد كان

معرفة المثنى موقوفة عليه فيلزم الدور ثم المتبادر من التعريف ان المثنى اسم حصل من المفرد والالف اوالياء والنون فلا يصدق على مسلون ومسلمات ولو سلم فالمفرد الذي يلحقه الالف اوالياء والنون المكسورة من حيث انه كك ليس مفرد مسلون و مسلمات ولو سلم فالمفرد الذي يلحقه الواو اوالياء والنون المكسورة المفتوحة اوالالف التاء من حيث هو كك ليس مفرد المثنى فلا يرد ما قيل لا يخفى انه يصدق على مسلون ومسلمات فقد تبدل اشكال باشكال **قوله** ولو اكتفى بظهور المراد من ان المثنى عبارة عن المجموع وان كانت العبارة تدل على انه مسلم **قوله** لاستغنى عن التوجيهين المذكورين اذ ظهور المراد دليل على ان ما تقتضيه ظاهر العبارة غير مراد فلا حاجة الى توجيه يصلحه وانما سمي التوجيهين تكلفا لان التقدير بلا دليل عليه تكلف محض ثم اللام ابطل معنى الجمعية والمراد جنس المتكلف فلا يرد ان المذكور سابقا تكلفان لا تكلفات **قوله** ليدل ذلك اللحوق فيكون الدال اما معنويا ونسبة الدلالة اليه مجازية **قوله** اوالملاحق وهو الالف اوالياء **قوله** او مع الملحوق فيكون الدال مجموع مسلمان ومسلمين **قوله** ولا باس جواب عما يقال اللاحق وحده وكذا اللاحق مع الملحوق ليشمل النون ايضا مع انه لا دلالة على ان معه مثله من جنسه **قوله** على تقدير تسليمه اي على فرض تسليم عدم دلالة لحوق النون او اللاحق وهو النون مع الملحوق وهو اشارة الى المنع قال الفاضل المحشي هذا منع ما اجمعوا عليه من كون علامة التثنية الالف والياء وكون النون عوضا عن الحركة او التنوين في المفرد **قال** جنس الموضوع له اي مفهوم الموضوع له الحاصل بوضع واحد **قال** المشترك صفة جنس الموضوع له بينهما اي بين المفردين كرجلان فانه يدل على انه مع الرجل رجل آخر من جنسه باعتبار دخوله تحت مفهوم الرجل الذي وضع الرجل له وهو ذكر من بني آدم جاوز حد الصغر الحاصل بوضع واحد المشترك بين الرجلين هنا ولكن لشكل بما ذكره في الابوين والقمرين اذ ليس المفهوم المشترك وهو المسمى به حاصلا بالوضع ويشكل بتثنية المشترك اذ ليس المفهوم حاصلا بوضع واحد ويشكل بتثنية المجاز اذ ليس المفهوم المتناول لهما بالوضع وما قيل لا يبعد ان يراد بالموضوع له الاعم من الموضوع له حقيقة او حكما والمعنى المجازي في حكمه ففيه بحث لانه يلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز والمتبادر من اطلاق لفظ الوضع الوضع الشخصي والنوعي الذي ليس في المجاز دون النوعي الذي في المجاز **قال** الشارح الرضي يريد بالجنس ههنا على ما يظهر من كلامه في شرح هذا الكتاب ما وضع صالحا لاكثر من فرد واحد بمعنى جامع بينهما في نظر الواضع سواء كان ماهياتها مختلفة كالابيضين لانسان وفرس فان الجامع بينهما في نظره البياض وليس نظره الى الماهيتين بل الى صفتيهما التي يشتركان فيها او متفقة كقول الابيضان لانسانين والبيض لافراس وسواء كان الواحد كالرجل او اكثر كالزيدين والزيدين فان نظر كل واحد من الواضعين في وضع لفظ زيد ليس الى ماهية ذلك المسمى بل الى كون ذلك المسمى اي ماهية متميز بهذا الاسم عن غيره حتى لو سمي بزيد انسان ويسمى به فرس فالنظر بالوضعين الى شيء واحد كما في الابيضين وهو كون تلك الذات متميزة عن غيرها بهذا الاسم والذي ذهب اليه المص خلاف المشهور من اصطلاح النحاة فانهم يشترطون في الجنس وقوعه على كثيرين بوضع واحد فلا يسمون زيدا وان اشترك فيه كثيرون جنسا قال سيد المحققين سند المدققين في حواشيه على الرضي فيه اشتباه العارض بالمعروض وان الموضوع له في كل وضع خصوصية الذات المتخصصة اما كونها متميزة بهذا الاسم فان هذا المعنى لازم خارج عن الموضوع كما لا يخفى على من له دربة في ادراك المعاني وتمييز بعضها عن بعض فلا فرق بين العلم المشترك بين اشخاص كثيرة وبين سائر المشتركات بين المعاني الكلية ولو اريد بقوله مثله ما يماثله في الوحدة

والجنس لاستغنى عن قوله من جنسه هذا ما ذكره الفاضل الهندي وتبعه الشارح ولا يعدفي هذه الارادة لانه وان كان مقابلا لقوله في الجمع ليدل على ان معه اكثر منه وان الناظر فيه وان لم يفهم من قوله مثله الا ما يقابل الاكثر الا ان الارادة المذكورة لا تنافي المقابلة كيف والمراد من قوله اكثر منه افراد آخر مثل المفرد في الوحدة والجنس وهو ظ قوله فليعتبر مثل هذا التاويل اي تاويل الاسم بالمسمى ليحصل مفهوم يتناولهما فيجعل انسان قوله بلا احتياج الى ادعاء كما احتيج في الابوين والقمرين قوله اسمية للطهر والحيض فانه اذا اريد بالقرءين الحيض والطهر لا يحتاج الى ان يدعى ان الحيض او الطهر سمي بالقرء فانه موضوع لكل واحد منهما حقيقة قوله فانه موضوع آه تعليل لقوله بلا احتياج قوله تثنية اي المشترك قوله والمص اختار عدم جوازه اي عدم جواز تثنية المشترك بمجرد اشتراكه اللفظي بينهما ولذا قال مثله من جنسه فلا يقال عنده قرءان ويراد به الطهر والحيض بل يراد بطهران بان يسمى الحيض طهرا او حيضان بان يسمى الطهر حيضا ليحصل الاتفاق في المعنى لا يخفى ان قوله فان قلت فليعتبر مثل هذا التاويل في القرء ايضا اي كما يعتبر في الابوين والقمرين انما يتجه ان لو كان مدار جواز الابوين والقمرين على التاويل بحسب وليس الامر كذلك فان مدار جوازهما على الاتفاق في المعنى كما اشار اليه الشارح قدس سره بقوله قلنا جاز آه وعلى هذا التاويل فكيف يكفي اعتبار التاويل في القرء مع ان المعتبر في الابوين الذي هو منشا السوال كلا الامرين فقوله بلا احتياج الى ادعاء الى قوله فانه موضوع لكل واحد منهما حقيقة مما لا مساس له في هذا المقام لان الادعاء المذكور في الابوين لتحصيل الاتفاق في المعنى وذلك لا يحصل من وضعه لكل منهما بل لا بد من ادعاء كون الطهر مسمى بالحيض او الحيض مسمى بالطهر وبالجملة فهذا الكلام لا يخلو عن خلل لانه ان اريد كلا الامرين فالخلل ظ وان اريد التاويل فقط فضيان السوال بما يشعر به الفاء بسبب ما سبق فيه كلا الامرين قوله في صحة هذا الاعتبار وهو التاويل بالمسمى لتحصيل مفهوم يتناولهما قوله في جواز تثنية اي الاسم المشترك قوله بمجرد اشتراكه اللفظي بدون الاتفاق في المعنى قوله وهو الذي اي جواز تثنية المشترك بمجرد اشتراكه قوله اختار عدم جوازه اي تثنية الاسم المشترك بمجرد اشتراكه اللفظي بدون الاتفاق في المعنى قوله وبهذا الاعتبار المشار اليه بهذا هو الاعتبار والمراد منه هو التاويل بالمسمى اي يصح بالتاويل بالمسمى تثنية الاعلام المشتركة اشتراكا حقيقيا او ادعائيا لحصول الامرين التاويل والاتفاق في المعنى لكون الاعلام مشتركة فان قلت تقديم قوله وبهذا الاعتبار على ان يصح يفيد التخصيص فيفيد ان وجه الصحة هو الاعتبار لا غير مع انه ليس كذلك قلت قد لا يكون التقديم للتخصيص وان كان الاغلب فيه التخصيص قوله وجمعها اي الاعلام المشتركة قوله ورده اي اعتبار الامرين في الاعلام قوله وينبغي ان لا يذكر وفيه ان هذا البعض وان لم يعتبر الامرين في الاعلام لكنه يعتبرهما في اسماء الاجناس فكيف يقال فعلى قول هذا البعض ينبغي ان لا يذكر في تعريف التثنية قوله من جنسه على الاطلاق قوله الف مفردة بلا همزة لازمة لا تنفك عن الكلمة بخلاف غير اللازمة فانه لا يسمى مقصورا كالالف في رأيت زيدا في الوقف قوله بان كان مجهول الاصل وذلك بان يقع في محل الاصل ولم يعرف الاصل قوله ولم يمل ولم يسمع فيه الامالة قوله فقلبت واوا لان قلب الالف واوا في الاولى واجب وفي الثانية اولى قال الشيخ الرضي وان لم تسمع الامالة قالوا واو اولى لانه اكثر وقال بعضهم بل الياء في النوعين اولى سمعت الامالة او لا لكونها اخف من الواو فجعل الصورة الثانية داخلة تحت الاولى وقسامها كما فعله الشارح ليس

على ما ينبغي اذ ما ليس فيه القلب واجبا كيف يكون داخلا فيما فيه القلب واجب وايضا يلزم في قوله قلبت الفه واوا الجمع بين الحقيقة والمجاز قوله اعتبار الاصل حقيقة فيما اذا كان الفه منقلبة عن الواو او حكما فيما كان مجهول الاصل ولم يمل قوله لمكان الثقل اى لوجود الثقل قوله او حكما بان كان مجهول الاصل بان لم يعرف الاصل قوله او صديه بان كان اصلا غير منقلبة عن شئ كمتى و على والى واذا اعلاما فان الالف في الاسماء العريقة البناء اصل قوله وقد اميل ولم يكن هناك سبب للامالة غير انقلاب الالف عن اليا قوله او زائدة للتانيث كحبلى او للالحاق كالارطى او للتكثير كقبعثرى كذا في الرضى قوله من جنس الالف في حواشي السيد المستند على الرضى قال في الصحاح الالف على ضربين لينة ومتحركة فاللينة يسمى الفا والمتحركة يسمى همزة وليظهر من ذلك ان الالف تيناولهما معا قوله فالوجهان المذكوران اشارة الى ان اللام في الوجهان للعهد قوله فتشابهتا همزة قراء الا ان ابدال الملحقة واوا اولى من تصحيحها الا انها ليست اصلا ولا عوضا عن اصل بل هي عوض من زائدة ملحقة بالاصل فنسبتها الى الاصلية بعيدة واما المبدلة من اصلية فتصحيحها اولى من ابدالها لقرب نسبتها من الاصلية لانها بدل من اصل هذا عبارة الرضى قوله ان لا يحذف عن آخر المثنى فان قلت التاء في سحرتان وتمرتان ليس في آخر المثنى اذ الالف والنون من تمام المثنى وايضا يشير اليه قول الشارح قدس سره اذ المثنى عبارة عن المجموع لان الالف والنون خارج عنه قلت لما كان التاء آخر اكثر حروف المثنى كان كانه آخر المثنى اذ للاكثر حكم الكل قوله على جملة احاد قدر الجملة لان الجمع يدل على الاحاد المجتمعة ولا اقل من ان يكون ثلثة لا على الاحاد مجتمعة كانت او متفرقة قوله اي اسم فان قلت مسلمان ومسلمون وامثالهما مما يدل جزءه على جزء معناه كلمتان فكيف يكون اسما قلت قد مر في صدر الكتاب ان كل واحد منهما كلمتان عدت لشدة الامتزاج كلمة واحدة قوله مفردة اي مفرد الجمع وفيه انه يتوقف معرفة الجمع على المفرد اذ معرفة المعرف يتوقف على معرفة المعرف واجزائه ومعرفة مفرد الجمع يتوقف على معرفة الجمع فيلزم الدور واما ما قيل ان المراد بالمفرد ما ليس بمثنى ولا مجموع فالتعريف به دوري ففيه انه يجوز ان يفسر المفرد بما لا يدل على فردين او افراد ثم حروف المفرد اعم من ان يكون محققة كرجال او مقدرة كعباديد وعبابيد بمعنى الفرق من الناس الذاهبون في كل وجه والنسبة اليه عبادي قال سيبويه لا واحد له وواحده فعليل او فعلول او فعلال في القياس ونحو نسوة في جمع امراة فانه قدر لها واحد وان لم يستعمل كعباد وعبيد ونسا بضم الفاء كغلام وانما قدر لها واحد ولم يجعل من اسماء الجموع كابل وغنم لان اسماء الجموع هي المفيدة لمعنى الجمع مخالفة لاوزان الجموع الخاصة بالجمع والمشهورة فيه وعباديد وعبابيد وزن خاص بالجمع ونحو نسوة مشهورة فيه قوله والفرق بينهما اي بين اسم الجمع واسم الجنس مع اشتراكهما في انهما ليسا على اوزان جموع التكسير الخاصة بالجمع كافعلة وافعل او لا المشهورة فيه كفعلة نحو نسوة قوله لها احاد من تركيبها فان قلت اذا كان راكب مفرد الركب وطالب الطلب وجامل لجامل وباقر لباقر يكون داخلة في الجمع فكيف تكون اسماء الجموع قلت المذكورات ليست مفردات وان اتفق اشتراكهما في الحروف الاصلية وانما قلنا ذلك لانها لو كانت جموعا لهذه الاحاد لم يكن جمع قلة لان اوزانها محصورة بل جمع كثرة وجمع الكثرة لا يصغر على لفظه بل يرد الى واحده وهذه لا ترد نحو ركيب وجويمل وايضا لو كانت جموعا لردت في النسب الى واحدها ولم يقل ركبي وجملي وايضا لو كانت جموعا لم يجز عود الضمير الواحد اليها هذا ما في الرضي قال كجامل وباقر قال قدس سره في الحاشية الجمل



زوج الناقة والجامل القطيع من الابل مع رعاته وارباته والبقر اسم جنس والبقرة تقع على الذكور والاناث والتاء للواحد من الجنس والباقر جماعة من البقر مع رعاتها انتهى وهذا ما ذكره السيد السند في حواشيه على الرضي **قوله** وراكب الصحيح ركبان اسم الجمع هو ركب لا راكب **قوله** وكذا اسماء الاجناس اي شمل اسماء الجموع التي لها آحاد من تركيبها اسماء الاجناس التي ليس لها آحاد من تركيبها في ان كليهما جمع عند الفراء **قوله** اي آخر مفرده اي آخر مفرد الجمع قد عرفت وجه تقديره وفيه ان المثنى ولا يصدق التعريف على رجلين ومسلمات لما عرفت **قوله** على سبيل منع الخلو لا الجمع لان البعض قائل بان النون عوض من الحركة والتنوين **قوله** او على سبيل الفرض وفيما نحن فيه ليس ثبوت الفعل محققا لكن فرض ثبوته ليصح استعمال صيغة اسم التفضيل ولا فائدة فيه غير التصحيح بخلاف فلان اخف من الحمار واعلم من الجدار فان في فرض اصل الفعل فيه فائدة وهي المبالغة في وصف الفلان بالجهل اذ من لا يتصور افضليته واعلميته الا بالقياس الى ما لا يتصور فيه العلم الا على سبيل الفرض المحال لا يكون الا جاهلا كاملا والظاهر ان الفرض لا يكون الا لفائدة ما فائدة **قوله** اي آخر مفرد يا قد يا مضاف لان ما في آخر المفرد فاما الجمع فالياء في وسطه **قوله** فان اصله قاضيون يشير الى ان الياء المحذوف في المفرد ترد في الجمع ثم تحذف فان قلت فينبغي بان لا ترد قلت انما ترد اذا كان السبب متحدا وههنا ليس كذلك اذ سبب الحذف قبل الجمع التقاء الساكنين الياء والتنوين وفي الجمع الياء وعلامة الجمع وفيه دفع لما عسى ان يتوهم ان المقدر كيف يحذف فلا يصح قوله حذفت **قال** ان كان آخره كما وقع في نسخة الشارح قدس سره وعلى هذا فالضمير للاسم الذي اريد جمعه ووقع في بعض النسخ وان كان مقصورا فالضمير يحتمل ان يكون للاسم الذي اريد جمعه وان يكون للاسم اي وان كان الاسم مقصورا اي مجهولا في آخره الفا مفردة وعلى النسختين فالضمير للاسم لا للجمع لان الالف ليس في آخر الجمع بل في وسطه **قوله** اي شرط اسم اريد جمعيته النظر رجوعه الى الجمع لان الشرط للجمع قيل انما لم يجعل ضمير شرط الى الجمع لئلا يلزم انتشار الضمير لان قوله فجذكر علم لعقل ما قيل بكونه مذكرا علما وضميره الى الاسم لا الى الجمع وفيه ان قوله فلكونه مذكرا اذا رجع الضمير الى الجمع يفسر بكون المفرد للجمع مذكرا علما فلا يلزم الانتشار فلا يكون ما ذكره سببا للعدول عن النظر **قال** ان كان ذلك الاسم اي بالاسم الذي اريد جمعه **قال** اسما محضا من غير معنى وصفية فيه رفع لما عسى ان يتوهم ان الخبر لا يفيد اذ اسم كان الاسم الذي اريد جمعه وخبره ايضا الاسم وحاصله ان الاسم الواقع خبرا ليس الاسم العام المتحمل لان يتحقق في ضمن اسم لا وصفية فيه وان يتحقق في ضمن تحقق الوصفية فيه حتى يكون غير مقيد بل المراد به اسم محض لا وصفية فيه فيقيد والقرينة على ذلك مقابلته لقوله وان كان صفة **قال** ان كان اسما فجذكر علم لعقل قال الشيخ الرضي عبارة ركيكة وذلك لانه لا يجوز ان يكون قوله ان كان اسما فجذكر شرطا وجزاء خبرا لقوله شرطه لان المبتدأ المقدر بعد الفاء ضمير راجع الى اسما اي فهو علم فيخلو الجملة من ضمير راجع الى المبتدأ الذي هو شرطه مع انه لا معنى اذن لهذا الكلام ومعنى الكلام ان كان اسما فشرطه ان يكون علما فيكون على هذا جواب الشرط مدلول الجملة التي هي قوله شرطه فجذكر وفيه محذورات الاول دخول الفاء في خبر المبتدأ مع خلوه عن معنى الشرط والثاني ان الشرط كونه مذكرا وليس في الخبر ما يجعله بمعنى المصدر والثالث ان الفاء والشرط المتوسط بين المبتدأ والخبر ضرورة ويمكن ان يعتذر بكون الشرط والجزاء خبر المبتدأ والتقدير فهو حصول مذكر على ان الضمير بعد الفاء راجع الى قوله شرطه والمضاف الى الخبر محذوف فمع تعسف في هذا العذر انتهى كلامه ووجه التعسف في الا

المذكور ما ذكره في بحث المبتدأ ان الحذف في الجملة اذا كانت خبر المبتدأ اصلح ما قال سيبويه يجوز في الشعر بلا ضعف وهو في غيره
ضعيف واجاب الفاضل الهندي عن الاول والثالث بقوله اللهم الا ان يحمل على حذف اما فيكون الفاء في جواب اما ومنع اختصاص
اعتراض الشرط بين المبتدأ والخبر بالشعر واشار بكلمة اللهم الى ضعف ما ذكره اذ كلمة اللهم يستعمل فيما اذا قصد استثناء امر نادر مستبعد
كانه يستعان بامه في تحصيله اما ضعف الاول فلان حذف اما انما يطرد اذا كان ما بعد الفاء امرا او نهيا وما قبلها منصوبا
به او بمفسر له فلا يقال زيدا فضربت ولا زيدا فضربته بتقدير اما واما قولك زيد فوجد الفاء فيه زائدة هذا ما ذكره الرضي واما وجه
ضعف الثاني فلان المنع بدون السند وان كان موجها على قانون التوجيه الا ان منع ما ذكره المحقق بدون سند يشعر بالخلاف
او بعدم الاختصاص ليس بقوي وقال الفاضل الهندي يجوز ان يكون شرطه مبتدأ وما يذكره خبره وقوله ان كان اسما فذكر علم
بيان للشرط كما قيل في قوله تعالى الزانية والزاني مبتدأ بحذف المضاف اي حكم الزانية والزاني وخبره محذوف وهو ما يتلى
وقوله فاجلدوا بيان لحكم المذكور رديه وعليه ان هذا انما يحسن اذا كان بين المذكور والآتي فصلا واما اذا لم يكن فصل فانه
غير حسن كما يحكم بسلامة الطبع والشارح قدس سره اشار الى ان شرطه مبتدأ وقوله فذكر علم خبره اذ هو مأول بكونه مذكرا
علما وغيره وعليه انه لا بد لهذا التاويل من وجه بصيرة موجها وقال الفاضل المحشي انه مبني على اعتبار الحيثية وقال الحيثية كونه مذكرا
علما وانت خبير بانه لا بد لاعتبار الحيثية من قرينة ولا قرينة الا ان يقال شرطه قرينة عليه اذ الشرط ما يكون حادثا ما
وان الاعتراض الثالث بقي واردا عليه الا ان يقال الفاء الشرط المتوسط ليس ممتنعا في غير الشعر بل جائز الا انه ضعيف
وكذا دخول الفاء بقي واردا وبالجملة لم يندفع شيء مما ذكره الرضي بما ذكره الشارح قدس سره **قوله** من حيث مسماه دفع لما عسى
ان يقال ان يعقل صفة لعقول علم ومضمون الصفة يكون قائما بالموصوف اذا كان الصفة فعليا وكذلك مع ان العقل
ليس قائما بالعلم لانه لفظ وحاصل الجواب ان الصفة سببي لان معناه علم يعقل مسماه **قوله** فاعلى فيه ضمير يرجع الى الجمع وهو
مفعوله الاول وقوله الاشرف بالنصب مفعوله الثاني وقوله للاشرف صلة الاعطاء وقد مر مثله في صدر الكتاب فتذكر **قوله**
واراد بالمذكر في الرضي قال المصنف رح في الشرح كان مستغنيا من قوله مذكر لان الكلام في الجمع المذكر وانما ذكره ليدفع وهم
من يظن ان قوله الجمع المذكر السالم كاللقب الذي يطلق على الشيء وان لم يكن تحته معنى كالمسمى الابيض بالاسود وليدفع وهم
من يذهل عن تقدم الذكر قال الشيخ الرضي ولا شك في برودة هذين ثم قال او يظن ان طلحة داخل فيجمع على طلحون وهذا ايضا
ليس بشيء لان نحو طلحة ان خرج بقوله فذكر يخرج ايضا بقوله جمع المذكر وان لم يخرج بالاول لانه مذكر المعنى لا مذكر اللفظ لم
يخرج بالثاني ايضا وكان عليه ان يقول شرطه التجرد عن التاء ليدخل فيه نحو ورقاء وسلمى اسمي رجلين فانهما يجمعان بالواو والنون
اتفاقا ويخرج نحو طلحة وحده هذا كلامه ولا يخفى ان ما ذكره لا يندفع بما ذكره الشارح قدس سره فما ذكره المحشي من قوله
اجاب به عما ذكره الرضي انه كان عليه ان يقول بدل قوله فذكر تجرده من التاء ليخرج نحو طلحة ويدخل نحو سلمى وورقاء علما لرجل
ليس على ما ينبغي **قوله** فانهم اجازوا بسكون اللام وابن كيسان فتحها قياسا على الجمع بالالف والتاء كالطلحات والحمرات
وذلك لان جمع الالف والتاء كما قالوا ارضون بفتح الراء لان جمع الالف والتاء اعلم ان المؤنث بالتاء لفظا او تقديرا اذا كان
مفتوح الفاء ساكن العين جاز جمعه بالالف والتاء بفتح العين نحو تمرات بالفتح في تمرة بالسكون في الثانية اذا جمع بالتاء



قيل ثمرات بالفتح والاسكان ضرورة واما الصفات فبالاسكان فالكوفيون قاسوه على الصفة وابن كيسان على الاسم **قوله** ويدخل فيه بالنصب عطف على قوله يخرج في قوله يخرج عنه قال الشيخ الرضي والذي قالوه مخالف للقياس والاستعمال اما الاستعمال فنحو سنة نقرا سراعظما وضرابها بسبحتان طلحة الطلحات + واما القياس فلان التاء لو بقيت مع الواو والنون اجتمعت علامتا التذكير والتانيث وان حذفت كما عملوه حذف الشئ مع عدم ما يدل عليه وغلب على الظن انه جمع المجرد عنها ككون جمع المجرد بالواو والنون ولو جاز في الاسم لجاز في الصفة نحو ربعون وعلامون ولا يجوز اتفاقا وان قاسوا ذا التاء على ذي الالف فليس لهم ذلك لان الممدودة تقلب واوا فتمحي صورة علامة التانيث والالف المقصورة تحذف ويبقى الفتح قبلها دالة عليها **قوله** وان كان ذلك الاسم الذي اريد جمعه صفة غير علم لا نظر له فائدة كما قيل **قوله** اي مذكرا غير مستو بل يجب ان يكون ذلك الاسم الكائن صفة مذكرا مستويا في صيغة الصفة مع المونث بان يكون المذكر بدون التاء والمونث بالتاء فالصفة الذي اريد جمعه بالواو والنون يجب ان يكون قابلا للتاء في المونث ولذا لا يجمع هذا الجمع افعل فعلاء ولا فعلان فعلى ولا ما يستوي فيه المذكر والمونث فان قلت افعل التفضيل غير قابل للتاء فيجب ان لا يجمع هذا الجمع مع انه قد جمع قلت قال الشيخ الرضي وقد شذ من هذا الاصل افعل التفضيل فانه يجمع بالواو والنون مع انه لا يلحقه التاء ولعل ذلك جبر لما فاته من عمله في الفاعل والمفعول مع ان معناه في الصفة ابلغ واتم من اسم الفاعل الذي انما يعمل فيهما لاجل معنى الصفة **قوله** مع المونث متعلق بقوله مستو **قوله** بان يكون المذكر على صيغة افعل الخ بيان لقوله غير مستو **قوله** في افعل التفضيل كامل فلا يناسب ان يترك الكامل غير مجموع هذا الجمع ويجمع الناقص هذا الجمع **قوله** والثالث ان لا يكون ذلك الاسم الكائن صفة **قوله** لانه اي الفرق بين المذكر والمونث فيها اي في فعلان فعلانة بالتاء وحدها هو القياس في اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة والمنسوب قال الشيخ الرضي الغالب في الصفات ان يفرق بين مذكرها ومونثها بالتاء والغالب في الجوامد ان يفرق بين مذكرها ومونثها بوضع صيغة مخصوصة لكل منهما كعير واتان وجمل وناقة هذا هو الغالب في الموضعين وقد جاء العكس ايضا في كليهما كاحمر وحمراء والافضل والفضلى وسكران وسكرى في الصفات وكامرء وامراة ورجل في الاسماء وكل صفة لا يلحقها التاء فكانها من قبيل الاسماء فلذا لم يجمع هذا الجمع افعل فعلاء وفعلان وفعلى فلا يناسب ان يجمع هذا الجمع صفة جرت على خلاف ما هو القياس فيها من الفرق بالتاء وحدها ويترك الجاري على القياس فيها غير مجموع هذا الجمع **قال** ان لا يكون ذلك الاسم المذكور اي الكائن صفة تدل عليه السياق وهو قوله ذلك الاسم الكائن صفة ان لا يكون ذلك الاسم فما قيل اي الذي اريد جمعه ليس بموجه وان كان من وجيه اذ السياق ينادي باعلى صوت على فساده والله قدس سره اشار بقوله والشرط الرابع ان لا يكون ذلك المذكر الى ان قول المصنف ولا مستويا عطف على قوله افعل فعلاء وضمير لا يكون راجع الى الاسم الكائن صفة وقوله مستويا خبر لا يكون بتقدير الموصوف اي مذكرا مستويا في الوصف مع المونث والمقصود دفع ما اورده الشيخ الرضي من ان قوله ولا مستويا فيه عبارة اسخف من الاول لان مستويا عطف على افعل فعلاء فيكون المعنى وان لا يكون الوصف المذكر مستويا في ذلك الوصف مع المونث ولا معنى لهذا الكلام وكيف يستوي الشئ في نفسه مع غيره ولو قال ولا مستويا فيه المذكر مع المونث

لكان شيئا وحاصل الرد ان السخافة انما يلزم ان لو كان ضمير ان لا يكون الى الوصف وليس كذلك بل ضمير راجع الى الاسم الكائن صفة وجزء مستويا بتقدير الموصوف فالمستوى فى الوصف مع المونث المذكر لا الوصف ولا سخافة فيه وانت خبير بان السخافة وان زالت بحسب الظ واما بحسب الحقيقة فباقية لان التقدير ان لا يكون الاسم الكائن صفة وصفا مذكرا مستويا ذلك الوصف فى الوصف مع المونث الا ان يحمل على حذف المضاف والتقدير والشرط الرابع ان لا يكون مسمى الاسم الكائن صفة مذكرا مستويا فى الوصف مع المونث هذا وقد اخذ الشارح قدس سره الوجه المذكور من كلام الفاضل الهندى وقد ذكر الفاضل التوجيهين فى رد ما ذكره الشيخ الرضى وعلى التوجيهين يرد ما يرد على الشارح قدس سره قال الفاضل الهندى قوله ولا مستويا عطف على قوله افعل ولا زائدة لتاكيد النفى وضميره عائد الى المذكر المذكور اى وشرطه ان كان صفة حصول مذكر وعدم كون المذكر مستويا فى ذلك الوصف مع المونث او معناه وان كان ذلك الاسم صفة فهو مذكر يعقل وذو عدم كون المذكر فيه افعل فعلاء وعدم كون ذلك المذكر مستويا فيه مع المونث انتهى وانت خبير بان المذكر فى الوجهين يراد به الصفة كما لا يخفى على من يلاحظ السياق فالسخافة باقية ولو قال الشارح هكذا والشرط الرابع ان لا يكون الاسم الكائن صفة مستويا فيه المذكر مع المونث لاندفع الشبهة بالكلية قوله والشرط الخامس ذكر هذا الشرط وان كان مستغنى عنه بقوله فمذكر دفعا لتوهم ان يراد به مذكر المعنى لا مذكر اللفظ وهو دليل على ان المراد بالمذكر فى قوله ان كان اسما فمذكر علم المجرد عن التاء لا مذكر المعنى لان التجرد عن التاء عام للاسماء والصفات قال الشيخ الرضى اعلم ان شروط جمع المذكر بالواو والنون على ضربين عام للاسماء والصفات وخاص باحديهما فالعام لهما شيئان احدهما التجرد عن تاء التانيث فلا يجمع نحو طلحة فى الاسماء وعلامة فى الصفات بالواو والنون ولان الوجه المذكور فى الموضعين يقتضى ذلك واما قولا او مقدرة فلا دليل عليه قوله بكسر السين انما كسر تنبيها على انه ليس بجمع فى الحقيقة وقد جاء سنون بالضم وهو قليل قال الشيخ الرضى ومثل هذا التنبيه كسر واو عشرين وجاء فى بعض ما هو مضموم الفاء الكسر مع الضم كالقلون وثبون وليس بمطرد واما مكسور الفاء فلم يسمع فيه التغيير كالعضين قوله تحت قاعدة كلية هى قوله سوى ما جر نقصه من ذى التاء المحذوف العجز معتلا مما لا مذكر له مجموعا بهذا الجمع فما دخل فى القاعدة فهو ليس بشاذ وما ليس بداخل فهو شاذ كما يجىء قوله اى آخر مفرده قد عرفت وجه تقدير المضاف قوله لئلا يلزم مزية الفرع وهو المونث ان جمع بالالف والتاء ومذكره لم يجمع بالواو والنون على الاصل وهو المذكر وهو غير جائز والحاصل ان كان له مذكر فان جمع مذكره بالواو والنون كافضل جمع بالواو والنون كافضلون جمع المونث بالالف والتاء كفضلى جمع على فضليات وان لم يجمع مذكره بالواو والنون لم يجمع المونث بالالف والتاء اصلا كاحمر حمراء وفعلان فعلى كسكران سكرى وان لم يكن له مذكر اصلا فشرطه ان لا يكون المونث مجردا عن التاء كحائض فانه لم يجمع بالالف والتاء قوله وان لم يكن له مذكر جمع بالواو ونفهم من قوله فان يكون مذكره جمع بالواو والنون ان المونث ان كان له مذكر لم يجمع بالواو والنون لم يجمع بالالف والتاء اصلا ومن تقييد قوله مذكر فى قوله وان لم يكن له مذكر بقوله يجمع بالواو والنون ان المونث ان كان له مذكر لم يجمع بالواو والنون فشرط جمع المونث بالالف والتاء ان لا يكون المونث مجردا عن التاء لان انتفاء المقيد يكون اما بانتفاء القيد مع بقاء ذات المقيد واما بانتفاء القيد والمقيد معا والغالب الظ هو الاول بل هو المتعين فيما نحن فيه والا لصار التقييد لغوا وهذا المفهوم حاصل من المفهوم الاول



فالصواب ترك التقييد قوله مذكر يعقل لجمع بالواو والنون قوله لانه ليس حقيقي ولظاهر العلامة قال الشيخ الرضي فلم يجمع هذا الجمع فيما سلم
من الاسماء المؤنثة الا علم المؤنث ظاهرة كانت فيه العلامة كعنترة وسلمى او مقدرة كهند او ذا التاء التانيث الظاهرة سواء كان مذكرا
حقيقيا كحمزة او لا كغرفة قوله من حيث نفسه اي نفس بناء الواحد اي لتغير نفس بناء الواحد وامور ه اي امور بناء الواحد الداخلة
فيه اي في بناء الواحد بان لم يبق بناء الواحد على هيئة وصورة كان عليها قبل الجمع بخلاف جمع السلامة فان بناء الواحد فيها
باق على هيئة كانت عليها قبل الجمع وان تغير بمعنى ان لحق آخر المفرد ما لم يكن لاحقا قبل الجمع وبالجملة التغيير
المعتبر في جمع التكسير تغيير يقع في خلال حروفه وهيئته لا ما حصل باللحوق واليه اشار بقوله لتغير بناء واحده
بلحوق الحروف الخارجية الزائدة لا بد قوعها في الخلال وليس المراد ان التغيير في الحروف الزائدة فليس بمعتبر في
التكسير وهذا دفع لما ذكره الشيخ الرضي لا شك ان جمع السلامة بالواو والنون تغير بناء واحده ايضا بسبب الزيادة من
لانك تبني بها بناء مستانفا فالمفرد صار كلمة اخرى بذلك كما ان الثمانية مثلا اذا ضممت اليها الاثنين صار عشرة
ويكون المجموع الثاني غير المجموع الاول وهذا هو التغيير فقد تغير ايضا في جمع السلامة بناء الواحد ولهذا قال في حد الجمع تغيرا
قوله كما مر في تعريف الجمع قوله وهو ما يطلق على ثلثة وعشرة وما بينهما الظاهر تعريف جمع القلة بجمع الكثرة المقابل له لا يطلق على
ما ذكره الا لم يكن مانعا ولان المقابلة تقتضي ذلك ويشير اليه ايضا قول الشارح قدس سره جمع كثرة يطلق على ما فوق العشرة الى ما لا
نهاية له فاقل جمع الكثرة عشرة والكثرة لا نهاية له واقل جمع القلة ثلثة واكثره عشرة واليه يشير الرضي حيث قال المراد بالقليل
من الثلثة الى العشرة والحدان داخلان وبالكثير ما فوق العشرة لكن قال العلامة التفتازاني في شرح قول صاحب التوضيح
لان اقل الجمع ثلثة واعلم انهم لم يفرقوا في هذا المقام اي في مقام بيان عموم الجمع المحلى باللام بانه يطلق على الثلثة فصاعدا الى
ما لا نهاية له مستدلا بان اقل الجمع ثلثة بين جمع القلة وجمع الكثرة فدل بظاهره على ان التفرقة بينهما انما هي في جانب الزيادة بمعنى
ان جمع القلة مختص بالعشرة فما دونها وجمع الكثرة غير مختص لا انه مختص بما فوق العشرة وهذا اوفق بالاستعمالات وان صرح
بخلافه كثير من الثقات هذا كلامه لكن قال قبيل هذا في شرح قوله فالجمع مثل الرجال والنساء وما في معناه من العام المتناول
للجمع مثل الرهط والقوم يصح اطلاقه على اي عدد كان من الثلثة الى ما لا نهاية له ولا يخفى ان الكلام في الجمع المعرف واما المنكر فسيجيء
ذكره وكذا اسماء الجموع والا فقد سبق ان الرهط اسم لما دون العشرة من الرجال على ما صرح به في كتب اللغة فصار الحاصل ان المعرف
باللام من المجموع واسمائها لجميع الافراد قلت او كثرت والنكرات بدون اللام لما دون العشرة كالرهط والعشرة فما دونها لجمع القلة
مثل المسلمين والمسلمات والانفس ونحو ذلك انتهى وهذا الكلام يرفع المخالفة بين تصريح الثقات وبين ما ذكرتم في هذا المقام ويوجب
التوفيق بينهما وان كان الاول صريحا في المخالفة وعدم التوفيق واليه يشير قول صاحب التوضيح في فصل حكم العام التوقف عند البعض
حتى يقوم الدليل لانه مجمل لاختلاف اعداد الجمع فان جمع القلة يصح ان يراد منه كل عدد من الثلثة الى العشرة وجمع الكثرة يصح ان يراد
منه كل عدد من العشرة الى ما لا نهاية له فاذا قال لزيد علي افلس يصح بيانه من الثلثة الى العشرة هذا كلامه فتامل فان ظاهر هذا الكلام
يابى التوفيق فتدبر قال وفعلة ككلمة في الرضي وزاد الفراء فعلة كقولهم هم اكلة راس اي قليلون يكفيهم ويشبعهم راس واحد
وليس بشيء اذ القلة مفهومة من قرينة شبعهم باكل راس لا من الاطلاق فعلة قوله الفا نهما في الرضي قال ابن خروف جمعا السلامة

مشتركان بين القلة والكثرة وانظاهرنا مطلق الجمع من غير نظر الى القلة والكثرة فيصلى ان لها **قال** مذكرا كان كالمسلمين او مونثا
كالمسلمات اعلم انهما اذا كانتا نكرتين يكونان للقلة واذا كانتا معرفتين فللكثرة **قال** ذلك المذكور اشارة الى ان افراد اسم
الاشارة مع تعدد المشار اليه مبنى على تاويله بالمذكور **قوله** يعنى بالحدث معنى قائما بالغير قال بعض الفضلاء نقلا عن شرح
المطالع والمراد بالقيام بالغير كونه ناعتا له بحيث يصح ان يشتق منه اسم محمول عليه كالضارب من الضرب وعلى هذا يلزم ان يكون
السواد بمعنى سياهى اسم الحدث اذ لا يشتق منه اسم وايضا يخرج منه ذلك بقوله الجارى على الفعل اذ معنى جريانه على الفعل انه اصل له
وماخذ يشتق منه والسواد بمعنى سياهى لا يشتق منه الفعل **قوله** لا يكون مصدرا اذ المصدر لا بد ان يكون جاريا على الفعل اى اصلا
وماخذا اشتق منه الفعل ونحو العالمية والقادرية ليس كذلك وفيه ان نحو العالمية لم يدخل فى قوله اسم الحدث حتى يخرج بقوله الجارى
على الفعل اذ هو ليس بكلمة فضلا عن ان يكون اسما قال بعض الفضلاء وانظاهر انه ليس بكلمة لوجوب كونها مفردة وغيره والتاء جزء دال على جزء
معناها والعالمية ليست كذلك وبهذا يظهر ان جعل قيد الجارى على الفعل فى قول ابن الحاجب المصدر اسم الحدث الجارى على الفعل
احترازا عن مثل العالمية كما فعله الفاضل الاسترابادى محل بحث **قال** وان كان الاخيران مفعولا مطلقا اى وقع فى الاستعمال
كونهما مفعولين مطلقين بخلاف الاولين اذ لم يقع فى الاستعمال كونهما كذلك والحاصل انه اراد الامكان الوقوعى لا الامكان الذاتى
فاندفع ما قيل ان اراد جواز وقوعهما فلا اختصاص له بهما بل يجرى فى الاولين ايضا اذ لا صفة فى المفعول المطلق وان اراد
وجوب وقوعهما يرده قوله تعالى ويل للمطففين **قال** وهو من الثلاثى حال من مفهوم الكلام اى قصر المصدر على السماع حال كونه
من الثلاثى وفى جعله متعلقا بسماع نظر لعدم ذى الحال لانه ليس لقوله سماع فاعل مظهر ولا مضمر هذا ما ذكره الفاضل الشدى
فى الحواشى وقال بعض الشارحين لما وقد يقال عليه ان قوله سماع اما على حذف ياء النسبة اى سماعى فيكون فى حكم المشتق الحامل
للضمير او هو بتاويل مسموع والمصدر المأول بالصفة جاز فيه الاضمار يدل عليه قولهم مررت برجل سواء هو والعدم قالوا يجوز فى سواء
الجر على انه صفة الرجل بمعنى مستو فيكون هو تاكيدا للمستكن فى سواء وانما اكد ليصح عطف قوله والعدم عليه فقد اجاز الاضمار فى سواء عند
تاويله بالصفة مع انه مصدر هذا كلامه وهو صريح فى انه يجوز حذف ياء النسبة وقال بعضهم لم يثبت حذفها قوله يدل عليه قولهم
فيه ان القول المذكور محتمل والمحتمل لا يكون دليلا على احد احتماليه وانما قلنا محتمل لانه يحتمل ان يكون سواء مرفوعا على انه خبر لقوله هو والعدم
على ان هو مبتدأ والعدم معطوف عليه ويدل عليه قوله يجوز فى سواء الجر والدليل على ان المصدر المأول يجوز فيه الاضمار قول الرضى
على ما نقلنا عنه فى صدر الكتاب ان لفظ وان كان مصدرا الا انه بمعنى الملفوظ فيكون فيه ضمير **قال** سماع اى سماعى ظاهر انه
على حذف الياء الا انه لم يثبت حذف الياء فاول بانه اراد ان المصدر بمعنى المفعول اى المسموع او محمول على حذف المضاف اى ذو
سماع لان هذا المعنى لازم لمعنى قولنا سماعى **قوله** وذلك العمل حاصل لمناسبة الاشتقاق اى للمناسبة الذى هو الاشتقاق
فالاضافة بيانية اى كون احدهما مشتقا والآخر مشتقا منه فظهر ان التاويل بان مع الفعل وان كان سبب العمل ومداره
لكنه ليس منحصرا فيه بل مدار عمله شيئان المناسبة بالفعل بالاشتقاق والتاويل بالفعل مع ان وبهذا سقط ما قال
الشيخ الرضى ولقد يراهم للمصدر بان والفعل لا يتم اذا كان بمعنى الحال لان ان اذا دخلت على المضارع خلصته للاستقبال
بخلاف ما اذا دخلت على الماضى فانه يبقى معها على معنى المضى وما قال الفاضل الهندى فى الارشاد انه محمول على مظان التاويل

طرد الباب قال ولا يتقدم معموله عليه لكونه بتقدير الفعل مع ان وشئ مما في حيز ان لا يتقدم عليه وفيه ان تاويله بالفعل مع ان لا ضرورة فيه اذ يجوز ان يكون عمله لاجل مناسبة الاشتقاق وانما يكون ضروريا لو كان تاويله بالفعل مع ان متعينا لكونه مدار العمل وليس كذلك كما عرفت آنفا قال الشيخ الرضي هذا ما قالوا وانا لا ارى منعا من تقدم معموله عليه اذا كان ظرفا او شبهه نحو اللهم ارزقني من عدوك البراءة واليك الفرار قال الله تعالى لا تاخذكم بهما رأفة وقال بلغ معه السعي ومثله في كلامهم كثير وتقدير الفعل في مثله تكلف وليس كل مأول بشئ حكمه حكم ما اول به فلا منع من تاويله بالحرف المصدري من جهة المعنى مع انه لا يلزم احكامه بل لا يتقدم عليه المفعول الصريح لضعف عمله والظرف واخوه يكفيها رائحة الفعل قوله فيلزم اجتماع التثنيتين قال الشيخ الرضي ولقائل ان يقول يجوز ان يحمل ضمير المثنى والمجموع فلا يثنى ولا يجمع كاسم الفاعل والظرف واجاب الفاضل الهندي بان الاضمار في الظرف واسم الفعل تسامح باعتبار قيامهما مقام ما اضمر فيه لا حقيقة والمصدر غير قائم مقام غيره انتهى وقد يقال قد نص القوم على انتقال الضمير من الفعل الى الظرف القائم مقامه فهو حامل للضمير حقيقة لا انه قائم مقام ما هو حامل للضمير حتى يكون هو حاملا له تسامحا كذا قال بعض الشارحين للحواشي الهندية قوله فلا حاجة الى اعتبار قيد الاستتار كما اعتبره الفاضل الهندي حيث قال اي مستتر بخلاف البارز نحو ضربي زيد اقال قليل لانه عند عمله مقدر بان مع الفعل آه فيه ان تقديره بان مع الفعل انما كان لاجل انه هو المدار للعمل فيه انه ليس كذلك كيف وقد قال الشارح وذلك العمل لمناسبة الاشتقاق بينهما والا فلا ضرورة في تقديره وقال الفاضل الهندي حيث لا يصح تاويل الفعل مع ان فيلزم ان يمتنع عمله لعدم مداره لكنه صح على قلة لان المانع عارض انتهى وقال بعض الشارحين وفيه بحث لان المصدر المضاف يعمل عمل الفعل كثيرا مطردا مع انه لا يصح تاويله بان مع الفعل لتعذر اضافة الفعل واليه اشار بان مع الفعل فعلم يتعين مدار العمل بل مدار عمله شيئان المناسبة مع الفعل بالاشتقاق والتاويل بالفعل مع ان فعند دخول اللام ان كان يمتنع التاويل فالمناسبة الاشتقاقية قائمة فيجب ان لا يمتنع عمله ولا يتقلل وقد صرح المخدوم فيما تقدم بان عمل المصدر للاشتقاق فلا يضر امتناع التاويل بالفعل مع ان واليه لو كان مدار العمل هو التاويل بالفعل مع ان لضعف عمله اذا كان مقرونا بعلامة المضي لامتناع تاويله بان مع الفعل لان ان علم الاستقبال فلا يجتمع مع علامة المضي انتهى قوله من غير تجويز ان يكون للمصدر لانه لا يصح تقديره بان مع الفعل اذ ليس معنى ضربت ضربا ضربت ان ضربت لان الفعل لا يؤكد بالمصدر التاويلي وانما يؤكد بالمصدر الصريح فان قلت فكيف عمل المصدر مع وجود الفعل في قولك ضربته ضرب الامير اللص قلت المصدر العامل ليس مفعولا مطلقا في الحقيقة بل المفعول المطلق محذوف تقديره ضربا مثل ضرب الامير اللص قوله واقعا بدلا لاجل الشرح ضميركان راجعا الى المصدر على الطريقة السابقة وخبره مفعولا مطلقا وجعل بدلا منه حالا منه تبعيدا واقعا لاجل جزالة المعنى وان كان لا يحتاج اليه في اداء اصل المعنى وان جعل ضميركان راجعا الى المفعول المطلق وبدلا خبركان لصح ايضا قال الشيخ الرضي اعلم ان المفعول المطلق لا يكون بدلا من الفعل حقيقة اذ لو كان لم يقدر الفعل قبله وانما يقال انه بدل من الفعل مجازا اذا لم يجز اظهار الفعل فكانه بدل منه لما لم يجز ان يجمع بينه وبين الفعل لفظا كما لا يجمع بين البدل والمبدل منه قوله اي فيجوز فيه الوجهان اشارة الى ان قوله وجهان فاعل فعل محذوف لكن الاولى كونه مبتدأ قال صاحب المغني

٢٦٧

اذا دار الامر بين كون المحذوف فعلا والباقي فاعلا وكونه مبتدأ والباقي خبرا فالثاني اولى لان المبتدأ عين الخبر فالمحذوف عين
الثابت فيكون حذفا كلا حذف واما الفعل فانه غير الفاعل اللهم الا ان يعضد الاول برواية اخرى في ذلك الموضع او بموضع
آخر شبهه او بموضع آت على طريقته فالاول كقراءة شعبة يسبح له فيها بفتح الباء وكقراءة ابن كثير كذلك يوحى اليك والى الذين من قبلك
الله العزيز الحكيم بفتح الحاء وكقراءة بعضهم وكذلك زين لكثير من المشركين قتل اولادهم شركاؤهم ببناء زين للمفعول ورفع القتل
والشركاء كقوله ليبك يزيد ضارع لخصومة ومختبط مما تطيح الطوائح مبنيا للمفعول فان التقدير يسبحه رجال ويوحيه الله وزينه شركائهم
ويبكيه ضارع ولا يقدر المرفوعات مبتدأت حذفت اخبارها لان هذه الاسماء قد ثبتت فاعليتها في رواية من بنى الفعل فيهن للفاعل
والثاني كقوله تعالى ولئن سألتهم من خلقهم ليقولن الله فلا يقدر ليقولن الله خلقهم بل خلقهم الله لمجيء ذلك في شبه هذا الموضع وهو
ولئن سألتهم من خلق السموات والارض ليقولن خلقهن العزيز العليم وفي مواضع آتية على طريقته نحو قال من انبأك هذا قال نبأني
العليم الخبير قال من يحيي العظام وهي رميم قل يحييها الذي انشأها اول مرة انتهى كلامه **قوله** عمل الفعل لا اصالة قال الشيخ الرضي فاذا حذفت
الفعل حذفا لازما فعند سيبويه الناصب هو المصدر لكونه كالفعل لا لتأويله بان والفعل ودليل كونه كالفعل امتناع استعمال الفعل
معه وذلك باضافته الى الفاعل وقال السيرافي بل العامل هو ذلك المقدر فعلى مذهبهما يجوز تقديم المنصوب على المصدر لانه اما عامل
لا بتقدير ان وهو المانع من تقديم المعمول واما غير عامل انتهى هكذا في الكتب النحوية ولم يذكر فيهما انه اذا كان بدلا من الفعل يكون عمله
للمصدرية لكن قول الرضي فعلى مذهبهما يجوز تقديم المنصوب آه يشعر بان هذا مذهبا آخر لا يجوز تقديم المنصوب عليه والا لم يكن للتقييد
فائدة وايضا قول الفاضل الهندي على قوله وجهان يشعر به حيث قال او المصدر قوي من حيث الذكر ضعيف من حيث الفرعية والفعل
قوي من حيث الاصالة ضعيف من حيث الحذف فلا يتعين الضعف في المصدر حتى يمتنع عمله صريح في ذلك
قال بعض الشارحين لحواشي الهندية بعد نقله ما نقلنا عنه وانه يدل على ان المصدر عند حذف الفعل كالفعل فجاز ان يتعلق المعمول
به على وجه الاصالة كما جاز ان يتعلق بالفعل لا على وجه النيابة انتهى ولعل قول الشارح وقيل عمل المصدر للمصدرية وعمله للبدلية
في قوله وجهان وجهان مبني عليه فاندفع ما قيل قد عرفت ان عمله للبدلية لا للمصدرية فهذا التوجيه ليس بوجيه **قوله**
وانما فصل يعني كان المناسب ان يذكر الاحكام بعد التقسيمين لكونها جارية فيهما وامتناع تقديم المعمول ليس خاصا بالقسم الاول بل
جار في القسم الثاني وان كان على مذهب كما عرفت فاندفع ما قيل وفيه ان امتناع تقديم المعمول يختص بالقسم الاول **قوله** بالجمل المعترضة
متعلق بقوله فصل **قوله** اي اسم اشتق ولو قال ما اي اسم اشتق لسلم عن التكرار قال من فعل اي حدث اي مصدر لان
الاشتقاق بين اللفظين لا بين اللفظ والمعنى وسيبويه يسمي المصدر حدثا وحدثانا **قوله** موضوعا اشارة الى اعتبار التضمين
في قوله اشتق فجعل قوله موضوعا حالا من ضمير اشتق وجعل اللام في قوله لمن متعلقا به **قوله** اي الفعل اي المصدر ونسبة القيام
مسامحة اجراء الصفة المعنى المطابقي على اللفظ **قوله** اي الذات ما قام به الفعل اشار الى ان المعنى على ما وان كان المذكور من على سبيل
تغليب العقلاء على غير العقلاء فان قلت لفظة ما لغير العقلاء فكيف يستقيم المعنى عليه قلت كونه لغير العقلاء مذهب البعض وجمهور ائمة اللغة
على انه عام صرح به العلامة التفتازاني في التلويح المراد من من قام به الفعل ذات قام به الفعل اعم من ان يكون القائم به الفعل
واحدا او اثنين كما في زيد مقابل عمرو او اما انا متقرب من فلان ومستبعد منه ومجتمع معه فان المقابلة والتقرب والتبعد والاجتماع

لايتصور بدون اثنين على ان الفعل في الاول قائم بزيد متعلق بعمرو على ما هو مقتضى التركيب وان جاء العكس ضمنا على ما قالوا فانه
باب مفاعلة آنست كه هركى با ديگرى همان كند كه ديگرى با وى وكذا التقرب والتبعد والاجتماع قائم بالمتكلم متعلق بفلان ولكان
خصوصية الفعل اقتضت ان يكون قائما بفلان اليه فلا يرد ما ذكره الشيخ الرضي لا يشمل جميع الفاعلين نحو زيد مقاتل عمروا وانا
متقرب بفلان او مستبعد منه ومجتمع معه فان هذه الاحداث نسب بين الفاعل والمفعول لا يقوم باحدهما معينا دون الآخر
قوله فان هذه آه يعنى لا يتصور قيام هذه النسب الا باثنين ولا يتصور قيامه بواحد معين مع قطع النظر عن الآخر فما قال الفاضل
المحشي في رده قوله لا يقوم باحد المنتسبين معينا دون الآخر فلا معنى له اذ الحدث لا بد ان يقوم بمعين ولا معنى للقيام بشيء لا
على التعيين ليس على ما ينبغي وكذا قوله بان معنى المضارب ليس المتصف بالضربين بل المتصف بضرب متعلق بشخص يصدر
عنه ضرب متعلق بفاعل الضرب الاول ليس على ما ينبغي **قوله** وغير ذلك من الآلة والموضع والزمان **قوله** وان يكون من
قام به تمام المعنى الموضوع له عطف على قوله ان يكون فيكون هذا ايضا متبادرا لكن كون هذا المعنى متبادرا اتم كيف وضع
المبالغة من افراد اسم الفاعل بل المتبادر الى الذهن ان يكون من قام به الفعل اعم من ان يكون مع زيادة او لا كما يدل
عليه قوله وما وضع منه للمبالغة اي من اسم الفاعل للمبالغة ويلزم منه عدم وجه والدليل الذي اورده الشارح قدس سره
على الخروج من قوله وحصره صيغ اسم الفاعل ذا حصره وقوله وجعل احكام صيغ المبالغة مثل احكام الفاعل ليس بدليل اما الاول
فلان الحصر ليس لمطلق الصيغة بل لصيغة اذا لم يكن للمبالغة واما الثاني فلانه يحتمل المعنيين والمحتمل لا يكون حجة على احد احتماليه سيما اذا كان
الاحتمال الذي يطلب عليه الدليل خلاف الظاهر لا يدل عليه دليل ولا يدعو اليه ضرورة وايضا لو اقتضى تشبيه احكام صيغ المبالغة باحكام
اسم الفاعل كون صيغها خارجا من اسم الفاعل للزم ان يكون المثنى والمجموع خارجا عن اسم الفاعل لانه شبه احكامهما باحكام
اسم الفاعل واللازم باطل فالملزوم مثله وايضا يلزم خروج اسم الفاعل الذي هو من باب المغالبة نحو ضاربني فضربته اضربه
فانا ضارب لان معناه ذات قام به الضرب مع زيادة الا ان يقال باب المغالبة موضوع للغلبة وضعا نوعيا معنى ضربته
غلبته في الضرب ومعنى ضارب غالب في الضرب فيكون ضارب ما قام به الفعل لا الزيادة فعلى هذا لا ينتقض تعريف اسم التفضيل
به على ما قال به الشيخ الرضي حيث قال انتقض بنحو طائل اي زائد في الطول على غيره وشبهه من اسم الفاعل المبني من باب المغالبة والاولى
ان يقال هو المبني على افعل لزيادة صاحبه على غيره في الفعل اي في المصدر المشتق هو منه وفي قوله والاولى دون الصواب اشارة
الى ان له توجيها آخر **قوله** ولا يبعد قلت بل التزام كون قوله لمن قام به مخرجا لصيغ المبالغة بعيد جدا لان المتبادر من قوله وما
وضع منه للمبالغة مثله في العمل دخول صيغ المبالغة في تعريف اسم الفاعل كيف ولفظة منه دال على انها من افراده وما ذكره
الشارح قدس سره في معناه مع انه خلاف الظاهر المتبادر لا يدل عليه دليل ولا يدعو اليه ضرورة وايضا جعل الشارح قدس سره
قوله وما وضع منه للمبالغة محتملا لاحتمالين احدهما خروجها عن حد اسم الفاعل وثانيهما دخولها فيه ولا معنى لهذا الاحتمال اذا كان
قوله لمن قام به مخرجا لها وايضا ما نقله الشارح عن الترجمة الشريفية يدل على ان قوله لمن قام به شامل لصيغ المبالغة واسم التفضيل
فهو يدفع بعض المطلوب بل يضر بعضه **قوله** اي صيغة اسم الفاعل اذا لم يكن للمبالغة واختاره للبيان لكثرته وكونه اصل المقيس
عليه **قوله** فالاضافتان بيانيتان فيه ان الشارح صرح في بحث الاضافة بان الاضافة البيانية انما يكون اذا كان للمضاف

اليه اخص من وجه واصلا للمضاف والاخص بمعنى اللام ومعلوم ان المضاف اليه فيما نحن فيه ليس اصلا للمضاف وهو ظ
الا ان يقال الاضافة بمعنى اللام الا انه سماها بيانية باعتبار المآل **قوله** اعم من ان يكون اي الحلل تخفيفا **قوله** كان اي المتكلم باسم
الفاعل هذا وانظ ان اسم الفاعل والمفعول وان كانا لا يعملان الا ان يكون فيهما معنى الحال والاستقبال الا ان ذلك
مدلولهما العارضي دون الوضعي فلا ينتقض حد الاسم طردا وعكسا لكن لشكل بما ذكره اهل المعاني حيث قالوا ومن خلاف مقتضى
الظاهر التعبير عن المستقبل بلفظ اسم الفاعل نحو ان الدين لواقع وذلك يوم مجموع له الناس وهو يدل على ان اسم الفاعل
والمفعول حقيقة في الحال وذلك اذا كان يعبر عن المستقبل بلفظهما لدلالة على الوقوع من غير ان يقترن بهما ما يدل على الحال بدل
دلالة ظاهرة على انهما حقيقيان في الحال قال العلامة التفتازاني في المطول فان قلت كل من اسم الفاعل والمفعول يكون
بمعنى الاستقبال كما يكون بمعنى الماضي والحال وح يكون معنى واقع ليقع ومعنى مجموع يجمع من غير تفرقة الا ان دلالة الفعل
على الاستقبال بحسب الوضع ودلالتهما عليه بحسب العارض وبالجملة اذا كان معناه الاستقبال يكون واردا على مقتضى الظ
قلت لا خلاف في ان اسمي الفاعل والمفعول فيما لم يقع كالمستقبل مجاز وفيما هو واقع كالحال حقيقة وكذا الماضي عند الاكثرين
فتنزيل غير الواقع منزلة الواقع والتعبير عنه بما هو موضوع للواقع يكون خلاف مقتضى الظ هذا كلامه وهو صريح في ان اسم الفاعل
والمفعول موضوعان للواقع ولذا اعترض عليه بانه يشعر بكون كل من اسم الفاعل والمفعول موضوعين لزمان الحال فيلزم
بطلان تعريفي الفعل والاسم طردا وعكسا واجيب تارة بان كثرة الاستعمال جارية مجرى الوضع بجامع التبادر فعبر عن المتبادر
بالحقيقة وعن غيره بالمجاز ولا يخفى ان التبادر الى الذهن من اقوى قرائن الحقيقة فالجواب ليس بسديد وطورا بان زمان الحال
معتبرة على القيدية للموضوع لا الجزئية ولا يخفى انه تكلف بحت ولشكل بما ذكره اهل الاصول من ان اسم الفاعل ونحوه من الصفات
المشتقة حقيقة حال قيام معنى المشتق منه بالموصوف كالضارب لمن هو في الضرب مجاز بعد انقضائه وزواله عن الموصوف كالضارب
لمن صدر عنه الضرب وانقضى وقيل بل حقيقة وقيل ان كان الفعل مما لا يمكن ابقاؤه كالمتحرك والمتكلم ونحو ذلك فحقيقة والا فمجاز
واما قيام المعنى به كالضارب لمن لم يضرب ولا يضرب لكنه سيضرب فمجاز اتفاقا هذا ما ذكره العلامة التفتازاني في التلويح قيل
وهذا يشعر بكون كل من اسم الفاعل والمفعول موضوعين لزمان الحال فيلزم بطلان تعريفي الاسم والفعل فاما ان يصار
الى الفرق بين مذهبي العربية والاصول وقد علمت انه لا فرق واما ان يقال اعتبار زمان الحال فيما ذكر بالتقييدية للموضوع
له لا الجزئية وقد عرفت كونه تكلفا اعلم ان كون العمل مشروطا بشرط معنى الحال والاستقبال بكل من اسم الفاعل اللازم
والمتعدي من غير استثناء يوجب كون عمله في الفاعل والظرف والحال والمفعول المطلق مشروطا به مع انه ليس كذلك الا ان يقال
اطلق الكلام بناء على شهرة كون عمله في الفاعل والظرف والحال والمفعول المطلق غير مشروط به واعلم انه يجوز لاسم الفاعل المتعدي
المتعدي الى المفعول به ان يعمل باللام نحو انا ضارب لزيد واعجبني ضربك لزيد وذلك لضعفهما لفرعيتهما للفعل كما يجوز ان يعمل
الفعل باللام اذا تقدم المنصوب عليه كقوله تعالى للرؤيا تعبرون وقولك لزيد ضربت **قال** وجبت الاضافة معنى وفيه
انه كما وجد الماضي في ضمن الاستمرار كذلك وجد في ضمنه الحال والاستقبال فينبغي ان يلاحظ تارة جانب الماضي وتجعل الاضافة
معنوية وان يلاحظ جانب الحال والاستقبال وتجعل لفظية فالقول بالوجوب على الاطلاق ليس بسديد بل ينبغي

ان يعمل نظرا الى الحال والاستقبال وان لايعمل نظرا الى الماضى وعلى تقدير الاضافة يجوز ان تجعل معنوية نظرا الى الماضى وان تجعل لفظية نظرا اليهما **قوله** وقد مر الجواب عنه فى قوله والمراد بالحال اعم من ان يكون تحقيقا او حكاية **قال** كضراب ومضروب ومضراب قال الشيخ الرضى هذه الثلثة عاملة اتفاقا من البصريين وهذه الثلثة ما حول اسم الفاعل اليها عند قصد المبالغة وقال سيبويه ان حول فاعل الى فعيل او فعل يعمل ايضا ومنع ذلك غير سيبويه واما اذا لم يكن فعيل وفعل مما حول اليه اسم الفاعل كظريف وكريم وطبق وفطن فلا خلاف فى انهما لا ينصبان اذ كلامنا فى ابنية المبالغة لا فى الصفة المشبهة واما الفعيل بمعنى الفاعل كالجليس والجبيب فليس للمبالغة فلا يعمل اتفاقا وعند الكوفيين لا يعمل شئ من ابنية المبالغة لفوات الصيغة التى بها شابه اسم الفاعل الفعل فان جاء بعدها منصوب فهو عندهم بفعل مقدر وقال البصريون انما يعمل مع فوات التشبيه اللفظى لجبر المبالغة فى المعنى ذلك النقصان وايضا انها فرع لاسم الفاعل المشابه بالفعل فلا تقصر عن الصفة المشبهة فى مشابهة اسم الفاعل ومن ثم لم يشترط فيها معنى الحال والاستقبال كما لم يشترط فى الصفة المشبهة وقال ابن بابشاذ لا يعمل بمعنى الماضى كاسم الفاعل **قال** مثله اى مثل اسم الفاعل فى العمل واشتراطها ما يشترط به عمله لكن اشتراط معنى الحال والاستقبال متفق عليه فى اسم الفاعل وفى صيغ المبالغة لا يشترط الا عند ابن بابشاذ **قوله** لما فيه من معنى المبالغة جواب عما قيل كيف يعمل صيغ المبالغة وقد فات الصيغة التى بها يشابه اسم الفاعل الفعل **قوله** ناب مناب ما فات من المشابهة اللفظية الدالة على الحدث فما يورث المشابهة المعنوية بالفعل فلان لم يكن معها الصيغة التى بها تشابه بالفعل اسم الفاعل يناسب ان تجعل جابرا للنقص اللفظى وان وجدت الصيغة كاسم التفضيل فالمشابهة المعنوية تحصل لمجرد الدالة والصيغة التى بها شابه اسم التفضيل الفعل قائمة فالزيادة والمبالغة تورث ضعفا فى العمل لعدم دلالة فعله عليهما وبالجملة المبالغة والزيادة بدون الصيغة جابر ومعها يوجب ضعفها عملا بالاعتبارين فاندفع ما قيل فيه ان معنى المبالغة كالزيادة التفضيلية تجعل الاسم بعيدا عن مشابهة الفعل فكيف يكون جابر النقصان المشابهة اللفظية **قوله** لعدم تطرق الخلل الى صيغة المفرد ولا وجه لايراد وجه عمل المثنى وجمع السلامة وترك وجه عمل المكسر فالصواب ما ذكره الرضى اما المثنى وجمع السلامة فظاهر لبقاء صيغة الواحد التى بها كان اسم الفاعل يشابه الفعل واما جمع المكسر فلكونه فرع الواحد **قوله** مع العمل فى معموله بنصبه على المفعولية اشارة الى ان ليس المراد مطلق العمل بل العمل الخاص وهو النصب على المفعولية اذ لا يحذف مع عمله رفع الفاعل لان حذفه لاستطالة الصلة بذكر المعمول وكما ان العمل ليس على الاطلاق كذلك التعريف ليس المراد به مطلقه بل التعريف باللام فينبغى ان تقيده به كما قيده الشيخ الرضى حيث قال يعنى بالتعريف دخول اللام وبالعمل النصب **قال** لمن وقع عليه فان قلت مضروب فى قولك يوم الجمعة مضروب فيه والتاديب مضروب له ليس واقعا على شئ مع انه اسم مفعول قلت لا نسلم ذلك كيف والمعنى يوم الجمعة مضروب فيه اى اوقع الضرب فيه على احد فقوله فيه ظرف له اى اذا وقع الضرب على احد له اى لاجل التاديب فقوله له ظرف له فلا اشكل بخروج مضروب فى قولنا يوم الجمعة مضروب فيه والتاديب مضروب له وهذا لو سلم وقوع مثل هذا التركيب فى كلام العرب **قوله** اى فى العمل اى عمل النصب اشارة الى ان اللام للعهد والمعهود هو النصب المذكور فى اسم الفاعل او عوض عن المضاف اليه وفيه اشارة الى انه لا يحتاج فى عمل الرفع الى اشتراط معنى الحال والاستقبال وانت خبير بان عمل النصب ليس على الاطلاق

مشروطا بزمان الحال والاستقبال بل لابد من تخصيص الظرف والحال والمفعول المطلق قال لذات ما اى لذات لا يعتبر فيها التعيين
لا النوعى ولا الشخصى قوله بصيغة اسم الفاعل قيل يرد عليه مع حذف شطر الاسم ان صيغة الصفة المشبهة من غير الثلاثى المجرد
على وزن اسم الفاعل صرح به ابن مالك فى التسهيل قوله بحيث لا تجاوزه قال الشيخ الرضى ويجئ فى مقدمة التصريف وقد
جاءت من الالوان والعيوب الظاهرة قياسية كاسود وابيض وادعج واعور على وزن افعل انتهى والبقر قال فيها ويجئ
من الجميع بمعنى الجوع والشبع والعطش وضدها على فعلان نحو جوعان وشبعان وعطشان وريان قوله لزيادة اختصاص
لها متعلق بقوله وخص ووجه لم وجه زيادة اختصاص لها باسم الفاعل بقوله لكونها مشبهة به اى باسم الفاعل الظاهر ان
وجه الشبه هو المذكور سابقا فى قوله المشبهة باسم الفاعل من حيث انها تثنى وتجمع وتذكر وتونث لكن هذا لا يوجب زيادة اختصاص
لها باسم الفاعل لان اسم المفعول ايضا كذلك الا ان يقال المراد معتبر شبهها به بخلاف اسم المفعول قوله ولكون عملها وجه آخر
لزيادة الاختصاص والمعنى ان النحاة اعتبروا هذا الشبه لعملها لا الشبه باسم المفعول قال الشيخ الرضى انما عملت الصفة المشبهة
وان لم توازن صيغها الفعل لانها شابهت اسم الفاعل لان الصفة ما قام به الحدث المشتق هو منه فهى بمعنى ذو مضافا
الى مصدره فحسن بمعنى ذو حسن كما ان اسم الفاعل محل للحدث المشتق هو منه فضارب بمعنى ذو ضرب لا فرق بينهما الا من
حيث الحدوث فى احدهما وضعا والثبوت فى الآخر وقيل عملت لمشابهتها اسم الفاعل لكونها صفة تثنى وتجمع وتونث ومن ثم لم يعمل افعل التفضيل
لان افعل استعماله ان يكون معه من او مادام معه من لا يثنى ولا يجمع ولا يونث. الا وجه ان يقال وجه الشبه فى قوله لكونها مشبهة به
هو هذا الوجه المذكور فى الرضى لكن بمقابلة قوله ولكون عملها لمشابهتها اياه اى باسم الفاعل بقوله مشبهة به يوهم كون العمل بالشبه الثانى لا الاول
قوله فيما ذكر من انها تثنى وتجمع وتذكر وتونث قوله فلا معنى لاشتراطه اى اشتراط الزمان فيها لان المعتبر فيها الثبوت المقابل
للحدوث الذى اعتبر فيها التقييد بالزمان قوله ليست بموصول بل حرف تعريف وذلك لان اللام الموصولة انما تدخل على ما فيه معنى الحدوث
قوله عطف على حسن الوجه لما كان الصورة الخطية فى حسن وجه وحسن الوجه تحتمل الاوجه الثلثة بلا اشتباه توهم البعض ان الاوجه انما هو
اذا كانت الصورة الخطية محتملة لها فاعترض ان الصورة الخطية فى حسن وجه لا تحتمل الاوجه الثلثة كيف وفى صورة النصب لابد من اثبات
الالف وليس فى حسن وجه الف وليس كذلك اذ المراد ان التركيب باعتبار اعراب المعمول امثلة ثلثة كتب او لم يكتب ولو سلم فوجوب
اثبات الالف انما هو فى المتيقن لا فى المحتمل قوله ممتنعان بالاتفاق صرح به الرضى ثم ان الرضى لم يعلل امتناع الحسن وجه بعدم
افادة الاضافة التخفيف حتى يقال كيف حكم انه ممتنع بالاتفاق مع ان الفراء يجوزه ويقول تخفيف باعتبار تقدم الاضافة على اللام
بل علله بانه على خلاف ما عليه الاضافة المعنوية وهو تعريف المضاف وتنكير المضاف اليه حيث قال وانما امتنعت مع حصول التخفيف
فيها بحذف الضمير من وجهه لان هذه الاضافة وان كانت لفظية غير مطلوب فيها التعريف لكنها فرع الاضافة المحضة فاذا لم يكن
مثلها فلا اقل من ان لا يكون على ضد ما هى عليه وهو تعريف المضاف وتنكير المضاف اليه وكذا الشارح لم يعلل امتناعه بما ذكر
بل علل بما علل به الشيخ الرضى حتى يقال قوله واختلف فى حسن وجهه قرينة على ان الحسن وجهه والحسن وجه ممتنعان بالاتفاق
وهو لا يستقيم اذ امتناع الحسن وجه معلل بعدم افادة الاضافة التخفيف والفراء يخالف فى ذلك قوله ان يكون الصفة اى المفردة
بقرينة المثالين المتنيين وبقرينة ان المثنى والمجموع اختلف فيها قال الشيخ الرضى واما فى المثنى والمجموع نحو الحسنا وجهها والحسنو وجوهم

فالتخفيف حاصل في الصفة فيجوز عند سيبويه ولكن على قبح كما في حسن وجهه فاندفع ما قيل هذا يصدق على قولنا الزيدان الحسنا
وجههما مع انه لا يتحقق فيه وجه الامتناع وهو عدم التخفيف فينبغي ان يكون من قبيل حسن وجهه قوله لا خفة فيه بواحد منهما اذ التنوين
لم يكن في الصفة بسبب اللام والضمير في وجه باق لم يحذف قوله على قبح وليس باستقباح لاجل اجتماع الضميرين فان ذلك
بزيادة على القدر المحتاج اليه وهو ليس بقبيح كما في رجل ضارب اباه قوله لان الضمير فيه بقدر الحاجة لان قدر الحاجة ان يحصل ربط الـ
بالموصوف والربط يكفيه ضمير واحد فاتيان ضمير آخر للربط زيادة على القدر المحتاج اليه قوله لا استقباح على ضمير زائد على قدر الحاجة يشير
الى ان ذلك انما يكون اذا كان اتيان الضميرين لاجل حاجة واحدة وهو الربط والربط في المثالين يحصل بضمير في الصفة فاتيان ضمير
في المعمول للربط زائد على القدر المحتاج اليه فلا يكون زيد حسن وجها احسن من زيد احسن وجه ابيه لان اتيان الضمير ليس متعينا للربط بل
لتعيين الاب يتعين الوجه اذ لو قيل زيد احسن وجه الاب لا يتعين الاب ولا الوجه قوله لعدم الرابط بالموصوف في حذف ضمير الموصوف
عن المعمول ورفعه قبيح لانه ازالة للربط بلا ضرورة بخلاف نعم الرجل زيد اذ ليس من قبيل حذف الرابط بلا ضرورة بل الرابط فيه هو الا
واللام فان قلت الالف واللام في الوجه يغني عن الضمير او عوض عن المضاف اليه وهو الضمير فلا يكون قبيحا لان القبيح هو ازالة الضمير
الذي يشعر بالربط لفظا واتيان ما يكون رابطا معنى واليه يشير قول الشارح قدس سره لعدم الرابط بالموصوف لفظا اذ تقييد عدم الرابط
باللفظ يشير بوجود الرابط معنى قوله حتى رفعت معمول الصفة اي بالصفة والمتبادر من رفعها ظاهرا هو الرفع بالفاعلية فاندفع ما قيل فيه
بحث لانه يجوز ان يكون المعمول بدلا فينبغي ان يقال يلزم تعدد الفاعل او التباس البدل بالفاعل قوله فيها ضمير للموصوف ليس ذلك
في جميع الصور بل انما جاز اسناد الصفة الى الضمير المسبب بعد اسنادها الى السبب لكونها في اللفظ جارية على المسبب خبرا ونعتا وحالا
وفي المعنى دالة على صفة له في نفسه سواء كانت هي الصفة المذكورة كما في زيد حسن الوجه فانه يحسن بحسن وجهه او لا نحو زيد غليظ الشفتين
اي قبيح فان لم تجر في اللفظ على المسبب نحو زيد وجهه حسن او جرت لكنها لم تدل على صفة له في ذاته لم يجز استكنان الضمير فيها فيقبح زيد
اسود غرس غلام الاخ وزيد ابيض الثور وزيد اصفر غلاما لانه لا معنى لقبح الا انه صاحب سبب متصف بالوصف المذكور فيقبح
ان يجعل صفة سببه صفة نفسه فيستتر فيها ضمير نفسه اذ لم يدل صفة سببه على صفة نفسه فان قيل اليس تدل الصفة في نحو زيد ابيض
ثوره على صفة له في ذاته وهي كونه صاحب ثور قلنا قلت معنى كونه صاحبه مفهوم من كون ثوره [illegible] زيد لا من صفة السبب
وانما حسن جبان الكلب لانه كناية عن كرمه اي هو كريم قوله فيه فعلان الفاعل سواء كانا بمعنى الماضي او بمعنى المضارع او للاستمرار
او للاطلاق فان رفعهما للمسند اليه لا يحتاج الى شرط زمان فاذا جاز في معمولهما الرفع جاز النصب والجر لانهما فرعاه وانما
يجوز انتقال الضمير اليهما عن المعمول ثم نصب المعمول او جره اذا كان يحصل لصاحبهما المتقدم وصف باتصاف مرفوعهما بهما
كما قلنا في الصفة المشبهة سواء فلا يجوز زيد قائم ابا ولا قائم ابن العم بجر المعمول ولا مضروب مملوك اخ ولا مشروب ماء الاخ
بجر المعمول هذا كلام الرضي قوله لقولك زيد قائم الاب ومضروب الاب برفع الاب ولنصبه وجه وفيه انه لا يجوز نصب
الاب ولا جره في زيد قائم الاب لانه لا يدل صفة السبب على صفة المسبب كما نقلنا من الشيخ الرضي آنفا قوله اي اسم مشتق
لو قال ما اي اسم مشتق لا لزم التكرار قوله لموصوف قام به الفعل او وقع عليه يشير الى تقدير صفة لموصوف يعني عن
تقدير صفة لموصوف وهو للموصوف بالفعل فلا يرد ان المتبادر من الموصوف بالشيء ما قام به الشيء لا ما وقع عليه الشيء

قوله في اصل ذلك الفعل وهو المشتق منه فالحاصل ان اسم التفضيل اسم مشتق لموصوف قصد زيادته على غيره في اصل ذلك
الفعل وهو المشتق منه فلا يرد نحو فاضل وزائد وغالب فان الذات فيها وان قصد زيادتها على غيرها لكن لا في المشتق منه بل في امر
آخر فظهر فائدة ادراج قوله اصل فلا يرد لا فائدة في ادراج لفظ الاصل فان قلت اسم الفاعل من باب المغالبة قصد زيادته
على غيره في المشتق منه نحو ضاربني فضربته اضربه فانا ضارب اي غالب على الغير في الضرب قلت باب المغالبة موضوع للغلبة
فاسم الفاعل بمعنى الفعل اذ ضربته بمعنى غلبته في الضرب قوله لان المراد بالموصوف ذات مبهم ليس حمل الموصوف على ذات
موصوفة بانه قام به الفعل او وقع عليه لمحض اخراج اسماء الزمان والمكان والآلة بل لان الذات الماخوذة في الصفات
هي الذات التي لا تعين فيها اصلا فمعنى قائم شيء ما او ذات ما له القيام بخلاف معنى مقام فانه زمان او مكان وقع فيه القيام
ومع ذلك يخرج اسماء الزمان والمكان والآلة وان خرجت بقوله لموصوف قام به الفعل او وقع عليه الا انه لا فسر الموصوف
بذات مبهمة موصوفة بانه قام به الفعل او وقع عليه خرجت بالقيد الاول وقوله بزيادة على غيره يخرج اسم الفاعل و
الكائن للمبالغة لانه لم يقصد فيه الزيادة على الغير وهو المراد من قوله بزيادة على غيره فمن قال لا يكفي في كون التعريف
مانعا انه لم يتعرض لخروج صيغة المبالغة ولو حمل كلامه على مذهب من جعل اسم الفاعل شاملا له يمنع خروجه لانه موضوع
للموصوف بالزيادة على الغير فكانه لم يتصور معنى قول الشارح قدس سره وقوله بزيادة على غيره يخرج قوله من حيث الصيغة
قدره لتصحيح الحمل لان ظاهره ان اسم التفضيل عبارة عنه ومراده منه افعل وليس كذلك قوله ان يكون تمام حروف
ثلاثي مجرد آه مثلا اذا قيل احرج بالحاء والراء المهملتين والجيم لا يعلم انه مشتق من حرج وحروفه بعض حروف وحرج
او من حرج وحروفه تمام حروف حرج والكل اصول قوله او يكون بالنصب عطف على يكون في ان يكون
يعني يحتمل ان يكون الحروف الثلاثة لبعض حروف المزيد فيه ثلاثيا كان او رباعيا اما لبعض اصوله او لبعض زوائده
او بعضها من الاصول وبعضها من الزوائد مثلا اذا قيل اخرج بالخاء المعجمة والراء المهملة والجيم لا يعلم انه مشتق من خرج وحروفه
تمام حروف خرج او من استخرج وحروفه بعض حروف استخرج والكل اصول واذا قيل اسخر بالخاء المعجمة والراء المهملة لا يعلم
انه مشتق من سخر وحروفه [illegible] حروف سخر والكل اصول او مشتق من استخرج وحروفه مستخرج لبعضه اصل وبعضه زائد اعلم
ان كون حروف افعل لبعضها من حروف لا يستقيم في الثلاثي المزيد فلا يصح قوله اما من اصوله على الاطلاق قوله والجواب
بان المراد آه هذا الجواب ذكره الفاضل السندي في حواشيه واشار الى ضعفه بكلمة اللهم لانه انما يورد اذا احتيج الى استثناء امر ما
ضعيف كانه يتعين بالمد في اتمامه وبكلمة فيه التي كتب تحت هذا الجواب اشارة الى البحث فيه فقول الشارح قدس
سره لكان بيان لمراد الفاضل ووجها لتضعيفه انما هو هذا لان الشارح مطلع على حواشيه اطلاعا تاما فهو غاية التحقيق واما كان
تشنيعا للفاضل فهو ليس على ما ينبغي لما عرفت قوله نحو فلان ابله من فلان واحمق وارعن واهوج واخرق مع ان
بعضها يجيء منها افعل لغير التفضيل ايضا كاحمق وحمقاء وارعن ورعناء واهوج وهوجاء واخرق وخرقاء واعجم وعجماء
وانوك ونوكاء فلا يطرد تعليله بان منها افعل لغيره فالاولى ان يقال لا يبنى افعل التفضيل من الالوان
والعيوب الظاهرة لان غالب الالوان ياتي افعالها على افعل وافعال فحمل كل ما جاء من الثلاثي عليها

ومالم يجئ منها افعل وافعال كالبحر والنعم والعوج والعمى لم يبين لكون بعضها مالا يقبل الزيادة والنقصان كالعمى والبواقي محمولة على القسمين المذكورين في الافتتاح **قوله** اي القياس الواقع في اسم التفضيل اشارة الى ان الاضافة لادنى ملابسة وهو ملابسة الوقوع فيه **قوله** اي ليست من جنسهم قال الشيخ الرضي ويجوز ان يحكم بزيادة اللام ومن تفضيليه وان لم يقدر افعل آخر عاريا من اللام متعلقا به اي بالاكثر اكثر منهم **قوله** اي اكثر كل شئ فان قلت المضاف اليه لا يحذف الا اذا عوض عنه التنوين او بنى او اتى باضافة مثلها وليس في هذه المواضع شئ منها قلت قال الشيخ الرضي ولا مانع ان يمنع الحصر فيما ذكره من الوجوه بما ذهب اليه الخليل في جمع واخواته من كونها معرفات بتقدير الاضافة مع عريها من تلك الوجوه ثم قال ولم يعوض منه التنوين لكون افعل غير منصرف فاستشنع واما جوار فلما حذف منه تنوين الصرف خافوا رجوع الياء لزوال الساكنين في غير المنصرف فاستثقل لفظا لكونه منقوصا ومعنى بالفرعية فعوض التنوين من الياء وانت خبير بانه لا حاجة الى العذر لان الممتنع تنوين التمكن لا تنوين العوض وبهذا ظهران ما قيل اورد عليه انه لا بد من تعويض المضاف اليه واجيب بانه لم يعوض لان المضاف غير منصرف منا وللتنوين وينتقض بالتعويض في جوار عند من جعله تنوين العوض على انه لا مانع من البناء على الضم ليس على ما ينبغي **قوله** اي باحدهما بزيادة موصوفة للمقصودة به اشارة الى دفع ما قيل لا يصح حمل القصد على المعنى الذي هو المقصود ووجه الدفع ان يجعل ان تقصد مصدرا بمعنى المفعول ويجعل باضافته الى الزيادة بيانية وماذكره يحصل الاضافة البيانية وتمله واجيب [illegible] في الحواشي الهندية بوجوه ثلثة احدها حذف المضاف من احدهما اي قصد احدهما والثاني حذف المضاف من ان يقصد اي احدهما ذو قصد والثالث جعل قوله ان يقصد محذوف الجار اي احدهما حاصل بان يقصد به كذا **قوله** اي على ما اضيف يشير الى ان ذكر كلمة من لتغليب لا لتخصيص **قوله** باعتبار تحققه اي تحقق ما اضيف اليه اسم التفضيل في ضمن بعضهم وهو ما عدا المفضل والمناسب لقوله على ما اضيف اليه في ضمن لبعض الافراد فدخول المفضل في ما اضيف اليه باعتبار المفهوم لا بحسب المراد **قوله** والا اي وان لم يعتبر قيد تحققه في ضمن بعضهم بل يعتبر تحققه في ضمن جميع الافراد **قوله** لخروجه عنهم والا يلزم كونه اخا لنفسه **قوله** لتوضيح اسم التفضيل ان كان المضاف اليه معرفة **قوله** وتخصيصه ان كان نكرة **قوله** لعدم ذكر المفضل عليه بعدهما اي بعد اسم التفضيل المضاف الذي يقصد به زيادة مطلقة واسم التفضيل المعرف باللام فاذا لم يكن المفضل عليه مذكورا لم يتصور امتزاج اسم التفضيل بمن التفضيلية التي كانت مانعة عن مطابقة الصفة لموصوفها وفيه ان عدم ذكر المفضل عليه في القسم الاول مسلم وفي الثاني ثم كيف واللام فيه للعهد والمعهود وهو افعل المذكور معه المفضل عليه فيكون المفضل عليه مذكورا معنى فيكون من مذكورا معنى قال الفاضل الهندي لا بد لمعناه من المفضل عليه وذا في من والاضافة ظاهر واما مع اللام معهود وذهني لاشارة اللام العهدية الى افعل المذكور معه المفضل عليه والمفضل قال ثم فيما قيل واما مع اللام فهو في حكم المذكور الى قوله الا للعهد الا ان يقال المراد بعدم ذكر المفضل عليه لفظا بعدهما واذا كان المفضل عليه مذكورا لفظا لا يلزم ان يكون مذكورا لفظا بل قد يكون لفظا وقد لا يكون مذكورا لفظا بل معنى كما في الاضافة التي يكون المقصود منها التفضيل على ما اضيف اليه اسم التفضيل وان يقال انه اذا اشير باللام الى افعل المذكور معه من فهو ليس من الذكر معنى **قوله** الرفع

بالفاعلية بقرينة الاستثناء وجه كون الاستثناء قرينة التخصيص وليس المراد التعميم ان الاستثناء يدل على انه يوثر في المستثنى بالشرط
التى ذكرت وهو صريح فى ان الكلام فى الذى يكون اثراله فى الجملة واما الذى ليس اثراله اصلا فلا كلام فيه كالنصب على ان الكلام
مفعول به فان كل النحاة متفقون على انه لا ينصبه وبذا لم لا اشرة عليه وبهذا ظهر ان ما قيل وجه كون الاستثناء قرينة ان العمل
فى المستثنى بالرفع على الفاعلية وفيه بحث لانه يصح الاستثناء مع بقاء العمل على عمومه يعنى لا يعمل اصلا فى مظهر الا فى مظهر كذا اعاينه ان العمل
فى هذا المظهر لا يتصور الا بالفاعلية ليس على ما ينبغى قوله لانه لا يعمل فى المظهر بارزا كان او مستترا والرضى قيده بالمستتر قوله لا يظهر
اثره فى اللفظ اى فى لفظ المظهر لكونه مبنيا وهذا النكتة والنكتة لا يلزم اطرادها فاندفع ما قيل وليس المراد انه لا يظهر فى لفظ اثر
العمل والا يجوز عمله فى سائر المبنيات قوله لانه لا ينصب المفعول به اصلا فلا فائدة فى ذكره مع الفاعل فى نفى العمل عنهما فى جميع
الاوقات واثباته فى وقت خاص اذا كان لا ينصبه اسم التفضيل مطلقا فكيف ينصبه فى ذلك الوقت والعبارة على تقدير
التعميم توهم ذلك فعدم قصد التعميم لاجل هذا المانع فاندفع ما ذكره الفاضل المحشى ينبغى ان يقال يراد بالمظهر الملفوظ مظهرا كان
او ضميرا بارزا فلا حاجة الى التخصيص بالفاعل لانه يصح الحكم بانه لا يعمل فى ملفوظ الرفع بالفاعلية والنصب بكونه مفعولا به الا اذا
كان صفة لشئ فانه يعمل الرفع بالفاعلية قوله لبعده عن معنى الفعل فلا يجوز ان يعمل فيه اسم التفضيل الذى فيه معنى الفعل قوله
لان هذا العمل آه وجه مستقل لنفى عمله بمشابهة الفعل كما ان قوله ولانه لما كان آه وجه مستقل لنفى عمله بمشابهة اسم الفاعل فاندفع ما قيل
الاولى ترك اعادة اللام لانه مع السابق وجه واحد لنفى عمل الرفع وليس [illegible] مستقلا كما يفيده اعادة اللام قوله اى صفة
سببيا فسر لفظ المتن وهو قوله صفة بقوله وصفا ولو لم يفسر لكان اولى اذ لا باعث له وليس قوله صفة مما قدره الشارح حتى يقال
وذا معنى لتقدير الصفة وتفسيره بالوصف قوله باعتبار الاول قال الشيخ الرضى ان قيل تعلق قوله باعتبار الاول وباعتباره
غيره بقوله مفضل وقد اتفق النحاة على ان لا يتعدى الفعل وشبهه بحرفى جر متفقين لفظا ومعنى فلا يقال مررت بزيد بعمرو بلا
حرف عطف قلت قوله باعتبار الاول وباعتبار الثانى حالان الاول من الضمير المرفوع فى مفضل والثانى من قوله نفسه اى
متلبسا باعتبار الاول مقترنا به انتهى قوله ليسهل اخراجه عن المعنى التفضيلى بالنفى علة للنفى وانما سهل اخراجه عن المعنى التفضيلى
على ذلك التقدير لكون التفضيل فيه ضعيفا لانه تفضيل الشئ على نفسه وان كان باعتبارين وهو خلاف الاصل بخلاف ما اذا كان
المفضل والمفضل عليه امرين متغائرين فانه على الاصل فلا يسهل اخراجه عنه بالنفى العارض قوله والمساواة يابا مقام
المدح اذ المدح يقتضى ان يكون حسن الكحل عين زيد زائدا على حسن كحل عين رجل قيل عمل اسم التفضيل عام يشمل المواد التى
اخرج فيها اسم التفضيل عن المعنى التفضيلى بالنفى وما ذكره الشارح يخص مثالا يكون المقام فيه المدح الا ان يقال حاصل
هذا الوجه انه يعمل بعد النفى اذا كان التفضيل لشئ واحد بالاعتبارين وما ذكره الشارح زيادة اعتبرها مقام المدح واما الوجه
الثانى فخاص بمقام المدح او يقال الدال على الزيادة لا يخلو عن مدح او ذم قوله واحسن الزيادة فيه ان تجريده عن الزيادة
اذا كان مقرونا بكلمة من لا يجوز عند النحاة لكون من مستدعيا لها ومقتضيا اياها فلا يجوز الغاء المقتضى بالضرورة قوله لان نفى الزيادة
لا يلائم المدح لانه يحتمل بعد نفى الزيادة ان يكون مساويا وذلك ينافى المدح او دونه قوله لا يناسب المقام اى مقام
المدح لان نفى المدونية يستلزم واحدا من هذا من المساواة والزيادة وذلك ينافى المدح قوله فانتفى المساواة اى



مساواة من كحل عين رجل لحسن كحل عين زيد لان مارجع اليه المعنى يدل صريحا على نفى المساواة ونفى المساواة فى مقام المدح يدل على نفى الزيادة بالطريق الاولى قوله بالنفى اى فى النفى لان الباء بمعنى فى صرح به فى المغنى وزوال الزيادة فى النفى اعم من ان يكون بالنفى او بوجه آخر فلا يرد ان هذا السؤال لا يخص زوال الزيادة بالنفى بل يتوجه على زوال الزيادة سواء كان يرجع النفى الى الزيادة او بوجه آخر قوله فصلوا بينه وبين معموله وهو لا يجوز لضعف عمله بخلاف ما اذا كان العامل قويا فانه يجوز الفصل بينه وبين معموله نحو زيدا كان عمرو ضاربا واما ما وقع فى شرح المفتاح للعلامة الثانى المحقق التفتازانى فى القانون الثانى من المعانى فى الباب الثانى منه من ان محمة لك فى قوله كم عمة لك يا جرير وخالة فدعاء قد حلبت على عشارى مبتدأ وحلبت خبره ولك ظرف او صفة لعمة او حلبت ومثل هذا لا يعد من الفصل بين العامل والمعمول بالاجنبى كالمقتول عمرا او يوم الجمعة او ضربا شديدا زيد ضرب او زيد ضارب فهو مبنى على اشتباك واتحاد بين المبتدأ والخبر فالمبتدأ من حيث انه متحد بالخبر ليس فصلا بالاجنبى من هذه الحيثية وان كان فصلا بالاجنبى من حيث انه ليس من معمولات الخبر ولكن بجهة هو معموليها قوله ولو قدم قوله منه فى عين زيد على الكحل ويقال ما رأيت رجلا احسن منه فى عين زيد فى عينه الكحل وهو جواب عما قيل حاصل قوله مع انهم لو رفعوه انهم مضطرون فى اعماله لانه لو رفعه بالخبرية يلزم الفصل بين العامل الضعيف ومعموله بالاجنبى وهو غير جائز مع انه لا اضطرار لجواز ان يقدم قوله منه فاجاب عنه بانه على تقدير التقديم وان لم يلزم الفصل لكن يكون فيه تعقيد بسبب تقديم وتاخير يتعسر فهم معنى اللفظ بسببه والمعنى بالاضطرار هو ان لا يوجد وجه غير مخل للمقصود قوله وكذا لو قيل بهذه العبارة ما رأيت رجلا احسن من الكحل فى عينه هو اى الكحل فى عين زيد والاصل ما رأيت رجلا احسن فى عينه الكحل منه فى عين زيد فقدم منه على فى عينه الكحل واقيم مقام الضمير الكحل وجعل المبتدأ الضمير الراجع الى الكحل ضرورة لانه لو كان مظهرا لم يكن من تفضيل الشئ على نفسه بالاعتبار لانه يتعدد الكحل فيتغاير المفضل والمفضل عليه بالذات فبتقديم من الكحل على فى عينه يحصل التعقيد والركاكة وهو مخل للمقصود قوله لان اصله من كحل عين زيد كما قال الشيخ الرضى وقال لانه تفضيل الكحل على الكحل لا الكحل على العين وفيه ان كون هذه العبارة اخصر من الاول يقتضى كون المعنى على ما كان عليه اذ كون احدى العبارتين الطول والاخرى اخصر انما هو عند اتحاد المعنى المراد فلا حاجة الى التقدير قوله اذ يتعدد الكحل الخ فيتغاير المفضل والمفضل عليه بالذات وقد تقرر عند النحاة انه انما يعمل اذا كان التفضيل على خلاف الاصل ليسهل اخراجه من المعنى التفضيلى فمنع توقف عمل اسم التفضيل عليه مع ما اجمعوا عليه قوله مقدما عليه اى على اسم التفضيل والمتقدم عليه قوله استغنى عن ذكره ثانيا اى ذكر العين والطاعن ذكرها قال الشيخ الرضى انما استغنيت فى هذه العبارة عما بعد المرفوع لان قولك كعين زيد عليه لان معناه ان كل عين دونها فى حسن الكحل فيها وهذا هو المستفاد بعينه من قولك احسن فيها الكحل منه فى عين زيد فما ثبت بعين زيد فى حسن الكحل بها انه فع ما ذكره الشيخ الرضى ولا يجوز ان يكون احسن فيها الكحل صفة لقولك كعين زيد لانه يكون المعنى ما رأيت مثل عين زيد فى حسن الكحل فيها زائدة عليها فى حسن الكحل فيها وكيف يكون مثل الشئ فى الوصف زائدا عليه فى ذلك الوصف فى حالة واحدة قوله ويلزم من هذا اى من قوله ما رأيت عينا كعين فى كونها احسن فيها منه فى غيرها قوله على بليغ وجه ان الكحل آه لانه يكون بمنزلة الاثبات بالبينة لان هذا المعنى ملزوم لمعنى قوله ما رأيت عينا آه

وتحقيق اللازم وصدقه دليل على تحقق الملزوم وصدقه **قوله** لانه اي للصكان تقليل لقوله وترك تركه موصوف حسن آه **قوله** والثانية تفعلة **قوله** قدم عليه لاستقامة الوزن لا التنكير لانه مستغرق لوقوعه في حيز النفي **قوله** اما عرضية تقديمه مشعر بانه راجح على الحالية والاقتصار على بيان الحالية في قوله والحال باني لا ارى يشير الى ان الحالية ارجح **قوله** عن الآفات متعلق بقوله وقاية السر **قوله** على وجه لم يضم فيه ان المشترك بين الاقسام وهو الكلمة مايميز كلا منها عن الآخر ولو ضم على ما هو التقسيم الحقيقي يكون الحدود مصرحة بها في التقسيم ولم يسند علمها الى دليل الانحصار بل لم يحتج اليه فلتقسيم على الوجه المذكور دخل في معلومية حدود الاقسام من دليل الانحصار فاندفع ما قيل لايخفى ما في العبارة من الحزازة اذ لا مدخل للتقسيم في معلومية حدود الاقسام من الدليل **قوله** علم ان قلت جملة علم صفة لقوله وجه ولا عائد فيه قلت العائد مقدر تقديره علم باي بسبب ذلك الوجه **قوله** بذلك القدر اي بمعلومية الحدود من الدليل **قوله** بل صدر اشارة الى بان عدم الاكتفا انما هو بالنسبة الى تصدير المباحث بالتعريف لا غير **قوله** ولما وصلت النوبة جوابه قوله سلك تلك الطريقة والمجموع جواب لما الاولى في قوله سلك تلك الطريقة المسلوكة في مباحث الاسم الا انه ذكر قوله وصدر با اشارة الى ما ذكرنا الفضل عنه قال الفاضل المحشي اي هو بصدد بيان الاقسام على طريقة واحدة مما يدل على انه بصدد ذلك انه ذكر بعد تعريف الفعل بعض خواصه كما فعل ذلك في قسم اسم انتهى فان قلت الدلالة على ما ذكرنا انما تتم لو ذكر بعض خواص الحرف بعد تعريفه ايضا ولم يذكر فلم تتم الدلالة قلت ذكر خواص الحرف فرع الوجود وليس للحرف خواص وجودية بل الحرف اختص بان تعرى عما اختص بالاسم والفعل فاندفع ما قيل وفيه ان الدلالة على ما ذكرنا انما تتم لو ذكر بعض خواص الحرف بعد تعريفه ايضا **قوله** اي كلمة دلت اشارة الى ان كلمة ما عبارة عن الكلمة ومفسر بها ولا محذور في ذلك ولا بد لنفي ذلك من وجود مانع وقول الشارح اقوى دليل على ان كلمة ما معناه الكلمة ولما كان معناه يقتضي التانيث قال اي كلمة دلت فحق ما قال الفاضل المحشي على قوله اي في نفس ما دل يعني الكلمة جمع بين ما دل والكلمة في التفسير اشارة الى معرفة وجه التذكير وهو انه باعتبار لفظ ما دون معناه انتهى ولا يرد عليه ما قيل وفيه بحث لان كلمة ما ليست عبارة عن لفظ الكلمة بل عن معناه وهو لفظ وضع لمعنى مفرد وتانيثه ليس لتانيث معنى هذا بل لو ان الضمير الراجع يكون ذلك التانيث لرعاية لفظ الكلمة فالتذكير كما يجوز ان يكون باعتبار لفظ ما يجوز ان يكون باعتبار معناه ايضا وذلك لانه لا فسر لفظ ما بالكلمة اقتضى معناه التانيث واعتبار معنى المعنى لبعيد وقول الشارح في صدر الكتاب بتذكير الضمير بناء على لفظ الموصول انما هو بالنظر الى التفسير حيث قال اي كلمة دلت على معنى كائن في نفسه اي في نفس ما دل يعني الكلمة فلا ينبغي بان يفسر بمعنى يقتضي التذكير ولا كلام له مع ذلك والعجب من المحشي كيف اعترض بهذا الاعتراض في صدر الكتاب **قوله** على معنى كائن في نفسه جعل **قوله** في نفسه ظرفا مستقرا صفة للمعنى رعاية لجزالة المعنى ولم يجعله حالا منه اذ ليس المعنى على التقييد وان كان المآل واحدا وايضا الحال عن النكرة لا سيما غير مقدمة عليها الحال قليل ولا متعلقا بدل لبعده قيل ويمنع منه ايضا استلزام كون كلمة في بمعنى الباء وهو مجاز غير مشهور تحترز عنه في التعريفات اقول وكونه مجازا ممنوع كيف وقال صاحب المغني في حرف جر له عشرة معان احدها الظرفية قال والثاني مرادفة الباء كقوله شعر
وتركب يوم الفروع منا فوارس يبصرون في طعن الاباهر والكلى والمتبادر عند اطلاق المعنى هو المعنى الحقيقي قال



قلت في كل من الوجهين يوجد مانع آخر وهو وقوع الفاصل بين العامل ومعموله بغير الاجنبي وهو وان لم يمتنع لكن غير مستحسن
قلت كونه غير مستحسن مم كيف وهو واقع في القرآن والتزام اشتماله على ذلك باطل قوله والمراد بكون المعنى في نفس الكلمة دلالتها
عليه آه اورد عليه ان كون المعنى في نفس الكلمة صفة المعنى ودلالتها عليه من غير حاجة آه صفة للكلمة فكيف يفسر ما هو صفة المعنى
بما هو صفة اللفظ وكيف يحمل عليه فالاعتراض انما هو على تفسير الاول بالثاني وحمله عليه اللازم من التفسير لا على عبارة الشارح
حتى يقال في الجواب فرق بين حمل دلالة الكلمة على المعنى على كون المعنى في نفس الكلمة وحملها على المراد بكون المعنى في نفس الكلمة
ولو سلم فالحمل على المراد يستلزم الحمل على كون المعنى في نفس الكلمة تامل فقال البعض في التفسير تسامح والمراد كون المعنى بحيث
يدل عليه الكلمة من غير حاجة الى ضم كلمة اخرى اليها وقال البعض كون المعنى وان كان صفة للمعنى لكن كون المعنى في نفس الكلمة
صفة الكلمة الا انه لتركبه لا يشتق منه ما يحمل عليها واورد عليه البعض انه لو صح لكان دلالة الكلمة على المعنى صفة للمعنى وان كان
اصل الدلالة صفة للكلمة فبطل اصل السوال ولا يصح ح قوله كون المعنى وان كان صفة للمعنى لكن كون المعنى في نفس الكلمة صفة للكلمة
والجواب ان دلالة الكلمة على المعنى منشأ بصفتي الكلمة والمعنى فان قيل المراد منه كون الكلمة بحيث يدل على المعنى من غير حاجة آه توجه
السوال ويحتاج الى الجواب وان قيل المراد كون المعنى بحيث يدل عليه الكلمة من غير حاجة آه يضمحل السوال ولم يصح الجواب ثم
يعتبر حاصل التعريف بعد الافادة من كون المعنى في نفس الكلمة دلالتها عليه آه كلمة دلت على معنى كائن في نفس الكلمة اي دالة
عليه من غير حاجة آه ولا سماجة فيه وانما السماجة فيما جعل المورد حاصل التعريف حيث قال لو كان المراد من كون المعنى في نفس
الكلمة ما ذكر لكان حاصل معنى التعريف هكذا الكلمة دلت على معنى دلت عليه من غير حاجة آه ولا يخفى ما فيه من الركاكة والسماجة
قوله اخرى اليه الصواب اليها قوله لاستقلاله بالمفهومية تعليل لقوله من غير حاجة آه والظاهر من كلام الشارح قدس سره
في تعريف الاسم ان معنى الاستقلال كونه مدركا قصدا وملحوظا في ذاته ويشير اليه قوله لبعيد جدا هو آه فلا خطر فيها فلا يكون
بالمفهومية وكذا قوله لكن لا يتحقق الا في ضمن التضمني او النسبة الى فاعل ما ليست مستقلة بهذا المعنى فيستقيم الحصر واما المعنى كونه
مستقلا بدون ذكر متعلق مخصوص فالنسبة بهذا المعنى مستقلة لكونها مفهومة من الفعل بدون ذكر متعلق مخصوص فلا يستقيم
الحصر لكن يخدشه ان النسبة الى فاعل ما ليست مستقلة بهذا المعنى مع ان الفعل يدل عليها من غير ضم كلمة اخرى اليها اللهم الا
ان يقال عدم احتياج الكلمة الى ضم كلمة اخرى اليها معلل بهذا المعنى باعتبار افراد المعنى سوى النسبة ومعلل باعتبارها
بمعنى كونه مستقلا بدون ذكر متعلق مخصوص فان قلت الاستقلال بالمفهومية معنى لغوي وهو انفهام المعنى من الكلمة من
غير حاجة الى ضم كلمة اخرى اليها والنسبة مستقلة بهذا المعنى فلم لا يحمل عليه قلت يأبى عنه قوله فالمراد بالمعنى في نفسه ليس تلك
النسبة ولما قيل بان الاستقلال بهذا المعنى مضائف لدلالة الكلمة على المعنى من غير حاجة الى ضم كلمة اخرى اليها وح يلزم
تعليل احد المتضائفين بالآخر فهو في حيز المنع كيف والمتضائفين كون الشيئين بحيث لا يعقل كل منهما الا بالقياس الى تعقل
الآخر وانفهام المعنى والدلالة ليسا كذلك قوله فمرجع كون المعنى مقصودا لعيني بدليل تعلق قوله الى امر واحد به لا ظرف لكان
لانه لا يحمل اصلا وحاصل المعنى ما يجب ان يتحقق ويحصل حتى يتحقق كون المعنى في نفسه وكونه في نفس الكلمة وقوله وتا لشهادة
الى فاعل ما قال سيد المحققين في حواشي شرح المطالع ليس المراد بغير التعيين بعد معتبر فيه عدم التعيين حتى ينافي التعيين

٢٧٩

بل مالم يعتبر فيه التعيين وعدمه اعني المطلق الذي يصدق على المعين وقال في موضع آخر منها لا شك في ان الكلمة موضوعة
للنسبة فاما ان يكون موضوعة للنسبة الى شئ معين او الى شئ ما مطلقا لا سبيل الى الثاني والا لكانت الكلمة حيث استعملت
مجازا اذ لا يستعمل الا في النسبة الى موضوع معين بنوع تعين انتهى فان اريد بشئ ما مطلقا ما اريد بفاعل مالم يرد قوله والا لكانت
آه اذ المطلق يصدق على المعين فكيف يكون مجازا الا ان يقال الكلمة لا يستعمل الا في النسبة الى موضوع معين من حيث تعينه
وخصوصه لا من حيث انه فرد المطلق فيكون مجازا كالعام اذا اريد به الخاص من حيث خصوصه يكون مجازا ومن حيث انه فرد له
يكون حقيقة وان اريد به ما اعتبر به عدم التعيين فورود ه ظ لكن يكون منافيا لقوله ليس المراد بغير المعين آه ثم ما ذكره الفاضل
المحشي على قوله وثالثها النسبة الى فاعل ما من قوله اختلف في ان معنى الفعل النسبة الى فاعل ما او الى فاعل معين فلا شك
انها على الثاني معنى حرفي لا يفهم ما لا ينضم الى الفعل ذكر الفاعل وعلى الاول معنى يتعقل بتعقل فاعل ما اجمالا وهو يفهم بذكر الفعل
من غير ذكره فيكون معنى مستقلا ونظيره لفظ الابتداء فان معناه يتعقل بتعقل متعلقه اجمالا من غير ذكره وبهذا التحقيق انه يمكن
حمل المعنى في تعريف الفعل على المطابقي على تقدير كون معناه النسبة الى فاعل ما انتهى ايراد الحصر بعدم صحته على ما ذهب اليه البعض لا ابتناء على حمل
قول الشارح قدس سره الى فاعل ما الى غير معين حتى يقال في الجواب حسنه يمكن حمله على ما هو التحقيق في ان المعتبر فيما وضع له الفعل هو النسبة الى
الفاعل المعين بان يراد بفاعل ما فاعل معين من الفواعل المعينة لان المعتبر فيما وضع له الفعل هو النسبة الى اي فاعل معين كان سواء كان زيدا
او عمروا او بكرا او غير ذلك اما النسبة الى واحد من هذه الفواعل المعينة فقط وعلى هذا لا يرد ما اورده الفاضل المحشي حيث قال اختلف في ان آه
لكن يرد على الفاضل المحشي انه على تقدير كون معنى الفعل النسبة الى فاعل ما لا يكون النسبة على الاطلاق مستقلة بل اذا استعمل
الفعل في النسبة الى فاعل غير معين فلا على ما عرفت معنى قوله الى فاعل ما ثم انه اذا استعمل الفعل في النسبة الى فاعل معين يفهم
الحدث الذي هو معنى تضمني بدون المطابقي لمجرد ذكر الفعل ولا يفهم النسبة ما لم يذكر الفعل فلزم وجود التضمن بدون المطابقة
اي لزم فهم الجزء على حدة لا في ضمن الكل مع ان التضمن هو فهم الجزء في ضمن الكل بان يستعمل اللفظ في الكل ويفهم الجزء في ضمن فهم
الكل حتى لو استعمل اللفظ في الجزء كان دلالته عليه مطابقة لا تضمنا لعدم كون الجزء مفهوما في ضمن الكل وقال البعض تضمن
لانه عند سماع اللفظ ينتقل الذهن الى الكل ويفهم الجزء في ضمنه الا انه لا يكون مرادا في ضمن الكل والدلالة التضمنية هو فهم الجزء
في ضمن الكل لا لكونه مرادا في ضمنه واجيب بمنع وجود التضمن فيما ذكر الفعل بدون الفاعل المعين مستندا بان التضمن فهم
الجزء في ضمن فهم الكل ورد بانه يستلزم بطلان حصر الدلالة اللفظية الوضعية في المطابقة والتضمن والالتزام لظهور اندراج دلالة
الفعل على الحدث في المادة المفروضة في الدلالة اللفظية الوضعية وعدم اندراجها في المطابقة والالتزام فلو لم يكن تضمنا
لبطل الحصر هكذا في بعض الحواشي ويمكن ان يقال ببطلان الحصر على تقدير عدم كونها تضمنا ثم لا يجوز ان يكون دلالته عليه بالكلية
والاصلية عند الانفراد ومقابل لكونه مفهوما منه عند التركيب فيسبق الذهن منه اليه دونه كما قال سيد المحققين سند المدققين
في حواشي شرح الاصول فان قلت معنى من يفهم لمجرد ذكره من واجيب بان فهمه منها ليس لكونها والاصلية عند الانفراد
ومقابل لكونه مفهوما منها عند التركيب فيسبق الذهن منه اليه دونه ويمنع وجود التضمن مستندا بان الدال على الحدث انما
هو مادة الفعل الموضوعة له دون نفس الفعل اذ لا مدخل لهيئته في تلك الدلالة وبه اندفع الرد المذكور هكذا قيل وفيه ان هذا



اصطلاح المنطقيين والنحاة صرحوا بان الفعل موضوع للحدث والزمان والنسبة الى فاعل معين فلمنع وجود التضمن
مستندا بان الدلالة يتبع الارادة وتابعة لها وحيث لا ارادة لا دلالة كما قيل وفيه ان المشهور بين العلماء ان الدلالة
ليست تابعة للارادة بل تحقق بدون الارادة على ما صرح به العلامة التفتازاني في المطول والشارح قدس سره في
صدر الكتاب ويمنع عدم وجود المطابقة لانها فهم ما وضع له من اللفظ اجمالا او تفصيلا والنسبة الى الفاعل المعين وان
لم يفهم بخصوصها عند عدم ذكر الفاعل المعين لكنها فهمت اجمالا في ضمن فهم النسبة الى فاعل ما هكذا ذكره وفيه ان النسبة
الاجمالية ليست مدلول الفعل بل مدلوله هي النسبة التفصيلية المفهومة من ذكر الفاعل المعين ويمنع بطلان اللازم
عند النحاة بجواز ان لا يكونوا قائلين باستلزام التضمن والالتزام للمطابقة لا تصريح منهم بذلك هكذا ذكره وفيه انه كيف
يتصور منهم القول بعدم الاستلزام والحال انها يستلزمان الوضع المستلزم للمطابقة الا ان يقال المعنى بالاستلزام
ان يفهم الجزء واللازم في ضمن الكل والملزوم لا مطلق الاستلزام وعدم التصريح بالاستلزام ليس قولا بعدمه وبانه
لو سلم ذلك يجوز ان يكون مرادهم باستلزامهما للمطابقة استلزامهما للمطابقة التحقيقية او التقديرية على ما اشار اليه المحقق
التفتازاني في التهذيب والمطابقة التقديرية متحققة في المادة المفروضة قطعا اذ هي عبارة عن ان يكون اللفظ بحيث
لو استعمل فيه كان دلالته عليه بالمطابقة لكن لم يكن مستعملا فيه ولا يخفى ان هذا الوجه يستلزم ان لا يكون التضمن فهم الجزء
واللازم في ضمن الكل والملزوم مع انهم قالوا بذلك وبانه يجوز ان يكون مرادهم باستلزامهما بحسب المادة بمعنى انه يتحقق
التضمن والالتزام يجب ان تحقق المطابقة هناك ولو في زمان آخر وهذا يستلزم عدم فهمهما في الكل والملزوم **قوله**
فلا يستقل بالتاء الفوقانية اي اذا كانت النسبة آلة لملاحظة طرفيها لا يستقل بالمفهومية اذ لا بد في المستقل
بالمفهومية ان لا يكون ملحوظا لملاحظة غيره بل يكون ملحوظا قصدا او بالذات **قوله** فالمراد بمعنى في
نفسه ليس تلك النسبة اذ هي ليست ملحوظة قصدا وبالذات ومعنى في نفسه ما يكون ملحوظا قصدا وبالذات **قوله** تعين
ان يكون به الحدث اذ النسبة لا تصلح ان تكون مرادة ووصف المعنى بالاقتران يخرج الزمان والا يلزم اقتران
الزمان بالزمان فلم يبق ما يكون مراد المعنى في نفسه الا الحدث **قوله** ليس معناه المطابقي اذ ليس المعنى المطابقي ملحوظا
قصدا وبالذات تنعا ان المتبادر من المعنى عند الاطلاق هو المطابقي وحمل الالفاظ على المتبادر واجب سيما في التعريفات
الا ان يصرف عن المتبادر لهذه القرينة **قوله** يخرج بهذا القيد اي بقوله في نفسه **قوله** لانه اي الحرف ليس مستقلا
بالمفهومية لكون معناه ليس ملحوظا قصدا او بالذات بل ملحوظا لملاحظة غيره فان قلت الابتداء المطلق المشترك بين
الابتداءات الى صة المتعلقة لملاحظة متعلقاتها معنى مستقل بالمفهومية فيكون الحرف باعتبار المعنى التضمني دالا
على معنى في نفسه فكيف يخرج بقوله معنى في نفسه قلت كون ذلك الابتداء مستقلا بالمفهومية ثم كيف ولو كان لك
لزم كون الابتداء الى ص ملحوظا قصدا وملحوظا تبعا في حالة واحدة ويؤيد ما قلنا ما ذكره الشارح قدس سره في تعريف
الاسم حيث رتب الاستقلال وعدمه على الملاحظة قصدا وعدمه حيث قال اذا لاحظه العقل قصدا وبالذات كان
معنى مستقلا بالمفهومية واذا لاحظه العقل من حيث هو حالة بين السير والبصرة مثلا وجعله آلة لتعرف حالهما كان معنى

غير مستقل بذه وعبارته وهو صريح في انه قبل الملاحظة لا يوصف بالاستقلال وعدمه والظاهر ان المشترك بين الابتداأت لا تعلق
به الملاحظة والا لزم كونه ملحوظا قصدا او تبعا معا وبما ذكرنا ظهران ما ذكره بعض الفضلاء انما يخرج الحرف بهذا التقييد لو لم يكن يوف
معنى مستقل وهو ممنوع فان الظاهر ان الابتداء المطلق جزء من الابتداأت الخاصة التي هي معاني لفظية من اذ الظاهر ان الابتداأت
الخاصة حصص للابتداء المطلق والكلي ذاتي بالنسبة الى حصصه لا محالة والابتداء المطلق معنى مستقل على ما صرح به الشارح في صدر
الكتاب ليس على ما ينبغي **قوله** يخرج به اي بقوله مقترن من غير اعتبار الوضع يدل على ذلك قوله بقولنا وضعا واسناد خروج
ماعدا اسماء الافعال اليه الاسم اي بعض الاسم وهو ما عدا اسماء الافعال ثم انه قرينة على انه مقيد بقوله في الفهم عن لفظه الدال عليه
والا لم يخرج بعض الاسماء لان الاقتران ح اعم من ان يكون بالفهم او بالوجود والتحقق وقوله في الفهم وان كان في الذكر موخرا
عن قوله وضعا الا انه مقدم عليه رتبة فلا يرد ما قاله بعض الفضلاء من قوله وانت خبير بان قوله في الفهم مما لا حاجة اليه بعد تقييد
الاقتران بقوله وضعا لان المتبادر من اقتران معنى الكلمة باحد الازمنة الثلثة وضعا ان يكون احد الازمنة الثلثة داخلا في ما وضعت
له الكلمة ولا شيء من الاسم كذلك انتهى الا انه يرد عليه قدس سره انه كان يكفيه قوله وضعا بان يذكره ابتداء فلا فائدة في ذكر قوله
في الفهم والاتمم التقييد بقوله وضعا الا ان يقال الفائدة شرح ماهية الفعل وايضاحها اذ المقصود في التعريفات الشرح والاحتراز
تابع فان قلت كيف يخرج بقوله مقترن ما عدا اسماء الافعال والحال ان الصبوح والغبوق مقترن باحد الازمنة الثلثة قلت معنى
قوله مقترن باحد الازمنة الثلثة انه يدل على واحد من الماضي او الحال او الاستقبال والصبوح والغبوق يدلان على الزمان سواء
كان ماضيا او حالا او استقبالا ولا يدلان على واحد معين **قوله** بقولنا وضعا اسماء الافعال صريح في ان اسماء الافعال ليست
موضوعة للمعاني الفعلية وكذا الافعال المنسلخة ليست موضوعة للمعاني الانشائية ولعله الوضع بقوله وضعا وليا على ما مر منه
قدس سره في تعريف الاسم اشارة الى ان الاسماء والافعال موضوعة للمعاني الفعلية والانشائية ولعل هذا اشارة الى الاختلاف
بين النحاة فبعضهم ذهب الى الاول ويؤيده قول المصنف في اسماء الافعال ما كان بمعنى الامر او الماضي وظاهر قول المصنف ما وضع
لانشاء الجر ما وضع لانشاء التعجب اذ الظاهر ان اللام صلة الوضع وبعضهم الى الثاني او اكتفاء بما سبق منه في تعريف الاسم وحاصل
الدفع على الثاني ان المعاني الفعلية لاسماء الافعال ليست حقيقية بل مجازية والمعاني الحقيقية لها انها ليست مقترنة وان المعاني
الانشائية للافعال المنسلخة ليست ايضا حقيقية او مجازية والمعاني الحقيقية لها مقترنة وعلى الاول ان المعتبر في الاقتران وعدمه
انما هو الوضع الاول اي الغير المسبوق بوضع واسماء الافعال وان كانت مقترنة بالوضع الثاني الا ان المعتبر الوضع الاول ذو بالوضع
الاول لم يقترن الا انه يشكل بالمشتق منها اذ ليس له الا وضع واحد وهو بذلك الوضع مقترن والافعال المنسلخة وان لم تقترن
بالوضع الثاني الا انها مقترنة بالوضع الاول وهو المعتبر دون الثاني وانت خبير بان الكلمة اذا كان لها معنى اسمي او فعلي بحسب
وضع فلا معنى لالغاء ذلك الوضع وعدها اسما او فعلا باعتبار الوضع الاول وايضا اذا اعتبر ذلك الالغاء فلا معنى لاعتباره في
مقام دون غيره فلما اعتبر في اسماء الافعال والافعال المنسلخة ينبغي ان يعتبر في زيد ويشكر وشمر وغيرها فان لها وضع ثان
وهو الوضع العلمي لم يقترن بذلك الوضع ووضع فعلي يقترن به فينبغي ان تعد افعالا باعتبار الوضع الاول واعتبار الثاني كما
اعتبر الوضع الاول في اسماء الافعال والافعال المنسلخة دون الثاني مع انه ليس كذلك وما قالوا في الجواب ان المعنى الثاني وهو المعنى

بالعلي غير مقترن باحد الازمنة الثلثة بحسب الوضع الاول لان الذات المعنية غير موجودة في الوضع الاول هذا اعنسا وللكلام و
تخريب للمرام وتهافت وتساقط اذ لامعنى لهذا مع القول بان المراد ان المعتبر في الاقتران وعدمه هو الوضع الاول لا الثاني
ولا يمكن حمل المراد راجعا الى ما قالوا انما ل فان قلت فليعتبر قيد الحيثية في تعريف كل من الاسم والفعل لدفع النقض بالاعلام
المنقولة قلت اعتبارها لا يفيد اذا قيد الوضع بالاول ولا يحتاج اليها اذا لم يقيد لكن على تقدير عدم تقييد الوضع بالاول
وان لم تشكل بالاعلام المنقولة لكنه تشكل باسماء الافعال والافعال المنسلخة وما قيل واعتبار قيد الحيثية في تعريف كل من
الاسم والفعل لدفع النقض بالاعلام المنقولة انما يجدي نفعا لو قيد الاقتران في تعريف الفعل وعدم الاقتران في تعريف الاسم
بقيد بحسب الوضع من غير تقييد الوضع بالاول او قيد الاقتران في تعريف الفعل بقيد بحسب الوضع الاول وعدم الاقتران في
تعريف الاسم بقيد الوضع واما اذا قيد كل منهما بحسب الوضع الاول فلا احتياج عن خلل **قوله** لان جميعها منقولة قال الفاضل
المحشي جميعها ليس دائرا بين الامرين بل جامع للامرين وانما الدائر كل واحد قلت الحكم على الجميع كالحكم على المجموع قد يكون على
سبيل انفراد كل جزء جزء نحو جاءني الرجال اي كل واحد وكذا جاءني جميع الرجال انتهى كلامه وقيل او الفاصلة بمعنى الواو والواصلة
وقيل او لمنع الخلو دون الجمع فكأنه قيل لان جميعها لا يخلو عن النقل عن احد الامرين لانه جامع للامرين وقيل في الجواب
عنه ان جزاء ان مجرد قوله منقولة وقوله عن المصادر او غيرها تفصيل للمنقول عنه كانه قال لان جميعها منقولة عن الشيء سواء كان
الشيء مصدرا او غيره اقول وهو بعيد كل البعد اذ الظاهر بل الصريح ان قوله عن المصادر متعلق بقوله منقولة فصرفه عنه افساد
للكلام وتخريب للمرام وايضا لابد لمتعلق لقوله منقولة ولقوله عن المصادر من متعلق ولم يبينه وجعل كلمة عن متعلقة بقوله منقولة
ومجروره شيء ومصادر خبر كان المحذوف قبله سواء تكلف بارد ولا يدعو اليه ضرورة قوله ودخل فيه معطوف على قوله وبقولنا
وضعا اسماء الافعال لانه في تقدير وخرج بقولنا وضعا اسماء الافعال وقوله فيه اي في حد الفعل **قوله** الافعال المنسلخة
عن الزمان اي الخالية عن الدلالة على الزمان والخلو عن الزمان وعدم الاقتران به اما لدلالتها على حدث غير مقترن
باحد الازمنة الثلثة كنعم وبئس وليت وعسى وكانت بحسب الوضع او بحسب الوضع الاول دالة على حدث مقترن
واما لعدم دلالتها على الحدث ككان فيصدق عليها انه غير مقترن الا انه كان في الوضع دالا على حدث مقترن فلما قيد الاقتران
بالوضع دخل القسمان في حد الفعل اذ الاقتران بالوضع عبارة عن دلالتها وضعا على حدث مقترن باحد الازمنة الثلثة
فما قال بعض الفضلاء على قول الفاضل المحشي وكذا الافعال المنسلخة عن الحدث يدخل به لان الافعال الناقصة منسلخات
عن الحدث وصرح به بعض المحققين في الفوائد الغياثية فيه نظر لان النافع في ادخالها تقييد الدلالة بالوضع او بالوضع
الاول لا تقييد الاقتران بذلك ليس على ما ينبغي الا انه يرد على المحشي ان كان ليس مجردا عن الحدث مجازا او بحسب الوضع بل
لكنه بحسب الوضع الاول وما في الفوائد الغياثية ليس قطعي الدلالة على ذلك حيث قال اما الفعل فيدل على النسبة ويستدعي
حدثا وزمانا في الاكثر وانكان قد تعرى عن الحدث ككان او عن الزمان كنعم وبئس **قوله** ويصدق على المضارع استيناف
جوابا عما قيل كيف يدخل المضارع في حد الفعل وقد اخذ فيه الاقتران باحد الازمنة وهو مقترن بالزمانين وحاصل الجواب
ان احد المأخوذ فيه ليس مقيدا بقيد فقط بل اعم ولو سلم فهو مقترن بواحد فقط بحسب كل وضع **قوله** ولانه مقترن بحسب

كل وضع بواحد وان عرض الاشتراك من تعدد الوضع قال العلامة التفتازاني في بحث التذنيب من المطول واما الواو الداخلة
على الشرط المدلول على جوابه بما قبله من الكلام وذلك اذا كان ضد الشرط المذكور اولى باللزوم لذلك الكلام السابق الذي
هو كالعوض عن الجزاء من ذلك الشرط كقولك اكرمه وان شتمني واطلبوا العلم ولو بالصين فمذهب صاحب الكشاف الى انها الحال
والعامل ما تقدم من الكلام وعليه الجمهور وقال الجزري انها للعطف على محذوف هو ضد الشرط المذكور اي اكرمه ان لم يشتمني
واطلبوا العلم لو لم يكن بالصين ولو كان بالصين وقال بعض المحققين من النحاة انها اعتراضية ونعني بالجملة الاعتراضية ما يتوسط
بين اجزاء الكلام متعلقا به معنى مستانفا لفظا على طريق الالتفات نحو ترى كل من فيها وحاشاك فانيا وقال في بحث احوال
المسند من المطول قد يستعمل ان في غير الاستقبال قياسا اذا كان الشرط لفظ كان نحو وان كنتم في ريب وان كنتم في شك
وكذا اذا جيء بها في مقام التاكيد مع واو الحال لمجرد الوصل والربط دون الشرط ولا يذكر له ح جزاء نحو زيد وان كثر ماله بخيل
وعمرو وان اعطى جاها لئيم وما في الشرح يمكن جعله من هذا القبيل بل هو الظاهر فلا يرد ما قال بعض الفضلاء فيه ان تضييق
الشرط وهو عدم عروض الاشتراك من تعدد الوضع ليس اولى باستلزام الجزاء وهو اقتران المضارع بحسب كل وضع بواحد
ولا التعدد في الموضوع وقد وجب ذلك في ان الوصلية اذ الايراد المذكور انما يرد ان لو كان له استعمال واحد هو ما ذكره المورد
واما اذا كان له استعمال آخر ويصح لفظ الشرح ان يكون من ذلك الاستعمال فلا والعجب من المعترض كيف اعترض مع
اطلاعه على ما في المطول هذا وانت خبير بان ما قال النحاة من وجوب اتيان قد في الماضي المثبت الواقع حالا منقوض بها الا
ان يقال انه مقدر او يقال انه مستقبل نظرا الى كلمة ان او لاستقباح الجمع بين ما هو علم الاستقبال وعلم المضي **قوله** لتقريب
الماضي اي لتقريب الزمان الماضي الذي هو جزء مدلول الكلمة **قوله** او لتقليل الفعل اي لتقليل الحدث المقترن بالزمان اللذين هما جزءان من
مدلول الكلمة **قوله** او تحقيقا اي تحقيق الحدث المذكور جعل التحقيق مقابلا للتقريب والتقليل ليس على ما ينبغي اذ التحقيق ان قد موضوع
للتحقيق الا انه قد يضاف اليه في الماضي التقريب مع التوقع او بدونه وفي المضارع في الاغلب التقليل حتى صرح في صدر الكتاب
قوله وشيء من ذلك المذكور من التقريب والتقليل والتحقيق **قوله** لا تحقيق الا في الفعل الاصطلاحي اذ الماضي ليس جزءا الا
من مدلوله وكذا الحدث والزمان ليسا جزئين الا من مدلوله وهذا التقرير اولى مما ذكره البعض في قوله لتقليل الفعل اعني الفعل
اللغوي اعني الحدث لكن لا مطلقا بل من حيث انه مدلول الفعل الاصطلاحي لانه يلزم منه استدراك قوله وشيء من ذلك لا تحقق
الا في الفعل وعلى هذا المراد من قوله لتقريب الماضي لا مطلقا بل من حيث انه مدلول الفعل وكذا المراد تحقيق الحدث لا مطلقا بل
من حيث انه مدلوله وكذا ارادة الفعل الاصطلاحي من قوله او تقليل الفعل بتقدير المضاف اي تقليل مدلول الفعل
الاصطلاحي من حيث انه مدلول يوجب الاستدراك واما ارادة الاصطلاحي من الاول بتقدير المضاف واللغوي اعني الحدث
من حيث انه مدلول الفعل من الثاني مما لا جواز له تامل **قوله** لدلالة الفعل على الاستقبال القريب وتاكيد المدخول وقد يجيء
لمجرد التاكيد نحو قوله تعالى سنكتب ما قالوا صرح به العلامة التفتازاني في المطول في شرح قوله ع سأطلب بعد الدار
عنكم لتقربوا والمراد من القريب انه قرب وقوعه من زمان التكلم ومن البعيد انه بعيد وقوعه منه **قوله** اما نفي الفعل
اي نفي الحدث المقرون بالزمان في الضمن عن الكلمة **قوله** او طلبه اي طلب الحدث المقرون بالزمان **قوله** او للنفي منه



اى من الحدث المقرون بالزمان **قوله** او تعليق الشئ بالفعل بالحدث المقرون بالزمان **قوله** الا فى الفعل الاصطلاحى
فبالضرورة اختصت الجوازم بالفعل الاصطلاحى **قوله** لانها وضعت آه قال الفاضل المحشى ولان الشئ مالم يختص بالشئ لم يعمل
فيه انتهى فان قلت ما ولا المشبهتان بليس عاملتان الرفع فى الاسم مع انهما ليستا خاصتين بالاسم لدخولهما على الفعل
اليه فلم يتوقف العمل على الاختصاص قلت كون الداخل على الفعل ما ولا المشبهتين بليس مم كيف وهما انما يدخلان على الجملة الاسمية
لا الفعلية فان قلت العمل موقوف على الاختصاص والاختصاص على العمل فيلزم الدور قلت كون الاختصاص موقوفا
على العمل مم وانما الموقوف ظهور الاختصاص **قوله** وانما خص لحوق تا التانيث المذكور فى المتن التقييد بقوله ساكنة فصح قوله
والصفات استغنت آه **قوله** حال من تا التانيث الذى هو فاعل اللحوق وقيل اولانها ما اضيف اليه فاعل الظرف على
ان يكون اللحوق كالدخول فاعلا لقوله من خواصه لا مبتدأ والحال يجوز ان يكون حالا عما اضيف اليه الفاعل والمفعول اذا
صح المضاف واقامة المضاف اليه مقامه انتهى وفيه بحث لان عمل الظرف منوط بالاعتماد والظاهر انه ليس بمعتمد على شئ
قوله لاختصاصها بالاسم ولا يوجد فى الفعل وتا فعلتا ساكن فى الاصل حركت لدفع التقاء الساكنين يدل عليه حذف اليا
فى رمتا على الاصح **قال** ولحوق نحو تا فعلت قال الفاضل المحشى الاخصر ان يقول ولحوق نحو تا فعلت وفعلت ليستغنى
عن قوله ولحوق تا التانيث ساكنة انتهى يعنى باضافة التا الى فعلت على صيغة المتكلم او الخطاب واياما كان فغيره من الضمير
المرفوع البارز المتحرك اذ هو المتبادر من اضافة نحو الى فعلت يندرج فى نحو المضاف الى فعلت وهو السبب فى تخصيص
الشارح قدس سره المراد من نحو تا فعلت بالضمائر المتصلة البارزة المرفوعة المتحركة فان كان بيان الشارح يدل على تفسير
الضمير المرفوع المتصل البارز متحركا كان او ساكنا بالفعل وفعلت بسكون التا بتقدير المضاف اى وتا فعلت معطوف
على نحو فعلت واللبس مرتفع اذ باضافة نحو الى فعلت يعلم انه بالتكلم او الخطاب اذ له الامثال لا لفعلت بالسكون فالمذكور
بعد نحو تا فعلت بالسكون لا غير فاندفع ما قيل انه لا يخ عن نوع الالتباس فى صورة الكتابة على ان اضافة النحو الى
فعلت بالسكون لا يخ عن شئ فتفطن انتهى يعنى اضافة نحو اليه صريح فى ان له مثلا مع انه ليس كذلك على انه لا يبعد ان يقال
ان له مثلا وهو فعلتا **قوله** فيدخل فيها اى فى المراد من نحو تا فعلت **قوله** فعلت بالفتح والكسر ان قيد المضاف اليه بالضم
او الضم والكسر ان قيد بالفتح **قوله** اخف واخصر فان قلت الاخفية والاخصرية انما يتصور فى الملفوظ والمنوى معدوم محض
لا يتعلق به التلفظ فكيف يصح ما ذكره قلت اراد انه لو فرض موجودا ملفوظا لكان اخف واخصر اذ الاخف والاخصر هو الاصل
ولا ضرورة فى العدول عنه **قوله** اى فعل لو فسر كلمة ما قبل ولم يخلص من التكرار لكن الشارح قدس سره لم يلتفت اليه
لكمال الاتصال بين ما وصفته او صلته فلم يرض ان يفصل بينهما ولو بالتفسير فظهر نكتة اختيار تكرار دل على سر التاخير
ثم التفسير يشير الى ان كلمة ما موصوفة وهو الانسب لكونه مسندا **قوله** والمراد بالموصول الفعل بيان لاحتمال ان يكون
موصولة ويجوز ان يكون موصولة وتنكيره لان المراد به غير معين وعلى هذا ليس فيما ذكره الشارح قدس سره تخصيص الموصوفة
مع ان كلمة ما تحتمل ان يكون موصولة فاندفع ما قيل كلمة ما كما يحتمل ان يكون موصوفة يحتمل ان يكون موصولة فالتفسير
بالاول ليس على ما ينبغى ثم المراد من قوله والمراد بالموصول الفعل والمقصود الاول اظهار كون ما موصولة فلا يكون



الاخبار بان المراد بالموصول الفعل بعد تفسیره بالفعل فتبیل ذلک لغوا کما قیل **قوله** فان المتبادر من الدلالة وجه التبادر
ان المطلق ینصرف الی الکامل **قوله** الماضی الذی انت فیه اشارة الی ان الاضافة لادنی ملابسة **قوله** قبلیة ذاتیة لما کان
الظاهر ان قبل ظرف زمان تقدیره زمان والمعنی ما دل علی زمان واقع فی زمان متقدم علی الزمان الماضی فیلزم ان یکون
للزمان زمان مع انه لیس کذلک اشار الی دفعه بان قبل لیس ظرف زمان بل هو بمعنی متقدم لان تقدم زمان علی زمان
آخر تقدم ذاتی بمعنی ان ذات هذا الزمان متقدم علی زمان آخر لا تقدم زمانی بمعنی ان الزمان الذی وقع فیه متقدم علی الزمان
الآخر فاندفع ما قیل التقدم بین اجزاء الزمان زمانی وهو التقدم الذی لا یجامع معه المتقدم المتاخر وهو بالذات بین اجزاء
الزمان وبالعرض بین الامور الواقعة فیها والتقدم بالذات انما هو بین العلة التامة والمعلول وتحقیقه علم آخر ولعمری ما طبخ
ولزوم ان یکون للزمان زمان انما یندفع لو کان منشأه التباس التقدم بحسب الذات بالتقدم بالزمان لکن منشأه ان قبل
لازم الظرفیة فهو متعلق بکدث وقع صفة لزمان فیکون معنی ما دل علی زمان واقع فی زمان متقدم علی زمانک فیلزم ان یکون
للزمان زمان ولا یندفع الشبهة الا بتبدیل لفظ قبل بلفظ متقدم بان یقال ما دل علی زمان متقدم علی زمانک قال الفاضل
الهندی قبل ظرف مستقر صفة زمان ولا ضیر فی لزوم وقوع الزمان فی الزمان لمکان العموم والخصوص فی الکلیة والبعضیة کما
یقال الزمان یوجد فی الازمنة الثلثة ووقت الظهر فی یوم الجمعة **قوله** فلا ینتقض منعه بلم یضرب فان یضرب فی لم یضرب
یصدق علیه ظاهر التعریف ولما قید بالدلالة بحسب الوضع خرج من التعریف لان یضرب فی لم یضرب لیس موضوعا للزمان
الماضی بل الدلالة علیه حصل بعروض لم ودخوله علیه ولیس مقصود الشارح قدس سره الا انه ینتقض منعه بهذا الاعتبار واما
انه دال علی الاستقبال بالوضع والعلم به فهو ان سلم فلا کلام للشارح معه وانما الکلام علی تقدیر خاص یکون بسببه دالا علی
الماضی لان دخول لم الذی هو موضوع لقلب المضارع ماضیا دلیل علیه وصارف له عن الدلالة علی الاستقبال حین دخوله
علیه فظهر ان المنع الذی اورده البعض من قوله لا نسلم عدم دلالة یضرب فی لم یضرب علی الزمان المستقبل ولا نسلم دلالته
علی الزمان الماضی غیر متوجه علیه **قوله** وجمعه بان ضربت ضربت ای لا ینتقض جمع التعریف بضربت فی ان ضربت فانه یدل
علی الزمان المستقبل فیخرج عن التعریف فیکون غیر جامع فلما قید الدلالة بحسب الوضع دخل فیه فان دلالته علیه لیس بان
وضع ضربت له بل حصل بدخول ان علیه وعروضه ودخول ان التی هو موضوع لقلب الماضی مضارعا دلیل علی دلالته علیه
صارف له عن الدلالة علی الماضی بهذا الاعتبار فالمنع بانا لا نم دلالة ضربت علی الزمان المستقبل ولا نم عدم دلالته علی الزمان الماضی
منع غیر مسموع **قوله** او تقدیرا نحو رمی فان رمی فی الاصل کان مبنیا علی الفتح الا انه بواسطة القاعدة صار الفتح تقدیریا
بخلاف ضربن وضربوا فانه لیس الاصل فیهما البناء علی الفتح بان تلفظ به ولو لاحظ الاصل بل ضربن بنی علی السکون ابتداء
تحرزا عن توالی الفتحات وضربوا بنی علی الضم رعایة لجانب الواو وکون الاصل فیهما الفتح ثم عدل الی السکون والضم تحکم لابد له من
دلیل وبه اندفع ما قیل لا حاجة الی قوله مع غیر الضمیر المرفوع المتحرک ومع غیر الواو لانه مع الضمیر المذکور والواو مبنی علی الفتح تقدیرا
اذ السکون والضم انما هو لعارض کیف ومعنی البناء علی الفتح تقدیرا ان یکون فی الاصل کذلک وان اخرجه العارض عما هو الاصل
قوله انما ابتنائه علی الحرکة فان قلت الماضی مقدم علی المضارع کما یدل علیه قول اهل الصرف المضارع ماضی زید علی اوله الزوائد

الا ربع فبالضرورة يكون بناؤه مقدما على بناء المضارع واعرابه فما معنى كون بنائه على الحركة لمشابهة المضارع قلت معناه
انه نظر في الابتداء حال صيغتها الماضي في الحال ثم ان المضارع اكثره معرب بالحركة وبما هو عوض منها والاكثر حكم الكل بخلاف
بنائه على السكون فانه قليل ولا يلتفت اليه وكذا اعرابه بالسكون قليل غير معتبر فان دخول الجوازم عليه ليس بلازم ولا
غالب فاندفع ما قيل هذه المشابهة انما يقتضي البناء على الحركة لو لم يكن المضارع مبنيا او معربا على السكون اصلا بل كان
متحركا دائما وليس كذلك لان المضارع المتصل به نون جمع المؤنث مبني على السكون والمضارع الداخل عليه الجازم معرب
وحفظ الاصل مع رعاية المشابهة العارضة في الجملة اولى من رعايتها مع ترك الاصل راسا وايضا ما ذكره انما يتم لو ثبت
ان بناء صيغة المضارع سابق على بناء صيغة الماضي وهو غير معلوم ثم ان مشابهته بالمضارع اولى بالاعتبار لما بينهما
من المواخاة من مشابهته بالاسم في الوقوع موقعه **قوله** وشرطا وجزاء الا نظر في اللفظ ما يعطف عليه فاما ان يقال
قوله موقع الاسم بمنزلة خبرا وصفة للاسم فيكون معطوفا عليه باعتبار المآل واما ان يقدر في وقوعه بعد الواو فيكون معطوفا
على قوله في وقوعه **قوله** كراهة بالتنوين مفعول له لقوله مبني على السكون وقوله اجتماع اربع بالنصب مفعول به لقوله
كراهة فان قلت لزم اجتماع اربع متحركات في الكلمة الواحدة في نحو حركة وبركة قلت لا اعتبار لحركة الآخر لعروضها بالعامل
وعدم لزومها للكلمة لزوالها بالوقف فان قيل السكون في مثل ضربن عارضي لا اصلي فينبغي ان لا يعتبر فيكون في حكم
ما اجتمع فيه متحركات فينبغي ان لا يجوزه قلت كون السكون فيه عارضيا ثم كيف وقد حصل باتصال ما هو جزء الكلمة يدل
عليه عدم التقوم الحركة في نحو قولا اصلية لا عارضية ولذا رد الواو وفيه دون قل الحق قلت فيه ان هذا انما يثبت لو كان اصل
قولا قل فلما اتصل الف الضمير به زال السكون وحصل الفتح للالف وليس كذلك بل اخذ قولا من تقولان فحذفت التاء وصار الآخر
موقوفا وسقط النون بالوقف فحركة اللام اصلية لا عارضية مثل السكون في ضربن لان ضرب كان مفتوح الباء فلما اتصل
به النون سكن الباء فحركة قولا ليس مثل حركة قل الحق وحصوله باتصال ما هو جزء الكلمة لا يخرجه عن كونه عارضيا يدل عليه حذف
الالف في نحو رمتا فان حذفه باعتبار ان التاء كانت ساكنة ففتحت لاجل الالف فهي ساكنة حكما مع ان الفتحة حصلت بما
هو جزء الكلمة اللهم الا ان يقال السكون في ضربن له جهتان جهة عروضه بان قد حصل بعد ما لم يكن وجهة اصالته بان حصل
باتصال ما هو جزء الكلمة واعتبار جهة عروضه توجب الثقل فبالضرورة اعتبر جهة اصالته دفعا للثقل وربما جهة اصالته
توجب الثقل فاعتبر جهة عروضه دفعا للثقل **قوله** لشدة اتصال الفاعل اي الضمير بفعله بحيث يطلق على المجموع فعل فلا
نقض بمثل ذهب فرس **قوله** احترز به عن مثل ضربا اي عن خروج مثل ضربا عن الحكم المذكور وهو البناء على الفتح فانه وان قيل
مبني على الفتح مع غير الضمير المرفوع خرج مثل ضربا عن الحكم مع انه مبني على الفتح **قوله** فانه ايضا مبني على الفتح اي كما ان ضرب
مبني على الفتح فانه لما اتصل به الف الضمير صار فتحة البناء فتحة ما قبل الالف ايضا واما ان هذه الفتحة فتحة ما قبل الالف وفتحة البناء التقديري مما لا دليل
عليه الظاهر يرده بخلاف غلامي فانه كان قبل اتصال الياء موقوف الآخر فلما اتصل به الياء كسر آخره لاجل الياء فبعد دخول العامل صار
كسرة الاعراب تقديريا لامتناع تحرك الحرف الواحد بحركتين معا وبهذا التقرير اندفع ما قيل في كون هذا الفتح للبناء نظر
لجواز ان يكون مما اقتضاه الالف فيكون فتحة البناء التقديرية نظيره غلامي في حالة الجر فان كسرة الميم فيه مما اقتضاه الياء

وكسرة الاعراب تقديرية **قوله** فضل تشبه لو احرقع التفسير بين باو اشبه يسلم من التكرار وقد مر العذر عنه **قال** تأتيت اختاره على اتين لما فيه من الجمع بين حرفي المتكلم والترتيب المعروف وهو تقديم المتكلم وتوسيط الغائب وتاخير المخاطب بخلاف اتين فان فيه تفريقا بين حرفي المتكلم وتقديما لحرف الخطاب على حرف الغيبة الا ان اتين يصلح ان يكون صفة لحروف بان يكون صيغة الغائبات من الاتيان بمعنى المجئ بخلاف نأيت فانه لا يصلح ان يكون صفة لحروف فانه صيغة المتكلم من النأي بمعنى البعد **قوله** اي حال كونه متلبسا باحد حروف نأيت لو قدم التفسير على قوله باحد حروف آه لسلم من التكرار وقوله اي حال كونه اي المضارع متلبسا تلبس الكل بجزئه وهو يضرب مثلا بجزئه وهو واحد من حروف اتين واجاب بان الغرض من الحال تقييد مضمون عاملها بمضمون الحال والتقييد انما يكون بامر منتقلة غير لازمة وتلبس الكل بالجزء امر لازم فلا فائدة في التقييد وجعل البا للتلبس دون السببية مع ان الرضي جعل البا للسببية فان قلت جعل البا للسببية لا يستقيم ايضا لان زيادة الحرف لتحصيل اللفظ فزيادة حروف نأيت سبب وجود لفظ المضارع دون اشتراكه وتخصيصه ومشابهته للاسم فيهما وانما سبب الاشتراك وضعه لمعنيين وسبب تخصيصه دخول السين او سوف فمشابهته الاسم بالاشتراك والتخصيص ليست بسبب احد حروف نأيت قلت زيادة الحروف سبب وجود اللفظ وهو سبب وضعه لمعنيين وهو سبب اشتراكه فزيادة الحرف سبب للاشتراك بالوسائط وكذا زيادة الحروف سبب وجود اللفظ وهو سبب الوضع وهو سبب دخول السين او سوف واليه اشار الرضي حيث قال والباء للسببية اذ زيادة الحروف على اول الماضي مع تغير بعض حركاته سبب تحصل لجهة مشابهة المضارع للاسم وتلك الجهة وقوعه مشتركا فالبا فيه كما في قولك بزيد صرت كقارون في الثروة انتهى **قال** باحد حروف بالتنوين واتين صفة حروف صيغة الغائبات بمعنى جئن في اوائله متعلق بقوله اتين ويحتمل ان يكون بالاضافة وقوله في اوائله تقدير الكائنة في اوائله صفة للحروف والظاهر في اوله في بعض النسخ وقع بعد قوله باحد حروف نأيت وهو المناسب بقوله معنى الحروف آه وفي بعضها اتين فان قلت الضمير في اوائله لكان يرجع الى المضارع لا يصح اذ الحروف ليس في اول المضارع بل اول المضارع قلت المراد في اول حروف من حروفه الاصلية فان قلت هذه الحروف ليست مظروفا للاول حرف من حروفه الاصلية وان كان يرجع الى الماضي يشكل الظرفية قلت المراد في جانب اوله **قوله** يعني الحروف آه اشارة الى ان الاضافة لادنى الملابسة وهو ملابسة الجامعية فان قلت نأيت عين الحروف لا جامع لها قلت الجامع المجموع والمجموع كل واحد منها او الجامع المادة وهي تلك الحروف مع الهيئة والمجموع المادة فقط **قوله** وهذه المشابهة اي مشابهة الفعل المضارع لمطلق الاسم سواء كان اسم فاعل او غيره على ما هو لفظ المتن انما يكون لوقوعه مشتركا وتخصيصه بالسين وسوف لا للموازنة والصلاحية للحال والاستقبال اذ بهما يشابه اسم الفاعل خاصة فالحصر اضافي فلا ينافي كونه مشابها للاسم بدخول لام الابتداء نحو ان زيدا ليخرج كما تقول ان زيدا لخارج ولا يقال ان زيدا لخرج قال الشارح الرضي قوله لوقوعه مشتركا بيان لوجه مشابهة المضارع لمطلق الاسم فاما مشابهته لاسم الفاعل خاصة فبالموازنة والصلاحية للحال والاستقبال انتهى فالاعتراض على الشارح قدس سره بان الحصر غير مستقيم لا يشبه بدخول لام الابتداء والموازنة والصلاحية ليس على ما ينبغي اما بالاول فلان الحصر اضافي واما بالثاني فلانه اعرا[ض]

بما هو خارج من المبحث اذ المبحث انما هو لبيان المشابهة لمطلق الاسم فالمحصور مشابهة لمطلق الاسم على الوقوع وتخصيص مطلق
المشابهة ولا المشابهة الى صفة وبما ذكرنا ظهر ان ما قال بعض الفضلاء على قول الشارح قدس سره انما يكون لوقوعه من قوله قد
احوج عبارة المتن بزيادة الحصر المستفاد من كلمة انما عن الاستقامة لعدم انحصار وجه المشابهة في الاشتراك وتخصيص بالسين
وسوف لان المضارع قد يشابه الاسم في دخول لام الابتداء وفي الموازنة وصلاحيته للحال والاستقبال ليس على ما ينبغي **قوله**
مشتركا بين زماني الحال والاستقبال بيان لوجه المشابهة وسببها وتحقيق صفة له منها يوخذ وجه الشبه كان قوله بوقوع الاسم
آه بيان صفة للاسم هي منشأ لكون المضارع مشبها به فوجه الشبه الاشتراك الكلي الصادق على الاشتراكين الى صفتين كان وجه
الشبه في زيد كالاسد هي الشجاعة الكلية الصادقة على الشجاعتين الى صفتين لا الشجاعة الى صفة لعدم الاشتراك ثم ان من اشتراك
المضارع بين زماني الحال والاستقبال انما معناه فلا مسامحة في الكلام كما قيل الظاهر من الاشتراك هو المعنى الاصطلاحي
مع قوله بين زماني الحال والاستقبال مبني على التسامح والمراد بين المعنيين المركب احدهما من زمان الحال والآخر من زمان
الاستقبال وبما ذكرنا ظهر اندفاع ما قيل الظاهر ان قوله لوقوعه شريكا اشارة الى وجه الشبه وهو يجب ان يكون مشتركا بين المشبه
والمشبه به والاشتراك بين زماني الحال والاستقبال ليس مشتركا بين المضارع والاسم فقد احوج عبارة المتن وايضا عن الحمل
على التقييد المخل وبقوله مشتركا بين زماني الماضي والاستقبال وتخصيصه بالسين وسوف لا ينتقض التعريف بمثل اصبح المشترك بين
معنى دخل في الصباح ومعنى صار **قوله** على الصحيح قال العلامة التفتازاني في شرح الزنجاني لانه يطلق عليهما اطلاق كل
مشترك على افراده انتهى قيل وهو الاصح عند بعض المحققين واستدل عليه بانه لو لم يكن كذلك للزم التكرار والتناقض في مثل
يفعل الآن او غدا انتهى بيان اللزوم اما التكرار فلانه اذا كان حقيقة في الحال وقيل يفعل الآن كان تكرارا محضا وفيه انه
يحتمل ان يكون لدفع احتمال المجاز واذا قيل غدا لزم التناقض وكذا اذا كان حقيقة في الاستقبال وفيه انه يحتمل ان يكون قرينة
لارادة المجاز وقيل هو حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال قال الشيخ الرضي وهو اقوى لانه اذا خلا عن القرائن لم يحمل الا على الحال
ولا يصرف الى الاستقبال الا بقرينة وهذا شأن الحقيقة والمجاز وايضا من المناسبة ان يكون للحال صيغة خاصة كما للاخرين وقيل
هو حقيقة في الاستقبال مجاز في الحال لخفاء الحال حتى اختلف العقلاء فيه فقال الحكماء ان الحال ليس بزمان موجود بل هو حد
بين الزمانين ولو كان زمانا لكان التصنيف تثليثا والحال عند النحاة عبارة عن آن المختلف في كونه زمانا بل ما هو على جنبتي الآن من الزمان
يعني الآن سواء كان الآن ايضا زمانا او الحد المشترك بين الزمان ومن ثم تقول ان يصلي في قولك زيد يصلي حال مع ان بعض صلوته
ماضٍ وبعضها باق فجعلوا الصلوة الواقعة في الآنات الكثيرة المتتالية واقعة في الحال **قوله** وتلك المشابهة ليس معطوفا على قوله
هذه المشابهة حتى يكون الظاهر ترك الواو اذ ترك **قوله** لوقوع الفعل مشتركا بل الواو فيه كالواو في قوله وهذه المشابهة لا تستتبع
وكونه غير متعلق بما قبله **قوله** باحد معانيه اي احد كان من المعاني الثلثة او الاربعة وتخصيصه بالكل انما يكون بالقرائن **قوله**
وانما عرف بمشابهة الاسم اي اخذ المشابهة في تعريفه ولم يأخذ شيئا آخر لانه لم يسم مضارعا الا لهذا اي الا لاجل المشابهة لا لشيء
آخر بان يكون المضارعة لمعنى آخر فللحصر مدخل في اخذ المشابهة في التعريف اذ لو كان للمضارعة معنى آخر لما تعين اخذ المشابهة
فيه ثم اورد على الحصر دليلا بقوله اذ معنى المضارعة وحصر جنس معنى المضارعة لغة في المشابهة لوجب ان لا يسمى مضارعا الا

لاجل المشابهة لكن يشكل بيحيى مضارع يعني عاجز قوله من ضرع واحد يحتمل الوصف والاضافة كذا قيل والثاني لا يخلو عن
مناقشة اذ لو كان اضافيا لقيل من ضرع واحدة قوله فالهمزة المبدلة من الالف امتنع الابتداء بالساكن قال للمتكلم لان الهمزة
مبدأ المخارج والمتكلم مبدأ الكلام قال مفردا حال من المتكلم قوله مذكرا كان او مؤنثا فيه ان المفرد مذكرا لاجل التانيث فلا
يستقيم التعميم الا ان يقال تذكيره للتغليب قوله والنون له اي للمتكلم لانه اذا لم يبق من حروف العلة اعطى له ما يشابه حرف العلة
قوله المفرد فيه ان المفرد ما ليس معه غيره فهو مقابل مع غيره فلا يصح الجمع بينهما فالوجه ان لا يفسر الضمير بالمتكلم المفرد قوله كما
اي الهمزة والنون اشارة الى وجه الاختصاص قوله والتاء المبدلة من الواو لكراهة اجتماع الواوات في نحو وجل للمخاطب
اذ الواو منتهى المخارج والمخاطب منتهى الكلام قال والياء المتوسط المخرج للغائب المتوسط بين المتكلم والمخاطب وانما اعطى التاء للغائبة
والغائبتين لئلا يلتبس بالغائب والغائبين وح وان التبسا بالمخاطب والمخاطبين لكن هذا اسهل لاندفاعه بالمشاهدة قوله اي
حال كون المؤنث والمؤنثين اي الفاعلين المؤنثين فذو الحال ثلثة امور ولذا قال غائبات او ذوي غيبة بكسر الواو
على لفظ الجمع الا ان المناسب لقوله غائبات ذوات غيبة الا ان يقال اشار الى جهتي اللفظ والمعنى ولو اريد بالمؤنث
صيغة المؤنث وبالمؤنثين صيغة المؤنثين يقيل غائبتين او ذوي غيبة بفتح الواو الا ان يقال الجمع ح باعتبار تعدد المورد وانما اول لان
الحال وذاها في المعنى مبتدأ وخبر والخبر يجب ان يكون مما يحمل على المبتدأ وغيبة ليس محمولا على ذي الحال قوله اي غير القسمين المذكورين
اعاده وان مر هذا التفسير عن قريب اشارة الى ان البدل يصير بمنزلة النكرة الموصوفة لانه يكون بمنزلة صيغ مغايرة للقسمين فان
قلت الياء يستعمل في الله فيلزم ان يوصف بكونه غائبا ومذكرا والله تعالى متعال عن ذلك قلت يلزم كون لفظ الله في الفعل الذي
ما يشابه مثلا غائبا ومذكرا وهو ليس بمحذور والمحذور توصيف ذات الله بهما وهو ليس بلازم فلا حاجة الى ان يقال والياء لما
عدا ما ذكرنا قوله لانه وان لم يصر جواب عما قيل اذا ابدل النكرة عن المعرفة فالنعت واجب والجواب ان الصفة اعم من ان يكون
حالا او مآلا وقيل وجوب النعت انما هو اذا لم يفد النكرة فائدة زائدة فلا حاجة الى النعت وقد افاد غيرهما الفيد بالم يفده المبدل منه قوله
او بالنصب حال عطف على قوله بالجر فان قلت قوله بالجر خبر لقوله فقوله على معنى فقوله غيرهما كائن بالجر على البدلية من قوله للغائب
واذا عطف قوله بالنصب عليه يكون فقوله غيرهما كائن بالنصب فلا يرتبط به قوله حال قلت يرتبط من حيث المعنى اذ المعنى فقوله
غيرهما كائن بالنصب بناء على انه حال من قوله للغائب ولو قال على الحالية لسلم من التكلف قوله لموافقة السابق وهو قوله
مفردا وغيبة والظاهر ان قوله مع غيره ايضا حال لا يكون على تيرتها الا ان الشارح قدس سره جعله خبرا لكان المقدر قوله
مضمومة في الرباعي اما الضم فلانه لو فتح حرف المضارعة في يكرم من الافعال مثلا لم يعلم انه مضارع المجرد ام المزيد فيه ثم حمل عليه
كل ما كان ماضيه على اربعة احرف فان قلت لم لم يفتح حرف المضارعة في ابواب لا التباس فيها نحو يدحرج ويقاتل ويفرح ثم
يحمل عليها باب الافعال وهو الاولى لانه حمل الاقل على الاكثر قلت لو فعل كذلك لزم الالتباس ولو في صورة بخلاف العكس
فانه لا التباس فيه فان قلت اهراق يهراق واسطاع يسطيع ليس من الابواب الاربعة مع انه ليس حرف المضارعة فيهما
مفتوحا قلت بل هما من باب الافعال والهاء والسين زائدتين على خلاف القياس قوله مفتوحة فيما سواه لكونه الاصل لخفته
ولا مانع منه قوله لعدم علة الاعراب فيه اي في غير المضارع وهي المشابهة لمطلق الاسم فيما ذكره لا لاسم الفاعل في الموازنة وصلاحية

بحث الاصوات

الحال والاستقبال **قوله** لعدم علة الاعراب فيه مشعر بان المقصود بالافادة سلب الاعراب من غير المضارع لا اثبات الاعراب للمضارع لانه لو كان المقصود بالافادة اثبات الاعراب للمضارع لقيل لوجود علة الاعراب فيه **قوله** ولما كان هذا الكلام الخ المقصود من هذا الكلام دفع ايراد يرد على ظاهر لفظ المتن وهو ان كلمة غير ان كان على معناه الوصفي فسلب الاعراب من غير المضارع موقت بوقت عدم اتصال نون التاكيد او نون جمع المونث بالمضارع فيفيد انه اذا اتصل به احد النونين يكون الغير معربا وهو كما ترى فاسد وان كان بمعنى الا يكون حصر الاعراب في المضارع موقتا بوقت عدم الاتصال فيفيد انه اذا اتصل باحد النونين لم يكن الاعراب منحصرا فيه بل يجري في غيره وهو ايضا فاسد وحاصل الدفع ان الظرف متعلق بما يستفاد من كلام المتن وهو انما يعرب المضارع فيفيد انه اذا اتصل به احد النونين يكون مبنيا وهو المقصود فان قلت انما يفيد الحصر فيكون موقتا بالقيد المذكور فيلزم المحذور المذكور قلت الامر التضمني قد لا يكون معتبرا في احكام اللفظ حيث يقال ما من اله الا الله الا بقوله ما من اله الا الله مع انه بمعنى ما من اله الا الله ويمكن ان يقال القيود كما يكون قيود المضمون الكلام يكون قيودا ايضا للاخبار به على ما صرح به الشيخ المحقق في حواشي التلويح فيجوز ان يكون الظرف قيدا للاخبار والمعنى ان هذا الاخبار وهو اعراب المضارع عن بناء غيره اذا لم يكن به احد النونين اما اذا اتصل به احدهما فالكل مبني **قيل** قوله اذا لم يتصل متعلق بمعنى المغايرة وقيد لها اي لا يعرب مغايرة في وقت عدم الاتصال فالقيد لتعميم الغير بحيث يشمل المضارع المتصل به احد النونين انتهى اقول في الاحتياج وجيه الا انه يوهم ان مغايرة الامر والماضي للمضارع مقيد بوقت عدم الاتصال كما ان مغايرة المضارع المتصل احد النونين مقيد به ايضا وانه لا يفيد ان المضارع معرب عند عدم الاتصال مع انه المقصود بالبيان وقال الفاضل الهندي ان الظرف متعلق بفعل نفهم من الكلام لان سلب الاعراب عن غير المضارع يشعر ان المضارع يعرب فالمحصل انه يعرب المضارع اذا لم يتصل احد النونين واما اذا اتصل باحد النونين فهو مبني **قوله** لانه اذا اتصل به احدهما يكون مبنيا هذا عند الجمهور وقال بعض جميع ما اتصل به النونان من المضارع باق على اعرابه كما ان الاسم مع التنوين معرب لكنه لما اشتغل حرف الاعراب بالحركة المجتلبة قبل اعراب الكلمة لاجل الفرق صار الاعراب مقدرا كما في نحو غلامي **قوله** لو دخل عليها لزم دخوله على كلمة اخرى حقيقة فيه انه لا جعل بمنزلة جزء الكلمة صار الاعراب عليها بمنزلة الاعراب على حرف الاخر كما في قائمة وبصري فما وجه عدم اجراء الاعراب عليها وان نظر الى انه كلمة برأسها فما وجه عدم الاجراء على ما قبلها قلت اجاب عنه الشيخ بعد ما سا بقوله فان قيل فلما امتزجا فهلا اعراب الكلمة على النون كما يعرب الاسم المونث بالتاء على التاء او هلا اعرب مع الامتزاج على ما قبل النون كما اعرب الاسم مع امتزاجه بالتنوين على ما قبلها قلنا اما الان الاسم اصل في الاعراب والفعل فرع عليه فروعي اعراب الاسم بقدر ما امكن دون الفعل ولا سيما والنون من خواص الافعال فيرجح جانب الفعلية وضعفت مشابهة الاسم هذا على مذهب البصريين واما لان علة اعراب الفعل ليست ظاهرة ظهور علة اعراب الاسم واكثر الافعال مبنية فيرجح الى البناء لادنى سبب وهذا على مذهب الكوفيين ثم قال ولم يعرب ما قبل النون كما اعرب ما قبل التنوين لاجل داع وهو اشتغال ما قبل النون الموكدة بالحركة المجتلبة للفرق بين المفرد المذكر والمجموع المذكر والواحد المونث ففتحة في الاول وضمة في الثاني وكسرة في الثالث ولما كان اصل الاسم الاعراب لم يبنوه مركبا مع التنوين بناء الفعل مع النون

وايضا لم يكن للتنوين معه امتزاج قوي الا ترى الى سقوطه في الوقف والاضافة ومع اللام ولضعف الامتزاج لم يعرب على التنوين كما اعرب

على تاء التانيث وحاصل ما ذكره الشارح الرضي ان الامتزاج بين الفعل والنون لما كان قويا كما بين الاسم والحرف في قائمة وبصري

فينبغي ان يجعل النون محل الاعراب كما فيهما وان لم يكن قويا كما بين الاسم والتنوين فينبغي ان يجعل الاعراب على حرف قبل التنوين كما في الاسم

المنون فاوجبه الحكم في البناء وحاصل الجواب ان الفعل لما كان اصلا في البناء وفرعا في الاعراب يرجع الى اصله لمجرد مانع من اجراء

الاعراب على الآخر ولم يعتبر كلمة اخرى جزء منه بخلاف الاسم فانه اصل في الاعراب فما امكن يعتبر اعرابه فان صار آخره وسطا يجعل

الكلمة التي صارت بمنزلة جزء منه محل الاعراب ولم ينظر الى انه كلمة براسها على ان الفعل مع النون منه مانع عن جعل الآخر محل الاعراب هو

شغل آخره بالحركة المجتلبة للفرق فالدليل الذي ذكره الله قدس سره تم بضم مقدمة اخرى مفهومة من المقام اليه وهو مع ان الاصل

في الفعل البناء فيكفي في رجوعه الى الاصل ادنى مقتضى وما قيل لو صح دليل الله قدس سره لزم عدم جواز اجراء الاعراب على ما قبل

التنوين في نحو جاءني زيد ورأيت زيدا ومررت بزيد لان التنوين لشدة اتصاله بالاسم بمنزلة الجزء منه ففيه ان الملازمة ممنوعة كيف وان

في الاسم الاعراب فرع بقدر الامكان كونه معربا وايضا لا يلزم من عدم اجراء الاعراب لمانع في الفعل عدم اجرائه فيما ليس فيه ذلك المانع

وكذا الملازمة في قوله وايضا لزم عدم جواز الاعراب على ياء بصري وتاء قائمة لان كلا منهما كلمة اخرى حقيقة وكذا في قوله وايضا غاية ما لزم منه

تعذر الاعراب وهي لا توجب البناء الملازمة ممنوعة اما الاولى فسنده ما ذكره اما الثانية فاسنده كيف والاصل في الفعل البناء فيكفيه ادنى

باعث للرجوع الى الاصل **قوله** لان نون التاكيد لشدة الاتصال بمنزلة جزء الكلمة اعلم ان علامة شدة الاتصال كون الثاني تاكيدا للاول

لما بين المؤكد والتاكيد من الارتباط والاشتباك او محلا لاعراب الاول لان كونه محلا لاعراب الاول فرع كونه بمنزلة الجزء او كونه

فاعلا له لان الفاعل كالجزء من الفعل يدل على ذلك اسكان اللام في ضربت دون ضربك تحرزا عن توالي الحركات فيما هو كالكلمة الواحدة

ولا شك ان اتصال نون الوقاية وضمير المفعول ليس فيهما شيء من تلك العلامة فالفرق بين اتصال نون التاكيد ونون الوقاية و

ضمير المفعول فرق مبني على الدليل لا تحكم غير مسموع كما قيل **قوله** ولان نون جمع المؤنث دليل على بناء المضارع واذا اتصل به نون

جمع المؤنث كما ان قوله لان التاكيد آه دليل على بناء المضارع اذا اتصل به نون التاكيد لان المطلب بناء المضارع اذا اتصل به كل واحد

من نون التاكيد ونون جمع المؤنث فاو رد دليلا على كل الامرين فالمطلب امر واحد وهو بناء المضارع الا ان الموجب له كل واحد

من الامرين وليس الموجب مجموع الامرين فاندفع ما قيل وانت تعلم ان الصواب ترك اللام بل ترك قوله لان

عطف نون الجمع المؤنث على نون التاكيد ليكون المجموع دليلا واحدا بناء على ان المدعى بناء المضارع عند اتصال كل واحد من النونين

به وهو لا يثبت بكل واحد من المعطوف والمعطوف عليه بل بمجموعهما واعادة لان ليفيد ان كل واحد منهما دليل مستقل يثبت به المدعى

اعلم ان الدليل المذكور في نون التاكيد جار بعينه في نون جمع المؤنث والمذكور في جمع المؤنث جار بتمامه في نون التاكيد حيث

يقال لانها تقتضي فتحة ما قبلها ومع وجود الفتحة لا يمكن الاعراب وهو دليل عليه بضم ان الاصل في الفعل البناء فيكفيه ادنى باعث

له فلا يرد ما قيل يرد عليه ان غاية ما لزم منه انما هو تعذر الاعراب وهو لا يوجب البناء قال الشيخ الرضي اختلف في نون جمع المؤ

ايضا فالجمهور على ان اللام لما سكن للحاقه وان لم يجتمع فيه اربع متحركات حملا على ضربن جاز بناؤه ايضا حملا عليه وقال بعضهم

وهو معرب لضعف علة البناء فقدر الاعراب لا انه محل الاعراب السكون ولم يعوض النون من الاعراب خوفا من اجتماع النونين

قوله فلا يقبل الاعراب اما الرفع والنصب فلانه يمتنع ان يكون على حرف واحد السكون والرفع والنصب واما الجزم فلانه اثر العامل فيمتنع ان يجعل ما هو قبل العامل اثر العامل **قوله** اى من المضارع ان جعل اللام فيه للعهد والمشار اليه هو المضارع المذكور وهو المبنا المعرب الذى لم يتصل به نون التاكيد ولا نون الجمع المونث فتعميم الجمع بحيث يشتمل جمع المونث ليس على ما ينبغى لانه خارج عن البحث اذ البحث فى المعرب الذى لم يتصل به نون التاكيد ولا نون الجمع المونث وان لم يجعل كذلك بل يراد مطلق الصحيح سواء كان مبنيا او معربا فالاخراج لنون جمع المونث دون نون التاكيد ليس بسديد اذ يصدق على المضارع المتصل به نون التاكيد نحو هل يضربن انه صحيح مجرد عن ضمير بارز مرفوع للتثنية والجمع والمخاطب المونث فينبغى ان يكون بالضمة والفتحة لفظا والسكون مع انه ليس كذلك ثم ان قوله والمتصل به ذلك يتناول نون جمع المونث على طريقة الشارح قدس سره الا ان الشارح قد اخرجه بقوله وذلك فى خمسة مواضع لكن الاشكال بنون التاكيد باق بحاله فالصواب جعل اللام للعهد وترك التعميم فما قيل لو كان المراد بالصحيح من المضارع مطلق الصحيح معربا كان او مبنيا وكان المراد بالجمع اعم من المونث لا يصح تخصيص الاخراج لما اتصل به نون جمع المونث بل لا بد من اخراج ما اتصل به نون التاكيد ايضا بان يقال عن نون التاكيد ولا استقام قوله فيما بعد والمتصل به ذلك بالنون وحذفها لشمول المتصل به ذلك ح ما اتصل به نون الجمع المونث ولا شك انه ليس معربا بالنون ولا بحذفها ليس على ما ينبغى اذ قوله لا استقام غير مستقيم **قوله** وهو عند النحاة آه فسره رحمه الله بهذا لغفلة بواسطة بعد العهد والا فالشارح فسره بهذا التفسير فى بحث الاضافة حيث قال فى شرح قول المص واذا اضيف الاسم الصحيح وهو فى عرف النحاة ما ليس فى آخره حرف علة قيل انما قال حرفه الاخير حرف علة ولم يقل لامه حرف علة ليشمل المضارع الذى آخره حرفان من جنس واحد من حروف العلة مثلا مثل مرعوى فان آخره واوان قلبت الاخيرة ياء لوقوعها طرفا بعد كسرة فانه اختلف فيه ان الواو الاولى زائدة او الثانية فان كانت الاولى زائدة فلا غبار على تقدير اختيار ان لامه حرف علة وان كانت الثانية زائدة ففيه شبهة فان الحرف الذى يدور الاعراب عليه ليس لام الكلمة بل زائدة فلا يشمله تعريف الصحيح من حيث الاخراج الا ان يقال لما عبر عن الزائدة باللام صار بمنزلة لام الكلمة وبما ذكرنا اندفع ما قيل عليه وانت خبير بان الاختلاف فى لامه لا يقدح فى شمول التعريف اياه بلا شبهة **قوله** يتصل بها الوجه ترك قوله لان المراد من التجريد ان لا يتصل بالمضارع الضمير البارز المرفوع لانه يتصل به ثم يجرد عنه **قوله** فى حال الجزم لم يقيده بكونه لفظا اكتفاء بما سبق اذ كل واحد منهما يكون لفظيا وتقديريا اما كونهما لفظيين فظ واما كونهما تقديريين فلان الضمة والفتحة يكون تقديريا اذا وقف على المضارع واما الجزم فيكون تقديريا بالتحريك لالتقاء الساكنين والاعراب التقديرى ما لا يتلفظ به ما دام سببه وباعثه موجودا والوقف دائم بدوام باعثه وعدم عد الوقف من مواضع تقدير الاعراب فى غير المنع وحصر النحاة تقدير الاعراب فيما تعذر او استثقل لا يضر كيف والوقف جزئى من جزئيات التعذر او الاستثقال وكون التحريك لالتقاء الساكنين مما لا يدوم فلا يكون سكون مثل لم يكن الذين تقديريا ممنوع كيف وحذف حرف الاعراب لالتقاء الساكنين عد من تقدير الاعراب على ما قال به العلامة التفتازانى فى كتابه المسمى بالارشاد مع انه لا فرق بين التحريك وحذف حرف الاعراب لالتقاء الساكنين حتى يعد احدهما مما يدوم دون الآخر **قوله** مثل يضرب مثال للصحيح المجرد عن ضمير بارز مرفوع وليس مثالا لكون المضارع معربا بالضمة والفتحة والسكون حتى يكون قاصرا عن افادة ذلك لكن تاخيره عن قوله بالضمة والفتحة والسكون مما يشهد بكونه مثالا للاعراب ولذا جعله الش قدس سره مثالا للاعراب وعطف عليه وليس يضرب ولم يضرب تنبيها على انه لا يتم مثالا بدونه وانت

فيه بان مثال الرفع لا يتم بدون ذكر زيدا وعمرو ومثال العبد يضرب **قوله** والمضارع المتصل فان قلت الظاهر ان قوله والمتصل عطف على المجرد فبقي به فلاي شيء عدل عنه وعطفه على الصحيح مع انه بعيد واحتاج على التقدير قلت لان الحكم المذكور ليس خاصا بالصحيح بل يجري في المعتل ايضا فللتنبيه على هذا المعنى عدل عن الظاهر **قوله** وذلك اي اتصال الضمير المرفوع البارز كائن في خمسة مواضع لان الضمير البارز المرفوع وان اتصل في يضربن وتضربن الا ان الحكم المذكور لا يجري فيهما فالحكم المذكور قرينة على التخصيص بالخمسة فاندفع ما قيل الظاهر ان يقال في سبعة مواضع لامر من تعميم المضيع **قوله** والمضارع المعتل الآخر فان قلت المعتل مقابل الصحيح عندهما وهو عندهم ما لم يكن في آخره حرف علة فالمعتل المقابل له كلمة آخره حرف علة فلا حاجة الى قوله الآخر قلت الامر كذلك الا انه ذكره دفعا للغفلة عما ذكر **قوله** سقط الحرف المناسب لها اي للحركة لان كل حرف منها بمنزلة حركتين وقيل فانه من جنس الحركة وحدث من اشباعها ولذا قالوا الحركات ابعاض من حروف العلة وقيل لان حرف العلة يناسب الحركة في كونهما قابلين للسقوط انتهى ولا يخلو عن خلل **قوله** الا ان الالف لا تقبل الحركة فصار ظهور الاعراب متعذرا وليس في المضارع المتصل به نون التاكيد او نون جمع المؤنث سبب رجوعه الى البناء وتعذر الاعراب بل مع كون النون من خواص الافعال ترجح جانب الفعلية وضعفت مشابهة الاسم وبهذا اندفع ما قيل وليت شعري ما بالهم جعلوا تعذر الاعراب بسبب اتصال نون التاكيد ونون الجمع سببا لبناء المضارع ولم يجعلوا تعذره بسبب عدم قبول الالف الحركة سببا لبنائه بل جعلوه معربا بالاعراب التقديري لا بد من بيان الفرق بينهما **قوله** ويرتفع المضارع اي المعرب الذي لم يتصل به نون التاكيد ولا نون جمع المؤنث اي يصير المضارع مرفوعا وقت تجرده عن الناصب والجازم ثم ارتفاعه في ذلك الوقت يحتمل ان يكون بسبب ان التجرد عامل فيه وان يكون بسبب ان وقوعه موقع الاسم عامل فيه فينطبق على مذهب البصري والكوفي واما كون التجرد عاملا كما هو المتبادر من عبارته فممنوع بل في تغيير الاسلوب دلالة على انه لم يقصد ان التجرد عامل كيف وقال في بيان الناصب والجازم وينصب بان وينجزم بلم ولم يقل في بيان الرفع ويرتفع بالتجرد بل اذا تجرد ويعلم انه لم يقصد بيان مذهب الكوفي بل اورد عبارة تنطبق على المذهبين قال الشيخ الرضي قوله ويرتفع وان لم يصرح بان عامل الرفع هو التجرد عن العوامل كما هو مذهب الفراء كان ايما الى ذلك المذهب ولعل اختيار الفراء لهذا المذهب ليسلم من الاعتراضات الواردة على مذهب البصريين وهي ما ذكره الشارح بقوله وارد عليه آه ثم التجرد قيد في المبتدأ بالاسناد ولم يقيده هنا لان الفعل لا يستقل بدون التركيب مع الفاعل فلا حاجة اليه بخلاف الاسم ونظيره ان قول المصنف مثل يضرب مثال الصحيح المجرد لا انه مثال للاعراب فقول الشارح قدس سره ولن يضرب ولم يضرب ليس على ما ينبغي **قوله** وذلك مذهب الكوفيين اي جمهورهم وقال الكسائي عامل الرفع فيه حرف المضارعة لانها لما دخلت في اول الكلمة حدث الرفع بحدوثها اذ اصل المضارع اما الماضي واما المصدر ولكن ليس فيهما هذا الرفع بل حدث مع حدوث الحروف فاحالته عليها اولى من احالته على المعنوي انتهى كما هو مذهب البصريين والفراء قيل يرد عليه ان مجرد الحروف تصدره بها لا يكفي في رفعها والا لارتفع مع الناصب والجازم ايضا بل لم يعرب باعراب لتعارض العوامل انتهى وفيه كلتا الملازمتين في حيز المنع لانه انما يكون لو بقي الحروف عاملا مع الناصب والجازم وليس كذلك بل يصير مهدرا كما قال الشيخ الرضي وانما عمل فيها عامل النصب والجزم لضعفه وصيرورتها كجزء الكلمة **قوله** وسواء كان العامل فيه الصواب تركه لان الاستواء انما يكون بين متعدد **قوله** كما في زيد يضرب الى قوله ورأيت رجلا يضرب اي سواء وقع اسم مرفوع او مجرور او منصوب **قوله** فاعطي اي المضارع اسبق اعراب الاسم وهو الرفع انما كان اسبق لانه علم العمدة السابق

استبداره على الفضلات واقوى لانه علم العمدة الذي يتركب منه الكلام ويحتاج اليه بخلاف الفضلات **قوله** كما في الصلة اذ الصلة لا يكون الا جملة خبرية فيمتنع وقوع الاسم المفرد موقعها **قوله** في نحو سيقوم وسوف يقوم اذ لو وقع الاسم موقع المضارع الذي دخل السين او سوف عليه لزم دخولها على الاسم مع انهما من خواص الافعال **قوله** وفي خبر كاد لوجوب كون خبره فعلا مضارعا **قوله** ويقوم الزيدان اذ لو وقع الاسم موقعه وقيل قائم الزيدان لامتنع اذ لا يجوز ان يكون الزيدان فاعلا له لبطلان عمله بلا اعتماد على شيء ولا مبتدا وقائم خبره لعدم المطابقة **قوله** وكذا قائمان الزيدان اي قائمان خبر مبتدأ مقدم عليه ولا يجوز ان يكون فاعلا والا لم يجز تثنية اسم الفاعل **قوله** ويكفينا يعني لا يجب اتحاد جهة اعراب الاسم والفعل بل قد يتحد نحو زيد يضرب ابوه لان الاصل كان زيد ضارب ابوه فان رفعهما على الخبرية وقد لا يتحد كما في المثالين المذكورين فان الاسم مرفوع على انه خبر مبتدا والفعل مرفوع لكونه مجردا عن الناصب والجازم يدل عليه ان الوصلية فانه معطوف على محذوف تقديره ان لم يكن الاعراب مع تقديره اسما غير الاعراب مع تقديره فعلا وان كان الاعراب مع تقديره اسما غير الاعراب آه **قوله** وقوعه اي وقوع الفعل مطلقا بان يكون **قوله** ويكفينا وقوعه بيان قاعدة يعلم منها حكم المثالين او وقوع الفعل المذكور في المثالين **قوله** وان كان الاعراب الكائن مع تقديره اي الفعل مطلقا او الفعل المذكور في المثالين وفرضه اسما في الاصل غير الاعراب الكائن مع تقديره اي تقدير الفعل مطلقا او الفعل المذكور في المثالين وفرضه فعلا من غير نظر الى انه كان في الاصل اسما **قوله** ان سيقوم مع السين واقع موقع الاسم بان كان سيقوم زيد في الاصل قائم زيد فاقيم سيقوم مثلا مقام قائم ليفيد الاستقبال القريب والبعيد فاندفع ما قيل وحينئذ لان الاسم لا يدل على معنى السين ولا يصح قصده منه والمجموع يدل عليه وقد قصده المتكلم منه فكيف يكون واقعا موقعه **قوله** ان الاصل فيه الاسم يعني المراد بوقوع المضارع موقع الاسم اعم من ان يصح ايراد الاسم في ذلك الموضع بالفعل او لا يصح ايراده بالفعل بل امتنع لغرض وانه كان اسما في الابتداء **قوله** ملفوظة حال عن قوله بان وهو معرفة لان اللفظ اذا اريد به اللفظ يكون علما والقرينة على التقدير قوله مقدرة **قوله** ابدل الالف نونا وفيه انه لا مناسبة بين الالف والنون ولم يبدل النون من الالف اصلا في كلامهم ولم يبين فيما بين ان النون تبدل من الالف كما بين انه تبدل من حروف آخر ولذا قال الشيخ الرضي ولا دليل على قول الفراء وما قيل ولا يبعد ان يراد بالنون في قوله بدل الالف نونا نون التاكيد الخفيفة التي حقها ان تلحق الفعل الا انها لحقت بلا للتصريح لتاكيد النفي لا لتاكيد الفعل المنفي حتى يفيد اللفظ نفي التاكيد فاعمل عمل النصب ليكون آخر الفعل على هيئة يكون مع النون ولذا خص من بين حروف النفي فهو تكلف بارد ولا يدعو اليه ضرورة واخراج للنون عما وضع له **قوله** لا ان قال سيبويه انه معوذ اذ لا معنى للمصدرية في لن كما كانت في ان ولانه جاز تقديم معموله عليه حكى سيبويه عن العرب عمروا لن اضرب ولا يجوز تقديم معمول ما في خبر ان عليه وان لا ان يضرب في تقدير مركب وليس بكلام بخلاف لن يضرب وان لا ان يضرب لا يفيد تاكيد النفي ولن يضرب يفيده قال الشيخ الرضي وللخليل ان يقول لا منع ان يتغير الكلمة بالتركيب عن مقتضاها معنى وعملا اذ هو وضع مستانف انتهى **قوله** تقصر بحذف الف لا وهمزة ان للتخفيف **قوله** انه حرف براسه اذ الاصل عدم التصرف **قوله** مثل اصله اذن قال الشيخ الرضي ويروى ايضا عن الخليل ان اصله اذ ان مركبا كما قال في لن اصله لا ان ووجه ان يقال تغير المعنى بتغير اللفظ فلم يلزم الفعل بعدها وجانا ان يليه الحال **قوله** مخفف بحذف همزة ان **قوله** وقيل اصله اذا ظرفية قال الشيخ الرضي الذي يلوح لي في اذن انه يغلب في ظني

ان اسنده اذ حذفت الجملة المضاف اليها وعوض منها التنوين لما تقصد جعله صالحا لجميع الازمنة الثلثة بعد ما كان مختصا بالماضي وذلك انهم ارادوا الاشارة الى زمان فعل مذكور فقصدوا الى لفظ اذ الذي هو بمعنى مطلق الوقت لخفة لفظه وجردوه من معنى الماضي وجعلوه صالحا للازمنة الثلثة وحذفوا منه الجملة المضاف اليها لانهم لما قصدوا ان يشيروا به الى زمان الفعل المذكور حل ذلك محل التنصيص السابق على الجملة المضاف اليها كما يقول لك شخص انا ازورك فتقول اذن اكرمك اي تزورني اكرمك اي وقت زيارتك لي اكرمك

وعوض التنوين من المضاف اليه لانه وضع في الاصل لازم الاضافة فهو ككل وبعض الا انهما معربان واذ مبني انتهى **قال** وبعد لام الجحود هي الداخلة على الفعل مسبوقة بما كان او لم يكن ناقصتين مسندتين لما اسند اليه الفعل المقرون باللام نحو ما كان الله ليطلعكم على الغيب لم يكن الله ليغفر لهم ويسميها اكثرهم لام الجحود لملازمتها للجحد اي النفي قال النحاس والصواب تسميتها لام النفي لان الجحد في اللغة انكار ما تعرفه لا مطلق الانكار انتهى ومعناه توكيد النفي ووجه التوكيد فيها عند الكوفيين ان اصل ما كان ليفعل ما كان يفعل ثم ادخل اللام لتقوية النفي كما ادخلت الباء في ما زيد بقائم لذلك فعندهم انها حرف زائد مؤكد غير جار ولكنه ناصب ولو كان جارا لم يتعلق عندهم بشيء لزيادته فكيف وهو غير جار ووجهه عند البصريين ان الاصل ما كان قاصدا للفعل ونفي قصد الفعل ابلغ من نفيه فهي عندهم حرف جر معد متعلق بخبر كان المحذوف وان النصب بان مضمرة وجوبا هذا ذكره صاحب المغني **قوله** وبعد او بمعنى الى او الا وهما لا يدخلان الا على الاسماء فوجب تقدير ان ليصير الفعل مصدرا ولا يعرف وجه لترك الشارح قدس سره وجه تقدير ان بعد او

قوله وقد امتنع عطف الخبر على الانشاء لعدم المناسبة بين المعطوف والمعطوف عليه بل بينهما كمال الانقطاع ولا بد من المناسبة بين المعطوفين من كونهما خبريتين او انشائيتين وبعد وجود المناسبة لا بد في الواو من وجود الجامع بين الجملتين باعتبار المسند والمسند اليهما جميعا بخلاف الفاء وثم وحتى فان لكل منها معنى اذا وجد ذلك المعنى كان العطف مقبولا سواء وجد بين المعطوف والمعطوف عليه جهة جامعة او لا نحو زيد يكتب فيعطي او ثم يعطي اذا كان المقصود ان الاعطاء بعد الكتابة فظهر ان ما قيل نقضا لقوله وقد امتنع عطف الخبر على الانشاء ان التفتازاني قد صرح في شرح التلخيص بانه يجوز عطف الخبر على الانشاء وبالعكس بغير الواو من غير اشتراط شيء وانما الممتنع عطف احدهما على الآخر بالواو فلا يمتنع العطف في المضارع الواقع بعد الفاء على ما قبلها ليس على ما ينبغي اذ لم يصرح العلامة بما ذكره في شرح التلخيص اذ الذي ذكر فيه هذا شرط كون عطف الثانية على الاول مقبولا بالواو ونحوه ان يكون بينهما جهة جامعة نحو زيد يكتب ويشعر ويعطي ويمنع **قوله** ونحوه الظاهر انه اراد به نحو الواو من حروف العطف الدالة على التشريك كالفاء وثم وحتى وهذا فاسد لان هذا الحكم مختص بالواو لان لكل من الفاء وثم وحتى معنى اذا وجد كان العطف مقبولا سواء وجد بين المعطوف والمعطوف عليه جهة جامعة او لا نحو زيد يكتب فيعطي او ثم يعطي اذا كان المقصود ان الاعطاء بعد الكتابة بخلاف الواو فانه ليس له هذا المعنى فلا بد من الجامع هذا كلامه وليس فيه تصريح بما ذكروا وهذا على تقدير ان لا يكون للاول محل من الاعراب ان قصد ربط الثانية بالاول على معنى عاطف سوى الواو عطفت الثانية على الاولى بذلك العاطف من غير اشتراط شيء آخر هذا كلامه وهو ايضا ليس بصريح فيما ذكر

اي المخففة قيل صيغة الفصل للحصر اي هي المخففة لا غير وبه صار مقابلا لقوله والتي تقع بعد الظن انتهى **قوله** للحصر اي لحصر المسند وقصره في المسند اليه على ما هو وضع صيغة الفصل فانها موضوعة لقصر المسند على المسند اليه لا العكس فيفيد ان الكون مخففا من المثقلة منحصر في التي بعد العلم ولا يوجد في غيره يعني لا يوجد الكون مخففا من المثقلة جزما في التي بعد الظن فالقصر اضافي بالقياس الى الظن

فلا يشكل لوجود المخففة من المثقلة في غير العلم واما ان التي بعد العلم فيجوز ان يكون له صفة غير الكون مخففا من المثقلة لانه مقصور عليه لامقصور فما قيل وفيه ان الحصر لايتم بعد الجواز ان يكون ما يفيد معنى العلم واليقين متضمنا لمعنى القول ايضا مثل نادى واوحى ورح يجوز ان يكون الواقعة بعد معنى اليقين بعدما قرر ان العينية تقصر المسند على المسند اليه ليس على ما ينبغي ثم ان قول صاحب القيل الاول قوله وليست هذه تاكيد للحصر لا يستقيم على ما عرفنا الشارح قدس سره حيث يقال وليست اي ان الواقعة بعد العلم هذه اي ان الناصبة لانه انما يستقيم على تقدير قصر المسند اليه في المسند وصاحب القيل لم يقيد به الا ان يقال تاكيد الحصر بالنظر الى مجرد لفظ المتن من غير نظر الى ما ذكره الشارح قدس سره ومعناه ليست ان المخففة هذه اي الناصبة مع المثقلة متعلق بالاخذ اي المخففة الماخوذة من المثقلة **قوله** فانها للرجاء اي لرجاء الدخول وطمع وتوهم فلا يتصور فيها التحقيق الذي يناسب العلم **قوله** على غلبة الوقوع اي رجحان وقوع ما دخل عليه الظن مثبتا كان او منفيا لان الظن عبارة عن الطرف الراجح فاندفع ما قيل وهذا انما يظهر في الموجبة نحو ظننت ان يقوم دون السالبة نحو ظننت ان لا يقوم فان الغالب والراجح فيها هو اللاوقوع دون الوقوع **قوله** فيجري في ان التي بعده الوجهان في ذكر النتيجة بعد ذكر الدليل اشعار بانه موصل اليها فلا يكون ذكرها مما لا حاجة اليه كما قيل **قوله** نفي المستقبل اي نفي الفعل الذي استقبل وجوده وترقب **قوله** لا موبدا مطلقا كما قيل او لا في الدنيا كما قيل **قوله** والا اي وان كان لن للتابيد يلزم آه فالدليل انما هو دليل على نفي التابيد لا عليه وعلى اثبات التاكيد حتى يرد انه لا يثبت التاكيد ثم بناء لزوم التناقض على الظاهر انه مستعمل في معناه الحقيقي واما ارادة التاكيد بطريق المجاز فغير ظاهر فمنع اللزوم بسند جواز ان يكون في الآية مستعملة في النفي الغير المؤبد مدفوع بالظاهر فتدبر وقد يستدل بانها لو كانت للنفي المؤبد للزم التكرار في قوله تعالى ولن تمنوه ابدا اذ الاصل عدمه ويرد عليه ان قوله ابدا يحتمل التاكيد فلا محذور ويرد عليه انه لا يفيد الجزء الاول من المدعى وهو ان ليس لن للنفي المؤبد واما الجزء الثاني وهو انه لنفي المؤكد فلا دلالة عليه انتهى وانت خبير بان ايراد الثاني غير وارد على ما ذكر كيف وقد قال وقد يستدل آه **قوله** وحتى بان الانتهاء عطف الجملة على الجملة ولم يعطف حتى على ان والانتهاء على التابيد للزوم عطف الاسمين على معمولي عاملين مختلفين من غير تقديم المجرور **قوله** اي لم يكن ما بعدها معمولا لما قبلها فان قلت المضارع الواقع بعد اذن المعتمد على ما قبلها لا يكون الا في ثلثة مواضع وكون ما بعدها معمولا لما قبلها لا يكون الا في موضع واحد فكيف يصح التفسير الذي ذكره الشارح قدس سره قلت لعل ما ذكره بناء على التغليب او اراد من كونه معمولا كونه متعلقا بما قبلها من قبيل ذكر الملزوم وارادة اللازم والاولى ان يقال اي لا يكون من تمام ما قبلها قال الشيخ الرضي يعني بالاعتماد ان لا يكون ما بعدها من تمام ما قبلها وذلك في ثلثة مواضع الاول ان يكون ما بعدها خبرا عما قبلها نحو انا اذن اكرمك الثاني ان يكون جزاء للشرط الذي قبل اذن نحو ان تاتني اذن اكرمك الثالث ان يكون جوابا للقسم الذي قبلها نحو والله اذن لا اخرجن ولا يقع المضارع بعد اذن في غير هذه المواضع الثلثة معتمدا على ما قبلها بالاستقراء انتهى **قوله** فانه اذا اعتمد ما بعدها على ما قبلها الاولى تركه والابتداء بقوله لانا نضعفها آه **قوله** لانها لضعفها المناسب لقوله لا يكون معمولا لما قبلها لانها لو عملت في المعمول لزم توارد المؤثرين المستقلين على اثر واحد وذلك ممتنع اصطلاحا **قوله** كانه اي كان ما بعدها سبقها اي وقع سابقا عليها او اذن لضعفها في العمل لا يعمل في المعمول المتقدم **قوله** لكونها اي لكون اذن جوابا لقول القائل بالفعل وحدة ثم اخاصة من القائل بما قاله حراو مينية بما وحدت صار ذلك جزاء الفعلة ثم هذا الكلام يشير الى انه لابد في اذن من تقديم

كلام الشيخ الرضي لما كان اذن اشارة الى زمان الفعل المتقدم وجب تقديمه وذلك اما في كلام المتكلم باذن نحو ان جئتني اذن اكرمك واما في كلام متكلم آخر كقولك اذن اكرمك وانا اذن اكرمك في جواب من قال انا ازورك قال الشيخ والغالب في المبني على الفتح تضمن معنى الشرط وهو اعني القول سيبويه اذن جزاء وانما ضمن معنى الجزاء لكونه كاذنا وحتيما في حذف الجملة المضاف اليها فان الظرف الواجب اضافته الى الجملة يقطع عن الاضافة لتضمن معنى الشرط وذلك لان كلمات الشرط مبهمة والاضافة توجب في المضاف تخصيصا لكن لما كانت الجملة المضاف اليها اذ ثابتة من حيث المعنى ومبدلة عنها التنوين في اللفظ بخلاف اذما وحتيما لم يجزم ما هو جوابها نحو اذن اكرمك كما جزمت اذما وحتيما وقال اعلم ان اذن اذا وليه المضارع احتمل ان يكون للشرط في المستقبل كان وان يكون بمحال فلا تتضمن معنى الجزاء كما تقول لمن يحدثك بحديث اذن اظنك كاذبا بانه لا معنى ة او الشرط والجزاء اما في المستقبل او في الماضي ولا مدخل للجزاء في اذن فلا احتمل اذن التي يليه المضارع معنى الجزاء فالمضارع بمعنى الاستقبال واحتمل مطلق الزمان فالمضارع بمعنى الحال وقصد التنصيص على معنى الجزاء فاذن نصب المضارع بان المقدرة لانها تخص المضارع للاستقبال فيحمل اذن على ما هو الغالب فيه اعني كونه ... الاستقبالية من المضارع او ذلك كالحالية المنافية من الجزاء ونذكر سبب النصب الحاصل بان اي بمعنى الاستقبال **قوله** اي الجواب والجزاء **قوله** لا يكونان الا في الاستقبال اما الجواب فلانه مدة ... لا يكون الا استقبالا واما الجزاء فلانه ايضا بالعدة **قوله** نصب الرفع وجوب الرفع ليس مترتبا على فقد احد الشرطين فلا يقابل على نقده بان اقع المضارع المذكور بعد اذن خبر مبتدأ ووقع قبله وبان اريد بالمضارع بعده الحال على ما يشهد به الامثلة المذكورة في الشرح لانه محتاج الى البيان لخفائه واما اذا كان المضارع المذكور بعد اذن معمولا لان الشرطية المذكورة قبل اذن فغير محتاج الى البيان لان عمل ان الشرطية ليس الا الجزم وليس له وجه آخر وكذا اذا وقع قبل اذن القسم فان المضارع المذكور بعد اذن جواب القسم فاندفع ما قيل فيه بحث لان الجواب احد الامرين لا بعينه اما الرفع او الجزم دون الرفع بعينه وذلك لان من صور الاعتماد على ما قبلها ان يكون ما قبلها شرطا وما بعدها جزاء نحو ان تأتني اذن اكرمك فيه الجزم واجب **قوله** لا يحتمل الا الاستقبال اذ الدخول يكون في الآخرة لا محالة واما ما احتمل ان يكون **قوله** اذن تدخل الجنة في مقابلة من قال اسلمت بمجرد دخول الجنة فليس بشيء اذ المقصود من قوله اسلمت ان يبين له بمجرد دخول الجنة لا حاجة اليه **قوله** الملحوظ معها اي مع اذن **قوله** كما اشرنا اليه اي الى الانتصاب بقوله واذن التي ينصب المضارع فيه ان المعلوم من قبل انما هو انتصاف اذن لمطلق الانتصاب لا الانتصاب المقيد بالشرطين فاعتباره في الصلة غير مناسب فالوجه ان يقال واذن التي ينتصب به المضارع فينصب اذا لم يعتمد الخ **قوله** فالوجهان جائز ان جعل الشارح قدس سره الوجهان مبتدأ محذوف الخبر لا فاعلا محذوف الفعل لان المبتدأ عين الخبر فالمحذوف عين الثابت فيكون حذفا كلا حذف واما الفعل فانه غير الفاعل كذا في المغني وقيل جعل وجهان مبتدأ لا فاعلا لان حذف الخبر اهون من حذف عامل الفاعل لان فيه حذف العامل والمسند بخلاف الاول فان فيه حذف المسند لا غير انتهى وقيل يمكن ان يقال في ترجيح العكس ان حذف عامل الفاعل حذف امر واحد كان ذا حيثيتين وحذف الخبر حذف امرين متغايرين بالذات الصفة والضمير المستتر فيها مع ان فيه الظاهر حذف العامل المسند فان الصفة عامل فيما استتر فيه ومسند اليه انتهى ويمكن ان يقال المستتر لا يوصف بالحذف اذ الموصوف به ما هو ملفوظ حقيقة في وقت من الاوقات والمستتر ليس كذلك فالمحذوف ليس الا امرا واحدا

والقه لما لم يظهر عمل العامل في المستتر صار كانه ليس بعامل فعلى تقدير الجر المحذوف ليس الا امر واحد مسندا اما على تقدير الفعل فالمحذوف
شيئ ذو صفتين و هو فعل عامل ظاهر اثره في المعمول مسند فان قلت الشرط ان كان عدم وجود الاعتماد مطلقا قويا كان او ضعيفا
فينبغي ان يجب الرفع بعد الواو والفاء لوجود الاعتماد و لو ضعيفا وان كان عدم وجود الاعتماد القوي فينبغي ان يجب النصب بعدها
لعدم وجود الاعتماد القوي قلت المراد الشق الاول و هو شرط لوجوب الانتصاب وعند انتفائه يجب الرفع عند قوة الاعتماد
ويجوز هو والنصب عند ضعفه **قوله** وكي قال الشيخ الرضي مذهب الاخفش ان كي في جميع استعمالاتها حرف جر وانتصاب الفعل
بعدها بتقدير ان وعند البصريين هي قد يكون ناصبة بنفسها كان وجارة مضمرا بعدها ان واذا تقدمها اللام نحو لكيلا تأسوا فهي ناصبة
لا غير بمعنى ان وليس فيها معنى التعليل بل هو مستفاد من اللام واذا جاء بعدها ان فهي جارة لا غير بمعنى التعليل وكذا في كيمه
لانجرار الاسم الصريح الا في كيمه وفي غير هذه المواضع نحو جئتك كي تكرمني يحتمل ان يكون ناصبة بنفسها بمعنى التعليل وان يكون جارة
كاللام مضمرا بعدها ان واللام في كي ليقتضي زائدة عندهم او بدل من كي الجارة وان عندهم في كيما ان بدل من كي لان كي
بعد اللام بمعنى ان انتهى كلامه **قوله** مثل اسلمت كي ادخل الجنة كون كي في هذا المثال للسببية اي لكون ما بعدها سببا عما قبلها
مشكل لان الشيخ الرضي قال اذا تقدمها اللام فهي ناصبة بمعنى ان وليس فيها معنى التعليل واذا جاء بعدها ان فهي جارة لا غير
بمعنى التعليل قال وفي غير هذه المواضع نحو جئتك كي تكرمني يحتمل ان يكون ناصبة بنفسها بمعنى التعليل وان يكون جارة
كاللام مضمرا بعدها ان ولا شك ان المثال المذكور من غير المواضع المذكورة فالواجب ان يكون ما بعدها سببا وعلة لما قبلها لا سببا
ومعلولا لانه بمعنى التعليل فيجب ان يكون ما بعدها علة ويمكن ان يقال اذا لم يكن قبلها اللام ولا بعدها ان يجوز ان يكون ناصبة
بنفسها بمعنى التعليل وان يكون جارة كاللام مضمرا بعدها ان واللام قد يدخل على ما هو علة في الذهن لا هو معلول له في الخارج
فكذا كي بمعناه يدخل على ما ذكر كالمثال المذكور فان الدخول علة في الذهن للاسلام وان كان معلولا له في الخارج فاندفع ما قيل
انظاهر ان كي لم يجئ لافادة هذه السببية فان حرف التعليل انما يدخل على العلة دون المعلول **قوله** اذا كان متعلق بقوله المقدر
لا بقوله ينصب لان الصلة يجب ان يكون المخاطب عالما باتصاف الموصول بمضمونها والمعلوم مما سبق هو انتصاب المضارع
بعدها بتقدير ان لا غير **قوله** وان كان بالنظر آه فان قلت ان الوصلية تقتضي كون نقيض الشرط اعلى بالاستلزام للجزاء من الشرط
مع انه لا يصح بالنظر الى قوله او مستقبلا فالصواب تركه او تبديل **قوله** وان كان بقوله سواء كان قلت قد يذكران في مقام التاكيد
مع واو الحال المجرد للوصل والربط دون الشرط فلا يذكر له ح جزاء نحو زيد وان كثر ماله بخيل وعمرو وان اعطى جاها لئيم كذا ذكره العلامة
التفتازاني في مباحث الشرط من المطول وفيه انه يشعر انه يلزم ان يكون الفعل بالنظر الى زمان التكلم ماضيا او حالا او مستقبلا
مع انه ليس كذلك اذ يجوز ان لا يكون على احد الاوجه الثلثة وذلك بان يكون منك السير اما للدخول على ان حتى بمعنى كي او الى
الدخول على ان حتى بمعنى الى ثم عرض مانع منع من حصول الدخول فلم يكن الدخول في احد الازمنة الثلثة وان جعل الواو في قوله وان كان
بالنظر للحال بل للعطف على محذوف تقديره ان لم يكن الفعل بالنظر الى زمان التكلم ماضيا ولا حالا ولا مستقبلا وان كان بالنظر آه
يرد الايراد المذكور والصواب ما ذكره الشيخ الرضي سواء كان وقت الاخبار ماضيا او حالا او مستقبلا او لم يكن على احد الاوجه الثلثة
وذلك بان يكون منك السير آه **قوله** بمعنى كي للسببية احترز به عن كي بمعنى التعليل فاندفع ما قيل لا فائدة لتقييد كي بقوله للسببية

لا سيما وقد علم سني كي قبيل ذلك **قوله** لانتهاء الغاية احتراز عن الى المبني مع **قوله** ان يكون اى المضارع ماضيا بان يكون التكلم

بهذا الكلام بعد الفراغ من السير والدخول **قوله** او حالا بان يكون التكلم بهذا الكلام في زمان الدخول واما كون المضارع

مستقبلا بالنظر الى زمان التكلم بهذا الكلام فغير ظاهر لان الظاهر انه اخبار بعد الفراغ او حين الدخول واما انه اخبار قبل الدخول

فليس بظاهر ولذلك قيل لا يحتمل الاستقبال كما لا يخفى والاحتمال الغير الظاهر مما لا عبرة به فما قيل جوابا عن قيل لا خفاء في امكان

صدور هذا الكلام من المتكلم بعد الدخول وحين الدخول وهو ظاهر وقبله ايضا بان سار الى ان وصل البلد فلم يدخله ووقف زمانا

وقال هذا الكلام ثم دخله ليس جوابا **قوله** اي بطريق التحقيق اشارة الى ان نصبه على نزع الخافض **قوله** كما تقول كنت سرت

امس لو لم يوت بامس لاحتمل ان السير قد مضى وانقضى الا ان الدخول يحتمل ان يكون يقع في الحال الحقيقي وهي اجزاء من اواخر الماضي

واوائل المستقبل فلا يكون ماضيا في زمان التكلم ولما ذكر كلمة امس ارتفع ذلك الاحتمال وتعين ان يكون الدخول ماضيا

في زمان التكلم فاتيان صيغة المضارع حكاية للحال فاندفع ما قيل ذكر امس مع ماضي قبل المضارع لا يجعل المضارع حكاية حال

ولا يتوقف حكايته حال على ذكر امس مع ماضي فجعل هذا المثال لحكاية الحال دون واحد من الامثلة المذكورة المقابلة لذلك

في كلام المصنف تحكم **قوله** وكانك كنت آه تصويرا واخبارا عما صدر منه وتوطئة لحكاية الحال **قوله** وتحكيها اى العبارة التي

هيئته في زمان الدخول بان تفرض ذلك الزمان موجودا في زمان التكلم **قوله** في هذه العبارة مرفوعا لانه اريد به الحال تحقيقا

قوله حكاية اي ما بعد حتى على اعراب كان على ذلك الاعراب في زمان الدخول **قوله** وحكاية اى ما بعد حتى على الاعراب المذكور

لانه اريد به الحال حكاية **قوله** في زمان الحكاية ايضا يكون مرفوعا مما لا حاجة اليه **قوله** لانها علم الاستقبال فلا يجوز تقديره قبل

فعل اريد به الحال وفيه انه يشكل بما اذا كان بعد حتى منصوبا بتقدير ان لكونه مستقبلا بالنظر الى ما قبل حتى واريد بذلك الفعل

المنصوب الحال **قوله** كلام مستانف لا يتعلق من حيث الاعراب بما قبلها **قوله** لان تقدير بعدها مبتدا لانه ارتكاب بخلاف

الاصل بلا ضرورة بوجه ووجه لا يحتاج الى الحذف ولانه لا يطرد في نحو قوله تعالى وزلزلوا حتى يقول الرسول بالرفع قيل نوقش

في الثاني بانه يمكن تقدير الشان بان يقال حتى الشان يقول الرسول انتهى وفيه انه لا قرينة على ذلك مع ان المعهود قبل الجملة

ضمير الشان والقصة لا لفظ الشان **قوله** ويجب السببية لعدم ظهور رابط معنوي سواها يصلح للاعتبار فاندفع ما قيل قد نوقش

بان الاتصال المعنوي لا ينحصر في السببية بل يجوز ان يكون بوجه آخر فكيف يجب السببية لحصول الاتصال المعنوي **قوله** امتنع

نظرا الى الامر الاول اى نظرا الى انتفاء الامر بخلاف الامر الثاني فانه يتحقق لان معنى التركيب واحد حين ان يكون ثبت سيري

وان يكون كان سيري حاصلا وعلى كلا التقديرين فالسببية متحقق فيتحقق السببية واما ان معنى التركيب يحتمل ان يكون كان سيري

منفيا فالمقام آب عنه اباء ظاهرا ولو سلم تخصيص الامر الاول اشارة الى ان انتفاءه كاف في امتناع الرفع فاندفع ما قيل

فيه نظر لانه امتنع نظرا الى الامرين لان كان سيري لا يصلح سببا للدخول لان السبب وقوع السير وكان سيري يحتمل بان يكون

في تقدير سيري واقعا وان يكون في تقدير كان سيري منفيا الى غير ذلك فما لم يتحقق خبر كان لا يصلح للسببية **قوله** في

وقت حصول كان بحذف ثلثة الفاظ **قوله** فيبقى الناقصة بلا خبر فيه ان هذا انما يتم ان لو كان المراد ان هذا التركيب تام

من غير تقدير وليس كذلك لانه يقدر خبر كان على تقدير النصب وتكون كان ناقصة يدل على ذلك عدم كون كان متعينا



لكونه تامة الا ان يقال حتى بمعنى الى او كي وههنا جاءتان والجار والمجرور لما سد مسد العامل وجب تركه لعدم احتياج تامة اصل المراد اليه حتى

لو ذكر لكان تطويلا فصح ان ليس فيه حذف شيء مما يؤدي به اصل المراد وتقدير الفعل انما هو مجرد رعاية امر لفظي وهو ان حرف الجر لا بد ان

يتعلق بالفعل هذا ما ذكره العلامة التفتازاني في بحث الايجاز من المطول قوله نظرا الى الامر الثاني بخلاف الاول فانه لا يلزم من اعتباره

محذور قوله مقطوعا بوقوعه اذ الخبر يدل على الوقوع وعدم الوقوع احتمال عقلي وهو المراد بكونه مقطوعا قوله وما قبلها عطف على قوله

بعدها قوله سببا لما بعدها اذ هو المعتبر عنده كون حتى حرف ابتداء فتأمل. فع ما قيل فيه بحث لجواز ان يكون السبب محتملا مع الجزم بالمسبب بناء

على جواز تعدد السبب كالشمس والنار للحرارة الا قوله فانا ادخل الآن تصوير للمعنى لا تقدير للمبتدا قوله وجاز قوله ايهم عطف بتقدير جاز على جاز

في التامة لا على كان سيري حتى ادخلها وان كان المتبادر عطفه عليه لقربه وكونه موافقا للاسلوب السابق الا انه قصر عنه لما ذكر وان القيد

اذا كان مقدما على المعطوف عليه فالظاهر تقييد المعطوف به كقولنا يوم الجمعة سرت وضربت زيدا وقولنا ان جئتني اعطك واكسك نعم ليس

بقطعي لكنه السابق الى الفهم في الخطابيات هذا ما ذكره العلامة التفتازاني في بحث الفصل والوصل من المطول انما لم يكن قطعيا لاحتمال

ان يكون العطف على المعطوف عليه ماخوذا مع قيده فان القيد اذا جعل جزء من المعطوف عليه لم يشاركه المعطوف في ذلك القيد صرح به السيد المحققين

سند المدققين قدس سره في ذلك البحث من شرح المفتاح وانت خبير بان ذلك انما يكون اذا كان القيد صالحا لان يكون قيدا لكل

من المعطوف عليه والمعطوف واما اذا لم يكن فلا وفيما نحن فيه كذلك فلا وجه للصرف عن المتبادر قوله ولا فساد معه اذ ليس شيء مما فيه سابقا

الى الفهم قوله وانما يقدر ان بعدها لانها جارة قد بين الشارح قدس سره في نواصب المضارع وجه تقدير ان بعد حتى ولام كي ولام الجحود

بان هذه الثلثة حروف جر فيمتنع دخولها على الفعل الا بجعله مصدرا بتقدير ان المصدرية فلا حاجة الى الاعادة ههنا الا ان يقال اعاده لبعد العهد وفيه

انه لا وجه لبيان وجه لام كي ولام الجحود وترك وجه التقدير في حتى مع انها ذكرت في بيان النواصب معا وبين وجه التقدير ان بعدها معا قوله

ينتصب بها المضارع الاولى وينتصب المضارع بعدها بتقدير ان قوله هي لام التاكيد قدر الشارح قدس سره مبتدا ليكون بيانا قوله

بمعنى المصدر فيه ان معنى جعل ان الفعل في تاويل المصدر انه يجعله مشاركا في الاحكام اللفظية المختصة بالمصدر الغير الجارية على الفعل قبل دخول ان

عليه كالاسناد اليه والاضافة ودخول حرف الجر الى غير ذلك لا انه يجعل معناه معنى المصدر بعينه بل معنى الفعل باق على ما كان عليه قبل دخول

ان صرح به السيد المحققين سند المدققين في حواشي الرضي وعلى هذا فلا حاجة الى ما ذكره الشارح قدس سره قوله فكيف يصح الحمل فيه ان سلب الحمل لا يحمل

الا ان يقال سلب الشيء من الشيء انما يفيد اذا كان الشيء الاول صالحا لان يحمل عليه والتعذيب ليس صالحا لان يحمل على الله تعالى فلا بد مما

ذكره الشارح قوله اي ما كان صفة الله تعذيبهم الاولى كما قيل ما كان فعل الله تعذيبهم لان التعذيب فعل من افعال الله لا صفة من صفاته

وفيه ان التعذيب وان لم يكن من الصفات الذاتية لكنه من الصفات الفعلية وقيل ما كان صفة الله تعذيبهم هذا اولى من تقدير الفعل لان

النفي للتعذيب فانه اذا لم يكن صفة الله تعذيبهم لا يتصور منه التعذيب اصلا فلا يتجه ما قال الفاضل المحشي الاولى ما كان فعل الله تعذيبهم فتامل

وكان الامر بالتامل اشارة الى ما ذكرنا قوله والفاء التي ينتصب المضارع بعدها بتقدير ان فتقدير ان بعدها لا انتصاب المضارع مشروطة

لا فائدة في هذا التطويل اذ المقصود يحصل بهذا والفاء التي ينتصب المضارع بعدها بتقدير ان مشروطة بتقدير المبتدا وتصديره بالفاء ونحوه

له وجه مما لا حاجة اليه قوله لان العدول عن الرفع الى النصب يشير الى ان الاصل الرفع والنصب للتنصيص ووجه ما ذكره الشيخ الرضي ان

الاصل في جميع الافعال المنتصبة بعد فاء السببية الرفع على انها جملة مستانفة لان فاء السببية لا يعطف وجوبا بل الاغلب ان يستانف

بعده الكلام كاذا المفاجات **قوله** على السببية والمضارع المرتفع بلا قرينة مخصصة للحال او الاستقبال ظاهر في معنى الحال فلو ابقوه

مرفوعا يسبق الى الذهن ان الفاء لعطف جملة حالية الفعل على الجملة التي قبل الفاء فصرفه الى النصب منبهة الى الظاهر على انه ليس

معطوفا اذ المضارع المنصوب بان مفرد وقبل الفاء المذكورة جملة وتخلص المضارع للاستقبال اللائق بالجزائية وكان فيه

شيئان رفع جانب كون الفاء للعطف وتقوية كونه للجزاء ويكون ما بعد الفاء مبتدأ محذوف الخبر وانما اخترنا هذا على قولهم ان ما بعد الفاء بتقدير

مصدر معطوف على مصدر الفعل المتقدم لتقدير ليكن منك زيارة فاكرام مني لان فاء السببية ان عطفت بها قبيل

في عطف الجملة على الجملة نحو الذي يطير فيغضب زيد الذباب هذا كلام الشيخ الرضي **قوله** حيث يدل تغير اللفظ من الرفع الذي هو الاصل بعد فاء السببية

المشعر بكون الفاء للعطف مع السببية الى النصب المبني على انه ليس للعطف بل للسببية المحضة او لعطف مفرد على مفرد مع ان الاصل في الفاء ان يكون لعطف الجملة

على الجملة ولما كان الفاء مع الرفع للعطف مع السببية حد كانه صورة الفاء فلا جرم تغيره يدل على تغير المعنى وبهذا التقدير سقط ما قيل

بحث اما اولا فلان تغيير الاعراب لا بد من تغيير اللفظ واما ثانيا فلان قصد السببية بالفاء ليس من تغيير المعنى في شيء لانها احد معنيها

واما ثالثا فلان غاية ما لزم منه دلالة العدول عن الرفع الى النصب على تغير المعنى لكن تغير المعنى لا ينحصر في قصد السببية واما رابعا

فلان النظر ان تغير اللفظ انما يدل على تغير معنى ذلك اللفظ لا على تغير معنى لفظ آخر والتغيير انما هو في لفظ المضارع ولا تغير معناه

وانما تغير معنى الفاء **قوله** ليبعد اي ليكون الفاء بعيدا عن التوهم الذي ذكره قدس سره او ليبعد الفاء وما بعدها عن التوهم المذكور

قوله حتى يتوهم كون ما بعدها متعلق بقوله ليبعد اي الفاء بواسطة تقدم الانشاء عليه يبعد عن توهم كون ما بعدها جملة معطوفة على الجملة الانشائية

اذ الجملة الخبرية ... العطف على الانشائية اذ لم يكن لها محل من الاعراب واما كون ما بعدها بتاويل مصدر معطوف على مصدر مفهوم

من الامر والنهي وغيرهما فلا كلام في جوازه كما اشار اليه قدس سره بقوله اي ليكن منك زيارة فاكرام مني وكذا في جميع

باب ... بقوله وما بعد الفاء في تاويل مصدر معطوف على مصدر آخر مفهوم مما قبل الفاء مما ذكره قدس سره وما ذكره قبيل ذلك

من قوله الفاء والواو عاطفتان واقعتان بعد الانشاء وقد امتنع عطف الخبر على الانشاء فجعل مفردا ليكون من عطف المفرد على المفرد

المفهوم من ذلك الانشاء شيئان في الدلالة على امتناع عطف الجملة على الجملة وجواز عطف المفرد على المفرد فما قيل قد سبق فيه

موافقا لما اشتهر ان النصب بالفاء لوجوب تقدير ان ليصير مفردا فيصح عطفه على المفرد المستنبط من الجملة الانشائية لان الفاء عاطفة

ولا يمكن العطف على الجملة للاختلاف خبرا وانشاء وهذا يدل على ان الفاء مبعد عن العطف بتقدم الانشاء المستدعي للجواب فان

الجواب لا يعطف فبينهما تناف انتهى ليس على ما ينبغي لانه ان اراد بقوله ان الفاء مبعد عن العطف بتقديم الانشاء عطف الجملة على الجملة

فالمذكور سابقا لا يدل على جواب وان اريد مطلق العطف فالمذكورة لا يدل على امتناع عطف المفرد على المفرد كما ان المذكور سابقا

لا يدل عليه فالقول بالتنافي بين القولين ظن لا يغني عن الحق شيئا واما ما فهم البعض من كلام هذا القائل ان التنافي بين التعليلين

فاجيب بانه لا تنافي بين التعليلين غاية ما في الباب ان يكون لامتناع العطف سببان قد نبه في احد الموضعين على احدهما و

في الآخر على الآخر ولا دلالة في شيء من كلامه على حصر السبب في احدهما حتى يكون بينهما تناف فبعيد من الصواب مراحل تامل تعرف

قوله اي ليس منك اتيان فتحديث منا هذا التفسير لا يناسب بقوله فتحدثنا اذ الفاعل فيه هو المخاطب لا المتكلم بل ضمير المتكلم مفعول

فالمناسب ان يفسر فتحديثك ايانا **قوله** لولا انزل اليه هذا هو الصواب وما وقع في بعض النسخ من كلمة على فلعله سهو من الناسخ **قوله**

تعلى الجنة الاسباب المذكورة فى الآية فاذا كان لفظ الترجى الا ان معناه التمنى بان بلوغ السماء لغير النبى محال عادى او ممكن لا توقع ولا اطماعية فى وقوعه وانما حكى الله سبحانه بلفظ لعل ابقاء للمحكى على حالة وتنبيها على قصور عقل فرعون حيث استعمل الترجى فى مقام استعمال التمنى **قوله** اى معيا ما قبلها لما بعدها اى يكون حصول مضمون ما قبلها وحصول مضمون ما بعدها فى زمان واحد **قوله** والا اى وان لم يكن المراد بالجمعية لفظا لكن القول بان احد شرطى الواو الجمعية لغوا اذ الجمعية لا ينفك عن الواو فاشتراط الواو به قرينة على ارادة الخاص من العام فلا يرد ما قيل انه مجاز لا ينساق اليه الذهن بسهولة **قوله** اى ما يماثل الواقع وقع لا قيل تشبيه الاشياء الستة الواقعة قبل الواو بالاشياء الستة الواقعة قبل الفاء من قبيل تشبيه الشئ بنفسه فيكون باطلا وحاصل الجواب ان التغاير الاعتبارى كاف وهو ان الاشياء من حيث وقوعها قبل الواو مغايرة لها من حيث وقوعها قبل الفاء واجاب بعض الشارح لحواشى الهندية بان المثل مقحم **قوله** واذا كانت منها اى من حروف العاطفة المذكورة **قوله** اسما صريحا قيد الاسم بالصريح لانه لو كان المعطوف عليه اسما غير صريح بان يكون فعلا مضارعا نحو اعجبنى ان يضرب زيد فيشتم لما وجب تقدير ان فى المعطوف لجواز ان يكون معطوفا على مدخول ان فيكون منصوبا بان التى دخلت على المعطوف عليه كذا قيل وفيه بحث لان ما ذكره ليس من المبحث بل خارج عنه لان المبحث ان المعطوف عليه اذا كان اسما صريحا وما لا يجب تقدير ان فى الفعل المعطوف عليه نحو قوله فيشتم اذا كان معطوفا على ان يضرب وجب فيه تقدير ان وجواز عطفه على يضرب لا يضر لما نحن بصدده ثم قال هذا القائل وفيه نظر لانه يشكل بالمثال اعجبنى انك انسان وتعلم فانه يجب فيه تقدير ان انتهى يعنى ان المعطوف عليه فيه هو المجموع وهو ليس اسما صريحا فينبغى ان لا يجب فيه تقدير ان مع انه واجب فيه قد عرفت وجه اندفاع الاشكال **قوله** او على آخرها قالوا اذا ذكر المعطوفات عليه الكثيرة فالمعطوف اما معطوف على الاول او على الآخر ولم يجوزوا العطف على الاوساط والوجه ظاهر لان المناسب العطف على الاقرب او على الاسبق فلا وجه لترك الاسبق والاقرب بلا باعث **قوله** وانكان البعد بحسب اللفظ لبعده **قوله** اقرب بحسب المعنى لانه لا يرد عليه ما يرد على التقدير الاول **قوله** يلزم تخصيص الحكم به اى بما ذكر قبل قيل تثبيت الحكم فى غير المذكور دلالة وبالمذكور عبارة فان الوجه لتقدير ان هو الاحتراز عن عطف الجملة على المفرد وهو مشترك بين المذكور وغيره وفيه ان عطف المفرد على الجملة جائز اذا كان للجملة محل من الاعراب وكذا عطف الجملة على المفرد جائز صرح به المحققين سند المدققين فى حواشى المطول الا انه لا يصح عطف الجملة على المفرد فى المثال المذكور فى الشرح **قوله** كان المناسب الخ اى حين عطف على قوله والعاطفة على احد المرفوعين موافقين فى التفصيل ذكرها اى ذكر قوله والعاطفة مرتين مرة فى الاجمال وهو من قوله بان مقدرة بعد حتى الى قوله فان مثل زيدان تحسن والتفصيل منه الى آخر الكلام ومرة فى التفصيل ليكون ذكرها موافقا لذكر ما ذكر فى التفصيل حيث ذكر جميع ما فى التفصيل فى الاجمال حيث ذكر حتى ولام كى ولام الجحود والفاء والواو فى الاجمال ثم ذكر الكل فى التفصيل بعضها بالمجرد التمثيل وبعضها بالبيان الشرط فلو ذكر قوله والعاطفة فى الاجمال لكان الاسلوب واحدا موافقا لجميع ما ذكر فى التفصيل بما قيل فى الجواب العاطفة فى تقدير ان على نحوين احدهما امتياز بعض عن بعض فى الشرط والثانى اشتراك الجميع فيه معدا ولا المخصوصات بشرط لينضبط وفصل عقيبها اشتراطها ثم اتم العدد بذكر المشتركات فى الشرط مرة واحدة لعدم احتياجها الى التفصيل فخيل انه ترك موافقة الاسلوب بلا باعث معتد على ان ما ذكره يحصل ايضا على تقدير ذكر العاطفة مرتين وهذا بخلاف ما لو عطف قوله والعاطفة على حتى فى قوله وبان مقدرة بعد حتى فانه لا يرد عليه ما اورده بقوله ويرد عليه لان قوله والعاطفة الخ يكون داخلا فى الاجمال الخ يكون قوله اذا كان المعطوف عليه اسما متعلقا بقوله تنتصب ويكون التقدير وينتصب المضارع بان مقدرة بعد العاطفة اذا كان المعطوف عليه اسما وعلى هذا فالرجحان بحسب المعنى للثانى لا الاول ولو سلم انه يرد على الثانى ايضا الايراد



المذكور رفالرجحان بحسب المعنى ايضا للثاني دون الاول لانه يرد عليه ايراد واحد وعلى الاول ايرادان فاندفع ماقيل على قوله قدس سره
يرد عليه انه آه حاصله ان دليلكم انما يدل على ما ادعيتم لو لم يرد على الاحتمال الثاني مثل ما ورد على الاحتمال الاول لكن يرد عليه مثل ما ورد عليه
فلا ترجيح للثاني على الاول بحسب المعنى واما لزوم المفصل بامور كثيرة فكما يوجد في الاحتمال الثاني كذلك يوجد في الاحتمالين على التقدير الاول
واما لزوم عطف المفصل على المجمل في الاحتمال الثاني فهو في حيز المنع قوله والانتهاء ناظرا الى او سواء كان المعنى الاول الى او المعنيان يرجعان
الى شئ واحد وهو ان الاول مستلزم لحصول الثاني صرح به الشيخ الرضي فاندفع ماقيل هنا ان هذا انما يتم في او بمعنى الى دون ما بمعنى الا قوله
فلم نظير الناصب لها انما يتوهم من كونها بمنزلة العوامل قوله والعاطفين للفعلين على معمول واحد قوله الاستكراه الا بين المتواليين واما قول العجم
مع انهم لا يدخلون حروف الجر على حروف النفي لاقتضائها صدر الكلام ففيه نظر لان لا من بينها يدخلها العوامل نحو كنت بلا مال انتهى ويمكن
ان يقال ان لا فيه لا يبقى على حقيقتها بل صارت جزءا من الكلمة قيل اعترض عليه نحو بكم درهما اشتريت وبكم رجل مررت وغلام كم رجلا ضربت
او عبد كم رجل اشتريت واجيب بان حرف الجر اسما كان او حرفا مع المجرور ككلمة واحدة مستحقة للصدر فان قلت قد جاء الا ان المتوليات
في جنبات للاكرام قيل المراد المتحركين قوله ولام الامر اضيف اللام الى الامر ولم يضف لا الى النهي قيل تفننا في العبارة وقيل لان اللام
نكرة قابلة للاضافة ولم يضف لا لانها علم لنفسها فلا تقبل الاضافة انتهى وفيه انه لو كان علما لم يضف في لا النهي عندها على ما وقع
في بعض النسخ وفيه انه يحتمل ان يكون النهي بمعنى الناهي صفة لكلمة لا وهو ان كان خلاف الظاهر الا انه يوجب الاصلاح لقول صاحب القيل
والحمل على الاصلاح مهما امكن اولى وتعريف الصفة في قول الشارح قدس سره مع لا الداخلة وقوله ولا المستعملة في معنى النهي مشعر بان
كلمة لا علم قوله المستعملة قدر المتعلق لقوله في معنى النهي معرفا باللام وان كان المشهور تقديره فعلا او اسما منكرا رعاية لجزالة المعنى فرعاية جزالة
المعنى تقتضي الصفتية والصفتية تقتضي تقديره معرفا لكون كلمة لا علما لنفسها قوله الجزم فعلا واحدا العدم اقتضائها الاكثر قوله والجزم بها
فعلان عند كونهما قابلين للجزم لاقتضائها الفعلين اقتضاء واحدا وربطها الجملتين احديهما بالاخرى حتى صارتا كجملة واحدة قوله ومن
المتعذر استواء ولما لم يستقم العموم الذي هو كاحتمال الوجود والعدم في الشرط الواقع بعد ان في هذه المادة انتقض مشابهته بان فلم يجزم
المضارع قوله للابهام اي لان يكون شرطه يحتمل الوجود والعدم ولا يكون مقطوعا لا يقال ان غربت الشمس او طلعت وجعل العموم في
كلمات الشرط كاحتمال الوجود والعدم في الشرط الواقع بعد ان لانه عمومها قال واذا موضوعة للامر المقطوع به فانتقض مشابهته بان فلم يجزم
قوله ولا يبعد لو جعل الضمير الى ما هو اقرب اعني ماضيا صرح به الشيخ الرضي حيث قال ونفيه اي نفي الماضي قوله لجواز حذف الفعل المنفي بها
... صرح به الشيخ الرضي قال وقد جاء ذلك في لم ضرورة كقوله ... ولعبتك التي ... يوم الاعادة ان
وان ... قوله لكان ذلك فاصلة قوية بين العامل ومعموله هذا ما ذكره الشيخ الرضي الا انه قال بين العامل الحرفي او شبهه وبين معموله لم يعمل
ذلك في المعمول لضعفه مع وجود الفاصل بخلاف العامل القوي فانه يعمل مع وجود الفاصل القوي ولذا لم يقع لما بين ان ومعموله بخلاف
لم فانه ليس بفاصل قوي فيعمل ان في معموله مع وجوده وفيه ان هذا يشعر بكون ان عاملة في المضارع مع انه ليس كذلك قال القاضي في
تفسيره قد عملوا الجزم بلم لانها واجبة الاعمال مختصة بالمضارع متصلة بالمعمول ولانها لما صيرته ماضيا صارت كالجزء منه وحرف الشرط
كالداخل على المجموع فكانه قال فان تركتم الفعل وكان اتيان كلمة كان لذلك فظهران منع وقوع لما بين ان ومعموله ليكون المانع عن
العمل من لم ليعمل ان فما قيل ان وقوع الفاصلة القوية بين العامل والمعمول انما يمنع عن العمل لا عن الدخول ليس بشيء قوله المذكورة من قبل



ان قلت لا فائدة لهذا التقييد بل هو مضر لانه يخرج به كلمة لو لانه ليس بمذكور قبل قلت لما كان الكلام في الجوازم لم يذكر كلمة لو ولا خصص

بالمذكور قبل ثانيا ليكون اللاحق على وفق السابق ولزيادة الاهتمام بالجوازم لكون الكلام فيها قوله اي لجعل الاول سببا والثاني مسببا

الى ان المراد من قوله السببية الاول ومسببية الثاني السببية والمسببية بحسب جعل المتكلم واعتباره لا بحسب الواقع ونفس الامر قال العلامة

التفتازاني في المطول الشرط اعم من ان يكون سببا نحو لو كانت الشمس طالعة كان النهار موجودا او شرطا نحو لو كان لي مال لحججت او

غيرهما نحو لو كان النهار موجودا كانت الشمس طالعة انتهى فالشرط في الامثلة الثلثة ليس سببا بحسب الواقع الا انه سبب بحسب اعتبار المتكلم

وفرضه بان جعل حصول الثاني معلقا على حصول الاول كما يكون حصول المسبب معلقا على حصول السبب فالمتكلم اعتبر المعلق مسببا

والمعلق عليه سببا قوله في شرح المصنف كلم المجازاة تدخل على شيئين لتجعل اي كلم المجازاة اشارة الى دفع ما قيل ان السببية والمسببية

انما هو بجعل المتكلم واعتباره لا بجعل كلم المجازاة فكيف يصح نسبته الى كلم المجازات وحاصل الدفع ان الجعل والاعتبار انما هو فعل المتكلم

الا ان المتكلم جعل كلم المجازاة دالة على السببية فكانها حصلت بجعلها قوله فالمراد بجعلها اي بجعل كلم المجازاة قوله بل الملزوم واللازم

او لا يلزم مع الفاء ان يكون الاول سببا للثاني بل اللازم ان يكون ما بعد الفاء لازما لمضمون ما قبلها كما في جميع الشرط والجزاء

فلا يرد ما قال بعضهم ان الشرط ما سبب للجزاء هذا ما ذكره الشيخ الرضي فان قلت كون الجزاء لازما والشرط ملزوما ليس متحقق في جميع المواد

كالسببية والمسببية وكما ان اعتبار اللزوم بحسب اعتبار المتكلم بحسب عرفا وقرينة ليشمل جميع المواد كذلك السببية بحسب اعتبار المتكلم

وجعله ليشمله فلا ترجيح لاحدهما على الآخر قلت الترجيح للزوم لانه يتحقق في اكثر المواد غالبا وللاكثر حكم الكل قال العلامة التفتازاني

في المطول الشرط النحوي في الغالب ملزوم والجزاء لازم قوله يعني اي يقصد المتكلم انا اي المتكلم وصل بينهما بكان اي بمرتبة حال كون

تلك المرتبة ناشية من مكارم الاخلاق قوله بصير صفة لقوله بمكان والعائد اليه محذوف اي بصير به اشم اسم بصير وقوله بسبيل الكرام

خبر بصير قوله لانه شرط لتحقق الثاني اي علامة لتحققه وليس الشرط بمعنى ما يتوقف عليه وجود الشئ اذ الشرط النحوي هو المذكور بعد ان واخواتها

معلقا عليه حصول مضمونه اي حكم بانه يحصل مضمون تلك الجملة عند حصوله لا بمعنى ما يتوقف عليه وجود الشئ قوله من حيث يبتني على الاول

ابتناء الجزاء على الفعل بكون حصوله معلقا على حصول الشرط وهذا المعنى شامل لجميع المواد سواء كان الشرط سببا او لم يكن فلا حاجة الى

ما قيل اي قد يكون كذلك وذلك اذا كان الاول سببا واما اذا كان ملزوما من غير سببية فليس الامر كذلك فمعنى يبتني اي يعلق حصوله

على حصول الاول تعليقا مثل تعليق الجزاء اي پاداش على الفعل فعل شئ وايجاده قوله فانكانا اي الشرط والجزاء فسر قدس سره

ضمير كانا بالشرط والجزاء الا بالفعلين لقربهما وكونهما عبارتين عن الفعلين لكون قوله فانكان ما بعد قوله ويسميان شرطا وجزاء تفسير

بالشرط والجزاء افيد فانه بمنزلة انكان الفعلان اللذان سميا شرطا وجزاء قال او الاول عطف على الضمير المرفوع في قوله كانا ولم يؤكد

بمنفصل لوجود الفصل قوله لدخول الجازم وهو ان وما يتضمنها مع صلاحية المحل ولا حاجة الى التعرض لانتفاء ما يوجب ضعف التعلق

لانه معلوم ان ضعف التعلق الذي في التحقيق الثالث ليس في هذا القسم وهو حيلولة الماضي فاما عدم الفصل لشئ آخر فلان الاصل عدمه

قوله الجزم لتعلقه بالجازم وحصول اصل التعلق فالجزم باعتبار حصول نفس التعلق والرفع باعتبار انه ضعيف وليس بقوي قوله

لحيلولة الماضي الذي هو مبني الاصل قوله والفصل بغير المعمول عطف على حيلولة الماضي بجعل العطف على ضعف التعلق قوله واذا كان

الجزاء ماضيا مشتقا خبر الا انها المتبادر ان عند الاطلاق فلا يرد وجوب الفاء في الماضي بغير قد اذا كان انشاء نحو نعم وبئس وكل

ما تضمن معنى انشاء المدح والذم وكذا عسى وفعل التعجب ثم المراد بالماضي اللفظي المثبت الذي يكون على صيغة الماضي وبالمعنوي المضارع
الذي دخل عليه لم فلا يشكل بوجوب دخول الفاء في الماضي اذا كان مصدرا بربما او لا نحو ان زرتني فما ضربتك او ان زرتني فلا ضربتك ولا شتمتك
قوله فيتنا فيان المضارع المصدر بالسين او سوف او ان مضارع مثبت فينبغي ان يجوز فيه الرجحان مع انه ليس كذلك لوجوب دخول الفاء
فيه قوله تفصيل للماضي قدمه على الاحتمال الآخر لانه الظاهر المتبادر لانه ح يبقى قوله ومعنى على معناه الحقيقي واما على الاحتمال الآخر فلا
يبقى على معناه بل يجب جعله بمعنى تقديرا كما اشير اليه قدس سره بقوله ومعنويا مع قد قوله تقلب معناه آه اشارة الى ان المراد من التاثير
المعنوي لا اللفظي اما في الماضي فقط واما في المضارع المصدر بلم فلان جزمه بلم لا بان على ما مر قوله واثرت في تغيير المعنى حيث خلصت المعنى
الاستقبال اما في المضارع المثبت فلانه يصلح للحال والاستقبال قبل دخول اداة الشرط واما في المنفي بلا فلان لا صالحة للحال والاستقبال
على الصحيح فالاداة خلصتها للاستقبال وهو نوع تاثير صرح به الشيخ الرضي قوله فقد اكرمتك امس فان قلت كيف يعلق ما حصل وثبت
على ما لم يحصل بل المعلق يجب ان يكون غير حاصل لتعلق حصوله على حصول الشرط قلت هو ما دل على ان تعتد باكرامك اياي الآن فاعتد
باكرامي اياك امس وقولك فاعتد على صيغة الامر فيكون طلب الاعتداد باكرام المتكلم معلقا بحصول اعتداد الى طلب الاكرام صرح به السيد المحقق
سند المحققين قدس سره في شرح المفتاح ويحتمل ان يكون على صيغة المتكلم من المضارع قوله اي رابطة بينهما والاولى لاشبابها الفاء
لمناسبة للجزاء معنى لان معناه التعقيب بلا فصل والجزاء متعقب بالشرط كذلك قوله واما جملة اسمية عطف على قوله اما ماض قوله لا تاثير لحرف الشرط
في الجزاء اما الجملة الاسمية فظاهر لا تاثير فيه لحرف الشرط لانه للثبوت مطلقا واما الامر والنهي فلان الشيخ الرضي قال اذا كان الجزاء جملة طلبية
كالامر والنهي والاستفهام والتمني والعرض والتحضيض والدعاء والنداء يجب مقارنتها بعلامة الجزاء لتمحضها للاستفهام وكذا ان خبرا مجردا
عن الزمان واما المضارع المنفي بما فلانه للحال والمنفي بلن لانه لمحض الاستقبال وكذا المصدر بالسين وسوف وان لتمحضه للاستقبال هذا قال
الشيخ الرضي اعلم ان اداة الشرط مطلقا لا يكون شرطها الا فعلا غير مصدر بشيء من الحروف لشدة طلبها للافعال الا المصدر بلا ولم اما لا فلانها
لكثرة استعمالها تخطاها العامل نحو جئت بلا زاد واما لم فلانها لما غيرت معنى المضارع الى الماضي صارت كجزء منه مع قلة حروفها واما لما لكثرة
الحروف فلا يصدر الماضي بما خلا ولا يجوز ان لا ضرب ولا شتم لقلة دخولها في الماضي فعلى هذا لا يقال ان سيفعل وان لا يفعل وان لن يفعل وان
ما يفعل وان قد فعل وان قد يفعل ولا يكون الشرط جملة طلبية ولا انشائية قوله لاختصاصها اي باذا المفاجاة بها اي بالجملة الاسمية ان
جعل الباء داخلة على المقصور عليه يشكل بان اذا المفاجاة ليس مقصورا على الجملة الاسمية لانه قد يدخل على الفعلية ايضا وان جعل داخلا على المقصور
لا يكون قوله لاختصاصها وجها للاشتراط ولا يوافق ايضا لان اذا الشرطية مختصة بالفعلية آه قوله وان التي يجزم بها المضارع حال كونها
مقدرة انما كانت مقدرة بعد الامر جعل ان مبتدا ومقدرة خبره والظرف متعلقا بمقدرة سلامة على التكلف الذي ذكره السيد قدس سره
قوله مجزوما اي بان المقدرة قال الشيخ الرضي انجزام الجزاء بهذه الاشياء لا بان مقدرة مذهب الخليل لانه قال ان هذه الاوائل كلها
فيها معنى ان ولذلك انجزم الجواب وذهب غيره ان ان مع الشرط مقدرة بعدها وهي دالة على ذلك المقدر ولعل ذلك لاستنكارهم اسناد
الجزم الى الفعل وليس ما استبعدوه ببعيد لانه اذا جاز ان يجزم الاسم المتضمن معنى ان فعلين فما المانع من جزم الفعل المتضمن معناها فعلا واحدا
قوله تلك الفائدة اي الفائدة التي يترتب على الفعل المطلوب قوله لما اي لتلك الفائدة التي يترتب عليها المطلوب وقوله لما متعلق
بقوله سببية الفعل قوله لان التقدير على ما عرفت من قوله ان لا تكفر تدخل الجنة قوله ان لا تكفر تدخل النار لم يكون الشرط موافقا للقرينة لان

الشرط يجب ان يوافق قرينته في الاثبات والنفي قال الشيخ الرضي وليس ما ذهب اليه الكسائي ببعيد لو ساعده نقل **قوله** فالعرف قرينة
الشرط المثبت من ان الكسائي يجوز اسلم تدخل النار بمعنى ان لم تسلم تدخل النار فالاولى ما في الرضي والكسائي يجوز عند قيام القرينة
ان الشرط المثبت بعد النفي وعلى العكس فيجوز لا تكفر تدخل النار **قوله** كقوله تعالى فهب لي من لدنك وليا يرثني الجمهور على ان يرثني بالرفع
صفة وليا ورد السكاكي بانه يلزم منه ان زكريا لم يوهب من وصفه لهلاك يحيى قبل ابيه وذلك باطل لا لما قيل من انه يجب ان يكون
كل دعاء من النبي مستجابا فانه ضعيف بل لانه يلزم الخلف في كلامه تعالى حيث قال في سورة الانبياء فاستجبنا له فانه يدل على انه
تعالى اعطى زكريا ما ساله مطلقا من غير تفرقة بين اصل المسئول ووصفه وقد اجيب عن رده بان الروايات
متعارضة والاكثرون على هلاك زكريا قبل يحيى قال في الكشاف في تفسير قوله تعالى لتفسدن في الارض
مرتين اولهما قتل زكريا وحبس ارميا حين انذرهم سخط الله والاخرى قتل يحيى بن زكريا لا يقال الاستيناف
غير جازم بانه يرثه فيلزم الكذب في كلامه عليه السلام لما اختاره السكاكي فلا يجوز الحمل عليه لانا نقول المقصود
التعليل لا الاخبار كانه قيل لم يطلب فقال يرثني ولا غضاضة في عدم ترتب غرضه على ما طلبه لاجله فان قلت لا محيص عن الاخبار الكاذب
على قراءة الجزم قلت لعله مبني الاخبار على ظنه كانه قال ان تهب لي وليا يرثني في ظني لا كذب في ذلك وبهذا التاويل يندفع الاشكال عن قوله عليه الصلوة
والسلام كل ذلك لم يكن في جواب ذي اليدين مع وجود السهو هذا ما ذكره سيد المحققين سند المدققين في شرح المفتاح واجاب البعض بان الوراثة
ليست على حقيقتها والمعنى المجازي يجوز ان تحقق من يحيى عليه السلام وان قتل قبل زكريا بان ماخذ منه العلم وعلمه لمن عاش بعد ابيه او بقي منه كتاب
او شرع هو المقصود وبقي ذلك الكتاب او الشرع معمولا به بعد زكريا اليه الى حين **قوله** المراد به اي بالمثال **قوله** فانه دليل على ارادة الصيغة من المثال **قوله**
انما قال مثال الامر حيث لعله انه لو لم يزد المثال وقيل الامر لربما يحمله الناظر على المعنى المصدري قبل الوصول الى قوله صيغة يطلب بها الفعل
والحمل عليه غير جائز لان المعرف الصيغة لا المعنى المصدري ولما قيل مثال الامر علم اولا ان الامر المعرف الصيغة لانهم يذكرون المثال
ويريدون به الصيغة ومع ارادة المعنى المصدري من الامر لا يصح لان المثال المضاف الى الامر اريد منه الصيغة فاندفع به ما قيل الامر
المعرف بالصيغة لا يحتمل ان يكون بمعنى المصدر فزيادة المثال لدفع توهم ارادة المصدر توهم بعيد على انه لا يندفع لانه يجوز مع ذلك
ان يكون الامر بمعنى المصدر ثم الامر على ما وقع في بعض النسخ مطلق ومطلق الامر لا يطلق على امر الغائب بل يقال لام الغائب قال الشيخ
الرضي فان قيل الامر اعم من قولنا امر الغائب وكل ما يصدق عليه الاخص يصدق عليه الاعم قلنا لا نم ان لفظ الامر في اصطلاح النحاة
اعم من امر الغائب اذ مرادهم بالامر الامر المطلق وقولنا المطلق قيد خصصه من امر المضاف الى شيء آخر فالنحوي لبعيد بمراحل عن ان
يحمل الامر على المعنى الاعم الشامل لامر الغائب اذ هو خلاف اصطلاح النحاة واذا كان الامر يشمل الامر الغائب عند الصرفيين اذ لا ضرورة
في ترك اصطلاح النحوي والحمل على اصطلاح الصرفي ولئن حمل عليه فهذا عين اصطلاح النحوي فزيادة المثال لا يخرج امر الغائب
اذ مثال الامر بمعنى صيغة الامر وهي ايضا تشمل امر الغائب بخلاف الامر بالصيغة فانه يختص بالامر الحاضر فاندفع ما قيل والوجه ان يقال لان الامر
في السنة الصرفيين يشمل الامر باللام وهو الاصطلاح المشتهر بين المحصلين فخاف ان يحمل الامر عليه فزاد المثال ليكون في قوة التعبير
عنه بالامر بالصيغة **قوله** وهو اي الامر في اصطلاح النحويين مخصوص بالامر بالصيغة قال العلامة التفتازاني في شرح المفتاح
اما بحسب عرف النحاة فالامر حقيقة في المقرون باللام وفي الصيغ المخصوصة وبحسب عرف الاصوليين في الطلب على سبيل الاستعلاء وقال

في المطول اقسام صيغة الامر ثلثة الاول المقترنة باللام الجازمة ويختص بالفاعل غير المخاطب والثاني ما يصح ان يطلب بها الفعل من الفاعل المخاطب بحذف حرف المضارعة والثالث اسم دال على طلب الفعل وهو عند النحاة من اسماء الافعال والاولان لغلبة استعمالهما في معنى الامر اعني طلب الفعل على سبيل الاستعلاء سماهما النحويون امرا قوله شامل لكل امر غائبا كان او حاضرا كان لان نحو ليضرب لطلب الفعل يدل عليه ما قيل نحو ليحضر زيد واحضر ورويد لطلب الفعل استعلاء لتبادر الفهم عند سماعها اليه والتبادر الى الفهم من اقوى امارات الحقيقة قوله في اسكان الصحيح اذا كان آخره حرفا صحيحا قوله وسقوط نون الاعراب اذا كان نون الاعراب والنون وان لم يكن آخر الامر لانه كلمة على حدة الا انه جعل كآخره لشدة الامتزاج قوله متحرك بالفعل سواء كانت الحركة اصلية نحو تكلم وتقاتل ودحرج او عارضية نحو قل وعد وخف وبع وهب وكذا المراد بالسكون السكون بالفعل فان قلت فعلى ما ذكرت من تعميم الحركة يشكل بلفظ تقيم من الافعال فان ما بعد حرف المضارعة متحركة بحركة نقلت اليه من الواو مع انه لم يجعل ما بقي بعد الحذف امرا قلت ذلك ثم كيف والمعنى يجعل ما بقي امرا ان لم يحتج الى اجتلاب همزة وصل والامر كذلك في امثال تقيم الا انه ما بعد حرف المضارعة متحرك آخر حذف لاجل حرف المضارعة فلما حذف حرف المضارعة رد لزوال المانع فان قلت كما حذف الهمزة في تقيم لاجل حرف المضارعة كذلك حذف الواو الساكنة في تعد وتهب لاجل حرف المضارعة على ما عرفت في التصريف فلم رد في الاول دون الثاني قلت امثال ما ذكر نكات تذكر بعد الوقوع فلا يلزم اطرادها على ان الشيخ الرضي قال الا انه لو رد اجتلب له همزة الوصل وتقول اوعد واوهب ثم لعلة اعلال المضارع الذي هو اصله بحذف الواو اذ هو اقرب اليه من المصدر نحو عدة وسعة فكان السعي في رد الساكن ضايعا قوله اسكن آخره مما لا حاجة بعد قوله وحكم آخره حكم المجزوم ولو قيل ان ذكره ليكون حال الآخر والاول مذكورا معا قيل انه ناقص البيان اذ الاسكان انما هو في الصحيح واما في المعتل وفيما فيه النون فحذف حرف العلة والنون الا ان يقال الامكان موجود في الجميع الا انه في الصحيح بحذف الحركة وفي المعتل وفيما فيه النون بحذف حرف العلة والنون قوله ما يكون اي مضارع كان بعد حرفه ساكن يكون ماضيه على اربعة احرف وقوله من المزيد فيه حال من ماضيه قوله وانما هو الضمير راجع الى مضارع يكون بعد حرفه ساكن ويكون ماضيه على اربعة احرف حال كون الماضي من المزيد فيه قوله الافعال لا غير اذ ماضي المفاعلة والتفعيل وان كان على اربعة احرف كانتا من المزيد فيه الا انه ليس بعد حرف المضارعة ساكن فيهما قوله حال كون تلك الهمزة اشارة الى ان قوله مضمومة منصوب على انه حال من قوله همزة وصل والهمزة وان كان نكرة الا انه ليست نكرة محضة لانه مخصصة بالاضافة فلم يجب تقديم الحال عليه بقي ان وجه التقديم ان كان هو حصول التخصيص في صاحب الحال الذي هو بمنزلة المحكوم عليه بتقديم الحال التي بمنزلة الخبر فالوجه عدم التقديم وان كان دفع اللبس بالصفة فهو باق بعد لان تخصيص النكرة لا يمنع وصفه بنكرة فينبغي ان يقدم فالاولى جعله وصفا له قوله دفعا للالتباس مفعول له لقوله زدت همزة وصل مضمومة قوله بالمضارع المعلوم المتكلم حالة الوقف قوله على تقدير الفتح اي فتح الهمزة قوله على تقدير الكسر اي كسر الهمزة هذا وقع في بعض النسخ دفعا للالتباس بالمضارع على تقدير الفتح فانه اذا قيل في اقتل اقتل بالفتح التبس بالواحد المتكلم المجهول او بالماضي المجهول من الرباعي اذا قيل اقتل بالكسر ورده بعض بان قال معنى قوله دفعا للالتباس لعني ضم الهمزة وجعلت كالعين دفعا للالتباس بالمضارع على تقدير الفتح اي فتح الهمزة فقوله فانه اذا قيل آه سهو من قلم الناسخ لان الكلام في ابطال فتح الهمزة وكسرها لتعين الضمة فلا معنى للتكلم في ابطال فتح التاء وكسرها انتهى وقال البعض لا يخفى ان تفسير قوله الفتح بفتح الهمزة لا يجوز على تقدير هذه النسخة لان قوله فانه اذا قيل آه بيان للالتباس على تقدير الفتح

ومعلوم انه على تقدير فتح الهمزة لا يلزم الالتباس بالواحد المتكلم المجهول ولا بالماضي المجهول على تقدير كسر الهمزة فوجب ان يفسر على التقدير المذكور بفتح العين ويحمل قوله دفعا للالتباس صفة لاشتراط ضم العين على تقدير ضم الهمزة يعني اشترط ضم العين على تقدير ضم الهمزة اذ لو لم يكن العين مضمومة على تقدير ضم الهمزة لكان مفتوحة او مكسورة ويلزم على الاول الالتباس بالواحد المتكلم المجهول وعلى الثاني بالماضي المجهول من الرباعي وفيه انه لو كان كذلك لقيل فانه اذا قيل في اصلم بضم الهمزة التبس بالمتكلم الواحد المجهول من المضارع واذا قيل في اضرب بضم الهمزة التبس بالماضي المجهول من الرباعي وح لا معنى لقوله فانه اذا قيل في اقتل اقتل بفتح التاء ولا لقوله اذا قيل اقتل بالكسر والحق ان هذه النسخة ليس على ما ينبغي وان قول القائل الاول في تزييف هذه النسخة حق وان توجيه القائل الثاني ليس بشيء والنسخة الصحيحة ما وقع في بعض النسخ دفعا للالتباس بالمضارع المعلوم على تقدير الفتح وتحرزا عن الخروج من الكسرة الى الضمة على تقدير الكسرة ولا يخفى ان قوله دفعا للالتباس نكتة بعد الوقوع والا فلم تحرز عنه في قتل وعادي **قال** مكسورة اي زدت همزة وصل على ما بقي بعد حرف المضارعة حال كون تلك الهمزة مكسورة في ما سواه اي في صورة وجود ساكن سوى ساكن بعده ضمة فقوله فيما سواه متعلق بقوله مكسورة وقيد له كما ان قوله الا كان بعد ضمة قيد لقوله مضمومة وكلمة ما عبارة عن ساكن والحاصل ان الهمزة مكسورة في صورة تحقق فيه ساكن سوى ساكن بعده ضمة وهو اما ان يكون بعده فتحة او كسرة فاندفع بهذا التقرير ما قيل ليس الهمزة فيما سوى ساكن بعده ضمة بل فيما سوى امر من مضارع بعد حرف المضارع ضمة لضمير سواه الى صيغة الامر الذي من مضارع فيه ساكن بعد حرف المضارع بعده ضمة وما قيل ان المضارع الذي كان بعد الساكن فيه ضمة ايضا غير الساكن الذي بعده ضمة مع انه لا يكسر فيه الهمزة بل يضم وايضا ما سوى الساكن الذي بعده ضمة يتناول الحرف المتحرك والساكن الذي بعده فتحة او كسرة مع انه لا معنى لزيادة الهمزة فيه فتامل **قوله** بالماضي المجهول حالة الوقف **قوله** لا التبس بالامر منه اي من الاضراب **قوله** بالمضارع المجهول حالة الوقف **قوله** بالماضي الرباعي حالة الوقف **قوله** مثال لما يكون بعد حرف المضارعة ضمة لا بد لتصحيح هذه العبارة عن ان يقدر فيها كلمة فيه بعد يكون ليكون ضميره راجعا الى الموصول وكلمة ما عبارة عن امر وكلمة ساكن بعده فيكون اسما ليكون فيكون التقدير مثال الامر يكون فيه بعد حرف المضارعة ساكنة بعده ضمة **قوله** مثال لما يكون بعده كسرة اي مثال لامر يكون فيه بعده اي بعد ساكن بعد حرف المضارعة كسرة وهذه العبارة تامة واضحة لا غبار عليها وكذا التي يليها فما قيل الا ان يقال مثال لما يكون بعد الساكن بعد حرف المضارعة فيه ضمة وكذا الحال في اخويه ليس على ما ينبغي لان اخويه تامتان لا غبار عليهما اذ ضمير بعده فيهما راجع الى ساكن بعد حرف المضارعة وكسرة وفتحة اسم يكون وان كان ضميره راجعا الى مضارع يكون فيه بعد حرف المضارعة ساكن بالفعل وان كان الحرف الذي بعد حرف المضارعة حرف آخر هو متحرك **قال** الشيخ الرضي ان كان بعد حرف المضارعة متحرك بحركة اصلية ابتدئ به وان كان متحركا بحركة منقولة اليه من حرف آخر نظر ان كان ما بعده متحركا وحذف لاجل حرف المضارعة بعد ذلك المتحرك وابتدئ بذلك المتحرك والا ابتدئ بالمتحرك كيف كان حركته والمضارع المذكور لا يكون الا من باب الافعال **قوله** اي فالهمزة مفتوحة اشارة الى ان قوله مفتوحة خبر مبتدأ محذوف ولم يجعل الهمزة مفعول زدت ومفتوحة حالا او صفة مع انه موافق للسباق اختيارا للاسلوب غريب ولانه يتوهم من كون السابق غير اصلي كون اللاحق ايضا غير اصلي وما قيل لم يقل كذلك لان ه اعادة الهمزة الاصلية ولم يعهد اطلاق الزيادة على الاعادة فان الزيادة تعارفت فيما ليس باصلي

ولان التقدير لوكان كما ذكر لوجب ترك الفاء لان الجزاء ماض لغير قد وتقدير قد تكلف ففيه انه لو ترك الشارح موافقة السابق لعدم كون اطلاق الزيادة على الاعادة معهودا لما قال لانها همزة اصل زيدت ووجوب ترك الفاء ثم كيف والماضي المصدر بكلمة قد لفظا او تقديرا وجب فيه الفاء وعليه قوله تعالى وان كان قميصه قد من قبل فصدقت اي فقد صدقت وكون القاعدة الثابتة عند النحاة متحققا في حيز المنع **قوله** مقطوعة اي مثبتة لا يحذف في الدرج كما لا يحذف في الابتداء **قوله** لذلك بعينه اي لكونه همزة اصل **قوله** لادني ملابسة وهو كونه فاعلا الفعل وقع على المفعول **قوله** اي فاعل فعله اضافة الفاعل ح ليست لادني ملابسة اما اضافة الفعل الى المفعول فالاضافة لادني ملابسة **قوله** ولا يبعد ان يراد بالفعل يعني لفظ موصوف الموصول الفعل لا المفعول فيكون التقدير فعل الفعل الذي وقوله لم يذكر فاعله تفسير لقول المتن لم يسم فاعله والا فالفعل الموصوف وما بمعنى الذي فمن اين يحصل لم يذكر فاعله لو لم يكن تفسيرا للمتن حتى يلزم استدراك قوله لم يسم فاعله والظاهر انه لم يقل به من لادني تمييز فضلا عن متميز **قوله** اضافة الفعل اليه بيانية لا يخفى ان اضافة العام الى الخاص لامية واليه اشار الشيخ الرضي حيث قال ويجوز ان يريد لفظ الفعل فيكون اضافة الفعل اليه اضافة العام الى الخاص كقولهم فعل الماضي وفعل المضارع والاضافة البيانية انما تكون اذا كان بين مضاف والمضاف اليه عموم وخصوص من وجه ولذا قيل الاولى الامر الذي لم يذكر فاعله ليشمل اسم المفعول فيتم ويكون الاضافة بيانية انتهى وجه كون الاضافة البيانية تامة على ذلك التقدير لما ان بين الامر الذي لم يذكر فاعله والفعل عموم وخصوص من وجه واما ما قيل عليه لا يكفي في كون الاضافة بيانية مجرد العموم والخصوص بل لابد مع ذلك من كون المضاف اليه اصلا وماخذ للمضاف ففيه ان هذا القيد وان ذكره الشيخ قدس سره الا انه ليس بمرضي لخلو اكثر مواد الاضافة البيانية عن ذلك ولم يوجد له اثر في الكتب المشهورة **قوله** دفعا للبس مفعول له لقوله غيرت اذ لو لم يكن صيغة المجهول مغائر الصيغة المعلوم لم يتميز المجهول عن المعلوم **قوله** وكسر ما قبل آخره ان لم يكن مكسورا لان المجهول مغير للماضي المعروف وماخوذ منه كما ان الامر ماخوذ من المضارع فما قيل ان هذا انما يحتاج اليه لو كان المجهول مشتقا من المعلوم والحق انهما مشتقان من المصدر ففيه انه ان اريد باشتقاقهما من المصدر بلا واسطة فهو في حيز المنع والا فالقول بالاشتقاق لا ينافي التغيير **قوله** لان معناه غريب وهو اسناد الفعل الى المفعول الاصل الكثير اسناد الفعل الى الفاعل **قوله** لم يوجد في الاوزان اي في اوزان الاسماء الا منقولا **قوله** ووزن فعل جواب سوال هو ان يقال لو كان المطلوب وزنا غريبا لم يوجد في اوزان الاسماء فوزن فعل بكسر الفاء وضم الثاني ايضا وزن غريب لم يوجد في اوزان الاسماء على انه لغة اصلية ولم يوجد وزن آخر تقتيل غريب غير هذين الوزنين **قوله** لم يوجد في الاوزان الاسماء **قوله** اثقل لانه طلب ثقل بعد الخفة بخلاف فعل فانه طلب خفة بعد الثقل **قوله** ويضم الثالث مع الهمزة ليس ضم الهمزة لاجل ان بناء المجهول متوقف عليه بل للمتابعة فلا اعتبار لضمها في البناء فما قيل ما ذكره منقوض بما فيه همزة الوصل في الدرج فانه لا يضم اوله بل يبقى ساكنا ولا يضم ثالثه مع همزة الوصل اذ لا همزة وصل فيه في الصورة المذكورة حتى يضم الثالث معها ففيه ما عرفت واليه ضم الاول فيما عدا ما اوله الهمزة او التاء وفيهما ضم الثالث والثاني مع التاء **قوله** لئلا يلتبس في الدرج في حالة الوقف مثل **قوله** طوي وروي من باب علم **قوله** فانه لا يعل عينه اي عين مثل طوي وروي وان لم يجتمع فيه اعلالان عينا ولاما **قوله** لئلا يفضي الى اجتماع الاعلالين فيه ان اجتماع الاعلالين عينا ولاما تمتنع عند الصرفيين فلو اعل العين في الماضي المجهول لم يلزم اعلال عين المضارع لما نع منه والمتبادر انما هو اذا لم يوجد مانع **قوله** اختلاف في المبني للمفعول حيث جاء فيه الواو والياء والاشمام **قوله** وتبعيته اي تبعية المبني للمفعول من ماضيه **قوله** ان لم يكن فيه اي في المبني



للمفعول من مضارعه **قوله** ما ذكرنا من الياء والواو والاشمام والواو في وان لم يكن للحال وان لمجرد الوصل والربط في مقام التاكيد دون الشرط **قوله** والغرض من الاشمام الايذان اي الاعلام **قوله** بان الاصل الضم في اوائل هذه الحروف التي جعلت مكسورة من القاف والياء والتاء والقاف قال الشيخ الرضي انما ينبه على الضم الاصلي بخلاف نحو بيض في جمع ابيض لانهم قصدوا بهذا الاشمام التنبيه على ذلك الوزن المستبعد في الاسماء تحصيل الغرض المذكور وقيل وقال اذا سقط العين في المبني للمفعول باتصال الضمير المرفوع فان قام قرينة على كونه مجهولا جاز لك اخلاص الضم في الواوي واخلاص الكسر في اليائي نحو عدت يا مريض وبعت يا عبد وان لم يقم نحو بعت وعدت فالاولى انه لابد لك في الواوي من اخلاص الكسرة او الاشمام وفي اليائي من اخلاص الكسرة او الاشمام لئلا يلتبس بالمبني للفاعل فظاهر كلام السيرافي انه لا يجب الفرق بل نقيم الالتباس لقلة وقوع مثله **قوله** تعليق الفعل به اي بامر غير الفاعل تعلق الوقوع فلا يرد نحو قرب وبعد وخرج ودخل فان هذه الافعال وان توقف فهمها على امر الا انه ليس متوقفا عليه توقف الوقوع **قوله** اما بالهمزة قد ينقل المتعدي الى واحد بالهمزة الى المتعدي الى اثنين نحو البست زيدا ثوبا ولم ينقل متعد الى اثنين بالهمزة الى المتعدي الى ثلاثة الا في راى وعلم وقاسه الاخفش في اخواتها الثلثة القلبية نحو ظن وحسب وزعم وقيل النقل بالهمزة كله سماعي وقيل قياسي في القاصر والمتعدي الى واحد والحق انه قياسي في القاصر سماعي في غيره وهو ظاهر مذهب سيبويه هذا كلام المغني **قوله** او بالف المفاعلة في بعض شروح اللباب اعلم ان بعضهم عد والنقل الى فاعل واستفعل من اسباب المتعدية تفهيما وتقريبا والاكثرون لم يعدوه منها الا ان التعدية ليست فيهما مقصودة بالذات بل لعرضية شيء آخر بخلاف ما في باب افعل وفعل انتهى **قوله** او بحرف الجر قال الشيخ الرضي ولا يغير شيء من حروف الجر معنى الفعل الا الباء وذلك ايضا في بعض المواضع نحو ذهبت بزيد بخلاف مررت بزيد **قوله** ثانيهما غير الاول قال الشيخ الرضي ولا حصر لهذا النوع من الافعال **قوله** وهذه الثلثة للظن قال الشيخ الرضي افعال القلوب على ثلثة اضرب اما للظن فقط وهي حجا يحجو بمعنى ظن وخال يخال وحسب يحسب ويستعمل راى الذي هو مالم يسم فاعله من راى عاملا عمل ظن الذي هو بمعناه ولم يستعمل بمعنى علم واما للظن في الظاهر مع احتماله في بعض المواضع لليقين وهو ظن لا بمعنى انهم قال الله تعالى في الظن بمعنى اليقين اني ظننت اني ملاق حسابيه انتهى فظهر ان ما قيل انه تبع الشارح في جعل هذه الثلثة للظن اثر الرضي حيث جعل هذه الثلثة للظن فقط مع مجيء ظن لليقين ايضا ليس على ما ينبغي **قوله** هذه الثلثة للعلم قال الشيخ الرضي واما لليقين فقط وهو علم واما الاعتقاد في شيء على انه على صفة معينة سواء كان مطابقا اولا وهو راى واما اصابة الشيء على صفة وهو وجد والفى وهذا من افعال القلوب لانك اذا وجدت الشيء على صفة لزم ان تعلم عليها بعد ان لم يكن معلوما **قوله** من حيث الاخبار بها ناشئة انما قيد بلان المقصود بيان ان حكم المتكلم بمضمون الخبر على المبتدأ واخباره بمعلوم او مظنون لا باعتبار الواقع ونفس الامر وملخص الامر ان هذه الافعال انما يذكر لبيان حال ما وقعت عليه ان حال المفعول حين الاخبار علم او ظن ثم لا شك ان هذا الغرض لا يتصور بدون ذكر المفاعيل اذ الفعل المتعدي اذا كان المقصود منه ايقاعه على مفعول معين لا يفيد هذه الفائدة بدون ذلك المفعول لفظا او تقديرا وليس المعنى من كون هذه الافعال لبيان حال الجملة حين الاخبار انها بمنزلة الاداة بل المقصود انها لا تفيد بدون المفاعيل الفائدة المطلوبة منها وان تمت بالفواعل بمعنى انها صدرت منها الا ان هذه الفائدة ليست معتدة بها اذ المقصود غيرها وهذا هو السر في عدم جواز حذف المفعولين لهذه الافعال نسيا منسيا لعدم حصول الفائدة المطلوبة منها اذ ليس المقصود منها من ذكرها الا ايقاعها على متعلقات مخصوصة بخلاف سائر الافعال المتعدية فانه قد يكون المقصود مجرد صدورها عن الفواعل وقد يكون المقصود ايقاعها

على مفاعيل مفصوحة وبهذا ظهر ان ما قيل ان ما ذكره الشارح يقتضي ان يكون هذه الافعال لبيان كيفية الجملة الاسمية وبمنزلة ان الداخل على الجملة لبيان انه امر محقق فلا يفيد مع فاعلها فائدة تامة ولا يصح السكوت عليها مع انه خلاف ما عليه الاستعمال **قوله** على انهما مفعول لها الواجب نظرا الى تثنية اسم ان مفعولان لها اذ المطابقة بين المبتدأ والخبر واجب اذا كان الخبر مشتقا عاملا لضمير المبتدأ لاستوائه فيه المذكر والمونث ونحو ذلك فقيل حمل على ارادة كل منهما وقيل لما كان المفعول في الحقيقة مضمونهما معا جعل الجزئين مفعولا واحدا ان قلت اذا كان المفعول المجموع فما وجه اجراء الاعراب على كل منهما قلت نظرا الى الظاهر واحترازا عن الغاء الاسم المتمكن او دفعا للترجيح بلا مرجح **قوله** كحذف بعض اجزاء الكلمة الواحدة بلا اصلة موجبة او مجوزة وهو الايجاز **قوله** لاتخلنا اي لاتظننا من خال الشيء بمعنى ظنه بالخاء المعجمة يخاله كخاف يخاف خيلة ظنه والغزاء بالغين المعجمة والهمزة بعد الالف الاغزاء وهو المشهور لكن لم يوجد في اللغة كذا قيل وقيل الصواب انه بالعين المعجمة المفتوحة والتاء المنقوطة من فوق بنقطتين وهو اسم بمعنى الاغواء من اغوت الصبي وطال بمعنى امتد وما كان عن طلب الفاعل وشى في كلامه كذب فيه ووشى به الى السلطان سعى والواشي النمام وتجمع على وشاة كالقاضي على قضاة والمعنى لاتظننا جازعين او اذلاء على اغوائك السلطان بنا ووشي بنا قبل ذلك او وشاة الى السلاطين وقد كثر اغراء اعدائنا الملوك بنا بلا الحاق ضرر بنا واتصال مكروه **قوله** لعدم الفائدة المطلوبة منها واذ المطلوب منها الفائدة المترتبة عليها القاعها على المفعولين على ما هو الاصل فيهما لانه الغرض من وضعها فلا يرد ما قيل هذا لا يوجب عدم جواز حذف المفعول نسيا منسيا لعدم توقف افادتها على ذكر المفعولين لان هناك جهات افادة آخر كان تقول فلان يظن كثيرا ويعلم قليلا اي يقع الظن منه كثيرا ويقع اليقين قليلا او تقول لا يعلم زيد الا بالبراهين ولا يظن الا بالامارات او تقول ما ظننت اليوم او علمت اليوم **قوله** اذ من المعلوم ان الانسان لا يخلو عن علم وظن لا فائدة في الاخبار به بل لا بد ان تدخل على الجملة الاسمية ليعلم ان منشاءها حين الاخبار اي شيء هو وبالجملة ترك هذه الفائدة التي هي موضوعة لها والاكتفاء بشيء معلوم لا يجوز بخلاف باب اعطيت اذ ليس له طريق مخصوص للافادة فيجوز ان يذكر المفعولان وان يحذفا وان يحذف احدهما فظهر ان ما قيل لا فرق بين قولنا فلان يعطي ويكسو وبين قولنا علمت وظننت في ان كلا منهما بدون التاويل غير مفيد اذ كما ان الانسان في الاغلب لا يخلو عن علم وظن كذلك لا يخلو عن عطاء وكساء ومع التاويل مفيد وعلمت بمعنى كثير العلم مني وصار العلم طبيعة لي وظننت بمعنى اكثر الظن مني وصار الظن طبيعة لي كما ان فلان يعطي ويكسو بمعنى اكثر الاعطاء والكساء منه وصار طبيعتين له مفيد ليس على ما ينبغي **قوله** على نحو من يسمع يخل كلمة من شرطية مبتدأ يسمع بالجزم شرط ويخل بالجزم جزاء واصله يخال لما حذف حركة اللام حذف الالف لالتقاء الساكنين **قوله** اي يخل اي يظن مسموعه صادقا **قوله** لاستقلال الجزئين كلاما اي لكون الجزئين مستقلين في حصول الكلام عنهما بلا حاجة الى الافعال وكونهما مبتدأ وخبرا **قوله** الصالحين لا حاجة الى وصف الجزئين به لان الجزئين مفعولان لافعال القلوب ومدخولها مبتدأ وخبر في الاصل والكلام ان كان مفعولا بعد الدخول فوصف الجزئين بالصلاحية المذكورة لغو محض **قوله** او مفعولين لها الظاهر كما قيل الواو لان الجزئين الصالحين لكلا الامرين لا لاحدهما او يحمل كلمة او على منع الخلو **قوله** كلاما تاما لا فائدة في وصف الكلام بالتمام بعد ما علم كون الجزئين مبتدأ وخبرا ومعلوم ان المبتدأ والخبر كلام تام لا ناقص وليس المراد بالكلام التام ما فيه اسناد اصلي مقصود لذاته لان جواز الالغاء مبني على ضعف الافعال بالتوسط والتاخر وحصول الكلام من الجزئين وعدم الاحتياج الى شيء آخر لا على كون الكلام اخص من الجملة او لا مدخل له في ذلك **قوله** مع ضعف عملها بالتوسط والتاخر اشارة الى ان جواز الالغاء على الامرين ضعفها بالتوسط

والتاخر لعدم ظهور تاثيرها كافعال العلاج وحصول الكلام من نفس الجزئين بخلاف غيرها من افعال الجوارح فانها ظهور تاثيرها ظاهر الايضعف بالتوسط والتاخر فكون الامرين مشتركين بينهما وبين غيرها من افعال الجوارح في حيز المنع وهذه الافعال ظاهر كون معناها من فعل القلب ولايحتاج الى نصب الجزئين ليظهر كونها من فعل القلب فسقط منع استلزام الامرين معا لجواز الالغاء لا اعمال الحاجة الى نصب الجزئين لمعرفة كونها من افعال القلوب **قوله** زيد قائم في ظني قال الشيخ الرضي الفعل الملغى لبيان ما صدر عنه مضمون الجملة من الشك واليقين ولاشك ان معنى الفعل الملغى معنى الظرف نحو زيد قائم ظننت بمعنى زيد قائم في ظني او مصدر فعل القلب اذا لم يكن مفعولا مطلقا يقوم مقام فعله في الاعمال والتعليق نحو اعجبني ظنك زيدا قائما وعلمك لزيد قائم اما الالغاء فواجب مع التوسط والتاخر نحو زيد قائم ظني غالب اي ظني زيدا قائما غالب اذ المصدر لا ينصب ما قبله كما قيل انتهى كلامه وهذا صريح في ان كون الملغى ظرفا مخصوص بالفعل وقوله اي ظني زيدا قائما غالب بيان للحاصل من كون المصدر لبيان ما صدر عنه مضمون الجملة لانه اشارة الى ان العمل وان كان منتفيا في اللفظ باق في المعنى فاندفع ما قيل اعترض على الرضي بانه لا يصح في زيد قائم ظني غالب فان نفسه قال معناه ظني زيدا قائما غالب والظاهر انه على هذا المنوال في جميع صور الالغاء اي يكون المعنى في صورة الالغاء على ما كان عليه في صورة الاعمال والحال ان الالغاء ابطال العمل لفظا ومعنى تامل **قوله** اشارة الى جواز اعمالها ايضا قال الشيخ الرضي واذا توسط الفعل بين المبتدأ والخبر جاز الالغاء بلا قبح ولا ضعف وكذا جاز الاعمال وهما متساويان **قوله** فلهذا اي فلكون الالغاء في هذه الصور واجبا لا جائزا **قوله** قيد جوازه يعني تقييد الجواز بقوله اذا توسطت او تاخرت لاجل وجوب الالغاء في الصور المذكورة اذ لو كان الالغاء جائزا في الصور المذكورة لصار التقييد لغوا وفيه انه يجوز ان يكون التقييد لشيوع هذا الالغاء وكثرة وقوعه او لكونه مساويا للاعمال وفي الصور المذكورة لعله لم يكن كذلك **قوله** او بواسطة لا حاجة اليه لانه قال قدس سره في بحث كم جعل الجار اسما كان او حرفا مع المجرور ككلمة واحدة مستحقة للصدر **قوله** من حيث اللفظ روعي الاستفهام المذكور وعيت الافعال من حيث اللفظ لغات مقتضى الاستفهام والنفي ولام الابتداء وفيما ذكر رعاية لكلا المقتضيين **قوله** ان الالغاء جائز لا واجب الظاهر انه بيان الفرق بين مفهوم الالغاء والتعليق ويؤيده ما في بعض شروح اللباب ان الالغاء هو ابطال اعمالها على سبيل الجواز لفظا ومعنى والتعليق هو ابطال اعمالها على سبيل الوجوب لفظا لا معنى لان الظاهر انه بيان فرق بينهما لكن قيل لو كان الجواز داخلا في مفهوم الالغاء لما صح اضافة الجواز اليه قلت اضافته في الالغاء غفلة ويحتمل ان يكون من قبيل التجريد فيه انه لو كان كذلك لما حكم الشارح قدس سره لوجوب الالغاء في الصور التي ذكرها بقوله وقد يقع فيها الخ قلت مقتضى الالغاء الجواز والوجوب انما هو بحسب السماع او اراد بالجواز الامكان العام المقيد بجانب الوجود فيشمل الوجوب فان قلت فما معنى لقوله لا واجب قلت اراد انه ليس واجبا فقط وقيل لم يقصد الفرق بين مفهوم الالغاء والتعليق بل اراد الفرق بين ما صدق عليه الالغاء وما صدق عليه التعليق بان الاول قد يكون واجبا وقد يكون جائزا والثاني لا يكون الا واجبا وبين الالغاء والتعليق المذكورين في المتن بان الاول جائز البتة والثاني واجب البتة ولم يرد بان الجواز البتة معتبر في مفهوم الالغاء كيف وفسره فيما سبق بابطال العمل لفظا ومعنى بلا تجوز ابطال العمل لفظا ومعنى وفيه ان الالغاء فيما سبق مفسر بابطال عملها ولم يذكر لفظا ومعنى فكما لا يلزم من عدم ذكره لفظا ومعنى خروج لفظا ومعنى من المفهوم كذلك لا يلزم من عدم ذكر الجواز خروجه عن المفهوم **قوله** لان اصل الفاعل النحوي

ان يكون الفاعل النحوي اي سماه موثرا في المفعول به وقوله والمفعول به متاثرا المفعول معطوف على الفاعل ومتاثرا على موثرا اي وجعل
المفعول ان يكون متاثرا لاجل الاثر الفاعل الا انه لما كان بين الدال والمدلول مناسبة اعطى للدال حكم المدلول فاعتبر تغاير الدالين
ليكون الدالان على طبق المدلولين **قوله** لانهما اي الفاعل والمفعول ليسا في الحقيقة فاعلا ومفعولا اي ليس الفاعل موثرا
في المنصوب الاول ولا المفعول الاول متاثرا عن الفاعل **قوله** ما عدا حسبت وخلت وزعمت بدل من البعض بدل البعض **قوله** وهي
اي معانيها الاول المتعددة باعتبار تعدد المواد وبهذا الاعتبار جمع وان لم يكن متعددة في نفس الامر اما العلم المتعدد والحاصل
في المواد الستة والظن المتعدد والحاصل في المواد الثلث وعلى هذا لا حاجة الى ان يراد بالجمع ما فوق الواحد ولا يرد ايضا انه لا يصح حمل
احد الامرين على المعاني الاول **قوله** بحيث متعلق بقوله قريب **قوله** وانما قيدنا بمعنى آخر بقوله قريب من معانيها الاول **قوله** بذلك
اي بقوله بحيث يمكن ان يتوهم آه **قوله** لئلا يقال لا وجه للتخصيص بالبعض حاصل الدفع انه ليس المراد بيان مطلق المعنى بل المعنى الذي
يتوهم به انه متعد الى المفعولين وهذا المعنى ليس بكلها بل لبعضها يدل عليه ما ذكره الشيخ الرضي قدس سره حسبت بمعنى صرت ذا حسب
وهو الذي في شعره شقرة وخلت اي صرت ذا خال اي خيلاء وزعمت بمعنى كفلت وهذه الثلثة بهذه المعاني يكون لازمة قال
المعو في شرح المفصل المراد بيان استعمال هذه الافعال مع نقلها عن افعال القلوب واستعمال ظننت وخلت ورأيت ووجدت
بالمعاني التي ذكرت لا يخرجها عن كونها افعال القلوب بخلاف المعاني التي يكون هذه الافعال لازمة بالنظر اليها فان استعمالها
بتلك المعاني يخرجها عن كونها افعال القلوب انتهى وانت خبير بان عدم اخراج عن افعال القلوب على تقدير كونها متعدية
الى مفعول واحد مشكل الا ان فعل القلب عبارة عن فعل يتعدى الى مفعولين ثانيهما عين الاول واذا تعدى الى واحد كيف لا يخرج
عن حقيقته ولا يمكن حمل كلام الشارح عليه كما لا يخفى الا ان يقال المعنى على التقدير ان واحد بل ما صدق على ما ذكره الشيخ الرضي حيث قال
لا يتوهم ان بين علمت وعرفت فرق معنوي كما قال بعضهم فان معنى علمت ان زيدا قائما وعرفت ان زيدا قائما واحد الا ان عرفت لا ينصب
جزئي الاسمية كما ينصبها علم لا فرق معنوي بينهما بل هو موكول الى اختيار العرب فانهم يخصون احد المتساويين في المعنى بحكم لفظي دون الآخر
قوله قريبة من معنى العلم بالقاف لانه صفة جمع وفي بعض النسخ قريب بالتذكير وهو مبني على تاويل المعاني بالمعنى **قوله** استغنيت آه قيل
فيه نشر على ترتيب اللف فان وجدت المشتق من الجدة بكسر الجيم بمعنى استغنيت ووجدت المشتق من الموجدة بفتح الميم وكسر الجيم بمعنى غضبت
ووجدت المشتق من الوجد بفتح الواو بمعنى حزنت **قوله** لانها اي المعاني المذكورة ليس كل واحد منها بمعنى العلم والظن الباء زائدة في خبر ليس
اي ليس معنى ينسب الى العلم والظن كما قال قدس سره والوهم نوع من العلم وهو العلم بنفس الشيء وقال اي احببتها وعلمتها فلا
يرد ما قيل ان كان الضمير راجعا الى المعاني المذكورة فالصواب ان يقال لانها ليست قريبة من العلم والظن **قوله** لانها لا تتم برفعها
اي لا تصير كلاما تاما يصح السكوت عليه بمجرد ذكر اسمها الذي هو فاعلها بل يحتاج الى الخبر الذي يسند الى الاسم فليس كان واخواتها
مع الاسم كلاما يصح السكوت عليه بل يحتاج الى المسند والمعنى من الاحتياج وعدم الاحتياج الى المسند او المسند اليه وعدمه بخلاف
الافعال التامة فانها تامة بفاعلها لا يحتاج الى المسند او المسند اليه وقيل نقصان مدلولها عن مدلول التامة بالحدث الداخل في التامة
دونها قيل وفيه نظر لانهم لا يسمون افعال المدح والذم ناقصة مع نقصان مدلولها عن خبرها بالزمان انتهى وفيه ان وجه التسمية
ليس علة الاطلاق بل هو لبيان الاولوية فلا يلزم الاطراد بما صرح به العلامة التفتازاني في المطول قيل ولك ان تقول سميت بها نقصان

عدوها بالنسبة الى الافعال التي تم بزعمها قيل ومنها ان افعال القلوب انقص عدوا من هذه الافعال وافعال المدح والذم انقص
منها وفعلا التعجب من كل مع انهم لا يسمون شيئا منها ناقصة انتهى اقول هذا وان ورد على القائل الموجه لانه قد اورد مثل هذا على من
قال بنقصان هذه لنقصان مدلول التامة بالحدث الا انه ليس بوارد في الحقيقة على تمام القائل بنقصان الافعال الناقصة عن
الحدث مبني على قول من قال ان الافعال الناقصة لا تدل على الحدث كما اشار اليه قدس سره في حواشي شرح المطالع الحدث ليس
عبارة عن المعنى مطلقا والا لكان كل معنى حدثا وكانت الكلمات الوجودية دالة على الحدث وليس كذلك بل الحدث معنى منسوب الى
الفاعل بانه قائم به انتهى وهو صريح في ان الافعال الناقصة لا تدل على حدث يكون مسندا الى الفاعل يصح السكوت عليه ويتم
لانه لا يفيد المخاطب فائدة تامة قولنا زيد كان اذا كان ناقصة وكذا اخواته واليه يشير قول من قال اما الفعل فيدل على النسبة بين
حدثا وزمانا في الاكثر وانكان قد يعرى عن الحدث ككان او عن الزمان كنعم وبئس وبعت واشتريت وعلى هذا لا يصح على الاطلاق
قول النحاة الفعل ما دل على معنى في نفسه مقترن باحد الازمنة الثلثة ولهذا قال سيد المحققين سند المدققين نظر النحاة فيهما من حيث
اللفظ نفسه لان مقصودهم تصحيح الالفاظ فلما وجدوا الافعال الناقصة انها تشارك ما عداها من الافعال التامة في كثير من العلامات
والاحوال اللفظية جعلوها افعالا والمنطقيون لما وجدوها ان معانيها توافق معاني الادوات في عدم صلاحية الاخبار بها وجدوها
في الادوات وما ذكره الشيخ الرضي في تزييف من قال سميت ناقصة لانها تدل على الزمان دون المصدر حيث قال ليس بشيء لان
نحو كان زيد قائما يدل على الكون الذي هو الحصول المطلق وخبره يدل على الكون المخصوص وهو كون القيام اي حصوله فجيء اولا
بلفظ دال على حصول ما ثم عين بالخبر ذلك الحاصل فكانك قلت حصل شيء ثم قلت حصل القيام فالفائدة في ايراد مطلق الحصول اولا ثم تخصيصه
كالفائدة في ضمير الشان قبل تعيين الشان مع فائدة اخرى وهي دلالته على تعيين زمان ذلك الحصول ولو قلنا قام زيد لم يحصل
هاتان الفائدتان معا فكان يدل على حصول حدث مطلق تقييده في خبره وخبره يدل على حدث معين واقع في زمان مطلق تقييده
في كان لا يدل على ان كان يدل على حدث مسند يصح السكوت عليه فتامل قال تقرير الفاعل اي جعله وتثبيته على صفته قوله اي بعدة
اشارة الى دفع ما قيل المتبادر من قولك ان هذا اللفظ موضوع لذلك المعنى ان ذلك المعنى تمام الموضوع له لا انه جزؤه فيلزم ان
يكون التقرير تمام الموضوع له لهذه الافعال مع انه ليس كذلك لدخول الزمان في الموضوع له لهذه الافعال ان قلت الزمان جزء الموضوع
له كما ان التقرير ايضا كذلك فكيف يكون التقرير عمدة قلت لان التقرير اصل ومظروف والزمان قيد وظرف له فالزمان وانكان جزء
الموضوع له الا انه اعتبر جزءا لما انه ظرف له فاندفع ما قيل ليت شعري ما اراد بالعمدة وما الفرق بين جزء وجزء قوله ولا شك ان
هذه الصفة خارجة عن ذلك التقرير الذي هو العمدة اي خارجة عن الموضوع له لهذه الافعال الا انه عبر عنه بالتقرير لكونه عمدة فكانه
الموضوع له فسقط ما قيل خروج الصفة عن التقرير مشترك بين الافعال الناقصة والتامة فهو غير نافع وانما النافع دخول الصفة
فيما وضعت له الافعال التامة وخروجها عما وضعت له الافعال الناقصة او كون التقرير فقط عمدة فيما وضعت له الافعال الناقصة
وكون كل واحد من التقرير والصفة عمدة فيما وضعت له الافعال التامة قوله لان ذلك التقرير اي الجعل والتثبيت نسبة اضافية
كالتخليق بين الخالق والمخلوق فظهر ان ما قيل فيه ان النسبة هي ثبوت الصفة للفاعل والتقرير انكان مصدرا مبنيا للفاعل كما هو المتبادر
فهو صفة المتكلم وانكان مصدرا مبنيا للمفعول فهو صفة الفاعل واياما كان فهو ليس نفس ثبوت الصفة للفاعل بل زائد عليه بصفة

الفاعل بمسامحة لا يليق بمقام التعريف ومع ذلك لا يصح اضافته الى الفاعل وحمل على صفة له اللهم الا ان يقال النسبة انما اريدت بمجموع تقرير الفاعل على صفة لا بالتقرير فحسب فليس على ما ينبغي **قوله** مخرج عن الحد الافعال التامة تفريع على قوله ولا شك على ما عرفت **قوله** كل من الصفة والتقرير عمدة فيما وضعت له وجه كونهما عمدتين كونهما اصلان ومنظوران والزمان وان كان جزءا الا انه قيد وظرف فسقط ما قيل لو كان مجرد الدخول في الموضوع له مستلزما لكونه عمدة فيما وضع له لكان الزمان ايضا عمدة في هذه الافعال **و قوله** كل من الصفة والتقرير عمدة مشير الى ان الصفة والتقرير ليس تمام الموضوع له للافعال التامة بل هما عمدتان هذا والجزء الثالث الغير العمدة الزمان **فقوله قدس سره** لانها موضوعة لصفة وتقرير الفاعل عليها معناه ان التقرير والصفة عمدتان في الموضوع له لا انها الموضوع له **قوله** ولو جعل الموضوع له جواب آخر للايراد المذكور مقابل لقوله اي العمدة فيما وضعت له ومحصل الجواب ان الموضوع له ما صدق عليه تقرير الفاعل على صفة من الجزئيات ولكل جزئي اخذ فيه تقرير الفاعل والزمان وفي بعضها مع التقرير والزمان الانتقال والدوام وغيرها مما يدل عليه لبعض الافعال فح فلا حاجة الى قوله اي العمدة **قوله** بالنسبة الى ما هو اي بالنسبة للفظ هو اي فذلك اللفظ موضوع له اي لذلك الجزئي **قوله** ولا يبعد جواب ثالث لذلك الايراد **قوله** ولا شك ان الغرض اي الغرض الاصلي منحصر في التقرير والزمان وان كان غرضا الا انه ليس باصلي بل اعتبر قيدا للتقرير او الحصة اصالة **قوله** لا يحتاج الى قيد زائد كما قال الشيخ الرضي حيث قال ينبغي ان تقيد الصفة فتقول على صفة غير مصدرة فان زيدا في ضرب زيدا ايضا متصف بصيغة الضرب وكذا جميع الافعال التامة قال سيد المحققين وسند المدققين في حواشي المطول لا دخل في التعريف قيد اتبعا لغيره فقال على صفة غير مصدر ذلك الفعل احترازا عن الافعال التامة فانها وضعت لتقرير الفاعل على صفة هي مصدرها ولا حاجة الى هذه الزيادة لان المتبادر من قولك هذا اللفظ وضع لذلك المعنى ان ذلك المعنى موضوع له لا انه جزء والافعال التامة موضوعة لصفة وتقرير الفاعل عليها معا والافعال الناقصة موضوعة لتقرير الفاعل على صفة فيكون الصفة خارجة عن مدلولها فالتعريف يصدق عليها دون التامة انتهى حاصل ما ذكره قدس سره انه لا حاجة الى اعتبار قيد ذكره الشيخ الرضي احترازا عن الافعال التامة لانها موضوعة للتقرير دون الصفة فلا يدخل فيها الافعال التامة لانها موضوعة للتقرير والصفة فظهر ان ما ذكره المولى المحشي عصام الملة والدين كانه اشارة الى قيد ذكره المحقق الشريف ان المراد صفة خارجة عن مدلولها ترك ذكره لتبادره من العبارة ولذا ذكره المولى المحشي الصادق الكابلي كانه اشارة الى قيد ذكره الشريف حيث قال المراد صفة خارجة عن مدلولها والى قيد ذكره الرضي حيث قال المراد صفة غير مصدرها ولا شك ان اعتبار كل منها اعتبار قيد زائد في التعريف ودعوى تبادره من العبارة محل مناقشة ليس على ما ينبغي لنسبتهما اليه قدس سره ما هو بريء منه **قوله** تم التسعة بهذا عشرة اي يصير التسعة عشرة تامة **قوله** قولهم اي قول الخوارج اول من قال ذلك الخوارج قالوه لابن عباس رضي الله تعالى عنه حيث جاء اليهم رسولا من علي رضي الله تعالى عنه **قوله** وفيها ضمير لما تقدم من الغارة قيل ... والغزو كلاهما ... اليمين مجمة النفقة وعدم التجربة في المعنى ما جاءت خلفتنا حاجتك اي لم تجدنا غافلين كما تريدنا وهذا معنى قوله انها لم يكن هذه على قدر ما يحتاج اليه **قوله** قال الاندلسي لانه اي ... قال الشيخ الرضي قال المطرد لبعضهم وقال المصنف واحاد الاطراد جاء في مثل فقعد جاء البر قفيز من قبيل موحال وليس بشيء لانه لا ايراد ان البر جاء في حال كونه قفيز من ولا معنى له قال واما قعد فلا يطرد دون قال ... فانما يطرد في مثل الموضع الذي يستعمل فيه اولا يعني قول الاعرابي فلا يقال قعد كاتبا بمعنى صار بل يقال قعد كانه سلطان لكونه مثل شحذت كانه حربة **قوله** خلافا للفراء يحتمل ان يكون خلاف الفراء في كليهما او في احدهما **قوله** المركبة من المبتدأ والخبر لا فائدة في الوصف اذ الجملة الاسمية لا يكون الا مبتدأ او خبرا والوصف الكاشف انما يكون اذا كان في ماهية الموصوف خفاء وليس



نحو اقائم زيد وما قائم زيد اسمية اذ الكلام لا بد فيه من الاسناد الاصلي وهو اسناد الفعل الى الفاعل واسناد الخبر الى المبتدا او كونهما كالامين والاسناد فيهما اصليا مبني على تاويل اسم الفاعل بالفعل فقيل التاويل ليستا جملتين اسميتين وبعده فعليتين وقيل كانه احترز بتقييد الجملة الاسمية من مثل اقائم زيد وما قائم زيد فانهما جملتان اسميتان مركبتان من المبتدا والفاعل الذي سد مسد الخبر فيكون منافيا للتخصيص فهو مثال **قوله** يعني الاثر المترتب عليه اشارة الى ان الحكم بمعنى الاثر واضافته الى المعنى لامية ففيه رد على القول بان الحكم مستدرك حتى جعل اضافته اليه بيانية **قوله** لكونه فاعلا هذا على وفق **قوله** لتقرير الفاعل على صفته والظاهر انه ليس بفاعل اذ الفاعل ما اسند اليه الفعل او اسم الفاعل على وجه يصح السكوت عليه قال الشيخ الرضي كما لا يسمى منصوبها المشبه بالمفعول مفعولا فالقياس ان لا يسمى مرفوعها المشبه بالفاعل فاعلا لكنه سموه فاعلا على اللغة **قوله** كائنة اشارة الى ان الظرف مستقر صفة لقوله ناقصة ولو جعل حالا عنه لم يبعد لكونه مشبها بالمفعول فيكون بمنزلة المفعول به **قوله** ثبوتا ماضيا اشارة الى ان قوله ماضيا صفة لمفعول مطلق محذوف **وقوله** اي كائنا في الزمان الماضي اشارة الى ان قوله ماضيا صفة لزمان مقدر متعلق بقوله كائنا او بيان لحاصل المعنى **قوله** لا على ابو قسم منه اي ليس **قوله** بمعنى صار معطوفا على **قوله** ناقصة الذي هو اي **قوله** بمعنى صار قسم منه اي من **قوله** ناقصة لانه لو كان معطوفا عليه للزم ان يكون **قوله** بمعنى صار مقابلا لقوله ناقصة وليس كذلك ويحتمل ان يرجع **قوله** هو الى **قوله** لثبوت خبرها لاسمها ليدل على كون الامرين قسمين لقوله ناقصة قال الشيخ الرضي كان يكون ناقصة لمعنيين احدهما ثبوت خبرها لاسمها والمعنى الثاني ان يكون بمعنى صار وهو قليل بالنسبة الى المعنى الاول **قوله** بتيهاء اي كنا في تيهاء بفتح التاء المفازة التي يتحير فيها السالك ولا يهتدي وقفر بفتح القاف وسكون الفاء المكان الخالي من الماء والكلاء والمطي بفتح الميم وكسر الطاء المهملة وتشديد الياء جمع مطية وهي المركب في سرعة سيرها كانها شبهت بالقطا قطا بفتح القاف والقصر جمع قطاة وهو طائر سريع الطيران يقال له بالفارسية سنگ خوارک الحزن بفتح الحاء المهملة وسكون الزاء المعجمة ما غلظ من الارض وارتفع وخشن وكان اضافة القطا اليه لانها تعيش وترعى فيه او لانها اسرع طيرانا من قطا غيرها الفراخ بكسر الفاء جمع فرخ بفتحها وسكون الراء المهملة وهو ولد الطير والبيوض بضم الباء الموحدة جمع البيضة والمعنى ان المطي في غاية السرعة وكمال العدو حيث تشبه بالقطا التي صارت بيوضها فراخا وهي تكون ح اشد طيرانا حرصا على الفراخ واهتماما باطعامها خصوصا اذا كانت في ارض لا ماء فيها ولا كلاء **قوله** فان بيوضها لم يكن فراخا دليل على ان كان بمعنى صار وليس على معناه اذ لو كان على معناه لكان لثبوت خبره لاسمه في الزمان الماضي فيكون المعنى ان البيوض كانت فراخا في الزمان الماضي والامر ليس كذلك اذ البيوض لم يثبت لها الفراخ اصلا بل صارت فراخا بعد ما لم تكن واما ما قيل ليست بمعنى صار لانه يؤدي الى عكس المعنى لانه يشعر بان الفراخ سابقة على البيوض ففيه انه لا يخلو عن خلل وليس تامة لانه يجب على هذا ان يكون فراخا حالا فيلزم ان يكون البيض في حال كونه فراخا وهو فاسد وليس زائدة لنصب فراخا **قوله** ويكون فيها ضمير الشان كان الذي فيها ضمير الشان وان كان ناقصة الا انه ليس لثبوت خبرها ولا بمعنى صار فلذلك ذكره عليحدة اشارة الى انه ليس ناقصة بالمعنى الذي يذكر فانه يحتمل غير خارجة مما هو بمعنى صار ومقابله ليس على ما سبق **قوله** والجملة الواقعة بعدها خبر احتمال بعض كان الذي فيها ضمير الشان تامة فاعلها ذلك الضمير اي وقعت القصة ثم فسرت القصة بالجملة قال الشيخ الاول اولى لانه لم يثبت في كلام العرب ضمير الشان الا مبتدا في الحال نحو قل هو الله احد او في الاصل كاسم ان واولى

متعرلي خلفت قوله اذا مت بضم الميم او بكسرها من مات يموت او مات يمات كان اي كان الشان قوله شامتا اي احد بها شامتا اي
فرح بموتي الشماتة الفرح ببلية العدو قوله آخرا اي رجل آخر شن اسم فاعل من الاثنا وقوله كانت الكائنة اي ثبتت ثبتت
والمقصود كائن اي ثابت كن اثبت فيكون يثبت ويحتمل ان يكون المعنى كن موجودا فيكون اي فيكون موجودا قوله اذ ليس المفصل على المعنى
اذ لو كان اي على المعنى الا ما كان لاستبعاد قوم مريم رضي الله عنها عن تكليمهم اياه معنى مع ان اتيانها به بعد الفراغ عن الولادة
عند القوم وملامتهم اياها عند مشاهدتهم اياه واشارة مريم رضي الله تعالى عنها الى عيسى ثم قولهم باجمعهم كيف نكلم من كان في المهد
صبيا اي ابا اظاهر اعني ان يكون المعنى على المعنى قال الشيخ الرضي غير مفيدة للماضي والا فاين الخبر وقال كان تزاد غير مفيدة لشيئ
الا محض التاكيد وهذا معنى زيادتها في كلام العرب فقوله قدس سره وكان زائدة لتحسين اللفظ ليس على ما ينبغي وعلى هذا صبيا حال
من الضمير المستكن في الظرف العائد الى من قال الشيخ الرضي اعلم ان الزائدة والمجردة للزمان اعني غير العاملة لا يقعان اولا لان المبدأ
يكون باللوازم والاصول والمجردة للزمان كالزائدة فلا يليق بها الصدر ويقعان في الحشو كثيرا او في الآخر على راي نحو ضرب الخطيب
كان ولا تزاد ولا تجرد الا ماضيه لخفتها وقد اجاز ابو البقاء زيادة مضارع كان قوله لاستيفاء جميع استعمالاتها نكتة ذكر بعد الوقوع
فلا يلزم اطراده فلا يرد ما قيل هذا ليستدعي استيفاء الاستعمالات في اخواتها ايضا مع انه لم يستوف قوله ويلحق بصار قال الشيخ الرضي
من مرادفات صار آل ورجع وحال وارتد كان كلها في الاصل بمعنى رجع وكذا استحال وتحول فانهما كانا في الاصل بمعنى انتقل فكان
حق جميعها ان يستعمل تامة فيتعدى الى ما هو مصدر خبرها بالى نحو صار الى الغنى ثم ضمن كلها معنى كان بعد ان لم يكن لان الشخص اذا رجع
الى الشيئ وانتقل فذلك الشيئ يصير كائنا بعد ان لم يكن فجاعلها في الحقيقة بعد صيرورتها ناقصة مصدر خبرها مضافا الى اسمها ومعنى
جميعها ناقصة كان بعد ان لم يكن وذلك المصدر هو الكائن بعد ان لم يكن وفاعلها حين كانت تامة هو المرتفع بها فانه الراجع
والمنتقل ويجوز استعمالها ومرادفاتها تامة على الاصل نحو ضرنا الى الحسنى قوله فيالك من نعمى تحولن ابوسا قيل نعمى بالضم هو النعمة و
ضمير تحولن راجع اليها ما الارادة المتعدد والمعنى او بحمله الابؤسا وشدائد جمع وان كان واحد التعدد الخبر وقيل النعمى جمع النعم بمعنى النعمة
كجرحى جمع جريح قوله المدلول عليها بموادها وهي الصباح والمساء والضحى وقوله لا بصورها اي ليس اصبح وامسى واضحى لاقتران مضمون
الجملة باوقاتها المدلول عليها بصورها وصيغها والوقت الذي يدل عليه صيغها هو الزمان الماضي قيل انما خص الاوقات بما ذكر
لان المقصود بيان ما يختص بهذه الافعال الثلاثة وتصاريفها من المضارع والامر وغيرهما ولم يوجد في غيرها من الافعال الناقصة وما هو
الا الاوقات المدلول عليها بالمواد بخلاف المدلول عليها بصورها وصيغها فانها توجد في سائر الافعال الناقصة ولم توجد في غير الماضي
والمضارع والامر وفيه انه لو كان المقصود ذلك لكان المناسب في كان بيان ما يختص به وسائر تصاريفه عن المضارع والامر ولم
توجد في سائر الافعال الناقصة ليكون البيان على نسق واحد وعلى هذا فالمناسب ان تحمل الاوقات على ما يعم المدلول عليه بموادها
والمدلول عليه بصورها وصيغها قال الشيخ الرضي هذه الثلاثة تكون ناقصة وتامة فالناقصة لمعنيين اما بمعنى صار مطلقا من غير
اعتبار الازمنة التي يدل عليه تركيب الفعل اعني الصبح والمساء والضحى بل باعتبار الزمان الذي يدل صيغة الفعل عليه اعني الماضي والحال
والاستقبال واما بمعنى كان في الصبح وكان في المساء وكان في الضحى فيقترن في هذا المعنى الاخير مضمون الجملة اعني مصدر الخبر مضافا
اي الاسم بزمان في الفعل اعني الذي يدل عليه تركيبه والذي يدل عليه صيغته فمعنى اصبح زيد اميرا ان امارة زيد مقترنة بالصبح

فی الزمان الماضی ومعنی یصبح قائما ان قیامه مقترن بالصبح فی الحال وللاستقبال انتهی ولا یخفی علیک ان ما ذکره الشارح قدس سره فالمثال الاول یدل علی اقتران مضمون الجملة وهو قیام زید بوقت الصباح وعلی هذا القیاس المثالان الاخیران لاینطبق علی شئی من المعنیین الذین ذکرهما الشیخ الرضی فهذه الثلثة اذا کانت ناقصة قوله فی جمیع نهاره وتقترن ایضا بزمانه المدلول علیه بالصیغة ای الماضی والاستقبال قال الشیخ الرضی قالوا لم یستعمل ظل الا ناقصة قال ابن مالک تکون تامة بمعنی طال او دام والعهدة علیه قوله جمیع لیله وتقترن ایضا بزمان الماضی قوله وبمعنی صار قال الشیخ الرضی وقد جاء ظل ناقصة بمعنی صار مجردا عن الزمان الماضی المدلول علیه بترکیبه قال الله تعالی ظل وجهه مسودا واما مجئ بات بمعنی صار ففیه نظر قوله وذلک ای لکون مجیئهما تامتین فی غایة القلة قوله وفصلهما لان الجمع بینهما وبین الافعال الثلثة فی الامور الثلثة غیر صحیح لعدم الشرکة فی المجئ تامة فوجب الفصل بهذا الاعتبار وله طریقان فاختار احدهما قوله وآض وعاد وغدا وراح قال فی اللباب کان الاصل فی هذه الملحقات ان تستعمل تامة متعدیة الی مصدر جرها ثم ضمن کلها معنی صار قوله وکان الوجه فی ذلک انها من الملحقات نکتة ذکرت بعدالو قوع فلا یرد ان هذا الوجه یستدعی عدم ذکرها فی مقام الاجمال ایضا قوله سمی اسمها فاعلا آه قیل محل هذا التنبیه هو قوله ما وضع لتقریر الفاعل علی صفة لتقدمه ان قلت للتنبیه فی هذا المقام رجحان لان الفاعل ة مضاف الی هذه الافعال ففیه تصریح بان المراد استرار جزها فاعلها بخلاف قوله لتقریر الفاعل علی صفة فانه لا تصریح فیه بان الفاعل فاعل الافعال فظهر وجه تاخیر التنبیه الی هذا المقام قلت بل هو نص ایضا فی ان الفاعل فاعل الافعال لسبقة الذهن الیه لشهرة کون الافعال الناقصة لتقریر فاعلها علی صفة ولم یذهب الوهم الی ان المراد فاعل الصفة فلیس هذا الاحتمال قادحا فی النص بل لیس باحتمال اصلا قوله استمر امارة مذ قبلها واستاهل بها وهو وقت البلوغ الذی یمکن قیامه بها فیه لا قبل ذلک کذا ذکر الشیخ الرضی قوله واعتبار الصلاحیة قیل الصواب ان یقال واما اعتبار الصلاحیة والقابلیة فمعلوم قطعا فلا یلزم ذکرها بلا اخت انتهی هذا انما یرد لو کان التفصیلیة وهو محل کیف ویجوز ان یکون للاستیناف کما فی اوائل الکتب قوله ویلزمها النفی ای کانت ماضیة فما ولم ولما فی الدعاء وان کانت مضارعة فما ولا ولن قوله وتقدیر الزمان قبل المصادر کثیر شائع نحو آتیک خفوق النجم ای زمان خفوقه وما دام وان کان مشهورا فی تقدیر الزمان الا ان وجه تقدیره ان ما مصدریة والفعل بعده بتاویل المصدر ومعلوم ان المصدر المضاف الی مصدر الخ المضاف الی الاسم لا یرتبط بدون تقدیر الزمان فما دام اشتهر فی تقدیر الزمان بهذه الواسطة وصار علما له بهذا السبب فاندفع ما قیل انک شدوحة عنه لان ما دام صار علما فی تقدیر الزمان معه حتی تمتنع ذکر الزمان معه ولیس الامر بهذه المثابة فی شئی من المصادر قوله واذا قدر الزمان قبله وصح بسبب تقدیره ان یرتبط بما قبله فلا بد من حصول کلام لیفید فائدة تامة بخلاف ما لم یقدر الزمان فانه لم یصلح لان یرتبط بما قبله وان کان غیر تام فلا بد ههنا من اعتبار کلام لیفید فائدة تامة الا انه لا یعتبر ما لم یقدر بما یرتبط به بما قبله فاندفع ما قیل قوله واذا قدر الزمان قبله مشعر بانه لو لم یقدر الزمان قبله لم یجب هناک حصول کلام لیفید فائدة تامة وظهر انه لیس کذلک لظهور ان المصدر المضاف الی الجملة ای الی مضمونها لیس کلاما مستقلا بالافادة قوله فما دام لم یشفع ما دام ما جالس ولم یحصل

من المجموع كلام لا يفيد فائدة تشير الى ان الكلام المفيد هو مجموع اجلس و مادام لا اجلس وحده مع انه ليس كذلك اذ المفيد

للفائدة التامة هو اجلس وما دام فضلة ظرف له يدل عليه قوله احتاج الى وجود كلام مستقل بالافادة لانه مع اسمه

وخبره ظرف والظرف فضلة غير مستقلة بالافادة اعلم انه وقع فى بعض النسخ فما دام لم يشفع ما دام باجلس لم يحصل من المجموع

كلام يفيد فائدة تامة فقوله كلام فاعل لم يحصل و قوله يفيد صفة كلام وضمير يعود اليه والمعنى ان ما دام ما لم ينضم اليه امر آخر

لم يحصل من مجموع ما دام واسمه وخبره كلام يفيد فائدة تامة وفيه ان هذا مستغنى عنه لقوله احتاج الى وجود كلام مستقل بالافادة

وليس المراد من المجموع ما دام وكلام آخر لان الكلام على عدم الضم اليه كلام آخر وفى بعضها فما دام لم يشفع ما دام باجلس لم

يحصل من المجموع كلام لا يفيد فائدة تامة فقوله ولم يحصل عطف على قوله لم يشفع و قوله لا يفيد فيه ضمير يعود الى ما دام وهذا ايضا

مستغنى عنه قوله فما دام فعل الناقصة و ما دام اسمه ولم يشفع خبره وهو ظرف لقوله لم يحصل على الاول ولقوله لا يفيد على الثانى

قوله وهذا هو مذهب الجمهور قال سيبويه وتبعه ابن السراج ليس للنفى مطلقا تقول ليس خلق الله مثله فى الماضى وقال الله تعالى

الا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم فى المستقبل قال الاندلسى واحسب ليس بين القولين تناقض لان خبر ليس اذا لم يقيد بزمان

يحمل على الحال واذا قيد بزمان من الازمنة فهى على ما قيد به قوله اذ ليس فيها الظاهر فيه لان الضمير راجع الى تقديم اخبارها كلها

على اسمائها قوله نفى الضرورة عن جانبى وجوده وعدمه فيكون امكانا خاصا مقابلا للواجب والممتنع وتقديم الخبر قد يجب

لموجب وقد يمتنع بمانع وعلى هذا فينبغى ان يقيد آه الا ان يقال الموجب والمانع فى حكم الاستثناء قوله نحو لم كان مالك

هذا المثال ليس من قبيل تقديم الخبر على الاسم قوله نحو صار عدوى صديقى انما وجب التاخير لئلا يلتبس بالاسم قوله نفى

الضرورة عن جانب العدم فقط فيكون امكانا عاما مقيدا بجانب الوجود فيشمل الواجب ويقابل الممتنع قوله وحين اى حين اريد بالجواز

نفى الضرورة عن جانب العدم فقط قوله يجوز ان يكون التقديم قوله كالمثال المذكور وهو لم كان مالك وعلى هذا فينبغى ان يقيد

بمثل قولنا اذا لم يمنع مانع من التقديم الا ان يقال الموانع مستثناة ثم لا يخفى ان قول المص ويجوز تقديم اخبارها آه قضية موجبة فيكون

الامكان جهة للقضية الموجبة ولذا حمل قدس سره الامكان على الامكان الخاص او الامكان العام المقيد بجانب الوجود والامكان

العام المقيد بجانب الوجود عبارة عن ان يكون الامكان جهة للقضية الموجبة ولم يحمله على الامكان العام المقيد بجانب العدم لانه

عبارة عن امكان عام يكون جهة للقضية السالبة والقضية المذكورة فى المتن موجبة فظهر ان ما قيل بقى له احتمال آخر وهو ان يراد

بالامكان العام المقيد بجانب العدم المقابل للوجوب الشامل للامتناع المفسر بسلب الضرورة عن جانب الوجود فقط وح ينبغى

ان يقيد بعدم ما يقتضى وجوبه لانه ح يكون التقديم واجبا لا جائزا بالمعنى المذكور ليس على ما ينبغى ثم اعلم انه يحتاج الى التقييد الذى ذكره

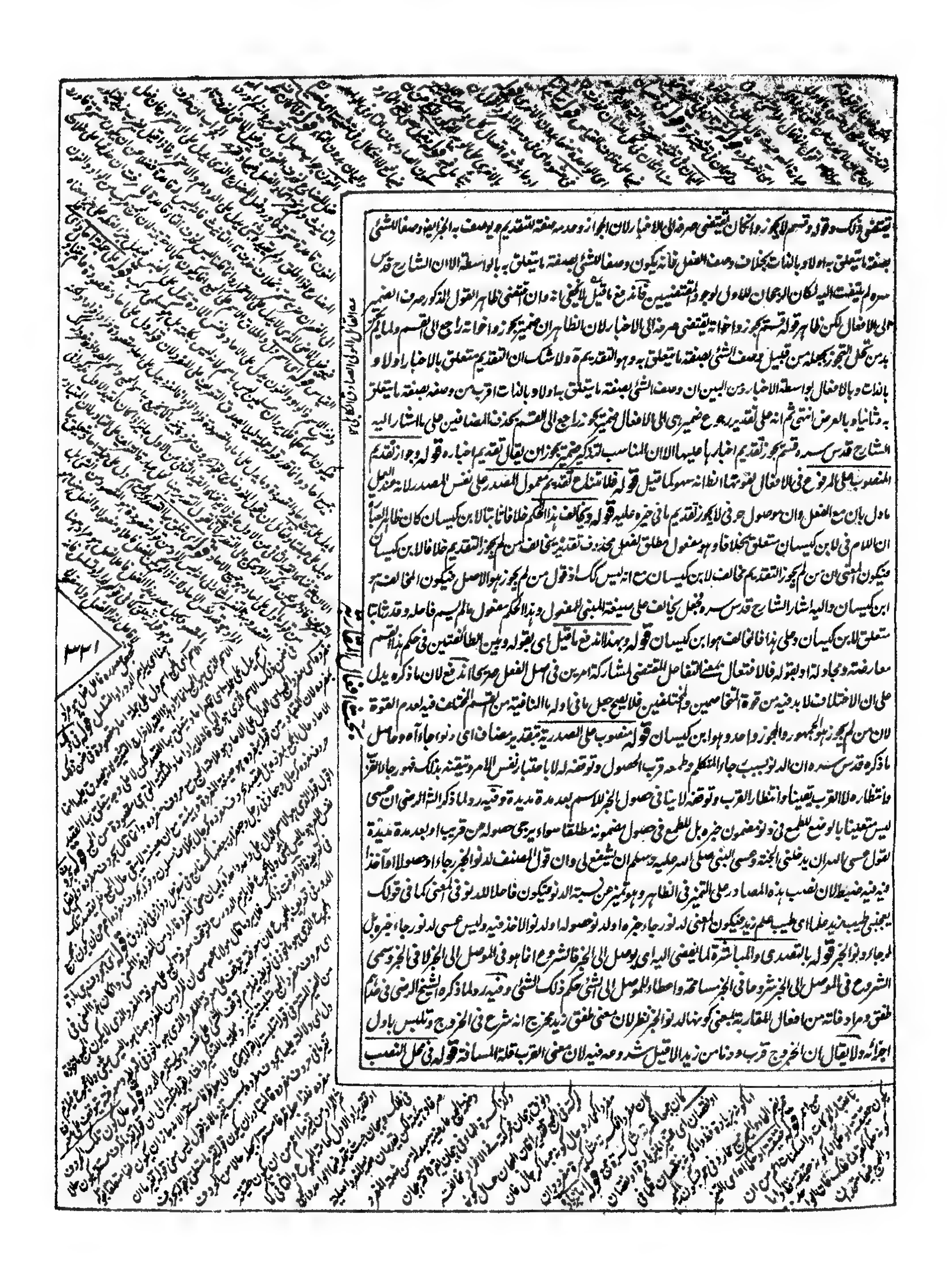
الشارح قدس سره سواء كان ضمير كلها راجعا الى الاخبار او الافعال الناقصة اذ اللازم على التقديرين جواز تقديم جميع الاخبار

كما لا يخفى على ذوى الابصار اما على الاول فظاهر واما على الثانى فلان جواز تقديم اخبار جميع الافعال الناقصة لا يتصور الا اذا جاز

تقديم جميع الاخبار فاندفع ما قيل يمكن ان يقال ان اصل السؤال انما يرد لو كان ضمير كلها راجعا الى الاخبار ليفيد شمول الاخبار واما

اذا كان راجعا الى الافعال فلا كما لا يخفى على الفطن المتامل قوله اى الافعال الناقصة سياق الكلام وان كان يقتضى رجوع الضمير

الى الاخبار الا انه صرفه الى الافعال لكون الباب معقودا لبيان احوال الافعال فظاهر قول المصنف وهو من كان الى راح انتهى



يقتضي ذلك وقوله وقسم لا يجوز وانكان يقتضي صرفه الى الاخبار لان الجواز وعدمه صفة للتقديم ويوصف به الجزائية ووصفا الشيء بصفة ما يتعلق به اولا وبالذات بخلاف وصف الفعل فانه يكون وصفا للشيء بصفة ما يتعلق به بالواسطة الا ان الشارح قدس سره لم يلتفت اليه لكان الرجحان للاول لوجود المقتضيين فاندفع ما قيل لا يخفى انه وان اقتضى ظاهر القول المذكور صرف الضمير الى الافعال لكن ظاهر قوله وقسم يجوز واخواته يقتضي صرفه الى الاخبار لان الظاهر ان ضمير يجوز واخواته راجع الى القسم ولما لم يكن بد من تحمل التجوز يجعله من قبيل وصف الشيء بصفة ما يتعلق به وهو التقديم ولا شك ان التقديم متعلق بالاخبار اولا وبالذات وبالافعال بواسطة الاخبار ومن البين ان وصف الشيء بصفة ما يتعلق به اولا وبالذات اقرب من وصفه بصفة ما يتعلق به ثانيا وبالعرض انتهى ثم انه على التقدير رجوع ضمير هي الى الافعال ضمير يجوز راجع الى القسم بحذف المضافين على ما اشار اليه الشارح قدس سره وقسم يجوز تقديم اخبارها عليها الا ان المناسب لتذكير ضمير يجوز ان يقال تقديم اخباره قوله وجواز تقديم المنصوب على المرفوع في الافعال توهمها انظا انه سهو كما قيل قوله فلا تنازع لتقديم معمول المصدر على نفس المصدر لانه عند العمل ماول بان مع الفعل وان موصول حرفي لا يجوز تقديم ما في حيزه عليه قوله ويخالف هذا الحكم خلافا تابالا بن كيسان كان ظاهر العبارة ان اللام في لابن كيسان متعلق بخلافا وهو مفعول مطلق لفعل محذوف تقديره يخالف من لم يجوز التقديم خلافا لابن كيسان فيكون المعنى ان من لم يجوز التقديم مخالف لابن كيسان مع انه ليس كذلك اذ قول من لم يجوز هو الاصل فيكون المخالف هو ابن كيسان واليه اشار الشارح قدس سره فجعل يخالف على صيغة المبني للمفعول وهذا الحكم مفعول ما لم يسم فاعله وقد ثبتا متعلق بابن كيسان وعلى هذا فالمخالف هو ابن كيسان قوله وبهذا اندفع ما قيل اي بقوله وبين الطائفتين في حكم هذا القسم معارضة ومجادلة او بقوله فالافتعال بمعنى التفاعل المقتضي لمشاركة امرين في اصل الفعل صريحا اندفع لان ما ذكره يدل على ان الاختلاف لا بد فيه من قوة المتخاصمين والمختلفين فلا يصح جعل ما في اوله ما النافية من القسم المختلف فيه لعدم القوة لان من لم يجوز هو الجمهور والمجوز واحد وهو ابن كيسان قوله منصوب على المصدرية بتقدير مضاف اي دنو رجاء الخ وحاصل ما ذكره قدس سره ان الدنو بسبب رجاء المتكلم وطمعه قرب الحصول وتوقعه له لا باعتبار نفس الامر وتيقنه بذلك فهو رجاء القرب وانتظاره لا القرب تعيينا وانتظار القرب وتوقعه لا ينافي حصول الخبر للاسم بعد مدة مديدة وفيه رد لما ذكره الرضي ان عسى ليس متعينا بالوضع للطمع في دنو مضمون خبره بل للطمع في حصول مضمونه مطلقا سواء يرجى حصوله من قريب او بعد مدة مديدة تقول عسى الله ان يدخلني الجنة وعسى النبي صلى الله عليه وسلم ان يشفع لي وان قول المصنف دنو الخبر رجاء او حصولا او اخذا فيه ضعف لان نصب هذه المصادر على التمييز في الظاهر وهو تمييز عن نسبة الدنو فيكون فاعلا للدنو في المعنى كما في قولك يعجبني طيب زيد علما اي طيب علم زيد فيكون المعنى دنو رجاء خبره ودنو حصوله ودنو الاخذ فيه وليس عسى لدنو رجاء خبره بل رجاء دنو الخبر قوله بالتصدي والمباشرة لما يفضي اليه اي يوصل الى الخبر فالشروع انما هو في الموصل الى الخبر لا في الخبر وسمي الشروع في الموصل الى الخبر شروعا في الخبر مسامحة واعطاء للموصل الى الشيء حكم ذلك الشيء وفيه رد لما ذكره الشيخ الرضي في عدم طفق ومرادفاته من افعال المقاربة بمعنى كونها لدنو الخبر نظرا لان معنى طفق زيد يخرج انه شرع في الخروج وتلبس باول اجزائه ولا يقال ان الخروج قرب دونا من زيد الا قيل شروعه فيه لان معنى القرب قلة المسافة قوله في محل النصب

بالجزية استدلالا بالمثل النادر نحو عسى الغوير ابؤسا وقوله لا نجي اني عسيت صائما ونقل من سيبويه منع كون ان يفعل خبرا وقيل انما قال ذلك لان الحدث لا يكون خبرا عن الجثة وقوله ابؤسا وصائما لتضمن عسى معنى كان خاجرى في الاستعمال مجراه قوله مضاف قال الشيخ الرضي والتقدير تكلف اذ لم يظهر المضاف في اللفظ لا في الاسم ولا في الخبر وقال بعضهم ان زائدة وفيه نظر لان الزائد لا يلزم الا البعض الكلم كزيادة ما في قولهم افعل هذا اما ولزومه مطردا في موضع معين مع اي كلمة كانت بعيد فقد كاد من طول البلى ان يمصحا في الصحاح مصح الشيء مصوحا اي ذهب وانقطع قوله وليس بخبر حتى يلزم كون الحدث خبرا عن الجثة قوله ولتقدير المضاف تكلف لما عرفت قوله وذلك اي كون المضارع مع ان شبيها بالمفعول قوله فهو شبيه بالمفعول لان عسى في هذا الاستعمال كالفعل المتعدي قوله وقال الشارح الرضي واما عسيت صائما وعسى الغوير ابؤسا فشاذان وقال بعضهم عسى الغوير ان يكون ابؤسا وعسيت ان اكون صائما وجاز حذف ان مع الفعل مع كونهما حرفا مصدريا لقوة الدلالة وذلك لكثرة ان بعد عسى فهو كحذف المصدر وابقاء معموله فظران ما قيل يرده نحو عسيت صائما ليس على ما ينبغي قوله وفيه احتمال آخر قال الشيخ الرضي من ذهب الى ان ان مع الفعل في عسى زيد ان يخرج خبر عسى جاز ان يقول في عسى ان يخرج زيد انه خبر ايضا وهو من باب التنازع تقول في التثنية على اختيار البصريين عسيا ان يخرج الزيدان وعلى اختيار الكوفيين عسى ان يخرجا الزيدان وعلى هذا قياس الجمع والمؤنث وجاز ان تقول ان يخرج فاعل عسى وزيد فاعل يخرج فتقول في التثنية عسى ان يخرج الزيدان لا غير انتهى وهو صريح في ان ان يخرج في عسى ان يخرج زيد يحتمل ان يكون منصوبا وان يكون مرفوعا ويشير اليه قول الشارح قدس سره وان يخرج في محل النصب بانه خبر عسى فقوله قدس سره بان يذكر مرفوع فقط ليس على ما ينبغي وان زيد يجوز ان يكون اسم عسى وان يكون فاعل يخرج والظاهر ان هذا مبني على القول بجواز الالتباس كما قال صاحب المغني والالتباس واقع في العربية بدليل اسماء الاجناس والمشتركات وقال ايضا نحو خفت بالكسر وظلت بالضم انه يحتمل للفعل الفاعل والمفعول ولا خلاف في ان نحو قصار يحتمل لهما ونحو مختار يحتمل لهما وكذا يشير اليه تجويزه التنازع في عسى ان يخرج زيد فما قيل على قول الشارح وفيه احتمال آخر ولا يمنع تقديم الخبر التباس الاسم بفاعل الخبر كما في زيد قام لان كون عسى طالبا للاسم مع امتناع الاضمار قبل الذكر يوجب كون زيد اسمه فلا يلتبس بالفاعل بخلاف زيد قام نعم يتوقف صحة هذا التوجيه على ثبوت عسى ان يخرجا الزيدان ويرد عليه ايضا انه لو كان كذلك لينبغي ان يجوز عسى يخرج زيد بحذف ان فاعل ليس على ما ينبغي لانه ان اريد بما ذكره انه لا يجوز كون زيد فاعل الخبر اصلا في هذا التركيب فهو في حيز المنع كيف وقد جوز كونه فاعل الخبر الشيخ الرضي والشارح قدس سره وان جاز تلبس اسم عسى بفاعل الخبر ثم المراد من جواز كون زيدا اسما او فاعلا الجواز من حيث القياس لا من حيث الوقوع فلا يتوقف صحته على ثبوت عسى ان يخرجا الزيدان والملازمة المشار اليها بقوله لو كان كذلك ممنوعة كيف والحذف انما هو فيما اذا كان المصدر خبرا على سبيل التحقيق او التعيين وفيما نحن فيه ليس كذلك لانه محتمل لكونه اسما او فاعلا فلو حذف لا يحتمل كونه فاعلا وقوله قدس سره دون الاستعمال الثاني لعدم مشابهته قوله قولك عسى ان يخرج زيد بقولك كاد زيد يخرج اذ المحتمل لا يشابه المتيقن فلا يرد ما قيل هذا واضح على التقدير ان يكون زيد فاعل يخرج اما لو كان زيد اسم عسى فان يخرج خبره او يكون اسم عسى ضمير زيد كما جوزه فالمشابهة متحققة كما في الاستعمال الاول وعلى هذا لا حاجة الى ان يقال في الجواب يمكن ان يقال لعله اراد بالمشابهة المشابهة في الصورة ودون الاعم منها ومن المشابهة في المعنى ومن البين ان المشابهة

في الصور منتفية على جميع التقادير قوله تحيرت انت قوله لعلك اي لكونك عالما باشراقه بكونه قريبا على الحصول للفاعل وذلك
انما هو في صورة الاثبات دون النفي وذلك مما لا يشتبه على احد فلا يرد ما قيل لا يظهر ذلك في قوله تعالى وما كادوا يفعلون قوله
لم يكد رسيس الهوى من حب مية يبرح قوله وقيل نفيه آه قال الشيخ الرضي قال بعضهم ان نفي كاد اثبات واثباته نفي بخلاف
سائر الافعال اما كون اثباته نفيا ان ارادوا به انك اذا قلت كاد زيد يقوم اثبت الكود اي القرب فهذا الاثبات نفي فهو غلط فاحش
وكيف يكون اثبات الشيئ نفيه بل في كاد زيد يقوم اثبات القرب من القيام بلا قرب وان ارادوا ان اثبات كاد دال على نفي
مضمون خبره فهو صحيح حق لان قربك من الفعل لا يكون الا مع انتفاء الفعل منك اذ لو حصل منك الفعل لكنت آخذا في الفعل لا قريبا
منه واما كون نفيه اثباتا فنقول ايضا ان قصدوا ان نفي الكود اي القرب في ما كدت اقوم اثبات فهو من افحش غلط وكيف يكون نفي
الشيئ اثباته وكذا ان ارادوا ان نفي القرب من مضمون الخبر اثبات لذلك المضمون بل هو افحش لان نفي القرب من الفعل ابلغ في انتفاء
فلان نفي الفعل نفسه فان ما قربت من الضرب ابلغ في نفي الضرب من ما ضربت بل قد يجيئ مع قولك ما كاد زيد يخرج قرينة تدل
على ثبوت الخروج بعد انتفائه وبعد انتفاء القرب منه فيكون تلك القرينة دالة على ثبوت مضمون خبر كاد في وقت بعد وقت انتفائه و
انتفاء القرب منه لا لفظ كاد ولا تنافي بين انتفاء الشيئ في وقت وثبوته في وقت آخر وانما التناقض بين انتفاء الشيئ وثبوته في وقت
واحد فلا يكون نفي كاد مفيدا لثبوت مضمون خبره بل المفيد لثبوته تلك القرينة فان حصلت قرينة كذا افتنا بثبوت مضمون خبر
كاد بعد انتفائه كما في قوله تعالى فذبحوها وما كادوا يفعلون وان لم يثبت قرينة كذا كما في ما زيد وما كاد يحيا فقلنا بنفي مضمون خبر
كاد على انتفائه وعلى انتفاء القرب منه كما في قوله تعالى لم يكد يراها وقوله اذا غير النائي البيت اذ ليس في هذه المواضع ما يدل على حصوله
بعد انتفائه ومثل هذه هي الشبهة لمن قال ان نفي كاد اثبات انتهى كلامه قوله هي الشبهة اي الموقعة في الشبهة والباعثة على
القول بان نفي كاد اثبات وبالجملة ان الاثبات جاء وحصل من قرينة خارجة لا من كاد فلم يتفطن من قال ان نفيه اثبات ان الاثبات
حصل من امر خارج ورأى ان المراد الاثبات وكان كاد منفيا فقال ان نفيه اثبات قوله ولتسليمه عطفا على فلتخطئة الشعراء
اي لتسليم ذي الرمة تخطئة الشعراء وقبوله وتغييره بالجر عطف على تسليمه او تخطئة الشعراء اي تغيير ذي الرمة قوله مبدلا بقوله لم
احد قوله لان قوله اي بان قوله حذف حرف الجر عن ان جاز قياس قوله يدل على ثبوت الذبح فاثبات الفعل مفهوم من فذبحوها
لا من كاد وما يفعلون ولهذا لم يفد الاثبات في قولنا مات زيد وما كاد يحيا فر قوله فلتخطئة الاولى تخطئة بعض الفصحاء
قوله ذا الرمة عطفا على مخطئ ذي الرمة حيث قال اصابت بديهة واخطأت روية قال م في المستقبل فحمل الاولى و
في المضارع وكانه لخفاء الحال تقتصر على الماضي والاستقبال انتهى اولان الحال عبارة عن اجزائي او اخر الماضي او اوائل
المستقبل فذكرها ذكرها قوله وما يشتق منه القول بان المشتقات مشتقة من المصدر سلانيا في القول بان المضارع مشتق
من الماضي وهو الامر واسم الفاعل والمفعول مشتقة من المضارع على ما دل عليه قول اهل الصرف المضارع ما مزيد على الماضي احدى
الزوائد الاربع والامر مأخوذ من المضارع المخاطب لانه يجوز ان يراد اعم من ان يكون بواسطة وبغير واسطة وكون المراد ما يكون
بغير واسطة في غير المبنى كيف وقد قالوا يكون المضارع مشتقا من الماضي والامر وغيره من المضارع ظاهر وما قيل قوله وما يشتق
منه لا وخال المضارع لكن انما يتم على مذهب الكوفي من ان المشتق منه هو الماضي واما على مذهب البصريين من ان المشتق

منه المصدر فلا **قوله** حين اراد اى الشاعر بالنفى الداخل على يكاد انتفاء قرب رسيس الهوى عن البراح لا اثباته لان نفى القرب من الفعل ابلغ فى انتفاء ذلک الفعل من نفى الفعل بنفسه يدل عليه قول من قال اصابت بديهته واخطأت رويته فلا يرد ما قيل الاصوب ان يقال انتفاء البراح وانتفاء القرب منه لان النزاع ليس الا فى افادة نفى كاد نفى الخبر او اثباته واما افادة نفيه نفى القرب من الخبر فلا نزاع فيها اصلا بل هى متفق عليها **قوله** فالنفى الداخل على يكاد كالنفى الداخل على سائر الافعال فى انه يفيد نفى المدخول لا نفى الخبر او اثباته بقرينة ان قوله فالنفى متفرع على قوله حين اراد فلا يرد ما قيل ان اراد التشبيه فى افادة نفى فعل آخر فالتفريع تمم كيف وان نفى سائر الافعال لا يفيد نفى فعل آخر بل انما يفيد نفى مدلولاتها وان اراد التشبيه فى افادة نفى مدلولاتها فالتفريع مسلم لكن لا نزاع فيه لان من قال ان نفى كاد فى المستقبل للاثبات لم ينكر افادة نفيه مدلوله وانما ينكر افادة نفى الخبر ويدعى افادته اثبات الخبر **قوله** بمجرد ذلک اى بمجرد كون النفى فى المستقبل كالافعال **قوله** عن الاولى وهو كون النفى فى الماضى للاثبات **قوله** وقد عرفت وجه القدح فيه اى فى ثبوت دعواه او فى دعواه بالتادعل بالمدعى **قوله** وفى تمسكه عليهما اى فى تمسک القائل على الدعوى فالقدح فى الدعوى عبارة عن القدح فى الدليل الذى اقيم عليها **قوله** فتارة تستعمل استعمال عسى آه يشير الى ان وجه تشبيه بعسى وكاد فى الاستعمال كون خبره مستعملا بان وتارة بدونه فما قيل توجه عليه انه يوهم ان الاصل فيه استعمال خبره مع ان وكذا الاصل استعماله بدون ان وهذا غاص ليس على ما ينبغى لانه لا مجال لهذا الابهام مع ما اشار اليه قدس سره **قوله** الى ان التعريف للجنس واذا كان التعريف للجنس فلا فائدة فى ايراد التثنية والجمع الا ان يقصد الدلالة على كثرة افراده فيختار صيغة الجمع لذلک او القصد الى ان صيغته نوعان فيختار التثنية لذلک **قوله** ايضا اى كما ان التعريف باعتبار الجنس المفهوم من صريح المفرد **قوله** قاتلها الله من شاعر الضميم مبهم ومن شاعر بيان له كقولک عز من قائل وهذا التعجب من حسن الشعر وفى الدستور تقول قاتله الله ما اشعره على وجه المدح **قوله** ولا اشل الشلل اليبس فى اليد وهذا بما يقال لمن اجاد الرمى مثلا لا اشل عشره اى اصابعه كذا نقل عنه قدس سره فى الحاشية وهذا التعجب من حسن الرمى **قوله** فانه اى كلوا حد من قاتله الله ولا اشل عشره **قوله** الا ان هذه الافعال الصواب هذان الفعلان اعلم انه وقع فى الرضى هكذا الا انه وقع مجوزه لان الشيخ الرضى قد ذكر ثلثة افعال ينتقض بها الحد فنقل الشارح كما كان لكن المذكور فى عبارته فعلان **قوله** فالتغيير اما وقع الاولى ترک الفاء **قوله** اى لفعل التعجب هذا هو الوجه لان المناسب بعد الفراغ من التعريف بيان حكم المعرف لا التعريف **قوله** اولما وضع لانشاء التعجب هذا وان كان ابعد معنى لكنه اقرب لفظا لقرب المرجع **قوله** احدهما صيغة الفعل الذى تضمنه تركيب ما افعله هذا دفع لما يقال احدهما اى احد الصيغتين مبتدأ وما افعل خبره فيفيد ان ما افعل فعل التعجب وليس كذلک بل فعل التعجب افعل فيما افعل وانما قدر لفظ تركيب لان قوله ما افعل فاعل لقوله تضمنه والفاعل يكون مفردا وهو مركب فقدر لفظ تركيب مضافا الى ما افعل وفيه انه يلزم اضافته غير ظرف وآية وذى الى الجملة فلا فائدة فى تقديره اذ هو تبديل اشكال باشكال الا ان يقرء قوله تركيب منونا ويكون قوله ما افعل بيانا له **قوله** للمبالغة والتاكيد اما اسم التفضيل فلانه يدل على الزيادة وفيه مبالغة الفعل وتاكيده واما فعل التعجب فلانه لا تعجب منها الا اذا زاد وجاوز المعتاد ثم انه لا يبنى فعل التعجب من كل ما يبنى منه افعل التفضيل على الا

قال الشيخ الرضي ولا يبنى فعل التعجب الا مما وقع واستمر حتى يستحق ان يتعجب منه اما الحال الذي لم يتكامل بعد والمستقبل الذي لم يدخل بعد في الوجود والماضي الذي لم يستمر فلا يستحق التعجب منها ولهذا كان اشهر صيغتي التعجب على الماضي **قوله** يبنيان منه من فعل لا يمتنع بنائهما منه لا بد ان يكون ذلك الفعل والاصل الشدة والغلبة **قوله** من خواص صيغتي التعجب بخلاف ما اذا كان التقديم والتاخير ممتنعا في غيرهما فان عدم التصرف بذلك لا يكون من خواص فعل التعجب كيف وانه ممتنع فيه وفي غيره وانما يكون من خواصهما اذا كان جائزا في الغير ممتنعا فيه فبيان الخواص يوجب التقييد بما قيد به الشارح قدس سره ويمنع الاطلاق **قوله** واجيب بان ذكر التاخير آه قيل الجواب ان ليسا بذاك والاحسن ان يقال ان المراد انه لا يقدم احسن على ما ولا يؤخر ما بعده بالمنع فعل التعجب عن هذا التصرف انتهى والحاصل ان الاستلزام انما هو اذا كان المراد تقديم شئ وتاخيره بالنسبة الى شئ واما اذا كان تقديمه على شئ وتاخيره بالنسبة الى شئ آخر فلا وقد قال قدس سره في الحاشية واجاب بعضهم بانه يجوز ان يكون المراد تقديمه وتاخيره بالنسبة الى شئ آخر ثم هذا الجواب انما هو عند من لم يقيد التقديم والتاخير بما قيد به الشارح قدس سره فلا ما قيل عليه من ان عدم التصرف بالتقديم على كلمة ما ليس من خواص فعل التعجب والكلام فيما هو من خواصه ولذا قيد التقديم والتاخير بالجائز في غيرهما مانت خبير بان هذا الجواب لا يمشي في احسن بزيد مع ان البيان يشملهما حيث قال المصنف لا يتصرف فيهما بتقديم وتاخير فلا بد ان يصار الى ما ذكره الشارح من الجوابين **قوله** الفصل بكلمة كان ان اراد الفصل بين العامل والمعمول على ما يقتضيه قوله قدس سره بين العامل والمعمول فالمثال بالمذكور لا يوافقه وان اراد الفصل بين ما وافعل على ما في الرضي فالسياق لا يوافقه **قوله** مثل ما كان احسن زيدا قال الشيخ الرضي وهي مزيدة وقال السيرافي كان خبرها وفيها ضمير واحسن زيدا خبر كان وفيه بعد لان كان ليس على صيغة التعجبية وفعل التعجب لا بد ان يكون على افعل وفائدة الفصل بكان انه كان في الماضي حسن واقع دائم الا انه لم يتصل بزمان التكلم بل كان قبله واليه اشار قدس سره بقوله ومعناه آه **قوله** لانه اي التعجب يكون فيما خفي سببه واذا ظهر السبب بطل التعجب فهو من باب شر اهر ذا ناب يعني المبتدأ النكرة في التعجب تخصص بما تخصص به المبتدأ في هذا التركيب والمبتدأ فيه تخصص بما تخصص به الفاعل لشبهه به اذ يستعمل في موضع ما اهر ذا ناب الا شر وما تخصص به الفاعل قبل ذكره هو صحة كونه محكوما عليه بما اسند اليه فانك اذا قلت قام علم منه ان ما يذكر بعده امر يصح ان يحكم عليه بالقيام واذا قلت رجل فهو في قوة رجل موصوف بصحة الحكم عليه بالقيام هذا ما ذكره قدس سره في بحث المبتدأ ويحتمل ان يكون المراد ان المبتدأ في التعجب تخصص بالوصف المقدر اي شئ عظيم سبب احسن زيدا كما تخصص المبتدأ بالوصف المقدر في شر اهر ذا ناب اي شر عظيم اهر ذا ناب **قوله** عند سيبويه والاخفش في احد قوليه **قوله** عند الاخفش في قوله الآخر **قوله** والخبر محذوف قال الشيخ الرضي وفيه بعد لان حذف الخبر وجوبا مع عدم سد ما يسد مسده قليل ويرد على ما ذهب اليه سيبويه ان استعمال ما نكرة غير موصوفة نادر ولم يسمع مع ذلك مبتدأ **قوله** لانه كان منقولة من المتنقلة واصله كانه قال الشيخ الرضي قيل مذهبه ضعيف من حيث انه نقل من الاستفهام الى التعجب والنقل من الانشاء الى الانشاء مما لم يثبت **قوله** معناه الماضي قال الشيخ الرضي ضعف قول سيبويه بان الامر بمعنى الماضي مما لم يعهد بل جاء الماضي بمعنى الامر وبان افعل بمعنى صار ذا كذا قليل وبان زيادة الباء في الفاعل قليل والمطرد زيادتها في المفعول **قوله** احسن انت بزيد على ان يكون الباء للتعدية والهمزة للصيرورة **قوله** او زيد عطف

على يزيد على ان يكون الباء زائدة والهمزة للتعدية **قوله** بمعنى صفقته ودفع لما يقال جبلة حسنا ليس في وسع الخاطب فكيف قال اي جبله

حسنا **قوله** صفته بالحسن اي كن واصفا له بالحسن كيف على اي حال وطور شئت اذ ليس فيه توهم افراط اصلا واشار الى الدليل

عليه بقوله فان فيه من جهات الحسن كل ما يمكن ان يكون في شخص كل ما يمكن اسم ان وقوله من جهات الحسن بيان لكلمة

ما وفيه خبره والحاصل ان كل ما يكون ممكن الوجود بالامكان الذاتي في اي شخص كان فهو موجود في زيد فكان للقول بالمدح

فيه وسعة لا يضيق ولا ينتهي الى حد حتى يقف الواصف عنده بل الواصف وان اطرى في وصفه الا انه بالقياس الى ما فيه في

ابتداء الوصف ولنعم ما قيل سه وقد وجدت مكان القول ذا سعة + فان وجدت لسانا قائلا فقل + **قوله** بنكرة منصوبة قيل لا

محلا واحترزيه عن ما يحسن التقابل بين النكرة وبين ما قوله فنعما هي قيل ما كافة مهياة نعم وبئس للدخول على الجملة كما قيل في

قلما وطالما **قوله** موصولة قال الشيخ الرضي ويضعفه قلة وقوع الذي مصرحا به فاعل نعم وبئس ولزوم حذف الصلة بجملتها

في فنعما هي **قوله** بمعنى الشيء قال الشيخ الرضي ويضعفه عدم مجيء ما بمعنى المعرفة التامة اي بمعنى الشيء في غير هذا الموضع **قوله**

فما اي لفظ ما قوله هي اي لفظ هي **قوله** هو مبتدأ قال ابن خروف لا يجوز الا ان يكون مبتدأ مقدم الخبر لجواز دخول نواسخ المبتدأ عليه ويحكى الاندلسي شبه

عن سيبويه **قوله** اي مطابقة الفاعل آه بمعنى الفاعل يحتمل ان يكون فاعل المصدر او مفعوله ولما كان طلب المصدر للفاعل

ليس كطلب الفعل وهذا يحذف كثيرا ولم يحذف فاعل الفعل جوز فيه الامران وتعين كون المقدم فاعلا في الفعل اذا التبس الفاعل بالمفعول **قوله**

حب اصله حبب كظرف اي صار حبيبا فادغم كغيره **قوله** من الفعلية الاولى من الفعل **قوله** فالراكب حال تفريع على ما قبله وقع

في بعض النسخ فان الراكب حال عن الفاعل لا عن المخصوص قيل فيه مصادرة لان المدعي ان ذا والحال لا زيد وهو بعينه

ان الراكب حال عن الفاعل لا عن المخصوص **قوله** لا بد له اي للحرف في ذلك اي في كونه مستقلا بالمفهومية بحيث يصلح لان

يحكم عليها وبه من انضمام امر آخر اليها اي الى الحرف وهذا صحيح في انه بعد انضمام امر آخر اليه يصير مستقلا بالمفهومية مع انه ليس

كذلك اذ بالانضمام يدل على المعنى لا انه يصير مستقلا بالمفهومية **قوله** كل شيء استنبط منه معنى الفعل بان يكون ذلك الشيء من

تركيب الفعل او بان يقدر فيه الفعل او شبهه كالظرف والجار والمجرور او بان يفهم معنى الفعل من فحوى الكلام من غير التصريح به او تقديره قال

الشيخ الرضي ومن امثلة تعدي الحرف بمعنى الفعل قولهم اين انت مني لان معنى اين انت بعدت **قوله** الظرف والجار والمجرور نحو قولك

زيد عندك او في الدار لاكرامك فاللام في لاكرامك تعدى الظرف الى اكرامك وهو في الحقيقة معد للفعل المقدر او شبهه لان التقدير

زيد استقر او مستقر لكن لما سد الظرف مقام الفعل او شبهه جاز ان يقال ان الجار معد للظرف وكذا في يا زيد فان يا قائم مقام

ادعو **قوله** ليضيفا الفعل اي يوصله **قوله** وفي عدها من حروف الجر تسامح اي قول بالمجاز اذ الجار هو رب الذي يقدر بعد الواو لا بعدها

وانما جعل الواو جارا باعتبار رب الذي يليها صفقه ويلازمه **قوله** فالعشرة الاولى وهي من قوله من الى قوله وتارة **قوله** وتجئه

التي يليها وهي من قوله ومن الى قوله ومنذ **قوله** والثلاثة وهي خلا وعدا وحاشا قال الشيخ الرضي ولم اعد على اسما وفعلا و

حرفا لاني اراعي في العدان يكون بين الكلمتين المتفقتين في النوع المتماثلتين في اللفظ توافق وتجانس من حيث المعنى كتشاكل

على الحرفية والاسمية في معنى العلو فلهذا لم اعد من فعلا ايضا مع انه يكون امرا من مان يمين وكذا في مع كونه امر المؤنث من وفى

نفي ودل امرا من ولي يلي وكذا لم اعد الى اسما مع انه لم يجئ بمعنى النعمة كل ذلك لاختلاف المعنيين قال واراي اليه في العد مع التشاكل



فی المعنی المتساوی فی اصل الوضع وحکما اذا کان فعلا یکتب بالالف واصله الواو بخلافه اذا کان اسما او حرفا وکذا من فی ولی

افعالا اصلهما ابنی تو او فی وا ولی قال الشیخ الرضی ودینا قال نظرا الی اصلها الاسمیة یکتب الفا واصله وا و اتفاقا لکنها اذا

اضیف الی الضمیر ینقلب الالف یا تشبیها بعلی الحرفیة قال الرضی ثم اعترض المصنف علی نفسه وقال فی حاشا خلا وعدا الحرفیة

لا اصل لالفاتها بخلافها فعلیة واجاب بانها لما تضمنت معنی الاستثناء اشتبهت الحرف فی عدم التصرف فصارت کانها

لا اصل لالفاتها قال الشیخ الرضی وهذا عذر بارد قوله لاسم الجزء وهی الغایة لانها اسم لجزء من المسافة وهو الجزء الاخیر قوله

علی الکل وهو المسافة اذ لا معنی للابتداء النهایة او الابتداء ابتداء المسافة کالابتداء النهایة او النهایة لا ینقسم حتی یوصف بالا

قوله اما من المکان آه قال الشیخ الرضی من للابتداء فی غیر الزمان عند البصریة سواء کان المجرور بها مکانا نحو سرت من البصرة او

غیره نحو هذا الکتاب من زید الی عمرو واجاز الکوفیون استعمالها فی الزمان ایضا استدلالا بقوله تعالی اسس من اول یوم وقوله نودی

للصلوة من یوم الجمعة قال وانا لا اری فی الآیتین معنی الابتداء اذ المقصود من معنی الابتداء فی من ان یکون الفعل المتعدی

بمن الابتدائیة شیئا ممتدا کالسیر والمشی ونحوها ویکون المجرور بمن الشیء الذی منه ابتداء ذلک الفعل نحو سرت من البصرة او یکون

الفعل المتعدی بها اصلا للشیء الممتد نحو تبرأت من فلان الی فلان وکذا خرجت من الدار لان الخروج لیس شیئا ممتدا اذ یقال خرجت

من الدار اذا انفصل منها ولو باقل من خطوة ولیس النداء والتاسیس حدثین ممتدین ولا اصلین للمعنی الممتد بل هما حدثان واقعان

فیما بعد من وهذا معنی فی فمن فی الآیتین بمعنی فی ومن فی الظروف کثیرا ما یقع بمعنی فی نحو جئت من قبل زید ومن بعده ومن بیننا

وبینک حجاب وکنت من قدامک قوله التجی الیه واقر الیه فالباء آه افادت معنی الانتهاء قوله من ابهام یکون قبل من او بعدها

یصلح ان یکون المجرور بمن ممیزا له ویوقع اسم ذلک المجرور علی ذلک المبهم کما یقال مثلا الرجس انه الاوثان وللعشرین انه الدراهم والضمیر

فی قولک عز من قائل انه القائل بخلاف التبعیضیة فان المجرور بها لا یطلق علی ما هو مذکور قبله او بعده لان ذلک المذکور بعض المجرور

واسم الکل لا یقع علی البعض فان قلت عشرون من الدراهم فان اشرت بالدراهم الی دراهم معینة اکثر من عشرین فمن تبعیضیة

لان العشرین بعضها وان قصدت جنس الدراهم فمن مبینة لصحة اطلاق اسم المجرور علی العشرین قوله فانه ای من للابتداء مرفوع

محلا بالخبریة ای بکونه خبرا لقوله من فیصح عطف المرفوع علی المجرور لکونه مرفوعا محلا وفی قوله فانه مرفوع مسامحة

قوله فی غیر الموجب فی المغنی الرابع عشر من معنی من التنصیص علی العموم وهی الزائدة فی نحو ما جاءنی من رجل فانه قبل دخولها

یحتمل نفی الجنس ونفی الوحدة ولهذا یصح ان یقال بل رجلان ویمتنع بعد دخول من الخامس عشر توکید العموم وهی الزائدة فی

نحو ما جاءنی من احد ومن دیار فان احدا ودیارا صیغتا عموم وشرط زیادتها فی النوعین تقدم نفی او استفهام بهل نحو وما

تسقط من ورقة الا یعلمها ما تری فی خلق الرحمن من تفاوت فارجع البصر هل تری من فطور وتقول ولا تضرب من احد وتنکیر

مجرورها والکوفیون والاخفش لا یشترطون وذلک استدلالا بقوله تعالی یغفر لکم من ذنوبکم فمن فی حیز الایجاب وهو داخلة علی

المعرفة وهی عند سیبویه تبعیضیة ای یغفر لکم من ذنوبکم شیئا قالوا فقوله تعالی ان الله یغفر الذنوب جمیعا یناقضه واجیب بان قوله

یغفر لکم من ذنوبکم خطاب لقوم نوح وهم قوله تعالی ان الله یغفر الذنوب جمیعا خطاب لامة محمد صلی الله تعالی علیه وسلم ولو کانا

الخطابا لامة واحدة فغفران بعض الذنوب لا ینافی غفران کلها بل عدم غفران کلها ینافی غفران بعضها ثم قال صاحب المغنی

قد اجتمعت زيادتها في المنصوب والمرفوع والمنصوب لابد ان يكون مفعولا به فيخرج بقية المفاعيل وكانه وجه منع زيادتها
في المفعول معه والمفعول لاجله والمفعول فيه لانهن في المعنى بمنزلة المجرور بمع وباللام وبفي ولا يجامعهن من لكن لا يظهر المنع
في المفعول المطلق وجه وقد خرج عليه ابو البقاء ما فرطنا في الكتاب من شيء فقال من زائدة وشيء في موضع المصدر اي تفريطا
ولا يزاد في ثاني مفعولي ظن ولا ثالث مفعولات اعلم لانهما في الاصل خبر اعلم انه جاء من لمعان لم يذكر في الكتاب منها التعليل
نحو مما خطيئاتهم اغرقوا والبدل نحو ارضيتم بالحيوة الدنيا من الآخرة وليعرف منه قيام بدل مقامها ومرادفته عن نحو فويل للقاسية
قلوبهم من ذكر الله ومرادفة الباء نحو ينظرون اليك من طرف خفي ومرادفة في نحو ارونى ماذا خلقوا من الارض اذا نودي
للصلوة من يوم الجمعة ومرادفة على نحو ونصرناه من القوم وقيل على التضمن اي منعناه منهم كذا ذكر في المغني قوله اوتستبين
مطر قال الشيخ الرضي فيه نظر لان حذف الموصوف واقامة الجملة والظرف والجار والمجرور مقامه بشرط ان يكون الموصوف
بعض ما قبله من المجرور بمن اوبفي قال الله تعالى ومنهم دون ذلك وما منا الا له مقام معلوم اي ما من ملائكتنا الا ملك
له مقام وان لم يكن كذا لم يقم الظرف والجملة مقامه الا في الشعر قال ع انا ابن جلا وطلاع الثنايا متى اضع العمامة
تعرفوني انتهى وبهذا يظهر ان ما في المطول اي ابن رجل جلا فحذف الموصوف وقيل ان الصفة اذا كانت جملة لا يحذف
موصوفها الا بشرط ان يكون الموصوف بعض ما قبله من المجرور بمن اوبفي كقوله تعالى ومنهم دون ذلك وكقولك ما في
القوم دون هذا وفي غيره نادر لا سيما اذا لزم منه اضافة غير الظرف الى الجملة فليس بذلك قوله او هو والنكير الحكاية
فزيدت في الموجب لاجل حكاية المزيدة في غير الموجب فقوله او هو اي قد كان من مطر عطف على ما قبله بحسب المعنى
كانه قيل من فيه غير زائدة بل هو للتبعيض والتبيين فهو غير وارد على الحكاية او هو وارد على الحكاية فيكون من فيه زائدة قوله
الى لانتهاء الغاية في الزمان والمكان بلا خلاف صرح به الشيخ الرضي قوله وتوعيها اي المجرور والمنصوب قوله ظرفيتها مكانية
او زمانية وقد اجتمعتا في قوله تعالى الم غلبت الروم في ادنى الارض وهم من بعد غلبهم سيغلبون في بضع سنين ومن معانيها
المصاحبة نحو ادخلوا في امم قد خلت اي معهم مخرج على قومه في زينته والتعليل نحو فذلكن الذي لمتنني فيه لمسكم فيما افضتم وفي الحديث
ان امرأة دخلت النار في هرة حبستها ومرادفة الباء كقوله ع ويركب يوم الروع منا فوارس ☆ يبصرون في طعن الاباهر والكلى
ومرادفة الى نحو فردوا ايديهم في افواههم ومرادفة من كذا في المغني قوله لان الالصاق لا يستلزم المصاحبة اي حقيقة الالصاق
يستلزم المصاحبة وان لم يستلزم المصاحبة الالصاق المجازي في المعنى الالصاق حقيقي كامسكت بزيد اذا قبضت على
شيء من جسمه او على ما يحبسه من ثوب ونحوه ومجازي نحو مررت بزيد والالصاق انما يكون حقيقيا اذا كان مفضيا الى
نفس الشيء كامسكت بزيد وان افضى الى ما يقرب منه فمجازي كمررت بزيد فاندفع ما قيل فيه بحث لجواز ان يكون مشتركا المرور
في مكان يقرب منه السرج ولا يصاحب السرج الفرس في الاشتراء قوله المقابلة في المغني وهي الداخلة على الاعواض
كاشتريته بالف وكافات احسانه بضعف وقولهم هذا بذاك ومنه ادخلوا الجنة بما كنتم تعملون وانما لم تقدرها باء السببية كما
قالت المعتزلة كما قال الجميع في لن يدخل احدكم الجنة بعمله لان المعطي بعوض قد يعطي مجانا واما المسبب فلا يوجد بدون السبب
وقد تبين ان لا تعارض بين الحديث والآية لاختلاف محل البائين جمعا بين الادلة كذا في المغني قوله والتعدية بهذا المعنى

اى جعل اللازم متعديا لتضمنه معنى التصيير **قوله** مختصة بالباء اى مقصورة على الباء لا يوجد فى غيره من حروف الجر فالبا داخلة على المقصور عليه وقد نقلنا فى بحث المتعدى واللازم عن الشيخ الرضى انه قال ولا يغير شئى من حروف الجر معنى الفعل الا الباء وذلك ايضا فى بعض المواضع نحو ذهبت بزيد بخلاف نحو مررت به **قوله** والنفى بليس وبما وقيل بلا التبرئة ايضا نحو لا خير بخير بعده النار قال الشيخ الرضى والاولى انها بمعنى فى ولم يسمع فى النفى بان فما كان للمصنف ان يطلق النفى والاستفهام ويزاد قياسا فى مفعول علمت وعرفت وجهلت وسمعت وتيقنت وحسنت **قوله** سواء لم يكن غير الخبر الواقع فى الاستفهام والنفى الذى زيادة الباء وفيه سماعية خبرا بل مبتدأ نحو بحسبك زيد وفيه ان بحسبك فى هذا التركيب لا يصح ان يكون مبتدأ لانه نكرة والخبر هو زيد معرفة والاولى بحسبك درهم كما وقع فى المغنى حيث قال الثالث المبتدأ وذلك فى قولهم بحسبك درهم وفيه قال ابن مالك فى بحسبك زيد ان زيدا مبتدأ مؤخر لانه معرفة وحسبك نكرة او فاعلا نحو وكفى بالله شهيدا او مفعولا نحو والقى بيده اى حسبك زيد وكفى بالله شهيدا والقى يده مشعر بان زيادة الباء فى المواضع المذكورة سماعية مع انه ليس كذلك قال الشيخ الرضى وتزاد قياسا ايضا فى المرفوع فى كل ما هو فاعل لكفى ومتصرفاته وفى فاعل افعل فى التعجب على مذهب سيبويه وفى المبتدأ نحو فى بحسبك ويزاد شاذا فى خبر المبتدأ الموجب نحو جزاء سيئة بمثلها عند الاخفش وتزاد سماعا كثيرا فى المفعول به نحو القى بيده ونحو يضرب بالسيف فالمذكورات اربعة والاولان منها زيادة الباء فيها قياسية والاخيران زيادة الباء فيهما سماعية والشارح قدس سره حكم على الاربعة بان زيادة الباء فيها سماعية وقوله او كان عطف على قوله لم يكن ومن معنى الباء السببية نحو انكم ظلمتم انفسكم باتخاذكم العجل فكلا اخذنا بذنبه ومنه لقيت بزيد الاسد اى بسبب لقائى اياه والظرفية نحو ولقد نصركم الله ببدر ونجيناهم بسحر والمجاوزة كعن فقيل تختص بالسؤال نحو فسئل به خبيرا بدليل يسألون عن انبائكم وقيل لا تختص به بدليل قوله تعالى نورهم بين ايديهم وبايمانهم والاستعلاء نحو من ان تأمنه بقنطار بدليل هل آمنكم عليه الا كما امنتكم على اخيه والغاية نحو وقد احسن بى اى الى وقيل ضمن احسن معنى لطف كذا فى المغنى **قوله** للاختصاص الثبوتى عند بعض والاثباتى عند آخرين **قوله** وزائدة نحو ردف لكم لان ردف يتعدى بنفسه وكذا فى نحو شكرت له قال الشيخ الرضى ويزاد اللام لتقوية العامل الضعيف بتأخره عن معموله نحو لزيد ضربت وبكونه اسم فاعل نحو انا ضارب لزيد او مصدرا نحو ضربى لزيد حسن وبكونه مقدرا نحو يا لزيد ومن معنى اللام توكيد النفى وهى الداخلة فى اللفظ على الفعل مسبوقة بما كان او لم يكن ناقصتين مسندتين لما اسند اليه الفعل المقرون باللام نحو ما كان الله ليطلعكم على الغيب لم يكن الله ليغفر لهم ويسميها اكثرهم لام الجحود لملازمتها للجحد اى النفى ووجه التوكيد فيها عند الكوفيين ان اصل ما كان ليفعل ما كان يفعل ثم ادخلت اللام لتقوية النفى كما ادخلت الباء فى ما زيد بقائم لذلك فعندهم انها حرف زائدة مؤكدة غير جارة ولكنها ناصبة ولو كان جارا لم يتعلق عندهم بشئى لزيادته فكيف وهو غير جائز ووجهه عند البصريين ان الاصل ما كان قاصدا للفعل ونفى قصد الفعل ابلغ من نفيه وموافقة الى نحو بان ربك اوحى لها كل يجرى لاجل مسمى ولو ردوا لعادوا لما نهوا وموافقة على فى الاستعلاء الحقيقى نحو يخرون للاذقان وتله للجبين وموافقة فى نحو ونضع الموازين القسط ليوم القيامة وكونه بمعنى عند كقولهم كتبته لخمس خلون وموافقة بعد نحو اقم الصلوة لدلوك الشمس وفى الحديث صوموا لرؤيته وافطروا لرؤيته وموافقة مع وموافقة من نحو

سمعت له صراخا والتبليغ وهي الجارة للاسم التابع لقول او ما في معناه نحو قلت له واذنت له وفسرت له وموافقة عن نحو وقال

الذين كفروا للذين آمنوا لو كان خيرا ما سبقونا اليه قاله ابن الحاجب قال الشيخ الرضي ولو كانت كاللام في قلت لزيد لم تقم

لقال ما سبقتمونا والصيرورة وتسمى لام العاقبة ولام المآل نحو فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا قوله والاجر

العظام الذي يستحق ان يتعجب منه قوله ورب وفي رب ثماني لغات اشهرها ضم الراء وفتح الباء المشددة والثانية

ضم الراء وفتح الباء المخففة والثالثة ضم الراء وضم الباء المخففة والرابعة ضم الراء واسكان الباء المخففة والخامسة

فتح الراء وفتح الباء المشددة والسادسة فتح الراء وفتح الباء المخففة والسابعة والثامنة ضم الراء وفتح الباء

مخففة ومشددة بعدها تاء مفتوحة قوله لعدم احتياجها الى المعرفة لان الغرض وهو التقليل يحصل بالنكرة لانها تدل

على القلة فيناسب رب الذي هي للتقليل بخلاف سائر حروف الجر فان معانيها لا يناسب بخصوص المعرفة والنكرة فيدخل

عليهما وعلى هذا لا يرد ما قيل لا فرق بين رب وسائر حروف الجر حتى يمنع منه المعرفة لعدم احتياجها ولا يمنع غيرها قال الشيخ الرضي

انما وجب دخولها على النكرة لان النكرة محتملة للقلة والكثرة نحو جاءني رجل وما جاءني رجل فلو لم يحتملهما لم يستعمل فيهما والمعرفة

اما دالة على القلة فقط كالمفرد والمثنى المعرفتين واما دالة على الكثرة دون القلة كالجمع المعرف ورب وكم علامتان للقلة والكثرة

وانما يحتاج الى العلامة في المحتمل حتى يصير بها نصا انتهى وقال هي حرف الجر عند البصريين خلافا للكوفيين والاخفش يشكل عليهم

حرفيتها نحو رب رجل كريم اكرمت فان حرف الجر هي ما يفضي الفعل الى المفعول الذي لولاها لم يفض اليه واكرمت متعد بنفسه قال

صاحب المغني انما ذلك لانه يضعف المتاخر عن المفعول عن العمل فيعمل بحرف الجر ولا سيما اذا وجب تاخر الفعل كما في رب والجواب

ان العادة ان يعمل مثل ذلك الضعيف باللام فقط من بين حروف الجر لافادتها التخصيص حتى يخص مضمون ذلك الضعيف

بالعمل في ذلك المفعول بذلك المفعول فلا يستنكر عمله فيه ويشكل ايضا مثل قولك رب رجل كريم اكرمته لان الفعل لا يتعدى

الى المفعول بحرف الجر والى ضميره معا فلا يقال لزيد ضربته واعتذروا بان اكرمته صفة وان العامل محذوف وهو عذر بارد

لان معنى رب رجل كريم اكرمت واكرمته شيء واحد ولا شك انك اذا قلت في جواب من قال ما اكرمت رجلا رب رجل كريم اكرمته

لم يحتج معنى الكلام الى شيء آخر مقدر مثل ثبت ايحقق على ما ادعوا وان اعتذروا بان الضمير في اكرمته للمصدر اي اكرمت الاكرام

كان ابرد لان ضمير المصدر المنصوب بالفعل قليل الاستعمال بخلاف رب رجل كريم لقيته وان قالوا ان لقيته مفسر للقيت المقدر

جاء الاشكال الاول مع انه لم يثبت في كلامهم تفسير الناصب للجار والمجرور يعمل آخر نحو بزيد جاوزته اي مررت بزيد جاوزته قوله

لوجود القرائن ومن القرينة ان يكون الفعل مصرحا به في الكلام الذي رب جواب عنه مثل ان يقول لك رجل ما لقيت رجلا

فتقول في الجواب رب رجل كريم بحذف لقيت لدلالة الكلام السابق عليه قال ابن السراج النحاة كالمجمعين على ان

رب جواب لكلام اما ظاهرا او مقدرا قوله ودخولها على نكرة موصوفة بعد ذكر رب ودخولها على النكرة والمضمر ولحوق

ما الكافة ذكر قوله وهاوها الاقتصار على الدخول على النكرة مشير اشارة ظاهرة الى انه لا يدخل على المضمر ولا يلحقه ما الكافة

اذ السكوت في معرض البيان بيان فكان قوله ... بيان ... في حكمها فلا يكون عاما قوله وانكانت في اداء

... وقاتم الاعماق فانه يقدر معطوفا عليه كانه قال رب هول اقدمت عليه وقاتم الاعماق قوله لصيرورتها بمعنى رب



ولو كانت للعطف لجاز اظهار رب بعدها كما جاز بعد الفاء وبل فهذه الواو عندهم حرف عطف قياسا على الفاء وبل لكنها صارت بمعنى رب فجرت كما يجره رب ومع ذلك لا يجوز دخول حرف العطف عليها في وسط الكلام نحو وليلة نحس ولا فوليلة نحس اعتبارا باصلها بخلاف واو القسم فانها لم تكن في الاصل واو العطف ولذا جاز دخول واو العطف والفاء وثم عليها **قوله** لان ذلك اي تقدير المعطوف عليه مع كونه بمعنى رب وعدم جواز اظهار رب بعده بخلاف الفاء وبل تعسف اي قول بلا دليل وبما ذكرنا ظهر ان قياس الواو على الفاء وبل قياس مع الفارق فلا يرد ما قيل وجوب مراتجابه للفاء وبل يسهل ذلك ويخرجه عن كونه تعسفا **قوله** باسم الله قال الشيخ الرضي من الجارة في القسم تختص بربي وباسمه **قوله** من الامور المختصة لا الاختصاص هذا الجواب والايراد عن في الحواشي الهندية **قوله** باللام وان لانهما مفيدان للتاكيد الذي لاجله جاء القسم واعلم ان اللام لا تجامع حرف النفي وان جاز ان تؤكد الجملة التي في خبرها حرف النفي نحو لزيد ما هو بقائم ولا يقال لما زيد قائم وذلك لان اللام للتقرير والاثبات وحرف النفي للرفع والازالة فبينهما في ظاهر الامر تناف واما نحو قولك لزيد ما هو بقائم وان زيدا لم يقم فان واللام اثبتا نفي مضمون الجملة بلا مجامعة بين الحرفين **قوله** والمجاوزة لم يذكر البصريون سواه كذا في المغني ومن معناه البدل نحو واتقوا يوما لا تجزي نفس عن نفس شيئا وفي الحديث صومي عن امك والاستعلاء نحو فانما يبخل عن نفسه والتعليل نحو وما كان استغفار ابراهيم لابيه الا عن موعدة ونحو وما نحن بتاركي آلهتنا عن قولك ومرادفة بعد نحو عما قليل ليصبحن نادمين والظرفية ومرادفة من نحو وهو الذي يقبل التوبة عن عباده والباء نحو وما ينطق عن الهوى والاستعانة قاله ابن مالك قد يكون اسما بمعنى الجانب اذا دخل عليه من وهو كثير كقوله ؎ ولقد اراني للرماح دريئة من عن يميني مرة وامامي **قوله** على للاستعلاء ومن معناه المصاحبة كمع نحو وآتى المال على حبه وان ربك لذو مغفرة للناس على ظلمهم والتعليل كاللام نحو ولتكبروا الله على ما هداكم اي لهدايته اياكم والظرفية نحو ودخل المدينة على حين غفلة ونحو واتبعوا ما تتلوا الشياطين على ملك سليمان اي في زمان ملكه وموافقة من نحو اذا اكتالوا على الناس يستوفون وموافقة الباء نحو حقيق على ان لا اقول والاستدراك والاضراب كقولك فلان لا يدخل الجنة لسوء صنيعه على انه لا ييأس من رحمة الله تعالى **قوله** ليس مثله بالنصب خبر ليس وشئ بالرفع اسم ليس انما حكم بزيادة الكاف دون المثل لان زيادة ما هو حرف اولى ولا سيما اذا كان من قسم الحروف في الاغلب والحكم بزيادة الحروف اولى وانما قال قدس سره واذ التقدير ليس مثله شئ لان المقصود نفي ان يكون شئ مثله تعالى لا نفي ان يكون شئ مثل مثله **قوله** على بعض الوجوه اي زيادة الكاف على بعض الوجوه الكائنة في الآية الكريمة الوجه الاول ان المقصود نفي مثله تعالى لا نفي مثل مثله فيكون الكاف زائدة لان الحكم بزيادة الحرف اولى لا سيما اذا كان على حرف واحد والوجه الثاني ان يكون المثل زائدة لان الحكم بزيادة الكاف حكم قبل الحاجة اليه لان الحاجة انما يثبت عند ذكر المثل والوجه الثالث ان المقصود وان كان نفي مثله تعالى لا نفي مثل مثله الا ان نفي مثل المثل يستلزم نفي المثل بطريق الكناية والكناية ابلغ من التصريح لانه يكون اثباتا بالبينة فلا يكون الكاف زائدة وذلك لان نفي الشئ ينفي لازمه لان نفي اللازم يستلزم نفي الملزوم كما يقال ليس لاخي زيد اخ فاخو زيد ملزوم والاخ لازمه لانه لا بد لاخي زيد من اخ هو زيد فنفيت هذا اللازم والمراد نفي ملزومه اي ليس لزيد اخ اذ لو كان له اخ لكان لذلك الاخ اخ هو زيد فكذا نفيت ان يكون لمثل الله مثل والمراد نفي مثله تعالى اذ لو كان له مثل لكان هو مثل مثله اذا التقدير انه موجود وانه احد الوجهين المذكورين

في الكناية قبيل وفيه بحث وهو ان نفي مثل المثل لا يستلزم نفي المثل لان الشئ ليس مثل مثله بل المثل المشارك في صفته مع كون الشئ اقوى منه فيها وبمنزلة الاصل والمثل بمنزلة الملحق به والتقارب منه انتهى اقول وفيه ان المماثلة كون الشيئين بحيث يسد احدهما مسد الآخر اي يصلح كل لما يصلح له الآخر كذا ذكره العلامة في شرح العقائد وقال المماثلة عندنا انما يثبت بالاشتراك في جميع الصفات حتى لو اختلفا في صفة انتفت المماثلة وعلى هذا فالشئ مثل مثله فنفي مثل المثل يستلزم نفي المثل والوجه الثاني ما ذكره صاحب الكشاف وهو انهم قد قالوا مثلك لا يبخل فنفوا البخل من مثله والغرض نفيه من ذاته فسلكوا طريق الكناية قصدا الى المبالغة لانهم اذا نفوه من مماثله وعمن يكون على اخص اوصافه فقد نفوه عنه فلا فرق بين قوله ليس كالله شئ وبين قوله ليس كمثله شئ الا ما يعطيه الكناية من فائدتها وهذان الوجهان وان كانا مشتركين في كونهما كنايتين في النسبة لان الاول ح كناية في النسبة حيث نسب النفي الى مثل المثل واريد به نسبته الى المثل والثاني ايضا كناية في النسبة حيث نفي ثبوت مثل المثل واريد نفي ثبوت مثل له فمرجعهما الى استعمال لفظ دال على انتفاء مثل المثل في انتفاء المثل الا ان الاداء مختلف وبواسطة اختلاف الاداء عد وجهين لانه عبر عن الاول بان ثبوت مثل المثل لازم لثبوت المثل ونفي اللازم يستلزم نفي الملزوم وعن الثاني بان نفي المماثلة عمن هو على اخص اوصافه نفي للمماثل عنه بطريق المبالغة **قوله** اي بالاسم الظاهر اذ لو دخل الضمير لادى الى اجتماع الكافين او شبهت بالمخاطب فطرد المنع في الكل **قوله** للابتداء يعني بمعنى من **قوله** والظرفية يعني بمعنى في وبمعنى من والى جميعا ان كان معدودا نحو ما رأيته مذ ثلثة ايام **قوله** اي جميعه عطف على قوله مبدأ زمان الفعل اي ليس الزمان الماضي جميع زمان الفعل اذ الفعل لا ينقطع في الزمان الماضي بل يمتد الى زمان التكلم فلا يتصور ان يكون الزمان الماضي جميع مدة زمان الفعل **قوله** لا يكون فيها صفة لقوله ماضية اي لا يكون الفعل المقابل للفعل المذكور في المثالين فيها اي في النسبة الماضية **قوله** لان معناه آه دليل لقوله لا يكون فيها يعني جعل النسبة مبدأ المسافرة وعدم الروية انما يصح اذا لم يقع فيها الاقامة والروية بل امتد الى زمان التكلم **قوله** لانها لم ينقضيا اي الشهر واليوم **قوله** لبعد اي لبعد الآن **قوله** فكيف اي لا يصح قوله كما يتوهم بحسب الظاهر لان الظان الاول مثال للاول والثاني للثاني **قوله** لكن بتقدير المضاف ليكون ماضيا ممتدا الى زمان التكلم متصلا انتهاؤها بالابتداء **قوله** واذا انتصب بها ما بعدها **قوله** يكون بالتاء والياء وحاشا جاء فعلا متعديا متصرفا فتقول حاشيت بمعنى استثنيت وفي الحديث انه عليه الصلوة والسلام قال اسامة احب الناس الي ما حاشى فاطمة ما نافية والمعنى انه عليه الصلوة والسلام لم يستثن فاطمة رضي الله تعالى عنها **قوله** بالاحرف المشبهة فيه ان الفرق بين القلة والكثرة انما هو في حالة التنكير واما اذا كانا معرفتين باللام فكلاهما للكثرة اللهم الا ان يقال نفهم من الصيغة القلة بدون ملاحظة التعريف **قوله** ونونا تها اي ان وكان ولكن **قوله** ولغات لعل فيها احدى عشرة لغة اشهرها لعل وعل وعن وجاء لغن بغين معجمة وجاء لعن بعين غير معجمة وآخرها نون وجاء رغن ومن يجعل الراء مقام اللام ولان وان ولعا بالمد وقديم لعلت **قوله** على حذف المضاف انما لم يحمل على الظاهر لان ضمير بعضها يرجع الى الحروف المشبهة بالفعل وح يلزم ان يكون ان بعض نفسها وليس كذلك **قوله** يكفي في ذلك اي في عدم اقتضاء الصدارة فلو كان معنى قوله هي بعضها ايضا ذلك يلزم استدراك قوله هي بعضها **قوله** فكسر ان اي الهمزة الواقعة قبل النون لان بكسر الهمزة وتشديد النون والاظهر كسر المكسور **قوله** في ابتداء الكلام المراد بابتداء الكلام



بحث الصفة المشبهة

هو ان لا يكون له تعلق لفظي بالسابق واللاحق فقولك انه فاضل في قولك اكرم زيدا انه فاضل في ابتداء الكلام اذ ليس له تعلق لفظي بقولك اكرم زيدا وان كان له تعلق من حيث المعنى حيث وقع علة له وعلى هذا الاحالة الى ما ذكره الشيخ الرضي من قوله سواء كان في اول كلام المتكلم نحو ان زيدا قائم او كان في وسط كلامه اذا كان ابتداء كلام آخر نحو اكرم زيدا انه فاضل فقولك انه فاضل كلام مستانف وقع علة لما تقدم **قوله** بعد القول اذا قصدت به الحكاية لا الاعتقاد والشامل للظن والعلم فانها تفتح كما تفتح بعد العلم والظن وانما كسرت بعد القول بمعنى الحكاية لانه ابتداء كلام المحكي **قوله** وفتحت ان اي حينئذ تفتح حال كونها مع جملتها فاعلة ولا يتصور كونها فاعلة وحدها **قوله** لولا انك ضربتني لصدر منك اي لولا صدر منك ضرب اياي **قوله** نحو لو انك قائم مقتضى ما ذكره قدس سره في بحث حروف الشرط من انه التزام بعد لو فعل ليكون كالعوض من الفعل المحذوف فيقال لو انك انطلقت ولا يقال لو انك منطلق عدم جواز قوله لو انك قائم بل وجب ان يقال لو انك قمت ولذلك قيل صوابه لو انك قمت انتهى وفيه انه صريح في ان وقوع اسم الفاعل بعد لو غلط اقول والحكم عليه بالغلط مشكل لانه وجد في التنزيل بانه وقع فيها الخبر اسما مشتقا وهي قوله تعالى يودوا لو انهم بادون في الاعراب ووجد انه الخبر فيها ظرف وهي لو ان عندنا ذكرا من الاولين فظاهر ان القول بوجوب كون الخبر فعلا ليكون عوضا من الفعل المحذوف ليس على ما ينبغي وان الجواب عن الاعتراض على الزمخشري بقوله تعالى ولو ان ما في الارض من شجرة اقلام بان ذلك في الخبر المشتق لا الجامد ليس بتام **قوله** في ان اي في الهمزة الواقعة قبل النون **قوله** على محله جزاء اي كائن على محله **قوله** فانا اكرمه يعني كون الجزاء جملة اسمية مركبة من ضمير المتكلم واكرمه **قوله** لانها اي ان **قوله** والكان من يكرمني فجزاءه اي وان كان المراد اني اكرمه خبر مبتدأ محذوف هو قوله فجزاؤه او ان قوله اني اكرمه مبتدأ ثبتا وبه مفردا بان يوخذ من الخبر مصدر مضاف الى الاسم واليه يشير قوله قدس سره اكرامي ثابت له وهو عطف على قوله جزاءه اني اكرمه جزءه محذوف وهو ثابت له ثم ان وجوب تقديم الخبر الواقع خبرا لان المفتوحة الواقعة مع اسمها وخبرها بتاويل المفرد مبتدأ وكذا عدم جواز حذفه للموجب للالتباس انما هو في المتيقن لا في المحتمل كما لا يخفى على من القى السمع وهو شهيد لان المتيقن يعلم فيه كونه مفتوحة من تقديم الخبر والا لما كان محتملا بل من امر آخر فلا منع من حذفه وتقديره موخرا فظهر ان ما قيل في كونه مبتدأ البحث لانهم كما اوجبوا تقديم الخبر لئلا يلتبس المفتوحة بالمكسورة فكيف يجوز حذفه وحذفه يوجب الالتباس كالتاخير وبالجملة قوله واكرامي ثابت له يوهم تقدير الخبر موخرا وهو لا يجوز لان المقام مقام وجوب تقديم الخبر ليس على ما ينبغي **قوله** لا لتغير معنى الجملة فانه لا يجعل الجملة مفردا فاعلا او مفعولا او حالا او تميزا او غير ذلك مما يكون تاثيرا في المعنى فكان ان ليس بمذكور فكان اسمه المنصوب كانه في محل يستحق فيه الرفع اذ الابتداء هو التجرد عن العوامل اللفظية المؤثرة في المعنى **قوله** فان في هذا المثال اي لفظ ان **قوله** فهي مكسورة الوجه ترك الفاء اذ لم يدخل في خبر المبتدأ الذي لم يتضمن معنى الشرط **قوله** يكون اي ان المفتوحة بالتاء او الياء **قوله** مع ما اي مع اسم وخبر عملت ان المفتوحة فيه اي ذلك الاسم اسما كان او خبرا **قوله** بتاويل الجملة لان ان مع الاسم والخبر سادة مسد مفعولي علمت وفيه ان كونها سادة مسد مفعولي علمت لا يخرجها عن كونها بتقدير المفرد لان مفعولي علمت بتقدير المفرد اذ معنى علمت زيدا قائما علمت قيام زيد كذا ذكره الشيخ الرضي **قوله** اعني ان والابتداء والتمنع اصطلاحهم توارد المؤثرين اللفظيين على معمول واحد والابتداء وان لم يكن لفظا لكنه منزل منزلة اللفظ **قوله** فان المحذور المذكور وهو

٣٣٢

اجتماع عاملين على معمول واحد قوله مشترك بينهما اي بين الاسم المبني والمعرب قوله خلافا للمبرد والكسائي قال الشيخ الرضي

اعلم ان مذهب الفراء والاطلاق مذهب الكسائي كما هو مذكور في كتب النحو في المغني شرط الفراء لصحة الرفع قبل مجيء الخبر خفاء اعراب الاسم

فلا يجيز الا في اللفظ ولم يشترطها الكسائي قوله على الخبر انما يدخل اذا لم يكن ماضيا مجردا عن قد ولا يجوز ان زيدا لقام كما لا يجوز ان زيدا

ليقوم قوله او فصل اي يقع فصل بينه وبينها بظرف هو الخبر نحو ان علينا للهدى او بظرف هو متعلق الخبر نحو ان في الدار لزيدا قائم

ونحو تحمل ما بعد اللام فيما قبله لنقصان حقه من التصدر قوله وهو متعلق الجزاء الم يكن الخبر ماضيا مجردا عن قد ولا تقول ان زيدا

لنعم الرجل قام قوله في معناه الذي هو التاكيد عدم الموافقة على الاطلاق تعريض وقد قال صاحب المغني في معناها ثلثة اقوال احدها

وهو المشهور انه واحد وهو الاستدراك الثاني انها ترد تارة للاستدراك وتارة للتاكيد قاله جماعة منهم صاحب البسيط الثالث

انها للتوكيد دائما مثل ان ويصحب التوكيد معنى الاستدراك وهو قول ابن عصفور قال في المغرب لكن معناها التوكيد ولم يدل على ذلك

وقال في الشرح معنى لكن التوكيد ويعطي مع ذلك الاستدراك هذا كلامه قوله اللام فاللام عند سيبويه والاكثرين لام الابتداء

افادت مع افادتها التوكيد نسبة وتخليص المضارع للحال الفرق بين ان المخففة من الثقيلة وان النافية ولهذا صارت لازمة بعد

ان كانت جائزة وزعم ابو علي وابو الفتح وجماعة انها غير لام الابتداء اجتلبت للفرق وحجة ابي علي دخولها على الماضي المتصرف نحو ان زيدا

لقام وعلى منصوب الفعل المؤخر عن ناصبه في نحو وان وجدنا اكثرهم لفاسقين وكلاهما لا يجوز مع المشددة قوله اما في الاعمال اي

واما لزوم اللام في اعمال ان المخففة وجعلها عاملا وان كان لا يحتاج اليه لحصول الفرق بالعمل فلطرد الباب اي لتتبع باب الالغاء

او لتتبع باب الاعمال اذا كان الاعراب تقديريا او محليا ومنه يظهر ان عطف قوله لان كثيرا على قوله فلطرد الباب وجعله مقابلا له

ليس سديدا اذ فيه لزوم اللام في بعض صور الاعمال وهو ما اذا كان الاعراب لفظيا لطرد لبعض الآخر وهو ما اذا كان الاعراب

تقديريا او محليا الا ان يقال المقابلة باعتبار قيد الكل والبعض لا باعتبار المجموع فحاصل المعنى ان لزوم اللام في صورة الاعمال

يحتمل ان يكون بطرد كل الباب لكل الباب وان يكون لطرد البعض للبعض قوله لحصول الفرق بالعمل قال الشيخ الرضي قال

ابن مالك وهو من يلزم اللام ان خيف الالتباس بالنافية فعلى قوله يلزم اذا كان الاسم مبنيا او معربا مقصورا انتهى وانت

خبير بان تقييد المعرب بقوله مقصورا ليس على ما ينبغي قوله اكثر من مشابهة المكسورة اي بالفعل المفتوحة مشابهته بالمادة

والمكسورة مشابهته بالامر يكون مشابهة الاول اكثر من مشابهة الثاني لا يخلو عن المناقشة قوله الصالحة لان يكون

مفسرة لضمير الشان الذي اعتبر مقدرا في ان المخففة ثم هذه الصفة موضحة لا مقيدة قوله لكن مشددة النون قوله فنقلت

كسرة الهمزة الى الكاف قال الشيخ الرضي ولا يخفى اثر التكلف فيما قالوا وفيه نقل الحركة الى المتحرك والاصل عدم التركيب

قوله يدخل على الممكن الذي لا يكون لك توقع او طماعية في وقوعه والا لصار ترجيا ويستعمل فيه لعل او عسى نحو ليت زيدا

قائم اذا كان القيام مما لا يتوقع من زيد وعلى المستحيل كقوله فيا ليت الشباب يعود يوما فاخبره بما فعل الشيب قوله

واجب عنه قال الشيخ الرضي ان روي بفتح اللام الاخيرة يحتمل ان يقال اسم لعل وهو ضمير الشان مقدر والي المغوار مجرور بلام مقدرة

حذفت لتوالي اللامات اي لعله لابي المغوار منك قريب ويجوز ان يقال تاني لامي لعل محذوفة واللام المفتوحة جارة للظاهر كما نقل

عن الاخفش انه سمع عن العرب فتح اللام الجارة الداخلة على الظاهر ونقل ايضا ذلك عن يونس وابي عبيدة والاحمر وان روي بكسر اللام

فضمير الشان ايضا مقدر مع حذف ثانى لامى لعل لاجتماع الامثال ثم ادغم الاول فى لام الجر انتهى قال صاحب المغنى وهذا تكلف كثير ولم يثبت تخفيف لعل ثم هو مجروح بنقل الائمة ان الجر بلعل لغة قوم باعيانهم ثم قال واول لحن سمع بالبصرة لعل لها عذر وانت تلوم وهذا محتمل لتقدير ضمير الشان كما قال وقد يقع بعدان المبتدأ فيكون اسمها ضمير شان محذوف كقوله عليه الصلوة والسلام ان من اشد الناس عذابا يوم القيامة المصورون الاصل انه اى ان الشان كما قال ع ان من يدخل الكنيسة يوما يلق فيها جآذرا وظباء ، وانما لم يجعل من اسمها لانها شرطية بدليل جزمها الفعلين والشرط له الصدر فلا يعمل فيه ما قبله وتخريج الكسائى الحديث على زيادة من فى اسم ان يا باه غير الاخفش لان الكلام ايجاب والمجرور معرفة على المغنى الضو يا باه لا نهم ليسوا اشد عذابا من سائر الناس **قوله** فقولك مبتدأ خبره قوله اى حصل الفعل ما ولا بقولك يفسر بهذا التفسير لان جاءنى زيد الخ بيان لقوله فقولك بمعنى فتفسير احدهما تفسير للآخر فلا يرد ما قيل قولك مبتدأ لا خبر له لان قوله اى حصل تفسير جاءنى زيد فهو بمنزلة عطف البيان للا الخبر ثم قال انما وقع لنقل كلام الرضى غير تام فانه قال فقولك جاءنى زيد وعمرو او فعمرو اى حصل الفعل من كليهما بخلاف جاءنى زيدا وعمرو اى حصل الفعل من احدهما دون الآخر فالخبر قوله بخلاف آه فنقل الشرح مما قيل **قوله** بخلاف تاما واختصر عليه انتهى وانت خبير بانه لم يوجد فى النسخ التى رأيناها من الرضى قوله بخلاف آه **قوله** للجمع مع الترتيب القرينة على اعتبار الجمع قول المص فالاربعة الاول للجمع فلابد فيه والترتيب قد يكون فى الذكر فلا يستلزم الجمع فلا يكون اعتبار الجمع مع الترتيب لغوا **قوله** بخبر مهلة تقدير لما لابد منه والقرينة عليه قوله بمهلة لان تقييد ثم بمهلة يدل على ان الفاء لم يعتبر فيه المهلة والالما تركه **قوله** مقرونة بمهلة تقدير لمتعلق الباء وهو امام فرع خبر بعد خبر ثم واما منصوب على انه حال من الضمير فى الفعل المفهوم اى تشبه ثم حال كونها مقرونة بمهلة **قوله** على رجالتهم قيل على وزن العلامة جمع راجل لمن ليس له ظهر يركبه **قوله** الا انه لم يات فى العاطفة قال الشيخ الرضى ما بعد العاطفة يجب ان يكون جزء مما قبلها نحو ضربوا القوم حتى زيدا او كجزئه بالاختلاط نحو ضربنى السادات حتى عبيدهم واما الجارة فالاكثرون على تجويز كون ما بعدها متصلا باجزاء ما قبلها كنمت البارحة حتى الصباح وصمت رمضان حتى الفطر كما يكون جزء منه ايضا نحو اكلت السمكة حتى راسها بالجر **قوله** ومن هذا اى من عدم اتيان حتى العاطفة فى ما يلاقى الجزء الاخير **قوله** وعدم الحاجة لان الحاجة الى التعميم فشرع استعمال حتى العاطفة فى ما يلاقى الجزء ولم يجز استعمالها فيه فالتعميم ليشمل المجاور ايضا لغو **قوله** ليشمل المجاور ايضا اى كما يشمل الجزء **قوله** كما وقع فى بعض الحواشى اى فى حواشى الفاضل الهندى حيث كتب على قول المصنف ومعطوفها جزء من متبوعه نحو اكلت السمكة حتى راسها او قريب منه نحو نمت البارحة حتى الصباح ان قلت لعل الفاضل الهندى يأول بان الصباح كالجزء من الليل بالاختلاط قلت التاويل فرع الاستعمال ولم يجئ فى الاستعمال حتى العاطفة فى الملاقى قال الشيخ الرضى ونفرق ايضا بان ما بعد العاطفة يجب ان يكون جزء الى آخر ما نقلنا عنه آنفا وايضا قال والسيرافى مع جماعة اوجب كون ما بعدها ايضا جزء ما قبلها كما فى العاطفة فلم يجوزوا نمت البارحة حتى الصباح جر كالمبرد نفسا وهو مردود بقوله تعالى سلام هى حتى مطلع الفجر انتهى فان هذا الكلام ظاهر بل صريح فى ان حتى الجارة جاء استعمالها فى الملاقى ايضا ولم يختص استعمالها بالجزء كما اختص استعمال العاطفة بالجزء فما قيل فى الجواب عن جانب الفاضل الهندى

لا يصح دخول حتى على الصباح عطفا على الليلة باعتبار انه ملاقي الجزء الاخير كما منعه الرضي ويصح باعتبار انه صار بمنزلة جزء الليل لكثرة خلطه بالليل في النوم كما اجازه السندي فلا منافاة بين نفي الرضي وتصحيح السندي ليس على ما ينبغي ان قلت يحتمل ان يكون المراد من قول الفاضل السندي اي جزء متبوعه حقيقة او حكما او خال ما هو كالجزء من متبوعه بالاختلاط نحو ضربني السادات حتى عبيدهم وح لا يرد ما اورده الشارح قدس سره قلت هذا الاحتمال هو حبا الا انه يابا قول الفاضل جزء من متبوعه نحو اكلت السمكة حتى راسها او قريب منه نحو نمت البارحة حتى الصباح **قوله** اي همزة الاستفهام التي يطلب بها وبام التعيين وهي التي يكون لطلب التعيين ويستحق الجواب بخلاف ام التي تقع قبلها همزة التسوية لانها لا يطلب بها وبالهمزة التعيين ولا يستحق الجواب وانما كانت قسما من المتصلة قال صاحب المغني ام على اربعة اوجه احدها ان تتقدم عليها همزة التسوية او تتقدم عليها همزة يطلب بها وبام التعيين وانما سمي في النوعين متصلة لان ما قبلها وما بعدها لا يستغني باحدهما عن الآخر وتسمى ايضا معادلة لمعادلتها للهمزة في افادة التسوية في النوع الاول والاستفهام في الثاني فالمذكور في الكتاب احد النوعين فلا يرد ما قيل انه لا يشترط طلب التعيين في ام المتصلة لانه ينتقض بقوله سواء عليهم ءانذرتهم ام لم تنذرهم فانه ليس لطلب التعيين اذ لا طلب وقال الشيخ الرضي المتصلة تختص بثلثة اشياء احدها تقدم الهمزة اما للاستفهام او للتسوية **قوله** لطلب التعيين لانها مع الهمزة بمعنى اي ويستقيم باي عن التعيين فيكون العطف مع المعطوف عليه بتقدير استفهام واحد لان المجموع بمعنى اي فجوابه بالتعيين واما في المنقطعة فلا يثبت احد الامرين عنده بل ما قبل ام وبعدها كلاهما لانه اضراب عن الكلام الاول وشروع في استفهام مستانف فهي اذن بمعنى بل التي تدل على ان الاول وقع غلطا في نحو قولهم انها لابل ام شاء هذا ما ذكره الشيخ الرضي او بمعنى بل التي يكون للانتقال من كلام الى كلام آخر لا لتدارك الغلط كما في قوله تعالى ام يقولون افتريه وفيها معنى مع بل معنى الهمزة الاستفهامية في نحو انها لابل ام شاء او الهمزة الانكارية في نحو ام يقولون افتريه وقد يجيء بمعنى بل وحده كقوله ام انا خير من هذا الذي هو مهين اولا معنى للاستفهام وكذا اذا جاءت بعده اداة الاستفهام كقوله تعالى ام هل يستوي الظلمات والنور ولاجل كون ما بعد ام وما قبلها على كلا مين سميت منفصلة وسميت الاولى متصلة لكونها مع الهمزة التي قبلها كلاما واحدا انتهى وهو صريح في ان ام في نحو انها لابل ام شاء بمعنى بل والهمزة الاستفهامية فهي فيه من الحروف العاطفة فقوله استفهام مستانف ليس معناه انه كلام مبتدأ ليس معطوفا على الاول بل معناه ليس المجموع استفهاما واحدا بمعنى اي بل استفهام عليحدة وان كان معطوفا على الاول وانما اذا لم يتقدمه الخبر او الانشاء كانت حرف ابتداء لا يتعلق بما قبله اصلا يدل على ما ذكرنا قوله فهي اذن بمعنى بل التي تدل على ان الاول وقع غلطا في نحو قولهم انها لابل ام شاة تامل نظرا ان ما قيل في الجواب عن لزوم عطف الانشاء على الاخبار في نحو انها لابل ام شاة من ان ام لاستفهام مستانف فلا يلزم عطف الانشاء على الاخبار ليس بسديد وكذا قوله او للعطف بالتاويل كانه قال بعد قوله انها لابل ليست كك وشك فيها فقال ام شاة هي خير شاة ام شاة لانه تاويل بعيد لا ينساق الى الذهن اصلا بل هو من التاويلات التي يفسد الكلام لا يقال يجوز ان يكون من قبيل عطف القصة على القصة لانا نقول عطف القصة على القصة تختص بما اذا كان في جانب المعطوف وكذا في جانب المعطوف عليه جمل متعددة صرح به السيد المحققين سند المدققين في شرح المفتاح فما قيل نحن نقول يجوز عطف الانشاء على الاخبار بتاويل القصة وجعله عطف قصة على قصة ليس على ما ينبغي اعلم ان قوله انها لابل ان وقع في استعمالات العرب فالمنع ليس على ما ينبغي والا فلا اشكال في المعنى



هذا العطف منه البيانيون وابن مالك في شرح باب المفعول معه من كتاب التسهيل وابن عصفور في شرح الايضاح ونقله
عن كثيرين واجازه الصفار وجماعة **قوله** لم يجز تركيب ارأيت زيدا ام عمرو اقدر التركيب لان الفاعل يكون مفردا وقوله
ارأيت ليس كذلك الا انه ينبغي ان يقرر بالتنوين وقوله ارأيت بيان لما ذ على تقدير الاضافة يلزم اضافة غير الظرف الى الجملة
قوله امر واحد وهو قوله يليها احد الامرين الى قوله لطلب التعيين **قوله** لكنه اي الامر الواحد **قوله** شرطين احدهما احد الامرين
المستويين وثانيهما قوله بعد ثبوت احدهما الطلب التعيين **قوله** واما استفهام عطف على قوله اما خبر **قوله** كما تقول ازيد عندك
ام عمرو اي بل اعمرو وفيه انه لا يجوز ان يجعل ام في هذا التركيب منقطعة لوجوب ذكر جزئي الجملة اذا وقعت بعد الاستفهام لئلا
يلتبس بالمتصلة وفي هذا التركيب ليس الجزءان مذكورين قال الشيخ الرضي المتصلة تختص بثلثة اشياء ثالثها انه يليها المفرد
والجملة بخلاف المنقطعة فانه لا يليها الا الجملة ظاهرة الجزئين نحو ازيد عندك ام عندك عمرو ومقدرا احدهما نحو انها لابل ام شاة
قال جار الله لا يجوز حذف احد جزئي الجملة بعد المنقطعة في الاستفهام لئلا يلتبس بالمتصلة وفي خلاصة النحو يلزم لفظ الجملة
بعدها في الاستفهام خيفة اللبس نحو ازيد عندك ام عندك عمرو ولا يلزم في الخبر حيث لا التباس نحو انها لابل ام شاة انتهى وفي الارشاد
منقطعة بمعنى بل والهمزة ويقع في الخبر والاستفهام ويلزمها في الاخير لفظ الجملة والا لا يعرف المنقطعة اي ام متصلة انتهى وفي شرح
شرح اللباب ويلزم لفظ الجملة بعدها في الاستفهام بالهمزة اي لا يليها الا الجملة ظاهرة الجزئين ولا يجوز حذف احدى جزئيها
اذا كانت بعد الاستفهام بالهمزة خيفة اللبس اي لبس ام المنقطعة بام المتصلة ان حذف احدى جزئي الجملة نحو ازيد عندك ام عندك
عمرو فانه لو قيل ام عمرو بحذف احدى الجزئين التبست المنقطعة بالمتصلة ولا يلزم ذلك اي لفظ الجملة بعدها في الخبر وفي الاستفهام بغير الهمزة
حيث لا التباس المنقطعة بالمتصلة لان شرط المتصلة ان يتقدمها همزة الاستفهام انتهى **قوله** لكن ساكنة النون **قوله** لازمة للنفي في المغني
ان وليها مفرد فهي عاطفة بشرطين احدهما ان يتقدمها نفي او نهي نحو ما قام زيد لكن عمرو ولا يقم زيد لكن عمرو فان قلت قام زيد ثم جئت
بلكن جعلتها حرف ابتداء فجئت بالجملة فقلت لكن عمرو لم يقم الثاني ان لا تقترن بالواو قاله الفارسي واكثر النحويين وقال قوم لا تستعمل مع المفرد
الا بالواو واختلف في نحو ما قام زيد ولكن عمرو على اربعة اقوال احدها ليونس ان لكن غير عاطفة والواو عاطفة مفردا على مفرد الثاني لابن
مالك ان لكن غير العاطفة والواو عاطفة جملة حذف بعضها على جملة صرح بجميعها قال فالتقدير في نحو ما قام زيد ولكن عمرو ولكن قام
عمرو الثالث لابن عصفور ان لكن عاطفة والواو زائدة لازمة والرابع لابن كيسان ان لكن عاطفة والواو زائدة غير لازمة
قوله الا واما قال الشيخ الرضي هما حرفا استفتاح يبتدأ بهما الكلام وفائدتهما المعنوية توكيد مضمون الجملة كانهما مركبتان
من همزة الانكار وحرف النفي والانكار نفي ونفي النفي اثبات فهما لافادة الاثبات والتحقيق فصار المعنى ان الا انهما غير
عاملين يدخلان على الجملة خبرية كانت او طلبية فالطلبية امر او نهي او استفهام او تمن او غير ذلك ويختصان بالجملة تحلافيها
وفائدتهما اللفظية كون الكلام بعدها مبتدأ به وقد نسب التنبيه اليهما كما هو مذهب المص **قوله** تدخل الاكثر على النداء واما كثيرا
على القسم ولجميع حروف التنبيه صدر الكلام الا ها الداخلة على اسم الاشارة غير مفصولة فان ها تكون اما في الاول او
في الوسط بحسب ما يقع اسم الاشارة **قوله** وتجعله اي تجعل النفي ايجابا اي بلى مختصة بجعل النفي ايجابا فلا يجاب بها الايجاب
وذلك متفق عليه ولكن وقع في كتب الحديث ما يقتضي انها يجاب بها الاستفهام المجرد ففي صحيح البخاري في كتاب الايمان

انه عليه الصلوة والسلام قال لاصحابه اترضون ان يكونوا ربع اهل الجنة قالوا بلى وفي صحيح مسلم في كتاب الهبة البسر كان
يكونوا لك في البر سواء قال بلى وايضا فيه انه قال انت الذي تبتني بكة فقال الكيب بلى هذا ما ذكره صاحب المغني قوله تصديق
للخبر سواء كان الخبر موجبا او منفيا ولا يجيء بعد ما فيه معنى الطلب كالاستفهام والامر وغيرهما قوله لمن قال هو مضاف الى شريك
قوله ان وراكبها مقول قول ابن الزبير وراكبها منصوب على انه مفعول لما ان نعم تصديق له من لعن الله من اشار اليه الشارح
قدس سره بقوله اي لعن الله تلك الناقة وراكبها قوله من جوى جهن الجوى الحرقة وشدة الوجد من عشق او حزن قوله
لا يختل بل لا يزيد بسببها الا تاكيد المعنى الثابت فكانها لم تفد شيئا لما لم يغاير فائدتها العارضة الفائدة الحاصلة قبلها قال
الشيخ الرضي ويلزمهم ان يعدوا على هذا ان ولام الابتداء والفاظ التاكيد اسماء كانت او لا زوائد ولم يقولوا به قال الشيخ الرضي
فائدة الحرف الزائد في كلام العرب اما معنوية واما لفظية فالمعنوية تاكيد المعنى كما تقدم في من الاستغراقية والباء في خبر ما وليس
فان قيل فيجب ان لا يكون زائدة اذا افادت فائدة معنوية قلت سميت زائدة لانه لا يتغير بها اصل المعنى بل لا يزيد بسببها الا تاكيدا
للمعنى الثابت وتقوية فكانها لم تفد شيئا لما لم يغاير فائدتها العارضة الفائدة الحاصلة قبلها ويلزمهم ان يعدوا على هذا ان ولام
الابتداء والفاظ التاكيد اسماء كانت او لا زوائد ولم يقولوا به هذا كلامه وهو صريح في ان فائدتها العارضة للكلام الذي يودي
به اصل المعنى لم يغاير الفائدة الحاصلة قبل زيادة الحروف فكانه لم يفد هذه الحروف شيئا من المعاني ولذا سمي زوائد واعترض
على النحاة بان يقولوا بمقتضى هذا الدليل بزيادة ان ولام الابتداء والفاظ التاكيد مع انهم لم يقولوا به واما انه قال الرضي انها
لم تفد المعاني التي وضعها الواضع لها فكانها لم تفد بخلاف ان ولام الابتداء والفاظ التاكيد اسماء كانت او لا فانها باقية
على ما وضعت له فلا يلزم زيادتها وليس كذلك كيف وعبارته المذكورة برية عنه فما قيل على قوله قدس سره ان اصل المعنى بدونها
لا يختل موجب ذلك البيان كون ان ولام الابتداء من حروف الزيادة ولذلك لم يكتف به الرضي وقال مع انها لم تفد المعاني
التي وضعها الواضع لها فكانها لم تفد شيئا بخلاف ان ولام الابتداء والفاظ التاكيد اسماء كانت او لا فانها باقية على ما وضعت
له ليس على ما ينبغي فتامل قوله كان خلبية يعطوا الى ناضر السلم اوله ويوما توافينا بوجه مقسم الموافاة الاتيان والمجازاة
الحسنة والمقسم بضم الميم وفتح القاف وتشديد السين المهملة اي الحسن من القسام وهو الحسن وتعطو اي تتناول ضمن معنى
الميل ولذا عدي بالى والجملة صفة ظبية والناضر من نضر وجهه اذا حسن واراد به الخضرة والطراوة والسلم بفتحتين جمع سلمة وهو شجر
عظيم وله شوك والمعنى يوما تاتينا الحبيبة بوجه حسن كظبية تمد عنقها الى غصن ناضر من هذا الشجر قوله على تقدير رواية ظبية بالجر قيد به لان
زيادة ان بعد كاف التشبيه انما يكون على تقدير الجر قوله مع ان شرطا لا حاجة اليه لان قوله شرطا يغني عنه لانه حال من المذكورات
كما اشار اليه بقوله حال كون تلك المذكورات مع ما شرطا قوله بما يتعلق بالمذكورات قوله اي ادوات شرط قدر المضاف لان
المذكورات ادوات شرط لا شرط قال الشيخ الرضي قوله شرطا تقييد لجميع ما ذكر من اذا ومتى واين وان لانها كلها يكون شرطا
وغير شرط وزيادة كلمة ما فيها مختصة بحال الشرطية قوله زيادة ما مع المضاف اي بعد المضاف قوله ما فيها كلها اي كلمة ما في المواضع
المذكورة من وقوعها بعد الحروف الجارة وبعد المضاف قوله كي بيرلا حور سدى ونما شعره تمامه باحكه حتى افاصبح حشو
باحكه متعلق بشعراو سرى المقدر والباء سببية والحور الهلكة على وزن الطلبة جمع حائر كبزل وبازل فالحور ايضا الهلكة بالضم

بمعنى الهلاك لصيف فاسقا او كافرا والمعنى ان الفاسق سرى والكافر في مسلك الهالكين او في بير المهلكة بافكه وا باطيله وما علم الفرط جهله وضلالته انه سار فيها حتى اخذه الفلق الصبح او قامت القيمة علم انه كان ساقطا في ظلمات الفسق او الكفر ولكنه لم ينفعه ذلك العلم فتفسير الشارح قدس سره الهور بالهلكة على وزن الطلبة من طلم ويقين بناء على انه جاء فعل بضم الفاء وسكون العين جمع فاعل لامعن تلمن وتخمين بناء على انه فسر الجوهري الهور بالهلكة بمعنى الهلاك والشارح فهم من الهلكة معنى على وزن الطلبة وعلى هذا لا يرد ما قيل الهور الهلكة على وزن الغرفة هكذا ذكره الجوهري في الصحاح فتوهم الشارح ان الهلكة جمع هالك كالطلبة جمع طالب توهم فيها وقع وانه بجاب بخال الحور جمع حائر **قوله** اي الفعل متقرر في المعنى القول اشارة الى ان ما موصوفة وصفته متقرر مقدر يتعلق به الجار والمجرور والمقصود منه توجيه كون المعنى ظرفا للفعل مع ان المشهور فيما بين العلماء ان الالفاظ قوالب للمعاني وحاصل التوجيه ان كون المعنى ظرفا للفعل اعتباري باعتبار تشبيه تقرر الفعل بمعنى القول بتقرر المظروف في الظرف وجعله في حكمه فاستعير في معنى القول وجعل ظرفا للفعل واما كون اللفظ ظرفا للمعنى فهو شايع وذائع فهو بمنزلة الظرفية الحقيقية ولذا قال الفاضل الهندي ظرف اعتباري او على القلب فلا يرد وعليه وفيه ان ظرفية اللفظ للمعنى ايضا اعتبارية فلا يصح جعل القلب قسما للظرفية الاعتبارية **قوله** فلا يقع بعد صريح القول فان قلت قوله تعالى وانطلق الملأ منهم ان امشوا ان فيه تفسير صريح القول لان التقدير قائلا بعضهم لبعض ان امشوا اجيب بانه نادوا وبان صريح القول المقدر كالفعل المأول بالقول في عدم الظهور وبان انطلق متضمن لمعنى القول لان المنطلقين عن مجلس يتقاولون فيما جرى قيد او بان انطلق الملأ بمعنى انطلقوا في القول وشرعوا فيه وينبغي ان يعرف ان ما بعد ان المفسرة ليس من صلة ما قبلها بل تم الكلام دونه ولا يحتاج اليها الا من جهة تفسير المبهم المقدر فيه فقوله تعالى وآخر دعويهم ان الحمد لله رب العالمين خبر المبتدأ المقدم **قوله** وقوله تعالى ما قلت لا يصح ايراده في سلك بيان قوله فهي للتفسير في الاكثر المفعول المقدر اللفظ غير صريح القول لان انطلقوا قوله وقوله تعالى عطف على قوله تعالى او على قوله قولك كتبت اليه والصواب ان يذكر في حيز قوله وقد يفسر بها المفعول به الظاهر كما فعل الشيخ الرضي حيث قال وقد يفسر المفعول به الظاهر كقوله تعالى واوحينا الى امك ما يوحى ان اقذفيه وقوله ما قلت لهم الا ما امرتني به ان اعبدوا الله فقوله ان اعبدوا الله مفسر للضمير به وفي امرت معنى القول **قوله** هو مصدر خبرها مضافا الى اسمها فمعنى بلغني ان زيدا قائم بلغني قيام زيد وكذا ان كان الخبر جامدا نحو بلغني انك زيد اي زيديتك وكذا بلغني ان زيدا في الدار اي حصول زيد في الدار لان خبره في الحقيقة حاصل المقدر وقوله او ما معناه اي في معنى مصدر الخبر وبمنزلة مصدر الخبر عطف على قوله مصدر خبرها **قوله** اي اخوة زيد فان الاخوة وان لم يكن مصدر اخوك الا انه بمنزلة لان اخوك بمنزلة يواخيك او مواخيك **قوله** فان تعذر مصدر خبرها او في معناه **قوله** او تقديرا قال الشيخ الرضي واذا وليها الظرف فهو المنتصب بالفعل الذي بعده لا المقدر قبله كما في قوله تعالى ولولا اذ دخلت جنتك انتهى فقوله اذ دخلت منصوب بفعل مذكور بعده وهو قلت **قوله** بخلاف هل زيدا ضربت وهل زيدا ضربته فانها لا تدخل على الاسم مع وجود الفعل في الكلام وان كان الاسم منصوبا بغيره لفظا ولا يجوز اختيار هل زيدا ضربته بل لا بد من ايلائها اياه لفظا كذا ذكره العلامة التفتازاني في المطول ناقلا عن بعض المحققين من النحاة **قوله** انضرب زيدا او هو اخوك باستعمال الهمزة لانكار الفعل الواقع في الحال ولا يصح استعمال هل فيه لانها تخصص المضارع بالاستقبال **قوله** لان المستفهم عنه في هذا الموضع محذوف بالحقيقة فيها انه لا ضرورة

فى ارتكاب الحذف ولا دليل عليه قوله بجعل الهمزة معادلة لام المتصلة ولا يصح جعل هل معادلة لها فلا يصح هل زيد عندك ام عمرو لان
وقوع المفرد بعد ام دليل الاتصال وام المتصلة لطلب تعيين احد الامرين مع العلم بثبوت اصل الحكم فهى لا تكون الا لطلب التصور
بعد حصول التصديق بنفس الحكم وهل ليس الا لطلب التصديق فبينهما تدافع قوله فاستعمال الهمزة الى قوله انسب والحق فيه ان استعمال
هل معادلة لام المتصلة يكون ح مناسبا على ما هو مقتضى اسم التفضيل مع انه لا يصح فلا يتم التقريب قوله بام المقدرة بالهمزة اى
المعادلة بالهمزة قوله وقد يستعمل على قصد لزوم الثانى للاول هذا المعنى ايضا من المعانى المعتبرة عند اهل اللغة الواردة فى استعمالهم
عرفا فانهم قد يقصدون الاستدلال فى الامور العرفية كما يقال لك هل زيد فى البلد فتقول لا اذ لو كان لحضر فيستدل بعدم الحضور
على عدم كونه فى البلد لكنه اقل استعمالا من المعنى الاول واما ان الآية واردة على مقتضى اوضاع ارباب المعقول وان هذا المعنى انما هو
بحسب الاوضاع الاصطلاحية لارباب المعقول فبعيد لان القرآن لم ينزل على اوضاع ارباب المعقول قوله فيعلم من ذلك اى
من كون الفساد منتفيا انتفاء التعدد لان انتفاء اللازم يدل على انتفاء الملزوم قوله وخطأ اى نسب الى الخطاء الشيخ ابن الحاجب
قائلا بان الاول سبب والثانى مسبب والمسبب قد يكون اعم من السبب لجواز ان يكون للشئ اسباب مختلفة كالنار وشمس الاشراق
وانتفاء السبب لا يوجب انتفاء المسبب بخلاف انتفاء المسبب فانه يوجب انتفاء السبب قوله ولم يدر الشيخ ابن الحاجب قوله ان
انتفائيين المعلومين كون الانتفائين معلومين ليعلم من قول العلماء ولو لتعليق حصول مضمون الجزاء بحصول مضمون الشرط
فرضا فلا يرد ما قيل ان اعتبار العلم لا يخلو عن مناقشة قوله فلا يتصور هناك استدلال اذ لا بد فيه من كون احد الشيئين معلوما
والآخر مجهولا ولو ليس كذلك قوله البعد واختار البعيد اولى من الالبعد لانه لا يعد حذف المؤكد والعامل مع بقاء التاكيد
كذا ذكره التفتازانى فى المطول فى اول بحث المسند قوله ولا يقال لو انك منطلق بدله قوله تعديوا وان لو انهم بادون فى الاعراب
قوله اى فى اول زمان التكلم قال الفاضل السندى اول ظرف تقدم تضمين الدخول اى اذا تقدم القسم على الشرط داخلا اول
الكلام والا فلا يصح ترك فى لعدم كونه زمانا ولا مكانا مبهما قوله لانه يلزم ان يكون مجزوما وغير مجزوم لان الشرط اذا كان ماضيا
وان لم يجب كون الجزاء مجزوما بل يجوز جزمه لكن يكفى فى المحذور المذكور جوازه لانه على تقدير العمل بالجواز يلزم كونه مجزوما وغير مجزوم
فالمراد باللزوم اللزوم على تقدير خاص او بقية العمل فى الصورة وان لم يكن واجبا الا انه اولى كما يشعر به قوله لكان الجزم بحذف
النون اولى والاولى بمنزلة الواجب قوله على المعنى الاول وهو جاز ان يعتبر القسم ويلغى الشرط وان يلغى القسم ويعتبر الشرط
قوله هذا اى انا والله ان تأتنى آتك قوله فيكون باعتبار التقديم الى قوله نشرا على غير ترتيب اللف وذلك لان ذكر تقديم الشرط
مقدم على ذكر تقديم غير الشرط واعتبار القسم ايضا مقدم على اعتبار الشرط فى اللف وفى المثال قدم غير الشرط على القسم
واعتبر الشرط بقرينة جزم آتك اذ لو اعتبر القسم لقيل آتيك بالياء فيكون النشر على غير ترتيبه قوله وعلى المعنى الثانى وهو قوله
ويحتمل ان يكون المعنى جاز ان يعتبر الشرط آه قوله فيكون النشر باعتبار التقديم على غير ترتيب اللف لان تقديم الشرط مقدم
على تقديم غيره وفى المثال قدم غير الشرط قوله وباعتبار الشرط على ترتيبه لان اعتبار الشرط مقدم على اعتبار القسم و
فى المثال كذلك بقرينة جزم آتك قوله هذا المثال اى قوله وان آتينى والله لآتينك قوله فهو باعتبارهما اى اعتبار الشرط
واعتبار القسم قوله نشر على ترتيب اللف لان تقديم الشرط مقدم على تقديم غير الشرط واعتبار القسم مقدم على اعتبار الشرط

في المعنى الاول وفي المثال كك قوله فالنشر بالاعتبار الاول على ترتيب اللف لان تقديم الشرط مقدم وفي المثال كك

قوله وبالاعتبار الثاني وهو جواز الغاء الشرط قوله على غير ترتيبه اذ في المعنى الثاني اعتبار الشرط مقدم على الغاية

والمثال مثال لالغاء الشرط قوله ففي كل من المثالين الى قوله اختلاف بين اعتباريه اما في المثال الاول فلان باعتبار

التقديم يكون على غير ترتيب اللفظ وباعتبار الشرط على ترتيبه من حيث المعنى واما في الثاني فلانه باعتبار التقديم يكون

النشر على ترتيب اللف وباعتبار اعتبار الشرط على غير ترتيبه قوله بخلاف المعنى الاول اذ المثال الاول نشر على غير ترتيب

اللف بالاعتبارين على المعنى الاول والمثال الثاني نشر على ترتيب اللف على المعنى الاول فالحاصل ان للمعنى الاول رجحانا

على الثاني لمكان كون النشر على ترتيب اللف بالاعتبارين على سبيل الاجماع. وفي المعنى الثاني على وجه التفريق والا ففيه

ايضا نشر على ترتيب اللف بالاعتبارين قوله تقتضي تقديم المثال الثاني لانه نشر على ترتيب اللف قوله على الاول لانه نشر على ترتيب

اللف قوله لكنه اراد اي المص رح قوله اتصال المثال بالممثل له يعني لو قدم المثال الثاني على الاول كما تقتضيه رعاية كون النشر

على ترتيب اللف لم يتصل كل من المثالين بالممثل له وعلى تقديره باخره يكون المثال الاول متصلا بالممثل له وهو قوله وان

يلغى القسم ويعتبر الشرط والاصل اتصال الممثل له فراعى المص ما فيه رعاية الاتصال ولو باعتبار مثال فقدم الاول قوله للتفصيل

قال الشيخ الرضي والتفصيل ليس لازما لاما في جميع مواقع استعمالها فانها تتجرد عنه وقد التزم بعضهم هذا المعنى في جميع مواقعها

فالتزم في ذلك التعدد بعدها وحمل قوله تعالى والراسخون في العلم بعد قوله واما الذين في قلوبهم زيغ على معنى واما الراسخون

وهذا وان كان محتملا في هذا المقام الا ان جواز السكوت على مثل قولك اما زيد فقائم يدفع دعوى لزوم التفصيل فيها قوله

والتزم حذف فعلها الذي هو الشرط لكثرة استعمالها في الكلام ولكونها في الاصل موضوعة للتفصيل وهو مقتضي تكررها

فيؤدي الى الاستثقال وليقوم ما هو الملزوم مطلقا حقيقة في قصد المتكلم وهو زيد في اما زيد فقائم لانه ملزوم القيام مقام

اللزوم في كلامهم اعني الشرط قوله جزء مما في حيزها ليقوم ما هو الملزوم حقيقة في قصد المتكلم مقام الشرط الذي هو الملزوم في جميع

الكلام وليحصل ما هو المتعارف عندهم من شغل حيز واجب الحذف وليحصل ايقاع الفاء متوسطة كما هو حقها قوله مهما يكن من شيء

كان تامة ومن زائدة في اسم يكن على مذهب الاخفش او استغراقية باعتبار المآل قال الشيخ الرضي اي ان يقع في الدنيا شيء يقع قيام

زيد فهذا جزم بوقوع قيامه وقطع به لانه جعل حصول قيامه لازما لحصول شيء في الدنيا وما دامت الدنيا باقية فلا بد من حصول

شيء فيها قوله ومن الثاني قال الشيخ الرضي وليس بشيء لانه اذا جاز التقديم للغرض المذكور مع المانع الواحد وهو الفاء فلا بأس

بجوازه مع المانعين والثاني ان الغرض مهم فيجوز لتحصيله الغاء المانعين فصاعدا قوله ووسط زيد لما ذكر من قوله لئلا يلزم

توالي حرفي الشرط والجزاء قوله اما تقديره مبتدأ وقوله وتقديره معطوف عليه وخبره قوله فوجه غير ظاهر قال الشيخ الرضي

انما ارتكب هؤلاء هذا المذهب نظرا الى ان ما بعد الفاء لا يعمل فيما قبلها ولا يفصل بين المبتدأ والخبر بالفاء في نحو اما زيد فقائم

ولم يتنبهوا ان التقديم في هذا المقام الخاص للاغراض المذكورة قوله برفع اليوم قال الشيخ الرضي ولجاز الرفع اختيارا في اما

يوم الجمعة فزيد قائم ولا يجوز الا بتأويل ليعيد قائم فيه قوله الساكنة في الوضع وان حركت بعارض ولذا لم يرد اللام المحذوفة

للساكنين في رمتا دخترتا لان التاء وان تحركت لاجل الالف التي بعدها هي كجزء الكلمة فالحركة باعتبارها كاللازمة

الا ان محل التا السكون فالحركة عليه كلا حركة بخلاف حركة اللام في نحو لم تخافا ولم تخافوا وخافا وخافوا فان عين الفعل في هذه

لم يحذف لان سكون لام المضارع ليس باصل بل اصله تحرك اللام وكذا الامر اصله المضارع فاصل لام لم تخافا وخافا

ولم تقولا وقولا هو الحركة وهي الآن متحركة بحركة كاللازمة لها لاجل اتصال الضمير المرفوع الذي هو كجزء الكلمة بخلاف لم تخف

الله وخف الله ولم تبع الثوب وبع الثوب ولم تقل الحق وقل الحق لان اللام وان كان اصلها الحركة الا انها الآن عارضة

ليست كاللازمة لان الكلمة الثانية منفصلة وكذا لم يرد اللام في اخشون واخشين وان تحركت الواو والياء لان محل هاتين

الحرفين السكون هذا ما ذكره الشيخ الرضي ولا يخلو عن خلل قوله كالحرف الاخير والدليل على كونها كلام الكلمة دوران الاعراب

عليها في نحو قائمة وتقلب الاسمية في الوقف هاء بخلاف الفعلية اذ القلب تصرف وهو بالمعرب اولى قوله وهو من حيث

انها من احكام تاء التانيث فلا يلزم التكرار كما قال البعض لاختلاف الحيثيتين قوله اي بذاتها اي وضعا قوله فلا يفرها

اي النون الساكنة قوله الحركة العارضة يعني لا يخرج عن تعريف التنوين التنوين الذي حركت بحركة عارضة لانه ساكن

وضعا قوله وهي اي النون الساكنة قوله شاملة فيه ان النون المحمولة على التنوين من حروف المعاني بقرينة ان

التنوين من اقسام الحرف وهي من اقسام الكلمة فكيف تشمل نونات هي من حروف المباني كما يشير اليه قوله قدس

سره تنوين الترنم ليس موضوعا بازاء معنى من المعاني ففي حد تنوين الترنم من اقسام الحروف التي هي من اقسام

الكلمة المعتبر فيها الوضع تساهل قوله فان هذه اي نون من ولدن ولم يكن دليل لقوله فاخرجها بقوله آه قوله للتمكن

قال الشيخ الرضي ومعناه كون الاسم معربا قال سيد المحققين سند المدققين هذا اولى مما قيل من ان تنوين التمكن ما يدل على

امكنية الكلمة اعني كون الاسم الى آخر ما ذكره قوله نحو صه في الرضي قيل ويختص بالصوت واسم الفعل قال صاحب المغني تنوين

التنكير هو اللاحق لبعض الاسماء المبنية فرقا بين معرفتها ونكرتها ويقع في باب اسم الفعل بالسماع كصه ومه وايه وفي العلم المختوم

بويه بالقياس نحو جاءني سيبويه وسيبويه آخر واما تنوين رجل ونحوه من المعربات فتنوين تمكن لا تنكير كما قد توهم بعض الطلبة

ولهذا لو سميت به رجلا بقي ذلك التنوين بعينه مع زوال التنكير قوله واما التنوين في نحو احمد وابراهيم فليس للتنكير بل هو

للتمكن فيه ان التنوين لا يدخلهما اصلا فكيف يقال انه للتمكن لا للتنكير فالمراد ان التنوين في العلم ليس للتنكير فيه ان التنوين

في العلم لا يحتمل التنكير فالقول بانه ليس للتنكير لغو قوله هو عوض عن المضاف اليه مفردا او جملة او من حرف اصلي او زائد كجوار وغواش

فانه عوض عن الياء وفاقا لسيبويه والجمهور قوله وهو خطأ لانه الخ فيه انه يحتمل ان يكون التنوين للتمكن وللمقابلة واذا سمي به امرأة

تمحض للمقابلة كما قال قدس سره تنوين رجل لعيد التنكير فاذا جعلته علما تمحض للتمكن قوله لعدم مساعدة المعنى اذ

ليس المعنى على حذف المضاف اليه ولا على حذف الياء وهو ظاهر قوله انما يكون بابدال حروف الاطلاق به في المغني وظاهر

قولهم انه تنوين محصل للترنم وقد صرح بذلك ابن يعيش والذي صرح به سيبويه وغيره من المحققين انه جيء لقطع الترنم وان الترنم

وهو التغني يحصل باحرف الاطلاق لقبولها لمد الصوت فيها فاذا انشدوا ولم يترنموا جاءوا بالنون في مكانها زعم ابن مالك

في التحفة ان تسمية اللاحق للقوافي المطلق والغوالي المقيدة تنوينا مجازا وانما هو نون اخرى زائدة ولهذا لا يختص بالاسم و

يجامع الالف واللام ويثبت في الوقف قوله في اعتبار الوضع في بعضها الخ تامل كتنوين العوض والمقابلة قوله موضوعة

اى موصوف احد العلمين به اى بلفظ ابن **قوله** والآخر والعلم الآخر مضاف لفظ الابن اليه اى الى ذلك العلم الآخر **قوله** نحو جاء رجل ابن زيد فان ابن فى هذا المثال والخاص مضافا الى علم الا ان موصوفه ليس بعلم بل نكرة وفيه ان ابن معرفة لكونه مضافا الى العلم فكيف يصح وصف النكرة به الا ان تجعل الاضافة للاشارة الى غير معين كاللام فيصح وصف النكرة به **قوله** وزيد ابن رجل عالم انت خبير بان معنى قوله لو كان مضافا الى غير العلم على ما يقتضيه قوله اذا كان صفة لغير العلم انه صفة للعلم الا انه مضاف الى غير العلم فيلزم ان يكون ابن رجل صفة لزيد كما ابن زيد صفة لرجل وهو مشكل لانه يلزم فى الاول كون المعرفة صفة للنكرة وهو ممتنع وفى الثانى كون النكرة صفة لمعرفة وهو ايضا ممتنع وقد عرفت الجواب عن الاول واما الثانى فلا دفع له ولو جعل زيد مبتدأ وابن رجل خبرا له يكون مخالفا للسياق لان معنى الاول انه مضاف الا انه صفة لغير العلم فيكون معنى قوله او كان مضافا انه صفة للعلم الا انه مضاف الى غير العلم ففى الجعل مبتدأ وخبرا تفكيك للنظم فيكون زيد ابن رجل معطوفا على **قوله** رجل ابن زيد فكما ان رجل فاعل جاء وابن زيد صفة له كذلك زيد فاعل جاء وابن رجل صفة له فان قلت قد وصف رجل بعالم فيصلح صفة لزيد قلت وصف رجل به لا يستلزم كونه معرفة فلا يصح وصفه به وعلى هذا فلا فائدة فى ايراد عالم الا لجعل الوصف مفيدا الا انه معلوم ان زيدا ابن رجل فلا فائدة فيه الا بايراد عالم **قوله** لئلا يلتبس بينت فان قلت تاء بنت يكتب مطولا وتاء ابنة يكتب مدورا فلا التباس لو حذف همزة ابنة قلت لعل الحكم بالالتباس بناء على ذهول الكاتب عن كون التاء مطولا ومدورا او على ذهول المتأمل عن ذلك لكن يرد ان هذا الالتباس غير مضر اذ لا يتفاوت المقصود بذلك **قوله** تختص اى نون التاكيد هذا هو الظاهر ورجع الضمير الى النونين بتاويل كل واحد ليس بسديد لانه اختيار لما يحتاج الى التاويل مع وجود وجه لا يحتاج اليه **قوله** نحو اضربن بالتخفيف واضربنّ بالتشديد لا حاجة اليه مع قوله بالتخفيف والتشديد فى جميع هذه الامثلة **قوله** اى فى جوابه المثبت اشارة الى ان المراد بالمثبت الجواب لانه الموصوف بالاثبات لا القسم وقول الفاضل الهندى الاضافة من قبيل جرد قطيفة لا يخلو عن خلل ثم لزوم النون فى جواب القسم المثبت بشرط ان لا يتعلق بجار سابق كقوله تعالى ولئن متم او قتلتم لالى الله تحشرون قال الشيخ الرضى وتجئ النون ايضا بعد الافعال المستقبلة التى تلحق اواخرها ما المزيدة فى غير شرط اختيارا لكن قليلا وتجئ النون بعد المنفى بلا اذا كانت لا متصلة بالمنفى قياسا عند ابن جنى لانها اذن تشبه النهى وقد تجئ مع لا النافية منفصلة نحو لا فى الدار يقعدن فلا يرد ما قيل مجيئها مع النفى بالنظر انما دخلت النفى بلا المشابهة النهى **قوله** ان اشترط فى التقاء الساكنين آه لا وجه للترديد وقد تقرر فى الصرف ان التقاء الساكنين على حدة انما يكون اذا كان الاول لينا والثانى مدغما فى كلمة واحدة قال الشيخ ابن الحاجب فى الشافية التقاء الساكنين يغتفر فى الوقف مطلقا وفى المدغم قبله لين فى كلمة نحو خويصة والضالين وتمود الثوب انتهى بخلاف ما اذا كانا فى كلمتين فهناك يجب حذف اللين نحو ان قالوا اللهم ويا ايها النبى وما جعل عليكم فى الدين من حرج قال الشيخ الرضى فالمضموم ما قبلها يحذف اذا اتصلت بها نون التاكيد للساكنين فى كلمتين اولهما مدة وان كانت الثانية لشدة الاتصال وعدم الاستقلال كالجزء من الاول الا انهما على كل حال كلمتان والثقل حاصل لوجود الواو المضموم ما قبلها وعليها دليل اذا حذفت وهى ضمة ما قبلها قال سيبويه

لو قالوا لااضربون واضربين كما قيل اضربان لم يكن خارجا عن القياس كتمو والثوب انتهى **قوله** لو قالوا آه لايخلو عن خلل **قوله** المحذوفة لالتقاء الساكنين ان اشترط في التقاء الساكنين على حدة ان يكون الساكنان في كلمة واحدة **قوله** اذ مثل الياء وقبل النون المشددة وان لم يشترط ذلك وقد عرفت ما فيه **قوله** ذلك المذكور اشارة الى دفع ما قيل ان المشار اليه شئ فكيف يصح الاشارة اليه باسم الاشارة المفرد ووجه الدفع ان المشار اليه ما دل بالمذكور وهو مفرد **قوله** اعربا اذ ليس ما قبل النون في الصورتين مفتوحا بل قبل النون الف في الصورتين **قوله** باثبات الالف مع ان القياس حذفه لكون التقاء الساكنين على غير حده لان التقاء الساكنين على حده انما يكون اذا كان قبل المدغم لين في كلمة واحدة ولم يحذف لئلا يشتبه بالواحد **قوله** بزيادة الالف وان كان يلزم منه التقاء الساكنين على غير حده **قوله** لئلا يجمع ثلث متعلق بقوله بزيادة الالف **قوله** للزوم التقاء الساكنين على غير حده وفيه انه لا يلزم التقاء الساكنين على تقدير دخول الخفيفة في الجمع لنوع اذ لا ضرورة في ادخال الالف على تقدير الخفيفة ولو سلم ففيه انه يلزم بدخول الثقيلة ايضا التقاء الساكنين على غير حده فلا وجه لمنع الخفيفة دون الثقيلة الا ان يقال التقاء الساكنين في الثقيلة يشبه التقاء الساكنين على حده في الصورة فلم يحكم بمنعه رعاية للصورة قال الشيخ الرضي واما مع الثقيلة فلان النون المدغمة وان كانت ساكنة فهي كالمتحركة لانه يرتفع اللسان بها وبالمتحركة ارتفاعة واحدة فهما حرف واحد متحرك **قوله** اغزن اه من يحذف الواو لالتقاء الساكنين على غير حده لان الاول من الساكن وان كان مدة والثاني مدغما الا انهما في كلمتين لان النون مع الضمير البارز في حكم الكلمة المنفصلة **قوله** كما حذفت في نحو اغزوا الكفار لالتقاء الساكنين على غير حده **قوله** ارموا الغرض اي الهدف **قوله** اغزن وارمن يا امرأة بحذف الياء لالتقاء الساكنين على غير حده لكون النون كلمة على حدة مع الضمير البارز فالحاصل ان النون في جمع المذكر والواحد المؤنث في حكم الكلمة المنفصلة المستقلة في انه ليس كالجزء مما قبله ولذا حذف الواو والياء ولو كان له حكم الجزء لما حذفا وفيه ان الحذف يحتمل ان يكون لثقل الواو المضموم ما قبلها والياء المكسور ما قبلها مع النون المشددة لا لان النون في حكم المنفصل ولذا لم يحذف الالف في اضربان وفيه انه يحتمل ان يكون عدم الحذف فيه لئلا يلتبس بالواحد وبالجملة ان جعل النون في حكم المنفصل مع البارز يشكل عدم الحذف فيه فيحتاج الى ان يقال لئلا يلتبس بالواحد وان جعل كالمتصل مطلقا يشكل حذف الواو والياء في اضربن واضربن فاحتيج الى ان يقال حذفا للثقل فعلى هذا فالترجيح للاول وان كان الاصل فيه ان يكون كالجزء من الفعل لانه حرف التصق به لفظا ومعنى لكن لما كان البارز فاصلا بينه وبين الفعل صار كالمنفصل **قوله** كالمتصل اي كاللفظ المتصل الذي هو كالجزء من السابق والتتمة له لانه الاصل فيه مع عدم الفاصل فيفيد لحوقه بحركة حرف يحصل بسبب لحوقه وتجعل بمنزلة الاصلية فيرد عند لحوقه حرف ساكن حذف لالتقاء الساكنين كما يفيد بحركة يحصل بواسطة اتصال ما هو كالجزء من الفعل في موضع الفاصل نحو قومن وبيعن فانه لما لم يكن بين الفعل والنون بارز فاصل عد كالجزء منه [illegible] الحاصلة بلحوقه بمنزلة الاصلية فاعيد الواو والياء المحذوفتان لالتقاء الساكنين بزوال التقاء الساكنين بحصول الحركة على اللام والعين بلحوق ما هو كالجزء بخلاف ما لو حصل الحركة بامر منفصل فانه [illegible] وعدم الاعتداد بالحركة [illegible] نحو قل الحق وبع الثوب ثم ان اهل الصرف قالوا [illegible] الحركة الى اصل كسببا

لحوق ما هو كالجزء وهو ضمير الفاصل نحو صونا وصونوا وقولا وقولوا وهو لا يخلو عن خلل لان كون حركة النون واللام حاصلا باتصال الالف والواو وانما يتصور ان لو قيل ان الاصل كان صن وقل فلما اتصل الالف والواو بهما فتح النون واللام او ضم فاعيد الواو لزوال التقاء الساكنين بحصول حركة هي بمنزلة الاصلية وليس كذلك بل قالوا ان صونا وقولا وصونوا وقولوا ماخوذات من تصونان وتصونون وتقولان وتقولون فبعد حذف حرف المضارع حذف لاجل الوقف النون لا حركة النون واللام فكيف يقال انه باتصال الالف والواو حصل الحركة والظاهر ان الاصل صن وقل ثم اتصل بهما الالف والواو والياء والنون فان قلت اذا كانت الحركة الحاصلة بواسطة الضمير بمنزلة الاصلية فلم لم يعد الالف المحذوف في رمت ورمتا مع ان الحركة حصلت بالالف قلت قالوا اعاد المحذوف لالتقاء الساكنين بحصول حركة بواسطة الضمير اذا كان الحرف الساكن الذي حرك باتصال الضمير لم يكن موضوعا على السكون هذا هو التقرير المناسب للمقام لان الظاهر ان وصف الاتصال له مدخل في رد المحذوف وايضا كون الحركة الحاصلة باتصال الضمير بمنزلة الاصلية ليستقيم في مطلق الضمير بخلاف ما ذكره قدس سره تقول اغزون وارمين واخشين برد اللامات وفتحها فانه ليس كذلك فان حذف اللامات كان لاجل الوقف فلما اتصل النون زال موجب الحذف وهو الوقف ولا مدخل للاتصال في الرد ولو سلم فليس في اغزوا وارميا واختيار رد اللامات باتصال الضمير اذ الوقف وقع على النون لا على الواو والياء قوله هل يرين تقلب الالف ياء وفتحها لان ما قبل النون يكون مبنيا على الفتح والالف لا يقبل الحركة فانقلبت بالياء الذي هو الاصل قوله كما يقال يريان تقلب الالف ياء والا التقى الساكنان فلو حذف احدهما التبس بالواحد في صورة النصب قوله لم ترى الناس بكسر الياء لانه ما اتصل به الناس التقى ساكنان فحرك الاول بالكسر قوله لا على ترين والالزم دخول هل على الامر قوله برد اللام المحذوفة لانه حذف لاجل الوقف ولما قصد البناء لم يبق الوقف فاعيد وفتح قوله كما يرد مع ضمير التثنية في اغزوا الا يخلو عن خلل قوله وهذه الامثلة وقعت على ترتيب تصريفها من تقديم المفرد المذكر على الجمع المذكر والا كان تقتضي رعاية الممثل له تقديم الجمع على واحد المخاطبة قوله والا اي وان لم يكن النون الخفيفة محذوفة قوله ان يقال لا تهن بحذف الياء وكسر النون لالتقاء الساكنين قوله اصبت خيرا تقلب التنوين الفا في حالة الوقف لكون ما قبله مفتوحا قوله اصابني خير بحذف التنوين لكون ما قبلها مضموما قوله وختم لي بخير بحذف التنوين لكون ما قبلها مكسورا

ولا يخفى ما في قوله من كمال حسن المختتم

تمت

خاتمة الطبع حامدا ومصليا قد انطبعت حاشية الفاضل جمال بن نصير على الفوائد الضيائية في شهر صفر من السنة الخامسة والتسعين بعد الالف والمائتين من الهجرة في المطبع العلوي اعلام الى ههنا كانت حاشية الجمال في الحوض وحاشية عبد الرحمن على الحاشية وبعد هذا حاشية عبد الرحمن مكتوبة في الحوض والحاشية كليهما

وهي تدخل بين الجملتين والمتبادر ان يكون حالية ولهذا اورد في معناه المجموع واو الحال حيث قال والحال اني لا اري الخ اعلم ان الاسلوب والطريق بينهم في معني البيت العربي ان يبينوا اولا معني المفردات التي فيها صعوبة ثم يبينوا انها بحسب التركيب ثم يبينوا معني المجموع والشارح اختار هذه المعاملة في الشعر فلما بين معني مفرداته حاله صعوبة فبين ثانيا بحسب التركيب بقوله فقول ارى اما روية الخ ثم بين ثالثا معني المجموع بقوله مررت علي وادي منسوب الخ **قوله** وجملة اتوه بفتح الهمزة وفتح التاء وسكون الواو اي جاوزا به **قوله** وتانية بفتح التاء وكسر الهمزة وفتح الياء المشددة **قوله** اسنداي اخوف الي الضمير الراجع الي واديا والضمير في تانية باعطاء اعراب المضاف اليه واعطاء اليه **قوله** وهو بمعني المفعول اي اسم التفضيل وهو اخوف بمعني المفعول اي المخوف لا بمعني الفاعل اي الخائف فان الموضع المذكور موضع مخوف لا خائف وادي السباع موضعي هست كه سباع بسيار است درو وشاعر توصيف ميكند آن موضع را **قوله** وما في ما وقي اسم مصدرية بمعني الوقاية وفي بعض النسخ وما في قوله الا ما وقي بمعني من **قوله** والمستثني مفرغ فيكون المستثني منه مقدرا اي في كل وقت من الاوقات **قوله** لكثرتها فيها اي تسمية بوادي السباع لكثرة السباع فيها فالاضافة بادني ملابسة **قوله** الظلام من الظلمة يكون صفة اولي واديا **قوله** يكون صفة ثانية له والتوقف معني تانية فانها بمعني المكث والتاني كما سبق والحال انه ليس توقف جماعة الركبان بوادي اقل واخوف من توقفهم بوادي السباع اقل واخوف من واديا اي من جميع الوادي فهو اشارة الي ظلام وادي السباع في الآفة والمخافة يدانكه موضعيكه دروي ترس بيشتر هست ازوي ساكن ترميگذرند ونرم تر ميرانند اسپانرا تا قطاع الطريق مطلع نشوند وقد عرفت ان قوله واديا بمنزلة قوله رجلا وقوله بوادي السباع بمنزلة قوله عين زيد **قوله** ولو عبرت بالعبارة الاولي اي بالمثال المذكور اولا وهو قوله ما رأيت رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين زيد فيكون قوله ولا ارى مثل ما رأيت وقوله واديا مثل قوله رجلا واقل مثل احسن وقوله به مثل في عينه وقوله ركب اتوه مثل الكحل ومنهم مثل قوله منه وقوله بوادي السباع مثل قوله عين زيد **قوله** ولو عبرت بالعبارة الثانية اي المثال المذكور ثانيا وهو قوله ما رأيت كعين زيد احسن فيها الكحل منه لان اصله ما رأيت عينا احسن فيها الكحل منه في عين زيد فيكون قوله ولا ارى واديا اقل به ركب اتوه من وادي السباع مثله ولكن قوله ولا ارى واديا اقل به ركب اتوه من وادي السباع يناسب ويماثل ظاهر القوله ما رأيت رجلا احسن في عينه الكحل من عين زيد ثم اعلم ان وجه التمسك ان المفضل عليه مقدم علي اسم التفضيل وهو وادي السباع كما تقدم العين في المثال المذكور وهو قوله ما رأيت كعين زيد الخ واقل اسم التفضيل جرى في اللفظ اي في اللفظ يكون صفة واديا وهو في المعني لسبب مشترك بين المفضل والمفضل عليه كالركب فانه مفضل باعتبار واديا ومفضل عليه باعتبار وادي السباع فيكون الركب بمنزلة الكحل الذي في المثال المذكور فتامل في هذا المقام **قوله** علي وجه علم من دليل الحصر الخ ولا يخفي ان كلامه يدل دلالة صريحة علي ان معلومية الحدود وانما يكون من دليل الانحصار لا من التقسيم فلا يرد ما قال الفاضل الحلواني من كلام الشارح وهو قوله لما قسم المصنف الكلمة الي اقسامها الخ لا يخلو من الحزازة اذ لا مدخلية للتقسيم وهو انها اسم وفعل وحرف في معلومية حدود الاقسام من دليل الانحصار بل دليل الانحصار مستقل في ذلك انتهي ملخص كلامه فالشارح اشار بكلامه الي ان المصنف قسمها مع دليل الانحصار لا بدونه كما فعله بدونه في تقسيم الاسم والآية اشار الي انه لم يقل وهي ثلثة اقسام لانها ان دلت علي معني في نفسه غير مقترن باحد الازمنة الثلثة فهي اسم وان دلت علي معني في نفسه

ان يكون المعنى المطابقي للفعل مستقلا وغير مستقل معا لما عرفت ان المعنى المطابقي للفعل يفهم من ضرب مثلا فيكون مستقلا وغير مستقل
مستقلا باعتبار انه يفهم من الفعل وغير مستقل باعتبار انه مشتمل على نسبة ولا منع فيه وان قلت ان بين ما قالوا ان المركب من المستقل وغير المستقل
غير مستقل وبين ما قالوا ان الالف واللام من خواص الاسم تنافيا لان الاول يدل على عدم دخول اللام على اسم الفاعل لكونه
النسبة في مفهومه لانه مركب من الحدث والنسبة والثاني يدل على دخوله فيه والجواب عنه ما قال السيد قدس سره في حاشية المطول
من ان النسبة في الفعل على سبيل التفصيل وفي الاسم على سبيل الاجمال فالمركب من المستقل وغيره غير مستقل فيما كانت النسبة فيه
بطريق التفصيل واما اذا كانت على سبيل الاجمال فلا واجيب ايضا بان المركب منهما انما يكون غير مستقل اذا احتاج غير المستقل بامر خارج
كما في الفعل لانه يحتاج الى فاعل باء هو خارج عن مفهوم الفعل والنسبة في اسم الفاعل يحتاج الى الذات وهي داخلة في مفهومه
قوله ولما وصف ذلك المعنى الخ دفع دخل تقريره انه اذا لم يكن المراد من المعنى في نفسه النسبة الى فاعل ما لم يتعين منه ان المراد
هو الحدث لم لا يجوز ان يكون المراد منه الزمان لانه ايضا معنى مستقل بالمفهومية تقرير الجواب انه لما وصف المعنى بالاقتران بالزمان
تعين الخ والا يلزم اقتران الشئ بنفسه وبعبارة اخرى يلزم ان يكون للزمان زمان لا يقال لم لا يجوز ان يكون المراد من المعنى
هو المركب من الحدث والزمان لانا نقول اقتران الكل ح باقتران جزءه وهو الحدث وقد عرفت انه مقترن بالزمان فلا فائدة
ح فيه قوله ليس معناه المطابقي لان النسبة الى فاعل ما جزء منه وهي غير مستقل بالمفهومية والمركب من المستقل وغيره غير مستقل
قوله لكن لا يتحقق اي العام الا الخ وانما قال كذلك لم يقل ليس المراد ههنا معناه المطابقي بل المراد معناه التضمني لانه لو قال
كذلك لا يوافق هذا المعنى المذكور في تعريف الفعل بالمعنى المذكور في تعريف الاسم لان المراد منه في تعريف الاسم هو الاعم
فالمناسب ان يراد من المعنى ههنا هو الاعم لكن الاعم في تعريف الفعل لا يتحقق الا في ضمن التضمن والاعم في تعريف الاسم
لا يتحقق الا في ضمن المطابقي قوله خرج بهذا القيد الحرف ولقائل ان يقول لما كان المراد من المعنى هو الاعم فلا نم ان لا يكون المعنى
التضمني للحرف غير مستقل بالمفهومية فان معنى من هو الابتداء الخاص والابتداء جزء من مفهومه ومعناه مستقل بالمفهومية ويمكن
الجواب بان الابتداء الخاص ليس مفهوم الكلمة من بل هو تعبير عن مفهومه هو الابتداء المنسوب الى البصرة مثلا وهو ابتداء جزئي غير
مستقل بالمفهومية ولقائل ان يعود ويناقش بعبارة اخرى بانا لا نم ان المعنى التضمني او الالتزامي للحرف غير مستقل بالمفهومية
فان من تدل على الابتداء المطلق وهو اما جزء لمعنى الحرف او لازم لمعناه وعلى كلا التقديرين يلزم ان يكون معناه التضمني
والالتزامي مستقلا بالمفهومية والجواب ان هذا انما يصح اذا كان المعنى اعم من المطابقي والتضمني الالتزامي واما اذا كان اعم من
المطابقي والتضمني فلا على ان دلالات التزامات مهجورة في التعريفات قوله في الفهم عن لفظ الدال عليه وانما زاد قوله في الفهم
لئلا يشكل على المصادر كالضرب لانه مقترن بزمان لانا اذا قلنا الضرب واقع على زيد لا يكون هذا الضرب الا في زمان لكن
لا يكون هذا الاقتران في الفهم اي فهم معنى الزمان ثم زاد قوله عن لفظ الدال عليه لئلا يشكل بقولنا زيد ضارب غدا او معنى او
امس لان الضارب مثلا مقترن بالزمان في الفهم اي فهم المعنى وايضا معنى الضرب يفهم من الفعل ويكون مقترنا بالزمان
في الفهم لكن لا يفهم من لفظه الدال على المعنى بل يفهم من الغد والامس او من لفظ الفعل قال بعض الناظرين انه لا يحتاج الى
قوله في الفهم عن لفظ الدال عليه لان المصادر خارجة بقوله وضعا اذ ليس اقترانها باحد الازمنة بحسب الوضع لعدم كون الزمان

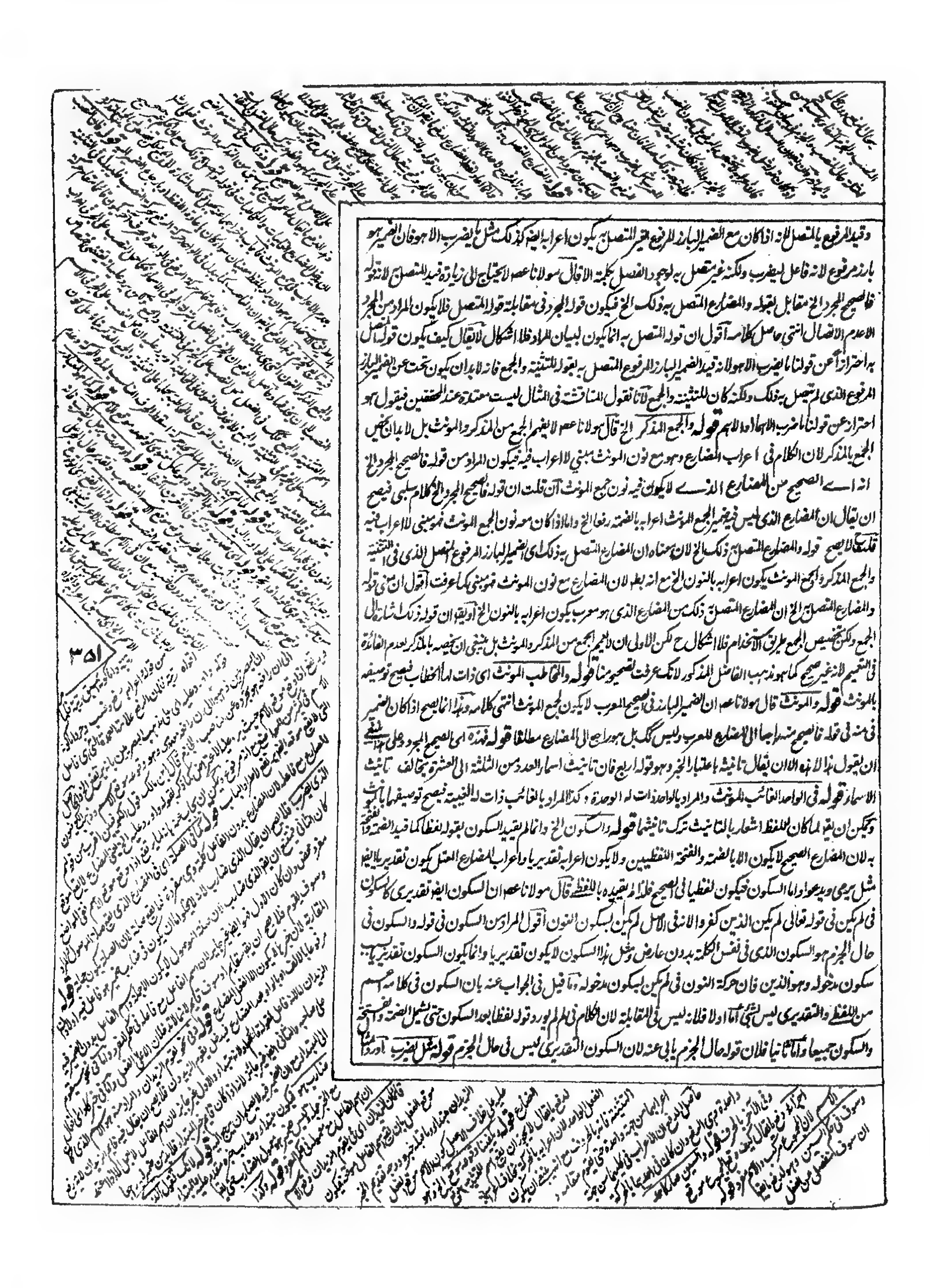
الیہ فالتردید المذکور یستدعی ان یکون الجمیع منقولا منہا او الجمیع منقولا من غیرہا مع انہ لیس کذلک بل بعضہا منقولا من المصادر وبعضہا منقول من الاصوات والجواب ان المراد ان کل واحد من الجمیع منقولا آہ ای جمیعہا باعتبار بعضہا منقولا عن المصادر وباعتبار بعضہا منقولا عن غیرہا وشل ہذا واقع بینہم کما قال ہذہ الجماعۃ تشیع بہذا الحجر ای تشیع بعض منہم بعضہ لا جمیعہم بخلاف ما اذا تشیوع حجر عظیم وقیل ہذہ الجماعۃ یرفع ہذا الحجر معناہ ان ہذہ الجماعۃ من حیث ہی یرفعہ لا کل واحد اشارۃ الی تعمیم المصدر من الحقیقی کرویدو من التقدیری کہیہات والی ان غیر المصدر اعم من الظرف نحو دونک والصوت نحو صہ والجار والمجرور کعلیک وقولہ و دخل فیہ ای بقولہ وضعا عطف علی قولہ فخرج والمراد ہو الافعال المنسلخۃ عن الاقتران بالزمان اعم من ان یکون فیہ الزمان او لا یکون فیہ الحدث لکون الاقتران نسبۃ بین الحدث والزمان فلا حاجۃ الی ذکر الافعال المنسلخۃ عن الحدث قولہ لاقتران معناہا بہ ای بالزمان ای بزمان الاستقبال قولہ ویصدق علی المضارع دفع دخل تقریرہ ان المضارع یلزم ان تخرج لانہ غیر مقترن باحد الازمنۃ الثلثۃ لانہ مقترن بزمانین الجواب ان ہذا انما یتوجہ اذا اعتبر لفظ فقط فی تعریفہ ولیس کذلک فما ہو مقترن بزمانین یصدق علیہ انہ مقترن بزمان واحد واورد ہذا الجواب فی بحث الاسم ایضا واورد فیہ الجواب بانا لا نسلم ان یکون مشترکا بین الحال والاستقبال بل ہو موضوع للحال واستعمالہ فی الاستقبال او بالعکس فعلی ہذا یکون المضارع باحد الازمنۃ فقط قولہ ولانہ مقترن ای وضع المضارع لمعنیین لیس بوضع واحد بل یتعدد الوضع فمن حیث انہ موضوع للحال یکون مقترنا بہ ومن حیث انہ موضوع للاستقبال مقترنا بہ فکان شیئین موضوعین لمعنیین ح ہذا التسلیم لاعتبار قید فقط فی تعریفہ ہذا الجواب غیر مذکور فی تعریف الاسم قولہ دخول قد ای قد الداخلۃ فیکون من الخواص اللفظیۃ ح وکذلک البواقی قولہ لتقریب الماضی الی الحال فمعنی قد ضرب ہو الضرب فی الزمان الماضی ولکنہ قریب بالزمان الحال والمراد انہ لتقریب الماضی الی الحال حقیقۃ ولا یوجد فی غیرہ حقیقۃ فلا یرد انہ یجوز ان تدخل الاسم مجازا قولہ او لتقلیل الفعل قیل المراد من الفعل الاصطلاحی او اللغوی وان کان الثانی فمسلم ولکن قولہ وشئ من ذلک لا یتحقق الخ غیر مسلم منہ دخولہا فی المشتقات ایضا وہو باطل وان کان الاول فہو کاذب لان الفعل الاصطلاحی ہو لفظ ضرب مثلا فلا معنی لتقلیل لفظہ واجیب بتقدیر المضاف الی تعلیل مدلول الفعل الاصطلاحی ومفہومہ قال مولانا عصم والاولی ان یقول الا فیہ موضع قولہ الا فی الفعل لانہ موضع الضمیر اقول غیر الاسلوب تنبیہا علی ان المراد من الفعل معناہ اللغوی وہو الحدث فیکون کلمۃ قد لتقلیل الفعل الاصطلاحی باعتبار احد اجزائہ لا انہ ان کلمۃ قد لتقلیل جمیع اجزاء الفعل لا لتقلیل احد اجزائہ لان التقلیل لتعلق بجمیع اجزائہ فی قولنا قد یضرب زید لانا نقول التقلیل لتعلق بالحدث فقط ولکن مصداقہ بالنظر الی النسبۃ والزمان والعبارۃ اخری بانہ تعلق بالحدث بالذات ولغیرہ بالتبع وان قلت تقلیل الفعل اللغوی لا یصح فی قولہ لتقریب الماضی الی الحال فانہ لیس فیہ تقلیل الفعل وتحققہ بل تقریب الزمان قلت المراد منہ تقریب الحدث الذی ہو یقترن بزمان الماضی او الحال قولہ لدلالۃ الاول علی الاستقبال الخ ولو قال لدلالتہا علی الاستقبال لتم الدلیل ولکنہ اراد بیان معنی السین والسوف فی ضمن الدلیل او مرادہ منہ بیان تقدیم السین علی سوف ولا یبعد ان یقال لو قال لدلالتہا علی الاستقبال فالکبری فیہ مطوی ای کل ما یدل علی الاستقبال فہو مختص بالفعل وہو فی خبر المنع لوجودہ فی المشتقات مثل

مبحث الماضی



ماهو بحسب اصل الوضع **قوله** على زمان قبل زمانك الحاضر وقوله الحاضر تفسير لقوله زمانك وقوله انت فيه تفسير الحاضر
وبيان الاضافة بادنى ملابسة ثم ان قوله زمانك اعم من ان يكون زمان تلفظك او زمان فعلك او غيرهما
من الازمنة المنسوبة اليك ولعل حاصل كلامه قدس سره ان قوله فان تقدم بعض اجزاء الزمان الخ اشارة
الى تجريد لفظ قبل عن الظرفية باستعماله فى اصل التقديم اى دل على زمان متقدم على زمانك ولكن يحمل التقدم
على التقدم الذاتى لا الزمانى والا يلزم ان يكون للزمان زمان فان قلت ارادة التقدم الذاتى من التقدم
غير صحيح فان فى التقدم الذاتى لابد ان يكون المتقدم علة تامة للمتاخر فهو لا يصح بين اجزاء الزمان لكونها غير
قار الذات غير مجتمع فيلزم تخلف العلة عن المعلول قلت علية المتقدم للمتاخر فى التقدم الذاتى اما بان يكون المتقدم
علة لوجود المتاخر فقط واما ان يكون علة للمتاخر سواء كان علة لوجوده او لعدمه وان كان الاول فهو مم وان
كان الثانى فهو مسلم لكن لم لا يجوز ان يكون علية لعدمه فاذا انعدم المتقدم فعدمه يوجب عدم المعلول وهو عدم
العدم فهو يستلزم وجود المتاخر فى اجزاء الزمان فان اجزاء الزمان مالم ينعدم الجزء المتقدم لم يوجد الجزء الاخر
ويمكن ان يجاب ايض بانه لم لا يجوز ان يكون المتقدم علة للمتاخر اذا كان من الزمانيات لانها تجتمع فى الوجود بخلاف
اجزاء الزمان فانها لا تجتمع فيه كما قيل فى الجواب عنه بان المراد من القبلية الزمانية هو التقدم بالذات اى بلا واسطة
لا بالعرض اى التقدم بالواسطة الاول يكون بين اجزاء الزمان والثانى يكون بين الزمانيات فان تقدم بعضها انما
هو بواسطة تقدم زمانه على زمانه ليس بشئ لان التقدم بالذات بالمعنى المذكور اما بالزمان او بالرتبة وان كان الاول
فيلزم ان يكون للزمان زمان وان كان الثانى فيلزم مامر من القبلية بين اجزاء الزمان وايضا يابى عنه جعله مقابلة تقدم
الذاتية بالعرضية مقابلة الذاتية بالزمانية فى قوله انما يكون بحسب الذات لا بحسب الزمان كما لا يخفى واذا عرفت
هذا التفصيل فانظر الى ما قال مولانا عصم فانه قال ان التقدم الذاتى ههنا غير صحيح اذ هو ما يكون المتقدم علة للمتاخر وهو
لا يصح بين اجزاء الزمان لكونها غير قار الذات وغير مجتمع فيلزم تخلف العلة عن المعلول والتقدم الزمانى صحيح ههنا اذ هو
ما لا يجتمع المتقدم والمتاخر فى زمان واحد وتقدم اجزاء الزمان بعضها على بعض كك مع انه ليس منشاء الاشكال فى لزوم
ان يكون للزمان زمان هو التقدم الزمانى حتى يجاب بارادة التقدم الذاتى بل منشاء الاشكال لفظ قبل فانه لازم الظرفية
فهو متعلق بحدث وقع صفة الزمان فيكون المعنى مادل على زمان واقع فى زمان متقدم على زمانك فيلزم ان يكون للزمان
زمان ولا يندفع الشبهة الا بتبديل لفظ قبل بلفظ متقدم بان مادل على زمان متقدم على زمانك انتهى كلامه فاقول المراد
من قوله مادل على زمانك اما التقدم الذاتى او الزمانى وان كان الاول يرد مامر من القبلية بين اجزاء الزمان وان كان
الثانى يلزم ان يكون للزمان زمان وان قلت التقدم الزمانى يصح بين اجزاء الزمان لانه ما لا يجتمع المتقدم والمتاخر
فى زمان واحد وتقدم بعض اجزاء الزمان على بعض كك قلت تقدم بعض اجزاء الزمان على بعض كك لكن الكلام فى ان
التقدم متحقق بين اجزاء الزمان قطعا وهذا اما بالزمان او بالذات وعلى التقديرين يرد ماعرفت آنفا ثم اقول قوله
منشاء الاشكال لفظ قبل فانه لازم الظرفية الخ يدل على ان منشاء الاشكال هو ان يكون الزمان ظرفا للزمان يعنى ان يكون

صفة التكلم لان التكلم بجملة مكروها ويمكن ان يقوان الكراهة مصدر مبني للمفعول بالفارسية مكروه بودن فيما تجدان ح **قوله** لمجانستها اى الماضى يكون مبنيا على الضم لموافقة الواو مع ان الواو من الضمائر الساكنة دون المتحركة **قوله** ما اشبه الاسم باحد الخ معنى المشابهة هو اشتراک امرين فی وصف كان لهذا الوصف زيادة اختصاص بالمشبه به كما فی قولنا زيد كالاسد وانما قال باحد حروف نأيت لان عند عدم ذكره يصدق على الماضى ايضا لان الماضى كضرب مثلا ايضا مشترك بين المعانى لانه جاء بمعنى الضرب وبمعنى البيان وكذلك باع جاء بمعنى البيع وبمعنى الشراء فقوله باحد حروف نأيت يخرج الماضى **قوله** متلبسا باحد حروف نأيت اى بملابسة زيادة حروف نأيت فالباء للملابسة ويحتمل ان يكون للسببية او للمصاحبة ويجوز ان يتعلق الجار والمجرور بقوله اشبه بجعل الباء للسبب **قوله** فی اوائله لا يقال ليس فی المضارع اوائل فينبغى ان يقول فی اوله لانا نقول صيغة جمعه باعتبار المواد **قوله** وبهذه المشابهة الخ اشارة الى رد مذهب من قال انه موضوع للحال واستعماله للاستقبال مجاز وقيل بالعكس **قوله** لوقوع الاسم الخ قيل ان الماضى ايضا مشترك بين المعانى المتعددة فيكون مشابها للاسم واجيب بانه ليس كل ماض مشتركا بخلاف المضارع **قوله** عطف على وقوعه اى لا بالنصب عطف على قوله مشتركا **قوله** فانه للاستقبال القريب وهذا ليس بكلية فان المضارع بعد السين قد يراد به الحال كقوله تعالى فسيكفيكهم الله **قوله** بواسطة القرائن فان جارية فی قولنا رايت عينا جارية وكذلك النكرة تخصص باحد الافراد بدخول لام العهد **قوله** وانما عرف المضارع الخ وكلمة انما قد يكون للاهتمام لا للحصر والحاصل انه لم يعرف بما عرفه القوم من ان المضارع ما دل على زمان الحال والاستقبال او بانه ما دل على زمان يرقب او بانه ما فی اوله احدى الزوائد الاربع لان وجه تسمية المضارع بالمضارع يظهر من تعريفه لا من تعريفهم وذلك لان معنى المضارعة فی اللغة هو المشابهة وهى ماخوذة من معناه الاصطلاحى لا فی تعريف القوم **قوله** فالهمزة للمتكلم الخ الفاء للتفسير بمعانى نأيت وانما لم يفسر على الترتيب الذى فی نأيت لانه تبع فی ذلك بالصرفيين لانهم ابتدأوا بالهمزة ثم بالنون ثم بتاء الخطاب ثم بالياء وانما فعلوا كذلك لان المتكلم اصل بالنسبة الى المخاطب وكذا المخاطب اصل بالنسبة الى الغائب وانما اعطى الهمزة بالمتكلم الواحد لان تحته انا فارادوا ان يكون ظاهره مطابقا لتحته لا يقال تحته النون ايضا فلو اعطى النون يصح ايضا يكون ظاهره موافقا لتحته لانا نقول المعتبر هو الحرف الاول **قوله** وللمؤنث اى التاء يكون للمؤنث والمؤنثين اذ تاء لهما فيكون قوله غيبة حالا عن المفعول به بواسطة اللام **قوله** غائبات او ذوى غيبة اشارة الى ان المصدر بمعنى اسم الفاعل او الى تقدير المضاف لان المصدر لا يقع حالا الا على هذين الوجهين لان الحال لا بد ان يكون محمولا على صاحبها والمصدر غير محمول عليه فلا يقال ضربت زيدا قياما الا بتقدير المضاف اى ذا قيام او يجعل القيام بمعنى القائم **قوله** على البدلية ولم يجعله عطف بيان لانه لا يجوز المخالفة فی عطف البيان فی التعريف والتنكير **قوله** فهو فی قوة النكرة الموصوفة فيكونان معرفة حكما لا حقيقة فان البدل والمبدل منه يكونان معرفتين ونكرتين ايضا ويكونان مختلفين لكن ان كان البدل نكرة والمبدل منه معرفة فلا بد ان يكون للبدل النعت لئلا يكون المقصود انقص عن غير المقصود فالتخصيص المذكور فی قوله النعت اعم من الحقيقى والحكمى **قوله** لموافقة السابق وهو قوله للمتكلم مفردا وقوله للمؤنث والمؤنثين غيبة **قوله** وحروف المضارعة



وقيد المرفوع بالمتصل لانه اذا كان مع الضمير البارز المرفوع غير المتصل به يكون اعرابه ايضا كذلك مثل ما يضرب الا هو فان الضمير هو بارز مرفوع لانه فاعل ليضرب ولكنه غير متصل به لوجود الفصل بكلمة الا قال مولانا عصم لا احتياج الى زيادة قيد المتصل لانه قوله فالصحيح المجرد الخ مقابل لقوله والمضارع المتصل به ذلك الخ فيكون قوله المجرد في مقابلة قوله المتصل فلا يكون المراد من المجرد الا عدم الاتصال انتهى حاصل كلامه اقول ان قوله المتصل به انما يكون لبيان المراد فلا اشكال لا يقال كيف يكون قوله المتصل به احترازا عن قولنا ما يضرب الا هو لانه قيد الضمير البارز المرفوع المتصل به بقوله للتثنية والجمع فانه لا بد ان يكون تحت عن الضمير البارز المرفوع الذي لم يتصل به ذلك ولكنه كان للتثنية والجمع لانا نقول المناقشة في المثال ليست معتدة عند المحققين فيقول هو احتراز عن قولنا ما ضرب الا هما او الا هم **قوله** والجمع المذكر الخ قال مولانا عصم لا يعم الجمع من المذكر والمونث بل لا بد ان يخص الجمع بالمذكر لان الكلام في اعراب المضارع وهو مع نون المونث مبني لا اعراب فيه فيكون المراد من قوله فالصحيح المجرد الخ انه اي الصحيح من المضارع الذي لا يكون فيه نون جمع المونث ان قلت ان قوله فالصحيح المجرد الخ كلام سلبي فيصح ان يقال ان المضارع الذي ليس فيه ضمير الجمع المونث اعرابه بالضمة رفعا الخ واما اذا كان معه نون الجمع المونث فهو مبني لا اعراب فيه قلت لا يصح قوله والمضارع المتصل به ذلك الخ لان معناه ان المضارع المتصل به ذلك اي الضمير البارز المرفوع المتصل الذي في التثنية والجمع المذكر والجمع المونث يكون اعرابه بالنون الخ مع انه باطل لان المضارع مع نون المونث فهو مبني كما عرفت اقول ان معنى قوله والمضارع المتصل به الخ ان المضارع المتصل ذلك من المضارع الذي هو معرب يكون اعرابه بالنون الخ او يقال ان قوله ذلك اشارة الى الجمع ولكن تخصيص الجمع بطريق الاستخدام فلا اشكال ح لكن الاولى ان لا يعم الجمع من المذكر والمونث بل ينبغي ان يخصه بالمذكر لعدم الفائدة في التعميم لانه غير صحيح كما هو مذهب الفاضل المذكور لانك عرفت تصحيحه منا **قوله** والمخاطب المونث اي ذات لها الخطاب فيصح توصيفه بالمونث **قوله** والمونث قال مولانا عصم ان الضمير البارز في الصحيح المعرب لا يكون لجمع المونث انتهى كلامه وهذا انما يصح اذا كان الضمير في منه في قوله فالصحيح منه راجعا الى المضارع المعرب وليس كذلك بل هو راجع الى المضارع مطلقا **قوله** فهذه اي الصحيح المجرد وعلى هذا ينبغي ان يقول هذا لا هذه الا ان يقال تانيثه باعتبار الخبر وهو قوله اربع فان تانيث اسماء العدد من الثلثة الى العشرة يخالف تانيث الاسماء **قوله** في الواحد الغائب المونث والمراد بالواحد ذات له الوحدة وكذا المراد بالغائب ذات له الغيبة فيصح توصيفهما بالمونث ويمكن ان يقال لما كان للفظ اشعار بالتانيث ترك تانيثهما **قوله** والسكون الخ وانما لم يقيد السكون بقوله لفظا كما قيد الضمة والفتحة به لان المضارع الصحيح لا يكون الا بالضمة والفتحة اللفظيين ولا يكون اعرابه تقديريا واعراب المضارع المعتل يكون تقديريا ايضا مثل يرمي ويدعو واما السكون فيكون لفظيا في الصحيح فلذا لم يقيده باللفظ قال مولانا عصم ان السكون ايضا تقديري كالسكون في لم يكن في قوله تعالى لم يكن الذين كفروا الا نفي الاصل لم يكن بسكون النون اقول المراد من السكون في قوله والسكون في حال الجزم هو السكون الذي في نفس الكلمة بدون عارض ومثل هذا السكون لا يكون تقديريا وانما يكون السكون تقديريا بسبب سكون مدخوله وهو الذين فان حركة النون في لم يكن لسكون مدخوله وما قيل في الجواب عنه بان السكون في كلامه اعم من اللفظي والتقديري ليس لشيء اما اولا فلانه ليس في المقابلة لان الكلام في لم لم يورد قوله لفظا بعد السكون حتى يشمل الضمة والفتحة والسكون جميعا واما ثانيا فلان قوله حال الجزم يابى عنه لان السكون التقديري ليس في حال الجزم **قوله** مثل لن يضرب اورد امثلة

٣٥١

فلا يكون كاد جزائه وحاصل الدفع انه حمل كلمة سوف على السين في ذلك **قوله** لان الاصل فيه اي في خبر كاد الاسم وانما عدل عن الاسم بما يجئ من ان فاعل كاد اسم محض على ما هو الاصل وخبره الفعل المضارع ليدل على قرب حصول الخبر من الحال باعتبار احد معنييه وهو الحال وقال بعضهم ان افعال المقاربة مثل كاد في الدخول على المبتدا والخبر فالاصل ان يكون خبرها مثل خبر كاد في وقوعه مفردا او جملة اسمية او فعلية فترك الاصل والتزم كون الخبر فعلا مضارعا **قوله** بان ملفوظة والقرينة على تقدير الملفوظ مع ان عبارته شاملة للمقدرة ايضا كلام لاحق وهو قوله مبتدا وبان مقدرة الخ **قوله** كالبش في اي شيء والتشبيه في اصل السقوط لا في الخصوص فلا يرد ان السقوط في البش من الاخر وفي لن من الوسط فلا يصح التشبيه **قوله** اذ الظرفية احترازا عن اذ العلية فتنوينه عوض عن المضاف اليه فانه لا يضاف الا الى الجملة كقولنا انا اذن ادخل الجنة بمعنى اذا اسلمت ادخل الجنة غالبا ومبني على الفتح ليكون على صورة الظرف وهي في يومئذ اي يوم اذا كان كذا على الجر فيكون على صورة المضاف اليه وقوله اذ الظرفية بمعنى ان نسبته الى الظرف من قبيل نسبة الفرد الى الطبيعة فلا يلزم ظرفية الشيء لنفسه **قوله** وبعد لام كي اي اللام بمعنى كي بان يكون ما قبلها سببا لما بعدها **قوله** لان هذه الثلثة متعلق بقوله مقدرة **قوله** جوار جمع جار يعني ان هذه الثلثة من الحروف الجارة **قوله** عطف الخبر على الانشاء اي لو لم يقدر ان يلزم عطف الجملة الخبرية على الجملة الانشائية وانما لم يتعرض بدليل نصب المضارع بان المقدرة بعد او اكتفاء بما ذكر المص فيما بعد حيث قال او بشرط معنى الى ان او الا ان فان ما بعد الا للاستثناء اسم لا فعل ما بعد الى مجرور **قوله** ان يحسن اي من الاحسان والفاء في قوله فان لتفسير النواصب **قوله** وكلمة ان التي وزاد لفظ الكلمة اشارة الى وجه تانيثه التي نفيه اشارة الى ان المراد بقولهم كل حرف مونث هو حروف الهجاء لا حروف المعاني **قوله** بعد العلم اي بعد اللفظ الدال عليه سواء كان فعلا كعلمت او اسما كعالم **قوله** اذا لم يكن بمعنى الظن فانه اذا كان بمعنى الظن ففيها الوجهان كما سياتي ولا شك ان الظن فرد العلم فيصح استعماله في الظن وان كان قليلا فلا يرد ما قال مولانا عصام ان هذا يشعر بان العلم جاء بمعنى الظن والمشهور انه لا يستعمل الا في اليقين انتهى كلامه ثم ان المراد من العلم هو العلم بمعنى اليقين سواء كانت بعد لفظ العلم او ما يدل عليه وعلم انه يسمى الطرف الراجح ظنا والطرف المرجوح وهما وان لم يجوز العقل الا الطرف الواحد فهو الجزم ثم اما ان يكون مطابقا للواقع او لا وان كان الثاني فهو الجهل المركب وان كان الاول فاما ان يزيل بتشكيك المشكك او لا وان كان الاول فهو تقليد وان كان الثاني فهو اليقين **قوله** هي ان المخففة الخ قيل تقديم ضمير الفصل يفيد الحصر فقوله وليست هذه مستدرك لافادة الحصر المستفاد من تقديم ضمير الفصل ذلك واجيب بان ايراده للمبالغة في رد مذهب الفراء والانباري النحوي فانهم جوزوا كون ان الناصبة بعده ويمكن الجواب بان الحصر المستفاد من تقديم ضمير الفصل عام يتناول الحقيقي والاضافي فقوله وليست هذه اشارة الى ان الحصر المستفاد من التقديم اضافي لا حقيقي فجاز ان يكون ان المفسرة بعده فيكون الحصر المذكور بالنسبة الى ان الناصبة **قوله** لان ان المخففة للتحقيق اي مدخولها يدل على التحقيق واليقين بخلاف مدخول ان الناصبة فانه للرجاء والطمع فجاز ان لا يقع بان يبقى في مرتبة الرجاء فلا يجتمعان والا يلزم اجتماع النقيضين وانما قال فلا يناسبه ولم يقل فينافيه كما هو الظاهر لاحتمال المجاز او تجريدها عن معنى الرجاء قيل لا يثبت نفي كونها مصدرية وهو المدعي بل يفيد عدم اولويته كونها مصدرية والجواب ان الاولوية عند البلغاء بمنزلة الوجوب **قوله** علمت ان سيقوم وان لا يقوم وانما لم نقل علمت ان يقول بل زاد السين وكلمة لا في ادار المضارع لان ان المخففة من المثقلة

فيكون المراد من قوله انك معنا حالي الى لا الاستقبالي وفي المثال الثالث كلاهما مفقودان لان قوله انك معول لقوله اتاو يراد منه
المعنى الحالى ايضا واعلم ان المتبادر من قوله اذا لم يعتمد الخ ان يكون الفعل بعدها ولم يعتمد على ما قبلها والمتبادر من بعدها ان يكون
بلا واسطة فلا يرد ما قال مولانا عصام في شرحه ينتقض ما ذكره من الضابطة بنحو اكرم اكرمك اذن بتاخير اذن فانه يرفع المضارع
فيه لا محالة مع اجتماع الشرطين فيه وبنحو اذن زيدا اضرب فانه لا يعمل للفصل والصحيح ان يعمل اذن اذا تصدرت ولا فصل بينها
وبين معمولها وكان مستقلا انتهى كلامه على ان تحقق الشرط لا يستلزم تحقق المشروط مع ان عدم ذكرهما للاكتفاء بالمثال كما هو
في الاسماء الستة **قوله** اذن تدخل الجنة على صيغة المضارع المخاطب لانه جواب لمن قال اسلمت فجوابه ان يقال اذن تدخل الجنة
قوله لا يحتمل الا الاستقبال يعني ان هذا امر مستحسن بالنسبة الى اذن لما عرفت وانما قال لا يحتمل الا الاستقبال لان دخول
الجنة لا يكون الا في زمان الاستقبال **قوله** ظرف للانتصاب اي ظرف لقوله ينتصب اي ينتصب في وقت لم يعتمد ما بعدها
الخ **قوله** كما اشرنا اليه اي بقوله واذن التي ينتصب بها المضارع واعلم ان كون اذن مبتدأ مثل قولنا من حرف جر فان
من مبتدأ وحرف جر خبره فتمثيل اذن بهذا المثال الخ منع وحل تقريره ان تمثيل اذن ليس مثل تمثيلات اخواتها مثل لن وكي وغيرها
لان اخوات اذن يكون مبتدأ ولفظ المثل مع مدخوله خبره وليس في اذن كذلك وتقرير الجواب ان في اذن ايضا كذلك فان اذن
مبتدأ ومثل اذن تدخل الجنة خبره ولكن لما كان انتصاب المضارع باذن دون اخواتها مشروطا بالشرطين اشار اليهما فيما بين
المبتدأ والخبر **قوله** فالوجهان جائزان ولم يقل جاز الوجهان بايراد الجملة الفعلية لان الاسمية تدل على الدوام والثبات
بخلاف الفعلية فايراده اشارة الى ان جواز الوجهين دائم ثم اعلم ان اعتبار الوجهين يحتمل ان يكون في اذن ويحتمل ان يكون
في مدخولها والشارح حمله على الثاني وقال في بيان الوجهين النصب والرفع والوجهان في اذن الاعمال والالغاء قال مولانا
عصام جعل الوجهان مبتدأ لا فاعلا لان حذف الخبر اهون من حذف الفاعل لان فيه حذف العامل او المسند بخلاف الاول فان فيه
حذف المسند لا غير انتهى ولقائل ان يقول في حذف الخبر كثرة الحذف فهي تعارضه وذلك لان قوله جائزان محذوف مع فاعله
مع ان فيه حذف الفاعل المستتر الا ترى انه صرح في بحث الفاعل في زيد في جواب من قال من قام ان تقديره قام زيد لا زيد
قام وذلك ليس لكثرة الحذف في الثاني دون الاول وقد صرح الفاضل المذكور في شرحه ان تقديره فالوجهان جائزان
مع ان الاصل في الجملة هو الفعلية كما صرح به الشارح في اول المرفوعات ويمكن ان يجاب عنه بان ما ذكره في بحث الفاعل من تنبيها
حذف الفاعل المستتر لبيان مراد المصنف وتصحيح عبارته فليس اعتبار حذف الفاعل المستتر امرا بعيدا بحيث يخل كالضابطة
ثم ما ذكروا من الاصل في الجملة الفعلية يكون مرادهم منه اذا نظر الى نفس الجملة من حيث هي جملة مع قطع النظر عن الاغراض
المتعلقة بها بخلاف ما اذا تعلق بها الاغراض كما عرفت في اول هذه الحاشية والى ما ذكرنا يدل ما اوردوا من الدليل على كون
الاصل في الجملة هو الفعلية قيل كما ان الوجهان جائزان على تقدير كونها بعد الواو والفاء كذلك اذا وقعت بعد ساير الحروف
العاطفة والدليل ايضا يجري في الجميع فالتخصيص بهما ليس على ما ينبغي واجيب بانهم تتبعوا فلم يجدوا وقوع اذن الا بعد الواو
والفاء دون ساير حروف العاطفة فلذا اخص بهما **قوله** النصب بناء على ضعف الخ اي بناء على ضعف الاعتماد والاتكال
على العطف لما ضعف الاعتماد فلاستقلال المعطوف لانه جملة وهي مستقلة في نفسها لا تطلب الارتباط بغيرها فاذا كان الاعتماد

هيئت هذه العبارة وهى قوله كنت سرت امس حتى ادخل البلد وتحكيها اى هذه العبارة فى زمان الخ **قوله** على كهيئت هيئت اى على عبارة كنت هيئت تلك العبارة وتذكير الضمير بناء على لفظ الموصول **قوله** كان مابعد حتى اى كان فى زمان الدخول مابعد حتى فى هذه العبارة مرفوعا بقيت مابعدها على عبارة كان مابعدها على تلك الحركة العبارة والحركة وحكيته على زمان كان عليه **قوله** ففى زمان الحكاية ايضا الخ اى اريد ان يكون فى زمان الحكاية ايضا مرفوعا كما كان مرفوعا فى زمان الماضى وبما ذكرتم الكلام فلا يحتاج الى قوله اذ لا يمكن الخ الا ان يقال ان قوله اذ لا يمكن الخ لدفع ما يقال جاز ان يكون منصوبا فى حال الحكاية ومرفوعا فى زمان الماضى فاجاب بانه لا يمكن الخ مع انه شرط تقدير ان على تقدير نصبه **قوله** لانها علم الاستقبال اى علامة الاستقبال مع انه اريد معنى الحال من المضارع الذى بعد حتى فبينهما تناف واعترض بانه قد اعتبر فى حتى الاستقبال بالنظر الى ماقبله فان يكون الاستقبال ماقبلها ايضا فهو لا ينافى ارادة معنى الحال وبعبارة اخرى بان المراد منه اما انه علم الاستقبال حقيقة فهو مم واما انه علم الاستقبال بالنظر الى ماقبله فمسلم لكنه لا ينافى الحال والجواب عنه بانه وان لا ينافيه ولكن المناسب ان لا يراد منه معنى الحال على تقدير كون ان للاستقبال وما هو غير مناسب فهو قبيح عند البلغاء فلو عبر عن اجتماع القبيح بين الامرين بالمنافاة بينهما ليس مما لا بعد واجيب ايضا بان المراد من قوله اذا كان مستقبلا الخ انه اذا اريد استقباله بالنظر الى ماقبله فارادة معنى الحال منه ينافى ارادة معنى الاستقبال منه **قوله** عند هذه الارادة اشار به الى ان قوله كانت الخ جزاء الشرط **قوله** لا جارة اى لا حرف جارة ولا حرف عاطفة لا يقال لم لا يجوز ان يكون حتى جارة او عاطفة بتقدير ان بعدها ينصب بها المضارع وكان فى تاويل المفرد لانا نقول قد عرفت انها علم الاستقبال فينافى ذلك ارادة معنى الحال منه **قوله** ليكون الفعل بعده اى الفعل مع فاعله خبره فيكون حتى ح داخلة على الجملة فيكون داخلة على الاسم على تقدير كون الفعل مع فاعله خبره **قوله** كما توهم بعضهم وهو قيد المنفى فى قوله لا ان تقدر بعدها الخ لا قيد النفى ووجه التوهم انهم يقولون انها اذا كانت حرف ابتداء فلا بد من المبتداء بعدها **قوله** فيرفع اى اذا كانت حرفا ابتداء فيرفع مابعد حتى لكن بشرط ان يكون ماقبلها سببا لما بعدها ولذا قال يجب السببية الخ **قوله** لعدم الناصب والجازم فح تعين الرفع لان اعراب فعل المضارع ينحصر فى الثلثة وهى الضمة فى حال الرفع والفتحة فى حال النصب والسكون فى حال الجزم فاذا بطل الاولان تعين الثالث **قوله** ويجب السببية اى حتى اذا كان حرف ابتداء وجب ان يكون ماقبلها سببا لما بعدها لانه لما بطل الاتصال اللفظى بين مابعدها وماقبلها وجب ان تحقق الاتصال المعنوى ليتحقق الغاية التى هى مدخول حتى **قوله** اى كون ماقبلها اشار به الى ان الياء فى السببية للمصدرية لا للنسبة فان الياء المشددة اذا اتصلت بالتاء افادت المعنى المصدرى كالنزعية والضاربية والفاعلية والمفعولية **قوله** ليحصل الاتصال المعنوى لان وضع حتى لارتباط مابعدها بما قبلها فنى لما وقعت حرف ابتداء افادت الاتصال اللفظى فيجب ان يكون ماقبلها سببا لما بعدها فيحصل الاتصال المعنوى واما اذا كان حرف جارة او حرف عاطفة فيتحقق الاتصال اللفظى ح لانها اذا كانت حرف جارة لا بد لها من مجرور وح يكون لها متعلق مقدم عليها واذا كانت عاطفة



وهی ایضا جارة الخ علی انه یحتمل ان یکون لتوطیة الاعتراض **قوله** ولام الجحود بمعنی الانکار ولما کانت اللام لتاکید النفی فیکون فیه جحود لا محالة وقد قال سابقا ان المضارع ینتصب بان المقدرة بعد لام الجحود وهذا کلامه یدل علی ان نصب المضارع بلام الجحود لا بان فبینهما تناف والجواب ان المراد ههنا ایضا مثل ما مر سابقا ولم یصرح اکتفاء بما سبق او اکتفاء بما سبق فی لام کی آنفا ویمکن ایضا ان یقال ان لام الجحود قائمة مقام ان المقدرة فاضافته الی اللام علی سبیل المجاز **قوله** هی لام تاکید الخ بان یکون قبلها نفی لا بمعنی النفی بعد النفی **قوله** بعد النفی لکان ای اللام بعد النفی الذی هو داخل علی کان سواء کان لفظا مثل وما کان الله الخ او معنا مثل لم یکن فانه بمعنی ما کان لان لم اذا دخلت علی المضارع یقلب معناه الی الماضی مع النفی معناه فیکون لم یکن بمعنی کان **قوله** فکیف یصح الحمل بین خبر کان واسمه مع انه لا بد من الحمل بینهما لانهما فی المعنی مبتدا وخبر ولا یصدق حمل المصدر علی الذات فلا یصح ان یقال الله تعذیب کما لا یصح ان یقال زید ضرب ولقائل ان یناقش بان کلامه یدل علی ان الفعل المضارع اذا لم یکن بمعنی المصدر یصح الحمل لانهم قالوا ان حمل الفعل علی الشیء انما یکون باعتبار جزئه وهو الحدث وحمل الحدث علی الذات غیر صحیح فتامل حتی یظهر لک ما فیه لا یقال عدم صحة الحمل بین التعذیب الله هو الحمل الایجابی ویصح الحمل السلبی بینهما کیف والا یلزم ارتفاع النقیضین بینهما لان الایجاب والسلب نقیضان فیصح ان یقال الله لیس بتعذیب فح کیف یصح قوله وکیف یصح الحمل لانا نقول ان معنی ارتفاع النقیضین هو ان لا یکون الثالث متصفا بشیء منهما الا بان یکون شیء منهما محمولا علیه والله تعالی متصف فی نفس الامر ولکنه غیر محمول او نقول نعم هذا الحمل السلبی صحیح لکن هذا الحمل لیس مرادا من الآیة لان المراد انه تعالی لا یعذبهم لا انه تعالی لیس نفس التعذیب وان کان صحیحا فی نفس الامر **قوله** او من الخبر او علی حذف المضاف من الخبر ای ما کان ذا تعذیبهم فیکون الخبر فی الحقیقة هو ذا ونصب بالالف فیکون قوله تعذیبهم بکسر الباء لا بفتح الباء کما فی المتن لا یقال ینبغی ان یتقدم تاویل الخبر علی تاویل الاسم لئلا یلزم ان یکون مثل نزع الخف قبل رویة الماء لانا نقول لما کان الاسم مقدما علی الخبر وکان اشرف منه تقدم تاویله علی تاویله **قوله** ما کان الله معذبهم وهذا التوجیه لیوافقه بلاحق الآیة وذهب بعضهم الی ان المصدر الصریح یجیء بمعنی اسم الفاعل واما المصدر المأول فلا فمذهب الشارح بخلافه **قوله** والفاء التی ینتصب الخ اشارة الی ان الالف واللام للعهد فهو یشیر به الی انه فی ذیل الفاء التفسیریة کما مر من غیر مرة قال مولانا عصام الفاء مبتدا وقوله مشروط لتبرالطین خبره فلا یحتاج الی قوله فتقدیران بعدها لانتصاب المضارع یکون قوله مشروط بشرطین خبر مبتدا محذوف اقول مراد الشارح منه بیان حاصل المعنی ولیس مراده تصحیح بحسب الترکیب **قوله** لان العدول عن الرفع الخ وکون العدول من الرفع الی النصب للتنصیص بذلک فلان الاصل هو الرفع فالعدول عن الاصل یدل علی ان المراد ههنا معنی آخر لا خصوص معنی السببیة لکن یراد منه معنی السببیة بقرینة المقام لان وضع الفاء للسببیة اذا قصد السببیة واما اذا لم یقصد فلا یحتاج الی الدلالة علی السببیة والحاصل انه اذا قصد السببیة منها بغیر اللفظ بان یعدل من الرفع الی النصب واذا لم یقصد منها السببیة فلا یعدل منه الی النصب وان کانت السببیة متحققة علی تقدیر الرفع ایضا وقد عرفت مثل ذلک فی المدح مثل الحمد لله اهل الحمد بضم اللام فان الاصل ان یکون بکسرها لانه صفة للفظ الله لکنه ضم لقصد المدح فان العدول من الاصل الی غیره للاهتمام لشیء وهو المدح ههنا وان کان المدح حاصلا علی تقدیر کسر اللام ایضا لکن المدح

بجلة ان فانه اذا قيل رأيت زيدا فليس ظهور الفتحة فيه مثلها اذا قيل رأيت زيد بدون التنوين **قوله** اي مصاحبة ما قبلها الخ اشارة الى ان المراد من الجمعية الجمعية المتحققة في ضمن المصاحبة فهو لدفع ما اشار اليه من ان الواو في الاصل لا يكون الا للجمع اي هي موضوعة للجمع واليه يشعر قوله وايما في الاصل لا يكون الا للجمع فالشرط الاول لغو **قوله** اي ما يماثل الواقع الخ انما قال ذلك لدفع اعتراض الشم الهندي حيث قال ان قوله في مثل ذلك يدل على عدم كون هذه الاشياء الستة قبل الواو بل قبلها شئ مماثل ومشابه لها لان معناه انه كان قبل الواو ومثل ما يكون قبل الفاء لا عين ما هو قبلها مع ان قبل الواو عين ما هو قبل الفاء فاجاب عنه الشم الهندي بان لفظ مثل مقحم ههنا والشم اجاب عنه مع ملاحظة لفظ المثل ايضا لان الاصل عدم كونه زايدا اي الواقع قبل الواو ما يماثل الواقع قبل الفاء والحاصل ان المشبه هو الامر العام وهو الواقع قبل الواو والمشبه به كذلك وهو الواقع قبل الفاء وهما متغايران مفهوما وقوله في كونه اي في كون الواقع قبل الفاء وقبل الواو احد الاشياء الستة وجه الشبه **قوله** اي بشرط ان يكون بمعنى الى او الا الخ اي ليس مفهومه او هو المركب من الى ان كما هو الظم من كلام المصـ بل المراد هو الى المضاف الى ان والمضاف اليه خارج وكذلك الا ان والاضافة ادنى ملابسة وهي ههنا دخول الى او لا على ان فلا يلزم تكرار ان ح ويمكن تصحيح كلام المصـ بوجه آخر بان المراد ان شرط تحقق معنى الى ان الا ان بهذا الا يتحقق ان يكون بالى ان الا ان داخلا في مفهوم او لانها اذا كانت بمعنى الى او الا تتحقق معنى الى ان او الا ان كما لا يخفى **قوله** الا وقت الخ اي لالزمنك في كل وقت الا وقت ان الخ فيكون المستثنى متصلا حيث قدر المضاف في جانب المستثنى فلا يرد ان المستثنى لا يكون من جنس المستثنى منه فلا يكون متصلا وقوله لالزمنك بفتح التاء **قوله** مطلقا اي الظ ان يقول مطلقة بقرينة لفظ الحرف قبله ولفظها بعده الا ان يقول قوله مطلقا صفة المفعول المطلق المحذوف اي اطلقت الحروف العاطفة اطلاقا مطلقا ثم لما كان الظ من العاطفة المذكورة في المتن هو الحروف العاطفة المذكورة فلذا عمم الشم الحروف العاطفة مما ذكر وغيره لان هذا الحكم يجري في جميعها غير مخصوص بما ذكر سابقا **قوله** كثم والكاف للتعهد لا للتشبيه فلا يرد انه لم يجئ غير ثم في الاستعمال ثم استعمال جمع الكثرة في قوله الحروف العاطفة يكون فيما دون العشرة مجازا **قوله** واذا كانت منها اي اذا كانت الحروف العاطفة من الحروف العاطفة المذكورة لا يشترط الشروط المذكورة فيها في كون ان مقدرة بعدها اذا كانت بعد الاسم الصريح فان الشروط المذكورة تقدير ان في الحروف العاطفة المذكورة على تقدير ان لا يكون المعطوف عليه اسما صريحا بل يكون اسما مؤولا فلا يرد ما يقال قد شرطتم تقدير ان في الحروف العاطفة المذكورة فعند عدم الاشتراط ههنا تناقض **قوله** وتقدير ان اي تقدير ان في نحو اعجبني ضربك زيد الشتم الخ بعد الواو والفاء ليس مشروطا الخ **قوله** على اول المعدودات اي المعدودات المفصلة الناصبة بتقدير ان والاجمال عبارة عن قوله وتنتصب بان ولن واذن وكي وبان المقدرة الخ والتفصيل عبارة عن قوله فان مثل اريد ان تحسن الخ **قوله** او على آخرها اي آخر المعدودات المفصلة وهو او بشرط الخ وذلك لان القاعدة ان الامور المتعددة اذا سيقت بحكم العطف فيصح عطف شئ على ما هو في اول هذه الامور ويصح عطفه على ما هو في آخرها والاولى هو الاول كما اذا قيل زيد وعمرو وبكر وخالد كذا فيصح عطف خالد على زيد ويصح عطفه على بكر ايضا **قوله** وقيل هو اي قوله والعاطفة مجرور معطوف على حتى في قوله بان مقدرة الخ وهذا اول المعدودات الجملة الناصبة

فينبغي ان يقيد والانتهاء والاستثناء وتامل **قوله** ثم نظير الناصب بعدها قيل هذا ينافي ما مر من جواز اظهار ان مع حرف العاطفة وتخصيص الحروف العاطفة فيما سبق بغير الواو والفاء واو ينافي ما مر من قوله مبني قيامك وان تذهب فجوابه ان يقال المراد بجواز اظهار ان فيما سبق هو ما اذا كان المعطوف عليه اسما صريحا والثاني على تقدير ان يكون المعطوف عليه اسما غير صريح **قوله** نحو قوله تعالى لئلا يعلم اي لان لا يعلم فجعل النون لاما وادغم اللام في اللام والمراد من اللامين المتواليين هو اللامين المتحركين المتواليين لتحقق الثقل حينئذ بخلاف ما اذا كانا مدغمين فلا يرد انه اذا جعل النون لاما وادغمت اللام في اللام فتحقق اللامين المتواليين ايضا **قوله** واعلم ان الناصبة الخ ولا يخفى ان الناصبة اعم من المصدرية ولكن المراد ههنا هو ان المصدرية **قوله** لضعفها اي لضعف ان لانها حرف وهو ضعيف العمل واذا كانت مقدرة فيكون الضعف على الضعف فلا يعمل ح بعدم قوتها في العمل ولقائل ان يقول هذا الوجه يلزم ان لا يعمل ان المقدرة في شيء من المواضع التي قدر ان فيها والجواب ان ما ذكر ليس علة موجبة لعدم عملها بل هو علة مصححة له فلا اشكال **قوله** تسمع بالمعيدي اي ان تسمع مع عدم عملها فيه وان قلت لا نعلم تقدير ان الا من اثرها كما في المواضع المذكورة فاذا لم يكن اثرها في قوله تسمع فكيف يعلم تقديرها قبله فلا بد من القرينة لذلك بل ليست الا اثرها كما في المواضع المذكورة فيما سبق قلت القرينة ههنا هو كون قوله تسمع مبتدأ فيكون مرفوعا في تاويل سماعك ان قلت من اين تعلم انه مبتدأ قلت قوله خير من انه خبر فلا بد ان يكون قوله تسمع بالمعيدي مبتدأ والا لم يكن بينهما التلازم واللازم باطل فالملزوم مثله **قوله** تحصر اي تحصر احمالها في حكاية المضارع المتكلم بالفارسية آگاه باش يا اي بجماعة كه ملامت كننده ايد مرا كه حاضر شدم جنگ را الوغى بفتح الواو وبكسرها وفتح الغين المعجمة بلغة الميار موضع الحرب **قوله** ولكن ليس بقياس اي اضمار ان الناصبة في المواضع المذكورة مع عمل الغير ها ليس بقياسي لانه لم يذكرها المص **قوله** ولا مستعملة ولم يقل ولا الموضوعة رعاية لكلمة في في قوله في النهي لان الموضوعة تناسب ان يقول للنهي لا في النهي **قوله** فلا واحد الاشارة بها الى اتحاد هذه الاربعة على كلم المجازاة لان المجزوم بها فعلان مع الواحد متقدم على الاثنين تابعه هذا منتقض بلم يضرب ويقتل بسكون اللام اي لم يقتل بحكم العطف لانا نقول المراد انه يجزم الفعل الواحد اصالة فجاز ان يجزم فعلين بالتبعية بحكم العطف **قوله** اي كلمات الشرط هذا حاصل معنى قوله المجازاة لان معنى المجازاة في الاصل هو كون الشيء الثاني جزاء للشيء الاول وان قلت صيغة الكلمات تدل على ان الكلم جمع مع انه اسم جنس كما سبق في اول الكتاب قلت لا نم ذلك لانه لم لا يجوز ان يكون باعتبار الجمعية **قوله** ولهذا اي ولاجل ان بعضها من الاسماء وبعضها من الحروف اختار لفظ الكلم سواء كان باعتبار معناه الجنسي او الجمعي والمراد انه اختار لفظ الكلم دون لفظ الاسم والحرف **قوله** والمجزوم بها فعلان اي انها تجزم فعلين في الجملة لان الفعل الاول لو كان ماضيا والثاني مضارعا فالخيار في جزم الثاني وان كان عكس ذلك يكون الجزم في الاول فقط **قوله** ان ومهما وانما قدم ان مع انها غير مستقلة بالمفهومية لانها حرف والبواقي مستقلة لانها اسماء لان ان اصل في باب الشرط لانها موضوعة للشرط بخلاف البواقي فانها متضمنة بمعنى الشرط **قوله** لم يجيء في كلامهم على وجه الاطراد اشار به الى ان المراد من الشاذ هو الندرة اي بها لا تدخلان المضارع على الوجه الكلي فتدخلان عليه في بعض الاوقات والدليل يفيد ذلك **قوله** من التعذر اي المحال والمراد من المحال العادي لا النفس الامري لامكان اجتماعهما في نفس الامر **قوله** في جميع الاحوال والكيفيات لانه لا شك ان الصوت الخارج من لسان زيد غير الصوت الخارج من لسان عمرو ولان قيام الصفة الواحدة الشخصية بمحلين محال فلا يصح التركيب المذكور لو اريد عموم الاحوال منه نعم لو اريد بعض الاحوال اي قراءتك مثل قراءتنا في بعض الاحوال كالجهر والاخفاء وغيرهما فيصح التركيب المذكور **قوله** واذا

من الضد ههنا معناه اللغوي لا الاصطلاحي وكون الضدين وجوديين انما يكون باعتبار المعنى الاصطلاحي **قوله** على جميع انواع المضارع بخلاف لام الامر فانه لا تدخل على المخاطب **قوله** وكلم المجازاة المذكورة من قبيل اشارة الى انها في ذيل الفاء التفسير فيكون معطوفا على لم في قوله فلم الخ انما يجعل الاضافة للعهد وباعادة المعرفة فانها اذا اعيدت كانت عين الاولى غالبا **قوله** تدخل على الفعلين ان قلت هذا يدل على عدم كون الجزاء جملة اسمية وليس كذلك كما في قولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود قلت المراد انما تدخل على الفعلين غالبا فليس لك ان تتوهم منه وقوع الشرط جملة اسمية كما لا يخفى **قوله** اي يجعل الفعل الاول سببا ولا يخفى ان كلم المجازاة لم يجعل الاول سببا والثاني مسببا بل الاول قد يكون سببا للثاني في نفس الامر فكلم المجازاة دالة ومفيدة لسببية الاول للثاني لكن ما جعل المص في شرحه كذلك فاشم تبعه فيه ولهذا قال وفي شرح المص الخ فالمراد بجعلها الخ اي المراد بالجعل المذكور ان المتكلم يجعل ضرب المخاطب سببا لضرب نفسه في قولنا ان تضربني فاضربك بل المتكلم لعتبر ملزومية شيء لشيء ويجعل كلم المجازاة دالة على سببية مقوله ولا شك الخ اشارة الى الاعتراض على ما وقع في شرح المص وقوله فالمراد الخ اشارة الى جوابه **قوله** ولا يلزم ان يكون الخ اي لا يلزم من اعتبار تلك السببية ان يكون الفعل الاول سببا حقيقيا للثاني لا سببا خارجيا ولا ذهنيا **قوله** بل يكفي ان يعتبر الخ اي المتكلم يعتبر النسبة بينهما وباعتبار تلك النسبة يصح ايرادهما في صورة السبب والمسبب بل في صورة اللازم والملزوم والحاصل انه ليس المراد من السبب والسبب الحقيقيين وكذا من اللازم والملزوم بل المراد هو اللازم والملزوم باعتبار المتكلم اي المتكلم يعتبر بينهما نسبة ليصح بها ايرادهما في صورة اللازم والملزوم وان كان في بعض المواضع سببية وملزومية حقيقيين كما في قولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فان الاول سبب للثاني في نفس الامر واذا قلنا ان كان النهار موجودا فالشمس طالعة يكون الاول ح ملزوما للثاني لا سببا له بل السبب هو الثاني فعني قولنا ان تشتمني اكرمك لا يكون الشتم سببا حقيقيا للاكرام في الخارج وهو ظاهر ولا في الذهن اي لا يكون الشتم مستلزما للاكرام في الذهن لانه ليس كلما تصور الشتم تصور الاكرام لانهما ضدان بل يتصور الاهانة التي هي لازم الشتم عند تصوره وليس الاكرام ايض سببا حقيقيا للشتم لا في الخارج ولا في الذهن **قوله** اظهار المكارم الاخلاق اي باعتبار تلك السببية لاظهار المتكلم الخلق الحسنة الى نفسه بان الشتم الذي هو سبب للاهانة عند الناس يصير عنده سببا للاكرام فاضافة الاكرام الى الاخلاق من قبيل اضافة الصفة الى الموصوف اي الاخلاق الحسنة **قوله** يعني انه اي المتكلم من الاخلاق اي من جهتها يجعل كلمة من للعلة بمكان اي بوجوده ومرتبة ليصير الشتم الخ **قوله** لانه شرط اي شرط وسبب لوجود الثاني **قوله** من حيث انه اي الثاني يبتني على وجود الاول فقوله اعتبار الجزاء منصوب على نزع الخافض **قوله** ان تزرني ازرك في الاصل تزورني وازورك فحذفت الواو فيهما لالتقاء الساكنين بين الواو والراء **قوله** او الاول عطف على ضمير في كان لوجود الفصل وذكر فقط تصريح بمقابلته بالقسم الاول وهو اسم فعل بمعنى انته ولفاء صيغة في جزاء الشرط المحذوف اي اذا عرفت ويحتمل ان تكون زائدة لتزيين الكلام **قوله** ان تزرني فقد زرتك قيل ان الجزاء لا يكون مترتبا على الشرط فلا يجوز ان يكون ماضيا اجيب بان المراد تحقق زيارتك اياي الآن اخترت زيارتي اياك امس **قوله** وما يتضمنها والضمير المستتر للماء والبارز الى ان وهما والشرط وانما قال مع صلاحية المحل لان الجزاء لو كان



معناه بالفارسية اگر باشد از شما این که مسلمانا یند نه از کس غالب آیند شما بان بر دو هزار کس که کافران باشند یک مسلمان الا دو کافران گریختن گناه کبیره است ومعنی عاد الخ کسی که عود کند بگناه پس انتقام میکند الله تعالى ازوا **قوله** فالفاء لازمة والمراد هو الفاء وما هو فی حکم الفاء وهو اذا للمفاجاة بقرینة اللاحق **قوله** لا تاثیر لحروف الشرط فی الماضی فیکون معنی الماضوی فیه قویا فلا تاثیر لحروف الشرط فیه بقلب معنی الماضی المضارع **قوله** فاحتاج الی رابطة الفاء اذ لم یکن الجزاء معمولا لحروف الشرط فاقتضی ربطه فلا بد من رابطة الفاء **قوله** الی غیر ذلک فتدخل فیه المضارع المنفی بان ولیس وکذا المضارع مع السین والسوف ولام الابتداء ونون التاکید مع التعجب والقسم والتمنی والترجی والعرض **قوله** لا تاثیر لحرف الشرط فی الجزاء الخ وذلک لانه لا یتصور عمل حرف الشرط فی الجملة الاسمیة لانه لا یمکن تقلب المعنی الی الاستقبال فیها وکذا فی الدعاء والاستفهام والتمنی وغیرها من الامور المذکورة **قوله** اذا التی للمفاجاة مع الجملة الاسمیة والجملة الاسمیة قید واقعی لان اذا المفاجاة لا یکون بدون الجملة الاسمیة فلیس معناه ان اذا المفاجاة التی لیست مع الجملة الاسمیة لا تقع موضع الفاء **قوله** لان معناه وهو علة مصححة لوقوع اذا المفاجاة موقع الفاء **قوله** لانها تنبئ عن حدوث الخ ای اذا یخبر عن حدوث امر فاذا قیل خرجت فاذا السبع واقف معناه ان وقوف السبع کان بعد خروجی **قوله** فیها معنی الفاء ای فی اذا معنی الفاء مع زیادة لانها تدل علی البعدیة بلا تراخ مع زیادة هی المفاجاة ویصح قوله لان معناها قریب من معنی الفاء فلا یرد انه اذا کان فیها معنی الفاء فیکون معناها عین معناها فلا یصح دعوی القرب وانما ادعی القرب لئلا یرد ان معنی ثم ایضا قریب من معنی الفاء لانه لیس فیها معنی الفاء بکماله لوجود التراخی فی ثم دون الفاء **قوله** ولکن الفاء اکثر ای الفاء اکثر استعمالا فی الجزاء او الفاء اکثر فی ان یخبر عن حدوث امر بعد امر وهذا الکلام اشارة الی تصحیح لزوم الفاء فی الاسمیة مع وجود اذا ایضا فانه اعتبر وجودها کالعدم والی فائدة قوله موضع الفاء لانه یشیر الی ان اذا اقل استعمالا من الفاء او الی ان الظاهر ان یقول وقد یجیء **قوله** وانما اشترط الخ وان قلت عبارة المص لا تدل علی الاشتراط لان قوله مع الجملة الاسمیة قید واقعی علی ما اشرنا الیه قلت المتبادر منه ان یکون شرطا فلهذا حمله علیه **قوله** لاختصاصها ای اختصاص اذا المفاجاة الجملة الاسمیة المفهومة من اسمیة الجملة لاختصاص الجملة الاسمیة باذا المفاجاة ویحتمل ان یکون قوله لاختصاصها بالاضافة الی اذا الشرطیة یعنی ان ذلک الاختصاص لیس فی اذا الشرطیة مختصة بالفعلیة کذا التصریح المفهوم من قوله فاختصت هذه بالاسمیة میل الیه قیل ان اختصاص اذا المفاجاة بالجملة الاسمیة ینافی ما مر فی ما اضمر عامله من اختیار الرفع بعد اذا المفاجاة المنبی عن جواز النصب وکذا اختصاص اذا الشرطیة بالجملة الفعلیة ینافی ما مر فی الظروف من اختیار الفعل بعدها المنبی عن جواز الاسم بعدها وینافی ما مر فیما اضمر عامله من اختیار النصب بعد اذا الشرطیة المبنی عن جواز الرفع بعدها واجیب بان المراد باختصاص الفعلیة هو الغلبة والکثرة کما ان المراد باللزوم الغلبة والکثرة فیما مر فی الظروف من لزوم الاسمیة بعدها فالمراد بالفرق هو الفرق باعتبار اکثر المواد اعطاء الاقل فی حکم العدم ویمکن ان یقال ان الاختصاص واللزوم فی غیر ما اضمر عامله ولم یعکس الامر فی الفرق لمناسبة الفعل للشرط لانه لا یکون الا فعلا ثم اعلم ان الاختصاص متعد فمع حذف اللام من قوله فرقا لاتحاد فاعلیهما وهو شرط عند المص وغیره من الجمهور الا عند بعضهم **قوله** وان تصبهم سیئة الخ یعنی اگر رسد کافران را سیئة بانچه کرده است دستهای ایشان بیشتر ازین پس نومید میشوند ایشان بسبب این از رحمة الله تعالى اما مسلمانان نومید نمیشوند بسبب این از رحمة الله تعالى واسناد السیئة الی ایدیهم لانهم یفعلون السیئة بایدیهم غالبا **قوله** اذا هم

حرف لعلة واما اذا رفع وقيل تدخل بضم اللام لايعلم انه قصد منه السببية بخلاف ما اذا كسرت فانه يعلم قصد السببية حيث تغير اللفظ يدل على تغير المعنى فيقدر ان لاظهار قصدها كما عرفت آنفا **قوله** فهو سبب لها اى الاسلام سبب لفائدة الاسلام وهى دخول الجنة وقصدا واراه تلك السببية بالاسلام فقدر ان **قوله** قيل ان تسلم اى ان تسلم فانك ان تسلم تدخل الجنة **قوله** لان النهى اى لا الناهية فى قوله لاتكفر قرينة لكون الفعل المطلوب منفيا ولايكون قرينة للفعل المثبت وهو ان تكفر **قوله** ولهذا اى ولاجل ان النهى قرينة الفعل المنفى لا المثبت امتنع لاتكفر الخ **قوله** خلافا للكسائى اى يخالف خلافا ثابتا على الكسائى على الفعل المجهول ليكون الكسائى مخالفا للجمهور او خالف الكسائى خلافا فحذف الفعل وقدم المصدر لقصور العمل واللام فيه لتقوية العمل **قوله** فامتناعه اشارة الى ان قوله للان التقدير علة الامتناع وفى بعض النسخ لان التقدير ان تكفر فهو ح دليل الكسائى **قوله** وهو ظاهر الفساد لان عند عدم الكفر يدخل الجنة لا النار **قوله** العرف قرينة وهذا التقوية مذهب الكسائى والمعنى الذى ذكره الجمهور يكون بحسب اللغة **قوله** وهذا اذا قصد اى المضارع انما يجزم اذا قصد السببية واما اذا لم يقصد السببية لم يجز الجزم من الجازم بل يجب ان يرفع المضارع ح لكن رفعه اما بالصفة او الحال او الاستيناف لايقال ان كون المضارع صفة لايكون سببا لكونه مرفوعا وهو ظاهر ولانم ذلك ايض فى صورة الحالية لان حالية شئ سبب لكونه منصوبا لا مرفوعا فلا يصح قوله بل يجب ان يرفع اما بالصفة الخ لانا نقول معناه انه بل يجب ان يرفع على تقدير عدم قصد السببية فاذا رفع فح اما صفة او حال **قوله** فهب لى من لدنك الخ وقوله لدن بمعنى عند وهب امر من وهب يهب بفتح الهاء لا بكسرها الا انه يكون امره هب بكسر الهاء ويحتمل ان يكون امرا من باب يهاب والمقصود بالتمثيل هو يرثنى بضم الثاء وعلى قراءة بعض بسكونها فتقديره يرثنى جملة وصفية فانه صفة لقوله وليا الفارسية ببخش مرا از نزد خود ولى كه وارث باشد يعنى فرزندى بده كه ميراث گيرد از من **قوله** فمن قرأ اى عند من قرأ مرفوعا لا عند من قرأ مجزوما فكلمة فى بمعنى عند **قوله** اى وليا وارثا اشارة الى كونه صفة ولايجوز ان يكون يرثنى حالا عن وليا والا لوجب تقديمه لنكارته **قوله** او بالحال كذلك عطف على قوله بالصفة اى يجب ان يرفع بالحالية ان كان صالحا للحالية **قوله** فذرهم الخ بفتح الذال امر من ذر يذر ودرا امر من وذر يذر والمقصود بالتمثيل يعمهون وهو حال من ضمير الجمع فيكون حالا عن المفعول الذى فى المضارع الواقع حالا هو الضمير فى يعمهون ولايجوز التوصيف اذ المضمر لايوصف معناه بالفارسية پس گذار تو كافران را در ضلالت شان درحالتى كه سرگردان شده اند كافران يعنى تا سرگردان شوند دران ضلالت **قوله** اى عمهين بكسر الهاء وانما قال ذلك لان الحال من المنصوبات فهو حال بتاويله بعمهين فان نصبه بالياء **قوله** وقال رائدهم ارسو قوله ارسو بفتح الهمزة وسكون الراء صيغة امر من ساير ساير وقوله رائدهم بالهمزة والارساء اقامة السفينة والضمير فى نزاوله الحرب والمقصود بالتمثيل نزاوله بضم اللام لا بسكونها فهو مرفوع لانه كلام مستانف لاتعلق له بما قبله فيكون مرفوعا لان الاستيناف فى كتب العربية جار بمعنى جواب سوال مقدر فيقال ان الكلام مستانف اى جواب سوال مقدر معناه بالفارسية وگفت پيش روان جماعتى كه آن كاروان بگوشه فرو گويند برگرديد والستيد كه مداومت كنيم حرب كفار را فقوله نزاوله كلام مستانف فرفع ولو كان الاستيناف بمعنى جواب السوال المقدر فالسوال المقدر ان هذه الجماعة يقولون على آنهم لم امرت لنا بالارساء والاقامة فيقول لهم الرائد فى جوابهم لاجل محاربة الكفار فقوله كل حتف امرئ يجرى بمقدار يعنى پس مرگ هر مردى ميشود باندازه تقدير الله تعالى يعنى بى اجل كسى نمى ميرد **قوله** هكذا فى بعض النسخ ونبه بقوله ان لم تقع فى بعض النسخ تمام يكون بعين الاانى امرء مالى للتشبيه بالاستفهام وجه له بكذا لانا نقول كما احد يستعمل بغير التشبيه ايض كما يقول كذا اقال



لا يرد ان الاحتراز عنها به غير صحيحة لانها خارجان بقوله صيغة لان المراد منها هو صيغة الفعل بقرينة المقام وهما صيغة الاسم **قوله** اى آخر الامر فى الحقيقة انما قال فى الحقيقة لان عند الكوفيين وقف آخره وسكونه ليس بحسب الحقيقة بل باللام المقدرة كما سياتى وقوله والبناء على السكون عطف تفسيرى لقوله الوقف اعلم ان البصريين ذهبوا الى ان الامر مبنى وسكونه سكون البناء لا سكون الاعراب وذهب الكوفيون الى انه معرب وسكونه سكون الاعراب كسكون لم يضرب وليضرب آلصم اورد كلامه على وجه يشتمل المذهبين حيث قال حكم المجزوم **قوله** لانتفاء ما يقتضى الخ هذا علة البناء على السكون وحاصله ان علة كون المضارع معربا هى حرف المضارعة حيث بسبب حرف المضارعة يشابه الاسم المشترك كالعين فان ضرب مثلا قبل دخول حرف المضارعة عليه يراد منه معنى واحد وهو معنى الماضى واذا دخل حرف المضارعة عليه يراد منه معنيان وهما الحال والاستقبال فيشابه الاسم المشترك بسبب حرف المضارعة فلما حذف حرف المضارعة من الامر فرجع الى اصله الذى هو البناء لان الاصل فى الافعال البناء **قوله** فى الصورة حكم المجزوم وانما قال فى الصورة لعدم صحة التشبيه باعتبار الحقيقة عند البصريين لان حكم الامر هو البناء والوقف وحكم المجزوم الاعراب الجزم **قوله** اى مثل حكم المضارع اى حكم آخر المضارع وانما قدر المضاف ليصح الحكم لان حكم آخر الامر ليس الا حكم آخر المضارع المجزوم فان حكم المجزوم مختص بالمجزوم كما ان حكم الامر مختص به ثم البناء على السكون اعم من اللفظى والتقديرى فلا يرد ارم وادع واخش **قوله** لانه لما شابه مضارعا فيه اللام من المجزوم اى من المضارع المجزوم مثل لتضرب وكلمة من للبيان وقوله معنى تميز عن نسبة الفعل الى الضمير الراجع الى الامر واما المشابهة المعنوية فلان معنى اضرب ولتضرب بالفارسية بزن وگوتا بزنى تو **قوله** بلام مقدرة فيكون اضرب فى الاصل لتضرب حذف اللام كما حذف حرف المضارعة اما حذف اللام فلكثرة الاستعمال اما حذف حرف المضارعة فلئلا يلتبس بالمضارع **قوله** فان كان بعده لا يقال ينبغى تقديمه على قوله وحكم آخره حكم المجزوم لان قوله فان كان الخ مما يتعلق بقوله بحذف حرف المضارعة لانا نقول بحذف حرف المضارعة مع قوله وحكم آخره حكم المجزوم لبيان حذف الاخير من الحركة حرف العلة فيكون التعقيب المفهوم من الفاء فى قوله فان كان الخ بالنظر الى حكم آخره حكم المجزوم ولهذا لم يتعرض الى سكان الآخر لعدم الاحتياج اليه **قوله** نطوه لانه مشهور ويحتمل ان يكون عدم ذكره لعلة العمل فيه **قوله** والمراد بالرباعى الخ وهذا لدفع ما يقال ان قولنا يضرب مضارع رباعى مع انه زيد عليه همزة الوصل فيقال اضرب فى الامر منه ثم اعلم ان الرباعى عند الصرفيين هو الذى كان ماضيه على اربعة احرف اصلية فقط وعند النحويين هو الذى كان ماضيه على اربعة احرف اصلية كدحرج اولا كيخرج كما مر سابقا ولكن المراد من الرباعى ههنا هو فى مضارع رباعى كان بعد حرف المضارعة ساكن ما يكون على اربعة احرف من المزيد فيه وكلمة من لبيان ما فى قوله ما يكون والضمير فى نحو راجع الى ما كان ماضيه على اربعة احرف من المزيد فيه وبعد حرف المضارعة ساكن فيخرج فعلل كدحرج لانه ليس من المزيد فيه وكذلك يخرج سافر يسافر لانه وان كان من المزيد فيه ولكن ليس ما يلى حرف المضارعة ساكنا فاذا عرفت هذا التفصيل فلا يرد ما قال مولانا عصم وفيه نظر لان الرباعى لا يكون مخصوصا بالمزيد فيه انتهى كلامه **قوله** ليتوصل بها الى النطق اى يتوصل المتكلم بسبب الهمزة الى النطق اى التكلم بالساكن فلا بد ح ان يزيد همزة متحركة لا ساكنة لان الهمزة الساكنة لا يصلح لذلك انما قال ليتوصل بها ولم يقل لدفع الابتداء بالساكن كما هو المتعارف اشارة الى وجه تسميتها بالوصل وقيل سميت همزة الوصل لانها تسقط فى الدرج وتصل ما قبلها بما بعدها بخلاف همزة القطع

قال مولانا عصم كما ان اضافة الفاعل الى المفعول لادنى ملابسة كذلك اضافة الفعل الى المفعول لادنى ملابسة لان الفعل لا يضاف
الى الفاعل ولا الى المفعول فح لا ينفع تقدير المضاف فى صحة الاضافة لما عرفت ان الاضافة الى المفعول ايضا بادنى ملابسة وهى كونه واقعا
عليه انتهى حاصل كلامه اقول ان الفعل كما يضاف الى الفاعل يضاف الى المفعول ايضا ولكن الاضافة فى الفاعل بطريق الاسناد وفى المفعول
بطريق الوقوع غاية ما فى الباب ان اضافة الفعل الى الفاعل شايع من اضافته الى المفعول وهذا لا يستدعى ان يكون اضافته الا لادنى
ملابسة وقوله الواقع عليه ليس لاجل ان اضافته اى اضافة الفعل الى المفعول لادنى ملابسة كما توهم بل لدفع الاعتراض للفاضل المذكور
بان الفعل يضاف الى الفاعل والمفعول جميعا ولكن الاضافة فى الفاعل على سبيل الاسناد وفى المفعول على سبيل الوقوع كما مر **قوله**
ولا يبعد ان يراد بالموصول الفعل الخ وح يوافق ما مر فى المفعول ما لم يسم فاعله لان ما فيه عبارة عن الفعل الذى لم يسم فاعله والضمير فى
فاعله راجع الى هذا الفعل ولا يكون فى الاضافة مسامحة ح ثم المراد من الفعل فى قوله مراد بالموصول الفعل الذى الخ ما هو الفعل المرجح
وتوصيفه بقوله الذى لم يذكر فاعله لبيان ذلك فح لا يرد ما قيل انه اذا كان المراد من الموصول هو الفعل الخاص وهو الفعل الذى لم يسم
فاعله فيلزم التكرار لان قوله ما لم يسم فاعله مذكور فى الكلام فاذا اريد به من كلمة ما ايضا يلزم التكرار **قوله** ويكون اضافة الفعل اليه
اى الى الموصول بيانية اقول قد قال مولانا النسب ان يكون اضافة العام الى الخاص بيانية بحسب المعنى كاضافة العلم الى الفقه واضافة
الشجر الى الاراك فيكون المضاف اليه مبينا للمضاف وجعل هذه الاضافة داخلة فى الاضافة اللامية مما لا وجه غير معلوم فالشارح على ههنا بهذا
وعمل فى بحث المجرورات بما وقع فى كلام النحاة من جعلهم اضافة العام الى الخاص لامية فح لا يرد ما قيل ان اضافة العام الى الخاص لامية
لا بيانية قبيل الاضافة البيانية فيما اذا كان بينهما عموم من وجه وههنا ليس كذلك اقول ان اضافة العام الى الخاص لامية والكلام فى
ان هذه الاضافة تناسب ان تكون بيانية بحسب المعنى ففى قولنا علم الفقه وعلم المنطق وشجر الاراك معناه علم من الفقه وشجر
من الاراك اى العلم الذى هو الفقه والشجر الذى هو الاراك فتكون الاضافة لادنى ملابسة فيكون فيها مجاز ح ولا يلزم ان يكون
بينهما عموم من وجه لانه فيما اذا كانت الاضافة البيانية على سبيل الحقيقة قال الشارح فى بحث المجرورات واما الاضافة بمعنى اللام
فهى كثيرة قال مولانا عبد الغفور وايضا لما كثرت لزم ارتكاب مجاز كثير وذلك لان الاضافة بادنى ملابسة مجاز انتهى وهذا الكلام
يؤيد ما قلنا كما لا يخفى على المتأمل فح لا يحتاج الى ان يجاب عنه بان المراد من الفعل هو الفعل وشبهه لكنه اكتفى بالاصل او بان المراد
بالفعل الدال على الحدث فيكون بينهما عموم وخصوص من وجه **قوله** هو ما حذف فاعله وهو مبتدأ وما بعده خبره فيكون قوله
فعل ما لم يسم فاعله خبر مبتدأ محذوف اى هذا بيان فعل ما لم يسم فاعله ويحتمل ان يكون هذا المبتدأ من الخبر خبرا لقوله فعل ما لم يسم فاعله
عدم ذكر الفاعل اما لان فاعله غير مقصود لان مقصود المتكلم ليس الا ذكر المفعول واما للنسيان الفاعل واما جهل المتكلم بالفاعل مثل ان
يرى مقتولا فى صحراء ولم يعلم قاتله واما للتعظيم الفاعل او اما للتحقير او للشهرة او للقصد صدور الفعل عن اى فاعل كان او للقصد الاختصار
قوله واقيم المفعول مقامه انما زاد هذا لئلا ينتقض التعريف بنحو اخبرين بحذف الواو والياء ولكن لا يكون اقامة المفعول مقامه
قوله فيما سبق فى مفعول ما لم يسم فاعله ولم يذكره لظهوره لان حذف الفاعل لا يجوز الا ان يقوم شئ مقامه كما هو المتقرر بينهم
قوله فعل الذى اريد حذف وهذا لدفع ما يتوهم من عدم ترتب الجزاء وهو قوله ضم اوله على الشرط وهو كون فعل ما لم يسم فاعله
لان ضم الاول وكسر الآخر متقدمان على كون الفعل مجهولا فبتقدير الارادة وجعلها شرطا يندفع ذلك اى ان اريد كون فعل ما لم يسم فاعله

اى ما ذكر بقوله الاصوب ہذا حاصل كلام الفاضل المذكور فيه نظر لان اختيار الاصوب دون الصواب يعلل لا من ذلك الاحتمال لان المتبادر من المعتل ہو العرفى لا اللغوى وان جاز ان يكون اشارة الى ان عدم ذكر قيد المتعلقة عند الفا الاكتفاء بالمثال او اشارة الى ان مثل عور وصيد من الشواذ لا نقض للقواعد بها **قوله** وانما خص معتل العين التخصيص بالنسبة الى المضلات الاخر فتكون كلمة انما للاہتمام لا للحصر **قوله** لزيادة عوض بضم العين المحوج للفاء والاعلال فى شيء يستلزم الثقل فيه **قوله** فى المبنى للمفعول منه اى من المعتل وفى بعض النسخ فى المبنى للفاعل منه وہو غلط من سہو قلم الناسخ قوله كما ذكر بقوله ومعتل العين اى لا يكون عينه الخ **قوله** وتتبعه اى مع ذكر تبعية المعتل من الماضى المعتل العين للمفعول من المضارع فيما بعد ومعتل العين ينقلب عينه الخ **قوله** ما ذكرنا من زيادة العوض والاعلال **قوله** الافصح فيه وانما زاد لفظ فيه لان الخبر اذا كان جملة لا بد له من عائد ملفوظا كان او محذوفا **قوله** وہو صحيح يعنى يفيد زيادة فصاحة بخلاف قيل وبيع فان فيهما زيادة الفصاحة ولہذا قال الافصح بصيغة اسم التفضيل **قوله** وفى شرح الرضى لا يقال الرضى شرح الكافية فكيف يصح اضافة الشرح اليه لانا نقول يسمون الكافية باسم الرضى ايضا فكانه قال فى شرح الكافية او نقول اضافة الشرح الى الرضى بيانية لا لامية **قوله** اى نحو اى تميل كسرة فاء الفعل الى جانب الضمة فتميل الياء الساكنة بعد الفاء نحو الواو قليلا لان الياء تابعة لحركة ما قبلها وحركة ما قبلها تميل الى الضمة قليلا فهى تميل الى الواو قليلا ضرورة **قوله** كالاشمام حالة الوقف وجاء ہذا المعنى عند القراء ايضا مثلا واعلا مكمه **قوله** اعنى ضم الشفتين بان لا يكون التغير فى الحركة بل يكون حركة الفاء كسرة خالصة ولكن يضم الشفتين عند القراءة للاشعار بان الفاء مضمومة مع انها بكسرة خالصة ولہذا قالوا ان الاصم يدرك الاشمام الذى ہو بضم الشفتين ولا يدرك له الاعمى لعدم العين له حتى يرى ضم الشفتين وہذا مشكل عند من قرأ ركسرالكا لقفار **قوله** الايذان اى الاعلام بان الاصل الضم الخ فالمراد من قوله فى اوائل ہذه الحروف ہو الحروف الاوائل من الماضى المجهول من قبيل اضافة الصفة الى الموصوف **قوله** وجعل الياء واوا اى فى بوع بضم الباء **قوله** من الثلاثى المجرد وقيد المشبه به بالثلاثى المجرد لئلا يلزم تشبيه الشيء بنفسه **قوله** اذ تر وقيد بكسر التاء والقاف لكى اختير وانقيد مثل قيل وبيع فى اللغات الثلاثة المذكورة بلا تفاوت **قوله** بسكون ما قبل حرف العلة فيهما اى فى استخير واقيم فلا يقال ضير وحيم بخلاف اختير وانقيد فان ما قبل حرف العلة منهما متحرك فى الحال وفى الاصل ايضا فيجرى فيهما اللغات الثلاث **قوله** فيقال استخير واقيم لغة واحدة من اللغات الثلاث المذكورة فيكون بعد الاعلال مثل قيل وبيع فلما لم يكن ما قبل المعتل متحركا فى الاصل فيهما لم يجز اللغات الثلاث فيهما **قوله** اريد حذف وتقدير الارادة ملحوظ فى الماضى من عدم ترتب الجزاء على الشرط لتقدم الجزاء على الشرط وہذا بتقدير الارادة وجعلها شرطا اى اذا اريد حذف فاء مضموم اوله الخ والمراد انضم اوله ان لم يكن مضموما وكذلك فتح ما قبل آخره **قوله** وان كان مضارعا عطف على قوله ان كان ماضيا **قوله** نحو يضرب قيل لا على ايراد الاشد بعد قوله وفتح ما قبل آخره **قوله** ومعتل العين قد سبق ان ذكره تبعية معتل العين الماضى لعدم العوض والاعلال **قوله** حقيقة كما فى يختار فيقال ايختار وحكما كما فى يقام فان اصلهما يقوم ويستخير نقلت حركة الواو والياء الى ما قبلهما ثم قلبتا الفا لانهما تحرك الاصل **قوله** المتعدى مع غير المتعدى اى ہذا باب المتعدى ولم يتعرض اليه لتعارفه بما ذكره فى المعرفة والنكرة حيث قال ہذا باب بيان المعرفة والنكرة **قوله** فالمتعدى من الفعل وكذلك المتعدى من المشتقات كاسم الفاعل والمفعول وغيرها لكن خص ہذا الحكم بالفعل لاصالته **قوله** على متعلق بفتح اللام لا يقال لا يتوقف

علی زید مثلاً **قوله** وہی ظننت ولم یقل ہی ظن وحسب کما ہو الظاہر کما سیقول فی الافعال الناقصة وہی کان وصار الخ اشارة الی انہا مع فاعلہا تفید فائدة تامة لیصح السکوت علیہا بخلاف الافعال الناقصة لعدم افادتہا بدون اخبارہا **وقوله** وہی من عادة المسند الیہ لصحة واتمام فیہ بل عرفہا علی سبیل التعداد وقال ہی ظننت الخ لان المقصود من تعریف الشیء ہو معرفة افرادہ فما کان افرادہا متناہیة تعرفہا بطریق التعداد فان ما لم یکن افرادہا متناہیة فتعریفہا بطریق التعداد محال **قوله** ہذہ الثلثة للعلم ای الیقین وہو الاعتقاد الجازم المطابق الثابت الذی لا یزول بالتشکیک فیقال علمت او رأیت او وجدت زیدا فاضلا اذا کنت تیقنت وانما قیل وہذہ الثلثة للیقین تنبیہا الی ان العلم اللغوی ہو الیقین فقط فلا یکون التصور والشک والوہم والجہل المرکب والتقلید من العلم اللغوی **قوله** من حیث الاخبار بہا ای بہذہ الجملة **قوله** ناشیة خبر لقوله وہی کلمة من البیان کلمة ما وضمیر عنہ راجع الی ما وقیل فی تفسیرہ ای البیان بہا ای الجملة المذکورة عبارة عنہ **قوله** کما اذا قلت علمت الخ او اذا قلنا زید قائم فیکون ہذا مجرد الاخبار عن قیام زید وہو یحتمل الصدق والکذب لانہ لا یجوز ان یقال زید قائم بالاحتمال ای باحتمال قیام زید واما اذا قیل علمت زیدا قائما فیکون علمت دالا علی ان سبب الاخبار عن قیام زید ہو العلم الثابت لنا ای الاخبار عن قیام زید ناش عن علمنا فاذا تقرر ہذا فقد عرفت منشأ الاخبار بہذہ الجملة ناش عنہ لا نفس ہذہ الجملة فان من الاسوة البینة ان نفس ہذہ الجملة لا تکون ناشیة عن العلم فیکون فی عبارة المص مسامحة فیکون المراد ان الاخبار بہذہ الجملة ناشیة عنہ والی ہذہ المسامحة اشار بقوله من حیث الاخبار بہا لا من حیث انہا مفعول ہذا ہو المراد من قوله کما اذا قلت علمت الخ ثم اذا قلنا زعمت زیدا قائما فیعلم المخاطب ان منشأ الاخبار بہذہ الجملة ہو الظن منہ متردد بینہما لما عرفت ان زعمت للشک والیقین لکن تقیید احدہما بالاشعار فلا ایراد **قوله** کذلک بواقی الافعال الخ یعنی فی زعمت

قوله ای جزئی الجملة الاسمیة اشار بہ الی ان اللام عوض عن المضاف الیہ فیہ اشارة الی انہ لو قال فتنصب جزئی الجملة الاسمیة لکفی ولا حاجة الی قوله تدخل علی الجملة الاسمیة وانما قدم المسند مع ان الظاہر ہو العکس لانہ جزء من لفظ المسند الیہ **قوله** علی انہا مفعولا لہا وانما قال تعلیل مفعولان لہا لانہ اشارة الی انہما فی الحقیقة مفعول واحد فانما فی قولنا علمت عمرا فاضلا فی معنی علمت فضلہ **قوله** ومن خصائصہا وکلمة من للتبعیض وانما لم یقل ومن خصائصہ کما قال فی بحث الاسم ومن خواصہ دخول اللام وفی اول بحث الفعل ومن خواصہ دخول قد والجزم والیقین وہو اداء المفہوم الواحد بعبارة مختلفة **قوله** وہی ما یختص بالشیء ولا یوجد فی غیرہ قیل فیہ توہم الدور لان اخذ المعرف فی المعرف یستلزم الدور وبعبارة اخری بان الاولی ان یقول وہی ما یوجد فیہ ولا یوجد فی غیرہ لئلا یلزم تعریف الشیء بنفسہ واعترض بعض بان الاولی ان یقول وعلی تخیص بالشیء بدون ذکر قوله لا یوجد فی غیرہ لان معنی الاختصاص لیس الا عدم وجودہ فی غیرہ فہو مندرج تحت قوله یختص والجواب عن جمیع التقریرات ان قوله یختص بمعنی یوجد لانہ جزء قوله یختص عن الجزء السلبی ویستعمل فی الجزء الایجابی ویجاب عن التعریفین الاولین بان المراد من الاختصاص المذکور فی المعرف ہو الاصطلاحی ومن الاختصاص المذکور فی التعریف اللغوی **قوله** فلا یقتصر علی احد الخ ہذا التفریع باعتبار ان المعنی متی رد التعبیر عنہا اشعار بان الخ فکل منہا بالقرینة عقلیة کانت ومقالیة **قوله** وحذف المبتدأ الخ فانہ قد یحذف الخبر بدون المبتدأ کما فی قولنا خرجت فاذا السبع واقف وکذلک قد یحذف المبتدأ بدونہ کما فی قولنا الہلال اسای ہذا الہلال **قوله** لان مضمونہما معا فاذا قلنا علمت زیدا قائما فالمفعول فی الحقیقة مفعولہا ای علمت قیام زید فالمفعول بہ ہو ہذا المضمون فہو فی حکم الکلمة الواحدة فلا یجوز حذف بعض اجزائہا **قوله** کان کحذف بعض اجزاء الکلمة وہو الصغری والکبری مطوی ای کل حذف بعض اجزاء الکلمة غیر جائز فینتج ان حذف احد مفعولیہا غیر جائز فالمدعی ان حذف احد مفعولیہا غیر جایز فلا یرد علیہ ان الکبری کاذب لانہ حذف بعض اجزاء الکلمة

مفعولان لها وصالحين لان يكونا مبتدا وخبرا وذلك لان الجزئين هما مفعولان في الحقيقة مع ان المفعولين ليسا كلاما تاما ولا مستقلين
بوصف المفعولية وهو ظاهر الا ان يقول المفعولان ايضا كلام تام مستقلين باعتبار انهما مسند ومسند اليه فح يصح مقابلته قوله مفعولين لها
بقوله لان يكونا مبتدا وخبرا فان ما يكون مفعولا للفعل يصح مسندا والصلاحية اليه الا ترى نه يصح اسنادها الى زيد هو صالح للمنصب
كالاباب مثلا سواء علم وجود هذا المنصب فيه ولا قوله كلاما تاما وانما قيد الكلام بالتام اشارة الى ان المراد من الكلام هو الكلام التام
لا اللغوي ثم المراد من الكلام التام هو الكلام التام الصادق لا الاعم من الصادق والكاذب فلا يرد ان مفعولي باب اعطيت
ايضا كلام تام نحو زيد ودرهم لان القضية كما تكون صادقة كذلك تكون كاذبة ايضا فتدبر قوله مع ضعف عملها اي افعال القلوب
بالتوسط والتاخر اشار بذلك الى دفع ما يقال ان المعمول يتقدم على فعله ومفعولها في الحقيقة مفعول كما سبق قوله في معنى الظرف اي هذه الافعال
في المعنى ظرف الجملة على تقدير الغائها قوله زيد قائم في ظني لا يقال ان قوله في ظني ليس بظرف لان الظرف لا يخلو عن زمان ومكان وليس
قوله في ظني شيئا منهما لانا نقول انهم يسمون مطلق الجار والمجرور ظرفا وقد ذكرنا وجهه سابقا قوله الى جواز اعمالها ايضا لا يقال الجواز هو
تساوي الطرفين مع ان الاعمال اولى على ما نقل عن بعض الشروح فينبغي التطبيق بين كلامه وكلام بعض الشروح لانا نقول المراد من الجواز
ههنا هو كونه مترددا بين الشيئين سواء كان احدهما اولى من الآخر اولا قوله بين الفعل ومرفوعه اي مرفوع الفعل نحو ضرب احسب
زيد قوله احسب صيغة المتكلم الواحد يعني زد زيد گمان ميبرم من انما يجب الالغاء لان عمل احسب مثلا ليس الا في مضمون الجملة مع انه
ليست ههنا جملة صريحة حتى يعمل فيها ولكن قوله ضرب يدل على جزء الجملة وقوله زيد يدل على الجزء الآخر منها اي حسبت يد اضاربا وكذا
في الامثلة الآتية قوله نحو لست بكرم احسب يد فان الغاء العمل ههنا ايضا لما مر من عدم وجود الجملة الآتية صريحا فالتقدير احسب غير مكرم
زيدا قوله وصحبوهما اي لصاحبهما ويقاربهما قوله ولا شك ان الغاءها الخ لما ذكرنا من عدم وجود الآتية صريحا مع ان هذه الافعال
لا تعمل الا في مضمون الجملة كما مر تفصيله هذا القول دفع دخل تقريره ان انحصار الالغاء المفهوم من كلامه في التوسط والتاخر ليس على ما ينبغي
لوجود الالغاء في مواضع عديدة كما ذكره قدس سره تقرير الجواب ان الحصر انما يكون فيما يكون على سبيل الجواز وما ذكره انما يكون على سبيل الوجوب قوله فلهذا
قيد جواز الخ اي لاجل ان الالغاء في هذه الصور واجب قيد جواز الخ لانه لو كان الالغاء جائزا في هذه الصور لما جاز تقييد جوازه بالمبنى الخ كما لا يخفى
يرد ان يكون الالغاء واجبا في هذه الصور لا يكون سببا لهذا التقييد قوله بهذا الالغاء الخاص وهو الالغاء على سبيل الجواز مع ان مطلق الالغاء سواء كان
على سبيل الجواز او الوجوب من خصائصها قوله لشيوعه اي الالغاء على سبيل الجواز وكثرة وقوعه قوله ومنها انها تعلق التعليق جعل الشيء معلقا
لا الى هذا ولا الى ذلك وتعليق هذه الافعال ان يجعل بغير عمل في اللفظ ويعمل في المعنى والفرق بين التعليق والالغاء ان الالغاء عدم الاعمال مع جوازه
والتعليق عدم الاعمال مع غير جوازه وتفصيل الفرق ما ذكره في آخر البيان الذي يعلق هذه الافعال كل ما له صدر الكلام نحو لام
الابتداء والاستفهام والنفي نحو علمت لزيد منطلق فعلمت يقتضي نصب المفعولين واللام الابتداء يقتضي جعلهما مبتدأ وخبرا فاعطيا في اللفظ
ما اقتضته اللام لان اللام اقرب اليهما واعطيا في محلهما من الاعراب اقتضاه علمت وكذلك في الاستفهام والنفي ثم قوله وتعليقها
اشارة الى كون ان مع اسمها وخبرها في تاويل المفرد قوله لسبب قوعها اي افعال القلوب متعلق بقوله وتعليقها قوله قبل معنى الاستفهام
سواء كان حرف الاستفهام او اسمه لهذا قال معنى الاستفهام دون حرف الاستفهام او اسمه انما لم يقل كلمة الاستفهام مع ان النسبة
بالنسبة اليها حقيقة وفي المعنى مجاز لان المتبادر من كلمة الاستفهام كل كلمة دالة على الاستفهام دلالة مطابقية فح يخرج اسم الاستفهام

قوله وذلك ای عدم جواز ذلک فی سایر الافعال قوله لان اصل الفاعل الخ قیل الفاعل ترک لفظ الاصل بانه یفهم منه ان الفاعل قد یکون غیر موثر ایضاً لکن علی خلاف الاصل مع انه لیس کذلک فان جمیع الفواعل لا یکون الا موثرة فالعبارة المستقیمة ان یقال لان الفاعل یکون موثراً والمفعول متاثراً واصل الموثر ان یغایر المتاثر وانقلب المراد من الموثر هو الموجد ولیس جمیع الفواعل موجداً کما فی مات زید فقائل ان یحمل الکلام فی الفاعل والمفعول به مطلقاً والفاعل مطلقاً موثر والمفعول متاثر ویحمل ان یقال ان الاصل فیهما ان یکون الفاعل موثراً وموجداً ویکون الفاعل فیهما غیر موثر وموجد ایضاً کما فی قولنا ای زید عمراً قوله فان اتحد معنی کره اتفاقهما الخ لانه لابد ان یکون بینهما ای بین المؤثر والمتاثر وهما الفاعل والمفعول به تغایر بحسب المعنی او بحسب اللفظ کان معناهما متحداً برجوعهما الی شیء واحد فلابد من وقوع التغایر بحسب اللفظ بقدر الامکان ای بقدر ما امکن التغایر نحو قولنا ضربت نفسی فانهما بحسب المعنی متحدین لکنهما بحسب اللفظ متغایرین لان احدهما اسم ظاهر والآخر ضمیر المتکلم قوله بقدر الامکان متعلق بالتغایر اللفظی ای یعتبر التغایر اللفظی بینهما بقدر الامکان بان یکون احدهما اسماً ظاهراً والآخر اسم الضمیر او احدهما ضمیراً متصلاً والآخر منفصلاً قوله ثم قالوا ضربت الخ وهو دفع ما یقال ان فی قوله ضربتنی ایضاً تغایر لفظی بینهما قوله فان الفاعل والمفعول فیه ای فی ضربتنی لیسا بمتغایرین بقدر الامکان لانه جاز ایراد احدهما اسماً ظاهراً بان یقول ضربت نفسی اعنی ضربت نفسی بمعنی ضربتنی قوله لاتفاقهما ای الفاعل والمفعول لان کل واحد منهما ضمیر متصل فیکونان متفقین لفظاً فلا یرد ما مر من ان الفاعل والمفعول متغایران فی ضربتنی ایضاً بحسب اللفظ لان یاء المتکلم مغایر لتاء المتکلم قوله بخلاف ضربت نفسی وهو دفع ما یقال ان فی ضربت نفسی یکونان متفقین من حیث ان کل واحد منهما ضمیر متصل لان النفس عین ضمیر المتکلم لا یقال ینبغی ان یقول فی دفعه ان من نسبین التغایر بین اسم ظاهر وبین ضمیر المتکلم ولا حاجة فی ذلک المجیء بالاضافة لانا نقول المراد منه هو بیان المغایرة من وجه آخر ایضاً لیکون ابلغ فی التغایر بان النفس المضاف الی ضمیر المتکلم والاخر علیه فی المضاف فان یکون مغایر المضاف الیه بحسب الذات فلما اضیف النفس الی یاء المتکلم فکانهما غیره وانما تعرض بالغلبة لانه قد یکون المضاف عین المضاف الیه بحسب الذات کما فی خاتم فضة قوله الا افعال القلوب الخ دفع دخل تقریره یمکن بوجهین احدهما ان الدلیل المذکور من قوله لان اصل الفاعل ان یکون موثراً الخ یوهم ان لا یصح قوله علمتنی منطلقاً لاتحاد الفاعل والمفعول الاول معنی فلابد من تغایرهما لفظاً بقدر الامکان بان کان احدهما اسماً ظاهراً والآخر ضمیراً او کان احدهما ضمیراً متصلاً والآخر منفصلاً وثانیهما ان المفعول الاول والثانی فی قوله علمتنی منطلقاً موثر ومتاثر فلابد من اتحادهما معنی وتغایرهما لفظاً فلا فرق بین افعال القلوب وغیرها فکیف یصح بیان الفرق بینهما ولکن قوله لانهما لیسا فی الحقیقة فاعلاً ومفعولاً به بالنظر الی الاول من تقریر الجواب ان المنصوب الاول ای المفعول الاول فی الافعال القلوب لیس مفعولاً به فی الحقیقة بل هو مفعول به بحسب اللفظ والمفعول به فی الحقیقة هو مضمون الجملة ای علمت انطلاقی قوله لانهما لیسا فی الحقیقة ای الفاعل والمنصوب الاول فی افعال القلوب لیسا فی الحقیقة فاعلاً ومفعولاً به لا یقال ان الفاعل فیها یکون فاعلاً حقیقة لان الفاعل فی قولک علمت انطلاقی یکون فی موقعه لانا نقول فی نفی الکل یکفی نفی احد اجزائه فلا شک ان المفعول لیس مفعولاً به بحسب الحقیقة کما عرفت فیصح نفیهما فان انتفاء الکل یتحقق بانتفاء احد اجزائه قوله مما اجری مجری الخ ای قوله فقدتنی وعدمتنی مما اجری مجری الخ دفع دخل تقریره ان کون فاعلها ومفعولها ضمیرین متصلین شیء واحد من خصائص افعال القلوب بطل لان ذلک جاز فی غیرها ایضاً مثل فقدتنی وعدمتنی فانهما لیسا منها فیقال فقدتنی وعدمتنی تقریر الجواب ان المراد من افعال القلوب حقیقة وحکماً وما یجری مجراها حکماً فان قوله وجدتنی من افعال القلوب وهما نقیضان له فیکون ذلک من قبیل حمل النقیض علی النقیض فقد یقال انهما نقیضان الخ بیان وجه الحمل لا یقال کیف کانا نقیضین لانهما موجبتان ایضاً کوجدتنی مع انه لابد ان یکون احد النقیضین سلباً للآخر لانا نقول معناهما سالبتان فی الحمل بحسب المعنی لان معنی عدمتنی معدوم ساختم من خود را ومعنی فقدتنی فقدتنی ساختم ونیست شدم من خود را ولکن ای المناسبة بین النقیضین من العلم لوجدت یتوقف علی العلم ابدت وجدت فلا یرد انه لابد فی حمل النقیض علی النقیض من المناسبة وهی مفقودة ههنا لانه لا یکون الشیء والنقیضان فکیف کانا نقیضین لانا نقول لا یکون الشیء الواحد نقیضان حقیقة وهما متساویان النقیض قوله وکذا الخ ای البدیع قوله ای ینبغی ان لا

بحث الافعال الناقصة



قوله اى افعال وضعت وفسر كلمة ما بالنكرة لان الاصل فيها ان تكون موصوفة لا موصولة واشار بقوله وضعت الى ان تذكيره باعتبار لفظ الموصول ولقائل ان يقول يلزم من تفسير كلمة ما بالافعال لا بالفعل التعريف الافراد بالافراد لانه عرف افراد الفعل بافراده والجواب ان المعرف هو الفعل الناقص فان الالف واللام للجنس مبطلة للجمعية وايرادها فى المعرف اشارة الى الجامعية وفى المعرف الى المانعية فالمعرف فى الحقيقة هو المفهوم لا الافراد لعدم جواز تعريف المفرد بالمفرد كتعريف الفرد بالمفهوم وعكسه **قوله** لتقرير الفاعل على صفة اى لثبوت الفاعل على صفة بانها تنسب الى الفاعل وهى القيام فى كان زيد قائما واشار بذكر الفاعل الى تسمية مرفوعها فاعلا ولهذا اجاز الحال عنه عند الجمهور ولهذا ايضا يذكر اسم كان فى المرفوعات عليحدة كما ذكر خبرها فى المنصوبات لعدم دخوله فى المفعول به لان الفعل لا يقع عليه **قوله** اى العمدة فيما الخ وهو لدفع الاعتراض تقريره ان الافعال الناقصة لا يكون موضوعة لتقرير الفاعل على صفة فقط كما هو المتبادر من عبارته لانها موضوعة للزمان ايضا بل الدوام ايضا ولكن الزمان جزء الموضوع له فى جميع الافعال الناقصة والدوام جزء له فى بعضها مثل ما دام مثلا والانتقال فى بعضها مثل صار وتقرير الجواب ان العمدة فى اجزاء الموضوع له هو التقرير المذكور فليس الاجزاء الآخر عمدة ثم ان تذكير هو مع رجوعه الى العمدة باعتبار الخبر **قوله** ولا شك ان الخ دفع دخل تقريره ان هذا التعريف صادق على الافعال التامة لانها ايضا موضوعة لتقرير الفاعل على صفة فان ضرب فى ضرب زيد موضوع لتقرير الفاعل على صفة الضرب تقرير الجواب ان الصفة فى الافعال الناقصة خارجة عنها اى ليست جزءا فى الموضوع له فليس القيام جزءا فى كان فى قولنا كان زيد قائما لان التقرير الذى هو العمدة فى الموضوع له نسبة بين الفاعل والصفة وكل منهما خارج عن النسبة لان طرفى النسبة خارجان عنها فاذا قلنا كان زيد قائما فيكون العمدة والمقصود الاصلى هو ثبوت القيام ونسبته الى زيد وهو داخل فى كان ولكن القيام غير داخل فيه بل خارج عنه بخلاف الافعال التامة فان تقرير الفاعل والصفة جميعا داخلان فيها فاذا قيل ضرب زيد فالعمدة فيه هو ثبوت الضرب الى زيد فهو داخل فيه فانه جزء فى مفهوم ضرب **قوله** لانها موضوعة لصفة وتقرير الفاعل الخ اى كل واحد منهما يكون جزءا فى الافعال التامة دون الافعال الناقصة كما عرفت قال مولانا عصم لو كان مجرد الدخول فى الموضوع له مستلزما لكونه عمدة فيما وضع له لكان الزمان ايضا عمدة فى هذه الافعال ولو كان موجب كونه عمدة امر آخر فلا بد من بيانه حتى نتكلم عليه انتهى كلامه اقول وحاصله ان الفرق بين الافعال الناقصة والتامة اما باعتبار الجزئية وعدمها اى كون التقرير المذكور عمدة اما باعتبار الجزئية بان يكون الصفة جزءا فى التامة دون الناقصة كما تشعر به قوله فخرج عن الحد الخ واما باعتبار امر آخر فان كان الاول فيلزم ان يكون الزمان ايضا عمدة فى الافعال الناقصة مع ان العمدة فيها هو التقرير فقط وان كان الثانى فعليك البيان حتى نتكلم عليه هذا اقول هذا يرد اذا كان الحصر الذى يفهم له من ظاهر قوله ان العمدة فى الافعال الناقصة هى التقرير حقيقيا وهو ممنوع لم لا يجوز ان يكون اضافيا فمعناه ح ان تقرير الفاعل عمدة فى الافعال الناقصة دون الصفة فانها ليست عمدة فيها وهذا لا ينافى ان يكون الزمان ايضا عمدة فيها **قوله** وكل من الصفة والتقرير عمدة الخ وانما تعرض بالعمدة ههنا لانه يتبادر الذهن من قوله لانها موضوعة لتقرير الفاعل لانها موضوعة لها فقط مع ان الزمان ايضا جزء لمفهومها لكن الزمان ليس من الاجزاء التى هى العمدة بخلاف الافعال التامة

وثلاث مقالات الخ فيكون المتضمن حينئذ حالا وهو شتملا وهذا المعنى للتضمن مشهور بينهم **قوله** تم التسعة فقوله تم من الافعال التامة لا يطلب خبرا فقولنا تم التسعة وتم البيت او تم الدار وغيرها كلام تام غير محتاج الى الخبر ولكن الخبر الذى هو عشرة بالنصب يدل على ان قوله تم بمعنى صار اى يصير التسعة بهذا العدد عشرة تامة وللقائل ان يقول ان ما عرفت معنى التضمن يلزم ان يكون تامة حالا عن التسعة مع ان قوله تامة صفة لقوله عشرة ولا يصلح المعنى للحالية فالاولى ان يقدم التامة على العشرة بان يقال اى يصير تامة عشرة ولهذا قال مولانا عصم يصح ان يكون تامة حالا بان يكون معناه انه يصير التسعة حال كونها تامة عشرة واعلم انه ذهب بعضهم الى ان التضمن هو ملاحظة معنى الفعل فى ضمن فعل آخر ولا يشترط فيه ان يكون المتضمن حالا فالمتضمن فيه اصلا او بالعكس فجاز ان يكون بناء كلامه على هذا المذهب **قوله** وكمل زيد فان كمل فعل تام لا يحتاج الى الخبر ولكن ايراد عالما بعده يدل على ان كمل تضمن معنى صار اى صار زيد عالما فى الكمالية **قوله** اى صار زيد عالما كلامه فقوله كاملا صفة بقوله عالما حالا عنه ففيه ما فيه **قوله** ناقصة خبر قد جاء **قوله** ضميرها اى ضمير جاءت اسمها وحاجتك خبرها على تقدير رواية نصب حاجتك وعلى تقدير رفعها فهى اسمها وخبرها ما الاستفهامية المتقدمة للاستفهام **قوله** من الغزارة ونحوها الغزارة بالكسر وانما قال ونحوها لان كون الضمير راجعا الى الغزارة غير متيقن واقعه آنست كه در زمان امير المؤمنين على رضى الله تعالى عنه جماعتى از اطاعت روى گردانيدند وآن جماعت دوازده هزار كس بودند از ان جهت است كه آن جماعت را خوارج ميگويند جماعتى را فرستانيده بآن خوارجان كه شبهه ايشانرا دفع كنيد وباطاعت آيند از ين دوازده هزار كس هشت هزار اطاعت كردند وچهار هزار ديگر اطاعت نكردند وگفتند اين چهار هزار خوارج ما جاءت حاجتك واين خطاب بابن عباس است كه حضرت على رضى الله تعالى عنه ايشانرا سردار آن جماعت ساخته فرستانيده بودند يعنى تو نيافتى حاجت خود را يعنى حاجت تو آن بود كه ما را از خصلت يابى وما از جهت اضطرار بتو اطاعت كنيم فيكون جاءت بمعنى كانت فقوله ما جاءت بمعنى لم يكن لكن هذه الغزارة **قوله** الحاج على صيغة الخطاب بقرينة حاجتك **قوله** او استفهامية عطف على قوله ما فيه **قوله** يعود اليها اى الى كلمة ما وانما انث اى ضمير جاءت باعتبار خبرها اى ما الاستفهامية كما فى من كانت امك فان التانيث ههنا باعتبار الام هى خبر من الاستفهامية فان تانيث الضمير قد يكون باعتبار الخبر لان المبتدا والخبر فى الحقيقة شئ واحد كقولنا زيد انسان ويجوز ان يكون تانيث كانت فيه باعتبار من الاستفهامية ايضا لان لفظه وان كان مذكرا ولكن معناه مؤنث يعنى كدام انست مادر تو فان الشئ اذا كان مذكرا بحسب اللفظ ومؤنثا بحسب المعنى يجوز تذكير الضمير باعتبار اللفظ وتانيثه باعتبار المعنى كما قالوا **قوله** ومعناه اية حاجة اشارة الى جواز كون تانيث جاءت باعتبار معنى ما الاستفهامية المعبر بها عن الحاجة **قوله** ارهف شفرة اى حدد سكينة حتى قعدت اى صارت مثل حربة الشفرة بالضم السكين العظيم الحربة الرمح الصغير العرب يعبر عن السكين الذى فى غاية القطع بالرمح الذى هو فى غاية الحدة بينهم والعجم يعبر لها بالالماس **قوله** لا يتجاوز جاء وقعد اى هما لا يتجاوزان عن موضع استعملهما العرب فيه فهما ناقصان فى التركيب الذى وقعا ناقصين فيه فليس لنا ان نخترع تركيبا ونجعلهما فيه ناقصة **قوله** خلافا للفراء فانه يجعلهما ناقصة فى هذا التركيب وغيره **قوله** اى لاجل اعطائها اى الافعال الخبر الخ واشارة به الى ان اضافة الاعطاء الى الخبر من قبيل اضافة المصدر الى المفعول وما الفاعل هو الافعال الناقصة قال مولانا عصم ان الافعال الناقصة كما يعطى اثرها الى خبرها وهو المنتقل اليه كذلك يعطى اثرها الى اسمها فانا اذا قلنا صار زيد غنيا فى زيد فقير

قوله مودة بفتح الميم والواو محبت ودوستى والمقصود التمثيل هو تحيل بمعنى صار والمعنى ان العداوة تصير محبة بانتقال سيئاتنا بالحسنات وقول الشاعر فيالك من نعمى تحولن ابؤسا والمقصود التمثيل هو تحول بمعنى صار والاصل تحولن فعل مضارع حذف احدى التائين منه وقوله ابؤسا بفتح الهمزة وسكون الباء وضم الواو كافلس جمع الباس كافلس جمع فلس بمعنى شدت وشوارى والنعمى بالضم جمع النعيم بمعنى النعمة وهنا كناية عن الحبة ويأتى قوله فيالك حرف النداء واللام فيه للتعجب او للاستغاثة والمنادى هو نعمى والمنادى مجرور باللام مبين من البيانية وتخصيص من بين استثارة بالاختصاص الغرابة واللام متعلق بالنعم من نحو الكلام نحو اخص اى اخص لك من نعمى الخ قوله اصبح وامسى واضحى الخ وهذه الكلمات الثلث اذا كانت ناقصة يكون لها اسم وخبر وحصول الخبر يكون فى هذه الاوقات كما تقول اصبح زيد غنيا اى حصل غناؤه فى وقت الصباح ونحوه من الاوقات والمراد بالجملة هو زيد غنيا وارادة مضمونها حصول الغناء لزيد فى هذه الاوقات الخاصة يعنى فى وقت الصباح اذا قلت اصبح وفى وقت المساء اذا قلت امسى وفى وقت الضحى اذا قلت اضحى قوله المدلول عليها اى هذه الافعال تدل على هذه الاوقات بموادها وهى الحروف لا بصيغها اى مادة هذه الافعال فى الماضى والمضارع تدل على الزمان الخاص لذى هو هذه الاوقات الخاصة ولا يكون هذه الاوقات الخاصة فى الافعال الاخر نحو ضرب ونصر وفتح وغيرها فانها تدل بموادها وهيئاتها على الزمان اعلم ان جميع الافعال الناقصة تدل بموادها على اوقاتها فلم يتعرض فيما بقى من الافعال الناقصة بذلك اكتفاء بما ذكر قوله بمعنى صار اى يكون هذه الافعال بمعنى صار فقط واعلم ان الصبح هو الفجر والصباح من طلوع الفجر الى الزوال والمساء ما بعد الزوال الى الغروب والضحى صدر النهار حين يرتفع الشمس قوله وتكون تامة حينئذ تكون معناه الدخول فى هذه الاوقات فقوله اصبح زيد يعنى صبح كرد زيد يعنى داخل فى الصباح قوله بوقتيها اراد بالوقتين النهار والليل فالنهار لظل والليل لبات فاذا قلت ظل زيد قائما معناه مضى عليه النهار وهو فى القيام واذا قلت بات زيد قائما معناه مضى عليه الليل وهو فى القيام قوله فى جميع نهاره اى نهار زيد اى النهار الذى هو فيه كذلك فى قوله جميع ليله قوله ت زيد سائرا والمناسب ان يقول بات زيد نائما اى النوم ليناسب ان يقع موقع السير لانه لا يناسب الليل الذى لا ينعم من بات قوله بمعنى صار تقول ظل زيد قائما فان اردت به كونه قائما فى وقت النهار دون الليل فظل يكون ناقصة وان اردت به انه صار ذا قيام من غير ان تريد تخصيص قيامه بليل ونهار فظل يكون بمعنى صار وكذلك بات قوله ظلت بمكان كذا يعنى روز باشيدم بمكان كذا يعنى اقمت قوله بت بيتا طيبا يعنى بيتوتت كردم يعنى رات گزاری خوشی کردی خوش قوله انها من الملحقات هذه الاربعة تكون من الافعال الناقصة مع جه فذكر فى الاجمال ولا يكون منها مع جه فلم يذكر فى التفصيل قوله الحق على صيغة المجهول قوله ما زال يزال اى هو من زال يزال بالفتح مفتوح العين لا من زال يزول بضم العين لانه اذا كان زال يزال تامة فكيف وجه زيادة كلمة ما عليه لانا نقول انها تكون صيغة الحدث باعتبار اتصال كلمة ما اليها قوله منذ البارحة الليلة الماضية فيناسب ما زال فى معنى الزوال فان الليلة الماضية قد زالت قوله انفصل فيكون انفك بمعنى انفصل وما انفك بمعنى لم ينفصل هذه الافعال الكون ناقصة لانه كلمة ما النافية قوله فيل سمى اسمها فاعلا قال مولانا عصم وقد كان محل هذه التسمية فى تعريف الافعال الناقصة وهو قوله ما وضع لتقرير الفاعل على صفة ويمكن ان يقال انه قد يذكره فى الآخر كما يذكر فى الاول انتهى حاصل كلامه اقول نعم يجيء ايراده فى كلا المحلين لكن المناسب هو فى هذا الموضع لان ذكر الخبر يناسب ذكر الاسم عليه فلما ذكر الفاعل بعد ذكر الخبر فقال قيل سمى اسمها اى اسم الافعال الناقصة فاعلا الخ قوله مذ قبله وهذا لابتداء الغاية فى الزمان وقيل كسر الباء وصل ماضى اى هذه الافعال الاربعة لاستمرار ثبوت خبرها لفاعلها من وقت ان يقبل فاعلها ما قوله من وقت يمكن الخ ورد به تفسيرهم ما يقال ان ما ذكره لا يصدق الا على الفاعل الذى هو موجود فى الازل مثل ما زال وما بح الله عالما وامثاله

هو الامكان العام المقيد بجانب الوجود **قوله** لكونها افعالا وهذا علة جواز التقديم وهو اشارة الى صغرى الدليل وقوله جاز التقديم الا اشارة الى كبرى الدليل **قوله** بان اى اولا اى دخل فى اوله دا تماما قال و مصدرية ليتناول التى فيها دام لانه مصدرية كما سبق **قوله** على نقل المصدر انما قال كرّ لان كلمة ما اذا كانت مصدرية فيكون مفعولها في تاويل المصدر فيكون المراد منه المعنى المصدرى كما هو المذهب الاصح فلا يتقدم معموله عليه **قوله** بالتحاد على صيغة المجهول وقوله تابا صفة للمفعول المطلق **قوله** كما تقتضيه الخلاف الواقع ظاهرا حيث نبه فى باب المفاعلة لان فى هذا الباب يكون ج الحدث وثبوته الى احد الجانبين صريحا والى الآخر التزاما بخلاف باب التفاعل لانه يتجوّز قال المصنف سبحانه **قوله** لتقدم معموله عليه بحيث علم ان ابن كيسان يجوّز مانهم **قوله** فكانه لا مخالفة منهم اى من الجمهور معناه انه لا مخالفة بينهم ظاهرا ولهذا قال كان بالظن وذلك لان قوله ظاهرا معناه ان الخلاف يكون بحسب المعنى من جانب الجمهور ايضا لان المخالفة من احد الجانبين يستلزم المخالفة من الجانب الآخر ايضا لكن ذلك الاستلزام انما يكون بحسب المعنى فالمخالفة ظاهرا انما يكون من جانبه لا من جانبهم **قوله** وذلك لخلاف منه فى غير الخ فان ابن كيسان يوافق الجمهور فى ما دام بان لا يجوّز فيه تقدم دليل الجمهور فى ما النافية بقوله فلا تمتنع تقدم ما فى حيز النفى على النفى وقوله لان اداة النفى لما دخلت الخ دليل لابن كيسان والحاصل ان اداة النفى اذا دخلت على الفعل الذى معناه النفى يفيد النفى الثبوتى لان نفى النفى اثبات معنى فلا يلزم فقدتم ما فى حيز النفى على النفى فظهر من ذلك ان النظر من ابن كيسان على المعنى ونظر الجمهور على الظاهر وهو صورة كلمة ما النفى فى الافعال المذكورة **قوله** فان الافعال مهنا بمعنى التفاعل فى الاختلاف مهنا بمعنى التخالف وباب التفاعل يقتضى المشاركة من الجانبين فى اصل الفعل وهو احداث دون با فاعل فاذا قلنا ضارب زيد عمرا يكون الضاربية ثابتة من زيد صريحا ومن عمرو التزاما لان عمرا مفعول صريحا بخلاف زيد فانه فاعل صريحا واذا قلنا تضارب زيد وعمرو فيكون الضاربية ثابتة لكل واحد منهما صريحا لان كليهما فاعل صريحا فالمراد اى فيما بين الجمهور وكذلك تحقق او البصريون الى آخره **قوله** اعادة مفعول لمو عدة اللام لاتحادهما وهو التقديم فان عادة النفى انما يكون فى التقديم **قوله** بناء على انه فعل هذا اشارة الى الصغرى وقوله يجوز تقديم اشارة الى الكبرى لا يقال لا نسلم صدق الكبرى والا يلزم تقديم الفاعل على الفعل لانه معمول مع ان المفهوم من تعريف الفاعل عدم تقديمه لانا نقول المراد من المعمول فى الكبرى هو معمول منصوب فان الكلام فيه **قوله** وبهذا اندفع اى بما ذكرنا من ان الافتعال هو الاختلاف مهنا بمعنى التفاعل هو التخالف المقتضى الخ اندفع ما قيل كان الخ كما لا يخفى **قوله** افعال المقاربة ما وضع الظاهر ان يقول وضعت بصيغة المؤنث ولكن ذكر الضمير باعتبار المالكنة جعل موصوفة لا افعال لاصل التام لم يلتفت الى ذلك لهذا قال ما فعل وضع ولم يقل افعال وضعت لان التعريف بالافراد غير جائز ولو قلت قوله فعل لا يصح حمله على الافعال فلا يصح ان يقع افعال المقاربة وايضا يلزم التعريف للافراد وهو غير جائز قلت **قوله** افعال المقاربة خبر مبتدأ محذوف اى هذا باب افعال المقاربة الخ ليس لها تعلق بقوله ما وضع الخ بمعنى قوله ما وضع الخ ان افعال المقاربة فعل وضع الخ ثم ايراد الافعال بصيغة الجمع اشارة الى جمعية التعريف او لتعددها افرادا ويحتمل ان يكون اللام للجنس مبطلة للجمعية **قوله** على المصدرية فيكون مفعولا مطلقا نوعيا بتقدير المضاف اى دنو رجاء فيكون المفعول المطلق فى الحقيقة هو المضاف الذى هو من جنس فعله فحذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه فسمى به المفعول المطلق تجوزا **قوله** حصول الخبر اى للفاعل الا يجزم المتكلم بالحصول **قوله** بسببك اى المتكلم وجه ذلك فان هذه الانواع ثلث احدها على سبيل الرجاء كما فى عسى والثانى على سبيل الحصول كما فى كاد والثالث على سبيل الاخذ كما فى طفق ووقعت الافعال على الترتيب فى الكتاب **قوله** الخبر لكن يقع بحصول اى المتكلم علم بذلك فيكون اقرب من عسى طفق اقرب من كاد وايضا بالقصد بما يقتضيه اى بسبب عسى الفاعل بما يقتضيه الشروع بان يشرع به كخفقه ونعلامه انتهى عصاه الى غير ذلك من جزء وجه من هيئته الى صحن الدار **قوله** فالاول عسى وخبره لا يكون الا فعلا مستقبلا مع لفظة ان بفتح الهمزة وانما

قوله كقولهم عسى الهم الذى فهذا البيت ايضا مستشهد حيث شبه عسى الذى لم يذكر فيه ان حال كاد بقوله كذلك عسى زيد يخرج فلولم الشبه عليه كان هذا البيت ايضا تمثيلا معناه بالفارسية نزديك ست غمى كه پيش آمدم هنگاه ورلين غم يعنى بودم هنگاه در آن غم نزديك كه ميبوده باشد از وراى آن غم يعنى از عقب شادمانى قريب **قوله** فرج بالجيم او بالحاء بمعنى خلاصى الثانى بمعنى شادمانى وفى بعض النسخ الكرب بفتح الكاف وسكون الراى موضع قوله الهم ومعناهما واحد **قوله** كان الاصل ان يكون وهو خبر عسى **قوله** من الاستعمال الثانى اى الحذف فان فيه لعدم مشابهته قولك الخ لانه لا يقال كاد ان يخرج زيد بعدم وجدان فى كاد **قوله** اى وضع لقرب حصول يعنى كاد موضوع لقرب الخبر على سبيل حصول القرب لا على جاعده خبر ما مشروطا فيه ان يكون فعلا مضارعا تنبيها على انه المقصود بالقرب لانه على معنى الحال الذى يتاكد القرب **قوله** فتجرد من الاخبار اى تجرد عن حرف الخبر وذلك لعلها باشراف الخبر على الحصول للفاعل فى الحال فما عليه اسم محض اى ليس بمؤول بخلاف فاعل عسى على تقدير الاستعمال الثانى فانه مؤول **قوله** من الحال اى كاد زيد يجئ فى الحال فخبره لا يكون الا المضارع ليدل على الحال **قوله** من غير ان اى خبره فعل مضارع من غير ان لدلالة ان على الاستقبال المنافى للمعنى المقصود وهو الحال **قوله** قد كاد من الخ والالف فى يمضحا للاشباع فانها الاظهار حركة ما قبلها يعنى دور از شدن كهنه نزديك ست اينكه سوده ومطرف شود **قوله** يمصحا بالصاد المهملة والمعجمة وهو المقصود بالتشبيه معناه الانقطاع **قوله** كاد وما يشتق منه **قوله** اى كسائر الافعال فى افادة الكلام من شان حرف النفى ان ينفى مدخوله ايجابا او سلبا وانما قدر لفظ السائر بمعنى الباقى لئلا يلزم مشابهة الشئ لنفسه لان كاد من الافعال المذكورة ايضا وانما قال على القول الاصح للاختلاف كما صرح به فيما بعد **قوله** ماضيا كان او مستقبلا لانا نقول معناه انه سواء لم يكن فيه حرف المضارعة او كان فيه لكنه نقول المراد من قوله على كاد هو ما يشتق منه وتعرف تفصيله فيما بعد **قوله** اى نفى كاد يكون للاثبات اى اذا دخل حرف النفى وما فى معناه عليه يكون للاثبات **قوله** فكقوله تعالى وما كادوا يفعلون اى فذبحوها وقوله وما كادوا يفعلون فما النافية دخلت عليه مع انه للاثبات والا يلزم التناقض بين قوله فذبحوها وقوله وما كادوا يفعلون لانه لو كان للنفى فمعناه بالفارسية ليس ذبح كردند آدميان بقره را وحال آنكه نزديك نيست كه كرده باشند آدميان ذبح بقره را وانه تناقض فيكون قوله وما كادوا يفعلون للاثبات بمعنى نزديك ست كه ذبح واقع شده هست انتهى بدانكه اين آيه در وقتى نازل شده ست كه پيش از پيغمبر ما صلى الله عليه وسلم در وقت يكى از پيغمبران شخصى راكشته بودند وجماعتى دعوى خون كرده اند ... پيغمبر آن زمان كه گاوى بكشند و گوشت او را بر مرده زنند از مرده آواز مى برآيد معلوم ميشود كه قاتل چه كس ست پيغمبر آن زمان گفتند بمردم كه بروند گاوى بكشند و گوشت وى را بر مرده زنند مردم گفتند چه نوع گاو كشيم وحى آمد كه گاوى بكشيد كه جوان نباشد بلكه ميانه سال باشد پيغمبر آن زمان امر كردند مردم را بكشتن اين نوع گاو مردم باز سوال كردند از پيغمبر خود كه گاو ميانه سال بسيار هست كدام را بكشيم وحى آمد كه گاو زرد زرين باشد يعنى خوش رنگ تابان باشد چون پيغمبر امر كرد بكشتن اين نوع گاو باز مردم سوال كردند كه گاو زرد زرين بسيار هست باز وحى آمد كه گاوى بكشند كه غلات مردم نخورده باشد تجسس كردند در خانه پيرزال يافتند وچون پيرزال ازينمعنى خبر يافت هر چند بها بلند كردند گاو را نداد بعد مردم گفتند به پيرزال كه گاو را بكشيم و پوست او را پر از طلا سازيم پيرزال قبول كرد گاو را كشتند و گوشت او را بر مرده زدند مرده آواز داد كه مرا مدعيان كشته اند پيغمبر آن زمان گفت اول بار كه گفتم گاو كشيد يك گاو ميكشيد هر گاوى كه باشد اينهمه مشكل نميشد كار بآدميان مع اين اشكال بواسطه سوالات آدميان ناشى شد كه گفتند كه چه نوع گاو كشيم بعضى گفته اند كه نزول اين آيه اينست كه پيش از پيغمبر ما صلى الله عليه وسلم چنان بود كه آدميان هر وقت كه كار بدى ميكردند

على سبيل الحصول بهو العلم بالحصول كما يظهر من كلامه قدس سره فالعلم بالحصول الى سنة الحصول فى زمان الحال كما هو المعتبر فى القسم الثالث
لانه جاز ان يكون الحصول فى زمان ممتدٍ طويل فاذا عرفت هذا فلا يرد ما قيل الاولى تقديم ما هو على سبيل الاخذ والشروع على ما كان على
سبيل الحصول فيكون الاقسام الثلثة على الترتيب لان فى القسم الاول يكون المقصود مجرد الرجاء آه رجاء الخبر وفى القسم الثانى الذى هو الحصول
وقع اكثر اجزاء الخبر وبقى اقلها بخلاف القسم الثالث **قوله** قرب ثبوته عطف تفسير بقوله لدنو الخبر وقوله دنو اخذ مفعول مطلق لذى هو
النوع من القرب الذى هو الاخذ وقوله وشروع عطف تفسير لقوله اخذ **قوله** بمعنى اخذ فى الفعل اى شئ من الاشياء فاذا قلنا طفق يضرب
معناه شرع فى الضرب **قوله** كربت الشمس قال الش فى الحاشية الكروبة دنك شمس من الباب الاول ولم يجئ من الخامس انتهى كلامه اى كرب من الباب الاول
من الثلاثى المجرد لا من الباب الخامس **قوله** او كرب اى كرب يد يفعل وقوله يفعل متعلق بالجمع **قوله** جعل يقول وانما قال جعل يقول لم
يورده فى ذيل كرب وانه وطفق للتفنن فى محله وقال الله تعالى وطفقا يخصفان وقوله يخصفان فعل مضارع بغيران فى الآية بكذا وطفقا يخصفان
عليهما من ورق الجنة وهذه الآية فى واقعة حضرت آدم وحوا عليهما السلام در زمانيكه ابليس وسوسه كرد بسبب آن ايشان گندم خوردند كه امر بود بخوردن
آن گندم جامه و پوشش‌هاى ايشان تمام ريخت و برهنه ماندند ... [illegible] يعنى برگهاكه در بهشت بود در پيش خود ميگرفتند
قوله مثل عسى وكاد فى الاستعمال وقد عرفت ان الاستعمال الراجح فى عسى ان يكون مع ان وفى الاستعمال فى كاد ان يكون بغير ان وهو المراد هنا
ولهذا اعترض بان هنا نقصانا او شكا اذا كان مثل عسى وكاد فى الاستعمال فيكون مع ان على سبيل الراجح ومع غير ان على سبيل الغير الراجح
وما انتقض وجه الجواب ان التشبيه انما يكون فى مجرد المعنى لا فى جميع الخصوصيات فيكون استعمال عسى وكاد متساويا فى او شكا دون ملاحظة
الترجيح فيهما فلا انتقاض **قوله** الانشاء التعجب ... [illegible] بدا فخرج قولنا ان انشاء التعجب تعجبت به لانه فعل وضع لا لاخبار التعجب
لا لانشاء التعجب ادراك الامور الغريبة **قوله** فى التركيب فعلا التعجب لا يقال اذا كان فى التركيب بصيغة التثنية فلم لا يقال فعلا التعجب بصيغة التثنية وجعلهما
اصلا لانا نقول الحق كذلك فلا وجه ... [illegible] صيغتان بالافعل وافعل به لانه تكرار او نقول ... [illegible] المقصود من التعريف ان التعريف للمفهوم
لا للافراد ويفهم المفهوم من الواحد ... **قوله** الى الكثرة والافراد ... [illegible] الافراد بالنوع ... افعله وافعل به فلقائل ان يقول اذا كان افراده كثيرا
بحيث لا تعد ... هو خلاف جمع القلة وهو الافعال لا يدل على الكثرة والجواب انه اذا كان لشئ واحد جمعان احدهما جمع قلة كاحرف فى جمع حرف فحينئذ
لا يستعمل جمع القلة الا فى معناها واما اذا كان واحدا كالافعال فى جمع فعل فحينئذ يستعمل لهما معنى الكثرة يستعمل فى معنى القلة ايضا فالافعال استعمل
فى معنى الكثرة ههنا **قوله** فالتعريف للجنس اى التعريف للمفهوم المفهوم فى ضمن الخ وذلك لان فرد فعل التعجب ماهية نوعية التعجب مع التشخص فيكون كما انما
فيكون المفهوم هو الماهية النوعية لفعل التعجب فى ضمنها قطعا لكون الحيوان الناطق فى ضمن الماهية الشخصية لزيد قوله ايضا بالنسبة الى الواحد **قوله**
اى فعل وضع بتفسير كلمة ما انما يكون بالاعم الاقرب فلهذا فسرها **قوله** فلا ينتقض الحد اى لما فسر كلمة ما بالفعل فلا ينتقض الحد لعدم المانعية بقوله
... فارسا فانه يقال فى وقت التعجب وقوله لانه من الاصوات لكن فعل من الاصوات اى صيغة المصدر او الى الاسم وهو تعجب فى حسن شئ قال
بعض الشارحين بتقدير انه طاب طيبا له فيكون فعله مقدرا ينتقض بنحو قاتله الله من شاعر يعنى مقاتله كند الله تعالى زيد را از روى شاعرى يعنى
غالب آيد زيد را الله تعالى از روى شاعرى يعنى براى مقاتله كردن غالب آمدن لازم است فيقال فى وقت لم يكن من الناس مثله فى الشعر وقوله من شاعر
تميز له نحو كلمة من على التميز اى قاتله الله شاعرا وقوى قاتله بالبا ينقطع فى التعجب الى الغوق ومعناه حينئذ گويا ساختن وقوله لا شل عشره يعنى
شل خشك شده باد وه انگشت زيد ويقال له فى وقت التعجب ... قال الشارح فى الحاشية يقال لمن اجاد الرمى شلا لا شل عشره



چه شدید است نه بد استخراج را یعنی زید بسیار بیرون می آید وجعل الفعل الذی یمتنع بناء صیغتی التعجب منه اصطلاحا مجرورا بالباء **قوله** من بیانیة
بیان للفعل الممتنع المذکور **قوله** مثل ما اشد استخراجا ای تحصل مثل ما اشد استخراجا فجعل الذی یمتنع بناء صیغتی التعجب منه مفعولا ومجرورا بالباء ولفظ
المثل فی قوله مثل ما اشد بدل علی ان الوصل لا یحصل بشدة بل المراد به مثله مثل اقوی استخراجه واکثر استخراجه **قوله** ای التقدیم جائز فیما عداه الخ
وللقائل ان یقول ان کلامه یشعر بان التقدیم الذی فیما عدا صیغتی التعجب کان جائزا علی الوجه الکلی مع انه قد یکون واجبا کما اذا تضمن المفعول معنی
الاستفهام مثل من ضربت والجواب عنه بانه انما یتوجه اذا کان المراد من الجواز هو الامکان الخاص واما اذا کان المراد منه هو الامکان العام المقید بجانب الوجود
معناه ان عدم التقدیم لیس بضروری سواء کان وجود التقدیم واجبا اولا فلا یرد ما ذکر **قوله** فیما عداهما ای فیما عدا صیغتی التعجب کتاخیر الفعل عن
المفعول والجار عن المجرور **قوله** بما قیدنا ای التقدیم جائز فیما عداه الخ وتاخیر جائز فیما عداه الخ **قوله** لیکون عدم التصرف بهما ای بصیغتی التعجب والمراد انه
لو ترک التقدیم والتاخیر مطلقا بدون التقیید بما قیده یتناول التصرف الذی بالتقدیم والتاخیر جمیع الافعال التعجب وغیره مع ان المقام یقتضی
ان یکون عدم التصرف الذی بالتقدیم والتاخیر من الاحکام المختصة بهما لا من الاحکام المشترکة بینهما ومن الاحکام المشترکة عدم تقدیم معمول النفی فانه
یشمل فعل التعجب وغیره لان النفی یقتضی صدر الکلام **قوله** فلا یقال الخ ای فلم یتصرف فیهما بالتقدیم والتاخیر فلا یقال الخ **قوله** لانهما ای صیغتی التعجب
بعد النقل الی التعجب **قوله** جریا مجری الامثال جمع المثل وبیان ذلک انه اذا نقل قولنا حسن زید الی قولنا ما احسن زیدا الی معنی التعجب فلا تتغیر حینئذ لانه
کالامثال حینئذ ولا یتغیر المثل حیث قالوا الامثال لا تتغیر وقال العلامة التفتازانی صنعت اللبن بالصیف بکسر التاء خطابا الی المونث فهذا مثل
فلا یتغیر بان یفتح التاء لخطاب المذکر والواقعة بالفارسیة شخصی بود که زنی منظر و مال بسیار داشته است طلاق زنی داشته است صبا جمال وی این زنی
از و بیرون آمده بجوانی رسیده است که او غلامی بود و بیدا این زن گرسنگی و تنگی شده بهمان شوهر اول که زنی منظر بود که است کسی فرستاده که از ین جهان
بیرون آیم اگر تو مرا باز بحباله در آری ای شوهر غنی که زنی منظر گفت که بالصیف صنعت اللبن یعنی آن ملامت در زمان عقد نکاح می بایست چونکه در تابستان
فرو نیمو انکه که زید را که در تابستان شیر ضایع کرده است **قوله** قیل عدم التصرف هذا اعتراض من قبل الشارحین **قوله** فلو اکتفی باحدهما لکفی ولا اختصار
فی المتن ایضا فلو اکتفی کلام حسن **قوله** لا التاسیس وهو افادة المعنی الجدید بخلاف التاکید مثل زید الثانی فی مثل قولنا ضربت زید زید فانه
لا یفید المعنی الجدید والمقام یناسب التاکید ایضا لان المفعول مثلا مقدم علی الفعل فیما عدا صیغتی التعجب فیتوهم التقدیم فی
صیغتی التعجب ایضا فح یناسب ان کل واحد من التقدیم والتاخیر یستلزم وجود الآخر **قوله** بالوجود لان وجود کل واحد من التقدیم والتاخیر
یستلزم وجود الآخر **قوله** لکنه ینفصل ای ینفصل کل واحد منهما عن الآخر بالقصد فان القصد بالتقدیم لا یستلزم القصد بالتاخیر فی نفس الامر فالاولی
التقدیم والتاخیر جمعا اشارة الی ان کلا منهما مقصود بالذات وایضا اعتباره التقدیم والتاخیر دون التقدم والتاخر اشارة الی ان المراد هو القصد
بهما قال الشارح فی الحاشیة یجوز ان یکون المراد تقدیم شیء وتاخیره بالنسبة الی شیء آخر کتقدیم زید علی ما او تاخیره عنه بحیث تقدم علی نفس الفعل فقط کما یقال
زید ما احسن او ما زیدا احسن کتقدیم احسن علی الکل وتاخیره عنه کما یقال احسن ما زیدا او ما زیدا احسن وان یکون المراد تقدیم المعمول علی عامله سواء تقدم علی ما
ایضا او تقدیم علی نفس الفعل فقط وتاخیر کلمة ما عما ذکر بعده لا یخفی ان ذکر التقدیم علی هذه التقادیر لا یغنی عن ذکر التاخیر وبالعکس ویرد علی هذا الجواب ان
هذا الحکم غیر جار فی الصیغة الثانیة والمقصود شمولها کلتا الصیغتین وایضا عدم التصرف بالتقدیم علی کلمة ما او تاخیر بالا خصوصیة له بصیغتی التعجب فانه
لا یجوز مطلقا والکلام فیما له خصوصیة منه قدس سره انه یجوز ان یکون المراد من قوله ولا یتصرف فیهما بتقدیم وتاخیر ان تقدیم شیء بالنسبة الی شیء آخر وتاخیره بالنسبة الی هذا الآخر ایضا بان کان التقدیم والتاخیر بالنسبة الی شیء واحد کتقدیم زید علی ما وکذا تاخیر زید عن ما وکتقدیم احسن علی الکل

افعال المدح والذم

فاذا زيدت الهمزة عليه تصير متعديا **قوله** اي احسن انت وفاعل الامر مستتر دائما الا اذا اورد له التاكيد **قوله** زائدة هذا على تقدير ان يكون الباء زائدة **قوله** اي اجعله بصيغة الامر **قوله** بمعنى صفه بكسر الصاد وسكون الفاء **قوله** يتبعه الزمخشري بفتح الزاء وهو صاحب الكشاف **قوله** امر لكل واحد اي يوجه الى كل واحد من افراد الانسان لا يخفى ان الامر الى كل واحد من افراد الانسان ممتنع لانها غير متناهية فلا بد ان يقال بان يجعل زيدا الخ **قوله** فان فيه اي في زيد من جهات الخ معناه ان كل ما يمكن ان يكون في شخص من جهات الحسن يكون في زيد فهو اشارة الى ان افراد الانسان كلها لا يكون خالية من جهة **قوله** يعني الافعال المشهورة عند النحاة الخ هذا في الحقيقة اشارة الى علة اخراج حبذا وذممت من افعال المدح او الذم بالمراد هو بيان الافعال المصطلح بينهم فلا يكون مدحت وذممت من الافعال المدح والذم المصطلح بينهم لانه لم يوضع للانشاء بل هو موضوع لاخبار المدح والذم لا لانشائهما يرد عليه انه حينئذ يشكل بقولنا امدح واذم فانهما لانشاء المدح والذم لانهما امر الآن يقال انه موضوع للانشاء فقط فلا يرد النقض بهما حينئذ لانهما موضوعان للطلب ايضا لان معناهما طلب المدح وطلب الذم فلا يلزم ان يكونا من افعال المدح والذم **قوله** فمنها نعم وبئس واعلم ان نعم فعل المدح وبئس فعل الذم المراد بالمدح العام في نعم وبالذم في بئس مع معنى العام ههنا عدم تبيين الوصف الذي مدح او ذم لاجله يعني اذا قيل نعم الرجل لم يبين انه مدحه لاجل علمه او شجاعته او غيرهما يعني ممدوح في جميع صفاته لا في صفة واحدة ثم اعلم ان نعم وبئس فعلان عند البصريين واسمان عند الكوفيين ودليل البصريين لحوق الضمائر ثانية يقولون نعما رجلين الغموار جالا ونعمت المراة فرجلين تفسير ضمير التثنية ورجال التفسير ضمير الجمع المذكر والظاهر انهما مبنيان على الفتح ولو كانا اسمين لم يبنيا لانه ليس ما يوجب بناؤهما ودليل الكوفيين دخول حرف الجر عليهما كقول الشاعر البيت نعم الجار بو سفينة والثاني من دليلهم دخول حرف النداء عليهما يقولون يا نعم المولى ويا نعم النصير ويا نعم الرجل والثالث من دليلهم يقولون نعيم الرجل باشباع كسرة العين حتى يحصل منها ياء ساكنة قال بعضهم ان هذه الادلة ضعيفة اما الاول فلان دخول حرف الجر تقديره الست بجار مقول فيه نعم مفعول فيه صفة لجار فحذف الموصوف وهو جار وحذف ايضا مفعول فيه وادخل الباء بنعم واما دخول حرف النداء فتقديره يا الله نعم المولى انت فحرف النداء دخل على الاسم لا على الفعل وقوله يا نعيم الرجل فشاذ لان الياء تولد من اشباع كسرة العين وهذا ليس بفعل اصلي **قوله** في فعل اذا كان فاؤه مفتوحا اقول لا يقال الاولى ان يقال اذا كان عينه حلقيا بدون قوله فاؤه مفتوحا لان اربع لغات انما يكون في مادة لفظ الفعل فان فتح الفاء واحد من اللغات الاربع لانا نقول لو لم يقل قوله اذا كان فاؤه مفتوحا فيلزم ان يكون في فعل على صيغة المجهول ايضا اربع لغات وليس كذلك لا يقال فيلزم حينئذ ان يكون في فعل بضم العين ايضا اربع لغات وليس كذلك لانا نقول ما نلتزم ذلك الا ان الظاهر ما قال الشارح الهندي من ان هذه الوجوه الاربعة مطردة في كل فعل على فعل بكسر العين ثانيه حرف حلق كشهد وكذا في كل اسم على فعل ثانيه حرف حلق كفخذ انتهى كلامه **قوله** بذكر المخصوص الخ اي المخصوص بالمدح او الذم بعد الفاعل **قوله** نحو نعم الرجل زيد فان في نعم الرجل اجمال لان الرجل مبهم فذكر زيد بعده تفصيل بعد الاجمال **قوله** نعم فرس غلام الرجل اي زيد في هذا المثال يكون الواسطة واحدة وفي المثال الثاني اي اثنان **قوله** هلم جرا وهلم اسم فعل بمعنى ايت فقوله جرا مفعول مطلق فعله محذوف نحو جر جرا او يجر جرا وهو اشارة الى جواز كثرة الواسطة **قوله** مميز بنكرة منصوبة فاذا كان الضمير مميزا باسم المفعول فيكون النكرة مميزا باسم الفاعل لا يقال ان الضمائر انما تكون معرفة فلا يجوز ان يقع النكرة مميزا عن المعرفة ورافعا للابهام عنها لانا نقول المراد من الضمير في قوله مضمر الضمير المبهم كالضمير في نعم ومن ثم قالوا ان الضمائر معرفة هو الضمائر التي يتقدم المرجع عليها وقوله منصوبة قيد اتفاقي لان التمييز لا يكون الا منصوبا **قوله** او مضافة لفظية لا معنوية

بحث الحرف

ان الفعل اذا اسند الى المؤنث الحقيقي يجب تانيثه وتجاب بان المراد من الفعل فيما سبق هو الفعل المتصرف وهما غير متصرفين و اليه

اشار بقوله لانهما لما كان الخ **قوله** قوله تعالى بئس مثل القوم الذين كذبوا قوله مبتدا و ما و ل خبره یعنی چه بدست اقوال آن قوم کی تکذیب

ایات الله کرده اند که کافر اند و لقائل ان يقول لم لا يجعل قوله تعالى بئس مثل القوم الذين كذبوا جوابا عن السوال الذي هو عدم الموافقة في الجنس

منها كما مرت الاشارة اليه من قوله لان الذوات ليست من جنس الاحوال مع ان الجواب بالتاويل جواب عنه ايضا والجواب بان الشيخ لما ذكر قوله

تاويلا في جانب الجنس ولم يذكره في جانب الافراد فجعل السوال في جانب الافراد دون الجنس وظهر من ذلك عدم ايراد قوله تاويلا في جانب الافراد

لعدم اتصال السوال به على وجه الكمال **قوله** هو مثل القوم اي المثل المضاف الى القوم **قوله** تاول و هو في الحقيقة منع اي لا نم ان يكون قوله

الذين كذبوا المخصوص بالذم قوله بتقدير مثل الذين الخ سند المنع **قوله** بتقدير مثل الذين كذبوا اي بتقدير المثل قبل قوله الذين كذبوا فحينئذ

يكون المخصوص هو مثل الثاني والفاعل هو المثل الاول فيكونان مفردين والمثل بفتح الميم هو الاحوال اي بئس حال القوم الذين كذبوا **قوله**

او يجعل الذين اي الذين كذبوا صفة القوم وحينئذ يكون قوله كذبوا بمعنى المكذب باسم الفاعل قوله اي بئس مثل القوم المكذبين مثلهم فيكون

مثلهم مخصوص فيهما مفردين ولقائل ان يقول ان الضمير في مثلهم راجع الى القوم فكانه قال بئس مثل القوم مثلهم فيلزم ان يكون المخصوص

متحدا مع الفاعل بحسب المفهوم مع انه وان كان متحدا مع الفاعل بحسب الذات ولكن لا بد ان يكون مغايرا له بحسب المفهوم والجواب انهما متغايران

مفهوما لان اضافة مثل الاول الى القوم للجنس واضافة مثل الثاني الى الجمع للعهد الخارجي فكانتا متغايرين حينئذ مفهوما وقد قالوا ان

الاضافة ايضا اربعة كالالف واللام **قوله** اذا علم اي حذف بالقرينة **قوله** اي ايوب فانه المخصوص بالمدح **قوله** بقرينة ان ذلك اي قوله تعالى

نعم العبد في قصة ايوب ع م **قوله** فنعم الماهدون یعنی چه خوب گسترانندہ ہست واجب تعالى **قوله** اي نحن فانه مخصوص هو راجع الى الله تعالى

وانما اورد بصيغة الجمع ولم يقل انا مع انه تعالى واحد للتعظيم اي نعم الماهدون نحن **قوله** والاحكام كما قال وقد يحذف المخصوص اذا علم

بالقرينة **قوله** ومنها حبذا ولو قال ساء مثل بئس لكان اولى للاختصار الا انه لم يكن مثل نعم في الشرائط والاحكام فلذا فصله بقوله

ومنها **قوله** حب في حبذا ففي عبارته مسامحة فان مجموع حبذا ليس من افعال المدح او الذم لانه مركب والفعل لا يكون الا مفردا ولكن ذا

صار مثل التاء في ضربت لا ينفصل عنه وهو للمدح **قوله** او حب بصيغة المجهول الايقال يمنع ان يكون حبذا مركبا من حب بصيغة المجهول

وذا لان الحاء مفتوحة في حبذا لانا نقول اصل حب بفتح الحاء حبب بضم الباء الاول ثم اسقط حركة الباء للادغام اما باسقاط الحركة

او بنقلها الى ما قبلها بعد حذف حركة ما قبلها وعلى التقدير الاول يكون مركبا من حب بصيغة المعلوم وذا وعلى التقدير الثاني يكون مركبا

من حب بصيغة المجهول و ذا قوله اذا صار محبوبا وليس لك ان تتوهم من لفظ المحبوب ان حب مجهول فمعنی حب زید محبوب دوست داشته

شده هست زيد كما يقال وجد زيد بمعنى زيد موجود **قوله** عما هو عليه وضمير هو يحتمل ان يكون راجعا الى حبذا وهذا ما اختاره الشيخ

ويحتمل ان يكون راجعا الى فاعله والى ذا ايضا وهذا ينبغي لارجاع الضمير في قوله لا تتغير **قوله** لجزئها اي حبذا بتاويل الكلمة **قوله** لا تتغير

اي الامثال لها لانها على قصة غريبة فلو تغيرت لا تدل عليها **قوله** على الوجهين المذكورين في نعم بان يكون المخصوص مبتدا وما قبله

خبرا او خبر مبتدا محذوف بالنظر الى السوال الناشي منه كما عرفت في نعم **قوله** ويجوز ان يقع الخ وهذا من الاحوال المخصوصة في حبذا

المشتركة قوله نحو حبذا رجلا زيد فان رجلا تميز عن نسبة حب الى ذا وقع قبل المخصوص یعنی چه خوب ہست او از روی جلیت

وانی که خوبست از روی جل بودن زید ست وفي المثال الثاني يكون التميز بعد المخصوص وفي المثال الثالث يكون

فی ضربت زید جر و در کن معالانه مسند بخلاف زید قائما فی ضربت زیدا قائما فانه لا تقع شئ منهما مسندا و مسندا الیه بل المسند فیه هو ضرب والمسند الیه هو التاء **قوله** یتعقل معناه بالنسبة الیه ای الی الاسم وهذا التوصیف للاشعار بان کل اسم محتاج الیه لکل حرف لتحقق ان یکون تعلیلا لاحتیاجه فی جزئیته الی اسم ای لتعقل معناه بالنسبة الیه **قوله** او فعل کذلک ای فعل یتعقل معناه بالنسبة الیه وکلمة او لمنع الخلو اذ قد یحتاج الیهما معا کحرف الشرط والتحضیض **قوله** حروف الجر ما وضع ای حروف وضع کل منها للافضاء بفعل وایراد لفظ الجمع فی المعرف اشارة الی جامعیته کما ان ایراده فی جانب التعریف اشارة الی مانعیته ومعنی الاول انه لیس للمعرف فرد تخرج عن تعریفه ومعنی الثانی ان لیس للتعریف فرد لم یصدق المعرف علیه واشار الشارح الی مثل ذلک فی قوله التوابع کل ثان باعراب سابقه الخ فعلی هذا لا یرد انه ینبغی ان یقول حرف الجر بصیغة المفرد لان التعریف للماهیة لا للافراد ویجوز ان یکون الاضافة جنسیة مبطلة للجمعیة کلام الجنس فقوله ما وضع خبر لقوله حروف الجر ویجوز ان یکون تقدیره منها حروف الجر وقوله ما وضع فی التقدیر هو ما وضع بارجاع الضمیر الی مفرد وهو فی ضمن الجمع فکلمة ما عبارة عن الحرف انما لم یقسم الحرف صریحا کتقسیم الکلمة الی اقسامها الثلثة وتقسیم الاسم الی المعرب والمبنی اکتفاء بذکر اقسام الحرف لانه بمنزلة التقسیم فاشار به الی نوعی التقسیم من الصریحی والضمنی **قوله** لافضاء الفعل ای لافضاء مدلول الفعل الاصطلاحی والمراد من معنی الفعل فی قوله او معناه ما ذکر بقوله کاسم الفاعل الخ فلا یرد ما قیل انه ان اراد من الفعل الفعل الاصطلاحی هو غیر مفضی وهو ظاهر وان اراد منه اللغوی هو الحدث فلا حاجة حینئذ الی قوله او معناه ای المعنی التضمنی لان المعنی المطابقی مفض ایضا کالفعل الاصطلاحی ویمکن تقریر الایراد بعبارة اخری بان ما هو مفض الی ما یلیه لیس الا معنی الفعل الذی هو الحدث فی جمیع المواد لا نفس الفعل فینبغی ان یکتفی بمعنی الفعل ولقائل ان یقول التقابل بین الفعل ومعناه حینئذ یکون تقابل العام بالخاص فهو المکتفی بقوله او معناه لیعم فان الفعل اعم من ان یتحقق فی ضمن الفعل الاصطلاحی او فی ضمن الفعل اللغوی **قوله** الخ معنی الافضاء الوصول ولما الخ دفع سؤال تقریره ان تفسیر الافضاء بالایصال لیس بجائز لان الافضاء لازم لانه بمعنی الوصول والایصال متعد فتفسیر الشئ بالمباین غیر جائز والجواب ان الافضاء وان کان لازما لکنه صار متعدیا بالباء فی قوله بفعل فحینئذ یصح تفسیره بالایصال کما ان ذهب لازم بمعنی الذهاب حین تعدیته بالباء یکون بمعنی الاذهاب لا یقال ان ما ذکره ههنا ینافی ما ذکره فی خواص الاسم من قوله لانه لافضاء معنی الفعل الی الاسم فینبغی ان یدخل الاسم لیفضی معنی الفعل الیه انتهی کلامه فالمراد من الافضاء فی الموضعین معنی التعدی لانا نقول انهم قالوا ان همزة باب الافعال یکون للتعدیة غالبا اونقول بتقدیر الباء ولقائل ان یقول لا یصدق التعریف علی مثل غلام لزید لعدم وجود الفعل او معناه یفضی الی ما یلیه والجواب انه مقدر ههنا ای غلام ثبت لزید واجیب ایضا بان اللام فی الافضاء للغرض لا صلة الوضع فلا ینتقض التعریف المذکور منعا بحرف العطف لایصال الواو مثلا معنی الفعل الی عمرو فی قولنا جاءنی زید وعمرو لانها لم یوضع لغرض الایصال لان الواو انما وضع للجمع یلزمه الایصال ولا ینتقض التعریف جمعا بالحروف الزائدة من الحروف الجارة لکن فی قولک ما جاءنی من احد والباء فی قوله تعالی کفی بالله واللام فی قوله تعالی ردف لکم والکاف فی قوله تعالی لیس کمثله شئ لان هذه الحروف زائدة لا یراد منها معنی فضلا عن معنی الایصال وبان المعرف مخصوص بحرف الجر اللفظی وبان الافضاء اعم من ان یکون بالشخص او بالنوع **قوله** وهو کل شئ استنبط منه معنی الفعل ولفظ الکل متحجم وایراده للمبالغة کما مر غیر مرة والمراد من معنی الفعل المذکور فی التعریف اللغوی وفی المعرف الاصطلاحی فلا یرد ان اخذ المعرف فی المعرف یستلزم الدور علی ان الدور فی التعریفات اللفظیة غیر مستحیل کما قالوا ولقائل ان یقول ان شبه الفعل بهذا التفسیر داخل فی معنی الفعل وقد جعله مقابلا فی بحث الحال حیث قال والعامل الفعل او شبهه



ان من موضوع لجزئيات الابتداء لان الابتداء المطلق كالانتهاء المطلق معنى اسمي كما عرفت في صدر الكتاب فالمراد الابتداء الخاص مع يكون اللام للعهد لشهرته لا ايقال لابد في العهد من تقدم المعهود صريحا وكناية لانا نقول قد يكتفى بعلم المخاطب ايضا كقولك ركب الامير اذا لم يكن في البلد الا امير واحد **قوله** اي لابتداء الغاية يجعل اللام عوضا عن المضاف اليه **قوله** المراد بالغاية المسافة لا النهاية التي هي المعنى الحقيقي لها والمسافة معناها المجازي فهو من قبيل اطلاق الجزء هو الغاية على الكل هو المسافة لان النهاية هي النقطة الاخيرة وهي جزء في المسافة وهي شاملة لها فذكر الغاية وارادة المسافة من قبيل المجاز والعلاقة الكلية الجزئية والمراد بالمسافة الامر الممتد من قبيل ذكر الخاص وارادة العام فلا يرد ان الاولى ان يقول المراد بالغاية هو الامر الممتد لان الغاية قد تكون بمعنى النهاية وقد يكون بمعنى الامر الممتد وهو المراد ههنا والمسافة اخص من الامر الممتد ثم لابد ان يعم الامر الممتد من ان يكون ممتدا بنفسه او منشاء الامر الممتد فلا يرد النقض بقولنا خرجت من الدار فان الخروج وان لم يكن ممتدا بنفسه ولكن يترتب عليه امر ممتد كالسير والجلوس وغير ذلك فان قلت المسافة هي البعد المكاني فيلزم ان لا يستعمل في الزمانيات فلم يصح قولنا صمت من اول الصبح الى الليل واللازم باطل قلت المراد من المسافة ههنا البعد مطلقا فحينئذ تكون مستعملة في البعد سواء كان مكانيا او زمانيا **قوله** اذ لا معنى لابتداء النهاية لان النهاية لا يكون ذا ابتداء لما عرفت انها النقطة الاخيرة لا يقال يكون لابتداء النهاية معنى بان يقال ابتداء الامر التي لها نهاية فمعنى قولنا لابتداء النهاية انها لابتداء ماله نهاية فالاضافة لادنى ملابسة احترازا عن ابتداء ما لا يكون له نهاية كالابديات والازليات لانا نقول معنى قوله اذ لا معنى لابتداء النهاية انه لا معناه على تقدير حمله على الظاهر بدون تقدير شيء فيه فظاهره ليس الاضافة ومع تقدير شيء الاضافة لا معنى لابتداء النهاية فحينئذ ظهر ضعف ما ذكره الفاضل الحلواني بقوله فيه بحث لان الاضافة لادنى ملابسة اي من لابتداء ماله نهاية اي لا يستعمل لها في ابتداء ما لا نهاية له انتهى خلاصة كلامه كلام الفاضل المذكور ساقط مع جوابه لو كان المراد من لابتداء ماله نهاية فلم يبق المقابلة بين المسافة والنهاية لان كون من لابتداء المسافة اي لابتداء الامر الممتد بعينه ان من لابتداء ماله نهاية لان المسافة لا يستعمل الا في الامر الممتد الذي له نهاية **قوله** وقيل كثيرا ما يطلقون الخ اي اطلاقا كثيرا وكلمة ما زائدة فالمراد من الغاية حينئذ هو الفعل اي الفعل الذي يصدر من جل مثل سرت من البصرة وانتهاؤه الى الكوفة قيل الغرض يطلق على الافعال الاختيارية دون غيرها فيلزم ان لا يستعمل كلمة من في غير الافعال الاختيارية واللازم باطل لصحة قولنا غلى القدر من اول النهار الى آخرها والغلي بالفارسية جوشيدن والقدر ديگ فغلى القدر ليس فعلا اختياريا ويمكن الجواب بانه لا يجوز ان يكون اطلاق كلمة من ههنا على سبيل المجاز وبانه لم لا يجوز ان يكون الفعل الاختياري اعم من الحقيقية والتنزيلية قيل الغاية ههنا بمعنى الامر الممتد كالسير والجلوس وغيرهما والمسافة اخص منه وكانه اراد بالمسافة الامر الممتد من قبيل ذكر الخاص وارادة العام ولكنه ينتقض بنحو خرجت من البصرة او من الدار لان الخروج ليس امرا ممتدا واجيب بان الممتد اعم من ان يكون ممتدا بنفسه او كان منشاء الامر الممتد والخروج يكون سببا للممتد كالسير والجلوس **قوله** المقصود وذكره بعد الغرض لئلا يحمل على العلة الغائية **قوله** علامة من الابتدائية ولم يقل وعلامته كما سيقول لئلا يتوهم اختصاصه بالزمان او بالمكان **قوله** او ما يقيد اي وصح ايراد ما يفيد فائدتها اي فائدة الى في مقابلتها واراد بالمقابل اعم من ان يكون بعدها كما في المثال الاول او قبلها كما في المثال الثاني **قوله** لان معنى اعوذ به التجئ اليه اي الى الله تعالى فقوله التجئ بصيغة المتكلم الواحد لا التجاء بناه طلبيدن

ربه رجلا ويكون ذكر شئ اشارة اليه لا يقال ان الضمائر معرفة فكيف يصح ان يكون هذا الضمير مبهما لانا نقول الضمائر المعرفة هو الضمائر التي تقدم المرجع عليها ولم يتقدم المرجع على الضمير في كان كالضمير في ربه رجلا فيكون هذا الضمير نكرة لا معرفة **قوله** وهو وارد على سبيل الحكاية وهذا جواب على تقدير التسليم اي قوله قد كان من مطر وارد على سبيل الحكاية لا على سبيل الاصالة **قوله** لنا من زائدة في غير الكلام الموجب اعم من ان يكون غير الكلام الموجب بالفعل او بالاصل فيكون قد كان من مطر غير كلام موجب في الاصل بل كان من مطر فاتيم قد في الجواب مقام هل فيكون مادة الجواب والسوال متحدا فيصح ان يقال ان الجواب غير الكلام الموجب في الاصل فيما ذكرنا ضعف ماذكره الفاضل الحلوائي في رد ماذكره مولانا عصام حيث قال الفاضل المحشي والمراد بكونه في غير الكلام الموجب كونه فيه في الحال او في الاصل انتهى وفيه ان من في القول المذكور ليس في غير الموجب لا في الحال ولا في الاصل بل غير الموجب هو السوال وهو تركيب آخر وليس باصل الجواب ولم يعهد اطلاق الاصل عليه بالنسبة الى الجواب انتهى كلامه قيل ويمكن ان يكون حاصل تعميم غير الموجب حقيقتا وحكما وجواب ماليس بموجب في حكم غير الموجب وتجوز ان يكون حاصله تسليم كون من زائدة وتخصيص اشتراط كونها في غير الموجب بما يكون على سبيل الحكاية **قوله** والى للانتهاء اي لجزئيات الانتهاء بتقدير المضاف لان الانتهاء كالابتداء معنى اسمي اذ المراد به الانتهاء الخاص لشهرته ولمعلوميته **قوله** اي لانتهاء الغاية بجعل اللام عوضا عن المضاف اليه والغاية ههنا بمعنى المسافة لا بمعنى النهاية لانه ليس للنهاية نهاية لانها هي النقطة الاخيرة ثم لم يرد بها الغرض ههنا اكتفاء بما سبق وتجوز ان يكون بمعنى الامر الممتد سواء كان ممتدا بنفسه او كان منشا له كما في خرجت الى السوق فان الخروج وان لم يكن ممتدا ولكنه سبب له كالسير والجلوس **قوله** هي بهذا المعنى مقابلة لمن سواء كان الانتهاء في المكان الخ وهذا اشارة الى وجه ايرادها بعد من فان قيل اذا كان الى لهذا المعنى مقابلة لمن فلا يكون الى في غير الزمان والمكان لان من يكون للابتداء في الزمان والمكان دون غيرهما فلم يكن اذا كذلك ولا يصح حينئذ قوله او غيرهما اجيب بان الى بهذا المعنى مقابلة بمن في الجملة اي في بعض المواد والمراد انها مقابلة بمن باعتبار اصل الابتداء والانتهاء ولقائل ان يقول في دفع الشبهة ان من يكون للابتداء في غير الزمان والمكان ايضا مثل اعوذ بالله من الشيطان الرجيم فان كلمة او في قوله وهذا الابتداء اما من المكان او من الزمان لمنع الجمع لا لمنع الخلو نحو اتموا الصيام الى الليل اي اتموا الصيام من اول اليوم اي من اول الفجر الى اول الليل **قوله** فان قلب المخاطب باسم الفاعل ثم هو المتكلم المفهوم من الياء في قوله قلبي والضمير في اليه راجع الى المخاطب باسم المفعول المستفاد من الكاف في قوله اليك فيكون المرجع اليه ضمير الغايب مذكورا معنى وجاز ان يكون المرجع اليه فيه مذكورا حكما واليه يدل ماذكره في شرح المختصر ان الضمير في يديه ورجليه مع مرضيه وكعبيه راجع الى صاحب الوجه لدلالة الوجه عليه التزاما فمرجع الضمير مذكور حكما انتهى كلامه فلا يرد حينئذ ماذكره الفاضل الحلوائي من ان في قوله فان قلب المخاطب الخ حزازة لان المخاطب ان كان على صيغة اسم المفعول كقوله منته وكان اليه مفعول مالم يسم فاعله لقوله منته وضمير راجعا الى قلب المخاطب كان الاولى ترك القلب لان المذكور في المثال قلب المتكلم لا قلب المخاطب فالظاهر ان يقال فان المخاطب منته وان كان على صيغة اسم الفاعل كقوله منته وكان ضمير اليه راجعا الى المخاطب المعبر عنه بالكاف كان الظاهر ان يقال الى المخاطب على صيغة اسم المفعول اذ لا وجه للضمير الغايب انتهى كلامه **قوله** باعتبار الشوق والميل يعني اسناد الانتهاء الى القلب ليس باعتبار نفسه فان ذات قلبه ليس بمنته اليه بل ميل قلبه منته اليه ولا يتجاوز منه الى غيره ويمكن تقدير المضاف اي ميل



فلان الحرفية مقتضية لعدم الحركة للزوم البناء للحرف وكون السكون اصلا في البناء ولكن سكونها متعذر لتعذر الابتداء بالساكن فجعلت مبنية على الكسر الذي هو قريب من السكون لان السكون عدم الحركة والكسر لعدم دخوله على الفعل وغير المنصرف قليل وقريب من العدم واما اقتضاء لزوم مجرورية مدخولها بناءها على الكسر للمناسبة بين حركتها وعملها **قوله** اي بمكان يقرب منه وصلة القرب لا تكون الامن فلذا قال منه دون به لكنها بمعنى البا أشار به الى ان الالصاق في المثال المذكور مجازي لا حقيقي لان مروره لم يكن ملتصقا بزيد بل يجوز ان يقول مررت بزيد مع ان بينك وبين زيد موضعا واسعا فالمعنى التصق مروري بموضع يقرب زيد منه والعلاقة ان القرب من الشئ في حكمه والملصوق به في حكم الملصوق بذلك الشئ ثم لما كان في الالصاق المجازي خفاء فذكره ولم يذكر الالصاق الحقيقي مع اصالته كما في به داء فلا يرد ما قيل من ان الاقتصار على مثال الالصاق الحقيقي ليس على ما ينبغي **قوله** كتبت بالقلم اي باستعانته واليه **قوله** مصاحبة السرج حال اشتراء الفرس في الاشتراء وفي بعض النسخ مصاحبة السرج واشتراء مع الفرس في الشراء **قوله** ولا يلزم ان يكون السرج والمراد من اللزوم هو اللزوم الكلي لا الجزئي اذ لا خفاء في تحقق اللزوم الجزئي وهذا دفع ما يتوهم من سابقه لان المتبادر من اشتراء الفرس مع السرج كون السرج ملاصقا بالفرس **قوله** ملصقا به على صيغة اسم الفاعل او المفعول خبر بعد خبر ليكون والضمير فيه للسرج وضمير المجرور للفرس **قوله** فالالصاق يستلزم المصاحبة والفاء فصيحة وليست للتفريع لان ما يتفرع على سابقه هو عدم استلزام المصاحبة الالصاق لا استلزام الالصاق للمصاحبة ولا يبعد ان يحمل التفريع نظريا بان التفريع يتوقف على بيان مفهوم المصاحبة لا على مجرد مفهوم المصاحبة ثم اعلم ان استلزام الالصاق للمصاحبة انما يكون في الالصاق الحقيقي دون المجازي فلا يرد ما قال مولانا عصـ وفيه بحث لجواز ان يكون اشتراء الفرس في مكان يقرب من السرج ولا يصاحب السرج الفرس في الاشتراء انتهى كلامه وحاصله منع صحة الاستلزام وذلك بانه اذا اشترى رجل فرسا بدون سرجه ويكون السرج في مكان اشترى الفرس فيه فحينئذ يكون الالصاق متحققا لما مر ان السرج موجود في المكان الذي اشترى الفرس فيه مع عدم المصاحبة ح لعدم اشتراء السرج بل اشتراء الفرس فقط ثم المراد من اللزوم الكلي لا الجزئي لانه حينئذ لم يصح قوله من غير عكس لان اللزوم الجزئي متحقق فيه كما عرفت **قوله** اي جعل الفعل اللازم متعديا والمراد من الفعل هو الاعم من اللغوي والاصطلاحي ويحتمل الاكتفاء بالاصل وهو الفعل الاصطلاحي فيدخل تعدية الفعل اللغوي فيه بالمقايسة مثل انا ذاهب بزيد **قوله** والتعدية بهذا المعنى مختصة بالباء دفع سوال تقريره ان التعدية لا تختص بالباء بوجودها في جميع الحروف الجارة كما يقال انسحب على التراب انسحاب الانجرار وتقرير الجواب ان المراد هو التعدية التي كانت بتضمين الفعل معنى تصيير وهذه مختصة بالباء بخلاف التعدية التي بمعنى ايصال معنى الفعل الى معموله فانها متحققة في جميع الحروف الجارة **قوله** وزائدة بالرفع عطف على قوله للالصاق او على المعطوفات فيكون مرفوعا بالعطف على الخبر على ما عرفت في من **قوله** في الخبر في الاستفهام الخ اي هذه زائدة في خبر كلام الاستفهام بهل او في خبر المبتداء في الاستفهام اي في وقت الاستفهام **قوله** والنفي عطف على الاستفهام اي هي زائدة في خبر كلام النفي بليس وبما **قوله** وهي تزاد في الجزاء الخ توطية لقوله قياسا فاشار به الى ان قوله قياسا متعلق بقوله زائدة بان يكون صفة مصدر محذوف اي زيادة قياسية وسماعية بجعل القياس والسماع بمعنى القياسي والسماعي او بحذف ياء النسبة وهو شايع بينهم **قوله** اي غير الخبر الواقع الخ اشارة الى ان الضمير راجع الى الخبر المذكور فلا يرد ان الظاهر ان يقول وفي غيرها **قوله** سواء لم يكن خبرا اي **قوله** وفي غيرها فيه احتمالان الاول

والفوا **قوله** اصلها اي وضعها **قوله** ثم يستعمل في التكثير دفع دخل تقريره انه اذا كان رب في معنى التقليل اصلا فيكون في معنى التكثير مجازا فيلزم ان لا يحتاج في استعمالها على التقليل الى قرينة ويحتاج في استعمالها على التكثير الى قرينة مع ان الامر بالعكس وتقرير الجواب ان استعمالها في معنى التكثير شايع مشهور فيكون كالحقيقة فشهرته بمنزلة القرينة واستعمالها على التقليل ليس بشايع فيحتاج الى القرينة

قوله يعني الذي تعلق به رب وايراده لبيان الاضافة التي في قوله وفعلها اي الفعل العامل في رب **قوله** ولا يتصور اي لا يتحقق ذلك اي التقليل المحقق الا في الماضي فلا يكون فعلها مضارعا فلا يجوز ان يقال رب رجل كريم سالقى او لا يلقى فان معنى التقليل لا يسع في المضارع الحال فلا يرد ما قيل ان المضارع الحال ايضا يدل على التحقيق فلا بد ان يقع فعلها فعل المضارع كالماضي لا يقال ان المضارع الاستقبالي مطلقا لا يكون مشكوك الوقوع فان بعضها متحقق الوقوع مثل يؤخر في قوله تعالى لا يؤخر الاجل ويموت حي يموت زيد لانا نقول لا يسع فيها ايضا **قوله** لم افارقه بصيغة المتكلم الواحد فيكون فعلها حينئذ منفيا بلم **قوله** اي ذلك الفعل الماضي اشارة الى ان نصبه على نزع الخافض وتنوينه عوض عن المضاف اليه **قوله** القرائن باعتبار المواد ثم اللام في قوله لوجود للتوقيت لا للتعليل لان القرينة شرط للحذف لا علة له **قوله** لا مرجع له اي ليس له مرجع ... بقصد الرجوع اليه والا فللضمير لا بد من المرجع كما يدل عليه تعريفه **قوله** خبرا اي لا مرجع موجود له **قوله** مميز بنكرة منصوبة على التمييز **قوله** على التمييز علة النصب لا قيد له وذلك النكرة بعد قوله مميز لان النكرة ... وقيد واقعي لان التمييز منصوب ... **قوله** خلافا للكوفيين في مطابقة التمييز وانا خص الاختلاف بالمطابقة ... الضمير المبهم المميز لا يدخل على الضمير ... لكن لا على المبهم او يدخل على الضمير المبهم لكن لا على التمييز **قوله** ... مشتقة من ... وهو ... فيكون **قوله** الماهية صفة ... تحقيق ماهية الكف كما يقال الجسم طويل عريض عميق مع ان الطول والعرض والعمق جميعا معتبر في مفهوم الجسم فالطويل العريض العميق تحقيق ماهية الجسم **قوله** بعد لحوق ما اي على ربه اشارة الى التعقيب المفهوم من الفاء والجملة اعم من الفعلية والاسمية والفعلية اعم من الماضوية والاستقبالية نحو ربما زيد قائم وربما قام زيد او يقوم وهو اشارة الى دفع سوال تقريره ان دخول رب على الجملة ممتنع لان حرف الجر لا تدخل الا على المفردات ولذا قال انها مختصة بنكرة تقرير الجواب بانها تدخل على الجملة بعد لحوق ما الكافة عليها مثل ربما يود الذين كفروا الودادة بالفارسية گريختن **قوله** ربما زائدة بالجر فما زائدة قد يدخل الاسم كما يدخل الجملة والصقيل فعيل بمعنى مفعول من صقله اذا جلاه **قوله** اي واو رب في حكمها اشارة الى ان الاولى ان القول واو ها في حكمها ثم قال هذا القائل وهو مولانا عصم ولم يقل واوها في حكمها لئلا يفيد لحوق ما الكافة بالواو ودخولها على الضمير اقول يمكن ان يقال المراد واوها في دخولها ههنا على نكرة موصوفة بقرينة ايراد قوله يدخل على نكرة موصوفة بعدها لا في جميع الاحكام **قوله** وبلدة بالجر والمراد منها المفازة ههنا والمراد من الانيس المونس اليعافير اولاد البقر الوحشي والعيس بالكسر الابل الابيض **قوله** لان ذلك تعسف اي تقدير المعطوف عليه اذا كان في اول الكلام تعسف اي خروج من السبيل المستقيم عند حذف الفعل وعند بمعنى مع **قوله** اي حذف الفعل اشارة الى ان اللام عوض عن المضاف اليه والاضافة بيانية اي الفعل الذي هو مشتق من القسم فلا يجوز استعمال واو القسم مع وجود فعل القسم لا يقال اقسم والله بخلاف الباء فانها يستعمل مع اظهار فعل القسم وحذفه يقول احلف بالله لافعلن كذا او بالله لافعلن كذا **قوله** وكذلك لكثرة الخ اي عدم ذكر الواو مع فعل القسم لكثرة استعمال الواو في القسم فلا يحتاج الى ذكر فعل القسم مع الواو لشهرتها في القسم فينتقل الذهن اليه بلا ذكر فعل القسم

تخصيص الحذف بهنا لاجل الاعتراض والتقديم المذكورين في جواب كلامه **قوله** اذا اعترض اي حذفه مشروط بواحد من الامرين و

قوله بين اجزاء الجملة التي تدل على جواب القسم اشارة الى حذف المفعول عن قوله اعترض لان قوله اعترض و**قوله** قد تقدم تنازعا في **قوله**

مايدل عليه وجعله معمولا للثاني كما هو مذهب البصريين وحذف المفعول من الاول وايضا فيه اشارة الى تفسير **قوله** مايدل عليه

الى جعل ما هو صلة حيث فسره بالمعرفة وجعل ما يكون المقصود منه بيان حاصل المعنى **قوله** زيد والله قائم مثال لتوسط القسم بين

اجزاء الجملة التي تدل هذه الجملة على جواب القسم والمثال الثاني لتقدم الجملة على القسم والضمير في قوله او تقدمه ضمير المفعول و**قوله**

مايدل عليه فاعل تقدم **قوله** لاستغنائه اي القسم وهذا دليل لهما جميعا **قوله** لا الجواب لان جواب القسم اصطلاحا يكون موخرا عن القسم

قوله ولهذا اي ولاجل انه ليس بجواب لفظا لا يجب في الجملة المذكورة علامة جواب القسم في القسم الذي لغير السوال وهي اللام وان

وحرف النفي فلا يقال والله لزيد قائم او زيد قائم والله **قوله** اي لمجاوزة شئ وتعديته الخ اشاره الى ان اللام عوض عن المضاف

اليه وليس المراد مجاوزة ما قبله عما بعده لانه قد لا يكون كذلك كما في اخذت عنه العلم وادیت عنه الدين وان كان المجاوزة كذلك

في رميت السهم عن القوس الى الصيد **قوله** وذلك اي مجاوزة شئ وتعديته اما بزوال الشئ الاول عن الثاني الخ لا يقال الاولى

ايراد المشار اليه المونث بان يقول تلك موضع ذلك لتانيث المجاوزة لانا نقول المجاوزة مصدر تجوز تذكيره وتانيثه **قوله**

الى الصيد فان السهم شئ وصل الى القوس وجاوز عنه ووصل الى الصيد الذي هو ثالث **قوله** او بالوصول وحده اي او

يكون المجاوزة المذكورة بالوصول اي بالوصول الى الثالث بدون الزوال من الشئ كقول التلميذ اخذت عنه اي زيد

الاستاذ العلم فان العلم باق في زيد ايضا **قوله** اديت عنه الدين اي اديت من جانب زيد الديون الدين الى خالد فحينئذ يكون

الزوال عن الشئ الثاني فقط بدون الوصول اليه لانه ادى الدين الى خالد من جانب زيد ولم يصل الدين الى زيد الذي هو الثاني بل

وصل الى خالد الذي هو الثالث فان قلت لا فرق بين هذا المثال والمثال الاولى لان في كليهما يكون الوصول الى الثالث وشرط كنها

في الزوال عن الثاني فلا يصح المقابلة قلت بينهما فرق بان في الاول يكون الوصول اولا الى الثاني ثم منه الى الثالث وفي المثال

الثاني لا يكون الوصول الى الثالث **قوله** ليعلم ذلك اي القرينة لاسميتهما دخول من عليهما لان حرف الجر لا يدخل الا على الاسم واذا

كانا اسمين يكونان بمعنى الجانب الذي هو الاسم لمثل جلست من عن يمينه اي من جانب يمينه وكذلك اخذت من على زيد اي من

فوقه اي من جانبه والظاهر ان يكون القرينة لاسميتهما دخول جميع الحروف الجارة عليهما غير مختص بمن الا ان يقال لما كان دخول

من عليهما اكثر استعمالا فلذا خصه به لاظهار ذلك **قوله** والكاف للتشبيه اي تشبيه مفرد بمفرد اي للدلالة على مشاركته له في المعنى

وهذا المعنى لا يستدعي ان يكون وجه الشبه اقوى في المشبه به وانما يستدعيه فاذا كان الغرض منه الحاق الناقص بالكامل واما اذا كان

الغرض بيان حال المشبه فلا **قوله** وزائدة هي مرفوعة معطوفة على التشبيه كما مر في قوله وزائدة عطف على قوله للابتداء **قوله** اذ التقدير

ليس مثله شئ بان يكون مثله بالنصب خبر ليس وشئ مرفوع على انه اسمه وانما قال على بعض الوجوه اشارة الى ان في الآية وجوها

وليس زيادة الكاف الا على بعض الوجوه منها ما لا زايد فيه الكاف بل الزائد هو المثل والوجه فيه ان الحكم بزيادة الكاف هو الحكم

بزيادة قبل الحاجة فهو كنزع الخف قبل روية الماء بخلاف الحكم بزيادة المثل ورجح الاول بان الحكم بزيادة الحرف اقرب من الحكم

بزيادة الاسم فضلا اذا كان الحرف حرفا واحدا ورجح ايضا بان الحكم بزيادة المثل يوجب دخول الكاف على الضمير من حيث التقدير

اخيرهما اى ابتداء مسافرى فى جميع سنة الفرس اى ابتداء عدم رويتى لفلان جميع سنة كذا قوله لتشبرط ان يكون هذان مثالاً انما يكون للابتداء فى الزمان الماضى بشرط مضى هذه السنة تماما اى لم تكن انت فيها فانه لو بقى شئ منها يكون السنة حالية لا ماضية قوله لا تكون على صيغة الخطاب اى لا تكون انت وهو تفسير للماضى وصفة كاشفة قوله الى الآن اى الى التكلم بهذا الكلام واما لم يذكر اسمية مذ ومنذ اكتفاء بما سبق فى بحث الظروف قوله عطف على الابتداء لا على الزمان لئلا يلزم عطف الخاص على العام لان الزمان اعم من الحاضر الا انه يلزم العطف على معمولى عاملين مختلفين لان قوله والظرفية عطف على الابتداء والعامل فيه اللام وقوله فى الحاضر عطف على قوله فى الماضى والعامل فيه هو كان المقدر اى حال كونها كائنين فى الماضى الا ان الجر مقدم وهو جائز مثل قوله فى الماضى وفى الحاضر على الزمان الماضى والزمان الحاضر لدفع الثانى حينئذ بين قوله للزمان وللظرفية كما مر تفصيل قوله للظرفية المحضة من غير اعتبار الخ وقوله من غير اعتبار تفسير قوله المحضة اى من غير اعتبار معنى الابتداء اى ابتداء الزمان الحاضر وهو لدفع ما يقال بلا فرق بين هذا القسم والقسم الاول لانها ايضا للظرفية فى القسم الاول لان السنة فى المثالين المذكورين من الزمان والزمان انما يكون ظرفا ولكنها ليسا للظرفية المحضة فى القسم الاول بل اعتبر فيه معنى الابتداء ايضا قوله اى الذى اعتبرته حاضرا اى الزمان الذى اعتبر هذا الزمان حال كونه حاضرا وان مضى بعض هذا الزمان فيصح ان يقال ما رأيته فى هذا الزمان الحاضر الذى انا فيه وهو يوم الجمعة مثلا وان مضى بعض هذا اليوم فيكون من قبيل تسمية الكل باسم جزءه فيصح ان يقال لكل الزمان الحاضر بهذا الاعتبار فاذا عرفت هذا فلا يرد ان الزمان ليست من قار الذات اى ما كان اجزاءه مجتمعة فى الوجود فكيف يصح ان يقال ليوم الجمعة مثلا زمان الحاضر لانه انما يصح اذا اجتمع اجزاءه فى الوجود وليس كذلك ثم المراد من قوله اى الذى اعتبرته حاضرا ان الزمان الحاضر مجرد اعتبار والا فهو مركب من الجزء الاخير من الزمان الماضى والجزء الاول من الزمان المستقبل ولهذا قيل الحاضر هو الذى لم يمض تمامه وانت فيه فى بعض اجزائه وقوله فالمراد اجزاء بقوله يعنى اذا اريد بهما الخ قوله وهو هذا الشهر اى هذا الشهر الحاضر اى الشهر الذى انا فيه واليوم الذى انا فيه قوله لانهما لم ينقضيا بعد وكانه قيل من اين تقول ان اليوم الذى انا فيه او الشهر الذى انا فيه هو زمان الحاضر اى لم لا يجوز ان يكون مذ ومنذ فى هذين المثالين للابتداء فى الزمان الماضى فاجاب بقوله اى لان هذا الشهر وهذا اليوم لم ينقضيا بعد ولم يدخل زمان آخر فلا نعنى بالزمان الحاضر الا ذلك لما مر ان هذا من قبيل تسمية الكل باسم الجزء قوله فكيف يصح اى كيف يصح ان يكون مذ ومنذ فى هذين المثالين للابتداء فى الزمان الماضى لما مر من انه لا بد فى كونهما للابتداء فى الزمان الماضى ان يكون السنة مثلا كلها ماضية فحينئذ يكون المثالان المذكوران كلاهما للظرفية لا للابتداء فى الزمان الماضى وكان قوله فالمثالان المذكوران الخ اعتراض على المصنف بان الاولى ايراد المثال لكل واحد من الابتداء والظرفية وقوله يمكن ان يجعل الخ جواب عنه اى يجعل الاول اى المثال الاول مثالا للابتداء فى الزمان الماضى لكن بتقدير مضاف وهو الدخول والحدوث اى ما رأيته مذ حدوث شهرنا اى من زمان حدوث شهر رمضان مثلا الا يقال على تقدير حذف المضاف يصح جعل المثال الثانى ايضا للابتداء فى الزمان الماضى فلا وجه للتخصيص بالاول لانا نقول الظاهر ان يكون المثالان للابتداء فى الزمان الماضى والظرفية فى الزمان الحاضر جميعا فان المتبادر ان يكونا على ترتيب اللف والنشر وكانه لذلك قال بحسب الظاهر قوله اى استثناء ما بعدها اشارة الى كون اللام عوضا عن المضاف اليه ثم ان الاستثناء بحاشا انما يكون عن السوء لا مطلقا فلا يقال احسن القوم

لانا نقول اکتفى به في البواقي منها قوله لما اي لهذه الخ قوله اما خبر لقوله صدر الكلام وتقديم الخبر يفيد الحصر فيلزم اختصاص الصدارة لهذه الحروف وهو باطل لان همزة الاستفهام ايضاً تقتضيه وكذلك رب وكم وغيرهما والجواب عنه بانا لا نم انيكون تقديمه للحصر لم لا يجوز ان يكون تقديمه للاهتمام بشان الجزاء وليكون الضمير اقرب الى مرجعه ولو سلم فلم لا يجوز انيكون الحصر اضافيا لا حقيقيا قوله وجوبا ذكر ليلا يحمل على الجواز كما يتوهم من اللام في قوله لها فان قولهم ولك بمعنى جاز لك قوله يدل على قسم منه اي كل منها قوله كالكلام الموكد فان ان جميعا تدلان على الكلام المشتمل على التشبيه وكذا البواقي قوله اي لعكس باقيها على حذف المضاف وهو لفظ الباقي وجاز لك ان تقول على حذف المضاف اليه موضع قوله على حذف المضاف لان لفظ الباقي كما يكون مضافا الى المضمر كذلك يكون مضافا اليه للعكس وانما احتاج الى حذف المضاف لئلا يلزم انيكون الشيء عكسا لنفسه فان قلت لا حاجة الى تقدير المضاف لجواز انيكون الضمير راجعا الى ما بقي بعد الاستثناء كذا يمكن ارجاعه الى ما له صدر الكلام اي التي لها صدر الكلام قلت عدم اختياره لانه اراد ان يكون المرجع للضمير في لها والضمير في عكسها الى امر واحد قوله لانها مع اسمها وخبرها في تاويل المفرد وهذا لدفع ما قيل من انه ان اريد صدارة مطلق الكلام فهو باطل كما لا يخفى وان اريد صدارة كلاهما فان المفتوحة تقتضيه لصدارة كلاهما ايضا وان اريد صدارة الكلام الذي هو مقصود بالذات فالتعريف ليس بتام لان الدليل لا يدل الا على صدارة كلاهما وايضا ينتقض بقولنا جاءني زيد وان عمرا قاعد وبقولنا قال زيد ان عمرا فاضل فاجاب باختيار الشق الثاني ومنع كون ان المفتوحة مع مدخولها كلاما لانه مفرد قوله وحينئذ لو وقعت في الصدارة الخ دفع سوال تقريره ان كونها متعلقا بشيء آخر لا يستلزم تاخيرها وعدم صدارتها لانه يجوز انيكون متقدمة على ما تعلقت به فاجاب بقوله وحينئذ لو وقعت آه وانما حمل الالتباس على الالتباس في الكتابة مع وجود الالتباس في التلفظ ايضا لامكان الذهول عن الفتحة لفظا لانه قد ذكره سابقا في بحث المبتدا فلم يذكره ههنا قوله وانما حملنا العكس على اقتضاء الخ حيث قال بان تقتضي عدم الصدارة ولم يقل بان لا تقتضي الصدارة فان بينهما فرقا لان الثاني اعم من الاول شامل له ولغيره مفهوما وذلك فان معنى قولنا لا تقتضي الصدارة انها لا يكون طالبة لها وهو اعم من انيكون طالبة لعدم الصدارة اولا قوله لان مجرد الاستثناء يكفي في ذلك اي الاستثناء المستفاد من قوله سوى كان يفيد هذا المعنى الاخير بعينه فلو حمل العكس في قوله فهي بعكسها على المعنى الاخير ايضا يستلزم استدراك قوله فهي بعكسها وهذا الكلام تعريض على صاحب المتوسط حيث حمله على المعنى الاخير ولقائل ان يقول لو حمل العكس على المعنى الاخير لا يكون هذا المعنى المستفاد من الاستثناء لان المعنى المستفاد منه هو عدم اقتضاء ان صدارة الكلام على سبيل الوجوب لان غيرها يقتضي صدره وجوبا كما ذكره فعدم اقتضائها صدر الكلام وجوبا اعم مفهوما من ان يقتضي صدره جوازا اولا ولو حمل العكس على المعنى الاخير يصح بجعل الفاء في قوله فهي للتفريع فلا يلزم الاستدراك ويمكن الجواب بان المراد من قوله سوى ان لا تقتضي صدر الكلام وجوبا كما لا تقتضي صدره جوازا فحينئذ ايضا يصح التفريع بقوله فهي بعكسها فلا يكون عدم اقتضائها صدر الكلام وجوبا اعم مفهوما حينئذ لان باقيها تقتضي صدر الكلام وجوبا ولا تقتضي صدره جوازا في قوله لان مجرد الاستثناء ايماء الى ان الاخصر والاصح ان يقول ولها صدر الكلام ولان عمى اي عدم الصدرة قوله الا الكافة اي الكافة عن العمل قيل انها اي ما الكافة اسم بمعنى الشيء فيكون انما زيد منطلق بمعنى ان شيئا زيد منطلق فيكون شيئا اسم ان

لايكون الاسم الفاعل والمفعول المتصلين فلا يرد حينئذ ما قيل لابد ان يستثنى صلة الالف واللام بمعنى اسم الموصول وهو الذي والتي مع ان صلة الالف واللام لايكون جملة فلا حاجة حينئذ الى ان يجاب بان الجملة اعم من اللفظي والمعنوي وصلة اللام جملة معنى فحينئذ يكون الكبرى مخصوصة بما سوى صلة الالف واللام فيكون الكبرى كلية مخصوصة **قوله** وفتحت اما صيغة الغائب بارجاع الضمير الى ان او صيغة مخاطب بحذف مفعوله وهو ان **قوله** حال كونها مع جملتها فاعلة اشار به الى ان قوله فاعلة حال عن ان وانما قال مع جملتها لدفع ما قال الشارح الهندي من ان ان حرف فلا يقع فاعلا ولا مفعولا ولا غيرهما لانهما لا يكونان الا اسما فكيف يصح كونها فاعلا او مفعولا او مضافا اليها فاجاب بان المراد ان مع جملتها فاعلة **قوله** لوجوب اي فتح الهمزة في ان لان الفاعل انما يكون مفردا لانه اسم وهو مفرد اي بلغني علم زيد وكرهت شعره **قوله** لوجوب كون الفاعل مفردا وكذلك قوله لوجوب كون المفعول مفردا الكبرى الدليل وصغراه مطوي **قوله** لوجوب كون المفعول مفردا الكبرى الدليل وصغراه مطوي لا يقال نشكل بقولنا قال زيد ضربت عمروا فان قولنا ضربت عمروا مفعول لقال وان كان عمروا مفعولا لضربت مع انه ليس بمفرد حقيقة ولا حكما فلا يكون اسما حكما لانا نقول لا نسلم صحة هذا التركيب بل التركيب الصحيح ان يقال قال زيد ان ضربت عمروا فيكون حينئذ اسما حكما فهو مفرد حكما **قوله** نحو عندي انك فاضل اي عندي فضل زيد وعندي خبر مقدم عليه لظرفيته **قوله** لوجوب كون المبتدأ مفردا لانه اسم وهو كبرى الدليل وصغراه مطوي قيل هذا يشكل بقولنا تسمع بالمعيدي خير من ان تراه والجواب عنه بانه مأول بمفرد اي سماعك وانما لم يذكر الحال والخبر لانهما يكونان جملة ايضا وانما لم يذكر التميز والمستثنى لانهما داخلان في المفعول فانه اعم من الحقيقي والحكمي ولذا لم يذكر مفعول ما لم يسم فاعله لانه داخل في المفعول عند المصنف وان كان داخلا في الفاعل عند غيره واما المجرور بحرف الجر فهو داخل في المضاف اليه على مقتضى تعريف المص **قوله** مضافا اليها بارجاع الضمير الى الفاعل او المفعول والمبتدأ **قوله** نحو اعجبني اشتهار الخ اي اعجبني اشتهار علمك **قوله** لوجوب كون المضاف اليه مفردا لانه اسم وهو كبرى الدليل وصغراه مطوي قيل هذا يشكل بقوله تعالى يوم ينفع الصادقين والجواب انه مأول بالمصدر ولا ينتقض بما يضاف اليه حيث ومثل لانه ايضا واجب الفتح لان ما يضاف اليه حيث ومثل جملة بحسب اللفظ مفرد بحسب المعنى فيصح عنده دخول ان كما قالوا **قوله** وقالوا اي العرب لولا انك الخ وهذا الرد مذهب الكسائي والفراء لانهما ذهبا الى ان ما بعد لولا فاعل لا مبتدأ اي لولا وجد انك كذا ذكره في الحاشية ثم ان خبر المبتدأ بعد لولا محذوف اي لولا انطلاقك موجود فلا يرد ما قيل ان لابد من الجملة الاسمية بعد لولا **قوله** اي ما بعد لولا الخ اشار به الى التسامح لان الظاهر ان يكون الضمير راجعا الى قوله لولا انك وانما حمل لولا على الامتناعية بقرينة قوله لانه مبتدأ لان ما بعد لولا التحضيضية لا يكون الا فاعلا او مفعولا **قوله** وكذلك بعد لولا التحضيضية اي يجب الفتح فيما بعد لولا التحضيضية هذا جواب سوال مقدر تقريره انه لا وجه للتخصيص اي تخصيص الفتح بما بعد لولا الامتناعية تقرير الجواب ان ما بعد لولا التحضيضية يكون معمول الفعل المذكور اما فاعل او مفعول لا يقال فلا يحتاج الى بيان ما بعد لولا الامتناعية او تخصيصه فان النكتة المذكورة لعدم البيان ثم قوله خبران في قوله لانها **قوله** اي لولا زعمت اني ساذ لك اشار به الى ان ما بعد لولا فعل محذوف والمذكور مفسر له لان لولا التحضيضية لا يدخل الا على الفعل فهي تدل على تقدير الفعل بعدها فالفعل المذكور بعد لولا ليس لان يعلم به الفعل المحذوف بعد لولا بل هذا الفعل قرينة لتعين الفعل المذكور بعدها بان الفعل المحذوف من جنس الفعل المذكور لا غير فلا يرد ان ايراد المفسر بالكسر مما لا يحتاج اليه لان لولا تدل على الفعل المقدر ثم ان لولا ههنا للتوبيخ واللوم لدخولها على الماضي وكونها

وفي بعض النسخ جمعهما اي اللهزمتان واليه يميل قوله باراد تهامت حواليهما وهذا الدفع مايقال ان اللهازم جمع مع انه ليس للشخص واحد الا لهزمتان تحت الاذنين فلا بد ان يقال حاللهزمتين بصيغة التثنية لا الجمع **قوله** مع حواليهما بفتح اللام اي حوالي اللهزمتين تغليبا كالابوين حيث اطلق اسم الاب على الام ايضا **قوله** اي مثل عبد القفا واللهازم مثل شبهه لا يقال الظاهر ان يكون المراد شبه كلواحد من تينك فاني اكرمه واذا انه عبد القفا واللهازم لان المراد بالشبه ليس ماله مزيد اختصاص بالصورة الثانية بل المراد به المواضع الاخر لجواز التقديرين اي تقدير المفرد والجملة المستفاد من قوله فان جاز التقدير ان الخ لانا نقول ان شبه كلواحد من الصورتين شبه الاخرى لما عرفت ان المراد بالشبه ليس ماله مزيد اختصاص بالصورة الثانية بل المراد به المواضع الاخر لجواز التقديرين المذكورين فبيان شبه الصورة الثانية يستلزم بيان شبه الصورة الاولى فحينئذ لا يحتاج الى ارتكاب التاويل لكلواحد منهما بل يكفي ان يضاف قوله وشبهه الى الصورة الثانية لقربها فلا يرد حينئذ ان المصنف لو قال وشبههما لكان اظهر لان الاختصار مطلوب في المتن مع ظهور المطلوب **قوله** وما وجد ذلك اي قوله وشبهه ليس بموجود في كثير من النسخ **قوله** كان حاصل المعنى الخ وانما قال حاصل المعنى لان ما لو كان موصولة لمعناه اول المقولات ولو كانت موصوفة معناه اول مقولاتي فيكون اول مقولاتي حاصل معناه **قوله** لان اول المقولات اي احمد الله جملة لانه مقول القول وهو لا يكون الا جملة ثم ارادة الاقوال او المقولات من كلمة ما دون ارادة القول او المقول لاجل لفظ الاول لانه يطلب التعدد **قوله** لا المعنى المصدري اي اول المقولات ليس بمعنى المصدري المستفاد من قوله اني احمد الله وهو قول الحمد وذلك لانه لابد من الحمل بين المبتدا والخبر وهو التغاير في الذهن والاتحاد في الخارج وليس المعنى المصدري متحدا بالمقولات في الخارج والحاصل ان المعنى المصدري قول خاص ليس من جنس المقولات لان ما هو من جنس المقولات انما يكون جملة والمعنى المصدري ليس بجملة مع انه لابد ان يكون الخبر محمولا على المبتدا وليس المعنى المصدري محمولا على المقولات بان يقال اول مقولاتي قول الحمد لله لان المعنى المصدري لا يكون الا محمولا على المعنى بان يقال اول قولي قول الحمد لله على تقدير كون ما مصدرية **قوله** اول اقوالي فانه في تاويل المصدر بما المصدرية اي اول قولي فحينئذ يكون المعنى المصدري الذي بسبب ان المفتوحة محمولا عليه اي على المعنى المصدري الذي بما المصدرية لحصول التغاير في الذهن والاتحاد في الخارج على هذا التقدير بخلاف المعنى المصدري واول المقولات اي احمد الله فانه كان بينهما التغاير في الذهن ولكن ليس بينهما اتحاد في الخارج كما لا يخفى على المتامل الصادق **قوله** لا ما هو من جنس المقول اي ليس اول الاقوال ما هو من جنس المقول حتى يقال لا يكون اول الاقوال في الخارج هو معنى ان المفتوحة مع جملتها **قوله** كان اسمها المنصوب في محل الرفع اي لاجل ذلك يكون اسمها الذي هو منصوب بالفعل في محل الرفع لانها لما لم تغير معنى الجملة فيكون مدخولها باقيا على كونه جملة فيكون اسمها مرفوعا كما كان قبل دخولها وهذا اعتراض على المصنف بانه جعل **قوله** لذلك علة لجواز العطف على اسم ان المكسورة مع انه ليس علة لكون اسمها المنصوب محل الرفع صريحا فالاولى ايراد قوله كان اسمها المنصوب في محل الرفع موضع قوله جاز العطف على اسم ان المكسورة والعلة الصريحة الظاهرة لجواز العطف عليه كون اسمها المنصوب في محل الرفع نعم قوله جاز العطف من متفرعات كون اسمها المنصوب في محل الرفع فينبغي ان يقول الشارح جاز العطف حينئذ الا انه لم يقل كذلك ليكون كتابة المتن محفوظا ولعل مراد مولانا عصام من كلامه في هذا المقام هو ما ذكرنا حيث قال الظاهر فجاز ليرتبط بما قبله وكانه حفظ كتابة المتن

للكوفيين والمراد بالكوفيين اكثرهم لان الكسائى من الكوفيين خالفهم لانه يشترط مضى الخبر فى غير المبنى كما ذكره المصنف وايضا المراد من
الكثرهم خان المجرمن البصريين فانه لم يشترط مضى الخبر فى المبنى كما ذكره المصنف **قوله** فلا يلزم اجتماع الخ لعدم عمل ان فيه حينئذ اى حين
كون الخبر مرفوعا بالابتداء فيكون العامل فيه عندهم هو الابتداء قبل دخولها وبعد دخولها **قوله** ولا اثر لكونها مبنيا وهو توطية لقوله
خلافا للمبرد والكسائى **قوله** فان المحذور المذكور وهو لزوم اجتماع عاملين على اعراب احد مشتركة بينهما اى بين كون الاسم مبنيا
مثل الكاف فى المثال المذكور وبين كون الاسم معربا كزيد فى المثال المذكور **قوله** فانه لما لم يظهر الخ دليل لتجويزهما العطف فى التركيب المذكور
قوله فكانها لم تعمل فيه اى فى الاسم فلا يلزم المحذور المذكور وهو اجتماع عاملين على اعراب احد لان المراد منه على ما عرفت هو اجتماع عاملين
على اعراب احد اذا كان الاعراب فى اللفظ فجاز ان يكون اعراب احدهما فى اللفظ واعراب الآخر فى التقدير فلا محذور فيه ولهذا قال فكانها
بالظن **قوله** لا ينافى المعنى الاصلى وهو الابتداء لمثبتة كما لا ينافى هذا المعنى للتاكيد **قوله** عطف شئ عليه اى على اسمه بالرفع اى عطف
هذا الشئ **قوله** بكرانى بكرفى **قوله** على محل اسمها الضمير راجع الى السارة وكذا الضمير فيها وهم ولكن التانيث باعتبار المضاف اليه **قوله** لعدم بقاء الابتداء
الوصل فيها لا يقال لما كانت الجملة الاسمية باقية على تقدير دخولها فمعناها باق ايضا لما ان معناها باق فى لكن وان لانا نقول فى لكن معنى الجملة
باقية ويزيد فى معناه شئ وهو الاستدراك كذلك فى ان معنى الجملة باقية ويزيد فى معناه شئ وهو التاكيد بخلاف ليت ولعل فان معناهما
يغيرهما لان الجملة تصير منبئة مدخولهما فهما مخرجان الكلام من الخبرية الى الانشائية بخلاف لكن وان فان الكلام خبرى مع دخولهما ايضا
فاذا صار الكلام انشاء بدخولها فيه تغير معناها حينئذ لان التغير نوعان احدهما التغير الذاتى والآخر التغير الوصفى وبدخولهما تحقق التغير الوصفى
وان لم يتحقق التغير الذاتى واما كان وان لم تجعل الجملة منبئة ولكن لتغير معناها بدخولها لان كون زيد عين اسد ينافى كونه مشابها بالاسد فان الجملة
زيد اسد فلو قيل كان زيدا اسد تغير معناها **قوله** والمفتوحة تغيره لانها تجعل اسمها وخبرها فى تاويل المفرد فلا يكون لتاكيد معنى الجملة
بخلاف ان المكسورة ثم قوله ايضا فى قوله وايضا كذلك يحتمل الاعتراض والجواب اما الاول فلعدم الاحتياج الى ذكر قوله لذلك ثانيا لجواز الاكتفاء
بالاول وعطف دخلت اللام على قوله جاز العطف لان العلة واحدة واما الجواب فلانه وان كان فى الحقيقة من العطف على قوله جاز العطف
ولكن اعاد قوله لذلك ليعلم انه قصد التعليل ولا يتوهم كونه بيان حكم من غير التعليل على انه يجوز كون الاعادة لبعد العهد **قوله** دخلت اللام
اى لام الابتداء وقولها التى هى لتاكيد معنى الجملة اشارة اليه **قوله** فلا تجتمع معها اى مع المفتوحة ما هو الخ لانهما متنافيان لان اللام
لتاكيد معنى الجملة دون المفتوحة فى تاويل المفرد فهما متنافيان **قوله** بدخلت وانما قال ذلك لئلا يتوهم تعلقه بعدم الدخول المفهوم من قوله
دونها فانه لم يحصل المقصود حينئذ **قوله** اى على خبرها اى خبر ان المكسورة اشار به الى ان اللام عوض عن المضاف اليه ثم الخبر اعم من المفرد
كما ذكره من الاسمية والفعلية نحو ان زيدا لابوه قائم اوليقوم اولقد قام الا ان الشارح اكتفى بالاصل فى التمثيل وهو الخبر المفرد وانما
قدم دخول اللام على خبران على دخولها على الاسم مع ان الاصل دخولها على المبتدا لانها لام الابتداء لان دخولها على الاسم مشروط
بالفصل كما ذكره المصنف لا يقال قد اجتمع اللام مع نون التاكيد فى قولك ان زيدا ليضربن مع ان بينهما تنافيا للتنافى بين لوازمهما
وهو يستلزم التنافى بين الملزومات لانا نقول اللام فيه جواب القسم المحذوف اى والله ان زيدا ليضربن **قوله** نحو ان زيدا لقائم
ونحوه قوله تعالى ان ربهم بهم يومئذ لخبير **قوله** لخبير خبر ان دخلت اللام عليه وكان الحجاج الظالم امّ قوما فى الصلوة وقرأ فيها سورة
والعاديات وبلغ بهذه الآية فقرأها ان بالفتح فوقف لانه قرأ المكسورة بالفتح فترك اللام فى قوله لخبير لتصور ان اللام انما تدخل

مع انه لا يجوز الالغاء فيه والجواب ان فيه مانعا من الالغاء كما يجيء ولا يخفى ان كلامه يدل على عدم بعض المشابهة على تقدير التخفيف وهو غير ظاهر الا ان يقال ان ان المخففة المكسورة مشابهة بالامر مثل نج فيكون مشابها بالفعل او يقال ان الالغاء لاجل فوات المشابهة اللفظية والاعمال لبقاء المشابهة المعنوية **قوله** كما يجوز اعمالها على ما هو الاصل لان الاعمال اصل من الابطال ويحتمل ان يكون معناه على ما هو اصله وهو الفعل لانه لا يبطل عمله بحذف حرف منه متعلق بقوله يجوز الغاؤها **قوله** وانما لم يذكره صريحا اى ولاجل ان الالغاء غالب والاعمال مغلوب لم يذكر الاعمال صريحا مع اصالته ولم يقل ويجوز اعمالها بل ذكر الالغاء صريحا واكتفى بذكر الاعمال ضمنا واعلم ان ما بعد هذا علة انية لسابقه وسابقه علية لمية للاحقه والثاني ما يحصل العلم بالمعلول من العلم بالعلة والاول بعكسه فلقائل ان يقول ان العلة الانية المفهومة من قوله ولهذا في حيز المنع لانه لا يحصل بها العلم من المعلول وهو عدم ذكر الاعمال صريحا على كون الالغاء وهو الغالب بجواز ان يكون ذلك اى عدم ذكر الاعمال صريحا للتصريح بمذهب الكوفيين لانهم يجوزون الالغاء ويمكن ان يجاب بان العلة الانية هي التي يحصل العلم من المعلول العلمي من حيث انه معلول علمي لتلك العلة العلمية من حيث انها علة علمية في تحصيل العلم من عدم ذكر الاعمال صريحا من حيث انه معلول علمي لكون الالغاء غالبا العلم به لا محالة فاعلم ذلك فانه مما خطر بخاطر خاطري **قوله** واللام على كلا التقديرين اى الالغاء والاعمال وانما اخذ من تقديم لزوم اللام على جواز الالغاء لانه لو كان لزوم اللام مخصوصا بالالغاء كما هو مذهب سيبويه فينبغي تاخير لزوم اللام عن جواز الالغاء فهو مخالف لمذهب سيبويه كما سيأتي **قوله** اما في الالغاء اى اما لزوم اللام في الالغاء فللفرق بين المخففة والنافية ففي المخففة اللام لازم وهي ليست في النافية فقولنا ان زيد قائم معناه لا زيد قائم وقولنا ان زيد القائم معناه زيد قائم البتة فلو لم تدخل اللام في المخففة لم تظهر الفرق بينهما بحسب المعنى لا يقال لم لا يجوز العكس لبيان الفرق بينهما لانا نقول اللام تناسب المخففة لانها للتاكيد وللتثبيت والنافية ليست كذلك فحينئذ لا بد ان الفرق بينهما لا يدل على خصوص اللام مع انه يدخلها اللام اذا كانت مشددة ايضا **قوله** واما في العمل اى اما لزوم اللام في صورة العمل فلطرد الباب بين ما تكون ملغاة وبين ما لا يكون ملغاة للزوم اللام في الملغاة كما ذكرنا فانه لا يحتاج في صورة العمل الى الفرق بايراد اللام لان نفس العمل فرق لان عند العمل يكون اسمها منصوبا بخلاف ما اذا كانت نافية واما ان لو لم تعملها فلزوم اللام حينئذ للفرق بين المخففة والنافية لا لطرد الباب فانك تقول ان زيد القائم سواء انت اعملتها او لم تعملها فقولك ان زيد لقائم برفع زيد كما في اكثر النسخ اشارة الى ذلك **قوله** ولان كثيرا من الاسماء الخ دليل آخر على لزوم اللام في صورة العمل اى يكون كثير من الاسماء لا يظهر فيه الاعراب لفظا لكون اعرابه تقديريا او لكونه مبنيا اما الاول مثل ان فتى قائم واما الثاني مثل ان هذا قائم فلا يفرق النافية من المخففة في هذين المثالين قال مولانا عصام لا تقابل بين الدليل الاول والثاني للاحتياج الى القول بالاطراد في الغير اللفظي لما قال لان كثيرا من الاسماء ما لا يظهر فيه الاعراب الخ اذ بقي ما ظهر فيه الاعراب لفظيا فهو ليطرد انتهى كلامه وحاصل كلام الفاضل ان القياس بين المخففة والنافية انما يكون في الاسماء التي لا يظهر فيها الاعراب فلا بد من اللام حينئذ للفرق بين المخففة والنافية واما في الاسماء التي فيها الاعراب لفظا فالفرق بينهما بحركة النصب في المخففة والرفع في النافية فلو قيل ان زيدا قائم بالنصب يكون مخففة ولو قيل ان زيد قائم يكون نافية فلا يحتاج الى اللام حينئذ لبيان الفرق بينهما لحصول الفرق بالعمل لفظا في المخففة فليس لزوم اللام حينئذ الا لاطراد الباب فيحتاج الى الاطراد على هذا التقدير ايضا فمقابلة قوله ولان كثيرا من الاسماء الخ بقوله واما في العمل فلطرد الباب ليس على ما ينبغي لجريان

قوله باسم ربك بالباء الموحدة القسمية او بالتاء القسمية وقوله ربك بالجر صفة اسم يعنى قسم باسم كه صفت اسم ابنست كه پروردگار تست بدرستيكه كشته تو بهر آئينه سليم راواجب شده است بر تو عقوبت متعمد كه قصاص است قيل لم لا يجوز ان يكون كلمة ان للشرط لا المخففة لصحة المعنى على الشرطية واجيب بان اللام فى قول المسلل قرينة على كونها مخففة لعدم كون اللام لعمان الشرطية ويرد عليه لم لا يجوز ان يكون ان نافية واللام بمعنى الا كما هو عند الكوفيين كما مر فى قوله تعالى وان كانت لكبيرة قوله وهو شاذ ولا نقض للقواعد بالشواذ لانها بمنزلة المستثنى من القواعد والمراد من الشاذ هو النادر قوله كالمكسورة اى تخفيفها مثل تخفيف المكسورة من حذف النون المحركة مع حركتها وكثرة الاستعمال وثقل التشديد قوله فتعمل المفتوحة عند التخفيف اى بعده على سبيل الوجوب واتما اخذ الوجوب من العطفات قوله وتخفيف المفتوحة عطف على قوله وتخفيف المكسورة وقوله تعمل فى ضمير شان مقدر عطف على قوله فيلزمها اللام والمعطوف فى حكم المعطوف عليه فحكم المعطوف عليه هو اللزوم والوجوب فكذلك المعطوف فاذا قيل جاءنى زيد وعمرو فهو فى حكم زيد لاشتراكهما فى المجيئة لا يقال ان بين كونه فى حكم المعطوف عليه وبين ان المعطوف يدل على المغايرة اى مغايرة المعطوف بالمعطوف عليه تناف لانا نقول معنى دلالته على المغايرة ان المعطوف ليس بداخل فى المعطوف عليه لا شك ان المعطوف فيما نحن فيه ليس بداخل فى المعطوف عليه كما ان عمرو فى المثال المذكور ليس بداخل وجزء فى زيد قوله والسبب فى تقديره اى فى تقدير ضمير الشان ان مشابهة المفتوحة بالفعل اكثر من مشابهة المكسورة به لان المفتوحة تشابه الفعل بان يقال أنّ بانّ بالتشديد ماض مضارع مثل فرّ يفرّ بخلاف المكسورة قيل كون مشابهة المفتوحة اكثر من المكسورة محل نظر لان الامر من ان يان بالفتح انّ بكسر الهمزة والنون المشددة كفرّ من فرّ يفرّ فيكون انّ امر مثل فرّ فيكون ان بالكسر فعل الامر كما ان انّ بالفتح مثل فرّ على صيغة الماضى والجواب ان المشابهة القوية هى المشابهة بالفعل الماضى لان الفعل الماضى اصل الافعال ويمكن الجواب ايضا بان آخر الماضى مفتوح ابدا بخلاف آخر الامر فانه يجوز فيه الكسر والسكون قوله كما سبق والظاهر مما سبق هو قوله لعنانها على الفتح ثانيه قوله فى سعة الكلام اى فى كلام واسع وهو كلام النثر لا كلام النظم فيكون من اضافة الصفة الى الموصوف قوله ان كلا لما ليوفينهم واللام فى لما فوقية وهى التى تدخل على الشرط او على ما تضمن معنى الشرط فهى تدخل على الموصول المتضمنه معنى الشرط وهى انما تدخل على الشرط او على ما فى معناه بعد تقدم القسم لفظا او تقديرا فلام لما لام جواب القسم واللام فى ليوفينهم فارقة بين المخففة والنافية وانما زيدت كلمة ما بعدها لكراهة اجتماع اللامين والمعنى وان كلا مختلفين فى القرآن والله ليوفينهم والضمير المستتر الى اسمه ويقال وفاه اذا اعطاه وفيا والمراد هو اعطاء الجزاء عليهم قوله ويلزم منه اى من عدم وقوع اعمال المفتوحة فى سعة الكلام بحسب الظاهر ترجيح الاضعف وهو المكسورة على الاقوى وهو المفتوحة لما عرفت ان مشابهتها بالفعل اكثر وانما قال بحسب الظاهر لانه جاز ان يكون عدم اعمال المفتوحة فى السعة للتعادل لما عرفت ان مشابهة المفتوحة بالفعل اكثر فحينئذ يعمل المكسورة بعد تخفيفها فى السعة دون المفتوحة للتعادل فلا يكون ترجيح الاضعف على الاقوى فى الحقيقة لانه تعادل حقيقة قوله وذلك غير جائز اى بحسب الظاهر فلا يرد ان قوله ذلك لما كان اشارة الى ترجيح الاضعف على الاقوى فى نفس الامر فليس الكلام فيه قوله والجملة المفسرة عطف على الضمير المستتر فى يكون لوجود الفصل قوله كما كانت فى الاصل اى كما كانت المفتوحة عاملة فيهما فى الاصل اى قبل التخفيف قوله فهى لا تزال عاملا اى المفتوحة المخففة عاملة وانما فى لا يلزم من عمل المفتوحة المخففة فى ضمير الشان المقدر ومن عمل المكسورة المخففة فى الظاهر ترجيح الاضعف على الاقوى لان دوام عملها مرجح قوله العمل فى الظاهر وان كان الخ والمراد من الظاهر

دمفعوله يعود الى و قوله علم المرء ينفعه جملة معترضة بين قوله اعلم وبين مفعوله وهو قوله ان سوف يأتي كل ما قدرا والالف للاشباع

بالفارسية ميدانم من پس علم مرد نفع ميكند مرد را بدرستيكه زود باشد كه مى آيد هر چيزيكه مقدر شده وتقدير داده حق تعالى

مصراع قيامت گرچه دير آيد بيايد قوله ليعلم ان قد ابلغوا رسالات ربهم اى الانبياء قد ابلغوا رسالات ربهم اى مرسلهم

بالتغير من الزيادة والنقصان قوله ولزوم هذه الامور الثلثة المفرق اى لزوم واحد منها ثم انما يحتاج الى هذا الفرق في الماضي

والمضارع معتل الآخر واما في الصحيح والاجوف فلا يلزم احدها للاطراد ولان العمل فارق بينهما ولم يذكره الشارح اكتفاء بما سبق او لشهوده

الايقال لو قيل الامر بالعكس بان كانت هذه الامور الثلثة لازمة بان المصدرية ايضا لحصل الفرق لانا نقول نعم لكن لما كان لهذه الامور

مناسبة بالمفتوحة المخففة تخصصها بها وذلك لان المفتوحة المخففة للتحقيق كما ان هذه الثلثة ايضا للتحقيق بخلاف المصدرية فانها

للرجاء والطمع فلا يرد حينئذ ما قيل ان الدليل لا يدل الا على ايراد هذه الثلثة في المخففة لجواز ايراد غيرها معها ولا يرد هذا في الدليل الثاني

ايضا كما لا يخفى قوله وحرف النفي وهو لا وما ولم ولن ليسا من حروف النفي بل يستعملان في معنى النفي فذكرهما بالقياس بحرف النفي مثل علم

ان لم يقم زيد وعلم ان لن يقوم زيد فلا يرد ان الاولى ذكرهما لانه ليس ههنا معهود حتى يشار اليه باضافة للعهد فالطلاق المصدرية على

الاطلاق قوله كالعوض عن النون المحذوفة وانما قال كالعوض بحرف التشبيه لانها تفيد فائدة النون المحذوفة قوله

فانه لا يحصل بمجرده اى بمجرد حرف النفي الفرق بينهما لان حرف النفي يجتمع مع كل من المخففة والمصدرية بخلاف السين والسوف فانهما

من خواص الفعل فلم يوجد هذه الثلثة مع المصدرية الجاعلة للفعل في تاويل المصدر لا يقال في الوضح لكان في لم ولن ايضا كذلك لانهما

لا يجتمعان مع المصدرية لان الجوازم والنواصب من خواص الافعال لانا نقول نعم كذلك فان عدم الفرق في حرف النفي هو لا وما يستعمل

في معنى النفي جاز ان يكون الفرق بنفسه كالسين وسوف وقد ولذا قال او حرف النفي ولم يرد عليه لم يقل وما في معناه من لم ولن لا يقال ان

العرضية لا تدل على خصوص النفي لانا نقول النفي يناسب المخففة في المصدرية لكون المخففة للاثبات بخلاف حرف النفي وما في معناه قوله

فالفارق بينهما هذا دفع ما يقال ان حرف النفي اذا اجتمع معهما فلا فارق بينهما حينئذ فاجاب بان الفارق موجود لفظا ومعنى فالفارق

صيغة اى اذا عرف اجتماعه معهما فالفارق الخ وخبر الفارق محذوف وهو موجود قوله اما من حيث المعنى اى وجود الفارق بينهما من

حيث المعنى فلانه ان اعنى به اى بالفعل الذي هو مدخول ان الاستقبال فهي المصدرية والا فهي المخففة وفي بعض النسخ لانه ان عني

الاستقبال فهي المخففة والا فهي المصدرية يعمل في المستقبل وقد صدقها بان الاستقبال كما مر في بحث الفعل قوله الانشاء اى الانشاء

التشبيه فاشار به الى حذف المضاف والمراد تشبيه مفرد بمفرد لشركتهما معا كما في كاف التشبيه والمراد من الانشاء الاظهار لا بمعنى جعل الكلام الخبري

الى الانشائي كما في ليت ولعل فان قولنا كان زيدا الاسد يحتمل الصدق والكذب قوله على الاصح هذا يدل على ان مذهب الخليل غير صحيح قوله

حملا على اخواتها دليل لكونها حرفا برأسه قوله ولان الاصل الخ دليل لقوله على الصحيح قوله مركبة من الكاف الخ كما ركبت منها اى في كذا

وكاي قوله لان الكاف في الاصل الخ والحاصل ان الكاف في الاصل جارة وان خرجت عن عمل الجر لعدم الاثر لها اى انها لما ركبت

بان فصارت كلمة برأسها فانتفى الاثر منها والجارة مختصة بالمفرد لان الجر من خواص الاسم فراعوا الصورة اى صورة الكاف فانه جارة

بحرف فتحوا الهمزة ليكون داخلا على الاسم صورة وان كان المعنى على الكسر قوله تخفف اى كان اى يجوز تخفيفها بحذف النون المتحركة من حركتها

لثقل التشديد وكثرة الاستعمال قوله فتلغى عن العمل بعد التخفيف على الوجوب على الاستعمال الافصح فقوله على الافصح صفة الموصوف

انمایکون فی الواو وحینئذ علی انه یجوز ان یکون اعتراضیة قوله الاخیر اظهر حیث قال ہی عاطفة وجعلها اعتراضیة اظهر **قوله** ولیت
للتمنی وہو مصدر من تمنی یتمنی بفتح النون اشار بقوله ای لانشائه الی حذف المضاف والفرق بین التمنی والترجی ان الترجی لایکون
الا فی الممکنات والتمنی یکون فی الممکنات والمستحیلات فان الانسان ربما یتمنی الطیران الی السماء ولا یترجاه **قوله** فتدخل علی الممکن ہذا
اذا لم یکن الممکن مترقب الوقوع فیقال لیت زیدا خارج اذا لم یکن خروجه مترقب الوقوع الآن یقال ان اللام عوض عن المضاف
الیه ثم التفریع مبنی علی تفسیر التمنی بانه محبة الشیٔ المنتظر او غیره فحینئذ یشمل الممکن والمحال **قوله** وعلی المستحیل نحو لیت الشباب یعود
لایقال ان عود الشباب ممکن لیس بممتنع فان الله علی کل شیٔ قدیر لانا نقول المراد من المستحیل المستحیل العادی وہو یجمع بالامکان
الذاتی فلا یرد النقض بزلیخا رضی الله تعالی عنها لما عرفت ان التمثیل للمحال العادی واجیب بشذوذه ایضا علی ان ہذه
مناقشة فی المثال فیجاز ان یکون المثال فرضیا فالمثال قوله یالیت ایام الصبا رواجعا قوله بنصب المعمولین لایقال نصب
المعمولین لایختص بالفراء بل جوزه کلهم کما ذکره لانا نقول المراد ہو نصب المعمولین بالمفعول وغیره لم یجوزه نصبهما بالمفعولیة
کما ذکره الآن وقیل الفراء یجری فی غیر لیت من ہذه الحروف بل قیل الکسائی والجمهور ایضا کذلک **قوله** یالیت ایام الصبی الخ
والمقصود بالتمثیل قوله رواجعا بالنصب حیث لم یقل رواجع بالضم والرواجع جمع الراجع ثم جمعه علی رواجع مبنی علی مذهب المصنف لانه
جمع فاعل علی فواعل قیاس عنده فیما لا یعقل من الصفات وعند البعض یکون قیاسا فی جمیع الصفات فلا یرد انه لایجمع فاعل للصفة علی فواعل بل یجمع علیه للصفة
والمراد من ایام الصبی ہو ایام الشباب وہو من خمسة عشر الی اربعین او الی خمسین بروایة والصبی فی اللغة ہو المیل الی المحبوب ووقت یأتی
ایضا المحبوب لایقال ان یا فی یالیت حرف النداء ولیت حرف ایضا ونداء الحرف غیر جائز لانا نقول المنادی محذوف ای یا قوم لیت ایام الخ
قوله حال کونها ای الایام فان الخبر محذوف وہو قوله کائنة والضمیر فیها الی الایام وانما قال لنا کائنة ولم یقل کائنة لنا لیکون متعلق الظرف
مقدما علیه لان الانسب ان یکون الخبر یلی اسمه ومتعلق الظرف یتاخر عنه لاتساعهم فی الظروف دون غیره فلا یرد حینئذ ما قیل الاولی
ان یقول کائنة لنا لان الخبر المحذوف ہو لنا وکائنة متعلقة **قوله** ولعل للترجی مصدر من ترجی یترجی وتدخل علی الممکن المترقب الوقوع
قوله ومعناه ای معنی الترجی لامعنی لعل وقال بعضهم لتحقق مضمون الجملة مثل ان ورد بانه لم یصح فی قوله تعالی یتذکر او یخشی لان
فرعون لم یتذکر واجیب بان المراد ہو احد الامرین فیحتمل انه خشی **قوله** لعلهم یفلحون مثال لتوقع الامر المرجو فان النجاة امر مرجو یعنی
توبه کنید امید ہست که نجات وفلاح یابید **قوله** ولعل الساعة ای ساحة القیامة ہذا مثال الخوف لان فیها خوف **قوله** ای بکلمة
لعل وانما اول تانیث الضمیر مع انه راجع الی لعل وہو حرف اشارة الی ان المراد بقولهم کل حرف مونث ہو حرف التہجی لا المعانی
قوله کما جاء فی اللغة العقیلیة ای جاء الجر والجر مع الشذوذ والعقیلیة منسوب الی عقیل وہو تصغیر عقل والعقلیة قبیلة
فی العرب الانشاد شعر غیر اخرامن **قوله** فی ذلک ای فی الجر بها **قوله** وداع دعا یا الخ الواو فی وداع واداب فعلی مذهب
البصریین رب تقدر بعدها وہو جارة والواو عاطفة فلا بد من تقدیر المعطوف علیه ہنا وعلی مذهب الکوفیین الواو بمعنی
رب ہی جارة بنفسها فلا حاجة الی تقدیر رب یا حرف نداء وتجیب صیغة المتکلم وکلمة من استفهامیة ای ہی ہو العطاء والضمیر
فی لم یستجبه لدی داع وذلک راجع الی النداء **قوله** مجیب نکرة فی سیاق النفی تفید العموم فی سیاق النفی ولو بواسطة کذا قال العلامة
التفتازانی **قوله** اخری ای مرة اخری **قوله** عوة مفعول مطلق وقوله ابی المغوار بکسر المیم وتعین المعجمة اسم رجل معروف بالسخاوة

لايصح على اطلاقه على تقدير كونه للاضراب ايضا لان الاضراب يستدعي نفي الحكم عن المعطوف عليه مطلقا بل قد يكون لعدم كون ذكر المعطوف عليه مبهما على ما يجيء وكذا ذكره الفاضل الحلوائي اقول الاضراب لا ينافي بدل الغلط لان في الاضراب يكون المبدل منه في حكم المسكوت عنه سواء كانت يصرف حكم المعطوف عليه الى المعطوف او لاثباته اليه وبدل الغلط كذلك مثل مررت برجل حمار اردت ان تقول بحمار فسبقك لسانك فقلت برجل ثم استدركت فقلت حمار والمراد بالغلط في قولنا بدل الغلط هو المبدل منه فيكون معناه بدل شيء من الغلط فقال الاضراب وبدل الغلط واحد بحسب المعنى وان كان بينهما فرق في الحروف العاطفة فانه اذا قيل ما رأيت زيدا الامير بل السلطان فانها للترقي ويصدق مفهوم العطف عليه لانها تميل المعطوف الى المعطوف عليه في الحكم وجه عدم الرؤية واما معها فيصح الخ فقولنا جاءني رجل حمار بدل الغلط الا انه غير فصيح وان كان صحيحا فالافصح ان يقال جاءني رجل بل حمار حين اردت ان تقول جاءني حمار **قوله** فالاربعة الاول للجمع الخ اي لافادة الجمع او للجمع وليس للمعنى على انها موضوعة للجمع لانه لا يصح الا في الواو وخبرها ما وضع له الثلاثة الباقية فانه لا ترتيب فيه في الواو وقد فصله بقوله فالواو للجمع مطلقا واشار اليه بقوله اعم من ان يكون معلقا الخ واعلم ان معنى كونها للجمع بين المفردين في كونهما مسندين او مسندا اليهما او مفعولين او حالين او غيرهما معنى كونها للجمع بين الجملتين في حصول مضمونها **قوله** ومعنى الجمع ههنا ان يكون اي الاربعة الاول لاحد الشيئين الخ بل لا بد ان يكون مجموع الشيئين او الاشياء وانما قال ههنا لان الجمع جاء في معنى آخر كما في بحث المفعول حيث قال وتقدير ان الواو اذا كان الواو للجمع فيكون المراد من الجمع هناك المعية والمصاحبة وهو اجتماع المعطوف مع المعطوف عليه في زمان واحد بخلاف الجمع المذكور ههنا فانه اعم من ان يكون اجتماعهما في زمان واحد او زمانين مختلفين قال الفاضل الحلوائي الاظهر ان يقال ان يشترك المعطوف والمعطوف عليه في الحكم ولم يتفرد واحد منهما به انتهى اقول انما اورد بلفظ احد الشيئين او الاشياء رعاية لشيئية الذي ذكره لقوله كما كانت او ان كل واحد منها لاحد الشيئين او الاشياء **قوله** وليس المراد اجتماع المعطوف والمعطوف عليه في الفعل هذا في غاية الظهور في غير الواو بحيث لا مجال للتوهم فيه فلا حاجة الى النفي الا في الواو اقول المراد من قوله في الفعل هو في الفعل مثلا فلا يرد ما ذكره مولانا عصام من ان الاولى ان يقال في الحكم موضع قوله في الفعل ليشمل زيد وعمرو شاعر والتسان وبه سقط ايضا ما ذكره الفاضل الحلوائي من ان يراد الحكم موضع الفعل غير مانع حيث لا يشمل مثل زيد كاتب وشاعر ومثل زيد كاتب وعمرو شاعر مع ان المعطوف والمعطوف عليه اجتمعا في زيد كاتب وشاعر في الفعل الذي هو الحدث المستفاد من الكاتب والشاعر وهو الكتابة والشاعرية وكذلك اجتمعا في الحكم بما فيه لا يقال ليس اجتماعهما في الحكم مثل اسكن انت وزوجك الجنة لان الحكم انما يكون في الكلام الخبري لا الانشائي وان كان اجتماعهما في الفعل فيه لانا نقول هو مأول بقولنا متوا فيه حقه اسكن انت وزوجك الجنة او المراد من الحكم هو الاسناد وهو معناه العرفي كما في شرح الشمسية فما ذكره الفاضل الحلوائي من ان ارادة الاسناد من الحكم بعيد ليس بشيء **قوله** لغير مهلة هذا القيد مما لا بد منه لا يقال لا يستفاد هذا القيد من قوله ثم للمهلة لانا نقول لا نم ذلك لانه يمكن ان يستفاد منه التفاوت بالعموم والخصوص وايضا يستفاد منه مطلق الترتيب سواء كان بمهلة او غيرها **قوله** اي مثل الفاء في مطلق الترتيب فان اصل الترتيب مشترك بينهما

فی الرکبان جنہم الراجع للراکب قولہ ومع ہذا ای مع وجود تحقق العکس یصح ان یقال تقدم الحاج حتی المشاة لان التقدم المستفاد من ہذا الترکیب انما یکون بحسب الذہن کما عرفت واما عکسہ وہو تقدم رجالتہم علی رکبانہم انما یکون فی الخارج فلا منافاة بینہما ای بین التقدم الذہنی والخارجی قولہ واعلم ان الانتہاء بالجزء الاقوی الخ ای کون المعطوف جزء اقوی او اضعف من المعطوف علیہ فی حتی کما یکون الافادة الشمول الحکم لجمیع اجزاء المعطوف علیہ کذلک الانتہاء بالملاقی للجزء الاخیر یفید ذلک الشمول اما الاول فکما فی مثل مات الناس حتی الانبیاء فان الفعل ای الموت تتناول جمیع اجزاء الناس بحیث یکون الانبیاء داخلا فیہا فالانبیاء جزء قوی للناس واما الثانی ففی مثل نمت البارحة حتی الصباح فان الجزء الاخیر ہو الجزء الاخیر من اللیل والصباح جزء اول من الیوم لکنہ ملاق بہ قولہ ولذلک ای لاجل ان الملاقی للجزء الاخیر یفید العموم المذکور استعملت حتی الجارة فی المعنیین ای الانتہاء بالجزء الاخیر والانتہاء بالملاقی بالجزء الاخیر قولہ الا انہ لم یات الخ ای لکن لم یات فی العاطفة الخ بل یاتی فیہا ہو الانتہاء بالجزء الاخیر فقط فیتوہم ما سبق من استعمال حتی الجارة فی المعنیین استعمال حتی العاطفة ایضا فیہما فیندفع ذلک التوہم بکلمة لکن المستفاد من کلمة الا قولہ فان اصل حتی الخ علة لقولہ الا انہ لم یات الخ قولہ لکثرة استعمالہا ای کون حتی الجارة اصلا دون حتی العاطفة فلکثرة استعمالہا قولہ فتکون العاطفة محمولة عندہم علی الجارة بدون العکس ففی کل مادة یکون فیہا حتی العاطفة یصح ان یجعل لہا الجارة ایضا بدون العکس فلا یکون حتی فی قولہم نمت البارحة حتی الصباح للعاطفة فلا یقال حتی الصباح بالنصب لما مر من عدم مجیء العاطفة فیما یلاقی الجزء الاخیر والی ہذا اشار بقولہ واذا کانت محمولة الخ قولہ فی معنییہا ای الجارة وہما الانتہاء بالجزء الاخیر والانتہاء بملاقی الجزء الاخیر قولہ وانما استعملوہا ای حتی العاطفة دفع سوال فکانہ قیل فلا دفع مساواة الفرع الاصل فلعدم لزوم ذلک لم لم یعکس الامر بانکانت حتی العاطفة مختصة بالملاقی الجزء الاخیر فاجاب بانہم استعملوہا فی اظہر معنییہا وہو کون المدخول حتی جزء قولہ من اتحاد والمتجاورین ای فی تعلق الحکم فاذا قلنا مات الناس حتی الانبیاء فان تعلق الحکم الذی ہو موت الناس الی الجزء الذی ہو الانبیاء اظہر من تعلق الحکم بالمتحاد والمجاورین کما فی نمت البارحة حتی الصباح فان الحکم فیہ تعلق بہما وقولہ المجاورین تثنیة المجاور بالفارسیة ہمسایہ فواحد من المجاورین ہو الجزء الاخیر من اللیل والآخر ہو الجزء الاول من الیوم قولہ ومن ہذا ظہر ای من التحقیق المذکور فی بعض النسخ وہو شرح الرضی ظہر وجہ اختصاص الخ وہذا دفع کلام صاحب المغنی حیث اعترض علی المصنف بان قولہ وجعلو فہا جزء من متبوعہ غیر صحیح لانہ ینتقض بقولنا نمت البارحة حتی الصباح لعدم تحقق الجزئیة فیہ ثم اجاب عنہ بان المراد من الجزء فی عبارتہ اعم من ان یکون حقیقة او حکما والصباح جزء للبارحة حکما لانہ قریب لہا والقریب للشئ فی حکمہ فیکون جزء لہا حکما فعلی ما حققہ الشارح لا یرد ہذہ الشبہة اصلا لعدم کون حتی فی المثال المذکور للعاطفة کما عرفت قولہ ای للدلالة الخ ای او واما وام تدل علی ان نسبة الحکم انما یکون لواحد من المعطوف علیہ والمعطوف علی سبیل الابہام واشار بقولہ والامور الی ان المراد من الامرین فی عبارة ہو اتم مرتبة التردید الذی یفہم لہ من او واما وام فیسکون ذکر الامرین علی سبیل التمثیل قولہ ای غیر معین



قوله اي من اجل ما ذكر بعينه من مجموع قوله لان ام المتصلة يليها احد المستويين والآخر الهمزة بعد ثبوت الخ ولكن قوله ومن ثم في الاول تكون علة المجموع باعتبار الجزء الثاني منه على ما عرفت قوله لان السؤال عنه اي عن التعيين لان المتكلم يعلم لوجود احدهما الا انه يسأل التعيين من المخاطب فلو اجيب بغيره لا يكون الجواب مطابقا للسؤال قوله دون نعم او لا اي لا يجوز الجواب عن ام المتصلة بنعم او لا في جواب ازيد ارايت ام عمرو وانما خصهما بالذكر لان تعيينهما يكفي فيما بصدده من الفرق بين ام المتصلة وبين او واما وام المنقطعة قوله بخلاف او واما مع الهمزة يتعلق باو واما معا قال الفاضل الجلوائي ولو قال بخلاف او واما وام المنقطعة مع الهمزة لكان اولى لان ام المنقطعة مع الهمزة ايضا انتهى كلامه اقول قوله بخلاف او واما مع الهمزة معناه بخلاف هاتين الكلمتين اذا كانتا مستعملتين مع الهمزة فانه يصح جوابها بلا ونعم وليس في جواب ام المنقطعة بلا ونعم مع ان الكلام في او واما وام المتصلة والمنقطعة مذكورة بعد ذلك قوله فانه يصح جوابها بلا ونعم وان جئت بالتعيين يحصل الجواب ايضا ويلزم من تعيين ثبوت احدهما لكن مع الزيادة فيه اغناء للسائل عن السؤال مرة اخرى وهو السؤال عن التعيين قوله لان المقصود بالسؤال اي سؤال او واما ان احدهما على التعيين جاءك فيجاب بان احدهما على التعيين جاء او لم يجئ وهو معنى نعم ولا قوله وقد يجاب بنفي كليهما اي وقد يجاب بلا نفي كلا المستويين في السؤال بام المتصلة الظاهر انه متعلق بقول المص كان جوابها بالتعيين لا بقول الش فانه يصح جوابها بلا ونعم بقرينة قوله لاحتمال الخطاء في اعتقاد المتكلم بوجود احدهما لان جوابها بالتعيين على تقدير اعتقاده بوجود احدهما لا على التعيين مع انه لم ان قول الش جاز ان يكون اعتراضا على المص حيث حصر في جوابها التعيين ونفي جوابها بها مع ان المتحقق بلا نفي كليهما لان اعتقاد المتكلم يحتمل ان يخطى ويجزم وجود احدهما فحينئذ يصح ان يقال في الجواب لا فمعناه حينئذ سلب كلي عند السؤال بقولنا ازيد عندك ام عمرو مثلا ويحتمل ان يكون قوله تحقيقا لكلام المص بان الحصر المستفاد من كلام المص يكون اضافيا لا حقيقيا فليس معناه لانه لا يجاب عنها بلا مطلقا حتى يكون الحصر حقيقيا بل معناه لا يجاب على تقدير الجزم لوجود احدهما والافيصح الجواب بلا قوله فالمشار اليه ثم بفتح الثاء من اسماء الاشارة وقوله امر واحد اشارة الى قوله وام المتصلة يليها احد المستويين والآخر الهمزة بعد ثبوت احدهما لطلب التعيين والمتفرع عليه تفسير ثم في الموضعين لذلك الامر الواحد قوله على شرطين احدهما قوله ام المتصلة يليها احد المستويين والآخر الهمزة بعد ثبوت احدهما لطلب التعيين قوله لصحة وقوع ام المتصلة اي كون هذا الامر الواحد مشتملا على شرطين لاجل صحة وقوع الخ وقوله فرع عليه اي على مجموع الامر الواحد وهو جزاء الشرط قوله وجعلها وهو على صيغة المصدر مبتدأ وقوله لا يخلو عن سماجة خبره اي جعل ثم في كل واحد من الموضعين اشارة الى شرط من الشرطين المذكورين لا يخلو عن سماجة لانه بعيد من العبارة فيكون اشارة الى المجموع لكن الاشارة في كل واحد من الموضعين باعتبار على حدة كما عرفت غير مرة وقوله جعلها الخ رد لكلام بعض الشارحين حيث فسر في الموضع الاول بقوله اي لاجل ان ام المتصلة يليها احد المستويين والآخر الهمزة وفي الموضع الثاني بقوله اي لاجل انها

٣٩٣

بحث حروف التنبيه

ولم المتصلة لانه الا الهمزة الاستفهام **قوله** فبعد النفي الخ اي كلمة بلكن اذا وقعت بعد الكلام المنفي يكون لاثبات مابعدها واذا وقعت بعد الاثبات يكون لنفي مابعدها والمثالان انما يكونان بطريق اللف والنشر المشوش **قوله** فعلى كل تقدير اي سواء كانت بعد النفي والاثبات او كانت لعطف الجملة على الجملة او لعطف المفرد على المفرد **قوله** قصد بها الجمل تبشيد الدال اي انها تورد في اوائل الجمل كلها اي سواء كانت اسمية او فعلية اخبارية او انشائية مثبتة او منفية **قوله** حتى لا يغفل المخاطب الخ اي ايراد حرف التنبيه في اوائلها لاجل ذلك لانه جاز ان يكون المخاطب غافلا عن المتكلم ومتوجها الى جانب آخر فحينئذ لو قال المتكلم زيد قائم جاز ان يغفل عنه ولم يعلم به فيورد حرف التنبيه على اولها فيقال الا زيد قائم معناه انك جعلت ذهنك الي **قوله** من شئ مما يلقى الخ اي عن شئ من الاشياء التي يلقى المتكلم الى المخاطب وقوله يلقى من الالقاء من باب الافعال وقوله ولهذا اي ولاجل انها للتنبيه على عدم غفلته عن شئ مما يلقي المتكلم الى المخاطب **قوله** نحو الا زيد قائم الخ فلما علم من امثلة الجملة الاسمية فظهر منه بكون بعض الامثلة فعلية وكون بعضها مثبتة وبعضها منفية فلا تحتاج الى البيان فلا يرد انه لو اورد بعض الامثلة اسمية وبعضها فعلية وبعضها مثبتة وبعضها منفية لكان اولى **قوله** وتدخل ها خاصة الخ اي ها التنبيه تختص من بين الاسماء المفردة باسماء الاشارة **قوله** لاتعين معانيها اي معاني اسماء الاشارة الابها اي بها التنبيه ولقائل ان يقول ان الحصر باطل من وجهين اما اولا فلانها يتعين بالوصف بذي اللام الى لام الجنس لانه يبين ان المبهم الذي هو من اسماء الاشارة من اي جنس من الاجناس فذلك سبب لازالة الابهام منها وقد تعرض اليه المص قبل بحث العطف حيث قال وانما التزم وصف باب هذا اي باب اسم الاشارة بذي اللام للابهام الواقع في هذا الباب بحسب اصل الوضع ومن ثم اي من من اجل هذا الالتزام ضعف مررت بهذا الابيض بجعل الابيض صفة له لانه لايتعين بهذا الوصف جنس المبهم لان الابيض عام لايختص بجنس دون جنس ومن ثم حسن مررت بهذا العالم لانه يبين له انه العلم وهو لايكون الا انسانا لاغير هذا خلاصة كلامه وظهر منه ان اسماء الاشارة يتعين بالوصف وبذي اللام ايضا والجواب ان المراد من التعيين هو التعيين الشخصي لا النوعي واسماء الاشارة لاتتعين بها التنبيه بتعين الشخص بخلاف تعيينها بالوصف بذي اللام فانه نوعي لاشخصي لا يقال هذا التنبيه موجود حين وصفها بذي اللام فلا بد حينئذ ان يتعين بالتعيين الشخصي ايضا لانا نقول التعين الشخصي غير مقصود من ها التنبيه عند وصفها بذي اللام وارادة التعيين من ها التنبيه انما يكون بالقصد واما ثانيا فلانه يتعين معاني اسماء الاشارة بنفسها لانها للاشارة الحسية فتعين معانيها بها والجواب انها موضوعة للمشار اليه اشارة حسية ولكن الاشارة الحسية غير مقصودة منها **قوله** هذا وهاتا مثالان للمفرد وهاذان وهاتان مثالان للتثنية وهؤلاء للجمع لا يقال كيف يصح ايراد المثال للتثنية والجمع لان الكلام هنا في المفردات من اسماء الاشارة كما ذكره بقوله وتدخلها خاصة الخ لانا نقول المراد من المفردات هنا ماليس بجملة فيدخل المثنى والمجموع فيه **قوله** حروف النداء وهو في اللغة الصوت وفي الاصطلاح ماذكره في بحث المنادى يا اعمها استعمالا بانها تستعمل في موضع لايستعمل غيرها فيه والامعية عند ابن القول

بحث حروف النداء

صيغته في مرتبة التفصيل فانه حينئذ لا يصير الذهن مشوشا لما لا يخفى **قوله** يتبين وجه تسميتها بحروف الايجاب والمراد

بالايجاب اثبات شيء فهذه الحروف لاثبات ما سبق كما هو في نعم واما بازالة نفيه كما في بل فلا يرد حينئذ

ان تسميتها بحروف الايجاب انما يكون بالنسبة الى بعض الافراد ولعدم صدق تلك التسمية في نعم مطلقا

لانها مقررة لما سبقها سواء كان ما سبقها اثباتا او نفيا فلا حاجة حينئذ ان يجاب بانه سماها حروف الايجاب تغليبا

فهذا الايراد دفعه من جعل قوله حروف الايجاب بمعنى هذه الحروف تجعل ما سبقها مثبتا مع انه يصح حملها على

معنى ما تدل على الايجاب والاثبات اي اثبات شيء على ما عرفت في ضمن بياننا هذا **قوله** تقرير لما سبق

اي هذه الحروف تجعل ما سبقها محققا في ذهن المتكلم **قوله** استفهاما كان او خبرا اي سواء كان ما سبقها كلاما

استفهاميا او خبريا واتمام القيل او انشاء او خبرا كما يقتضيه المقابلة لان ما سبقها لا يكون انشاء مطلقا بل فرد منه

وهو الاستفهام **قوله** بمعنى قام زيد اي نعم الذي في جواب اقام زيد بمعنى قام زيد وللقائل ان يقول لا يجوز ان يكون

نعم بمعنى قام زيد لان نعم غير مستقل بالمفهومية مع ان قام زيد جملة مستقلة بالمفهومية ويمكن ان يجاب عنه بان

معنى نعم هو تصديق ما سبقها ونعم لا يدل عليه الا بضم شيء آخر اليها وهو قام زيد في جواب السؤال المذكور والقول

بان معنى نعم هو قام زيد مسامحة فان قام زيد لازم لمعناها لان قام زيد في السؤال المذكور لازم لتصديق الكلام السابق

فاقيم لازم المعنى مقام المعنى هذا ما خطر ببالي بعد ما اشكل ذلك لي والله تعالى اعلم بالصواب ومثل ذلك توجيه

على قوله بمعنى بلى في جواب الست بربكم انت ربنا جملة اسمية لا يجوز ان يكون معنى بل لما مر **قوله** ولو قيل في

موضع بلى ههنا اي في جواب نعم ثم ان قوله الست بربكم كلام وقع من الله تعالى في مقابلة الارواح قبل

خلق الناس **قوله** وقيل يجوز استعمال الخ وهذا كلامه لبيان انه يقوم نعم موقع بلى في جواب الست بربكم من غير كفر

بان يكون حينئذ نعم في قوله تعالى لتصديق الكلام المثبت المستفاد من انكار النفي وبيان ذلك ان قوله الست للنفي

والهمزة للانكار ونفي النفي اثبات فكانه تعالى قال انا ربكم فيقال حينئذ نعم وهذا الاستعمال مشهور في العرف فانه

لو قال احد يا زيد اليس لي عليك الف معناه بحسب العرف ان لي عليك الف درهم لان همزة الاستفهام في الاصل

للشك فاذا دخل على النفي لا يمكن بل هو جازم في ذلك فيقول اليس لي عليك الخ لما لا يصح الشك في جواب

الست بربكم لانه تعالى يعلم بعلم اليقين ربوبيته لهم فيكون الاستفهام في هذا المقام للانكار **قوله** وبلى مختصة بايجاب

النفي واشار بالاختصاص ههنا الى ان بلى لا يكون لتصديق الايجاب اي المقصود من ذكر الاختصاص هو نفي ذلك

التصديق الذي اشار اليه بقوله وقد جاء بلى على سبيل الشذوذ **قوله** بايجاب النفي اي بايجاب الكلام المنفي المتقدم

وبجعل المنفي ايجابا **قوله** اي قد قام اي يقال في جواب الكلام المنفي الذي هو ما قام زيد بلى الا انه بمعنى قد قام

وقد عرفت ما فيه **قوله** او مقرونا به اي بالاستفهام عطف على قوله مجردا **قوله** وقد جاء على سبيل الشذوذ الخ دفع

دخل تقريره انه قد مر ان بلى مختصة بايجاب النفي اي الكلام المنفي مع انها يكون لتصديق الكلام السابق ايضا كما تقول

في جواب الخ تقرير الجواب ان معناه انها مختصة بايجاب النفي على سبيل القياس وهي ههنا يكون لتصديق الكلام

لابد له من الوضع لمعنى انتهى كلامه اقول كون الحروف موضوعا لمعنى لا يستدعى عدم زيادة هذه الحروف كلها الا ان معنى زيادتها ان اصل المعنى لا يختل بدونها وهذا المعنى لا يدل على عدم كون الحروف موضوعا لمعنى غاية ما يدل عليه ان لا يكون معنى الحروف مراد المتكلم لان الكلام يتم معناه بدون معنى الحروف ولا شك ان الوضع يستلزم الدلالة المقارنة بالارادة قوله ومعنى زيادتها ان اصل المعنى الخ واعترض الشيخ الرضي بان معنى الزيادة اذا كان كذلك فيلزم ان يكون ان في قولنا ان زيدا قائم زائدة لان اصل المعنى وهو ثبوت القيام الى زيد لا يختل بدونها بل اصل المعنى باق وقد اورده الشارح في الحاشية حيث قال ويلزمهم على هذا ان يعدان ولام الابتداء والفاظ التاكيد اسماء كان او لا زائدة ولم يقل به احد انتهى كلامه اقول يمكن الجواب عنه بانه لم لا يجوز ان يكون المراد من قولهم ان اصل المعنى بدونها لا يختل هو ان اصل المعنى المقصود اى مقصود المتكلم من الكلام لا المقصود من الكلام نفسه فقصد المتكلم ثبوت القيام الى زيد مع التاكيد لا بدونه تامل وقال الفاضل الجلولي اراد باصل المعنى نفس معنى الكلام الموضوع هو له ثم اعترض بان ما ذكره منقوض بان ولام الابتداء حيث لا يختل اصل معنى الكلام بدونهما مع انهما ليستا من الحروف الزيادة ويمكن ان يجاب بان الاسناد وطرفيه وما يتعلق بواحد من هذه الاركان كلها داخل في اصل معنى الكلام وما ليس شيئا منها لم يكن داخلا فيه كما ان زيدا قام كذلك ان زيدا لقائم كلام ومعنى ان ولام تاكيد الاسناد الذي هو من الاركان فيكون داخلا في اصل معنى الكلام وبدونهما يختل اصل معناه بخلاف هذه الحروف فانها لا تفيد شيئا من الاركان ولا ما يتعلق بواحد منها فان من مثلا في مثل ما جاءني من احد تفيد تاكيد الاستغراق والاستغراق ليس من الاركان فلا يكون تاكيدا متعلقا بالركن كما لا يكون ركنا فلا يختل اصل معنى ما جاءني من احد بدون من وبهذا يسقط ما قيل ان الحكم بزيادة هذه الحروف دون ان واللام مع افادة التاكيد تحكم انتهى كلامه اقول ان من مثلا في مثل ما جاءني من احد يكون لتاكيد النفي كما صرح الشارح في بحث المستثنى في قوله لان من لا تزاد بعد الاثبات الا ان المراد هو النفي المقيد للاستغراق ولا شك ان النفي داخل في معنى الكلام فكذلك ما يتعلق بالنفي وهو الاستغراق داخل في معنى الكلام فيكون من كان فحينئذ ما قيل ان الحكم بزيادة هذه الحروف دون ان واللام مع افادة التاكيد ليس كلاما ساقطا بل كلام حسن قوله كما في من الاستغراقية في لا النفي الجنس مثل لا رجل في الدار ولا من رجل فيها فان النكرة في سياق النفي تفيد العموم ومن الاستغراقية تؤكده قوله وكونه بزيادتها افصح او كون تزيين للفظ بسبب الزيادة فائدة لفظية فصح اقول ولقائل ان يقول لا يحتاج الى قوله او كون الكلمة او الكلام بسببها اى بسبب الزيادة اللفظية الخ لانه ايضا من جملة تزيين اللفظ فيكون داخلا في قوله وكونه بزيادتها افصح الا ان يقال ان كلمة او لمنع الخلو لا لمنع الجمع الا ان اراد من تزيين اللفظ غير ما ذكره بقوله او يكون الكلمة او الكلام الخ وهذا هو الظاهر من استقامة وزن الشعر لان المتبادر من تزيين اللفظ ان يكون مستقيما قبل ازدياد الزائدة وايضا كون حسن السجع من تزيين اللفظ غير مسلم بل السجع نفسه تزيين اللفظ وحسن السجع يكون زيادة في التزيين قوله ولا يجوز ذلك اى وقوع العبث من الفصحاء بل وقوعه انما يكون من المجانين قوله ان وان وما ولا الخ والاول منها يحتمل الشرطية والنافية والمخففة

لا حو رائح الحور بضم الحاء المهملة وسكون الواو مصدر بمعنى الهلكة والهالك وقوله بيرے بمعنى النقص وقوله حشر بفتح الشين المعجمة وكسر العين من الشعور والعلم وكلمة ما نافية والمضاف هو البيت والمصراع الثانی الکفر حتی اذا الصبح حشر والظرف فی المصراع الاول متعلق بیری وتقدیم لضرورة الشعر والظرف فی المصراع الثانی متعلق بیری او بما شعر وحتی غایة یقال حشر الصبح اذا طلع والمراد ههنا صبح الموت فیکون حتی للغایة وما نافیة لبیان المصراع الاول وهذا البیت فی حق المؤمنین العاصیین والکافرین یعنی مؤمنین عاصیین در چاه مهلکه انداخته نفسها ایشان را وحال آنکه نمیدانند تم قوله الکفر علی وزن اخبر بمعنی الهلاک فلابد ان یقول موضع قوله بالکفر برجوع الضمیر الی بیر الهلاک الا انه وضع المظهر موضع المضمر من المصراع الاول بحسب المعنی وتاصل قوله اذا الصبح حشر بالفارسیة وقتی عالم میشوند بافتادن مذکور که طلوع کند صبح موت لاکن عالم شدن دران زمان سود ندارد قوله مشتملا علی ذکر مواضع زیادتها لعل هذا حکم الاغلب حیث ذکر موضع زیادة اللام فیما سبق بمحیر ظاهر قوله حرفا التفسیر الخ قال مولانا عصام ینبغی ان یکون من حروف التفسیر الفاء فی قوله تعالی الزانیة والزانی فاجلدوا الخ هذا مذهب سیبویه انتهی کلامه اقول الشیخ جعل الفاء للسببیة فی بحث اما ضمیر عامله علی مذهب سیبویه ثم قال وقیل زائدة او للتفسیر فالظاهر ان یکون ایراده بلفظ قیل اشارة الی ضعف کون الفاء للتفسیر علی مذهبه فانه لم یعد الفاء فی قوله تعالی الزانیة والزانی الخ من حروف التفسیر لقائل ان یقول الفاء للتفسیر یتحقق بینهم فان الفاء فی قوله فهی تفسیر کل مبهم الخ للتفسیر فلابد من عد فاء التفسیر من حروف التفسیر الا ان یقال ان الفاء فی الاصل یکون للتعقیب کذا قالوا ثم یستعمل لها للتفسیر والعطف والتفریع فلا یکون من حروف التفسیر بل من حروف التعقیب فی الاصل قوله ای مات فهو تفسیر لقوله تقطع زنده وهو جملة قوله وان بفتح الهمزة وسکون النون المخففة کای وهی ای ان مختصة بما فی معنی القول ای ان مختصة بمفعول مقدر لفعل هو فی معنی القول بان یفهم القول منه ای من ذلک الفعل والیه اشار الشیخ قوله ای بفعل تعتبر اشار به الی ان المراد من کلمة ما هو الفعل واشار بقوله مقدر ای ثابت فی معنی الخ الی ان ظرفیة المعنی للفعل الذی هو لفظ اعتباریة فلا یرد انه یلزم ظرفیة المعنی للفظ وهو باطل فان ظرفیة اللفظ للمعنی ایضا مجازیة وبیان ذلک ان اللفظ قد یکون مظروفا للمعنی بناء علی ان اللفظ یقدر بالمعنی ویزداد بزیادته کما ان المظروف یقدر بالظرف ویزداد بقدره وقد یکون المعنی ظرفا للفظ بناء علی ان المعنی یستفاد من اللفظ فکانت الالفاظ قوالب تصب فیها المعانی وهذا هو الاکثر قوله غیر منفک عنه تفسیر لا اختصاص قوله هی لا تفسیر فی اکثر الاحوال مقدر الخ اشار بالی مع المسامحة التی فی عبارة المصنف بان مردوده انها مختصة بمفعول ما فی معنی القول وتقدیر المفعول بالنظر الی الاکثریة لا یقال ینبغی ان تکون الفاء للتفریع فی آخره علی ما قبله نظرا الی ان قبل التفریع قد یکون نظرا بالبیت بضم متقدمة وانما قال فی الاکثر لانها قد تفسر مفعولا ظاهر اللفظ هو غیر صریح القول یؤدی ذلک اللفظ معناه قوله ای ناديناه بلفظ هو الخ فان قوله بلفظ مفعول مقدر له بواسطة حرف الجر فالمقول المقدر اعم من ان یکون بواسطة او بلا واسطة والفرق بین هذا المثال والمثال الثانی بهذا الاعتبار فان المفعول المقدر فی المثال الثانی بلا واسطة حرف الجر والمفعول الاول هو ضمیر فی ناديناه وکونه فی معنی القول فان القول لازم للنداء قوله ای کتبت الیه شیئا هو ای ذلک الشئ زیت بمعنی بیا تو فان شیئا مفعول به مقدر له

بحث حرف الاستفهام

قوله وان تقدر تقدير الكون اى بقدر جعلها فى تاويل المفرد والمذكور او ما فى معناه بان يكون الخبر جامدا الا بد لك ان تقدر الكون نحو اعجبنى ان هذا زيد فان زيد اسم جامد فيمتنع ان يكون مصدر فان كل خبر جامد يصح نسبة المخبر عنه بلفظ الكون قوله

لدلالتها على احد انواع الكلام وهو الكلام التحضيضى كما ان الاستفهام يدل على الكلام الاستفهامى وبعبارة اخرى بان يقال احد انواع الكلام وهو التحضيض والتوبيخ او اللوم قوله ويلزمهما الفعل واعلم ان لولا ولوما يكونان تحضيضتين امتناعيتين والاولى تدخل على الفعل وجوبا والثانية تدخل على الجملة الاسمية التى تعقب جملة اخرى وتسمى الجملة الثانية جوابها وتدلان على امتناع الجملة الثانية لوجود الجملة الاولى وفى بعض النسخ ويلزم الفعل برفع الفعل على انه فاعل يلزم والمفعول محذوف وهو هذه الحروف والفرق بين النسختين حينئذ ان الفعل لازم لحروف التحضيض على النسخة الاولى وعلى النسخة الثانية على العكس وعلى التقديرين فالمعنى ان هذه الحروف لا ينفك عن الفعل ولا تستعمل بدونه قوله

هلا زيدا ضربته اى هلا ضربت زيدا ضربته قوله فمعناه وفى بعض النسخ فمعناها وهو الظاهر لرجوعه الى الحرف قوله ومعناه وفى بعض النسخ ومعناها فى المضارع الحض اى تحضيض المخاطب على الفعل وطلب المتكلم للفعل من المخاطب

قوله فهى فى المضارع بمعنى الامر والمراد بالامر معناه اللغوى او معناه انه فى حكم الامر قوله ولا يكون التحضيض فى الماضى الذى قد فات بل لابد فى الماضى التوبيخ واللوم وقوله قد فات لبيان الواقع وليس قيدا احترازيا فبسبب المناسب تسمية هذه الحروف الحروف عند دخولها فى المضارع بحروف التحضيض وعند دخولها على الماضى بحروف التوبيخ واللوم وباعتبار التغليب تكلف قوله فى لوم المخاطب اضافة المصدر الى المفعول اى لوم المتكلم وقيل انها قد يستعمل فى لومه على ترك ما لا يمكن تداركه فى المستقبل نحو هلا قتلت قاتل زيد قبل موته قصاصا قوله على فعل مثل ما فات اى مثل الفعل الذى فات فى الزمان الماضى فان الضرب الذى فات من المخاطب يمكن تداركه وايراده فى المستقبل فكانه قال الضرب الذى فات منك لى عده فى الزمان المستقبل قوله سمى بها اى سمى قد بها وفى بعض النسخ سميت بها هو الظاهر ليتوافق قوله لمجيئها قيل الاولى ان يسمى بحرف التحقيق والتقليل ايضا لمجيئها لها بل التسمية بحرف التحقيق ههنا اولى لعدم خلوها عنه قوله فان هذه الحرف اذا دخلت على الماضى والمضارع فلا بد فيها من معنى التحقيق قيل هذا يخالف ما فى بعض الكتب حيث قال لها معان احدها التحقيق مع الماضى وثانيها التقريب معه وثالثها التقليل مع المضارع ورابعها التكثير معه وخامسها التوقع نحو قد يقدم الغائب لمن يتوقع قدومه والظاهر ان يقول فان هذه الحروف اذا دخلت الخ لعدم تحقق الحروف ههنا الا ان يقال لما اورده المصنف بصيغة الجمع للمشاكلة فتبعه الشارح واورده كذلك قوله ثم انه يضاف الى هذه الحروف والاضافة بمعنى النسبة لا الاضافة المصطلحة قوله الى هذا المعنى اى معنى التحقق فى الماضى التقريب من الحال اى بزمان الحال مع التوقع اى يكون مصدره اى مصدر الفعل الذى هو مدخول قد متوقعا باسم المفعول للمخاطب واقعا عن قريب اى القريب بزمان الحال قوله اى يكون مصدره متوقعا للمخاطب تفسير للتوقع وقوله واقعا عن قريب تفسير فان ركوب الامير متوقعا وايضا قريب بزمان الحال وايضا قد يكون التحقيق فيه قوله قد قامت الصلوة اى حصل عن قريب ما كنت متوقعه وهو قيام قوله مجتمعة بالرفع صفة لمعان

اى سمى المثال الذى هو للمضى بعينه المثال الاول الذى هو للمضارع فحينئذ يصح **قوله** فان للاستقبال **قوله** وقد
يستعمل لو فى المستقبل نحو قوله تعالى ولامة مومنة الخ اى امة مومنة خير من حرة مشركة ولو اعجبتكم اى الحرة المشركة
لكم فيكون المراد من اعجبتكم معنى المضارع ومعنى الاعجاب در شگفتن و در شوق آوردن **قوله** وهذا لازم معناه الخ اى هذا المعنى
لازم معنى لو اى المعنى الموضوع له كما هو الظاهر لان اعماها من حروف الشرط موضوع للتعليق فالظاهر ان لو ايضا كذلك
ويويده التعبير عن الكل بحرف الشرط فان الشرط المضاف اليه الحروف بمعنى تعليق حصول مضمون الجزاء بحصول
مضمون الشرط على ما قالوا **قوله** مقدر فيه اى فى الماضى اى حصول الامر فى الماضى يكون مقدرا ومفروضا فيه
وكذلك الامر المقدم والموخر فهو التالى **قوله** وما كان حصوله مقدرا فى الماضى الخ قال مولانا عصام ان التقدير لا ينافى
الوجود بل يعم الموجود والمعدوم كما حققه فى محله انتهى كلامه وحاصل كلامه منع لزوم التالى لانه انما يصح
اذا كان المقدر منتافيا للمعدومات فقط مع انه يتناول الموجودات ايضا كما حققه السيد قدس سره فى حاشية الشمسية
فى تحقيق المحصورات ويمكن الجواب عنه بان المراد من المقدر ههنا ما يقابل المحقق لا ما يتناوله كما هو فى اعتقاد المعترض
لان المعتبر فى وضع لو كون الشرط مفروض التحقق فى الماضى معلوم الانتفاء فيه وللقائل ان يقول سلمنا ان وضع
لو كذلك لكن قوله وما كان حصوله مقدرا الخ قضية تصدق هذه الكلية ممنوع الا ان يقال هو مثل قولنا كل شمس مضى فيكون
كليا منحصرا فى فرد واحد وهو لو **قوله** فيستلزم لاجل انتفائه الخ اى يلزم لاجل انتفاء المعلق عليه وهو المقدم انتفاء المعلق
وهو المعلق بالفتح **قوله** انتفاء المعلق به اى فى الواقع وكان هذا مبنى على ان التعليق فى لو انما هو على وجه التوقف
والا فمجرد التعليق لا يقتضى توقف المعلق كيف وقد يكون المعلق اعنى الجزاء لازما اعم من المعلق به اعنى الشرط كما
فى ان كان انسانا كان حيوانا وان وجدت النار وجدت الحرارة وقد يكون لازما مساويا من غير سببية الشرط للجزاء وجودا
او عدما كقولنا ان كان زيد ابا عمرو فعمرو ابنه وان كان النهار موجودا فالشمس طالعة واذا عرفت هذا فلا يرد الملازمة المستفادة
من قوله فيلزم لاجل انتفائه انتفاؤه الخ ممنوع لان المعلق عليه الملزوم او سبب وكون انتفاء الملزوم مستلزما لانتفاء اللازم ممنوع لان
اللازم قد يكون اعم وايضا لا نسلم ان يكون انتفاء السبب يستلزم انتفاء المسبب لان السبب قد يكون اعم منه نعم ان كان
مساويا للمسبب يلزم من انتفائه انتفاؤه **قوله** فيلزم انتفاؤهما او كون انتفائه الخ اى فيلزم كون انتفاء الاكرام سببا لانتفاء
المجئ وذلك لما عرفت من ان التعليق المعتبر فى معنى لو انما يكون على وجه التوقف وان كان بحسب زعم المتكلم او ادعائه وكذلك
ان انتفاء الموقوف عليه بسبب يستلزم لانتفاء الموقوف ثم فى قوله فى زعم المتكلم ايماء الى ان المعتبر فى معنى لو هو السببية بحسب اعتقاد
المتكلم وادعائه سواء طابق الواقع او لا ولا يخفى ان الزعم اعم من ان يكون بحسب الاعتقاد او الادعاء ومن ثم من ان يكون مطابقا
للواقع او لا فلا يرد ما ذكره الفاضل الچلپى من انه لو قال بحسب ادعاء المتكلم لكان اولى بناء على ان وجه الاولوية حينئذ **قوله** فيعلم
من ذلك اى من انتفاء الفساد انتفاء التعدد الذى هو الملزوم لان انتفاء اللازم يستلزم انتفاء الملزوم واللازم
فى قوله لتعدد الآلهة للعلية لا للسببية **قوله** ومن هذا الاستعمال اى استعمال لو هذا توهم المعنون لو لانتفاء الاول لانتفاء الثانى
فان قوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا ان المعنى اى فيه انه اذا انتفى الفساد ينتفى التعدد فاعتقد ان لو لانتفاء الاول

وفيه انه اذا حذف الفعل المفسر له ومن ايراد المفسر بعده فلا يصح ان يقال لو انك منطلق بالنظر الى تلك القاعدة وتقريره الجواب ان قوله منطلق يقتضي موضعا يليق ان يقع في ذلك الموضع قوله منطلق وان لم يليق ان يقع في ذلك الموضع لان التفسير المذكور لا يستدعي وقوع منطلق فيه فقوله يليق اشارة الى ان الاصل في الخبر الافراد فان قوله منطلق خبرا والكاف اسمها واجيب بوجه آخر بان معنى قوله موضع منطلق ان ايراد انطلقت مستدرك بعد لو لانها تدل على بعض وان دخلت على المضارع فينبغي ان يكون موضع انطلقت شيء آخر واجيب ايضا بان معنى قوله موضع منطلق انه يكون في موضع منطلق قبل دخول لو ودون بعد دخولها فلا اشكال حينئذ قوله ليكون كالعوض اي ليكون لفظ الفعل المذكور الواقع خبر ان كالعوض عن لفظ الفعل المحذوف قوله فيقال لو انك انطلقت ولا يقال لو انك منطلق معناه انه ومن ثم قال بعضهم لو انك تطلق انطلقت الفعل وضع منطلق ليكون كالعوض عن الفعل المحذوف فيقال عنه وبهذه الملاحظة لو انك انطلقت ولا يقال عنده بهذه الملاحظة لو انك منطلق فيكون قوله لو انك منطلق واخلافي قوله ومن ثم قيل لو انك لانه قائل فمعناه ما ذكره الفاضل المحشي قوله فيقال لو انك انطلقت ولا يقال لو انك منطلق نقض فلك مثل لو انك منطلق فاجيب بان لو فيه ليست شرطية بل حرف مصدر ليس لشيء قوله لان الفعل المقدر لا بد له من مفسر اي الفعل المحذوف لا بد له من مفسر يزيل الابهام الناشي من حذفه قوله فهو عوض عنه اي عن التحقق والثبوت الذي في ان عوض عنه اي عن ثبت يعني الفعل الواقع خبرا عوض عن الفعل المقدر بل لفظا فليس شيء منهما عوضا حقيقيا عن الفعل المقدر بل كالعوض لان العوض الحقيقي هو ان يكون عوضا عن شيء من حيث اللفظ والمعنى معا قوله هذا اذا كان الخبر مشتقا اي كون الفعل واقع الخبر المفرد انما يصح اذا كان الخبر مشتقا كالمنطلق لانه حينئذ يمكن اشتقاق الفعل من مصدر هذا الخبر ووضع هذا الفعل موضعه فان مصدر منطلق هو الانطلاق يشتق منه انطلقت فيوضع موضع منطلق قوله لا يمكن اشتقاق الفعل منه اذ لا مصدر له حيث لا مصدر له قال الفاضل الجامي وفيه انه ان اريد بالجامد ما يقابل المشتق كما هو الظاهر من التقابل فيندرج فيه المصدر فقد امكن اشتقاق الفعل منه وان اريد ما لا يكون مشتقا ولا مشتقا عنه فيبقى المصدر واسطة انتهى كلامه اقول الواسطة فيما لانه اذا كان الخبر مشتقا منه فيمكن حينئذ اشتقاق الفعل من نفسه كما اذا كان الخبر مشتقا يمكن اشتقاق الفعل من مصدره فيما اذا كان الخبر مشتقا منه لا يحتاج الى البيان لامكان اشتقاق الفعل من نفسه قوله جاز وقوع الخبر اسما لم يبين وجه شاذ حينئذ اذا وجب وقوع الاسم الجامد خبرا قوله اي لتعذر وقوع الخ لتعذر الاشتقاق من الجامد قوله واذا تقدم القسم اول الكلام وقوله اول الكلام منصوب على انه مفعول فيه كما هو اختيار الشارح الهندي ثم اعترض الشارح المذكور بان المفعول فيه يكون منصوبا بتقدير في اذا كان ظرف الزمان مبهما كان او محدودا وظرف المكان اذا كان مبهما وقوله اول الكلام ليس بشيء منهما فلا يجوز النصب منه فقوله اي في اول زمان التكلم فيه كلامه بان قوله اول الكلام ظرف زمان باعتبار مضاف اليه محذوف اي اول زمان الكلام يعني اول زمان التكلم بالكلام فان تقدير الزمان قبل المصادر شائع فالاول مضاف الى الزمان المضاف الى الكلام والاول المضاف الزمان ظرف لان اسم التفضيل المضاف الى الزمان معناه المشهور الاكثر داخل في جنس المضاف اليه كما تقرر فيكون قوله اول حينئذ من جنس الزمان واذا عرفت هذا اسما

قال الفاضل الحلوانی لبقی ہہنا بحث وہو انہ قدمر فی بحث کلم المجازات ان الجزم واجب اذا کان کل من الشرط والجزاء او الشرط فقط مضارعا وجائز لکان الجزاء فقط مضارعا وہو یدل علی ان التطابق بین الشرط والجزاء فی العمل وعدمہ مما لا یجب فکیف یجب التطابق ہہنا حتی لیشترط معنی الجزاء انتہی کلامہ اقول وجوب التطابق بین الشرط والجزاء کما ہو الظاہر فیما نحن فیہ علی التقدیر تقدم القسم علی الشرط وعدم وجوبہ علی تقدیر عدم تقدم القسم علیہ کما فی بحث کلم المجازات فلا اشکال حینئذ قولہ وکان الجواب للقسم فقط لفظا ای لفظا فقط لما عرفت من ظہور علامات جواب القسم فیہ لفظا وعدم ظہور ادوات الشرط فیہ لفظا قولہ لا للقسم والشرط جمیعا للتنافی بین اثریہما وہما الجزم وعدم الجزم قولہ لانہ یلزم ان یکون ای الجواب مجزوما لو ظہر اثر ادوات الشرط فیہ لفظا وغیر مجزوم لو ظہر فیہ علامات جواب القسم ای یلزم ان یکون مجزوما وغیر مجزوم فی آن واحد علی سبیل الوجوب لانہ باعتبار انہ جواب القسم غیر مجزوم قطعا لان القسم لا یجزم شیئا وباعتبار انہ جواب الشرط مجزوم قطعا وہو محال واذا عرفت ذلک فلا یرد ما ذکرہ مولانا عصام من انہ اذا کان الشرط ماضیا لا یجب جزم الجزاء فکیف یلزم کونہ مجزوما وغیر مجزوم انتہی کلامہ وذلک لانہ اذا کان الشرط ماضیا لم یجز ان یکون لادوات الشرط تاثیر فی الجزاء لفظا لان الجزاء اذا کان مضارعا حینئذ فالمتکلم مخیر فی الجزم مثل واللہ ان آتیتنی آتیک فی صورۃ عدم الجزم ویقال واللہ ان آتیتنی آتک بحذف الیاء فی صورۃ الجزم مع ان ما ذکرہ من لزوم کونہ مجزوما وغیر مجزوم علی تقدیر تاثیرہما فیہ لفظا ویمکن الجواب ایضا بانہ اذا کان الشرط ماضیا یجب جزم الجزاء اذا تقدم القسم علی الشرط نعم لا یجب جزم الجزاء اذا لم یتقدم القسم علیہ کما ہو المراد فی بحث کلم المجازات واجاب عنہ مولانا عصام وقال وجوابہ انہ تکلف ویقال اراد من صحۃ کونہ مجزوما وجوب کونہ غیر مجزوم انتہی کلامہ وحاصل جواب الفاضل المذکور ان الشارح اراد بقولہ مجزوما وغیر مجزوم ہو صحۃ کونہ مجزوما باعتبار تاثیر ادوات الشرط فیہ ووجوب کونہ غیر مجزوم باعتبار کونہ جواب القسم وہو محال ایضا لان صحۃ کونہ مجزوما باعتبار کونہ جوابا وہو محال ایضا لان صحۃ کونہ مجزوما ہو امکان کونہ مجزوما وامکان المحال محال او نقول عدم الجزم وجوبا لا یجتمع بصحۃ الجزم وہہنا ہو الظاہر قیل ان ما ذکرہ الشارح لا یدل الا علی ان الجواب لا یجوز ان یکون جوابا للقسم والشرط جمیعا ولا یدل علی انہ لا یجوز ان یکون جوابا للشرط فقط ایضا مع ان المدعی ہو کون الجواب جوابا للقسم فقط دون القسم والشرط معا ودون الشرط فقط واجیب بان وجہ عدم کون الجواب للشرط فقط ان تقدیم القید الذی لا یکون ہذا التقدیم ضروریا فی اصل الکلام وہو القسم ہہنا یفید کمال الاہتمام بذلک القید فجعل الجواب بغیر ہذا التقدیر لفظا ینافیہ ظاہرا او بعبارۃ اخری بان تقدیم القسم یدل علی العنایۃ ای بالقسم فحینئذ جعلہ جوابا لہ اولی من جعلہ جوابا للشرط ویمکن الجواب ایضا بانہم لما قدموا القسم لقدر ان یکون الجواب جوابا للقسم والشرط معا لفظا لما عرفت فوجب ان یکون جوابا لاحدہما فجعلہ جوابا لغیر المفروض اولی من جعلہ جوابا للمفروض لان الشرط مفروض بخلاف القسم لانہ غیر مفروض قولہ لکون الیمین علیہ ای علی جواب القسم ای واللہ لاکرمتک ان آتیتنی قولہ وللشرط ای ہو جواب لکون الشرط ایضا لکون الجواب مشروطا بالشرط لان اکرامہ مشروط باتیانہ قولہ الماضی لفظا ای الشرط یکون ماضیا لفظا قولہ او لم تاتنی ای واللہ ان لم تاتنی فالشرط یکون ماضیا معنی لا ان لم تقلب معنی المضارع الی الماضی قولہ لاکرمتک بلام الابتداء ونون التاکید الثقیلۃ فیکون الجواب للقسم لشہادۃ اللام والنون قولہ ای تقدم



ان النشر على المعنى الثاني في المثال الاول باعتبار التقديم على غير ترتيب وباعتبار الجواز على الترتيب وفي المثال الثاني باعتبار التقديم على الترتيب وباعتبار الجواز على غير الترتيب على عكس المثال الاول فثبت الاختلاف بين اعتباريه بخلاف المعنى الاول فانه ليس اختلافا بين الاعتبارين في المثالين فان النشر على المعنى الاول بكلا الاعتبارين على غير ترتيب اللف في مثال الاول وعلى ترتيبه في المثال الثاني فاذا كان كذلك يحمل عبارة المص على المعنى الاول من المعنى الثاني قوله تقتضي تقديم المثال الثاني على الاول لان المثال الثاني مثال لتقديم الشرط واعتبار القسم المقدمين في المثل على المعنى الاول بخلاف المثال الاول فانه مثال لتقديم غير الشرط والقسم المؤخرين في المثل قوله لكنه اراد اتصال المثال بالمثل له بقدر الامكان الخ يعني لما كان المذهب تقدم اللفين وهما المثلان على نشريهما وهما المثالان على ما فعله المصنف قصد ان يكون المثال متصلا وقريبا بالمثل له وهذا يتأتى في تقديم الاول حيث اشتمل على جواز الغاء القسم المذكور في المثل وعلى مثال تقديم غير الشرط المذكور في المثل قريبا منه بخلاف ما لو قدم المثال الثاني فانه مشتمل على مثال تقديم الشرط وجواز القسم البعيد ان عنه في الذكر في المثل وانما قال بقدر الامكان لانه لم يحقق اتصال جميع الامثلة بالمثلات حقيقة على ما فعله المص بل ما تحقق هو اتصال المثال الاول بمثله باعتبار ثاني جزئيه وقربه بالمثل باعتبار الجزء الاول وانما قال على تقدير تقدم اللفين الخ لانه لو قدم اللف الاول فقط واورد المثال الثاني يحصل اتصال المثال بالمثل ايضا لكن هذا خلاف ما فعله المص والكلام فيه فظهر لك مما تقدم ان اللفين عبارة عن المثلين والنشرين عبارة عن المثالين وقوله من حيث مثاليهما بيان النشرين قوله وتقدير القسم كاللفظ اي حكم ما اذا كان القسم مقدرا الحكم ما اذا كان القسم لفظا ويكون تقديره في صدر الكلام قيل لا وجه للتخصيص بصدر الكلام لانه كما ان القسم المقدر في اول الكلام المقدم على الشرط كالقسم المذكور الملفوظ في اول الكلام المقدم على الشرط في اشتراط مضي الشرط وكون الجواب له كذلك القسم المقدر في وسط الكلام المؤخر عن الشرط وغيره كالقسم الملفوظ المتوسط بتقديم الشرط او غيره في جواز الاعتبار والالغاء وكون المثال الاول من قبيل الاول لا يوجب تخصيص له فلا وجه لقوله في صدر الكلام واجيب بان تقدير القسم في الوسط مما لم يثبت وان جاز عقلا ولذا خصص بالصدر قوله اي كالتلفظ به والمقدر كالملفوظ اشار به الى ان المراد من التقدير اذا كان بمعناه المصدري يكون المراد من اللفظ هو التلفظ الذي معناه المصدري واذا كان المراد من التقدير هو المقدر الذي هو اسم مفعول كذلك المراد من اللفظ هو الملفوظ ولا يجوز ان يكون المراد من التقدير معناه المصدري وان يكون اللفظ بمعنى الملفوظ لعدم صحة المعنى حينئذ قوله فلزم في الشرط الخ اي اذا كان حكمه حكم القسم الملفوظ في اول الكلام فلزم القسم في الشرط الخ وقوله وكان الجواب للقسم عطف على لزم اي كان الجواب للقسم لفظا قوله اولى به اي بالجزاء الظاهر ان لا يكون الجزم بحذف النون اولى به لان المصنف قال في بحث الفعل اذا كان الشرط ماضيا والجزاء مضارعا جاز الجزم وجاز عدمه ايضا لوقوع الفاصلة بالاجنبي وهو الفعل الماضي لعدم عمل الشرط فيه الا انه قال صاحب الرضي ان الجزم حينئذ اكثر فيكون الاكثرية وجه الاولوية لان العمل بالاكثر اولى قوله يلزم الاتيان بالفاء اي فالحكم المشترك هو المراد هو الفاء او ما يقوم مقامه كاذا المفاجاة فلا يرد حينئذ ان في لزوم الاتيان في الجملة الاسمية نظرا لانه قد يؤتى فيها باذا المفاجاة ايضا على ما صرح المص في بحث كلم المجازاة لقوله ويجيء اذا مع الجملة الاسمية موضع الفاء قوله او مما اجمله في الذهن اي يكون كلمة اما التفصيل ما اجمله المتكلم بشرط ان يكون المجمل معلوما للمخاطب بالقرائن والا فلا قوله ان يتقدمها اي عليها اجمال كاما الواقعة في اوائل الكتب كقولهم اما بعد فهذه قوله وقد يكتفى بذكر قسم واحد اي قد اكتفى او يذكر قسم واحد وهو كون اما مذكورة في اول الكلام قوله حيث يكون المذكور الخ اي يكتفى



بحث تاء التأنيث

اي تقديمه عليها كما بينه بقوله بل القسم اليها مانع آخر الخ قوله فان ما في حيز ان بكسر الهمزة والنون المشددة لا يعمل فيما قبل ان قوله وهذا المانع يتحقق حين ان لا يكون وراء الفاء مانع آخر وحين ما يكون وراء الفاء مانع آخر ولهذا قال في القسم الاول مع قطع النظر عن الفاء وفي القسم الثاني ايضا مع قطع النظر عن الفاء قوله يجعل اسم هذا القائل للا ما قوة سلب حكم الامتناع الذي كان بهذا الامتناع في القسم الاول فخرج عن القسم الاول متعلق بالقوة المقيدة بالدفع والحاصل ان هذا القائل جعل للا ما جواز التقديم على تقدير ان يكون ما يتوسط بين اما وفائها جائز التقديم على الفاء مع قطع النظر عن الفاء لا مطلقا كما هو مختار سيبويه قوله دون الثاني اي لم يجعل هذا القائل للا ما قوة رفع لا مطلقا كما هو مختار سيبويه قوله دون الثاني اي لم يجعل هذا القائل حكم الامتناع عن القسم الثاني قوله بها تقدير الكلام اي تقدير الكلام بهذا الوجه الخ قوله لما ذكر من قوله لا يلزم توالي حرف الشرط والجزاء قوله كما كان اولا اي كان ارتفاع زيد بالابتداء قبل التقديم اي تقديمه على الفاء قوله عليه التقدير اي تقدير الكلام وهو مبتداء وقوله فوجه غير ظاهر جزاء له قوله مهما يذكر اي بان يقال ومهما يذكر الخ بان يقدر فعله عاما هو مشتق من الذكر كتذكر لا عاما هو مشتق من الكون كما هو على تقدير الاول قوله بانه فاصل الفعل المحذوف اي فاصل الحكمي قوله مع انه يوهم الخ بان كان زيد مفعولا به لقوله تذكر على صيغة المعلوم المخاطب قوله وجواز اما يوم الجمعة الخ اي يوهم جواز ما ايضا بان كان يوم الجمعة فاصلا حكميا للفعل المحذوف قوله مع عدم جوازهما بلا خلاف قال في بعض الحواشي قد يستدل المصـ على ذلك بانه قد علم انه اذا قيل اما زيد منطلق كان الغرض الاخبار عن زيد بالانطلاق واذا قيل اما يوم الجمعة فزيد منطلق كان الغرض ذكر يوم الجمعة ظرفا للانطلاق وتحقيق هذا المعنى يبطل ما توهمه لا يقال لا نم الابطال في شيء من المثالين لان تقديرهما مهما يذكر زيدا فهو منطلق ومهما يذكر يوم الجمعة فزيد منطلق فيه فلا يفوت كون زيد مخبرا عنه بالانطلاق ولا كون يوم الجمعة ظرفا للانطلاق لانا نقول المقصود انه اذا قيل اما زيد فمنطلق فالغرض ذكر زيد للاخبار عن نفسه لا عن الضمير الراجع اليه واذا قيل اما يوم الجمعة فزيد منطلق فالغرض ذكر يوم الجمعة ليجعل نفسه ظرف الانطلاق لا الضمير الراجع اليه وفرق جلي بين ان يجعل زيد نفسه مخبرا عنه بالانطلاق وبين ان يجعل نفسه مفعول شيء ويجعل ضمير المخبر عنه بالانطلاق وكذا فرق جلي بين ان يجعل نفس يوم الجمعة ظرف الانطلاق وبين ان يجعل نفسه فاعل شيء والضمير الراجع اليه ظرف الانطلاق قوله وانما مثل الخ اي المصـ اورد المثال الذي يكون الواسطة التي بينهما منصوبة مثل اما يوم الجمعة فزيد منطلق ولم يورد المثال الذي يكون الواسطة التي بينهما مرفوعة بل اورد الشـ بقوله اما زيد فمنطلق لان المثال الذي يكون الواسطة بينهما مرفوعة ظاهرة لانه كثيرا ما الامثلة التي يكون الواسطة بينهما منصوبة غير ظاهرة قوله حرف الردع كلا قال سيبويه والاكثرون معناه الردع والزجر ولا معنى له عندهم الا ذلك ورأى الآخرون ان معنى الردع والزجر ليس مستمرا فيه لعدم صحته في مثل قوله تعالى ما شاء ركبك كلا يوم يقوم الناس لرب العالمين ثم اختلفوا في تعيين معناه فقيل هو بمعنى حقا وقيل هو بمعنى اي ونعم فيكون كلا حرف ايجاب بمنزلتها وقيل هو بمعنى سوف ثم الظاهر ان يكون هذه المعاني مجازية يحمل عليها بمعونة القرائن والمقامات فلا قدح فيما ذهب اليه سيبويه والاكثرون لان الظاهر ان كلامهم في معناه الحقيقي قوله فيقول كلا ردعا الخ وقوله تقول بصيغة الخطاب اي تقول في مقابلة المخبر كلا حال كون كلا ردعا ومنعا لك اي لكن ان تمنعه بكلا فيكون هذا ردعا للمخبر ونفي قوله كقولك لمن قال الخ اي كقولك كلا لمن قال لك افعل كذا وقوله لا ايجاب من الاجابة قوله اسم مبني اي اسم مبني لا معرب قوله ولمناسبته معناه لمعناه قيل هذا وهم للتنافي بين

وقال الفاضل الحلوائي ولا يخفى ان كلامه هذا اي قوله والفائدة في مثل هذا الابدال على ما مر ايدل على جواز الاضمار قبل الذكر
لفظا ورتبة اذا اشتمل على فائدة والظاهر من كلام الجمهور عدم جوازه مطلقا انتهى كلامه اقول ولقائل ان يمنع كون الظاهر من كلامهم عدم
جوازه مطلقا لان ما ذكره من تنازع الفعلين من جواز الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة لفائدة بشرط التفسير يكون من كلامهم
كما لا يخفى قوله او يكون الجملة وهي قمن وقاما وقاموا فعلى هذا يكون الاسم الظاهر مبتدأ وما قبله خبره فلا يلزم حينئذ الاضمار قبل الذكر
لان الاصل في المبتدأ التقديم فهو مقدم عليه رتبة قوله والغرض كون الخ في الحقيقة علة لقوله فيقدم الخبر عليه قوله فسمي باسم
الشيء الخ اي سمي النون تنوينا اي سمي له بهذا المصدر الذي هو التنوين اشعارا بحدوث ما ينون به الشيء ووضعه لان في
من معنى الحدوث ولهذا سمي الخ قوله نون ساكنة وقيل نون ثابتة في اللفظ دون الخط قوله بذاتها واراد بكونها ساكنة بذاتها
ان يكون سكونها اصليا لا عارضيا وبعبارة اخرى ان يكون وضعها على السكون وبعبارة اخرى ان يكون ساكنة اذا لم يكن
موجب التحريك من خارج وحاصل كلامه ان المراد بالساكنة بذاتها ليلا يخرج عن التعريف التنوين المتحركة لعارض التقاء
الساكنين كتنوين قوله عادن الاولى ليلا يدخل فيه غير التنوين وبالجملة التقييد لادخال ما يخرج من التعريف من افراد المحدود
على تقدير الاطلاق حفظا للمنع فلا يرد ما ذكره مولانا عصام من انه اراد بالساكنة بذاتها ما يكون ساكنا اذا لم يكن موجب التحريك
فكل نون في آخر المعرب نحو حسن وضامن كذلك وان اراد معنى آخر فليبين حتى نتكلم عليه فانا نختار الشق الاول ودخول نون مثل
حسن وضامن في النون الساكنة بالمعنى المذكور لا ينفي في منع [illegible] بخروج بقيد منع حركة الآخر فليس المقصود بالقيد اخراج
[illegible] قوله نون ساكنة بل [illegible] عادن الاولى في [illegible] تعريف فان كسرة التنوين [illegible] عادن الاولى للعارض
[illegible] اجتماع الساكنين التنوين وهمزة الوصل واما الكسر [illegible] احرك حرك بالكسر قوله فلا يضر الحركة العارضية
[illegible] نون ساكنة مع وجوب دخولها فيه ثم لما كان الكلام في التنوين فلذا جعل موضوعا واسند الاحوال اليها
ولم يقل فلا يضر منع التعريف وجمعه الحركة العارضة للتنوين وبما ذكرنا ظهر ضعف ما ذكره الفاضل الحلوائي من انه لو قال فلا يضر منع
التعريف وجمعه الحركة العارضية للتنوين لكان اولى وايضا ظهر ضعف ما ذكره مولانا عصام من ان الظاهر فلا يضره ليرجع الضمير
الى تعريف التنوين قوله وهي شاملة نون من ولدن ولم يكن وامثالها قال مولانا عصام قوله نون ساكنة لا يكون جنسا شاملا
لهذه النونات لان المراد من النون الساكنة ما هو النون الذي من اقسام الكلمة والنون في آخر كلمة من مثلا لا يكون من
حروف المعاني بل من حروف الهجاء انتهى حاصل كلامه وتبعه الفاضل الحلوائي حيث قال ثم الظاهر ان يكون المراد بالنون الساكنة
النون وهو من حروف المعاني اعني هو قسم الكلمة وقسيم الاسم والفعل فكيف يشمل نون من ولدن ولم يكن فالاولى ان يقال
وهي شاملة نون التاكيد الخفيفة انتهى كلامه اقول لو سلم ان كون الكلام في حروف المعاني ولكن التعريف يقتضي الجنس والفصل
فكون النون الساكنة جنسا يقتضي ان يكون شاملا للنون الذي من حروف المعاني وغيره لان الاصل في الجنس ان يكون
شاملا للمحدود وجميع غير المحدود والا ان يكون شاملا لبعض غير المحدود وكان فصلا لبعض غير المحدود والآخر لان المعتبر عند القوم هو
ما ذكرنا وقد ذكرناه في تعريف اللفظ الواقع في تعريف الكلمة على ان كون الكلام في حروف المعاني لا يقتضي التخصيص في الجنس
كما ذكرنا ان المعتبر في الجنس عند القوم ان يكون شاملا للمحدود وجميع غير المحدود وقال الفاضل الحلوائي جعل مجموع النون الساكنة

للتمكن فلم يكونا غير منصرفين مع انهما غير منصرفين اما احمد فللعلمية ووزن الفعل واما ابراهيم فللعلمية والعجمة لانا نقول ان التنوين
فيهما للتمكن بعد التنكير وقبل العلمية وبعد العلمية فللتمكن وتسل ايراد قوله واما التنوين في احمد الخ ههنا لاجل ما يقال ان احمد و
ابراهيم بعد التنكير منصرفان فالتنوين فيهما للتنكير فيكون فارقا بين المعرفة والنكرة بان المنون فيهما نكرة والمعرفة فيهما معرفة فيلزم
ان يكونا غير منصرفين بعد التنكير مع انهما بعد التنكير منصرفان فاجاب بقوله واما التنوين في نحو احمد وابراهيم بعد التنكير ليس للتنكير بل هو للتمكن
وانما قال ليس للتنكير لان الحاقه ليس بغرض الفرق بين المعرفة والنكرة وان كان مدخوله نكرة **قوله** قال الرضي وانا لا ادري منعا
من ان يكون تنوينا واحدا للتمكن والتنكير معا لا يقال تنوين الواحد يمتنع ان يكون للتمكن والتنكير في زمان واحد وان قلت انه
للتنكير قبل العلمية وللتمكن بعد العلمية قلنا فلا يكون تنوين الواحد حينئذ بل كل منهما تنوين عليحدة الا ان يقال معنى كلام الشيخ
ان التنوين في الاسم الواحد يراد منه التمكن ويراد منه التنكير ايضا واليه يدل قوله فاقول التنوين في رجل الخ **قوله** لتعاقبهما على
آخر الكلمة اي كما يكون المضاف اليه في آخر الكلمة فكذلك التنوين في آخرها وكون التنوين العوض مختصا بالاسم نظر بالتامل و
اما كونه مختصا به اذا كان عوضا عن الياء او عن التاء او عن حركتها لا يخلو عن خفاء الا ان يقال ان من قال ان تنوين العوض
يكون عوضا من التاء او من حركتها فله وجه آخر للاختصاص بالاسم غير ما ذكره في خواص الاسم **قوله** والحق بها التنوين عوضا
عن الجملة جبرا للنقصان فلو لم يجبر لم يبق الكلمة ناقصة وهذا معنى قوله لئلا يبقى الكلمة ناقصة **قوله** اي يوم اذ كان كذا اليوم زمان
معين مبدأه طلوع الشمس او طلوع الفجر ومنتهاه غروب الشمس وقد يستعمل بمعنى الوقت المطلق فعلى الاول الاضافة بيانية وعلى
الثاني لامية واما الاضافة في ساعتئذ وحينئذ وعامئذ فبيانية لا غير **قوله** فوق بعض فان التنوين فيه عوض عن لفظه فكانه
مضاف اليه للتبعيض **قوله** وتوهم بعضهم انه اي التنوين في مسلمات للتمكن وهو صاحب الكشاف وقال الفاضل الحلوائي كما لا
مانع عن ان يكون تنوين الواحد للتمكن والتنكير كذلك لا مانع من ان يكون تنوين الواحد للتمكن والمقابلة فيمكن حمل كلام صاحب الكشاف
على انه للتمكن ايضا لا انه للتمكن دون المقابلة انتهى كلامه اقول لا نم ان لا يكون مانع من ان يكون تنوين الواحد للتمكن والمقابلة وعدم العلم بالمانع
لا يستلزم عدم المانع مع كون تنوين الواحد للتمكن والتنكير انما هو مذهب الشيخ خاصة وعلى تقدير تسليم عدم المانع بينهما كما هو مذهب
الشيخ فهو لا يستدعي من عدم المانع بين غيرهما **قوله** ولو كان للتمكن لزالت اي التنوين بعد العلمية لانها غير منصرف للعلمية والتانيث
مع ان تنوين التمكن لا يكون في غير المنصرف قال الفاضل الحلوائي ان التانيث في مسلمات ليست لمحض التانيث بل انها علامة
وللجميع ايضا فلا تؤثر في منع الصرف فوجود العلمية والتانيث لا يوجب زوال تنوين التمكن على انه لا نم ان التنوين بعد العلمية
هو الذي كان قبلها لانه يجوز ان يكون التنوين قبل العلمية للتمكن وبعد العلمية للمقابلة وايضا لا منافاة بين التمكن والمقابلة فيجوز
ان يكون التنوين قبل العلمية للتمكن والمقابلة معا ولمحض المقابلة بعدها انتهى كلامه اقول ما ذكره الفاضل المذكور اولا ليس بشيء
لان القوم جعلوا التانيث في مسلمات مؤثرة في منع الصرف كما سبق في اول الكتاب فبناء كلام الشيخ على ذلك فحينئذ وجود العلمية
والتانيث فيه توجب زوال تنوين التمكن وما ذكره ثانيا خلاف المتبادر لان الظاهر ان يكون التنوين فيه قبل العلمية هو التنوين بعدها
كما ان التنوين في مسلمات عند الجمهور هو تنوين المقابلة قبل العلمية وبعدها وما ذكره ثالثا ايضا ليس بشيء لان عدم العلم بالمنافاة
بين التمكن والمقابلة لا يستلزم عدم المنافاة بينهما وقد ذكرناها انفا **قوله** لو لوجوده فيما كان علما كعرفات فانها علم لموضع معروف

جمع عمق بفتحتين او بضم العين وسكون الميم اطراف الصحراء او اطراف البلد والخاوي بالخاء المعجمة الخالي والمخترق بضم الميم وسكون الخاء المعجمة وفتح الراء اسم مكان اي المحل الذي يمر فيه لسهولة ومعنى المصراع بالفارسية يعني بسياري از بلدياست كه سياه شده اطراف او وخالي شده است محل مرور او يعني كسي نميگذرد واين اشاره است بآنكه بلد ويران است قوله مشتبه الاعلام لماع الخفقن الاعلام جمع علم بفتحتين يعني علامت راه ونشانه راه واشتباه الاعلام التباس العلامات يعرف بها الطريق واللماع مبالغة اللامع واللمعان الاضاءة وهذا يدل على كثرة اللمعان وقوله خفق من الخفق بسكون الفاء لكن حركت لوزان البيت بالفارسية سراب كه در هوا گرم آب مي نمايد ومعنى المصراع بالفارسية مشتبه مي شود علامتهاي وراه هاي بلده بيكديگر به بسياري از لمعان يعني از درخشندگي ودرخشي آب مي نمايد قوله تحركت القاف الساكنة عند التغني بالفتح او الكسر لما يلزم التقاء الساكنين عند الحاق النون اما الكسر فلان اصل القاف الكسرة خاوي المخترق ولماع الخفق لكونها آخرها اضيف اليه فحركت عند الاحتياج اي بحركتها الاصلية واما الفتح فلما ثبت من ان مثلها اذا الحق بها آخره ساكن حرك ذلك الساكن بالفتح والانظر الى التقاء الساكنين كحركة اضربن واضربن بنون التاكيد الثقيلة قوله والحق بها اي بالقاف النون فتقيل الخ قوله وقد تجاوز البيت وقيل قد تجاوز هذا القسم حده اذ حده ان يثبت في الوقف دون الوصل وهو بالعكس قوله ولهذا يسقط عن التقطيع لان التقطيع والوزن يتم بدونه قوله موضوع لغرض الترنم اي تنوين الترنم ما لحق آخر الابيات والمصاريع لغرض الترنم قوله واما التنوينات الاخر ففي اعتبار الوضع في بعضها ايضا تامل اراد ببعضها تنوين العوض والمقابلة لان تنوين العوض موضوع لغرض التعويض وجبر النقصان اي التعويض عن المضاف اليه لا بان موضوعا له وكان هو معناه كذلك تنوين المقابلة موضوع لغرض الشيء سمي له الموضوع له بالمسامحة والمجاز قوله وتحذف اي التنوين اي تنوين التمكن لان العلم الموصوف بابن لا يوجد فيه تنوين التنكير والعوض وتنوين الترنم انما زيدت لتحسين الانشاد وحسن الغناء والحذف ينافيه وتنوين المقابلة انما يكون في جمع المؤنث السالم قوله من العلم المراد من هذا العلم ومن العلم الثاني ايضا اعم من الكنية واللقب والاسم قوله مضافا الى علم آخر اي غير العلم الاول ونقض ذلك بمثل يا زيد بن زيد بن زيد اذا كان كل من الابن والاب مسمى بزيد فان الابن فيه ليس مضافا الى علم آخر بل الى العلم الاول واجيب بان التغاير المفهوم من قوله آخر اعم من الذاتي والاعتباري فزيد من حيث انه علم الاب غيره من حيث انه علم الابن والحاصل ان زيدا باعتبار انه اب غيره باعتبار انه ابن فالتغاير بين المدلولين بالذات وبين اللفظين بالاعتبار فتغاير المدلولين ذاتيا كان او اعتباريا سرى الى اللفظين وجعلهما متغايرين لفظا ولو قرر قوله علم آخر بالتركيب الاضافي لا التوصيفي يندفع النقض كما لا يخفى قوله لكثرة استعمال ابن والكثرة تناسب التخفيف اي لكثرة استعماله بين علمين مع شدة الاتصال بينهما كانهما كلمة واحدة مع ان التنوين علامة التمام والانفصال قوله وخطا اي خطا وكتابة بحذف الالف فقوله خطا عطف على لفظا اي الابن لطلب التخفيف لفظا وخطا ثم ان طلبه للتخفيف خطا لا ينافي طلبه للتخفيف لفظا ايضا فلا يرد ما ذكره الفاضل الحلوائي ان حذف الاصل لا يختص بالخط بل هو تخفيف في اللفظ ايضا قوله لانه اي الفلان بن فلان كناية عن العلم والمراد من العلم ههنا اعم من العلم والكناية عنه قوله وليعلم منه الخ والحاصل انه اذا فقد احد هذه الشروط لم يجب الحذف بل لا يحذف قوله اذا كان اي الابن صفة لغير العلم او كان مضافا الى غير العلم اي كان له موصوفا علما لكن ليس مضافا



بل بنيلا في الدار بقرمن لان مجيء نون التاكيد مع النفي باعمل نظر بخلاف النفي بلا لمشابهة النهي حتى قيل مجيئها في النفي بلا المتصلة
قياس عند ابن جني بخلاف المنفصلة وان جاءت نحو لا في الدار يعيز بن ليس بشيء ثم اعلم ان المراد من النفي الواقع في المتن معنى عام
يشمل فعل الجحد لدخول نون التاكيد عليه ايضا لانه مشابهة للنفي في جزم الآخر **قوله** ولزمت اي نون التاكيد قال مولانا عصام
وينتقض بما ذكر بقوله تعالى اذا متم او قتلتم لالى الله تحشرون جواب القسم ومثبت ايضا مع انه لم يدخل نون التاكيد عليه اي على تحشرون
والقسم مقدر فيه اي والله اذا متم الخ واجاب عنه بان ذلك فيما اذا لم يكن المجرور مقدما عليه فلا يرد الاشكال حينئذ لتقدم المجرور
فيه وهو الى الله **قوله** اي في جوابه المثبت اشار به الى ان الاضافة الى العت في قوة الجواب اليه اي الى القسم لان المثبت ليس
الا القسم في الجواب لا غير ومن جعل اضافة المثبت الى القسم من قبيل اضافة الصفة الى الموصوف كجرد قطيفة كما اختاره الشيخ
الرضي فهو ارتكاب المسامحة والتزام التساهل **قوله** لان القسم محل التاكيد تسامح لان محل التاكيد هو جواب القسم دون نفس
القسم بل هو مفيد للتاكيد **قوله** ان يوكد الفعل بامر منفصل عنه اي عن الفعل وذلك الامر المنفصل هو القسم من غير ان يوكده
اي الفعل بما يتصل بالفعل وهو النون بعد صلاحيته له اي بعد صلاحية الفعل لتاكيد الامر المتصل الذي هو نون التاكيد لانه يتصل
بالفعل بخلاف القسم **قوله** اي ما الشرط الموكد حرفه بما سواء كان التاكيد بها لازما كما في حيثما واذما او جائزا كما في عمما **قوله** فانه لما
اكد الحرف اي حرف الشرط وهو ان فان اصل اما ان ما بجعل النون ميما وادغم الميم في الميم **قوله** لئلا ينتقص بالصاد المهملة
من النقصان فان المقصود تاكيد الفعل عن غيره وهو الحرف **قوله** مع ضمير المذكرين اي الغائب والمخاطب **قوله** ليدل على
الواو المحذوفة قال الفاضل الحلوائي هذا لا يتم في مثل لا تخشون وكذا لا يدل على الياء المحذوفة في مثل لا تخشين الا ان يعتبر اطراد
الباب انتهى كلامه اقول ان اصل لا تخشون تخشوون قلبت الواو الفا بالاصل اول من اصول القلب فحذفت الالف وحذف
النون الاعرابية عند دخول نون التاكيد وحذف الواو ايضا اذا لم يكن ما قبلها مفتوحا فيضم الواو فيقال لا تخشون فيكون
في الاصل لا تخشون بنون التاكيد فحذفت الواو لالتقاء الساكنين وكذا في قوله لا تخشين **قوله** لالتقاء الساكنين اي في
كلمتين فان التقاء الساكنين على حده في كلمتين غير جائز لان المشددة كلمة اخرى ولهذا اشار بقوله ان اشترط في التقاء
الساكنين الخ فلا يرد حينئذ قوله ليدل على الواو المحذوفة لالتقاء الساكنين لانه لا معنى لحذف الواو لالتقاء الساكنين
لجواز التقاء الساكنين على حده **قوله** ان اشترط في التقاء الساكنين على حده ان يكون الساكنان في كلمة واحدة فعلى
هذا الاصل حذف الالف في اضربان واضربنان بنون التاكيد الثقيلة لعدم تحقق شرط التقاء الساكنين على حده حيث
كان النون المشددة كلمة اخرى الا انها لم تحذف في اضربان لئلا يشتبه بالواحد ولم يحذف في اضربنان لئلا يلزم
اجتماع ثلث نونات متواليات وقد يقال ان الشرط في التقاء الساكنين على حده ان يكون الساكنان في كلمة واحدة
او ما هو كالكلمة الواحدة او في حكمها والنون المشددة في التثنية وجمع المؤنث وان كانت في كلمة اخرى حقيقة الا انها نزلت
منزلة الجزء منها لشدة الاتصال والامتزاج بها وكذا الحال في جمع المذكر والواحدة المخاطبة ولا وجه لحذف الواو والياء
بها لالتقاء الساكنين الا ان الشارح لم يلتفت الى هذا الشرط في التقاء الساكنين على حده ولم يجعله مذهبا ثم انظر فرق من
قوله ان اشترط ان يكون الخ ان التقاء الساكنين اذا كان في كلمتين وهما الفعل والتنوين يكون داخلا في التقاء الساكنين

وكذا اخروا الكلمة لما اتصل كلمة المنفصلة به قوله ويعني بها اى بالمتصلة الف التثنية كذا ذكره المص فى شرحه وهذا من قبيل ذكر العام و
ارادة الخاص بمعونة المقام وقوة القرائن وكانه اشار الى دفع ما اورده الرضى من ان المتصل ليس هو الالف فقط بل الواو
والياء فى ارضوا وارضى متصلان ايضا مع ان اللام غير ثابت معهما كما تثبت مع الالف فليس اذن قوله فكما لمتصل على اطلاقه
صحيحا قوله فى نحو هل ترون بسكون الواو قوله كضمها فى لم تروا القوم باتصال الكلمة المنفصلة به قوله لاجل النون لان
نون التاكيد الثقيلة تقتضى حركة ما قبلها والا لزم التقاء الساكنين فى كلمتين واما حركة الضم لاجل الواو قوله المخففة تحذف
للساكنين نقض ذلك بمثل اضربن بضم الباء وتخفيف النون واضربن بكسر الباء وتخفيف النون فانه لم تحذف للساكنين و
واو الجمع والنون فى الاول وياء المخاطبة والنون فى الثانى بل حذفت المدة واجيب بان المراد ساكنان اولهما النون المخففة
بدليل ان الحذف للساكنين لا يكون الاول للاول قوله اللام الساكنة التى بعدها لان لا للنهى فيكون الثانى الآخر ساكنة
الا اذا كان ما بعدها حرف ساكن كالالف واللام فحينئذ تحركها بالكسر كما فى لا تهين الفقير قوله لا تهين الفقير الخ ان تركع يوما
والدهر قد رفعه قوله تهين صيغة المخاطب المذكر من باب فعل يفعل بكسر العين فى الماضى وفتحها فى المضارع من اهان يهين وهو من الاهانة
ضد الاكرام والفقير المحتاج وعلك اصله بتشديد اللام بمعنى لعل للترجى والكاف للخطاب وتركع منصوب بان من الركوع
وهو الانحناء والمراد ههنا الانحطاط من المرتبة يعنى پست شدن واز مرتبه افتادن والمعنى اذا اتاك فقير ذو حاجة اليك فلا تهنه
فعسى ان ينعكس الامر فيستغنى هواى الفقير وتفتقر انت وتحتاج اليه لان احوال الزمان لا تستقيم والنعيم لا تدوم والمال غاد
ورائح قوله وابقيت فتحة ما قبلها اى مع اثبات الياء قوله لتدل اى الفتحة عليها اى على النون الخفيفة صونا للتاكيد المقصود من
الفوات قوله والا لكان الواجب ان يقول لا تهين الفقير اى بكسر النون مع اسقاط الياء قوله كما يحرك التنوين تحريك تنوين
احد بالكسر فى قوله تعالى قل هو الله احد الله الصمد قوله حطا لمرتبة ما يدخل الفعل وهو نون التاكيد عن مرتبة ما يدخل الاسم
وهو التنوين وقيل ترجيحا لما هو اللازم عند عدم المانع على غير اللازم فان التنوين لازم للاسم المتمكن عند عدم اللام والاضافة
بخلاف النون فانها قد تترك بلا مانع وغير اللازم اولى بالحذف قوله كما يحذف التنوين كذلك اى فى الوقف تخفيفا الا فى الضم والكسر
ما قبلها قوله فيرد ما حذفت اى فى حال الوقف لا ما حذف لاجل التقاء الساكنين قيل لا يبقى حينئذ دليل على التاكيد فيفوت
مع كونه مقصودا فالصواب ان لا يوكد بها عند ارادة الوقف اصلا لئلا يفضى الى المحذور قوله لاجل المخففة يعنى لاجل حذف سواء
كان حذفه لاجل المخففة او لاجل غيرها قوله فانه لا يرد ما حذف لاجله اى عند الوقف كما لا يرد ما حذف لاجله عند التقاء الساكنين فلا
يقال قاض حال الوقف قاضى بالياء بل يقال قاض بسكون الضاد قوله والمفتوح ما قبلها تقلب الفا اى عند الوقف لا مطلقا لانه
يجوز ان تقلب الفا وهذا بمنزلة الاستثناء من قوله وفى الوقف حيث لم يقيد النون فيه بكون ما قبلها مضموما او مكسورا قوله وان الف او انكسر
يحذف اى يجوز ان يحذف نحو اصبت خيرا انقلبت النون اى التنوين بالالف فالمراد من النون فى قوله فان النون اذا فتح الخ
هو التنوين قوله اصبت بالفارسية رسيدى تو وقولها صاحبى حبر بضم الراء بحذف النون وكذلك قوله اكفر بحذف النون وكسر راء قد

تمت